

كِتَاب

شرح البحر في فقه الزيدية

وهو شرح لفك أوى الاماميين الهمامين
القاسم بن ابراهيم الرسي والهادي يحيى بن الحسين
عليهما السلام

تأليف

الامام الاعظم المؤيد بالله ابو الحسن السيد احمد
ابن السيد الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون
ابن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن
ابن الامام علي بن ابي طالب عليهما السلام
ولد سنة ٢٢٢ هـ وتوفي يوم عرفة سنة ٥١١ هـ

منشورات



دمشق - مكتب عنبر - ص.ب. ٤٢٠٦



كتاب
شرح التجريد في فقه الزيدية

كِتَابٌ

سُحْرُ الْبَحْرِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

وَهُوَ شَرْحٌ لِفَتْاوَى الْأِمَامَيْنِ الْهُمَامَيْنِ
الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّيِّ وَالْهَادِي يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

تَأَلَّفَ

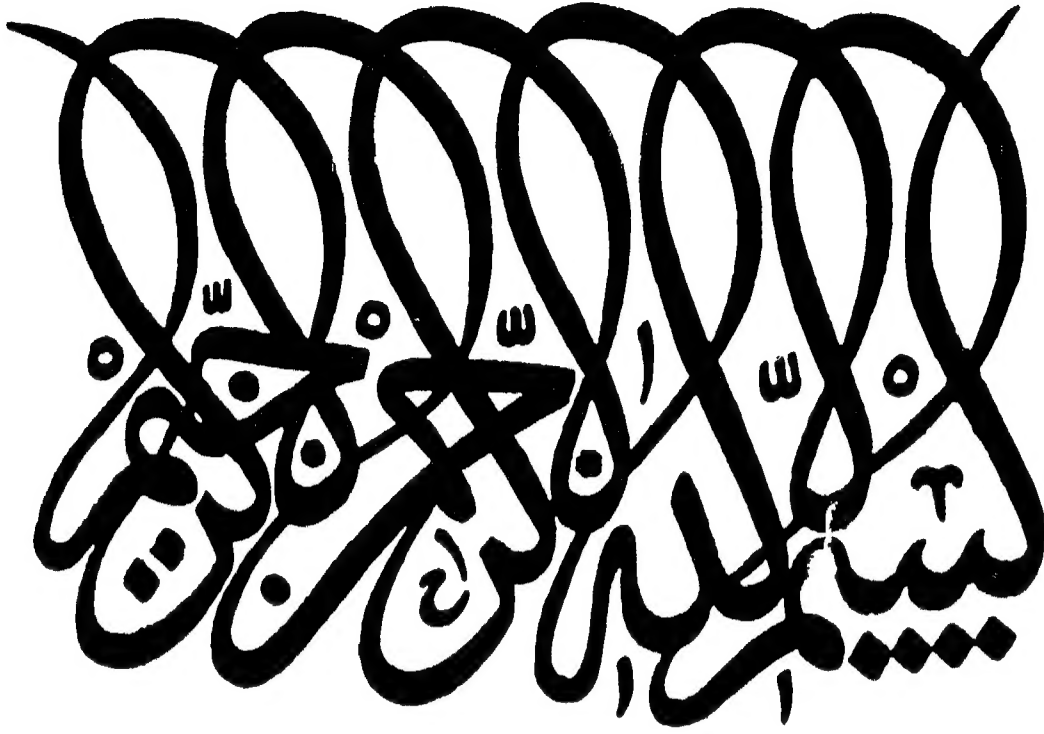
الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ السَّيِّدُ أَحْمَدُ
ابْنُ السَّيِّدِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْحَسَنِ
ابْنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ
وُلِدَ سَنَةَ ٣٣٣ هِجْرِيَّةً وَتَوَفَّى يَوْمَ عَرَفَاتِ سَنَةِ ٤١١ هـ
وَفِيهِ يَقُولُ الْقَائِلُ

عَرَّجَ عَلَى قَبْرِ بَصْعَدِهِ وَأَبْلَكَ مَرْمُوسًا بِلَنْجَا
وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْمُقْتَدِيَّ بِهِمَا سَيَبْلُغُ مَا تَرْجَا

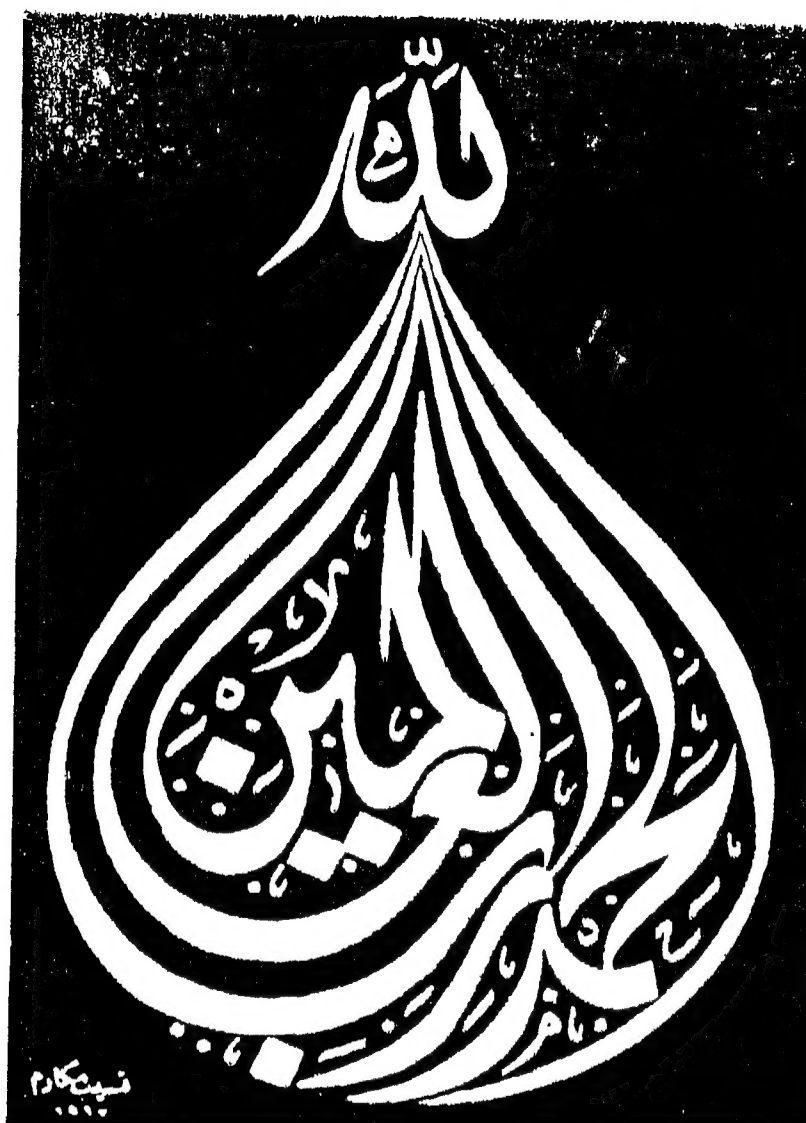
قَامَ بِطَبْعِهِ
الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ الْغَنِيُّ
السَّيِّدُ يُوسُفُ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَيَّدِ الْحُسَيْنِيِّ

تَوَزَّيْعُ
السَّيِّدِ حُسَيْنِ بْنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ السَّيَّافِيِّ
صَنْعَاءُ - جَامِعُ النَّهْرِينِ

الجزء الثالث



الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
حقوق الطبع محفوظة للناس



(الحمد لله رب العالمين)

من الخبز خاض ولا به عام وعقدنا ان لغام حيل ن سى على الخاص والناجى ان الحرج حاطن ولا
مبيحة ومن حكم الخاطران نهدم على المبيح وجعل اول مسئلة قال وحرم على الرجل
تكاح ام امراته دخل بها اولم يدخل وكذا حكم جديها وان علون وحرم عليه ابنته
امراته ان كان دخل بها وكذا بناتها وبنات ابنتها وان شغلن وكذا بنات
بنيتها وان لم يكن دخل بها لم يحرم عليه وهذا مخصص عليه في الاحكام فان قيل اليس قد
قال الهادي عليه السلام في ذلك كتاب لنكاح من الاحكام ثم حرم سبحانه امها
النساء في ان اج بناتها امكنوا قد دخلوا بالنساء فكيف يتكلم عنه ثم كثر المرء على الروح
دخل بها امها اولم يدخل قبل له انه عليه السلام ذكر امهات النساء في الاحكام في موضعين فقال
في اول الموضعين ما حكى عنه ولم يذكر حالهن في محرم او حليل اذ لم يكن لزوج دخولها
بينما نفى ولم يكن في هذا نقص لما حكىناه وقال في موضعين بوسط الكتاب لا يجوز ان ينكح
المرء وامه المرام ملك عقدا كما حقه دخل بها اولم يدخل لا يباحر مه مبهمة المحرم فقطع وهذا
الموضع ما ينفى فيه في الموضع الاول ونفى عليه وهذا يدل على انه حين ذكر امهات
اولا كان متوقفاً وحين ذكرها ثانياً كان قاطعاً فكان المذهب ما قطع به دون ما
توقف فيه والى هذا ذهب عامة الفقهاء وتخل عن بعض الصحابة اذ لم المرء لا يحرم لولا ان حوله على
اسمها واليه ذهب الامامية والاصل في ذلك قول الله عز وجل في ذكر المحرم وامهات سائركم
بلايه فاطلق المحرم في امهات النساء وجعله في بناء نفس شرط الدخول فان قيل ان من حكم
الشرط اذ اورد حقه عقب جملة من الكلام ان يرتفع الى جميعها فاذا كان ذلك كذلك فالواجب
ان يكون الشرط راجعاً الى امهات النساء كونه الى ما نفى قبل له يجب وقوع الشرط
الى جميع ما تقدم اذ كان مما يقع رجوعه اليه واما اذا استحال ذلك فلا يجب وجوب رجوع
الى ما يقع من جملة وقد علمنا ان قوله من سائركم اللاتي دخلن بهن ولا يجوز ان يرتفع الى
امهات النساء بل يستحيل ذلك لانه لامهات لا يكون قنهن ولا يبيع ذلك واما ان يكون سائرهم
لان من هاهنا ابتدئ القاية لان من مبني على ثلاثة اوجه للضلع كما قال شيخنا انه بعدكم من
ذ نوبكم والمعنى ذنوبكم ومن ابتدئ القاية كما قال من شاطئ الوادي الامن ومن المعص
والمتبر كما يقال هذا ثوب من حر فاذا انت ذلك فمما قلناه ومن ان رجوع
هذا الشرط الى امهات لا يبيع فوجب ان يقام عزم على ما نصه بلايه فان
قبل ما انكرتم ان يكون من هاهنا دخل للبعيض فكاه قال تعالى من جملة سائرهم
اللاتي دخلن بهن ولا يستعمل ان يكون راجعاً الى امهات قبل له هذا يبيع لمن مراد
كان دخولها هاهنا المستعمل بعد ان الكلام وامهات بسائرهم من سائرهم

والاحكام
لا يجوز لرجل ان ينكح امهات
ملك عقدا كما حقه

اللا قد علم بهم على سبيل المديوم والتاخير ولو كان ذلك كذلك لوجب ان يترجع الشر
الى امهات النساء فقط دون الزباية لين من اذ كانت للتبقيص في ان تكون الذي حل
عليه من علم ما ساوله الاستملا ان اذ افلنا هذا البيت من سحر فلان في ان يكون
شغل الحسنة على ذلك البيت وقد اجمع الجمع على ان الشرط راجع الى الزباية وان حصلوا
في الامهات ولا يجمع ذلك لايان يكون من سدا الغايه فصح ما قلناه فان قيل
فقد روي عن علي عليه السلام انه جعل امهات النساء في هذا الباب من ربه ما قلنا قبل له ان الامهات
عليه السلام عندنا خلافة اذ قد روي عن علي عليه السلام ما ذكره بعد هذه المسئلة
ويذكر على ذلك ما رواه عن شعبة عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اذا
تزوج الرجل المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فله ان يزوج اسمها ويسلم ان يزوج
امها وايضا حرمتها لم يتعلم ما مها فسميت ارواح الاما وحلايل الاما فان لا حرمتها
يكون شرطا وهذا الاعتبار او ا من اعتبار حالها حالها لانه ليس له ان يزوجها في كل موضع فعلق
الحرم فيه بالعقد فلا يراعي فيه الدخول الا ان يحرم بالحس معلو بالعقد ولا راعا له لا حول
وكذلك يحرم تزوج الحامسة يتعلم بالعقد ولا يراعي فيه الدخول ولا اعتبارا باسمي ان يحرم
الاختيس يعلو بالعقد ولا يراعي فيه الدخول ولا اعتبارا باخطر العقد وسئل عن الاصل
ادخلتوا ركا حها مسـ له قال وحرمت على الرجل طليقة ابنة وبي ابنة وان سفلوا
وكذلك طليقة ابنة واحدا وان علوا وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصناف وحليده
الابن قوله تعالى في ذكر الحريم وحلايل ابناكم اللذين من اصلاكم ووحليده ابنته فانه تعالى
سكنى ما نكح اباكم من النساء والمسئلة خلافا فيها وقد روي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال
الله سبحانه من النسب سبعا ومن السبع من النسب دى الام والنبت والخت وسبعا خت
وسبعا والعم والخاله واما السبع من الصهر فامراه الابن وام المرأة وحل بالنسب له وحل
واسمها ان كان دخل بها وان لم يكن دخل بها في خلايل الجمع بين الحس والام من الرضاعة والخت
من الرضاعة فكان ذلك موافقا لما يظن به العزان مسـ له قال وحرمت على الرجل الجمع
بين الاختيس وسر كل مراتين لو كان اخدا حها حرام النكاح سيما للنسب والرضاعة دون
النسب نص في الاحكام على حريم الجمع بين الاختيس وبنه على حريم الجمع بين كل امرأتين بينهما رجم
محم ان علل حريم الجمع بين الاختيس بالساقض لمعهودتي الصراير المودى الى قطع الارحام
فقلنا ذلك غير جاد قلنا ذلك في الرضاعة لانه على اجزاء الرضاعة في هذا الباب محرم والنسب
والاصل في حريم الجمع بين الاختيس قوله الله تعالى الاما قد سلف وقلنا ان حريم الجمع بين المراتين
اذا كان بينهما رجم محرم لما رواه ريدس عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال

شك

الشي

صل الله

والا حرموا

صلى

على الله عليه واله وسلم لا يبرح الرجل المرأة على غنمها ولا على ما لهما ولا على ابنه اخيهما ولا على اسم
 خنثاهما لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى واخبرنا ابو الحسين عنده من سعد
 العروجردي خد ثنا ابو بكر محمد بن عمر الدينوري خد ثنا ابو قلابه الرقاشي خد ثنا ابو عاصم
 السلمي عن حماد عن قتادة عن سعيد بن مسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه واله
 وسلم هي ان تنكح المرأة على غنمها وعلى حالتها وروي ابو داود في السنن باساده عن حماد
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تنكح المرأة على غنمها ولا العجم
 المرأة على لبنه احما ولا الحماة على ابنه اخنها ولا المرأة على خالتها لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا
 الكبرى على الصغرى وقلنا ذلك في الرضاع لقوله حرم من الرضاع ما حرم من النسب **مسألة**
 قال واما رجل كانت عنده امرأة واراد ان يبرح باحوى لاجل الخلع بها لم يكن له
 ان يبرحها حتى يطلو الذي عنده وبعضه قد بان ان كانت المطلقة رجعه واكاتبته
 فاجاز له ان يبرح الاخرى وهي في عدة وكذلك القول فممن له اربع سنو واراد ان يبرح
 اخرى نص في الاحكام على ما ذكرنا في الاربع ورواه عن حماد الغنم علم السلام وروي عن
 من كانت عنده امرأة فطلعهما واراد ان يبرح اخنها فقلنا ذلك في كل امرأتين لاجل
 الخلع بينهما اذ لا فصل بين امرأتين وهو قولنا لا تنافعي قال ابو حنيفة العدة في هذا الباب
 كما انكاح منع ما منع منه النكاح والبر ليل على ذلك قول الله فانكحوا ما طاب لكم من النساء
 وقوله تعالى وانكحوا الاياما منكم وقوله واخلف لكم ما اراد لكم وانكحوا هذه الطواهر فقد
 النكاح من ذكرنا فان قيل فقد قال الله تعالى في العجم وان عمتوا من اخصر قيل له
 من ذكرناه لا يكون حائضا بينهما لانه لا يمكن المطلقة ولم ينعقد نكاحه عليها فكيف يكون
 جامعاً لهما فان قيل يحصل **مسألة** كثر من الخلع بينهما لانه سحر ولدها ولم ينفقها
 قيل له المراد بقوله وان عمتوا بين الامرين اما هو في النكاح دون سائر الاحوال واد
 كان هذا هكذا فليس الذي ذكره من الخلع المراد بتلايه في شيء على ان قوله تعالى وان عمتوا
 لا يكره في العجم والجمع لانه يقتضي جمعا واحدا وكذلك قال اصحابنا من المتكلمين في قوله عز
 وجل يصل من ينثا انه لا يمكن في العجم في الضلال وانه في حكم الحمل واد كان هذا هكذا
 وكنت ان جعل على ما ينثا انه هو المراد بالدلالة وهو النكاح في النكاح فان قيل بعد ما
 صلى الله عليه واله وسلم عن نكاح المرأة على غنمها وخالتها قيل له النبي لا سا ولا
 اخنثا فيه لانه لا يقال نكحها على غنمها الا اذا كانت عمتها بنكاحه واما اذا ارتفع النكاح
 بينهما فاللفظ لا يتناول ولا خلاف فيها اذا انقضت عدة نكاحها بالزوج باحوا وكذلك
 اذا كانت في العدة والعهدة انها لا تخل الا بعد عدة حد بد وهذا المسمى في اول من يسمي لها
 شلها لو كانت في عده تطليعه رجعية وقسم الزوجه لانه يمكن عدها وعمرى معها وانزل الله

وليس كذلك البايين بل هو لا حنبيه اشبه بل بعد حلال من لا حنبيه لان المظلم لما لا حلاله
 حتى تنكح زوجها غيره ولا حنبيه تحلل له دون ذلك والمحل له ليس له ان يزوجها اكثر من مرتين
 وليس كذلك لا حنبيه فان له ان يزوجها ثلث مرات وان قيل العدة تمنع المراه مما
 يمنعها النكاح قيل له منع المراه من ذلك لانها معتدة وليس على الرجل عده وانما المانع
 للزوج هو النكاح فقط لان المانع للمراه هو النكاح والعدة كما ان المراه اذا اربع
 عنها النكاح والعدة جاز لها التزوج فكذلك الرجل اذا ارتفع عنه النكاح جاز له التزوج
 وايضا وجدنا الرجل يحل له نكاح اخرى اذا انقضت عده هذه وان لم يكن تزوج بها وكذا
 اذا باتت منه وان كانت في العدة والغله انه لم يملك بها بضعها تحقير النكاح ولا حلال
 الا اعتداد من غيره لا يمنع من النكاح فكذلك اعتداد البايين منه والمعتن به اعتداد به
 يملك بطلان مع صحته بصره وليس لهم ان يجعلوا بقا بعض احكام النكاح من اسمها والولد
 ولزوم المفقده علة ليس كثير من احكام النكاح بعد انقضاء العدة لانه يكون بقاؤه منعاً
 من النكاح بالاحكام الشرعية انما يوضح ان بصره على قل من ثلث ان كانت البينونة بغير
 الثلث وان كانت الثلث فلا تحلل له حتى تنكح زوجها غيره ولا يحل له بغيره ولا يسه
 ولا يحل لها ان يفتها ان كانت مبروءة بها وشي من ذلك لا حب ولا حنبيه يعلم انه
 كله من بقا احكام النكاح وان لم يمنع الزوج من النكاح فان لا اعتبارا بما هو سب
 معظم احكام النكاح الذي هو ملك البضع دون سائر احكامه على ان ما يحض النكاح
 نحو الطهارة والايلا والمقارن لا سعلو على البايين وان كانت في العدة والاحكام التي
 ذكرها وهي اسحقاق النسب ووجوب المفقده ووجوبها بغيره سبب بطلانها
 مما يثبت على بعض الوجوه مع عدم النكاح اهلاً لكل ذلك ككشفان البايين وان كانت في
 العدة فهي لا حنبيه اشبه بها انما تحت العقد فصح ما ذهبنا اليه من حله قاله الناس
 ان يجمع الرجل بين امرأه وبنت زوجها وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو لا خلاف فيه
 اليوم وان كان قد حلل الخلاف فيه عن بعض السلف وروى عن علي عليه السلام في تزوجه له
 ووجهه انه ليس بينهما حرمة نسب ولا رضاع واسمها لا حنبيتين هـ
 ومن طلق امرأته ثلثاً لم تحلل له حتى ينكح زوجها غيره ويجا معها في زوجها لم يطلقها او يموت عنها
 وسعى عدها اذا تزوجها رغبه فيها وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا يصل فيه قول
 الله تعالى فيمن طلق النثالثه فان طلقها فلا تحلل له من بعد حتى تنكح زوجها غيره ولا خلاف
 فيه قلنا وجا معها في زوجها الماروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اني طلقها
 رفاعة ثلثاً تريد ان تزوجني الى رفاعة حتى تدوي عسله ويدوي عسله نكح الرجل
 الذي تزوج بها بعد رفاعة وروى نحو ريدس قلى عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام وثقلنا اذا

عن ابيه عن جده
 عن عبد الله بن جعفر عن ابيه
 عن علي بن ابي حمزة عن ابيه
 عن علي بن ابي حمزة عن ابيه

من زوجها

من زوجها

مدرسة اهل ارض اربل ١٥١٢١٣ واصلت في ١٢٤٥
 قسمة ارض الكوفة ١٢٤٥ اذ اوصفتها اعم
 فوهة وحقه في ارض

msc

20/11/2019

بن سباع حدثنا سمعنا عن عيسى بن بشر عن أبي بكر عن عبد الله بن أبي مريم عن علي بن طلحة
عن كعب بن مالك أنه أراد أن يتزوج يهودية أو نصرانية فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم عن ذلك فقال **أبها لا تحصنك** وروى أبو العباس الحنفي رحمه الله عليه في النص
بإسناده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **أبها لا تحصنك** وفي بعض النسخ **أبها لا تحصنك**
أبها لا تحصنك وليس معنى المراد بالحصن من أختها من أمان أن يكون الإحصان الذي هو
معه المرأة الرجم أو إحصان العقاب ولا تكون الإحصان الذي هو معه الرجم بل القول
من النبي صلى الله عليه وآله وسلم **أبها لا تحصنك** مخرج الفقهاء عن هذا النكاح والترديد لا يجوز إلا بعد
الإنسان في فعل إذا فعله كان معه إحصان يحقق القتل ليس السعر مثله لا يقع من
عاقلة فتثبت أن المراد به لا تحصنك العقاب ليس المستلزم والكتابه في هذا سواء لم
يدل أن يكون المراد لا تحصنك على العقاب ولا يجوز أن يكون فعل من الإحصان مع بقائه
على العقاب لا إذا كان محرما فتثبت بذلك حرمة نكاحهن على المسلمين على أن الإحصان قد
ذلت على أن أهل الذمة يكون لهم الإحصان الذي هو معه الرجم ولو كان المراد أيضا بذلك الإحصان
لكان يفيد أن النكاح أيضا لا يقع لأن كعبا كان قد حصل له جميع السرايا الموجهة للإحصان
من الإسلام والبلوغ والعقل لا يجوز أن يكون نكاح النكاح بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
أبها لا تحصنك يفيد أن النكاح بيبك وسها لا يقع إذا لا يقع حله على أن الإحصان
منع منه كونهما من أهل الذمة لقيام الدلالة على خلافه وعلى أن استدلاله بقوله تعالى ثم سيطر
منكم طوائف من بنيكم المحصنات المؤمنات في ما ملك إيمانكم من مساكنكم المؤمنات فيشرط
الإيمان والخراير والمملوكات فتثبت أنه شرط في صحة نكاحها وإيمانكم في هذا الباب
في قوله عرجل الخبيثات الخبيثات والخبيثون الخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون
للطيبات فجعل حسن الخبيثات والخبيثات المحصنات والطيبات للطيبين والطيبات
بعضهم لبعض فدل ذلك على ما قلناه وأن استدلوا بقوله تعالى اليوم أهل لكم الطيبات
وطعام الذين أوثوا الكتاب حل لكم إلى قوله والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين
أوثوا الكتاب قبل له المراد به اللواتي أسلمن والذين أسلموا منهم فإن قيل
كيف ينطلق علمهم بتم أهل الكتاب بعد الإسلام قبل له لا يمنع ذلك فقال الله تعالى
وأن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله واليوم الآخر وأخرى سجاءه اسم أهل الكتاب
مع الإيمان والخشوع عليهم وقال سجاءه ولو أن أهل الكتاب أسماوا وأهوا
إلى قوله منهم أمه مقصده وكسر مهم سا ما جعلون فجعل مهم مؤمنين وجعل
مهم أمه مقصده وأن قيل هذا وإن ثبت في بعض المواضع وليس هو الطاهر
في الشرع من أسكنكم أن المراد في هذه الآية ما ذكرتم قبل له بدل عدادكم أو أن يحدوها

الكتاب

نحو قوله عرجل الخبيثات الخبيثات والخبيثون الخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات

نحو قوله عرجل الخبيثات الخبيثات والخبيثون الخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات

سنة الهية على وجهه عليه وآله والحمد لله الذي جعل العلم لله وحده والهدى لله وحده
تربى الهية فهو ان الله تعالى خاطبنا فقال **الهدى لله وحده** والهدى لله وحده
الذين اوتوا الكتاب كل لكم وطعامكم كل لهم ثم اسد بعد ذلك بحسبنا اخره اوطعنا
كل لهم ثم غطف عليه والمحضات من المومنات فدل ذلك على ان المحضات من المومنات
كل لهم لكون حليلهن معطوفا على تحليل طعامنا لهم ووجب كون المومنات حليلات لهم
وهذا لا يجمع الا بعد اسلامهم لانه لا خلاف ان كساح المومنات لا حل لهم مع بقائهم
على الكفر فدل ذلك على ان المراد بقوله تعالى اهل الكتاب في هذه الآية هم
الذين اسلموا معكم وكذلك قوله والمحضات من الذين اوتوا الكتاب اللواتي اسلمن
من المومنات راجعا الى دلالة حيث يقول وطعام الذين اوتوا الكتاب كل لكم
الذي يليه قبل ان يجرى لكم ما ابدعتموه مع انه صرف لترتيب الآية عن طهره خارجا
ان نقول والمحضات من الذين اوتوا الكتاب راجع الى الكتابيين حتى يقول يكون
تقدير الكلام وطعامكم كل لهم والمحضات من الذين اوتوا الكتاب فيكون المحضات
من المومنات حليلات للمومنين والمحضات من الذين اوتوا الكتاب حليلات للذين اوتوا الكتاب وحله
لا فرق ساويناهم في استعمال هذه الآية لانا جعلنا قوله الذين اوتوا الكتاب وقوله
والمحضات من الذين اوتوا الكتاب وحكم المصروف عن الظاهر وهو جعلوا الرشد والنظر
في حكم المصروف عن الظاهر وسلم لنا سائر الامور وسقط عنهم كراهية والوجه الثاني الذي
يدل على ان المراد بقوله والمحضات من الذين اوتوا الكتاب اللواتي اسلمن منهم دون
التيقات على الشرك ما رواه نافع عن ابن عمر **قال رسول الله صلى الله عليه وآله**
وسلم من شرك بالله فليس محض فدل ذلك على ان اطلاق اسم الاحضان عليهم من اجل
غير مشترك بالله وانهم مسلمون فان قيل انا كان المراد بقوله والمحضات من الذين اوتوا
الكتاب اللواتي اسلمن منهم فالفايدة بذلك فانهم وسائر المسلمين سوى قبل له
ان العرب الذين كانوا ملكه ولم يكن اسلامهم عن اليهود والصراع كانوا ينفون عن اللواتي من
اليهود والصراع يهيمون فمن قال الله تعالى هذه الآية فدل ذلك الذي في نفوسهم
فان قيل فقد روي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **احل لنا ديار اهل الكتاب**
واحل لنا شراهم وحرم عليهم ان يتردوا حواشيانا قيل له هذا حديث ضعيف لا يعرفه من اهل صرحهم
يكن ان يتناولوه فيقال **احل لنا ديارهم** وشراهم ادا اسلموا وحرم عليهم شراهم ادا اسلموا على الكفر
وتكون الفايده فيه ما ذكرناه واليه واجمع اكثر اهل العلم على ان المسلم لا يجوز له كساح المحوشيه
ولا خلاف انه لا يجوز كساح الوثنيه فكذلك كساح الكنائيه فبما ساء علمها والخله بها كاره ولا
حلاف ايضا ان الذي لا يجوز له كساح المشركه فكذلك المسلم لا يجوز له كساح الذميه فاستألف العلم

الهدى لله وحده
الذين اوتوا الكتاب
كل لهم
وطعامكم
كل لهم
ثم اسد بعد ذلك
بحسبنا
اخره
اوطعنا
كل لهم
ثم غطف عليه
والمحضات
من المومنات
فدل ذلك
على ان
المحضات
من المومنات
كل لهم
لكون
حليلهن
معطوفا
على
تحليل
طعامنا
لهم
وجوب
كون
المومنات
حليلات
لهم
وهذا
لا يجمع
الا بعد
اسلامهم
لانه
لا خلاف
ان كساح
المومنات
لا حل
لهم
مع
بقائهم
على
الكفر
فدل
ذلك
على
ان
المراد
بقوله
تعالى
اهل
الكتاب
في
هذه
الآيه
هم
الذين
اسلموا
معكم
وكذلك
قوله
والمحضات
من
الذين
اوتوا
الكتاب
اللاتي
اسلمن
من
المومنات
راجعا
الى
دلالة
حيث
يقول
وطعام
الذين
اوتوا
الكتاب
كل
لكم
الذي
يلي
ه
قبل
ان
يجري
لكم
ما
ابدعتموه
مع
انه
صرف
لترتيب
الآيه
عن
طهره
خارجا
ان
نقول
والمحضات
من
الذين
اوتوا
الكتاب
راجع
الى
الكتابيين
حتى
يقول
يكون
تقدير
الكلام
وطعامكم
كل
لهم
والمحضات
من
الذين
اوتوا
الكتاب
فيكون
المحضات
من
المومنات
حليلات
للمومنين
والمحضات
من
الذين
اوتوا
الكتاب
حليلات
للذين
اوتوا
الكتاب
وحله
لا
فرق
ساويناهم
في
استعمال
هذه
الآيه
لانا
جعلنا
قوله
الذين
اوتوا
الكتاب
وقوله
والمحضات
من
الذين
اوتوا
الكتاب
وحكم
المصروف
عن
الظاهر
وهو
جعلوا
الرشد
والنظر
في
حكم
المصروف
عن
الظاهر
وسلم
لنا
سائر
الامور
وسقط
عنهم
كراهية
والوجه
الثاني
الذي
يدل
على
ان
المراد
بقوله
والمحضات
من
الذين
اوتوا
الكتاب
اللاتي
اسلمن
منهم
دون
التيقات
على
الشرك
ما
رواه
نافع
عن
ابن
عمر
قال
رسول
الله
صلى
الله
عليه
واله
وسلم
من
شرك
بالله
فليس
محض
فدل
ذلك
على
ان
اطلاق
اسم
الاحضان
عليهم
من
اجل
غير
مشترك
بالله
وانهم
مسلمون
فان
قيل
انا
كان
المراد
بقوله
والمحضات
من
الذين
اوتوا
الكتاب
اللاتي
اسلمن
منهم
فالفايدة
بذلك
فانهم
وسائر
المسلمين
سوى
قبل
له
ان
العرب
الذين
كانوا
ملكه
ولم
يكن
اسلامهم
عن
اليهود
والصراع
كانوا
ينفون
عن
اللاتي
من
اليهود
والصراع
يهيمون
فمن
قال
الله
تعالى
هذه
الآيه
فدل
ذلك
الذي
في
نفوسهم
فان
قيل
فقد
روي
عن
جابر
عن
النبي
صلى
الله
عليه
واله
وسلم
قال
احل
لنا
ديار
اهل
الكتاب
واحل
لنا
شراهم
وحرم
عليهم
ان
يتردوا
حواشيانا
قيل
له
هذا
حديث
ضعيف
لا
يعرفه
من
اهل
صرحهم
يكن
ان
يتناولوه
فيقال
احل
لنا
ديارهم
وشراهم
اذا
اسلموا
وحرم
عليهم
شراهم
اذا
اسلموا
على
الكفر
وتكون
الفايده
فيه
ما
ذكرناه
واليه
اجمع
اكثروا
اهل
العلم
على
ان
المسلم
لا
يجوز
له
كساح
المحوشيه
ولا
خلاف
انه
لا
يجوز
له
كساح
الوثنيه
فكذلك
كساح
الكنائيه
فبما
ساء
علمها
والخله
بها
كاره
ولا
حلاف
ايضا
ان
الذي
لا
يجوز
له
كساح
المشركه
فكذلك
المسلم
لا
يجوز
له
كساح
الذميه
فاستألف
العلم

انما على ملتين محلفتين او يقال انهما لا يتوارثان مع صحته كون كل واحد منهما دارثا ومورثا
وايضا وجبنا الرضاع لما كان طروءه على الكاح فقتل له وجبنا نكاح الصحه ما نظر واعليه
من الكاح فوجب ان يكون الكفر من صحته ما يطرء عليه من كاح المسلم قياسا
على الرضاع بين طروءه على كاح المسلم بعينه ولا خلاف بمساوئها لثنا فتجوز للمسلم
لا يجوز له نكاح الامه الكتابيه والعلة انها كافره وكشف ان العلة التي ذكرها هاهنا
تتعلق بالحكم في الاصول التي منسأ عليها انه يوجب نكاحها وعدم نكاحها وكل مداعرة
الكفر على بعض احواله لا يبطال النكاح فان قيل بعد ما الكفر على ثلاث طبقات منها العلة
واوسط واخف فاما الاوسط ككفر اهل الجوس لا يعرفون على دينهم وتوحد معهم الحريه والاعتق ككفر اهل
اهل الكتاب فوجب ان يبرأوا عن الجوس ولا يبرأ الا ما ذكرناه من سبأه نسأهم ودماحهم
فيل له هذا اعتبار سطره النص وهو قول النبي صلى الله عليه واله وسلم ستواهم يعني الجوس
يشبه اهل الكتاب فيجب ان لا يعرف منهم ومن الجوس على ان المسلمين اجمعين على انه لا يعرف منهم
فان المسلم لا يحمل الاقرب منهم وكذلك لا يمنع الا يعرف منهم وان واخذه منهم لا حوران يرونها
مسلم اذ التبرير منهم في كل وجه لا يجز ولا معنى لدعوى من يدعي الاجماع في باخه كاحهم
فقد ذكرنا ان الغياض الحسي رحمه الله في النصوص ذلك عن عدة من اهل البيت عليهم السلام
بأنساره **مسألة** قال وكذا في القوله اهل كل ملتين محلفتين لا يزوج المهر
نصرانيه ولا نصراني يهودي **وهو** هذا منصوص عليه في الاحكام ووجه هذه المسله
بيان محريم الكتابيات على المسلمين ولا خلاف في تحريم المستلمات على الكفاس وقد مضى
في محريم الكتابيات على المسلمين ما فيه كفايه ثم بيان كمال الكفر مختلفه ووجه
بيان القياس فيه والذي يدل على ان الكفر ملل مختلفه انا وحدنا ما بمسكه كل فرق
منهم من دين يشرعيه مخالف بعضه بعضا في اصله وفرعه ومورده ومضاهي يكون مللا
مختلفه الا اننا نقول ان موسى وهرون وداود وسليمان علم السلام مللهم مختلفه بل نقول
انهم كانوا على مله واحد كما كانت شريعتهم شريعه واحد لم يكن مخالف بعضها بعضا على
الوجه الذي ذكرناه ولا يمنع ان نقول عيسى وموسى وهرون علم السلام مللهم مختلفه
لما كان في شرايعهم الاختلاف على الوجه الذي ذكرناه وان كان الجمع يحجه الايمان والهدا وان
قيل ميلزكم على هذا ان يكون المسلمون مللا مختلفه لانهم قد اختلفوا في الاصول والفرع
فيل له معاد الله من ذلك فانهم لم يختلفوا في اصول الشريعه ولشأنه في اصول ما
قد رثه الامراء لم يختلفوا وان ما جابه هو صلى الله عليه واله وسلم لم يسخه حق فكل ما ثبت
من شريعتهم فهو الذي يجب التمسك به وانما اختلفوا في تاويل ما رثه عنه او في صيغته وليس

ولا يزوج نصرانيه ولا يهودي ولا نصرانيه

كفر

كذلك قال اليهود والنصارى فان محالفة بعضهم لبعض على ضد محالفة المسلمين لهم وكلهم
واخدمهم ومحالفةهم ومحالفة كل واحد منهم للمسلمين فان ما اذ عتياه من ان ملهم مختلفه
وقد شبه الله سبحانه على ذلك بقوله تعالى وقال النبي اليهود لم يثبتوا لغيري وعلى سواي
التي لا يهود على شيء ولا يهودان محله على انهم كانوا على ما علمنا ضروره فاذا هو بسه على اختلاف
احكامهم التي لا تتوحد لا سرقا فان قيل فقد قال الله تعالى لبيته ولبياته الكافرون
لا اعد ما بعدون الى قوله تعالى لكم دينكم ولا دينه جعل ما هم عليه ديناً واحداً على
انه مله واحده قيل له سميت جميع ذلك ما ذكرتموه لا يدل على ما ذكرتموه وعلى انه مله واحده
الامر انه قال لبيته عليه السلام بعد ما عدا سائر الماضين او كذا الذين هداهم الله فهداهم
افئده واحداً سبحانه ما كانا عليه محرم هدا ولم اجد ولم يمنع ذلك من ان يكون لهم مله على علم
ولا وجه لا يحتاج من منع من ان ملهم عليهم السلام يهودان محله ليس لمسلمه اسم للشرعيه وهو حق
من الاملا الذي هو الاملا والاختلاف ان شرايع كبريه من قدا خلقت ولها لم يمنع كبر من صايات
المسلمين من اطلاق القوا المجره والمشتهه مع بئوت كفرهم لهم من اهل ملت لا ساهم سريعا
ولا احتفظ حلا فان الفاسق يقال له من اهل ملت وان كان لا حري عليه اسم الامان وما
يدل على ذلك ما رواه ابو بكر الخضر في شرحه محضر الطحاوي باسناداه فزاره سلمه عن ابي هريره
قال قال رسول الله لا حري بيهاده مله على مله الاسلام فانها حري على الملل كلها
فان ثبت اني صلى الله عليه واله وسلم بطاهره قوله ثلاث ملل ليس للملح جميع مله وان الملح عات
يكون ملته وهذا نص على ما ذهبنا اليه ليس من محالفا يقول النبي لا مله الا مله الاسلام
فاذا وجب ثبات مله ثلثه بطاهره قوله صلى الله عليه واله وسلم ثبات ان كل مله مله فان قيل
ما انكرتم من قال لكم انه اطلق لفظ الملل واراد ملتين فقير على الاثنين لفظ الملح قيل له
حقيقه الملح لا يكون الا من ثلثه والما حري لفظ الملح على الاثنين على سبيل الجار واذا كان هذا هكذا
لم يصح ما قالوه لانه لو دعي الى صرف قوله صلى الله عليه واله وسلم عن الحقيقة الى الجار وان قيل
السم تقولون ان من سئل الى اليهود والنصارى والتجسس على سبه وبين ما صار اليه فكم يقولون
ان الكفر ملل مختلفه قيل لهم ان الكراه والفتن لا يتخلو ولا اشتغال من مله الى مله فقط حتى يكون
المله التي اشتغل عنها صفة والمله التي اشتغل اليها صفة وان يكون التي اشتغل عنها مله الاسلام
لم يتر ان من اشتغل من مله الكفر الى مله الاسلام لا يمنع منه فاذا ثبت ذلك فمن جليان من سأل عنه
وبين ما صار اليه لانه لو يقتل عن مله الاسلام وانما اشتغل عن مله كفر الى مله كفر فاداساه
من اختلاف ملهم ثبت ان ما كنه بعضهم لبعض لا يصح اختلاف ملهم ليله ان الما كنه مل المسلمين
والذين يهود والنصارى في دينهم ان لا يوارث بينهم لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا يوارث بين
اهل ملتين ملل شتي لم يقال لهم لم يثبت بينهم التوارث مع كون كل واحد منهم وارثا ومورثا
فوجب ان لا يصح التنازع فيما سألوا الذي والمسئله لاختلاف فيه او قاسا على اهل الملل واهل

الفتاوى هنا
اسم في هذا
افئده

حلا في ملهم
علم السبل
في اصل الملح

الزمامه اذ قد دللت عليه مسئله قالوا لا تجل لرجل ان يروح الله الامان لا يحل السبيل
الى الحرم وهذا ما قد بينه عليه محيى بن الحسين عليه السلام في الاحكام والمنتهى وذكر ابو العباس المحمدي
رضي الله عنه ان ابن جهم شارب من القنم عليه السلام حصر بكاحهم على الخواص لا يحل لهم
معيين عدم البطول وحشيه العنت وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة يجوز ان يكون لم يكن
عنده حرمه والبرليل عهدها قول الله تعالى ومن لم يسطع منكم طولاً ان يك المحض والمومن
فمن ما ملك اي انكم من قنبا بكم المومنات وليس حلو المراد به من ان يكون لها حقه كاحهم او جعل عزم
الطول شرطاً في استباحه بكاحهم وحمله على ان عدم البطول شرطاً في بكاحهم واستباحه اول
من حمله على الاما حه لا نأخذ غلبا وعقلنا الاما حه من سائر الطواهي كقوله تعالى فالتحي
ما طاب لكم من النساء قوله عز وجل واحل لكم ما وراءكم قوله فالتحي الاما حه ما منكم والمصالحين
مق ما حملنا ما ذكرنا على الاما حه حملناه على التكرير ولم يجعل له فايده وادى حملناه على الوجه
الذي ذكرنا جعلنا له فايده وحملنا عليه على وجه يقدر الاول من حملها على التكرير وادى ثبت
ان حملها على هذا الوجه اولي ثبت ان عدم البطول شرطاً في استباحه بكاحهم وعلى هذه الطرعه
يستدل بقوله تعالى ذلك لمن حشى العت منكم فان قيل فنقله تعالى جار مجع لا يعدلوا
فواجده او ما ملك اي انكم يدل على الحصر من الحرم والمملوك في عقد النكاح وفي هذا وجه ما ذهب
وفساد مذهبهكم قيل له الاما حه لاظهار لها فلا يبيع المخلوق بها وذكرنا ان الحصر لا يبيع من الحرم
وبين ما ملكك المبيح ان الحصر لا يبيع بين الشيين الاما حه الم يكل احد هاد اخلا في الحرم لا يرا
انه لا يبيع ان نقول اريت اليوم رجلا او شيئا ان قولنا سقوى على قولنا رجلا او ما يبيع من مال
اراست رجلا او ما زاه واداك ان ذلك كدك فقوله تعالى ما ملكك اي انكم سقوى له واحد ولا
يبيع حصر فلا يد من ان يفيد به واحد حقه حتى يتقوى ما بد حقه وادى ثبت ذلك قلنا ان نقول
ان بقدره يولخص او وطى ما ملكك اي انكم فاد اخصل وجانب كل ولخص ما من النادر بل
حصل السادى ويطل عليهم تلايه على انه لا يمتنع ان يكون تعالى اراد بقوله حل ذكره العمد في
الخوابير والوطى والاما حه لا ما على الوطى والخوابير على العقد مطلق الحصر الذي ادعوا وهكذا
قوله تعالى لم تزل الله سبحانه من في السموات ومن في الارض والسموات والارض ان يبقوله يحل ظهور
انما لذلك والخضوع فيما ذكر من المحادات واليهابيم والحق المحض معاد كرم كثر من الياس
سأله لا يجوز ان يكون اراد الحق المحض معاد كرم من المحادات واليهابيم لم يزد لك لاسا من حقه
وسجل لا يجوز ان يكون اراد ظهورا ثارا لذلك والخضوع من كرم من الناس لانه لو اراد
ذلك تعالى والناس لم يقل وكسر من الناس بل يرا ثارا لذلك والخضوع ظاهر من جميع
الخلق والناس وغيرهم وذلك سوى فان قيل في حمل قوله تعالى ومن لم يسطع منكم طولاً
منكم طولاً ان يك المحضات على الوطى مكانه سبحانه قال لم يسطع منكم وعلى الحرم لا يرا
لا ملكك يصح ولخذه منهم لا ملكك اي انكم قل له هذا حرم ولا يرا عن طاهر حال النكاح

في النكاح

عند

بسم الله

عندنا حقيقة في العقد فلا يصح التعليق بالعقد ولا خلاف بيننا وبين ابي جعفر انه اذا كان
تحت حرة لم يحرم له التزوج بلامه فكذلك اذا ملك ممتلكاتها والعلم انه قادر على التزوج وان
يحوز له نكاح بلامه وبما هو له شاهد لعمه هلثنا لان القدرة على حصول الشيء هي من حصوله
الامر ان اتم ما لم يحرم مع وجود المالك مع التمكن من الوصول اليه وكذلك الصام لما لم يحرم
كفارة القتل والطهارة مع وجود الرقة لم يحرم مع ملك الوصول اليها وان كان عال هو
حر عن اسرقاق ولده وجب له ان يحوز له ابتداء نكاح بلامه دليله لو كان عبده حرة
وقياسنا اول من قاسم واجد الطول على من لم يجد بعله انه عرفنا لك لقرا حرة
لي قيا سنا ما نبه النص عليه وقاسم على ضد ما به النص عليه وقاسنا بعد سر كلنا
طروا ثباته السريع وقاسم بغيره وقاسنا بعض الحضر وما تم يقتضي الانا حرة **مسألة**
قال فان تزوج بلامه ثم وجد السبيل الى الحرة اسمى له وراقها وكره له امساكها والنص
في الاحكام والمنتهى ان نكاح الامة لا يفسد بحد السبيل الى الحرة وهذا مما لا يصطفيه
خلاف الاما ذكر عن المزني انه كان يقول ان نكاح الامة يفسد لروا الشرط المصح له ونكحي
نحوه عن ابن جرير عن مسروق **وقد** وهذا فاسد ليس بخدا الشرط هو هو في العتق والحلا
انه اذا اراد ان يبطل نكاح الامة وان كان لا يدمنه في ابتداء العقد فكذلك الشرط الآخر الذي هو
عدم الطول **والعلم** انه اخذ شرط حوا نكاح الامة **فان قيل** حوا العتق يعود بفسخ
النكاح لانه ارفع **فيل** له ان لا يرفع بلامه بغير حكمه ارتفاعه وصح قيا سنا على ان لا ي
ادعوه من ارتفاعه بحد النكاح لا معنى له فقد حوز ان يرفع بغيره عن وجود النكاح
ولا خلاف ان لعده وان منعت ابتداء عقد النكاح فان طروها على النكاح لا يفسده بحد
ووجود الطول الى الحرة **مسألة** لا يفسد نكاح الامة **والعلم** انه لعده انه معنى له مدخل في النكاح
النكاح ويختص بالحد الزوجين **باب** صحة هذه العلة وان كان مع اسدا النكاح ان
الزواج والردة **مسألة** ابتداء النكاح واجل طروها النكاح لم يختص بالحد الزوجين بل كان
حصول كل واحد منهما من جهة كل واحد من الزوجين على سوي وايضا وحد النكاح
لا يفسد طروها على النكاح وان كان بينه اسدا النكاح فكذلك ما احلها فيه من وجود الطول
والمنعني انه سبب لا يتايد حكمه ولا هو معصية الاصول شاهده لنا ان شامنها لا
فتح نبي من الحقوق الماسة لطروها لبيان **باب** اسما سنا لعراقها لئلا يحصل
به استرقاق الولد **باب** الرجل اسفاد ولده من لوقا اذا امكنه فكان اولي من ذلك
ان يسحب له ان ينفق قاسم **مسألة** وهذا الذي ذكرناه من اسما سنا مصوص عليه
في المتن **مسألة** قال ولا بأس للعقدان بزوج الحرة اذ هي سده وزوج الحرة

بوجود السبيل الى الحرة

انه عبيد وهل مبني على الاحكام لا خلا وان كان الحد لا يثبت الا باذنه وقدره
 ابو داود في مسنده عن جابر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما عقد
 تزوج بغير اذن مواليه فهو قاهر ووجدت ريدس على عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما عقد تزوج بغير اذن مواليه فهو ران
 واسرطبان يعرف المحرم انه عقد لانها لو لم تعرفه لك كانت معزوزه وكان لها فتح النكاح
 على ما بينه من بعد على انه لا خلاف في جواز النكاح الذي ذكرناه ووصفناه واما الخلاف
 فيه اذ لم يقع على هذا الوجه وسببته من بعد في موضعه **مسألة** ولا مانع ان
 يزوج المراه غير كفوان رضيع وترضى الولي بحكمه وان في ذلك الولي من قال في الاحكام
 في ذكر الكفا والاوليا هم الشاطرون في امرهم والمخيرون بحكماتهم فبها على ان لهم الخيارات
 ذلك فلا يكون ذلك الا موافقه المراه فلو كان ذلك قلنا انهم اذ رضوا بغير كفوان رضيع المراه صار
 النكاح ثم قال فان كرهوا اخلد الم يزوجوا كان ذلك نصا وان لهم منعها من ان يحكموا
 في روي ابو الحسن الحسيني رحمه الله تعالى عن محمد بن منصور قال سمعت ابا القاسم عليه السلام يقول ان
 رجلا كان من ابنا الفرس من يرضاه بنيه راي ان ارضاه عزبيه مكان ذلك نقاهما فكرياه من
 ان المراه والاوليا اذ ارضاها من ليس بكفوان النكاح وهو علمه العاقل وحكي عن قوم انه لا يجوز
 والذي يدل على ذلك قول الله تعالى واخلكم ما وراكم و قوله سبحانه فاني اطلب
 لكم من النساء فلم يستشروا تحت من غير هاد وروى ابو داود في السنن ما سنده عن ابي
 هريره ان ابا هند حم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في البانيخ فقال النبي صلى الله
 عليه واله وسلم ما لي بياضه اني ابا هند وانك ابيه وروى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
 زوج جناحه بنت عمرو بن لزيير بن عبد المطلب المقداد بن عمرو وروى ان زيد بن جارية
 تزوج وهو مولد لزيد بن ابي جحش وهي قرينه وتزوج بلال هاله بنت عمرو اخت عبد الرحمن
 بن عوف وزوج النبي صلى الله عليه واله وسلم بنته من غير اخى من اهل الخاص وزوج
 امير المؤمنين عليه السلام ابنته من غير الخطاب وروى ان سلمان خطب الى عمر ابنته
 فانيخ له فتزوج على ابنه عند الله فذكر ذلك لعمرو بن الخطاب وسأله ان يدبر في امره
 سليمان فقال هذا لك يا ابا عبد الله نواضح لك عن فقال اني نواضح والله لا رديها
 فذكرت هذه الاخبار على صحة النكاح على الوجه الذي ذكرناه ولان ذلك هو لهم فادركه جاز
 كالمهر لما كان للمراه خطابا وان ترضى بدون مهر مثلها ووجهه فلو ان الولي اذ ابا
 من ليس بكفوان النكاح ان الكفو قد ثبت انه براعي النكاح لما بينه من بعد فادركه
 كان للولي ان مسحها من النكاح لمن ليس بكفوان ذلك خط للولي لما يدخل عليه من الغضا

وله ان

في

من الخصائص وله ان مسخها من ذلك لانه حق له وله ان سمو وخفف في ذلك كما لها اسمها سائر
 حقوقها وروى ان ام سلمة لما خطبها النبي صلى الله عليه واله وسلم قالت انه لم يخطبني احد من
 اوليائي فقال صلى الله عليه واله وسلم ليس احد من اوليائي بك حضر او عاب الا وهو
 بيضاوي فيل ان الاحوال التي هو صلى الله عليه واله وسلم عليها ما يحكمها على الاوليا
 الرضا به ولو لم يكن لرضا هم معتبر لم يقل ذلك ولعل في خصوصهم وعندهم وبدل
 على الله تعالى واذا طلع النسيم لمن اجلهم ولا يعطونهم ان سكران واجهن
 اذا تراصن بيهم بالمعروف وليس هاهنا معروف يتعلو بالناكح الاوليا الا انظر في الهم
 الا كفا بدلت لايه على ان لا وليا لا يعقون ان تا يكي شرط ان يعقن نفسه يعقون
 على كفا على انه ليس من المعروف ان يصح الشريعة نفستها في رعي وما اسمهم وروى
 عن سلمان انه قال امرنا ان نكلمكم ولا نتكلم اليكم مع انه خطب الى ابنه فدل بذلك
 علم ان المراد بذلك اذ لم يرضه الاوليا وروى عن عطاء عن جابر قال قال النبي صلى الله
 عليه واله وسلم لا يزوجن النساء الا من لا كفاد لاهم دون عشرة درهم واد قد
 ثبت فيما مضى حوازي كاح من ليس بكفود لعل ان المراد في هذا اذ كره الاوليا وعن عمر
 قال حضر الصحابة لا معقرون ولا احساب لاهم ووجن لاهم الا كفاد ولم يحالف
 فيه ثبت ما قلناه مسله قال وانكم تكون في الدين والمسح بها
 وهذا منصوص عليه في الاحكام وروى عنه عن العسم عليه السلام وقال في الاحكام الكفر
 في الدين والنسب فقط قوله صلى الله عليه واله لا يزوجن النساء الا من لا كفاد لاهم ووجن لاهم
 لا غير وهو قول الناصر عليه السلام قال ابو حنيفة الكفو والمال والحسنه الدين وقال
 ابن يونس سفعه وازاد الضاعات وقال محمد هو في الحش والمال ولم يراع الدين
 والذي يدل على ان الدين يجب ان يكون من اعمالي الا كفا ما روي عن النبي صلى الله عليه
 واله وسلم انه قال اذا حكم من يرضون دينه وحلقه فانكوه لا ينفخو بكرمه في الارض
 وفتاد كبير مرا غاصلي الله عليه واله وسلم الدين ولم يامر بالنكاح الا ان يكون الخاطب
 من يرضاه دينه وايضا وجبنا الانسان يشرف من جهتين احدها افتقاله والانيه لاهم
 التي هي غير افتقاله فلما انسان على الاحوال التي هي غير افتقاله مدحلا في الاكفا وهو النسب
 وجب ان يكون لاهم الافتقالي ايضا مدخل فيه وهو الدين والعله انه اخبر حتى سرفه
 على ان وجبنا البذل له مدخل في افتقاده النكاح فهو لاهم ان يكون معتبرا في الاكفا
 ويعضده قوله صلى الله عليه واله تعالى لا يحلفن احد ق ما يمينون بالله واليوم الآخر نوا دون من جاداه
 وروى عنه وقد علمنا ان النكاح هو المودة واداهي المومن عن مودة من جاد الله وروى
 فهو مني عن امكانه حكره واداهي المومن عنه لا يكون غاضلا واداهي المومن عنه لا يكون غاضلا

لم يحكمها دونه فثبت بذلك ان الدين مراعى في الاكفا على ان لا يضر ما يضر بحمد عليها
 لا يتعد البر لانه واما ما يدل على ان النسب من اعمامه فهو ما روي عن ابن عمر وعائشه عن النبي
 صلى الله عليه واله وسلم انه قال **العرب اكفا بعضهم قبيله بقبيله** وحي وحمل رجل
 من رجل والموالي بعضهم اكفا لبعض قبيله بقبيله وحي وحمل رجل من رجل فدل ذلك على ان النسب
 من اعمامه في الاكفا ولو اذ كان لقال المسلمون بعضهم اكفا لبعض الا ان الله صلى الله عليه واله
 وسلم ذكر المسلمون فقال **سكنا دماهم** وقصر الاكفا الذي سهم على الدماء لم يقل بعضهم اكفا
 لبعض فبان ما ذكرنا ان النسب من اعمامه يدل عليه قول سلمان ابن ابي بكر **ولا سكر ابيكم**
 وكان رحمه الله من اكابر المسلمين وعليه الصحابة فدل ذلك على النسب من اعمامه واما ما
 ان النسب من اعمامه في الفضل ما احرم به ابو سعد بن ابي حمزة الحسن بن نصر حدثنا اسير بن
 حدثنا ابو زرعة حدثنا ابو عمار حدثني واثنه بن الاشعث قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم
 ان الله اصطفى كنانة من بنى اسمعيل واصطفى من كنانة بنشأ واصطفى من بنى هاشم واصطفاني
 من بنى هاشم ولا حكم معلوم ما ذكر صلى الله عليه واله وسلم من جهة السرعة في الاكفا في النكاح وما
 ذكرناه من القياس على من اعمامه النسب ولم يراع الذين يكران شدة به على من اعمامه الدين ولم
 يراع النسب على ان النكاح يحرم فيه الغضاضة الا ان كان له نكاح من اعمامه والامة لا يزوج
 على النكاح وقد علم ان كبر الغضاضة الامور الدسابة في الغضاضة الذي ترجع الى الاستجاب وجب
 ان تكون مقبولة في الاكفا وبيان غير النسب من اعمامه الدين قوله صلى الله عليه واله وسلم
العرب بعضهم اكفا لبعض قبيله بقبيله وحي وحمل رجل من رجل لم يصر المالك والضاحقه
 وما يدل على ان المال لا يحل ان يصر في الاكفا ما احرم به محمد بن عثمان بن محمد بن جابر بن
 لعمرو عليه السلام عن محمد بن منصور عن حسين بن خالد عن حصين بن جعفر عن ابيه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم من ترك التزوج مخافة الفاقة فقد اساء بربه المن ان الله تعالى يقول ان
 يكونوا فقرا يغفم الله من فضله والله واسع علم فدل ذلك على ان الله صلى الله عليه واله وسلم
 على ترك التزوج مخافة الفاقة اذ جعل ذلك من اسباب لامة النظر به واما ان ذلك كذا لم يصح
 ان تكون المالك ما يراعى في الاكفا اذ يكون المال هائلا في الاكفا لم يكن المراكبي المودة
 مزموتا واما ان يراعى فيه المال لم يحل يراعى فيه الضائقة اذ لم يحل احد الضائقة
 اكفا من المال مستل قال لو ان رجلا وطئ امراه حراما او شبهه لم يحرم عليه
 امها ولا اسها ولا يحرم من على ولد الواجل ولا ولد الدرة وكذا كان وطئ امراة او اسها لم يحرم
 عليه امراة وكذا كان ان وطئ الرجل امراة ابنه لم يحرم على زوجها وهذا مصوص عليه في
 الاحكام وهو قول الشافعي لما في الشبهة قال ابو حنيفة جميعه حرم والربيل على وجه
 ما ذهب اليه قوله الله تعالى وانكحوا ما طاب لكم من النساء قوله سبحانه وانكحوا ما طاب لكم

٢٢

٢٣

ولم ينق مذكروا به ويدل على ذلك حديث ما وقع عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لا حرم للحرام المحلل ويدل على ذلك حديث عند الله سبحانه المروي عن المنصور بن سماعة
 عن قتيب بن عبد الرحمن عن الرهري عن عرويه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل
 عن الرجل يبيع المرأة حراماً ما يبيع ابنتها أو سمع السحر من أهل بيته أمها قال لا حرم الحرام
 المحلل لما حرم ما كان كالحلال لا يدل المحرم على ما ذهبنا إليه من وجوه أخرها أن لسبيل
 لما لا عن إساءة المرأة حراماً أحاط النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما دل على أنه لا حرم وإساءة المرأة
 حراماً كما به في العرف عن الزنا والساقية قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حرم الحرام المحلل فوجب
 بهذا الظاهر أن يكون جميع الحرام لا حرم المحلل إلا ما منع منه الدليل والثالث قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا حرم ما كان كالحلال لا يدل المحرم على ما ذهبنا إليه من وجوه أخرها أن لسبيل
 ثبت أن ما لم يكن كالحلال لا يبيع العربيه فان قيل فقد قال الله تعالى ولا تحكم بما بينكم وبينكم
 من النساء والرجال اسم للوط فكانه تعالى في حكم من وطئها إلا ما في هذا ثبت ما ذهب
 إليه قيل له أن النكاح حقيقة عرفية وشرعاً للعقد وهو في الوطئ قد صار أساساً له
 أنه إذا قيل فلان نكح فلانه لم يعقل منه العقد وكذلك النكاح لا يعقل منه إذا أطلق
 العقد وكل تحليل أو حرم على صرح في الشرع وليس يرجح به إلا إلى العقد والباطل إلى ذكر
 فيها النكاح المراد به العقد حتى قوله تعالى لا يعقلوه من أن يكونوا واجهين وقوله سبحانه وتعالى
 وأنكحوا من باذن أهلين وقوله تعالى إذا حكم المومنات وقوله فانكحوا ما طابت لكم من النساء
 وقوله فلا تكونوا أباء ما لم يكن ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حرم النكاح إلا بولي أو شاهد
 المراد به العقد لا خلاف فيه وكذلك ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه نكح بكاح السر
 وعن بكاح الشغار وبكاح المتعة فكل ذلك يحقق أن بطلان السري والعرف بوجوب
 النكاح هو العقد وأثبت ذلك ثلثاً المراد بقوله ولا تحكم بما بينكم وبينكم
 به لقوله وان قيل فقد روي أهل اللغة أن اسم النكاح كان اسماً للوط وهو ملود من النكاح
 لقوله تعالى فاعلموا أن الله لا يعقل من أن يكونوا واجهين ما قلنا ليس باسم لا يمنع هذا
 في أصل اللغة لا يرمي بيقظة العرف أو الشرع أو ما جمعوا فيكون استعماله إذا ورد في خطاب الله
 تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في المنقول إليه أو يكون قد صار مدغم
 فيه وجرى فيما وضع له في الأصل جرى المجاز نحو قولهم دابة الله كانت اسم لكل ما يرب ثم صار من جهة
 العرف سماً للمهمة المحصورة وكذلك أصله كانت في الأصل اسماً للدعاء وحقيقته أنه لم يعملها
 الشرع فجعلها اسماً للمعصية المحصورة وحقيقته أنها وحقيقته الغايبة كان سماً للمعصية

من الارض ثم صار من جهة العرف والسرع اسم العضا الحاجة المحصورة وضار حقيقة فيه وقال
استحاله وما كان وضع له في الاصل خارجا عن الجان فكذلك ولنا كذا وان صح فيه
ما ذكرناه فقد علمنا لعرف والسرع عليه وجعله اسما للعقد وحقيقته فيه وقال لهم
لا خلاف بين الامم ان حرمة من عقد عليها الاب على اسه قد عمل من قوله تعالى ولا تنكوا
ما نكح اباؤكم من النساء فثبت بالاجماع ان العقد مراد حقيقته كان او مجازا ومذهب
من يخالف في هذه المسئلة انه لا يجوز ان يراد المعنيين المختلفان بعبارته واحدة ولا
يصح له ادق ان لو طراد به فسقط تعلقم به فان قيل فائتم ايضا لا سكر ولا غير
من وظل الاب بكل لبيس على ابنه مراد ابنايه فارجع عليكم ما عرضتم به علينا قيل له
لم نسلم لكم ما ادعيتموه ولم نمسككم بامتناع من الاجماع بل الذي ذكرتموه غير معلوم وما
ذكرناه معلوم لا خلاف ان الاب لا أثر له في المنع من العقد على الابن كما لا يعتد واعلموا ذلك
مشهور في الاحكام والروايات على اننا لو سلمنا ذلك لم يلزمنا ما لم يكن لاننا لو سلمنا ذلك
الواحدة معنيين مختلفان فيسقط هذا السؤال فان قيل فقد روي من نظر في وجه امره لم يحل
له امها واسمها قيل له هو محمول على وجه محمل بلاده التي قد منها على ان لا ينفذ قيل انه ضعيف
وما يدل على ذلك انه وجب لا وجب حرمة النكح وبخلافه لا وجب الحرمة المستند دليله وطى المساء والذكور
او يقال هو وطى وجب لعقوبته الكاملة فوجب ان يقتضى الحرمة دليله وطى الذكور او يقال هو
وطى لم يتقدمه من محقق النكاح او حمله دليله وطى الميعة والذكور ولا خلاف ان له ادارنا ما لم
حرمة عليه كحاج اختها في الحال فوجب لا حرمة عليه كحاج امها واسمها والمختنى ان زنا فوجب لا حرمة
الحلال من العقود وتوكل ما ذهبنا اليه ان المأثول شهر لنا من حيث نفوق من لوط الحلال ومن الرأى
في عامه الاحكام كوجوب العز ولبوم النسك النفقة وسقوط القدر ودوران المأثم وايضا نحن ردوا
الوطى الحرام الى لوط الحرام اجماعا وهو الى لوط الحلال فكان ما شئت اولى لان الحرام بالحرام ما شبه
منه بالحلال وما ذكرنا من ان من وطى امه شبهه لم يحرم عليه امها واسمها ولا عليها اسمه
ولا اسمه وقد نص في الاحكام ان زنا وابنه لو تزوجا امرايين ثم ابدحت وجه كل واحد منهما
على غيره زوجها هذا لوط الواقع على تبديل الخلط ونقل يضا عليه في المسمى ونص في الاحكام ايضا
لو تزوج احداهما امراه وباتت اسمها ثم ابدحت روحه كل واحد منهما على روح صاحبتها على
تبديل الخلط لم يحرم ولقد مررنا على زوجها بالوط الواقع على تبديل الخلط ومعنى قولنا
شبهه هو الوط الذي لم يتقدمه سبب استباحه ووقع على تبديل الخلط والساقى حاله
به هذا وسيؤى بيته ومن لوط الحلال ولابدليل على ما ذهبنا اليه في هذا الباب وانما الحكم
منكم وقوله فانك ما طاب لكم من النساء وقوله يحال لكم ما ورتا دكم وغيرها من الطواهي

ان

انما يستش سجنانه منها من وطية اسبها وامها على سبيل الغلط ولا الى وطها من الساج
 ابو به على سبيل الغلط ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم بالحرم ما كان كاحاحلا لا
 وقد قلنا ان الوط على سبيل الغلط لا يحرم ان يقال فيه انه كاحاحلا على ان اصحابنا قد قالوا
 ان ذلك الوط حرام فاذا ثبت دخول في عموم قوله صلى الله عليه واله وسلم للحرم الحرام الحلال فان
 قيل فلم قلتم انه حرام وما انكرتم على من قال لكم انه لو كان حراما لكان ذاعله عاصيا
 ومسحعا للذم قبل له ليقول انه حرام لقول الله تعالى والذين هم لفردتهم خافون
 على احوالهم او ما ملك الامام لايه وهذا قد وجب من غير وجه له ولا ملك بين يدي ان
 يكون من العاديين وهذا يوجب ان ما نقله جوامد اما كونه عاصيا ومسحعا للذم ففيه
 بعض النظر لان العاصي يكون عاصيا بفعله ما كرهه الله منه واستحقاق لدمه انما يباح
 لذلك وقد قال اصحابنا من المتكلمين انه لا يجب ان يكون الله تعالى كازها لما يفعل على سبيل
 السهو وان كان الفعل قبيحا الا ان ذلك لا يخرج الفعل من ان يكون قبيحا متى ما قلناه
 في هذا الوط انه حرام لين الحرام هو القبح الذي يقع من المكلف ويورده هذه الطريقة فهو له
 صلى الله عليه واله وسلم دفع عوامي الخطا والنسيان وما اسكر هو عليه على ان لو قلنا
 انه قد قصا وشحى الدم لم يعد لانه لا بد ان يكون قد حصل منه بعض المفصلا لانه لو امل حق
 التامل واستكشف الحال فضل استكشاف العلم وما يبعث به على ان ذلك الوط مباح لما
 المنع منه الا اننا لو راينا رجلا يريد ان يبطا امرأة احببه لعلطة عرفت له كان لنا منعه
 من ذلك بكل وجه بل كان يلزمنا ذلك فدل على انه حرام ولذلك استدل كثير من اصحابنا
 المتكلمين على ان في فعله الاطفال والنهائم ما يبيع بحسن منعنا لهم من كثير من الافعال
 ويدل على ذلك انه وطى لا حرم بل هو المقام عليه مع علمه بصفته التي هو عليها فوجد ان يكون
 دليله الزنا والوط في الحيض والاحرام وغرد ذلك من الوط المحرم فاذا ثبت انه حرام بما ساء
 تناوله الحرم على ما ذكرناه وما يبرر على ان هذا الوجه لا يقع به الحرم ما اجتنابوا والساقى
 عليه من الزنا لا يقع الحرم به فكذلك ما اختلفنا فيه والخلة انه وطى لا يصادف كالحاقا
 ولا ملكا على صفة او شبهه فوجب ان لا يقع الحرم به قياسا على الزنا فان قاسوه
 على الوط الذي يقع منه شبهه النكاح والملك كان ذلك شاهدا لقياسنا الى ذلك الوط لما
 صادف شبهه النكاح او شبهه الملكا فنفي الحرم والزنا لما لم يصادف في ذلك لم ينعى الحرم
 ويمكن ان يقال ان الوط لا يوجب حرم لم يح فوجد ان لا يوجب الحرم المشدوم دليله
 الزنا ويورد ما ذهبنا اليه ان هذا الوط ما الزنا شبه منه وطى النكاح وان كان شبهه
 الوط والنكاح في وجهه وذا ان الزنا فارق ساير وطى المتساوان شارك في الحرم كبره

انه لا سباح الموطوء بالزنا الا بعد النكاح او الملك والوط الذي يختلف فيه مشارك
 الزنا في هذا فوجيل يكون هذه المشبه اقوى من سائر السه وان كثر لانه مشابه للزنا في الضعف
 التي تحصى فان قيل هذا الوط لا حد فيه والحد من خطايين الزنا فقد خالف الزنا في بعض
 خصايصه قيل له ان الزنا ليس للحد من خصايصه لسقوطه عن الصبي والمومن اذ ارسا
 وليس كذلك ما ذكرناه لانه حكم للكل ان فان تغلقوا سي ما علوه اصحاب اى جسده من
 الهويه والخبر والحواس على نحو ما مضى مسئله قالوا لا يجوز كراهه المفقود ان يزوج
 حتى يوقن موته او يقوم به شهاده قاضيه نص في الاحكام على انه لا يزوج حتى يعلم عوده وحي
 بموته وليس العرض الموت فقط بل العرض ما وجب الفرفه لانه لو صح انه طلقها او انه ارتد
 جاز لها ان يزوج كما هو المطلقه وزوجه المرتد وهو مذهب اى جسده واصحابه والسافعي
 وتحتل عن مالك ايها الزوجان مع سببي لم يحد اربعه اشهر وعسرا لم يزوج وهو قول الا ورائي
 وبه قال عمر بن الخطاب ذكر السدا او عدا الله الداعي رضي الله عنه ان المرأة اذا طلقها
 موت المفقود فانها تزوج اعني المفقود زوجها وقال الغنم علم من الانسان الطبيعي
 الذي لا يغيب كثر منه هو ما به وعشرون سنه وهو قول اى جنيته وما ذهبنا اليه في هذه
 المسئله هو قول مير المومنين عليه السلام وتروي عنه انه قال ايما امرأة اسلمت لمصر
 حتى سبى موت او طلاق والاصل فيه انه نكاح ثابت ولا يجوز ابطاله الا بعد ما يعم
 مقامه في الشرع من الشهاده الا ان ان هذا هو الاصل في جميع الاشياء بخوان يكون اسرا في بلد
 او مقيما في بلد فصار اياه يكون على حكمته فكذلك ان لم يعرف خبره لا ينفى الخاس لم يعلم اعطا
 الغنم بينه وبينها ولا خلاف ان الواجب عليها قبل اربع سنين المعام على حكمه النكاح فكذلك
 بعد ما والعله انها امراه المفقود والعله الاولى تكسده هذه العله ايها اذا عاين بطلان الغنم
 جاز لها ان تزوج في جميع الاحوال وادام يعلم لم يزوج فان الحكم به متعلق ولا خلاف ان
 زوجها ان طالت غيبته لا يجوز له ان يتزوج ما ختمها وان كان ختمه اربع لم يحل له ان يزوج من
 فكذلك المرأة ليس لها ان تزوج والمعنى بقا حكم الزوجيه بينهما ولست اعني بما حكم الزوجيه
 سبها غير ان زوالها لم يثبت فان قيل لا يزوج على الزوج فانه يمكنه ان يطلقها وليس كذلك
 حكما للمراه والاصل ان لا يزوج ان يدفع لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا يزوج ولا يخطب
 ضرار في الاسلام قيل له هذا سمعنا امراه الاسراء والمقيم بالبلد النازح ولا خلاف ان
 الواجب عليها الصبر على احتمال ذلك الضرر وقوله صلى الله عليه واله وسلم لا يزوج ولا يخطب
 بل يجب ان تمنع المراه من النكاح لئلا يدخل الضرر بذلك على الزوج وقد حكى عن ابي حنيفة انه
 قال اذا بلغ عمر المفقود ما به وعشرين سنه حكم بموته وهذا المعنى له ليز ما به وعشرين سنه

٦٨

في هذا

في هذا

الدينوري حديثا قبا دين عمر وحديثا عند الله بن موسى بن الرحرج عن سليمان بن موسى عن الزهري
عن قرويه عن عاتبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسكن المرأة
لما دون وليها فان نكح فهو باطل وهو باطل فان دخل بها فليها المهر بما اصاب منها
فان تشاجرتي والسلطان ولي من لا اله الا هو وحديثا ابو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيه
عن عاتبة عن عبد الله بن النعمان حديثا الربيع بن ربيعة عن السهاني عن الخطاب عن عطاء
عن عاتبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البغايا التي يزوجهن
بغير ولي ولا محرم لا يولي وشاهد بن حريث بن سيار عن الزهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم لا تسكن المرأة المرأة ولا تسكن نفسها فمهره الا حصارا حتى يصرح بما ذهبا اليه
ان قيل المرأة النكاح فله وليه نفسها فاذا تزوجت كان ذلك نكاحا يولي فلا يكون لها
المهر الا الوارده قيل له هذا النكاح لا يملكه قط من وجه اخرها ان اسم الولي لا يملك من سلب
امر نفسه لا من طريق اللسان ولا من طريق الشرع وانما يملك هذا الاسم من يولي امره وهو
ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسكن نفسها من نفسها من وجه ان يكون وليها غيرها
خلاف ان يملكه وحده يكون كقولها اخذت نفسها من نفسها وهذا محال ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم لا تسكن المرأة تزوجت بغير ولي نكاحا باطلا فليها مهره وليها ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم البغايا التي يزوجهن بغير ولي فكل ذلك سقط هذا الثاني دليل ما نعلق هذا
المخالف بان في هذه الاخبار من اسيل فلا وجه له لانه لا خلاف بساوير الخلفاء في هذه الاخبار
ان المرسل مقبوله وزنا قال الزهري عن جرير انه قال ذكرت حديث سليمان بن موسى عن الزهري وهذا
الباب للزهري فلم يرد فيه وهذا لا معنى له لان الزهري يخرسان روى شامر بساير وهذا لا يوجب
متفق الحديث على ان ذلك الحديث قد رواه عن الزهري غير سليمان فان قيل لم يخرجه الا
ومعها في ان لم تبلغ او المحونة او الى وضع نفسها في غير كف أو في المملوكه اسد لا ينفق
تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلتم بغيركم بالمعروف وقوله تعالى في نكاح زواج غيره وقوله
فلا تعطواهن من سكنهن وان واجهن قيل له اما قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلتم بغيركم بالمعروف
فلا جناح لهن ولا يصح لهنك العلم به لو جهل لجهل الله تعالى فلا جناح عنهما وما فعلتم بغيركم بالمعروف
وهذا لا يدل على انه ما فعلتم في انفسهن جاز لان انفسهن لا جناح عن زنا لا يدل على جواز ما
يفعله من و فاذا ثبت هذا فلا بد في المهر من غير والام بك لها واندره ويحتمل ان يكون المراد بها
فلا جناح عليكم ان تقعدوا ما فعلتم في انفسكم بالمعروف فرفع الجناح سرطان تكون

ما فعلوا انفسهم بالمعروف والمعروف هاهنا محل لا يعرف المراد به الماحره فوجان ذكر هاهنا
 شرط فيه مجمل ووجان يرجع الغرض على ان الظاهر ان لنا فيما فعلوا في انفسهم فعلا معينا
 الجناح فيه وليس كذلك لاننا لا نقدر عليهم قوله فان طلقها فلا تخله حتى تنكر زوجا غيره
 والمراد به حصول النكاح لا ما به يصح النكاح يكشف ذلك ان المخالف لنا في هذه لا يمكن ان الولي
 لو زوجه بالخلع الاية ههنا ان المراد ليس حصول النكاح من حيثها فقط وقوله لا يخلو
 ان يتكلم ما استدبره على ان الولي ملكا مرها لغيره الذي عن الشيء بدل على ان المسمى عنه متمكن من فعله
 ولولا ان العضله تكلم لم يكن للمسمى معنى لغيره لانه يكون اذا اطلقا لا يمكن منه وذلك لا يصح
 الا ان عضله لو لم يكره حكمه كان منفع لا يبيح لانه كان يبيح منها ان تروح مع المبع ولا يصح
 الذي عنه على انه قد روي عن الحسن ههنا رواه ابو داود في السنن وغيره حدثني معقل بن يسار قال
 كانت لي اخت بخط فاني اسرعت في انكحته بطلقها طلاقا له رجعه ثم تركها حتى انقضت عدتها
 فلما احطت اني اخطيها فقلت والله لا نكحها ابدا قال في قوله هذه الاية واد اطلعكم لئلا
 يبلغوا جيلهم فلا تعطلوا ههنا سكنى واجهه الاية فقلت عن ميني ووجهها اياه
 بل انرا ان الله تعالى جعل امتنا عنه من النكاح عضلا ونهى عنه فلو ان نكاحها كان معطلا
 كان لا يكون ذلك عضلا ونكاحان مزوج ونفسها فان الاية تدل على ما ذهبنا اليه دون
 مذهبهم على ان ما نعلقوا به من هذه الايات اما هو بيان حوار عقد النكاح دون ما به
 يتعقد واخبارنا التي اسد لنا بها قد يصح فيها ما به متعدد وفيه اختلاف فصار
 موضع الخلاف خض وضار العلوي بها اولى وان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله
 وسلم انه قال لا يم احق بنفسها من ولها وهذا يوجب عصي اخباركم فسل له هذا
 بوجوب مذهبنا وذلك ان قوله صلى الله عليه واله وسلم احق بنفسها من ولها يوجب
 للولي جفا في نفسها كما ان لها حقاً معها الا ان جمعها اكد لغير لفظه فحل ظاهرها ايها
 لا يستعمل في معنى الا في من سر كان فيه ويكون لاحد ههنا مذهبنا وهذا انفس مذهبنا
 نقول فيه المراد اخطيها كفو كان نكحاً وتخذ من الولي والمراد هو في العقد لانه لا
 يتم عندنا الا ان حو المراد اكد وذلك ان الولي اذا امتنع احيى والمراد اذا
 امتنع لم يحترق ما في لهما من الولي لا حق له في العقد فانه لا يصح مع قوله احق بنفسها
 من ولها فان قيل فيقول يدلك في مواضع آخر وهو اخطيها عن كفو موجب
 للولي فيه حقاً لغير العقد عندنا اذ لا يملك الا بالولي فسل له في هذا الموضع سريان

فيه اتفق المراء والولي ولا يفرق فيه المراء على الولي فلا يفرق قوله صلى الله عليه واله
وسلم وادام يفرق ذلك وحيد صفة المراء قلناه وفيه صحة ما ذهبنا فان قيل بعد ذلك
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليس للولي مع الثيب امر قبل له هذا الحديث
والحديث الذي تقول انهم اتفق بنفسيهما فيما رواه نافع بن خضر بن مطعم عن ابن عباس
النبي صلى الله عليه واله وسلم قد روى بالعاط مختلفة فروى الشيخان بن معمر وروى الامم
الحق بنفسيهما وفي اخر الحديث والبنية تشاؤون وفي بعضها والكرستام وادامها
واوراهما ثانيا فكان الحديث حديثا واحدا واختلاف لفظ الرواه فلا يمنع ان يكون
بعضهم روى ما كان عنده من المعنى واعتقد ان قوله صلى الله عليه واله وسلم الساجق
بنفسيهما اوجب الحق للولي في امرها فروى ليس للولي مع النساء والقصد في جمع ذلك
الفرق بين النبي واله لكن في الاستتمار وهذا اختلاف في معنى اللفظ وهو محمول على ان
المراد به ليس للولي ان يستبد بالامر دونها على ان من حال الفناء هذه المستقلة لا ينكر المراء
صحة في فلو لمها ان يعقد عليها من دون اسمها وادام كذلك النبي من المالك فان الشر
خاص في جميع قوله على ما قلناه فان قيل فقد روى ان امراة اتت النبي صلى الله عليه واله وسلم
فوهبت نفسها له فقال مالي والنساء خالعه فقام رجل فشا له ان يزوجها اياه فزوجها
بها ولم يشا لها هل لها ولي ولم يشترط الولي في حوال العقد قبل له عمل انه يكون المراء ولي في الحال
فذلك زوجها اذ ليس في الحديث انه كان لها ولي فلم يشاذن في امرها وعلى هذا الخبر من
عن امير المؤمنين صلى الله عليه واله وسلم في انما سلم بان يزوجها منه صلى الله عليه واله وسلم وهو
صحيح لانه لا يمنع ان يكون الغلام صغيرا في المظهر وقد روى صلى الله عليه واله وسلم بلوغه او يكون
ذلك خاصا للنبي صلى الله عليه واله وسلم وحده الامران هذين هذا الحديث بحكاية فعل خاص
لانها وقعنا على فعل مخصوص فلا يكره عا الكلام لعموم فيه وبين ان ما ذهبنا اليه هو قول علي
عليه السلام وقول ابن عباس اخبرنا ان ابن عباس لم يثنى رحمه الله تعالى بالحق المراء في حديثنا
أخي بن ابراهيم نا عيدا الرزاق عن قيس بن عاصم بن بهدلة عن علي عليه السلام لا نكاح الا ما دن
ولي ونا ابو العباس لم يثنى رحمه الله تعالى نا ابن عباس لم يثنى اخبرنا عن ابراهيم نا عبد الرزاق
عن محمد بن جعفر عن يمين بن مهران قال سمعت ابن عباس يقول البغايا التي لا تخرج
بغير ولي ه وروى هذا القول عن عن وروى ان عاصم كانت حطه اذ ارادت العقد
امرت غيرها وقال علي لا نكاح الا بعقدن ولم يرو حلا فنه عن عمر بن عمر بن ابيهم
ونا ابن بكر المقر بن حديثنا الطحاوي وحديثنا محمد بن عيسى بن حنبل بن يوسف بن عدي عن عدي بن
ابن ابي بن عيسى عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابي بكر بن عاصم بن بهدلة عن علي عليه السلام لا نكاح الا ما دن
اخبرنا فصرنا بنهم سرهم كالحديث ادا لم يثنى النكاح امرت رجلا فانكحتم قالت ليس النكاح
النكاح وما يبدى على ذلك لا خلاف يساوي المخالفات النكاح امرهم في السهو والاول

عن ط

ايضا قد دلت عليه فوجان يكون لا فتقاره الى غير المتخاطبين فيه مع بلوغهما وحرسهما
 وغير المشهود مشرح دأبه الى حكم هو ايضا لا خلاف ان المكتبة لا يحرم كاحها الا بالولي
 فكذلك الحره والمعتق انه عقد كاح فوجب ان لا يملك الا بالولي ولا خلاف ايضا انهما اذا ارادتا
 ان تنص نفسها في غير ذلك فلو لم يتم ذلك الا بالولي وكذلك اذا وصفت في الكفو والمعنى ان عقد
 يقتصر الى الشهاده ابقا ان عقد كاح فان قيل انهما ملك بدل بضعا وتنصرف فيه
 فوجب ان يصح تصرفها في البضع كالتمس والمتمسك له هذا مفسر ليس والى الدم ملك بالدم
 من لدية ويصرف فيها وان كان لا ملك المبدل ولا يصرف فيه فان قيل الولاية تثبت
 عليها في حال الضرر على نفسها وما لها واذا اعلنت وجب ان ينقطع الولاية عن نفسها كما سطر
 عن ما لا حيا عنها جميعا في جوار الضرر عليها وحكم وقيل انما تثبت على عظم الذكروم قرب
 انقطاع الولاية عند الملوغ قيل له لا خلاف ان حكم يختلف في هذا الباب ليس هو حكم
 النكاح وان حكم المذكور في النكاح ليس هو حكم الولاية لمراد ادا اعلنت وصفت ما لها حيا
 شات ولم يبق ولا يمنع من ذلك وكذلك الذكر ادا بلغ تزوج من شاء وليس له من الاوليا
 ان يمنع من ذلك والمرأه اذا ارادت ان تنص نفسها في غير كفو كان للولي ان يمنع من ذلك فان
 ان حكم الولاية على النساء في النكاح لا ينقطع وان انقطع عن المال والذكور على ان قياسهم
 لو ثبت لكان يكون قياسا اولى بالمحظور والاحتياط ولانه يوجب حكا شرعا والمصطفى العاظم
 يقضه وكذلك اجماع الصحابه ولا ناو حديثا النكاح قد قصر فيه حال النساء عن حال
 الرجال بدلاله اذا ارادت وضع نفسها في غير كفو منعت من ذلك واراد العدم مضى على البكر
 المألخه بعور غار منها عن الرضى في حين لا يعوم المرأه فيه معام الرجل كالامامه في الصلوة
 وكالاستهادات والقضا والامامه العامه ويقوى ذلك قول الله تعالى والى النكاح ما منكم
 فجعل الينا النكاح الاما ما كما جعل الينا النكاح الاما والعذر قال سبحانه ولا تسكنوا المسكن
 حتى يومنوا فجعل امر النكاح الساو لم يحاطل السا فتثبت بذلك اجمع حقه ما ذهبنا اليه وهذا
 الباب وحكي عن مالك انه فضل بين الشريفة والوضيعة فتح نكاح الشريفة الا بالاوليا
 واجاز ذلك للوضيعة وهذا لا معنى له ليرجى ما ذكرناه من اذله الكتاب والسنة والعرف
 لا يفضل بين حال الشريفة والوضيعة في ذلك ولا الم مخالف في الشريفة امكران يعاش
 عليها الوضيعة بخلاف انها تعقد عليها عقد النكاح في حين لا يصح الا بالولي وحكي عن عرو
 انه قال اذا اذن الوفيحازان بعقد المرأه على نفسها وهذا سطره قول النبي صلى الله عليه
 واله وسلم لا يسكن المرأه المرأه ولا المرأه نفسها وقوله اما امرأه تزوجت بعور ولا فكاحها
 باطل وقوله لا نكاح الا بالولي وقوله العا باللاتي يزوجن أنفسهن بعور ولا في كبريما
 مضاعف على حقيقته من الكتاب والقياس هو سطره قال ونكاح المنعجرام وهو ان
 يتزوج الرجل المرأه الى اجل مضروب نص في الاحكام على عدم المنعجده وروى ذلك معجده

حجج كاح
المتن

المتن

المتن

قال نعم على علم السلام وان عسى في صفة السلام

چند

هذه الحزب من الاضطراب لم ينجح المغلوب بها قيل له هذا الذي ذكرتموه لا يدل على الاضطراب
والضعف لانه جائز ان يكون شئ من حيز على ما رواه على عليه السلام وغيره ثم اني بعد
ذلك لم يفتح ملكه اما اباحه عامه واما لقومها عبا لهم ثم شئ وادكان هذا جائز فلا ضعف
للمخبر فان قيل ان اباحه المتعه معلومه والشيخ اما هو محرر الواحد ولا يحسب مع المغلوب
محرر الواحد كما لا يجب نسخ القرآن به قبل له الاصل في حرر الواحد مقتولا اذ اسلم سخره ولا
لشيخ ان يبيح به ما هو معلوم الا اننا نقل حرر الواحد وانا حظه العمل في حظه ما
اباحه وكذا نك قبله واستباحه الغزو مع ان حظه ما معلوم على الخلف شتر غا فاد اثبت
هذا لم يفتح ما قلناه واما نسخ القرآن محرر الواحد فليس من منع عقله واما منع منه لولا
شتر عليه الا ان من الناس من لا يبيحه بالخير المتواتر وانما قيل حرر الواحد في حظه لانه
ومن طريق الاعتبار لا فرق بين المخصص والسبع واما الفاضل بينهما الشرع هل انه لا خلاف
مساويين لاهاميه وان المتع على الحفيض مستوح وثبوت اصل المتع في الاصل معلوم ونسخه
انما هو محرر الواحد فادالم منع ذلك في نسخ المتع لم ينع في نسخ المتعه على الاحكام الواردة
في نسخ المتعه اظهر واقرى لين بها لفظه السبع قل النبي صلى الله عليه واله وسلم وبها انه
سبحا وحررها الى يوم القيمة وليس في نسخ المتع هذا النص وان كان ذلك ايضا ثابتا حجتا
فان ما بيننا انه لا يحرر ما ذكره فان قيل في القرآن ما يدل على اباحه المتعه
وهو قوله تعالى فاسمعهن به منهن فائق هو حررهن فاد اثبت لاهاميه بالقرآن ولا يحسب
حلاف انه لا يحرر نسجها حرر الواحد قيل له ليس في الآية ما يدل على اباحه المتعه بل الاسماع في
اللغة هو الاسماع ومنه قوله تعالى اذ هم طيبا نكح في حوزكم الدنيا واسمعهن
بها وقوله سبحانه فاسمعهن خلا فكم كما استفتح الذين من صلحكم علامهم فالمراد بالاسماع
الاستماع كالكلام وما روى عن ابن عباس انه قرأ في الاسماع به منهن
الى اجل صبرا فالرواية قد قيل انها ضعيفة وان بشئ يحتمل ان يكون المراد بها ما خبر
المهر وخبر حرر المهر المؤجل وقد لا يه ان تحت الرواية حواز ذلك ووجوب لا يثبت اذ اجل
الاجل فلا دليل فيه على المتعه على وجه من الوجوه وفيه من طريق النظر انه عدم معاصم
بعض اطلاقه الماسد في حبان يقتضيه التوقف ليله البيع وايضا هو عدم معصا سباح
الوطى لا يحرر فيه الطلاق والموازيث مع كون كل واحد من الزوج والمهر وارايدوم
وكون الرجل من بيع اطلاقه فوجب ان يكون فاسدا دليله الكلاخ الفاسد فاما ما
كان يذهب اليه وزفر من ان الكلاخ ثابت والشرط فاسد فلا معنى له لقوله صلى الله عليه
عليه واله وسلم في المتعه اما كانت لم يجد فلما انزل الله تعالى الطلاق والكلاخ
والميراث سمي قضا هذا القرآن لكلام الله عز وجل به الخفد وكذا ذلك قول الله تعالى

حرره رسول الله صلى الله عليه واله وسلم متعه النساء قوله صلى الله عليه واله وسلم في كتاب
 غده متى يخل سبيلها وما ذكرناه من القياس الاول ايضا يفسد قوله ولان هذا القول خلاف لاصح
 ابن الناصر لقد تجلبى رجل عزم العقد ويطلبه ورجل يحرم العقد مع الشرط لخلع الا على
 ان شرطها العقد ها والفاضل بينهما تارك للاجماع على ان العقد لا يخلو اما ان يسميها
 في المدة المذكورة او يسميها فيها وفيما بعد ها فان ايلقيا في المدة المذكورة فقط هي المتعة
 وان باقيا في المدة ونجد ها لم يقع ذلك لئن العقد لما يتناول المدة الا ان لم يجاز في المدة
 ان الاجابة لما كانت عقدا على امر مضروب لم يتناول ما بعده فكذلك عقد المتعة مسلم
 قال ونكاح الشعائر حرام وهوان يكون الرجلان يروح كل واحد منهما اسمه من صاحبه
 عا ان يكون بضع كل واحد منهما مهورا لصاحبه وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قال
 الشافعي وما لك قال او خبيثه النكاح صحاح ويحي مهورا مثل والاصل فيه حديث
 زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال بنى النبي صلى الله عليه واله وسلم
 عن نكاح الشعائر فقال ابو خاليد سالت زيدا عن علي السلام من يفسد ذلك فقال هوان يروح الرجل
 ابنه الرجل على ان يروح وجهه الاخر ابنته ولا مهورا لواحده منهما واخبرنا ابو العباس الحسني رحمه الله
 بالحمد من سعد الثقفي ثنا احمد بن ابراهيم حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن ثابت عن ابن النجاشي
 صلى الله عليه واله وسلم قال لا شغار في الاسلام وروى نحوه عن الحسن بن عثمان بن حصين
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وروى ابو داود في السنن باسناده عن نافع عن ابن عمر ان النبي
 صلى الله عليه واله وسلم نهى عن الشعائر فصار هن المصاريح موجه بحرم نكاح الشعائر ووجب
 فسادها فان قيل ما انكرتم عن من قال لكم ان الذي يجب ان يفسد هو المهر دون عقد النكاح وفساد
 المهر لا يوجب فساد العقد قيل له الاخبار التي ذكرناها انقضت بحرم نكاح الشغار دون ما سبق
 فالنكاح عتقها هو العقد وقد صحا لعيناها هو الوط وجب ان يكون المحرم هو العقد او الوط لهذا العقد
 وايضا ثبت بحرم العقد كوجه لصره الى المهر اذ النكاح ليس بالتم للمهر فان صح ما
 ذهبنا اليه فان قيل لو فسد العقد لم يجل فسادها من وجوه اما لانه انطوى على مفسده
 للزوج او لانه وقع معرى من المهر او لانه وقع بمهر فاستد وكل هذه الوجوه مما لا يوجب
 فساد النكاح ووجب ان يكون العقد صحيحا قيل له هذا كلام من يرى انه لا يحرم
 الشغار وفساده لمجرد قول صاحب الشريعة وان لم يحرم والفساد محله ادع قائلها وحاسوا
 بذكره صاحب الشريعة وهذا فاسد باجماع المسلمين فوجب سقوط هذا السؤال ولود
 القضاء فساد هذا العقد لم يحرم النبي صلى الله عليه واله وسلم الا ان الله عز وجل يوجب
 الشريعة ويرد بحرم النكاح اذ اعقد على المحرم وانقضت اذ اعقد على المحرم وان كان المهر

في العقد بين فاسد إذا ثبت ذلك وجب حرم عقد كاح الشغار لظاهر قول المصنف عليه
 عليه وآله وسلم وإن كانت الخوالة في الوجه المثلثة على ما ذكرنا فإن قيل في كاح
 الشغار على كاح يعقد على الحرير والحرير يقولونه لا أن يفسد كاح الشغار لفساد المهر
 كما لم يجز أن يفسد كاح على الحر والحرير قيل له عندنا أن كاح الشغار لم يفسد لفساد المهر
 فقط فيكون سبيله سبيل كاح المعقود على الحرير والحرير وإنما يفسد لفساد فيما انطوى
 العقد عليه لأنه غاروج ابنته فإن يكون مصحها مهر الابنة المردوح بها صار مستتباً معها
 من جهة العقد فلم يمس العقد وظار ذلك زناً البعض ما روجه فوجب فساده وليس كاح
 الكاح المعقود على الحر والحرير يفسد لفساد كاح المعقود فيه قد سلم في تم والفساد إنما روجه في المهر
 فإنا فساده قياساً على أن جميع ما ذكره يجب علم القول بخوارق المتعة وفساده المدة على
 ما ذهب إليه وهو لا بد لهم من الرجوع إلى مثل جوابنا فيه على أن نقبش كاح السغار على كاح
 المتعة فنقول إن كل واحد منهما اقتضى رفع بعض موجب العقد فيحدث أن يكون فاسد لأن
 السغار اقتضى استي البضع من جهة العقد والمتعة اقتضت سبباً بغير المدة والعقد بمسمى
 التماسه على أن قياسهم لو ثبت كان قياساً على الخطر والاحتياط ولا هم قالوا لو أن المرأة
 تزوجت عبداً على أن يكون رقبته مهرها فسدت الكاح فكذلك يحدث أن يكون الشغار لم يعقود
 عليه جعل عن صاحبه **مسألة** قال وكاح الحرم باطل وكذلك الكاح وهذا مبني على أنه
 في الأحكام وقد استقصينا الكلام في ذلك وكنا نلج فلا طائل في إعادة **مسألة** قال ولا
 يحل للمرأة أن تزوج المراه وهي في عده من غير أن تزوجها فذلك جهل كان لكاح باطلاً للمرأة
 المهر على الثاني إن كان دخل بها فإن جازت بولدها أكثر من ستة أشهر من يوم دخل بها
 الزوج الثاني أو ستة أشهر فهو للزوج الثاني وإن جازت له أقل من ستة أشهر فهو للزوج
 الأول وهذا مبني على ما عليه في الأحكام أما ما ذكرناه من فساده الكاح الواقع في العدة
 على ما بيناه في الخلاف فيه بين المسلمين وقد قال الله تعالى ولا تغزوا عده الكاح
 حتى يبلغ الكتاب أجله أخبرنا أبو الحسن بن أبي حمزة حدثنا النضر بن يحيى عليه السلام حدثنا
 الحسن بن يحيى بن الحسين بن يزيد حدثنا إسماعيل بن محمد بن محبوب عن أسباط بن محمد عن
 أشعث عن السعي عن مسروق قال **قضى** في امرأة تزوجت في عدها أن تزوجها
 وحل لمهرها في بيت المال ولا جعق قال بطل وقامهما فقال **عليه** السلام ليس هكذا هذه
 الحكماء ولكن يفرق بينهما ويستكمل بقية العدة ثم سئل عدتها من الأثر فحدث الله عز وجل عليه
 وقال ردوا جهالة أيها الناس إلى الله وبالله وبأبي الحسن حدثنا النضر بن يحيى عليه السلام حدثنا
 الحسن بن يحيى حدثنا إسماعيل بن أبي مالك عن أشعث بن محمد عن أسباط بن محمد عن مسروق عن
 عماره قال **قضى** في امرأة تزوجت في عدها قال **قضى** في عدها ما عدا شاة وحمل عدتها

عن بيت المال وقال صلى الله عليه وسلم بفرق بينهما ولا تصدقهما بما استحل من فرجها ولم يأت
عليهما من عندنا من لا ولد ثم سنانف ثلثة فروق من الاخر ثم عطيها الاخر ان شافها انما
ابطال النكاح وفاقا بين علي عليه السلام وعمر ولم يرو عن احد من الصحابة خلافه وحلها
المهر لها بما استحل من فرجها لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم في النكاح نحو قول هو
باجل فان دخل بها فلها المهر بما اصاب منها وقد مضى اسنادهم ومسلم النكاح بعد
ولي فصار ذلك فضلا لا يجاب المهر في كل وجه وقع بشبهه وقتلنا المهر لها
لنبي صلى الله عليه واله وسلم قال ذلك وهو قول علي عليه السلام على ما ذكرناه
في الحديث المسمى وفي اخذ الحديث ان قال هو بيت المال لم يرجع الى قول علي عليه
السلام وروى ايضا هذا بن السري في كتاب النكاح باسنادهم عن الحكم عن علي وعمر ذلك
قال الحكم لم يرجع عن قول علي عليه السلام فصلا ذلك وفاقا ولم يحك فيه خلاف
واكد ايضا ما رواه هذا بن السري باسنادهم عن قتادة عن ابن المسيب في امرأة تزوجت وعدها
ففرق عمران بفرق بينهما وصار ما دون الحد واعطاها الصدق بما استحل من فرجها وما ذكرنا
من انهما جات بولد لثمة اشهر او اكثر منه من يوم دخل بها الثاني فهو للثاني وان جات
لاقل من ثمة اشهر فهو للزوج الاول وهذا ان كان متد فارقها الزوج الاول فاربعة شهور
او اقل على ما ذكره والمنتح فان جات اقل من ثمة اشهر منذ دخل بها الثاني واكثر
من اربع شهور متد فارقها الاول لم يلحق بالاول ولا بالثاني **وحصيل المذهب**
على ما بينه والمنتح انها متى جات بالولد وقت يبيع ان يلحق به دون الذي لا يبيع ان يلحق به
فان جات به وقت لا يبيع ان يلحق باحد منهما لم يلحق باحدهما وهذا لا خلاف فيه
فاما اداعات به وقت يبيع ان يلحق بكل واحد منهما وهو الذي ذكره في الاحكام فقد
اختلف فيه قال الشافعي يرجع فهو الى ثمنها وقال ابو حنيفة يلحق بالاول وقال
يحيى عليه السلام يلحق بالثاني ما الكلام في بيان اقل الحمل واكثره وهي بقدر موضع من هذا
الكتاب واما الكلام على المشافعي في بطلان حكم القاذو انه لا خير الرجوع اليه فسد الكلام
فيه بقدر هذا في مسئلة الامه ادا وطبها رجلا ثم جات ولدا فاد ابطال لقولنا لعله سقط
قوله واما الكلام على ابو حنيفة وهو الذي يختص هذا الموضع فهو لا خلاف فيساويه انها لو
جات به بعد سنتين متد فارقها الاول ولسته اشهر متد فارقها الاول فاربعة شهور
يلحق بالثاني فكذلك جات به قبل الحولين متد فارقها الاول والعلة انها جات به في زمان
يبيع ان يلحق بالثاني من عمران بطهرها الحمل قبل دخول الثنا فوحي ان يلحق به وليس احد
ان يدعي في غللتنا انها لا تؤثر لانها على اصلنا مؤثرة لا بعد الحولين قبل اسكال اربع شهور
يبيع ان يلحق بالاول عند ما علم ان كل لعنه عموما ذكرنا الاثر انها لو اتت به لاقل من ثمة
اشهر متد دخل بها الثاني لم يلحق بها به ونقوي هذا المعنى بما ذكرناه وهو ما يبيع

في النكاح بعد ولي فصار ذلك فضلا لا يجاب المهر في كل وجه وقع بشبهه وقتلنا المهر لها

سأله تعالى

ان جعل سدا للاستدلال في المسئلة وذلك اننا قد انقضا على انه لا يد من ان الحق باخذ
 القراشيين اثنى عشر اوله او من اثني عشر في حان سماعي اقوى القراشيين وقد علمنا ان
 فراش الثاني اقوى من فراش الاول وجهين احدهما ان الاول والثاني لو احدا
 لكان يكون البينة على الاول واليمين على الثاني وقد علمنا في المصنوع ان اليمين اذا
 يلزم في الحان البينة الاقوى لا تزي ان من ادعاه في يد استبان وانكر المدعي عليه يلزم اليمين
 المكروه اقوى لكون الشيء يدع وكذا من ادعاه حقا على آخر فانكر يلزم اليمين المكروه
 اقوى لكون استناده الى ربه الامم وكذلك لو ادعاه حقا على آخر فقال الله عا عليه قد
 وفيك حقتك رعت اليمين المدعي لانه قد صارت اقوى لثبوت ما ادعاه انوار المدعي عليه
 فان ما بيناه ان فراش الثاني محتمل ان يكون اقوى فان قبل البينة ثبت ملكا المدعي عليه
 في الشيء الذي هو في يد المدعي عليه كان لولجان يقسم بينهما ولم يراع فيه قوم من يده السبل
 له لان يخرج فيه الى مزاعاه فوه اخذ الملكين بحوان فتمت بينهما وليست كذلك لو بد
 في هذه المسئلة على ما قد انقضا على انه لا يد من ان الحق باخذها في حان سماعي
والوجه الثاني الذي تبين ان فراش الثاني اقوى واولان الحق الولد به انه مجرد واولان
 المتحد داولي ان يتكلم به الحكم المتحد من الامر السابق لانه يصير في حكم المحاور للحكم
 كسفة لك ما انقضا عليه ان يتكلموا بكفارة بالمتحد ولي وكونه سببا داولي مركون
 اليمين ولهذا استخ اصحابنا واصحابنا خيفة من القول بان اليمين احد سببي الكفارة
 وقالوا ان سببا لثبوت فقد بان بغير الوجهين ان فراش الثاني اقوى وادانته اقوى
 وجبا لحاق الولد به علم انه قد روي عن اخ خليفه والبراء المتفق داولي ووجه لثبوت
 عليه بعد ان يبعه اشهر وعشر وحات ولد عام حار الزوج الاول الحق الولد بالاساني
 وروي انه هو القول المرجوح اليه وان كان روي عنه انه لاول والرواية التي ذكرها
 تبين انه داولي فراش الثاني اقوى وجب ذلك في مثله المعتد فان قيل ما انكرتم على
 من قال لكم ان فراش الاول محتمل ان يكون اقوى لان بكاهه كان في امره صلحي حقا
 وه كاح الثاني كان فاستل قيل له ان كلام في القراشيين دون السبيين وحراما سماعي فوه
 القراشيين دون قوه سببهما على ان سبب لثبوت ما لوطي والوطي لا يقع ان يقال فيه
 انه صحيح او فاستل لثبوت ذلك بما يقا له العقد سقط هذا الاعتراض **مسئلة**
 وعلى المراه ان تستمرى من ما السابق ثم يلقى ما مضى من قده الاول الى قطعها بالزوج حي
 تنمها فادخرت من عقد نكاح وحت ايها شات او غيرهما وهذا من ضرر علمه في الاما
 وقال الشافعي مثل قولنا في انما لا بد لها من العدة وهو قول ابراهيم والشافعي روي
 ذلك عنهما هتاد من السرى قال ابو حنيفة احدا العدة تن تدخل في الاجرى والبرليل
 على حقه ما ذهبنا اليه ما رويناه عن علي عليه السلام انه قضى انك في محضر من الصحابة وقال

المعقود

عن فيما جاء من ذلك ردوا الجهلات الى الشبهة ورجع الى قوله والبوليل في هذا الخبر من
 بلغة اوجه اخذه ~~من~~ انا نذهب لان قضا الميراث من غير علم محرومان
 بنوع واحد من الجاهل والثاني انه قضاه في مسند من الصحابة واحده عرو لم
 يعمل فيه خلاف فصار ذلك حقا والثالث قول عمر ردوا الجهلات الى الشبهة فدل
 ذلك على ان ما قضاه على علم كان شبه وهذا خبري عن الرواية عن النبي صلى الله عليه
 واله وسلم وردي ايضا هناك باسناد من الحكم قال قال عليه السلام في الخبر
 تزوجت في عقدتها بعد العقدتين جميعا ففرق بينهما بعد من ذلك ثم بعد من الخبر قال
 وامرهما بجدتين ورجع الى قوله عليه السلام في المهر وروى ان له ان خطبه بعد ذلك
 وما يدل على وجوب العقدتين انهما ختان لنفسين يصح تزويجهما وكل واحد منهما مكمل لغيره
 لا يتدخلا دليله سائر الحقوق ويكشف ان العقد هو الزوج قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اذا كنتم المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن بشيء فيكونن العدة ادا وجب كما يلوح
 ومن ذلك ان الزنا لما لم يتعلق به حق الزوج لم يحل منه العدة والوطء كان عن كراه
 صحاح او عن شبهه لما يتعلق به حق الزوج وحل العدة فان ان وجوبها لحو الزوج
 وان قيل لو كان حقا له لكان يصح استقاذه لو كان حقا له لكان يصح استقاظه
 قيل لا لا يصح ان لا يصح منه استقاظه اذ كان يجب له حق الله تعالى بالاراء والاب
 لا بغيره لان لا يخلو حق له ومع ذلك لا يصح منه استقاظه لما يعلو على غيره وهو لا ين
 ولم يخرج ذلك بان يكون حقا له فكذلك ما اختلفنا فيه فان قيل ما انكرتم على من قال
 لكم ان العرس بالعده هي استبراء الرحم وهذا الغرض بم مع التداخل فيلزم ان العدة
 وان كان فيها استبراء الرحم فليست بقول ان لا تغرض بها سوله الاراء انما هي على الصع
 التي في حكم الطفولة وهي على الامية وحسن وفاه زوج طلع فادان ذلك لم يخرج بقول
 فيها انها مقصورة على استبراء الرحم وما قلناه من انها سدة العدة الثاني ثم تنبى على ما مضى
 من عده الاول حتى يمتها فان الشافعي يحالفه ويقول لم عده الاول او لا فاد اخرج منها
 اعتدت بلثاني وروى هناك من السري مثل قولنا عن الشافعي ومثل قول الشافعي في ابرهم والدي
 بدل على ما ذهبنا اليه انا وجدنا سائر العدة جلية لا تبدأ بها حتى وتو بها ويجوز ان يكون ذلك
 ما اختلفنا فيه والمعنى انها عده او يقال انها عاده موضوعه في الاصل لاستبراء الرحم فاذا
 ثبت ان لا تبدأ بها واجب حسن وجوبها ثبت ما قلناه من انها تبدأ بعد الزوج الثاني ثم
 ثم ما بقى من عده الاول وايضا عاده مختص بالبدن فوجب ان لا يجوز تلوينها اليها
 لقضاء غيرها دليله من فاشه صلوه فذكرها في اخر وقتها قبل ان يود بها وان قيل
 كما استسغه عده الاول لانها وحيت قل عده الثاني قيل له بعدا من بعض الصلوات التي كرها

فان قيل بعد الاول هذه كالحج صحاح في بيان يكون اقوى قيل له هذا لا يمنع ما ذكرناه
 من العقد من وجوبه ولا من وجوبه في باب الوجوب لاحدا على الاخرى ولا معتبرا باختلاف احوال
 الموجب وقائمة الاصول على ان موجب للعقد حصول الفلش في الموضع وقد بينا ان فرض
 الثاني اقوى من فرض الاول وهذه المسئلة التي تقدمت هذه فان قيل يزعم ان علما
 عليه السلام قال بم عقد الاول ثم يستقبل هذه الثاني وهذا خلاف مذهبكم قيل له
 لا يمنع انه قال بم عقد الاول ثم يستقبل هذه الثاني واراد به واستقبل هذه الثاني فتكون وضع ثم وضع
 الاول وهذا غير مسموع وعلى هذا تأويلنا قوله عز وجل ان علينا جمعه وقوانه ثم علينا بيان حين
 متنا حوان تاخير البيان فان قيل فظاهروا قوله بعض ما ذهبنا اليه قيل له لا يمنع ذلك
 لكننا انقروا عن الظاهر بلا اعتبار الذي ذكرناه كما انقروا عن ظاهر قوله عز وجل ان علينا
 للذلاله وقلنا انها اذ اخرجت من العقد بين سروجها ما كانت لانه لا يمنع من ذلك وقال
 الله تعالى واخلكم ما ورا دكم وقال عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء لانه
 قول على علم ويرى ان عز رجح الى قوله وقد لا ما مبه ايضا لا روح من روح بها معده
 وحكي ذلك عن مالك **فصل في العليل والمنكح والعقد** لا يكو الا بوجوب
 كاخها فبر ذلك على لاقدة من الزنا وان سنوي الخايل والحامل هذه في حوار العقد
 عليها وهو قول ابي حنيفة وعبد والشافعي وقال مالك لا يجوز كاخها حتى بعد قال ابو
 يوسف يجوز البكاح ان يكون حقا ملاءمة لا حرم حتى نضع حملها دليلنا قوله سبحانه
 واخلكم ما ورا دكم وقوله سبحانه فانكحوا ما طاب لكم من النساء لم يحصر بعد عليه
 قوله عليه السلام للحكم المحرم الخلال فان قيل فقد قال الله سبحانه ولا نعزم عقده
 النكاح حتى يسلح الكنتار حله وقالوا ان لا يحل الا اجلها ان يصغر حملها قيل له الا لا يانه
 وارده في المطلقات والموافى في حكمه لانه سبحانه قال بعد ذلك استكوهن من حيث سكم من
 وحكمه لانه فيبين سبحانه احكام المطلقات وما يلزم مهر ولم يهر وليس فيها حكم الير ولا
 حكم الير حملت من الزنا على ان لا يه بصدر كم مقدار الاجل ولم يصبر اسات الاجل والخلاف وقع
 في ثبوت الاجل وعندنا انه لا اجل لها فان قيل يزعم على الله عليه السلام انه قال
 لا تسون ما كن زرع غيرك قيل له هذا كلام في الوط وحلاتنا انها في العقد على انه
 ليس زرع بسبب الى العرف ولا يفتح المخلوق بهذا الظاهر وقد ثبت ان ملك اليمين
 ادا وطبها شذها لم يمنع ذلك من حوار نكاحها فكذلك وطى الزنا والعلة انه وطى لم يعلو
 نسب ولا خلا فان التي تكون في هذه من الباك حوز بكاحه لها والقلة ان لو طى المدي
 حصل له بوجوب حقا للغير فكذلك ان كانت خلا ملاين الاول لا يعلو به حتى الغير
 يكشف ذلك ان الزنا لا يعلو به شيء من حقوق النكاح كالاتفاق والتكليف ومور البست

ما عنده

د عمن

د عمن

عنه انما اختياره

وعنه انما لا يجرم فوجي ان لا يلزمها العقد ولا وجه لتبنيهم اياها بالموطوء بالشبهة
 ليزك لك الوطوء حرمه الا انما يثبت به النسب والربط لا حرمه له على وجه من الوجه
مسألة قال ولا يجوز لخدم من لا وليا ان يزوج والخدم من المتكاملات ان كان
 بالغه بكر كانت او ثيبا فان زوج لخدم من لا وليا امره بغير اذنها صحيح العقد وقف
 بها لزوجها ان كان له ان كانت بالغه وان كانت غير بالغه اذ بلغت وعلقت نص في الاصل
 على ان لا يزوج لخدم من لا وليا بالغه لباذنها ونقض فيه على حوار النكاح الموقوف
 وعلى ثبات الخيار فيه ونقض ايضا على ذلك في المسمى ما ماد كزناه من به لا يجوز لاحد من
 لا وليا ان يزوج بالغه من البكر او ثيبا بعد اذ بها فهو على كراهه وخلاف الاسحاب
 لا على ابطال العقد قد دل ذلك احارته العقد الموقوف ووجه كل اهتبه
 ما رواه ابو داود في السنن باسناد عن ابي هريره قال قال رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم لا يملك النبي حتى يسام ولا البكر لا باذنها و قوله امام احمد بن حنبل
 ويليها يقع الشا جروا لخاصكم وما حكمنا من الحكمه مشتمل على موضعين من الحكمه
 ان المبالغه شتمى خالها مع الكاره والسويه وهذا ما تبينه بعد هذا الموضع والله
 حوار النكاح الموقوف والكلام فيه يختص هذا الموضع واما بالنكاح الموقوف او خفيفه
 ومجربوه قال ابو يوسف واباه الناصر عليه السلام والشافعي رضي الله عنه والاشعري
 فيه ما رواه ابو داود في السنن في ثمان بن ابي شيبه حدثنا الحسن بن محمد بن محمد بن
 حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم
 قد كرت ان باها زوجها وهي كراهه فخيرها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فذلك على
 حوار النكاح الموقوف لان التخيير لا يكون الا مع حضور العقد ووقعه اخبرنا بهذا الحديث
 ابو بكر المزي جددنا الطحاوي جددنا ابو اميه ومحمد بن علي بن داود قالا حدثنا الحسن بن محمد
 المروزي ناخري بن جهم حارم عن ابي يوسف التميمي عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم
 ابو بكر المحض في شرح المختصر باسناد عن محمد بن عبد الرحمن بن السيلاني عن ابي حازم
 قال كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يزوج السام من ارجلهم ثمان كره لو كانا
 اذاهن كرهن ذلك بعد ما تزوجهن انا وهن واخوانهن فذلك على ثبوت النكاح
 الموقوف لانه اثبت الزوجيه بهوله يزوج السام من ارجلهم وذل ايضا على ذلك بهوله اذ
 كرهن بعد ما تزوجهن انا وهن واخوانهن لانه يبين ان ندرجهن بكن اجل كراهتهن لانه لو كان
 لفساد العقد لم يعلمه بكن اهتبه ولقال لفساد العقد وسر ان حكمه لا والاشعري في هذا

و لا فوات في بعد ما حصل صلواته عليه ولا انقطع الا من انجز ولو لم ينجز الا ما تقدمه لم يكن يحصل صلواته عليه وان لم يسلم الا من انجز

وسلم حقل الامرا اليها وقلنا انه فتح للنكاح بغير طلاق لانه اشبه الرد بالعرو ومثله
 ايضا في البيع الرد بالعقب او خيار الزويه او خيار الشرط وانه يرفع العود ويستغنى
 ولا يعقد عقدان ولانه فرفة لا يحتضن الزوج فلم يحان يكون طلاقا مستله
 قال وان كانت المراه غير بالغه وزوجها ولها مكان للزوج ان يدخل بها قبل
 بلوغها ولها الخيار بعد البلوغ ولها المهر ما استحل من فرجها ونحو الاحكام على ان كل
 سائر الاوليا للصعرة حايبر فان لها الخيار اذا بلغت ونص المصحح على جمع ما بين
 هذا الفصل ونص فيه ايضا على ان حكم الصعرة والكسرة في هذا الباب واحد وهو
 مذهب ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد لان ابا يوسف لم يجعل لها الخيار اذا بلغت
 وقال القسطلاني لا يملك الصعرة الا زوجها وقال الناصر عليه السلام لا يوجد لها وهو
 قول الشافعي والذي يدل على صحة ما ذهب اليه المصنفين عليه السلام قول الله تعالى
 وانك لا امانا منكم والنساء يحزن من لام اسم يبيع على الضحار والكبار فاقضى قوم اياه
 حوازيكاح الضحار ويبدل على ذلك ما رواه ابو داود باسناده عن ابن شهاب عن عمرو
 ابن لاريث انه سئل عايشه عن قول الله تعالى فان ختمتم الا نفستوا في النيا ما فاكوا ما طاب
 لكم من النساء قالوا يا رسول الله هذه اليتيمه تكون في حجرها ما طاب لها وما اوجعها وما ردد لها
 ان يترجها نهران نفست في صداقها فنهى ان يتكلمن الا بقسطوا لهن وبلغوا بهن على
 سنتهن من الصداق وامر ان يتكلمن ما طاب لهن من النساء سواء هن ذريات او غير ذريات
 يخفى عن ابن عباس وفيما رواه ابو داود باسناده عن عمرو عن عايشه قالت ما طاب
 قل الله بهنكم فيهن وما يتول عليكم والكتاب في ما ما النساء الا لا توتوهن ما كنتم لهن ذريات
 ان يتكلمن والمستضعفين من الاولاد ان ترفعوا من النساء ما يفتطوا ما يعملون من ذرياتهم
 كان به قليما يعني قوله وان ختمتم الا نفستوا في النيا ما قالوا عطفهم عن يمينته الى غيره
 حتى يكون قليله المال والحال فله ان يتكلم ما رغبوا وما اوجعها من ما ما النساء
 لما افسط فدل ذلك على ان المولي ان يزوج اليتيمه الى غيرها اذا افسطها والحد
 واد بالاوليا الذين يحوز لهم الزوج ما التي هو ولها اراهم فثبت بذلك كاح الاوليا
 للضحار وان قيل حملان يكون اردا لهما الكسرة فلنا اليتيمه اسم للصعرة وذلك
 قال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يتم بعد التلام مع شمله ليم بعد البلوغ في حلقها على
 علان المراد به ما بلغ حلقها على المحار والتوسيع دون الحقيقه والثاني ان يهايه القصر

تدلى على ان المراد به **التي لم تبلغ** لان البالغه اذا اعطيت دون مهر مثلها وضيت به خارجا
 وانما ورد النهي في سكاك التي لا تؤثر رضاها وسخطها وذلك لا يكون الا التي لم تبلغ **وان**
قبل عملان يكون الاولى ورتوت في البيعة التي في الحرج **فيل** ^{له} ^{هذا} ^{المنتج} ^{في} ^{الحرج} ^{ايها}
 تزلت في البيعة التي تريد ولها وهي في حرجه ان يزوج بها والحد ليس له ان يزوج باسمه
 ابنه فسقط هذا التاويل **فان قيل** فقد روي ان قدامة بن مضعون زوج ابنه
 اخيه عثمان بن مظعون عن عبد الله بن عمر فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم ايها اسمي
 وايها لا تسكن الا باديها فدرك على ان الصعرة لا يزوجها عنها **فيل** ^{له} ^{الحد} ^{ورد} ^{على}
 وجه يبدل على انها كانت بالغه وانه صلى الله عليه واله وسلم قال فيها ايها اسمي
 على سبيل المجاز وذلك ما رواه ابو بكر الجصاص في شرح المحصر عن علي بن ابي حمزة
 عن ابن عمر قال في عثمان بن مظعون فاوضا الى اخيه قدامة قال **فزوجني قدامة**
 بنت قثم فدخل مغيرة بن شعبه على امها فارتعها في الحال وراى الحارث مع امها فبلغ ذلك
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لعده له لعمري انها ما بها الحق يسعها
 فانترعها وزوجها المغيرة فدرك على انها كانت كبرية لقوله الحق انها ما بها وذلك لخير
 ان يقال في الصعرة لانه لا اعتبار برضاها وسخطها وكذا ما مضى في الحديث
 من ان الصغير يزوجها ولها باذنها يدرك على ان اللفظ الذي يعلقوا به مدلى
 على ذلك ايضا لين فيه انها لا تسكن الا باديها وذلك لا يقال الا في الصعرة لا
 معتبرا باذنها وجود الاذن منها وقدمه سوا فتصح بما قلناه ان قوله صلى الله عليه
 واله وسلم فيها انها يبيعه على سبيل التوشيع وانها كانت بالغه **وان قيل**
 فقد روي عنه صلى الله عليه واله وسلم انه قال **استن** ^{مردا} ^{النساء} ^{في} ^{بها} ^{عنه} ^{فيل}
 المراد به البوايح منهن بدلالة استنار الصغار لا معنى له وكذا ان يعلقوا بقوله
 لا يزوج احق بنفسها من ولها كان محمدا على المألعة بدلالة ان الصعرة لا يملك امرئها
 ولا خلاف في ان للاب ان يزوجها وكذا في لسانه في قول علي بن الجهمان يزوجها
 فكذلك سائر الاولياء والمعنى انه من حوزة الارث بالنقص وجبان حوزة الكافة للصعرة
 اذ لم يمنع منه مانع من حوزة هذه العلل انه لو لم يكن من حوزة الارث بالنقص لم
 يجوز اكله بخوان يكون عند اوكافل ادا كالمسألة به مسلمة وكذا ان كان من حوزة
 الارث بالرجح لم يحرم اكله وكذا لو كانت احدا وابنه لما لم يكن من حوزة الارث

بلغها بحمد

بالتعقيب واذا ثبت لها العصب مع غيرها لم يحاكمها لما يكامل الاوصاف التي ذكرنا
 صحيح انكاحه فان ان لعلمه ما ذكرناه على ما بيناه من حوان النكاح الموقوف بمصحي حوان
 النكاح ان لم يفرق لحد بينهما فان قيل الستم يجوزون النكاح الحاكم لها والى
 محصل مدع الاوصاف له قيل له هذا لا يفسد علته لانه اثبات الحكم مع عدم القله
 وانما يفسدها وجود القله ولا حكم وما يؤكد قبا سنا ان اب والامح لما اشوا احا لها في النكاح
 بعد بلوغها وجب ان يشتوي حالها فيه قبل بلوغها لكون كل واحد منهما وليا في النكاح قلنا
 ان للزوج ان يدخل قبل البلوغ لانه لا خلاف فيه بين كل من اجاز النكاح فاداس بما
 بيناه من حوان النكاح ثبت حوان بل دخول ولانه نكاح ثابت لا ينفك في الحال من المعهود
 عليها وسمحتها فوجب ان يحوز بل دخولها دليله لو كانت بكرت زوجها اوها اوها العمري
 وليها باذنها قلنا ان لها الخيار اذا بلغت لاحلا فالى بشفاد قالوا خيار لها لانا
 وجدنا ولاية الرب على ابنته في حال كبرها لما كانت اصغف من ولايته عليها في حال صغرها
 كان لها الخيار في رفع ما عقد عليها الرب في حال كبرها فكذلك سائر الاوليا فكانت
 ولايتهم اصغف من ولاية الرب وجب ان يكون للمراه الخيار في رفع ما عقد واعلمنا في الوقت
 الذي يصح لها الخياره وسعدي ان ولاية الرب عليها في حال صغرها كبرها اصغف من ولاية
 عليها في حال صغرها انه يحوزها على النكاح في حال الصغر وليس له ان يحوزها عليه في حال الكبر
 وله ان يزوجه عندنا بدون مهر مثلها بغير رضاها في حال الصغر وليس له كذلك في حال
 الكبره ويعمل ان ولاية سائر الاوليا اصغف من ولاية الرب لهم ليس لهم ان يزوجه الصغرى
 بدون مهر مثلها ولان ان يغفل ذلك في ام ولاويه لهم مع ولاية الرب ولا يصل الولاية
 عندنا موضوعه على التعقيب وقد علمنا ان بعض الرب سقط بعصب سائر الاوليا
 فوجب ان يكون ولايته اقوى لكون سمها اقوى واذا ثبت لها الخيار في رفع عقدهم كما ثبت
 لها الخيار في رفع عقد الرب حتى شاركت ولايته اصغف وقد حكى اسان الخار لها
 عن ابن عروى طاووس وعطاء والتش وقلنا انها اختارت الفسخ كان المهر لها اذا كان
 قد وطئها لانه لا خلاف فيه ولان الوط الواع بالشبهة اذا اوجب المهر كان لوط الواع
 في النكاح الصحيح اولى بدك لين كل وط يفتح في غير ملك المولى لا بد فيه من جرد ومهر
مسألة قالوا والمالعة اذا لم تعلم ان لها الخيار حتى دخل بها زوجها كان لها الخيار
 ادعت فان لم يحوز نفسها ولا خيار لها بعد ذلك وهذا منصوص عليه في الاحكام **وقيل**
 ان خيارها لا يسلطه الا اذا تركته مع الممكن منه فهي في حكم من لا يمكن منه اذا لم تعرفه
 ولم يخطبه قلنا فكشودك انها لو وطئ وهي نايه او مخطا علمها لم يسلطها اذا اذاعت

م

م

مؤلف

٧ وانه في القرب وهم
ابسوه بعضهم مع بعضهم

وہ

بان يقال لا خلافت من بلغ ثمان عشرة سنة رشيداً صحيحاً نصرته له وعليه فكد لك
من بلغ خمس عشرة سنة رشيداً والقله حصول العقل من دون سبع سنين من ذلك وليس
بهما لهم ان يقولوا ها هنا سبع سنين من صحة نصرته اذ ابلغ خمس عشرة سنة
على ان التقدير بما في عشرة سنة لم يحرى من الاصول ولم يرد توقفيه ولا وجه
للتقدير به والمقدّر ما ذهبنا اليه ووجد في الاصول وورد به الاثر بهذا القول
ان المخالف بحقل خمس عشرة اقل الطهور اقل الماتمه خمس عشرة والشاذ في بحقه اكثر
التخصيص ولا خلافت به بعده بل يرد به المنقلة خمس عشرة بحسب وورد به النص بدار
ما ذهبنا اليه اقوى واولى حسناً قالوا واما مات فللخار ورتبه صاحب
والنفقة واجبه لهما من يوم العقد وهذا مستقضى عليه في الاحكام والمشي واما ان خص
الموازنة بينهما لان الروحية قد يس على ما بيناه وجيل لتوارث لقوله تعالى ولكم نصف
ما تركاز واحكم وقوله ولها الربع مما تركتم واحبنا ايضا النفقة على ما بينه في كتاب النفقات
مسألة قالوا وادار روح هذا الصغير لم يكر لها الحار اذ ابلغت كالك
وكذا القول في الذكر الصغير اذ امر وجه ابوه وعلى المهر ان يصير عليه وهذا يصح عليه المهر
وخصص المذهب ان الاب اذ روح البايع بخير اذ بها فلها النكاح بغير كات او نكاح ولاهنا
عندنا انما هو بالذكور والصغير وهو قولنا في حقيقه قال المشافق في روح الاب المكرها لعدة
كانت او غير بالغه ولا اعتبار برضاها ولا تروح اليك لانا د بها فاعتر الكاره والسوية
والاصل فيه ما قد مناه باسناده من حديث عكرمة عن ابن عباس ان حاربه بكر النبي صلى الله
عليه واله وسلم فذكرت ان باها روحها وهي كارهة فحرها النبي صلى الله عليه واله وسلم
وحديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يبيع النسا من الكفوطين لبيبا وكان
اذا كرهن ذلك بعد ما تزوجهن باوهن واحوا ففرد ذلك على ان تروح الاب لا ينفذ
خيالا لبالع وان كانا بكر او احدا من بكر الموقر حدثنا الطحاوي حدثنا ابو صالح عن ابي موسى
حدثنا شعيب بن يحيى الدمشقي عن الامراء عن عطاء عن جابر ان رجلا زوجه ابنته وهي بكر غير
امرها فأتى النبي صلى الله عليه واله وسلم ففرق بينهما وهذا صريح ما ذهبنا اليه ولا وجه
لمن يعترض هذا الحديث بان يقول ان عمر اوصاه روه عن عطاء عن النبي صلى الله عليه واله
وسلم ولم يذكر فيه جابرا لو جهل لخدعها انه يجوز ان يكون اوصاه فخطا لم يحط خبره
والثاني انه لو كان لم يرد كبرها بزاو ذكر عن عطاء مرسله لنع عبدنا فاننا نقبل المراسيل
والحرى بالموقر حدثنا الطحاوي حدثنا ابو زرعة عن عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي حدثنا
ابو نعيم الفضل بن دكين عن مسابن بن شعيب عن ابي اسحق عن ابي بريدة عن ابي موسى عن ابي عبد الله قال قال النبي

عليه

قالوا في النكاح انما هو بالذكور والصغير وهو قولنا في حقيقه قال المشافق في روح الاب المكرها لعدة كانت او غير بالغه ولا اعتبار برضاها ولا تروح اليك لانا د بها فاعتر الكاره والسوية والاصل فيه ما قد مناه باسناده من حديث عكرمة عن ابن عباس ان حاربه بكر النبي صلى الله عليه واله وسلم فذكرت ان باها روحها وهي كارهة فحرها النبي صلى الله عليه واله وسلم وحديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يبيع النسا من الكفوطين لبيبا وكان اذا كرهن ذلك بعد ما تزوجهن باوهن واحوا ففرد ذلك على ان تروح الاب لا ينفذ خيالا لبالع وان كانا بكر او احدا من بكر الموقر حدثنا الطحاوي حدثنا ابو صالح عن ابي موسى حدثنا شعيب بن يحيى الدمشقي عن الامراء عن عطاء عن جابر ان رجلا زوجه ابنته وهي بكر غير امرها فأتى النبي صلى الله عليه واله وسلم ففرق بينهما وهذا صريح ما ذهبنا اليه ولا وجه لمن يعترض هذا الحديث بان يقول ان عمر اوصاه روه عن عطاء عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ولم يذكر فيه جابرا لو جهل لخدعها انه يجوز ان يكون اوصاه فخطا لم يحط خبره والثاني انه لو كان لم يرد كبرها بزاو ذكر عن عطاء مرسله لنع عبدنا فاننا نقبل المراسيل والحرى بالموقر حدثنا الطحاوي حدثنا ابو زرعة عن عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي حدثنا ابو نعيم الفضل بن دكين عن مسابن بن شعيب عن ابي اسحق عن ابي بريدة عن ابي موسى عن ابي عبد الله قال قال النبي

والدوسلطان القيمه في نفسها فان سكنت فقد ربيت وان انكرت لم تنكره والمراد به البكر اذا خلافت
ابن اسكت لا يكون ادا ما لم يكن فيموت يكون ذلك مسلسل على بكر سواها من المروج لها بالوغيرة
وليس لاحداث تتعلق بان يقول قوله صلى الله عليه واله وسلم السميه بدل على ان الاب لها لاله لاحد
الانتم بعد بلوغه والمراد به البكره بد لاله الله صلى الله عليه واله وسلم جعل سكنتها ادا على
لنكم به وذك لا يكون الا في البكره فكان المراد بقوله البكره المعزجه عن المروج وهو عار مجرى هو
الاير واحبنا ابو بكر المقرى عبد ما الطهاوي عبد سار مع المورث في حديثنا شفيان بن عسبه عن راد ابن
بن عبد عن عبد الله بن عبد الله بن الفضل انه سماع نافع ابن جبر يحدث عن ابن عباس ان رسول الله
واله وسلم قال البكر احق بنفسها من وليها والبكر سائر فاجب اسمها البكر ولم يصح
ان يكون المروج اب او غيره واحبنا ابو بكر المقرى حديثنا الطهاوي عبد سار بكره خطا لوج او حديثنا
هشام الدستواقي عن علي بن ابي رباح عن ابي هريره عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال
لا يملك السكينة سائر ولا البكر حتى يستأذن قالوا كذا لها يا رسول الله قال لصباح بها فصح
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من يتأخر البكر لا بعد اسماها ولا لعصل بين النكاح والاب
وغیره فدل ذلك على صفة ما قلناه وهو ان البكر الحاصرة في شرح المحرم باستاده عن انس قال
جاءت جارية بكنت الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقالت ان ابني كان وجابي ولم يستأمن الي
فعلت من شيء فقال لها توقي ابني مني برودها عليها قالت قد حرمت من عبدة ففرق بينهما
التي صلى الله عليه واله وسلم وروى ابو بكر ايضا باستاده عن نافع عن ابن عمر ان رجلا روج امه بكر
فكرهت وابى النبي صلى الله عليه واله وسلم فورد بها فهاور وروى ايضا باستاده عن حنيفة عن ابي
قال فكانت انكمن الي وانا بكر سكنت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لا تنكها
وهي كارهة ووجد يثرب ابي رباح عن جده عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ما من بكر ولا نسك في اب فان البكر تستحق قال اذها صاها والاجبار في حديث
كبير ولقد سمعنا هذا طالع الكتاب وكل ذلك دل على صحة ما ذهبنا اليه فان قيل
ان ابن عمر خطا به عبد الله بن النخاس ما بان يزوجها اباه وير زوجها ابا حبه وكان هو
لجارية وامها عبد الله بن عمر فدهنت امه عبد الله بن النخاس الى النبي صلى الله عليه واله وسلم
وخبر به ان عبد الله بن النخاس لم يزوجها فاحام النبي صلى الله عليه واله وسلم بها فها
فيل له حمل ان يكون اجار نكاحها لا بها كانت لم يلع وحمل ان يكون صلى الله عليه
واله وسلم اجاره لانها نفسها لم يحرم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولم يكن
كرها وليس لهم ان يتعلقوا النبي صلى الله عليه واله وسلم البكر احق بنفسها من وليها والبكر
سائر فعن سها وبن البكر لا قدر وروى الاير احق بنفسها من وليها والاب انتم سائر
البكر واشت لان لفظ البكر ايضا لا يوجب ان البكر استحق بنفسها وفان

حدثنا اسيد

حدثنا

قال في الاستيعاب داخلا
خبرنا محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
المكشور والذال اللاحقه

التفرقة بين ان الشكوت في البكر وما دون التيب ولا خلاف ايضا لها اذا بلغت
 لم يقدر عليها الرجاسات والعقود الا باذنها فكذا عقد النكاح والعقدان عقد على
 بالعه حرم ولا خلاف في شأين الاول لا يقدرون عليها النكاح الا باذنها فكذا العقد والعقد
 ان كل واحد منهما لا يقدر عليها شأين الاول الا باذنها وانما لا يقدر عليها ابوها عقد النكاح
 ان كانت بها الاد بها فكذا ان كانت بكر والمعنى فيها بالغه وقفاً اول من قياهم الكبر
 اذا كانت بكر على الصغير البكران للملوع والصغر بدخول في اسات اللويات وقطعها
 بالامعاق ولا بدخل للمبوء والبكره عندنا في ذلك على وجه من الوجه ولان شأين العقود
 مختلف حالها بالبلوغ والصغر لا يختلف حال شئ منها بالبكره والشبوه وروى ريد على
 عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال اذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة لم يلزمه ذلك
 عليها وليس لها ان تأتي وان كانت كسره فكريه لم يلزمها النكاح واعتبر الصغر والكبر
 دون ما عدا هذا فدل ذلك على صحة فتا سنا وبوددك قوله تعالى لا اكراه في الدين
 من كل اكراه فاما البكر الصغيرة فلا خلاف ان الاب اذا زوجها لم يكن لها الخيار فكذا
 التيب الصغيرة والعلة الصغر قد ثبت ان اعتبار الصغر او من عسار السبوه
 على اختلاف سببهم في التيب لصغره اذا كانت ذات عاها ان اباهم زوجها
 فكذا ان ادالم بكر ذات عاها والمعنى الصغر على انه اذا ثبت ان البكر البالغة لم زوجها
 ابوها المباد بها ثبت ان كساره ليست عليه وجوز العقد عليها وان لعله
 الصغر ثبت ما ذهبا اليه في التيب لصغره وقتلنا ان لصغره هذا المعنى الصغر
 ليس ولايه الاب عليها فكذا وجد وقال المنقح ان المهر يلزم الاب وقتلنا ذلك بشرط
 الضمان بحرجه لانه شبهة بالحسنه والحسانه لا يستلزم الفعل من الحان فخصها وقتلنا ان الضمان
 ايضا لا يستلزم الفعل له بخصه ولا خلاف انه يلزمه معها الضمان حيث لم يرد اخر
 الرجل بامراه لم يكن له ان يترجها لا بعد ان يتن بها فان تابا حاركا حما وهو ممنوع من
 عليه في الاحكام وابو الحسن الحسني رحمه الله تعالى خرج المنع على الكراهه والمام دون
 ونبأ العقد ذكر ذلك في المضيق والعمدة ويل القسم ويحيى عليها السلام في قوله
 سبحانه ان الزاويك الارابه او مشركه قلن الوط زنا وجعل الفاحشه في ذلك
 اخر اجها من سببها ما قال صلى الله عليه واله وسلم لا يز في المراه من بين
 وهو ممنوع وذلك صحاح لين لرتنا اكثر ما فيه انه فسق والفتق لا يمنع النكاح
 سوا طرا النكاح عليه او طري هو على النكاح وقال صلى الله عليه واله وسلم
 الحرام لا حرم المحل لاما الحديث الذي رواه ابو داود والسنن باسناده عن عمر بن
 سعيث عن ابيه عن جده ان مرتد من ابي مرتد القنوي قال يا رسول الله يا رسول الله انما

وكانت بعي مكة قال فشكرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونزلت الرائي لا ينكح إلا ربي
 أو مشركه والراية لا ينكحها إلا ربي أو مشركه فبقي في نقلها على قال لا ينكحها أو كذا
 ما رواه أبو داود في السنن ما شاهده عن عمرو بن سعيد عن أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح الرائي المحلود الأمثلة فانه
 يمكن حملها على الكراهة فاما بعد النوبة فلا ينكحها ؟ اسكاله مسأله قال لا
 بأس بكاح الخصى إذا رخصت به المرأة وهذا منصوص عليه في الأحكام والأخلاف فيه
 وقد قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء لان الخطأ فيه معصية عليها فادأ
 رخصت فلا مانع من ذلك وأذا زوج المرأة بعض أوليائها أو وليها كاحها منه
 لم عرفان احازة الولي جاز ولا يكون سكونته اجازة فان طالب بضمها فها كان ذلك
 اجازة وهذا منصوص عليه في المتن ونقلنا في الأحكام على بروح الأبعد بعد ادن
 الأقرب من الأولي جاز ووجه ما قلناه من أنه إذا زوجها بعض أوليائها أو وليها أو
 نكاحها أنه لا يحرى ما نسب من أنه لا نكاح الأولي والأخلاف أنه لا يلهي للزوج مع الأولي
 فقلنا ان المرأة متى كان لها ولي نكاحها صان لا بعد في حكم من ليس بولي ولو نكح قلنا ان النكاح
 لا يجوز وقلنا ان اجازة الولي جاز لما قد سماه نكاح الموقوف جاز وان كان اجازة لمجوز وقد
 مضى الكلام فيه وقلنا ان سكونته لا يكون اجازة لغير المشكوك اما يكون له حكم في الأمر المشكوك
 الذي يكون للاستأن فيه لخياره في وجهه من الوحي ووقفاً وحال بعينه فادامضاد كذا ولم
 يحتج بطلانها كما في الشفعة وسبع الحمار واما المهر الذي لا يكون ان يزوج بعد وكان كالأبواء فهو
 على رضا غيره فلا يدر من ان يظهر من ذلك الغير ما يدل على الرضا من المطلق وما يقوّم مقامه الا ان
 ان النكاح لا يكون سكونتها رضا كما كان العقد لا يدر من ان يرضاها وكذا الولي فان
 قيل فقد قلنا ان البكر كالثيب قدركم وان العقد لا يبرم الا برضاها ومع هذا فقد قلنا ان
 سكونتها تكون رضا قيل له كان القياس لا يكون سكونتها رضى وان لا يبرم العقد الا باظهارها
 الرضا بالمنطق او ما يقوّم مقامه الا انه لا يزوج من غيرها خصوصاً فان يزوجها المصطفى
 فلنحكم حكم القياس فكيف كان ذلك جعل منها أو ارضاها لما يكون في الأعلى عليه
 من الجواز وهذا الخلق قد سمع غلما الاثارة الوازدة وهذا الباب في لا وحوس
 غيرها فوجيا نختص به بذكر دون غيرها من لا يشاركها في علم الحكم وقلنا انه ان
 طلب صداقها كان ذلك اجازة لان طلب الصداق ببعضه يكون نكاح خطابه لئنه
 بالصداق تقر بالنكاح يدل على كونه حديث ردي من على عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام ان
 رجلاً أتاه فقال ان عتدي تزوج بغير اد في فقال له علي عليه السلام فوق بينهما فقال
 السد لعنه طلقها باعد والله فقال علي عليه السلام احرق النكاح الا ان الطلاق

كان لا يبيح وقوع النكاح جعل على مطالبه السد عنه بالطلاق ثم
 مسئلة قال بعد النكاح بلفظ الهبة كما سجد بلفظ التزوج والنكاح وهو المسمى
 عليه والاحكام واباه والمنتهى كان ابو العباس الحنفي رحمه الله جعل الاصح منه رواية وكان يوافق
 روايه المنتخب على ما نص عليه في الاحكام ويقول ان المردان ذلك يكون ادا لم يكن
 النكاح وكلامه في المصنوع يدل على ان كل لفظ يوجب ملكا لا عتاق بخبره النكاح
 دون ما يقتضي الاباحه والتحليل وما جرى مجراها وهو قول ابو حنيفة واصحابه وقال الساجي
 لا ينعقد النكاح الا بلفظ النكاح والتزوج والدليل على ذلك قوله تعالى يا ايها النبي
 انا احللت لك ازواجك اللائي تاتيتهن احوزن لايه الى قوله وامراه مومنه اذهبت
 للنبي ان اراد النبي ان يسكنها خالصه لم يردن المومنين للاحل بحال للمسي المراه بالهبة
 كما اخل بالتزوج واد اثبت ذلك في النبي ثبت في جميع الامه ما لم ينج منه مانع من الشرع
 في الشرع ان خالتا كماله الا فيما خص به وان قيل فقد قال تعالى خالصه لك من
 دون المومنين فجلد لك خالصه صلى الله عليه واله وسلم دون ما سواه قيل قد قيل
 في معنى قوله تعالى خالصه لك ان المراد به خالصه من غير مهر لان عمره صلى الله عليه واله وسلم
 لا يخل له المراه الا بمهر ويبدل عليه ما عدم من قوله تعالى انا احللت لك ازواجك اللائي تاتيتهن
 احوزن ثم قال وامراه مومنه ان وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه واله وسلم ليجازيها بالمهر وهو
 المهر لان المهر هو المهر وقد قيل ان المراه خالصه لك ولا يخل لك من بعدك او بعد
 فرا فكان فارقت واستبدلوا عليه بانه لم يعدم هذه النقطه ما حب باسمه عمر المراه
 فوجب ان يرجع قوله سبحانه خالصه لك الى ما دون ما سواه واذا كان الامر على ما بينا
 لم يصح ان يقال ان المراد بالحق بلفظ الهبة وان ذلك هو الذي خلص للنبي صلى الله
 عليه واله وسلم من دون المومنين هو تدل على ذلك ما رواه هناد ان محمد بن كعب الرظي
 وعمر بن الحكم قالان النبي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه واله وسلم بنت لحرث امرأه من بني بكر وقرى
 هناد ما سآده عن جابر عن الحكم عن علي بن الحسين او الحسن بن علي عليهم السلام ان النبي وهبت
 نفسها للنبي صلى الله عليه واله وسلم ام شريك الدوسييه وباسناده عن هشام
 عن ابيه قال كان يقول ان قوله ثبت حكم من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي صلى الله عليه
 واله وسلم وهذه الاخبار تدل على ان الهبة كانت عقدا لله صلى الله عليه واله وسلم
 فاد اثبت ذلك له من شايروا منه على ما بيناه وهو ان امراه طات الى النبي صلى الله
 عليه واله وسلم فقالت يا رسول الله او وهبت نفسي لك فقال ما لي بالساحاج
 فسأله رجل ان يزوجه اناها فقال صلى الله عليه واله وسلم للرجل قد ملككها
 على ما معك من العرا فدل ذلك على ان النكاح يقع بلفظ الملك كما يبيع ولا خلاف

ان الطلاق يقع بالصرح والكفايه والقوله انه عقد محصر مانع البضع وايضا بذكر بلفظ
 الله بضع الامه فوجب ان ملك به بضع الحرة والقوله انه من لفظ الملك به وبعضه
 قيا سنا ان لبيع موضوع لملك الاقليات والمنافع والنكاح موضوع لملك المنافع
 دون الاقليات فلما ملك بالبيع الا على كانه ان ملك به الامداد بالاولى وايضا قيا سنا بعد سنا
 فوجب ان يكون اولى لا يعارض ما ذهبنا اليه لفظ الاماخذ والاحلال لانها لا يمتصان
 الملك هسـ قاله لوان هو شيئا تزوج امرأتين وعقده واحده لم يشترط
 ١ عقده ثم اسلم واستلم ثبت نكاح المرأتين وبطل نكاح الثلث فان كان تزوج ثلثه في
 عقده ثم امرأتين صح نكاح الثلث وبطل نكاح المرأتين وعلى هذا القياس كل من سار كسب
 الخامسة في العقد بطل نكاحها ونكاح الخامسة وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول
 اوجنيبه واى يوسف ومرو وخو عن فتاواه قاله محمد والشافعي مختار من غير ان يفتوا
 وحكى ابو القباس الحنفى رحمه الله تعالى عن محمد بن يحيى عليم السلام انه ان تزوجها بغير شهود سم
 استلما فاما على كاحهما اذا كان ذلك جازيا عنهما قاله ابو القباس الحنفى وذكر ان اذا تزوج
 بغير ولي قال فان كان كاحها هو وعده ثم استلما فربيعهما قال ابو حنيفة لا يفرق بينهما
 والاصل ردك ما اجتمع عليه من انه لو تزوج بذات رحم عزم ثم استلما وجب لفرق بينهما
 وكانت القوله فيه انها تانكح على وجه لو ساكنا عليهما في الاسلام لم تكن للاحقة حجة فاد مسترح
 ٢ نسب نكاحهما فوجب ان يكون ذلك حكم من تزوج حنسا وعقده وحكم من تزوج اختين
 ٣ عقده ولا يلزم عليه لو تانكح بغير ولي وشهود لين هذا السكاح مما لا حجة فيه مسترح
 ٤ تنبيهه ويدل على صحة هذا الاعتبار ما ثبت ان حكمنا وحكم الكفار تسوى في السرعة فيما
 يحل ويحرم وان كنا نتركهم على كسب ما هو محرم عليهم وعليها اذا كان جازيا وادبهم للعهد
 الذي لهم فاد اثبت ذلك ثبت ان لا نكح المذكرياها وقت فاسده باطله واد ووعده
 باطله ثم يصح ما طر والاسلام عليها في حيث ان لا يفرق بين الاسلام وليس كذلك النكاح
 بغير ولي في شهود وما جزاها لانها حين وقع لم يقع على وجه يطلق القول فيه بانه باطل
 لما تزان المتشبهين لعقده لم يلزمنا ان يسمعها بالفتح ويجوز ان يجلي بينهما وبين اجتهادها
 وكذلك لو حكم خاكم لم يحققه فلم ينتج ان يسقط الاسلام عليه فان قيل ما
 انكرتم ظن من قال لكم ان نكاح ذلت رحم محرم لم يجر ان يسمع مع الاسلام لانه يتقوى منه حال ابد
 النكاح وخالف بقايه فلا يلزم عليه السكاح والعده لان العده منع من ابد النكاح ولا مسح
 من بقايه قيل له هذه العلة لا تنافي لنا مقول لهما وان كانت عليهما هم من هذه واولى
 للاقتضاء الذي ذكرناه صح هذه العلة وبطلتنا التي قدمناها على الشافعي ومحمد بن مسعود
 من مقارنهم اذا استلما اعلى ان مختارا واربعا من غير اذا كان العقد الواحد حجه من عاها

واخوه من لا حنين اذا كان العقد الواحد جمعاً ويجزى لغيرنا سناً ولا يخصوا على حالها
 في نكاحهم في العدة وايضا لو ان امراه كان لها زوجان بروحها معا في السر كرم اسلمه اسلمها
 وجب فتح ذلك النكاح فكل ذلك ما اختلفنا فيه للعلم اليقيني ذكرهاها لوصح بذكرهاها البية
 فان اسلم لماروي عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان علقان بن سلمه اسلم وجهه
 عشر سنه فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم خذ منهن ربحاً وماروي عن الزهري عن سالم عن ابيه
 قال اسلمت حتى ثمان سنه فامروا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان يخار ان يربحها
 وماروي عن زبير بن الدبلي قال اسلمت وعندي احسان فاشترى النبي صلى الله عليه واله وسلم
 فقال طلقوا اخراهما وفي بعض الاخبار طلقوا بها شيت قبل لهم الكلام في هذه الاحاديث
 من ثلثة اوجه اخذها ان هذه العقود يجوز ان تكون كانت قبل حرم النكاح من لا حنين
 وحرم النكاح من لا حنين فلا يكون وقتها طله يبي يوم وقت وهو ما هدا سبيله في الاسلام
 ما لا ياباه وقد دل على ذلك ما احضرنا به ابو بكر الموقر حديثنا الطحاوي خذنا حلالاً من محمد
 بن شعاع عن يزيد بن هرون حديثنا سعد بن ابي عروبه عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه
 ان علقان بن سلمه اسلم وجهه عشر سنه كان تزوجه في نكاحها له فقال النبي صلى الله
 عليه واله وسلم خذ منهن ربحاً في نكاحهم كان في نكاحها له فان كان قبل اسسوار
 سرع وحرم النكاح من لا حنين من ربح وكذا قوله لعنير بن الدبلي طلقوا احداً عاير على ان
 النكاح كان وقع صحى لى لطلاق لا يكون النكاح صحى وهذا هو جلد وقوعه
 كان حرم النكاح من لا حنين والوجه الثاني انه لا يجوز ان يكون المراد بقوله اجزى نكاح صحى
 حديد والوجه الثالث انه لا يكون المراد باخترا او ايل منه **فصل في نكاح الاحكام**
 عليل على انه لا حليل النكاح من لا حنين من اربع ولا خلاف فيه من العلماء من اهل البيت عليهم السلام
 وشاير الفقهاء وكما عن قوم محاهيل ايم اجازوا ذلك واجماع المشايخ يحرم ما روي
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من قوله لعلقان بن سلمه وجهه عشر سنه خذ منهن
 ربحاً وكذلك حديث الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ما طاب
 لكم من النساء منى وملت وربع فصر الى حال على ربح من اجل موالا ليناها مشله
 قال لو تزوجا مراتين في عده واحدة ووجد احداها من لا حليل له نكاحها ثبت له نكاح الاخر
 وهما هما وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه انه عند نكاح الطوى على صحه
 وافتاد وجب ان لا يفسد الصىح كما انه لو تزوج على امر واحد يربى نفسه النكاح ولا يفسد
 ان يكون سبيله سبيل من اشترا عتدا وخرأ من واحد ليقعده السبع نفسه السروج
 الفاسده والغزاة ولا يطوى على اي فتنا دكان وليس كذلك عند النكاح فان
 قيل اليس من تزوج خمس في عقد واحد كان نكاح النكاح فاشله ما الكرم ان يكون ذلك

العروى من النكاح
 والسبع من خمس
 الممل على ما روي

سبيل من تروح باجنبيه ودان رجم محرم فصل له ليس سبيل المسلس سبلا واخذوا ذلك
ان من تروح غش في عقد واخذ يكون عقد كل واحد منهم فابتدأ له جامع بعد كل واحد
منهم من حش وليس كذلك سبيل من تروح باجنبيه ودان رجم محرم لانه بان بارح كل
واحد منهما معها لا يجب فتاده الاثر انه لو تروح كل واحد منهما على صاحبهما ثبتت
كباح الاجنبيه وبطل كاح دان الرجم المحرم وكذلك اذا جمع بينهما ولو انه تروح واخره
ثم اربع ثبت كاح الواحد ونفسه كاح الاربع فلا بد من حصول الفساد في اليراث
على الاربع وليس واحد من الحش ولو بد كدم صاحبها فوجم فتباد كاحهم في
الفساد فيهم لاسع والفساد في الاجنبيه ودان رجم محرم

باب القول في ذكر الاوليا والاوليا المراه

في الانكاح هم الغصه واولادهم هم الابن ثم ابن الابن وان شغلهم الابن ثم
الجدات الاب وان على ثم الاب والاب والاب والاب وام ثم الاب والاب
ثم الاب والاب وام ثم الاب والاب وام ثم الاب والاب وان شغلهم الابن
الغصم الاب وان شغلهم الابن الغصم عم الاب وان بعد ثم المولى هو المفقود وهو موصوف
عليه في الاحكام والمسمى ما ذهبنا اليه من الابن او الاب كاح من الاب وهو مولى مالك
واو شغل وقال محمد والشافعي المولى هو الاب دون الابن والاصل في هذا ما اجمعنا عليه
من ان الابن او من الجيد والقله انه لا يغيص الجيد مع الاب وحيث يكون الابن او الاب
اد لا يغصم للاب مع الابن ويدين صحة هذا الاعتبار انا وجدنا المأية مقصود به
على الغصم ووجدنا كل من لا يغصم له مع غيره يكون ذلك لغيره او لانكاح منه
كاح للاب والاب مع الاب والاب وكاح الاب مع ابن الغصم وكاح الاب وام مع الاب
فان قيل فاحد عود داسهم عندكم مع الابن ويكون الغصم لهم مع هذا بعد ولم
ان لكونه ولي من الاب قيل له لغيره عندنا ليقاسم الابن في بعض الاحوال على جهة الغصم
واما عود داسهم في الموضع الذي يعود المأية له وتلك المأية حلقناه اولي من الابن
ان الاب لا يكون استعد من احد في حال وقد يشوبان في الغصم ويقود لكونه استعد
من الاب في حال وليس كذلك حكم الاب مع الابن اذا عصبك مع الابن في حال فان قيل
الاب اولان يغصم عليها النكاح لانه هو الذي يغصم عليها استاير العقود كما ليس وعيها
قيل له اعتبارنا اولي لانه هو المراهق ولا به النكاح ولا بعد فيما سبقت
العقود الاسرا ان الوصي يغصم على الصغره شاير العقود وليس له عود النكاح
وانما هو للغصم فان قيل الابن ليس من سبها وانما يحول النكاح اليه من يكون من سبها
ان العضاضه التي بالحقوقه واجعه اليه يكون لها سبيل له الابن هو منها فهو قريب

سنا البهائم غيره والعضاضه قد يلحق بالإنسان كما يلحق بتائر العظبات على ما علم من طريق
 الخاده ان المال للعضاضه لما يكون من ماله كما يلحق بالإنسان لما يكون من ماله
 ومع هذا لا يملك المال فانه لا يملكه من ماله من ماله فان كان
 فقدر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يؤم الرجل اباه وان كان دفعه منه واكرهه
 الا ما فخر ان لا يكون اول منه بل ان كان قبله وتاكد لغيره ايضا لا مسمع له في هذا الباب
 لا نعلم ان الام لا تخاف من ابراهيم ومع هذا الوايه لان ابراهيم دور الام على ان هذا لوصح لوجان
 يكون الحد اولى من الاب ويقوى عساريا حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اقتسم المال بين اهل الغزايض على كتاب الله تعالى فانكر الغزايض فلما ولي رجل ذكر ولا
 خلافه في الابن والاب اذا اجتمعوا كان فاصل المال للابن بيده اولى فادانته ثمانية
 من ان الوايه في النكاح طريقها الغضب بان تحته ما ذكر في اخر الفصل مسله قال وسبح
 للاب وليه ان يعقد ادول لابن باذنه وبوكيله وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجه
 ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله ولا يؤم من الرجل اباه وان كان دفعه منه
 فواجب نكطه وبوقيله وقال ايضا في حديثه القسامه انكر الكبر بسبها على
 بوقيله لا تسن وروى ليس فيهما من روح المعبر وبوقيله الكبر مسله قال والوايه
 لم لم يبلغ والبلوغ خمس عشرة سنه او الاصل او الامانات وكذا القول في احل عمله ان
 برصا المرأة او كعقده سائر الاوليات في الاحكام على ما ذكرناه في البلوغ وصره على
 ما ذكره في الباب المختل العقل اذا زوج ابنته اما الاختلاف فلا خلاف بين المسلمين في البلوغ وما
 بلوغ الصبي خمس عشرة سنه فقد دللنا على انه قد اختلف في ما مضى لا عرض واخاذه واما
 الامانات فقد اعمد على عليه السلام لكونه غلبا للبلوغ ما احضر يايه ابن بكر المبري
 حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن جرير قال حدثنا حجاج عن حماد بن سلمه عن ابي يعقوب
 الحطمي عن عمار بن جرير عن كبر بن السائب حدثنا ابنا قريضة انهم عرضوا على رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم دربطه من كان مختللا او بسب عاتته قبل وولم يكن
 اختلما وانبت عاتته برك فدل ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم من قبل من اختلما
 او بسب عاتته ان حكم الامانات والاختلام في معنى البلوغ سوى واحده في الموقر
 حدثنا الطحاوي حدثنا ابو نوح بن اسود بن وهب بن عمرو بن محمد عن ابي عن سالم بن
 عمر قال كتب عمر الى مراة الجناد الا انصر من الكبريه الا على من جرت له الواسي عليه
 واما المقر حدثنا الطحاوي حدثنا ابن مزيه عن حذنا ابن وهب حدثنا سعد
 عن ابن حصين عن عبد الله بن عبد بن عيسى عن ابن عمر بن الخطاب قدس سره فقال

انظر في الجهر احضر ميرته فان كان حطرا فاقطع وار لم يكن اخضر فلا تقطعه ودل
 قوله عز وجل ان الاثبات بلوع ادلا خلافا للخرية لانقرت بالاعلى البائع وان العطي لا يجب
 للماعلى البائع ولم يتر وان اخلا من الصحابه انكر ذلك قوله على انه اجماع منهم وبما اوجع
 انه قوله ابي يوسف ومحمد واما المختل العقل اذ روح قد ذكر ابو العباس الحسن بن
 رحمه الله تعالى انه يقع بالاجازة ادا لم يكن مطبق الجنون وكان مترا للمراق وان كان
 مطبق الجنون لم يخرج من الخل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر ان يمسكه
 ان يزوجها منه وهو مراهق وما ذهب اليه عبي الله بن سلام ان المراهق هو من سعه وشره
 لا اذن له فيه وليه وهذا ما نفسه بعون الله في كتابه البيوع وادانته ذلك بما
 قلناه في المختل اذ روح برضا المراه وروى ابو داود ليلا حسن له قال وليس للوصي ان
 يبيع المأذن الولي وهو قوله ابي حنيفة والشافعي ووجهه قوله صلى الله عليه واله وسلم
 لا كاح الابوي واسم الولي لا يتنا والوصي على السطلاق وايضا قد بينا فيما مضى ان ولاية النكاح
 مقصورة على التقصيب ويكشف ذلك لابل والابن والحداد اخرج كل واحد منهم عن يكون
 له خياره اذ التقصيب ان يكون كافرا او عبدا او مكافرا اخرج من الولاية ولم يكره فيها
 حط فاذا ثبت ذلك ثبت ان الوصي لا يخطأ له فيها فان قيل اليس الحاكم له ولاية وار لم يكن
 له تقصيب قيل له هو محصور من ماله من الولاية العامة والخاصة وان قيل ادا حاربا هو
 الوصي مقام المأذن والمصرف والمال فيها حازان يقوم مقامه في الولاية قيل له لان الولاية
 ادارت صارت حقا لغير من التفتنه وليس كذلك المصرف والمال الا ان المراه لو كان لها
 اب واجر من اب اومات صارت الولاية للاخ ولم يصحح المصرف في الاخ فاذا ثبت ذلك
 فالولاية منقطعة عن اب موته فلا حرم لمن يقوم مقامه على ان المصرف والمال ليس بحولاب
 واما هو حق للولد وليس كذلك ولاية النكاح لانها حق للاب ولا يحصل هذا الحق لا يخطأ له في
 الولاية فان قيل اليس وكيل اب يزوج ما انكره ان يكون وصي اب يزوج قيل له ليس
 الوكيل معز عن غيره وليس كذلك الوصي الا ان الوكيل ادمات بطلب وكالة الوكيل
 ولست كذلك الوصي لانه لا يستره لا يقدرون الوصي ودل على ذلك انه قد ثبت ان الوكيل
 حق للاب لا يدر له قوله صلى الله عليه واله وسلم لأم اتق بعسها في غير كفرو وما اثبتنا الكثرة
 مع صحة نظرهما في سائر حقوقها لا يقيم نصرهما في ولاية النكاح من دون المأذن فاذا ثبت

ذلك وجب ان لا يقع بغير الوصي كما لا يقع تصرفه في حق حقوق الورثة الكبار والغلة
 انه حق مانع لفسد موجب لا يقع بغير الوصي فيه وبذلك ان الوصي لا يعضد عليه
 فيما يكون من المراه من وضعها لنفسها في غير كفو لبيت له الولاية العامة ولا المعصب
 فوجب لا يجوز ان يخاصه كتابه الاجانب فان قيل اليس حتى علم احار كحاج الرمي وكان
 الوصي ايا من الامكام قيل له احار ذلك ان لم يكن احد من العقبه فاجزاه عري من المسلمين
 عا انه لا ينتج ان يقال ان بعده يسحب على غيره اذ لم يكن احد من العقبه ولم يوجد
 حاكم كائن على ذلك في ذى الرحم **مسألة** قال والمسلم لا يكون وليا للكاثر
 والكاثر لا يكون وليا للمسلم لا في النكاح ولا في السفر ولا ولاية في النكاح للملوك والامير
 ولا المكاتب ولا لذي الارحام ولا لمعرب بالرضاع ويستحق بعده ذى الرحم في النكاح على
 الاجنبي ولا يجب جميع ذلك مخصص عليه في الاحكام الامداد كونه في الارحام فانه مخصص
 عليه في المنتج على انه قال في الاحكام الاولياهم العقبه منه على الاولايه لذوي الارحام
 هذا كونه من اولايه للمسلم على الكاثر ولا لكاثر على مسلمه مما لا احتياط فيه خلافا
وقد قال الله تعالى ولا تقولوا ق ما عصى الله فمقم وقال **سبحانه لا يمدح**
 المؤمنون الكافرين اوليا من دون المؤمنين فتنحوا ان يحرم اوليا او يكونوا ولما لهم
 في السب والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اوليا لبعض وقال في الكافرين بعضهم اوليا
 بعض فدل على ان ولايتهم مقصورة عليهم وان ولايتنا مقصورة علينا وقلنا ان الكافر
 لا يكون وليا للمسلم في السفر لانه لا من قبلها ولا من ثوبه وقلنا العبد لا ولاية له
 لانه يملك نفسه فوجب ان لا يله غيره كالصغار والمجانين ولا ولاية لاسم له في العبيد والاسد
 القضا واسبه الصعر وكذلك المكاتب والمدير للوجه الذي ذكرناه فان قيل
 فالمكاتب بغير قبيل له تصرفه عري عري تصرف العبد المادون له في التجارة لانه لا يملك
 نفسه على ان قد بينا ان الولاية مقصورة على العقبه فوجب ذلك صحة ما قلناه في ولاية
 المسلم والكاثر والعبد لانه لا يعصب لهم واماد وولارحام فقد قال ابو جعفر
 اياهم يكونون اوليا اذ لم يكن هناك عصبه موجوده وما بيناه من الولاية مقصورة على
 العقبه فوجب ان ذوي الارحام لا ولاية لهم واهم عريه الاجانب فان قيل
فقد قال الله تعالى واوليا الارحام بعضهم اولى ببعض قيل له حكى عن المفسرين
 انها نزلت في معنى الميراث وذلك انه روي ان المسلمين كانوا يتوارثون بالسحر
 لقول الله تعالى والذين منوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا

مسمى هذه الولاية وهذا الحكم قوله تعالى وادلى لارتخام بعضهم اولى ببعضنا
 لا يمنع ان نقول ان ذوى الارتخام اولى من سائر المسلمين على طريق الاسمايات المكنى
 لقدر من الاولياء وصارت واسمايات جميع المسلمين بحمل الولاية على ذلك فان قيل
 فقد روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال حاله دلى من اولاه قيل له
 هذا الخبر واضح لم يقدح موضع الخلاف لانا نقول انه دلى ويكر ولائنه كولاية واحد من
 المسلمين اذ الم يكن غصه ولا سلطان وكذا ما ذكرناه ان ولاية النكاح من حكمايات لا
 سبيل لبعدها مع القرب اذ اكانا جميعا من اصل الولاية الخاصة ولو كان الحال ليا
 لوجب ان لا يكون لابن النعم معته ولاية وهذا فاسد لا لاجماع ولا يلزم عليه الارث
 لغير الارث قد حصل للمجدد مع الفرست لثواب ابن النعم بزيته مع ابائه وابنه الارث مع
 المنفوخ لام وقلنا يستحب لعدم ذوى الارث على غيره من المسلمين لثبته العرفي له ولقول الله تعالى
 وادلى لارتخام بعضهم اولى ببعضهم وانما يختص بكون الاختيار مستحب في المناكحات اذ امكن مسأله
 قال واقتضى الغيبة الى حبسها انتظارا لولي النكاح ان يكون الولي على مسره
 شهر الا ان يكون البلدا الذي هو فيه لا ينال وهذا منصوص عليه في المنتهى وتحتى خلافه
 ان الغيبة المنقطعه مثل ما بين سحاذ والري وعن محمد مثل ما بين الري والكوفة وروى عنه
 ما بين لرقه والبصرة وهذا مرسل من محمد بن يحيى عليه السلام ووجه ما ذهبنا اليه ان الولاية
 حق للولي فلا سقط الا بالوقوع ولا توقيف فمادون ما ذهبنا اليه لبرائتنا قد حصلوا فيه
 ولم يرد فيه اثر وما ذكرناه قد اجمع على ان الولاية سقطت مع فعله فان قيل فهذا
 مما على المراه قد ضرر فسل له ولو قلنا غير ذلك لحقنا الضرر بالولي لغرضه من الولاية
 وادوات حرمة عليه علان الضرر اذ اكان فيما يوجب الشرع هو ان عمل المراه
 المفقود يلزمها الضرر على ما لحقها من الضرر وقلنا الا ان يكون الولي ملكا ينال
 لان ذلك في الحكم انجذ من البلد الذي بينه وبينها مسيره سهرس ذلك ينال في شهر
 وما ذكرناه لا ينال مسأله قال وادلى الم يكن لولاه دلى او عاين منقطع
 اذ اولى تزويجها من الكفر كان امام المسلمين وليها او من يلى من قضاة فان لم يكن امام فزحل
 من المسلمين تزويج المراه وقد نص في احكام والمضى على ذلك حمله ولا خلافا ان المراه اذ لم يكن
 لها ولي كان امام وليها ومن يقوم مقامه وكذلك ان كان له غيبه مسطعم او عطلها
 وقد روي في ذلك ما قدمناه من حديث علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

— 162 —

فول في حقيقته ما قلناه من انه لا يجوز ان يحل الا بعد مع الاقرب وقتنا من الولي
المتشاويين اذا انكحها من رجلين مع العقد المبتدأ به لما رواه ابو داود في السنن
با سنده عن قتاده عن الحسن بن ستر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال ما
امراه زوجها وليان في الاول منهما واما رجل باع بيعة من رجلين فهو لا
ولين اخذ الولي من اذ روحها من رجل باع بها ثبث العقد بينهما وبينه وصارت مروج
ولم يقع عليها الكاح الثاني في عالم بخلاف الاول وهذا قول في حقيقته والساق
وحكي عن مالك انه قال **ان** يدخل بها الماني غير قائم بعقد الاول فهو اولى
بها وان كحل مع العلم ولم يدخل بها في الاول وهذا الفرق لا معنى له لما بينا
ولانه قد وافق انه ان لم يدخل او دخل بها مع الجهل بعلم في الاول والجهل لا يربط
النكاح الثابت ولا خلاف ان الاحصاء لو سرج الرجل اخذها بعد الاخر ثم دخل بها
غير عال بما حل الا بالنكاح الاول هو الثابت دون الثاني فكذلك ما اختلفنا فيه والقول
انه نكاح فاحذر من عقد نكاح صحيح فلم يحسن بقصد الصحيح وبقيع الفاسد
للدخول على سبل الجهل فاما ما ادفع العقدان معا ولم يدرك العقدين ووجها
وقد كانت المرأة ادنت لكل واحد من الوليين بالنكاح فوجه ابطالنا العقد
ان ثبوتهما متمتع لا يصح وليست اخذها بالسلطان اولى من الاخر فوجب ان سلطانا جميعا
كما ان رجل تزوج اثنين في عقد واحد وتزوج حمس نسوة في عقد يعطل نكاح الجميع
للوجه الذي ذكرناه واما اذا زوجها بغير اذنها لم يكن واخذ من العقدين ثابتا وكما
حيثما توفيق من يدس ما يرضاه المرأة وهذا لا يشبه ما قلناه من فساد العقد من اذنها
قد ادنت لكل واحد منهما لانه لا مزيه هناك لاخذ العقدين على الاخر والذي ذكرناه اخيرا
لاخذ العقدين مزيه على الاخر بين رضا المرأة به يتم العقد وقد حصل مع احدهما
وهناك قد حصل رضاها مع كل واحد منهما **مسألة** قال وليس للمرأة
ان تزوج غير الكفو كراهه الاوليا والكفو في الدين والنسب جميعا وهذا منصوص
عليه في الاحكام وقد استعصمنا في هذه الجملة الكلام فيما مضى فلا وجه لاعادته
مسألة ولا يصح نكاح بعقده المرأة فان ملكت امراه عقده النكاح بالولا
او الملك وكلت رجلا بعقده وشحنان تنقش الامام في النكاح اثنتان وان لم يكن لها
من الزوج شيء وجميعه منصوص عليه في الاحكام اما ما ذهب اليه من انه لا يصح نكاح
بعقد المرأة فهو قول **الشافعي** واخا ردد ابو حنيفة والاصل فيه حديث علي عليه
السلام عن النبي صلى الله عليه واله وسلم اما امراه تزوجت بغير ولي فنكاحها باطل
وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال البغايا اللاتي يروحن أنفسهن

بحديثي وقد مضى اسنادهما حديثي عن علي بن هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك المراه المراه ولا المراه نفسها وفي بعض الحديث فان المراه التي يزوج في بعضها الى نكح نفسها ككل ذلك بصرح لما ذهبنا اليه وعن ابن عباس رضي الله عنهما في ترويض نكح وفي حديث عبد الرحمن بن القاسم عن عاتبة انها انكح رجلا من بني احمط حارة من بني احمط فصرى بينهم سرقة فقتل حتى اذا لم يبق الا النكاح امرت رجلا فالتزم قال ليس الا النساء النكاح وقد ذكرنا اسناد هذا الحديث في كتابنا هذا ولم يرو هذا ذلك عن غيرهما في عري الحرام وايضا هو امر يقتضيه لشهود فوجبات تكون مضاوه لا يجوز للنساء دليله الحكم فان قيل فانه يجوزون للمراه اذا ملك عقد نكاح مالكا او اولاد او كل من يتقيد وهذا يدل على ان لها ان يتقيد قبل له لها ان تستلزم لا يصح فقله منها كما يحصر عن نفسها وفي الطراف ولا يصح طوافها لطافت وهي حايض والرجل قد يملك غير ما يبيع الذي لا يملكه على ان لا يتقيد ان كان للامانة فلا يمنع ان يعقد نفسه وبغيره وكان ذلك هو اصل في عقد النكاح اذا ملكته المراه ان لها ان يسوقيه بنفسها وبغيرها فلما منعها الشرع من استيفاءه بنفسها وجب ان يكون سماعه من غيرها حايضا على ما كان عليه فلهذا قلنا ان من يعقد عنها على نفسها ومولاتها وقلنا انه سبحانه سائر الامام والنكاح ابتها عظميا لحقها لقول الله تعالى وصينا الانسان بوالديه حسنا وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ذلك اقرب الى الله والاسلام واذهب في طريقه صلى الله عليه وآله وسلم وقد روي الله عن عليهما

باب قول في سهاه النكاح لا يتقيد

النكاح الاسهاد رجس ما فوقها او رجل وامرأتين نص في الاحكام والمتمم على النكاح لا يكون الا بشاهدين ودلالة كلامه في غير موضع من الاحكام على انه يجوز سهاه رجل وامرأتين ما ذهبنا اليه من لقولنا انه يتقيد النكاح بعشر شهود وهو قول ابي حنيفة الساجي وقامه الفقهاء وهو قول القسمة قال مالك وابو ثور ودود وخور النكاح بعشر شهود والبرليل على ما ذهبنا اليه ما قدمناه من الاخذ بديث منها حديث الحسن بن علي بن فضال قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وحديث محمد بن زيد بن علي بن علي قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدين وقد وجدت اسانيد هذه الاخذ بديث والاخبار في هذا كسره بالنفاذ بحلفه ورواها بكر الحصاص اسناده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة انك لا تكمل نفسك بحديثي وحديث زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب

بكاح المأبولى وشهود شاهدس وزوي اقلنوا النكاح واشيدوا النكاح وانه
 صلى الله عليه واله وسلم بها عن كاح القمرك كل ذلك يجب الا يشهد لانه ملزم
 بحصره يوم لا يكون اعلانا واساده ويكون شرا فان قيل يعلم من بعد وساد
 قيل لا يمنع ذلك من ان يكون النكاح وقع سرا على وجه منى عنه وهذا يجب
 فتاده الا انما ان قيل لو ترفع مشتركة ثم اسلم بعد ذلك لم يحرج باسلامها
 النكاح من ان يكون صحيحا وقع على وجه الفساد فكذلك ما اختلفنا فيه فان قيل
 فانتم يجوزون النكاح الموقوف فانكرتم ان يكون العقيد موقفا على الاساده
 قيل له يجوز كاح الموقوف دالم بكر وقع على وجه الفساد الا اننا لا نقف النكاح
 لو عقده المراه على رضى الولي واجازته وكذلك لا يوقف نكاح المشرى على اسلامها
 وكذلك النكاح بغير شهود علان ما ذهبنا اليه مزوي عن علي عليه السلام عما
 بيناه وخبر زيد بن علي عنهما السلام وقد روي ايضا عن ابن عباس ولا يخالفهما
 ولا خلاف بين الفقهاء ان النكاح لا يجوز الا بامر صامه من اعلان او اشهاد وانه مخالف
 لساير العقود والاشهاد اولى ان يكون شرطا فيه لوجه منها النص في الوازده منه ومنها
 ان الاقلاق لا يتم الا باشهاد على ما بيناه ومنه ان الاشهاد له بدخل في الحكم
 في صحته وفسادها ولا بدخل للاعلان فيها ثبت ما بيناه ان الاشهاد يجب ان يكون
 شرطا فيه فاما ما ذهبنا اليه من انه يجوز شهاده رجل وامرأتين فهو قول اوضح سعه
 واصحاه وقال الشافعي لا يبد من شهاده رجلين والدليل على صحة ما ذهبنا اليه
 حديث محمد بن ابي على بن الحشيش عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لا نكاح
 الا بولي وشهود وزوي عن ابي اسحق عن ابيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
 لا نكاح الا بولي وشهود ودلك يتبادر لرجل وامرأتين لان اسم الشهود يتبادر لهم
 جميعا وما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من قوله لا نكاح الا بولي وشاهدين
 نص في صحة النكاح بزوج واحد وامراه واحده والثانيه مضمومه اليها بالجماع وقد
 استدل على ذلك بان الرجل والمرأتين في السرع شاهدان يقول الله واستشهدوا
 شاهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وعلى هذا يجب صحة النكاح ب
 واحد وامرأتين بجمعه اطلاق اسم الشاهدين عليه ويدل على ذلك انه عقد معاوضه
 فوجبان بثنى شهاده رجل وامرأتين دليله ساير الحقوق من النكاح والاولا غيرها
 او يقال هو ما ثبت بالشهاده على الشهاده واشبه ساير الحقوق واعتبارا بالاولا غيرها

في ذلك السبع واليهما او قال انما هي تسعة الشهود
 في حساب السبع سبعة رجل وامرأتين

وقياسهم عقد النكاح على الحقوق والقصاص لان الخردود والقصاص حازن حق العقوب
وعلقها بالاختيارات والماتن والنكاح بشاير الحقوق والعقود اشبه لانه عقد حصل على
طريق المراضاة **فصل قال** ومن حارب سبها ربه فيه شاير الحقوق حازت
والنكاح على العقد والولد والوالدين وغيرهم وهذا منصوص عليه في الاحكام وهذه
الحكمة مما لا يخفى فيها خلافا ليعوان من نقل سبها ربه بوجه عقد النكاح ولما
الخلاف في العقد هل هو من اهل الشهادة ام لا وتقول اكثر العلما في الولد والوالدين ان
النكاح بمقتضى شهادتهم ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا نكاح الا
بولي وشهود ولا بولي وشاهدين لم يمتش عتدا من غير ولا بئرا من جنس والعقد عدنا
من اهل الشهادة وكذلك لو بد نقل شهادته لاويه ولاوان نقل سبها ربه الولد
وهذا ما يستغنى الكلام فيه في كتاب الشهادات فاذا ثبت ذلك وجب ان يسلم النكاح
سبها ربه كما ثبت في شاير الحقوق **فصل نص يحيى بن يحيى عليه**
عليه السلام النكاح لا يرد في اعتقاده من قوله السهود وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة
بحوز النكاح بشهادة الفاسق والبدليل على ذلك ما قدمناه من حديث قتادة عن
الحسن عن عمران بن حصص قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا نكاح
الا بولي وشاهدي عدل ويدل على ذلك حديث بن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
قال البجاي باللاق يزوجان نكحتهم بحريه والبينه اذا اطلقت افضا لشهود
العقد ولا يهاشتم من شئ من جهته والفاسق لا يثبت الشئ من جهته سبها ربه فافصا
ما ذكرناه من الحديث ان يكون العقد شرطا في الشهود الذين يعتقد بهم النكاح وانما خلاف
ان النكاح لا يثبت مع الواحد سبها ربه الفاسق وحده لا يثبت حتى لا يعتقد سبها ربه بعله
انه عقد نكاح ولا خلاف ان النساء اذا انفردن لا يثبت بهن النكاح في جيل لا يثبت
الفاسق فيها شاعلى شهادتهن من زوات والمغني انه عقد معاوضه ونقاس الفاسق على
الكافر وان النكاح لا يثبت بهن من زوات ولا خلاف من المسلمين والعلم ما هو عليه من الحوز
فان قيل لا يثبت بهن الا في حال العقل اذا كان من اهل الشهادة قل له نسألك ان الفاسق
من اهل الشهادة ولا خلاف انه لا اعتبار بحال حمل الشهادة في عقد النكاح الا بولي
ان لصبي والكافر لا يعتقد بهما النكاح وكذلك العقد عند ما الفينا في حوزها
الفاسق وان يعتبر بحاله عند اعتقاد النكاح كما اعصر حال عمره وسبها ربه قول الله

واشهدوا دوى قتل منكر وقوله تعالى ان حاكم واسق بنهار فمسوا با وجبه
الكف غراما شهاده الفاسق ويجزى فبا سنا جميع اصول السرع لكل موضع في
اختيج فيه الى الشهاده لم يجز شهاده الفاسق على ان شهاده الفاسق اسوا حالا من
شهاده الكافر عندنا وعندنا لعيننا لانه لا خلاف فيما بينهما وان شهاده لا حكم بها
بته وعلم عندنا وعندهم شهاده اهل الذمه اذا شهدوا على اهل ملتهم فاما يعلمهم
يعوم قوله لانكاح الاول وشاهدين ولا وجه له ليرى الزاده في الحرج ان يكون مقول
كيف وقد قالوا هم ان زاده اللطاولى من زاده المعنى وفي خبرنا لفظ زائد وهو قوله
وشاهدي عدل على اننا نخص خبرهم بحربنا لانا نسى العام على الخاص **مسألة**
قال لوان رجلا وامراه اقر كلا واحد منهما انه زوج صاحبه ووجه صاحبه
جازا قراهما فان اقر انكاح من غير شهود كان النكاح باطلا وان ادعيا عساه ليهود
او موم جازا قراهما فان ايم امراه استجبت عن ايمها اسحبا با و احتيا طانق في
على ان اقرها بالنكاح حايضا فاقضى ذلك ان ادعاهم موتا لشهود او عيبتهم لان
من جواز اقرها ان لا يكون ذلك الا ان يكون هناك ما يبطل اقرارها ودل كلامه في
المتن على ما في ما ذكرناه من ان اقرارها بالنكاح حايضا اذ لم يكرها كما بسط في الاراء فما
لا خلاف فيه لان كل واحد منهما اقر على نفسه بحال غير صحيح بلزمه وثبت مثل سائر الحقوق
اذا وقع في الاراء بها وثبتنا انها اذا اقر اسكاح من غير شهود كان النكاح باطلا لانهما
اقران النكاح الذي كان بينهما كان فاسدا فوجب لذلك بطلانه فاما ادعاهما موت
اليهود او عيبتهم فلا يقدح في اقرارها فدل ذلك احريا اقرارها وثبتنا ان لثمة لو توجعت
اليها استجبت عن حالها اسحبا بالاحتياط ولم يوجب ادلا وجه له لبي لثمة لا يحل له
ما وجه اقرارها **مسألة** قال لوان رجلا ادعاهما نكاح امراه فانكرت امراه كان
على الرجل البينة وعلى امراه المين وكذا كان ادعاهما نكاح وانكر الرجل وهذا
مستور عليه في الاحكام وهو قول ابو يوسف ومحمد والشافعي وقال ابو حنيفة لا حلف
المنكر للنكاح في الاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم الله على المدي
والنبي على المنكر وامضى الظاهر ان كل مدعى عليه بلزما للمين كان كل مدعى بلزمه
البينة سواء كانت المدعى في النكاح او في غيره وروى النبي صلى الله عليه واله وسلم
حلف ركاه حن طلق امراه البينة فدل ذلك على ان المين من حلال في الطلاق وادم
ثبت ذلك في الطلاق ثبت في النكاح والرجعة والولي والبينة اذ لم يفرق احد
من هذه الاشياء والاختلاف ان من ادعى عليه مالا وجوز من سمعه او سمع او سمع
لزمته المين فكذلك النكاح وسائر ما اختلف فيه والمعنى انه حو لادبي مطا

معتبر ولاه فيما قبل فيه شهاده الشافعيه تلم فيه يمين فان قيل هذا الذي
 ذكرتموه باينا لا يصح لئلا نقض لا يعمل فيه شهاده النساء مع ذكره فيه اليمين
 فله لا يقتضي القياس انه اثبات الحكم بغیر التعليل الذي ذكرناه امثال هذا لا يصح
 فان قيل هذه الامور مما لا يصح بدله من جهة الحكم والنكول بدله فلا يصح له
 بالنكول واذا لم يصح اخذه بالنكول بان انه لا يلزمه اليمين لئلا يمين لو لم تلتك
 لا سقط راسا ولو كان النكول بحد به قيل له قد علمنا ان لزوم اليمين للحد عليه
 اكد في الشريعة من اخذ بالنكول لئلا يمين لروحه اليمين نقص وجمع عليه ولما بالنكول
 طريقه الاجتهاد فعلى هذا كان الاول على ما ذهبتم اليه ان يرموه اليمين فان اسقطتم
 الحق بالنكول فلا وجه لسقوط لزوم اليمين مع ما كره في الشرع بسقوط النكول الذي
 هو تعريض الاجتهاد فان قيل عن وجد باليمين سقطت مواضع بالانفاق كمن دعا عليه
 شرب الخمر والزنا ونحوها ولم يجد في اصولنا لنكول سقطت من المواضع مع لزوم
 اليمين فكذلك قلنا ان اليمين سقطت اذ قد وجدنا ذلك في بعض اصول ولم نقول ان
 حكم النكول سقط مع لزوم اليمين لاننا لم نجاء في الاصول فلما وجدنا حكم النكول في هذه
 المواضع سقط قلنا ان اليمين لا يلزم فيها قبل ما ابدعتم من انكم لم تعدوا
 في الاصول سقوط حكم النكول مع لزوم اليمين امر اسدتم به دون الحال فيكم فلا
 يصح احتجاجكم به واذا لم يصح الاحتجاج كان اكثر ما فيه انه مستمر على اصولكم فيكون
 الامر ما قلناه من ان اسقاط حكم النكول في اصولنا سقوط لزوم اليمين للوجه الذي
 بيناه على انه لا خلاف بيننا وبين خليفه واصحابه ان ليس يلزم اليمين للامان للقسامة
 لو نكول لم يكن يحكم بنكولهم وقد امرناهم في اصل الفتاوى وهم عليه ان حكم
 النكول يسقط مع لزوم حكم اليمين فان قيل هذا الامور لا يلزم
 يصح هذا لئلا يشبه الحدود في ان اليمين فيها قيل له هذه تبعض بالمصاص لئلا
 القضاء من اخو به اليد ومع هذا فقد اوجبتم فيه اليمين فان قيل هذا ما يصح
 فيه اليد لئلا يرحل لو قال اخر اقتلني فقتله لم يكن عليه قصاص فله هذا الذي
 ابدعتموه فاسد من وجهين اخذه الكم وان لم ترجعوا عليه فيه بالمصاص
 فقد اوجبتم فيه البرية وان قلتم انها استحسان والثاني انكم لما ارفتم من النكول
 ولما اقررت في تعليم النكول بولا ومعهم ان يكون الاوامر بدلا فله ان الامور لا
 يبين ان ينكل فيمن ان محله وليس هو محيز من ان يقر ومن ان لا يقر من الامور

ان كان

ان كان

ان كان الحق عليه ما ثبتا وجبت لغيره لا امتناع منه وان لم يكن الحق عليه كان كذباً
لا يجوز الايمان به وهذا بعينه موجود في ادلة القتل بين الانسان ان كان دمه
محظوراً لم يكن له ان يبدل قبل نفسه وكان ذلكا عظم من ان يقره الحق عليه
وان كان دمه مستحقاً لم يكن له ان يمتنع منه فبان ان حكمه حكم الاقرار الذي
امتنع من القول بانه بدل الاشبه فاذا ثبت ذلك ثبت انتفاء علة حكمه
اليمين في النكاح فانه لا يضيح بدله وفتح ما قلناه وما يوجد ما قلناه انا
كل حق اذا ثبت ما قرأه لم يكن الرجوع عنه حكمه لزمته فيه اليمين اذا انكر وكل
موضع يكون الرجوع عنه حكمه لم يدرم اليمين وجبنا النكاح والطلاق وما
اسمها من هذه الامور الى اختلافنا فيها اذا ثبت ما قرأه المولى لم يكن الرجوع عنه
حكمه في حيث تدرم فيه اليمين اي يقال ان النكاح عقد معاوضه وجب ان يكون
حكمه حكم البيع في دخول اليمين فيه ثلثان ولو لم يكن ان المولى بدله لفته لانه لو كان كذلك
لم يبيع من المولى بعض المثلث ويقتدر ما قاله من ان الولا وجبنا عليه اليمين لم يحكم بالانكاح
لاداء ذلك الى استقاط وجوب اليمين لا امتناع منه وذلك انه يمكن ان يقال ان حكمه حكمه
بما قلناه نحن هم في لغتنا من مسألة اذا ادعت المرأة على زوجها الرجوع
بها كانت عليها البينة وعلى الزوج اليمين وهذا مستقضى عليه في الاحكام وقوله
ما مضى في المسئلة التي قلناها فلا عرض في اقامته مسألة القول
في المهور المهر ما راضا عليه الزوج والرجعة وهذا مستقضى عليه
في الاحكام والمراد اذا كان كل واحد منهما بالغاً رشيداً وهو قول ابو يوسف وعمر
والشافعي قال مسألة ان حبيفة كانت ترضع دون مهر مثلها فللاوليا
ان يتحدوا لك ووجه ما ذهبنا اليه ان المهر حق للمرأة يبيع منها المهر اذا سعى به
وما استفاطه في حيث لا يعسر فيه تحت الاوليا ولا رضاء هم دليله شاي رجوعها من
البيع ولا جازله والشفعة وعمرها ما عري مجازات فيل روي عن النبي صلى الله
عليه واله وسلم انه قال ادة والطلاق قتل وما الخلائق قتل ما رضاء الماهلوت
الزوج والرجعة بالوكالة التي مضت فان قيل فان الاوليا يلحقهم غضاضة معصية
في المهر كالتحريم في صحتها نفسها في غير الكفر فيل له نكاحاً تسلم ان المعصية المهر
غضاضة حتى يقال انها لغير الاوليا فكشف ذلك انها لو ارات زوجها من بيع مهرها بعد
استحقاقها اياه لم يكن فيه غضاضة بل ذلك منها بفضل واحسان فكذلك ادراكه لاسداده ومن

وسد عليه
وذكر في حقها
ان يكون الرجوع منه كما كان
في المهر

سقط الرجوع
من مهره الماهلوت

بغدا شحما فها اياه لم يكن فيه غضا ضمه بل بفضل واحسان وما يلبس ذلك ما رواه ابو دار
 في الشتر سناجه عن عمر بن الخطاب قال لو اصادوا لسا فانها لو كانت مكرمه في الدنيا
 او دعوى عدل الله كان اولكم بها النبي صلى الله عليه واله وسلم ما اصدق رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم لامراه من نساياه ولا امراه من بناته اكثر من ابي عشرين فيه وفي
 حديث ريد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم امراه من نساياه لا على شيء عشرين او فيه فان النكاح كالحال فيها وحسن
 يكون الفقير لا غضا ضمه فيه الا انما في الاكفا في الدين والنسب لما كان في فدها
 غضا ضمه كلما كان الزوج ارفع منهما كان ام في الحال فان قبل فان مهرها قد
 بعثهم من نساها من بعدها في حضانة المقتصر بحفظ النصف وحيث لا يخرج ذلك فله
 هذا وانما ارضى به الاوليا مغفرا ولا خلاف في حواره على ان المهر الذي يعرض مهر المثل
 لا يعرضه الا من ان امراه لو زاد في مهرها من تزوج بها رغبة فيها اضعا فامضا غف
 لم يعرض ذلك في مهر نساها وكذا لو ان رجلا باع شاة بدون ثلثها او فون في مهرها
 لغرض من الاعراض لم يعرض ذلك في قيمته كذلك لثقله اذا استهلك عليه فوضع سقوط هذا السلوك
 لو كرم ما ذهبا اليه ما انفقنا عليه من ان يضرها في مهرها لا شفاط ولا سعاد ولا سهاك
 ولا اخراج عن مكانها يعرض وعرض عن غير فوجب ان لا يعرض فيه رها ولا وليا وان لا يسلم
 فيه حق **مسألة** قال واقله عشرين دراهم وهذا مضطرب عليه في الاحكام
 والمنتهى وبه قال لمسلم علم وهو قول ابي حنيفة واصحابه وحكي عن مالك انه ما ينع
 به المتأرق وهو عند ربح دينار وقال الشافعي هو كل ما يبيع ان يقول من قلل او كثير
 من غير تقدير ولا دليل على ذلك حديث ريد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب قال
 قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يكون المهر اقل من عشرين دراهم
 لا يكون النكاح الخلاء مثل مهر البغي واحترنا ان العنا من الحسنى رحمة الله تعالى يا علي بن محمد بن
 حدثنا ابن ابي عمير حدثنا زكريا بن الحكم حدثنا ابن ابي عمير عن مشير بن عبد عن عجاج بن
 عطاء وعمر بن دينار عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 لا يملك النكاح الا الكفا ولا يزوج الا الوليا ولا مهر دون عشرين دراهم وقد روي عن علي
 بن ابي سلام هذا القول وما صح عنه لم يعرضه با حلا فله وعند الشافعي المهر هو ما
 حاز ان يكون منا في المبيع واجزه في الاجارة صح ان يكون مهر استوا كان فلما او كثيرا
 فان قيل لنا فقد قال الله تعالى واحل لكم ما وراذ لكم ان تبغوا ما موالكم

وقال **و**اتوهن اجورهن وددك يقع على القليل والكسر قيل له لاخلان نسا
 وبينكم فان العام يبنى على الخاص فادكرتموه مبنى على ما استدل للمساهة على اسدلا
 اولي ليربحوا وردد **و**يكمل المقدار وبيان فيه وفيه خلاف فكان لا اسدلا ربه
 اولي على ان اسم المال لا سطو من جهة العرف على التافه اليسير ولو اسدلا لاسدلا
 كنا اسعد فان قيل قال **الله تعالى** وارطلقتموهن من مثل ان
 مسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فصفها فرضتم فادكرتموهن فادكرتموهن
 لم يشعروا بالطلاق قبل الدخول لاصدلا بظاهر الكتاب وسئل له نصف هذا
 المسما لا خلاف في سحاقه وانما الخلاف فيما زاد على ذلك فالربادة لا ذكر لها
 في الكتاب فهي موقوفة على الدلالة على انه لا اسعد على اصولنا ان يقول ان اسمه
 الحشمة كلا اسمه فاد اطلقها قبل الدخول كان لها المنتعة ونقول انهما لم يعرض
 لهن فريضه فلم يسمي عليهما ظاهرا الكتاب وان كان ان الغاش الحشمة الله تعالى
 خرج على المذهب ان من تبادون عشرة دراهم سلع به عشرة ولا يزداد عليها وان يكون
 المعتمد على هذا الحواشي الاول فان قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
 انه روي رجلا ما معه من القرآن وروي ان عبد الرحمن بن عوف اخبر رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم انه تروح قال **ما صدقها قال** وزن نواه من ذهب قال
 اولم ولو شاه وخديث الى الزبير بن جابر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من
 اعطى وصداق امراه مل كفه شوبيا او ثمرا فقد اسحل وروي عنه انه قال لا يجاح
 على امرأت من ماله بقليل او كثير اذا اشهد فسل له اما ما روي انه صلى الله
 عليه واله وسلم روي رجلا ما معه من القرآن فلا دسل طاهره ولا دفيه من لايول
 ان اخذ لا يقول ان نفس ما معه من القرآن يكون مهرا وقد ثبت عبد الله لا يجوز
 ان يينا ولا على التعليل اجرة ان تعلم القرآن لا يجوز ان سحوق عليه اجرة لما ساه
 في مسئله اخذ لا اجرة على السكنا وادله انه صلى الله عليه واله وسلم روي عنه انه
 لا انه حمله مهرا كما ان الرجل الذي تروح لديه لا ان الدين يكون مهرا واما قول
 عبد الرحمن بن عوف او اصدرتها وزن نواه من ذهب فيوزان تكون كان ذلكا لذهب
 دراهم وان يكون النواه التي وزن بها كان وزنها دينار او حتملان تكون دكرها

قدمه لم يكن جمع المهر وحديث حابر من اعلى في صداق امراه كل ألف من سونوا و عمر
فقد استحل ولا يتناول موضع الخلاف لانه لا خلا ولا استحلال خاص لغيره الذي يمينه
ظاهر المختار والحلاف في حوار الاقصاره على ذلك القدر وليس ذكر في الخبر وهكذا
الحكم **اد اتعلموا بما روي لا خجله على امر ان سروح من ماله قليل او كثير**
وشاير ما سئلون به ما جرى مجرى ما حواري عنه على الطريقة التي بها ولا خلاف
بما وبين الشافعي ان لا يبدل لا قطع الا في مقدار من المال فوجب ان لا يملك المصح
المقدار من المال والعلة ايها السامع عظمه بطور الاستباح الامال على ان
البدل له قد قد لا عدنا على ان لا قطع الا في عشرة دراهم فوجاهة يكون اقل المهر عشر درهم
للاعتبار الذي قدمناه ويدل على ذلك انه حتى له سبحانه وحيث سدا من غير بدو ولا سهاك
فوجب ان يكون له تقدير كالمركبات والكفارات ومنه حتى لله تعالى ان الزوج والوجه
لو تراضيا على ان لا مهر لم يصح ذلك وحيث سدا لمهر واعتبارنا ان المهر من اعتبارهم ذلك
باليقين والاحرازات لاننا قد اعتبرنا ما لله سبحانه فيه حتى ماله سبحانه فله حتى ما لا بد من
ذلك **القائمة** ولوان وليا ابا كان او غيره روح حرمة على دون مهر مثلها بعرضها
كالها مهر مثلها لان الزوج الامانة الصغيرة فان حكمه حابر عليها وهذا مصوص
عليه في الاحكام وقولنا حفيضة في روح ابنته الصغيرة بدون مهر مثلها مثل قولنا
واباه ابو يوسف ومحمد والشافعي في وجهه ما ذهبنا اليه ان لا لعده اذ زوجها
وليها يدون مهر مثلها اذ اروح الصغيرة وليها ما لم يكن الاب لولي بدون مهر لها
ان لها الخيار في فتح عقد النكاح عليها لئن لمهر ليس اذ كد من عقده النكاح فاذا
افتقرت عقده النكاح الى رضاها اموتت عقده المهر الذي وجه قولنا ان لا لعده
روح ابنته الصغيرة بدون مهر مثلها اذ كد اما قد غلبنا الله لولم وجهها بدون مهر
مثلها برضاها وفي بالغه اخر ادك فكدك اذ اروحها وهي صغيرة دليله عقد النكاح
لما كان اذ اروحها برضاها وهي بالغه كالعقد ما ضيقا كدك اذ اروحها وهي
صغيرة والمعنى انه عقد يستباح به بضعتها من حجة هذا ان شاير العود لا سها
به بصعها لا يتولى الامر بين ان يعقد عليها وهي صغيرة ومن يعقد عليها هذا
وهي كبيرة وعقد النكاح لما كان سها به بصعها اسوي الامران فيعولان
يكون سبيل المهر سبيل بيع ما لها بدون قيمة مثله لان القصد بالبيع الثمن ولم يحران
بحسبها خطها فما هو المقصود وليس المقصد بالسكاح المهر بل المقصد فيه ان
يحار لها موصلة لا يصح منها ولا يحصل لها به اذ به يكشف ذلك ان سار العوض

قلنا هذي محتمل وقد فسر
التقليد بعشره جرافهم
المختار الذي روي شاه

بيع فائمه

والمن اعسا رنا بعد شرا على محمد فاد
وسعد المصوص العاطفة مستان

من ايا

من ايا

من إياها وأجارات ما كان المقصد بها الإغراض لم يراجع فيها جال الخافد
 فبان أن المقصود ما سواه وإنما وجب حصول العرس فيه للتحقق لا للمقصود
 وروى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج ابنته فاطمة صلوات الله عليها على صداق
 حشاشيه درهم وهي شيع النسا وقد علمنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحسها
 خطها وقد ذكرنا ما روي من قول عمر لا يخالو ابداً للنسا وروى أنه قال ذلك
 في خطبته فلم يكر عليه فإن أن شيعه لو كان شيعاً ثمان السبع محازت المعالاه
 فيه بلح ذلك إذا كان للمصعره أو الصعير ما أمكن ما من الفرق من المهر ومن
 ثمان السبع **مسألة** ومن تزوج أو تزوج على حكم راييل الخفل كان المراه
 مهر مثلها وكذلك لو تزوج الرجل المراه ولم يذكر المهر وهذا مقتضى عليه
 في الأحكام ونقض أصح ابنا أيضاً في المسمى على أن ذلك من تزوج ولم يسم مهر أو وجه
 قولنا من تزوج على حكم راييل الخفل أنه تزوج بعمر مهر لأنه لم يذكر المهر محضاً
 ولا مطلقاً فوجب أن يكون الواجب فيه مهر مثل فاما من تزوج من غير ذكر مهر
 فلا خلاف بين علماء أهل البيت وغيرهم أن النكاح يقع ويجب مهر المثل والأصل فيه
 قول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم يمسسهن أو يعرضوا لهن
 فريضة فيهن على أن النكاح يقع وإن لم يكن معه شبيهة لأنه تعالى في نية الطلاق
 يقع وإن لم يسميه مهر ولا طلاقاً **مسألة** لا يقع النكاح حتى يزوج قال صلى الله عليه وآله
 وسلم لا طلاق قبل النكاح ولا نكاح بعدك بضع ساق في الحرم وجب ألا يكون المدل طار
 وصحته دليله الطلاق وروى أبو داود في النسب ما ينسب به عن علقمة بن عامر أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال لو رجل أتى نكاحاً من زوجته فلا يزوجك ولا يزوجك ولا يزوجك
 أن يزوجك أن يزوجك فلا تأت بزوجك بغير صداق وروى أنها الرجل ولم
 يعرض لها صداقاً فدل ذلك على أن النكاح يقع بغير صداق وروى مهر المثل أن
 دخل بها في خلاف فيه أيضاً وروى في حديث زيد بن علي عن أبيه عن حماد بن عمار
 السلام قال لا قبل فزوج بعمر مهر وقال الله تعالى ما أسهمتم به منهن
 فأنه من أحررهن فوجب سجنه ما سجن الأحرر ولم يشرط أن يكون سكران ولم يسم وقال
 أيضاً وأبوا النسا صدقاً بغير حله فإذا وجب المهر وجب الرجوع إلى مهر المثل مثلها إلا هو
 الأصل في قيم المتلفات وفي الأرواش وأحرر الأجارات الفاسدة أنه يحس في كل منه
 عرض مثله فوجب ذلك للمهر أيضاً وأما ما قلناه **مسألة** قال ولو تزوجها
 النكاح الفاسد أيضاً يدل على صحة ما قلناه **مسألة** قال ولو تزوجها
 على الحرم أو على قبل سكن أو على حر أو غيره أو غير ذلك مما لا يحرمه وسراوه

او على ان يعلمها امرنا صحيح النكاح وكان للمرأة مهر مثلها جميعه منصوص عليه في الاحكام
 خلى ما ذكرناه من النكاح على عدم القرآن فانه خرج من منع الهادي عليه السلام في
 كتاب البيوع اسحقا في الغرض على تعليم القرآن ومعه النكاح لا يحسن
 دراهم فضاقله في الخلاف في هذه الجملة في موضع اخر
 اذا تزوجها على مهر فاستدركوا الحر والحر وعمرها ما لم ينفذ البيع فان ما كان
 الى ان عقد النكاح يكون فاستدركوا وقال ابو حنيفة والشافعي مثل قولنا في الاصل فيه
 ما سب من صحة النكاح المعزى عن المهر على ما بيناه فادان ان عدم المهر لا يوجب فساد النكاح
 لم يوجبه فساد المهر لان فساد النكاح لا يفسد المهر لان اصله لا يفسد من سقوط المهر بل
 ذكره او سقوطه لفساد النكاح في كل حال لان النكاح بان ينفذ في الاصل في النكاح والحر والحر
 لا يجوز ان يكون مهرا فوجب ان لا يفسد النكاح فان سب فيه ما ذكرنا احتضا كما اجعل عليه
 من انه لا يفسد وان لم يسم فيه مهرا او المعنى انه عقد النكاح ووجب ان لا يفسد
 لعدم المهر فان قال سب على البيع بقله انه يفسد لفساد الغرض لم يصح ذلك لئلا
 البيع لا يثبت لثبوت الغرض فلم يمتنع ان يكون صحة شرط في صحة البيع وليس
 كذلك النكاح لانه يثبت وان لم يمتنع الغرض فان قال سب على السعار
 قلنا لهم السعار فسد من حيث اشتمل منه ما اقتضاه العدد هو بضع كل واحد
 منها على ما بيناه ومثاله الشغار فيشهد لما ذهبنا اليه قوله الله سبحانه والكم
 ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى وانكحوا ما منكم ولم يشترط فيه صحة المهر وكذا
 قوله صلى الله عليه واله وسلم لا نكاح الا بولي وشهود ولم يشترط فيه صحة المهر
 فان ثبت بما بيناه صحة العقد فلا خلاف ان مهر المثل فيه وقد ذكرنا الوجه
 ايضا في المسئلة التي تقدمت هذه واما النكاح على عدم القرآن فان الشافعي يقول
 انه جائز ولا يوجب فيه مهر المثل ولا يختلف في الحواز والاختلاف في حجب مهر
 المثل والذي يدل على انه لا يجوز ان يكون ذلك مهر قوله صلى الله عليه واله
 لا يكون مهرا من عشرة دراهم وقوله لا مهر دون عشرة دراهم وقوله تعالى ولا لكم ما
 وزاد لكم ان يسعوا باهوا لكم وتعلم القرآن ليس بال ولا هو خارج عن المال ويدل على
 ذلك ان تعلم القرآن لا يجوز ان يسعوا به عليه الغرض لانه غدا لا يصح بها النكاح ولعله
 صلى الله عليه واله وسلم من اخذ على تعلم القرآن اجر كان خطه وقوله امر المؤمنين على السلام
 لرجل في بعضكم لانك تعلم في الادان وتأخذ على تعلم القرآن اجرا لا يجوز ان يسعوا به
 لتوقف عقده في الله وعن ابي بكر قال علي بن ابي طالب ما به ايه واعطى فوينا فوينا رسول الله صلى الله عليه واله
 واله وسلم فقال احسن بقول شكر الله فوينا ما را اذهب فتردها وادانته في ذلك لا يجوز

ان يكون

ان يكون مهرًا كسائر ما يفعله من العبادات فرضا أو ندبا على انه اذا ثبت انه لا يجوز ان يخذ
 عليه الاجرة فلم يدل احد مع ذلك الا انه لا يجوز ان يكون مهرًا فان قيل روى عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم انه روج امرأه رجلا فقال لعل زوجتك ما منعك من الزمان
 وفي بعض الاخبار روجت لهما على ان يعلم ما كذا وكذا ايه من القرآن فصل له ما ولد عبد
 انه اراد ان يزوجك لما منعك من القرآن كما يقال روجت لربيبك ولشركاءك وولدك
 على ان عشرين عشرين ومائة الله فيهما ان لا يكون المراد شي من ذلك انه مهور لا خلاف
 انه اذا قال اتزوجك على طلاق زوجتي فلانه انه لا يكون مهورا فذكر ذلك ابراهيم
 على علم القرآن والمعنى ان كل واحد منهما ما لا يجوز ان يشترطه المالك او المأمر
 ان شرطه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزت بحى من احبنا العرب وولدع سدوم مسال
 هل فيهم من شرطها فزقاه بغضهم بها تحته الكتاب فقوى واعطوه ثم ثابتن شاه فلما قولا
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرقه فقال لعل الله عليه وآله وسلم اخبروا لي
 معكم بينهم وما جرى محرم هل من الاخبار فان سمعته عندنا على سبيل الهدية والصلة لا على
 سبيل الاجرة لما بيناه انما والاشنان قد هدي اليه لودينه وفضله وان كان لا سبيل الاجرة
 على ذلك فلا وجه لنعلمهم بذلك وليس لهم ان يتخللوا بقوله سبحانه او فوالعقود وسو له
 المؤمنون عند سر وطهم لاننا نأمره بالوفاء بذلك ولا خلاف فيه وانما الخلاف في انه يكون مهورا
 او لا فاعتبارنا اقوى لانه يفيد حق قوله لان سائر العبادات سهدنا هسله
 قال فان طلقها قبل ان يدخل بها كان لها عليه المنة وهذا مقرر على الاحكام
 وكل من تزوج بغير مهر ثم طلق قبل الدخول لا يعتبه عندنا بخبر من ذكرنا وهو قول
 اوجنه واحد قول الشافعي وانما الدليل على صحة ما ذهبنا اليه قوله تعالى احاس عليكم
 ان تعلموا ان الله ساء ما لم يمشى هو او تدعى الى امر ربيضة ومتعوه من على الموشع ودره وعلى المغير
 مدرة واوجب المنة تحصيل الشرطين مع وقوع الطلاق احدثا لها مهر مشا ولا حرة
 ان لا يكون دخولها وهذا صريح ما ذهبنا اليه فان قال قائل ما صح ما ذكره
 الله عقب هذه حقا على المحتسب يدل على انه استحسانا لا حقه احسانا والاحسان
 محرم ما يتطوع به الانسان او يفتعل قل له هذا الذي ذكرتم عن صحيح ودندان
 قوله حقا على المحتسب لو كان ايجاه لا ترا الى قوله تعالى والله على الناسخ البين
 من استطاع اليه سبيلا انتهى وجوب الحج على ان قوله ومنعوه من امر بعض الاحباب
 وقوله تعالى حقا على المحتسب لو كان لا حجاب فان قيل لو كان واجبا لكان مقدرا
 قبل له لا يجب وكل ما جلدت تكون مقدرا لغيره لمقات للزواج والافاز واجبه
 وليت واصله مقدره لا يضرب من اجتهاد وهذا الضرب من التعديل فالا لا يمنع

ان لا يكون م

منه والمتعة فان قابض الطلاق على الموت على رفايه الاحكام في الروح اذ ان
قبل الدخول بها ولم يكن فرض لها مهر المهر يجب لها مهر مثل قيل له يجب ان يكون للطلاق
ان يبر في الحجاب المهر ام سوى المعروف كالموت لا ير ان الموت يوجب العدة ولا يوجب لطلاق
في ميتة المتعة من اشتد من صاحب الشافعي لا يحب المتعة لسائر المطلقا على
الثاني بقوله والمطلقات متاع بالمعنى ووجها على المعنى قبل له لا يعم في الياه في الملاء
او حبس ماقا واخذل وحرر من جملته ^{بعض} المتعة على بعض الزوج وكل ذلك من
المتاع فأي ذلك ارجحنا فرجحنا من عهد الياه على ان الياه لا وجبت ما ادعوه لجهنما
كانت محض منه الياه التي اعتمدنا حالها اوجبت المتعة بشرطين فكان المراد بكونه
سجانه والمطلقات اللواتي طلق قبل الدخول وفل سميها المهر لغير الاحكام مسا
وبين الشافعي على قوليه جميعا ان لم يسم لها مهر وطلقت قبل الدخول بها لا معه لها
وجب ان يكون المتعة لها وان كان زوجها دخل بها وانما اوجبت لها المطلقة سحر
المهر بذكر ما ذهبنا اليه ان لمعه بدل للمهر في المسلم التي حجبنا ها اعتدا
فادانث ذلك ثبت انها يد في سائر المواضع ولا وجه لاجتماع اليد في المبدل
وقدما لشافعي بحل المتعة مع المهر وهذا يدل ^{مسألة} ومبدل مسأله
وان تزوجها على كات او بدلا او ام وبدل كان للمراه قيمه ما تزوجها يوم وقت
عقده النكاح وهذا منصوص عليه في الاحكام وموجبه ان هو لا للمعوم فهم مسح
الانرا ان المبدل يحرم بيعه عند الشافعي ويحرم بيعه للمزور من عندنا فصار المنع من بيعه
طريقه لاجتناده وكذلك المكاتب اذا عرد في الرق وساق فيه البيع والبيعوم وام الولد
ايضا راي كثير من اهل البيت عليهم السلام حرام بيعها وهي اخذ الولد يتي عن علي عليه السلام
وان كنا لا نحرم ذلك فصار ذلك ايضا من خطر بيعها على طريق الاجتهاد وكذا نكاحه
بيعها وان ثبت ^{هذه} الحمله ثبت ان للمعوم فيها مستحقا فاشبه ما روح اقول
به من عدا وشدعه من يتقدر سلمه ثلثا وغيره وان الواجب فيه القيمة فكذلك ما
اختلفنا فيه فالاخذ انه ما للتقويم فيه مشرح وقد تقدر شديده ولا يلزم عليه في الحريم
والحرمان ببيعها لا يجوز على وجه من الوجوه بين المستلزمين للمعوم ببيعها مشرح في
فيها الرجوع المهر المثل ولم يحسم المبدل والمكاتب وام الولد لما بيناه او قال لا
خلافت ان الرجوع على العتد وغيره اذا لم يحرم ما منع من المسلم الرجوع في مشرح
حكم مهر المثل وكذا ما اختلفنا فيه والخذل حصول الروح بما يقع فيه المهر ومعنى لنا
يضع فيه المهر هو ما قدمناه في تأويل المعوم وهذا الاعتناء الاول من عمار من رة الى الحر
والحر والحرى بزوجا وجب الرجوع الى مهر المثل وذلك من مهر المثل اذ حل في الجاهل من يوم التحلل

والسابق مع السعة على بعض الوجوه
المهر وصلة المهر ووجوه البيع على
بعض الوجوه

فيه لان لا عسار مهرا مثل خطا يصير لبيت المعلوم وليا للمعلم بالمعروف جلي من العلم ثم لم يكن
 لكثرة الملوى بالمعروف وقلة الملوى ثمرا مثل وقد علمنا في الاعتبار من بطر احوالها اذا
 كان اوضح واقوى والعلم به الجلي فان الاول ان يرجع اليه من كل باب اذا اعدوا مهرا مثل
 بخروجها من البلد واخوالها في نكحتها وشبابها وحسبها وثوبنها وكما نكحها في
 وتخال شبابها في جميع ذلك كل ذلك ليكون ما حكم به بقدر الجهالة فادانته في ذلك وبيان
 المعلوم بقدر من الجهالة من مهر المثل للزوج الذي سهاها كان اعتبارا اوليا وايضا
 قد ثبت في اصول الصمات ان الاول منها ما كان بقدر من الجهالة لانه لا خلاف في من سهاها لغير
 شيئا من ذوات الفهم لزمته فمما يها بعد من الجهالة من طلق المثل وقلنا ان الفهم وممه يوم
 عقد النكاح لان المرء اذا اسعفه بالثمن فمما يها يومه فوجبات بوا ما اسعفه من ذلك
 انا لولم جعلها مستغمة للقيمة حتى لا يقدركا جعلنا العتد بحري من المهر فكان لا يجرى
 للمقوي بعد ذلك شيئا مما سبيل من تزوجت على مقدار قيمتها من المهر وبان لا يحذف
 فوجبات لا يزداد عليه ولا ينقص منه شيء **مسألة** قال وبترجيح في عسار مهر مثلها
 الى مهر نكحها من قبل ايها وهذا منصوص عليه في المنتهى لخواها وعابها وما عابها
 وهو قولنا في جميعه والشافعي دخل على ما كان وهو يوم ان لا اعتبارا بها وما عابها
 انها مستوية الى ايها دون امها وسرى شروها جهاد وان ايها الا تراءن ولد العروى من السطه عن ولد
 البطل من لغريه بطل وقد كان كثره من هلايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من مهاجرت
 نزلوا فلم ينصح ذلك منهم ولا من شرفهم وقد قال **مسألة** تعالى اذ عوهم لا يايعهم هو
 اقتسط عند الله فادانته ان شئها من سهاها كان نسب معتبرا في المهر ووجبات يكون
 الاعتبار سهاها من قبل ايها فكل ذلك ووضح ما ذكرناه من لا عسار لخواها وقابها ومن جزا
 امرها من امها وخالها قال **مسألة** ابو العباس الحسي والنصوص وبخبر مثلها في بلد ما
 لا اختلاف في المهور باختلاف البلدان وفي جمالها ونسبها وكان نكحها وشبابها وذلك صحيح لان
 بعض ذلك فوجب ان يكون الجميع معتبرا **مسألة** قال ويكره للرجلان بروج
 المرء على مملوك موصوف فان فقل حاز ووجب للمرء على الرجل مملوك كما وصف فان
 اختلاف في لصفه توسط بينهما من يعرف ذلك وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص
 فيه على انه ان لم يكن المملوك موصوفا بصفه فلها الوسط من ذلك وهو قولنا في جميعه
 ووافقنا الشافعي في المملوك الموصوف ووجهه اننا لو اطلقنا هذه السمة لزمنا
 الرجوع الى مهر مثلها وقد علمنا ان الجهالة في مهر المثل كثر وكانت في المملوك اقل
 وهو المتماثل لا خذله اولى من الرجوع الى مهر المثل ومنه ان كل العدا منهم

في مهر مثلها ان من الجهالة في المهر على ما سهاه في المسألة الى اصلها على ما سهاه في المهر

الشافعي وغيره ذهبوا الى جواز التسليم فيه من حيث اعتقدوا ان الكهالة فيه تقبل ولا اصل
 في هذا الباب ان الكهالة في المهر لا تبطله بدلالة انه لو تزوج على غير مهر مثلها حار ولو تزوج
 بغير مهر حار وادان كان ذلك كذلك فيبطل فيما يجعل مهرًا فان كانت الكهالة اليه
 دون جهالة مهر مثلها المسمى او وان كانت الكهالة اليه في مهر مثل دون جهالة المسمى
 فالرجوع الى مهر المثل في هذا الضرب من الاعتناء قلنا ان المملوك لو لم يصط صفة
 حار وقلنا ان لها الوسط ليس الاصل في كل ما يتوصل اليها من غير ان يملك ولو لم يصط صفة
 واروش الحيات ان يوحدها الوسط ليس الوسط بيننا في الاصل اسما في بلادنا لا يكون
 فيه خيف على المملوك له والمحكوم عليه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ما حكاه ابن بكير اخبرنا عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
 فلها مهر نسائها لا يملك ولا يشطب فيبين صلى الله عليه وآله وسلم ان الرجوع فيه الى الوسط
 وروى ابو داود في السنن عن ابن مسعود في مهر مثل صداق كصدائق نسائها لا تملك ولا يشطب
 فان بذلك يجمع صحة ما قلناه ان لها الوسط من المملوك ولم يسمي بحري فيكون علم ذلك
 فيه من الكهالة مع الاستعانة عنه بملاحجه في الكهالة لبيان ما لاحقه في الكهالة اذ ما الى طبع
 الخصومة وترضى المتعاقدين ولا خلاف في اصول البعادات والحكومات ان ما يغني عن احكامها
 او في ما يحوج اليه وقلنا انه يرجع الى من عرفه في ان اختلفا ليس ذلك هو الاصل في العلم والارواح
 وهذا من باهما **مسألة** قال ابو ان رجل تزوج امرأة على امه يعينها ثم وطئها فقل
 ان سلبها دري الحذر عنه فان حات بولد كانت الزوجة بالخيار ان شاءت اخذتها واخذت
 ولدها وان شاءت اخذت مهر مثلها وان شاءت اخذت قيمتها وغلرها وقيمة ولدها ولم
 يلق نسبه بنسبها فان طلقها قبل الدخول بما قبله لها نصف عمرها والحرارة به وسها
 وسعها الوبر في نصف قيمته ولا تكون الامه للرجل ام ولد وهن **مسألة** من نكح امرأته
 في الاحكام ووجه در اخذته الحار به كانت في ضمانه لا لوجه الغصب بل لكونه سلبها
 عليه حق العقد وليس الزوج قد جعل له بعض الوسط في مال الزوجه وليس بعدان رجعه
 لكونه لو وطئها قالما بالحر لم يصر له عليه السلام على هذا بترك كما قد نص في الاحكام على
 ان من قال لا اخذ قد اجتمع في هذه وطئها قالما بالحر لم يصر له لكونه لكونه وان وطئها غير عام
 بالحر لم يصر له الحذر وكونه در الحذر المشبه فاذا ارضعت لشبهه لم يجب دره وقلنا انها
 ان شاءت اخذتها واخذت ولدها لم يصر ما غرض فيها من لولادة غيب ونقص ولها اعطرت
 ان ترضا بالعب وتاخذ كما انها لو وجدت فيها غيبا اخر كان لها ان ترضا بها معقبه
 وكان رجلا لو اشترى شبعه ثم وجد بها غيبا قبل القبض ومعه كان لها الرضا بالعب واخذ
 لسلعه وقلنا انها ان شاءت اخذت مهر مثلها ونها ليس لها ان ترضى عنه المهر بالعقد

نكاحه لو اسدا عليها
عدد النكاح بعد
مهر لومه مهر
المثل

انحر اكسر لانش في العرس

المهر قبل القبل اذا كان العقب الختات من قبل الزوج كان رجلا لو اشترا عدا ثم خدت
فيه عتب قبل القبل كان له فتح البيع ورد العقب فكذلك المهر زاد اطهر فيه قتل العقب بالمراه
فتحه واذا فتحه بعري عقد النكاح عن المهر وجب لها مهر المثل قال ابو العباس
رحم الله تعالى بطوه لها حازم عري بعصر المهر فان اجازت المراه اسعر المهر وجب مهر
المثل مكانه حقل ذلك وجه حوازي رجو عيا الى مهر المثل وقتلنا انما ان شات احد عياها
وقمت ولدها لبن القيمه اذ كانت فرق مهر المثل فلا وجه لان بعصر المراه عه كناية
كانت من الزوج ولبن الراسي كان عليها فلا وجه الحط ولبن المثل اول من مهر المثل
لما عدم بيانها واوجبا قيمه الولد مع قيمه لام لبن الولد تبع لها وقتلنا ان نشبه لا يثبت
ابيه لبن الواطى وطيم ليست ملكا ولا حكم الملك فاشبه وطى المعصوم ولا حسان
النسب من حيث درنا الحمد لبني الحد يدرا بالنسبه والنسب يثبت للنسبه وقتلنا ان طلقها
قبل الدخول بها فخلبه نصف عورها وهي مبرما ويشعها لها الولد ونصف ميمه لبر العور
مهره الا ان شات يكون ميمه او كالا يادة المتصلة لانها لو زادت في الطول والعرض في
كانت الزيادة ميمه او كالا يادة المتصلة لانها زادة حركات منها وهي مهره وولنا سعا
الولد ونصف قيمه لانه لما ملكه الى اطلاقه مع ادغايه اياه وجبات تغتفره كالتدريس جليس
بقرا خدوها يثبت نصيبه لبن ادغاه انه ابنه بنض الحريم فمست الحريم اذ امكته المديعي دار لم يثبت
كاله ان رجلا لو شهد على غيره بغيره بالحريم ثم ملكه وجب الحكم بحريمه وقتلنا ان لانه لا يكون
ولد للرجل لبن النسب لم يثبت للولد حكما فلم يجز ان يصير امه ام ولد وان وجبت حريمه الولد
بضمير امها الواطى لانه حريمه مست له قال ولوان رجلا تزوج امراه على حازمه
او حوازي ناته ولدت الحازمه او حوازي ناته فانها تلخذها ولدها فان مات ولدها
قبل ان تبصرها واجبت ان تلخذ الحازمه بنقضها اذ ولد له فذلك لها وان شات اذ بها واخذت
فتمت يوم وقع النكاح وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا انما ان ولدت قبل ان تبصرها
استحققت المهر الوطى مع المهر لانه لا خلاف فيه وكذلك في البيع ولبن المهر ملك لها
فحيث يكون ما ولده ملكا لها كالمهر كبقول ذلك في ما يتر الموضع وقلنا ان مات الولد قبل
القبض فلها الخيار بين ان تقبض المهر بنقضها بها وبين ان تأخذ قيمتها لبرها الخيار
بين ان ترضى بالعقب وبين ان ترضى فان لم ترضى واذا ترضى كانت القيمة ميمه او كالا
النكاح لما بيناه من قبل انما استحققت يوم العقد مقبدا قيمتها وان ذلك عري عري سمينها
فكذلك لو استحققت كانت القيمة اول من مهر المثل مست له قال فان ما سدا لاداه
او الحازمه كانت لها قيمتها يوم وقع النكاح ان كان لا يبطا بالنسب من قبل الزوج وان كان
من قبل الزوج فلها قيمتها يوم ماتت بعد ان يقبض عليه في الاحكام ووجهه
انه اذا بطل بالنسب وكان الامتناع من حريمه كالحكم الخاص في انه يقبض بالمعصوم

يوم انقضيه واما اذا كانت هي المتعده من نفسها بعد رجعت بان يكون في يد الزوج كابرهم برضا الراهن
ان يكون في يد المترين محققا لصار عليه عند التلف من قيمته عليه لو تلف غيره فكذلك المهر
اذا انتقلت المراه من سله **مسألة** قاله ولو تزوجها على اثر من اوخل او خبان
او غير ذلك من اشترى للمراه قيمه مستحق يوم تزوجها عليه وهذا منصوص عليه في الاحكام وما
بيناه في مسئله من تزوج امراه على مكاتب او مدبر هو وجه هذه المسئلة فلا جليل في العادة
على ان الكلام في هذا الموضع اوضح مما مضى ليس هذه مما كان يجوز ان تلحقه اعادة مره
الملك فلا يجب فساد ما ليس كذلك المكاتب والمدة **مسألة** قاله لو ان وثيقا زوج
خزونه على مهر معلوم ودخل بنفسه شيئا مستما كان ما جعله لنفسه مهر المراه ان لم يكن
وان اجبت سلمه لولي وهذا منصوص عليه في الاحكام قال الشافعي سئل المهر ورجع لا مهر شيئا
ووجه ما ذهبنا اليه انه جعل المسمى للمراه والمستألف لوليها عوضا لضعفها في جبان بكره
مهر اكا لو قال تزوجتها على البعده رهم وما به دينار او على عقير وثوب او على الف عمل او الف
موجب ان يكون الجميع بهز الاله جعل الجميع عوضا للبضع فكذلك ما احتلفنا فيه على السواء
يبدي ان الفساده عرض فيه لاسرابط بعضه لولها في جبان سئل فيقاله قد علمنا ان الشرط
الفاستد لا يفسد النكاح اذا انطوى العقد عليه كان يشترط ان لا مهر لولها ان لا مهر لولها
من شرط ان ننفقه عليها فلما كانت المتروكة فاستد لم يطل الله كاج ووجب ما هو العرف
البضع غان اكثر ما فيها ان يعرض لفساد في المهر فاستد وهذا لا وجب الرجوع الى مهر
المثل اذا امكن الرجوع الى المسمى وقد بينا فيما بعد ان الرجوع الى المسمى اولى من الرجوع الى مهر المثل
لنكاحه في مهر المثل اكثر من كماله في المسمى وقد ثبت فيما بعد ان المسمى كماله لا خلاف فيهما
على ضربين ضرب يرجع الى قيمته اذا كان الرجوع الى القيمة لعدم كماله وضرب يرجع الى صله
اذا كان الرجوع الى مثله بعد من كماله وان مهر المثل ادخل في كماله من المسمى والمثل يرجع
الى المسمى فهو اولى على ان احد قول الشافعي من روج على غير وجهه خيرا فغلبه قيمته وقال
فيمن تزوج على عهد بعثه فتلحقه قتل المسلم ان على الزوج القيمة ولم يوجبه الرجوع الى مهر
المثل فكذلك من على صله ان فساد المسمى في كل حال لا يوجب الرجوع الى مهر المثل وان
وجب ذلك على بعض الوجوه على ان الشافعي يقول ان المهر هو المسمى لها دون ما شرط
لولي فلا وجه لفساد المهر بفساد ما ليس منه يتيسر ان يكون ما ذهبنا اليه قوله **مسألة**
واله وسلم اد والعلانيه قتل وما العلانيه قاله ما راضاه الاهلون وفي مسلمانا
هذه قد تراها الاهلون بالمشاورة جلد اوه وبقوله المومنون عذروهم وقوله على اد بها
بالعقود وروى ابو داود في السنن باسناده عن عتبة بن غزوان عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
انه قال **مسألة** اخذ الشرط ان توافي اما اسكلم به من الزوج فان قبل هذه الطلقة
توجب ان يكون اخذ المسمى لولي وذلك خلاف مذهبي **مسألة** له ذلك يخص من طلقها لغيره

سكندر ش

هذا ما وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل
في نسخة
الشيخ الفاضل

أخذ ان الوالي سعى لك فشفط والداشقطاد لك وجب لو فإيا المسميين ووجدت نكي باجميها
المراه وحكا ابن ابي هريرة والعلي بن الشافعي انه قال في المراه انه ان تزوجها على العسر على الرخص
لماها الفاك كان ذلك حايضا وكان المراه مهرا لها وهذا يمكن ان يجعل صلايقا شرعية ما احلها الله
ان يحرمه على جميع ما استدل من جهة فتباد المهر اذا تزوجها على الفاء على ان يبيها الفاء وكثير
القياس ان يقال قد اجمعا على انه اذا تزوجها على العسر على ان يخطب اليها الفاء
صح المهر فذلك ما اختلفنا فيه والغلة لا يفي حولا عوضا للبضع ووجب ان لا يفسد اسراط بعضه
لديها **مسألة** قال ولوان تزوج امراه على مهر معلوم واطهر لها بوقدرك
لزمه ما اظهر بان يقيم البينة على ما استبان لم يقيم بيه فعلى المراه المهرين وهذا مصوص على
في الاحكام ومروي فيه عن القسمة عليه السلام ومعنى قولنا انه يلزمه ما اظهر ما هو ظاهر
الحكم بما فيما سهل وبين الله تعالى معلوما ان يضادقا والمهر هو مهر السر مما سهل ورس
الله تعالى لان النكاح انعقد عليه والرايد سميها لا تخلم له وهو قولنا في خيفه واحكامه ووجه
ان الذي اظهره من المهر قد ثبت فاذا اذنا الزوج ان يعقل لما ثبت لا تخلم له واكثر المراه
صار الزوج مبدعيا للمراه منكر وحيث البينة على الزوج والمهرين على المراه لقوله صلى الله
واله وسلم البينة على المبدع والمهرين على المبدع فان قيل التيم لم يسم المسلمات
اذا اختلف فيها المتلف وترا لسان البينة على مبدع المكر والمهرين على المنكر فكيف جعل البينة
في هذه المسئلة على الزوج وعلى المراه في المبدع المكر فليس له ليس لا اعتبار في هذا
الباب بالقله والكثرة ولما لا اعتبار بالبدعوى والامكان والمبدع هو الذي يدعي خلاف
الظاهر والمنكر هو المستصحب للظاهر والبينة ايدى على المبدع والمهرين على المنكر لان المراه
لواقر لرجل بالبدع درهم ثم ادعى بعد ذلك انه قد ابراء المراه من حمله درهم كان المهرين المبدع
للاكثر لانه هو المنكر والحقيقة والمستصحب لظاهر الامتنان فذلك في متسلسل
مسألة قال ولوان رجل اذنا لرجل زوجي ولانه بالبدع درهم موجه اياها بالبدع لرجل
ذلك الرجل جاز وان لم يحيطل وان قال ارضى بالعمدة لا ارضى من المهر بالبدع عرض ذلك على المراه
فان رضى ثبت النكاح وان رضى انقضى ولوان رجلا وكل وكسلا مروج حرمته على ما
يؤمن المهر فزوجها على دون مهر مثلها فان احل الزوج واقاها وان احلها فها ولها
نصف ما سألها وان زوجها على اكثر من مهر مثلها جاز وجميعه منقضى على الاحكام
ووجه مسئلتنا لوان ان الرجل لما قال لو كيد زوجي ولانه على الف درهم موجه
اياها ما لفي كان لعقد الواقع غير ما امره الموكل فوجب ان لا يبرم وان توقف على الحيا
فذلك قلنا انه ارجاز حايضا وان لم يحيطل فان قال رضى بالعمدة دون المهر لا
يكون ايضا العقد على حتمه فلم يجز ان يبرم ولم يجر من ان يكون موقفا على رضا المراه
لاننا انه رضى بغير ما وقف المراه عليه فرى ذلك جرى ان يقول احررت العمدة سلطان رضا

بأنه لم يحل أن يكون أحازته مطلقه فليكن ذلك قلنا إنها ان رضى ثم النكاح وانما نفع
 وجه المسئلة الثانية ان وكيل ولي المراه اذا زوج ما يتعاقب في مثله الناس من مهر
 متكها لم يكن عليه معتز لا لأنه يكون فعل ما وكل به وما وقع فيه من المصير في حكم ما
 يقع فاما اذا زوجها بدون مهر مثلها على ما يعاين مثله الناس والعقد ثابت منه وبين
 الزوج واما يقع للمراه اختيار بين ان رضى او يطالب بكل مهرها فان امتنع الزوج من ذلك
 طلقها ولزمه لها نصف المسمى لأنه طلاق واراد قبل البعول مع السهم لوجب نصف المسمى
 فاما ان كان زوجها على أكثر من مهر مثلها فهو جائز لان العقد وقع على زيادة رضى بها
 الزوج **مسئله** قال ولا ما شأن عقل الرجل بعولته مهرها وروجهما
 عليه فاذا اراد ذلك فليرضها على ذلك فان رضى قال قد جعلت عقلك مهرى فانه عليه
 حقه لوجه الله تعالى وشهد على ذلك ما قبل فان ابتلاه ان روجه بعد ذلك لم يرها
 قيمتها يستأفها وهذا منصوص عليه في الاحكام وقال الشافعي وابن حنبل ومحمد بن
 المهزيان تزوجته بعد ذلك ولا يصل فيه ما اخبرنا به محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن الحسن
 بن الحسن بن علي بن محمد بن منصور بن راشد بن نصر بن اسرائيل بن عمار بن عمار بن عمار
 قال **اعقوب** سئل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ضيفه وجعل عتقها صداقها
 واحمرنا ابن بكر المهرى خدشنا الطحا وي خدشنا محمد بن حريمه خدشنا مسلم بن حريمه خدشنا
 ايان وحماذين زيد فلا حد ما سعت من الخصال فاعلم ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 اعقوب ضيفه وجعل عتقها صداقها واما ابن بكر المهرى خدشنا الطحا وي خدشنا محمد بن حريمه
 خدشنا يعقوب بن محمد خدشنا سلم بن حريم خدشنا احمد بن زيد بن عمار بن عمار بن عمار
 كذا الى ما فتح ان لى صلى الله عليه واله وسلم اخذ حريمه في عروه بن المصطلق ما عفا
 وتزوجها وجعل عتقها صداقها احمر وهدى عبد الله بن عمر وكان في الجيش فلما قيل
 ردي فغاب عنه انها قالت ان حريمه ابنت لحرث كانت وقعت في سهم لثابت بن مسران
 ابن عمر فكانت فانت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم سعى على كتابتها
 قالت فقال لها فهل في حجر من ذلك افضى فتك كائنا واخر وحك قال نعم قال بعد مصلحتك
 فادرك على تزوجه اياها صلى الله عليه واله وسلم بعد عتقها قيل له ليس بالمعذبة
 صلى الله عليه واله وسلم ادا امكننا بناتها حتى عتقت بم تزوجها واما فيه انه ممن ذلك عليها
 وخولان يكون الامم لم يتم ذلك حتى ملكها لى صلى الله عليه واله وسلم ثم اعنتها
 وجعل عتقها صداقها ليكون ذلك حقا بين الحسين بن علي بن قاسم ذكرتها انها كانت
 سم لثابت او لابن عمر فلم تكن عرفنا لقصة على الحقيق على ان حريمه ان كانت وسم
 ابن عمر فيولاشك اعرف حقيقة الامم من قاسم فمجان حمل قول عائشة على قول عمر ورواية
 فان قيل فيجمل ان يكون ذلك لى صلى الله عليه واله وسلم لانه كان حارسا لها

بروج غير صدق و ذلك غير جائز لنا قبل له ليس بالحديث انه تزوجها بغير
 صداق وانما فيه انه جعل عتقها صداقها فهو اذا لم يزوجها الا بالصداق واما
 جعل عتقها صداقها و ذلك مما لا يخفى لكم فيه وما يدلس على ذلك انه لا خلاف مسا
 و بين وجهيه ومحمد انه لو راضا ما على ذلك لم اعصها فامتنعت من ان يزوجها
 ان له عليها فمما سعا فيها فادانته ذلك ثبت ان هذا العتق قد الرهما مالا
 محرم فتتبع ان يزوجها على ذلك المالا لا ترا انه لو اعصها على الف كان له ان يزوجها
 بذلك لالف فكذلك ما اختلفنا فيه والعلة انه يزوجها على مال من غير العتق
 وليس قولنا في صفه المالا انه موجب بالعتق لانه من صفه العتق بل لسان وجهه المالا
 والا فالعلة انه يزوجها على مال ليس لاخذ ان يدعى في عتقنا ان اردنا في العلم وحققا
 لا يتركان قبل ما انكرتم ان يكون شيئا سبيل كاح الشغار قبل له لاسه ذلك
 كاح الشغار من وجه و ذلك ان كاح الشغار يقع عقده فاستدل بان فيه استئنا
 بعض ما اوجه العمد على ما سلف القول فيه ولا خلاف ان العقد الذي ذكرناه يصح
 واما الخلاف في حجاب مهر اخر سواء لم يزوجها من قبله على ان كاح الشغار ليس هذا حجاب
 ماله وقد بينا ان ما اختلفنا فيه ما اراه انعقد النكاح فان قيل ما انكرتم ان يكون
 لهما من ذلك الا حرم ان يجعل صداقا لانه فمما هو محموله قبل له قد حوز ان يكون
 فمما هو محموله لهما جميعا فستط هذا السؤال على انها وان كانت محمولة فلا سريان
 تكون مهر الان دخول لهما في المهر لا سطره الا انرا انه لو تزوجها على وصف موصوف
 او غير موصوف جاز ذلك ولم يجز لزوج الى مهر المثل وقد بينا فيما بعد ان من يزوج
 على مكاتب او مدبر او ام ولد وجب لزوج الى مهرهم دون مهر المثل والاصل في سجد
 لصحة ما ذهبنا اليه و ذلك انه لا خلاف ان من تزوج امراة على سكرية ذات او خادمة
 عيب مده جاز ذلك لعل جميع ذلك بجان ما هو مال وقد دخل عن رفرانه قال ان شغل
 ان يزوج بعد ذلك لم يضر شيئا ووجه ما ذهبنا اليه انه اعقها برضاها
 على يد لا شرطه عليها فلما اشتغف من ليدل لريها افانته من ملكه دليله لو افانته
 غير ذلك من ملكه مسلمة قال ولوانه قال اعطيتك قل براضا نقا و قوله لها
 قد جعلت عتقك مكره ثم ابنت المراه ان يوجه لم يكن عليها شيء وهذا مقتضى عليه
 في الاحكام ووجهه انه اعقها من غير ان يشترط عليها ان لا يزوجها فزوجها بغير
 ولم يكره عليها سبيل لانه لو اعقها من غير هذا الحديث عتقها لم يكره عليها سبيل
 مسلمة قال لو ان رجلا تزوج امراة على مهر او مضمته منه ثم وجسده
 قبل ان يدخل بها على سبيل صله الزوج ان كان بينهما او كانت اليه لوجه الله ثم طلقها

فلان يدخل بها لم يكن لها ان ترجع عليه فيها وهبته وكان له ان يرجع عليها بنصف ماله
 العبد وان كانت وهبته له اصطفاً عا^ا واسما له لقلبه كان لها ان ترجع عليه بالهد
 وله ان يرجع عليها بنصف قيمته وهكذا القول لو تزوجها على معين او ورقا وعرها
 وهذا منصوص عليه في الاحكام اما الكلام في احكام الهبات وما يجوز الرجوع فيها
 وما يجوز فسخها في كتاب الهبات ان شاء الله تعالى ووجه قولنا انها لو هبت
 مسجلة لقلبه جاز لها الرجوع ان طهره به عري على ملحق عري العوض فاذا بعد طهره
 جاز لها الرجوع فيها كالمهر اذهب على عوض معين جاز له الرجوع فيها لم يجل
 الى العوض ووجه قولنا ان الزوج يرجع عليها بنصف قيمته العبد ان الطلاق يوم
 وقع لم يكن العبد في ملك المراه وكان في حكم المسهك كما لا يملكه بالرجوع وانما به
 الزوج او حكم الحاكم فاذا كان كذلك لم يشترط الرجوع عليها الا بنصف قيمته
 لان سبيلها سبيل من اخذ العبد ثم اسلمه لم يطلقها الزوج قبل الرجوع لانه لو طهرها
 عليها الا بنصف قيمته العبد ورجوع العبد عليها بعد ذلك لا يحكم استحقاق
 الزوج لما اسحقه وكذا في الهبة ان كانت هبة لا يجوز الرجوع فيها كالمهر ووجه
 قيمه العبد لكون العبد مستهلكا قال ابو حنيفة لا يرجع عليها بشئ لئلا يفسد بدم
 اليه بخير ضمان وهذا غير مستلزم لئلا يفسد الزوج في ذلك الحال نصف قيمه العبد
 دورا لعقد على ما بيناه على انه لا يخالف ان ذلك لو كان ذهبا او ورقا رجعت عليها
 بنصف ذلك فكذلك ما سواه هادوا لعله انه نصف ما قام مقام المهر على الرجوع في
 اليه من عتي ضمان لا معتبر به اذ لم ترجع اليه من القيمة التي اسحق فاما ان كان بعد
 فاما بعينه على ما كان عليه يوم قبضه فالمذهب يقتضي ان يكون من الزوج والوجه
 نصفه وكذا ان كان ما تزوجها عليه غيبا او ورقا او غيرها ثم طلقها قبل
 الرجوع والاصل في جميع ذلك قول الله تعالى ان طلقتموهن من قبل ان يمسوا
 صلبه قال فان تزوجها علان تكون المهر عليها كالشرط ما قبل
 وللمراه على الرجل مهر مثلها وكذا لو تزوجها على ان لا مهر عليها كالشرط ما قبل
 او علان يكون للمراه مهرها او المطلق كان ذلك كله فاسدا فان كانت بعد من اجل ذلك
 الشرط شاملا مهرها كان لها مهر مثلها لم يفسد الزوج ما شرط لها عا وكذا
 لو شرط الزوج لنفسه عليها ان لا ينفق عليها او ينفق على غيره لم يفسد المهر او ماله به
 جميعه منصوص عليه في الاحكام على ما ذكرناه من الوجه فانه يخرج على ما نرى عليه في المنق
 فيم باع وشرط شرطا ثانيا لم يفسد منه اذ انقص من الثمن شيئا للشرط كان له الرجوع فيما
 نقص من ثمنه او فاسدا للشرط ووجه قولنا ان الرجل اذا تزوج على ان يكون المهر
 على المراه ففسد الشرط ووجب لها مهر مثلها لان بضع المراه هو الذي لا يملك عليها الا مهر

ان يبرأ منها

د^د شرح من العوارض
 ٢ سرج من العوارض
 كذا في لاهوت العرب

ان يلزمها العوض فوجب فشا هذا الشرط ولم يفسد النكاح لئلا يصل الشرط العا
 انها لا يفسخ النكاح اذ لم يفسد وقوع العقد على غير وجه الصحة وكان الشرط مفقودا
 من العقد واوجبنا فيه مهر المثل لانه نكاح بعد غير مهر وقد مضى الكلام في النكاح
 بالعقد على غير مهر يجب فيه مهر المثل فلا وجه لا قاذبه وكذا في سائر الشرط
 التي ذكرناها لا يفسد بها شرط لا يفسد العقد وينقضي منفردا عن العقد فلا يح
 الوفا بها ووجه قولنا انها ان كانت نصب من اجل ذلك الشرط شيئا من مهر مثلها كان لها
 مهر مثلها اذ لم ينفك الزوج بتلك الشرط لانه شرط منفعة مع المتما من المهر فكل المنفعة
 حاز به محرم تمام مهر مثلها ولم يلزم الزوج تسليمها لانها ليست مهر اجماعا فلما
 كان ذلك كذا لم يلزم الزوج لها نكاحا وجب ان يسلح بالمتما مهر المثل اذ لا يد من ثلوم
 مقام المنفعة المشروطة كما انه لو تزوجها على متبادون مهر مثلها وعند من حدد العقد
 خرا اذ لا بد لها ما يعوم مقام العقد المشروط لانها لم ترض بدون مهر مثلها الا مع
 المنفعة المشروطة لها فكيف يشك ذلك ان من باع عقدا بثل لا يلزم تسليم العقد الا بعد
 استسما ما هو هو عوض للعقد فكذلك المراء لا يلزمها تسليم نصها الا بعد استسما ما هو
 عوض له وكما لو عرض هو مهر مثلها او المتما مع المنفعة المشروطة لها فصح ما ساه
 ان الزوج متى لم ينفك لها بالمنفعة المشروطة التي كان المهر معصرا لاجلها عن كمال مهر
 المثل لزمه تسليم مهر مثلها فان قيل ليس لو تزوجها على هذه المنفعة من غير
 متما او حجب لها مهر مثل وان وفا بالشرط فانما انكر تزوجا على من قال لكم انه لا بد لها
 من كمال مهر مثلها وان وفا الزوج بالشرط قيل له قلنا ذلك في الموضع الذي اسلم
 عنه لانه ليس هناك ما يجوز ان يكون مهر على وجهه من الزوج وقد ثبت انه لا بد في النكاح
 من المهر فكذلك اوجبنا لها مهر المثل وفي مسألتنا هذه قد سماها ما يجوز ان يكون مهر
 في الشرع ورضي المراء بكمال مهر مثلها بالشرط وكما لاحق بحدود فوجان يكون مهرها
 محكوما به ولم يكر كذا فيما سماه عنه لان ابتداء المهر وان كان لها فيه حق فانه ليس
 بحق لها جرد بل هو حق لله تعالى فلم يكر بخلافها باستقاضيها بحكم ما به مسئلة
 واد كان الذي عتده دمية فانها استلم بدل صاحبته وتقبل لفرضه وللمراء المهر كمالا ان
 كان الزوج جعل بها او نصف المهر ان لم يكر دخل بها وقد نص في الاحكام على ما ذكرناه من اجاب
 المهر كمالا بعد الدخول لهما استلم قبل صلحته ونص فيه على ان الزوج اذا اسلم قبل الدخول
 ولم تسلم المراء كان لها نصف المهر وكذا سويها نرى كذا وير ان يكون المراء هي التي اسلمت
 قبل الدخول واقام الزوج على الدعة واجاب نصف المهر لها عرجا ثم تأملنا اصول معنى
 عليه السلام افضل تأمل واعتنا ما حصله الوعا من الحسنى رحمه الله تعالى في النص من

الشرط

من مذهبه في هذا الباب كان الأول التفرقة بين المسلمين والأحكام للبراء بشي من المهران
كانت هي التي استلقت قبل الدخول. وهن قول الشافعي وقال أبو حنيفة على الصدم
ذلك في المسلمين ووجه ما قلناه من أن المهر كمال إذا استلم أيها كان بعد
الدخول مع أنه مما لا يخفى فيه خلافاً أن الوط قد وقع في كاح صبيح فوجين بحمله
استحقاق المهر كمالاً ولم يجز أن يبطل ما استحققه من ذلك ما طرأ على النكاح مما أوجب معه
وارتقاعه وبطل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن دخل بها فلها المهر
ما استحل من فرجها وأوجب المهر بالدخول في النكاح وروى عنه صلى الله عليه وآله
وسلم أنه لما لعن بين عمر بن الخطاب وبين زوجته قال عمر ما لي بالي بغير ما أعطاه
من المهر فقال صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم لا مالي لك أن كسرت قلبها وما استحل
من فرجها وإن كنت كزيت عليها وراك بعد ما حرم صلى الله عليه وآله وسلم لها فقد استحل
بما استحل من فرجها فاما إذا كان الاستلام قبل الدخول فمنها ما وقع كانت الفرقة من جهة
فإن كان الزوج هو الذي استلم فالفرقة من جهة زوجته فوجب أن يحكم لها بمهرين للبراء
إذا كان من جهة الزوج وجب ذلك وإن كان للبراء هي التي استلقت دون الزوج فالفرقة من جهة
فوجب أن لا يحكم لها بشي من المهرين للفرقة متى جات من قبلها قبل الدخول بطلت جميعاً من المهر
فإن قيل إن الاستلام لا يوجب الفرقة وإنما الموجب لها هو الكفر فوجب أن يقال المسلم
على الضم ما قلتم قبيل له عند ذلك الاستلام قد يوجب الفرقة كما يوجب الكفر لأن الله تعالى
حرم النكاح بين المؤمنين والكافرين فلم يكن الكفر ينافي بتعلقه الفرقة أولى من الاستلام
فإذا انتهت ذلك كان الأول أن سئل حكم الفرقة ما يطاري منهما دون الآخر فإنه هو الجازم
لحكم الاستلام لأنها لو نفيا على دينهما لم يقع الفرقة بينهما حتى إذا استلم أحدهما حصلت
الفرقة فكان الاستلام هو الجازم للحكم فحين يكون هو الغداهة هو أن المسلمين
إذا ارتد أحدهما حصلت الفرقة بينهما كما كان سبب الفرقة منهما هو الكفر إذا هو الجازم
لحكم دين الاستلام الذي لو بطل عليه لم يجب الفرقة فإن قيل ما أكثرتم على من قال
لكن إن الاستلام هو الموجب للفرقة في مشله الذي يبين فيكون هو الجازم للحكم وسئل
على هذا ما ذهبتم إليه قبيل له ليس إلا من أبا وهما الاستلام أكثر من بقاءه وليس كذلك
ما يطاري وإنما الطاري هو الاستلام فكان يحكم به أولى فإن قيل وليس قد قال
حي عليه السلام في الدية المألغة إذا كانت تخد في صغير أو سليلها أو قفلاً لا يسلم بزوج
مسلم أو كافر فلم يجعل طر الاستلام موجباً للتفرقة للفرقة قبيل له لا يسلم لا لا يحصل طر
الاستلام موجباً للفرقة في كل موضع ————— وإنما يقول إن الفرقة إذا حصلت
فتخليها بالاستلام الجازم أولى من بطلها بالكفر الباقى وإن مشله الذي ذكره العالم يحصل

بيان
أن الاستلام بالاستلام

20th

ان موت المرأة قبل الدخول بوجوب المهر هذا مما لا يخفى فيه خلافا لما ذهبوا اليه من ان
 فقد خلو عنه انه كان يشبه الموت بالطلاق وبوجوب الموت نصف المهر كما بوجوب الطلاق والمهر
 محله وبغيره فله ليزا لصدر الاول باختلاف النكاحات ولم يدخل ولم يعرض فاما من
 ملئت وقد فرض فلم يحتلوا فيه ويدل على ذلك ان تعد النكاح عند مويد معنى
 قولنا مويد انه باق الى الموت ما لم يعرض ما يوجب ابطاله بقضاء الموت موجبا حصول ما اراد
 العقد فيجب ان يسحق العوض كما ان ما استأجره من اشهر او حلي بينه وسهلا لم يسحقها
 حتى مضى عليه الشهرين عليه المهر لما حصل من استيفاء الزمان الذي اقتضاه العقد
 فكذلك المهر مع الموت ويحكي يمكن ان يقاس ايضا مدة العزم على الدخول في وجوب اسمائها
 والمعنى اخذ موجب العقد حسله قاله وان تزوجها ولم يعرض لها مهران
 مات قبل الدخول فلا مهر لها وقاله في المهر لها مهر مثلها فان مات بعد الدخول لها المهر
 ما ذكرناه او لا هو يزول به الاحتكام وهو قول سلفه ثم عليه السلام وهو الذي عندنا
 وكان ابو الحسن الحسيني رحمه الله تعالى يتاوه يزول به المتي وجعل الروايات كالرواية الواحدة
 والمعتمد رواية الاحتكام وهو اخذ قول الشافعي قاله او حنيفة فمل زواجه المتي الذي
 يدل على ما حكينا به او اخذ به زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام في رجل تزوج
 امرأة ولم يعرض لها صداقاً ثم توفي قبل ان يعرض لها وقيل ان يبدل بها قال لها الموت
 وعليها العقد ولا صداق لها وروى عن زيد بن ابراهيم فان قيل روى عن عبد الله بن
 قيل له هو قول علي وهو الذي من قوله اما على قول اصحابنا ولا نأخذ باتباعه واما على قول
 المائل فلان فيما روى عن عبيد الله ما دل على انه قاله باجماع الامراء قاله في قوله
 فيه براءى فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمن الشيطان وفي قوله عليه السلام
 ما يدل على انه قاله بالمشقة المأثورة انه قال ويمر روى عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا يعمل قوله على كتاب الله وشبهه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدرك
 عاينه كان يقول ما يقول في ذلك عن الله فان قيل فقد قال معمر بن سنان
 المأثور ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امراءه يقال لها برة وبنة واستن
 قيل له قد سقط خبره عندنا جرح عليه السلام له لانه قال لا نقل قولك عن ابوالعلاء
 عقبه على كتاب الله وشبهه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله وشبهه من شرط خبر الوأثران سلم نقل
 ولا جرح اقوى من جرحه على عليه السلام فان قيل بانتم قتلتم جرحها برة بنت مسروق بن ابي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يحل لها شي ولا نفقة مع جرحه عن ابائها وانكرتم على حالكم
 اذ قبل خبره مخفل مع جرحه على عليه السلام فيلزم من هذا خبره ان اخذوا ان على قولنا
 ليس جرحه على عليه السلام كجرح غيره والناظر ان يخرجها بما ليس جرح به فلم يلزم
 قول جرحه لانه قال لا يعمل خبره امراءه لا يدرى اصدرت أمكوت ولكن كان هذا

طعنا فيها فيمن تبطل أخباره لأن هذا قاييم في جميع الزوايا فلما ثبت ذلك بطل جرحها
 وأما على عليه السلام جرح معتقلا بما هو في الحقيقة جرح لا ترا أنه قال لا قبل
 قول عرابي بوال على عقيبه وهذا وصف من لا يعرف الفرائض والتشريع ولا عمل بها
 وهو بالغ في الجرح فوجب صحة جرحه وسقوط خبره وروى عن الزهري أنه قال لم
 يتزل الناس يكرهون هذا الحديث وأن قيل فقد قبله عند الله من مسعود
 قيل لم لو ثبت أنه قبله كان جرح من جرحه أو لا لأن الجرح اقوى من التعديل على أنه
 لا نسب أن عند الله قبله لأنه كان حكم باختصاصه فقل تمام هذا الخبر وأما روى أنه لما روى
 هذا الخبر سره وهذا لا يدل على أنه قبله ولا على أنه عمل به وما يدل على كونه مخالفا
 لأنه لو طلقها قبل الغرض والدخول كان مهرها وكذا إذا مات قبلها والمعتنى
 أنه قرآن حصل قبل الغرض والدخول وأيضا لو حصل لغرضه بينهما في حال حيتهما
 لم يجب لها مهر كذا إذا حصل بالموت دليله لو كان جرحا بينهما عقد فاسد أو كانت لم
 يوضح ذلك الموت بغير ما أوجب لها في حال الحيوة وقد علمنا أن قبل الموت لم يجب لها
 شيء فوجب أن لا يجب الموت كما لا يجب كذا إذا كان قبل فان مهر مثل يجب ما بعد
 فوجب أن يكون بالموت كالمستأجر قبل له لستأتم ان مهر المثل يجب بالعقد وإنما
 يجب بتراضيها أو بحكم الحاكم به مع اختيار الزوج لهما الكاح لهما أنه لو اختار
 فزافها لم يحكم الحاكم به وكذلك لو راضيا بين زنه أو باكثر منه لم يحكم به لا يجب
 بالعقد فان قبل الزوج قدمك البضع بالعقد وغير جائز أسلخته بغير إرادة
 قدمك عليه البذل قيل له لا يختلفان هذا العقد بضع بغير بدل وأما ما
 البذل بعد ذلك بشرائط ذكرناها لهما أن لو لم يكن بيع لهما بالبذل لوجب أن يقتدره
 فساد البذل كالباع والإجارة فان قيل لو لا أنه واجب لهما لم يحكم الحاكم لهما به
 قيل له وقد علمنا أن الحاكم يحكم لهما مع اختيار الزوج لفسخ الكاح ولتسليمها لهما
 تسخير مهر المثل على بعض الوجوه وإنما اختلفنا في أنه يجب بالعقد وبغيره فان قيل
 قد علمنا أنها تستحقه بالدخول والدخول يصرف من الزوج فيما ملكه وبصرف الإنسان
 فيما ملكه لا يوجب عليه شيئا فإذا الموجب هو العقد قيل له لا خلاف بما وسكنم
 أن عقد الإجارة ملك المستأجره المنافع ولا يحق لأجرة عليه بالعقد وإنما يحق
 باستيفاء المنافع فلا يمنع الاستيفاء لم يسم لها مهرنا بالعقد شيئا وإنما يحق بالبرص
 فيها كالموajer لا يحق على المستأجر الأجرة بالعقد وإنما يحق باستيفاء المنافع
 فان قيل والمطلقة قبل الدخول والمستيس قد أسحقت من مال الزوج بشا وهو المنفعة

وجب ان سحر بالوفاة شيئا من ماله قبل ان يفسخ من ذكرا وانما سحر بالوفاة شيئا من ماله
 وبفقه الجدة على ان المتعة لا تستحقها المرأة بالكلية وانما سحرها بالطلاق بدلالة
 انها لا تطالب بها الا بعد الطلاق وقد استتم الموت على الدخول في ايجاز المهر لا يصح
 وانما يصح ذلك في غير المهر ودلك ان يدخل في وجب المهر لانه استغنى منافع المصح
 بدلالة انه لم يوطئها بعد فاستد اسحق المهر عليه والموت لا يستوفي منه منفعة ولم يح
 ان يكون سبيله سبيل الدخول في هذا الباب وانما وجب ان يغير المهر كالدخول لان
 اخذ مخرج العقد يحصل به على ما بينه في المسئلة التي نقل هذه على ان الموت وجب لفراق
 والفراق لا وجب المهر مطلقا اعلموه وليس لهم ان يقولوا انها لم تحصل لمطالبة لها
 مهر المثل بل ذلك على ثبوتها لا لا مسلم ذلك ونقول ان لها المطالبة بان يصر لها بمطالب
 بعد ذلك بالمهر ووجه روايه المصح ما وردناه شايين في مسائلنا هذه والعقد منه ان يح
 عليه السلام حين قال ذلك لم يكره ثبوت عقد خراج امر المؤمنين عليه السلام لم يجعله مامع
 ثبوت ذلك فلا قول له ما في الاحكام على ما بيناه واما ادعاءات بعد الدخول فلا اسكال
 في وجوب المهر اذ امره قد اسحقه بالدخول على ما بيناه في المسائل التي تقدمت ولا وجه
 لاعادته **مسألة** قالوا اذا سئل الزوج والمباين الزوجين ففقي للمهر
 مثلها وهذا قد مضى بشرحه وبيانه في ما تقدم في مواضع والمراد به اذ لم يكن بينهما
 مهر متما وان بدا فاشتموا واختلعا فيه فالقول قول المرأة مع مهابا الى مهر مثلها والمراد
 على ذلك يكون القول قول الزوج مع مینه وهذا ما نوضحه في كتاب الدعاوى والنسب
 ان شاء الله تعالى **مسألة** قالوا اذا دخل الزوج بزوجته وارتخا السرور وبها
 وجب المهر كاملا اذ كانت المرأة صالحة للجماع ولو ارتخا السرور عليها ومعهما في البين عمرها
 ولم يمسها لم يجب المهر كاملا وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى وما ذكرناه من كونها
 من رجعت للجماع منصوص عليه في الاحكام المنقحة والقول بان الحلو توجب جميع المهر ولو اهل
 على علمه السلام وتراي اهل البيت عليهم السلام لا احتفظوا بغيرهم فيه خلافا وروى عنه ذلك
 عن عري غث ودر بد بن ثابت وابن عري هو قول في حنيفة واصحابه واحقر قول الشافعي والقول
 المشهور للشافعي انها لا سحر كالمهر الا بالوطء البرليل على صحة ما ذهبنا اليه
 قول الله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم احداهن فبطاراً ولما اخذوا منهن
 شيئا وهذا عام في الجميع مبرر لا ما حصنه دلاله ثم بين تعالى حكم الحلو فقال وكيف تاحدوه
 وقد انضوا بحكمكم البعض والافضاهن جلع الزوج بها حصة لا سحر لانه ما اخذ من
 الفضاه من ذلك ما روى لا بعض رجل الى رجل كذا امرأة الى امرأة الا اول الله اوله
 فان ان المراد بالافضاه البتة هو الجماع روى ذلك ابو داود و**مسألة** على ذلك قوله تعالى
 وانوا النساء فانه يحله وعمومه بمعنى ما ذكرناه فان قيل وقد قال الله تعالى وانوا

فان

من قبل ان يسوهن وقد رضى لهن بربيه مستغما رضى فواجب لهن من طهرهن قبل
 المماسه نصف المفروض ووجب ان تحضره الايه التي تعلقت بها بينهن واهله
 احضر منها قيل له ان الايه ربت على وجهين فمرت من قبل ان يسوهن وبما سوين
 والمراتبان كالزوانيدين وسمي قوله سبحانه وتعالى من قبل ان يسوهن ان الحكم قد
 نخلنا من قبل هذا متى سها سده ثم طلقها كذا كذا المهر وادانت ذلك فمن
 سها بيد فلم يفرق اخذ سها وبع من حمله الخلو معها وان لم يسها ويدر
 على ذلك ما رواه ابو بكر المصنف باسناد في شرح المصنف قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من كشف حمار امراه او نظر اليها وجب لصداق دخل بها
 او لم يدخل وذكر ابو العباس الحسي رحمه الله تعالى في المصنف باسناد ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال من كشف عورتها امراه فقد وجب صداقها
 وكذا ذكره صحيح مذهبنا دون مذهبنا لمختم هو روى هذا باسناد عن قتاده عن
 الحسن بن الحسن بن عيسى ان عليا عليه السلام روى عن ابيه ابا ابي ارحا سرا والصداق
 لها كامل وقلها العده وقد روى عن الحسن انه قال فصل في مسكن ادا اعلق
بابا او ارحا سرا وجب المهر ووجبت العده وروى عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 الراشدون ان من اعلق بابا او ارحا سرا فقد وجب عليه المهر ووجبت العده وعلى هذا
 يدل على ان المسله اجماع وقد اسعف ما روى من خلافه عن عبد الله وعمره ويدر
 على ذلك انها قد سلت ما انقضا عقد النكاح سلمه سلميا صحى حيا فحيان يسمى العوض
 دليله البايع سلم السلعه الى المشتري سلميا صحى حيا والمساخر منه سلم الادار الى
 المتساخر جز يكشف ذلك ان صحة العقد يسمى السلم دون لو لم يدر لانه ما احتج به
 من حوان نكاح الجيوب مع عدم الوط فادان ذلك كذا في حقه وسلم السلم للزوج
 وجب ان يشترط عليه كمال العوض الا ان البايع اذا سلم السلعه الى المشتري يسمى
 العوض اسمع المشتري بالسلعه لم يسمع وكذا في المتساخر منه اذا سلم الادار
 اسمع العوض شتمها المتساخر ولم يشتمها فوجب ان يكون ذلك حكم الخلو في النكاح
 لو كذا في حكم النكاح في استحسان البذل او كذا من حكم تناسر العمود والار
 ان وتأثير العقود اذا تلف المعقود عليه ثل السلم لم يلزم العوض ولم يحصل
 مسحوا ولا يخلو في النكاح ان موث المعقود عليها وجب كمال العوض وادانت
 ذلك وثبت ان السلم وجب العوض في تأثير المعقود كان او لم يكن السلم
 في النكاح موجبا للعوض وبين ذلك انا وجدنا في تأثير المعقود يستلزم حكم قبض
 المعقود عليه واستيفاءه وحكم السلم له واستحسان العوض وجب ان يكون ذلك
 لحكم الخلو وحكم الوط بعلة انه عقد معاوضه واستحسان العوض فاقبل

عندكم ايها النسل نفسها وبها جنون او حدام او مرض لم يحكم كما للمهر وكذا لو
كان معهما عروها في الدف فقد نفقتم ما ذكرتموه قبل له عودا فيما سطره ان يكون
ما اقتضاه العود بسلامي ايجاه العود اقتضى سلامي ايجاه من العتوب فاذا لم
يسحق العود من السلم الذي اقتضاه العود لم يحصل وكذا اذا كان معها او غيرها
لم يبيح السلم صحتها وكذا لو سلمها وبها عيب برده لم يكون ذلك سلما لما اوجب العقد
فان قبل بالخلوه في العود الفاسد عندكم لا توجب كما للمهر وان اوجب لوطدك وكذا
في العقد الصحيح قبل ذلك ما يقصد قياسا وذلك انه لما حصل السلم الذي انصاه
العقد لم يجب العود من السلم في العقد الفاسد غير واجبه والعقد صحيح مع
له فلم يكره حكمه كما ان السلم في عقد البيع الفاسد لا يوجب لعودها لم يقصده المسمى
وان كان لو استهلك استهلك السلفه لزمه العود وكذا لو ط في العقد الفاسد
لوجب لعوده لانه جازي عرى الاستهلاك ولا يوجب السلم لانه سلم لاحكامه وورضا
وكلا مناهما هو الوجه لغو لنا انه ان كان معهما في البيت فغيرها لم يسحق بالخلوه المهر
واشتراط ان يكون من يبيع للمهر لا يها ان كانت صغيرة لا جامع مثلها لا يكون بصحتها
مسئلا ادليس له وطبها فيكون هناك مانع من السلم مسئلة قال ولوان
رطل تزوج امرأه على طلاق اخرى كان لها مهر مثلها وطلعت لآخر فان تزوجها على بطلها
كان في الطلاق بالخيار وهذا مضمون عليه في الاحكام ووجه احكامها مهر مثل طلاق
الآخر البش بال ولا جازي عرى مال فلم يبيح ان يكون مهرا على ما بيناه فكان ذلك مكاحلا
بغير مهر يوجب ان نعصى لها مهر مثلها على ما سلف القول فيه وقلنا ان اخرى يطلق
لا يباعه طلاقها عوضا من بضعها فالطلاق واقع وان لم يبيع كونه عوضا للمبيع
ولا يجب فساد العقد من اجله كما قلنا في الشغار لانه لا يورث في موجب للعقد وليس
كذلك الشغار فاما اذا كان ذلك وعقد ولا يقع الطلاق والزواج فيه بالحكم كما ذكر
في شارب ما شرط لها من ان لا يخرجها من مضرها او من رب والد بها وما جرى عرى ذلك
مسئلة قال ولوان مريضا تزوج امرأه على اكثر من مهر مثلها ما من المهر الا ان يكون
بوليما فكون الرايد على مهر المثل وصيه عرى من السلم وهذا مضمون عليه في المنتهى ومعنى الزواج
هو الخا بآه ولا يما يكون الرايد محتا بآه اذا كان المريض يمكنه التوصل الى بضعها مهر مثلها فاذا
امسح من ذلك ولم يمكنه التوصل اليها الاماراد على مهر مثلها كسوف ذلك ان لا يغير يمكنه بضعها ولها
ان لا يملك بضعها الا ما اختاره لانها ما لكة للمهر فاذا ثبت ذلك ما سمي جميع عوض بضعها
ويبدل على ذلك قوله الله تعالى ولا تأخذوا ما ابتمنوهن شأ وقوله وكبير اخذ منه وقد افصا بضعكم
الى بضع وقوله سبحانه واتوا النساء بقد قاتلن بخله فاذا امكنه ذلك مهر مثلها فادها على ذلك ولا يرد
مها بآه وجازي عرى لبعه والوصيه ادلا وجه له عند ذلك ولا خلاف فيه فلو كان عرى عرى لبعه

والمراد من هذا ما قلنا من السلم الذي اقتضاه العود لم يحصل وكذا اذا كان معها او غيرها لم يبيح السلم صحتها وكذا لو سلمها وبها عيب برده لم يكون ذلك سلما لما اوجب العقد

صار الجمع عوضا صحتها لبعها لم يوجب ان تقضي بغيره دليله
لو كان مهر مثلها صحا على

والمراد

وَالْوَصِيَّةُ وَخَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ **بَابُ**

[illegible]

النظر الى الحد ومبين ومن كلهم منكم فليس كلهم وبينهم من ربح ولا من خسر ولا من
عليه والى وسلم من مكانهم ومن مغانيتهم واوجبات تكون بينهم وبينهم من ربح
كان ذلك مانعاً من السلم فان قيل ان هذه القلة مسعفة بالعامه والحايض
والجهمه اين من تزوجوا خياراً له فلا حرج وان كانت هذه الامور مانعاً من السلم
فيلزم هذا ليس بسعفنا فاستننا الفرج على الاصل وقد علمنا ان مانعاً منها معاسراً
الاصل لا يوجب خياراً للمشتري كان يكون في الدار ضاع للمبايع حله الى موعدها منه
الى شافه او يوم او غيره وانما يزلها في ذلك ما كان منعاً مستنداً ما يكون مثله قسماً
لانما ان الحايض والنفسام لا يكون عساً في الحايضه لانها وان منعاً من الوطى فليس منعاً
مسدداً ما ليس كذلك الرقبة سقط ما بيناه اعراضهم فان قيل لو ردد المكال ما
ذكر لم لوجب ان يرد سائر العيوب قيل لا لا يمنع احداً في احوال العيوب في العمود والار
ان الحايضه في هذه المسئله جعل الفرد المتركس عساً في الحايضه ولا يحل له عيباً في العبد
والعبد الذي ليس بفاحش محرمه الرد في البيع ولا يجوز رده المهر به وانما يجوز رده به
اذا كان فاحساً وحل الرنا عيباً في الامه ولا يحل له عيباً في العبد فقد بان ان العيوب
تختلف احوالها وليس يجب ان يجري الجميع مجرى واحد على ان اعتباراً يارجح بالعدل والعدل
الشرعيه وبانه يجري مجرى احوال الصالحه ويغضه فقال السيوطي عليه واله وسائر
وهو قول امير المؤمنين علم وجب اتباعه فان قيل فكيف تدعون ان جاز مجرى احوال
وقد تروى عن ابن مسعود خلاف ذلك قيل له قد قيل في الحايضه ضعيفه من ان المراه
شايئاً للعيوب قلنا ان له الرد بعد العيوب المتركس علمها لانه لا خلاف ان سائر العيوب
لا يرد بعلم عليه المتابعان وتراضيا به وقلنا ان كان وطبها كان لها المهر وكان له ان
يطلقها او يسكنها ليرى الوطى سحره المهر لانه جاز مجرى استهلاك البضع ولانه لا خلاف فيه وهو
المروى عن علي عليه السلام وقلنا ان شاطلق وان شامس كان الوطى فيطل الخيار واجت
المهر لا يكونه جاز مجرى استهلاك مسدداً له قال وان كان حلاً بها ولم يكن
وطبها لم يرد لها بالعالم بكل لها المهر وهذا منصوص عليه في المتن قال الناصر عليه السلام
لها المهر اذا خلا بها ووجه ما ذهبنا اليه ان الخلو اوجب المهر لا كما كانت سلمتاً صحتها
للبيع لانما انه لو خلى بها وفي البيب معتمداً عنهما او كانت عمن لا تنقل المهر للمهر
او كانت محرمة او ضايعه او خائضاً لم يستحق المهر لان السلم لم يقع صحته كما اقتضاه
العقد فكذلك ما ذهبنا اليه ليس السلم الصحيح لم يقع لانما ان من سلم الى المشتري عدا
معتداً لم يمنع ذلك السلم خيار الرد وكان حاله بعد السلم الصحيح لم يقع المهر لان من
سلم الى المشتري كحال بعد السلم مالم يسهل المشتري العبد وكذلك الزوج اذا خلى

بالحق

بالمعنى لا يبطر كخياره ولا وجب المهر ما لم يبطها بالغلة التي ذكرناها ههنا
 قال واداد لئلا تعد على الختم فتروجه على انه حر كان لها الخيار اذ اعلنت ان شاء الله
 معه وان شئت فقل يفسرها اذا اخرجت من العقد كاحتمالها على سبيل العقد المهر ان كان
 دخل بها وان لم يحرم كان النكاح باطلا فان كان العقد دخل بها كان عليه مهر مثلها بطالبه
 اذا غنق وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا ان لها الخيار اذ اعلنت العقد عليها لانه قد ثبت
 ان العقد ليس بكم المهر وان وليها لم يزوجها من غير كفو كان لها الخيار فوجب ان يكون لها
 الخيار اذ اذ لئلا تعد عليها نفسها والغلة انه تزوجها من ليس بكفو بعترضاها وهي الغلة
 فوجب ان يكون لها الخيار على ان ارجعها فقلنا انه لم يراه اذا غرت بسبب ربيع سريته
 من سمها وحدثه دون ذلك كان لها الخيار والعقد اولى به يكشف ذلك انما اذ لم يرضها بعد من
 من المهر فله ان يمنع نفسها اذ اذ منعت به ونسب فذكرنا له في جميع ذلك حق لها
 لا بها الحقها ووليها العوضه بفقد الحرية والكفاه كما في مذهبنا المعتبر بقصور المهر ولما
 ان سيدد ان جاز ذلك فعلم المهر لان اذنه له والنكاح حرى عرى الضمان للمهر وهذا اذ دخل
 بها وطلقها قبل الدخول ولم يحترق المراه الفسخ فان اختار ثقت المراه الفسخ قبل الدخول ولا مهر
 لها لان الفسخ جاز من قبلها وان كان ذلك بعد الدخول بها فلها المهر على ما سلف القول فيه
 قلنا ان السدان لم يحترق بطل النكاح ليس بكاك العقد لا يصح للمراة ان سده وقد مضى القول
 فيه وقلنا ان كان العقد دخل بها فلها المهر عليه بطالبه به اذا غنق لئلا يهرق ووجب ما لو حل
 وقد رخص المراه بكونه ودمته وليس لها ان تطالبه به الا اذا غنق وضح منه الملك كان رجلا او امرأة
 مثلا او باقية شاكان الحر عليه بطالبه به اذا غنق لانه قد رضي بكون ذلك ودمته مسئلة
 فان كان العقد اذ هما ان سده قد اذن له في كاحتمالها كان ذلك جناية من العقد لم يمسده لها
 وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصل في هذا ان جناية ثل العقد لم يرم رباهم على ما
 عي القول فيه وبغير العقد لها جناية عليها فوجب ان يكون في رقبته كما انه لو فعل او غصب
 مثلا واستهلكه بكون ذلك في رقبته وكذا في مسأله شاهد فان قيل المراه
 قد رضيت بكون ذلك في دمه فلم يحل ان يكون ذلك جناية قيل له انما رضي بكون ذلك في
 دمه سبيح دون دمه لانها اذا غرت بان السدان له فيه فقد رضيت بكون المهر على
 السيد دونه فاما اذا لم يكر السيد ان له في ذلك حصل المهر وغير الدمه التي رخصت بها فكون
 ذلك جناية منه كما انه اذا غصب استهلك بكون صانه ودمه لم يرض بها المعتصم منه فكون
 ذلك جناية منه وكذا ان غرها بانه حر فانها بكون قد رضيت بكون المهر ودمه سريته
 فاذا كان هيبك صلاها ودمه لم يرض بها المراه فتبيله سبيل الغاصب على ما بيناه فان
 قيل ان لم يرض لوان حر ففقر اغرها بالعتا اليس المهر بكون ودمته بطالبه به اذا ايسر والكره على
 من قال ان ذلك سبيل العقد فقل له عر هذا حر ان اخذها ان دمه العدم كدمه

نصحه بوجه المطالبة عليها على بعض الزوجه والسام ان اكثر ما يجب فلما ذكرتم ان العار
 يكون له كد حائنا الا ان حيا لله لا تحاور دمه لانه لا ينظر من ما حصل في دمه العسر على وجه الحايه
 او قل غير وجه الحايه بل انما هو من دمه لانه لا ينظر من ما حصل في دمه العسر على وجه الحايه
 فكذلك العبد لا يلزم رقبته وسعدا الى سيده **مسئله** قال واذا ادلس له نفسها
 على الحر وروحها على انها حره ففتح النكاح اهما شام من الزوج او سيد لامه وهذا مما يعصه اصول
 على علمه السلام لانه قد نص على ان نكاح الامه لا يقع بغير اذن سيدها ونص على ان النكاح هو
 لا حازه وعلى ان المغرور له ان يرد ما عزمه واما ما قلناه ان نكاحها يفتح النكاح ان شاء فالحلاف فيه
 مع الشافعي من وجه انه لا يجوز النكاح الموقوف فاقضوا اظله فتا هذا النكاح ولم يكن للفتح فيه
 مسترجع وما قدمناه من جوار النكاح الموقوف فيستد قوله ويصح ما ذكرناه وما ذكرناه من الرد
 ان يفتح النكاح والحلاف فيه مع ان حقيقه لانه لا يوجب رد المراه بشئ من العيوب وما قدمناه
 من ان النكاح يرد بالجنون والحدام والبرص والرتق بدل على وجه هذه المسئله اذ لا يرد من
 الرق في المراه وبين سائر العيوب فيها في رد النكاح به لين من اوجب الرد بها او جلا رد بالرتق
 ومن ابا الرد بها بالرد بالرتق فاذ انهم جوار الرد بشئ من العيوب لئلا يكرهاها ثم جوار الرد بالرتق
 وما يدل على ذلك ايضا انه لا خلاف بيننا وبين اخيه واصحابه ان المراه اذا ادلس عليها العقد
 كان لها الخيار فيفتح النكاح وحيث يكون ذلك سبيل الخراداد لسلامه علمه نفسها والعلم
 انه نكاح عمده على العبر بالرتق فيحل ان يكون للمعوز والخيار **وان قيل** ما تنكرون على من قال
 ان المراه جعل لها الخيار لا يملك رفق النكاح الا بالفتح وهو لم ترصد نكاحا وليس
 كذلك الزوج لانه مالك للطلاق **قيل** له كونه مالك للطلاق لا يمنع من سوء الخراداد
 شاركا المراه فيها اوجب لها الخيار وهو العبر بالرتق فكان ما ذكرتم حاربا على الفرق مع
 وجود القله على ان المراه ايضا بقدر على فتح النكاح بالرده وهذا لا يمنع من ثبوت الخيار لها
 فان كان الاختيار لا معنى له والخيار لا يملك له بالفتح بالرتق فاذ اشارت بها الزوج وذلك
 وحيث ان حبس لها الخيار **مسئله** فان كان الزوج وطبها لم يرجع عليها بالمهر وان
 كان اولدها كان لسيده الامه قيمه اولادها على اسمهم وكان للاختلاف ترجع بها على سيده الامه لانها
 جنابه منها فنعاضات الا ان تكون قيمه اولادها اكثر من قيمه الامه فيرجع على الاب ايضا الزاد بسد
 الامه وهذا منصوص عليه في الاحكام وفيه ان قيمه اولادها ان زادت على قيمه الام فلزوج ان
 يطالب بتسليم رقبتهما جنبا بينهما طوبى لكانا بمهم **وجه** وحول المهر والوطها معا
 من قوله صلى الله عليه واله وسلم في النكاح العاسد فان وطها فلها المهر بما اسجل من وجهها
 وما قد ثبت من ان الوطى الواقع بالشبهه لا يدره من مهر ولا سجدان يقال على اصل علم
 انه يرجع به على سيدها ان كانت هي التي عرت لسببها في المعصه او طبت ثم ردت
 ترجع بالمهر على من عرت وقوله ان الزوج ان يرجع عليها محول على اخذ المهر ما ان يكون

المراه

المهر

المراه

المراء حصول الاسحقاف وان اسحق الروح عليه بدله او يكون المراد به ادا الم بكر المرأة
 وكان الغار عرجا فاما الاولاد فلا خلاف بين اصحاب الاولاد والغفها من بعد في
 اخرازم ولم يختلفوا في انهم مضمونون على الاب والاختلاف في كسبه الضمان فروي
 عن عمرانه قال غلام بعلام وجار به بجار به وقول علي عليه السلام ان الواجب في
 القيم واليه ذهب عامة الفقهاء ويقوى ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
 انه حكم في عبد بين رجلين اعقبه احدهما وهو موثران بغير قيمته ولم يحكم عليه نصف
 عبيد مثله فصارت ذلكا صلا وانضات الحيوان صان لقيم وايضا لا يختلف الفقهاء من
 استهلك لغيره حيوانا او سائبا انه بغير القيمة دون المثل فكذلك في مسائله اعدل
 وابعد من الحيوان لان انزال المستهلك لو كان ما يكال له بوزن ضمن المستهلك مثله لما كان
 المثل فيه اعدل فابعد من الحيوان ولا خلاف ايضا في المعز وراعيها يرجع بقيمتهم على العار
 وكذلك قلنا انها ان كانت هي الغار كانت القيمة في رقبتهما واختلف في ذلك فذهب
 ابو حنيفة والشافعي الى ان القيمة تكون في دمتها بطلب بها اذا عقت وقلنا هي انها
 تكون في رقبتهما بمره جنايتها التي تدر سيدها كما قلناه في سائر الجنائيات وهذه الجملة
 توضح القول فيها بعد والذي يختص هذا الموضع بيان ان المعز جنايته وقد سئل عن رقبته
 فلا وجه لاعتاده مسألة قال ولا يجزئ العنق على فراق زوجته وهذا
 منصوص عليه في الاحكام وهو قول القسمة عليه السلام روي ذلك عن الحكم بن عيسى والاصل
 في ذلك ان النكاح من حكم الله ولا يفسد فيه خيار الا بدلالة شرعية ولا دالة على سريان
 للمرأة في روى ابو الحسن الحسبي رحمه الله تعالى باسناد به عن ابي اسحق عن هاشم بن عمار عن ابي مرامحان
 عن ابي امير المؤمنين عليه السلام قال شئنا فقال صلى الله عليه واله وسلم يا امير المؤمنين اسطر في امرى فاني
 لا ايم ولا دات بخل فخرتك مرها فقال لها ما اسم زوجك فقالت فلان بن فلان قال اسمكم من عرفه
 فاني شري كبير يدب فقال له ملا مؤانك سكوك فقال يا امير المؤمنين الست ترا عليها ابن النعمان الست
 حسنه الشاب فقال فهل عندك شئ قال لا قال لا عند السوي قال لا قال فهلكت واهلكك بالبطر
 يا امير المؤمنين وامري قال ما استطع ان افرق بينكما وكلكم صري وروى هذا عن وكيع عن
 عن سفيان عن ابي اسحق عن هاشم بن عمار عن ابي امير المؤمنين عليه السلام قال فانا مروي يا امير المؤمنين ما اسع
 الله وبصرين واما استطع ان افرق بينكما فذلك على خيار لها وانها امرج لها الصبر
 على ذلك احب ام كرهت فان قيل فقد روي عن عمرانه قال بوجل العنق شئنا فان وطلى الى
 اهله ولا فرق بينهما فصل له عندنا ان قول علي عليه السلام اولي بلاع على انه لو لم يفرق له
 اولى بلاع ايضا لعادل قول عمرو وجب لرجوع الى خيار له لان ذلك هو الاصل في النكاح
 فان قيل فقد روي عن الصادق بن ابي حمزة ان عليا عليه السلام اجل العنق شئنا فان هو

وصل الى اهله ولا فرق بينهما **فصل** لم يحكم من على علم او بما قول ادرجه في الحديث ولم يحات
 بصردك معارضاً لحدوثنا عتانه قد روى عن ابيضا ما غارض ما اعتدوه عنه وذك ما
 رواه هذا حد ما اراد رس عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن يعقوب بن الفضل المطلبي
 عن عبد الله بن عمار بن ربيعة قال **==** سمعنا اسير مع عمار عن عبد الله بن عمار بن ربيعة
 فاستوقفه فوقف لها فقال يا امير المؤمنين امراء شابه وروحها روح كبر وهي ربيد
 ما يردن السام الولد وعمره قال فاسرح حتى رجعا ليه روحها فقال له عروك ما يقول
 هذه قال الله يا امير المؤمنين ما الوان اختل ليهما قال نعم لها طهرها قال اي والله يا امير
 المؤمنين قال اخذ بيدها انطلق معه لعمرى ان هذا لعمرى امراء المسلمين وهذا اول ما روه لانه
 اخبر ان ذلك جرى امراء المسلمين فدل ذلك على انها لا تحل لها المطالبة بعد ذلك وهما يدعيان ذلك ما
 روي عن الزهري عن قاسم بن قاتبة قال كنت حات امراء زفاعة العرط الى رسول الله صلى الله عليه واله
 وسلم فقالوا يا رسول الله كنت عند رفاعه بطلعي فتزوج وعندها لجرى الزبير وامامه
 مثل هدية الثوب فتبسم ورسول الله صلى الله عليه واله وسلم وقال لا تريد من ان ترجعي الى رفاعه
 لاحق تدوق عسيلة ويدوق عسيلة ولو كان لها الخيار وكان معلوم بغيره لغيرها النسي
 صلى الله عليه واله وسلم كما عرفت في الحكم في رجوعها الى رفاعه فلما لم تذكر ذلك صلى الله عليه
 واله وسلم علم انها لا خيار لها في ذلك وهما يدل على ذلك لانه لا خلاف وان العهر عن الوط لا يوجب
 لها الخيار والعرق في اول ما يظهر لانه لا يختلفون ان الزوج يوجب له الخيار في كل حال وفيها وجوب
 ان لا يوجب لها الخيار والعرق بعد ان يمدد والمغنى انه ظهور الغنة فان قيل الغنة لا
 تظهر الا بمعنى الفصول لا ربحه قيل له من اين لكم ذلك وما يدل عليه وهذا لا يسيل الى اثباته
 على انه يقال لهم لا خلاف بيننا وبينكم انما اعطى الزوج والزوج لو تصادقا وان الزوج عاجز
 عن الوط متدارج بين فصلان عن ربحه فصولا انه لا يكون للمرأة الخيار في اول ما يزوج فقد بان
 صحته ما ذكرناه من ان ظهور الغنة لا يوجب لها الخيار والعرق وايضا لا خلاف انه لو طبعها لم يحرم الوط
 لم يجب الخيار فكذا اذا اعطى قبل الوط والعلة انه خصول العهر عن الوط فوجب له العمل لها الخيار وهما يكره
 ذلك وما ذهبنا اليه وبوضحة ان عقد النكاح لا يوجب لها المطالبة بالوط بدلالة ان الوط
 ما يتكرر فلو كان عقد النكاح من جبا لها المطالبة به تكررت المطالبة به تكررت المطالبة به لان
 ان تباين ما يوجب عقد النكاح المطالبة بها فوجب لها المطالبة سكرتها كالمفقه والكسوة والتكفي
 والقسمة في الليالي والايام ولا يجب لاقتضار في شيء من ذلك على مرة واحدة فلو جرى الوط مرة واحدة
 ما ذكرناه لم يجب لاقتضار على كره واحدة يكسر ذلك ان الوط لما كان ما يوجب عقد النكاح
 للزوج وتكررت مطالبته ولم يجب لاقتضار على مرة واحدة فثبت ذلك لم يجب لها الخيار
 بالعهر عنه كما لا يكون لها الخيار اذا عجز عن تباين ما ليس لها المطالبة به وهما يكره ان الوط ليس
 بحق لها انما سحى العوض عنه ولا يجوز ان سحى الانسان العوض على اسبوا حقه الاثر انه

في كل حال

في كل حال

لما كانت هذه حقا للزوج لم حرمان شيئا العوض على استعانة به بل ينبغي عليه العوض واد اثبت ان ليس
 حتى لها وجوب يكون العجز عليه لا يوجب لها الخيار **فان قيل** اخلافنا المولى مطالب ما لو طار
 وهذا يعترض ما ذكرناه **قيل** له نحن انكرنا ان يكون الوط ما يحسد بعد النكاح ويخونه فلا يلزم
 لا يعترض ما قلناه على اننا لسنا مسلمين ان لا يوجب الوط على الاطلاق لانه عندنا يحسد العدم
 عليه فان عجز كفاه ان يولد لانه فان قيل فاما لما يملك عليها بضعا وحيات لا يملك هي
 المهر وسحقه استحقاقا صحيحا وكذا لا يكون الا بالوط لا يلزم لنا من غير النكاح المهر
 بالكلية **قيل** له عندنا انها بالكلية صحيحة كما لا يهرس استحقاقا صحيحا فالسؤال ان يوط
فان قيل لا يكون ذلك الاستحقاق صحيحا لانه من الخيار ان يوط فاما الحكم بكمال
 المهر بالكلية **قيل** له وما ذكرناه من كونها مستحقة لكان المهر عندنا على ان يحكم
 لو كان يحكم لها بالكلية بكمال المهر لم يكن يحكم غيره فتجرب ذلك ويكون قد استحققت استحقاقا
 لا يقع الاعتراض عليه ومع ذلك فانكم تقولون لها الخيار فان ابرأكم بكم ذلك ما لم يحل
فان قيل فاننا لو لم جعل لها الخيار كنا قد اضررنا بها لا يصلح الاستماع في الامم جهة الزوج
قيل له هذا الاعتبار فاشد لا بها اذا وطت مرة واحدة فالضرر الذي ذكرناه قائم ومع
 ذلك فان عرضت لزوجهما عنه لم يكن لها خيار **مسألة** قالوا كذلك لكان المعسر لا يهرس
 ولا يهرس من النفقة لا يجبر على فراق زوجته وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول القسطنطين
 والحنيفة واقتضاه **قال** الشافعي يفرق بينهما ان اختارت المرأة الفراق والولي
 على ذلك قوله تعالى ومن قدر عليه زوجه فلينفق ما اتاه الله فبين نفقته حكم المعسر وان لم يسر
 عليه الا ما اتاه الله وانما جعل له بعد عشر سنين **قيل** له ذلك على ما قلناه من وجهين احدهما
 انه بيان حكم المعسر ولم يذكر وجوب الخيار لزوجته وجب ان لا يكون لها الخيار والثاني انه
 تعالى دلل بمره الاية انه لا يجزله الا ما اتاه الله وانما انه ليس بمره الا ما عجز عنه وادالم بمره
 ذلك لم يفرق بينه وبين امرائه له ذلك كما لا يفرق بينه وبينها العجز عن بشاير ما تهرمه وان
قيل فقد قال الله تعالى فامسك بعزوف او سرع باحسان فادالم بمسك معروف
 وجب ان يسرع باحسان **قيل** له هو عندنا بمسك معروف اذا امسك على حبس البطاقة ثم
 مود ما كلف به فليان الظاهر لا يعلق له به وذلك انهم لا يخالفون في انه لو لم يسرها معروف
 مع القدرة على النفقة لم يفرق بينهما واما وجوب الفراق للعجز وليس في الاية ذكر العجز
 ويبدو ان ذلك انه لو عجز عن نفقة المهر لم يجز له ان يترك كذا اذا عجز عن النفقة والمعنى حصول
 العجز عن الايفاء ولا خلاف ان المفقود عاجز عن الايفاء ولا يفرق بينه وبين امرائه فذكر ذلك
 المحاضر فان عجزه عن حصول العجز عن الايفاء فاجب له الفراق ويشهد له ما
 ذهبنا اليه سابقا من صحة المراه من الشك والفسخ ونفقة الخادم ان كانت المراه من العدم
 نفقتها وجب لها الخدمه لانه لا يفرق بينها وبين الزوج وان عجز الزوج عن ذلك النفقة
 وعجزهم في هذا الباب خبرا لقنه وحس لا نقول به فلا يلزم الا عجزا عليه وذكرنا في

ان الروح اذا عثر عن المهر بعد الدخول فلا خيار للمراه فولا واحدا وهذا ايضا شهيد لصحة ما ذهبنا اليه فان قيل فالمشترى اذا افلس والسلعة في يده فأيها يكون للبائع الخيار في فتح البيع وكذا ذلك العاجز عن الصفقة قيل له التبرع بمقابلته السلعة واذا بطل التبرع كان للبائع الرجوع فيه وليس كذلك الصفقة لانها ليست غرضا من البضغ ولم يجب ان يكون سبيلها تبديل التبرع على ان الاشبه بالتبرع هو المهر ولا يجالون ان العرقه ^{مستحقة} للدخول لا يوجب لها الخيار وان كان ذلك عندهم قبل الدخول على الولي فلا ولان يكون العرقه الصفقة لا يوجب الخيار على المهر ايضا مفارقا للتبرع لا يتم الا بالتبرع وفساد التبرع يفسد البيع وليس كذلك المهر لان النكاح يجب بدونه وفساده لا يوجب فساد النكاح **مسألة** قالوا ان رجلا دخل على رجل بعينه فزوجها ودخل بها كالمرأه عليه المهر ورجع الزوج به الزوج على الولي وهذا مفسوض عليه في المسند ونقصه ايضا على انه يلزم الولي اذا عرف العقب ودلش وهو قول مالك وحكي عن ابن ابي هريرة انه قال الغزل القديم للشافعي **مسألة** فيه ما ذكره يحيى بن الحسن بن ضراب الله علمه في كتابه ان امير المؤمنين عليه السلام رفع اليه ابنه من امراه عرسه واخرى من عرسه فزوج النعمه من الغريبه من رجل. وادخل اليه بنت العجمه فقضى على عليه السلام التي ادخلت عليه بالمهر وقضى للزوج بالمهر على امها العرسه وقضى للزوج بزوجته فان هذا وحول المهر على الولي اذا عثر **واختبر** اشد الحر من محمد لا يهرى قال ابو الحسن بن محمد بن علي الضد في ما توسر بن عبد الله على ما اسر بن عتاض عن محمد بن سعد سمعت سعد بن المسيب يقول ان عمر قال لما امراه تزوجت وبها حدام او برصا وخبرون ودخل بها زوجها ثم اطلع على ذلك بعد ما مسها ويريد الخصم فمها ان لها صداقا ميسره ماها وارثك على ولها فلما ثبت ذلك عثر على عليه السلام وعمر ولم يرو خلافا عن عرسها روى عن الامام علي ان الخلاف في الصدقات لا وكان على وجهي لان منهم من لا يوجب رد النكاح بالعزم من يوجب رد ما لعل ويوجب للزوج الرجوع بالمهر على من عزم اذا اشق عليه ما لو ط ولم يكن منهم من لا يوجب الرد ولا يوجب الرجوع بالمهر على الغار فاذا ثبت ما بيناه من دخول المهر ارد ثبت وجوب الرجوع بالمهر على الغار اذا فصل بينا وما يرد على ذلك انه اشق بالمهر سدا له الاستمتاع على الصحة فلما تعدد ذلك ولزم المهر صار ذلك في حكم النكاح فوجب ان يضمه الغار رد ليله لوانه عليه عزمه ذلك ولا خلا ان المهر وماله يزوج على من عزمه بقية الاراد اذا الزمته فوجب ان يرجع بالمهر على من عزمه والمعني انه مال واجب سبب نكاح فيه بدلس فوجب ان يلزم العا ^ر بالمتكويته فان قيل لا حرر للزوج ان سحبه على الغار لانه قد استوفى ما في معاملته وهو الاستمتاع قيل له قد بينا ان الذي سحبه هو اسداه الاستمتاع على النعمه

وذكر

وذلك مما لم يسلم له فلا يصح قولكم انه قد استوفى ما هو في مقابلته المهر على المعروف
 قد حصل له الاولاد ولم يمنع ذلك من الرجوع بغيرهم على الغار فان قيل فيل
 للزوج الرجوع بالمهر على الوطى حصل له الوطى من غير مهر قيل له لا يلزم ذلك لانه
 قد استخف به على الزوج والزوج انما استخف على الوطى بوجه آخر الاثر انما هو ابرائه
 من المهر بعد استخفافها اياه جاز ذلك ولم يجب ان يقال ان الوطى حصل بل مهر
 وكذا ذلك من زوج امته غيره من مهرها لم يشط ولا يجب بقول الوطى حصل بل
 مهر فبان سقوط هذه الاعتبارات **باب الفوائد**
نكاح المالك المالك حكمهم في عقد النكاح
 والطلاق حكم الاخران وهذا منصوص عليه في الاحكام وذهب مالك وابو ثور الى ان العقد
 ينكحان بما مثل قولنا وذهبنا ما اهل العلم الى انه لا ينكح الا انثى والذكر على صحته
 ما ذهبنا اليه قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء لعلكم تحسنوا ولم يجز الخطاب عدا من حتر
 موجب ان يتقوى فيه العقد والحر فان قيل فقد قال الله تعالى في حره فان جعم
 لا بعد لوانقادة او ما ملككم فقلت على ان الخطاب للاخران اذ لا يحرم عندكم
 للعقد ان يطأ ملك البهي قيل له عن هذا جوابان اخذها الله لا مسح ان يكون صدرها به
 تمامها وعرضاها خاضا وحضرم عرها لا يمنع من عموم صدرها فلا يمنع ان تكون ماد كونا عاما
 في الحر والعقد والثاني ان بعض اهل العلم تناول ذلك على ان المراد نكاح ملك البهي وهذا
 غير متنع في العبيد وان قيل فقد روي ان هذه الآية نزلت في ثياب قوم في حوزتهم
 ثيابا واموالهم وذلك حكم للاخران وهذا يمنع من دخول الاخران فيها قيل له وزود الآية
 على سبب لا يمنع ان يقع من له سبب ومن لا سبب له الاثران نزلت الآية فيمن كان على العقد البهي ذكرهم
 لا يمنع ان يدخل فيها ثياب الاخران وان لم يكن في حوزتهم سوى اموالها ما لو اخذ من لسان
 وكذلك العبيد لا يمنع دخولهم فيها وما يدعى ذلك قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
 من قبلكم واما بكم فاما لانا الكا حتم قلنا ان حكمهم يعني الاخران والعقد حتى يمنع الدليل
 منه وذلك بعد الاربع وما يدعى على ذلك ان العقد من اجيز له النكاح فوجب ان
 يحوز له الجميع بين الاربع بخ دليله الحر والبيا وحيد ناسا يزا الملاء من الموطأ ثم والمشارين
 وغيرهما قد سوي واما اختها بين الحر والعبد فوجب ان سوي بينهما في النكاح والعلة
 انه من جملة الملاء وان قيل هذا ينقض لغيره ليطأ ملك البهي وليس كذلك العقد قيل له
 هذا ليس ينقض لغيره ليطأ ملك البهي فهو حكم من ليس له ملك من الاخران فالفرق لم يمنع في معنى
 الوطى واما ما ذهبنا اليه من ان حكمهم يعني الاخران فبان ما ذهبنا اليه من ان حكمهم يعني الاخران
 في النكاح والعقد لم يمنع في معنى الوطى في النكاح وعده بل في سائر الكاليف في حوزة يكون

احكام مثل الاحكام الاخرا وهذا ما ورد في ذلك الى الحدود والفقاص لبر احكام باحكام المحاكم
اشبه على ان يصيب احكامهم لم يوجد في معنى من المعاني ولا في بعض الحدود مكانا للمعنى
من حله الاصول فوجبان يكون القياس على غيره اولى الاتزان شايير الاحكام اما ان يصح
مهم واما ان يستوى احوالهم وحوال الاخرا كالاقتصاص منهم وحدا لسرقه ومقدار
ما يعطى فيه وكسائر ما كلفوا من لصلوة والصام والنج واصحابهم الى الولي والسا
والمهر وغير ذلك او لا يصح مهم منه كالتملك والاقذار ما في ايديهم والتملك بعذر الول
والولاية في النكاح والولاية العامة فلما كانت الاصول على ما وصفناه وجب ان يكون حكمهم
في عدد النكاح مثل عدد الاخرا وايضا لاجل ان يساو بين جميعهم ان الامام يحرم المهر في
كالاخرا والخله انه العدد المتعبر في النكاح فوجب ان يسوى مع الرق والكربة عااا با
خفيفه يقول بحرم للعبد ان يطلق ثلثا ادا كان تحت حرة فوجب ان يحرمه ان يملك اربعه اذ لعله
انه يطلق ثلثا ليله لحر فثلاثا انه يطلق ثلثا شوكا تحت حرة او انه لقوله تعالى لطلاق
من ثلثا ليله فذلك سحاه بذلك على ان الطلاق يملك بطلقات ولم يخبر ان يكون الموضع
لها خرا او عند فوجب بقومها ان يكون طلاق العبد لا ثا كطلاق الحر ويدل على ذلك ما
اخبرنا به ابو القاسم الحسن رحمه الله تعالى الحسين بن علي بن عبد الجيد القطن حدثنا الحسين
بن علي بن محمد بن طاهر عن ابيهم بن موسى العرا حدثنا ابو ثور وهشام يعني بن يوسف
الضعايف عن معمر بن عيسى بن ابي بكر عن عروس مغيرة عن الحسن بن موسى بن قيس قال سئل عن اس
عن عبد طلق امه بطلقت ثم غتوا سر وجها بعد ذلك قال نعم بل قال اي يدركه رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم فقد صرح بانها لا حرم عليه بطلعت مع انها امه فان ان لم يطلقها
ثلاثا وان قيل فقد يردى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال طلاق الامه بطلقتان وعد ثلثا
حيضتان ويزوي مثله عن النبي صلى الله عليه واله وسلم فدل على احتمال ان يكون قال ذلك في امه
بغيرها قد طلق مراه وانضم من عدتها خيضة وما ذكرناه من القياس والرجح وان العبد
يملك اربعه ايصح مثله في انه يطلق ثلثا فلا وجه لاعتاده وبقا لا خيضة ادا كان العبد
يطلق لحره ثلثا وجبان يصح منه ان يطلق الامه ثلثا والمعنى انه يصح طلاقه وتقال
لما كان العبد مثل الحر في عدد النكاح وجب ان يكون مثله في عدد الطلاق والمعنى
انه عدد حكمه مباح تحتض البضع وقلنا ان عدده الامه مثل عدده لحره وتلك حرة عن صاحب
الظاهر لقوله الله تعالى والمطلقات من بصركن انفسهن ثلثة قروء ولم يخبر امه من حرة وقال
سحانه والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا من بعض انفسهن اربعه اشهر وعشرا
ولم يخبر امه من حرة فوجب ان يكون لها ثلثا لا يبين استوى حال الاما والحر في العدة ويدل على
ذلك ما اخبرنا به ابو القاسم الحسن رحمه الله تعالى نا ابو احمد الاماني حدثنا اسحق بن ابراهيم الصنعائي

ما عند الزناق عن عمر بن الخطاب عن ابي الهيثم ان عليا عليه السلام قال في المطلقة
يجل الزوجه الرجعه عليها حتى يقتل من الحيض الثالثه وحل لها الصلوة وهلم الخ
وامامه وقد بينا تاويل ما روي عنه علي بن ابي طالب وعندها حيضتان ولا عرس في الاغ
وان قيل كيف شروع الحكم الثاني ويل ومن مذهكم بناء العام على الخاص **مسألة**
تحتل فوجب ذلك اذا كان نودى الى استقاط الخاص فاما اذا امكر فيه الثاني بل
فلا يجب ذلك فيه ويبدل القياس على ذلك لانها معتبرة كالحرة في جلدان تكون ههنا كغيره
الحرة وسائر ما مضى من طريق الترجيح في النكاح والطلاق ساقى في العدة فلا عرس
في الخادمه ولا في اداكات تحتل فعدتها هذه الحرة بغير اجماع فكذلك اذا لم تكن تحتل والعلم
انها معتبرة **مسألة** قالوا اداكات الامه تحت الزوج ثم اعتقت كان لها الحمار
او شاة فتحت نفسها وان شاة اقامت معه سوى كان الزوج عبدا او حرا وهذا منقول
عليه في الاحكام والمختار ونص عليه القم علم في المختص متايل التبروتى وهو قول وجيفه
واختاره قال لسافى لها الخيار ان كان الزوج عبدا وان كان حرا فلا خيار لها
والاصل في ذلك ما احتجنا به ابو بكر المقرئ حرسا الطحاوي حرسا ابو سريان وحدا
او معونه عن ابي عيسى عن ابراهيم عن ابي اسود عن عائشة قال **مسألة** كان زوج برة برة حرا
فلما اعتقت خيراها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاختارت نفسها فان قيل
فقد روي عن هشام عن عروة عن ابيه عن عائشة قال قلت كان زوج برة برة عبدا ولو كان
حرا لم يحرها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فيلزم له اما كونه عبدا فلا اسكال فيه
واما الخلاف في حاله وقت عتق زوجته برة برة وقد ثبت ان الحرة يطرو على الزنى وان
الزنى لا يطرو على الحرة وح ارا لاسلام فلما روي عنها انه كان حرا فلما اعتقت حرسا رسول
صلى الله عليه واله وسلم وروى انه كان عبدا وجب ان يكون قولها كان عبدا احراز
بحالته التي كان عليها من قبل والله كان حرا وقت عتق برة برة فاما ما روي ولو كان
حرا لم يحرها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فلا دلاله على انه لقط عاسه وحمل
ان يكون ذلك لقط عروة او هشام عن ابن عباس مرفوعا فلا يقع التعديل عليه وعلى
هذا التاويل يحمل ما روي عن ابن عباس انه كان عبدا على ان من حجب عبدا بغير اذنه
محرره صا حرا فهو اذ من حرم من حجب انه عبدا ان من حجب عبدا بغير اذنه احس بطلان
الحال ومن اخبر حريمه احسرا مطارا على العبودية فكيف كان شيئا دسروا وبعها
على هذا الحد كانت شهادة الحرة اولى فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
انه قال لها بعد عتقها ان سب تسكتي مع هذا العبد فسماه عبدا بعد عتقه برة برة
فتسكتي لم يحل له ان كان صلى الله عليه واله وسلم سماه عبدا بعد احراره على معنى انه
كان عبدا كما قال صلى الله عليه واله وسلم لبلال حين اذن من طلوع الفجر

فقال ملكك بضعك
فاختارني ٤

عد ما اذا لعد نام وكان بلا حرا في ذلك الوقت وكما روي عن علي عليه السلام انه قال السرح
ما يقول ما العبد لا يطر وسرح كان خيرا واما ما كان الرق خيرا عليه والحا عليه
فتماه بذلك وعلى هذا ما دل قوله الله تعالى وانما الياما من الهم وقوله صلى الله عليه
واله وسلم لمعه سائر على انه لو لم يحسب انه كان خيرا وثبت انه كان عتدا لم يكن له
حجه لين قضى النبي صلى الله عليه واله وسلم في شخص قضى في الجميع ولا يجب ان يعرفه
هو خيرا من غيره او عتدا من غير بل لا يفسد المعنى فيه من ان يكون خيرا او عتدا في حيز
كون ذلك قضى في الاختيار والعبد لا ان يمنع الدلالة من ذلك ما ان لا يمتنع لو كان
على ما ذكره والكان يجب ان يسا الحيار لكل معتقه تحت زوج خيرا كان الزوج او عتدا
ويكشفت ذلك ان ما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم سها مسجدا شيئا
في كل من تها في الصلوة خيرا كان او عتدا وما روي ان ما عرا في ربح كان يكون شيئا
شاملا للجميع وقوله لا بد له كان كان يستوي فيه حكم للو والعبد فان قيل
لو كان الامر يسوي فيه من ان يكون الزوج خيرا او عتدا لم يكن للعبد له كان عتدا فانه عليه
لا يمنع ان يكون الراوي روي كثيرا من الاحوال وان لم يكن لها بائرا في الحكم بالبراه روي
ان بزره اعدت وان زوجها كان سها معقيا ولا تشر لكون المعتقه خيرا مستاه رسه
ولا لكون زوج امهسا وروي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امره بشاه لميمونه وحي
مسه ولا بعد الحكم من ان يكون لميمونه او غيرها ولا من ان يكون المسه ساه او
غير سناه ونظايره اكثر من ان تعدد وروي ان رختا وقع في بربرهم ولا موهين
يكون الواقع رختا او روميا او عرسا او عجميا على انه لا يمنع ان يكون الراوي امسدا
ان يكون زوجها عتدا منه تاثير روي ذلك لا اعتقاده فان قيل روي عن القسم عن
عائشه انها قال صلى الله عليه واله وسلم كان عتدي علام في حته حاربه في فارد ران اعصها فقال
النبي صلى الله عليه واله وسلم ابدى في الرجل قبل المرأة وهذا يدل على انه صلى الله عليه
واله وسلم امرها بذلك لئلا يكون للمرأة الحيار في فتح النكاح ادلا وجه له غير ذلك
ولو كان لها الحيار اذا اعتقت تحت الحية بطلت حايده الحرس فلله واي عرس النبي صلى الله
عليه واله وسلم وان لا يحصل سكن الصفه الحيار حتى يحل ثوبه على ذلك فان قيل لانه لا فائدة
فيه متى لم يحل عليه قبله عمل ان يكون الفايده وح كفضل الرجال على النساء لعلوا على
وللرجال عليهم درجة وكما روي وحديث القسما انه في بقة ومحيته لما بعد ما الى
النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اكثر العكر باراد بعد ثم الاكبر لما حجل الاكبر من العمل
على الصغر وما يدل على ذلك ايها ملكك بصعها وهي تحت زوج وحسن عملها
الحيار في فتح النكاح لئلا لو كانت تحت عتدا وهذا عليه في روي على ما عاينها لا يبرأ

كلم

عليه منصوص علمنا لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان ملك يصحرك باختيار
 فجعل القله الموجهة لاختيارها ايها الملك يصحبها من غير ان يملك ما قابله من المهر
 وهذه القله من جوده ادا كانت حرة فوجب ان يحصل لها الخيار ويقتوى فاشنا اننا
 نراعي الامرا المتحدون وهو العتق وبه تقولون انكم وحي المحاورين لكم وحيان يكون
 بعلق الحكم به اولى ولا يبعد شتر غافان قيل القله فيها ان العتق ليس بكفو هل له
 هذا لينا وعلينا نقول بالعتق على ان الكفو يقتضي ان العتق كان عدم الطول
 الى الحر عندنا وعند الشافعي بترافا في حال العتق على الامه فلم يكن يكون به معبر
 بحدرك مستله قال القتم عليه السلام فان مسها برضاها وقد علمت
 ان لها الخيار بطل الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار ثم علمت في خيارها وهذا معنى
 عليه في مسائل البريقي ووجه ما قلناه ان ملكها له من لوطا رضى بها باسلا
 النكاح لان الوطى لا يجوز الا في النكاح فاذا ملكته بنفسها مع العلم بان لها الخيار فقد اطمئن
 الرضى باستدامه النكاح فوجب ان لا يكون لها بعد ذلك الخيار وهذا خلاف فيه
 وانما الخلاف وانقطاع خيارها قد ذهب بعض الناس الى ان ذلك على الفور وقد ثبت ذلك
 ليس على الفور لما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا صاحب عن عبد الرحمن
 حدثنا سعيد بن منصور عن هشيم بن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال لما حرت بريرة
 راضيا زوجها سعدا في مسكنه المدينه ودمه على سبل على كسبه فكلما له العاش النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في ستم ان يطلها له فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واه وسلم وحك
 واما اولادك فقال يا مرفى به يا رسول الله فقال لا مانع سابع فقال ان كنت سافقا
 فلا حاجه لي فيه باختيارت نفسها فذكر على امره له في امر الخيار اذ لو لم يكن كذلك
 لم يصح مخاطبتها بعلم بحسرها وحيان كان زوجها سعدا في مسكنه المدينه فاذا
 سب المملكه فلا قول بعد هذا القول بان خيارها ثابت الا ان ملك من نفسها
 على ما نرى عليه القسم عليه السلام وروى ايضا في بعض الاخبار عن عائشه انها قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم انتم امك بمسك مالم يمسك وقلنا انه ان مسها ولم يكن ذلك
 ان الخيار لها ايها على خيارها ليس للمكس يد على خيارها لا سئل منه النكاح اذ علم ان لها
 الخيار فاذا لم تعلم ذلك وليك على انها قد اختارت النكاح معه على انه لا خلاف ايها لو لم
 تعلم انها قد اعتت ففكست من نفسها ان خيارها لا يطل فذكر ان ادا علمت الحق ولم تعلم
 ان لها الخيار والقله ايها لم تعلم محض الخيار عند المكس فحيان لا يستفاد ذلك حاره
 ليكشف ذلك ان خيارها سقط اذ امر مكس لم يكن من خيارها ولا سئل له ان ذلك مع فقد
 العلم بان لها الخيار مستله قال لا يقع نكاح العتق الا اذا كان ملكه ولا فصل بين
 ان يرضا قبل العتق او بعده وهذا منصوص عليه في الاحكام اما ما ذكرناه من ان نكاح العتق

لا باذن سنده فلا خلاف فيه وقد ذكرنا فيما مضى ما ورد فيه من الاخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن امير المؤمنين عليه السلام فلا عرص في الخاطيه وما قلناه من انه لا فضل بين ان يرضا قتل العترة او بعده في الاصل فيه حوارا لنكاح الموقوف وودد للمنا عليه فيما مضى وبيننا ان لا يجازيه من بعد لحقه وقد ذكرنا ما روي زيد بن علي عن ابيه عليهما السلام في الرجل يخلع الذي رافق عترة اليه وقد تزوج بغير اذنه هل جعل عليه السلام لتبيده شتم نكاحه فقال العترة طلقوا مضي نكاحه اذا لم يزل بالطلاق بغير اذنه النكاح فاعني ذلك كله عن الاعاده مسنده قال واذا ابروح العترة باذن سيده خيره او امه ولم يفرض لها مهرًا ثم طلقها قبل الدخول فعلى سيد العترة ان يعدها وان كان فرض لها مهرًا وجب لها نصف صداق ولا يجوز نكاح الامه على الحر ولا ما شرب نكاح الحره على الامه اذا رضيت المهر وجميعه منصوص عليه في الاحكام ووجه ما ذهبنا اليه من ان المهر والمنقعه يلزمان سيد العترة عنه اذا اذن له في التزوج ان لا تزوج من مباح العتيد فتبيده من قبل ان يامره بسر توب بلبسته او طعام بطعمه وان لم يلزم السد ما لزمه منه بعله انه جاز محرم لكنا يه للعترة اذا حصله العترة باذن سيده مع الحر وجب ان يلزم سيده دليله ما ذكرناه فان قيل هلا علم ذلك في نفسه كما علم من المادور له في البحارة في رقبته وقل له الاذن في البحارة المأهول من غير الحر عن العترة بغير اذنه من له الحر وان ما يلزمه لا يعدو وليس كذلك في حالة النكاح ليس الحر لم يرتفع عنه واما اذنه في حصول كفايه لنفسه على ما بيناه من ان يلزمه عوضه فكذلك على ان باحبيبه بقوله انه ما ع العترة فيمات ان يعده مولا قتلته وثلث العترة من مال سيده في حال خلاف في العترة الذي يكون من ماله انه يلزم سيده فكذلك ما زاد عليه وانقله له مهر الزمة العترة باذن سيده والمشافعي يذهب الى انه ان كان مادونا له في البحارة لعترة المهر ما في يده فان لم يكن مادونا شربته وكل ذلك مال سيده فيما شرب ما زاد على ذلك بالعله الي ذكرها فان قيل هلا علم انه يكون في مال العترة بطالب به اذا عتق قبل له ليزن الذي يحصل ودمه العترة الذي يرضاه صاحبها بذلك كان بسعه شيئًا بغير اذن مولا او غيره وليس كذلك من تزوجه باذن مولا لا يها لم يرض يكون الشئ ودمه ما سبه ذلك ان يباع من المادون له سى ادساع من المحرم عليه سى معي باذن مولا فان ذلك لا يكون رخصا يكون الشئ ودمه العترة فكذلك مهر الذي يزوج به ناذي سبه واما يجب ذلك لو كانت تزوجه بغير اذن سيده طنا سها بان ذلك جائز ووطيها وهي باقية الحال اذا كانت هذه يكون المهر دينها في ماله بطالب به اذا عتق وما ذكرناه من الامه لا يجوز زوجهما على الحره والحره يزوج على الامه ما لا يحتفظ فيه خلافا وقد رواه زيد بن علي عنه عن جده وذكر يحيى بن الحسن عليه السلام انه مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما ما ذكره يحيى عليه السلام من رضى لغيره بذلك فليس بدعي لانه حقه شرطا في حوار العترة وارجح له الجواز

ان لم

فان لم تكن عرفتة وليس بمقد عتدي ان يكون ذلك قاله اسحق بن ابراهيم
 من اجل ذلك موجباً لخيارها اذا عرفتة بعد العقد وهو الاطهر من كلام يحيى بن الحسن
 علم السلام ان موضوع النكاح على رفع الغضاضة عن المرأة كذلك اذا تزوجت
 من غير كفو بغير علمها ثم علمت ثبت لها الخيار وكذا اذا عرت بعد على انه حر كان لها
 الخيار وقد علمنا انها الحقها الغضاضة بمفاسمه الامه فوحيان يكون ذلك موجباً
 لها الخيار لانه كاح تضمن الغضاضة للمنفقة مسألة قالوا اذا تزوج الحر امه
 فاولادها فاولادها ملك لسد الامه لان بشرط على سدها ايم احرار فحق لهم ما
 شرط وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا خلاف ان الحواد تزوج امه من غير اسراط
 عتق الاولاد ان الاولاد مما يليك وان تحكم الولد حكم الام في باب الحرية والرقود و
 بحكم الاباء دهم بعضهما وحرارون عتقوا بعض الغضاضة قبل الانفصال منها فحصل الولد
 حكماً في ذلك فاما اذا اشترط سدها ايم احرار فبعدنا ايم احرار وهو مذهب الامه
 واخذ قولنا لثنا فتى على ما سمعته من بعض اصحابه والاصل فيه قول الله تعالى اولوا
 بالعقود وقوله واوفوا بالعقود ان للعهد كان مستقلاً وقول الله عز وجل عليه وانه وسلم
 المومنون عند شرط وطم وما يبدل على كانه حار غيري قول الرجل لامته ما ولدت من د
 فهو حر في انه يكون اولادها احرار فان سلموا ذلك لم يكن له ومن ما ذهب الى انه نسل وان يولد
 قبل لهم لا خلافتان الرجل اذا قال لامته وهي حامل ما يلدن فهو حر هكذا
 قال وهي غير حامل والعلة فيه انه قال ذلك في علو كسته التي يصح حررها امه فان
 قيل العلة في ذلك ان الحر يبروجه الى غير موجود قيل له هذا التقدير لا يكون عليه
 لانه ينتقض بملك الغير فان كان ذلك مضافاً الى العتق وجب فساداً من طريقه فساد
 القياس وايضا الامران قايلاً قال عقله الربا في الخطه انه مكمل براد ما كمل
 بمكمل سد باب القياس فكذلك ما ذكره فان قيل فان هذا الفصل اصلكم لانكم
 تقولون لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وهذا هو معنى قول الملك وسئل له لاسوي
 اين لذي نثار لهم الحر يتر مثل المملوك وفي حكمه لكون الاصل ملكا بالعتق وهي الام الامران
 الصديق لا يصح في ملك المملك لم لو ملك رجل خلاصت من بفق وبيعت في بيمه وارام بكي حرة
 ليل لثمه بصر في حكم المملوكه يكون الاصل مملوكا وهو مملوك ويبدل على كانه لا خلاف في المروءة
 لامه انه يكون ولده منها حراً وكذلك ما اختلفت فيه والعلة ان الزوج دخل في النكاح على
 ان الاولاد احرار وانه دخل فيه على شرط بثبوت بعض ان اولاده من المنكحة احرار والسافعي
 مثل هذه العلة واجبات بعد اذ تزوج امه على انها حرة او اولادها احرار فان قيل ما ايكتم
 على من قال لكون ذلك وجب في ولد المعزوم كانه لم يرض باسداد الامه قيل له هل هذا

ان قيل في مسئلتنا وهو انه لم يرص باستيلا دها على وجه محان يكون اولاده منها ما انك
 فحيات يكونوا اختاروا به وبوكد فناسنا انه ناقل عن الاصل من الاصل والاولاد المالكه من
 سيد هن ايهما ما ليك او يقال الخريه لقوى من الرق لحوار طريق الخريه على الرق وامتاع طرد
 الرق على الخريه وادار الاستلام في الاخلاف بسا وينبغي خيفه في حرو عند ادوا طيا
 امه بشميه واد غيا الولدان دعوى الخريه التي توجب خريه الولد اولى من دعوى العتد
 التي توجب رقي الولد مكل ذلك بوضع ما ذهبنا اليه ويقوى به وبما وضع ذلك ايضا ان
 لو اقر العتد لملكه انه خرفانه مي ملكه وجب الحكم بخريه فذلك ما اصلقنا فيه لان
 اشتراط مولى الامه انهم احراز عري عوي الارز في ولد واوجب ان يكونوا احرازه وكيش
 ذلك ايضا ما ذهب اليه اصحابنا واصحاب الخريه فيمن تزوج امراه على مه وطبها فاولدها
 فاد غيا العتد الولدان الولد يكون خرفا لا يملك نفسه لئلا ياد فاه بعين الارز خريته فذلك لا شرط
 ايهما اختار بينهما لئلا ياد ذلك **مسئله** قال واذا تزوج العتد حرة واولدها كان
 الاولاد اختارا ولو تزوج الميراثه فاولدها فالولد لمولى الامه فان اشترط مولى العتد ان يكون
 الولد بينهما كان الشرط باطلا جميع ذلك منصوص عليه في المتن نص في وجهه على انه مسجل في
 ما لشرط الذي يوجب مولى العتد ومولى الامه وان كان الحكم لا يوجب جميع ما مضى في هذا الفصل
 مما اخلاف فيه اذ لا خلاف فيما بيننا ان حكم الولد بحكم الام والخريه والرق ما لم يفرص امر بعض
 خلافه فوجب لذلك ان يكون ولد الخريه من العتد خرا او جيا ايضا ان يكون ولد الامه لمولى الامه
 دون مولى العتد لان حكمه اذا كان بحكم الام والرق والخريه وجبان يكون تابعها وكا لبعض منها
 ولا خلاف ان اشتراط مولى العتد ومولى الامه باطل لئلا ياد ذلك كان بشرط للاجني ولو اسرطا
 له لم يلزمه الوفا به كذا في اذا اشترط مولى العتد وقتلنا ان لو فاه مسجلين لشرط الخريه
 بينا المسلمين سحا لو فاه ما لم تود الى الماتم وكذا في هذا الشرط لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم المؤمنون عند شروطهم **مسئله** قال فاذا تزوج رجل امه ثم اسراها قتل
 البرحول بها فقد افسد الملك النكاح وليس فساد اياه طلاقا والمشري ان يبطاها الملك
 وليس لبيدها الاول ان يطالب زوجها بنصف صداقتها الذي شرط لها فاحصل
 الذي اشتراها ان يزوجها او يزوجها او يبيعها او يبعها كان له ذلك فان كان حين
 تزوجها دخل بها ثم اشتراها فقد افسد الملك النكاح وله ان يبطاها الملك ولذي باعها
 على المشتري الصديق كاملا وان اراد المشتري ان يزوجها او يبيعها لم يرد ذلك حتى يسترى بثمن
 خيس جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام قلنا ان من تزوج امه ثم اشتراها فقد افسد
 الملك النكاح لانه لا خلاف ان النكاح ومك احد الزوجين من صاحبه لا حرة وان جعل
 الملك يمنع النكاح وان وورد الملك على النكاح بنفسه ولا فضل بران ملكا خدما جميع ما
 او انقضاه منه فيما ذكرناه بعد ان يكون الملك ناسا ولذلك قلنا ان الزوج اذا اسرخته

حين تزوجها من

خذ

فد

ففسد النكاح بينهما لانه يكون قد ملكها وقتلنا ان فساد النكاح وذلك يكون طلاقا لانه لا
 المنا فيه للنكاح اذا غرض شي منها فافسد النكاح لم يكن طلاقا نحو الردة والاسلام والرجع
 فكذلك الملك وقتلنا ان المشتري ان يطاها بالملك لانها صار ملكا له وقد قال تعالى
 او ما مالكم انكم ولاخلاق فيه وقتلنا انه ليس لصاحبها الاول ان يطالبه بنصف الصداق
 ان كان اشتراها الزوج قبل الدخول بها لان من لاها لما باعها منه يغلو فتح النكاح به وصار
 ما تغلغل البضع ان يوطأ حتى النكاح وحين يسقط المهر لير الفتح متى يعلق من سحر المهر كالتى
 ترند او ترضع زوجها في الخولي فان قيل ما انكرتم على من قال لكم ان الفتح وان يعلق
 بها لاها حس باعها فقد يعلق بالزوج ايضا فلا يح ان يسقط المهر كالحلح يتغلل بالمراه وير
 فليحلعه بالزوج لا يح ان يسقط المهر فيه قبل له الحلح عند اطلاق ولا يعلق له بالمراه
 واما يعلق بها طلقا لانه لا يبرأ ما يقع الحلح عليه والبدل لغيره من ذلك ليس بطلاق فلم
 يعلق بالمراه على وجه من الوجه فلم يح ذلك ان يكون مسقطا للمهر وان قيل ما انكرتم على
 من قال لكم ان يعلقه بالزوج في جيت يسقط المهر وان كان الامر في الحلح على ما ذكرتم فسل
 قد قلنا ان فتح ككاح المزمده له بالزوج يعطل لعلق لان الزوج لولم يقيم على الاسلام وارند
 معها لم يح الفرقه فيكون له بالزوج بعض لعلق لكن يعلقه بالمراه بوجب سقوط المهر
 فكذلك ما ذكرناه وقتلنا ان المشتري ان يبعها ان شاء او يزوجها او يبعها لانه قد ملكها
 فله ان يتصرف فيها جمع تصرف المالكين فيها وقتلنا ان المشتري اذا كان دخل بها
 قبل ان يشر بها استحق ما عليها المهر كاملا ليس بدخول مستحق به كالمهر ما اذا
 حصل ذلك وهو في ملك البايع استحق كالمهر ولم يسقط ما يعرض بعده كما انه لو طلقها بعد ذلك
 او اذ تدايها كان او عرضا يوجه من وجه الفتح من قبله او قبلها لم يتردد ذلك وقتلنا
 ان المشتري ان اراد ان يزوجها او يبيعها لم يكن له ذلك حتى يسرى بثلاث خيصر بها
 معده عن ككاح وقد بينا فيما بعد ان يتردتها عدة لكره سواء ملكك منعتا تزوجها من غيره
 حتى يعقد بثلاث خيصر فاما البيع فممنع منه كما منع البايع من بيع مكران يطاها من قبل
 كما سترنا فاذ كان استرا هذه بثلاث خيصر كما ان استبرأ الموطوء ملكا للمهر خمسة
 سقنا من بعدها ثلث ثلاث خيصر كما منع الموطوء ملكا للمهر من بيعها قبل الخيصر او احده
 مبسطة قالوا اذا كانت الحرة تحت العقد فلكنته او ملكت بعضه يطل النكاح فان
 اعقته كان لها ان ستا نكاحا جديدا وهذا مقتضى عليه في الاحكام ووجهه
 ما بيناه من انه لا خلاف وان الملك يبيع النكاح ولا فصل بين ان يملك الرقبة كما لها او يملك
 شقضا منها فاذ انت ذلك فمافلنا من الحرة اذا ملكت زوجها او شقضا منه يطل النكاح
 وقتلنا ان لها ان ستا نكاحا اذا اعقبت لانه اذا صار لغيره ملكها ففصح منه ككاحها
 كما يبيع ككاح غيرها مبسطة قالوا ان مكاتنا كان تزوج امه قبل كتابته بالبر
 ثم اشتراها وجال كتابته قبل العول لم يطل النكاح فاذا ادى جميع ما كوت عليه ففسد

النكاح وكان له ان يطأها بالملك وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه ان المكاتب
لا يستقر ملكه مالم يحن ولا يفتق الاباء اما كوت عليه لانه متى عثر عن اداها كوت عليه
كان مرد وذا في الرق وقد علمنا ان الرق لا يطرى على كونه في الاسلام فادالم سمع
ملكه وكان موق في الم يطل نكاحه لانه لا ملك له كونه ملكا ناسا وثبت الملك هو الم يطل
لنكاح فلهمنا قلنا ان نكاحه لم سطل وان له ان يطأها بالنكاح فاما اذا ادى ما كوت عليه
فقد عثر على اجماع واستقر ملكه لما في يده فصار ما كوت له لزوجته فوجب بطلان النكاح فاذا
يطل النكاح وحصل الملك جاز له ان يطأها بالملك **مسألة** قال في حور الرجل
ان يزوجه مملوكته ومدينته وان كرها وليقين له ان يزوج مكاتبته بالبرضاها ويكون المهر
المكاتبه وكذلك القول في ام الولد اذا اعطى جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام قلنا ان
ان يكره مملوكته ومدينته على النكاح لقول الله تعالى وانكحوا ما بينكم وبينكم منكم لا يحل سحابة
لنا النكاح عندنا في ما بينا ولم بشرط ظاهر فوجب ان يكون ذلك جازا ويؤيد له على ذلك في
الامه ملكه مولاها فيجب ان يكون له بعد حق الغير فيه من غير اعتبار برضاها كما في
حق الغير في شأنا منافعها بالطهره وقرنها والعلة لانه منفعه ملكها مولاها من غير ان يكون
في نكاحه فان قيل فالزوج ايضا ملك وطىها ومع ذلك ليس له ان يزوجها حقا للعنف
قيل له الزوج ليس له ان يوطئها وانما فيه حق استباحة المهر بها ولو طئت بشبهة كان المهر لله
الزوج فلذا كان هذا كذا استغنى هذا الافتراض على انه لو كان ملكا لصحها لم يلزم عاقلها الا ان
فيها ان لا يكون براساله فدل على ان الامه لا ملك من نفسها عند النكاح مع حصة مولاها وحيث ملكه
منها مولاها من غير اعتبار برضاها جازا بيله سائر المهر في البيع والاجارة والمهر بكونه ملكا
بالبراسال ملكه ملكه المولى منها وازواجه المهر لانه من نفسها لم ملكه عليها من اهلها وما ذكرناه
من لايه والعلة لنا فيه تدلان على ان بعد العدة بكرهه على الزوج وكلامه في الاحكام يحمل وجواز اكره المولى
بعد على النكاح وانما العتق له متى حقه حواره في المنصوص وهو الصحيح وهو الصحيح على
ملكها عند المهر الحسن الكرخي واوثر الحياض وهو في لابي يوسف ومحمد قال الشافعي ليس له ان يزوج العبد على
النكاح وله ان يكره الامه على ذلك لانه اذا لم يجال في الامه امكان يقاس العتق عليها والعلة في حق ملك
يبيع بزوجته فوجب ان يكون رضاها مقبولا واما المكاتبه فقلنا انه لا يزوجها الا برضاها لانها صارت ملكا
في نفسها وفي حكم المالكه لا يزوجها بغير رضاها بغير رضاها ولا يبيع بغير رضاها ولا يبيع بغير رضاها
والهبة ولم يزوجها وادان ذلك كونه وحيث يكون مهرها لها اذا زوجها برضاها كان شارة
منافعها وكسبها يكون لها وقلنا ان ام الولد اذا اعطى بزوجها الا برضاها ويكون المهر لها فاذا
صار حرة فلم يبق لزوجها الا حق الولاية اذ لم يكره في ولايته فوجب ان يكون حكمها حكم سائر
الحرى **مسألة** قال في حور النكاح ام الولد لا يزوجها بغير رضاها ولا يبيع بغير رضاها ولا يبيع بغير رضاها
في الاحكام وصريحه في الفنون وعامة المتقاضي هو ان الله له ان يزوجها ووجهه ان لها ارشاد
ثابتا في حق النكاح فوجب ان لا يزوجها الا بعد انقطاع الفرائض وحكمه مد بيله
المزوجه من غير ابيها ولا موصى ذلك ان الموطوء بالشيء لما صارت له فاشتمل على نكاحها

بلغ ووجه
النكاح

بلغ والحمد لله

الابو

بكره

الامه

انقطاع حكم الفرائض والموطوء بالزنا لم يصر قراشا جازا كاحها في الحال من غير مراعاة
 حال يتعلو بالوجي وكذا كذا لامة الموطوء ملكه العيرتين لما لم يصر يد لكل لوطا وراشا
 جازا كاحها وان قيل ما انكرتم على من قال لكم انه لعله فيما ذكرتم ان المرأة لا يحل لها زواج
 قبل به هذا هو الحكم والعله انها لما ضارت فرائشا لو اقدم حران بصرها لاشترط الا
 بعد انقطاع الفرائض الاول - وحكمه على اننا لو جعلنا الموطوء بالسبعية اضل للشعط
 هذا لا اعتراض لانها ليست متزوجة ومع هذا لما ثبتت بها من اش لو اقدم حران
 ينكحها غيره لا يجد انقطاع حكم ذلك الفرائض وكذا ذلك ان ام الولد بعد بطلان الرق
 حكم الرق وحكم العتق وقد ثبت ان حكم العتق والاشارة على احكام الخطر في السبع لغير العتق
 يزول حكم الرق والرق لا يزول العتق في دار الاسلام فادانته ذلك وكان كاحها قبل
 اشتمال الحريم كاحا من غير اعتبار رضاها وكاحها بعد العتق لا بد من رضاها
 وكان كاح الحريم الباطل لا يكون لا برضا منهن وجب ان يكون الكاح الذي هو الحرار
 اقوى فكان القول به اولى وايضا اضل مخالف هو لامة وكون الامة لامة لا يحصر حوار
 كاحها لغير الحريم وذلك كالامة واصلا هي التي يكون قد ضارت فرائشا وهي محصر بالبيع
 من كاحها وضارضا من عتقها من صلهم بغيرهم فوجب ان يكون قيا سنا ولى
 وما يدل على ذلك ايضا ان ام الولد لا يحرم بيعها على وجه من الوجه فوجب لا يحرم كاحها
 ولا برضاها دليله الحريم البالغة وادانته لا يحرم كاحها الا برضاها فلا قول بعد الاول
 من يقول لا يحرم كاحها الا بعد العتق **مسألة** قالوا اذا تزوج الرجل
 كانت نفقتهما على من شرطت عليه فان لم تكن شرطت كانت النفقة على الزوج ادا
 خلوا بينه وبينها وليتزوجا اليها ان يتنقها من زوجها ومن الميب عنه ولهم ان يحرروا
 من يلد هم الى همرة وكذا كلهم امة يدعيها فان اولدها كانت نفقة الاولاد على مولى
 الامة الا ان تكون اشترطت على سهم فان كانت اشترطت على سهم لزمته وهذا مجمع مصر
 عليه في المتنك ونص في الاحكام على نفقة الامة اذا تزوج بها عند انها موقوفة على سلمها الى
 الزوج وان يكون ذلك حكم الحريم اذا تزوج بالامة وهو الاصح ووجههم ان نفقة
 سبعة المراه بالسلام سلمها نفسها الى الزوج وليت كالمهر سبعة سلم مرة واحدة
 بغير ذلك انها اذا اشترت بعد التسليم سقطت نفقتها ولم يسقط مهرها اذا كان هذا
 هكذا في من سلمت الى الزوج بحث عتقها لزمته نفسها ان كان حرا او سيده ان كان عبدا
 - عما يبياه في المهر ومضى لم يسلم الى الزوج واما على سبه وبين وطبها فقط فلا نفقة لها
 على زوجها وهي على زوجها **مسألة** وجه كاحها بحث الشرط ان نفقة لما كانت كاسلامه
 المسلم وكانت اسن الامة المسلم عروا وجهه اذ خلا فان لهم ان يسلموها او يدعيها
 ويسلمها من السرى لم يحكم بوجوبها على الاطلاق ولما لم يحكم بوجوبها على الاطلاق

ولما لم يحكم من حقها على الخطأ لفق رأي فيه الشرط ولم يحل حلها بحكم الحكم المحل للحرة
 استلزامه سلمها فان لم يكن لهم ودك شترارون في فيه استلزامه السلم وقلنا ليس لوالها
 ان ينفقها من زوجها ومن الملب عند لا قد ثبت له خوة وطها فلا يد من نفقته
 حقه وقلنا ان لهم ان يخرجوها من بلدهم الى غيره وكذلك لهم ان يسعوا حالان معهم
 واستخدمها منها ثابت كما كان ولهم مزيه الملك لرسها فكان لهم نقلها الى بلد اخر
 ووجب على الزوج انشاؤها لاستيفاء حقه ان اراد ذلك وقلنا ان لهم ان يسعوا حالان ملكهم
 لها بان كان ولا خلاف فيه وقلنا ان اولدها لم يلزمه نفقة الاولاد لانهم مالكيه لولي
 الامه ولا حق له فيهم فلم يلزمه نفقهم وقلنا ان سوطا لا يلزمهم من سوطا ذلك جري
 جري منفعة رايه في المهر في لا نفقدها لجهاله على ما بيناه في باب المهر من سوطا
 قال اذا تزوج العبد حرة فسوف كان له ان يخرج زوجته ونفقته على مولى العبد وكذلك ان
 اسير العبد كنفقته على المشتري فان اولدها كانت نفقة الاولاد على الام وهذا موقوف
 عليه في المصح ووجهه ان الحرة ام اتر وحت وجب عليها سلم نفقتها على الاسد امه
 الى الزوج ولا حق فيها لغيره وليس حكمها حكم الامه ليز شير حقوق المولى في الاسد
 ما في عليها فاذا كان ذلك كذلك كان للعبد ان يخرجها الى حيث خرج كما على ذلك لو كان
 تحت خزانة فامانة فنفقتها على مولى العبد لان المولى لما اذن له في الكاح كان ذلك خارا جري
 الضمان للمهر في نفقة على ما سلف لقول فيه وكذلك المشتري الثاني اذا اسراه
 ورضي بان يكون متزوجا كان ذلك جازيا جري الضمان لنفقته كما انه ضامن لنفقته واما
 نفقة الاولاد فانها تلزمهم دون الاولاد مادام عند لين وجوبها لا يعلق بعقد النكاح
 فلا يجب ان تضمنها سيد العبد والعبد لا يلزمه حقوق الاموال ما لم يكن منه ايلاف ومجري
 عراه فلذلك لم يلزمه على ان نفقة الاولاد لا يلزمه الاولاد لو جدان بدلا لها اذ اذانت لم يطالبوا
 بها وادان ذلك كذلك لم يصح ان يلزم العبد لين العبد لا يمكن له في
باب القول في معاشرة الزوج
 ان تزوج الرجل بكرا اقام عندها سعة ايام بليا ليهان روح سكا
 اقام عندها سعة ايام وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول الشافعي قال ابو جهم
 ان فضل ولحقه مهر بدك اقام مثله عند كل واحدة في الاصل فيه ما احبوا به او بكر
 المقر حداثا الطحاوي حداثا ابن مزيروك حداثا ابو داود حداثا شعبة عن خالد
 الحذا سمع ابا قلا به حداث عن انس قال من لسته اذ تزوج بكر اقام عندها
 سعة ايام اتر زوجها ثيبا اقام عندها ثلاثا وبالمعنى حداثا الطحاوي حداثا صاحب
 حداثا هشام باحمد حداثا انس ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لما احب
 صفية بنت حنن واحدها اقام عندها ثلاثا وبالمعنى حداثا الطحاوي حداثا انس

بأسفان

بأسفان

[illegible]

وسعد

ثم يقوى قياسا باستناد ما الى المنصوص من التي تقدمت وبانه سئل حكما شرعيا مسئلة
 قال وحك على الرجل ان يتوى بين سايه في ليايله وابامه وهذا منصوص عليه
 في الاحكام وذكر ابن العباس الحسني رحمه الله تعالى ان كلام القس علم في مسائل
 جهنم يدرك على بفضل الخراير على الاما اذكر رجاء في القسم والاصل ما ذكرناه
 قول الله تعالى ولست تطعن ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فبته على التسوية وروي
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه كان يعدل بين سايه في القسم ثم يقول اللهم هذا
 قسمي فيما املك فلا تنزله في ما يملك ولا املك يعني ميل القلب وروي عن الحسن بن ابي
 ضلي الله عليه واله وسلم انه قال سئل عن امره على الامه والحره الثلثان من القسم واللامه
 الثلثه وروي عن علي بن ابيه السلام نحو ذلك مسئلة قال ولان امره
 وهبت لزوجها المدها اوله فبض سايه جاز ذلك ولها ان ترجع فيما وهبت وهذا منصوص
 عليه في الاحكام والدايل على ذلك قول الله تعالى والله ما خاف من عملها سوءا
 او اعراضا ولا جناح عليهما ان يتخاينا بينهما صلتا وروي انها تزلت في مثل ذلك واحج
 بحسب الحسب فليها السلام بما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه اراد ان يعاقب
 سوده بنت زمعه فسأله ان لا يفارقها وهبت بوبها الغايشه ودل على ذلك ان القسم
 حق لها لا يتعلو غيرها على وجه من الوجوه فصح فيه المعروف الى غيرها وقلنا ان لها الرجوع
 فيما وهبت ليندك هذه المنافع وهو حار حري القاري به وجب ان يصح الرجوع فيه
 مسئلة قال لا ياتس بالعتل عن الحره اذ لم يضاها قال قال القسم علم الا ان
 الامان يكون بينهما مأكلة قال ولا ياتس بالعتل عن الامه وان نكرت ما ذكرناه او لا
 منصوص عليه في الاحكام وما تخشاه من القسم علم مروي عنه فيه وحصل ذلك
 ان العزل عن الحره يجوز اذا حصل الرضا والمضارة والمناكرة ووجهه ما روي عن
 ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه نهي عن العزل عن الحره الا ما روي عن ابي بكر
 روي ذلك ابو بكر الحنفي باسناده في شرح المختصر لمفعه الى ابي هريرة واحج في
 بكر المقري حدثنا الطحاوي حدثنا احمد بن اود حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا محمد بن عبد
 الرحمن المروسي عن ابيه عن ابي الزبير عن جابر بن ابي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 اذن في العزل فوجب ان يكون هذا الخبر مجملا على الامه والحره الا ان الاول ايضا
 اخبرنا المقري حدثنا الطحاوي حدثنا ابيع المودن حدثنا اسد حوسا محمد بن حارم
 عن ابي عيسى عن سالم بن ابي محمد عن جابر قال ما يقول الله صلى الله عليه واله وسلم

رجد

دجلا

رجل من الأنصار فقال يا رسول الله ان لي جارته سمى علي باصح وانا احبها واولادها
عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم فاذن له رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ودك والجارته ولم يشترط اذنها وايضا والجره لها في الولد وليس لزوج
ان معها المفضل الى خطبها الا اذا بها والامه وان كان لها حق ايضا ولدها فان
مولاهما هو المستوفى لحقوقها ولم يجد ان يكون لزوجها ما يختار **مسألة** قال
والرجل ان يدخل بامه اداصل الحجاج ومعرفة ذلك في النساء ولا يعرفه بالنسب وهذا
منصوص عليه في المختار والاصل فيه قول الله سبحانه ساوكم حرث لكم فاولادكم
انا سدم وقوله تعالى فلان باشروهن فاناح وطبهن ولم يسرط لهن سداد ونسب
ان يجوز لك في جميع الأحوال الى حنظلها البهلاء فان قيل فقد روي عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه دخل بغاشيه ولها تسع سنين فها جعله حلالا لهن ليس في الخبر
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل ذلك للمي لم يدخل بها فاما ما يدعي هذا على ان المي لها
سبع سنين قد جوزا لزوجها وهذا لا ياباه وايضا لو طلق الزوج فماتت عورته فماتت
ماتت ليله لو كانت الزوجه بالغه وايضا لو طلق المراء الحجاج فلا مانع من استيفاء الرجل
حجمه من وطئها فان يكون ذلك جازا كسائر الحقوق التي لا مانع من استيفائها وانما
ان معرفة ذلك الى النساء لا اشكال ان يعرف بعد الحلال من انفسهم **مسألة**
قال في حرم على الرجال ان يتناولوا في اديارهم وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول
عامة الفقهاء من اهل البيت عليهم السلام وغيرهم وذهب الامامية الى اسباحته ذلك وكل مثله
عن مالك **والاصل** فيه قول الله تعالى فاذا نظرتم فانقروا من حيث امركم الله فخصص ذلك
قول مع الخصص اما قلناه **والخبر** نا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا الطحاوي
حدثنا عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله بن سعد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
بن ابي بصير عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
عليه وآله وسلم لا نأق النساء في اديارهم **والخبر** نا المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا
سليم بن سعيد عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا لوطي لغيره
يعني وطئ النساء في اديارهم واما ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا عبد الرحمن
حدثنا احمد بن حنبل عن الحكم بن اعين عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال من اياها ايضا وامراء في ديارها فقد كفر ما انزل على محمد وآله
نكحوا الطحاوي حدثنا ابن ابي داود حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا اسمعيل بن عمار
عن اسمعيل بن صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ان الله لا يمسح من الحيوان الاق النساء في محاشيرهن فندره نص في قد صرح
بادهنا اليه والاختار في هذا كسره امصرا على ما ذكرنا كراهية للاطالاه

الواقفي ما في كسره ثم قال في عطفه
في الطحاوي عن الحسن بن سعيد قال
حدثنا الحسن بن سعيد عن ابيه عن ابيه
عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه

فان قيل فقد قال الله تعالى يتناوكم حرث لكم فانوا حرثكم اناسم ولوث
هو موضع الزرع ولا يملك لزرج الماوى القبل على انه قد ورد في ذلك ما تشع على المراء
وهو ما احمرناه ابن بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا سوس يا ابن ربهنا ان رجلا من
محمد بن المنكدر حدثنا عن جابر بن عبد الله قال ان اليهود قالوا المسلم من انا
امراته وهي مع برة جاوله اخول فانزل الله تعالى ستادكم حرث لكم فانوا حرثكم
اناسم الآية فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مقبله ومدبره ما كان
في الفرج واخبرنا المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا سوس الحمرى حدثنا الاسود ما ابن
الحمرى ربه عن يزيد بن اوجيه عن ابي جابر عن ابي المعافر ي حدثنا ان حنين بن عبد الله حدثنا
حدثنا انه سمع بن عباس يقول ان ناسا من جهنم قالوا لرسول الله صلى الله عليه واله
وسلم يتناوون عن النساء فانزل الله تعالى ستادكم حرث لكم فانوا حرثكم اناسم مقبله
ومدبره ادا كان في الفرج فبان مما ذكرناه من الاجزاء صحة ما قلناه وقد روي مثل
قولنا عن اكثر من الصحابة ولم يروى خلافا عن ائمة الا على ابن عمر وقد اختلفت الرواية عنه وذلك
والدعي الغلط على نافع ورواه ذلك عن ابن عمر فكانه لم يرو عنه شي وثبت مثل قولنا عن جابر
بروي عن ابي ابيحاه ولم يروى عن الفرج خلافا **مسألة** قال القاسم عليه السلام لما سئلت
لكل واحد من الزوجين ان يطر الى فرج صاحبه قال لا تاش للرجل ان ياتي المرأة في فرجها
مقبله ومدبره ما حكينا او لا عن القاسم عليه السلام مضى صر عليه في مسائل عبد الله بن الحسن
وما حكينا **مسألة** ما مضى صر عليه في مسائل البروسي عنه **وفيه** ما قلناه من انه لا تاش لكل
واحد من الزوجين ان يطر الى فرج صاحبه انه ضرب من الماسرة ولا نقض قال الله تعالى فلا
تأشروهن وقال كيف تأخذونه وقد انقضاكم الى بعض ولا نه اخذ الاستمتاع فادا
ايح له الا على فلا تاد الى ذلك وقلنا ان الرجل ان ياتي اهله مقبلا ومدبرا في الفرج لما مرنا
من الاخبار في هذا الباب واخبرنا ايضا بذلك ابو الحسن البروسي حدثنا ابو القاسم
المعوي حدثنا علي بن جعفر حدثنا سعد بن محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله يقول قلت
اليهود ادا انا الرجل اهله باركة كان ولده اخول فانزل الله تعالى ستادكم حرث لكم
فانوا حرثكم اناسم ولانه ايضا لما شره ولا نقضا عما قلناه من هذا **مسألة**
قال وذكره للرجل والمرأة لا يكون عليهما عدا لما مضى من سوسها من ثوب وعنه وذكره
بكرة ان جامع اهله وفي البيت عنهما **قال** القاسم عليه السلام لان يكون ذلك عند
الضرورة فلا تاش ادا لم يغط بحالها واحدها في امرها ما ذكرناه او لا مضى صر عليه
في الاحكام وفي مسائل النير وسوا ما التكشف فكرهه في جميع الاحوال لا من ضرورة وهذا

فا

[illegible]

الحمد لله

له ويطرأ له سس واربع سنين وعشرين سنة وقلدا كبر وليس له حصن المسمى وذلك
 ما ولي من بعض ملوك حلسا وما في العمل كحوربان يرد اذ اقصى الحمل على اربع سنين لان الاساق
 منه وجب ان يكون ما دونه على الحوان وكذا القول في قل الحمل لانا لو حلسا وما في العمل
 كحوربان ان يكون اقل الحمل ساعه ثا وديها وقدر دوي ان عسى علمه السلام لبث في بطن امه ثلاث
 ساقات لكرها حصل الا بفاق على طبع حوار الولادة في قاهر تسمي اشهر قلنا به وكذا كذا
 فان قيل ما انكرتم على من قال لكم ان لعلم الحاصل بالعادة لعل به ويرجع اليه وقد علمنا من
 طريق العادة ان الحمل لسنا اربع سنين قبله سسل اربع سنين من طريق العادة هو سسل المشي
 وانما العادة المشهوره في هذه الباب تسعه اشهر حتى ان كثيرا من الاطباء لا حوران سعا الجفري
 في بطن امه اكثر من تسعه اشهر واذا صار هذا هكذا صار حكم الاربع السن وحكم سس
 في ذلك سواء فان قيل ما انكرتم على من قال لكم ان العادة اذ حرت بان مدة الحمل عشرين
 تسعه اشهر فلا سبيل الاثبات الزيادة عليها لاسرها ولا ساقا ولا على سس بحان يكون
 ذلك اكثر الزيادة قيل له ان اردت بالعادة ما تكون مشهوره حتى يكون بعضها خارا وخرى لا حوران
 فان الزيادة لا يجوز عليها الا في زمان الانبياء عليهم السلام ويكون سسان فيه كالاقل
 والاكثر في نه لا يجوز وان ارجت ان العادة التي لا تكون استقرارها هذا الاستمرار
 وانما يكون في اشهر اكثر وان الزيادة عليها جازية وقيل الزيادة كما كثرها حتى سبع
 منها البدليل كما بينا في اول كلامنا وقد روي ان محمد بن الحسن علم السلام لم يطرأ
 امه اربع سنين وروي ان مطورس ريان جد الحسن بن الحسن او امه امه ولبد اربع
 سنين حتى قيل فيه به وما جيت حتى ايش الناس ان يحمي وسميت منطرا وجيت على ودي
 مسله قال رحمه الله على الرجل ان يكفها الامور الخارجة عن المولد وجب
 للرجل عليها ان يكفه حرمه المتولد وهذا منصوص عليه في الاحكام قال يحيى بن الحسن
 عليه السلام بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاضا جفا واطم عليها السلام
 بخدمة البيت وفضا على علم باصلاح ما كان خارجا والقمام به وبين ذلك انما ساه
 والمعاون على محرم ولا خلاف ان الرجل يلزمه ايضا النفقة والكسوة اليها في المتولد
 وروي في المراه ما اخبرنا به ابو سعيد الانباري حدثنا محمد بن علي الصدوق باوس قال
 ما اسر بن عباس عن سعد بن يحيى عن محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
 ان امراه قال لبي اني افعل لزوجي كذا وكذا وافعل به وذكرت حسن صحتها
 اليه فقال صلى الله عليه واله وسلم لو سأل من ماله الدم والعاج لم يحسنه ما
 اذيت حقه قال القرظي وقال صلى الله عليه واله وسلم كعب صعبك رويحك
 قد كرت له اشيا حسنه فقال صلى الله عليه واله وسلم اياها حسنك وبارك وروي

لكن العادة المشهوره في هذه الباب تسعه اشهر حتى ان كثيرا من الاطباء لا حوران سعا الجفري في بطن امه اكثر من تسعه اشهر واذا صار هذا هكذا صار حكم الاربع السن وحكم سس في ذلك سواء فان قيل ما انكرتم على من قال لكم ان العادة اذ حرت بان مدة الحمل عشرين تسعه اشهر فلا سبيل الاثبات الزيادة عليها لاسرها ولا ساقا ولا على سس بحان يكون ذلك اكثر الزيادة قيل له ان اردت بالعادة ما تكون مشهوره حتى يكون بعضها خارا وخرى لا حوران فان الزيادة لا يجوز عليها الا في زمان الانبياء عليهم السلام ويكون سسان فيه كالاقل والاكثر في نه لا يجوز وان ارجت ان العادة التي لا تكون استقرارها هذا الاستمرار وانما يكون في اشهر اكثر وان الزيادة عليها جازية وقيل الزيادة كما كثرها حتى سبع منها البدليل كما بينا في اول كلامنا وقد روي ان محمد بن الحسن علم السلام لم يطرأ امه اربع سنين وروي ان مطورس ريان جد الحسن بن الحسن او امه امه ولبد اربع سنين حتى قيل فيه به وما جيت حتى ايش الناس ان يحمي وسميت منطرا وجيت على ودي مسله قال رحمه الله على الرجل ان يكفها الامور الخارجة عن المولد وجب للرجل عليها ان يكفه حرمه المتولد وهذا منصوص عليه في الاحكام قال يحيى بن الحسن عليه السلام بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاضا جفا واطم عليها السلام بخدمة البيت وفضا على علم باصلاح ما كان خارجا والقمام به وبين ذلك انما ساه والمعاون على محرم ولا خلاف ان الرجل يلزمه ايضا النفقة والكسوة اليها في المتولد وروي في المراه ما اخبرنا به ابو سعيد الانباري حدثنا محمد بن علي الصدوق باوس قال ما اسر بن عباس عن سعد بن يحيى عن محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان امراه قال لبي اني افعل لزوجي كذا وكذا وافعل به وذكرت حسن صحتها اليه فقال صلى الله عليه واله وسلم لو سأل من ماله الدم والعاج لم يحسنه ما اذيت حقه قال القرظي وقال صلى الله عليه واله وسلم كعب صعبك رويحك قد كرت له اشيا حسنه فقال صلى الله عليه واله وسلم اياها حسنك وبارك وروي

عن
 ابنه

عنه صلى الله عليه وآله وسلم لو أمّرت أحد أن يسجد لأحد لا أمّرت المرأة أن تسجد لزوجها
 هــ قال لا بأس للرجل إذا أراد أن يزوج امرأة أن يسجد لها ووجهها نظره
 ووجهها ليس بجوارحه وهذا منصوص عليه في الأحكام والأصل في ذلك ما احتجوا به
 أبو بكر المقرئ سأل الطحاوي حدثنا ابن أبي داود حدثنا سعد بن سلم عن زهير بن معاوية
 حدثنا عبد الله بن عيسى عن موسى بن عبد الله بن سعد عن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي بصير
 عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب أحدكم امرأة
 فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كانت أما ينظر إليها لخطبة وإن كانت لا تعلم وإنشروا
 أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن أبي داود حدثنا أبو جعفر عن أبي بصير عن أبي بصير
 بن شريك عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب أحدكم المرأة فقد رآها على أن يراها منها ما يحسنه لم يعمل قال
 فلقد خطبت امرأة من بني ستمه فكتبت كتابا في أصول النكاح حتى رأيت منها ما يحسنه لخطبتها
 وإن قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلي عليه السلام يا علي لا تسع
 النظر النظر فاما لك الأول وليس لك الثانيه وروى أيضا أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم سئل عن النظر فقال أصراف نكر فقد غارض هذا ما أعمدتم فقل له حرمنا بعض
 موضع الخلاف وهو مقسّم وهو أدنى وما ذكرتم من الحديث محمول على أن المراد إذا كان النظر
 لا يرد لخطبة المرء أمّا الخطبة على أن الوجه إذا لم يكن عورة حاز النظر إليه إذا لم يرد بالنظر
 ما ذكرناه وكان من بين الخطبة وسبب أنه ليس بجوارحه أنه لم يوجد على المرأة شيء من الوجه
 في الضلوع ولو كان الوجه عورة لوجب عليها ستره في الضلوع والاختلاف في ستر عورة النكاح
 لو جدد على المرأة ستر الوجه في الضلوع ولو كان الوجه عورة لوجب عليها ستره في الضلوع وإذا
 حدثت المرأة شيء من العورة واجب فيها عليها ويبدل على ذلك أن المحرم يسترها كستر وجهها
 فلو كان الوجه عورة لم يحرم لها كشفها كالحجرات العورات فإن قيل
 فيها تنقون أن النظر إلى الوجه من المرأة مباح على الإطلاق قبله لا نقول ذلك وإنما
 يبيح النظر إليها للزوج أو للشهادة علمها أو لغرض ذلك من الصلوات من لم يضام النظر
 إذا ما لم يخطبوا ويجب على الإنسان أن يتوقفا في الأمور التي لا يراها من معناه الوقوع إلى ما شئ
 وقد روي في تفسير قوله تعالى ولا يبدن زينهم إلا ما ظهر منها هو الوجه والكفان
 هــ قال ويكره صراحتهم وسائر الملاحق عند العرس وغيره وسمى إظهار
 النكاح وإعداد الولاء عليه وهذا منصوص عليه في الأحكام أما كراهة الدف وسائر
 الملاحق فليقول الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله يعرف علم
 الآية وقد روي في التفسير أن المراد به العاقل لأنه من سعار الغايبين ومن سعار أهل

ابن ويدر على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهيت عن صخر بن احمق بن حمر بن
صوت عند النعمه لهو ولعب ومزمار شيطان وصوت عند المصنعه وقد ذكرنا الكذب اساده
في كتاب الجنابر فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع صوت دف في
عزس بعض الانصار فلم يتركه وقال يا هذا فقالوا الكاح فقال صلى الله عليه وآله وسلم
اسد واما الكاح قيل له حملان يكون ذلك على طريق الغضا والسطرك انه كان له علامه في الكاح
وقلنا انه سجد لاظهاره وسجد الولايم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اسد واما الكاح
او لما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يركب السور وروى
عن اسر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج اولم
في لوبشاه وروى عن يافع عن ابن عمر قال **قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم**
اذا ادعى احدكم الى الوليه فليبا تها فان كان مفطر افلطح وان كان صائما فليسد
بمسلكه قال لا يجوز ان يخط الرجل على خطبه اخيه بعد المراضاه فاما قبلها
فلا بأس به وهذا مضمون صلى الله عليه وآله وسلم في الاحكام ومروي فيه عن العسم عليه السلام قال لا بأس
فيه ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابراهيم بن وادج حدثنا مسدد حدثنا يحيى
بن سعد عن عبد الله بن عمر عن يافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بأس
بالرجل على بيع اخيه ولا يخط على خطبه اخيه ولا يخط على خطبه اخيه ولا يخط على خطبه اخيه
ابن سعيد حدثنا عبد بن بكر حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بواله وسلم انه قال **لا يخط الرجل على خطبه اخيه ولا يسوم على شوم اخيه** فكان
ذلك الا على الرجل للرجل ان يخط على خطبه اخيه على وجهه من الرخوه ثم روي ما دل على ان
المراجه بعد المراضاه وذلك لما احبوا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابراهيم بن وادج
ان ما اخبرنا به عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بن عوف عن فاطمه بنت قيس قالت لما حلت لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما ابوجهم فلا يضع عصاه عن قنقه واما معنى يصح لك لاملاله ولكن انما اسامه
بن زيد قال قلت فكم منه ثم قال **انما اسامه** فكم جعل الله فيه حراما وعطس به
فاما خطبه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم بعد خطبه معيه واما حجه علم ان المكره من ذلك
ان يخط الرجل على خطبه اخيه بعد المراضاه مسها وبين الخطب لاملاله فاما قبلها
فغير مكره وروي ابو جعفر اساده ذلك للمخفف عن اسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم بانه ورجا وخلفا من يزيد فكان ذلك ايضا الا على ما قلناه من ان المكره من السوم
والخطبه ما يكون بعد تراضي النساء وبين الخطب طين **ج**
باب القول في الاما قال اذا اشرك الرجلان
١٢٠ م لم يكر لو احدهما طها فان وطها اخذها كان لصاحبه عليه نصف غيرها

من قد كره له ان يصونه
بن الحسن بن احمد
خطبته واما رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم به
سما به عن ابن عمر في الارض
اولاها

بلغ

ولاخذ عليه وهذا منصوص عليه في الاحكام لا خلاف فيما قلناه من ان الرجل اذا كان به
 وبين اختراجه لم يكن لولده ميم وطوها لين وطاه بيع في ملكه وملكه وكحور ويلي
 ملك الغير ملكه بقضائه لانه جازع في اجتماع وجهه لخطر وجهه لباخه في السيف
 وحرقه بخطر وقلنا ان اخذها ان وطها كان لصاحبه نصف غيرها ولاخذ عليه لان
 الشبهة الحاصلة في الوط ملكه بقضائه لوطه او تحت درواخذ عنه لقوله صلى الله عليه
 واله وسلم ادرواخذ ودنا الشبهات واداسقط الخد بعين لوطه وحيل العور الى الله
 صلى الله عليه واله وسلم المهر في الكاح الفاسد لقوله وان وطها فله المهر ما اسحل
 من فوطها نصف العور ان صاحبها ملك سها نصفها من سها له قال فان اولدها صر له
 نصف قيمته لانه يوم حملت ونصف قيمته لولد يوم ولد فان كان شريكه في الوط احاه
 صر له نصف قيمته لانه ونصف غيرها ويسقط نصف قيمته الولد وكذا القول لو كان شريكه
 اياه او جده او ابنه وكذا الامه تكون بين الشريكين ما ذكرناه من وجوب النصف على الوجه الذي
 ذكرناه وسقط جله حيث ذكرنا سقوطه منصوص عليه في الاحكام وقلنا ان الاب والجد
 والابن فيه كالاخ اذا انفصل ذلك قوله في الاحكام وكذلك السوء من الشركاء والشريكين
 ووجهه في قلنا انه ان اولدها صر لصاحبه نصف قيمته لانه يوم حملت لانه لما حملت صار
 نصيب الشريك منها مستهلكا لما كان من شريكه لانه لا حور للشريك بعد ذلك معها ولا
 هبتها ولا شئ من المصروف فيها اخرى اخرى الاستهلاكات من القتل وغيره في الحاجة او وقع
 بفعل احد الشريكين لزمه نصف قيمتها لشريكه واعتبرنا في جميعها يوم الخلق والتمسك بالاستهلاك
 كما نقول لك في شئ من المستهلكات واوجبنا نصف قيمته الولد يوم ولد كما اوجبنا على المهر
 قيمته ولده لست لانه وذلك في الاحلاف فيه بين كل واحد منهما في ملكه لغير بعداده على
 وجه السمعة وجبت بل لزم قيمته لولده لست لانه وان قيل ما انكرتم علي من قال لكم ان الام
 لما صر نصيب شريكه من الامه لم تكن يصير لولد لولده يكون غاصلا في ملكه قبل له
 لنفسه وحول ضمان لملك المضمون حتى يضمنه بوضاه او حكم الحاكم بكشف ذلك ما روي ان
 النبي صلى الله عليه واله وسلم لما قدم اليه حمل مشوي امسح من كفه وشا غنه بعرويه
 اخذ لمحض الناس على ان يودوا اليه الثمن فامتنع صلى الله عليه واله وسلم من اكله واهل
 به فاطم الاستري بذلك على ان وجوب ضمان لولده لملكه وايضا لا خلاف ان العاصر
 ضامن للمعصوب ومع ذلك فلا يحصل له الكاه وادانته لك لم يجز ان يسقط عنه
 ضمان نصف قيمته لولد فان قيل الستم تقولون للعاصر اللغواء والبيضاء اربعة اموال
 وحضل لبيضا لانه نصير ما لكانها وانه ليس ملكا لها لما لكانها من قبل عمر ملكتهما
 فما انكرتم ان تكون ذلك نصيب المستهلك للامه فلا استيلاد قيل له لا نقول في الغاصر ملك

عليه

وان قلنا انه ليس المختص منه الاقيم ما عصى في يومه الغيمه رضاه او حكم الحاكم فذكر
 الامه وقتنا انه يضمن نصف قيمه الولد يوم ولد لانه الوقت الذي حصل ولده ما نفع السيد
 الامه منه مع كونه وحكم الملك فاشبه الغاصب في انه يضمن المعصوب يوم يعصبه
 لانه الوقت الذي يحصل فيه المنع من الغاصب للمعصوب وكذا في ما اخبرنا به وكان
 ذلك الوقت الذي ينفرد المولود فيه بحكم نفسه فكان ذلك الوقت الذي يرا عاينه حكمه
 وقتنا ان الشريك ان كان خالما يضمن نصف قيمته لانه لا له قد ثبت على ان ميراثه
 دارم هم موم عليه على ما بينه من بعد فاذا ثبت ذلك لم يكن يضمنه الا بطل الولد
 لما عتق على المالك للدم الذي بينهما لم يحصل الوطى ما نفعه من حقه فلم يدره فان يمتنه
 وقتنا ان حكم الشريك فيه حكم الشريكين لان الحقوق الثابتة بالشرك لا يحصل بان يكون
 للشريكين والشركا هـ **مسألة** قاله **قاله** واذا كانت الامه بين شريكين فادعاهما
 المولود اخذها كان الولد للدمج دون صاحبه فان ادعاه كل واحد منهما كان سهمها بينهما
 وهو للباقي منهما وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول اخبرني به قال الشافعي تعرض على العامة
 والدليل على صحته ما ذهبنا اليه قول النبي صلى الله عليه واله وسلم المولود للفرش وادعاهما
 انها فرش لكل واحد منهما فوجب ان يكون الولد لهما فان قيل في ايراد عم البعير ان
 لكل واحد منهما قال له لا خلاف بين المسلمين في اخذها المولود غا الولد دون صاحبه كالولد
 له وكانت الامه فراشاه فاذا ادعاه الاخر وجب ان يكون الامه فراشاهما لما اشارت له صاحبه
 في جميع ما اوجب كونها فراشاه فاذا ثبت ذلك ثبت انها فرش لهما جميعا ووجب لها الولد
 هما وورث في ذلك ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا روح بن الحجاج حدثنا
 يوسف بن عدي حدثنا ابو اسود عن سماك بن موسى عن محمد بن قيس عن رجل عن علي بن
 جارية في طهر واحد فعلق الحمار فلم يدر من امرها فأتيا عن كنفهما في الولد فقال
 ما ادرى كيف احكم فأتيا عليا عليه السلام فقال هو يسكنها بركا ورثانه وهو لما في
 منكاه وبأبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن مزروع حدثنا وهب بن جرير حدثنا
 شعبه عن يوم العمري عن السبعي عن ابن عمر عن رجلين اسركا وطهر امراه ولدت فدعا عن له
 القافه فقال لي اخذ الشبه مما احببتا فجعله بينهما وبأبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن
 مزروع حدثنا وهب بن جرير حدثنا شعبه عن قتاده عن ابن المسيب عن عرقم قال سمعت
 مينا انه اخبرها موتا فلما ثبت ذلك عن علي عليه السلام وعمر لم يرد خلافه فزاعري الاجماع
 من الصحابة ويدل على ذلك انا وجدناهما قد اشوبيا في الحديث الموجب للنسب واسحقان
 هـ **مسألة** دليله لسان لما اشركا في النسب الموجب للنسب واسحقان في الارث ثبت بينهما وسه
 النسب واسحقان في الارث وكذا ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في رجلين سارعا
 بعدوا فاما ما عليه البينة ففرضي الله عليه واله وسلم بينهما نصفين لما سارا وبأبي السراجه
 لا استحقات وهو البينة مع الدعوى ولاصول كلهما سجد لبقا بشنا لئلا يخلو شريكا

في الباب

عالم

هذا السبب الموجب من غير مزبه اسر كما في السبب الموجب كالشريك في الرجح والسوكن في
 السمع والشرك في اليد وغير ذلك على انه لا قول في هذه المسئلة الا ما قلناه والعوي بالغا
 وقد دلت البراهين على بطلان القول بالقائه فوجان ثبت صحة ما قلناه فان قيل
 قد ابطالتم القول بالقائه قيل له لانه حكم لم يقتضه العقل والشرع فوجان يكون باطلا
 وان قيل ما انكرتم علم من قال ان الشرع قد ورد به ودك ما روى الرهوي عن عرو
 عن قاسم بن عمار قال دخل مجلسا لم يدر على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم دوى
 اسامه وزيد وقليهما قطيعه قد عجزا وشما فقال لسلطان هذه الامم ان يحصيا من
 بعض در حل على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مشروترانتر واسار بر وجهه
 فان ذلك ان قول القائه توجب ضرب بل لعل لو كان ذلك لما كان لستور رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم معقولا حوزان يزوي باطلا فلا ينكر قيل له اما سرتور رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم فلا يدرك على انه جعل له مجزأه محكوماه على وجه من الوجه كلف ودركا سرتور
 اسامه ابن زيد قد سبق لك فاداك ان هذا هكذا فلا يحتمل للفقوم فيه ولا لغيره ان يحتمل
 السبيل لذي له سرتور رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على انه محتمل سرتور ما وافي من عرو الطوب
 واسان قد يبعث من مثله ويسمى حتى يطهر ابراسر ورا على وجهه على انه لا سمع ان يكون سرتور
 صلى الله عليه واله وسلم لا مرنه سواء ضادف تلك الحال على انه قد روى ان المنا فقتى كانوا يطعون
 في سبب اسامه ابن اسامه كان اسود وكان ريدا بيضا وكان بعضونهم ما نقوله العاده نحو
 ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم لما سمع بكذب المنا فقتى من الله الى بعدد وجهها
 وسره فاما قولهم لا حوزان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم باطلا فلا سكره فهو كذلك الا ان
 قولهم ان هذا الامم بعضهم من بعض لم يكن باطلا بل كان حقا فلم يكن سكره النبي صلى الله
 عليه واله وسلم وان ما المنكر عندنا هو انكم بقوله فلا تعلو لهم بهذا الخبر على وجه من الوجه
 فان قيل فقد قال الله تعالى وكذبك انزلناه حكما عينا فقد ثبت انه لم يكن يعز
 حكم اختصوا به عز حكم القائه مدانه هو المثل قيل له لستور في اليه ما يدرك على ما فهم اليه
 لانه قد قيل ان الكتابه كانت مما حصر به العوب فحوزان يكون هو المراد بالحكم البيان مكانه كغيره
 قال سار عينا فان قيل فقد روي عن عرو انه رجح لا القائه قيل له الماخيار في ذلك قد اختلفت
 فقد روي انه رجح اليه ثم الحوا يوزله وهذا خلاف مذهبنا لعلنا بالقائه بل هو الذي نذهب اليه
 فاختل ذلك ان يكون رجحه اليه ليعلم هل القائه بعد على باطلهم او بر كره وقد روي في بعض
 الاخبار انه ضرب به حتى اوجعه وروي انه قال في بعض الاخبار لا ادرى ما اوصى
 فيه حتى حكم فيه عليه السلام بالحق ما لم يدعني له على ما انساه باسناده لما حصل في
 روى عنه هذه الاختلافات لم يبعث لهم لعلو به فاما ان عمل على موافقه قول علي عليه السلام
 واما ان يسقط فسود قول علي عليه السلام وروي نحو عن سرح فان قيل قد سلك لعلنا

۱۶۸۶ جل ۱ - انعامی دولت علامہ ابو جعفر علیہ السلام علیہ السلام
علہ والہ وسلم

۲۰۰۰

آدم

الرجلين من به حكم له به فكذلك ما ذكرناه وقل هذه الطريقتان في الكلام
 اذا كانا خدما اعتقوا ولا خيرا لان العبد لا يملك اباه هذا كان او خيرا ولو لم يملكه وحده
 ان يكون الحرة ولو لم يملكها ما بيناه واوحى العرب كما في الرجل والمرأة خدما
 تحت ارازم واخذ هـ **قال** واذا ملك الرجل والمرأة ذارحم محرم او ذارحم محرم
 عتق عليهما وكذلك الرجل اذا ملكه شقضا من ذارحم محرم فهو عليه واسمعي لسريك
 صاحبه في قيمه ما له فيه فان كان الرجل اشتراه غالما بانه يعون عليه ضمن هو لشريكه
 لما في قيمته وان ملك ذارحم ليس محرم لم يعون عليه وكذلك ان ملك اخاه او اخته
 من الرضا عنه او غيرها لم يعون وخو برجل يبيع اخته وامه من الرضا عنه ولا يحرر له
 دطرها وجميعه منصوص عليه في الاحكام ما ذهبنا اليه من ان ملك ذارحم عتق عليه
 قول او حنيفة واضحا به وهو قول علي رواه عنه زيد بن علي عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام وقول عمر رواه
 الطحاوي باسناد به عن الامود عن عمر وقال الشافعي يقولوا للان وان اربعها والاولاد
 وان شغلوا ولا يعتق من يتواهم قال ابو داود لا يعتق ولا يحرر منهم بنفس الملك ولا يصل
 فيه ما اخبرناه محمد بن عثمان لنفاش خدشا لناصر عليه السلام عن محمد بن منصور عن احمد
 بن عيسى عن حنيفة عن ابي خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حر وانما ابو بكر المقر
 خدسا لطلحاء خدشا لعماد بن عبد الله الاصمعي في خدسا ابو عمر بن الحارث بن جابر
 عن سفينان التوزي عن عماد بن عبد الله بن دينار عن ابي اسحق قال قال رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حر وانما ابو بكر المقر خدشا لطلحاء خدشا لعماد بن عبد الله
 خدشا لبرهم بن الحجاج وعماد بن عبد الله بن عياض قالوا خدشا لعماد بن عبد الله بن عياض عن قتادة عن الحسن بن عمار
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حر ولا يحرر هذه الاشارة
 على صريح ما ذهبنا اليه فان قالوا بل هو مصرق او اذ به قد روى سهل بن صالح عن ابيه عن ابي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يجزي والبر عن والده شيئا الا ان
 يجده مملوكا فيشتره فانه مملوك عليه واله وسلم لا يجزي والبر عن والده شيئا الا ان
 يملكه ان يفسد الشرا لا يقع به العتق قبل له المزاومة ان يشتريه معون بالشرا لا لانه لا يحرر
 التي تقدمته ويدل على فساد مذهبهم ان يكون الولد ولدا للرجل سا في كونه عبدا له كلام
 ان من ولدت منه امته تكون خرا ولو ولدت منه امه غيره كان رقيقا كان الموجه لعدم
 انه ملكه لان ما يملكه مملوكه يكون مملوكا له لو كان من غيره واما قول الشافعي والذوي
 على فساد الاخبار المنعومة ويدل على ذلك ما احصاه عليه من ان من ملكا به او ولده عتقه
 فكذلك اذا ملك اخاه او عمه والعله انه ملك شخصاً بغير ارحم نوحه لحرمة وان قالوا العلة في ذلك
 حصول التعصية ليعتقوا الاح على انهم لم يبيع بعلمهم لانه يعلل بالحق المحرم فان ثبت

فما سقم ففما سقا لولا سباده الى لطوا هو الي ذكرناها ولا نه بوجب الخطر والمعل وبلا فاده
الشرقة ولبز علنا وحكم المصنوع علما فان قيل فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قد فادى العتاش حشره يوم بدر ولو كان ملكه صلى الله عليه وآله وسلم في جيبه لم
يصح المفاداه فيه قيل له عندنا ان الملك في الغيبة لا يسر لها بعدا لقتله ولذا كبحر منه بالتنكيل
وبوجب الرضخ لم يحضر الوقت من النساء والولدان والعبيد فاداك ان ذلك كدك كدك رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن اسر فلم يحل ان يعقوا على ما ذهبنا اليه قول على عليه السلام وقول
عمر وغير محفوظ عن احد من الصحابة خلافة صحابى عرى عرى اجماعهم على انه اجماع اهل البيت عليهم السلام
لا احتفظ بيهم فيه خلافا واهما هم عندنا حقه وكذلك قول على عليه السلام فاداك كدك قلنا انه من كدك
شخصا منه عن عليه لان العتاش عندنا لا يتنقض لانه في كتابنا لا يقتولنا الله تعالى وكذا
من فيه وجه احبنا الصلوات عليه لشركه والعسل من الحلال الذي يلزمه فيها الصلوات والصلوات
الذي يلزمه معها الصلوات وحل لشحايه فاما من كدك داهيهم وهم يعجزوا المودة من ملك
دارهم كدك خلافا في ذلك واللعطان من دسان عن الحسن عسره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ثم قدر وي من الحسن عسره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واللعطان هم عات قال ابن جعفر
الطحاوي وبلغني ان محمدا بن بكر الرسا كان محدث عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن الحسن عسره
قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ملكه ارم عزم فهو حر فذلك كدك على ما قلناه
مسألة قال وليس لك ان تاد ابشر امه ان يبطاها حتى يعقوا فاداك ان كدك وهذا
مفوض عليه والاحكام ونقضه على انه لا يجوز مكاحها ولا عهدها ووجهه ان ملكها كات
غيره ولا مستقر لان ملكها صاخره لم يزل عنه فاداك لم يزل عنه فاداك لم يزل عنه فاداك لم يزل عنه
هنا جبهه لم يسر ملكه فيه فلم يحل ان يبطاها حازه لم يملك لها الا يجوز له وط حازه لم يملك
عنه سره ولم يحل عهدها مسلكه ولم يحل ان يحكمها لان حصول حقها منها مستبعد
النكاح قلبيها **مسألة** قال لو ان رجلا قال لا خير قد اخطاك ورجح حقه منها مستبعد
او اعزتك او احل لك لم يحل ان يبطاها بذلك فان وطها فادانا الحرام لزمه الحد وان لم يوطها
معه فاداك رقه الحد للشبهة ولزمه لصاحبها مهر مثلها وهذا مفوض عليه والاحكام
ايضا في المنع على عزم ذلك وهذا مما لا احتفظ فيه خلافا لادامه اليه الاماميه من ان ذلك محل
والدليل على ذلك ان هذه الاماظ ليست توجب ملكا ولا عهدها النكاح عليها في جيل
ستباح بها الوط لقول الله تعالى والذين هم لفز وجههم ما ينظرون الا على ازواجهم او ما
ملكنا بآيهم فابهم غير ملومين ومن ساء الوط بما ذكرناه فقد اثنوا ورا النكاح ومكنا للمهر
على ذلك ان حيطر وطها على الغير لم يكن من جهة المولى ومن نفع باذنه كوط لكره لما لم يكن حظه
من جهة المولى لم يرفع باذنه فاداك **مسألة** على ان حيطر وطها ليس من جهة المولى قول الله تعالى
ولا تكرر هو افئنا نكم على النجائب ان اردن محصنا ولو كان حيطر وطها من قبل المولى لحد لكان

كاسر محرم ولطوا اهل لا يعقوا عليه ولا كسر الذين روي عن الحسن عسره

عنه

عنه

عند رضا هم ولم معهم الله تعالى من حملهن عليه غلامه لا خلاف ان المولى اذا قال لها اداك الى
 قدر عينك لك بان تربي وتكفي نفسك من ايراد ذلك انه لا يباح وطوها لم ياراد ذلك ولا يخرج
 من ان يكون زنا فان به ان يحريم وطيه من قتل الله تعالى وليس من جهة التوايهن وانما قلنا ان من
 فعل ذلك الحرام لزمه الحد لانه زنا انما يقبض عليه احببه بغير شبهه دخل عليه فاما اداك لم يعلم الحريم
 ودخلت عليه فيه شبهه فقلنا انه لا حد عليه لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم اداك رواه الحرود والسيما
 واوجبا المهرين المهر في كل وطء وشبهه على ما بيناه في غير موضع من كتابنا هذا
مسألة قال في حجب علي من ايراد بيع جارية ان يسترها قبل بيعها بحضه وكذا كحل المهر
 ان يسترها قبل طيها بحضه فان كانت صغيرة او كبره لا يحسن اسرته قتل بعدها سحر وقيل
 وطيهما شهرة جميعه منصوص عليه في الاحكام اختلف الناس في الاسر اذ ذهب بعض الناس
 الى انه مبرور يجب وذهب بعضهم الى انه يحل البايع والمشرى جميعا وهو قول اصحابنا وذهب
 بعضهم الى انه يجب على البايع دون المشرى وقال ابو حنيفة هو على البايع اسما با وعلی المشرى
 وجوبا وقال الشافعي هو على المشرى وجوبه قولنا ان البايع اذا كان وطوها
 يسترها قبل بيعها بحضه ان علو قدام سدها حرم معها كالحرم الوطء على المشرى فوجب
 ان يقع الاسر قبل البيع كما وجب وقوعه قبل وطئ المشرى وايضا وحدا العدد يلزم حبل
 العقود الى هي اسباحة الفروج وجبت يلزم الاسر قبل البيع والعلة انه اسر الرحم
 او يقال لما كانت موطوءة وطئا مباحا لم يحزن ملك نضعها على الواطئ لها قبل الاسر دليله
 لو وطئت بعقد النكاح هو كدك انه اذا كان وطيهما فانه لا يمانع ان يكون قد علق منه
 وان يكون معها قد حرم عليه في الاسر حتى يسترها لان الفعل الذي لا يلزم الاسر ان
 يكون حرما ما فعله حنيفة الاثر ان من شك في مؤاه انهار زوجته اولسب زوجته لم يحرمه
 ان يطأها حتى يسترها لا يكره وكذا من شك في شخص انه عقد او هو حر لم يحرمه بيعه
 حتى يتكشفه لك فكذلك لا حرم بيعها حتى يسترها لانه لا يمانع ان يكون قد صار ام ولد
 له وما ذكرناه احتياط وفيه خطر وفائدة شرعهم **فان قيل** لم يوجد في الاصول وجوب
 عذر بين لما واحد **فيلزم** العدة والاستبراء فحينئذ لا يكاد يفرق الا وجوب الاسر من النكاح
 والى وجوب العدة عليها من وفاء زوجها فان انه قد يجهل لما اذا ايسر لك بان ان وجوب
 غير مقتضوه لما فلم يمنع وجوب الاسر من ما واخذوا حتى يها من غير ما فكان لا بأس فيه
 بالامام معني له على ان الشافعي ذهب الى ان سدها لانه اذا كان يطأها ولا يجوز له تزويجها الا بعد
 الاسر فوجب لا يجوز بيعها قبل الاسر اي كل واحد منهما عقد سباح به الوطء وما
 وجوبه قبل المشرى **قال** اصل فيه حديث ابي سعيد الخدري **قال** قال رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم في سبايا اوطاس الا لاوطأها مل حتى تضع ولا تحايط حتى يحسن حصه وري
 ابو داود والسنن بسنده برفعه الى رويته نثابتا لانه نثاري اما ان لا اقول لكم انما شئت

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم حير قال لا يحل لمؤمن من يؤمن بالله واليوم
 الآخر أن يشقى ما رزق غيره يعني إن احتج بالحق لا يحل لمؤمن بالله واليوم الآخر أن يعص
 على أمر من النبي حتى يسرها فدلك على وجوب الاستبراء لحد الملك لأنه معلوم أنه عليه
 عليه وآله وسلم لم يوجه للمعشر أن يشرط في السبا أن يكون ذوات أرواح فإذا
 سب ان وخو له الحد الملك لأنه معلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوجب للمعشر
 إذا لم يشرط في السبا أن يكون ذوات أرواح فإذا سب ان وخو له الحد الملك وحده في المسير
 وكل من ملك منهم ملكا جديدا بآي وجه كان وروى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه
 السلام أنه قال من أسرا حاربه فلا يقر بها حتى يسبها تحيضه وإذا لم يحلوا في تحيض
 الاستبراء على من ملكهن بالنبي وجب الاستبراء على من ملكهن بآي وجه كان من الملك وعلما بها
 أن كانت من تحيض أسرا بشهر لأن شهر يوم مقام الحيض والعدة وكذا في الأسر
 والعلة أن كل واحد منهما أسرا للرمس سب لهما وكذا إذا اشتراها وهي حامل برضعت
 عند سدها خلقت له بعد حرمة صحتها بما سبها وهذا منصوص عليه في الأحكام والأحكام
 فيه قول الله سبحانه وأولئك الأحزاب أولئك منكم من قول الله عليه وآله وسلم
 سببا يا أيها الذين آمنوا لا تطعموا مكنتي نضغ ولا حايلا حتى تحيض فعمل السرا الحامل بالوضع كالحمل
 استبراء الحايلا بالنسب والمثله وفاق مسلمة قال ولا بأس للرجل أن يأتى أمته
 فيما دون الفرج قل إن سر بها من أدا أيقراه لرجل بها وهذا منصوص عليه في المسمى وذهب
 أكثر الفقهاء إلى أنه لا يجوز وروى هذا ما سنده عن الحسن بن علي القبة والمناشرة قال
 أبو العباس الحسني رحمه الله تعالى روى عن عمار بن عبد الله بن مكرم قال قال رسول الله تعالى
 والذين هم لغزوهم خافطون إلا على أرواحهم أو ما ملكها منهم فصرن ملكات لنا بظاهر
 قول الله تعالى وورود الخطاب والوطح خصوصاً والوطاسم للجماع دون سائر الأسماء
 ومع سائر الأسماء على الأماخه ويدل على ذلك أن سدها من وطئها حتى يحرم الله تعالى بيع
 زواله مع استواء المالعه وغير المالعه فلو كان لا بأس من سبها بغير سبها لكانت حايلا
 وأيضا قد ثبت بما قدمناه وجوب الاستبراء على المالعه ولا التماس أنه لا يلزمه غير الاستبراء من
 وطئها فقط دون سائر الأسماء فيجب أن يكون المسمى كذا فان قالوا العلة أنه
 أسرا معلو بالبيع ولا معلو فيه حق البيع كان ذلك فاشد من وجوب بيعها بالبيع لغيره
 كرمه بيع والثبات أن الملك لو حصل لأمن بيع أو حصل لأمن ملك حتى ما ملكها لسا ما كان حكمه
 لا بأس فنعلم سقوط هذه التواء وأن قاسوم على العدة كان فيا سبها في أساده
 إلى لظاهرا الذي ذكرناه ولا نأرد ما لا معلو به حول لغيره لا معلو به حول لغيره ولا علما
 سبها لآخر أن الأسماء كله حرم قبل عقد البيع وقنا سبها ماخه بعد البيع بغيره
 عما كان عليه مسلمة قال ولو أن رجلا اشتراها وهي حامل برضعت

في أسرها

واسر لها خيضة شواها وان اسراها واخاضت بعد ملكها اكلت سلكا الخيضة وهذا مضمون علمه
 في المنكح ووجه ما قلنا انها لو اسيرت وهي خائض لم يفسد سلك الخيضة انه صلى الله عليه واله
 وسلم قال لا نوطا حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض او حيا اسير الحائض
 خيضة فادام ملكها وهي حائض ووطئها بعد سلك الخيضة لا يكون اسراها خيضة بامه وانما
 يكون استبترها ببعض خيضة بحيث يدرك ان سريها خيضة اخرى وبذلك علمه
 على ذلك انه لا خلاف ان بعض خيضة لا تقوم مقام الخيضة البامه في العدة فوجب الاستبراء
 مقامها في الاستبراء والاحل ان كل واحد منهما استبراء المهرم وقلنا انها ان خاضت بعد ما ملك
 اخرى تلك الخيضة لقوله صلى الله عليه واله وسلم ولا تحايض حتى يحض خصه وهو قد
 خاضت قال ابو حنيفة لا يعتبر بالخيض لان يكون بعد فطر المشرية لها فاما ان خاضت
 بين السرا والقصر وجان سترها خيضة اخرى قال ابو يوسف اذا خاضت بعد السرا
 اجرت من غير مراعاة القصر لان الملك يم بالشرافلا وجه مراعاة القصر مسئله
 ولو انه اشترها واعتقها ثم تزوجها لم يحل ان يوافقها قبل الاسراء واداسيد المهرم الامام ستر
 خيضة ما ذكرناه فيمن اشترها واعتقها منقوض عليه في المسح واسترا المسببه مضمون علمه
 في الاحكام ووجه انها لما ملكت كان يصفها بم ما عليه حتى لا يستبرأ فلما اعتمها حصل وجه
 اخر من المهرم الثاني الحاصل بالعتق ولم يجز ان يرتفع بازدياد المهرم الاول وليله ولو اشترها
 في حرمة ثم تزوجها لم يحل له وطئها في آخر ما وان ارتفع المهرم الحاصل بان ما بيناه
 ان ارتفع اخذ المهرم الثاني لوجوب ارتفاع المهرم في آخر ما في المسببه فلا خلاف في وجوب الاسراء
 منها وفيه ورد النص وهو الاصل في وجوب الاستبراء في غير المسببات مسئله ولان
 رجلا كانت عده مملوكه فوطئها لم يكره ان يطاها حتى يخرج الاول في مملكه سبع او عتق
 وهذا منقوض عليه في الاحكام اما عزم الجمع بينهما فهو قول امير المؤمنين علم روى ذلك زيد بن علي
 قرايه من جبره عن علي عليه السلام وغيره ايضا قد رواه عنه وبه قال القائل جمع الامعي
 من الصحابة وذاود من المتأخره والدرليل على ذلك قول الله تعالى وان يحضوا من الحيض فاما
 سلف وليس لهم ان يتزوجوا ذلك بقول الله تعالى وما ملكها بهم فانهم غير مملوكين وحين
 احد هان الاله الى يعلقها بها خاضه والمخطر قوي من ابراهيم به اخذ امر المؤمنين عليه السلام
 والثاني ان الاله الى احكامها انخص موضع الخلاف بين المقصد بها حرمة الجمع وفيه وقع الخلاف
 والمقصد بان يعلقوا به ابراهيم ملكا ليس على الخلق فاما اذا خرج الاول عن ملكه عا ذكرناه فلا خلاف
 انه يحل له وطئ الثانية واختلفوا اذا زوج الاول وعدها انها لم تحل له والدرليل على ذلك قول الله
 تعالى وان يحضوا من الحيض وقد ثبت ان عزم الجمع بينهما مرد بالاله بما ساء انك فلا يصح الجمع بينهما

۱۲۸

[illegible]

بالوطا لم يبطا آخرها بعد الاخرى فصار له لايه تقتضي عدم حرمة وطا آخرها بعد الاخرى على
جميع الوخوه فوجبت له صابه لاجل ذلك فخصه بالدليل ولما اجمع الجميع على انه اذا اخرج الاول من
الوطا من ملكه ما ذكرناه حل له لما فيه فلهما وبما حكمنا على الحرمة وان زوج الاول من
او كانتها فذكر ذلك اذ زوجها والعلة ان ملكه ثابت عليهما بان كل من وطئ ملكته لم يحل له وطئها
مادام ملكه باسما علمها وبما خلاصه لوانه اذن لها في الجرام فاحترمت لم يحل له ان يوطئ
اخيها فذكر ذلك اذ زوجها والعلة ان حرمة الاول من حرمة من غير خد مدك او عقد كاح
يو كدك ان من تزوج حره لم يحل له التزوج باخيها الا مع بطلان كاح الاول من وطئها
بحوز له وطئ الثانية من الملو كات الا مع بطلان ملكه الاول لان كل واحد منهما ساسا باسما لوط
وبشتر فاستنا الى الظاهر وبعض الخطر هو ان من باسما المتزوجه على المبيعه فسله
قال ولوان رجل اطلق امرأته ثلاث بطلعات لم يملكها لم يكن له ان يوطئها حتى يتزوجا غيره
وذكر ذلك لو كان سيدا عليها بعد تطلقه لها لا تالم تخل له وهذا منصوص عليه في الاحكام
والاصل فيه قول الله تعالى الطلاق مرتان الى قوله فان طلقها فلا تخل له من بعده حتى
يتزوجا غيره ولم يجز في ذلك من غيره وقد علمنا ان السيد ليس بزوج ولا يوطئ بالزوجيه
وجب ان يكون حره على من طلقها فلما كان وطئها سببا في تزوجها غيره ولا خلاف في انها
لو وطئ بسببه او زنا لم يحل للزوج الاول والعلة انه وطئ وقع في غير كاح صحيح فذكر ذلك
والعلة انها وطئ مطلقه ثلاثا يو كدك انه لا اعتبار بوطئ الاول من ان له وطئها واما
حرمان او آخرها او كانت خاتما جاز لها التزوج الى الاول فان ان اعتبارا ماد كرا من حصول
الوطئ وكاح صحيح دون ان يكون الوطئ حراما او خلافا ماد اطلقها ثلاثا ولم يكن سببا
وطئها محرمة وطئها بان ملكها اظهر واوضح لقول الله سبحانه فلا تخل له من بعده حتى تتزوج
زوجا غيره وهو لم يوطئها واجبا ملك ولا كاح ويجب ان لا يحل له وطئها بالملك على وجه من
الوخوه ما لم تتزوجا غيره على ما مضى الكلام ايضا **مسألة** قال **والخبر** في
الشيء ان يفترق بين ولد والوالده **قال** لقم عليه السلام لان يكون الولد كيترا حان
المفترق **قال** ولا يجوز المفترق مادام صغيرا ماد كراناه او لا منصوص عليه في الاحكام
وما حكينا عن القم عليه السلام منصوص عليه في مثايل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في المنتخب فلان من باع جازبه ولها ولد صغير لم يبع معها مرد معها ان لم يبع ولدها
معهما **كان كحصيل المذهب** ان الحائز به اذا كان له ولد صغير لم يخرجه ببيع آخرها
دون صاحبه **وبه قال** الشافعي **والاصل فيه** حديث زيد بن علي عن ابيه عن جده عن
علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

في كتاب الطاهر دية ولا خلاف في ان الاول من وطئها

انتم تحريره

الرفعي

الرافعي

الحق محمد

کتاب

فذلك كل قل ان لطلاق لغير العدة لا يفتح فصل له ليس في الآية دليل على ما ذكره بل دليل
على انه امر من الله سبحانه بذلك وليس فيه ما يدل على انه لو طلقها لغير العدة ما يكون حاله وحمل
قوله تعالى يطلق من بعد ثلث غل ان ذلك هو المبدوء اليه والمسنون وحمل قوله تعالى وان
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره من غير اسي شيء من الاجوال على انه يقع في جميع المراتب
نظر السنين والارده كلها بطل على صياها اليه منها ما معنى من قوله صلى الله عليه واله وسلم
مره فليبرحها ولو لان الطلاق كان وقع لم يبره بالمرحجه واحسننا ابو الغنائس الحسني رحمه الله
باب عيسى بن محمد العلوي حدثنا محمد بن منصور عن محمد بن جميل عن ابراهيم بن محمد عن ابي جابر عن
عمر بن ابي وايل عن ابن عمر انه طلق امراته وهي حائض فذكر عمر للنبي صلى الله عليه واله وسلم ذلك فقال امره ان
يراجعها وبعد سطلمه فبان صحته وبيع الطلاق في الخيض وانا ابو الغنائس الحسني رحمه الله نا ابراهيم
الهماني حدثنا اسحق بن ابراهيم الصنعاني عن عبد الرزاق عن الثوري عن عاصم عن ابن سيرين قال
سئل ابن عمر هل اجنب بها قال لا وما ينبغي وان كس قد عرت واستحقت وفي بعض الاحبار قل
يا رسول الله لو كنت طلقها لانا قال اكانت مني وبغضتي ذلك وانا ابو الغنائس الحسني
حدثنا محمد بن الحسن بن ابي بكر عن ابي اسحق عن ابراهيم بن محمد عن ابيه عن حماد عن علي بن علقمة السلام
انه كان يقول الطلاق في العدة على ما امر الله من طلق على عرعه فقد عصا الله ودارق
امرته فان قيل فقد روي عن قدا الله بن مالك عن ابن عمر انه طلق امراته وهي حائض فقال
صلى الله عليه واله وسلم ليس بك بشي قبله هذا خبر قد استضعف سنده واعارنا
اكثر واشهر وان ثبت فلا ظاهره لانا قد قلنا انه سي مدخل ووقع فلا يرد فيه من ما يدل
واداحما وعصما حقيقا فيه الى التاويل قلنا حمل ان يكون المراجعة لغير شاسي وعار
وليس لهم ان يقولوا ان الزوج لما كان موقعا للطلاق على وجه يكون به عاصا لم يقع
طلاقا لانه يسمع من يطلق في الصلح يحرم بطلان صلوة بانه مطا به ونكسها ان كون ما روي
الفرقة معصية لا يمنع من وقوع الفرقة بالردة اذ اختلفوا فيها قويب الفرقة ويمكن ان يعاش
الحائض على الطاهر فعلى انها امره يصح طلاقها او عاشر الى مدخلها على ان لم يدخل بها
بتلك الغلة فوجب ان يقع طلاقها في الخيض او بيقاض الطلاق على الطاهر بخله ان كل بعد
منها لعتاله مدخل في المنع من لو طويها ان يقع حصوله في الخيض فان قالوا
على الوكيل الذي امر بان يطلقها طاهرا فطلقها عاصيا بانه بعدى ما امره كانت
قيا سنا اولي استنادها الى النص من التاويل ولا لانه بعد وقوع الطلاق على
ان الوكيل لا يشبه المطلق بل المطلق يطلق على نفسه والوكيل يطلق على الموكل فصار عاصيا
اولي ان يرد ما حكمه من يلزم نفسه الامر الى حكم من يلزم غيره وهم هم ردوا حكم من يلزم نفسه

عن علي بن الحسين البصري قال حدثنا
قال حدثنا زائدة بن جابر

وما يصح الفرق بين الوكيل والمطلق
 الى حكم من يلزم عره ان الوكيل يفقد ما هو وكيل فيه بامسرا الوكيل فقط دون ما سواه في حد الامر
 في طلاقها ظاهرا ولم يكرهها من بطلانها فيها حالها حالها يصح طلاقه خائفا وليس كذلك
 المطلق ليس طلاقه بغيره وان لم يأم الله به بان يحترقه باق واقعه او بان يدركه عليه
 من غير حقه المحترق فلا تنفع ان يأم بالطلاق على وجه مخصوص وبذلك على انه قد يقع
 ذلك وان وقع على غير الوجه الذي أمر بان يقع عليه **مسألة** قال ابي حنيفة
 ان يطلق صغيره لم تحضر ابيته ان يكفر عن مجامعتها شهرا ثم يطلقها وكذا القول
 فيمن أراد ان يطلق المحترق وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه لما استبان يكون للمحترق
 والطلاق خفيه في ذات الخيض استحيانا ان يكون بينهما اشتراك في التوافق من صغره والكبيرة
 والمكبل ليس الشهر قد اقيم مقام الخيط الواحد في كل حكم له مدخل في استبراء الرحم بعد العدة
 والاستبراء في الاما **مسألة** قال داود يطلق الرجل امراته طلاق السنة ولم يكن التعليل فيه
 ثلثه فالرجل الذي رما ما دامت في عذتها ما اذا انقضت عذتها كان الرجل طاهرا من الخطايا وهذا
 منصوص عليه في الاحكام والمنتهى هو الخلاف فيه سوا كان لطلاق السنة او واقعا في
 الخيض في معنى المراجعة الامر الى قول النبي صلى الله عليه واله وسلم مرة فليترجعا في ابن
 عمر حين طلق امراته خائفا مرة ان يراجعا فكذلك في العدة لو انقضت قبل المراجعة ارجع
 يكون خائفا من الخطاب ردك ادا وقع الطلاق لا عوض وقد دل على ذلك قوله تعالى وبقرها من حق
 بردهن في ذلك ان المواد به المراجعة **مسألة** قال القاسم علم ولا يرد من اسما د
 في الطلاق والمراجعة ليكون العدم من الخلاف والمنارعة وهذا منصوص عليه في مساهل
 النير وشي ومروى عنه في الاحكام وقد دل عليه بالعدم من الخلاف والمنارعة على انه قاله
 على سبيل الاستحباب ولم يجعله شرطا في صحة الطلاق ولا في صحة الرجعة وقد ذكر في
 عليه السلام الاستشهاد في الاحكام ولم يذكر انه شرط في صحته فذلك على انه استحباب وقال
 ايضا سمع المطلقون شهد على طلاقه ان شأين يلقط به وان شأين انقضا عذتها وذل
 ايضا لا جعل الاستشهاد شرطا في صحة الطلاق وهو قول عامة الفقهاء وذهب الامامية
 الى ان الطلاق من شرط صحة الاستشهاد واخذ قول الشافعي انه شرط في صحة الرجعة والرجل
 طلاق الاستشهاد ليس بشرط في صحة الطلاق ولا في صحة الرجعة قوله تعالى ادا طلعتم السبا
 فطلقوهن لعدتهن وقوله سبحانه الطلاق من ران وقوله سبحانه فان طلقها فلا محل له
 من بعدهن سكر زوجها غيره وقوله سبحانه فامساك بعجزه وسرخ باحسان ولا سرطانية

في سنة

شأن الاستهاد فقلتم انه ليس بشرط في صحته فان قيل فقد قال الله تعالى واسهر وادبر
عبد منكم وامرنا بالاستهاد فليس له لتساخا لانه ما موز بالاستهاد واما الخلاف انه شرط
فيهما او في احدهما ويدل على انه ليس بشرط في الرجعة قوله تعالى وبغراتهم ليدورن
في ذلك من غير اشتراط في الاستهاد وما يتعلق به الفرق بين من قوله سبحانه واسهر وادبر
منكم لا يصح بعلو واخذ منه لانه وادبر بعد ذكر الطلاق والرجعة وليس تخلقه باحدهما
اول من تخلقه بالآخر فالاخلاق غير متعلق بها على الوجه الذي ذهبوا اليه فمطل علمهم
وضوح ان المراد به التدب فصح تخلقه على وجه التدب بالطلاق والرجعة جميعا وما يدل
على صحته ما يذهب اليه من ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم عمر بن الخطاب عن ابيه
في الكسر كخبرته فليتر احدهما حتى يظن لم يطلعهما ولم يشرط في واخذ منهما الاستهاد فدل
على ان الاستهاد ليس بشرط فيهما فالاخلاق في الاستهاد ليس بشرط في العلق فوجبان تكون كونه
الطلاق والعلوه انه اذا ملك وفي الرجعة شككها بما يفسر الى لولي وجب ان يكون لهما
شرطا فيه دليله سائر العقود من البيع والاطا زه وعمرها او يقال ان الرجعة هي استاخذ الوط
من غير ان يكون عقد النكاح فوجب لا ينعى الاستهاد دليله شرائع الامم ثم الاصول كلها استاخذ
لان شامها لم يعلط بالحاجة الى لولي فلم يعلط بالحاجة الى الشهود فوجبان تكون الرجعة
كذلك **مسألة** قالوا اذا اراد الرجل ان يحلح امرأته طلقها على عوض فيقول
طلقتك على كذا او خالتك عليه او باراك او غير ذلك من اللفاظ التجارية سواء قال
على ذلك او يقول انك طالق على كذا او يقول اذا ابرأ مني من كذا او عطس في طالق نقص
في الاحكام على جميع ما ذكرناه غير ما ذكرناه من قول الرجل خالتك او غير ذلك من اللفاظ التجارية
عمره فانه مسة علمها فيه **فصل المذهب** ان الخلع والمباراة والطلاق على عتق سن
كلها عبارات مختلفة على معنى واحد والى يدل على ذلك ان لفظ الخلع والمباراة بعد العرفه
كالطلاق اذا اشترط العتق في ايهما كان استوى حكمهما وفاققت لفرقة ومملك الزوج
عليه ما بدلت من العتق وهذا مما اختلف فيه وقد اختلف في الخلع هل هو فسخ او طلاق وهو
طلاق عند اصحابنا وبه قال ابو حنيفة واخذوا في الشافعي وقوله الاخر انه فسخ وليس بطلاق
والذي يدل على انه طلاق ما رواه هناد بن اسناد عن سعد بن المسيب قال **حجّل رسول الله**
صلى الله عليه واله وسلم الخلع تطليعه واخذ ويدل على ذلك حديث ريد بن علي عن ابيه عن جده
عن علي بن عليم السلام ادا من الرجل من امرأته ففقد بانت منه بتطليعه ويدل على ذلك ايضا
انها فرقة تختص النكاح ويقع بايقاع الزوج فوجبان يكون طلاقا دليله الطلاق واسمها الخلع
ان الخلع اذا اراد به الطلاق يكون طلاقا وكذلك اذا لم يرد به والمعنى انه خلع فاما الاستدلال

باب التلغ

من

من استدلاله ففتح بانه لو كان طلاقا لكان يصير الطلاق به اربعاً والمخبر ابن الله تعالى
 قال الطلاق مرتان ثم ذكر الخلع بقوله تعالى بعد ذلك فان حكم الامام حدود الله ولا
 حرج عليهما فيما اقتدت به ثم قال وان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره
 فهو عسر سد لان الله تعالى يرا لطلاق في بقوله متكناه الطلاق مرتان فامسك بعرف
 او سرح باحسان فارد بقوله او سرح باحسان المطلقة الثالثة ثم سرح احكام الطلاق
 الطلاق الماضي ذكره ودل على ما يجوز اخذ البذل فيه وملا يجوز ان الله تعالى اسد ذكر طلاق
 اخر غير ما مضى ثم ذكر بعد ذلك حكم المطلقة الثالثة لانه ان جعلها بطليقة اخرى ليس
 الامر لولم يكن كذلك لكانت التطلعات بصرف خمساً فقط بما او اخصناه ان الخلع وان كان
 طلاقاً كان دخلاً في التطلعات الثلاث ويطل ما تعلموا به **مسألة** ولا يجوز الخلع
 الا اذا خاف الا يقيم حدود الله ويكون المراه هو البطالة وابت الرجوع الى حكم الله تعالى
 ولا يجوز ان يخالفها على اكثر من مهرها ونفقة عقدتها ورسه اولادها ويعمهم
 جميعه مضمون عليه في الاحكام والمسمى خلافاً ذكرناه من ترسه اولادهم ويعمهم فانه مضمون
 عليه في المسمى فقط والذي يدل على ما ذكرناه من انه لا يجوز للرجل اخذ العوض على الطلاق الا اذا
 خاف الا يقيم حدود الله صفاً هو قوله تعالى ولا تجل لكم ان تأخذوا مما انتم من شيئا الا ان
 الا يقيم حدود الله فان ختم الا يقيم حدود الله فنصر تعالى على حريم اخذ شيئا اعطاهما الا على
 الشرط الذي ذكرناه وبين ان ذلك حل متى حصل الشرط قال قبل فقد قال الله تعالى وان طلقكم
 عن شيء منه نفست فكلوه هيباً مريباً باح كحل ما طابت به انفسهم من منهن وحيب ان يخرجوا
 الزوج اياه على سبيل الخلع وان لم يكن منها شيئاً فاد ا طابت به نفسها قبل له قول الله سبحانه
 ولا تجل لكم ان تأخذوا مما انتم من شيئا الا ان الا يقيم حدود الله قد دل على انه لا يحل من طلقها
 ان تأخذه على وجه الخلع الا على الشرط الذي ذكرناه الا ان ان نفستها ولم تبطل لم تجل له ان يأخذها
 خاف الا يقيم حدود الله فبان ان لا يه ورددت في اجاب شرط مع طيبه نفسها ولا يمنع ان يكون لها
 اد ا طابت نفسته مما لاخر مطلباً حل ساوله ثم لو طابت نفسته بان سار له على وجه محذور
 لم تجل له اخذه كما يوجد على سبيل الربا ومثل الخمر والبيع وما حرم غيرها وكذا لا يمنع ان يجل
 ان ياخذ من مهرها ما طابت به نفسها على الاطلاق ثم اد ا طابت نفسها على سبيل الخلع لم حل له ان
 ان ياخذ الا على الشرط الذي ذكره الله تعالى فان فاسخ الخلع ادا لم يحرم منها الشئ عليه
 اذا خيف معق انه خلع كان ذلك معارضاً بان يقال لهم قد ثبت بالدلالة عندنا واد ا فاسخ
 ان الخوف مبرحاً في بعض احكام الطلاق والعلم انه ملك عبد المصبح وقلنا انه لا يجوز ان يبيع
 الخلع على اكثر مما اعطاه الا ان تكون نفقة عقدتها او ترسه اولاد له لما رواه ابو الحسن الكرخي
 باسناده عن ثعنه عن قتاده عن عكرمة عن اسعنا عن حملة ابنت سلول انت المصلي عليه السلام

في الخلع

فقلت والله ما اعلم على ثابت في دين ولا خلق ولا كثره الكفر في دار الاسلام لا يطيقه
بعضا فقال صلى الله عليه واله وسلم يردس عليه خديعه فقالت نعم وامرنا النبي صلى الله عليه
واله وسلم ان نأخذ منها ما ساق اليها ولا نرد اذ وروى ايضا باسناد عن ابي جرح عن عطاء بن
امرأه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم سكاور وجها فقال يردس عليه خديقه فقالت نعم
وربنا يده قال ايها الربا يده فلا وروى ايضا باسناد عن ابي جرح قال قلت هذه الامية في بارئ من
وفي حمله بنت عبد الله بن سلول قال **قلت** وكانت سكة الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فقال يردس عليه خديقه فقلت قد غدا النبي صلى الله عليه واله وسلم فكم ذلك فقال امطحت
من نفسي فقال نعم قال ثابت قد فعلت ذلك ولا يجلي لكم ان احدا واما النبي صلى الله عليه واله قال
لا تأخذ منها اكرمها اعطيتها ما حديث الاول قد روي ابو العباس الحسن في النصوص فان
قيل فقد روي في الخبر عن ابي سعيد الخدري انه قال كانت اختي عند رجل من الانصار و
على خديقه فكانت معها كلام فارغتها الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال يردس عليه
خديقه وبطلت قالت نعم اريد ان يردس علي خديقه فقلت له فليكن له حمل يكون
صلى الله عليه واله وسلم علم ان الخبر الذي على خديقه فايها عي بالراية ليكون ذلك لطيفا
بين الخبر وايضا قد ثبت بالراية وفاقا مع ابي خنيفة ان الحدوث والمهر قد روي جيا يكون
كذلك ما الخلع والقلع انه عوض البضع وذلك اول من قيسهم ذلك على ابي الاعوان كسنا
الى المنقوض وقلنا انه عوزان مخالغ على بغيعة العدة وتريه الاولاد وبغضهم انه ما سعلق
باسان النكاح الذي كان بينهما فاشبه المهر ولا يدرج فيه دخول الخلع له اين عوض البضع كفسد
ذلك ولا خلاف بيننا وبين خنيفة والشافعي انه كالمهر وان دخول بعض المهر لا يعسده
مسألة قال فادان فها على ذلك فقد بان منه فلا رجعة له علمنا وهو حاطب
من الخطاب ان لم يكن الخلع بطله ثالثة ولها ان يستأنفا كما تجب بئرا قبل العدة وبعد
وهذا منصوص عليه والمتنجد ان كان الطلاق لفظ الاحكام وان لها ان يراجعها كساح حديد
من غير اشراط انقضاء العدة بعده وبذلك عليه وهذه الكلمة مما لا يخفى منها حلافا
عن احمد بن محمد بن اهل بيعة علم السلام وعمره الاما حكاه عن ابي ثور انه كان يذهب الى ان الخلع
الرجعة مع محصيله الخوض بذلك بعيد جيل لول الزوج لا يجوز ان يملك البكر المهر معا ولا
خلاف انه يملك البكر الذي يبدله المرأة على بضعها ولا يجوز ان يملك البضع مع بده المرأة
ان المرأة لا يملك البكر وجب ان لا يملك الزوج ما هو يبدله منه كسكاح يملك المرأة المهر ويكون
للمهر عليه سبيل يملك الزوج البضع ولا يكون لها سبيل عليه وكذلك في الخلع وشهد له هذا الاغت
بنا يعقود البيعات والجازات والهايات على الاعراض وروى يردس على ابيه عن جده
عن علي عليه السلام قال **قلت** اذا قبل الرجل من امرأة فريه فقد بان منه بتطليقه

روى في صحيحه
سالكه لابي
مجمع

في الاحكام والمتنجد غير ما ذكرناه
من ان لهما ان يستأنفا النكاح والعدة
فانه منصوص عليه

ورد

ورد

فقد ذلك على حصول البينونة ^{فصول} البينونة لا أيضا على ان المخلع طلاق وقلنا انه سكرها
ان شاكها جبر بدا في عدتها لان عدته اذا كانت منه لم يمنع من كساحه ولا خلاؤه ذلك
هست ^{فصل} ^{فصل} وكان رجلا حاله زوج ابنته الصغرى عنها وقع الطلاق وكان لاس
ان مطالب الزوج بالمهر زاد اكثرت وزجج الزوج به على امها اذ قد صر هذا مصق
عليه في المحك قلنا ان ذلك جلع لانه طلاق على عوض وقلنا ان لابنه مطالبه الزوج
بالمهر زاد اكثرت لان حقيقتها ثابتة ولا تسقط باسقاط امها كالا سقطت سائر حقوقها
باستقاطه لانه لا ولاية عليها فيما يضرها وقلنا ان للزوج ان مطالبه لاه به لانه
طلقها على بدل بدله من يصر منه بدل لاندل فوجبه ان يلزمه فاشاع على المراه لو كانت في
الحال لانه لو كدد ذلك ان من قال لرجل له على اخو حو على هذا الحق على ان يصرى عن كل صرح ذلك
ولرم النمان فذكر ذلك مدها له فان قيل ان لاه ادا لم يحصل له بارايه سي لم يلزمه الحق من
كان ذلك منتفصا بالنمان والحق لاه لا ترا ان المحتال والعصيان بصمان المال ان لم تحصل ^{لها} ^{لها}
بارايه سي وروكردك قوله تعالى او فوالا لعقود و قوله النبي صلى الله عليه واله وسلم المومن
عند شروطهم فان قال فقد قال يحيى الحسين علسا ان لاه ادا قال ذلك
بلفظ لا ترا لزمه صمان المال ولا ترا لا ينطوي على النمان فسل له لا ترا قد يكون مجرد القول
وقد يكون بان يضمن المال عن عليه المال فاذا احتل لا ترا هذين لوجهين علماه من لاه
على الصخه وهو لا يقع الا اذ احتل على النمان لا ترا ان لبيع ادا حاز ان يكون تحتجا واسئل
تحمل على الصخه في الامور وغيره حتى يشك لفساد فكدك الكاح وسأ ترا لعقود مسله
قال ^{فصل} والطلاق الرجعي كل طلاق لا بدخول بها لاه على عوض من غير ان يكون بطليعه
ثا لله قد نص عليه في الاحكام ان الكنايات مع ما الطلاق الرجعي ودكها ان دخول العوض
فعله ما ساو بين فيه حال المطلقة ثلاثا وانها لا تخل له حتى يسكن زوجها عيه ودكحو
في المستحق وجميع ذلك ادا كانت المراه مبدق لاه ادا ما ان كانت غير مدخول بها فلا
جلا ف ان طلاقها باين على اى وجه وقع واما الطلاق الصريح ولا خلاف ان البينونة
البينونة لا يقع الا اذا كان على عوض ولا خلاف ان قول الزوج اسرى رجلك في هذا
المعنى مثل صريح الطلاق واختلفوا في قوله انت باين اسره او حله وما جرى مجراها
فذهب ابو حنيفه الى بها يكون بهن باسا وقال الشافعي مثل قولنا اريد ليل على ما ذهب
اليه من ذلك قوله تعالى وبقولهم الحق بتردهن فلم سرط ان يكون العواق وبع الصريح
او الكنايه وبذلك عليه قول النبي صلى الله عليه واله وسلم راجعها ولم يسس باى لفظ
وقع الطلاق فدل ذلك على ان تحكم الالفاظ في كونها رجعيه حكم واحد ولا خلاف
ان الصريح لا يقتضى البينونة ادا لم يقع على عوض فوجبه ان يكون البين والحليه

والبرية كدك والقلة انه طلاق او بقاء اطلاق لم يشترط كما لعدد ه ولم يوضع شرط
 الغرض موجب كالأوجب لبيئونه من الجرحول بها وممكن ان يعاين ما ذكرناه على قول العاقل
 اعتدي واستبزي رجلك في انه لا موجب البيئونه اذا لم يقع على عوض يوجب كذا ماد كذا
 حكم الصرع والكتابة على ما بيناه في جيلت يكون ذلك بحكم البايين والحقية اذ لا حلوا
 ذلك من ان يكون ضربا او كناية على ما وجدنا الصرع وقول الزوج اعدى متى دخلها
 الغرض كما نأبأينين ومولم يدخلها الغرض كما نأرخص فاعلم ان الحكم في السونه
 يعلق بجرحول الغرض فمع ما ذهبنا اليه على اننا وجدنا كل لفظ موجب للبريه مع
 اتفاق البديين اذا لم يمنع من عديل النكاح بين الزوجين قبل نكاح زوج اخر لا موجب
 البيئونه متى لم يقع على عوض كالأطلاق والفرق والسراج واسري واعتدي وحلت
 يكون قوله انت ما بين وبريه كدك وان قيل اذا ثبت ان الزوج لم يملك ان يبدل
 وجب ان يملكه مع عديل كما اعتوى اليه قيل له هذا لا يجب في جميع المواضع الا ان
 يملك عقد النكاح مع الغرض ولا يملكه على حد لا يجب معه البذل وكذا يملك السرى
 بلفظ الطلاق مع البذل ولا يملكه بغيره كذا في البيع يقع انقائه مع البذل ولا
 يقع بغير البذل فلم ينتج ان تكون البيئونه كدك وان وقعت بلفظ البايين والحقية
 على تلامنت من الغرض بان الزوج يملك البيئونه من غير عوض على بعض الوجوه وهو
 ان يطلقها فلا تاعلى اذ الذي يذهب اليه فيسقط سواهم هذا واحده وممكن ان يبدل
 في المسك بغيره تعالى الطلاق مرتان فحل فسخه الطلاق مرتين وجعل بعده
 المساك او الشرح ولا يكون المساك الا بعد الرجعه مكانه قال بعد كل طلاق ما بين
 رجعه موجب ذلك في كل طلاق وقع باي لفظ كان الا ما خصه البذل فان قيل
 اذا ثبت ان للزوج ان ياخذ البذل على البيئونه ثبت انه مالك لها وثبت ان له ايعاها
 بعديل قيل له هذا فاستد جميع الوجوه التي ذكرناها والمسلمه الاولى في رجعه لا عاده
 فان قيل قوله اسرين كناية ولولم توجب البيئونه كنا اسعطا حكه قيل له محله
 طلاقا فلا تكون اسعطنا حكه الا ان لا لا موجب البيئونه بقوله اعتدي وهذا لا حرم
 من ان يكون حكه فهو غير شافط فان قيل اذا اسعطنا حكه الذي اوجبا من حيث
 الحكمه قيل له هذا لا يقتضيه به ولا يبالا اعتبار ما نوجب البيئونه وادلته مسلمه
 قالوا واد اطلاق الرجل زوجته بلفظه رجعه فانما يتوارثان ما دامت في العده
 وهذا منصوص عليه في الاحكام ودكان العقه بينهما غير مسطحة الا انهما راجعا من غير
 نكاح مدية فثبت انها زوجة اوجبا طاهر قوله تعالى لكم نصف ما تركوا حكم اليه
 والتوارث بينهما فام والمسلمه وفاق لاحلاف بها وقررى ذلك يهدى على عرسه عن جرحه

عن

عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسـ لـ قال الطلاق
بإسبع الطلاق ثلاثان يحللهما الرجعة هذا مخصص عليه في الأحكام والمحرم وقال العثم
ان الطلاق قد سمع الطلاق والبدك ذهاب كثير الفقهاء في المطلقة الرجعة
وأما الباب فنقول لشفاف في مثل قولنا وقالـــــــــــــــــ اوحيف بسبعها الطلاق
والبر لعل على صحة ما ذهبنا إليه ولله تعالى الطلاق مرتان فامسك معروف
أوضح باحسان الذي هو الطلاق الثالث فوجب ان يكون وقتها وقتا واحدا
وحالها حال واحد ليزك مقتضى المحرم لا ترا ان التخيير لما وقع من الكفارات الثلث
كان موقعها ووقتها واحدا وكذا جزا الصبي فادانته ذلك وثبت ان الممسك
لا يكون الا بعد الرجعة وحيث لا يكون السرح الذي هو الطلاق الا بعد الرجعة فادانته
ثبت ذلك في الطلاق الثالث ثبت في الثاني اذ لم يفضل احدى بينهما فان قيل ما اكبر
ان يكون المراد بقوله تعالى فامسك معروف انها هو الرجعة فيكون الممسك محرم
ان يطلق او يرجع فلا يجب ان يكون الطلاق الا بعد الرجعة قبله وهذا سطر
من وجهين أحدهما ان الممسك ليس بعاره عن الرجعة ايما هو عاره عرفناه لها بما
يلزمه لا ترا انه لا يمنع ان يقال فلان راجع اهله ولم يسكها ولو كان امساك عاره
عن الرجعة لكان ذلك متناقضا فبين ان الممسك ليس هو الرجعة وايما هو قيامه لها بما
يلزمه بعد الرجعة والوجه الثاني ان الممسك لو كان هو الرجعة لم يكن القسم
صحيحة اذ كان يكون خاله ناله عن الرجعة والطلاق وهو انك لها حتى يعصى
فتبين متى رجعتها لم يكن بعد اذ ما ذكره الله تعالى من الممسك بالمعروف او السرح
بلا إحسان فكان الاول ان يحل الممسك على ما قلناه ليتم مقتضى الظاهر وبوكردك
ما رواه اوداد وان لم صلى الله عليه وآله وسلم قال عمر في ابنه مرة فلما رجعتها حتى
لم يحلها حتى تم تطهرم ان شاء امسك بعد ذلك وان شاطئ فحل صلى الله عليه وآله وسلم
الممسك بعد امر رجعه وهما يدل على ذلك ما مضى من حديث ابن عمر انه طلق امراته عاتبة
فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال مرة فلما رجعتها حتى تطهرم بطلما
فلو ان الطلاق لم سمح الطلاق لم يكن امره صلى الله عليه وآله وسلم وسلم بالمرجعة الطلاق
بعد معنى فدلـــــــــــــــــ ذلك على ان الطلاق الثاني لا يقع بعد الطلاق الاول لا يوسط
الرجعة بينهما فكشف ذلك ان هذه الرجعة لا رفح المطلقة الاولى ولا هي حارة محرر
النوبة من امثاله بايقاعها ولا هي مخيرة بحكم العقد فلم يوجب كون امرها من اجله

غير ما ذكرناه من صحة وقوع التطليقة الثالثة المستوية وما يدل على ذلك انه لا خلاف سا
وبين الشافعي ان الماي لا يلحقها الطلاق وهي معتدة فكذلك المطلقة طلاقا رجعيا
والعلة انها حية في وجه الاحتفاظ بالطلاق حتى سرفق الثلثة الواقعة بالطلاق الاول
ويقال للشافعي وان حقيقته لا خلاف سا وبينكم ان من قال لا مائة المدحول بها
انت طالق ثلاثا انه لا يلحق بك طلاق ما لم سرفق حكم ذلك اللفظ فكذلك اذا قال
لها انت طالق والعلة انها معتدة من طلاق وليس لهم ان يدعوا ان علة ثلاثتها لا ينفك
مؤثره على اصلها اد لا فصل عندنا بين قوله انت طالق وبين قوله انت طالق ثلاثا وان قيل
الزوج ما لك للثلاث وجب ان يقع منه اياها واحدة بعد اخرى وان لم يملكها الزوج
قبل له لتسلم انه ما لك للثلاث على الاطلاق بل على شرط يعني ان يحل من الطلاق
والطلاق ما يرفع حكم الثلثة الواقعة بالطلاق الاول على ان هذا يصح على الشافعي
بالطلاق البايين وعلما انهما معا ما لم يقض عدتها وان قيل هو زوج بعد الباطل الاول
اذا كانت رجعية وجب ان يقع منه طلاقا تسليما له لا مسح من احرام الزوج عليه ومع
هذا لا يجوز طلاقه الا على الشرط الذي ذكرنا لانه الى مضى لا ترا ان الناس قد اختلفوا
في طلاق المتكررين وطلاق المكر وطلاق الحايض وان لم يحرر من الزوج من الزوجه واما
اتباع الاوكبر من اهل البيت مع بقا الزوجية فكذلك في مسلسلنا وما نوكد ذلك ان ليل الواقعة
ما سيطر عليه الثالثة ما لم يرفع لم يكن الاحتاق الطلاق بها مشرح وجب ان يكون ذلك حكم
كل ثلثة هو اولي حقه واما ان الطلاق لا يسمع الطلاق المايين فالحلاف تساو وسوا حقيقته
دون الشافعي والكلام فيه اظهر لانها لا يسيار وجب لانها لا يتوارثان ولان الضمة مقطعة
والمرأة قد مكثت بضعة ويكن ان يقاس على الحية بمعنى انها لا يحل له الاسكاح جرد فوجب
ان لا يلحقها لا خلاف ان الكتابات لا يلحقها الصريح فاسأ على الاحتية او يقاس الصريح على
الكتابه بعله انه من الفاظ الطلاق وجب ان لا يقع عليها فان قيل روي عن همام بن
عروة عن ابيه عن عاصم بن ان رسل الله صلى الله عليه واله وسلم قال المحلعة حكمها
الطلاق قيل له لا تخير قد قيل انه صنف وان ثبت كان المراد به ان الحلع طلاق وهذا الاول
اولاه نعم المختلفات اجمع وما ساولونه يحصر بعض المحلعات اذ فيها من لا يطلقها بعد
الحلع فلا يلحقها طلاق بان على وجه من الوجوه والتاويل الذي يعنى العن من على حوته اولي
من مقتضى لخصيصه وليس لهم ان يقولوا يقول بالوجهين جميعا اذ من مذهبه ان لا يجوز

هو اوجه ان طلاق اولي حقه وانما ساولوه في ذلك
ان فاسنا يريد الطلاق والى هو عاصم بن عاصم
بالسنة م

وهو الاستصحاب انما هو علم السلام وهو العلم السلام

ان يراد باللفظ الواحد معنيان مختلفان فان قيل فقد قال الله تعالى بعد ذلك
فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فذلك على ان المصلحة بينهما
الطلاق فليس له هذا بيان حكم المطلقه التي المراد بقوله وامساك معروف اوسع محليا
وقد بينا فيما تقدم انه محتمل ان يكون بعد الرجعه او غايه الزوجه ان كانت قد ابطعت
فيما يحل على ذلك قوله سبحانه فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره واما
كلما ساقى مسلتين جميعا فاني ان الطلاق واسع الطلاق الرجعي ولا لبس ان مجموع
الطلاق اما هو ليس بوثري النكاح لانه اما يوجب قطع العقم او يوجب فيه علة ما
واقلد لك ان يوجب قطع العقم بانقضاء العدة ووجدنا الطلاق الثاني لا يورث فيه
شأن الثاني غير خصوصه في نفسه فوجب ان يسمي الطلاق المأخذه والمعصية عذرها
وجوب ان لا يكون له حكم مسس لانه ولو ان رجلا قال لا امرأه اطلاق
او قال انت طالق تطلقه او تطلقين واكثر من ذلك او بعض بطلينه ونعت بطلعه
واحدة وهذا منصوص عليه في الاحكام والمتح وهو قول القسم عليه السلام مرواه يحيى بن
الحسن علم السلام في الاحكام عن احمد بن عيسى وموسى بن عماد الله وكذا رواه عن حماد
بن محمد عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام وعن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير
قال به ذهب بعض الامامية لا يبيع الطلاق وروى ابو خالد عن يزيد بن علي عليه السلام ان ابا
بكر قد روى ذلك عن ابي جعفر محمد بن علي عليه السلام واليه ذهب عامة الفقهاء
والدليل على صحة ما ذهب يحيى عليه السلام
قول الله تعالى الطلاق مرتان فاحذر تعالى ان لطلاق اجمع من ان يعدها ثالثة
ويجب ان يكون ذلك حكم كل طلاق ليس دخول الالف واللام تدل على التخصيص لم يرد على العهد
فاذا ثبت ذلك وثبت ان من قال لا امرأه انت طالق ثلثا مطلقا واخره ثبت بعد ذلك ان له
ان يطلقها ثانياه ثم بطلينه ثالثة حكم الظاهر فان قيل ان الظاهر بعض حوازي
الملك في طهر واحد ليس فيه وقوع كل واحد منهما في طهر قبل له هذا واسع منه
على بعض الوجوه وان كان الفاعل لا يكرح الفاعل لثمة وليس هذا موضع الخلاف وانما الخلاف
ساو بين خصوصنا وهذا وهو ان يقول الرجل لا امرأه انت طالق لنا وقد ثبت ان الظاهر
ينقض صحته وقوع بطلينه ثالثة بعد ما على ما بينا فصح ما ذهبنا اليه فان قيل لانه يرد
على حوازي وقوع الثلث في طهر واحد في ثلاث دفعات وان لم يحل شهر الرجعه وادان ذلك
علم بغير واحد من قوله انت طالق ثلاثا ومن ما ذكرنا وادان ثبت ان قوله انت طالق لنا موجب

ثانيه بعد ما لم تطلقه

وهو العلم السلام

وقوع الثالث قيل له نحن ما استند لنا بل لا يه على ان لثلاث لا يقع بلقطه واحده فاذا
ثبت لنا ذلك كان ما ذكرناه كلاما في ان الطلاق يبيع الطلاق اولاه هذا مما مضى الكلام
فيه مستقصى وما قولكم انه لم يفضل احد بين القولين فليس كذلك فان القسم على الله
يذهب الى ان الثالث لا يقع بلقطه واحده ويقول مع ذلك ان الطلاق يبيع الطلاق وقد
فضل بين المتأولين وذلك بوضوح شقوا ما سألهم عنه وما يدل على ذلك ما احضرناه ابن
العباس الحسبي رحمه الله تعالى ما عند الحسن بن ابي نعيم بن الحسن بن ابي الربيع حدثنا عند
الزراقب ما عمن عن ابن طاووس عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله
صلى الله عليه واله وسنم واي بكر وسنم من خلافه عن الثلاث واخره فقال عاتق انا
الله شر قد استحلوا في تركان لهم فيه انا ه فلو امسوا علمهم فامسوا ه وما ابو بكر المقر
حدثنا الطحاوي بخبر سار روح الفرج حدثنا احمد بن حنبل حدثنا عند الزراقب حدثنا جرج بن ابي
طاووس عن ابيه ان ابا الصوام قال لابن عباس بن علي بن ابي طالب كانت عاتق واحده على عهد
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واي بكر وثلاث من امانه عن قال ابن عباس نعم وفي
بعض الاخبار وصدر من امانه عن روي عن محمد بن يحيى عن ابي جابر عن الحسن بن علي بن عباس
ان يزيد بن ركانه طلق امراته ثلاثا البتة فخر عليها خرا ناعظيما فقال له رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم كيف طلقها قال اطلقها ثلاثا في وقت واحد فقال له تلك لك واحده
فراحها ففقد الاخبار نقوض فيما دهننا اياه فان قيل فقد علمنا ان عمر لم يكن يبيع الطلاق
على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فادانته ذلك ثبت انه قد علم شقها قيل له لا خور
نتج ما ثبت عن النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول عمر شيئا وقد اختلف ان يكون عمر لم يبيع
الضح لنقص فيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وراى ان المسئلة الاجتهاد فيها مخرج معصا
بذلك بكونه لا يروي عن عمر انه ذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وما هو بروي
عن ابن عباس على ان في الخبر الاول ما يدل على انه لم يبيع ادينه ان لثلاث كانت على عهد رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم واي بكر وقد علمنا انه لا شيء بعد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فكيف يكون بعد امانه اي بكر فان قيل عملان يكون المراد بذلك ادا قال الزوج للم
يدخل بها انت طالق وطال وطالق قيل به هلا يصح للمهر من غير دليل وذلك ما لا يصح
فان قيل فقد روي ان رجلا طلق امراته الفاضلي يومه الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فقالوا يا رسول الله ان انا با طلق انا الفاضلي فاما من مخرج فقال ان انا لم يبيع الله فعمل من مخرج امانه

مدره او امضا

لديج بشد

شدة

عقوبات

لزمه مني حصلت
سبه ادا دعوان
تلى الله عليه واله
وفايد على
احمد كذا قال

انت طالق ثلاثا والمعنى انه لفظ له مدخل في المنع من الوحي فوجب ان يستوي فيه وجود ذلك
 العقد وعدمه وايضا لا خلاف في مساوئ او خفيه انه لو قال لها انت طالق وبواملائها انه
 لا يقع الا واحد فكذلك اذا قال انت طالق ثلاثا والعلم انه اوقع الطلاق مرة واحدة
 فوجب لا يقع بتطبيقه واحدة ويقال ايضا لا يحال وخفيه قد اجمعت في الكنايات انه
 يستوي فيه المثلث والفظه فوجب لك في الصريح والمعنى انه لفظ يقع به الطلاق فان
 قيل انه قد ملك المثلث فوجب ان يقع منه ايقاعها كما انه لما ملك الواحد صح منه ايقاعها
 قبل ان لا يستحق من انه قد ملك المثلث وانه يقع منه ايقاعها كذا في كيفية حكم ايقاعها
 لا تراه وان كان ما كان للشك فليس يقع وقوع المثلث الصريح اذ لم يبلغ بالعدد هذا في
 حقيقة هو ما لك للمثلث وهذا لا يصح ايقاعه ثم لا ينفك اذ اعرض عن القرض وهو ايضا قولنا
 على ما بينا لكل راعي مما ملك شرطا معه يقع فكذلك مستلزمات وما وصح ما قلناه انا وجدنا
 لا يقيقات كلها ثم نثر فيها ذكر العدد كالايل والاميات والطهارات واللحان وعود الكاج
 والبيات فوجب ان تكون الطلاق كذلك فاما ما ذهب اليه الامامية من ان المثلث لا يقع بها
 شي فلا معنى له لما روي في المثلث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وان يكرر
 من ربه ثم لما روي ان يردد من ربه طلق امراته ثلاثا بكل واحد فقال النبي صلى الله عليه
 واله وسلم راجعها فانها واحدة على ربه لا يخالفون انه لو قال اطلقني طالق لوقع به بطلعه
 واحده فوجب ان يكون زياده ذكر العدد لا يمنع حصول حكمه فاما ما روي عن امير المؤمنين صلوات الله
 عليه وسلامه انه قال انقوا المطلقات ثلاثا بلفظه واحده فانفردوا بزواجها فها هم برؤاها
 الواهية فان صح ذلك فحمل على ان لا زواجهم الرجعة عليهم مسسكه قاله لو قال الميرس
 او ثلاث نسوة بينكم بطلعه او نصف بطلعه او اقل او اكثر وقع على كل واحد منهم بطلعه
 واحده وهذا منصوص عن عليه في الاحكام واضله المسئلة التي مضى هو قول الرجل اطلق نصف
 بطلعه او ثلث بطلعه وقد بينا ان الطلاق يقع لقوله انه طالق وسدد على ذلك عموم قوله سبحانه
 الطلاق مرتان وقوله فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فعموما يصح في الطلاق
 مع كل نصف او اقل او اكثر وايضا قد ثبت ان نصف المثلث والخمسة مدخل في المثلث
 كالبيع والوصية والاقراض والعقوبات ان يكون له مدخل في الطلاق فاذا ثبت ذلك في النصف
 وجب ان يقع ذلك في النصف الثاني اذ لا يجوز السمسرة في الطلاق فاذا ثبت ذلك في قوله نصف
 بطلعه وبنها ثبت في قوله سمسرة بطلعه اذ هو جار مجرى قوله كل واحد منكم اطلاقا لوصفه
 لا تراه لا فصل بين ان يقول لو جلس معك لكل واحد منكم نصف درهم وان يقول معك
 درهم وان لكل واحد منهما نصف درهم فكذلك لا يكون فصل بين ان يقول للميرس سمسرة

بلغ

ذكر

تعليل

تعليل

بطلبة وبين ان يقول لكل واحد منكم نصف بطلبة **هـ** له قالوا كذا لو قالها
 انت طالق انت طالق انت طالق لم يقع الا بطلبة واحد سوا قال كذا قبل الدخول وهو
 وهذا منصرف عليه في الاحكام ووجهه ما قد مضى من ان الطلاق لا يقع الا
 الا ان يزعم حكم الطلاق الاول بالرجعية ان كان الطلاق رجعتا او بنكاح جديد
 ان كان ما سوا ولا وجه لاعادته **هـ** له قالوا انه قال بعد الدخول انت طالق
 ثم قال لا تحبثك ثم قال انت طالق ثم قال لا تحبثك ثم قال انت طالق وثلاث
 بطلبات سوا قال كذا في مجلسين او مجلسين او اكثر من ذكر ولا يكون مطلعا على
 السنة وان اراد ان يطلق على السنة او قتها في ثلاثة اظهر من غير حجاج بها وراجع
 بين كل بطلقة ما ذكرناه او لا من وقوع المثلث على الحد الذي وصفناه مسطور علم
 في المتن وما ذكرناه من ثبوتها على السنة مردد عليه كلامه في الاحكام حيث يقول
 طلق طلاق السنة لا اجل الطويل ويكون ذلك عوالة على الاستدراك امره بغير الرجعية
 قلنا ان طلاق الثلث يقع على ما بيناه او لا لاننا قد بينا ان الطلاق واقع على كل حال بعد
 ان يكون الزوج الكاملي خاضعا وان وقوعه غلظا في السنة لثبوتها لا حارة التي هي
 عليه وانه يستلم طلاق ابن عمر وهو اطلقها ثم راجعها فادان الزوجه كامله كما كانت
 فوجب ان يقع الطلاق الثاني ثم كذا الثالث ويبدل في ذلك ما روي ان ابن عمر قال
 قلنت يا رسول الله ارايت لو طلقها ثلاثا قال كانت نكاحا وكس بعضي ركب فدل على ان
 الطلاق المثلث يقع في خيضة واحد واذا قد ثبت ان الطلاق لا يقع الا بطلبة واحد وان
 يكون وقوعها على ما قد بيناه من توسط الرجعية بين كل بطلقتين وقلنا ان ما روي
 المثلث في طهر واحد يكون موافقا لها على خلاف ما مر به وبه قال ابو حنيفة خلافا
 للشافعي لما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم انى رجل طلق امراته العا فقال
 لبيته ان اياكم لم يبرئ به فلم يجعل له عرجا مات منه امراته سلت على عمر السنة
 ويبدل على ذلك قول الله تعالى فطلقوهن لعدتهن واحضوا العدة واخصا العدة ان يكون
 الا للرجعية فدل ذلك على ان الرجعية المبدوء بها هي البطلبة التي بعدها الرجعية
 متتابع ويبدل على ذلك قول الله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والمراد به المراجعة
 فان قبل خوضه ان يطلقها بطلقة متعاقبة قبل له اذا ثبت ان المبدوء
 هو ان يطلق البطلبة الرجعية فلا قول بعده الا قول من يقول في بلاه اطهار
 حتى يكون موقفا للسنة فاما ما روي ان فاطمة ابنة قيس طلقها ثلاثا بكلمة واحدة
 فلم سلخنا ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عات كذا فقد مضى الكلام فيه
 ما يعني عن الاعادة ولا خلاف انه منى عن انقاع الطلاق في الطهر الذي وقع فيه النكاح

اتبع

والخله فيه انه موقع على حلا في السنة والمستحق فوجيان يكون منها عنه فذلك الطلاق
 المثلث الموقعة في طهر واحد ومخالفا لا يكره ان يطلق على غير السنة والمسيح الا انه
 يقول انه مباح ويمكن ان يقاس بهذه الخل على الطلاق والتحيز على ان اجماع الصحابة
 فقد روي عن علي عليه السلام انه قال لو ان الناس اختلفوا في امر الله في الطلاق ما
 اختلف رجل نفسه امراه يعني انه كان لا يطلعها طلاقا لا رجعة فيه وروي عن ابي الحسن
 عنه صلى الله عليه واله وسلم قال من طلق طلاق السنة لم ينم وروى عن امراته
 كان اذا رأى رجلا طلق امراته ثلاثا في مجلس واحد او جعه ضربا وقرق بينهما
 في الجوارح يضرب على المباح ولا على امره ولا على امره فذلك على انه عرف له
 بصله وروي عن ابن عباس ان رجلا جاء فقال او طلقت امرأتك فقال لا احدثكم
 بطلاق فيركب الحجة ثم يقول يا ابن عباس وان الله تعالى يقول ذلك من هو الله تعالى
 فانك لم تنو الله فكم احد محرقا عصمت ركب ومانت منك امرتك وروى عن عروة عن عائشة
 كانت مستقورة وغيره ولم يزوج خلافة عن ابي عبد الله كان ذلك جازيا عن اجماع ووجه صحيح
 ما قلناه وقد استدل على ذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا ينقض طلاق امراته
 خائفا من الله ولا رجعة حتى تطهر من حيض وتطهر من بطلها ان يشاء ولو ان السنة بمعنى
 يكون بين الطلاق رجعة لم يكن لقوله صلى الله عليه واله وسلم حتى تطهر من حيض وتطهر
 معنى بل كان يقول حتى تطهر ثم يطلق مسألة قالوا الغد يطلق لما كان
 يطلق لغيره فاذا لم يكن الرجل دخل بالمرأة لم يمكنه ان يطلقها ثلاثا حتى يمدى النكاح ثلاثا
 ما ذكرنا من ان العيد يطلق لما منصوص عليه في الاحكام والمنتهى هو قد مضى الكلام فيه
 في كتاب النكاح في مسائله كالحال العبد فلا وجه لاعتادته وما ذكرناه من ان النبي لم يدخل بها
 لم يطلق لما لان سكت لما عاينته احواله وذلك اننا قد بينا ان المثلث لا يقع بلفظه ولا
 فلا سبيل لا يطلقها ثلاثا الا على الوجه الذي بيناه من جدد نكاحها اذ رفع حكم ما منع عليها
 من الطلاق انما هو جدد النكاح فقط مسألة وقالوا قسم عليه السلام ولما اطلق
 الرجل امراته وهي خائفة رجعتا ثم فارقتا على السنة انشا وهذا منصوص عليه في مسائل
 النير وروى ونقل ايضا في المنتهى عليه ونص فيه على ان رجعة مستحقة وليس لجه ود
 قال ابو حنيفة والشافعي وقالوا كل الرجعة واجبه والذي يدل على انها مستحقة ليست
 بواجبه امر النبي صلى الله عليه واله وسلم لابي عبيد بن جراح طلق امراته خائفا والامور اقل
 حافيه ان يكون مستحقا كما ان ملام الواجب لا يكون واجبا الا ان اظهره للملح

لنكون

المكتوبه واجبه وللصلوة النافله ناله فاما ما يدل على انها غير واجبه قوله تعالى وتعالى
 الحق بترده في ذلك ان ارادوا فاعلوا برحمة تعالى تباراده فدل على انه ليس بواجب وفي
 بعض الاخبار في حديث ابن عمر لم يطلعتا ان شاء الشرط بينكم على جميع ما عدم فكانه
 صلى الله عليه واله وسلم قال **من** فليترجعا ان شاء من ذلك ايضا ان قد بينا
 ان الامر بالرجعة لا وجه له لا يبيح الطلاق الثاني ولما ثبت ان الطلاق الثاني لا يحل
 الا في امره ليمح الطلاق كما بينا ان ظهور النافله مكان يكون نفلا غير واجبه
 بكونه كذلك ان الرجعة هي للزوج فلا يحل سعادته دليله ما يترجح حقوق **مسألة**
قال ولو ان رجلا قال لاهله انت طالق الى شهر او الى سنة او اقل او اكثر وبع
 الطلاق عند انقضاء المدة المضروبة وهذا منصوص عليه في الاحكام والمفتون به قال الخفيف
 والشافعي وقال مالك يقق والحال في الاصل فيه ان النكاح ثابت ولا يسمي بالبدليل ولا يسل
 لهم الا ان يقولوا انه لفظ الطلاق فيجب ان يقق ليس بالمفوض قد لا يبيع حكمه عند ما وعد
 على وجه كثره كطلاق المكرم والمعنوه وليتبره ايضا ان يقول انه لعط له حكمه في بيع
 في الحال **لانه** بلفظ الطلاق المتعلق على الشرط فلا يقق والذي يدل على ذلك انه
 لا خلاف انه اذا قال انت طالق اذا قدم زيدا انك لا تطلق قبل قدوم زيد فذكره اذا قال
 انت طالق الى شهر او اقل لانه طلاق على الشرط وجب الا يبيع الا مع حصول ما عليه فان قيل
 هذا يوجب ان يتعلق النكاح بزمان محصور وذلك فاستدلاله ان من تزوج امرأه في شهر
 لم يحكمه قبل له لم يفسد النكاح الذي ذكرت لتعلقه بالزمان لا لانه اذا علق الطلاق
 بقدر زمن يتعلق النكاح بالزمان الذي بينه وبين قدوم زيد وانما فسد النكاح اذا تزوج بها
 الى شهر لانه اسمى بغير ما وجه للفظ لفظ النكاح اقتضا الاستدانة فصار الشرط كالاسمي
 في ذلك محرم الناقض للعقد لان الطلاق اذا صح بتعليقه على الشرط فارق حاله حال النكاح الذي
 لا يبيع ذلك فيه على ان قياسا لو صح لوجبان يبطال الطلاق اضلا كما ابطالنا وهم النكاح في
 الاصل الذي اعتقدوه فان قيل من ما اعتقدوه وذكرتموه من علقوا الطلاق بالنفس والسرطوس
 ما اختلفنا فيه فرق ليس ما جعلتم اضلا قد حصل العمل لا محالة **قال** لم اختلفنا في ما ذكرتم
 لا يبيع من القياس فلا وجه لتعلقكم به على انه لا فرق بين تعليق النكاح بزمان قدوم ولا بغيره
 وبين تعليق ما يترافق لا محالة وجب ان لا يكون فرق بين تعليق الطلاق بما ليس كل واحد منهما
 تحكم تحتض البضع فان قيل المكاتب لما كانت معلوم زوال الملك بزمان وجب نحره الوطحي
 العقد فكذا النكاح المتعلق بزمان ولما ثبت حرمة الوط فلا قول بعده الا القول بوجوب الطلاق
 قبل له لا فرق بينكم وبين من قبله ككذلك فقال لما كان الملك بالمكاتب لا يزوج الا بمقتضى
 ما علق به من الشرط وجب مثله في الطلاق فادانته في ذلك فلا قول بعده الا قول من قال

بأنه الرط إلى أجل الوقت المعلق به على أن ما أسند لوابه من ذلك ينتقض علمه ليل الكتابه ادا علم
 روال الملك بها يجوز أن يتصل ويحوز لا يحصل وعندهم ان لطلاق متى علق مثله خالف حكم
 القنن الواقع بالكتابه في لوجه الذي جمعوا بهما الامرا انه لو قال انت طالق وقت قدوم
 رد فلا خلاف عساو بينهم ان يحرم الوط كايقتح حتى يتبع قدوم زيد وهذا معصية طاهره
 ويورد ما ذهبنا اليه قول الله تعالى دفوا بالعقود وهو قد تعدا لطلاق الى مره فوجب
 الامس حكم عقلي وقول النبي صلى الله عليه واله وسلم المؤمنون عند سر وطهم مسلم
 قال ولوانه كتب اليها انت طالق اذ احاك كتابا وهذا وقع الطلاق يوم ما في الكتابات
 ضاع الكتاب واخبر عنهما لم يتبع الطلاق وان كتب انت طالق وقع لطلاق يوم كتب وهذا
 منصوص عليه في الاحكام والمسيح تروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لو خيعة والثاني
 في اصل فيه ان الكتابه جائزه بحري الكلام ووجهه اذ هي ما ثبت عن النبي صلى الله عليه
 واله وسلم انه اطرها بحري الكلام في مكاتبه من كانت داعيا الى الاسلام والسرايع حتى لم يقبل
 بين من حاجبه شفاها ودكره من مكاتبه ولزوم ما كان صلى الله عليه واله وسلم والسرايع ان
 العرف قد خصل بين الناس ما بهم يحاطون بالكتابة كما يحاطون بالملامه لا سيما يقال
 ان الكتابه في كذا بلع لان خطاب للغايب والحاضر فاذا ثبت ذلك فاقبل ما حرر بها ان يحري
 بحري الكتابات من الطلاق في وقوع الطلاق بها فاذا صح ذلك صح ما قلناه من ان المطلقات
 بوجوب وقوع الطلاق في حال الكتابه والمعلق منها على شرط وصول الكتابه ونحوه مع حصول
 الشرط كما صح ذلك في سائر الفاظ الطلاق **مسألة** قال لوان رجلاه بلان نسوة
 او اربع نسوة فادفع الطلاق على واحدة منهم بحمله طلق من لم يطلق منهن ثم راجع من اخطب
 من اخطبها منهن ولو كانت المتسالة عا لها ومات الزوج مكانه لم يطلق جميعه منصوص عليه في
 الاحكام ومعنى ما قلناه ان الزوج اذ مات مكانه لم يطلق انما هو في حكم الطلاق والارث دون
 العدة اذ قد نص في الاحكام على ان الجميع من بعد ما خروا اجليين ووجه قولنا انه اذ لم
 يعترف لمطلقه منهن يطلق من لم يطلق منهن ثم راجع من مات منهن لا لتاثير لا يرتفع بذلك
 فان قيل فلما راجع من طلق من غير ان يطلق الوافي قبله لا يقع ذلك لوجه واحد
 ان الرجعة لا تسب على الشرط ويغور الحكم كمال لطلاق المشرط مع الحكم لا يقع بطلاق
 يقول من لم يطلق في طالق ولا يقول قد راجعت من طلق والثاني ان ذلك واضح فلا ساس
 فايده لا يفصل من مره عده على طليعه او اكثر من ذلك فلا تغل ما ذكرنا انكشفت من
 فيه وقلنا انه ان مات مع المتسالة مكانه لم يطلق ويرد حكم الطلاق ولا اثر له في حكم
 الطلاق لا يبراد الرجل قد مات ولم يدس ولا اثر ايضا بينهما على سائر بقاكال وثقا
مسألة قال لا بد من حل للنسوة في ان نص بها الرجعي ناينا والرجعي باين وهل ادا عليه

١٤٥ يلزمه

اصول

استول على عليه السلام في الأحكام وغيره **والأصل فيه ما بيناه من إرأى بينه تبع في**
المبدول بها بوقوع التطليقة الثالثة أو بوقوع الطلاق على غرض وان الطلاق إذا وقع
على غرض فلا رجعة فيه وثبوت ما ذكرناه يبين أن البينة لا تغير بحال البين وعلمنا
باب القول فيما يقع من الطلاق
وما يقع لا يقع الطلاق إلا بالنية وهذا ما قد دللت عليه فتاوى حكي
م الحس عليم في الأحكام وغيره قال ابن ليل قول الله عز وجل فان فا واما الله عن
رجيم وان غرموا الطلاق فان الله سمع علم لحمل حكم المولى بالقضاء واداه الطلاق ملوك
الطلاق لا يقع دونها وإيضاً روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يقع الطلاق
وإنما لا تمر ما نوى ففصر ما له على ما نواه من لم يبين الطلاق في حديث لا يكون له طلاق قال قبل
فقد روي ثلث جده من جده وهو لم يجد أحد من أهل طلاق قيل له هذا يقضي بوجع طلاق
الهزل فقط والهزل قد يكون قاصداً وليس فيه خلاف لما ذهبنا إليه ولا خلاف في الكفائات
انها لا توجب الفقرة ما لم يدبرها الطلاق فكذلك الصريح والمعنى انه لفظه يدخل في إجماع العلم
ولا خلاف في بيان من نال بلفظ الطلاق على وجه الكفاية وما جرى مجراها لم يقع الفقرة فكذلك
ما اختلفنا فيه والمعنى انه لفظ طلاق لم تغاير في البينة وانما حصل الوفاق بما بين
الشافعي أن طلاق المكر لا يقع فيما لا يقع طلاق من قصد الطلاق والقصد عدم القصد
يدل على ذلك انه لو قصد في ابتداء الطلاق وحال المكره لوقع الاتفاق فباركنا لما يح من
وقوعه من عدم القصد فان قيل لا خلاف بين المسلمين وحصول الفرق بين الكناية والصريح وقيل
تقتضي التثنية بينهما فهو أيضاً مؤيد للحل والجمع قيل له نحن أيضاً نعرف بينهما بضرب من العرف
وذلك انما لا بد من الذي يأتي بالصريح في القضاء ولا يحفل القول قوله مع مبيته واما بدنيه فمما سه
وبين الله تعالى والذي يأتي بالكناية بدنيه في القضاء ولا يحفل القول قوله مع مبيته واذا
جعلنا بين الصريح والكناية ضرباً من الفرق سقطت اعتراضهم هل هو كونه مادها اليه قوله
صلى الله عليه وآله وسلم رفع عن متى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وهذا حكم المحلل
والشافعي لا قصد له الطلاق وليس هذا بمتلو ولا كذلك على انهم فقطادج عمله على جميع
الأحكام ومنها الامام مسلم قال لا يقع طلاق المكره ولا طلاق الصبي ولا حتى يسلع ولا
طلاق المجنون ولا المغلوب على عقله لا يملكه كانت حتى يعقل وجميعه مصوص عليه في الأحكام اما
طلاق الصبي والمجنون والمغلوب على عقله فلا خلاف في لا يقع واما طلاق المكره فمما ذهبنا إليه
فيه قال ابن الاماميه والناظر عليه السلام وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة هو دافع والرد ليل على
ما ذهبنا إليه من ذلك ما احتجنا به او نكر المولى خدشنا المولى ويخدرنا ربيع من جودنا شرب من خدشنا
سأوراني عن خطا عن سعد بن قبيصة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

على ذلكم

تجاوز الله عن من الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وفي بعض الإيضاحات رفع عن من المحرم مكل ذلك
 دليل على أن المحرم على من كان موضوعاً عنه وهذا راجع إلى الشيء ^{المحرم} فكيف لا تكون المكرة على الإطلاق
 لا حكم لطلاتها فان قيل هذا الحديث لا ظاهر له لأن قوله رفع عن من كذا وكذا ظاهر بمعنى
 أن ذلك لا يقع وقد ثبت أن ^{المحرم} يقع فإذا المراد به غير طاهر قيل له وإذا ثبت أن المراد به
 ما يتعلق بالأكراه أو النسيان من الأحكام وجب أن يكون عاماً في جميع الأحكام كما أن قوله تعالى
 عليكم المحرمات ما تنكحون المراد به ما تنكحون من عامة ما في جميع أفعالنا إلا ما أحصاه الدليل
 فإذا ثبت ذلك ثبت أن ما تعلما به يكون عاماً في جميع الأحكام فإذا استلزم رفعه عنهم سلم
 عن ما حوذين ما ثبت بذلك وجودها كعدمها ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 إطلاقاً في خلافه وإطلاقاً هو المنع وهو خلاف المحرم عليه والمكره مغلق عليه ويجب أن يقع إطلاقه
 فان قيل بالمكره غير مغلق عليه في المنع من تنكح الزوج ولا تنكح سواها لأنهم لا ينكحون
 الغلق عليه الباب ومنع المنع من جميع الزوج ودهد صه المحرم والصبي دون المكره قيل له لا يصح
 أن يكون من غير ما جمع التصرف لأن من غلق عليه الباب غير ممنوع من المعروف حيث هو وإما يقع
 من صرف من التصرف وهو واحد فكذلك المكره على الإطلاق لا يجب أن يطلق إلا سواها لأنهم
 لم تكن من تنكح المنكر فإذا كان ممنوعاً من أن يطلق فيمنع من هذا الوجه كحمله مغلقاً عليه
 ويدل على ذلك ما رواه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإجماع على النيات وإجماع ما رواه أحمد بن حنبل
 أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا أبو شامة عن وهيب بن خالد عن عبد الله بن مسعود عن محمد بن
 بن الحارث التميمي عن علقمة بن واصل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع عمر بن الخطاب يقول على المنكر قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم إنما الإجماع على النيات وإجماع ما رواه أحمد بن حنبل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم يصحح إلى الله ورسمه ومن كانت هوته إلى ما يصحها أو أمره يترجمها وحرمه إلى ما
 هجر إليه فإذا ثبتت الإجماع على النيات وكان الظاهر من المكره أنه غير قاصد إلى فتلها أمرته وحلها
 يكون له طلاق فان **تخلعوا** بالظواهر حتى قوله تعالى الطلاق مرتان والمطلعات برص
 بانقضاء قوله فان طلعتا ولا تخلع من بعد كان الكلام فيه من وجهين إما أن ينقضي من بعد
 حصول الإجماع أو يكون ذلك محض ضماناً لا حجباً به ويكون لعارضاً أو لا فلا يخفى موضع الخلاف
 قيل روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن له رجلاً كان يأبى مع امرأته ولحقه سكاخت
 على صدره ووضعت المتكسر على حلقه وقال طلقني ثلاثاً ولما عتلت ما شرها الله بأس عليه مطلقها
 لنا فذكر ذلك للمسي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بأس له في الطلاق فسل له هذا الحديث
 وجهين كل واحد منهما يمنع بحلفكم ما أحدها أنه حوران تكون الرجل فنصر إلى طلاقها وعز إلى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم من أن يعدم الأكراه لا يورث في ذلك إذا كان قد فسد إلى فراها ولما
 والثالث أن يكون ادعاء الأكراه وإقرار بالطلاق فلهما الطلاق ولم يكل لما كره حكمه لا بد من

۱۲۴۷

عنا. محمد

فاز

فان قيل فقد روي عنه انه قال ثلاث حدر حدر وهن لحد الطلاق والنكاح والرجعة
 قيل له المكرة ليس بها زلا تينا وله الظاهر فان قيل الهاء لا يكون قاصداً باداء المكر
 قاصداً ووقع طلاقه ثم رجع عليه سعلوا بلفظ المكرة والمحكم قيل له الهاء لا يبيح القصد
 فيبطل بخلافه بالحس وما يدل على ذلك انه كلام ينبثق المحكم به فوقعه على وجه دون وجه
 اذ اختلف ان المحكم والقاضي لكتاب لطلاق لا يلزمه الطلاق اذ حصل حكمه المكر
 قيا ساعلى لبيع والقول بان الله ثالث سلطنة تعالى الله عن ذلك لا يلزم على ذلك حضور ساعلى
 س بكلم فيها مكر قيا يلزم ذلك الكلام فيقتضيه لصلح على وجه ومع كذا يلزم عليه لقتل الوط
 لانه لبيتنا كلام ومع ذلك حكمها مقصور على جحد وثمها واما الاحكام التي لا تقتصر على جحد وثمها فاعلا
 يحصل مع الاكره فبان به صحة ما اعتمدناه والاضواء كلها شاهدة له صحة قيا سناد مترجم لها
 اذ العتق ذكها من لجات واليهات واهون شتم وذك ذلك سنا يلزم فقال الى حصل
 احكامها فقتلها على بعض الوجوه سبعة بينها وبينها اختلاف انه اذا اكره على الاكره لطلاق
 لم يقع الطلاق فكذلك اذا اكره على ايقالته والمعتق من مقتضاه فقتل الرضى على لفظ ما لفظ
 فوجب لا يلزم حكمه ويكون ان يقاس هذه الغلة على من كثر على لفظ ما لفظ فقتل الرضى على لفظ ما لفظ
 المكره على الرضى والمحبون بخله ان كل واحد منهم على حكمه لا يبيع معها عقود من بيع واحاره او غيرها
 فان قيل لستنا نعلم ان بيع المكرة لا يبيع بل بقوله انه موقوف قيل له نحن علمنا لا نعلم ان المكره
 خلا فان بيع المكره لا يلزم فوضع سقوط ما سألوا عنه على اننا لو جعلنا الكلام في السر المبيع
 هذا السؤال سألهم لا يحرون الشرا الموقوف ويؤيد ما ذكرنا قوله تعالى اكره في اذ يربها ما ما
 ذكرناه من اطلاق العتق والمحبون ويرى بل الحقل لا يملكه كانه لا يبيع فمما اختلف فيه وروي عن النبي
 صلى الله عليه واله وسلم انه قال كل طلاق جابر لا طلاق والمعتق والمعتق على عقله
 فثبت صلى الله عليه واله وسلم على ما ذكرناه **مسألة** قال لا يقع الطلاق من الكاح
 وهو مخصوص عليه في الاحكام واليه ذهب المصنف والناظر وهو المروي عن جعفر بن محمد وروى عن جعفر
 السلام وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة قد سئل عن الكاح والاصل فيه ما احسنه ابو سعيد
 الهامري جحد لنا ابو بكر محمد بن سرجند ثنا يحيى بن سرجند سأل ابا ربه عن ابن ابي حنيفة عن علي بن عثمان عن النبي
 صلى الله عليه واله وسلم قال لا طلاق قتل الكاح ولا عقوب قتل الملك ولا رصاع بعد طعام ولا يحد
 احلام وروي عن يزيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لاطلاقه ولا عتاق الا لما ملكه عدته وروي عن عبد الرزاق عن معمر بن جحوة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولا طلاق قتل الكاح وروي عن عبد الرزاق عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا طلاق قتل الكاح ولا يحد من ملك ولا يحد من ملك ولا يحد من ملك
 ذهبنا اليه ليز الطلاق اسم للدمع الذي يقتضي الفراق فقوله صلى الله عليه واله وسلم لا طلاق

من النكاح بعد ان لا يقطر بفسخ الفسخ قبل النكاح فان قيل غير يقول ان لطلاق لا يفسخ
 قبل النكاح وهو لا يفسخ لغيره وانما يفسخ بعد النكاح لا يفسخ قبل النكاح لان بعد
 قبله هذا يشترط من وجهين احدهما ان الطلاق على ما بيناه لفظ بعد الفسخ اما في
 او بعد زمان والى صلى الله عليه واله وسلم في حصول لفظها حكمه قبل النكاح فبذلك
 ذكرنا لفظنا حكمه وبطلان قولكم ان المراد به الوقوع دون الاعتقاد والثاني انه اذا لم يفسخ
 مع العلم بحصوله وجب ان يكون مصرفا الى حكمه ولم يكن يقتض حكمه بالمرء او بغيره
 فوجب ان يدل على انه لا يحصل شيء من احكامه قبل النكاح لا الوقوع ولا الاعتقاد ومن حصل
 بالمرء بغير احكامه كان مقتضا لا بد له وبطلان على ذلك ايضا ما اجمعنا عليه ان رجلا لو قال
 لا خبيبة انت طالق لم ينفذ الطلاق وكذلك اذا قال لا خبيبة بالروح وكذلك وانما
 الطلاق قبل النكاح لا خلاف ايضا انه لو قال انت طالق اذا اخطا ثرا لسهر فارقا من السهر وفرد
 ترويح لطلاق لا يفسخ فكذلك ان قال له انت تروحيك فانت طالق والقوله انه اذ وقع الطلاق
 قبل النكاح او يقال وقع الطلاق على ما لا يفسخ عقده كاحكامه ايضا لا خلاف ان وقوع الطلاق اذ
 صار رجلا فقدم النكاح اذ لا يحصل له خلاف رجلا لو قال لا خبيبة اذ انت حي واطلاق
 ان الطلاق لا يفسخ وكذلك عقده لا يحصل مع عدم النكاح والقوله انه حكم بفسخ الطلاق
 ولا يلزم عليه العدة لانها لا تحصل بطلاق المرأة الا تحت بعد الفسخ وان لم يكن طلاقا للوطع
 شيئا وكذلك المطلق للمتي لم يدخل بها لا يجب من طلاقها عدة فان قيل المطلقه لا تاف
 حكمها كما حكمها على المطلق قبل ان تنكح رجلا غيره وهذا الوجه لم يفسخ حكم الطلاق وان كان خلا
 مع عدم النكاح قيل له غير عينا بقولنا انه لا يحصل الحيض والاسمرار وهذا الوجه لم يعمل
 مع وقوع الطلاق المصادف للنكاح فاشترط ذلك فان قيل قد علمنا ان من طلق امرأته لم يكن
 شرطا صحته لطلاق النكاح ثم قد اجمعت على ان قال ان شغافى الله من على فقل ان ملكا لانا
 ان اعقبه ان لنذر صبيح وكذلك من قال ان تروحيك فانت طالق والقوله انه مضى
 لملكه كغيره مما الى الملك قيل له ان النذر على وجهين منه ما نسب في الزمان وذلك ان يشرط
 الملك لغيره لو كان قال ان شغافى الله من قلتي فقل ان يصدق بملكهم واهل ان عمو
 قبله صبيح دكم وان لم يملك في الحال ابدا لهم والعدد سوى علمها بالملك او لم يعلق الوجه
 الثاني ان يقول ان شغافى الله مسالم حرا وهذا المال صدقة وهذا لا يستل ان تصاد فامور
 الملك ولا فصل بينه وبين الطلاق فبان ان القوله فيما ذكره من المدبر انه يفسخ الدماء ولا
 يفسخ شيئا غيره وليس كذلك في الطلاق لانه لا يفسخ في الدماء على وجه من الوجوه على انه لو سلم
 لهم قبا سم كانت قنا سائنا او لا سنا دها الى المقر ولين النقص منه عا حلتنا ولانا ردنا العلاء
 الى لطلاق وهم ردوه الى غير الطلاق ولان سائر ما يوجب افسخ النكاح يفسخ لانا ما يوجبنا

بحكم

جميع ذلك على ضربين ضرب منها حصل قبل النكاح مع حصول النكاح كما رده والرصاص
 وعلى مذهب من غالفنا الزنا الموجب لرفع النكاح وضرب لا يقع حصوله قبل النكاح كونه
 اللعان فلم حران يكون لطلاق لا يقع حصوله قبل النكاح لم يرفع النكاح السابق بعده
 لغيره الاصول كلها على خلاف ذلك وسهد ايضا الصحة ما سنا البيوع والهيان لا ينافي
 فعل الملك لا عقدا ولا فوق غنا ولا يارم على ذلك ما حشر من البيع الموقوف لا يحصره في المملوك
 اذ كان يبيعه على ضاقه واما بيع ما ليس بملك لا خذ ولا خلاف انه لا يقع وتكفي عن مالك انه
 قال ان قال لامراه بعصها او من قبيله بعصها او برمط لقف وان قال لكل امراه اروحها
 فهي طالق لم يقع الطلاق وكذا ابو بكر الخصاصر وبنا منه عن السعي والبرهم وجميع ما ذكرناه
 حكمه وبنا عليه ولم قال ذلك في تزواجه بعينها على من غرا له طلاق قبل النكاح
مسئله قال طلاق الشكران واقع ويقع الطلاق في التحسين بنصر ~~الملك~~ على طلاق
 الشكران واقع وكذا ذلك عقده خرجته ابو العباس الحسي رحمه الله تعالى في النصوص على ما مر من
 عقده ما لشكر وكراه عن احمد بن يحيى رضي الله عنه وبنا على قولنا انقسم عليه السلام في بيع الشكران
 وسرايه انها حايرون اذ لم يكن زال عقده ونعزل يحيى عليه السلام يدرك على ما ذكرناه انه قال في
 الاحكام وطلاق الشكران وقتقه جازي لغير الذي اراد عقده حله بعد ذلك على انه بوقوع رد
 العقل والذي يدل على ما ذهب اليه يحيى بن الحسي علم حديث زيد بن علي عن ابيه عن جده
 عن علي بن ابي حمزة قال طلاق السكران حايرون ويرى يخرج عن عروا بن عثمان وعندهنا ما روى عن علي
 عليه السلام بجل بئانه ويدل على ذلك الطواهي والوارد في الطلاق خوفه الطلاق حران
 وقوله فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقوله وان طلقتموهن من قبل ان
 ينسوهن وكل ذلك عام في الشكران والصاحي ويظهر على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم
 لا قبلوه في الطلاق وهو عام وطلاق السكران وغيره ويدل على ذلك ما روى اسحق
 التستشالي الصيبي في حديثه فقال الله اذا سكر هذا واذا هذا افتري دادا او امر به عليه
 الخدم افترا ولم يروا ان اخذ منهم انكر ذلك فدل ذلك على ان السكران لا ادرك لزمه لكراد
 ثبت ذلك وجب ان يقع طلاقه دليله الصاحي لما كان موافقا بقدره وقع طلاقه وسهد
 لقيا سنا المعمر عليه والمجنون والصي فاسم لم يواخذ وانقذهم لم يقع طلاقهم وبوجه فاسا
 ان الخدم يشقطه المشبهه ولا سقط الطلاق اذا كان السكران مولى فاسقط بالمشبهه
 ولم يكن يشكره من جنبا للمشبهه وجبان واخذ بالطلاق ولم يحسان بصبر سكره سهوه فانه
 جيز لم يشقط بعصدا لطلاق فان قاسوه على المجنون والمجنون عليه بغيره والاعمال بعد
 بين انه سهد لقيا سنا على ان قد علمت ان المجنون والمجان عليه لا سخط الحكم من غير

فكان لعظم بالطلاق كتابا يراعى فيه وقد بينا ان فرق المسكرين معلوم حكمه فلم يحسن
 ان يكون سبيله سبيل المحن والمحن عليه ترك ما ذهب اليه قول الله تعالى اما يريد الاستفا
 ان يوقع سكر العداوة والبغضاء في الحر والمسكر ففعل بحال العداوة الواقعة عن الحر كما
 وهو لا يفتح الا في حال استكرهات انه قد يعطى الحكم بما قاله المسكران فان حصل
 اذ انتم تقولون ان الطلاق لا يقع الا بالقصد وسعوى وفتح طلاق المكره لما
 معه من الامارة الدالة على عدم قصده وانكرتم ان يبرزكم القول بالطلاق
 المسكران لا يقع مثله ذلك قيل له اما القصد فلا يمنع حصوله من السكران فلا سار
 في هذا واما امارة فقد القصد فلم يحصل معه كالحصول مع المكره لان الامارة انما يكون
 على الامر الذي يكون المكره كازها لفعله وحصول الكراهه مانع من حصول الامارة
 المسكران لا يمكن ان لا يمنع حصول الامارة ولا يضاهاه امر يمنع حصولها فان
 الاغراض شافطة عشا واما الطلاق في الحصر فقد مضى الكلام فيه مسعى ولا وجه
 لا غايتها **مسألة** قال في اطلاق الرجل امراته وهي حية لم يقدسك الحيف
 واستأنفت ثلاث خيضر وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا خلاف في انها لا تعد
 بتلك الحيفه عند كل من ذهب الى ان الطلاق واقع في الحصر والبرليل على ذلك قول
 الله تعالى وان طلقناك يبرقن بانفسهن بلانه قرو وقد ثبت ان الامارة في الحصر انما
 ينسب بعد هذا في باب العدة فلو اعدت بتلك الحيفه كانت ترمي بفسادها ومن
 القر الثالث في ذلك خلاف لظاهر بيان صحة ما ذكرناه من انها لا تعد سلك الحيفه
مسألة قال ولوان رجلا قال لامرأته انت ابطلت او اعدي او امرتني او
 او بامر الله او بامر الله او بامر الله او بامر الله او بامر الله او بامر الله او بامر الله
 اذ انوى بكل ما قلنا من ذلك طلاقا وكذا لو قال انت ابطلت او اعدي او امرتني او بامر الله
 يكون نوى فيما قال من ذلك طلاقا استلزم الا القسم عليه السلام وعلى هذا لو طلق بالفارسية
 لم يسمع جميع ما ذكرناه منصوص عليه في المسنى والاحكام غير قول الرجل لزوجته فانه منصوص عليه
 في الاحكام وقوله ابطلت من عده النكاح فانه منصوص عليه في المسنى وما كتبه عن القسم عليه
 السلام منصوص عليه في متايل عند الله ابن الحس ووجه قولنا ان هذه الالفاظ مع
 بها الطلاق ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال للسودة اعدي ثم رافعا
 قوله ذلك على ان الطلاق يقع ما ليس بصرح في الطلاق اذ كان محملا له في جملته يكون
 متايل لالفاظ حازمه مما في صحة وفتح الطلاق اذ هو اجمع ما يقع ان يحل عبارة من
 المعصود بالطلاق ووجهه من ان علقا منها قرأه بالنسبة اذ هذه الالفاظ اظهر لها

فيه

بلغ ما يحمله

في ايقاع المطلاق تحت محرمات شائرا لفظا محتملة لا موتا مختلفا اذا اطلقها المتكلم
بها في وجه الرجعي اليه ومقتضاها وقتلنا انه ان نكروا انهم اسلموا لغيره سائر ملك
اللفاظ تكون قوله مع مبيته ادا ادا عليه خلاف ذلك ومعنى قولهم انهم هو وجه الدعوى
عليه في ذلك وقال المتكلمين في ذلك ويكشف عن قوله فبه ذلك على ان حال العواطف
فان اقترن بالكتابة ما يدل على ان المراد بها الطلاق محرم في وجه الصريح في انه لا يصدق
ان ادقائه لم ينويه الطلاق نحو ان تقول المراد طلقني فيقول انت بزه او اعدى وجه
ذلك ان الحاز مع العربية محرم اللفظ الحق في وجهه لقطع على المراد به في الطلاق
ولما وجه قولنا ان لفظ الواقع بعده لفظا يكون رجحنا فقدم مضى مستقصى ولا عرج
في اعادته مسئلة قال ولوانه قال لمانته على كظهر امي وكما كان ذلك طلاقا ان يولى الطلاق
وان نوى به الطهار كان طهارة وان لم ينو بها كان ذلك هدر وهذا منصوص عليه في الاحكام
وحصل المذهب فيه ان قول الرجل لامرأته انت على كظهر امي صريح في الطهارة كما في الطلاق
واذا قال انت على كظهر امي وادعائه اراده الطلاق حمل في النقص على الطهارة وحمل على كظهر امي
وبينه على نواه وكونه صريحا في الطهارة مما لا خلاف فيه ووجه قوله انه يكون طهارة انما فيه
هو ما مضى في ان لفظ لا يقع الا بالنية وقتلنا انه كناية في الطلاق لا يفيد الحرمة محرم محرم
قوله الرجل انت على حرام فلما ثبت ان ذلك محرم ان يكون كناية عن الطلاق قلنا في قوله انت على
كظهر امي انه محرم ان يكون كناية عن الطلاق وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يكون ذلك كناية عن الطلاق
واجازه ابو يوسف ومحمد فان قيل كيف تقولون انه يجوز ان يقع به الطلاق وقد
روي انه كان طلاقا في الجاهلية فتسبح قبله انه تسبح لوجه صريح في الطهارة لا لغيره كما نوا
محمله صريحا في الطلاق فاما قوله انت على كظهر امي فهو كناية في الطهارة وبه قال ابو حنيفة ومحمد
عندنا ان يكون كناية عن الطلاق ووجه قولنا انه محتمل ان يرد به حرمة الطلاق وحرمة الطهارة
وان لا يرد واحد منهما في وجهه يرجع فيه الى نية كما قلنا في كناية الطلاق فاما ما ادركه
فيه في شيء من ذلك فهو هذا لما تقدم بيانه مسئلة قال القم عليه السلام ولوان رجلا
قال ما اخل الله المسكين فهو على حرام دخل فيه الطلاق ان كان نواه وهذا منصوص عليه
في مسائل النيز وفي وجهه انه غار محتملة فوجد ان يكون الرجعي فيه الى سنة كسائر
الكنايات وشائرا لفظا محتملة وهذا لا يحفظ فيه خلافا في مسئلة ما اخل الله
الوكيل على الموكل جائز وهذا منصوص عليه في الاحكام وهذا لا يختلف فيه القائلون وهم لا يسلط
من الطلاق وعمره من العقود والابتعاثات في ان فعل الوكيل فيه جابر على الموكل فلا وجه

للاستقصاء فيه مسـ كذا قال اذا قال الرجل لامرأته امرك اليك واختاري فان نوى بطلان
 الاختارت المراه نفسها واختارت في الحال طلقت وان لم يحضر في الحال واختارت بعد ذلك لم يطل
 فان نوى بما قال من ذلك توكلها بطلاق نفسها فلها ان يطلق نفسها الى ان سمع وكما انها
 نص في الاحكام على معنى ما ذكرناه فقلنا انه ان نوى الطلاق اختارت المراه نفسها واحار
 في الحال طلقت وان لم يحضر في الحال لم يطل لانه المروي عن الصحابه وروي زيد بن علي عن ابيه عن
 عن علي عليه السلام انه قال اذا قال لها امرك سدا فالفضا ما قضت ما لم تكلم فان قامت من مجلسها
 قبل ان يختار فلا خيار لها ولم يرو حلاف ذلك عن ابي بصير كان ذلك احكامهم ولا يروى حار جري
 خيار البيع وان لا يكون بعد العرق ليس رجلا لو قال لا خير بعدك كذا فله حلاف في ان لا يورث
 القول عن المجلس والاصل في ان الاختارت زوجها ولم يحضر بنفسها لفس بطلاق ما روي
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم خير ساء واختارته فلم يبعه طلاقا واعربا فيه
 ففسد الزوج لانه لما جاز ان يرد به التوكيل لما سبه بعد هذا الفصل وخار ان يرد به
 عليها الطلاق وجب الرجوع فيه في قصده كما قلناه في سائر الاحكام المحتملة وقلنا ان نوى بذلك
 توكلها كان لها ان يطلق نفسها ما لم يفتح وكما انها وابد لك او خيفه والساق في وجه
 ذلك انه يوكل بالطلاق من حوزة ولم يحوز مرة وجب ان يبعه ليد له لو وكلها بطلاق غيرها
 او وكل غيرها بطلاقها فان قيل ان لطلاق حق لها فلا حوزة كسلها فيه قيل له وما سمع من ذلك
 ان كانت هي السمع عن الزوج على ان انا خيفه بحول المولى ان روح الحزمه من نفسه وان كان ذلك حقا
 له وحوزة الاب ان شئى لنفسه من الولد الصغير فكيف سكران يطلق المراه نفسها بتوكيل الزوج هـ
 مسـ كذا قال لا يبيع طلاق المولى عن العبد المملوك توكل العبد ولا يكون بيع العبد ولا طلاق
 قال الفقيه عليه السلام ولا يكون اما في العبد طلاقا قال يحيى بن الحسن عليه السلام في هذا
 لا يكون بيع الامه طلاقا ولا حل بالبيع لنا حتى يملكها زوجها مكان ذلك نصا فيما ذكرناه
 من ان بيع الامه يكون طلاقا وتبيينها على ما ذكرناه وهذا الفصل لانه قال الاجل بالبيع حتى
 يطلقها زوجها وروى فيه عن جده الفقيه عليه السلام انه لا يبيع طلاق الزوج نفسه مكان ذلك
 موكرا لما ذكرناه ونظره مسائل لغيره في ان سكران لا يكون طلاقا ونقص الاهداء عليه
 السلام ايضا في المنتهى على ان بيع العبد لا يوجب طلاق زوجته واما ما يروى عن طلاق المولى
 لا يبيع عن العبد فهو ما رواه عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال لطلاق المأخوذ بالساق وروى على
 ذلك ما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه قال المولى عند ترويح غيره اذ نه
 فرق بينهما فقال لا تسد لعبد طلقها فقال علي عليه السلام احرق النكاح فان سدت اياها
 العبد وطلق وان شئت فامسك فيسرت الطلاق اولى الزوج ولا حلاف في ان لا يجنى لا يبيع طلاقا

المخلوق لله تعالى فان قيل فاذ الحريم دكى محرمى قول القائل انت طالق هل هذا البدر
وان مجرت السماحة ان لا يجوز او فوج الطلاق لا يقدر على ان يشبه الله قد جرت بعد هذه القو
ودكى ما لا يسيل الى العلم به في لا يقع الطلاق فسله هذه اللفظه من طرق العادة جازية
محرمات يقولون لا ينبغي ان انت طالق ان كان مراد الله وعلى هذه الطريقة سيجل سائر الاشياء
ليس لا شأن يقولون فكل كذا ان شاء الله ويريد ان كان كلف او لطى او ما احاج اليه من
والله ولا جرى محارها من الله من غير مراعاة بعدم المراد وتاخرها وان قيل فقد روي عن النبي
صلى الله عليه واله وسلم انه قال من خلع ثم قال ان شاء الله فقد اسى فسله هو للمادة كذا من
حكم الاستثنى ان يرفع بعض ما دخله دون كله وعدهم ان قوله ان شاء الله يرفع حكمه ما دخل عليه
راشا فلم ينجح ان يكون ذلك استثنا الا ان شاء الله لا خلاف في ان لفظان على عشرة دراهم الا عشرة لا
تكون استثنى ان افصح رفع جميع ما دخل عليه فاما على مذهبه فانه يكون قول القائل ان شاء الله ساسا
لا ان يرفع بعض ما دخل عليه وليس اخذ ان تدعى الفرق في انه جعل لرفع ما دخل عليه لغيره
الناس وسعوا لهم في الكلام يختلف مسله قالوا لكانت طالق واحدة المكون
او اقل واكثر وقيل بطلية واحدة وهذا مضوض عليه في الاحكام وجهه انما يطلق اخذ
يقولون روح انت طالق فاذا قال بعد ذلك واحدة كان ذلك في حكم البيان لما وقع من الطلاق فلا
قال الا واحدة لم يوجب هذا الاستثنا لان لاسى من حكمه ان يرفع بعض ما دخل عليه دون
الكل فاما اذا استثنى الكل فهو باطل لا خلاف فيه وهذا كما يقول لفظان على عشرة الا عشرة لا
خلاف ان هذا الاستثنى لا يحكم له مسله قالوا داروح الرجل ابنا له صغيرا طلوعه لم
يقع الطلاق وهذا قد اشتهل قوله في الاحكام والامه المروحه انما لا تخل بنا كحى بطلتها روحها
وهذا لا خلاف فيه ووجهه ما معنى وان طلاق المولى لا يبيع عن العقد ولا معنى لعادته
مسله قالوا ان رجلا اذا امره من نسا به قد عزم على طلاقها ما كانت له امرى فقال طالق
وقع الطلاق على النوى طلاقها دون الذي اجابته وهذا مضوض عليه في المسله وجهه
ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم الا عار بالنيات واما من مانوى وهذا لم يثبت طلاق النوى
اجابته واما نوى طلاق النى ناداها فحين يكون الواقع طلاقها دون التي اجابته ولا خلاف في ان
لوم تكن اجابته لكان الطلاق يقع على الاول فكذلك اذا اجابته الثانية والعله ايها المعموده
ما وقع من طلاق وكذا لو كانت هناك ثالثة لم تكن يقع عليها طلاق فكذلك التي اجابته
والعله انها غير مقصوده بالطلاق فان قيل ما انكرت على من قال لكون هذه لما اجابته حار
الخطاب خطبا لها قيل له ان الخطاب لا يصير خطبا للمحاط ما يكون منه من الخواص المورق
الفعل انما هو احوالها على دون غيره واما يصير من يقصد المحاط ان يحمله خطبا له فاذا
ثبتت هذه الحمله وقد علم ان المطلق كان فاصلا الى ان جعل قوله انت طالق خطبا بالاولى
لم يؤثر فيه حوال الثانية فان قيل قوله الزوج بعد اجابته حار محرمى ان يقول امها

انظر ط

كتاب الفقه
في النكاح

سنة ١٢٠٠

المحمد انت طالق فانصرفك للفظ اليها او في صرة الى من يتقدمها ما ذكره
مسألة
في ذلك ان الله عز وجل عن الاسلام بان من زوجته اذا خرجت من عدتها وحل لها الرجوع اليها
او قبل او بعد الخوف مثل خروج المرأة من عدتها ورجوعها اليها على ما كانت عليه
حتى عرض عليها الاسلام فان استلمها على ما كانت عليه وان استلمها من غير ذلك
وخصيل لمذهب ان الفقرة الواقعة بالردة تنقح بانقضاء العدة ومنع المرد من اوط
وعدها وسبيل الردة سبيل الطلاق الرجعي فيما ذكرناه وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة
يبين سبيل الردة ووجه ما ذهبنا اليه ما ثبت من ان ابائنا سفيان استلم من الطلاق
وزوجته هند مشركه فخرج اليها فاستلمت فاقام على النكاح الذي كان بينهما
ولم يامرها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم باعادة النكاح وقد علمنا ان اقامتها
على الشرك بطلان اسلام زوجها في هذا الباب بمنزلة الردة فلما لم يوجب صلى الله عليه
واله وسلم فتح كاحتهاد لغيره على ان النكاح لا يفتتح بنفس الردة ولا فساد لك
فانه لا يفتتح مع الردة الا بانقضاء العدة فان قيل الفقرة في هذا يتخلل بالابا
بعد عرض الاسلام قيل له ليس الا بالاكتر من المقام على الكفر وهذا ما قد مضى الكلام
فيه في كتاب النكاح في مسأله اسلام اخذ البر وجب وبذلك على ما روى عن عمر
بن الخطاب انه هرب من مكة وهو مشرك واستلم امرأته ثم رجع الى الاسلام وهي بعد في
العدّة فاستمرت عنده بالنكاح الاول وهكذا في امّة صفوان بن امية فدل ايضا على
ما ذكرناه وما يدل على ذلك انه قد ثبت ان لو شئنا ان كانت تحتها وثبته قد دخل بها
فاستلم اخذها ان الفقرة لا يقع بنفس الاسلام لغيره باحقيقه بدها وان لوقه
لا يقع مع اسلام اخذها الا بالاكتر من المقام على الكفر وهذا لان الفقرة لا يقع مع
اسلام اخذها الا بانقضاء العدة ما اذا ثبت ذلك وجب لا يقع الفقرة بنفس الردة الا
بانقضاء العدة اخرى اليه واذا ثبت ذلك ثبت ان الفقرة تنقح بانقضاء العدة اذ لم يخل اخذ
بذلك بنفس ما ذكرناه على اننا اذا بينا ان لا مفسر به ثبت ان المعنى المرامي في اصل
انما هو انقضاء العدة فقط فخرج ما ذهبنا اليه فان قيل ما انكرتم ان يكون سبيل
سبيل الفتح الواقع بوزود المليك على النكاح او بوزود الرضاع عليه قيل له المليك والرضاع
قد ثبت انهما يوجبان الفقرة بوزودهما من دون ان يغيرا معنى آخر اليهما ولا يزداد مدسا
انه عان ينضم اليه معنى سواء فلم يكن حكم حكمها على ان لا يزداد بالطلاق الرجعي اشبه
لانه لا يقع الا من جهته واختياره فحله لا يوجب الفقرة الا بانقضاء العدة ووجه
قولنا انما ان ارتد معا فاما على النكاح حتى عرض عليها الاسلام فان استلمها على ما كانت

هو انه قد ثبت انه من ارتد بعد لى صلى الله عليه واله وسلم مع امراته ثم رجع الى
الاسلام اقام على زوجته ولم يرد وعن اخذ من الصحابة انه امر بعد العقد في ذلك
عمرى الاحياء فان قيل من اين تكلم ان ارتداد الرجل ورجوعه وفقاً وكذا اسلامها
فصل له هدا سبيل كل من بين وفقاً ولم يعرف التارخ كالاسى والحرس ويحتمل اصله
فان قيل ما انكرتم على من قال انكم انتم اقاموا على النكاح لغير العدة لم تكل نقض فصل
لم يرد ذلك في شيء من الاخبار ولا يروي انهم اعروا ذلك في شيء من الاحوال ولو كان كذلك
يقال لهم من كانت امراته قد انقضت عدها قبل الرجوع الى الاسلام فلهذا النكاح فاما لم
يؤرد ذلك علما انهم لم يعروه فان قيل ولم يرو عنهم اخذانه فصل لهم من ارتد مكرماً من رجوع
اخذها قبل ضايقه اصبغ نكاحه فصل له ذلك قد علمناه بالاهل والاولاد والاحياء نحو راحل
وما يدل على ذلك انه قد ثبت ان الكفر لا ينافى النكاح كالانبا فيه الاسلام بالمران كاج الكفار
مع الكفر يصح كما انه يصح نكاح المسلمين مع الاسلام واما الموجب للفرقة هو اختلاف بينهما
فان ثبت انهما اذا ارتدا معاً لم يجب وقوع الفرقة بينهما كما انهما اذا استلما معاً لم يجب وقوع الفرقة
لن بينهما لم يختلفا فاما التوارث فمن شجرة ان شاء الله في كتاب التوارث وذكر ذلك قبل المردن ذكره
في كتاب الجرد يعرف الله هسب له قال فان جات بولداً قبل من شته اشهر منذ زدها
فحكم الوالد بحكم الاسلام فان جات به لاكثر من شته اشهر حكمه حكمها في الزدة وهذا مخصص
عليه في الاحكام والمراد بان حكم الوالد بحكم الاسلام او الزدة اما هو في التوارث وسواء المولد
لبن او ولدان ثبت له حكم الزدة لم يثبت ان يورثه وان ثبت له حكم الاسلام ورثها ووجه ما ذكرنا
من العقد بدها قد ثبت ان كل رجل شته اشهر فاذا جات بولداً قبل من شته اشهر من يوم زدها
كان لعلم خاصاً بان بولداً كان حصل في بطن امه قبل الزدة موجباً لحكمها بالسلامة وحصوله في بطن
امه في حال اسلام ابويه لبن الطفل وانحس حكمهما بالسلامة اذا كان ابوها مسلمين او كان احدهما
مسلياً فاما اذا جات به لاكثر من شته اشهر لم يجز ان حكم له بالسلامة ادلا اسلام له في نفسه
ولم يحصل في بطن امه في حال علمنا محتمل اسلام ابويه او اخذها فالحكم بالسلامة ووجه ان
حكمه له حكم الزدة فان قيل ما انكرتم على من قال انكم انتم لم تحصل المقيين بان حصل في بطن امه
في حال كفر ابويه لغيره ان تكون حصل قبل زدها انما ادله بغير ارتدادها ومن مولده الرمان
الذي جبلت يكون غاية لاكثر الحمل محلات حكمه له حكم الاسلام فصل له قد حصل اليقين بان ولد
في حال الزدة ولم يحصل اليقين بان كان حصل في حال اسلام في بطن امه فكان المولد في حكم المسلم
وينبغي به على التميز الذي ذكرتم فان قيل فقد روي المولد بولداً على الفطرة وابواه يهودانه ونحوها
فصل له المراد بذلك انه مولد وابواه يهودونه يهود ياب او يهود يابان ادخلوا في لبس الرجوع بقوله
يهودانه ونحوه الى غير ذلك هسب له قال لفتن علم في الذمير والتمسك اهلها على نكاحها
وهذا مما تضمنه كلامه علم في مسابيل النير وسى وكلام الهادي علم في الاحكام وهو الملاحق

بين الخلفاء وقد ثبت ذلك لذين سألوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يرفع النسي
 صلى الله عليه وآله وسلم بأعاده النكاح الذي كان عليه في الحال عليه وهذا استنصر من رجاء إلى
 الاستنصاف فيه **مسألة** قالوا إذا استلم الرجل زوجته دمه صغيره فهو أدنى بها ما لم يمض
 ثلاثة أشهر فإن استلم أحد ابنيها قتل مضي ثلاثة أشهر فهو حرام إسلامه إسلامها وهي زوجته
 وإن لم يسلّم واحد من ابنيها حتى يمضي ثلاثة أشهر بانت منه زوجته ولا رده للصبي حتى يسلّم وهذا
 منصوص عليه في الأحكام **ووجهه** ما بيناه من أن اختلاف الدماء بين رجلين لغرضه ما يصح
 العدة وقد مضى فيه ما لا وجه لا عادته وقلنا أن استلم أحد ابنيها قتل انقضاء العدة كما يستحق
 قبل سلام أحدهما في الحكم استلام لها فكأنها استلمت قتل انقضاء عدتها فلم تنقح الفرقة قبل
 ما بيناه وقد قلنا أنها إن لم يسلّم أحد ابنيها حتى يمضي عليه ثلاثة أشهر بانت منه لا يجوز
 في الحكم كما أنها أفاضت على الكفر حتى انقضت عدتها وقلنا لا رده للصبي حتى يسلّم لأنه لا
 تكليف عليه ولا نالوا حكمنا عليه بالرد ولا وجبنا قتله وقد ثبت ذلك لذي صلى الله عليه وآله وسلم
 لم نقل من جيران بني ربيعة من لم يكن منبثاً **مسألة** قالوا ولو أن دمه إسلامها
 روح دمو انقطعت بينهما الوصلة وعليها العدة ويكون ذلك إذا طلقا قاذوا في العدة **مسألة**
 الطلاق فإن كانت المسئلة مجازاً لها الزوج صغير وقف عليه حتى يسلّم فإن استلمها على كاحها
 وإن باقاً فارتقت ووجهه منصوص عليه في الأحكام وقد قلنا أن انقطاع الوصلة بينهما المراد ما لو صل
 تنقطع بانقضاء العدة على ما سلف القول فيه وقلنا أنه يكون فسخاً إلى الفرقة التي تأتى من المراء
 فسخاً ولا يكون طلاقاً وقلنا أنه إن طلقها وهي في العدة كحقها المطلق ليس الفسخ بعد لم ننعج أدونه
 بانقضاء العدة فلم يمتنع أن نطلقها وقد قلنا أن الدماء إذا استلمت ولها زوج صغير وقف عليه حتى
 يسلّم المراد به أن حصل بلوغه وهي بعد في العدة فأما إذا انقضت عدتها وهي بعد صغير ولم يسلّم
 وأخذ من بوم انقطع الوصلة ودفع الفسخ ليس بتبديل سبيل من أقام على الكفر حتى انقضت عده
 زوجته التي استلمت زوج الفرقة **مسألة** قالوا إن ادعت المرأة أن زوجها
 طلقها فعلى المرأة البينة وعلى الزوج البينة وهذا منصوص عليه في المصنف **مسألة** في قول
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المردى والبينة على المردى عليه وقد استعصم الكلام في
 هذه المسئلة في كتاب النكاح في مسئلة دعوى النكاح إذا أنكرها العقد الزوجين في عاده الكلام
 فيها **باب القول في الخلف بالطلاق**
 خلف بطلاق امرأة كاداً أو خست فيه بعده وقع الطلاق إلا إذا أكرهه عليه من عاونه
 القتل والعنت من ضرب أو خبش وهذا منصوص عليه في الأحكام أما وقع الطلاق من جلده كاداً
 أو خب فيه بعد عده فهو اتفاق القتل من أهل البيت عليهم السلام وعمرهم إلا ما دعه إليه مروق
 من الشجع من أنه لا يقع وزه بعض القائلين بذلك إلى أنه لو خلف فأخذ إلى الطلاق على امرأته
 كبره الإمام وخبره لم يثبت أن طلاقه يقع مع أن يحل أصلاً وما سأل عليه سائر ما حالوا فيه

لأنه طلاق مشروط بوجوب نيقح متى حصل الشرط ويكون سدا لعلم بقوله الله عز وجل ما بها
الذين منوا أو فوا بالعقود وهو عقد على نفسه الطلاق شرط وجوب أن يوبه متى حصل الشرط
وستبدل عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن عند شرط وطهر وحكمهم في كبراه
أبو العباس الحسين رضي الله تعالى عنهما في المصنف حديثا محمد بن الحسين بن علي الحسيني حديثا في حديثنا
زيد بن الحسين عن ابن أبي عمير عن أبيه عن جابر عن علي بن أبيه السلام قال من طلق بالطلاق
ثم خنت ناسيا لزمه الطلاق فاما الطلاق المكره وانه لا يقع فمضافه الكلام مستصفا فلا
وجه لأقاده **مسألة** قال - ولوان رجلا طلق بالطلاق لا يبرح حتى يبرح
عشره أو طلاقا سكرًا فاشترى عشره أو بالسكر فوجد فيها طلاقا أو أقل أو أكثر فباعه
ما يبرح خنت وكذلك لو خلف بالطلاق لا يبرح أو اخذ من فلان عشره فباعه فاقدها فم
وجد فيها دهرها من خبر يد بغير أن يبرح خنت وهذا منصوص عليه في الأحكام ووجهه
أنه علق الطلاق بشرط وهو أن يبرح من غير ما مضى ذكره أو اخذ ما ذكره ولم يبرح منه حال
النسيان والجهل فيجوز أن يقع الطلاق بحصول الشرط على وجه حصل كما أنه لو قال لي طلاق
إذا قدم زيد بها طلاق على ما حصل قدوم زيد ما سأل أو أركب أو ناسيا أو ذكر أو ناسيا علم
بقدره والحال ولم يعلم لين الطلاق إنما علقه بشرط القدوم ولم يستثنه وما من قدوم
فكذلك ما ذكرناه ويدل على ذلك قول ميرالمؤمنين علم من خلف بالطلاق وحيا سأل لزمه الطلاق
مسألة قال ولوان رجلا قال للنساء يا أيها الزوجات ان دخلت في الدار أو قال في البيت فافلان
انت طالق فافلان لكل واحد منهما من دخل الدار وقع الطلاق على وجه ما مضى ذكره
فلا بد خلفها واحد منهما لم يطلق فافلان من دخلت فافلان من دخلت فافلان من دخلت فافلان
ان دخلت فافلان وهذا منصوص عليه في الأحكام ويظهر أيضا على أنه ان نوى حصول الدخول من
جميعهم على ما حصل فافلان أو من فافلان لم يطلق حتى يحصل الدخول من جميعهم مع بعض
ووجهه أنه لما جاوزوا أن ينوي باللفظ كل واحد من لوجه الثلاثة خوله واقفا على الوجه
الذي نواه وجعل الحكم الملبى لأن اللفظ يقع على الوجه الذي يقصده المتكلم وهذا واضح
مسألة قال - ولوان رجلا خلف بطلاق امرأته لم يعلم كذا لم مات قبل أن يعلم
وقع الطلاق يوم موت وترثه المرأة ان لم تكن المتظليفة ثالثه وهذا منصوص عليه في الأحكام
ونص فيه أنه لو قدره بوقت لم يفعل حتى يمضي الوقت ووقع الطلاق قبل مضي الوقت ووجهه
ما ذكرناه أولا أنه إذا لم يقدر القول بوقت لم يثبت كذا في آخر جز من اجزائية فادأ صار في جز
جز من اجزائية بوقت ووقع الطلاق لأنه إذا لم يكن اللفظ مقبلا بوقت كان ذلك على الملهة والرجل
ولا أسكال وإن الذي يكون على الملهة لا يحصره وقت من وقت زوجان يكون أو مات خوله على الملهة
ما لم يحصل في آخر وقت من وقت خوله ان قالوا لعل فيه منع الموت بما إذا قيد

وقت قضاء الوقت مزدون ان يفعل ذلك الفعل وحده الحث لئلا يملكه تكون الى ذلك الوقت مع
ذلك الوقت بقطع المملكه من الحث وذلك اجمع ما لا يخفى عليه خلافا ما ما ذكرناه من ابحاث
ان لم يكن المتطلبه ثالثه فقد مضى بيانها فيما تقدم **باب القول**
في الرجعه الا جاز الخجل من ان يطلع رجعه
فانه ان يراجعها ما دامت في عكرتها من غير مرضا بها من ارضاءت ولبها والرجعه بالقول
وقد تكون بالجماع محرما ولا رجعه الا في العده وجميعه منقوض عليه في الاحكام والمسمى غير ما
ذكرنا من جافان اما العتار الحسي حجه الله تعالى خرجه من قوله في الاحكام في باب لا الا التي
بعدا لطلاق رجعه وقوله فيه في مواضع اخر من اب الا على ان هو الجماع نفسه لم يرد عليه
ما يقتضي ذلك ان الجماع يكون رجعه جميع ما ذكرناه منقوض عليه مما لا خلاف فيه **والاصل**
في ذلك قول الله تعالى ويحللها حتى يرد من ذلك وقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لعمره
ولما رجعتا يعني ابنه وانما الخلاف فيما ذكرنا من جافان الشافعي خالفه فيه ويقول ان الرجعه
لا تكون بالجماع **والدليل** قلنا في ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لعمره ولم يراجعها يعني
فانها بالمرأه ولم تستر من رجعت الفعل من مراجعت القول فوجب ان يكون ذلك علما حقيقيا
والدليل قلنا في ذلك انه اوقع ثلثه في ملكه مع انه يخرج من اعمها وزفها حتى يعود الملك ثلثا
فوجب ان يصح ذلك منه بالفعل كما يصح بالقول لئلا من باع حازه واسرط حار الله الامام ولا
خلافه يصح منه ان يبيع البيع بالوط كما يصح ان يبيع بالقول ويؤكد ذلك ايضا من اسرط حار الله
حيث انه لما كان بالخيار بين ان يبيع ما وقع من السر او يبرن يفتحه للغير كان لا فضل بين
مضميه بقوله رخصه وبران سجل السر الخوان تكون حازه منطاه اودانه في كها او يوجب لسته
وليس يقتضي ما ذكرنا بان المرتد لا يملكه ان يزيل بالوج من الفرقة بالوط وذلك في اسرطها في ثلثا
ان يكون بالخيار بين ان يبيع ما وقع وبران يرفع والمرد لا يبرن يقال له لثارت من بعض
ما وقع وبران يرفع لانه لا يبرن يرفع ولا يبرن يرفع لانه لا يبرن يرفع لانه لا يبرن يرفع لانه لا يبرن يرفع
الفرقة تدخل عليه على سبيل البيع فان قل ما انكرتم على من قال لكم ان وطى المطل حرام وان عم
ان لمراجعته نفع به وليس كذلك شايها ذكرتم فلا حيل ان سئوي بلامز بها اصل لم كون الوطى
فان سئلنا عن موثر في ذلك لا ترا ان لبايع ادا وطى من الخيار فلا فرق بين ان يطاها حاصا او
طاهها فبدل ذلك قلنا ان كون الوطى منهيا عنه لا يؤثر في ذلك وما يبرن ما ذهبنا ان لم يكن له انما
بين ان سئوي على ذلك حتى يلزمه الوقف وبران يرفع شكرا لا يبرن كان رفعه بالوطا بينه كالحق بالوطى
فكل ذلك يوجب ما ذهبنا اليه وكذلك وصا بعد لغيره كان له الخيار في ان يبيع عنها بالقول
او يبيع العبد او يبعته فان قيل فقد علمنا ان لوطى جيل العبد علم حران يرفع العده الامرا والحق
كما اوجب العبد عتده لم يرفع العده فقل له المخلوه لم تكن ترفع العده لانها ما يوجب لعهه ولاها
لمست نصر فاني المعتود قلنا انها اعلان السكاج موجب للعده على بعض الوطى ولم يسمع ان يكون

من قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لعمره ولم يراجعها يعني ابنه وانما الخلاف فيما ذكرنا من جافان الشافعي خالفه فيه ويقول ان الرجعه لا تكون بالجماع

ط
ان يطلع

رافقا لها على بعض الوجه **فان قالوا** الرجعة على الكاح بغلها بها استباحه البضع فلا بد
فيه من انطلق كان ذلك مسعصا للمحرم له يكون مستباحا للبضع للروح من المحرام وكذا ذلك
المعتكف والمظاهر لا تراها حرج من اعتكافه بغير بطق مسح الصبح والمظاهر انما مسح
البضع بالكفارة من غير بطق وجب ان يكون ذلك سبيل المراجع والغلة انه لا يقع خطر طرا على العدة
بقدر بقا به **مسألة** قالوا يكره للرجل ان يزاحج المرأة على وجه المراعى والمضارة لها وهذا
منقوض عليه في الاحكام **والاصل** فيه قول الله تعالى ولا تضربوهن في الاعقاب وهن الضيق اعليه ودوله سبحانه
فامسكوهن بمعروف والمراجع على وجه المراعى لا يكون امسك معروف ولا سرح باحتسابه وقال
صلى الله عليه واله وسلم لا ضربوا نساء في الاسلام **مسألة** قالوا لو ان رجلا اراد ان
يزاحج امراته فادعت المرأة انقضا عدتها في مدة حمل كك ولم يحرمه عادة طولت كالبينة وحرم
فيها شهاده امرأه ونحوه اذا كانت المرأة عدله وشتمها المرأة المدعى احتسابا فان لم تكن لها
بينة تربص حتى يضح بصرم عدتها ان ارادت ان يزوج وللزوج الاول مزاحجتها بحراوات
ادعت انقضا عدتها في مدة حمل كك كانت البدوى باطله نص في المنتهى على ما ذكرنا من حكمها اذا
ادعت انقضا العدة في شهرين وقلنا ان للزوج الاول مزاحجتها لان نقاحها العدة بعض كك
ووجه في ما اذا ادعت انقضا عدتها في مدة حمل كك ولم يحرمه عادة ما رويناه في صدر
كتابنا هذا في مسأله اقل الظهور ان امرأه ادعت انقضا عدتها في شهر واحد فقال سرح حاجات
من يطاها اهلها من رضا دينه وامانة يشهدون انها طاعت في شهر خيس وهو كالتدبير
كاذب وقضى بذلك فضوبه امير المؤمنين عليه وايضا لما ادعت انقضا عدتها في مدة لم يحرمه
بها كانت مدعيه خلاف الظاهر في جبان يكرها البينة كما يكرها البينة من ادعاسا من الامور التي
تختلف في الظاهر ولعمري قوله صلى الله عليه واله وسلم البينة على المدعى واما وجه قولنا ان شهاده
المرأة الواحدة يقبل فتدكرها في باب الشهادات واحصا بان الزناها البينة بين امرأه الزوج
مبنية على الاحتياط فاما اذا ادعت انقضا العدة في مدة لا يحتمل ذلك فيكون يكون دعواها باطله
ليتكذب بها يكون مغلو ما **مسألة** قالوا ان ادعت الرجل انه كان زاحجا قبل انقصا
العدة كان على الرجل البينة وعلى المرأة البينة حرجا وهذا حرجنا من الحجاب الهادي الى الحق عليه السلام
البينة واليمين ودعوى الطلاق والنكاح ووجهه قوله صلى الله عليه واله وسلم البينة
على المدعى واليمين على المدعى عليه وسائر البدع واليمينه تشهد بغير ذلك وقد استعصا الكلا
فيه وكتاب النكاح **باب القول في العدة**
مسألة على المطلقة ان تعد بثلثة قروا والاربع المحصن وهذا مصوص عليه في الاحكام
والمسح والمطلقة التي يكرها الاخذ بالاحصن التي يكون مهرها بها ويكون من والاحصن
والاصل في ذلك قول الله تعالى والمطلقات يربعن بالمهر الذي كن علىه في وقت نكاحهن وهذا
لا خلاف فيه فاما ما قلناه من الارواح الخمس فهو قول زبد بن عوف في حنبفه داني وسعد بن محمد قال

الست نص

[illegible]

فیل لہ مح

فاس في الحري

فلم يفضل أحد سها وبين الحرم في هذا المعنى **فان قيل** فقد قال الله تعالى طهروا ما بين يديكم من الطهارة
ان المراد ايقاع الطلاق في الطهر من ان يطهر من العدة **فيله** المراد لقل عدته وقد وردت هذه
اللفظة اخبارا وقد كفى يقضي ان يقع قبل العدة **فيله** يكون زمان العدة من اواخر اهل الطلاق وهو ان
فقط يعلم بسلامته وان انا لو علمنا بها اسدا كان اولا وما يبدل على العدة عتاده موضوعا
لاستبراء الرحم وحيث ان يكون اعتبارا بها بالخصم اليه استبراء الامه بوضوح ذلك ويؤكد انا وجدنا العطاء
الحكم منع الاعتداد بالاقراء وحصوله وحيث لا عدد لها فكان الاعتبار به اولى من الاعتبار بالطهر
الذي لا يدخله في عجب الاعتداد بالاقراء واستقامته وايضا ما يذهب اليه بعض اصحاب زيادة سعيه
ونقص الخطر الامرا انهم يحون لها التزوج عند الحيض الثالث ونحو محصر الاعتداد بصحتها والعامل الذي
يقتضي الخطر ويقتضي زيادة حكم يكون اولى في الخلاف ان لو في بطنها ولدان بعض عذتها ما حرمها
وضعا فحيثان سعيه الحاييل ايضا باخر الخارج من جهادون اوله فكل ذلك صحيح ما ذهبنا اليه
فان قيل فقد ثبت ان بعض الحيض لا يحتسب اذ وقع الطلاق في الحيض **فيله** لا يحسب كونه
فيله القله وذلك انه بعض اقروا في شاعليه لا يثبت بعض الطهر واثبت معه ذلك فلا قول
مع الاقوال وبذلك على ذلك في الاعتداد بالشهور لا يكون الا كمال الشهور فكذلك الاعتداد
بالاقراء والقلة ان كل واحد منهما ما يقع به الاعتداد واثبت ذلك فلا قولنا لا نعلم محزون
الاعتداد بطهر من وبعض الثالث **مسألة** قال فان كانت المطلقة صغرة وابنته
اعتدت بثلاثة اشهر تلاهله وقد اياش ان تنفع المراه سن سنة وجميعه منصوص عليه في الاحكام
والمنتخب غير ما ذكرناه من اهلها فانه زواجه في الاحكام عن حرمه القتم عليه السلام اماما ما ذكرناه من اهل
المطلقة ان كانت صغرة وابنته اعتدت سله سهر المراد اذ كانت مبدتوا بها من اختلاف فيه وقد
وردت النظر به وهو قوله تعالى والاس من الحيض من شأكم اليه وما ذكرناه من اعتبار اهلها
فهل ايضا لا اخطأ فيه خلافا وقد قال الله تعالى سالوني عن اهلها قل هو ما خلقنا من الحيض وقد
علمنا ان العرس بها من اهلها من الناس وحيث ان يكون في المعصية في الاحكام الشرعية المعطية
بالشهور وبذلك على ذلك ايضا قوله تعالى هو الذي جعل الشمس حيا والبرق زادا قد ذكره شارح العلو
عبد الشين والحساب وبذلك على ذلك ايضا قوله تعالى ان عود السهور عند الله اثني عشر شهرا
الى قوله منها اربعة حرم وليس في شيء من السهور الا سهر الحرام الا في سهر اهلها ووجدنا ايضا سهر
السهر من الصلوة والحج والعمرة وما جازعها ما متعلقا بالاهله دون ما سواها وحيث ان يكون العدد
كذلك واما خذ اياش فقول يزيد بن علي السلام انه محسوت سنة وقد ذكرنا في كتاب الخص
وجه قولنا انه شون سنة **مسألة** قال وان كانت المطلقة حلي بعد ثقل وضع
ما في بطنها فان حملت ابدن او كثر في معتد به **فيله** ان يقع الاخر منها او ميم والمخاض بعد
بالحيض ويحرم وقتها كما يحرم لزك الصلوة والصيام وجميعه منصوص عليه في الاحكام ما ذكرنا
من ان المطلقة قبل عدتها ان تضع ما في بطنها ما لا خلاف فيه وقد قال تعالى ولا تحلوا
اجلهم ان يضع رجلهم من روى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن السلام في رجل طلق امراته

وهو حامل قال في الغرة ما لم تلد فاذا ولدت فقد خلجها وان كان في بطنها ولدان ولدت لهما
 فلو لم يزلوا حتى ماتا لم تلد الناقص على انها اذا كانت معصية ما لم يصب الاول وجب ان يكون مختار
 ما بين في بطنها ولد والقله انها مطلقه جلي وما ذكرناه من امر المستحاضه فلا خلاف انها هي
 لتزك الصلوة والصيام فوجب ان يلزمها الحيض للاعتداد ليس بكل ولدهم عادة منهن ما كان
 براغا فقال الحنفى وادبارة ولين السبي صلى الله عليه واله وسلم لما قال للمستحاضه اعدى ايام او لك
 دل ذلك على ان المستحاضه اقرا فوجب ان يحد بها القول لله تعالى والمطلعات من بعض بانفسها
 قري وادام بصل الى محضر فتها بالفتن ^{وتبين} فوجب عليه ان يتوصل الى معرفتها بالحيض كسابر ما سأل به
 القادات والاحكام **مسألة** ولو ان متببه طلق ثم خاضت قبل مضي ثلثة اشهر ساقطت
 الغرة بالحيف وان خاضت بعد مضي ثلثة اشهر بعد مضي عدلها ولو ان دار حصص طلق ثم اسقط حصصها
 لغار صرعت الى ان تنال شتى سنة ثم اعتدت بشهر شهر ثم طلق لدار زواج وجمعه مصوم عليه
 في الاحكام ووجه ما قلناه من ان الصبر اطلقت فحاضت قبل مضي ثلثة اشهر ما بها ساقط الغرة
 بالحيف ان الله تعالى جعل لها الاعتداد بالسهور بشرط ان لا يكون من ذوات الحيض لاراد الى قوله
 تعالى واللات من الحيض من نسا يكره اليه فلما خاضت هذه صارت ذات حيض واسما للشر الذي
 معه جعل الله سبحانه لها الاعتداد بالسهور وصارت محاطة بلاء اعتداد بلاء القول الله سبحانه
 والمطلقات يترتب بقاء ثلثة قري ولتذكر ذلك قلنا انها تستأخذ الاعتداد بالحيض واما ادلتها
 بقدم مضي ثلثة اشهر فقد مضت عدلها لانها قد اسوقت كاعتدتها وهي الماي لم يحصر ولم
 يكرهها غير ما انت به فاما قولنا اذا كانت من ذوات الحيض لم انقطع حصصها في بعدا الى ان يات
 لم بعد بقدر ذلك سله اشهر وهي قولنا تمامه العفها وان خضعوا في ذواتها من درويش عن غرض
 وزيد بن ثابت ذكره ابو بكر الحفص في شرح المحصر قال وزيد بن عمار بن عمار بها مكره
 اشهر وان لم يحصر اعتدت سله اشهر وهو قول مالك وزيد بن عمار بها مكره نحو ذلك عن عروما
 ذهبنا اليه قولنا ميراث المؤمنين على السلام زوايه زيد بن علي عن جده عن علي عليه السلام وروى عنه
 هناك ما تناديه عن الزهري عن علي عليه السلام وروى رباط والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه
 قول الله تعالى والمطلقات من بعض بانفسها ثلثة قري فوجب على المطلقات كلهن ان يترتب
 مضي عليهن ثلثة قري لان من حصته البلاء منهن فالبلاء حصص لكل والى لم يدرجل بها والى لم
 سلع المحيص والى قد استت والى قد اختلفا بها البيت واحده من الاربع ووجب حكم الطاهر
 عليها الترتيب حتى مضي عليهن ثلثة قري وتساوي بعد ثلثة اشهر **مسألة** فان
قبل ما تنكرون على من قال لكم انها اذا امر عليها الزمان الذي ذكرناه من عروم حصصه يكون
 ايته منه **فيل** هذا لا يصح الا بانها لا يجوز بل تطع في الزمان القاصر وهو المحصر الى
 ان سلع السرا لم معها ما ش **فان قيل** قال الله تعالى واللات من الحيض من نسا يكره اليه
 ان ازيد بعد ثلثة اشهر فعلم ان الاعتداد بالسهور **فيل** الارسان المذكور في الآية ظاهر

فلا يصح المتعلق به لانه محتمل ان يكون المراد انهم في الجبل وعزبان يكون في مقادير خيما
وتحيزان يكون المراد ما روي في المفسر عن ابن مسعود وعمره ان معناه ان ابراهيم في حكمته الذي
يلزمه من هذا هو الاول لانه المروي وان الاما من احكام الوحيين لا وليس كان لا يشك لا
في انها محتمل ولا في انها تحيض وادان هذا هكذا سقط المتعلق به ويدل على ذلك ايضا ما احتجنا
عليه من انها اذا انقطع حصصها لا يجوز لها الاعتداد بالسمو من مضي سبعة اشهر فكل ذلك بعد
والعلة انها ذات حيض لم تبلغ اياما فان قيل ما انكرتم على من قال انكم انها بعد الشهر
فيا ساعلى لا يشك ان حيضها قد انقطع عن العادة قيل ان هذا مقتضى اني انقطع حصصها
ولم يتر عليها سبعة اشهر على ان قلنا مستبعد الى النص وبعض زيادة عباد وبعض حاشا
والخطر **مسألة** قال وعبدة المتوفاهن اربعة اشهر وعشرون كان زوجها
عائيا اصدق من يوم سلخها بغيته وهذا منصوص عليه في الاحكام والتمت اما قلناه من ان قدره
المتوفاهن اربعة اشهر وعشرون في الاحكام فيه من المسلمين وقد نطو به القرآن قال الله
تعالى الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يترجون اربعة اشهر وعشرون واما
ما ذهبنا اليه من انها بعد من يوم سلخها بغيته فقد ذهب قامة المنقها الى خلافه وقالوا انها بعد
من يوم وفاته وروى هذا مثل قولنا عن الحسن والحسين على ابن جبر في الاختلاف من الحسن وقاده
وخلاش و **قوله** ميراث المؤمن على عليه السلام رواه هذا جبريل في بيته عن حماد بن سلمة
عن قتادة عن خلاش عن علي عليه السلام قال **مسألة** بعد من يوم يسلخها بغيته ويدل على ذلك قول
الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يترجون اربعة اشهر وعشرون
فاوجب على كل من توفاهن اربعة اشهر وعشرون اربعة اشهر وعشرون اربعة اشهر وعشرون
الى ان يكون التي سلخها بغيته زوجها بعد مضي اربعة اشهر وعشرون من يوم وفاته لا يكون عليها
هذا التكليف واليه قد ائتمت ذلك كل من توفي عنها زوجها اربعة اشهر وعشرون اربعة اشهر وعشرون
فليس ما انكرتم ان يكون كلفت ذلك من حيث وفاه زوجها **مسألة** ذلك لا يبيح لانه جازي ويكفي
ما لا يطاق بل هو ان بعد لانه لا يجوز غير الحرة ايضا لا يكفها امساكها ما يورثه مع انه لا علم لها به
ولا يمكن بيع العلم به فان قيل فانقولون في الصعوبة والمجنونة اليش عليها العترة وان لم يكون
عالمات بوفاه الزوج **قوله** لا تقولن بما يلبسهما التكليف ذلك وانما امرؤ اذا كان تالاه وانما
نقولن بما منعتان بوفاه الزوج من عقد النكاح عليها للاجماع واما ان يكون تالاه فترسا وهما لا يلبس
بها بعد التكليف وهما لا تكلف عليهما **فان قيل** لما تقولون والمطابقة هل تقولون انها بعد من
حيث سلخها بغيته وتقولن انها بعد من يوم وقع الطلاق **قوله** هذا غير منصوص عليه وان كان لا يفي على
المذهب انها بعد من يوم سلخها بغيته وقد روي عن امير المؤمنين عليه السلام رواه هذا باساده **مسألة**
وعن الحسن وقد ذكره ابو الغنائس الحسن **مسألة** في مسائل الاختلاف ان المطلقة بعد من يوم سلخها بغيته
على ذلك ما ناه ابو بكر المروعي عن حدسها وسبها شغبان عن الزهري عن عمرو بن عاصم

والله اعلم
بما
بين
يدي
الغائبين
عن
العلم
والله
اعلم
بما
بين
يدي
الغائبين

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحل لأتراه يوم يالله واليوم الآخران بعد علي ميت أكثر
من ثلثة أيام الأولى روحها فأنها تحضر عليه أربعه أشهر وعشرون وأحسننا أبو بكر المقرئ حدثنا العباد
حدثنا علي بن سبه حدثنا سعد بن الله بن بكر السهمي حدثنا سعد بن عبد الله بن عوف عن أبيه عن جده عن
أبيه أبي جبير عن يقين بن روح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عام شمله مثل ذلك وهو في تحته على جسمه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا أن المتوفاهات روحها بعد أربعه أشهر وعشرون عشرين وكذا
لا يكون إلا مع العلم وفاته روحها ما كان الحرام من يوم يبلغها الخبر وإذا أتت في الحرام بعد الأعداد
ولا احتراق إلا في العبد ٥ وهما يدل على ذلك ما أحصاه عليه من أنها إذا علكت بالوفاء حتى لو فاه
لزمها أن تحضر أربعه أشهر وعشرون وكذا كل ذلك على عدد وفاته بزمان والعلم بها كعلمه بوقوعها
روحها فلهذا ان بعدد روحها أربعه أشهر وعشرون **فان قيل** إذا انسلت بعد الموت
بعضي قد تم وان لم يحل لها العلم وفاته ازواجها ما انكرتم ان تكون ذلك سبيل لبعضه
وهي في الأصغر والمجنونه لا تكلم عليها فلم تحران تكون علمها كعلم العبد والمالعة كعلمه
فكان زواجها إلى المكلفات الأولى من زواجها إلى اللواتي لا يكلف عليهن على أن فاسنا ببعض عاده
رايد وخطا واختباها في عاده كزواجها على أن فاسنا ببعض عاده كزواجها على أن فاسنا ببعض عاده
بأنها لا خلاف في أنها لو علمت بالوفاء قبل مضي أربعه أشهر وعشرون لم يجرها إلا بعد الأعداد ولا خلاف في
ما في المبدء يدل ذلك على الاختصاص في ذلك بالعلم فإذا أتت في بيان اعتبارنا أول من صارهم
لأنهم ينفردون بخصول الوفاة **مسألة** قال فان كان المموفاهات روحها بعد
آخر الجلس وهذا منصوص عليه في المتن وهو قول أمير المؤمنين عليه السلام رواه ربه عن علي
عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام رواه هناك حديثا وكيع عن سمعيل بن داود عن السعدي قال
كان عليه السلام يقول عند نهائهم الجليلين في زواجهم هناك ما سناده أنه قول الشيخ والدي يدل
على ذلك قوله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرون
فأوجب على كل من توفاهات روحها أن يعتد بأربعه أشهر وعشرون وهي بعد حامل فقلها أن بعدت حتى
تنضع ما في بطنها لقول الله تعالى وأولئك هم المملكات الذين أنصروا على أن هذا ما لا خلاف فيه
وأما الخلاف إذا وضعت قبل مضي أربعه أشهر وعشرون واليه أولى قد دللت على قولنا **فان قيل**
فقد روي عن ابن مسعود أنه قال من شاعته أن قوله وأولئك المملكات الذين أنصروا على أن هذا ما لا خلاف فيه
تركت بعد قوله يربصن بأنفسهن أربعه أشهر وعشرون **فان قيل** وما في عدم احتسابها وبأخر
الآخرها منع الجمع بينهما والخلاف في الجمع بين الأبيس والخبرين أولى من منع احتسابها مع الجمع بين الأبيس
مقولات الآية الأولى الزمت كل من توفاهات روحها الأعداد أربعه أشهر وعشرون والآية الثانية
الثانية أوجبته كما نتج على إمام العبد إلى الوضع فيكون أسبق لنا على الجمع ما ذهب إليه عليه
السلام أولى من سماع ابن مسعود ومن تابعه في سماع الشيخ **فان قيل** ناداهم إلى وضع
قبل مضي أربعه أشهر وعشرون بزمها أن تم أربعه أشهر وعشرون فقد سمع عنها قوله وأولئك المملكات

انظر قوله

بخ

ان يصغر حملهم قبل له ذلك زباده و زمان العده والزيادة في ما بها لا تكون شحا غونا وعلى هذا نقول
 ان هذا القاذف لو حمل ما به لم يكن شحا والصلوات الجمن لو زبد عليها شاد به لم يكن شحا على ان قوله
 تعالى واولات الحمل ان يضع حملهن عام قوله سبحانه والذين يتوفون منكم ويذرون امهاتكم
 اخضر منه موضع الخلاف ومن مذهبنا باطله العام على الخاص ولا يمنع ان يرد الخاص به ورد العام
 متى على الخاص المعدوم ولا يوجب ذلك نكاحا ولو كانا كاهنا او زنا معا واما كان وجبا لنكاح لو كان العام
 هو المقدم وكان الخاص هو المتأخر لانه كان وجبا لانه بعض حكمه المانعة وذلك صورة السبع
 بوضع ذلك انما هو جعلنا المعدوم محصنا المتأخر لم يكن ذلك سحا واد جعلنا المأخر محصنا للمعدوم
 كان ذلك نكاحا لانه ان قد ثبت انه لا يجوز تأخير السان ولا نه جاز مع تأخير هذا القول بحسبه
 فلا وجه لهذا القول مع التحصن لمعدوم المتأخر فلا نكاح فان قيل فقد روي ابي سبيعه انه لما
 الاسليه وصفت بقدر وفاه زوجها الصغ وعسر ليله وروي شهر او روي ابي رقيق ليله فاذن
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان يروح **فيله** الكلام في هذا الخبر على وجهين
 احدهما انه متأخر عن قوله يبر بص بانفسه اربعه اشهر وعسر او قد ثبت ان المحصن اذا اخرج من
 النكاح لا يجوز تحمله على البيان لين تأخير السان لا يجوز وقد ثبت فتاد القول به وادلت انه بعض
 النكاح فلا يجوز نكاح المرأة من غير واحد عند جميع الامم فوجب سقوطه **فان قيل** ومن اين سلككم
 بالتحديد سبعة عن قوله سبحانه يبر بص بانفسه اربعه اشهر وعسر **فيله** لو حمل ما
 ما روي من قوله تعالى والذين يتوفون منكم و يذرون ازواجهم وصه لارواحهم متا الى القول
 غير اخراج سح بقوله تعالى يبر بص بانفسه اربعه اشهر وعسر او قد ثبت ان المحصن اذا اخرج من
 على الايه لكان هو لنا نكاح لانه لو لم دون ما روي من تبر بص اربعه اشهر وعسر والنا ما روي ان ابا
 السنا بل بن هلكه انكر على سبيعه ولا يجوز ان يكره الا وقد عرف حكمه بالاعتداد بصل ذلك وهذا هو وجه
 ان الايه سابقه والوجه الثاني من الكلام في الحدس انه متا وله على ان زوجها كان ايت طلاقها
 قبل وفاته واطلق عليها اسم الروح بوسعا او جاز ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم زوج ذلك
 من خالها فاقى بذلك وليس هناك لفظ يوجب التحريم فكل المعلق به وما يدرك على ذلك ما اجمع عليه
 من ان الخليل اذ مات عنها زوجها لم ينعقد بها قبل اربعه اشهر وعسر وكذلك الخامل والعلة انما
 عده او حبتها زواجا الزوج وجب له لا ينفق قبل ما ذكرناه وقيا سنا هذا او من قاستهم
 على المطلقة لئلا يفرق منها ان المتوفاه عنها زوجها بالموت فاعتبار زوجها اشبه بها
 بالمطلقة ومنها ان عده المطلقة وضعت على اختلاف الاثر ان عده دوران الحيز منهن علف
 عده الا يشبه التي لم تحض ولم تنسج ان مخالف عده المطلقة لئلا يفرق عدها وعده المتوفاه عنها
 زوجها وضعت على الاطلاق وانما الاستغنى قبل معنى اربعه اشهر وعسر الا ان الله تعالى
 فيها حكم دوران الحيز والاسيات واللوات لم يحضن فوجبان بسوى في ذلك حكم الحيز منهن
 وحكم غيرهما ومهما ان عده المتوفاه عنها زوجها هو عده المطلقة على الشبهة الاثر ان العده

في أياها رابطة ويلزم من الختار فيها الألف في غيرها ويلزم المدخول بها وغير المدخول بها وحمل
 ذلك أن تكون البعده الجليل ومنه ان قياسا يقتضي الخطر والاحتياط وعادة ايد
 شرعية فان قيل موضع العدة اياها اشترا الرجم ولا وجه لاشتراك الرجم بعد الوضغ
 قيل له العدة وان كانت موضوعة في الأصل لاشتراك الرجم فلا خلاف انها قد تحجب مسمع
 فيه لاشتراك الرجم الا ان المصلحة ادا مات عنها زوجها وجهها العدة وكذلك الكبيزة ادا مات
 عنها زوجها الطفل يلزمها العدة وكذلك من مات عقب عدها الكاح قبل ان تعار في طبع
 يلزم من وجهها العدة وكل من لا وجه لاشتراك الرجم من لم تنتج مثله في الموضع الذي يلحقها
 فيه فلو ان الشافعي يذهب الى ان العدة ادا مات وله زوجة قبل الوضغ قبل مضي ربع شهر
 وعشر فقلها ان بعد الوضغ العدة وهذا ما يجعل أصلها شافعية **مسألة**
قال ولا فضل للعدة من إمامة والحرمة ولا فضل من ان يكون تحت حرا أو عده وهذا مستقر
 عليه في الأحكام والمنكح وهو ما مضى الكلام فيه مستقصى في كتاب الكاح وباب كاح المالك
 فلا وجه لعادته **مسألة** قال وكذلك على وجه المتردد من العدة ما على غيرها وكذلك
 عدة الزميه اذا استل وطلقتها زوجها مثل عدة المثلث وهذا مستقر عليه في الأحكام ولا خلاف
 في انها يلزم من وجه المتردد فكل من زوجة الذي ولد من القرنة نظر وعلى الكاح فوجب ان تكون حكمها
 حكم سائر المشتات **فصل في تزويج بن الحسن عليه السلام** في الأحكام
 لم يرد ادا استلها حرة في دار الاسلام وهي ذات عقل لم يكن لها ان تزوج حتى تعتد به قال
 ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا عدة عليها وحلفت الرواية ان كانت حرة في دار الاسلام
 ان تزوج قبل الوضغ **والأصل** في ذلك انها فرقة طهرت بسلام على المدخول بها فوجب
 ان تلزمها العدة دليله اذا استل من وجه الوضغ وان شئت قلت فرقة طهرت بسلام على المدخول بها
 ان تلزمها العدة دليله امراه المتردد طلق انا انكر اختصاصها بالوضغ والاشبه على قولنا وجب
 الاحكام اذا استلها حرة ولها زوج في الحرب لم يكن لها ان تزوج حتى تنفخ فيمكن ان يعا عليها
 انما يلزمها انها مسلمة حرة ولها في الحرب زوج حتى يخرج من دار الاسلام الى دار الاسلام
 عدة مثلها والاصول شهيد لقبح ما قلناه لئن لفرقة العارضة بعد المدخول بالزوج وجه من وجه
 قرنت فالعدة واجبة فان قيل حقوق اهل الحرب منقطع عن دار الاسلام والعدة من الرجم
 فلا يلزمها حق زوجها الحربي لم يقيم في الحرب قيل له العدة وان كانت خفا للزوج فمقبوع مع
 انقطاع حقوقه الا ان الرجم بها على من تو عنها زوجها وان كان الزوج قد انقطع حمومة
 على ان لم يلقه بل قد انقطع عنها حقوق زوجها ومع هذا يلزمها العدة على ان مادها عليه
 بوجوب طهارة وخطرا واحتياطا فهو أولى وبوضوح ذلك يدل عليه ما روي ان عمره اراي جهل
 حرب من مكة وهو مشرك فاستل امراته ثم رجع بعد ذلك في العدة ورجع اليها بالكاح
 وكذلك روي في صموان مدرك على ان يكونها في دار الاسلام مع كون زوجها حرا في

دار الحرب لا يوجب سقوط العدة عنها **مسألة** قال ولا يجوز لموتوا فاعتقها زوجها ان يحط
ولا ان يطيب وكان تلبس ثوبا حصي مضمونا ولا ان تنتشط مشطا احتشاد لان تشاقر سفاو لا
تكتحل الا ان يصطرا اليه ويقترب حيث شئت جميعه منقوض عليه في الحكم اما ما ذكرناه من احاب
الحذر اعي المتوفاه عنها زوجها فهو قول القائل لا يحط به محلا فاو تحكي عن الحسن انه كان يدها الى انه
مباح غير واجب وروى اسحق بن عيسى عن حماد بن عمار عن عمار بن عمار عن عمار بن عمار قال كان
بينهم المتوفاه عنها زوجها لا تكتحل ولا تحض ولا يطيب ولا تلبس ثوبا من ثيابها وهو قول امير المؤمنين
عليه السلام رواه عنه زيد بن علي عليه السلام ولا يحل له في من اعيها من ثيابها ما كان يدها اليه في ذلك
عن ام سلمه قال قالت يا رسول الله اني قد فارقته وبعثت روحها وقد اشتكت عندها فكيف احلها فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا بأس بها قال يا ام سلمه
اشهر وعشرون فذلك انك ترمي بالجره على راس الحول فكل ذلك يحل لك من ثيابها ما كان يدها اليه في ذلك
مضيق غا المراده الصبح الذي يكون للزينة فقد بينه عليه يحيى بن الحسن فليعلم بقوله ولا بأس بها احتشاد
وقلتا انها لا تشاقر الا المحل ولا للجره ولا غيرها لانه احل لسته وروى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن
السلام انه قال المتوفاه عنها زوجها مباح ما كان يدها اليه في ذلك في غير ثيابها وروى هادى باسلامه
ان هذا الله رد سعيه كثره من طهر الكونه في قنصلها واجهن حاجات ومعمرات وروى عن عماره زيدا
من ذي الحليف حاجات او معمرات في قنصلها من حاجات قال الله تعالى لا يجوز من يوتن
ولا يخرج الا ان ياتن بها حشيه مبينه وقلنا انها لا تكتحل الا ان تضطر الى ذلك لا بأس بها لزمه
ولم ينج الدواوي وما روله اوداود والنسب عن ام سلمه انها قالت للنبي صلى الله عليه واله وسلم فارقته وبعثت روحها
ولا تكتحل الا ان ياتن بها حشيه مبينه فان النبي صلى الله عليه واله وسلم فارقته وبعثت روحها
قال النبي صلى الله عليه واله وسلم فارقته وبعثت روحها فارقته وبعثت روحها فارقته وبعثت روحها
الى ان تكتحل لان الضروره قد جعلت في شاي العادات فكل ذلك في هذه العاده وما ذهب اليه من انها
بعد حث سات من بيتها او بيت زوجها هو قول امير المؤمنين عليه السلام حكى ذلك عنه القاسم بن ابراهيم
عليه السلام وروى عنه عليه السلام وروى ما سنده عن الحسن ان علما عليه السلام بعلم اسم ام
كلثوم لما مل بر وروى نحوه عن اسحق بن عيسى وروى في قنصلها الله انها لا يخرج حتى توفى العده وبه قال
اكثر الفتا والبدليل على صحة ما ذهبنا اليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن بانفسهن اربعه اشهر وعشرون فانه لا بأس بها بالبرص ولم يشرط ما كان دون مكان وحدها ظاهر لا به
ان يكون لها الخيار في اماكن فبذلك قوله تعالى متاعا الى الحول لغير احوال فليقل قوله تعالى
متاعا الى الحول مستوح قبل له التمتع بينا وبعثنا ما كان بعد دون صفتها ولا يجاد كرم الامران
صوم قاسم بن ماسع وخوبه لم يجب ان تكون ساترا احكامه مسومه فان قيل قد روى في ربيعة
بنت هالك ابنت اسعد الخدرى كان زوجها في طلب عدله فعزل بطون في العدوم وانت النبي صلى الله عليه
واله وسلم فقالت يا رسول الله او في داره وحشيه اما جعل في اهلها اذن لها فلما خرجت الى الخمر والحد

١٦٩ هناد

مع علي بن
اسحق بن عيسى
عن اسعد الخدرى

مجازها فقالوا اعتدي والبيب الذي اناك فيه بغيره جنى بيلح الكناز اخذ اربعة اسهم وعشر فاقطع
 فيه اربعة اسهم شهز وعشش فسل له هذا الخمر لو استدل لنا كان اولي ود كان لى على الله عليه
 واله وسلم اذن لها في ذلك حتى استأذنت ولا يجوز ان ياذن النبي صلى الله عليه واله وسلم في امر
 محظور عليها بذلك هذا ذلك على ان الخمر كان جائزا لها ولا يمكن ان تستدل بقوله صلى الله عليه
 واله وسلم بعد ذلك اعتدي والبيب الذي اناك فيه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 النبي وقد دلت الدلالة على ان نسخ النبي قبل وقت فعله غير جائز وانه يدل على البداهة اذا كان هذا
 هكذا وجب حمل قوله اعتدي والبيب الذي اناك فيه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وان قيل انكرتم على من قال لكم ان الامر الاول محمول على المشروطة واسعا الصلاح وان الامر الثاني
 محمول على الوجوب قيل ان الفرق بين الامرين ان الاول مطلق والآخر مقيد بضرب من الارزاق وضرب من
 الصلاح وليس كذلك المحظور لانه لا يجوز ان يوزن بالاشارة بالركاب بضرب من الارزاق وادانته هذا
 فالاول ان محمول الاذن على اطلاقه الشرعيه والمنع على الارزاق والمسورة **مسألة** قالوا ما
 المصلحة في اطلاقه عليها ان تركها لثمن والبطل ولا يثبت ان تظهر ما هو ارجح من ذلك لزوجها ثم عتباته
 في نفسها ان كانت له عليها رجعة وعلى ان بعد في منزل زوجها وعلى ان محرم من النظر الى
 شعرها وحدها او شيء من عورتها وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا اسكان المطبقة بطلية
 رجعية لا اطلاقا عليها السبب على ذلك في الاحكام والمطبقة بغيره واما المختارة فظاهره
 في غير المطبقة بوجوب انه لا اطلاقا عليها ايضا وكذلك خصصه الاطلاق بعد الموافقة
 زوجها بغيره بوجوب ان يكون خاضعا للمذهب المطبقة لا اطلاقا عليها سواء كانت
 مبنية او كانت عليها رجعة وان كان ابو العباس الحنفى رحمه الله تعالى اشار الى خلاف ذلك وما
 ذكرناه هو لا يظهر من قولنا الشافعي واما ابو حنيفة فانه اوجب اطلاقا على المبنية دون غيرها
 رجعة محاذك ابو الحسن الكرخي والمحضر وكما ان حريز عن ابي ثور ان الحداد يلزم كل معة
 وان كانت عليها رجعة او كان اعدادها من كاح واشد والمصنف في ذلك قول النبي صلى الله عليه واله
 وسلم لا تحل لامراه يوم ناله واليوم الاخر ان تحل على ميت فوق ثلثة ايام واستدعي ميتات زوجها
 عنها وحيث يكون صرعا ممنوعة من الاطلاق والعبرة على الحداد بحمل ما حات وعادة شريعة
 فلا يمكن اثباته الا بالدلالة على ان المطبقة الرجعية عدا كثر العمل انه لا اطلاقا عليها وكذلك
 المبنية بغيره انها معتدة من طلاق او بقاء معتدة بغير الوفاة ومن خالف في ذلك جعل محمدا عليه السلام
 فقال هو عاده موضوعة لاسر الرجم معها الوفاة وحيث لا يلزم بها الحداد فان قيل فيكون
 المتوفاهات زوجها بغيره انه اعتد بالرجعة فيها كان ذلك مقتضا لا اعتداد من على التبع
 فان احضر وان كان ذلك قبل لهم القدر في ذلك يعطى وفاء الزوج لاسر ان لعمري ما يلزم
 المدخول بها وغير المدخول لئلا يفسد لهم ان يقولوا انها عليه مقتضاه لانها سعي على المذموم
 ادامات عنها الذي والظاهر من مذهبي عليه السلام انها والمسلم في ذلك على سواء على ما هو

الكبرى موضوعه اظهار الحزن واظهار الحزن يجب الوفاء دون الطلاق بالبراءة المراه ان سرع الطلاق
وتلقته وتبرك المال عليه على بعض لوجه وما كان كذلك فلا يجز الحزن عليه على حكم العدة
من الطلاق حكم عده الطلاق اشبه من حكم عده بها حكم عده الوفاء على انها عده لا يلزم الا بالرجوع
فوجب لا يجب فيه الحد اذ عده من المطلق الرجعية وبوكذلك قوله تعالى لا خير موافق ما
احل الله لكم وقلنا ان لها ان تطهر بعض الرينة لزوجها برعالة له مباح لها ان سرع الرجوع
وترعب زوجها فيها فما ان تطهر بعض الرينة وقلنا ان على الزوج ان يحرم من النظر الى سرعها
وحسد ها لانها مطلقة فوجب ان تكون سسلها في ذلك شبيهة المبسوثة ولان عده الكاح قد اخلت به
قوله تعالى ويغفر لغيره حتى يردهن في ذلك يعني حتى يردهن الى الملك وذلك لان الملك هو المالك
وكذلك قوله تعالى بعد ذلك ان ارادوا صلحا وظاهرا موضع المصلح صلاح العاشر به
الحقد قد فسد **مسلم** قال لو ان امراة طلقها زوجها قبل ان يرد حل بها فلا عده عليها
وان خلا بها وهي لا تصلح للمعاشر اسمها العدة لها وعده المصلحة كعده سائر المطلقات جميعه
مستوفى عليه في الاحكام والمسمى غير ما ذكرناه من استحسان العدة على ان حل بها زوجها
وهي لا يصلح للمعاشر فانه مستوفى عليه في المتن فقط اما ما ذكرناه من ان المطلقة قبل الرجوع عده
عليها فلا خلاف فيه وورد النص **قال** الله تعالى وانكم لم تمنع من طلعها من قبل
ان تنسق من ذلك ان خلا تعبها لا تصلح مثلها للمعاشر لم يرد زوجها لا بعد انقضاء العدة له لم
يثبت وحول لعدده ليس لعدده بحلق بالرجوع والرجوع هو الوطء والخلوة بحلق من يصح
للمعاشر فلما بيناه في كتاب النكاح فادخل بها وهي لا تصلح للمعاشر لم يكن ذلك خلوة حكم ولم يجب
ان حكم بوجوب العدة اذ هي كما لم حل زوجها حكما ورسمة الاستحسان بها قد استحل بها ما هو
محرم على غيره من الخلوة بها فتشابه حكمها حكم التي لا تصلح للمعاشر فلم نسحق ردها ولا بعد انقضاء العدة
وهذا حكم في المسمى مثلها دون من لها شهرة او شهرة او شتان لان مثلها لا يحرم الا بطريق حسنها
ولا الخلوة بها اذ ما يحرم ذلك من شهرة مثلها وقلنا ان عده المختلقة كعده سائر المطلقات لان
المختلقة عده نامطابقة لا قد دلنا على ان الحلق طلاق وقال الله تعالى والمطلقات يرضى ما يرضى
منه فروا في لا احتفظ فيه خلافا **مسلم** قال لو ان رجلا اعتوا مولده ارمات عنها
استرى زوجها بحصنتين والى ان بعد بها ان كان مات عنها فان كان اعتها لم يرد زوجها
فمات عنها كانت قدرتها كعده غيرها من النساء وهذا مستوفى عليه في الاحكام **في حتم المدة**
ان عدها الواجبه بالعتق او الوفاء حصتان وحكا ابو العباس الحنفى رحمه الله تعالى مثل هذا القول
عن مكحول وابو حنيفة جعلها ثلاث حصين والشافعي جعلها خبيضة واحدة ووجه ما ذهب اليه انه
قد ثبت ان قدرها جائز في الاستبراء دون العدة وقد ثبت ان الاستبراء يكون بحصنتين خبيضة المباح
وحبيضة المشري وهذا ما سلف القول فيه **مسلم** الاستبراء على ذلك ان يكون من وطء
المالك لها وطء الزوج حصتان واداب ذلك ان تنسق في العتق او الوفاء او وطء منهن

يلزمها حكمي واذا ثبت ذلك فلم ينفصل اخيهما وبين من يلى لقنق او لوفاه وحيث يكون
حكم القدر ان حكمه الطارئة في الكاح والوط يحل من شبهه و يمكن ان يحل القياس
فيه فقال لما كان اسرا الرجم يقتل برؤا ملك عيني مستقر في الاسلام وجه ان يكون بين
الوحيين او اتعير به ملكي حصره في ان يلى بها عدتها الكوفاه في قول الملك فيجب ان لا
يلزمها عدو الطلاق دليله المبيته فان قيل روى عن علي عليه السلام انه قال يعدل بحض
فيلزم هو وجه الاستحباب عدوا فاما اد اعتقها وتروحها ومات عنها فلا خلاف بها بعد
اربعة اشهر وعشرا لانها زوجة وكذا ذلك لو طلقها حيا يلزمها عدو المطلقه

كتاب الطهارة

باب القول في الطهارة اذا طهر الرجل امرأته

وهو ان يقول لها انت على كطهر اي وكطهما

او كترحها او كرجلها او كساقها او كغيرها او يقول كاي دنوي يدرك الطهارة ثم ارجعها

وجبت عليه الكفارة فقل ما شئت من غير ان الرجل يكون مطاهرا باي شيء ذكر من امه وهذا مستقر عليه

المسألة الاولى ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

المسألة الثانية ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

المسألة الثالثة ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

المسألة الرابعة ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

المسألة الخامسة ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

المسألة السادسة ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

المسألة السابعة ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

المسألة الثامنة ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

المسألة التاسعة ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

المسألة العاشرة ان الرجل يكون مطاهرا بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

ان الطهارة تكون بان يوى الطهارة وهذا مستقر عليه

أو تركك على كظف أي أدق قد نقر ودلك في الخناق وسن الكلام وذكر في كتاب الفقه والشرع
في المسألة الثانية هي أنه لا يكون مظاهراً إلا بان يديه وما ذكرناه من الإلزام
 على أنه لا يكون مطلقاً بل إن شاء الله يد على أنه لا يكون مظاهراً إلا بالنية وكذا في إعادتهم
 على أنه لا يكون مظاهراً إذا ذكرنا ما لا يطهر كقولنا أنت على كأي لا يند يد على ما ذكرناه
 وقد بينا الطريقة فيه في مسألة بطلان الاستصحاب فلا وجه لاعادة المسألة الثالثة وأما
 القول بان وجوب الكفارة سحوا بأمر الله تعالى وان قوله تعالى لا يعودون لما قالوا من قبله
 متناول عليه فهو قول في حقيقته وأصحها وتحتج به عن الحسن وقاده وسعد بن جبلة وكذا في روى عن ابن عباس
 وأخبر في بوالعاشق الحسني أبي إسحاق بن سهرم عن علي بن حمزة عن علي بن الحسين عن أبيه عن ثابت بن سهرم
 النخعي عن عكرمة عن ابن عباس في قوله ثم يعودون لما قالوا من قبله قال لا يعودون لما قالوا من قبله
 قبل أن يكفروا قال الشافعي هو أن يمسكها بعد القول بما لا يملكه حرماً بالطلاق وحصل أن يملكها
 عقياً لقول مع التكرار وتحتج به عن مجاهد أنه قال العود على نفس المصطلح وقال في المراجعة العود إلى الشيء
 عنه مما كانوا يقولونه في الجاهلية وتحتج به عن مالك أن العود هو الولوج وتحتج به عن داود أنه حمله على إعادة
 القول مرة أخرى والذي يدل على صحته ما ذهبنا إليه وهذا الباب أنه مروي عن ابن عباس عن علي بن أبيه ولم
 يرو خلافه عن غيره من الصحابة مروي عن حماد بن عمار في قوله لا يعودون لما قالوا من قبله
 فهو يترقبه من أن يمسكها ثانية على الكفارة ترفع الحرمان الواقع وهو حرمان الولوج وإعادته في
 ثبوت أن وجوبها ما هو ترفع ذلك الحرمان وما يبين فتباد ما ذهبنا إليه الشافعي هو أن الطهارة لا ترفع
 النكاح وإنما يترفع حرمان الولوج فكان الواجب أن تكون الكفارة لا ترفع الحرمان وإنما ترفع الطهارة دون غيرها
 الطهارة ولا ترفع فيه فإذا ثبت ذلك ثبت أن يكون وجوبها لا يرفع الحرمان لما سألنا عن النكاح الذي لم
 يترفع فيه الطهارة وإذا ثبت ذلك ثبت ما ذهبنا إليه من أن الكفارة تحل استباحة المأثمة إذا رادها
 بعد الطهارة وما يدل أيضاً على فتايد ذلك الشافعي قوله تعالى لا يعودون لما قالوا من قبله في لغة العرب
 موضوع للتراجع فعلى سبيل الكفارة ما تراجعي ولا مسألك الذي ذهبنا إليه الشافعي في الطهارة فوجه
 الطهارة على الكفارة بخلاف مسألك على أن الله تعالى أوجب لكفارة بعد العود واستسكان المأثمة وترك
 طلاقها استماعاً في اللغة ولا في العرف فإنا قيل إنهم أيضاً لا يوجبون الكفارة بعد ما جعلوا عوداً وإنما
 معون وجبها حتى يبين قيل له الظاهر يقتضي ذلك لقوله ثم يعودون لما قالوا من قبله مثل قوله إذا
 قم إلى الصلوة فاعملوا وحوكم وقوله تعالى إذا ناجم الرسول فاستجبوا بين يدي وأحكم صدوره فكأن النكاح
 لم يمت من إراد الصلوة قبل الصلوة والصدقة لم يمت من إراد النكاح قبل النكاح فلو كان عليه السلام وسئل عن
 ذلك ككفارة الطهارة لكرم من إراد الولوج قبل الولوج ليعتد به من إراد المأثمة فكذلك في المأثمة كسعد بن أبيه
 الطهارة وإيه الصدقة وأما ما تحتج به من الجاهل فالظاهر يقتضي خلافه ليعتد به تعالى في الطهارة والعود به
 فالظاهر أنها امران مفصلان بمراتب التنازل والول وهو جعلهما أمراً واحداً وما تحتج به من أنهما بمعنى
 الظاهر حللناه ليعتد به تعالى وجب الكفارة بعد العود ومن لم يمسس بطاهر قوله لم يعودون لما قالوا من قبله

دو

(سكتون)

فأما ان يكون الكفارة بعدة كغيرها الذي يجب تأخير عن الكفارة على خلاف مساوئ الشا مع انه لو
ظاهر لم يطلق لم يلزمه الكفارة فكذلك اذا لم يطلق والمحل له مظاهرة لم يرد ما يشبه روجه وكذلك
حكم من خرج او بد فظاهر ان الكفارة لم تكن على قدر من الشك بل على قوله بظاهر من يشاء لم يطلق على ظاهر
مرة او ظاهرا او ثابتا ذلك ثبت ان الكفارة وجبت لا تترتب على الطهارة ساركة وتعالى بالذات
بظاهر من يشاء لم يردون لما قالوا في حديثه موثقة ثابتة عودا عن الكفارة لم يجعل وجوب
الكفارة على ان ما روي من حديث او من ان الصامت وتسلم ان صح ان صلى الله عليه واله وسلم ان الكفارة
من غير ان يتبين لها هل اعد ما القول وجعل ذلك شرطاً فيما الزمها دليل على انه لا هاتر على الظاهر
لا يقتضي ما قالوه ليس خائلاً لو قال حرم فلان كذا على نفسه ثم عاد لما حرم لم يعقل من ظاهر قوله
تكرر لفظ الحريم وادام ان الظاهر لا يقتضيه وجب ان يرجع الى ما سواه فكان اول الوجوه ما
ذكرنا على ما بيناه ورتبناه **مسألة** قال الكفارة ان يعق رفته فان لم يجد فصام شهرين
متتابعين فان لم يسلمه اطعم ستم مسكينا من المستلزم على ان من بعد ذلك مردنا انها وجوبها مصحح
في الاحكام وهذه الجملة ما لا خلاف فيها **والاصل** في الكفارة ان يعق رفته ثم عاد لما حرم لم يعقل من ظاهر قوله
لم يردون لما قالوا في حديثه موثقة بل روي انها تترتب في شارب قوله ساركة ومن حويله
وقد جعله رواء حتى عليه السلام في الاحكام وانما روي في السعي بالفاظ مختلفة وروي انها كانت
تخاف من الصامت فأتى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقالت ظاهري من روي او ساركة حالها
الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فأتى الله تعالى هذه الآية فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم بصوت
قال لا يجد قال في الصوم شهرين متتابعين قال يا رسول الله انه شح كبر ما به ما صام قال فاطم
سنتين مسكينا قالت ما عنده شي بمصدق به قال فاني سألتني عنك من قال انما اياه يعرف
قال قد احسنت اد هي فاطمة بنته شمس مسكينا واربعين الى ابن عمك من روي او روي في السعي
وغيره حديث شمس بن خنيس قال كنت امرا اصب من النساء ما لا تصد عري فلما دخل شهر رمضان
حفت اراهم من امرائي شفا فظاهرت منها حتى بدت في شهر رمضان فمما هي عذ من ذات ليلة اذا انكسر
الى منها شي فلم البش حتى كرويت عليها فلما اصحى بطلت الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فاحرمه فقلت
له انا صارت بحكم الله فاحكم في ما اراد الله قال جرت رفته قال الذي يحكم لك النبي ما ملك رفته
غيرها وصرير صفته رقبتي قال فيتم شهرين متتابعين قال فهل جئت الى الصيام قال فاطم
وسقما من شمس مسكينا فلما الذي يحكم لك النبي ما ملك رفته فمما هي عذ من ذات ليلة اذا انكسر
صاحا لصدقة وليد فمما الذي فاطم شمس مسكينا وروي عن الحديث فكل انت وعناك رفته
وروي زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام وكفارة المظاهرة مثل لك واحكامها
ان نصر في اهل الذمة باجازه ابو حنيفة ومنعه الشافعي وهذا قول الهادي عليه السلام ووجه ذلك ما
احكموا عليه من ان الركون لا يجوز مسكها في اهل الذمة فكذلك كفارة رات والعله انها صدق من رفته
وكل صدق مفروض لا يجوز صرفها الى اهل الاسلام وحوالي لس منه الاحتياط للودي ولعلم المسلمين

ساركة
الطهارة

في الاطعمة

وقوله في الاحكام بعد ذكر الكفارات الثلاث ثم تحال لها مرة بعد ذكره على انه بوجبه عدم الاطعام
كما بوجبه تقديم العتق والصيام وهو قول اكثر الفقهاء حكى عن ابن عمر في التعليق عن يومهم
ذهبوا الى انه كحر الوط قبل الاطعام لان الله تعالى لم يشترط في الاطعام ان يكون قبل المستتر كما اشر
في العتق والصيام وهذا غير صحيح وذلك انه قد ثبت ان الكفارة اما وحيدة لرفع الحرمة الواقع بالطهار
فالحرمة تداخل حتى يحصل الكفارة اطعاما كان وغيره على انه لا خلاف في وجوب عدم العتق والصيام
على الوط فكذلك عدم الاطعام والغلة انها كفارة الطهارة في عدمها على الوط فحصل ما علم
في الاحكام فان لم يجد رقبته صام سهرين متتابعين من قبل ان يبدئ منها او يكون منه حتى يفر
ذلك على حرمة المباشرة والمدة بها قبل الكفارة كما سري حرمة الوط لانه فضل من المداواة والنجاسة
ان الحرمة سار في الجملة وبه قال ابو حنيفة قال ابو علي اسري حرمة اختلعا صحاحا المشافعي فيه
مهم من قال انه على قولي ومهم من قال قول واحد في الاسحار ونسب الجواب ووجه ما نسبنا
اليه حرمة الطهارة حرمة حصل بقول من الزوج يمكن رفعه فوجب ان حرمة الوط وتوابعه دليله حرمة
الطلاق الرجعي ولست ببحر ان يكون حاله حال الحرمة المستحق بالحبس والصوم لانه لا يتخلو بول من
الزوج هو كدرك لما سبها بلام وجب ان حرمة عليه وجوبها كاحرم عليه وط الامم في جسدنا
على ذلك ان حرمة عليه المزد بها المحرم عليه المزد بلام ومكر حرمة الغلة بان يقال هو مكر كاستح
الاعتقاد النكاح او ملك المهر مسـ له قال رحمه الله ان يكون الرقبة التي تحتها مومنه ما لغيره
بالغلة بخوان يكون طفلا او محبونا ولا حرمان يكون كافرا ولا ما بين ان يكون مكنو فالواجب او اشيل والحرمان
والافضل ان يكون مسلما بالغاصلا وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجه قولنا انه لا حرمان على
قول الله سبحانه يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وهوان الله تعالى مريح الذين يشكروا
علمهم فقال شدا على الكفار وتحاسنهم وقد قلنا ان الحرمان خلاف الغلظة والشدة علم من جبان لا يكون
حر بغيرهم ما موثر به فبان ان ما يحرره من يكون كافرا او بدله على كذا ما روي ان رجلا خلا الى النبي
الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال ان علي رقبته انا غنق هذه فامحها بلامان فقال اعفها فاعفها
مومنه فلما قال صلى الله عليه واله وسلم اغنقها فاعفها مومنه دل ذلك على ان لاما سار العتق
في البائع العاقل ويبدل على ذلك ان الكفارات كانت تكون قربة وثبت ان عتقك فزاد فيه
فوجب ان لا يكون المقنن مكفرا فان قيل ولم اد علم ان عتقك فزاد فيه قيل لا بد لنا
من جبر المسلمين لافره في ان يهدى الى من بقصد القطع الطريق او محاربة الطائفة من المسلمين المحتج
ما سحبات به على السفر من الطهر والازاد وما حوى بها بل يدم من فقل ذلك وكذا لا قربة في ان يهدى
الى قوم قد اجتمعوا على المعاصي والعرف والابغال والفواكه واللات السرب وكذا كذا قربة في ان يهدى
الى البراءة التي يستعمل فيفسد الربا والطب والمصعات وطلات الزينة والعلم في جميع ذلك الحسنات
الى من يهدى في الطل ان يستعمل في الفسوق والكفر فوجب ان يكون في عتق الكافر الذي يغلب والطل ان يستعمل
بغضه على الكفر فان قيل من اين علم ذلك في اذن قيل له تقدير المسئلة في عدم كافر بطلان الطل ان يستعمل

وهم حاربه خرسا مع

عنه

بعضه

بغضه ان تحصل على كفره فادانته ذلك فلم يفضل اخذ بينه وبين ساير القسدا لكفران ومما
 غلب ذلك انه لا خلاف بيننا وبينه ان عتق الكافر لا حري في كفاره القتل فكذلك في سائر الكفائر
 والتعلم انه عن الكفران وبوييد ما ذهبنا اليه انه احتياط في اداء الواجب وحسن نظر لارقا
 المسلمين ومفرقة بين اصحاب النار واصحاب الجنة وفيه دعاء لا رقا الى الاسلام وتنعيم
 لهم من الكفر فاما قولهم ان هذا زيادة في النقص فلا يجوز انشاءه قنا سا هو عندنا عن صحاح لانا
 نعلمهم واصلا ما ادعوه وزما قالوا ايضا لا يجوز حمل المطلق على المقيّد قنا سا وهذا عندنا اجنا
 فاستدرك الاول فلا معنى له وانما قلنا ان عتق الطفل والمجنون وذوي القاهه عرى لعمومهم
 رتبة تبادلا في جميع كوجب ارحم وسائر ما معناه ارحم عتوا الكافر لا يمكن ان يعال هذا
 الموضع وقوله صلى الله عليه واله وسلم اعتقها فانها مومنة يدل على انه لم يراع فيها العاهات
 التي هي العاهات الشلل وعيها فذلك على ما قلناه على انه لا خلاف بيننا وبينه في غيبه ان لا عرى
 وكذلك من قطع يده ورجله من خلاف فكذلك سائر ما ذكرناه والقوله ان اسم الرقبة ساءله
 نعلم ان الشافعي يوافقنا في الاخرى والاصح والاحتياط لصحاح النظم والاعتراف وان كان لا حري من قطع
 يده او رجله فليس له ان يقرص علينا سمعان القن ليس جميع ذلك يفيد مراضه وكذا من منع من ذكره
 بغوات المنفعة فان الذي ذكرناه بعرضه فان قالوا في ذلك اكرام المنفعة كان كرها مقسما على قتلها
 ولا يمكن ان يرد ذلك في الاضحية ليزال الغرض بلا صميمه مع عن المصحة والعرضه العمومية المعنوية
 على اي حاله كان يفتح الحق كما قبله على ان ذاق القاهه الى ربيع الزرق فبما خرج من الصبي وجب ان يكون
 ذلك شيئا ما نأخذ من اجزا على انه لا خلاف في بيع الاطعام وكفارة الطهارت جابر جبرته الى اولى العا
 من المسلمين فكذلك يفتح العتق والمعتق بهم من اجل الاسلام وهذا يوجب جارة عتق المكفوف والمشل
 وادانته ذلك فلم يفضل اخذ بينه وبين المحبوب والطفل ولم حكم له بالاسلام وقلنا ان الفضل ان يكون
 الرقبة بالغامسل سلمي انه لا خلاف فيه ولا عتق محرم ولا حرام مكان اولى ولان الاحسان الى من يكون
 مشبها على الخليفة افضل من الاحسان الى غيره مستحيل قاله ان ظاهره بعرض الامم بكرطها را
 وكذلك لا يكون مظاهرا ان ظاهره من به من الرضا وهذا مقصود عليه في الاحكام والمهم في الاصل
 فيما ذهبنا اليه براه الذمة وان وطا المراه مباح فلا يحظر الا بد كانه والله لا سسالى اسان لكفاره الامانة
 شرعية وما يدل على ذلك ايضا قوله الله سبحانه والذين يظاهرون منكم من سايرهم هؤلاء مهاجرون
 الى الله ولهم ولهم وقوله تعالى وما جعل ازواجكم الا ليطاهرن منكم ما هي مهاجرون منكم وجه الاسد من
 المهاجرين ان قوله الذين يظاهرون منكم من سايرهم ما هي مهاجرون بعدد من الذين يظاهرون منكم من
 سايرهم ما هي منهم وكذا قوله عز وجل وما جعل ازواجكم الا ليطاهرن منكم ما هي المهاجرون
 قايلا لو قال اقطع السارق ما كان له ان يقطع السارق من حرمه
 وكذلك لو قال اقطع السارق من دينه ما كان له ان يرجع عرس الاسلام حواجره قوله اصل الراجح
 عن دين الاسلام حتى يكون السكوت عن ذكر الحر والعتق ذكر الاسلام والقتل كالسكوت لما تعقها

وغيرها من ذوى محرمات من غيرهم والى هذا هو قولنا ان الصبي يملك ان يملك
 من نسب اوزواج وبنات من غيرهم والى هذا هو قولنا ان الصبي يملك ان يملك
 منى مالك يبيع الله بالكرم والاحقية وبناتهم النبي صرحا

من ذكر الحروف والاسلام وكذا في قوله الذين يطهرون من شياهم السكوت عن كراهيات منه كالسكوت
لما يقبضه من كراهيات وكذا في قوله وما جعل ارضا حكم الا يطهرون من شياهم كبر ودور شيا
يقوله ان امهاتهم الا الا ولهم ان امهات لي يحلوا الطهارة بذكرها في البات دون عرض عاذا
ثبت ذلك في غير محرم قوله والذين يطهرون من شياهم محرم ان يقول الذين يطهرون من شياهم بامهاتهم
الا الا ولهم وجب ان يكون حكم الطهارة معصوما على من سواهم على ما بيناه وما يدل على ذلك
ان المظاهر قد صار من طريق العرف في اللغة اسما لمن يقول لزوجته انت على كذا في دون من سواها
لأن العرب لم تكن تعرف الطهارة بالاسلام واذا كان في اللفظ عرف ثم ورد به خطاب الله تعالى وخطاب
رسوله صلى الله عليه واله وسلم وجب ان يحل على ما يقتضيه العرف فاذا ثبت ذلك وجب ان يكون قوله
تعالى والذين يطهرون من شياهم بغيره ان يقول يطهرون من شياهم بامهاتهم لا يقتضيه
العرف له الا ان كان لربا وان كان في اصل اللغة اسما للمصنوع في الجمل فقد صار من طريق العرف اسما
للوطء المحض فتدبر الله تعالى ولرسوله خطاب وجب ان يحل عليه فان قيل فان النبي صلى الله
عليه واله وسلم لما قال له خوله بنت مالك ان زوجي او شياها هو لم يقل لها هل طاهر تلام ام
خير تلام بل وجب لكفارة فيه ولم يرد ذلك على ان الكفارة يسقط بالطهارة سواء كان طهارة تلام
او غيرها حصل له قد بينا ان عرف في اللغة قد اقتضا في الطهارة اسم للطهارة تلام وان ذلك كان معروفا
في العرف قوله صلى الله عليه واله وسلم حين سمعه على ما مضى عرف في اللغة اذ هو المعروف بطاهر اللفظ
فعلق الحكم عليه ولم يستثب ما سالت عنه اذ كان طاهر اللفظ لا يقتضيه على ما بيناه على ان لا ترت
في حكمه وخس شك حوله امهات في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على ما وردت به في الاما ردي في
ما يدل على انه كان مظاهرا تلام على ما وصحنا القول فيه وما يدل على ذلك انه لا خلاف في ان من
طاهر لاسب لا يكون مظاهرا وكذا في من طاهر بامرأة تلام بغير ذلك انه لو طاهر منها لغير
حق ان يطاهر سطها او يفرجها كان مظاهرا بالاجماع وكذا في من طاهر بامرأة تلام بغير ذلك انه لو طاهر منها لغير
كان مظاهرا عندنا وعند الشافعي فدل ذلك على ان الحكم بخلق بالطهارة تلام بولد ذلك في حكمه
ان الطهارة المعروفة كان تلام وهو الذي كانت الحاجة بعدة طلاقا في بغيره السبع به وعلى حكم
الطهارة الكفارة في حبان يكون حكم الكفارة مقتضوا عليه فان قيل الفرق بين طلاقا والطهارة
ان الطهارة تحل كل حرمة يؤول به الطلاق وليس كذلك الطهارة الا ان الله لا يفتح الطهارة بغير
وتلام من رضاعه واخذ قوله لسانا فحق انه لا يفتح بغير حرمة لم يكن حرمة منها فانه لم يكن
حكم الطلاق وهذا الباب حكم الطهارة مسس لانه قال وسواء كان المظاهر هو او عبدا الا
انه اذا كان عبدا لم حره في كفارة الا الصام وكذا في افضل من ان يكون الزوجة المظاهر منها حره او امه
وهذا مبني على في الاحكام وهو لا احتياط فيه خلافا في الاصل فيه ما قد ثبت من ان الخطاب لا يترد
على الله تعالى ومن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يكون خطا بالاحراز والماليك وشاذ ان يكون قوله والذين

الاجداد اكار عبدكم ان الرجل يحسن طاهرها الله
وكان الله في قوله الطهارة

بلغ فالحمد

في احسنه ووجب ان لا يكون مظاهرا
او غافله وهو العلم انه طاهر

نظ

نظ

في حجبها او عائل لا يبيحها الطاهر او يوجب الطاهر او يسلّم

بظاهرون من شياهم ثم يعودون لما قالوا في غير مرتبة من هذه مساواة للاحرار والمالكي نقلنا
ايضا في القدر وكفا رتبة الصيام لانه قد ثبت عندنا انه من ملك فهو اذا لم يجد اياه وقد
قال الله تعالى فم من بعد نصيام شهر من متتابعين فانجب الصيام على المضاهاة المجدد الرتبة
والعقد لا يجد الرتبة وكذلك لا يجد المضاهاة غير واجبة فوجب الاخره من الصيام وان قيل
ما انكرتم على من قال لكم انه حور اسنوده او غيره ان يصدق عنه كما حوران يصدق على العبراء من
فصل له بين الفقير من حوران ملك فهو ان يكون محتاجا بالصدقة وحازت فيها النبالة والعقد
من حوران ملك فلم ينجح ان يكون من مخاطب بالصدقة ونقلنا انه لا فرق بين ان يكون الرواحي
ظاهر منه لحره او اوصه العموم قوله تعالى الذين يظا هرون من ساهم سريدا في رجات فلم يحضر
من امه وليس الامه كاحره اذا كانت زوجة وان طلاقها يبيح وحيات يبيح الطهارتها والقلم اياها
زوجها يكسبه ذلك ويوجب ان يحرمها من جهة القول فكذلك يحرم الحرة مسلمه قالوا لا طاهر
الرجل من ام ولده وهو كونه لم يكره ذلك طهارة وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قال يرد على عليه السلام
وبه قال يوجب فيه المشافعي وروى عن مالك انه يكون مظاهرا والبدليل على ذلك قوله تعالى
والذين يظهرون من شياهم ولد افضل ستا الرجل وامراه الرجل كان ذلك محرم على الرواحات عرفا
فوجب ان يحل ذلك على قوله تعالى الذين يظهرون من شياهم فان قيل نقلنا قال الله تعالى حل لكم
يله الصيام الوقت الى شياكم فدخل فيهم لزوحات والامام فصل له طاهره في الرواحات والامام
فيهم بالبدلالة ويدل على ذلك ايضا انه ليس بزوج بل حقة الطلاق وحدها لا يبيحها الطهارة ليله روجه
الصبي والمختلعه والمطلقة تلتا ويوجب ذلك ان طهارة كمالها حقة حرم يوفقه الكفار ومن
يبيح فيها الطلاق لم يبيح فيها الطهارة ويدل على ذلك ايضا ان حرم ملكا لا يبيح من جهة القول لانه اذا
قال انت حرام لم يثر فيها وحدها بل حقت له طهارة ليله الثوب والطعام ويبيح ذلك ما روى عن النبي صلى الله
عليه واله وسلم انه حرم على نفسه ما ربه القبطية فانزل الله تعالى ما بها التي يحرم ما احل الله لك سوى ذلك
بحل لذلك لم يحرم حقا مسلمه قالوا اذا دخل الرجل بالطهارة كانا اوجب فيه دفع الطهارة كما دفع
الطلاق وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه ان الطهارة يبيح بعلمه بالوقت بدلالة حديثه من
انه كان ظاهرا من امراته حتى يستلح شهر رمضان ثم حالي الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فاحسبه المحرم في آخر
الحديث فلما لم يقبل له النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يعطيه بالوقت لا يبيح كان مقارنا له على ما احسبه من حكم
بالوقت وادانته ذلك في بعلمه بالوقت ووجبت يبيح بعلمه بالشرط كالطلاق والعاق والامان لانه طاهر
بعلمه بالوقت بخار بعلمه بالشرط وما لم يعرف بعلمه بالوقت لم يحرم بعلمه بالشرط كالنكاح والبيع لغير الوقت خارجي
الشرط وليس يلزم عليه الاشارة لا يبيح بعلمها بالوقت كما هو في ذلك ويراد بان يحرم من حوران حلالا بالوقت
يحل في اذنه ما بينا من دخول الشرط في الطهارة ووجبت يبيح به الحرام بغيره الطلاق والعاق والامان من غير علمه الطلاق
والعاق ليس كغيره من حقت الشرط الذي تعلوا عليه فذلك هو حرام لم قالوا ان رجلا قال ان زوجتي بها
او لا يبيحها في طهره في يوم زوجها لم يبيح الطهارة اذا لا طهارة كل النكاح وهذا منصوص عليه في الاحكام

وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يكون مظاهراً اذا تزوج بها ووجه ذلك ما تقدم في منع الطلاق
قبل النكاح يكتفى بذلك ما احتجنا عليه من رواه حنيفة انه لاظهار للمتركم المالم يوقع قوله حرما برقعته
الكفارة فيكون قوله لرجل لا حنيفة انت على كظهورها ان تزوجت طهاراً لانه ولا يله
حرماً برقعته الكفارة على انه اذا نشأ بطوارق التي ذكرناها انه لا طلاق قبل النكاح ولم يعص احد منه
وبين طهاراً وجب لا يكون طهاراً قبل النكاح **مسألة** قال وان رجلاً عده سافطاً من
كفر لكل واحد منهن كفارة فان لم يطوا القوم من كلهن اعنى عن بعض وضام عن بعض فان لم يطق
الصيام عن كلهن تمام عن بعضهم واطم عن بعض جميعه منقوض عليه في الاحكام اماماً ذكرناه من ادا
ظاهر منهن كفر لكل واحد منهن طهاراً امراً كان اظهراً من كل منهن كحل واحد فذكر ان اى
ان كان طاهر من كل واحد منهن طهاراً امراً كان اظهراً من كل منهن كحل واحد فذكر ان اى
من بزه عنه فليس احد منهن ان كفارة واحدة اخرى والاخره ان عليه لكل واحد منهن كفارة والاصل
فيما ذهبنا اليه ان طهاراً بوجوب حرمة الوطأ اذا اظهر منهن فقد حرم وطأ كل واحد منهن حتى يكفر بها كما
وجب رفع الحرمة لانه اذا اطلق غيره من مشابه لم يرفع الحرمة الواجب لانه اذا اوضح كل واحد منهن
فكذلك الحرمة الواجب بالطهارات ليس لكل واحد منهن حرمة الا بجماع الحرمة الذي يحصل باحرام الرجل بهامه
على ان لا يوطأ منهن ذلك لئلا يكل دماً مراً حرم وطؤها لا يرفع ذلك الحرمة الا بجماعها
على ان الشافعي لا يخالف في طهاراً من كل واحد منهن طهاراً منقوضاً ان عليه لكل واحد منهن كفارة
منقوضة وكذلك اذا اظهر منهن كحل واحد والاخره انه مظاهراً منهن وقلة انه ان لم يطو
العتق عن كل منهن اعتق عن بعضهن وضام عن بعضهن ليس لله تعالى وجب لكتفوا القوم واحداً
العتق ولا عن كساً من لم يسطع الا طعام سلاً فاذا اعتق عن واحد ولم يرد عنه لغيره جازله العتق
الى الصام كما لو لم يجد الرتبة الاولى كان له العتق والى الصام وكذلك اذا صام عن واحد لم يسطع
جازله العتق والى الطعام **مسألة** قال ولان رجلاً عده من امراته موات كبره
عن جميعها كفارة واحدة ان لم يكن نسكاً وان كان طاهر ثم كفر ثم طاهر وجب عليه كفارة بعد
كفارة عن كل طاهر قبل عتده او كثر وهذا منقوض عليه في الاحكام قال ابو حنيفة عليه لكل طاهر
كفارة الا ان يكون نوى بالثاني سلاً وهذا القول الجرد للشافعي وقوله لعدم مثل قولنا قال
زيد بن علي عليه السلام ان كان قال ذلك في مجلس واحد فغيبه كفارة وان كان قاله في مجلسين
مجلس ما قاله في مجلس كفارة ووجه ما ذهبنا اليه انه لا خلاف في انه لا فضل بين ان يقول
الرجل لزوجته انت طالق انت طالق وان الرجل قالوا اخره لرفع ما جعل من الحرمة فوجب لئلا يكون
فضل بين قوله انت على كظهورها ومن ان يقع ذلك متكرراً وان الكفارة الواحدة تكفي في رفع ما
وقع من الحرمة والعلة انه لفظ له مدخل في حرمة الوطأ وان يكون تكريراً لا يوجب تكريراً ما يقع
مكرر في الحرمة ويدل على ذلك ايضا انه لا حله وان كان من كثر الطهارات وادناها في الشافعي

مواضع الطهارة

الاول فليس عليه الكفارة ولحقه فذلك ان يؤي طهرا بعد طهارة والمقني انه كثر لفظ الطهارة من غير ان
كان كفرا ما عدا فوجبه من حريمه كفارة واحدة من كبر ما ذكرناه انا وحدنا في اصول كل انظمة
ترفع حكما فلا تاجر لكرها ما لم يكرز بفتح حكم اللفظ الاول كلفط البيع والبيع والوقوع والاحارة
والنكاح والطلاق والعناق فادانته ذلك وجبه لا يكون لكن يتر الطهارة مع بقا حكم اللفظ
الاول منه فاني اذا لم يكن له تاثير لم يتر له الكفارة لانه يكون كطهارة الضي والمجنون والمسكر وسعد
لقياسنا ايضا الاحداث لانه ان الحوادث لما منع من الصلوات لا يجد الطهارة كالحادث الواحد كالحادث
الكثير في ان الطهارة الواحدة ترفع الحكمها وذلك للاختصاص لما كان ما تعام الصلوات بعد الاعتناء
كان لا فصل بين ان حصل مؤه او مران وكذا كحصول الخمر والجنابة على ان قياسا استدلالا طاهر
قوله تعالى والذين يطاهرون من نسايم ثم يجي دون لما قالوا لانه يوجب كفارة واحدة ولم
يسم من كثر القول من فزده وكذلك المي على الله عليه واله وسلم حين مازد من ان القضا
وسلمه ابن سحر الكفارة لم يامر بالكفارة واحدة من غير ان يتعلم منها هل كان ممما
المتكرار للطهارة بام لا فكل ذلك موضع صحة ما ذهبنا اليه فاما ادخلنا من هنا فليعلم كثر
ثم طاهر فلا خلاف ان عليه كفارة اخرى ولانه لكثرة ارفع الحريم الاول فاجب لكون الثاني
خيرا ثانيا لا يرفع بها الكفارة وكذلك ان تكرر الاشارة الا اطلق ثم راجع ثم طلق لم يرفع حكم
الطلاق الثاني لانه يتر حقه ثانيا وكذلك من باع شيئا ملكه ثم باعه ثانيا امراني بقيدته وملكه
ثانيا وعلى هذا سائر الاصول **مسألة** قاله لا يتر من يعق الرجل مدرسه في كفارة الطهارة
وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه ان المدرس بعد دفعه ما في كذا كان وان منعه على
بعض الوجوه لانه انما يحرمه في الدس صعبه ولعمري من المدرس مرات فادانته ذلك وكذلك حرامه
عزى فتن سائر الاصول قالوا انه كان يكون حراما في الكفارة **مسألة** قاله لو ان كان في طهارة
من مائة لم يلزمه الكفارة عرجا وهذا ما دام عليه كلامه في الاحكام وهكذا خرج به ابو القاسم الحنفي
رحمته الله تعالى في المنصوص به **قال** ابو حنيفة قال لشافعي يبيع طهارة ووجهه
ما ذهبنا اليه ان الكفارة لا تصح من المشرك لانه من شرط ادائها الايمان وادانته ذلك وجب ان يكون
قوله لانه وجبه انت على كماله لا يوجب عزى الاخر فقه الكفارة فوجب ان يكون ذلك طهارة لا يلزم
الكفارة دليله لو قال اخيه او لامة لانه ان كان لم يوجب عزى فقه الكفارة كان طهارة على
ان الاصل الاطهارة وان الكفارة غير واجبه وان لو ط غير محرم وقد قال تعالى والذين يطهرون منكم
من نسايم فجعل الخطاب لادون المشركين على ان قوله بعد ذلك ما هل مهامهم الامهات الاولاد
قد علمنا ان المشرك والمستلم فيه سواهم يتوهمون بغيره على الاذن بظهور من سكر فائدة الا
بعضنا حكمه **باب** القول في الابلاد الى الرجل من امراته وهو ان خلف
بالله الامام عفا الله عنهما شهما في قها تركا ربهما اشهرهم وتعد الامام وقاله في الى وحسن ذلك فيك
او طهارة هذا مستوفى عليه في الاحكام بخلافه انه اذا خلف الامام معها اكثر من اربعين يكون موبنا

منها كذا في قوله تعالى
عليه وسلم يحرم وطهر مكان الوضوء
ان كان مستحيا

منها كذا في قوله تعالى
عليه وسلم يحرم وطهر مكان الوضوء
ان كان مستحيا

منها كذا في قوله تعالى
عليه وسلم يحرم وطهر مكان الوضوء
ان كان مستحيا

وإذا خلف لا عام مع امراته أقل من أربعة أشهر لا يكون مولها ما خلق من يوم من الميقاتين جعلوا الأيل
صحيا فان كان مدون ربعة أشهر وانما الخلاف ان إذا خلف على ربعة أشهر فقط فان ما خفيته جعلها
والشافعي مخالف فيه وكذا كمالك والذي يدل على انه مول قوله تعالى للذين يولون من سائرهم رب
اربعة أشهر وقدره لا به فجعل سبحانه هذه الأحكام حازمه على كل مولد من امراته من غير أن يولد
ممن يكون كل خالفه فله فيه حلفه أو كثرت إلا ما منع بالليل لان الألية في اللغة هي الخلق
قاله مولد لما ثبت من خلافه لا جامعها أقل من أربعة أشهر ليس مولد حكمه حصاه لذلك لا بد في
فما حكم العجم فان قيل الأيل وان كان في اللغة على ما ذكرتم فان لم يدرى قد اكتسبه حكمه وصفه لم يكن
في اللغة وان كان كماله على دون ربعة أشهر يكون مولد حتى يتبع ما بدعهم من سائر الظاهره فله
الشرع وان جعل له حكما زاد فلم يمنع ان يكون اسما لكل خالف الواجب على هذا ان يصير ما يصدر عن الشرع
لم يفسره على مدونه دون مدونه وانما زاد على الحكم الأيل لا يوجب على من يولد من الأربعة أشهر فله
ويقول في زاد على ذلك ان قضاء العجم وليس لها ان يفسر ربعة أشهر على ما ذهبوا إليها الا ان يفسر
علا ما فيهما لم يكون قيا سائر الاستداده الى الظاهر انه يفيد سرقا وسعلا فان قيل وان لم يولدوا بالمو
في الأيل لا وقف لا بعد مضي أربعة أشهر والوقف بعد انقضاء المدتين قيل له لستنا نسلم انه لا وقف لا بعد
انقضاء المدتين بل هو واجب في الشرع عليه امراته قد يطلق بالي وان لم يفسر الى جسد اذ ذلك ا
كان المولى موقوف من لوط لم يرض وخبره فانه في لسانه ومع هذا لا يحصل ان كان ان حكم الوقف لا يعلق
باليمس واذا اجاز ذلك لم يمنع ان يوقف بعد مضي المدتين حتى يولد ويطلق وان كان فيه لا يفسر ختمها وهذا
الذي ذهبنا اليه هو قول علي عليه السلام رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال الأيل
القسمة وهو الخلف فادخل في لوط لم يرض واكثر من ذلك فهو مولد اذ كان دون ربعة
اشهر فليس مولد وروى غيره عن ابن عباس في مسند له والوقف ما ذهبنا اليه من ان لا يفسر
بعد ربعة اشهر حتى يولد ويطلق وهو محفوظ عن علماء اهل البيت عليهم السلام وبه قال مالك في مسند
وهو قول أمير المؤمنين عليه السلام رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه لا يفسر
المول بعد مضي أربعة اشهر فهو ما ان يولد وما ان يطلق قال ابو حنيفة نفع الطلاق بمضي المده وروى عنه علي بن
مسعود والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه قول الله تعالى للذين يولون من سائرهم رب
وجه من سائرهم هو انه تعالى جعل لهم في الطلاق ولم يشترط لذلك قبل المده ولا بعدها كان بعد
المده وقتا له كان قبل المده وقته بل لا نه يجوز ان يكون له ما قبل المده كما يجوز ان يكون ما بعدها
وجوز ان تستثنى ما بعد المده كما يجوز ان تستثنى ما قبلها فلما ثبت بعد المده متى ان كان قبل المده
علم الجميع ومنه فاد الله ان ثبت ان الطلاق لا يقع بانقضاء المده اذ وقع الطلاق متى ان ثبت
مدك ما ذهبنا اليه فان قيل لم يرد في المده الا بعد المده كما صح قبلها لم يكن لغير المده معي قيل له يكون له
معنى صحيا وفايده صححه وذا على ذلك ان في كل المده جابر غير واجب على الزوج ولا يجوز ان يطلق
وبعد المده يظهر ظاهرا من الحوان الى الوجب ويوجه المطالبة على الزوج به وهذا مثل ان سوي الرجل شتا

وأنه

مستحب

موجز

لحلان

موحلا الى شهر الاثر ان توفيه الترتيب في الشهر وبعد شهر صححها لانها قبل انقضاء الشهر يكون حايضا
 بها بعض الشهر تكون خارجة من الحوزة الى الحوزة ويصح المطالبة به فيكون ذلك فائدة من
 الاجل فكذلك القول في فائدة ضرر هذه الايلة فان قيل فان الله تعالى جعل الحول للمو
 رى بقرينة شهره اشهر وانتم اذا علمتم له ان بعد امدته فقد ترجعتم في امدته الى ضرورة الله تعالى وحدها
 قيل له انما يريد في امدته ليس امدته مضروبة لامتداد توجبه المطالبة بالى عليه الا لا نوع الى متى
 اذا قلنا ان المطالبة تصح بعد امدته لا يكون زيادة في امدته الاثر ان من لم يواد انما بعد شهر
 اذا قلنا ان التوفيه يكون بعد انقضاء الشهر لا يكون زيدا ودمه الاجل فكذلك لا يكون في ذلك
 الايلة اذا حوزنا الفقه بعد امدته على ان المخالف يقول ان اجل العسر قول وعسر المراه بعد الحول
 وليس يقول ان ذلك زيادة في امدته وكذلك ما ذهبنا اليه فان قيل قوله تعالى فان ما واما
 الله عموما ترجم بعد قوله سبحانه للذين لو ان من ساءهم بقرينة شهره اشهر يد على ان الى حوز
 يكون بعد الايلة لان الفاق جيل لبعض قيل له لا يصل بك وبس من قال الله سبحانه ان يكون بعد
 مضى به بقرينة لان الفاق جيل لبعض الاثر ان قال تعالى فان ما واما بعد قوله بقرينة شهره
 فان قيل قد ثبت ان الى مراد قبل مضى امدته قيل له وما في ذلك مانع كونه مراد امدتها
 على ان قوله تعالى وان عموما الطلاق يدل ظاهره على ان هناك مستوع معلوم انكر وهذا
 يدل على انه لا يد من الطلاق وان لم يكن في فان قيل ان هذا لا يجب ان الله تعالى قال فيكون
 في سبيل الله واقلوا الله سمع علم وليس هناك مستوع معلوم الحكم قيل له ان هذا ان يظهر
 بعض ما قلناه ولم نقل ان خلافه يستحيل الاثر ان قوله من يقول ما علمت ان ملانا سمع برز على
 ان هناك مستوعا وقوله اما علمت ملانا ترى يدل على ان هناك مراد على الله تعالى قال الله
 فيه واسوا وقال ايضا واسوا فاعملوا وذهب ترجمكم فقد صح ان عند القائل مستوعا معلوم
 الاثر ان مستوعا معلوم الله فيبقى ما سألوا عنه وما يدل على ذلك ما اجتمعنا عليه من ان من
 في امراته دون اربعة اشهر لا يقع عليها الطلاق بل الايلة وبعض امدته فكذلك من اربعة اشهر
 والخلات مولا كل مولا لا يقع طلاقه كالايلة وانقضاء امدته وليس له ان يمتد حتى اخر اسم المولى على
 من اذول ربه اشهر لا اذول المولى من طهر من اللغز ولا سكا ان المالية واللغز اسم للخلات ان
 كل مخالف مولا اللغز على ان لو عدنا عن اسم المولى الى اللغز لا نسوق الكلام ونزال الشغل ليقابلنا
 ان الايلة لا يقع به طلاق معجل لم عزان يقع به طلاق موحل قيا ساعلى سائر الامان وعلى
 سائر ما ليس بصرح في الطلاق ولا كناية على ان الطلاق لو وقع لم يكن الموجب لايقاعته
 الا الميراث نفسه وانقضاء امدته المحلوف عليها وانقضاء اربعة اشهر ولا حوز ان يكون المولى بعد
 هو الميراث لغير الميراث لغير طلاقها في انقضاء الطلاق ولا انها لو كانت موقع الطلاق لوجب ان يطول المراه
 في الحال اذا قال لها والله لا احا معك من غير ذكر امدته ولا حوز ان يكون لانقضاء امدته المحلوف عليها
 لغير ذلك لو وجب لوجب ان يقع الطلاق بانقضاء امدته اشهر اذا خلع عليها وبانقضاء سنة اذا
 خلع عليها وان مؤثر الزمان لا موقع الطلاق فكذلك لا يوجب ذلك انقضاء اربعة اشهر كما لا يوجب

انقضت ما اراد عليها و تنقض منها فادان ذلك ثم لا يطلق لا يقع ما لم يوقعه الحاكم للمضغ وان
قبل ان تزور الزمان قد يوقع المسويه الامرات من طلق امراته بطلقة واحدة واحده راجعه بين
الزوجه منه بانقضت احوال العده لما انكرتم ان يكون ذلك من سبل زمان لا يلقى قيل له عدنا
ان الموضع للمسويه هو لطلاق وان وقع شرط انعسا العده وقد بينا ان ذلك لا يقع يقال
في الميم ولا يقع ان يقال ان تزور الزمان شرط فيه على ما كان احوالا لاهل البيه عليهم السلام
او قول لا يميز المؤمنين عليه السلام ولا يحسن عندنا خلافه على ان لا يفسد النكاح باسمه ولا يبرح
بها بل دليل واضح صحيح وكما ذهبا اليه هسه له قال فان سيع وراى حبه الامام حبه
حتى يوافي و يطلق وهذا منصوص عليه في الاحكام وبه قال الشافعي في آخر قوله وله قول اخر
وهو ان الامام يضيق عليه ان ابا ووجهه مارواه زيد بن علي عن ابيه عن حده عن علي عليه
السلام انه كان ينفق المولى بعد اربعه اشهر فيقول امان بنى واما ان يطلق في حديث بن
ضميره عن ابيه عن حده عن علي عليه السلام انه كان يقول ادا الى الرجل من امراته لم يبع
عليها طلاق وان مضى اربعه اشهر حتى توفي فاما ان يطلق واما ان يفي وايضا لا خلاف
ان الامام لا يطلق على غير المولى والمعنى انه يفرق بطلاق وكل يفرق بطلاق لا يلزم احدا
كثرها على انا وجدنا الاصول شاهده لذلك وهو ان الحاكم قد يزوج الصبي ولا يطلق عليه
والسيد يزوج عتده عند كثر من الغلام ولا يطلق عليه على ان الله تعالى جعل الخيار للمولى
بقوله فان فاوان فان الله غفور رحيم فلو جعلنا الامام ان يطلق عليه كنا قد اوجبا بطح
خياره وذلك خلاف ابيه على انه لا خلاف ان ليس للامام ان يوقعه فولا فكد لك ليس له ان
يطلق عنه والعلم ان كل واحد منهما ائحق على الزوج انتضاه الا يلى فلم يحران بولاه الامام
بغير اذنه وليس لهم ان يقولوا ان التي لا تبا في منه لين الوى بالقول ما في منه ولا خلاف في اضا
ان من ضار امراته بمرسك الاتفاق عليها ان الامام لا يطلق عليه فكد كذا المولى والعلل له
الجدول عن الطلاق الى غيرهم سسه ولا نفقه الامام قتل مضى اربعه اشهر وان مضى
اربعا شهر ومضى اربعة اشهر ان طوبل لم يرفع الى الامام ووقعه الامام متى رفع اليه وهذا
منصوص عليه في الاحكام ولا خلاف في ذلك من الذين قالوا بالوقف والاصل فيه قلنا انه لا يوقف
قبل مضى اربعه اشهر قول الله تعالى للذين يولون من نسائهم تربى اربعه اشهر ولو وقفنا
قبل مضى هذه المدة كنا قد حرمانها ما جعلنا له من تربى اربعه اشهر ووجه ما
ذكرناه من انه اذا لم يرفع الى الامام بعد مضى اربعه اشهر ووقعه متى رجع اليه انه حرم عليه
بعد انتضاه هذه المدة فلما المطالبه متى شات كسا يترحقوقها وسبيل ما ذكرناه ان يكون
للرجل حق على آخره موجه الى شهر الا ان لا يجوز ايضا حاق المطالبه قتل مضى السهر ولا المطالبه

بغير

بغير

ب.

بطل مضى مدة الاجل اي وقت شأنا به متى رفع الى الامام طالبه به ووردى ابو العباس الحسى
رحمه الله تعالى في النصوص باسناد به عن علي عليه السلام انه وقف في مجلس من مجلساته بعد
مسألة قال والى هو ان عامع او يقول بلسانه قد ثبت ورجعت عن مبنى لم
يستطع لجماع لم يرض او يغير وهذا منصوص عليه في الاحكام ووردى عن العسم عليه السلام
وبه قال ابو حنيفة والشافعي وذلك لقول الله تعالى فان قارا فان الله هو خير
والى هو الرجوع فاذا رجع عن مبنى في القول دخله القوم فان قيل فهو رجوع الى الرجوع
باللسان تكلم وان قدر على الجماع قبل له هذا هو حكم الظاهر لكن لما اجتمعوا على ان الولى باللسان
مع القدرة على الجماع عركا في قلنا به وايضا وحدا المولى له لغيره بس انى والطلاق في
استقاط حكم الولى وكان يصح وفيه الطلاق من جميع القول ووجب ان يصح وفيه الولى من جميع
جميع القول المعنى ان كل واحد منهما مما جعل للمولى اختيارا وليس لاختدان يقول ان حكم
في الطلاق انه من جميع القول لا معنى له لانه لا يصح الا من جميع القول وما كان كذلك لم ينع
لانه يصح بل يعتبر عنه بانه يجب له كذا في الطلاق وقوله بالكنايه دون القول يصح ما
اطلقناه من العبارة على انه قد ثبت عندنا وقد ابي حنيفة انه يقع القول في الرجوع من
الوط فوجب ان يقع ذلك موقع الوط في الايلا والمعتق ان كل واحد منهما رجوع هو الرجوع في
حكم ما الزم نفسه والكاح وايضا لاحلاف ان الحاكم لا يبطا له مالم يولى للمرأة في مجلس الحكم
ولا في المجلس لذى معه فيه خبره وانه اذا قال قد ثبت يوحى حتى يصرف الى موضعها
فيقع القول ذاك موقع الوط وكذا اذا كان مريضا او مسافرا والغلة ان لا يترك
ترك الوط وكل مولاه عذر في ترك الوط قام فيه القول معام الوط في استقاط المطالبة
عنه بالى مسألة قال وادى الى الرجل من امراته اربعة اشهر ثم اراد ان يوقل مصل امره
اشهر ولم يقدر على الجماع قالا بلسانه وان قدر على الجماع لم يحران بوضو ساعه وان كان المشد
على لكرار ان يوقل مصل امره اشهر لم يضر عليه ما خيرا لجماع بعد القدرة عليه
وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص عليه على انه ان كان الى منها عشرة اشهر كان القول بها
في هذا الباب كالقول اذا اراد بغيره اشهر ووجه ما ذكرناه ان يحكم بالى بغيره مع ما
موه اليه فلهذا قال انه ان قدر على الجماع بعد الولى باللسان في المدة لزمه الجماع ولم يحر
تاخيرته وانه بتأخيرته يكون مبطلا للفق الذي اتاه بلسانه الاسرا انه لو لم يكن المماحر
وقت الطلوه لم يحر له تاخيرته لوضو لتاك رجال وحر بها في الوقت وكذا قال اصحابنا
المحطا في لقبه وما حرمها من وجب الاقادة متى علم به في الوقت ولا يوحى الاقادة متى لم
يعلم به الا بعد بصر الوقت لما كان تأكدا وحر بها في الوقت اقوى ما بعد انقضائه اليه
بهران يكون حكمه الا بطلان ذلك لغيرنا تاخير الوط في حرمه لغيره اذ قد رويك بعد الولى باللسان

من الولى ان السهم لها فامدهم الما غلنا المروكة ان الحكم من الما سلكهم النعيم
من بعد ان نلتس ان بعد الوط على ان ماله هذا للبيعت ان لا يحر له ماله الوط في مدة المهر او غير علمه

انه ما اخلا فيه **فان قيل** فلم يلزم حكم الابل مع بقائه اليمن قوي **قل له** لو جهل خبرها ان بقا
حكم الابل هو اصح عليه قبل مضي اربعة اشهر و اجمع القائلون بالوفى عليه بعد انقضاء اربعة اشهر فمات
اقوى والسابق الابل في الاصل **يحل** حكمه بالحنث وجوب الكفارة وان لم يلزم ان يفسد حكمه
مع ارتفاع حكم الحنث وجوب الكفارة الا انه مر على ذلك الاصل في الاصل اذ يجب ان يكون اقوى
مسألة ولو كان رجلا الى من امره ثم طلقها ثم راجعها قبل ان يفسد حكمه الابل وجب الوقف
ولو لم يفسد حكمه الابل ثم طلقها ثم راجعها قبل ان يفسد حكمه الابل وجب الوقف بعد ان يفسد
حكمه الابل **مسألة** ولو كان رجلا الى من امره ثم طلقها ثم راجعها قبل ان يفسد حكمه الابل وجب الوقف
فاما ان يقع ما ان يطلق ثانيا وهذا منصوص عليه في الاحكام ونقض المسألة على وجه
انه اذا راجعها او تزوجها ثانيا مع بقاء حكمه الابل رجع عليه حكم الابل هو حصول الكاح
بكامله في هذه الابل الا ان انة وجبت الوقف قبل الطلاق تحصيله موليا مع بقاء الكاح
يدل له انه لو اولى منها ثم طلقها لم يوقف فاذا ثبت ذلك بان ان وجوب الوقف كما ذكرناه فلا
يفضل اذا بين اسد الاحتال في ذلك وبين الحق واليه ونقض ايضا في المنع على انه لو طلقها ما يتا
بعد المراجعة الاولى ثم راجعها ثانيا في مرة الابل وجب ان يوقف و ظاهر كلامه في المنع
يدل على انه طلقها لم ياتم نكح زوجا غيره ثم طلقها ثم تزوج بها الا و لا يفسد بقاء حكمه الابل
رجع عليه حكم الابل وبه قال زفر حكاة عس والحسن الكرخي في المحصر قال ابو حنيفة لا يرجع
عليه حكم الابل بعد الطلاق الثالث **مسألة** ما بيناه من بطلان ذلك حصول الكاح ومدة
الابل **مسألة** قال ومتى قال الزوجية قبل انقضاء الكفارة لم يفسد حكمه الابل
لزمه كغير مبنية وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى هو ما لا احتياط فيه خلافا من عامه
العلماء وتلك من كسرة الكفارة عليه بقوله تعالى فان قالوا فان الله عمود رجم **والاصل**
فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال من خلف على شيء فزأى غيره جرم منه فمات
الذي هو خير وليكره من مبنية فقد قال الله تعالى لا واحدكم الله باللعن وانما لكم حسنة
قال ولو خلف بطلاق امراته لم يفسد حكمه الابل ولا يكون الابل الا اذا خلف بالله في
منصوص عليه في المسمى ودل عليه كلامه في الاحكام وبه قال الشافعي في العدم وقال في الحد
موليا بالطلاق والعنف والمزوجة قال ابو حنيفة لا في الصلوة فانه محال على الله ان يصلي
ان جامعته لم يكن عنده ابل ودكر ابو بكر الحنظلي ان العاصم بن مولى الابرار ادخله
بالله **والاصل** في ذلك قول الله تعالى للذين يولون من سائرهم نزل بقوله اشهدوا لابي
اليمين في اللعنة وقد قال الله تعالى بعد ذكر الكفارة ذلك كفارة اما انكم ادخلتم واليمين
التي تكون ذلك كفارة لها هي اليمين بالله ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم من خلف
على امرؤى غيره جرم منه فمات الذي هو خير وليكره من مبنية فدل ذلك على المنع الذي يحل به
الكفارة لا يحاه صلى الله عليه واله وسلم الكفارة على كل خلف خالف ما حله عليه وليس ذلك

ما ذكرناه

لو كان رجلا الى من امره ثم طلقها ثم راجعها قبل ان يفسد حكمه الابل وجب الوقف

اليمين

على

هذا الميم بالله مكل ذلك مكل باليمين في الشرح الحلف بالله دون ما عداه وسنذكر ايضا ان
 المعروف من قوله صلى الله عليه واله وسلم الله على المدي واليمين على المدي عليه هو الميم بالله
 على عرف الشرح فثبت ذلك وجب ان يحمل قوله تعالى للذين يؤمن من سائرهم برهانهم
 على الحلف بالله تعالى دون ما عداه فان قيل فقد يقال ان ملانا نخلع بالطلاق والطلاق
 وبصدقه لما ملك ونحوه ونحوه عليه اسم الخالف وقد ذكر ذلك صاحبكم في كتبه وذكره في
 غير ما منع ان يحرى ما ذكرتم من اسم الخالف واليمين ولكن على ضرب من الجور ليس جميع ذلك ليس يمين
 في الحقيقة وإنما هو طلاق مشروط او عقد مشروط او صدقة مشروط وطهارة كغيرها
 وفقهاؤهم قد اشتغلوا بذلك واطلقوه والكتبه هو صحيح الا انه لا يتصل بمنع ان يحصل
 للفقهاء عرف في بعض اللفاظ مسيح اسعاه فهم كما ساعدكم باصطلاح المتكلمين والظاهر
 ولا يجوز ان يحمل على شيء من ذلك خطا لله سبحانه ولا خطاب رسول الله ولا يجب حملها على حرج الله
 او عرفها او عرف انتم وقد ثبت ان الشرح قد اقتضى ان يكون اسم اليمين على الاطلاق ساول
 اليمين بالله فوجب ان يحمل عليه خطا لله دون ما سواه وما يدل على ذلك انه لا خلاف في ان من
 خلف بالكتبة او بالشيء مثلي الله عليه واله وسلم لا يكون موليا فكذلك من خلف بالطلاق والعاق
 والنج وغير ذلك والعلة انه خلف بغير الله ولا يكون موليا على الاضيق لا الخالف فان الرجل
 ان قال انك جاحل فقلت كذا ركنه لا يكون موليا فكذلك ما ذكرناه للعقل الذي كثر
 ونحوه من ما كان ان قال ادخلت بها معها عرقا صدي مضا ركنها كان يكون بها علة بصدقه
 عن الجماع ادخلت فانه لا يكون موليا فيمكن ان يقال انه اذا خلف بالطلاق على هذا الوجه لا يكون
 موليا فكذلك اذا خلف به على غير ذلك الوجه والعلة ما ذكرناه والاصول شاهد لنا لا ما وجدنا
 كل من يتصل بها حكم منفصل عنها كاسقاط حق المدي او اثبات حق المدي عليه او لزوم
 الكفارة انما هو اليمين بالله دون ما عداه ليس الحلف بالطلاق نفسه حضور الشرط الذي عليه
 وكذا ان الخلق والتدبر فلما ثبت ذلك وجدنا الايل بسحكا منفصلا عنه كما لو قلنا بالطلاق
 وقوله او لزمه على حمله خلاف فيه وكذا ان الكفارة وجب ان يكون ذلك ميمنا بالله تعالى دون ما سواه
 مستلزمه قالوا ادخلت بها مع امراة ولم يذكر المدة كان ذلك بلا وهذا ما رواه
 نحو عليه السلام في الاحكام عن العسر عليه السلام ودل عليه بقوله فيه الايل ان الحلف على ربحه
 اشهر ما في قضا مع النصصه على ان طلاق الميم بعض الماسد والمطلوب ليس الايل مطلقا بل لابد
 فهو مولى كثر من ربحه اشهر وقال الميم انه ان طلق الميم لم يكن موليا وكان او القياس الحسي
 رضي الله عنه سمر روى المتخى وحمل عليه ما في الاحكام والصحيح عدم ما ذكره او لا وهو محمول
 عن الفقهاء الذين قالوا للذين يؤمن من سائرهم برهانهم ربحه اشهر وجب ان يكون
 ذلك حكم مولى لا ما منع منه الدليل فلما ثبت تلاصق ما ان المولى على قل من ربحه اشهر
 لا يكون موليا خصصناه ونعسا ما عداه على حكم الظاهر والخالف في هذا لا يحدث من بعد

ما ليس فيها وهو ان يقول بقدرها للذين يولون من شأنهم اربعة اشهر تربع اربعة اشهر
وهذا خلاف الظاهر على ان من خلف وهذا لا يكره ان يكون مولدا خلف على اربعة اشهر فاقولها
فكذلك ما اطلقه الايل والقله ان بينه تناولت اربعة اشهر فاقولها وجه قوله المنة
ان الايل معنى فيه اللفظ وهو المطلق للايل وان تناولت اربعة اشهر فاقولها وامر
التأيد فانه غير ملحوظ به فوجد لا يقع للايل وبكره ان يفتقر ذلك على من يولدون اربعة
اشهر بجمله انه لم يكن في الايل اربعة اشهر فاقولها فان خلف على ما دون ذلك لم يكن
مولدا همس له قال الايل على اربعة اشهر فاقولها فان خلف على ما دون
ذلك لم يكن مولدا وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنتهى قد بينا فيما مضى ان الرجل اذا خلف
تلك اربعة اشهر فاقولها يكون مولدا والمخوف عن العدل اجمع انه لا يولد اقل من اربعة اشهر
وتكون قوم من المنتقد من انهم يجعلون اربعة اشهر فاقولها فاقولها سقط ذلك القول به
عنه قد روي في بعض عليه السلام الحديث الذي بيناه انه قال اذا كان دون اربعة اشهر
فليس مولد وروي عن ابن عباس انه قال كان يولد الحاهلية الشبه والسبعين يوما
تبارك وتعالى اربعة اشهر ليس كان يولد دون ذلك فليس يولد واذا ثبت ذلك على من لم يولد
عليه السلام وابن عباس ولم يولد خلفه عن غيرهما الصواب في حريه الاجتماع مهم على ان
ما ثبت عن علي عليه السلام في اصلنا انه لا يجوز خلافه على انه قد ثبت انه لا يلزم حكم الايل من
الوقوف والطلاق على حصة لا خلاف فيه اذا خلف على اقل من اربعة اشهر عند بعض
العلماء ولا قبلها فيجب الايل من بقدرها عليه لو خلف ان يبارها او يسي عشرتها مده من
الزمان الا انرا انه لا يلزم حكم الايل عند انقضاء مده بينه هذه ولا قبلها لم يلزمه
باب القول في اللعان للغان يقع
بيل الرجل ورجله ادا كان ثلثين بالغين مسلمين او كافرا مسلمين او كافرا
فان كانا من اهل البيت او كانا من اهل البيت او كانا من اهل البيت او كانا من اهل البيت
فلا لغان بينهما نص في الاحكام والمسحة كذا في الحدود على من قد قاتل
ونص في كتاب الحدود من الاحكام على ان لصغيره اذ قد فيها روحها ولا قد عليها
من لا يجد فقلنا انما اذا كانا صغيرين او كانا رجا عجنونا ولا حدسها ونص في الاحكام
والمنتجان الزوج ادا كان حيا وزوجته امه فقد فيها فلا لغان بينهما ونص في احكام
على ان الزوج ادا كان عتيلا وكانت زوجته حية فقد فيها كان بينهما اللعان اعسارا بان
يكون الزوج من جدها ادا قد فيها ولا ضل قوله الله تعالى والذين يزوجون اولادهم
ولم يكن لهم شهداء الا انهم بعد قوله والذين يزوجون المحصنات وورد في ذلك ما
اخبرنا به ابن الحنفى بن اسمعيل حدثنا الماصري الحنفى عليه السلام حرمنا الحسن بن يحيى حدثنا

في الاربعة

ان من لم يولد على اربعة اشهر

فلا لغان

ابراهيم

المرحوم

برهم بن محمد بن ميمون عن ابي مالك الحنصلي عن جابر عن الصفي عن عمار بن عباس قال لما رأت
هذه الامة والذين يذمون المختصات ثم لم ياتوا بآية شاهدة قال عامر بن عبد الله
يا رسول الله لو وجدت رجلا على بطن امرأتى فقلت لها يا رب اني لاعدى لثاني جلدك
قال عكرمة بن عامر بن ابي لهب خرج ساعا مطيحا فلم يصب الى منزله حتى اسبله
هلال بن ميه وكان زوج ابنته خولة بنت عامر فقال لشرقا ومادكر والرايت
شريك من بني علي بطن امرأتى خولة يرفى بها فترجى الى النبي صلى الله عليه واله وسلم
فاخبره هلال الذي كان فبغت اليها فقال ما يقول زوجك فانكرت ذلك فابى
الله تعالى ان اللعان والذين يرمون ازواجهم اياه فاما النبي صلى الله عليه واله
وسلم بعد الخبر على من المني فقال يا هلال انت بالسهادة ففعل حي قال يا رب
عليه ان كان من الكاذبين فقالت يا رسول الله فاقامها مقامه فقال اسجد لله
مالا يرايه وانه لم يركبها ذين حي قال واخامته ارغشت الله عليها انكار من الصفي
ففرق بينهما النبي صلى الله عليه واله وسلم وقال لا يجمعان الى يوم القيمة وقال
صلى الله عليه واله وسلم ان وضعت مائة بطيخ على ضفة كذا وكذا فالولد لزوجها
وان وضعت على صفة كذا فهو لشريك من سما وقد صدق زوجها لما وضعت قال رسول
صلى الله عليه واله وسلم ولا يكتب الله شيئا لكان في فيها راي قالوا يا رسول الله
وما اراي قال الرحم بالخيار فدل الخبر على ان اللعان ترك لرفع الحرج عن المزارع اذا
رماوا ازواجهم في حيا لا يكون من لا يجد عليه اذ ارموا وحيته لم يكن بينهما لغات ودد على
ذلك ما روي عن علي بن علقمة عن عبد الله بن رجلا من الانصار ان اثار رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم قال لو ان رجلا وجد مع امراته رجلا فتكلم به جلدته او قتل جلدته
او شكك على غيب فقال اللهم افتح لي حل يدعي امرات ايه اللعان وروي عن عكرمة
عن ابن عباس ان هلالا من امية لما قد ف زوجته عبد النبي صلى الله عليه واله وسلم قال
النبي صلى الله عليه واله وسلم البينة او جلد في ظهر ك فدل ذلك على ان خذ الزوج اذا عرف
زوجته كان كذبه اذا قد ف لا خبيته حتى تزلت ايه اللعان فان ان اللعان هو لدرج
روي عن سعد بن جابر عن ابن عباس قال لما لعن النبي صلى الله عليه واله وسلم من امراه
وزوجها فرق بينهما فلما وضعتا لولد به شبه من قد فت به قال صلى الله عليه واله وسلم
لو اما مضى الحد لرجعتا فتا اللعان خذوا حيا لا يلزم من لا يلزم منه الحد وروي
ولا كتاب من الله شئ وروي ولا يمان ويحزن ان يكون قال ذلك وايضا روي عن النبي
صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا لعان بين اهل الكفر واهل الاسلام ولا بين اهل
الدين **فان قيل** فانتم تقولون اللعان بين العبد ورجلته **فيل** له حصص كمن اعتر
بالدلالة **فان قيل** قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم عام في جميع قول لا سكوات

الاست

راد في اسما كدب

يكون ظاهر الاية يسمى العيبر لكن يحصها ما بيناه ويدل على ذلك ما استعمل عليه من اللفظ اذا
 قدف زوجته فنزلت سابع ولا لعان عليه وليس لهما ان يقولوا ان قتاله لاحكم لهما لانهم
 يتعلق بحمايه على انه ان كان لا يمنع ان يطالب باللعان اذا بلغ ما ان سقطت اللعان
 كان لما ذكرناه في موضع ذكر انه لا خلاف بين المشافعي في الزوج اذا امتنع من اللعان
 بعد القذف لزمه الحد ويقول له الكذب بنفسه فكشود ذلك ان اللعان يورث من الحد
 فاذا ثبت ذلك وثبت الحد على من ذكرها هم ما يسمونه في كتاب الحدود وتنبه لاللعان عليهم واما
 العبد اذا كانت تحت حرة والمحدود في القذف فان اخبره بذهب الى اللعان عليها ولها
 محرمات وغلل ذلك ما نعلمه من حيث الشهادة فان اللعان شهادة وهو عداها فاسد
 من وجهين احدهما ان اللعان ليس شهادة واما هو حار على الايمان بدلالة انه لو كان
 شهادة لكانت شهادة المرأة على المصنف من شهادة الرجل ولا عسر فيه العدا على انه
 يكون لعان لا عدا الفاسق وان كانت شهادة تمام غير جازية على الحد عدا والمحدود
 والقذف من هل الشهادة واما ما منع من شهادة الفاذف لفسده كما مع شهادة سائر القضا
 فلاذا الكذب بنفسه واثاب جازت شهادة وصح سقوط ما عمنه في ذلك على اصولنا مسئلة
 قلل ويقع اللعان بين الرجل وزوجه اذا تقابلت ولها او ما لولا قد نفيا ولم بات عليها
 فارتبعت سبعة ان على النظم وهذا منصوص عليه في الاحكام **وهذه الحجة**
فيما بين العلم ادعاه على ان من نفح حمل مرأته لم يلا
 لان بضعة دون شه اشهر لحصل اليقين في الولد على الحقيقة وهكذا خرج ابو العباس
 الحسي رحمه الله تعالى في المنصوص وهو قول ابي يوسف ومحمد وهو قول ابو حنيفة لا يلاص
 وان ولدت بعده بيوم او اكثر او اقل وقال الشافعي بلاص على الاحتواكلها وتكلمه عن
 ما ك فاما الوجه فيما ذهبنا اليه من انه لا لعان ان مات ولده بعد سنه اسير خلافا
 للشافعي انه لا يبيح بان هلك ولد من قبله فوجبت سقط اللعان بين اللعان في القذف
 او كذا لو لم يبين من معنى القذف وهاهنا لم يحصل واحد منهما على الحقيقة وكما لم يعلم
 انه ناف للولد لم يلاصه اللعان دليله في الولد ولا حمل فضلا بان يكون المراد صغره او
 ابيته فان قيل فقد روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يصح حمل من ولدوه ويحمل
 قيل له في الخبر ما يدل على انه كان قد نفيا لولا انما يجرى ومن قلاد ك لزمه اللعان كما لم يلا
 او كما لا بين اللعان يكون ادعاه في القذف بالزنا لا في الحمل فان حمل فاعمل محكوم به قيل
 الولاد بدلالة قوله تعالى واولات الحمل اجلسن بصعر حملن وقوله وان كن اولات حمل
 فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملن واحج الفقهاء على ذلك والجمع ايضا على ان اسرارها
 مستندة لستنا ايضا حمل المستشري زدها بالعب واثبت ما بيناه ان الحمل محكوم به في الولاد

الحمل

الحمل

Phlegmasia

لم يسع ان يكون لغيره قتل الولاده حكم قيل له لسان شيخنا ما ذكرتم من ان الحمل حكم به بملوك
 الاحكام عليه قتل الولاده لان بغير الاحكام التي لا سقط بالاسم ومن حكم اللعان
 ان سقط بالاسم واداسقط لم يكن كالحكم لانه قائم مقام البينه في ذلك ولقد سقطت الشهاده
 واداسقط لم يكن لللعان معنى اذ قد ثبت انه لو اقر الخدم وجب ان يفضل به ومن سائر الحكم
 المتعلقه بالحمل فان قيل لان الحمل قد يحقق ويتحقق فلا معنى لقولكم ان فيه شبهه قيل له
 لا يحل الا بحرق قبل الولاده ان لا يكون حملا وان يكون زنجيا اودا او غيره سما في الوقت الذي
 حصل الولاده بعده لانه اشهر وادا كان هذا الحيوان قايما بوضوح ما لبس الكلام عليه من به
 لا يخلو من الشبهه وفي وجهه ما ذهبنا اليه من ان يعان ولدت لاقل من شته اشهر
 من يوم التي حصل القين بان التي صادف الوليد ان اقل للحمل شته اشهر محرم على ان سوي الولد
 انه يجب لللعان له فان قيل بان النقاد لم يكن قد قايروا ووقوه لمحان بصرفه
 بعده قيل له لساننا قول انه لا يكون قد قايروا وقع وان كنا لم نعلم ذلك الا بحصول الولاده
 لاقل من شته اشهر من يوم التي وادا كان ذلك كذلك سقط هذا السؤال فان قيل
 هو قد ف مغلبي شرط فلا يجب ان يتعلوه حكم قيل له ليس الامر فيه كذلك لانه تعالى ولدت
 مطلقا متى كان هناك ولد مني على الحق وقلنا ان ذلك يلزم اذا لم يكن اربعة شهرون على
 اعظمه لقوله تعالى والذين يزعمون المحضات الاياه فوجب الحد بشرط الا يكون له اربعة
 شهرون واللعان على ما سألناهم مقام البينه في حيل لا حده اذ لم يكن به هو شبهه لعد
 سباده اربعة لما روي ان هلال ابن اميه لما قذف زوجته قال له النبي صلى الله عليه واله وسلم
 يستك او جلد في ظهره وبينه الزنا اذا اطلقت عقل منها اربعة عرف الستر كانه قال اربعة
 شهرون او جلد في ظهره **مسألة** قال الجيد حصر هذه الاحكام ثم يقول اذا فار بكذا
 تقدم ما على اللعان فان بكل الزوج ضرب خدا القاذف ثانيا في جلد والحق الولاده وان مما
 الرجل على اللعان وبكل المرأة رحمت وجميع ذلك منصوص عليه في الاحكام والحق عن الحان الولد
 فانه منصوص عليه في الحديث قلنا ان الامام يعطيه لما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال
 لعنان الله يعلم ان هذا كاذب فهل منكم تائب وقال للزوج اتوا الله وادركه قال للمرأة حتى
 قال لعنان كسله اذ انت دينا في الدنيا فان رجحت بالخاره اهن عليك من غصه الله في اخره
 ولين ذلك من حمله النبي عن المنكر ومن حله التصح وما قلناه من الحان الولد ان بكل الزوج على اللعان
 فما اختلف فيه وبين الولد بيني وبين اللعان فادام يقع اللعان بقى على حكم القرائن وما ذهبنا
 من ان لكل منهما على اللعان اقر عليه الحديقه قال الشافعي وقال ابو حنيفة حبس الباكي عن يمينها
 عليه الحد ولا عقوبه **والدليل** عاصمه ما ذهبنا اليه قوله تعالى والذين يزعمون المحضات
 الاياه فكان ذلك قائما في الزنا وغيره فان قيل فقد قال الله تعالى والذين يزعمون

الايه فاشتاق تحكم المازواج فلم يجب ان يكون الايه متناول له المازواج قبل له الايه
الثانيه حقلت للمازواج تحم حصمها ولم تنتج ان يكون الايه الاولى متناول له لم فاد
قدف لرجل زوجته ولم يات واحد من تحت البيه التي دلت عليه الايه الاولى او اللعان
الذي دلت عليه الايه الثانيه لزمه الحد بنقصه الايه وان قال يا بيل اقدف لرجل رجه
او جب لها عليه جوار اللعان كما اوجب لها عليه حق اللعان كما اوجب الحد في الاخيريه وادام
بات به احصر عليه كسائر الحقوق لها اصل له هذا غلط وذلك ان قدف لزوج عدا او
الحد كما اوجب قدف الاجنبي واما سصل خال الزوج على الاجنبي مما يدليان به من الح
فجعل للاجنبي ادا قدف لاجنبيه وانكرت المقدوفه حقه واحده وهي اربعه شهدون وجعل
للزوج ادا قدف زوجته حمان شهادته اربعه وللعان ما ياتي به واما من جبال العرف فلا
فصل فيه بينهما ويدل على ذلك حديث ابن عباس الذي ذكرناه ما سنده قال لما سرحه
الايه والذين يرمون ازوجهم لمحضات ثم لم ياتوا باربعة شهداء قال عاصم ابن عدي ارايت
يا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لو وحدت رجلا على بطل مراق فقلت لها يا ارنبيه
ان تجلدي ثمانية خالده قال كذالك يا عاصم نزلت فدرك على ان قدف لزوجه كعدف
الاجنبيه في احاب الحد وبدل على كذا ما روي ان رجلا من الانصار اتاه النبي صلى الله عليه
واله وسلم فقال لوان رجلا وجبت رجلا وجبت مع امراته رجلا فنكلم به حلد فمعه
او قتل فقتلوه او شك شك عن عبيض فقال صلى الله عليه واله وسلم اللهم اوجع فعل
يدعوى فترلت ايه اللعان فمارى النبي صلى الله عليه واله وسلم على قوله فكلم خالد بن
دليل على صحته ما قلناه وكذا ما روي عن عكرمة عن ابن عباس ان هلالا ابراهيم
لما قدف زوجته عند النبي صلى الله عليه واله وسلم قال البيه او جلد في ظهره قالان قبل
كل ذلك قد ورد الاثر بان قد عثر حكه قيل له لم يعثر هو جبال لقدف واما بعد حكم
البيه فانه حصل للزوج اللعان بدل اقامه الشهاده على ما سلف القول فيه ويدل على ذلك
ايضا انه لا خلاف في الاجنبي ادا قدف لاجنبيه والعلم انه قاذف لم يات حقه وجب ان يكون
حكمه حكم الاجنبي والاصول تشهد بوجه قولنا ذلك انه لا وجه لان يكون للاستان حق المطالب
بما يدخل الضرر على نفسه الاثر انه اذا اعانها حق عليها الزنى واما ما يدل على ان المراه
اذا انكح من اللعان بعد لعان الزوج يلزمها الحد قوله الله تعالى ويدبر عنها العذاب
ان شهد اربع شهداء ان بالله انه لمن الكاذبين الايه قدرك على انها تدبر عنها العذاب
لما تاتي من اللعان فثبت بذلك ان العذاب لازم لها متى لم تلعن وهو الحد لا يراى قوله
صلى الله عليه واله وسلم اذ روى الحد بالشهادات والى على ان الحد يجب متى لم يكن شبهه وجب ان

لم يرد
فصل في اوجاد الزوج او اعدو زوجته

لا بد

يدرس بحيث يكون للشبهه مشاع للبدن فاذا ثبتت اللغات بوجوب درء العذاب عنها الزها
العذاب متى لم نلا عن فان قيل ومن يركم ان المراد بالعذاب هاهنا هو الخلد وما سكون
على من قال يركم ان المراد به هو الخلد قبل له قلنا ذلك لئلا لمعهودا واما حمل عليه للعذاب
فما لم يكره عقده ولم يقدم في شيء من هذه المرات اطلاق لفظ العذاب والمراد به المحس قد
تعدم اطلاق اللفظ المختص به والمراد به الخلد هو قوله الرازي والراي فاجلدوا كل واحد
منهما ما به جلدة الى قوله وليشهدننا بما طابا بعه من المؤمنين فكان حمل قوله تعالى ويدرس
عنها العذاب على ما تقدم ذكره اولى من حمله على ما لم يتقدم ذكره وقد قال الله تعالى في موج
اخر فاذا اخضرت فانه اتين بغاشية فقلن نعم ما على المختصات من العذاب فثبت
الخد قبل ان ياكروا كذا ما ذهبنا اليه وبذلك قلنا ان ما ذكره الرازي على الله عليه
واله وسلم لا يخفى بين هذا وبين ما ذهبنا اليه من وجته قوله بئس عام من عذرين وضعت على الصفة
المكره فقال صلى الله عليه واله وسلم لو لا كتاب من الله سبق لكان فيهما راي قتل ما
الراي قال الرحم بالحجارة وفي بعض الاخبار لو لا الامان وفي بعضها لو لا التقى لعن اللعان
فبدل قلنا ذلك على انها كانت يلزمها يلزمها الرحم لو لا انما فادامت به وجبات رجم
ولا خلافا له لو قد فيها واقام عليها البجته ولم يدل في حجة انه يلزمها الخلد فكذلك اذا دنفها
ولا عنها وانتفع في من اللغات بجله ان الروح اقام ما جعل حجة له على ان ما ذهبنا اليه
من حسمها ليقر بما بوجوب الخلد واتاق ما يدرك في شيء من اصول بل اصول شاهده لنا
ليزواج في الخلد وان نعام ان وحشها او يركن ان لم يحكم فلا يحل لكان الروح من ان يكون
اوجب عليها الخلد ولا يكون قد اوجب نعام متى لم تعرض ما وجب رواه وارام من رواه
فلا معنى كتبها هـ لله قال دان مضيا على اللعان فوق الحاكم بينهما واسي والبدنه
ما ذكرناه من تقرير الحاكم بينهما منصوص عليه في الاحكام والموت كلامه يعنى ما ذكرناه
من انشا الولد وهو منصوص عليه في المتن ما ذهبنا اليه من ان الفرقه بينهما تنسخ دعوى الحاكم
به قال ابو حنيفة وابو يوسف وعمره قال الشافعي يقع بمنش اللعان وهو قول راجح
او لو كثر الكثر في المختصر والليل على صفه ما ذهبنا اليه ان الاخبار الواردة في هذا الباب
تأطبه بان النبي صلى الله عليه واله وسلم فرق بين المتلاعنين شيئا ما مضى ومنها ما احسنا
به ابو الحسن بن سعيد خذنا لنا صرحا شالكس بن يحيى الكندي خذنا ارحم بن محمد بن عاصم
داود بن ابي هند عن سعد بن جابر قال قضا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الحصى
اذ لا عنت زوجها ان فرق بينهما وجعل لها المهر ولعل العرق اذا استعمل في الشروع على هذا
الخد افاذ قطع احكام النكاح فوجب ان يكون ذلك لا على ان النبي صلى الله عليه واله وسلم هو
قطع احكام النكاح وفي ذلك دليل على انها كانت ناسه حين قطعها صلى الله عليه واله وسلم وان قيل
فقد يقال ان الحاكم فرق بين فلان وروحه وان لم يكر قطع ما بينهما من النكاح اذا استعمل

منه فأنكرتم ان يكون ما روى من يوفى صلى الله عليه وآله وسلم محولا على ذلك قيل له اذا كان
استعمال المرفق في عرف الشرع بمعنى ما ذكرناه فلا يجوز الانصراف عنه الا ما استواه الا بالدليل
والدليل على ذلك ما رواه ابو داود في السنن باسناده عن ابن سبها ان سهيل بن سعد
اليماني اخبره ان عويمر الهلالي لما فرغ من لغان امراته قال كذب عليها ناريتو
ان امسكها بطلقها عويمر لما فرغ من لغان امراته قال كذب عليها ناريتو
لو كانت وقعت بمفسر اللغان لم يعاره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قوله كذبت عليها
ان امسكها ولا على طلاقه لهما لين ذلك لا يضح ان يقال الاصل ان يكون له بعد رجوعه
واذا ثبت ان الزوجية لم تكن انقطعت بعد مفسر اللغان ثبت انها سقطت بمرفق الحاكم
على ما ذهبنا اليه فان قيل ولم اذ عزم ان لفرقة لو كانت بمفسر اللغان كان النبي صلى الله عليه
واله وسلم لا يعاره عليه قيل له لين وقوع الفرقة بمفسر م البضع وقوله هذا معنى ما
البضع ولا يجوز ان يبيح النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سيج من حرامها ولا سكر ومما يدل
على ذلك انه لا خلاف بيننا وبين الشافعي ان الاصل لا يوجب وقوع الفرقة فكذلك اللغان
والعلم ان كل واحد منهما ليس وايضا وجدنا اللغان مخالفا لغيره في المتعلقين فوجوب البضع
بنفسه دليله محال المسامحة والاصول تشهد لنا ليس اللغان اما ان يكون مينا او يكون مينا
وقد علمنا ان الاحكام المتعلقة بالامان والشهادات من مع او بانه وعرفنا ان احصل
بمفسر اليمين ولا ينفك الشهادة واما يحصل بالحكم عند اليمين والشهادة فوجوب كون حكم
المرفق الذي يتعلق باللغان على ان الفرقة تقع عند الشافعي بلغان الزوج من لغان
المزاه ولغانه انما هو تحقيق ما رواه ما هابه وقد علمنا انه لو جحد كذا بالشهادة لم يقع الفرقة فكذلك
اذا جحدت الامان على ان الفرقة لو وقعت بلغان الرجل لم يكن اللغان المزاه مع ولا يهاكون قد
ضارت احسنه واما زفر فانه يذهب الى ان الفرقة تقع بغراء المرأة من اللغان بعد لغان
الزوج فنقال له اذا لم يقع الفرقة بلغان الزوج لم يجب ان يقع بلغان المرأة لمر كل وقت
منهما لغان ولبين كل واحد منهما ما ادعاه واكذب صاحبه فلم يكن مع الفرقة
لو كذب ذلك شايء الاصول الى ذكر ما هاهنا واما اسعا الولد فلا يصل فيه ما رواه ابو داود
في السنن باسناده عن عكرمة عن ابن عباس في لغان هلال بن امية وامرته ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فرق بينهما وقضا الاميد غا ولدها لاجل وفيه حديث اخر عن جلا
ساعت امراته في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفرق بينهما ولحق الولد بامه وفي حديث
سهيل بن سعد وكان يدين الولد لأمه وهذا هو الخلاف فيه واما الخلاف في ان ينتفى باللغان
او ينتفى للحاكم وذكر ابو العباس الحسن رحمه الله ان اسعا الولد يجب عند محي علم حكم الحاكم
واصله ما نسب من ان المرفق يقع حكم الحاكم دون اللغان فادانته ذلك في اللغان
مثله في نفي الولد ان لم يفرق احد منهما او يدرك على ذلك قول ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

سها

سها

من كان المظلمة لثاناً أو أكثر من
عذر أو ربيع الحكم أو أكثر
من كان المظلمة لثاناً أو أكثر من
عذر أو ربيع الحكم أو أكثر

من كان المظلمة لثاناً أو أكثر من
عذر أو ربيع الحكم أو أكثر

والله وسلم قال لما فرق بين المظلمة لثاناً أو أكثر من
عذر أو ربيع الحكم أو أكثر
من كان المظلمة لثاناً أو أكثر من
عذر أو ربيع الحكم أو أكثر

انه

المظلمة

انه لما صدق بين الابه ومار ونياه باساده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في اللعان
على هذا الحد ولا يخطأ فيه خلا فواجب ان يبدأ بلعان الزوج لمن لا يه ذلك على ذلك لا يراى
ستحانه نشهادهم أربع شهادات فحق لري سهاد الزوج ذلك كتحرك كذا ورد في الزوج
قد وجب عليه الحد فلا بد من اقامته او دبره باللعان فلا يحل ان يتزاحم في وقت الزوج مسئله
قاله لو ان رجلا سخته امراه فحلت ولدت ففاه عن نفسه وعن المرأة فعلى المرأة البينة انه ولدها
ولدت له على فراشه فان اتت بالبينة ثم نقاه الرجل بعد ذلك عن نفسه وجب نسما اللعان
وهذا منصوص عليه في كتاب الحد من المتحد ووجهه انه اذا نكح ان يكون الولد له
له ولها فلم يقذفها ولم ينف ولداً في الحاقه به فلم يلزمه اللعان لان اللعان على المقذف
او لنمو ولد له على فراشه فاما اذا اقامت المرأة البينة على انها ولدت له على فراشه وحلت بلحيه فادا
نقاه بعد ذلك لزمه اللعان كما يلزمه لو نكحها ولداً بقرانه ولدت له على فراشه لانه لا فضل بان يرضى
بانه ولد على فراشه وبين ان ثبت ذلك بالبينة فان قيل اليس من مذهكم ان ذرا المراه
بالولد جابر كما قرأ الرجل فلم الرتموها البينة على انها ولدت له قيل له لما جاز ذلك لا يستلزم بالبينة
مسئله قاله لو ان رجلا قد فز زوجته بزوج بعينه والرجل على وجه الحد ستوالا عن الرجل
زوجته او لم يلا عنها فان ادعاه المقذف ولو لم يمس منه بدعواه وسقط الحد عن العا
ماد كونه اولاً من اجاب الحد للرجل المقذف منصوص عليه في الاحكام والمتحد ماد كونه ثانياً من
ادعاه المقذف منصوص عليه في المسحوق قاله الشافعي اذا اقن الرجل زوجته سقط حد من قد فهم
على سبيل التبع والبدليل على صحة ما ذهبنا اليه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات لا يه ولا حلف
بين المسلمين ان يحكم الذكور والامانات من اولي الاحسان ادا يدوا سوى وجيل لا يلزم الزوج
الحد لقدنه الرجل الذي قد ف زوجته به لا عنها او لم يلا عن فان قيل فقد قال الله تعالى
والذين يرمون ازواجهن لم يمسسها مطلقاً او ماها بزوج بعينه قيل له هذه الامور
افادت الحكم بينه وبين زوجته دون ما بينه وبين الاحباب فلم يكن فيها دلالة على بوضع الخلاف
فان قيل هلال ابن امية قد ف زوجته بشريك بن سمحان لم يري انه قد له ولا ان سرى كما اقرا لونا
ولا حصل عتوقه ذلك على انه قد سقط ما باللعان فليس له حد الا قد ولا حتى يطالب
المقذف به فيكون يكون تركه لان شريك لم يطالب به فيكون هذا وجهاً غير الوجه الذي ذكرتم
ويدل على ذلك انه لا خلاف في انه لو قدنه مطلقاً او قدنه بغير زوجته لم سقط حده باللعان فذكر
اذا قدنه بزوجته والعلة انه قد ف من لم يمس بزوجته او يقال لانه قد ف من لا لعان منه وسبه
فوضع ما ذهبنا اليه ان اللعان اوجب سقوط الحد عن الزوج لانه قام مقام البينة على صحة ادعاه
وقد علمنا انه لعانه لا يقو ما بالبينة على صحة ما ادعاه من قد ولا حتى ولم يحل ان يسقط حده
بلعانه لانه لم اقام البينة في الاحصى وجب ان يحد من لم يات بما يدبر عنه الحد كما انه لم اقام البينة

والا فان اقرارها بانه قد ف زوجها سقط الحد عنها
بسم الزوج نسبه نكاحها من هذا الحد

في الوجه وجب ان تحذف منى لم تات ما يبره رأيتها الحذف على لنا وجبنا الحكم للفتاح حكمهم الى وجهين
 فلم يجب ان يكون له تاثير في غيرها كالطهار والايلى والطلاق فان قيل فقد مر في عن
 النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ادبروا الخدود بالثنيات قيل له هاهاها لاسمعه قبح
 در الخد وقلنا ان المقدوف لو ادعانا الولد لم يثبت منه لانه يكون مدعيته من روى ودر قال
 صلى الله عليه واله وسلم الولد للمقر اش وللظاهر الحق وقلنا ان حجة سقط عن العادق لانه يكون
 قد صدقه في قدره فلا يجب ان يحذف مستلذه واذا اعلن الرجل زوجته وانفقا ولده لم
 مات الولد وانقسم بينهما ثم اكزب الرجل نفسه وادعانا الى بدل لم يرجع على لذل ومسمى مرة
 مسمى ولو كانت المستله هاهاها كان للبل لا عنه ولد اعترى الى حده وثبت شتم منه في جميعته
 منقوض عليه والمنقوب به قال ابو حنيفة وقال الشافعي بسبب شتمه وريه ابو وجه ما
 ذهبنا اليه انه ادا مات فلا حكم معلو بنسبه الا ان لم يكن كذا الرجل نفسه وادعانا الى الولد
 لم يصح بنواذ قال المال قد ثبت ان الانسان لاسحق شيئا من الاموال ياد عايه وفار صلى الله عليه
 واله وسلم لو اقل الناس يدعواهم لادعاهم وما يوم واما لهم فان قيل ما انكرتم على من قال
 لكم ان البنت بسبب وجهها لما تنقأ قيل له اثبات النسب ما هو اثبات احكام فادامات بل لا تنقأ
 لم تنقل بنسبه حكم المهرت فادالم بسبب غيره لم يصح ان يقال هو سرح فادالم يصح ان يكون تنقأ
 لغيره وكان اسحقا فله لا بسبب يدعوى من يدعيه كما لا يثبت في شارب المواضع صح ما ذهبنا اليه وطل
 القول بانه يثبت هيكشف ذلك ان النقيب لو ادعاه مدع تحت صدق ولو ادعاه بعد موته
 لم يكن له عوا حكمه وكذلك من باع غلاما ولد عن رجل كان في ملكه ثم ادعاه وهو حي ابيع ابيع
 وبسبب نسبه وان ادعاه بعد الموت لم يكن له عوا حكمه ولم يبيع ابيع وكل ضد ذلك كشعر عوا
 المبيت مبيح فادالم كانت باطله وجبان يبطل ولا يثبت لوجه ابيع لها فان قيل فكيف يكون
 انه لو كان له ولد بسبب نسبه قيل له لين ولد له ادا كان ثابت نسبه وبعزل الحكم عليه وان قيل
 ليس لما بيع للغلام الذي ذكرتم ولم يدعوى بكونه ولد له ثم موت انه ادا ادعاه بعد ذلك ولد له بسبب
 نسبه فما انكرتم ان يكون سبيل ذلك سبيل ولد ابن الملا عنه قيل له الفرقة بينهما ان تثبت سبيل
 العلام لا يكون يدعوى مبتداه فادامات ابو لا يصح تثبت نسبه يدعوى سبيل له لا بسبب بعد
 بسبب نسبه يدعوى مبتداه ودلك لا يثبت اليه وليس كذلك خال ولد ابن الملا عنه لم يثبت
 كان ثابتا بالمقر اش وانما انشأ باللعان فاذا اكذب الملا عن نفسه لم يحجج الى تثبت نسبه
 الى من مبتداه فصح ان يثبت بالمقر اش المعلوم لم يثبت نسبه اسه هسهه قالوا ادا الرجل
 بولده مراه او شككتين بولده على نسبه لم يكر له بعد ذلك بقبه نص في الاحكام على انه لا يكر له
 له بعد الاقرار ونص في المذهب على انه ان شككتين بولده على نسبه لم يكر له بعد ذلك انكاره ما
 قاله في الاحكام من انه ادا اقر به فلا انكار له بعده في الاطلاق فيه وشوا ولد على نراش ثابت او
 ولد من امه ادا كان محمولا لنسب ولا اصل فيه ما ثبت من ان من ادعى غيره وليس له انكاره

بغير

بغير

بعد ذلك دسوى ذلك في الاموال والجنبايات وشاير الحقوق فذكر لك اذا امر بولادته او بخرجه فلا
 انكار له بعد ذلك فاما ما ذكرناه من انه اذا شك في بولادته فليس عليه ان يشك في بولادته بل عليه ان يثبت
 قول اكثر من ثلثا وقال ابو يوسف ومحمد ان له ان يثبت ما بينه وبين اربعين وما
 لانه مدرك اكثر النفاس والنفاس حال الولادة وذكر لا معنى له في حال الولادة حال البصر فقط
 واما النفاس في حكمه بغيره ولا مسح في الاحكام المحلولة ان يراخا ويعدم ولا اعتبار له
 له **واصل ما ذهبنا اليه** من اختلاف فيه من انه اذا شك في بولادته فلا بد من العلم بها
 كما لفتته ونحوها لم يكن له نفيه بعد ذلك فذكر لك اذا مضت عليه ساعة والمغني انه مضاعف من الزمان
 ما لم يكن نفيه فيه ولم ينف وانما خلاف ان حوالى بطلان السكوت وجب ان يشوبه قسطن
 المدد وكثيرا دليلا حتى الشفعة وان قيل هذا بغير ضمان الزمان لغيره وخيار الامداد اعتد
 بخروج وخيار المولى في السكاح ان يوفى بالكم لم يخلو شيئا من ذلك على الفور قيل له **سئل**
 المحقق عن بطلان السكوت بل بطلان السكوت لا بد فيه من الجوارح وما يقوم مقامها من على
 الرضا لم يجد ان يكون بطلان على الفور وليست كذلك ما اختلفنا فيه من حق المولى ان يسلط بالسكوت
 والكف عن طلبه وجب ان يكون حكم الشفعة **سئل** قال وللرجل ان يلاع من الزمان
 مادامت في غدره وهذا منصوص عليه في المتن ونرى انه لا فصل بين ان يكون في غدره من طلاق رجعي
 او باين ووجهه من اختلاف فيه انه يلاع منها مادامت في غدره من طلاق رجعي فذكر لك مادامت من
 من طلاق باين والخله فيها في غدره من كساح او بغيره على من لم يطلق لغيره من الزمان
 الرجعي التي تعتد بينهما وليس لهم ان يعرضوا ذلك بان يقولوا انما الرجعي بعد السكوت
 منع من قيامنا الذي اعتدنا من اللعان من ضرورة لم يولد ودفع العار وكل ذلك حاصل
 مادامت موقوفة عليه بالعدله لا تتران حكمه في اشهاد منه ثابت وجب ان يكون حكمه في باب اللعان
 حكم الرجعيه **نوضح** ذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال **ادرك** المحرور ما استطعم فلولم
 بوجبه بينهما اللعان لا جبا اقامه الحد فان قيل لللعان ايضا حد لانه قام مقامه قيل له
 لستنا سلم ذلك بل اللعان قام مقام البينة وهو يدرك الحد لغير الرجل عندنا لو اوى اللعان حد وقد
 قال الله تعالى ويدركها العذاب ان شهدا ربح شهادات بالله فيس ان لجانها يد رغبها
 العذاب الذي هو الحد فصحا اللعان لست حد فقط الاعراضه وان قيل باللعان عدم
 التقريب فلا معنى له بعد مفارقة الزوج لها فله قدمضا في كتابنا ان لفرقة الواقعة
 باللعان فتح والفتوح حوزان عرض في العذر واما المنع عندنا في غدره الطلاق هو بوجبه
 الطلاق فلا سوا علينا في هذه وان قيل ظاهر قوله تعالى والذين يرمون المحصنات يحكم
 قيل له هو مخصوص بغيره التي اعتدنا لها **سئل** قال اذا قد في الرجل زوجته في
 ولدها مات فقل ان لا يلاعها لم يولد وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو ما اختلف
 فيه لان الشك ثابت لقوله صلى الله عليه واله وسلم الولد للفقير ليس والدعا له وما يشك

بلغ ما محمد

مع الحاكم له بعد اللعان الواقع فاذا مات قبل ان يقع اللعان فلا وجه لغيره وحيث انكر
ثانسه **كتاب النفقات باب القول**

٢ نفقة الزوجات تحت للزوج على زوجته النفقة على قدر اساره
واعتباره شواكاته الزوجه صغيره او كبيره مبدول بها او غير مبدول بها يصلح ما معه منها
اولى يصلح ما لم يجبت نفقتها عنه مع النكاح من تسليمها فان حبس نفسها ولا نفقة لها منصوص
عليه في كتاب الطلاق من الاحكام وما ذكرناه من وجوب نفقة الصغيره التي لا يصلح الخلع على
زوجها منصوص عليه في كتاب النكاح من المحرم والاصل في اعاب نفقه المراه على زوجها
قوله الله سبحانه الرجال وامون على النساء ما فضل الله انكصم على بعض اياه وقوله تعالى اولئك
يرضون ولا بد من اياه وروى ابو العباس الحسبي رحمه الله ما محمد بن الحسن بن علي القوي قدس
اوجدها ريد بن الحسن بن ابي اوشع بن ابي حمزه عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزه عن ابي حمزه
عليه السلام قال له وسلم خط يوم النحر يعني في جمع الوداع فقال فيها اسويصا
بالنساء خير الى ان قال له فليكن من الحق نعمهم وكسوتهم بالمعروف على اهل احوالهم
بين لعلها وما ما ذهبنا اليه من ان المدخول بها وعقرا لم يدخل بها في ذلك سواء فيه قال ابو
حنيفه ويدل على ذلك ما ذكرناه من الكتاب والسنة على انه لا خلاف ان المدخول بها اذا لم يمسح
نفسها من زوجها لم يمت نفقتها فذلك لئلا يمدح بها والمعنى انها غير متعده على زوجها
ومر حجه هذه القوله انها لو نكرت من زوجها حتى صار متعده على زوجها لم يلزم نفقتها
فان قيل ما انكرتم على من قال بكون نفقتها لم يمت لسلامها نفسها قبل له قد علمنا ان لم يمت
نفسها ثم امتنع استقط نفقتها فبان ان وجوب النفقة يتعلق بان يكون من قبلها امتناع على
زوجها وادانته ذلك بان الله لا فرق بين ان يكون التسليم حصل اولم يحصل فاما ما ذهبنا اليه
من انها وان كانت صغيره لا يصلح للجماعه فان لها النفقة فقيم خلافه بساويين في حجه
ويدل على ما ذهبنا اليه ما قدمنا ذكره من الكتاب والسنة وكذلك الصغيره التي ذكرنا ما ادرك
علا ذلك انها غير متعده على زوجها ويكران يقاسي بهذه القوله على من مرضه مرصا لا سطا مع
حماها او اخرمت باذن زوجها وان نفقتها لا سقط وان قبل المرض عارض وكذا في المحرم
فلا بد ان يكون حكمها حكم الصغيره قبل له قد علمنا ان لسور يكون عارضا وان اوجب سقوط
النفقة فدل ذلك على ان ما وجب سقوط النفقة لا يثبت فيه كونه عارضا او غير عارض ولو كان كذلك
الوجوب بوجوب سقوط النفقة لا يتوهم كونه عارضا او غير عارض ويدل على ذلك ايضا ما احتجنا عليه
من ان الصغير لا يستقط استحقاق المهر وجب الاستقط استحقاق النفقة والقوله ان كل واحد منهما في
ماله للمراه على زوجها لا موزع على الزوجيه وتدرك ذلك وروى ان النفقة ليست بالمال في
كالهز فلا يحل ان ينفق وجب بها على سلم البضع بالامر انها لو وطئت لم يتركها شققت المهر ولم يحل
النفقة هذا وقد ذكر المهر من غير تسليم البضع على بعض الوجوه فتارة يلزم منه الشطر وتارة انكل

ما ذكرناه من وجوب نفقة المراه على زوجها على قدر اساره واعتباره شواكاته وان كان كاذبا غير مدعي لزوجها

فلا بد

فلا بد

كتاب
الفقه بذلك اول **فان قيل** الناشز سقط نفقتها لعذر وصول الزوج الى الاسلام
فكذلك لصغيره **فصل** في هذا الموضع من سائر عمن زوجته او اخرمت زوجته باذنه ولا
يجع التحويل عليه على ان الناشز انما وجب سقوط نفقتها لانها قطعت بالامساع وليس يلزم
عيا ذلك لاسمه المروجه اليه لم تنقل الى زوجها لان هذا احاب الحكم بعرضك القلم وهذا صحيح
غير متبع على اننا لو زدنا في القلم ما هاهنا وجب العقد سلم نفقتها لان هذا الاغراض بواحدة بين
فقدا لاسمه لا وجب تسليم نفقتها اليه بغيرها من خدمه ويكر ان حصر العلم على هذا المعنى ايضا
ويفاق لما لم يكر من الصغيره امتناع معصيه في عقد وجب سلم نفقتها لم حلت سقط نفقتها
تاما على العزلة البالغة المكنون من نفسها وان قل النفقة جعلت في مقابله الاستمتاع باذا بعد الامساع
فلا نفقة **فصل** في شئ كذلك بل النفقة جعلت في مقابله بدل نفسها واذا حصل للزوج حبت
فاما اذا حبت نفقتها على الوجه الذي ذكرنا فلا خلاف انها تكون ناشزة وان يعيها سقط
ووجه قولنا انها حبت لا اعتبار بالدينار قوله تعالى لسقطت من سعة امره وقوله
سحانه والذين اذا افتقروا فقد علمنا ان نعطيهم القليل مقلرا والعسر باليسر وسر فاول ما ذكر
المذكورة في هذا الباب محمول على انها بدلت على حصيلها في قولهم وقادهم **فصل** في
ابن عباس رحمه الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال منعت نفسها لامرأها
لم يسقط نفقتها وبه قال ابو حنيفة **ووجه ما استدل لنا به** من الاشرا فيه وهي ايضا غير
منتهية بمعصيه في عقد وجب سلم نفسها فوجب ان يح سقط ما ساءا على المحرمه باذنه لا لغيره على
ان امتناعها والحقيقة في حكم امتناع الزوج لغير الزوج يمكنه الامساع به في المهر بغير ذلك بغير
الا يكون منه مطالب ما تكون عنه مع بذلها بنفسها وان المفقده عند لها **مسألة** قال ابو حنيفة
ان تطالب الزوج بالنفقة ان كانت كبيرة ولو لها ان يطالب عنها بالنفقة اذا كانت صغيرة قد بينه في
كتاب النفقة من المنتقى على ما ذكرناه في الكبيره في كتاب النكاح من المنتقى على ما ذكرناه في الصغيره ووجب
ان يكون الزوج في الصغيره هاهنا من يتولى عليها في مالها كالأب او وصيه او الجدة او الحاكم او من يولى
دون من يولد لهم ولا يملك النكاح فقط كالأخ والعم وابن العم وعلى هذا خريجه ابو العباس الحسن
رحمه الله تعالى في المنصوص ان من قدمنا ذكرهم لهم الولايه في المال مردون من ذكرناهم باساق
ان هذه الولايه ولا يملك حصص المال فوجب ان يكون البالغه اولي بها كما انها اولي في سائر اموالها وحقوقها
المنقلبه من اموالها لا يترى اخذ ان يتولىها عليها قلنا ان ولي الصغيره يطالب عنها مثل ما ذكرناه
لان له الضرر في مالها وحقوقها المنقلبه من اموالها اذ اخرى بنفسها فكذلك ما ذكرناه على انه اذا
ثبت اسحقاؤها بالنفقة فلا خلاف بعد ذلك في ان نكسره ان يطالب بها وان لولي الصغيره
ان يطالب عنها كملكه في سائر حقوقها **مسألة** قال ابو حنيفة في اوطول الزوج بالنفقة
فحباب مده او هرب او غفل عنها او اذ افتقر اي وجه من المدا فقده طول بعد ذلك سعة ما
مضا وكذا القول ان كان الولي هو المطالب عنها وهذا منصوص عليه في المنتقى وجموع ابو العباس
الحسن رضي الله عنه في المنصوص انها كالبرين وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزم الا
ان تعرضها الحاكم او تنق الراضى بها **والاصل** في لزومها على الزوج ان كانا ما ذكرناه

من لابه داني بولنا لم يحضها كلاً من حاله وبدر على ذلك ما اجتمعنا عليه ايها الصبر لازم بعد ذلك
 الحاكم او حصول الرضا فيك ذلك وان لم يحكم الحاكم ولم يحصل الرضا والقوله ايها عبي
 منعه على زوجها على وجه المعصية فوجب ان يكون معها لازم من زوجها كالدين ٥ وبن
 ان الحكم يعلق بما ذكرناه ان الحاكم لو فرضها او حصل الرضا بها لم يحصل للنسوة من جهة
 لم يكن لها نفقة ومتى رالت النشور غاد وجو بها فان ان الغلة ما ذكرناه وبدر على ذلك ايها الحق
 في مال رجل في مقابلته بدله فيفسد المراه وحصل بدله فاداسلم البذل وحسب ان سعي ما يله
 من غير مراعاة حكم او غيره دليله بتاير الابدال فان قيل سبيلها سبيل نفقة دون الابدال
 في انها تسقط بالنفقة قيل له ليس كذلك لان معصية لم يحل عولاً عن شيء كان معه الزوج
 حلفت عوفاً من ليدلها ايها لو نشرت لسقط نفقتها ومي بدلت نفقتها لزمته معصية
 كانت او موثقة فبان ايها ان لم يحل عولاً لمواضله والمواضاه كفقة ذوى الارحام ايها الحكم
 لهم بها الامع الاعتناء فان قيل لا يجوز ان يكون النفقة عوفاً من ليدل ليس في الروح قد
 استحق ذلك تعليمها بالاعد والمهز ولا يجوز ان سعي بدله لمستحق عوفاً ما قال ايها المحقق
 والمهز هو الزوج فقط ايها لو نشرت وكانت ممكن من وطئها اوقات الحاجة اليها لم يحل
 نفقة وان وجب للمهز وانما تحت النفقة اذا حصل منها الابدل فان كان ليدل مسعي بالاعد مع
 المهز والنفقة اذا في مقابلته البذل **مسألة** قال وان كان الولي انفق عليها في المدة التي
 دفع الزوج فيها بالمعروف وجب له على الزوج وان كان استوفى في النفقة رجع منها بعد ان
 ما يكون بالمعروف وهو فيما اراد علماً متبرجاً لا يرجع به وكذلك ان كان للمرأة مال وانفق
 عليها الولي رجع على الزوج مقدار المعروف من النفقة وهذا منصوص عليه في المختار
 ووجهه ما قد بيناه من انها لازم من زوجها وحاربه عرى الدين واذا امتنع من نفقتها
 فان اتفقا عليها وانفا قها على نفسها لا تسقط حجبها فلو كان له الرجوع يدرك
 على الزوج وقلنا ان له الرجوع مقدار المعروف منها ليدل له هو الواجب دون ما اراد
 عليه فلم يحل له ان يرجع على الزوج بالزيادة اذ هي عين لازم له **مسألة** وانما اطل
 الزوج حسن لها ولا حبس المراه عن الزوج ان كان موضعاً من الحبس موضعاً مستقراً عن الناس
 فان لم يكن الموضع كذلك حار لها ان حبس فهذا منصوص عليه في المختار ووجه
 قولنا ان الزوج انما اطل حبس لها ليس وحقاً لمغته قد ثبت وجراحي شأير الدون
 فقلنا ان الزوج متى امسح من نفقتها حسن كما حسن اذا امتنع من نفقة شأير الدون الى
 عليه وقلنا ان المراه لا حبس عنه اذا كان في الحبس موضعاً مستقراً عن الناس لا بها لو امسح
 من موعده كانت ناشرة والنشور معصية وهو ايضا سقط ما بعد ذلك من معها واما
 ما وجب قبل ذلك فلا يسقطه النشور الواقع من بعد ما انما لم يكن في الحبس موضعاً مستقراً
 ذكرناه حار لها ان مسح من حضورها لانها مسح حكي كما مسح منه اذا كانت عرى ما امتنع

منه

منه

من سلم نفسها لاسفها موهبا ولم يحل سخط نفسها بما بعد ايضا لانها ليست باشرة بل
 هي متمتع بحق على ما مضى القول فيه ونظايره من المتباينين **مسألة** قالوا اذا
 طلق الرجل زوجته وجب عليه نفقتها ما دامت في عقدته تطاول زمان العدة ام بعد
 فان كانت المطلقة رجعة وجب لها السكنى مع النفقة وهذا منصوص عليه في الاحكام
 والمنقولة **الاصل** في اجابة الشك والنفقة للمعتدة قوله الله تعالى بعد ذكره الطلاق
 ووصف احوال العدة استكنهن من حيث سكنتم من وجدكم الآية على ان الحمل الذي ذكرناه
 لا خلاف فيه والمطلقة الرجعية لم يخلع المسلمون في ان لها السكنى والنفقة واما
 الخلاف في غير ذلك ما يبين تفصيله بقول الله ولا خلاف ايضا ان طول المدة في العدة
 كقصيرها **مسألة** قالوا وان كانت المطلقة باينة وحبت النفقة دون السكنى
 مصوص عليه في الاحكام والمسلمون اختلفوا هل العلم بذلك فقال ابو حنيفة لها النفقة
 والسكنى وقال المشافعي لها السكنى والنفقة لها وذهب الامامية الى انها لا يعمرها
 ولا سكنى ونحن نبين ان لها النفقة وانها لا سكنى لها عول الله فيكون قد اتنا على جميع
 الخلاف في هذا الباب فاما ما يرد على ان النفقة واجبة لها قوله الله تعالى وان كن
 اولات حمل فانهن حتى يوضعن حملهن فلم يستحل لباين فانقضا العول احاطت المعص
 على اولات الحمل ان بعض عدتهن بوضع الحمل بائنا كانت او غير باين فادانت عول
 النفقة على المطلقة البائنة اذا كانت داحل لايه التي ذكرناها ولا نه ما كلفه في خلافه
 غامه الفقهاء وجب ان يكون ذلك من حكمها وان كانت حايلا بجله انها معدة من طلاق وتكر
 ان يقاس بهذه العلة على المطلقة طلاقا رجعي او ان لفقير واجبه لها وان صلح الناس
 الحمل وحبت نفقتها لانها حايلة فيل له قد قلنا ان الحمل لا يثبته في اجابة نفقة
 لاجتماع الكل على استوائ حوده وعدته هي عده بطلان الرجعية على ان عول المعص اما
 ان يكون كالحمل وحق المرأة فان كان هو الحمل وجب ان ينفق عليه من مال الحمل وان
 له حمل ماله ووجب له كفاية المرأة فلما زوجت به كفهايتها ولم ينفق عليها
 من مال الحمل علم انها حق المرأة المعتدة وجب ان يتنقري ^{صحتها} الحايلا والحامل وايضا
 اذا ثبت عول النفقة للزوجة لكونها محبوسة على زوجها غير ناسره وجب ان يلزم
 المعتدة البائنة لكونها محبوسة عليه من غير نشور ولبيير لهم ان متمتع من سلمها بها
 محبوسه على زوجها ذلك انه وان لم يكن في الحال زوجا فانه هو الذي ملك بضعها
 بالنيكاح وببشرها اما هو لم يملكه المتخلفه بذلك فاذا ادسا العرض فيما ذكرناه لم يعد
 امتناعهم من اجرة الاسم عليه يكسفه ذلك انها في حال الاعتداء موقوفه حرمة الزوجية
 ممنوعة من التصرف في نفسها كما لو هو متروجه وجب ان يلزم بمعصاها كما لو حال الزوج

فان قيل هذا يقتضي المختلعه ادا حلفت على النفقة قيل له نحن علمنا لا حلف مثل
النفقة لان يفتن فيها الابرا فلا وجه لهذا السؤال فان قيل قد روي عن فاطمه
بنت قيس انها قالت طلقت زوجي البنت فاجابته الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
والسكنى والنفقة فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وهذا نص بعرض قائله قبله ورد
ان زوجها المطلق بعث اليها النفقة فاستغلتها فاحتمت فمكرات يكون لها ان لا ينفق
عليه واله وسلم لم يجعل له نفقة محو لا على ان المراهبه انه صلى الله عليه واله وسلم لم
يجعل له نفقة رايه على ما عدا واد كان هذا هكذا لم يكن لحمتها المعلقة احدا ما يدرك ابو
بكر المقرري حدثنا الطحاوي حدثنا روح حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكر بن ابي المسعود بن ابي
المكارم قال سأل عبد الحميد بن عبد الله بن ابي عمر بن حفص عن طلحة بن جده ابي عمر فاطمه بنت
قيس فقال له عبد الحميد طلقتها البنت ثم خرج الى ابي بكر وكل عياش بن ابي ريث سمعوا راي
عياش ببعض النفقة يحطها فقال لها عياش ما لك علينا من نفقة ولا سكنى ولكنك ساءت الخلق
فبدل لك على ان الذي اراده صلى الله عليه واله وسلم بقوله ليس لك نفقة هو الوايد
على الذي بعث اليها واخبرنا المقرري حدثنا الطحاوي حدثنا ابي مريزوق حدثنا وهب
حدثنا سعد بن ابي بكر بن ابي بكر بن ابي الحكم قال دخلت انا وابو حنيفة الى فاطمه بنت عبد
ان زوجها المطلق طلبا فاما يا و امر ان يرسل اليها سبعين حقة او شاق فاسلمني
صلى الله عليه واله وسلم فقلت ان زوجي طلقتي ولم يجعل لي سكنى ولا نفقة فبدل
هذه الخبائر ان النفقة كانت قد بعث اليها وانها كانت تطلب لريادة من معها عن طلبها اني
صلى الله عليه واله وسلم وذكر ابو العباس الحسبي رضي الله عنه في كتابه اياه انه روي عن عبد
الرحمن بن المهدي حدثنا سيف بن ابي بكر بن ابي الحكم قال سمعت فاطمه بنت قيس يقول لرسول
لزوجي ابو عمرو بن حفص بن ابي ريث سمع طلحة بن ابي الحكم قال سمعت فاطمه بنت قيس تقول لرسول
منقر فان قيل بان في الخبر الاول انه بعث اليها خمسة اشواق وفي الخبر الثاني انه بعث
اليها خمسة اشواق من شعير وخمسة اشواق من تمر وهذا ضرب من لعارض قيل له كالمسح
ان يكون الذي بعث اول اشواق وانما كل خمسة اشواق بعد ذلك فتارة اخرى فاحمل
اليها اول تارة فاحمل اليها ثانيا فلا يكون في ذلك تعارض فان قيل لو كان حمل اليها
خمس اشواق ما كانت تشتغلها قيل له يجوز ان يكون المسح كان لنفقة عدتها بل كان حصه
لما لزمه من نفقتها المقدمه وخمسة اشواق يكون امتد زمان امرها فسطا ولت منه العدة
فاسعدته فان قيل لو كان ذلك كذلك لم يكن عرفها قيل له يجوز ان يكون عرفها
ظاهرا فلو لم يعرف ما كان وصل اليها وانها نفت الوايد من النفقة ما نكر ظاهرا طلاقا
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يجعل لها نفقة فاما ما يدل على انها لا سكنى لها ما احروا
به ابو بكر المقرري حدثنا الطحاوي حدثنا صالح بن عبد الرحمن بن ابي نصر بن ابي سعد بن منصور

نہو حضرت

۶۲ فتیلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ليس كمنعه ولا سكتي ؟

خبرنا هينج بامعيره وحصل واستعت ومجاله عن المشيع قال دخلت على فاطمه بنت مش الموبنه
فتسألها عن قضا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عليها فقالت طلعتي روحا البنت فاحصه
الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والستكي والفقته فلم يحفل في شكلي ولا نفقه وامر وان
اعتد في بيت ام كلثوم وقال مجاله في جد بته باسمه قيسر اما الشككي والفقته لم كانت له الرجعة
فقولها لم يحفل في شكلي دليل على ان المبتونه لاشككي لها وكذا ما رواه مجاله عنهما انه
صلى الله عليه واله وسلم قال ما به قيسر ما الشككي والفقته لم كانت له الرجعة نص مما
يذهب اليه وكذا في قول عبد الحميد بن عمار بن زاذ عن جعفر بن ابي اسحق عن النبي صلى الله عليه واله
قال لفاطمه بنت قيسر ليس لك نفقه ولا شككي ولا كبر متاع ما المعروف دليل على صحة ما ذهب
اليه من انها لا شككي لها فان قيل فان عر انكر هذا الحديث ومن سرطه قول اخر الوحد لا
يكون للسلف تكريمه قيل له ليس الامر على ما ذكرت بل يجب المنكر ان يدركه لا نكار وجهها
خوفا من تكريمه لاجله وعلم يزد على ان قال لا يقبل خبر امراء لا تدري اصد قدام كذبت وبعضها
وفي بعضها او سمعه وهذا لا خوزان يكون وجهها لا نكار بل اننا لو جعلنا ذلك وجهها لا نكار
ان ينكر جميع اخبار المخاد لين كل خبر الوحد عورق في رواية الكذب والشهوى ولا تدري اصد قدام
سأفلا كان هذا هكذا لم يكن ذلك وجهها فيكر من اجله خبر الواحد فوجب ان سقط انكاره له
فان قيل فانه قال لا يقبل على كتاب ربا ولا على شنه نبينا صلى الله عليه واله وسلم حين امراء
لا تدري اصد قدام كبر لا من انما اعرضت على كتاب الله سبحانه وشنه نبينه صلى الله عليه واله
وسلم فوجب ان يسقط خبرها قيل له لا افتراض على وجهي اخذها ان يعرضه اعراض المحصن
فهذا جاز غير متعجب اين ثبوت لقرا قد خص خبر الواحد وقد يعرض اعراضا لوجوب رفع
حكمه راسا وهذا ما خوزه ولم يثبت في كتاب الله تعالى ولا في شنه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
لفظ محتمل التاويل ويكون خبر فاطمه بنت قيسر موجب رفع حكمه راسا فسقط هذا الاعراض
على ان عر يبين انه رد خبرها لانه لا يدري اصد قدام كذبت فلو كان رده لانه رافح حكم الكنان
والشنه راسا لم يقبل ذلك فانه ما خري هذا المحري لا يقبل وان ورد من جهة من يطلو انه تقبل
فان قيل فقد قال الله تعالى ولخصوا العبد ثم قال لا تحرجوه من يوقه وقال ايضا عذر
سبحانه احكام العبد اسكنه من حيث سكتكم من وحر كم فكان لا يثبتان عامتين والباينه وعس
الباينه واعجاب الشككي لها قيل له لو ثبت ما ادعيت من عموم الامتين لوجب ان يكونا محصنين
ما رويناه عن فاطمه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وعن عبد الحميد بن عبد الله عن النبي صلى الله
عليه واله وسلم في شأنها على ما بيناه على ان في كل واحد من الامتين ما يدل على انها حاصه
في المعتد من الطلاق الرجعي لا ترا انه قال بعد قوله تعالى لا تحرجوه من يوقه لعل
الله يتخذت بعد ذلك ما اذ قد روي في التفسير ان ذلك الامر هو الرجعة فدل ذلك على ان اياه
فيم طلقت تطليقه رجعيه على انه ليس هناك امر يتعلو بالعبد سطر خذو الله سوي الرجعة
في ان يكون هو المزايد فصل في الرجعة في فعل المراجع وكيف خوزان حدث الله تعالى فصل في

ط او سهنت

المرد به ان الله سبحانه حدث ما يدعي اليها من الاستبراء له واما ما يدل على ان له سبحانه
استكن من حيث سكنتم من وجدكم ومعناه حيث سكنتم من جواهرها فله وقد علمنا ان المطلق لا يجوز له
مساكنه المطلقة لان تكون المطلقة رجعية واما الناس فلا يجوز له مساكنتها لانها في حكم المأوى
لا تراها لاستباح المأوى فجد يد واد اثبت ذلك بان الآية وازده في المختارات من اطلاق
الرجعي ويدل على ذلك انها لم يسلطها عليها حتى لا يستمتع بها وجب الاستمتاع بها
المسكن دليله اذا خرجت من عدتها وبكشفت ان المسكن يعلق على استمتاع الزوج وانها المسكن
ان المرأة لو ابرأته من المسكن كان زوجها ان يطلقها بان سكن حيث سكنها وليس لها ان تجعل
سكنها لغيرها والمفقه لو ابرأته المرأة عنها لم يكن لها ان يطلقها بالاستمتاع من نفقه وكونه
اذا ائتمنت نفقها فلها ان لا يسكنها من ثباته ونصرف فيها كغيرها ثبات ذلك على ان المسكن يعلق
بها حق الزوج فاذا انقطع حقوق الزوج من الاستمتاع عنها وجب ان يسقط وجوب سكنها
مسألة قال والمختلفة ان خولعت على المفقة قليلا لم يفقه ولا يسكني وان لم يحل على المفقة
فلها المفقة دون المسكن وهذا منصوص عليه في الاحكام اما ان خولعت من غير اشتراط اسقاط المفقة
فقد رد لنا في المسئلة الى قدمت ان لها المفقة دون المسكن فلا وجه لاقادته واما اذا احلها عن المفقة
فان المفقة تسقط لانها قد جعلت عوضا للطلاق كما سقط المهر اذا جعل عوضا للطلاق ليس كل واحد
منها حق في مال وجب سبيل النكاح فوجب ان يصح اسقاطه على المفقة وليس يكره الا عراض عليه بان
المفقة قد يدخل فيها الجها له فلا يصح ان يجعل عوضا لغيره دخول الجها له وعراض الطلاق لا سطلها
كما يبطل المهر وليس يصح ان يقال ان ابرأها منها لا يصح لانها لم تجرد ولم ينصر المراه مسكنها لها
لانها سكتها بقدر الطلاق ليزدك عندنا ليس بانها لا تسكنها لانها لم تجعل عوضا عنها وقد علمنا انها
لو اعطيت نفقة لغيره قبل الطلاق صح ذلك فلم تنتج ان تعاضل لطلاق من نفقة الغده من وجوبها
مسألة قال والمتوفاه عنها زوجها من حله الميراث حتى يصرح بغيرها
وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنتهى في هذا كثر العمل الى ان لا نفقه لها قال ابو العباس الحسن بن
رحمه الله وزيد بن حنبل في قولنا عن الزهر بن سبأ عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله السلام
وعبد الله بن مسعود انها اوجب المفقة للحامل المتوفاه عنها زوجها وروى عن سفيان بن عيينه عن ابي عبد الله
عليه السلام ما ذهبنا اليه ما احتجنا به ابو العباس الحسن بن الحسن بن محمد بن علي بن سرور عن ابي جهم عن ابي عبد الله بن ابي
صالح كانت البنت من مكرمه بن صالح عن علي بن حكيم عن ابن عباس في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرُونَ ازواجاً وصية لهن واجههم من اموالهم التي تركن لهن قال كان لرجل امة مات وترك لمراته
اعبدت ثمنه في دينه بمفق عليها من ماله ثم انزل الله سبحانه والذين يتوفون منكم ويذرُونَ ازواجاً
يترين انفسهن ازواجهن شهر وعشرة فلهذه غده المتوفاه عنها زوجها من ان يراه الاولى او حجت
على المتوفاه عنها زوجها عند دينه ووجب لها المفقة مادامت في الغده فلما انقضى المدة جاز
المفقة على ما كان عليه فان قيل فقد روي عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحول غير الحراج نسي ذلك بابه الميراث لئلا يكون ذلك لراي اراه ان ليس وطاهر به
الميراث ما وجب به ما جعلها من المتاع وما كان كذلك لم يزلنا المصرا اليه المأوى فان قيل

بلغ

فلهذا

فلهذا

فلا كان المروى عن علي عليه السلام انه اوجبا النفقة للخال مل فكيما وحيث حقها الخايل مع وكم
 انه لا يجوز ان يخالف قيل له ليس بما روى عنه ما يدرك على انه علم لم يكن وجه الخايل
 وجايز ان يكون مثاله شايل عن الخايل اذ اتقى غنها ووجهها في حرك لسمع لها قروي
 المتامع ما سمعه نفقته لانه علمه السلام لم يكن تراها بها الخايل على انها ادا وحيث الخايل في حرك
 جيب الخايل قبا شاعها والقلة انها معده من و فاه في جيب ان يكون بمعها من حمله المرات
 ولا خلاف ان لم لو كانت مطلقة طلاقا رجعييا لوجب النفقة لها فكد كذا اتقى غنها ووجهها والنفقة
 انها معده عن نكاح او محوشه حرمة النكاح ووبد هذه القلة انها ادا كانت متوجهة لها
 النفقة بعد العدة ومثي زالت رال الحكم فان قيل فان الرجل ادا مات انقطع حقوقه عن ماله فلا
 يجوز ان يحدد ذلك بوجوب حق قيل له يجوز ان يحدد ذلك ادا كان النسب معدوما كما بعدد وجوب
 والوصايا لا شباك لم معدوم **مسألة** قالوا ادا استلم الكافر ولم يسلم امراته فلا نفقة لها
 فان استلم ولم يسلم الزوج فلها النفقة مادامت في العدة وهذا منصوص عليه في كتاب النفقات
 من الاحكام **ووجهه** ان الكافر ادا استلم ولم يسلم امراته فهي حكم الناشرة ولا نفقة لها
 على الكفر منتقنه من زوجها بغيره لانها لو استلمت لزوجها فاذا ثبت ان قامت على الكفر
 اعتناع من الزوج بغيره وجب ان سقط بمعها دليله الناشرة واما ان استلم ولم يسلم فانها
 منتقنه من زوجها بحق ومك لزوجها ارا له ذلك مانع بان يسلم قبيلها سبيل من منقنه
 نفقته لا مضاميرها قبل الدخول في عقد او جيب نسلم نفقته وان بمعها واجبه لانها مسخرة
 على ما سلف القول فيه وهاتان المثالتان مبيتان على ان الفرق لا ينفذ بينهما الا بانقضاء العدة
 وقد بينا الكلام وذلك فيما بعد من كتاب النكاح فلا وجه لاقادته **باب** **النفقة**

ويفقه المعتز على ربه المولى **كتاب النفقة** **باب** **النفقة** **كتاب النفقة** **باب** **النفقة**

انحلا كان او امراه صغرا كان او كبيرا **مسألة** ما انويه ادا كانا معسرين مسلمين كانا
 او كافرين فاما شايير لافرا فلا نفقة لهم الا ادا كانا مسلمين وهذا جميعه منصوص عليه في الاحكام
ووجه قولنا انه لا يقل بين ان يكون الذي لزمته نفقته اوبه او غيرها من اذله رجلا
 او امراه صغرا او كبيرا هو ان الحقوق المتعلقة بالاموال السوى منها الرجال والنساء والصغار
 والكبار ادا اشركوا في النسب الموجب لها كذا كذا يات الى معلومها الاموال الاصل بينهم
 فيما يلزم من طريق المال فكد ذلك لا فضل بينهم في باب العترة وعقدنا في شايير الزكوات فادام ذلك
 وكان الموجب للنفقات هو الرجم والسعج ان يتنوى الرجال والنساء والصغار والكبار
 فيها لا شراكم في سببها وهو البشع الرجم وقلنا ان نفقة المولى واجبه مثل كذا وكذا
 لقول الله تعالى وان طهرتكم من كل دنس فليمتحبنكم في ما ليس لكم به علم فلا يطهرها وصاحبتها في الدنيا معروفا
 والمصاحبة في الدنيا على سبيل المعروف ببعض الاسح وحي عاب ولا تكسر وعربان مع
 قدرته على ان سخرها ويكسوها و **مسألة** على ذلك قول المولى سلام على الله وبسليم

القول

انت وما لك لا يبيك فامضى ظاهر ان يكون للاب معتنى كان او موسرا كافرا كان او مسلما
ان يضره ومال ابنه فلما اجمعا على انه ممنوع من ذلك مما راد على قدر الحاجة هذا لا عيب
يؤد لك على مفضي الظاهر مثلا كالاب او كاترا واد انك في الاب ثبت في الام لا عيب كما
في الولاده ولين احكام يفضل بينهما في هذا الباب وما شابهه لا ما فقلنا انهم لا ينفقه لهم
على المسلم الا اذا كانوا مسلمين لانهم لا خلاف فيه ولين الحق في الذي يسم معطاه حسن
قال في النفقة الذي حكم به في الاطعام والكتف والتكفي والحاجم ان كان المنفق عليه لاطن
خدمه نفسه لمرضا وصغارا وكثر هذا منصوص عليه في الاحكام **ووجهه** والله تعالى
لا يضره ولده بل يدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثله ذلك فدل على وجوب ما ذكرنا وان
يجاب بعض ما قلناه ليس باول من اجاب لبعض ادلة الجمع في ام المزدوقه الذي لا يسعى عنه
مسألة قال حكيم على المولى بنفقة وبه المعتراد كان وارثا له على درهم من ثمنه منه
فان لم يكن وارثا فلا نفقة له عليه وهذا منصوص عليه في الاحكام والمصدق قد اختلفوا على وجه
المسألة ان النفقة على كل ذي رحم محرم اذا كان من اهل المرات والشافعي قصره على
الولاده فقط وحكي عن الامراء انهم على العقبه دون النسل وحكي عن ابي لبيد والشافعي انهم
كل وارث سبب **والدليل** على صحة ما ذهبنا اليه قوله لا يضره ولده بولدها ولا مولود له
بولده وعلى الوارث مثله ذلك **ووجه الاستدلال** ان لا يضره ولده بولدها ولا مولود له
بولدها ان الله تعالى خص الوالدين والورثة بالتمنع من مضارته بالولد ولا مضارته تنفع في التحقيق
بالتنوع منها كما ترك لا تناف وانما سعه ثبتت لهم فدا وجب عليهم الاتفاق وان قيل ما يكون
على من قال لكم ان المراد به نساير الامارات قيل له المنع من نساير الامارات لا يخص به الاولاد
والورثة بل لا يملك ولا جانب فيه سوى فبان ان المراد ما ذهبنا اليه فان قيل ما انكرتم ان يكون المراد
وارثا واخذوا هو الجذر قيل له لا لا والام بغيره فبطلت المسألة ادخلا في الكلام على هذا الحد فلا حرج
يفتقر على وارث ولقد لا بالدلالة لانه يكون حقيقا وحصل العزم لا بالادله فان
قيل خصه بما روي من قوله صلى الله عليه واله وسلم لا يضره ولده بولدها ولا مولود له بولدها
فان له هذا لا يبين ولا موضع الصلح خلاف بين الخلاف واقعه في لزوم الاجراح وليس كذلك
في الحديث فان قيل فقد روي عنه عليه السلام انه قال ليس في المال حتى شوقا لكونه قيل له
ما استدللنا به من اياه اخبر موضع الخلاف من هذا الخبر فلا حرج في اجراءه عليه فان قيل
بما ان تدخل فيها الزوجه ودون النعمه قيل له خصها بالادله والاجراء وقد روي هذا حديثا
لا يهمل على ما ذهبنا اليه عن عطاء وبرهم بانما ينده عنهم ويكران سئل على ذلك معونه تعالى
والاولى لتمام محرم اولي ببعض ولم يدر المراد الذي يكون بعضهم ادلى ببعض فيه في حيث
يكون عا ما فيه في جميع ما حوز ان يكون مراد به ادلى ببعض ذلك بان يكون مراد اولي ببعض
فان ثبت ذلك وجب ان يكون اولو الارحام محرم اولي ببعضه لا ينافي عليه را داسه ذلك
فان ما ذهبنا اليه ويدل على صحة ما ذهبنا اليه ما احصاه عليه من ادله الولد بلزومه نفقه الوالديه

مسألة

والاولى

والاولى

وان كان الامان يلزمه نفقه المولود فوجب ان يكون كل سب من اهل البيت يلزمه ذلك
للفاقه والعله انه سبب او ثبوت ان الولد يلزمه نفقه ابنته الصغرى بعد ذلك سبب
اختلافنا في معنى ان كل واحد وارث شيب وعلتنا اقوى من كل ما جعله مخالف لان كونه
سبباً ما اخرج على انه مزا فادكونه وارثاً فثبتت النفقه عليه وعلم ان يقوى ما بها اعم من كل ما
جعلته في هذا الباب وبما في ايدها والسرع اريد بها معنى ما باسقطه ما يقارنها من اهل
جميع ذلك هو على رخصته والمشافعي في المواضع الى حالنا فيها وان كان الكلام اذا
كان مع الرخصه اوسع محالاً لا يجاب له نفقه على كل ذي رحم محرم على اصحابه اسد لوا
استدل لنا به من قوله وعلى الارث مثل ذلك ثم قالوا فمليه خال وابن عم ان نفقه يلزم
الحال وان لم يكن وارثاً وكان ابن النعم وارثاً قالوا لئن الحال على العمل من اهل المراتب
وهذا خلاف لما هو فوجب سقوطه فان قيل ما انكرتم ان يكون ابن النعم لا يلزمه النفقه
فتاسا على مولى النعم والزوجه لانه ليس بذي رحم محرم قيل له العله في ذلك ان كل واحد
منهم ليس بذي رحم وقد ثبت انه مزا فاق في هذا الباب لا لثبوت ادا صرح به على الحكم بالامان
لو كان لصادقه وصنف زبدها ليه معنى وهو مولى محرم وكذا في من قال انها مقصورة على
المقتضيه محرم ما قد منها من ابيه والعبره مسئلة ولوان زحلا معسرا كان له
ابن معسر واح موشر فلا نفقه له على واحد منهما وهذا منصوص عليه والمنحوق وقوله
ما بيناه في المسئلة التي قبل هذه ان نفقه يلزم بلجميع امرين الرحم والارث فاداسد ذلك سقط
النفقه عن اراح الموشر لانه لا يرث مع الابن وسقط عن الابن كونه معسراً فلم يلزمه واخذاً
مما نفقه مسئلة قالوا ان كان له اخوان اخرهما موشر والاخر معسر حكم بعمه
على اراح الموشر لا حكم بالنصف على واحد منهما ما ذكرناه ولا هو من ابيه الاحكام ووجهه
ان هذا المعسر له سبب وارث في سبب نوحيه حكمه تمام قوته عليه دليله لو لم يكن له غيره
الراح الموشر لو كد ذلك وبوضوح ان المزا فيه ليس هو بحقيق الارث لانه يجوز ان يكون
الموشر موت فيرثه المعسر وليست ذل عليه الاخر فيقتل كما ارثت عنه او موت ذلك
مقتل كالارث اليه وانما المزا قال يكون هو الحال وارثاً الى ما لم يعسر فاذا اثبت ذلك لم يحل
سقط عنه بغض النفقه لكون غيره في حكمه ومعنى الارث فان قيل لو كان ذلك كد ذلك لو جب
ان يلزم تمام النفقه وان كان اراح الموشر اقبل له هذا لا يلزم من اراح الموشر ادا كان موشراً
فليس لغيره الا نفاً او في الموشر فوجب ان ستنق عليه على ان اقد علنا ان لينا ر شرط ولزم النفقه
كالنسب الارث فكما انه لو زال كونه وارثاً بان يصير محجوباً سقط عنه النفقه ولزم الارث مماها
وكذلك لو قدر زناه غير شيب وان كان موشراً سقط عنه ولزم النسب مماها كد ذلك ادا
فقد السار سبب ان يسقط عنه ويلزم بها الموشر ادا السار كالنسب الارث وهذا الباب
وايضاً موضوع النفقه اما هو لا يفتح الضرر عن المنفق عليه وهو اخص من تمام دفعه لم يكن

٢

وأيام المنقب حكم بنصف نفقه على الابن الموشر

٢
فان كان

و فعلمنا عنه انهم رزروا الزمان لغيره الموشريام المفقده اذهب في الباب الذي عليه صحت
المفقده من الموشريام و دفع الضرر و جلدان يكون اولى وجهه ان لا يخرس لو كانا موشريين
للمزم كل واحد مما نصف المفقده و كذلك اذا كانا اخرهما مقتضا والقلة ان يضييه من الموشريين
انما هو النصف ولانه وجد المفقده مقتومه على جلدان الموشريين و جلدان يكون الذي لا يثبت اكثر
من النصف لا يلزمه من المفقده اكثر من النصف وايضا دفع الضرر لا يجلب في كل حال وجهه
الان ان مرادهم موشريين معسر فلا نفقه له ولا يدفع عنه ضرر لا يقتضي له ان يكون الموشريين موشريين
فكرت اذا كان غير وارث لم يقض له ان يدفع عنه بعض الضرر **مسئله** قال
و اذا كان للرجل ابنان اخرهما موشري والاخر معتبر حكم بمفقده كلها على الابن الموشري في الروايات
اما وجهه على ان يرد به الاحكام فقول الذي مضى هو لقياس و لكن ان نفقه به ما مضى من روايه الاحكام
على روايه المنجى و اما وجهه على روايه المصنف فهو بسبب الباب او كذا لانه لا خلاف ان نفقه بلزم كما
كان ان مقتضى وليس كذلك حاله ان يرد ويلازم ان يكون اسحقا فاقوى وليس كذلك
لما الحكم بلزم نفقته على الاحوال كلها و تؤكد ذلك بقوله صلى الله عليه واله وسلم انت وما لك لا يكره
وامضى الظاهر ان يكون كل ما ملكه ابنه الموشريه وجب ان يحكم له منه بتمام نفقته **فصل**
لم يبرأ من الحسب صلوات الله عليه على رواية المصنف
عبثا كسب المنفق عليه فقط و راعى فيه ان حقيقه ان كان صغيرا او كان ثقيلا لغيره فقط مثل
مارا عينا فانه كان ذكرنا كذا راعى فيه مع العوارض و وجهه ما ذهبنا اليه
انه من يتحقق عليه الاتفاق للدم والاهمال فوجد لا يثبت احجاب نفقته على ورثه الموشريين الا اعتبارا
دليله الامان وصغار الذكور وايضا لاجل ان من يلزمه المفقده لورثه المعسر لا يحلوما
يثاغا من حاله سواء كان ذكرا وانثى صغيرا او كبيرا و جلدان لا يختلفان في من يلزمه
المفقده له و ذلك والقلة ان كل واحد منهما يتفقون به تحكيم نفقه الاعتبار فان قيل الذكر
اذا كان كبيرا امكنه التكسب فلا وجه لزام نفقه غيره قيل له ولا نثى ايضا اذا كان كبيرا
والذكر وان كان صغيرا اذا كان خارجا عن حد الطفولية فان كل واحد منهما امكنه التكسب ولا خلاف
ان المفقده يجب له وان لم يكن له مال ما رماه على ان الزمان لو لم يكن في الزمان الى صلاح البهائم التكسب
امكنه التكسب فيسقط هذا الاعتراض و نذكر ما ذهبنا اليه ان الحق في الموشريين هو كذا
والعشرون والكفارات والتدريس في شحها فيما الصغار والكبار والذكور والبنات
فوجب ان يسووا فيما ذكرناه وايضا المفقده موضوعه للموشريين والمفقده كقول المصنف
جنابه من يعملون عنه ثم وجدنا ما يعقل من الجنابات لا يعمل فيها احوالها بل
يسووا فوجدنا ان يكون ذلك شاهدا لما ذهبنا اليه في المفقده على ان يكون قوله تعالى في الموشريين
مثل ذلك يدل على صحة ما قلناه في هذا الباب **باب القول في دفعه**
الرضيع اذا ولد له ولد و وجب له ان يرضعه البيا و ذلك يكون معدا يوم اوله ايام

ولا يكره

وغيره

وغيره

ويجب بعد ذلك على الأب ان يستأجر من ترصعه لأم اولي ان تستأجر الرضاعة اطلبته
 بحكم لها بذلك على الأب بعد قراة لها حتى يفصل الولد ويكون ذلك اذا اقي عليه حولان جميعه
 منصوص عليه في أحكام المسمى ووجه ما قلناه من ان على الأم ان يرضع ولها اللها ما
 استقر في لقائه ان عمر البيا من اللبن لا يقوم مقام اللها في المعديه والعويه وفي طعمه
 عن الأصناف به وقد قال الله تعالى لا تضار والدة ولده ولدها ورسته بعد يره باليوم
 الواحدة بلثة ايام ان الصبي يسعى عنه في غالة لقائه اذا رضع هذه المرة وقلنا ان على
 الأب ان يستأجر من ترصعه لانه لا خلاف في ذلك ولين الرضاع ليس هو موجب لنكاح وقد
 دل على ذلك قوله تعالى فان ارضعن لكم فائق هن حورهن الى قوله وان يعاسرن
 له اخرى وقلنا ان لأم اولي ان تستأجر ان طلبته لا يها على الولد اخي وادى الى فتح
 المضار عنه ان الولد قد يقا من غير امة وقد نهي الله الولد عن المضارة بالولد كما نها
 الولد بقوله ولا مولود له بولده وقوله تعالى فان ارضعن لكم فائق هن حورهن فامر بالها
 الحور من احسن الرضاع دروي عنه صلى الله عليه واله وسلم لا نق له والدة عن ولدها
 ولانه منهي عن المتوفيق بينهما في البيوع وقلنا ان ذلك الى غايه مدة الرضاع لين حكم الرضاع فام
 فيها وحملنا اجدها حتى ينفق عليه وسماها والوالدان يرضعان لولد هن حورهن كما ملين
 وسنورد في هذا ان من هذا الباب وما ل الرضاع بخون لله تعالى **مسألة**
 قال فان لم يكن له ولد وكان له مال انفق عليه من ماله وان لم يكن له مال كانت نفقته على ربه
 من ورثه حكم بها على قدر من رزقهم وهذا منصوص عليه في المسمى قلنا ان لم يكن له ولد وكان له
 مال انفق عليه من ماله لانه لا خلاف فيه ليس المراد في ماله وليس اضاعته عن جارية ولا يرد ربه
 لانفاق عليه لم يبار له فلم يوافق ان ينفق عليه من ماله وقلنا انه ان لم يكن له مال كان نفقته
 على ورثته لما بيناه قبل هذا في النفقة على ولي الاستنا ب فلا وجه لاعادته **مسألة** قال اذا
 كان للرجل ولد وحبس عليه له النفقة حتى يباع سوا كان له ولد مال ولم يكن له مال اذا كان موسرا
 فاما اذا كان معسرا فله ان ينفق على نفسه وعلى ولده من ماله بالمعروف وحمية منصوص عليه
 في المنتكح والبرليل على صحة ما ذهبنا اليه من ان الأب يلزمه الانفاق على الولد الصغير كان
 له مال او لم يكن قوله تعالى لا تضار والدة ولده بولدها ولا مولود له بولده فنهى سبحانه الأب عن
 المضارة بولده فاقضى ظاهره منع من انفاق مال الولد على الولد ليز ذلك يكون اضرا من
 حيث يتنقص مال والد اذا ثبت ذلك ثبت انه يلزمه الانفاق عليه من مال نفسه ودلك عام في
 المولود اجمع على جميع الاحوال الماحث منع البرليل فان قيل فانه يلزمكم ان تقولوا ان ذلك
 يلزم الوالدة والوارث فقد قال الله تعالى لا تضار والدة ولده بولدها فذلك على الوارث مثل
 ذلك **فصل** له هو مخصوص بدلالة الاحكام والابتداء فلا معارض علينا ونذكر على ذلك ايضا
 قوله تعالى والوالدان يرضعان اولادهن حورهن كما ملين ثم قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن

الوالد

بالمعروف وهذا عام والزوجات المطلقات والزوجات وفي الأولاد الذين لهم أموال والذين لا
أموال لهم فإدانت ذلك لم يلزم والدي الصبي لأمه المطلقة بعد انقضاء عدتها على وجه الامعان
على الولد وإدانت ذلك ثبت وجوبه على الوالد سواء كان ولده مالاً أو مالاً له بحكم الإيالة
فثبت صحته ما قلناه ويدل على ذلك ما روي عن أبي بصير أنه قال إذا كان الولد ماله من أبيه
عليه وأمه وسلم فقال معي دينار فقال ابنته عما نقضتكم قال معي آخر فقال ابنته على هلك
ثم قال معي آخر قال ابنته على ذلك ثم قال معي آخر قال ابنته على ذلك ثم قال في الحامسة
انت أعلم فدل ذلك على وجوب الاتفاق على الولد فقيراً كان أو غنياً لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
نكح عبي الأولاد من فقرهم **فإن قيل** فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن لكبر من
الصغير ومع هذا لو جوب عليه الامعان على الكبير إذا كان واحداً **فصل** في الظاهر يسمى
ذلك لكننا خصصنا ما يدل له وإيضاحه بفقته تحت على المنفق في حال اعتياله وبساره وجوبه
ببقيتها غير بيتار المنفق عليه دليله نفقة الزوجات **فإن قيل** البيراب لو كان مقتراً
وكان للأب مال لم يلزمه نفقته فقد انقضت لغيره **فصل** في ذكرنا أن مجرد البيراب لا يسمعها
وفيما سألتم عنه سقط لانضمام سائر الأولاد إلى اعتسار الوالد سقط ما إذا عيتم من بعض وإيضاحه
الوالد ملك على ولده الصغير فإما نصرته وجب أن يلزمه نفقته وإن كان واحداً دليله الوجه
يكشف ذلك ويوضحه أنه لا خلاف وإن العدة لو تزوج محرمة لم يلزمه نفقته ولده معها لم
ملكه عليه نصرته **فإن قيل** ذلك لحر لو تزوج امرأة وأسرى ولده منها لم يلزمه نفقته حتى ملك عليه
نصرته في وضع ذلك الحكم يتعلق بما ذكرناه وقلنا أن الوالد إذا كان معسراً وكاد الولد موتاً
سقطت نفقته لأنه لا خلاف فيه وقلنا أن الوالد أن ينفق على نفسه وعلى الولد بالمعروف
لما بيناه من أن نفقة الأولاد إذا كان معسراً تلزم لهم البن الموشر وإن كان صغيراً وقلنا
أن للاب أن ينفق على نفسه لأنه ولي ابنه الصغير واسترطاب أن يبيع ما يعرفه بالواجب
دون ما زاد عليه وليس للولي أن يخذل من ماله لصبي إلا ما يجب دون ما زاد عليه لأنه لا ولاية
لأخذ على الصبي فيما يضره **باب** **القول في الخصام**
أما الصبي وأمه وإن يعقل وبطلان ذلك ما لم يزوج وهذا منصوص عليه
في المنتخب وذكر لطافة الأدب في الأحكام وغيره في المنتخب أن قال ذلك يعقل ويعوم
ونفس ذلك أبو العباس المحشي في المنصوص فقال هو أن ياكل ويشرب ويلبس بنفسه
وتحكي عن أبي حنيفة ما ذكرناه من أن أمه أو ما لم يزوج فلا يحفظ فيه خلاف **والأصل**
فيه قول الله تعالى والوالدات يرضعن الأولاد من وفاق فان أرضعن لكم فأتوهن لجره
إلى قوله وإن تعاسرتم ففرقوا فصرح له أخرى فأمروا تعالى بأن يتأهوا جرهن أن يرضعن ولم
يجز العدة ولا عهد المتعاسر ثم ما روي فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بلغ فاشهد

وراه مرد و ابن سعيب عن ابيه عن جده ان امراه قالت رسول الله اني بغير هذا كان يطير له
 وقتا وتدرسه له سقا ويحري له قوا وان اباه طلقني وانكاحني فقال لها النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم انت احق به ما لم تنكح فاجعل الحضانة لها ما لم تنكح وهذا نص فيما
 ذكرناه وبلغنا ان احق عليه وآله وسلم ما لم تنكح فاجعل الحضانة لها ما لم تنكح وهذا نص فيما
 بزوجها فلو انهما على الحضانة كذا دخلنا على المولود الضرب ولا ولاية على الصغير
 فيما يصرفه وقتلنا ان ذلك لها ان تستقل الولد بنفسه لين الولد اذ يبلغ ذلك المبلغ
 اسعى عن الحضانة فوجب ان ينقطع عنه ولا يله الحضانة ولا له الا خلاف في الذكر ادا
 بلغ ذلك المبلغ انقطع عنه قوا من الحضانة فكذلك الاسي والمجى استقلال الولد بنفسه
 وكذلك خلاف بيننا وبين ابي حنيفة ان حضانة الاخت والحاله سقط عن الذكر ولا يثني
 اذ ابلغ ذلك المبلغ فكذلك حضانة الام للولد التي ذكرناها ولين الولد اذ يبلغ ذلك المبلغ يكون
 له اذ ترقى نأدسه وتتبعه فوجب ان يكون اولى به **مسألة** قال فان تزوجت
 فلاب اولى به منها ومن امها وكذا لو طلقها الزوج الثاني فلاب اولى به من امها
 وهذا مقرر عليه في باب حصر العلام من المتخذه اما ما ذهبنا اليه من ان حضانة الحضانة
 يبطل اذ تزوجت فما لا يحفظ فيه خلافا ويدر على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم وسلم الحق
 به ما لم تنكح فاجعل الحق به فشرط ان لا تنكح فاد انزال الشرط زال بشرطه وليس في ذلك
 ضرر على المولود وقتلنا ان الزوج الثاني وان طلقها لم بعد حضانة من الحضانة خلافا لابي
 حنيفة والشافعي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انت احق به ما لم تنكح فاجعلها احق به بشرطه لا تنكح
 ولم يسنحها لها ان طلقها الزوج الثاني فوجب ان يحري ذلك على عموم الاحوال ويدل على ذلك ايضا
 ما اجمعوا عليه ان تزوجها بعد ابيه سقط حضانة من حضانة ما دامت زوجته له فكذلك اطفالها
 والمعنى حصول تزوجها بعد ابيه وايضا لو ابرأت زوجها من مهرها لم بعد زوجها لم بعد ذلك
 الحضانة اذ يبطل بالتزوج لم بعد والعله ايها ابطلت حضانة ما هو مباح فان قيل
 فهذا يفسد بابرائها زوجها من النفقة لين لها ان تطالب لها متى شئت قيل له لا يراد ان يصح
 لها ما وجب من نفقتها ولم يرجع وانما لها ان تطالب بها فيما بعد لين لها ان تطالب به فكذلك القسم
 ان سألوا بيه كان الجواب ما ذكرناه فان قيل لنا نشره تبطل بعينها لنشور ادا
 غادت الى زوجها وحب نفقتها قيل له هذا لا يعترض علينا لاننا اسرطنا فيها ايها ابطلت حضانة
 مساح والنشور عطلوا وشهد ما ذكرناه سائر ما يبطل الحقوق كما لغو عن القضاء والديه
 او ترك المشقة او ابطال الخيار فيما لا شأن فيه الخيار فان قيل انما اوجب للزوج وطع
 حضانة الحضانة لا يها اذا تزوجت اشغل عن الولد فاد تزوجها طلقها زوجها ان كان طالع
 فوجب ان يعود كما كانت قيل له لا يمنع ان لذي ذكره قد اوجب قطع حضانة وان كان له حق
 اخر ان تزوجها بكشف من حالها انها فله الامام ما من ولدها عن مفكره واضاعه ولدا

وإذا كان ذلك كذلك فطلاق الزوج الثاني لا يمنع ما انكشف من مخالفتها ولو كان لا يجب ان يعقوب
 حقتها من الخطأ به وايضا لا خلاف ان فراق الزوج لا يوجب الخطأ انه لم يكن معهما هو والى
 بالخطأ به منها وكذا لا خلاف وان كانت بما ساء ان حقتها من الخطأ لا يعقوب فراق زوجها بها
 كان حكم المهر الصبي اذ لم يفضل الخدم من المتكسر وادعى كالتأيمه مقامها فادام بكرها حتى
 لم يكن يقوم مقامها **مسألة** قال واذا ما نكحها كانت الحدة ام لام اوليه فان لم
 يكن حده فلامه فان لم يكن فالحالة اخت لام فان لم يكن حاله كان لام اوليه بالارب ولا يرب من قبل
 لام والحدات من قبل لام اوليه بحرجهما قال في المسمى والحالة والى بالصبي بعد الحدة من
 لام بم لام اوليه بعد الحاله من عريها ما ذكرناه من ان الحدة اوليه من بعد لام مصوص
 عليه في الاحكام والمنتج وما ذكرناه من ان لام اوليه من الحاله منصوص عليه في الاحكام
 ومزوي فيه عن القسمة عليه السلام وذكره ايضا في المسمى بالحد والى في الاحكام بعد
 الحاله الا قرب وقاله ايضا في المنتج وزاد من قبل لام اوليه من الحدات من قبل لام اوليه بحرجهما
 لانه نص في الاحكام والمسمى ان الحدة ام لام اوليه بعد لام وكل حده منهن بحرجهما اسم الحدة
 واسم لام نص على ذلك في كتاب النكاح من الاحكام عدد بحرجهما الامهات ولما ما ذهب اليه من
 ان الحدة اوليه في الاحلاف فيه وما قلناه من ان لام اوليه بعد الحدات من الحاله فان لام اوليه
 والولادة نص اخذ من الحاله الى الولادة لها ولا يرب له لام اوليه من الحدة ام لام اوليه من الحاله
 اما بعد لام لام احري ان يكون اوليه من الحاله وليس يخفى لها على الولادة بعد الامهات ام لا
 علم اعظم فيجب ان يكون اوليه وحده ما ذكر في المنتج من ان الحاله اوليه من لام ماروي
 عليا وحقق علمها السلام وزيد بن جارية رضي الله عنه لما اجتمعوا في حرمه فقالوا
 عليه السلام غدي ابنه النبي صلى الله عليه واله وسلم وهي اخوها قال اخوها عليه السلام غدي
 خالها وهي اخوها نقض النبي صلى الله عليه واله وسلم بان يكون مع حجور علم غدي خالها وهي اخوها
 بها فلما جعلها النبي صلى الله عليه واله وسلم امًا وثبت ان لام اوليه من لام اوليه قلنا ان الحاله اوليه
 منه فاما اطلاقه في الاحكام ان لام اوليه بعد الحاله الا قرب فلاقرب فالمراد به اداكر يسره
 من قبل لامها ومن قبل الامهات فان الخطأ به لا قرب فلاقرب من عريها ما ذكرناه من ان يكون من قبل
 لام او من قبل لام وما قوله في المنتج الا قرب فلاقرب من قبل لام فان بالعاشر الحسني رضي الله
 عنه قوله ان المراد به اذا انقطع خطأ به النساء بان لا يرب من حد منهن وصارت الى الرجال
 فيكون لام اوليه بها العصبات وهي صحاح لانه اذ لم يبق من النساء احد فالعصبه اول الحصانه
 من شارب الرجال ذوي الارحام لما لهم من مزبه الولايه وكبر الولد منهم ومنسوب اليهم وهم الذين يعطون
 عنه **قال** ابو العباس الحسني رحمه الله تعالى في الذكر ما في الامهات من اقا في العصبه ان يكون
 بحرما كالاح والعم فاما ابن العم فلا يرب من خطأ به الحاله والى لام اوليه منه ولا يرب من لام اوليه
 معهما ما رايته في النصوص **مسألة** قال واذا اطاق الصبي لام لام اوليه فان
 لم يكن اب فلامه ما لم تزوج احبا لصبي ام تزوجه فان تزوجت لام حرم الصبي من امه وعصبه حرمه

فدعوى

وقال في بيده ابنه
 فان الحاله ام

منقول عليه في الاحكام والمنهج قال الشافعي اذ بلغ الصبي هذا المبلغ خير من ان يرضع وبعدها
 اللب اول من يرضع به قال ابو حنيفة في الولد الذكر في وجهه ذلك ان يرضع من لبن
 قد انقطع لبنه ولين لسانه في ايضاح جعل الخضانه لها الاربع حمار الولد ولو كان جملها نبتا
 لم يخر الولد كما لم يخر قبل ذلك ولان ثبت انقطاع حقها كان لباب اول لبن ولا يرضع عليه باقية
 حتى يسلح فيستحق الولد لما له من مزية الولايه لانه ان حقها لما انقطع بالتزوج صار الولد اول
 منها وان كان الولد طفلا فكذلك اذا استغنى بنفسه والعلة ان استحقها ان استحقها فقها الخضانه على
 الاطلاق راي فان قيل فقد روي عن ابي هريره انه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت
 عليه واله وسلم فقال يا رسول الله ان زوجي يريد يذهب بابني وقد سعا في ماله من عيشه
 وقد نفقت فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم استمها عليه فقال زوجها من عيشها من عيشي
 ولدي فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم هذا ابوك وهذا امك قد سدا بها شفا خذ
 بيد امه فاطلق به فقد خيره رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بامر امه واسه وهذا
 خلاف مذهبه قبل له خوفا ان يكون خيره لانه قد بلغ ومكرا ماله وبني اقل ذلك قوله
 انه قد سعا في ماله من عيشه من سدا لاهل البيت ويسمي ان يكون بالغان قبل لو كان قد
 بلغ لم يكن له عيشه معني قبل له ليس لانه لم يكد ان يكون له عيشه يكون مع المولود وحسن ذلك
 الخبز امه لانه انما يخر الصغيره اذا زوجها اخوها او غيرها اذ بلغت ومكرا امه في اطلاق
 وسك في ماله البالغه ايجد اهتق بالبعد انها يخر فان قيل فقد روي عن عائشه رضي الله عنها
 قال قتل في غاصم عتي في الى علي عليه السلام ومعني الى صغيره وعي عليه السلام قال
 اي وقال لو بلغ هذا الخبز له قبل له خوفا عندنا ان لا يخره بين يديه والقصة على ما ذكره بعد
 هذا الفصل فلا يقتض عليا فيه لانه يخر ان يكون قد بلغ على انه قد ذكر في بعض الاحكام
 انه قال كنت ابر شمس او ثمان فان خرج ذلك على ما ذكره من حدة وقتلنا انه ان لم يكن له اب كلام
 اوله ماله ثم روح حتى يسلح لان حق الخضانه وان كان منقطعاً فانها تكون اولي بمساكها للمريه
 التي لها وهذا فصل خنوها وسفقتها عليه وليكون الولد عند هار مويه فيكون هي بالمريه لها
 اولي بالولد من عصبته وقتلنا انها ان تزوجت خير منها وبين عصبته لغير المريه اليها السلام قد
 زالت على ما تقدم بيانه ليس تزوجها يدر على قله فكلها فيه وضعت اسما لها عليه ولا يرضع
 له فان يكون مع زوج امه فادانت روال بك المريه اسوي طاهها وتعال العصبه فلم يكن لها
 اولي به من صاحبته فوجبه الحصر كما يخر من الاولين اذ ابلغ عتلا سوي جالهم في حق الامساك
 وعلى هذا عمل جبر امير المؤمنين عليه السلام عاز به من امه وعنه وخوفا ان يكون امه كانه يخر
 مستله قالوا اذا كانت ثمره تحت العبد فاولوها كانت امه اولي بالولد وان عطل واطاق
 الامام ما دام لباب عتلا فان عتلا صار اولي به من امه وهذا منقول عليه في الاحكام ووجهه
 ما قد بيناه من ان الولد اذا اسعى بنفسه كان لباب اولي به من امه لما له من مزية الولايه

وانه اذا لم يكن له اب فلام اولى به وقد ثبت ان العبد لا يخط له في الولايه على وجه من الوجوه بل
بل لا يمكن ان ينفسه فهو في هذا الباب غير له الميث فلو ترك قلنا ان لام اولى منه وقلنا انه اذا عصى
صار اولى به من لام لانه اذا لم يترك سبل الاجار في خطو له الولايه لكان يكون اولى بالولايه
من لام كسائر الاحرار **مسئله** قالوا اذا تزوج امرأة لها ولد من غيره لم يكن له ان
منعها من تربيته لان نعم ناد بها من عموم مقامها في الخطا به وهذا منصوص عن علي في المنع ووجه
ان خلاف ذلك يودي الى اطلاق لا واداد لم يكن لهم من كفله ثم واجبه على لام وقد قال الله تعالى
لا صار والده بولدها قال **الحسين بن الحسن بن علي بن ابي طالب** رضي الله عنه
الله صلى الله عليه واله وسلم لما سجد يا م سلم فقام من بكفله ولدها برضا منها فلو كان ذلك
ان لزوجها ان يكفله برضا منها **مسئله** لا يجوز اشتراط الكافرة بالاعتدال لزوجها وهذا
منصوص عليه في الاحكام وهو قول الناصر عليه السلام ووجهه انه قد ثبت ان الكفار باحسان
يكون لبر الكافره حشدا والعسج م علينا ولا خلاف في قبول من ان يحب اولادنا ما حرم علينا كسر
الحرم واكل الميتة ونحوه لغيره بالاعتدال لزوجها ولو ترك منعنا اشتراط الكافرة بالاعتدال لزوجها
باب القول في الرضاع يحرم من الرضاعة ما قل
او كثر الرضاع الصبي والحولين وهذا منصوص عن علي في الاحكام والمسمى وهو ولد يرب
بر على والقتل والناصح صرح علم السلام ووجه قال ابو حنيفة واحكامه وما لك قال الشافعي يحرم
اقل من خمس رضعات وتعلق عن قوم بثلث رضعات والاصل في ما ذهبنا اليه قوله تعالى
في ايه الحريم واما ما تكلم الله الارضعتكم واحوا تاكل من الرضاعة فعلق سبحانه الحريم بالرضاع
والرضاعة فكما اطلق عليه اسم الرضاعة اي الرضاعة فيكون هو ما حكم الله به وقد
علمنا ان لا يتم بفتح على القليل والكثير ويبدل ايضا على ان لا يتم بفتح على الرضعة الواحدة
ما روي عن ابن الزبير قال يحرم الرضعة والرضعتان واجزى الاسم وان كان بعددانه
ساحرم وهو من اهل اللسان وكذا روي عن ابن عباس لما بلغه ذلك فضا الله اول من نضاهه قال الله
واما تكلم الله الارضعتكم فيمن ان المفهوم من قوله ارضعتكم ما حصل من قلده او كثره فان قيل
فان الله تعالى قال واما تكلم الله الارضعتكم ولم يقل الله الارضعتكم امهاكم فيمن ان يستلزم
اولاهم يكون لارضاعتها تكون هذا لا يثبت من طريق اللغة فيمن ان يستلزم الى السمع فيطرح الحكم
له ايه قيل له اذا ثبت ان الامومه تحصل بنفس الرضاعة صح بحكم الحكم عليه فلا فصل بين ذكر الامهات على
ذكر الرضعات او ذكر الرضعات على ذكر الامهات فثبت ذلك بان جعلنا الامهات صح ويدر على ذلك ايضا
ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد مضى ذكره وكان النكاح
فعلق الحكم على الجنس فوجب ان يدخل فيه القليل والكثير وهذا في حديث روي عن ابن عباس عن جده
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اما علمت ان الله حرم من الرضاعة ما حرم من
النسب وروي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الرضعة الواحدة كالمايه الرضعة وروي عن علي

والرضع ما سواه من اداء الميث لمن لم يرضع

عزير

عزير

عن ابيه عرجيه عن علي عليه السلام انه قال - ما كان من رضاع في الجوارح من هذا المعنى العليل والنكس
فان قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حرم الرضعة ولا الرضعات وروي عن ابي
المصنف ولا المصنف وروي في الاملاجه والاملاجات قبل له هذه الاملاجات الشافعي من وجه
وذلك ان هذه القول بدليل الخطاب ودليل الخطاب في هذه الاملاجات ان الاملاجات حرم ولا خلاف
بما وبينه ان لثلاثة كالا ولا لا لوجوب الحريم باقل من خمس رضعات وايضا قوله المصنف والمصنف
سليما ولم يوضح الحلال ولا الحرام في ان المصنف لا حرم سدا والحريم هو حصول اللبس في جوارح الرضع
يعمل على هذا ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم سبيل المصنف والمصنف الم يعمل حصول اللبس في الجوف
عندما قال لا حرم المصنف ويجعل ان يكون مع شيخ ذلك رواه بلفظ الرضعة اقتداء ابا معاجها
واخذ ولم يعلم انه خرج على السبب وقصر عليه وايضا روي عن ابن عباس انه سئل غاروي من قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا حرم الرضعة والرضعات فقال وكان ذلك ثم نسخ فاحسن منه نسخ
ذلك انه من هذا النسخ فيه والنسخ فان قيل روي عن عائشة انها قالت كان مما روي عن
عشر رضعات حرم من فتح خمس معلومات حرم من روي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
يعرف من القرآن وكفى حجة في هذا فاما اشتغال الموت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورحلت
داجن فاكتمه قيل له هذا الحرام لا يصح المخلوق به لوجوه منها ان ظاهره يقتضي بقاءه وذكر انه
لو كان يقرى من القرآن لم حران يكون طريقه حررا واحدا لا حرام ايضا ان يصح حرمه لا يحرر من قوله
قال الله تعالى انما حرمت الذكوات ناله الحفظون ومنها انها احترت ان لا تحترق حرم
وهذا لا يمنع منه بل انما يقولوا انما حرمت لو ثبت لكانت مسترخية لقول ابن عباس في قوله وحرام غسل
قوله عائشة ان لعشر نكح خمس لوجوب ان يعمل قول ابن عباس في النسخ ما روي من الرضعة والرضعات
لا حرمه وروى ذلك ما روي ابن عباس في النسخ ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
السلام قال حرم لئلا الرضاع ما حرم كثره وروى ذلك ما روي ان عقه بن الحارث قال يا رسول الله
ان تروجت امراه ودخل بها فانت امراه سودا فزعت انها ارضعتني وامراه واولها فان يكون كذا به
فقال لم يكف به وقد قيل فقال فيها الرجل فذلك ان الحكم يتعلق بما سمي رضاعا لا به صلى الله
واله وسلم لم يقل سلبها عن عدد الرضعات وروى ذلك ما روي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
انما الرضاعة من الحماقة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اما الرضاع ما ثبت اليك واشتر العظم والعليل
ياخذ بنفسه من شدة الجوع واسا الى ما اشار العظم وما يدر على ذلك ان الرضاع سبب وجوب الحريم
الموجب بنفسه وجعل ان يكون التكرير شرط فيه دليله لجماع وحرم الرضايب والعقد وحرم امها البش
وخليلها ولها ولها وليست يلزم عليه الحريم الواقع بالطلاق الثالث لانه غير متايد ولا يلزم عليه حرم
اللحان لانه يتعلق بنكاح اللعان ليس له السلام فيه رواه ابن ابي اسحق الرضاوي عن ذلك الحريم
فيه غير مويد كحرارته فاعنه كالأب الروح نفسه والرواية الثانية انه مويد وعلى هذه الرواية ايضا
لا يلزم لغير حرم اللعان عند التتابع بنفس اللعان رواه واحده واما يجمع بين الحكمين وروى
انه خاطره فيه احتياطاً وشرطاً ان يكون ذلك في الحريم المسمى في المسئلة التي يلزمها مسلة

عن ابيه عرجيه عن علي عليه السلام انه قال - ما كان من رضاع في الجوارح من هذا المعنى العليل والنكس

۷

انطلق

اسمركا الوالدين في حرمته فيجب ان يسركا في حرمه الرضاع لانه سب موجب لشارحه وكذا
الوطا الموجب للحرمه مشترك في حرمته الرجل والمرأه فوجب ان يكون الرضاع كذلك فان فصل
اللبس المرأه دون الرجل بدلاله انها تأخذ بدل الرضاعه الولد قيل له لا يصح ما ذكرت ودكان لمن
الامه يكون لسدها في باب الضر فيه وان كان لا موجب الحرمه اذ لم يكن سدها وانما العسر ان يكون
سب نزوله من الرجل الذي يثب لوطيه حكمه وما قلناه من ان حرم الرضاع كحرم النسب هو حكمه بعصمها
قد تقدمها وتأخر عنها فلا وجه لافتراده بالقول وهذه الحمله هي التي نص عليها النبي صلى الله عليه
واله وسلم بقوله حرم من الرضاع ما حرم من النسب **مسألة** قال لو ان امرأة ارضعت صبيا
وضيئه وولدين متقاربين او متباينين سواء كان للبر ولد او لولد من حرم الشاكر سبها وكانا اخوين وكذا
لا يجوز لهما ان يزوجا ولدهما المرضعه ولا ولد من دجها الذي ارضعت بسببه جميعه مبسوط على ذلك
والمنتقى مواضع مختلفة **وجه** في لنا ان نتاقد ونذكر الرضاع كقاربه في احكام الحرمه ان الله تعالى قال
ولنؤتكم من الرضاعه وقال صلى الله عليه واله وسلم حرم من الرضاع ما حرم من النسب ولا يثبت في الاصل الاول
ولا في الخبر اشتراط تقارب مده الرضاعتين حتى يسوي حكم المتقاربين والتاقد وكذا ما روي ان رجلا
جا الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال ان امرأه سودى ذكرت انها ارضعتني وروحي ولم يعمل النبي صلى الله
عليه واله وسلم ايها سأل عن وقت الرضاعتين فقال ان الرضاعه اذا ثلثه كالأولاد وبالحكم وقد علمنا
ان ثباته من زمان الأولاد كقاربه وجب ان يكون الرضاع كذلك كذا المخرج حصول الاشتراك في النسب للمخرج
للحريم دون اعتبار ما بين الوفاي من المده على انه لا ساه انها اذا ارضعتها معا كانا اخوين فكذلك اذا
ارضعت بها في وقتين متباينين لا يثبت بينهما فداسر كما في لبن امرأة وقلنا انما لا يزوجان ولدهما المرضعه فاسبها
من اخوة الرضاع وقد قال صلى الله عليه واله وسلم في ابنه حمزة ايها ابنه اخي من الرضاعه وقلنا لا يزوجان
ولد من دجها الذي ارضعت عليه ما بينا من حريم لبن الرجل فلا وجه لاعتاده **مسألة** قال فان كان
لهذا المرضع اح او اخت لم ترضعها معه حاز لهما ان يزوجا ولدهما المرضعه وهذه مقتضى عليه
في المنتقى **وجه** ما قلنا انها احسان ولا اشراك بينهما في الرضاع فلا يزوج بينهما من ذلك لغوى
قال الرضاع ان يكون كحال النسب في الحريم وقد علمنا ان رجلا لو كانت له اخت من ابية واج من امه محاز له
ان يزوج احده من ابية احاه من امه اذ لا اشراك بينهما في الأولاد وان كان كل واحد منهما مشاركا لمن شارك
ضاحيه في حال يكون ذلك حكم الرضاع وان لا يكون من الذين ذكرنا احكامهم كما انه لا حريم سبها لو كان
بدل الرضاع ولاده **مسألة** قال لو ان امرأة سقت لصبي لبنها الحيا كان ذلك والارضاع
سواء في الحريم وهذا مقتضى عليه في الاحكام والمنتقى قال ابو العباس الحسن وكذا في المنتقى ط
محرم ودكان ان قلنا انه حرم في الحلق وصل الحرف منه شي **وجه** ان اعتبار وصول اللبن
الى حرمه لصي على وجه يعزى دون ما شواه فكل لبن جرى في الحلق ووصل الى الحرة حصل له حكم الحريم
من ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم اما الرضاعه من المجاعة وقوله الرضاع ما ابد اللحم والسر العظم
ولا فضل في ذلك بين ان يرضعه من الثدي او من سواها **فصل** في الرضاع

الحرم

الحرم

وخلالهم من ابي و ابي ابيهم بنو كنانة
في ارضهم و السهم في
ان لا ينجي من و السهم في
بنو كنانة

لما ذكره يحيى بن الحسن صلوات الله عليه و الحديث عن علي عليه السلام ان رجلا سئله فقال له الى امراه ذكرتك بها
ارضع حماره لي فقال عليه السلام ايها جارتك فلا رضاع بعد ذلك و انزل و جعل عقوبه ما صنع في
بعض الاخبار احبس اب و جتك و لانها قضيت ما ليس لها من الاضرار بزوجها **مسئله** قال و ان
امراه قالت ارضعت رجلا و زوجته اسمي ان يبارئها احتياطا فان قامت بذلك منه بطل الكاح بينهما
من غير الاحكام على هذه المسئله و ذكرهما في الاحتياط فيها ما قلناه لكنه لم يصرح ان الكاح لا بطل الا
بما بينه و الارضاع الا ان تنصيصه في الاحكام لم يصرح و عر هذا الموضع على ان سهاه امراه المهر
الواحد يقل بما لا يطالع الرجال المحصه عليه كما صرح بما ذكرناه و على هذا حصل المذهب انما عاين المحصى
عنه **وجه** الاحتياط فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه و اله و سلم ان عفته بن عامر حين ذكر له
ان امراه متوادة اكرت انها ارضعت زوجه و قال احشئن تكون ذلك كد ما بها فقال له كونه و قد
قيل فيه بقوله صلى الله عليه و اله و سلم لا و ان يبارئها عند اعراض السهم و اما ما قلناه
من الكاح سطل بتمام البيه فهو ثابت في شايئ مما يطالع على الرجال من حنوق و الاموال و الكاح
انه لا يقل فيه الا سهاه رجلي او رجل و امراة و ان شهداه النساء و قد هن لا يقل الا على ما يطالع
عليه الرجال فاذا ثبت ذلك و كان الرضاع مما يطالع عليه الرجال النساء لا يستلزمهما
به شايئ ما ذكرناه في صحة ما قلناه

مكتبة
هذا السفر المبارك في
شهر ربيع الآخر سنة
١٠٦٥ هـ
خمس مئتين والالف

مَا لَكَ يَا مُحَمَّدُ بِأَرْبَعَةٍ مِنْ أَتَانِجِدَ الْمَوْتِ حَيِّينَا
يَا رَبِّ فَاعْفُ عَنَّا كَمَا تَعْفُو عَنِ الْخَطِيئَةِ يَا قَارِي خُطِّ قُلُوبُنَا آمِينَ
آمِينَ يَا رَبِّ لَا تُرْضِ ابْنَهُ حَتَّى يَفْزِلَ لِيَهَا الْعِلْمُ آمِينَ

تمهيد إلى الجمل المباركة شرح التجريد محمد دة ومند توفيقه وكان
تمامه ثمانية وأحد في العشرين من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٥ في تيفاز
والحمد لله رب العالمين في لاهول ولا قوع الألباب العلى العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 وسلم الله ورسوله الحمد على نعمه ومن هذا السفر المسمى باسم الله تعالى الله
 لا تدعى له رابع وعبرون من سفر ربيع الاحمر احدى شهر سنة خمس وسبعون
 جميع الله علينا بالحسين ورسوله وآله والحمد لله وحده والثناء
 التي برصها فان سعتنا في دهره سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلام
 تسبحة هذه الفقرة التي في مواد الحق علي صلواته على سيدنا محمد عبد الله الطيب
 السبا والوجوه لها والاصغر لله والاعلى العبد والارضي هو الله وجمعها
 ولا وجه الا لله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلام

انتهى الجزء الد ٣ من كتاب شرح التجر يد عليه الجزء الرابع اوله كتاب البسوع

۱
 حیدر
 کتب خانہ نصابی کتب خانہ
 من دون قرضت سے جو کتابیں
 صلی اللہ علیہ وسلم اور دیگر
 مکتبہ الکسریہ میں
 مکتبہ الکسریہ میں
 مکتبہ الکسریہ میں
 مکتبہ الکسریہ میں

كِتَابُ
شَرْحِ التَّجْرِيدِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

كِتَاب

سُرْعُ التَّجَرُّدِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

وَهُوَ شَرْحٌ لِفَتْاوَى الْأِمَامَيْنِ الْهُمَامَيْنِ
الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّيِّ وَالْهَادِي يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ السَّيِّدُ أَحْمَدُ
ابْنُ السَّيِّدِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْحَسَنِ
ابْنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ
وُلِدَ سَنَةَ ٣٣٣ هِجْرِيَّةً وَتَوَفَّى يَوْمَ عَرَفَاتِ سَنَةِ ٤١١ هـ
وَفِيهِ يَقُولُ الْقَائِلُ

عَرَّجَ عَلَى قَبْرِ بَصْعَدِهِ وَأَبْلَكَ مَوْسَاً بِلَنْجَا
وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُقْتَدِيَّ بِهِمَا سَيَلِّغُ مَا تَرَجَّأ

قَامَ بِطَبْعِهِ
الْفَقِيرُ إِلَى حِمَّةِ اللَّهِ الْغَنِيِّ
السَّيِّدُ يُوسُفُ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَيَّدِ الْحُسَيْنِيِّ

تَوَزَّيْعُ
السَّيِّدِ حُسَيْنِ بْنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ السَّيَّانِيِّ
صَنْعَاءُ - جَامِعُ النَّهْرِينِ

الجزء الرابع





فيها كانت ههنا لا يصح وكذلك عندنا ان الهبة لا تصح الا بالقبض و ههنا مالا
ينقل عنه صححت فلو ان القبض فيهما قد حصل لم تكن تصح ههنا وكذلك
من اشترى ارضا او دارا فلا خلاف ان المطالبة بتسليمها واجبة ما لم يقبضها فكل من
يدل على فساد قولهم ان القبض الحقيقي فيه لا يصح **فان قيل** اردنا بالقبض
ما تقتضيه اللغة دون ما اشترطه اللفظ **فيل** له لا معتبر في مثل ذلك بما
يقضي به اصل اللغة لان العرف الحاصل قوي من قولنا ان يجعل علي
خطابه الله تعالى و خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه دون اصل اللغة
كما تقول ذلك في الأسماء المنعولة على ان القبض الذي هو قبض في اصل اللغة
هو ان يحيط الأصابع واليد بالشيء وذلك لا يتأتى في كثير الأشياء فان
بدل ذلك صححت ما ذهبنا اليه وان الواجب في الخبر ان يجعل على ما يقتضي العرف
ان قبض كل شيء على ذلك ما اجفنا عليه من ان يبيع الطعام قبل القبض
لا يجوز وكذلك لا خلاف بيننا وبينهم في سائر الأشياء التي يبيع فيها النقل
والتحويل ان يبيع قبل القبض لا يجوز وكذلك ما اختلفنا فيه لانه سئلنا لم
يقبض المشتري من قبل ان لا يجوز وكذلك ما اختلفنا فيه لانه سئلنا لم يقبض
المشتري من قبل ان لا يجوز بل يبيعها ولا يعترض ذلك ببيع الزنا في الزمان
فبدل القبض لانهم جعلوا السلع بل هي من الأثاث وايضا ما يبيع في النقل
والتحويل لم يبيع قبل القبض لان تمام البيع الاق لموقوف قبل القبض الذي
(ان الأبراء منه يبيع من البايع) ان حق التسليم بعد باقي وهو باقي من كمال
العقد وتمامه فيجب على هذا ان لا يجوز البيع قبل القبض فيما لا يجوز فيه النقل
والتحويل لما ذكرناه وليس يعترض ذلك حق استيفاء الثمن لانه ليس من تمام
الابراء منه يبيع من البايع مع ثبوت العقد وليس كذلك حوالته لغيره
ان من تمام العقد يمكن ان يقال ان العقد في المنع من بيع ما لم يقبض طعاما
كان او غير ذلك سئلنا مضموننا على البايع بحقه البيع فوجب ان لا يجوز بيعه
قبل القبض ولا يلزم عليه ضمان الغصب والاهتمام اذا اشترط فيها ذلك
لان كل ذلك مما لا يوجب ان يقال فيه انه مضمون على البايع بحقه البيع **فان قيل**
فانتم تمنعون جواز بيع احمس او صدقة تحت قبض وهما لا يصح ان يقال
هما مضمونان على البايع بحقه البيع **فيل** له هذا وجود الحكم ولا غلبة ولا
بيئنا ان ذلك لا يوجب النقص فاذكرتموه لا ليس بغيره **فان قيل**
ان ما ينقل لا يجوز بيعه قبل القبض لانه لا يضمن فيه فساد العقد لغيره
وهذا غير موجود في العقد **فيل** له هذه الغلبة لا تنافي غلبة ولا ضرر
علينا منها على ان لا يمنع ان نقول انه يجوز ان يبتقض ببيع العقار بالهدام البناء

القائم في ذلك أبو عبد الله البصري في شرح مختصر الكرخي أن البيع فتيه
 ينتقض على قول عمر وحكي عن أبي الحسن الكرخي أنه لا كس فيه عن أبي خنيفة
 فلا نسلم لهم الوصف وليس لهم أن يقولوا أنه يجب أن لا يفسد البيع بالحدام القلو
 لجواز الانتفاع بالقران الا ترى أنه لا خلاف في أن الشاة لو ماتت قبل القبض لا
 ينتقض البيع فيها وإن كان الانتفاع بصوفها جائزا عندنا وعندكم وكان الانتفاع
 بعجلها أيضا جائزا عندكم فما كان معظم الانتفاع أو ما هو جازي مجرى المعظم قد
 بطل فإن قالوا على المهر أو جعل الخلع أو لصاح عن دم العبد جلة أنه يوم فساد عقه
 بطل في حق غيره مسلم في الفرع على ما بئنا لا على أن السنا تغط عن أصحابنا إن شاء
 بيع المهر أو جعل الخلع والصاح عن دم العبد قبل القبض والأقرب على أصحابهم أنه لا
 يجوز فصار الحكم في الأصل غير مسلم فلا يصح اعتمادهم فيه فاما ما كان يذهب
 إليه مالك من أن ذلك خاص في الطعام فلا معنى له لأن ما اعتدناه من الخبرة عام
 في الجميع فلا وجه تخصيص الطعام **فإن قيل** فقد روي أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم نهى عن بيع الطعام قبل القبض والخاص والى **قيل** له إنما يقال
 إن الخاص والى إذا كان قد روي لا ينافي الحكم الذي ورد به العام وأما إذا لم
 ينافيه فلا وجه لذلك لأنه يكون ذلك لبعض ما اشتمل عليه اليوم وهذه
 لا يمنع من التعلق باليوم وروى بذلك ما أحسنه ناسي أبو بكر المقرئ ثنا الطحاوي
 ثنا ابن أبي داود ثنا أحمد بن خالد حدثنا ابن اسحق عن أبي الرناد عن عبيد بن خني
 عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع
 السلعة حيث تباع حتى تحوزها التجار إلى رحلهم فعم ذلك الطعام وغيره
 وبؤكده ما ذهبنا إليه أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع ما لم يضمن وما روي
 من قول لا تباع ما ليس عندك فكل ذلك يوضح ما ذهبنا إليه على أن العلل التي ذكرناها
 تحج مالكا كما تحج أبي خنيفة وقلنا أن البيع لو كان عبدا فاعتق كان العتق مردودا
 والملاذ لو اعتقه المشتري الثاني لأن شرطه لا وقع فاسدا لأنه اشترى ما لم يقبض
 لأنه نص في الأديان بأبع على ما يلف القول فيه وهذا يكون إذا اعتقه المشتري
 وهو لم يقبض لأنه نص في الأديان من المنتجب على أن من حلف أن لا يبيع
 ولا يشتري فباع بيعا فاسدا يجوز فيه العتق أو الهبة أنه يحل ذلك
 أنه يوجب بثوت الملك بالقبض في البيع الفاسد وبه قال أبو خنيفة وأصحابه
 وأبا لا الشافعي وجهه أن البائع يتحقق البذل على المشتري بتسليمه عليه
 عن عقد فاشبه البيع الصحيح الا ترى أنه لما ملك عليه البذل وهو الثمن التسليم
 عليه عن عقد وجب أن يملكه المشتري وليس لهم أن يقولوا أنه لا تأثير
 للتسليم في البيع الصحيح الا ترى أنه لما ملك عليه لأن البائع يملك الثمن قبله
 لأن ذلك لا يتقرر الا بعد التسليم فصح تأثيره وليس لهم أن ينهوا من وجوه

الوصف في الفرج لأنه لا خلاف أن من اشترى شئاً فاشترى قبضه المشتري فقلت
في يده أن بايعه يتحقق عليهما البذل الذي هو القيمة يوضح ذلك أن النكاح الفاسد
لا يحكم له في الأول فلا بد من أن اتصل به الوطء صار في حكم الصحيح وصار الوطء في
حكم المالك للبضع الآخرى أنه لو وطئها لم تستحق الأمانة ولا حدة أو صار الوطء الثاني
وما بعد في حكم الوطء الواقع في ملكه فكذلك الوطء في البيع الفاسد **فان قيل**
قد ثبت أن القبض المنفرد من العقد لا يوجب التملك فكذلك العقد المنفرد عن القبض
قد ثبت أنه لا يوجب التملك فوجب أن لا يوجب ذلك اجتماعهما **فيل** لا يبيع
أن يكون الشئان لا يوجب كل واحد منهما أمر الله فلا بد أن يجباها إلى امتناع الآخر
أن النكاح الفاسد لا يوجب مهرًا أي الفرج عن الوطء وكذلك الوطء إذا تجدد وان اجتمع
أوجب المهر فكذلك إذا تجاب في البيع لا يوجب المهر إذا انفرد أو القبول أيضًا
أي انفرد عن الأول تجاب لم يوجب المهر وإذا اجتمعا وجبا فإن سقوط اعتبارهما
هذا **فان قيل** فلو باعته بما لا يبيع تملكه على وجه من الوجوه ثم قبضه
لم يملك وهذا ينقض ما اعتمدناه **فيل** لهذا ساقط عن وجهين أحدهما
أنا لا نسلم أن ذلك عقد بيع لأن البيع بما لا يبيع يملكه على وجه من الوجوه
غيره هو قول فاعلم فقد البيع لا يتناول في الثاني أنه لا يجب أن يكون عاقلًا نسأل
في ذلك مضموننا عليهما عندنا وقد ذكرنا أن يكون المخصص في غير المختص أن في
غيره محمول عن أصحابهم وأنه لا يمنع أن يقال أنه غير مضمون عند أصحابهم
ولما على قولنا فهو الظاهر لأن أصحابنا لا يضمنون من قبض الشيء للشئ إذا لم يجز
في بيع عقد على وجه من الوجوه وليشهد لما ذكرناه الهبة على عودين فاستدرك الجواز
الفاسد على العمل لئلا يتحقق به الأجر على العمل كما يتحقق بالاجازة
المتعدي على العمل ويشهد له أيضًا وقوع العتق بالكتابية الفاسدة لا ثبت
مسألة قال فان قبضه ثم تركه عند بايعه هذا في بيعه ثم باعته
فان البيع جائز وكذلك لا يجوز بيع الصدقة ولا الغنم قبل القبض وجميعها
منصوص عليه في الأحكام ووجد قولنا أنه ان كان قبضه ثم تركه عند بايعه
هذا أو في بيعه جاز في بيع البيع أنه قد حصل مقبوضًا وصار مقبوضًا بالفساد
سبيل ما يودع أو يرهن عنده غير بايعه في جواز البيع لأنه لا فرق بين البايع
والبائن من شؤله في هذا الباب على أنه مما لا يحفظ فيه خلافاً قلنا ان بيع الصدقة
والخنس لا يجوز قبل القبض لغوم ما روي أنه صلى الله عليه وآله في سلمه
هي عن بيع ما لم يقبض وفي حديثه زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه
السلام قال هي رسول الله صلى الله عليه وآله في سلمه من بيع الصدقة حتى
تقبض وعن بيع الخنس حتى يحكاه ولا بد أن لا يملكه إلا بالقبض فاشبهه ببيع الخنس في

الَّذِينَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَاحِظُونَ بَيْعَهَا فَإِنْ قِيلَ فَإِذَا كُنْتُمْ تَخْرُجُونَ بِبَيْعِ مَا لَا يَمْلِكُكُمْ
الْإِنْسَانُ وَتَوْقِفُونَ عَلَى إِجَارَةِ مَا لَا يَمْلِكُ الْمَالُ فَلَا تَقْلُبُوا فِي بَيْعِ الْخَمْسِ
وَالصَّدَقَاتِ **قَالَ** لَهَا مَا الْخَمْسُ فَلَيْسَ لَهَا مَا لَكَ مَعَهَا فَيَتَوَلَّى بَيْعُ مَنْ
بِأَعْدَاءِ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَارَتِهِ لِأَنَّ مَلَكَهَ سَيَقْرُبُ لِمَعِينٍ بِالْقَبْضِ وَالصَّدَقَةُ لَا تَكُونُ
مَلَكَهَا حَتَّى يَقْبِضَ الْمَصْدُوقَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا سَمِيَ صَدَقَةً عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ فَلَوْ
بِأَعْدَاءِ بَائِعٍ فَأَجَارَهُ مَا لَكَ خَرَجٌ عَنْ حُكْمِ الصَّدَقَةِ وَصَارَ بِعَزْلَةٍ سَارِيًا بِمَوْقُوفٍ
عَلَى إِجَارَةِ مَا لَكَ فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَا سَأَلُوا عَنْهُ لَوْ مَا عَلَى مَا بَيْنَهُ فَسَقَطَ التَّعْلُفُ
بِهِ **مسألة** قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ أَمْوَالِ الْأَوْلَادِ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ
سَوِيٍّ وَضَعْتَ لِلتَّامِّ أَوْ لِعَيْنٍ تَامٍّ بَعْدَ أَنْ وَضَعْتَ مَضْغَةً أَوْ نَحْوَهَا
مَا دَكَرْنَا مَنْ أَنْ يَبْعَ مَنْ لَا يَجُوزُ مَنصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ وَالْمَنْتَقَبِ
وَهُوَ قَوْلُ النَّاسِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَا دَكَرْنَا مَنْ أَنْ يَكُونَ لَوْ وَضَعْتَ لِعَيْنٍ تَامٍّ بَعْدَ
أَنْ تَكُونَ مَضْغَةً أَوْ غَيْرَهَا مَنصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ الْمَنْتَقَبِ وَمَا ذَهَبْنَا
إِلَيْهِ مِنْ مَنَعِ بَيْعِهِمْ مِنْ قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ وَهُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ فِي الصَّدَقَةِ
الْأُولَى وَذَهَبَتْ الْأَمَانَةُ إِلَى أَنْ يَبْعَ مَنْ تَجَاوَزَ بِهَا قَالَ النَّاسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَرَوَى الْقَوْلَ لَا رَيْبَ فِيهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ تَرْجُحًا لَهُ
عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ قَوْلِ الْأَمَانَةِ وَرَوَى لَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْسَنُ
مِثْلَ قَوْلِنَا عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْسَنُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ
بْنِ عَلِيٍّ الْغَلَوِيُّ الْمَضَرِّيُّ ثَنَا ابْنُ الْحُسَيْنِ يَحْيَى أَخَا النَّاسِ ثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُسَيْنِ
بْنِ زَيْدِ بْنِ عِيْنَةَ بِنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ حُسَيْنِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ لَا تَبَاغَى أُمُّ الْوَلَدِ لِأَهْلِ بَيْتِكَ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْحُسَيْنِيُّ أَحْمَدُ
بْنُ سَعْدِ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيُّ نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرَيْرٍ عَنْ
شَوَيْكٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ
عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَمَّنْ مَدَّ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ ذَكَرْتُ مَا رَأَيْتُ أُمَّ ابْنِ هَبِيمٍ عِنْدَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالِي فَقَالَ لَأَعْتَقَهَا وَلَهَا وَإِنْ كَانَ سَقَطَ فَدَكَ
ذَلِكَ عَلَى أُمَّهَا تَصِيرُ حُرَّةً بِنَقْصِ الْوَلَدِ وَهَذَا صَحِيحٌ مَدَّهْنَا **فَانْقَلَبَ**
فَانْتَهَى لَا تَنْتَبِهُنَّ عَتَقًا فِي خَالَ وَلَدَيْهَا **قَالَ** لَنْ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجِبُ

صرح ثم رأيت ان ارقمهم فاحبهم ان الاجتماع حصل على ذلك وروى ابو العباس
 الحسين رضي الله عنه في كتاب الابانة بالسناد لا عن الشيخ عن علي عليه
 السلام قال استشارني عمر في بيع اموات الاقارب فليت الما وهو اذا ولدت
 عنت وقضى به عمر جيتهم وثمان بعد ذلك فلما وليت الامم من بعد هارث
 ان ارقمها فان قيل هذا عليك من وجهين احدهما ان فيه ما يدك
 على انهما لم يخطا فيهما النص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثاني
 ان عليا عليه السلام ذكر رجوعه عنه وعنده لم يبعه ان يخالف
 قيل اما الاول فلا معتصم به لا سيما لا يجب في كل حال ان يكون
 قد عرفوا جميع التصوؤ الوارد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويجوز
 ان يكونا قد عرفوا النص واستنبط عليهما الماد فجميع الراي منهما من المسلمين
 على مل في صلى الله عليه وآله وسلم بالحق وانتهوا اليه والما الثاني فلا
 معنى له لان عليا عليه السلام لا يجوز ان يخالف اجماع المسلمين فيجوز
 ان يكون كلامه عليه السلام تأويل وهو احد الوجهين اما ان يكون ملان
 اي لايت ان ابي بقاء راقم لان لا يظن الناس ان الماد بقوله اخذ عنتهم
 العتق البات فيكون كلاما عليه السلام لا لتفسير لما اجمعوا عليه من قبل
 فان قيل فقد روي في بعض الاخبار ثم رأيت ان البيهقي قيل
 لم يجوز ان يكون هذا اللفظ الراوي الذي يسمع قوله ارقم فناق في بيعه
 حقيقته الاسد فاق فعب عنه بخصم وهو جواز البيع لان اكثر من روى
 هذا الحديث روى بلفظ الا فاق دون لفظ البيع والثاني انه يجوز ان يكون ذكر
 ما عرض له من الراي ولم يثل انه اخذ به ومن الجائز ان يكون الراي يعترض
 لما ثم يمنع عن الاخذ به ما سئل من الاجتماع وهذا نحو ما روي عنه عليه السلام
 انه قال لو كان الدين بالراي لكان باطن الحق اولى بالمسح من ظاهره فان ان
 الراي يقتضي وان كان هناك ما يمنع منه فان قيل روي عن عبيدة
 السلماني من قوله فقلت لم يعني عليا عليه السلام رايتك في الجماعة اجب
 الي من رايتك في الفرقة يعترض هذا التاويل قيل قد ذكر جماعة من
 العلماء ان هذا اللفظ مما لا يضح وان عبيدة لم يكن له من الورد ما يجيبه على
 ان شافوا امين المؤمنين عليه السلام بذلك في ينسبهم الى خذ في الاجتماع
 منه وقد بينا انه يجوز ان يكون قال ذلك في نفسه حين خفي عليه قول

امير المؤمنين علي انما ان ثبتك فلا معترض بها علي الوجوه الثاني من التاويل
 وقد كان قعنه قوله موافق لما قيلنا لانهما جميعا يعيدان هذا الراجح
 لا يجوز الاخذ به لمنع الاجماع منه وقد بينا ان عليا عليه السلام لم ي
 يقل لي اخذت هذا الراجح وعملت به **فان قيل** فان روي عن
 علي روي عن ابيه عن جده لا عن علي عليه السلام مما لا يحتمل هذا التاويل
 وهو قوله وكان يقول اذا ماتك سيدها ولد منها ولد في حق من نصيب
 لان الولد قد ملك منها سقطا وان كانت لا ولد لها بيعت **فان قيل**
 هذا انما هو حاله عن زيد بن علي عليه السلام يدفعه الى علي بن ابي طالب
 الله عليه انما كان يجيز بيع امهات الا ولاد ولا يمنع ان يكون قول زيد
 بن علي عليه السلام ان رجلا في الحرب فان يكون ابو خاله هو القاتل وكان
 يقول كذا والمراد به زيد بن علي او امير المؤمنين عليهم السلام ويحتمل ايضا
 ان يكون المراد به اي اكان الاستيلاء وقع في غنى الملك ويكون الملك
 بجدة كجدة الولد لا فلهذا لا تكون ام ولد حكمة وان جاء ان اسمي من طريق ام
 ولد وحكمها عندنا هو ما تضمنه ظاهر هذا الحديث فلا يكون قاتلها في مذهبنا
فان قيل فقد روي زيد بن علي عليه السلام ما هو اف طبع من هذا
 وهو ان رجلا اتاه فقال يا امير المؤمنين ان لي ام ولدت مني
 افاها لا ابي قال نعم فوهبها لاختيه فوهبها فاولدها فانا لا اخذت قال
 اهبها لا اخذ قال نعم فوطئوها جميعا **فان قيل** لئلا الاخذ الاول
 فيجوز ان يكون استيلاء لها كان قبل الملك فوطئها ثم ملكها قبل
 الولد لا وهلك لا يجوز بيعها ووهبها فاجاز علي عليه السلام ان يهبها
 لاختيه فلا ما الاخذ الثاني فيجوز ان يكون اراد بالهبة النكاح فان النكاح يجوز
 ان يعبر عنه بالهبة الا ترى الى قوله سبحانه واملاة مؤمنات ان وهبت
 نفسها للبيوع والمراءى به النكاح وكذلك قلنا ان النكاح يتعقد بلفظ الهبة فيكون
 وطئ الثالث لها بالنكاح دون الملك **فان قيل** ما الفصل بينكم
 وبين ما تاتى من روي عن علي عليه السلام انما كان يقول لا تباع ام
 الولد على ام الولد لئلا مات سيدها عنها ولد منها ولد باق **فان قيل**
 لئلا وقلنا اولي لموافقته ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولما ذكر
 من حصول الاجماع فكننا به اسعد **فان قيل** فكيف قدمون الاجماع

وقد روي عن عمته انه قال ام الولد اذ اسلمت وحضنت عنقت وان كبرت
 وفجرت وعذرت رقت **قيل** لم يحتمل ان يكون الملاحى بها ان تدرك
 ولحققت بدان الحرب **فان قيل** روي عن بن مسعود ان بين جوار
 بنيعهن **قيل** لم يحتمل ان يكون من ملك بعد الولد **فان قيل**
 روي عن بن مسعود انه قال اتفق من نصيب ولدها **قيل** لم يكن
 لا يمنع من القول باعتاقوا في الخلافة في وجبة العتق وليس في ذلك
 على وجه جوار البيع على انه قد روي عن بن مسعود ما دل على خلاف
 ذلك **أخبرنا** ابو العباس الحسن بن محمد الله الحارثي بن ابي السبيع
 ثنا الحسين بن علي بن التميمي ثنا ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن الاغش عن
 زياد بن وهب قال مات رجل من الحمي وترك ام ولد فامت الوليد بن عقبة
 ببيعها فانينا ابن مسعود فانا لا فقال ان كنتم لابد فاعلوا فاحملوها في
 نصيب ولدها فدل ذلك على انه لم يقل ذلك عن رضى بيتهما **فان قيل**
 قد روي عن جابر انه قال كنا ببيع امات الاق لاد على عهد رسول الله صلى الله
 وعنه ابي بكر الى ان لم يعمه **قيل** لم هذا ام لا جمعة فتيمة للمخالف
 لانهم لم يذكروا انه فعل ذلك باذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا انهم
 روي ابي بن كعب لما قال احمد قد كنا بجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فلا نقتل حتى نزل فقال لم يعمه فاحبرتم بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فمن ضيقه قال لا فلم ياخذ به على ان ذلك يحتمل ان يكون في مائة اولاد ولد
 قبل الملك وهذا لا نأباه **قيل** يدرك على ذلك ما اخبرنا به ابو بكر
 المقرئ ثنا الطحاوي ثنا ابن ابي داود ثنا ابواليمان ناسع بن ابي محمد
 عن الزهري حدثني عبد الله بن محرز بن الجهمي ان ابا سعيد الخدري اخبره انه
 بكنا هو جالس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذ جاء الكراع جلى
 من الانصارات فقال يا رسول الله انا نصيب سبياً وحب الايمان فكيف
 ترى في العتق فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليكم الا تفعلوا
 ذلك فانما ليس بدمية كتب الله عز وجل ان تخرج الا وهي خاسرة
 فلو ان بيعها بضعه الاستيلاء عتبه جاز لقال صلى الله عليه وآله وسلم
 ليس الاستيلاء بما نفع من الثمن **قيل** ذلك على خطر بيعهن **قيل**

ما يدرك من الخلاف في هذا الباب مما يجزي مجرى النظر فلا يخفى له لأنهم
يؤيدون كسب الخلاف التصويف للبي كذاها والى خلاف ما اجمع عليه
وما يجزي هذا الجري من النظر فهو قاسم قد اجمع له لا يخفى الفون في ان الخلاف
بينهما في حال الحمل غير جائز لا يخصم في وقتان فربما يدعون الى ان بينهما في حال
الحمل غير جائز على وجه من الوجوه لا فرق بين ذلك وبينها لا يجوز
الا ان يستثنى ما في بطنها من الحمل لوفاء في أن بينهما على الاطلاق غير جائز
فوجب أن لا يجوز بينهما بعد الولاد لا على الاطلاق ولا على ما كلفها اجلا
في الاسلام فكل من لم يولد من ماله في الاسلام لم يجز اطلاق بينهما واذا
ثبت ان اطلاق بينهما غير جائز ثبت انه لا يجوز بينهما على وجه من الوجوه
ان لم يفضل بين اهل ذلك ويؤكد ذلك بالخطر والاحتياط قلنا انها
تصير ام ولد في سوي وضعت للتمام او لغيره التام لقول الله تعالى
والله اعلم اعلم الله وان كان سقطا واشترط ان يكون من سوي
نحوها يعلم انه ولد فيفضل حاله بين ان يكون ولد او بين ان يكون من ماء
او غلة مما يجزى ابد **مسألة** قال لا يجوز بيع المذبر الامور
منه في هذه التصويف عليه في الاحكام والستحباب به قال القاسم وقال لنا
يجوز بيعه على كل حال به قال الشافعي قال ابو حنيفة لا يجوز بيعه بحال
وقال مالك انه لا يباع الا في الدين والاضل في ذلك ما حد ثنا به علي بن سعيد
ثنا محمد بن الحسن بن ايمان ثنا محمد بن شعاع ثنا يزيد بن هرون ثنا محمد بن اسحق
عن عبد الله بن محمد بن جابر عن جابر قال كان في المدينة رجل اعتق غلاما
قبطيا عن دبر منه ثم اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له الحاجة
فأمره أن يبيعه فباعه بثمانمائة درهم من نعيم بن الحارث وروى ابو داود
في السنن باسناد لا عن عطاب بن ابي رباح عن جابر ان رجلا اعتق غلاما له
عن دبر منه ولم يكن له مال غيره فامره به النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فبيعه فدل ذلك على انه يجوز كان للمحتاج الا ترى ان ما روى ان رسول الله
سئل فبيعه له على ان السجود كان للسهم وكذلك ما روى ان ماعز بن رباح
فرجعه له على ان الرجعة كان له فكذا ذلك قول جابر اعتق غلاما له كان له
فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له فبيعه فدل ذلك على انه يجوز
فان قيل فقد روى الجصاص باسناد لا عن نافع عن سماعة قال قال

ما يدرك من الخلاف

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدبر لا يباع ولا يشتري وهو من
 الملك وهذا عام في جميع الأحوال **فيل** له لا يكره ما ذكرت وبه
 نحتاج على الشافعي ومن قال مثل قولنا إذا كانت بيعه إلا أنا نخضع منه مدبر
 المصنوع بالدليل الذي قد مناه **فإن قيل** روي عن أبي جعفر عليه
 السلام أنه قال إنما باع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذمة المدبر
فيل له هذا لا يمنع ما عقدنا من الأحكام لأنه يجوز أن يكره صلى الله
 عليه وآله وسلم باع خذمة المدبر مرة واحدة ولم يتردد بنفسه مرة واحدة **فليس**
 بينهما تناف ولا كثرة ما في هذا أن يكون أبو جعفر عليه السلام لم يدبر في أحد
 البيوعين وعرف الأخذ **فإن قيل** ما تناقض على من قال لكم أنا يجوز بيع
 بعض المدبر وهو أن لا يكون مملوكا عتقه عجز موت ماله فيجعل الحرة
فيل له ظاهر **الغيب يقتضي خلاف ذلك** لأن قبيح أن حبلًا اعتق غلاما له
 عن دبر في ذكره **فإن قيل** فإما يبيعه **فذكر** الاعتاق عن دبر ولم يكره من طهر
 سواء فيه ولا يكره البات شرط لا يقتضي الحرة ولم يدل الدليل عليه **فإن قيل**
 قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدبر لا يباع ولا يشتري ثم روي
 أنه باع مدبرا فاستعملنا الحرة بان جعلنا بيعة المدبر على مدبر دون مدبر
 وأنتم استعملتموه بان حملتموه على اختلاف الأحوال المدبر في نفسه فتشاورنا
 فيه وقبلي لنا قولنا المدبر لا يباع ولا يشتري **فيل** له استعملنا الأولى من
 استعملنا لكم وذلك أن ما رآه من اصطلاح المدبر قد تضمنت الأحكام
 الواردة في هذا الباب ألا ترى أن في بعض الأحكام أنه باع مدبرا في الدين
 وفي بعض ما أن شرطه اعتق عبده عن دبر لا مال له غيره وفي بعض ما ذكره
 الحائض لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكره ولا يجوز ولا يجوز في
 السنن بأسناد لا عن أبي بن بزرع عن جابر أن رجلا من الأنصار قال له أبو
 مدبر كره اعتق غلاما له يقال له يعقوب عن دبر ولم يكن له مال غيره لا فدعي
 به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل من يشتريه فاشترى أنعيم بن عبد الله بثمان
 درهم فدفعها إليه وقال إذا كان أحدكم فقيرا فليبدل بنفسه وفي بعض الأحكام
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم باع مدبرا وقال الله عنه غني وانت إلى غنم أحوج فكل ذلك

فَكُلُّ ذَلِكَ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي يَبْتَغِي مِنَ الْخَلْقِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فَكَانَ
 اسْتَعْمَالَنَا أَوَّلَى مِنْ اسْتَعْمَالِهِ مِنْ حَمَلَةٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَخْبَارِ **ق** وَمِمَّا
 يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ مُسْتَقَرٍّ يَرَى لَتَنْفِيذِهِ لَا الثَّلَاثَ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ الْأَعْتَرَا
 عَلَيْهِ إِلَّا لَعَدَّةٍ دَلِيلُهَا الْوَصِيَّةُ بِغَيْرِ الْمَوْتِ وَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْوَصِيَّةُ قَبْلَ الْمَوْتِ
 لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الْمَوْتِ لَا تَسْتَقَرُّ وَإِنَّمَا يَكُونُ اسْتِقْرَارُهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ
 النَّبِيُّ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقَرُّ قَبْلَ الْمَوْتِ الْأَتْرَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ مَدْبُورًا
 فِي خَالِ حَيَاتِهِ مَوْلَا لَا وَاقِئًا وَجَدْنَا النَّبِيَّ عَتَقًا مِنْ حَمَلَةٍ الْقَوْلُ مَعْلُومًا عَلَى شَرْطِ
 مُنْتَظَرٍ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِمَا كَذِبَ فَتَحْتَمِلُ عَلَى خَالٍ دُونَ خَالٍ دَلِيلُهُ الْكِتَابَةُ الْأَتْرَى
 أَنَّ لَهُ أَنْ يَفْتَحِيَ الْكِتَابَةَ إِذَا جَاءَ الْعَبْدَ أَوْ اسْتَقَالَ بِنِهَايَةِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَيْنِ **ق** وَبِمَا
 أَنْ مَرَّةً قَالَ الْعَبْدُ لَا أَنْتَ حُرٌّ أَنْ مَرَّةً مِنْ مَرَضِي هَذَا أَنْ لَهُ أَنْ يَبْتَغِي إِذَا اضْطَرَّ إِلَى
 بَيْعِهِ فَكَذَلِكَ أَنْ قَالَ لَهُ أَنْتَ حُرٌّ أَنْ مَرَّةً فَقَطُّ وَالْعَلَّةُ أَنَّ مُضْطَرَّ إِلَى بَيْعِهِ
 مَدْبُورٌ لَا وَهَذَا لَا الْعَلَّةَ لَهَا تَأْثِيرٌ عِنْدَ نَا لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرَّ لَمْ يَجِبْ بَيْعُهُ عِنْدَ نَا
 يُؤَكِّدُ ذَلِكَ الْإِثْبَاتُ وَجَدْنَا حَالَ الْمَدِينِ أَقْوَى فِي بَابِ الْعَتَقِ مِنْ خَالٍ مِنْ أَوْ صَحِيٍّ بَعْنَهُ
 لِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى اعْتِقَاقِ الْوَصِيِّ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَيْسَ يَفْتَقِرُ الْمَدْبُورُ إِلَى ذَلِكَ وَوَجَدْنَا
 خَالَهُ اضْطَرَّ مِنْ خَالٍ أَمِ الْوَلَدِ لِأَنَّ أَمِ الْوَلَدِ تَعْتَقِي مِنْ حَمَلَةٍ الْمَالِ وَالْمَدْبُورُ يُعْتَقَى
 مِنْ الثَّلَاثِ الْأَتْرَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِمَا لَمْ تَكُنْ اضْطَرَّ خَالًا مِنَ الدِّينِ نَفَقَتِ مِنْ
 الثَّلَاثِ وَنَفَقَتِ الدِّينِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ فَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ خَالُ
 فَاصِلَةٍ بَيْنَ خَالِ الْمَوْصِي بِعَتَقِهِ وَخَالِ أَمِ الْوَلَدِ فَكَانَتْ أَمِ الْوَلَدِ مِنْ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ
 عَلَى وَجْهِ مَوْلَا وَهُوَ الْمَوْصِي بِعَتَقِهِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِكُلِّ خَالٍ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ
 الْمَدْبُورُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ عَلَى خَالٍ دُونَ خَالٍ وَكَانَ أَوَّلَى الْأُمُ حَوَالِ الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ
 مَا كَانَتْ الْأَتْرَى عَلَيْهِ وَأَيْضًا وَجَدْنَا الْمَدْبُورَ بَعْدَ مَوْتِ صَاحِبِهِ خَالَهُ مُتَوَسِّطَةً
 بَحَالِ أَمِ الْوَلَدِ وَالْمَوْصِي بِعَتَقِهِ لِأَنَّ أَمِ الْوَلَدِ تَعْتَقِي بِكُلِّ خَالٍ عَتَقًا مُطْلَقًا وَالْمَوْصِي
 بِعَتَقِهِ يَبْتَغِي الدِّينَ مِنْ تَنْفِيذِهِ عَتَقِي وَالْمَدْبُورُ يَتَعَقَى مَعَ الْبَيْعِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
 خَالَهُ مُتَوَسِّطَةً فِي خَالِ حَيَاتِهِ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فَأَمَّا مَا لَمْ يَجُوزُ بَيْعُهُ
 فِي الدِّينِ فَيَجِبُ أَنْ يَجُوزَ بَيْعُهُ فِي سَائِرِ الصُّوَرِ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ قَدْ نَهَتْ
 عَلَيْهِ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ نَاعَى فِي الدِّينِ وَفِي بَعْضِ الْأَخْل

في كل المتاجرة فامم ببيعهم وفي بعضهم انه قال ان كان احدكم فقيرا فليبتدأ
 بنفسه وفيه بعضهم انه اعطى وانت الى ثمنه اخو ح فسمه ذلك القول المتأخر
 لماعة فيهم كالدنيا واليضا وجب ان يقاس سائر الضوابط في الأصول
 لا الذين اوقى من الذين ولم يجدها الضعف من الذين الا ترى انهم ايتوا
 في باب اخذ النكاح وعندها الذين الضعف في باب اخذ النكاح لان من عليهم
 الذين قد تكرر من نفقة الرجوع وان كان الفقير لا تكرر فاذا كان يباع للمهر
 في الدار جاز ان يباع في سائر الضوابط ان لم يستطع حالها الضعف من حال الذين
مسألة قال ولا يجوز بيع الصالة ولا بيع العبد الا بى في حال اباقر
 وبيعهم ما عرفت وهذا منصوص عليهما في الأحكام ونص في المنتجب على ان يبيع
 الابى لا يجوز قال لأصل في ذلك ما اخبرنا به ابو الحسن البروجردى
 ثنا ابو بكر محمد بن عمر الدينوري ثنا احمد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن محمد
 بن سنان عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال لما لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ابيع ما ليس عندي والابى والصالة
 ليسا عند البائع فوجب ان لا يجوز بيعهما لعموم النهي عن ذلك وروى زيد عن
 ابي بصير عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 والنهي عن بيع الغرة يقتضي النهي عن بيع الابى والصالة لا بد من ذلك
 لا يري الطاهر بن ابي جري بيع الظن في الهوى والتمك في
المادة مسئلة قال ولا باس بالشراء الموقوف على ان المشتري له وكذلك
 القول في البيع الموقوف على ان صاحبه المبيع يخرج انص في الأحكام في
 مسئلة من خالف امر الامم على احواله الشراء الموقوف وذلك كلامه فيهم وفي
 السلام الموقوف على اجراء بيع الموقوف والشافعي بابها والجار ابو حنيفة
 البيع الموقوف دون الشراء الموقوف والجار الوفاء في الشراء دون البيع مالكة
 والأصل في ذلك قول الله تعالى احل الله البيع وحرّم الربا والبيع اشتم
 لا يجاب والقبول وليس لأحد ان يقول انه يجاب يجب ان يكون من المالك
 لا بد لا خلاف ان اشتم البيع ينطلق عليهما لا بد لا يمنع احدهم ان يقول باع
 فلا بد مال غيرك **فان قيل** البيع هو اجاب المالك للغير والموقوف

بيع الموقوف

بيع الموقوف

لَا يَكُونُ مَلِكًا فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَيْعًا فَبَيَّعْتُ أَنْ أَلِصُّمَ لَا يَتَنَاقُ لَمْ يَقُلْ
 أَنَّهُ الْبَيْعُ هُوَ اسْمُهُ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ يَكْشِفُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَعَاذِينَ لَوْ تَعَاذُوا عَلَى
 حَيَاتٍ مَعْلُومَةٍ كَانَ ذَلِكَ بَيْعًا وَإِنْ لَمْ يَجِبْ الْمَلِكُ وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ عَزْوَةَ
 الْبَارِقِيِّ قَالَ عَطَايَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا لِأَسْتُرِي بِهِ
 سَاكَةً فَاسْتُرَيْتُ بِهِ شَاتَيْنِ فَبَعْتُ أَخْذَاهُمَا بِدَيْنَارٍ وَجِئْتُ بِالْأُخْرَى فَقَالَ
 احْسَنْتَ وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ عَطَايَ دِينَارًا اسْتُرِي بِهِ اضْجَعِيته فَاشْتَرَيْتُ بِهِ
 بِهِ شَاتَيْنِ فَبَعْتُ أَخْذَاهُمَا بِدَيْنَارٍ وَجَاءَهُ بِدَيْنَارٍ وَسَاكَةً فَدَعَى لَمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ فَلَمَّا لَوَّاشْتَرِي التَّرَابِ رَجَعْتُ فِي بَعْضِ الْأُخْبَارِ
 قُلْتُ هَذَا دَيْنَارُكُمْ وَهَذَا شَاتُكُمْ فَقَالَ كَيْفَ صُنَعَتْ فَيَدَّ نَسْتُمْ بِالْحَدِيثِ
 فَقَالَ اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي صَفْقِهِ عَيْنِهِ قُلْتُ هَذَا الْأُخْبَارُ عَلَى مَا هَبْنَا
 مِنْ جَوَارِ الْبَيْعِ وَالشَّلَاءِ الْمُؤَقُّوَيْنِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَمَرَ أَنْ يَشْتَرِيَ سَاكَةً فَاسْتَرَيْتُ شَاتَيْنِ بِغَيْرِ أَمْرٍ لَمْ يَبَاعَ أَخْذَاهُمَا بِغَيْرِ أَمْرٍ
 فَاجْتَارَ لَمْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا عَلَى مَا هَبْنَا النَّبِيَّ مِنْ أَنْ يَبْعَا
 بِلَيْحِ الْبَيْعِ وَالشَّلَاءِ جَمِيعًا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَلَمْ أَنْدَ اعْطَى حَكِيمٌ مِنْ خَلْقِهِ دِينَارًا وَمَا كَانَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ اضْجَعِيته
 فَاسْتَرَيْتُ وَبَاعْتُ ثُمَّ اشْتَرَيْتُ ثُمَّ اتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَيْنَارٍ
 وَشَاكَةٍ فَقَالَ مَا هَذَا أَكَا بَعْتُ وَاسْتُرَيْتُ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَارَكْتَ اللَّهُ لَكَ فِي تَجَارِكَ فَذَلِكَ عَلَى مَا هَبْنَا إِلَيْهِ لَنْ حَكِيمًا بَاعَ مَا لَمْ يَنْ
 يَوْعِدْ بِبَيْعِهِ ثُمَّ شَرَى مَا لَمْ يُؤَمِّرْ بِشَيْءٍ ثَانِيًا وَاجْتَارَ هَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَإِنْ قِيلَ لِيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اذِنَ لَمْ فِي ذَلِكَ
 فَإِنْ قِيلَ دَالٌّ عَلَى خِلَافِهِ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ مَا لَا يَكُنْ اذِنَ لَمْ بِالذَّكَاءِ
 فَإِنْ قِيلَ نَزَّاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْعَ بِمَالِهِ يَكُنْ وَنَزَّاهُ
 لَمْ يَبْعَ مَالَهُ عِنْدَكَ وَهَذَا الْقَيْضُ مِنْهُ يَكُنْ وَنَزَّاهُ لَمْ يَبْعَ مَالَهُ عِنْدَكَ
 فَلَمْ يَتَنَاقُ لَمْ مَتَّحِ الْخِلَافَ لِأَنَّ الْخِلَافَ إِنْهُ هُوَ فِي بَيْعِ مَالِهِ يَكُنْ إِذَا بَاعَهُ
 عَنْ مَالِهِ وَتَمَامًا لَيْتَهُ مَلِكًا لَمْ فَلَا خِلَافَ أَنْ يَبْعَ لَمْ يَجُوزَ وَهُوَ
 الَّذِي وَرَدَ فِي بَيْعِهِ وَقَبُولِهِ لَا يَبْعَ مَالَهُ يَكُنْ لَمْ يَبْعَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَبْعَ

الخلاف لأن الإنسان قد يكون عند ملكه غير لا خلاف في بيعه
 قايماً على أن ما كان يوقه لو اقتضى ما دعوه كانت اختياراً إلى لا يمتنع
 موانع الخلاف فيجب أن تكون محضاً لما اعتمد ولا خلاف أن ما كان
 لو كان رضى ببيع حياك البيع وكذلك إذا رضى بعد وقوع العقد والمغنى عنه قد
 بيع حصل مقدر رضى ببيع حياك البيع والملك للبيع ولا يصحاً لا خلاف أن المبيع
 لو باع حياك وقف البيع على إجازة الوارث فذلك ما اختلفنا فيه ولا علمت أنه
 عقد بيع يتعلق به غير حق المتعاقدين فوجب أن يكون موقفاً على إجازة من
 له الحق ولا خلاف أن قول البايع بعت بكذا أو كذا موقوف على قبول المشتري
 فوجب أن يقع اختلفنا فيه على إجازة والمعنى أنه معنى لو تقدم على العقد لنفك
 فوجب أن يقع عليه إذا لم يكن قدماً ألا ترى أنه لا خلاف أنه لو قال المشتري قد اشتريت منك
 لكذا أفعال البايع قد عتبت لنفذه وهذا القياس الثاني يوجب

ياض في الأصل

الترى أن مرة أخرى

وليس لهم أن يقيسوا على الطير في القوى والشمك في الماء لأنهما ليسا
 ملكاً لا أحد فيكون بيعهما موقوفاً على إجازة من له فان علوا الفساد البيع قلنا
 العلمت فيبيع أنه عينة ملك كذا لاخذ من الناس فذلك فسد ببيعها وهذه العلمت
 موقوفاً لا يبيع أن يقابلها العقل المظنون ولا ما قول من قال أن البيع يوقف
 على إجازة لا يوقف لأن الشراء يلزم المشتري فهو عندنا غير صحيح لأن الذي
 يصح عنه نأهوا أن الإنسان إذا اشترى شيئاً لم يغيره ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 إجازة الشراء له فإن إجازة إجازة وإن لم يجره لم يملكه بعد ذلك **فان قيل** قال
 على أنه يلزم المشتري أن الوكيل إذا خالف الموكل في الشراء لم يملكه **قل** ليسنا سلم هذا
 ونقول فيه ما قلنا أولاً أن الوكيل إذا خالف كان موقفاً على المشتري له فإن إجازة
 جاز والألزم الوكيل وهل خلاف الأهل في هذا أصلاً يصح البناء عليه **فان قيل**
 فكيف يصح أن يكون لزوم المشتري موقفاً على إجازة المشتري له من إجازة شراؤه
قل لهم لا يمتنع ذلك ألا ترى أنهم يقولون في الملتقط إذا تصدق باللقطه
 ثم جاء صاحبها كان بالنيار بين أن يجزىه وبين أن يصره وبين أن يضمه قيمته فيكون تضمين
 الملتقط موقفاً على إجازة صاحب اللقطه من إجازة الصدقة وتكون الصدقة موقوفة

في بيعه
بما يشاء
منه

على جازته فان اجازها جازت وان لم يجزها ضمن الملتقط وكذلك المشترى لان اجاز
جاز وان انشع لزم المشترى الشراء **مسألة** قال ولوان رجل اباع من رجل شيئاً
بالثمن من سر يومه يد ابيد جاز فان باعه بالثمن من سر يومه مؤجلاً كان البيع فاسداً
وهو من الرقي ولا يجوز ذلك وان لم يشترط الاجل لفظاً اذا كان مضرباً له ومنطوقاً
عليه وما ذكرناه من جواز بيع الشيء بالثمن من سر يومه يد ابيد قد دل عليه في باب
المزارعة وفي نسخة اخرى من باب المزارعة من كتاب الاحكام ودل عليه ايضا في مواضع
من الاحكام والمفتي وما ذكرناه من المنع من بيعه باكثر من سر يومه نساءً مخصوص عليه
في كتاب الاحكام والمفتي وما ذكرناه من ان لا يجوز ذلك وان لم يشترط الاجل لفظاً اذا
كان مضرباً له فنبه عليه في باب الصرف من الاحكام اما ما ذكرناه من كون بيع الشيء بالثمن من
يومه لا يجوز نساءً فهو قول القسم رواه من عبس بن الحسن عن علي بن الحسين عليه السلام
ق بيا قال الناطق في سائر العلماء وعلى خلافة والدليل على ذلك قوله تعالى
يحيى الن باتقان يا هو الزيادة ومنه قول الله تعالى وما آتيتكم من بر لا تن بواقي
اموال الناس فلا يروا على الله فاما ثبت ذلك ثبت ان في ذلك البيع هو بيع
الزيادة فثبت انه بيع الرافعي **مسألة** في ظاهر التلاوة **فان قيل**
فقد قال الله تعالى واحل الله البيع فكسستم بما تعلقتكم به باولى منا اذا تعلقت
بما كنونا لا **قيل** لم تعلقنا بما تعلقنا به اولى لاننا ساطعون وما تعلقتكم
به مبيعاً والمخاطرة اولى من المبيع الى تزي الى تاروي عن ائمة المؤمنين عليهم السلام
قال في الجمع بين الاختين بحد اليقين اختلفت ما آية وحسن ما آية ثم غلب
الحظ قالين الن باحض من البيع لانه البيع يشتمل على ما هو بيع مساواة
ومن باوعده فان العام يجب ان يبنى على الخاص **فان قيل** فلم لا يعم
على هذا المعنى في بيع الشيء بالثمن من سر يومه يد ابيد **قيل** ليس
ذلك بدلالة الآية الاجماع ومن طريق السنة ما روي ان علياً عليه السلام
خطب الناس وقال سياتي على الناس زمان عصفون بعض المومنين على ما في
يد ولا ولم يرد بك ذلك قال الله تعالى ولا تفسدوا الفضل بينكم وبيابح
المضطربون وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن بيع المضطرب
ق بيع الغرر وهذا من بيع المضطرب لان الشيء لا يشارك بالثمن من سر يومه

مَوْجَلْ الْأَصْرُ وَمَا وَقَدْ بَيَّنَّا تَنَاوُلَهُ النَّهْيُ فَيَجِبُ فَسَادُهُ **فَإِنْ قِيلَ**
 مِنْ يَسْتَرِي بِالْكَثَرِ مِنْ شَعْرِ يَوْمِهِ أَمَا يَسْتَرِي لَضَرْبٍ مِنَ الضَّرْفِ لَا وَالْكَانَ الْفَتَى
 مَجْدًا وَقَدْ اجْتَمَعَتْ وَكَدَّ لَكُمْ مِنْ بَيْعِ الشَّيْءِ بِأَقْلٍ مِنْ شَعْرِ يَوْمِهِ أَمَا يَفْعَلُ لَضَرْبٍ
 مِنَ الضَّرْفِ وَلَا وَقَدْ اجْتَمَعَتْ **قِيلَ** لَكُنْ أَمَا تَعْلَمُ بِالْعُومِ وَكُلُّ مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ
 مَخْصُوصٌ بِالْإِدْجَاعِ وَالْإِضْطْرَّاءِ إِنْ أَمَلَّ لَا قَالَتْ لَعَنَّا نِسْتَهْ إِي بَعَثَ مِنْ يَدِ الْبَرِّ قَمِ
 حَاكِمًا مَّا نَمَّا نَمَّا دَرَاهِمُ إِلَى الْعَطَايِمِ اشْتَرَيْتُمْ بِتَمَايِدِ دَرَاهِمٍ فَقَالَتْ بَيْتُ مَا هِ
 اشْتَرَيْتَ ابْلَغِي يَدِي أَرْقَمَ إِنْ اللَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جَهَنَّمَ لَا مَعَ سُنُوقِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 إِنْ لَمْ يَتَبَّ فَقَالَتْ إِنْ لَمْ أَخْذِ الْأَسْلَاسَ مَالِي فَقَالَتْ هَا نِسْتَهْ فَمِنْ حَاكِمٍ مَوْعِظَةٍ
 مِنْ رَبِّهِ فَاَنْتَهَى فَلَمْ مَّا سَلَفَ وَلَمْ يَخْذِ إِلَى اللَّهِ وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِنْ يَقُولُ لَمْ لَا تَوْقِيفًا إِذْ
 فَيَنْبَغِي ابْطَالُ الْجِهَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَا يَكُونُ لِلْإِجْتِمَاعِ وَفِيهِ مَقَادِيرُ الثَّوَابِ وَالْعُقُوبَاتِ لَا
 طَرِيقَ لَهَا إِلَى التَّوْقِيفِ فَادَّانَتْ ذَلِكَ فَلَيْسَ يَخْلُوقُ ابْطَالُهَا الْبَيْعَ الْأَوَّلَ مِنْ أَيْكُلِهِ
 لِأَنَّهُ بَيْعٌ إِلَى الْعَطَايِمِ وَقَدْ عَرَفَ مِنْ مَدْرِهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ إِنْ يَكُونُ لِأَنَّهُ بَيْعٌ بِالْكَثَرِ
 مِنْ شَعْرِ يَوْمِهِ مَوْجَلًا فَادَّانَتْ الْأَوَّلَ لَمْ يَبْقِ إِلَّا الثَّانِي **فَإِنْ قِيلَ**
 ذَلِكَ لَعَنَ الْمُضْطَرَّ إِذَا تَبَايَعَا **قِيلَ** لَكُنْ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَوْضُوعَ هَذَا الْبَيْعِ
 مَوْضُوعُ الْإِضْطْرَّاءِ فَلَا مَعْنَى بَعَالِ الْمَتَابِعِينَ الْأَتَوَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي
 الْمُضْطَرَّ إِذَا تَبَايَعَا الشَّيْءَ بِشَعْرِ يَوْمِهِ إِنْ شَرَّكَ بِالْحَبْسِ فَادَّانَتْ إِنْ يَكُونُ الْبَيْعُ
 مَوْضُوعًا مَوْضُوعُ الْإِضْطْرَّاءِ **فَيُمْكِنُ** إِنْ يَقَالُ لِأَنَّهُ خِيفَةٌ وَالشَّافِعِيُّ
 لَا يَخْتَلِفُ فِي أَنَّ مَنْ بَاعَ شَيْئًا بِالْكَثَرِ مِنْ شَعْرِ يَوْمِهِ مَوْجَلًا وَالشَّرْطُ خِيَارُ الْبَعَثِ
 أَنَّ الْبَيْعَ فَايْتَدُّ فَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُشَرِّطْ الْخِيَارَ وَالْعَلَمُ أَنَّهُ بَيْعٌ بِرِيَاةِ الْفَتَى مَوْجَلًا
 وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لَوْ قَالَ لَصَاحِبِهِ اخْرُجْ بِحَقِّكَ وَارْجِعْ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ
 لِأَنَّهُ رِيَاةٌ وَلَيْسَ فِيهِ مَقَابِلَتُهَا إِلَّا الْإِيَّامُ فَكَذَلِكَ بَيْعُ الشَّيْءِ بِكَثَرٍ مِنْ شَعْرِ يَوْمِهِ
 بِرِيَاةِ الْأَتَوَى أَنَّ الْوَرَاةَ لَمْ تَحْصُلْ لِأَنَّ الْإِيَّامَ فَقَطْ فَلَيْسَ يَكُونُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لِأَنَّهُ مِنْ أَسْلَمَ فِي النَّهْيِ مَا يَبْتَاعُ بِهِ لَا يَقَالُ أَنَّهُ بَيْعٌ بِرِيَاةٍ وَأَمَا يُقَالُ فِي مِثْلِهِ بَيْعٌ
 نَوَاسٍ وَإِنْ كَانَ فِيهِ رِيَاةٌ مِنْ وَجْهِ عَلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْخِيفَةِ وَالْخِيَارِ
 أَنَّ مَنْ بَاعَ شَيْئًا لَمْ يَجْزِ أَنَّ يَشْتَرِي بِأَقْلٍ مَّا بَاعَهُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْتَوْفِيَ
 الْفَتَى الْأَوَّلَ فَكَذَلِكَ مَا دَهَبْنَا إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا حِلَّ فِي أَنْ يَحْصُلَ فِيهِ الْمَرْبُوحُ

لا يقابلها الامم والزمنا ان ذلك لا يجوز فان لم يستوطا الاكل لفظا اذ
كانا مضمينين له لقول الله تعالى الا ان تلوذت بجوار لا خاصة لا تدبر في بابكم
قد ثبتت انها لم يراضيا بما جرى بينهما من العقد الطاهر لانطوا لهما على
خلاف ذلك الا ترى ان المستوي لو علم انه يطالب بالثمن معجلا لم يكن
يستوي به بل لك الثمن ولا معيّن بظاهر ما يقع منهما الا ترى ان المكره
اذا باع له بغير بيعه وان ظهر منه ظاهرا الايقاع لما قارنه ما يدل على
انه غير راض به فكذلك ما ذكرناه اول ذلك ابطالنا لطلاق المكره وعناقه
مسئلة قال ولا بأس ببيع الخراف ان لم يعرف المتبايعان ودرافون
فان كان اخراهما غارفا بمقدار فسد البيع وهذا منصوص عليه في الاحكام
ووجهه ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من الهوى عن بيع الغنم وهذا
من التعريف لا نهما انما حارفا واحدا هما عالم بمقدار ولا خرفه عالم
انه يكونه العالم غارفا له ايضا ما روي ابو داود وباسناده صحيح عن ابن جبر
في كرم النبي صلى الله عليه وآله انه يبيع في البيع فقال له النبي صلى الله عليه وآله
قالي اذ ابايعت فقل لا خلاصه دليل على ان البيع الذي يكونه مع الخلاصه لا يجوز
وذلك هو بيع الخلاصه اذ لا يجوز ان يحمل قوله صلى الله عليه وآله على البيع
الذي قلناه اذ ليس ببيع ذلك الاستوطا الاخلاصه ولا خلاصه فان استوطا
ذلك لا يثبت له **فان قيل** لو بطل هذا البيع لم يبطل التجهيل اخرها
وعلم صاحبها وقد علمنا ان واحد منهما لا يبطل البيع اذ لو جمع ما العلم للجهل
لان البيع صحيح بالاجماع ولا ثبت ذلك لم يجب ان يبطل **فيل**
له لسنا نقول انه يبطل لو اخبر منهما بل نقول انه يبطل لاجتماع علم احدهما
وجعل الآخر في الجذاع بل لك يتم ولا ياتنا اول قوله صلى الله عليه وآله
لا خلاصه **مسئلة** قال ولا بأس ببيع المشركين اذ لم يباعوا
سلاحا ولا كراعا ولا باس باسنا بغير بعض المشركين من بغض وهذا منصوص
عليه في الاحكام قلنا انه لا بأس ببيع المشركين لا نهما لخلاف ذلك
وقول الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا فلم يثبت بغيره من بيع
ولان كل مال جائز ان يملكه على الغنى بوجبه من الوجوه لا جواز ان يملكه عليه

في البيع بالخلاف

في البيع بالخلاف

بالشك والشتاء السلاخ والكراع لانه في ذلك تقوية على المسلمين وتكثيرا
 لعدتهم وذلك مما لا يجوز لانه يكون كالمعاونة لهم على ذلك وقد قال الله
 تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ولا يجب ان يكون سبيل سائر الاشياء
 سبيل السلاخ والكراع في هذا الباب وان كان في بيع سائر الاشياء ضرب
 من التعويذ لان موضوع سائر الاشياء ليس هو موضوع الاستتاعة بل
 وموضوع السلاخ والكراع موضوع الاستتاعة بل على اعداء الترك
 ان الله تعالى لما قال واعدهم ما استطعت من قوة ومن رباط الخيل
 كان ذلك امل بما يكون موضوع الاستتاعة بل على اعداءهم من
 الاسلحة والمجرك مجراها قلنا انه لا بأس بشيء بعضهم من بعضهم لانه
 بينا فيما تقدم ان الملك في دار الحرب يكون بالغلبة فكل من غلب من المسلمين
 في دار الحرب على شيء يصح ملكه صار مالكه فانه ان يملكه علي بن
 والمشركون من يفتح ملكهم فمن غلب منهم على نفسه في دار الحرب
 مملوكا للغالب فصحة ان يشتري منه **مسألة** والوكيل لا يبيع
 الظالمين هذه المنصوص عليه في الاحكام وجهه ان احسن القول ما في
 ابيهم من الاموال ان تكون من المشبهات لانا وان لم نعلم بانها حرام على القطع
 فاما كره الامارات التعزيم فيه فان المعلوم من اصولهم ان عامة ما
 يتصل فون فيه من الغشوب

كذا في الام

نا ابو عبد الله النقاش قال حدثنا النضر بن
 قال حدثني اخي الحسين بن علي قال حدثني ابي علي بن الحسين عن علي بن جعفر
 بن محمد عن ابيه جعفر بن محمد عن ابيه محمد بن علي بن جعفر قال الوقوف عند الشبهة
 خيرة من الاقتحام في الهلكة وروى ابو داود في السنن باسناد لا عن السجعة عن
 النعمان بن بشير قال لا تعلم كثير من الناس من اتقى الشبهات استبرأ دينه
 وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام **مسألة** قال ولا يجوز
 بيع العتقة ولا شل ولا الابان سبيد لا وهذا منصوص عليه في الاحكام
 والاصل فيه ما قد ثبت ان العتقة لا يملك شيئا فان سبيد لا مال له كما في
 رواية قد نص الهادي عليه السلام على ذلك في كتاب الهبات وكتاب

وكثير من العتق

المكاتبه من الاحكام والاثبت خلك ثبت ان تصدق فيه لا يجوز الا
 باذن سكت لا يذنبه يكون في حكمه من تصدق في ملكه غير في الله لا يصح
 الا باذن المالك وما ذهبنا اليه من ان العبد لا يملك به قال ابو حنيفة
 والشمس من قول الشافعي وحكي عنه في القديم انه قد يملك وهو قول مالك
 والاضل في قول الله تعالى صلب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء
 الا بآية فغير وجهان من الدلالة احدهما انه قال عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء
 يمنع ان يقدر على شيء فهو على عموم الاحكام يحق له الدليل فوجب الا يقدر
 على شيء من التصرف وفيه انه لا يملك **فان قيل** القرعة لا تبني على حوز
 التصرف في حقيقة فان جاز ان يستعمل ذلك التسامحاً فلا تسامح لا يعرفه
 الماد الا بالدلالة **فيل** كذا ليس في اللغة فيما ذكرنا على ما قد رآنا
 اهل اللغة لا يرجعون في معنى القدر الى ما يرجع اليه المتكلمون وانما
 يرجعون فيهم الى الثاني فلا يقتضون من القول ان فلان لا يقدر على كذا
 ان المان لا يتأخر منه سوى كان ذلك وهو مستطیع لئلا يتعدى لفظة الله
 او لفظة الدواعي او يمنع سوى ذلك على وجهه من الوجوه او كان غير مستطیع
 له فاذا ثبت ذلك مع الاستدلال بما ذكرناه لا يوجب تحريم التصرف
 منهم من جميع الوجوه الا ما خصصه الدليل والوجه الثاني من الاستدلال
 بما لا يبيانه فطرح بالواو بين العبد وبين من يرضى عنه من قدامه فاحسنه فهو
 ينفق منه فافتضى لظاهر ان العبد لا يرضى عنه فاحسنه يتفق منه
 لولا ذلك لم يفتقر الفصل بينه وبين العبد بالواو الا ترك ان قالوا لو قال
 لايت رضي جلاً مختلاً واخر عاقلاً كان الظاهر ان الذي ذكره اولاً لا يوصف
 بان عاقل وان الاختلال المذكور من مخالفة عبادة عن اختلال العقل وان
 كان الاختلال لا يوجب تصدقاً الى غير العقل وسمي له على ذلك قوله
 تعالى صلب الله مثلاً من انفسكم هل لكم مما ملكت ايمانكم من شيء كذا
 فثبت ان الله ليس في شيء من يشاء كذا فيما رآنا وهذا يعني ان يكون
 له ملك لا يذنبه لو جاز ان يكون لهم ملك جاز ان يكونوا سداً لنا في كل شيء
 من الاملاك **فان قيل** فانه قال فيما رآنا قناكم واشي الخ ان ملكاً انشا

[illegible]

وَقِي الْفَقْلُ مَنْ يَتَزَوَّجُ فَلَا يَتَغَنَّى بِالْمَالِ **فَانْ قِيلَ** فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا مَاتَ أَحَبُّ أَصْحَابِهِ إِلَيْهِ لَمْ يَلَمْ يَسْتَنْ حَرَامًا مِنْ عِنْدِ **قِيلَ**
لَمْ لَا تَسْلَمُ أَنْ الْعَبْدُ هُوَ الْمُحْيِي لِأَنْ كَسْبُهُ لِلْمَوْلَا لَا فَالْمُحْيِي إِذَا هُوَ السَّيِّدُ الْأَمْرُ أَنَّ
مَنْ اسْتَأْجَرَ جَارًا عَلَى أَنْ يَمْنَحَهُ أَرْضًا يَكُونُ الْمُحْيِي هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ دُونَ الْأَجِيرِ لِمَا كَانَ فَعْلُهُ
يَقَعُ لِلْمُسْتَأْجِرِ **فَانْ قِيلَ** فَقَدْ رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا
فَالِدُهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَسْطِرَّ الْمَعْتَقُ **قِيلَ** لَمْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَالِ تَبَوُّكَ لَكَ نَعُولُ لِاخْتِلَافِ
أَنْ لَا يَلْزَمَ بِالْأَرْضِ فَكَذَلِكَ تَأْبِرُ جِهَاتُ الْمَلِكِ وَالْعَلَمِ أَنْ يَهْجُمَ بِهَا يَلْدُ وَلَمْ يَحْزَنْ
يَكُونُ نَجْمُهُ يَمْلِكُ جِهَاتِ الْعَبْدِ الْأَمْرُ أَنَّ الْأَرْضَ أَقْوَى وَجُودَ الْمَلِكِ لِأَنْهُ يُضَيِّرُ مَلِكًا لِلْوَارِثِ
بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ فَلَمَّا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَمْلِكُ مِنْ جِهَةِ الْأَرْضِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَمْلِكُ مِنْ تَأْبِيرِ جِهَاتِ
الْمَلِكِ الْعَلَمِ مَوْقُوفٌ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنْهُ لَوْ خَرَجَ مِنَ الرِّقِّ وَرِثَ فَبَانَ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ
مِنْهُ هُوَ الرِّقُّ **فَانْ قِيلَ** فَالَّذِي لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ وَالْمُسْلِمُ لَكَرِثُ الَّذِي وَهَذَا الْأَمْرُ
مِنْ صِحَّةِ عَمَلِكُمَا الْأَشْيَاءُ **قِيلَ** لَمْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ أَهْلِ الدِّيَارِ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ
يَرِثُ مِنَ الْيَتَامَى عَلَى مِلَّةٍ وَيَرِثُ الْمَرْثَةَ الَّذِي يَرِثُ مِنْ كَانَ عَلَى مِلَّةٍ فَلَمْ يَحْجِبْهُ مِنْ جِهَةِ
مَنْ أَنْ يَكُونُ الْأَرْضُ جِهَةً عَمَلِكُمْ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ عَلَى مَا وَكَّرْنَا **فَانْ قِيلَ** فَالْمَلَأْتُ
لَا يَمْلِكُ بِالْأَرْضِ وَالْغَنَمِ وَيَمْلِكُ بِغَيْرِهَا **قِيلَ** لَمْ يَحْجِبْهُ أَنَّ الْمَلَأْتُ لَا يَمْلِكُ مَلِكًا هَيْهَاتَا
بِوَجْهِهِ مِنَ الْيَجُولِ وَأَنْ جَرَى عَلَى مَا فِي يَدِهِ يَحْضُرُ الْحِلَامَ الْمَلِكُ الْأَمْرُ أَنَّ الْأَجِيرَ لَمْ يَطَا
جَارِيَةً يَشْتَرِيهَا وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَى رُوحَهُ لَمْ يَوْجِبْ شَيْءَ بِلَا حَتْمٍ فَكَيْفَ بِنَا بَيْتًا أَنْ الْعَبْدُ
لَا مَلِكٌ لَهُ فَلَمْ يَجِزْ أَنْ يَبْشُرَ فِي مَا فِي يَدِهِ لَا الْأَيَادِي سَتِيرُهَا وَأَمَّا إِذَا أَدْرَكَ لَمْ يَسْتَدِرْ
سَجَانُ نَصْرَةٍ وَمِنْ فَيْدٍ وَهَذَا أَمَّا لِاخْتِلَافِ فَيْدٍ وَأَخْبَرْنَا عَمَلُ الدَّقَاشِ ثَنَا النَّاسِ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ ثَنَا مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا وَهْبُ بْنُ سَهْلٍ الْأَسَدِيُّ ثَنَا عَمْرِو بْنُ قَيْسٍ
الْأَسَدِيُّ عَنِ ابْنِ الْغَزِيِّ قَالَ لَمْ تَفْعَلْ حِلَالًا إِلَى أَمِيَّةِ الْمُؤْمِنِينَ وَقَالَ لِحَدَّثَنَا عَنْ غُلَامِي
يَا أَمِيَّةَ الْمُؤْمِنِينَ ابْتِغَاءً مِنْ هَذَا أَبِيعَ لِي أَرْضًا عَلَى أَنْ أَرْضَ عَلَيْكَ فَقَالَ لِي عَلِيٌّ لِمَ
اتَّبَعْتَ غُلَامَكَ بِالْأَهْلِ نَسَرَى لَكَ لِحَابِهَا مِنَ الشُّوقِ قَالَ لَأَهْلَهُمْ قَالَ قَدْ أَجْرُكَ عَلَيْكَ
سَلَا لَهْ سَلَا **قِيلَ** قَالَ وَلَا يَحْوُلُ بَيْعُ الْأَبِ عَلَى الْإِبْنِ الضَّعِيفِ الْأَخِي لَمْ يَحْوُلْ
لِنَفْعِهِ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْوَصِيِّ نَصْرَةٍ فِي كِتَابِ لَوْ أَنَّ الْأَخْلَامَ عَلَى الْوَصِيِّ
أَنْ يَجُوزَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ طَلَبُ الْفَضْلِ الْخَيْرِ وَالْفَعْلِ وَنَصْرَةٍ فِي كِتَابِ الْوَصِيَّةِ عَلَى الْوَصِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Part of the Alexandrian ...
... ..

للزجر

للأب ان يبيع املاك ولدا الصغير الذي هي العفقات ونحوها الأمر منه ومن وكذلك
 الوصي نص في عا المتخ على ان اب الأب اذا باع الصغير على الابن الصغير فله
 اذا بلغ ان يبيع البيع ونص فيه في كتاب الشفعة على ان الأب اذا ترك شفعة
 ابنه الصغير لعدم لم يكن له اذا بلغ ان يطالب بها قال فان كان تركها وهو الجدير
 ثمنها من مال ابنه كان له اذا بلغ ان يطالب بها لأن أباه قد ظلمه وترك حقه لغريمه
 عليه قال في البيع وهكذا القول في الوصي اذا ترك شفعة الصغير فله السائل
 تدل من مذهب على ما قلنا في أول هذه المسئلة وبوجهه ان الأب جعلت ولادته
 على الصغير ثابتة لصلح الصغير الأثرى ان غيره لا من يجوز ان توجه عليه
 التهمة كالامح والغيم لا ولاية لهم في ماله وهو ايضا اذا بلغ وصار بحيث
 يستقل بماله نفسه زالت ولاية ابويه عليه فاذا ثبت ذلك باينا لا يجب
 ان تكون ولادته عليه ثابتة فيما يورثي لا وصلاح خاليه دون ثمنها اذا
 الولاية على ما بينا ولاية للصلح وليست ولاية للفساد والوصي في جميع ذلك
 قائم مقام ابويه ونائب مناب فله ذلك قلنا ان حكم حكم الأب في البيع على
 الصغير وما يدل على ذلك انه لا خلاف في ان الأب لو باع من مال ابنه الصغير
 بدون قيمته بما لا يتجاوز الناس فيه البيع فاسد فله ذلك ما ذهبنا اليه
 والغلة انه يبيع لم يتجوز مصلحته الا ان يوجب ان لا يبيع من المتولي عليه
فان قيل الشتم تكون ان الأب لو اتكح ابنته الصغير بدون
 مهر مثلها نفذ ذلك فانكرتم ان ينفذ بيعه عليها وان لم يتجر ملاحها **فيل**
 له ليس موضوع ذلك البيع موضوع الانكاح لأن الغرض في البيع تحصيل
 الثمن وليس الغرض في الانكاح تحصيل المهر بل لا يمتنع ان يكون ملاحها في ان تزوج
 من كفو صالح بدون مهر مثلها لأن المعتمد في الانكاح هو حال الزوج فان ما ذكرناه
 الفرق بينهما على انه لا خلاف ان البيع بدون القيمة على ما حكينا لا يجوز
 فان بيع الصنف بين الأمرين **مسئلة** قالوا لا بأس ببيع المراهق الذي
 لم يبلغ اذا اذن له وليه وهذا منصوح عليه في الأحكام وبها قال أبو حنيفة
 والأصل فيه قول الله تعالى واحل الله البيع وقوله الآن تكون تجارة
 عن تراخي منكم وهذه تجارة لا عن تراخي ويدل على ذلك قوله تعالى

فكش بيع المراهق

وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ عَلَىٰ سِتْرَتِهِ إِذَا ابْلَغُوا النِّكَاحَ فَامْرًا بِأَبْلَاغِهِمْ وَذَكَرَ لَكَ عَلَىٰ مَا هَبْنَا إِلَيْهِ
 مِنْ وَجْهَيْنِ اخْتَلَفَا أَنْ تَصْطَفِيَ فِي الْبَيْعِ وَالشَّيْءِ لِيَعْرِفَ قِيَمَهُ خَالَ مِنْ الْأَبْلَاءِ فَوَجِبَ
 أَنْ يَكُونَ جَائِزًا بَطَاحًا وَقَوْلُهُ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ الْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ الْأَبْلَاءُ لَا تَعْمُ الْأَبْرَارَ
 فَصَارَ ذَكَرَ لَكَ كَالْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ وَبَدَلُ عَلَىٰ ذَكَرَ لَكَ أَنْهُ مِمَّا تَنْجُو عَلَيْهِ فَوَجِبَ أَنْ
 أَنْ يَضَعَ بَيْعَهُ إِذَا كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ مِنْ يَتَوَلَّى أَمَلًا كَلَيْلَهُ الْعَهْدُ إِذَا كَانَ لَهُ مَوْلَا لَوْ فِي
 الْبَيْعِ عَلَىٰ أَنْهُ إِذَا بَيَّعَ جَوَانِ الْبَيْعِ الْمُؤَقَّوْفَ بِمَا قَدْ بَدَلْنَا لَهُ وَجِبَ أَنْ يَجُوزَ مَا هَبْنَا
 إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَفْرَقْ اخْتَلَفَ بَيْنَهُمَا وَلَا نَبْذَرُ تَصْطَفِي مِنْ مِمَّا تَنْجُو أَنْ تَلْحَقَهُ الْأَجَادَةُ فَاشْتَبَهَ
 الْبَيْعُ الْمُؤَقَّوْفَ **مَسْئَلَةٌ** وَلَا يَجُوزُ مِنْ بَيْعِ الرِّطْبِ وَالْبَقُولِ إِلَّا مَا ظَهَرَ
 فِيهَا وَغَرَفَ وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْأَحْلَامِ وَالْمَنْتَجَبِ وَرَوَى عَنْهُ عَنِ الْقِسْمِ
 فِي الْأَحْلَامِ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَحَكَمِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ
 مَا لَمْ يَظْهَرْ نَابَعًا مَا ظَهَرَ وَالِدَلِيلُ عَلَى صِحَّتِهِ مَا هَبْنَا إِلَيْهِ نَحْبِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ عَنْ بَيْعِ الْغَرِّ وَهَذَا بَيْعُ الْغَرِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلَفَ خَالَ مَا يَظْهَرُ لاختلافًا
 مِنْ أَيْدٍ عَلَى مَا ظَهَرَ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا نَحْبِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَنْ بَيْعِ
 مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَهَذَا أَمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَيَضُرُّ رُوحِيَّتَهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمْ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَاعِفِ وَهُوَ بَيْعُ مَا تَبْضَعُهُ الشَّيْءُ
 خَلْفَهُ وَالْعَلَّةُ أَنَّهُ بَيْعُ عَيْنٍ لَمْ تَوْجِدْ لِاخْتِلَافٍ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ
 شَيْءٌ لَمْ يَجَزْ فَكَذَلِكَ إِذَا أَظْهَرَ بَعْضُهُ لَعَلَّةً فَإِنْ قَاسُوا عَلَى مَا بَيْعَ
 الْأَجْرَةَ لَا تَعْلِيهِ شَأْنًا هَذَا لِقِيَانِهَا لَيْسَتْ أَعْيَانًا وَلَا تَتَوَلَّى بِقَوْلِهِ تَعَالَى
 وَأَحْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ النَّبَا لَمْ يَذَكَرْ لَكَ مَعْصُومًا بِمَا قَدْ مَنَّا وَلَا لَيْسَ لَهُمْ أَنْ
 يَقُولُوا أَنْ الضَّرِّ نَوْعٌ تَدْعُو إِلَى ذَكَرَ لَكَ إِذَا لَمْ يَفْرَقْ تَدْعُو إِلَيْهِ **مَسْئَلَةٌ**
 قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ خَلْفَ يَدِهِ وَأَمَّا لَحْظُهَا وَبِمَنْ فَشَاكُهَا وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ
 مِنْ ذَكَرَ لَكَ سَنِينَ قَالَ وَقَالَ الْقَاسِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي وَرَقِ
 التَّوْتِ مَا ذَكَرْنَا أَوْ لَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْمَنْتَجَبِ وَمَا حَكَمْنَا عَنْ الْقَاسِمِ
 مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي مَسَائِلِ لَيْلِي وَرَوَى عَنْهُ قَوْلًا عَنْ بَنِي لَيْلِي وَقَالَ
 أَبُو حَنِيفَةَ مَجَائِزٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَنْ اشْتَرَطَا الْقَطْعَ جَاءَ قَالَ لَمْ يَجَزْ وَقَالَ
 مَنْ يَدِينُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إِذَا اشْتَرَطَا الْقَطْعَ جَاءَ وَالْأَصْلُ فِي ذَكَرَ لَكَ مَا خَبَرْنَا

بَيْعُ الْغَرِّ لَا يَجُوزُ

بَيْعُ الثَّمَرِ خَلْفَ يَدِهِ لَا يَجُوزُ

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَرْكَبِيُّ ثنا الطحاوي ثنا علي بن معد ثنا زهير بن عبد الله ثنا
 حزن بن أبي اسحق ثنا عمرو بن دينار أن سَمْعَ بْنَ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ نَهَى رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ وَاصِلًا حَتَّى وَالْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيِّ
 ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ ثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ
 عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ وَاصِلًا
 وَثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَرْكَبِيُّ ثَنَا الطحاوي ثَنَا هُدَّ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ
 قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبَشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ لَا تَبَايَعُوا بِالْثَمَرِ حَتَّى تَزْهُقُوا قُلُوبَكُمْ وَمَا تَزْهُقُ قُلُوبُكُمْ حَتَّى تَصْغُرَ أَيْمَانُكُمْ أَنْ تُنْتَجِعَ اللَّهُ
 الثَّمَرَ مَا يَسْتَحِلُّ خَدَمَهُ قَالَ أَخْبَرَنِي وَرَوَى عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ
 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنِي
 مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعْبَةَ ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ جَابِرٍ
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ وَاصِلًا فَكُلُّ هَذِهِ
 الْأَخْبَارُ نَصُّ صَحِيحٌ فِي حَقِّهَا وَمَا فِي هَذِهِ الْبَابِ **فَانْقِطِعْ** يُجْمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ
 بِبَيْعِ الثَّمَرِ قَبْلَ حُدُوثِ ثَمَرِهِ حَتَّى يَكُونَ بَالِغًا مَا لَيْسَ عِنْدَهُ فَكُلُّ هَذِهِ رَوَى عَنْهُ
 قَالَ هِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ **فَانْقِطِعْ**
 لَهُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ وَاصِلًا وَلَا يَجُوزُ
 تَحْدِيدُهُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ تَجْدِيدُ الْبَيْعِ إِلَى خَاتَمِ يَبْدُوَ وَاصِلًا لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ
 عَلَى قَوْلِ كُتُبِهِ **فَانْقِطِعْ** لَهُ ذَلِكَ خَاتَمُ حُدُوثِ الثَّمَرِ قَالَ وَاجِبٌ إِذَا حُلَّ
 النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ وَاصِلًا عَلَى ظَاهِرِهَا وَهِيَ هِيَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ عَلَى
 ظَاهِرِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِأَحَدٍ مِنَ الْأَخْرَجِ **فَانْقِطِعْ** مَا تَتَكْرَرُ أَنْ يَكُونَ
 خَبَرُكُمْ مَحْصُومًا بِخَبَرِنَا **فَانْقِطِعْ** لَهُ التَّخْفِيفُ فَلَمْ يَكُنْ اسْتِغْنَاءًا لَنَا بِالْخَبَرِ
 عَلَى ظَاهِرِهَا فَإِنَّمَا إِذَا امْتَكَنَ ذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّخْفِيفِ عَلَى أَنْ خَبَرَكُمْ لَوْ تَمَرَّصَ
 بِهِ عَلَى خَبَرِنَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَخْفِيفًا بَلْ كَانَ تَشْغِيلًا لِأَنَّ خَبَرَنَا اقْتَضَى تَجْدِيدَ
 الْمُنْعِ مِنْ بَيْعِهَا إِلَى خَاتَمِ يَبْدُوَ وَاصِلًا وَحَبَسَ لَكُمْ مَتَى اعْتَمَرْتُمْ عَلَيْهَا اقْتَضَى بَطْلَ هَذَا
 التَّجْدِيدِ وَهَذَا هُوَ النَّسْخُ فَبَطَلَ مَا اعْتَمَدْتُمْ عَلَيْهِ **فَانْقِطِعْ** فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُنْتَجِعَ اللَّهُ الثَّمَرَ لَا يَمُوتُ عَلَى كَيْفِ أَحَدِكُمْ مَا لَخِيْلِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَصْدُ

ينظر هنا

الشيء عن بيع ماله بوجده **ف**لذلك يَحْتَمَلُ ان يكون المار بماله هبنا اليه
و يكون ذلك تبييناً على فساد بيعها في ذلك الحال لكونه المقصود به التبيين
و اذا احتمل ذلك لم يجره على ماله هبنا اليه ولا وجه لقيامهم
في هذا الباب لانه يؤيده في ابطال التحديد الذي ثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم يرون بين خالي قبل بدو صلاحه وبعده و ذلك يبطل
التحديد به و اما الشافعي فوافقنا على فساد بيعها ماله بشرط القطع فذلك
اذا اشترط العلة انه يبيع ثم لم يبر صلاحتها و هذا لا العلة بعينه
لفظ النبي صلى الله عليه وسلم و قوله و الاصول تشهد لنا لاننا نجد في الاصول
بيعاً فسد بترك شرط تسليم المبيع و الا و اشترط تسليمه غير هو ترك
ضخته **فان قيل** الغرض في فساد العرف يقتضي تركه مطلقاً البيع
ولا اشترط القطع **فيل** ان ذلك في قوله لو سلمنا لكم علمتم لم نقدر
في علمنا لانا نقول بها فيما اطلق بيعه من ذلك و نقول بعلمنا فيما اشترط
فيه القطع و اما ذكرنا من ابطال بيعها سائر ما لا خلاف فيه لانه
بيع الغرر و يبيع ما ليس عندك و يبيع ماله بوجده و لا وجه لان مقتضى
فيه لانه وفاق و قلنا ان وراق التوث حكمه حكمه التمسك لانه في معناها
و طلبه لانه في معناه و لا وجه في قوله و لا وجه في قوله و لا وجه في قوله
مسألة قال لا يجوز بيع المملوك في الضرع و لا يبيع ما في بطون الثعالب
و لا ما على ظهورها من الجلبة و العتوي و الشعر و الورود لا يبيع الحيوان في الاجام
و الا يار كل ذلك يبيع الغرر جهده منصوص عليه في الاحكام و به قال ابو حنيفة
غير الجلبة من منصوص عليه في المنتخب و ان كان قد نبت عليه في الاحكام
و به قال ابو حنيفة و اما قلنا ان يبيع اللبن في الضرع و لا يجوز لما روي عن النبي صلى
الله عليه وسلم من بيع المضامين و هو اللبن مضمونها في غيره و ذكر ابو عبد الله البصري
انه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له انه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضرع و لا
سبيل سبيل الولد في بطن امه لانه مضمون حلقه و قلنا ان يبيع الولد في بطن
امه لا يجوز لهيبه صلى الله عليه وسلم قال له انه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضرع و لا
عن بيع الملا قبيح و عن بيع حبل الجلبة و اما ما على ظهوره لانه عام من الجلبة و الصوف

هذا هو الوجه في
الاحتياط في البيع

في بيع الناقة
والمشتري
في بطنها

والشعر والوتر فقلنا لا يجوز بيعه لأنه لا يمكن استيفاء ولا تسليمه
فأشبهه العضو من أعضائها فأما الحيوان في الأجسام والأهانت فلا يجوز بيعها لثوبين
أخذها انهما مباحة غير مملوكة لا يجوز بيعها ما لم تملك والثاني تعذر تسليمها فإن
كانت اصطيت وملكت ثم أرسلت في ماء يمكن أن تؤخذ منه على غير وجه الصيد
كان يرسل في ماء يتيقن أن بيعها جائز نص علي بن زيد بن عيسى وقول يحيى لم يتناول
لأنه حتى تكون منها في الأجسام والأهانت وما روي من نهي النبي صلى الله عليه وآله
عن بيع الغر يندنا ولكم جميع ما ذكرنا **مسألة** قال وإن باع ناقة واستثنى
ما في بطنها أو استثنى جلدها أو قلبها أو شيء لكان غصوا معلوماً كان ذلك
جائزاً أكل ذلك إذا كان المبيع قد ربح قبل البيع تحريماً وهذا منصوص عليه
في المنتخب وقلنا تحريماً لأن جوار ذلك إذا كان مدبوحاً لتنضيضه فيه على أنه
لا يجوز بيع الجلد على الثوب وهو قائم فإدخاله بين ذلك لأن الأول لا يجوز بيع اللحم
وهو قائم والبايع آخر استثنى الجلد فلأنه باع ما سواه فإدخاله بين البيع في الأقل
فالأولى لا يجوز في الأكثر والمراد بقولنا في هذا المشكل أن باع واستثنى ما في
بطنها مفسوخاً على ما سوى الولد من الرية والكروش ونحوها لتنضيضه في المنتخب
على جوار بيع الناقة واستثناء ولدها وهذه الجملة لا تحفظ فيها خلافاً لافي الجارة
البيع في المذبوح ولا في منعه في الحيوان فما وجد أجازته في المذبوح فهو أنه إذا بيع
لم يتعلق حكمه ببعض أعضائه ببعض فيجري مجرى شيئين منفصلين في أنه يجوز
بيع أحدهما دون صاحبه ويجري مجرى شيئاً منفصلاً في أنه يجوز بيعهما مع استثناء
بعضهما وأما وجد منعه في الحيوان أن أعضاء الحيوان لا يجوز أن تفرق بشيء من الأحكام
لأن جلته في حكم الشيء الواحد فلم يكن أن يستثنى منه لأن ذلك يقتضي إفراجه
بالحكم وذلك يتعذر على أن ما روي عنه صلى الله عليه وآله من نهي عن بيع
الغرة يتناول ذلك لأنه لا سبيل إلى تسليم المبيع دون المستثنى على وجه من
الوجود ولا يلزم عليه الجواز الشائع في البيع لأن ذلك صحيح أفراجه بالبيع والهيبة
والألف والاجازة لا فذلك التسليم **مسألة** قال باعها واستثنى منها
إطلاء معلومة كان البيع فاسداً وإن باع واستثنى رجلاً أو ذكراً أو جزءاً معلوماً
منه جاز البيع في الحيوان والمذبوح جميعاً منصوص عليه في المنتخب وهو أيضاً

لأحفظ فيه خلافاً ولا تناذاً إياها وان استثنى ان طالاً معافى منه فوجه فساد
 البيع ان البيع منه يصير مجعولاً لأن الاستثنى ان كان ان طالاً معلوماً
 لم يدر مقدار الباقي والبيع انما تناول دون المستثنى فلما اقتضى ذلك جهلاً
 المبيع والجهل يقتضي فساد البيع ولما وجه صحة البيع مع استثنى الجور الشائع
 في البيع كالنصف والثلث والأقل والأكثر فهو ان يصح افراده في أكثر الأقسام
 ويصح افراده بالملك الا ترى ان الوارث قد يرد دون ما عدله وكذلك يتأتى
 فيه الهبة والبيع والحيارة فوجب ان يصح استثناء الا ترى ان لو باع المستثنى
 منه منفعة عن المستثنى لصح البيع فكذلك اذا باعها واستثنى ما في بطنها من الولد
 كان البيع جائزاً ووجب على المشتري للبايع وضعه الى ثلاث رضعاً ترصعها
 الناقة ففعلها ان تجت وجميعاً منصوطة عليه في النجس وهو ايضاً مالاً
 محظوظاً جزءاً شائعاً في جميعه **مسألة** قال ولوبايع ناقة حيترة
 واستثنى^{٣٣} انما ماد هبنا اليه من اجارة ببيع الناقه مع استثناء ما في بطنها
 من الولد فاحتشأ العلماء على خلافة ان البيع فيها يفسد وجه قولنا قول الله تعالى
 واحل الله البيع وعمومه يقتضي صحة البيوع اجمع الا ما منع منه الدليل بـ
فان قيل لسنا نسلم انه بيع حتى يجب دخوله تحت العموم **قيل**
 له لا التباس ان اشتمع البيع منطلقاً عليه من جهة اللغة واذا كان كذلك
 وجب ان يتناول العموم ولم يجب ان يراعى تسليمه من يعلم انه بيع او امتناع من
 يتبع منه ولما يراعى ذلك في الأسماء الشرعية دون الأسماء اللغوية والبيع
 هو من أسماء اللغة فوجب بما بيناه صحة ما ذكرناه ويدل على ذلك قوله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مذكر وهما
 تجارة عن تراض فوجب ان يكون صحيحاً **فان قيل** نهي عن بيع الغرر
 يقتضي فساد هذا البيع وتخصيص ما اعتمد من العموم **قيل** له ذلك
 لا يتناول ما اختلفنا فيه لأن الغرر اذا لم يكن في المستثنى فاما المستثنى منه
 وهو الذي تناوله البيع فلا يجوز فيه فوجب ان يكون صحيحاً والاعتراض هذا
 للغير وما يدل على ذلك ما اجفنا من ان الولد في بطن امرئ يصح ان يفرده ببعض
 الأحكام لا لوضعيته والعتق لأنه لا يخلو ان يجوز الوضعية بما في بطن الجارية

والناقة دون الألف يجوز عتق ما في بطن الجارية دون الألف فلما كان ذلك كذلك وجب أن
يصح استثناء الألف عن الألف دليله الأرض تباع وفيها الأشجار أن الأشجار
كما يبيع أفرادها بالجميع فتح استثنائها عما عن بيع الأرض ولم يحج به فساد الأرض
العقد وكذلك ما اختلفنا فيه يدل على صحة استثنائها لما لا يبيع أفرادها بغير
من الأحكام كالغضول لم يصح استثنائها ولا في البيع فإن قاسوه على العضوية
أنه لا يجوز أفرادها بالبيع لم يصح وكذلك لأن أفرادها بالبيع لم يصح ما قبله
من الجارية والغرة ولا يصح أن يكون المستثنى في هذا الباب كالمبيع المستثنى
منه لأن الجارية والغرة إنما يفسد بالبيع ما حصل فيه فاما حصونها في
المستثنى منه لأن الجارية والغرة فلا يوجب فساد المستثنى منه على ما قبله
فان قيل حان ما ذكرتم في العتق والوصية لجواز ثبوتها مع الاحتط
والغرة قلنا لا يلزمنا ذلك لأننا يجوز بيع الولد في بطن أمه ولما جاز الاستثناء
والاستثنى يثبت فيما لا يثبت فيه البيع فان قيل التي عنكم من ما يبيع
شيئا واستثنى منه شيئا محمول لا يكون ببيع فاستثناها الفرق بين ذلك وبين
و بين بيع الناقة واستثنائها ولدها قيل له استثناءه بكونه مستثنى
معلوم ما أو مجهول وإنما اعتبرنا في فساد البيع بالاستثناء أن لا يكون الاستثنى
يوجب جهالة في المعلوم عليه ألا ترى أن من باع مسلوقا واستثنى إطلاا
معلوم من المبيع يكون ببيع فاستثناؤه كان المستثنى معلوما لما كان مؤدرا
إلى الجهالة في البيع فثبت أن اعتبارنا في صحة العقد وفساده مع الاستثناء هو
كذلك وثبت أن استثناء الولد لا يوجب جهالة في الألف لم يفسد ببيعها على ما
بيننا ولا سقط الألف الذي ذكرناه ولا وجب قولنا أن على المشتري البائع أن يكون
الناقة مبيع الناقة فضيلها رخصة إلى ثلاث رخصات فوالله على الله عليم وقدير
لا ضرر ولا ضلالة في الإسلام وفي المعلوم أن الفضل أن قطع عنه الباء ولم
يرضخ منه شيء فالأغلب أن يترك المشتري أن يترك من كان له كذا شيء
ولا خلاف أن من خاف على نفسه التلف من الجوع فله أن يتناول من طعامه
غيره ولا يضمنه ولا يجب عليه صاحب الطعام أن يتركه فله أن يتناول من طعامه
لأنه احتيا ونفس والذي يجب فيه أن يضمن البائع المشترك قيمة ذلك الدين

قَالَ لَمْ يَكُنْ مَعْنُومًا لَأَنْتُمْ لَا يَصِحُّ اسْتِنْبَاحُهَا مَلِكُ الْغَيْرِ بِلَا غَوْضٍ عِنْدَ
خَشْيَةِ نَفْسِ بَنِي آدَمَ فَأُولَئِكَ لَا يَجُوزُ لَكُمْ عِنْدَ خَشْيَةِ نَفْسِكُمْ لِفَضِيلِ
مَسْئَلَةٍ قَالَ وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الصَّوْفِ عَلَى الْجُلْدِ وَهَذَا مَنصُوصٌ عَلَيْكَ فِي
الْأَحْكَامِ وَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ الْمَلِكُ إِذَا كَانَ الْحَيَوَانُ غَنِيًّا تَحِيًّا لِتَضْيِيقِ فِي
الْأَحْكَامِ أَنْ لَا يَجُوزَ بَيْعُ مَا عَلَى ظُهُورِهَا مِنَ الصَّوْفِ وَالشَّعْرِ وَالْوَرْدِ وَنَحْوِهِ
مَا قَدْ نَأْتَيْنَا لَيْسَ بِحَيٍّ أَنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَيًّا لَمْ يَتَغَاوِ حُكْمُ بَعْضِهِمْ بَعْضِينَ فِي بَيْعِهِ
فَجَزَى الشَّيْئَيْنِ الْمَفْضَلَيْنِ فِي أَنْ يَجُوزَ بَيْعُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ وَلَوْ كَانَ فِيهِمَا
اتِّصَالٌ لَا تَرَى أَنَّ جَوَانِ بَيْعِ أَدْرَعٍ مِنَ الثَّوْبِ كَجَوَانِ بَيْعِ أَخَذِ الثَّوْبَيْنِ دُونَ الْآخَرِ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى الْحَيِّ لَأَنْتُمْ لَا يَكُنْ اسْتِيفَافٌ كَمَا لَمَّا بَلَغَتْ
الْبَهِيمَةُ مِنَ الضَّرَرِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهَا غَنِيٌّ الْجُلْدُ وَالصَّوْفُ فِي حُكْمِ
الْمَفْضَلَيْنِ **مَسْئَلَةٍ** قَالَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْتَاعَ الْأَرْضَ وَيَسْتَنْتِ
رِزْمَهَا وَالْبُخْلَ وَيَسْتَنْتِ رِزْمَهَا وَالنَّشَا لَا يَسْتَنْتِي لَهَا وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْتَاعَ
الْحَائِرِيَّةَ وَيَبْتَاعَ مَا فِي بَطْنِهَا جَمِيعًا لَكُمْ مَنصُوصٌ عَلَيْكَ فِي الْمَشْتَبَّ
فَأَمَّا قَوْلُ جَوَانِ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْأَرْضِ مَعَ اسْتِيفَافِ رِزْمِهَا فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا
عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَأْخُذَ بِهَا أَنْ يَقَالَ فِيهِ أَنْ عَابَرًا بِالرِّزْقِ عَنِ الْعَرْشِ عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ
وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قِيمَتُهُ بَاعًا أَرْضًا مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الرِّزْقِ ثُمَّ اسْتَنْتَى شَيْئًا مِنْ حُلِيِّ
الرِّزْقِ لَا دُونَ الْأَرْضِ إِذَا أُطْلِقَ يُعْمَلُ بِمَا يَدْخُلُ الرِّزْقُ وَدَخَلَتْ الْأَشْيَاءُ ذَكَرَ ذَلِكَ
أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَسَنِيُّ فِي النُّصُوصِ وَهُوَ قَوْلُ لَا أَحْفَظُ فِيهِ خِلَافًا فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ
قَالَ يَجُوزُ بَيْعُ الْأَرْضِ وَاسْتِيفَافُ الرِّزْقِ الْأَعْلَى إِلَى جِهَتَيْ الدَّيْنِ ذَكَرْنَا هَذَا
لَأَنَّ الْأَسْتَنْتَى أَمَّا يَصِحُّ فِيهَا تَوْلَاكَ لَدَخْلٍ فِي حُلِيِّ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ وَهَذَا
تَمَّا لِاخْتِلَافٍ فِيهِ وَكَذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ فِي جَوَانِ بَيْعِ الْغَنِيِّ
وَاسْتِيفَافِ رِزْمِهَا إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى وَجْهِ بَعْضِ أَشْيَاءِ الْمَالِ عَلَى الْمَرْءِ
فَأَمَّا بَيْعُ الْحَائِرِيَّةِ وَاعْتِاقُ مَا فِي بَطْنِهَا مِنَ الْوَلَدِ فَلَا فَالْكَلَامُ فِيهِ هُوَ الْكَلَامُ
الَّذِي تَقَدَّمَ فِي بَيْعِ النَّاظِرِ وَاسْتِيفَافِ مَا فِي بَطْنِهَا مِنَ الْوَلَدِ فَلَا عَرَضَ فِيهِ إِذَا كَانَ تَمَرًا
وَبَيْعُ النَّشَا وَاسْتِيفَافِ لَبَنِهَا مَبْنِيًّا عَلَى هَاتَيْنِ الْمَسْئَلَتَيْنِ أَعْنِي بَيْعَ النَّاظِرِ وَاسْتِيفَافِ
مَا فِي بَطْنِهَا مِنَ الْوَلَدِ وَبَيْعَ الْحَائِرِيَّةِ وَاعْتِاقُ مَا فِي بَطْنِهَا مِنَ الْكَلَامِ فَيُحْيِي الْكَلَامَ

فِي الْمُسْتَلْزَمِينَ **سُئِلَ** عَنْهُ قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْكَلْبِ قَالَ وَقَالَ الْقَسَمُ
 الْأَنَّهُ يَكُونُ كَلْبًا يَنْتَفِعُ بِهِ فِي رِزْقٍ أَوْ ضَرْعٍ أَوْ صَيْدٍ قَالَ الْقَسَمُ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْهَرِّ
 وَنَصَّ يَحْيَى فِي الْأَحْكَامِ • عَلَى تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَنَصَّ الْقَسَمُ فِي النَّيْرِ وَنَصَّ عَلَى أَنَّ
 ثَمَنَ الْكَلْبِ يَحِلُّ إِذَا كَانَ كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَا شَبَّهَهُ أَوْ رِزْقٍ وَلَا يَبْنَى قول يَحْيَى عَلَى
 قَوْلِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ تَأَمَّلْنَا فَصَلًا لَنَا مَثَلُ فَلَمْ نَجِدْ فِي كَلَامِ يَحْيَى مَا يَتَّفِقُ
 دَلِيلًا فَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ الْمُسْتَلْزَمَةُ خَلْقًا بَيْنَهُمَا فَوْجُهُمَا يَدُ هَبِ الْيَمِينِ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مِنْ عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِهِ مَا أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَقْرِي ثَنَا الطَّيْطَارِيُّ ثَنَا يُونُسُ ثَنَا سَفْيَانُ عَنِ
 الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمَّا قِيلَ لَهُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَنْ مِنَ الْبَيْعِ وَحُلُولِ الْكَاهِنِ وَنَا أَبُو بَكْرٍ
 الْمَقْرِي ثَنَا الطَّيْطَارِيُّ ثَنَا هُدُ ثَنَا أَبُو عَسَا ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعْوِيَةَ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ
 عَنْ قَيْسِ بْنِ عَجْبَانَ عَنْ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثَمَنُ الْكَلْبِ حَلَالٌ
 وَنَا الْمَقْرِي ثَنَا الطَّيْطَارِيُّ ثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ ثَنَا ابْنُ طَهِيَّةٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ
 أَبِي حَفْصَةَ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ سُلَيْمٍ أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُبَيْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَانَ ضَرْعٌ يَأْكُلُ الْكَلْبَ وَكَانَ ضَرْعٌ يَأْكُلُ الْكَلْبَ وَكَانَ ضَرْعٌ يَأْكُلُ الْكَلْبَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَقِيتُ الْكَلْبَ ثُمَّ رَجَعْتُ لَكَ بَانَ إِذْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 فِي أَقْنَأِ كَلْبِ الْمَاشِيَةِ وَالرَّعِ وَالصَّيْدِ نَسَخَ مَا رَوَيْتُمْ وَكَانَ **قِيلَ** لَهُ الْأُمَلَاءُ
 وَرَدَّ فِي الْأَوْقَاتِ وَذَوْنَ الْبَيْعِ وَلَمْ يَرِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ الْأُذُنُ فِي الْبَيْعِ فَكَيْفَ
 يَدْخُلُ نَسَخَ مَا رَوَيْتُمْ عَلَى أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثَمَنُ الْكَلْبِ حَلَالٌ
 أَمَّا بَقِيتُ الْكَلْبَ الْأَكْلَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَا شَبَّهَهُ ثُمَّ رَوَيْنَا عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 النَّبِيُّ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَإِنْ كَانَ ضَرْعًا فَدَلَّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ كَانَ
 قَائِمًا مَعَ أَبَا حَزِيمٍ أَقْبَلْنَا فِدْلًا لَكَ عَلَى نَسْخِ مَا رَوَيْتُمْ عَنْهُ لَمَّا رَوَيْتُمْ عَنْهُ
 قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَذَى وَلَا الْمَيْتَةِ وَلَا الْخَلْقِ فِيهِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَقَوْلُهُ إِنَّمَا الْحَرَامُ وَالْمَيْتَةُ وَالْأَلَى
 قَوْلُهُ فَاجْتَنِبُوا وَالْمَنَعَ وَالنَّحْيُ يَمُوتُ بِتَخْلُقَانِ بِالتَّضَرُّفِ فِيهَا وَهِيَ عَائِمَةٌ فِي جَمِيعِ
 التَّضَرُّفِ وَالْبَيْعُ مِنْ جَمَلَةِ التَّضَرُّفِ فَوَجِبَ تَحْرِيمُهُ وَالْمَنَعُ مِنْهُ وَرَوَى يَدُ
 عَلَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عنه ببيع العذر والخنزير والخنزير **مسئل** قال القس عليه السلام ولا يستحب
بيع الكلب والقطير والعنب من يتخذها خمرًا فان باعها منه جارة البيع ووجه الكراهة
انه يعون كذا على الاثم والفعل الحرام وقال قال الله تعالى ولا تعاونا على الاثم والتجاوز
ووجه جواز البيع انما مباحات يجوز الانتفاع بهما فاسببه بيعهما ببيعهما من
لا يتخذها خمرًا وقد قال الله تعالى واحل الله البيع وقال ولا تأكلوا مما اكل الكلب منكم
بالباطل الا ان تكون نجاسة عن تراض وهذه لا تجوز لاعتد تراض **فان قيل**
فهذا ابطاله لانه عون على الاثم والعذر وان **فيل** كذا ليس تركه
يعون على التعيق لانه المعين لا يكون معيّنًا الا اذا قصد الاغناء على الاثم على
والتسبب بالعون من حيث جاز فليتنا ولهذا لا نقول ان الله يعين على المعاصي
وان اقر علىها ومعنى قولنا الله عون على الاثم على التقرّب والتسبب بالعون من
حيث جاز تمكينه لولا ذلك كان محرمًا ولم يكن مكرهًا **مسئل**
قال ولا يجوز بيع ما عطف الاجارة دون انقضاء مدتها فان كان البايع مضطراً
انقضت الاجارة وجاز البيع معنى قولنا لا يجوز بيع ما عطف على الاجارة
ان بيعه لا يتم الا بتسليم المبيع لان تسليمه لا يصحّ حتى يستأجره من على
ذلك ان المبيع لو تلف قبل التسليم تلف من مال البايع يدعى ذلك على ان البيع
لم يتم وليس المخرجه انه لا يصحّ لانه انما قال في المتعاقبات البايع ان كان مؤثراً كان
الكرى على خاله ولم يبال ان البيع يبطل ووجه قولنا انه ان كان البايع مضطراً
انقضت الاجارة وجاز البيع ومعناه كذا ثم وقد صحّ التسليم لان الذي
منع من التسليم انما كان حق المستأجر فاذا انتقضت الاجارة وبطل حق
المستأجر لم يكن هناك مانع من التسليم فصحّ التسليم وتمّ البيع فاما اذا باعها
لا عن ضرر ولا اقرب على منهها ما روي عن ابي يوسف انه يكون عيباً في
المبيع فان ربحه المشتري صبر حتى يفي بمدّة الاجارة ولا يسلم وان لم يرض
التمسح البيع وذلك ان تغذّر التسليم في مال اكثر مما فيه انه لو وجب نقصه
فيه فوجب ان يجري بغير سائر العيوب وليس كذلك حال بيع حمار الغنم
الابقى لانه ذلك مما يتعدّد تسليمه من غير توقيت فيجب ان يكون المترك
الخيار في شحبه وان كان علمه حين اشترى ورضي به المستأجر يصحّ تسليمه بعد

انقضاء مد لا معلومة فتعذر التسليم انما هو مدة معلومة فهو كالغيب وفي الآتي
 لا يحذر لتعذر التسليم فكانه ممنوع مبدئاً أم البيع وحكي عن أبي حنيفة ان المستاجر
 منع المشتري وان منع البيع عليه وعن محمد عن أبي حنيفة انه ليس للمستاجر نقض
 البيع ولكنه ان اجاز البيع كان في ذلك ابطال ما بقي من الاجازة قال أبو بكر الجصاص
 لا وجه لما حكى عن أبي حنيفة اولاً وذلك ان حق المستاجر يتعلّق باستيفاء
 المنافع وهو يكتسب استيفاءها مع بقاء البيع وقال أبو بكر في الصلح ما رواه محمد
 عن أبي حنيفة وهذا غير بعيد لانه اذا اجاز البيع فقد اجاز اتمامه وتنفيذ له وفي ذلك
 تسليم البيع كاداعي بتسليمه فقد رضي بابطال الحق المتعلق به من استيفاء المنافع
 وشبهه بين باع عبداً فأبوق قبل التسليم في ان المشتري ان شاء فبطلت بطلته وان شاء
 ونكح الشاة والأصح عندي ما حكينا للفرق الذي بيننا وبينهم قال ولوان رجلاً
 باع عدلاً على ان فيه مائة ثوب او اقل واكثر فوجد له المشتري على ما اشترا لا كان ذلك
 حائزاً فان وجدته ان اجاز ايضا البيع وصدق على البايع ما زاد من الثياب في ثوباء
 وان وجدته ناقصاً كان البيع منتقضا ما ورد على البايع اما اذا وجد له على ما اشترا لاه
 فلا خلاف في جواز بيعه واما اذا وجد له لا يدا فنعقد استحباب أبي حنيفة ان البيع يفسد
 وحكي عن ابن سريج انه ان راد كان الحيوان للبايع في تسليمه يعطى بالثمن وفتح البيع وان
 نقص كان الحيوان للمشتري في ان يرد على البايع بجميع الثمن او ان يفتح البيع ووجه ما قلناه
 من صحة البيع في الرأب ان الذي افسد في من استحباب أبي حنيفة انما افسد في التفاوت
 الواقع فيه بل لا يرد ان لا خلاف بيننا وبينهم في ان من باع ثوباً لا على ان فيها مائة فغير
 به فوجدتها تزيد قليلاً واخذ ان البيع يفتح في المائة ويرد القليل الرايد واذا كان
 في ذلك كذلك كان يكون الوسط من الا لتفاوت فوجب ان يفتح البيع الا ترك ان كل ماء
 قصد في بيع التفاوت يقصد فيه الى الوسط كمن المثل وكذا الماشية انما
 يؤخذ فيها الوسط وما اشبه ذلك وان شئت ذلك

بيان

تناوله وصح رفع الزايد مع ان اليه التفاوت فاشبهه ببيع العقيرين وذكر أبو الغبار
 وجه آخر وهو انه قال في وجوب حمل بيعات المسلمين وعقودهم على الصحة ما أمكن
 وجوب حمل هذا العقد على انه باع من الجمل مائة جزء من مائة جزء وجزء شايخ لانه لو باع
 على هذا الوجه وصح به لفتح البيع بالاجماع فيجب حمل العقد على هذا الوجه ويجب ان يكون

و قد ما يرد كما يحل سبيل القسمة وليس لاصحاب ابي حنيفة ان يكرهوا ذلك من حيث صحه صرف العقد الى ذلك وكذا لك ما اختلفنا فيه في ذلك بالظاهر لتول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وقولوا الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وقوله فاما ما حكى عن ابن سريج ان البايع مختار بين التسليم بجميع بالضرر وبين فسخ البيع فلا معنى له لان العقد لم يتناول البيع فكيف يحكم بالتسليم بحق العقد وليس الذي اريد مما يصح ان يقال انه يتركحل في العقد على سبيل البيع كانه يتركحل في العقد من المبيع او ماله من الحقوقي فاما انقص فيجب ان يغسل البيع لانه بيع ما ليس عندك والذي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عنه وصار ما تناوله العقد معقودا فاشبهه ان يبيع ثوبا ليس موجودا فوجب فساد ولا معنى لما حكى عن ابن سريج من تدبیر الغيا للشركي لان ما يطوي عليه العقد ليس بحاصل والتحيز يضر بعدا جعول ما ينطوي عليه العقد **مسألة** قال ولا بأس ببيع الشيء عند كل فداية منه بمن مغلوم وكذلك اذا اشترى ذلك في ظرف وقد عرف من نوط طرح قد لا كان ذلك تجاريا وكان التوقيف يتوالت فمن اشترى ضربا من طعام على ان كل قفيرة بدوهم ان البيع يضر في قفيرة طحين منها وقال ابو يوسف ومحمد يضر البيع في الجميع والذي يقتضيه اصلاق اصحابنا في الشيء يباع عندا وهو ان يكونه قولنا في المكيل كقول ابي يوسف وهو ان العقد في هذه الباب كالكيل في المكيل ووجهه انه في ذلك ان المبيع مما تجب صحته بغيره وليس فيه الا ان يكون جملة الثمن غير معلومة وهي تصدق معلومة بالعقد في المورد وقد اركيل في المكيل فيجب ان يكونه البيع صحته ان يلبس ببيع التولية ببيع المال بصفة الا ان كان من قال بحتك هذه لا السلعة براسين المال او براس عشرة لا عشرة عشر يضر بغيره وان كان مخزن وقوع البيع جملة الثمن غير معلومة لانها تصير في الحال الثانية معلومة فكذلك ما اختلفنا فيه واما بيع المورق في الظرف بوزن معلوم فيجب ان يضر اذا كان وزن الظرف معلوما فان طرحت مقداره لان البيع يكونه وزنه معلوما في ان وزن المبيع يكونه معلوما لان لا افضل بان ان يكون شيء مائة وزن وبان ان يكون مئة غير مائة وعشرة اذا كان ذلك الغية قد علم من نوط عشرة لا **مسألة** قال ولا بأس ببيع العرصة مع الجدران المحيط بها مائة رعة فاما السقوف فلا يجوز بيعها مائة رعة

ينظر

نقص في المتعبد على هذه ا فقال اذا اشترى رجل عرساً له ان مع الجدار المحيط
انه كل شيء معروف صحيح الشئ وجهه ما قد متاعاً في شئ الشئ عند
كل شيء من غير معلوم قال ان هذا ايضا يصح شراؤه ولا يكليس فيه
الاجابة القدريه هي نصيب معلوم بالعرض قال ابو العباس الحنفي فان قال بعتك
على انك اذا عا بكذا اصح فان وجدته ابدى ا كان عليه فسطح الة الي من الثمن
وان نقص بطل لا ندم في حقه الله بشبهه بانقص عليه في المتعبد في شئ الثابت
في العدل كل ثوب بكذا في باب الضمة والبطون وليس ذلك ببيع وفصل
بمع بيته في بين شئ الثوب في انه لم يوجب تركه على البايع كما انجب في
التياب لانه على البيع على الدرعان وفي الثياب على البيع

كذا

على البايع لان قد حل الضرر على البايع لان الدراع
الواحد ربما لم ينتفع به فليس كذلك الثوب الواحد فانه ينتفع به ولا
اعلم قال ابو العباس الحنفي رضي الله عنه فان باع الدرع على انها مائة ذراع فوجدها
من الية وجب البيع ولم يلزم للمشتري شيء للزيادة قال لانه اشترى عبداً اعلى
انه امور فوجدها سليماً لا شيء على المشتري بشئ من الغائب الاخرى ونقص في النبي
فساد بيع السقوف من اربعة وعلل ذلك بالتفاوت بين الحسابات في الجوزة
والرداءة والقلد والكثرة والحسن والقبح وليس كذلك بيع الغصن
والجدار وليس فيهما من التفاوت ماضوف في السقوف **مسألة** قال ولو كان
رجلاً اشترى من رجل متاعاً فقال اخذ منه منك بثل ما يبيع الناس كان البيع
صحیحاً ان كان صاحب المتاع باع صلاً منه بشئ معلوم على سعر واحد ولم يتغير
تغير فان كان البايع لم يبيع منه شيئاً كان البيع فاشياً لان غرت ولو كان باع
باسعار مختلفة كان الوجه فاشياً تعريفاً لتعبد في المتعبد على متاع هذا البيع
اذا لم يكن باع منه شيئاً وعلل فشاً بان قال اذا لم يكن باع منه شيئاً يكون الثمن
مجهولاً ونقص على صحته اذا علم الثمن بالتقدم من البيع وقلنا تعريفاً ان كان باع
باسعار مختلفة يفسد البيع لان الثمن يعود مجهولاً ووجه صحة البيع ان لفظة
المستقبل استعملت فيمن كان في الفعل اذا كانت الافعال كثيرة لا وان كان
معنى منها فعل فيقال فلان يصلي وفلان يذبح وفلان يحيط فيكون ذلك مقصراً

الى ما يبيع على الاستقبال لأن الثمن يكون مجهولاً ولا ندره يؤدى الى العسر
مسألة قال ولو ان رجلاً ورث سهماً من صبيته او حواشيت فباعها من
غير قسمة السهام كان البيع جائزاً اذا كانت السهام معلومة فان لم تكن معلومة
فسد البيع وذلك ان ذكر السهام ليكون نصيبه الذي يتناول به البيع معلوماً فاذ
كان ذلك معلوماً صح ان يقول بعت نصيبى الذي ورثته من فلان لأنه اذا كان ذلك
الثلث او النصف او مادونهما او فوقهما وكان ذلك معلوماً للبايع والمشتري فلا فرق
بين ان يملك في البيع النصيب بالسهم وبين ان يقول نصيبى الذي ورثته فلما لم
يكن بين العبارتين فرق صح البيع باحدى العبارتين ويجب ان يصح بالاخرى
اذا كانت السهام معلومة اما اذا لم تكن السهام معلومة لواحد منهما فوجب ان يفسد
لأن البيع يكون مجهولاً لاخذهما افهما وذلك مفيد للبيع **مسألة** ولو
ان رجلاً اخذ من رجل طعاماً او غيره لا يكيل او وزن او عدد لم يكن ذلك بيعاً
بيناً فان اخذوا به اجمع معلومة كان ذلك بيعاً ولا فرق بين ان يأخذ له دفعه
او دفعتين في المستقبلين جميعاً كان القياس ان لا يكون بيعاً لأنه لم يحصل فيه
ايجاب وقبول والعقود من النكاح وغيرها لا تنفع الا بالقبول والادى يجاب بالفاطر
مؤثراً عنه لذلك الا ان احتجنا باجماع ولا يكتفى في انشاء المحقرات كما لا كوله
لما جرت العادة بين المسلمين وظهرت تعاملهم به على الشلف والخلف وهو المحلى
عن احتجاب ابي حنيفة وذلك ما اجمع عليه المسلمون على ان الهدايا لا تحتاج الى الخط
القبول والادى يجاب وكذلك اجمعوا على التسليم في دخول الحمام وان لم يكن هناك طرفة
على مقدار الاجرة كما يظهر من تعامل المسلمين به وكذلك ما ذكرناه للعلماء في بناها
مسألة قال ولو ان رجلاً قال للبقال لت لي هذه السويق باوقية ذهب فلبت
باوقيتين لم يجب عليه الاثنان اوقية وكان في الثانية منبراً وان كان لله ولم يستم
الاواقي وجب عليه قيمة ما يلبس به الا ان يجاوز في ذلك حتى يفسد السويق
فانه يضمن السويق لصاحبه قلنا انه في الثانية منبر منبر لا يملك عليه من الذهب
مالم يملك به صاحبه فيجوز بيعه ان يضرب عليه ابتداء في انه لا يستحق به شيئاً
لأنه منبر منبر في الثانية حكمه لا ابتداء ولا منبر منبر السويق امره بالافقية
الا في فقط قلنا انه اذا قال لله ولم يستم الاواقي فخلية قيمة جميع ما يضرب عليه

كذا

من الدهن لا يؤخذ الا اذا كان له بلفظ عام فهو يتناول جميع ما يشبه عليه ما لم يفرط
 حتى يفسد لا فلذلك اوجبنا قيمته المبيع لانه اذا اقتضى التسوية بكتلة الدهن
 ضمنه لصاحبه لا لانه افسد ملكه عليك بغية اخرى فيجب ان يضمنه **مسألة**
 قال ولو ان رجلاً اشترى من رجل سلعة ثم كرها واستقال البايع فابى ان يقبله الا
 ان يخط من الثمن شيئاً لم يجز ذلك لأن الاقالة لا تكون الا بالثمن كله فان ترك المستقل
 ثلثاً من الثمن من غير ان يشترطه المقتل جاز ذلك نص على ذلك في الأحكام والمنهج
 جميعاً ووجهه ان الاقالة عند بيع مستأنف وهي جارية مجزئة التولية في انما عقده
 بجميع الثمن فادى اقال اقله هذه السلعة على ان يخطي كذا وكذا اسكان ذلك فاسد لانه يجب
 مجزئ ان تقول بغيرك هذه السلعة بعشرة على تخطي درهمين فيفسد البيع لهما بالثمن
 لا لانه لا يجوز ان يكون الثمن عشرة لأن المشتري لم يرض ولا ان يكون ثمانية لأن العقدة
 لم ينقذ عنها وتعد ذلك اذا اقال اقلتك والتمس عشرة لانه قال اشترى منك بعشرة
 على ان تخطي درهمين فوجب فساد الاقالة لأن ما تنقض الاقالة به وهو الثمن يصير
 في حكم المجهول وقلنا ان المستقل اذا ترك شيئاً بوعده صريح ذلك لان ذلك لم
 يغير من فوجب ان تصح الاقالة **مسألة** قال واذا باع شيئاً نظراً
 لم يجز ان يشتاعه من المشتري باقل من ثمنه الا ان تكون السلعة قد نقصت فانه
 لا بأس به نص عليه في الأحكام والمنهج والصحيح فيه ما روينا من انه لا بأس
 سألنا عائشة فقالت اي بعث من زيد بن ارقم خائناً ردوهم الى العطاء ثم اشترى
 بثمانية درهم فقالت بئس ما شريت وبئس ما اشتريت ابلغ زيد بن ارقم ان اسد قد ابطال
 جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله فلهذا المذنب من وجهين على ما قال ما
 قاله بنو من رسول الله صلى الله عليه وآله اخطاهما ان الوعيد لا يلزم الصحابي
 اذا خالف الصحابي فيها طريق الاجتهاد ولم يكن مخالفة للنص فليس الرضا ذلك
 على ان رد مخالفة النص والثاني ان مقادير اجزاء الثواب والعقاب لا يمكن العلم بها
 الا من طريق النص وقولها ان الله قد ابطال جهاده لا يدل على ان اجزاء العقاب على الفعل
 كانت اكثر من اجزاء ثوابه وهذا لا بد من ان يكون طريق النص **فان قيل**
 ما انكرتم ان يكون الوعيد منصرفاً الى البيع الى العطاء **فيل** له ظاهر كلامه
 ان الوعيد منصرف الى الامرين لا لما قالت بئس ما شريت وبئس ما اشتريت على ان البيع

سكنا

الحق القطار مما اختلف فيه الصحابة في ظاهر كلام عائشة يدل على انها اجازت له
 ان يدعى بغيره لكان البيع الثاني فسخا له **فان قيل** لما السبب الذي من اجله
 انكرت البيع الاول **قيل** لم يحتمل ان تكونت عليك ان البيع الاول وقع
 ليتوصل به الى البيع الثاني المحظور ومن اظن انما من قال انكرت البيع الاول لا نداه
 انطوى على الزيادة وهذا عند يحيى بن الحنفين جنس من الزيادة على ما معنى القول في
فان قيل انكم ابطالتم فعل زيد لقول عائشة وان عتيقها قالت ما قالت
 على النص مما تنكرون على من قال ليس كنتم نحن تبطل قول عائشة بفعل زيد وندي
 انه فعل ما فعل عن النص **قيل** لم ليس في فعل زيد ما يدعى بالنص
 لان الفعل قد يقع بأخره المجتهد وقول عائشة ان الله ابطال جهاد لا يجوز
 ان يكون الا مع النص لان ذلك لا طريق الى معرفته الا من جهة النص **فان**
قيل القياس يشهد لنا لان لم ان يبيع من بائعه باكثر من غنم وبئيل
 غنم ويجوز ان يبيع من غير باقل من غنم فوجب ان يجوز بيعه منه
 باقل من غنم **قيل** لم لا يمنع ان القياس ما خرجت اليه لكن النص
 يدل على خلافه على ما بيناه فوجب ان يقتض القياس على انه لا خلاف ان النص
 الذي جرت المنفعة لا يعمل بل يحرم فكذلك ما اختلفنا فيه والعلل انه ينمى
 التباين ويدل على صحة هذه التعليل ان التي سالت عائشة قالت لايت ان لم
 احد الا لاس مالي فقلت فم جاءه مؤعطيه من ربه فانه لم يفسد ما سلف فاجرت به
 بخير التباين وقال ابو حنيفة واصحابه يمشي قولنا وخالف الشافعي فقال يجوز
 قولنا الا ان تكون نفقت قيمتها فلا بأس بذلك وجه التهمة والى الخبر ومن
 في فعل ما يمكن ادعاء الغنم فيه ويجوز ان تكون انكرت لكونه البيع على ما كان
 عليه في باب التعويم والاحتمال كذلك جعلنا الى القياس والطواهي
 المجازة للبيع لاننا عدلنا عن ذلك للنص ولا تعلم واد النص مع نقصان
 اليه **مسألة** قال ولو ان رجلا اشترى عبدا من طهفة فوجدها
 حيا او مكاتب او مدبرا كان البيع فاسدا فان عتقت الاثان صح البيع في
 من حيا ببيعة ذوق لم يجر وكذلك القول فيمن اشترى شاة من مدبرة فوجدها
 فوجدها ببيعة من لا يجوز اكله يحتمل او ميتة في المسئلة قال ابو حنيفة

كقولنا وللشافعي قولنا ان اخذها وثل قولنا والثاني ان البيع يصح فيما يجوز بيعه
 والمشتري الحيوان بين اخذ ولا يجزئ الثمن وبيع ردي لا ويجزئ رديك مجزئ الغيب
 وحكي قولنا ان لا يأخذ لا يقسط من الثمن وديك لا يصح عندنا في هذه المسئلة
 وانما يصح اباغ عتدين اخذها والحق الاخذ لغية لا بغية اذن ما تجبها ووجه قولنا
 في هذه المسئلة ان البيع وقع فاسيد الانطواء على ما لا يصح بيعه من الحق والنية
 فاشبه البيع المنطوي على خيار مجهول المدة لا
 فساد كذا ما اختلفنا فيه ولا يلزم على المسئلة ان يبيع ملكه وملك غيره لا
 لأن هذه البيع لم ينطو على فساد لان عقد موقوف وممن احكام المالك صحيح
 واستقر ولا يلزم على ان يترق مع امراتين في عقدة فوجرت احكامها ذات
 رحم محرم لان انطوى عقد النكاح على الفساد لا يغسل ما صحح الا ترى ان الكا ح على
 الحز والخيرين يصح وان فسك المبرق كذلك انطوا على الشرط الفاسد وايضا يصح
 يجب فسك لا لوجه آخر وهو جهالة الثمن لأن تقسيط الثمن على قيمة لا يصح اذ كان
 صاه في العقد مما لا يصح بيعه فلا يصح تعومه كما يصح ذلك في العبد بين اذ كان
 اخذها مدنا لغو لا **فان قيل** فبكم قلتم ذلك في المير والميتة فلم قلتم في
 المكاتب وقد قلتم في المذبذ والمكاتب وقد قلتم ان من ترك حج على مدبر مكاتب او ام
 ولد قوم وجعل المير قيمته **فيل** له هذا التبرع ليس يصح بل هو على
 التقدير لأن ما لا يصح بيعه لا يصح تقويمه لكن لما وجدنا اقرب من مهر المثل
 عندنا اليه والنكاح يحتمل من الجهالة ما لا يحتمل لبيع فذلك قلنا ذلك في النكاح
 ومنعنا في البيع وهذا يبطل ما قاله الشافعي من تقسيط الثمن اذ كان ماله
 مما لا يصح بيعه فاما اذا كان مما يصح بيعه باجاءه مالكم فيه يقول
 الشافعي انه يخير بين اخذ لا يجزئ الثمن لا يصح للوجهين الذين بيناهما لأن
 الخيار يكون في العقد الصحيح او الموقوف فاما العقد الفاسد فلا يصح الخيار
 فيه لأنه لا يصح الخيار في العقود المسطوية على الشروط المجهولة والغرض
 في ذلك ببناء فسك العقد بالوجهين الذين قلنا منها فلا تمنع للخيار **فان قيل**
 انتم يجوزون البيع براس المال وان لم يكن الثمن معلقا في المال للمشتري
 وكذا لك يجوزون بيع الشيء عند اكل قدس منه بركة او ان لم يكن جملة الثمن

كذا

معلومة فما انكرتم ان تكون جملة الثمن لا توجب فساد هذا العقد **فيل**
 لم ما اجزاء لا لانه الثمن يبيّن في الثاني معلوماً ونظيراً لا ما يحق اذا اباغ ملكه
 مع ملك غيره لا لانه ملكه يبيّن معلوماً في الحالة الثانية، فاذا اباغ ما يجوز بيعه
 وما لا يجوز بيعه فلا سبيل الى ان يحصل الثمن معلوماً لا لانه يبيّن معلوماً بالتسليم
 الثمن على قيمته وقيمة ما ضامه فان كان ما ضامه لا قيمة له لم يصح التقييد والبيع
 الثمن معلوماً على وجه من الوجوه وقلنا ان الايمان ان يترتب صح البيع فيما يجوز بيعه
 وذلك انك انما يكون بمنزلة الصفقتين المنفردتين فلا يكون منوطاً على الفساد اعني
 صفة ما يخلص لا لانه انما قال بعتك هذين العبدين هذا باللفظ وهذا بجملة ثمن على انه
 ان احتمل ان يجعل على وجه يصح بان يجعل في حكم الصفقتين وامكن ان يجعل في
 حكم صفقة فيفسد لا لانه ان يجعل على وجه الصفقة كسائر ما مضى في نظائره لا
 وبه قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة هو فاسد بمنزلة كونه يمين الايمان ولا يكون
 الثمن ايضاً مجهولاً لان ثمن ما جاز بيعه معلوم فلم يكن فيه واحد من الوجهين المذنبين
 ابطلنا ما ابطلناه بهما فوجب صحته **فان قيل** ما انكرتم ان تكون الصفقة واحدة
 وان يترتب الايمان **فيل** لم يخفى قولناهما صفقتان وان كل واحد منهما منفرد
 بحكمه فانه ما تعرض في احدهما من الفساد او الصحة لا يشارك فيه صاحبه وهذا
 حاصل فيما قلناه **فان قيل** الشتم يبطون عقد من تزوج خمساً في عقده وان
 يترتب المهر فما انكرتم من فساد ما اجزتم في البيع **فيل** لم لان الخمس ملك
 في الفساد لان كل واحد لا يضر ولا يفسد واحد منهما الا وهي لصاحبه في ايامه
 جملة الخمس فوجب فساد كلاهما وليس كذلك البيع لان اخذ البيعتين لم يشارك البيعة
 الثاني فيما اوجب بطلان بيعه بل نظيره لان يتزوج امرأتين في عقد فيجوز لهما اذات
 حريم مخترعة **مسئل** قال واذا اشترى جماعة في عمل دم او بيت طعام لم يجره
 لبعضهم ان يبيع حصته من غيره شركائهم من قبل التعليب والدويمة ويكره بيعها من
 شركائهم فاما بعد القسمة فالشركاء في بيعها سواء هذه المتكلمة مبنية على
 ان الشركاء لا يعلم كل واحد منهم نصيبه من الدم او الطعام وذلك بان يكون كل
 واحد منهم دفع دراهم معلومة الى رجل يشترى له بها دماً او طعاماً على سبيل
 التوكيل ولم يعلم كل واحد مقدار ما دفع صاحبه واذا نوالوا لئلا في الخلط فاشترى

لَهُمْ بَيْتٌ طَعَامٌ أَوْ حَمَلٌ دَمٌ أَوْ يَكُونُوا قَدْ نَسُوا مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَعَلَى هَذَا الدَّجْوُ يُبَيِّنُ
 نَضِيبَهُ مِنَ الْأُجْنِبِيِّ وَالْأَمِنْ شَرُّ كَاتِبٍ لَأَنْهُ لَا يَعْلَمُ مَا الَّذِي يَبِيعُ وَلَا يَعْلَمُ الْمَثْرَبَ
 مَا الَّذِي يَشْتَرِيهِ وَقَوْلُهُ وَيَكْرَهُ لَا يَبِيعُ مِنْ شَرِّ كَاتِبٍ هُوَ عَلَى الْمَنْعِ لَا عَلَى أَنْ عَلَيْهِمْ
 أَوْ لِي مِنْهُمْ وَعَلَى هَذَا الْأَفْضَلُ بَيْنَ الْأُجْنِبِيِّ وَبَيْنَ الشَّرِّ كَاتِبٍ وَأَنْ تَكْرَهُ الْأُجْنِبِيَّةَ بِطَلَا
 الْبَيْعِ وَفِي الشَّرِّ كَاتِبٍ كَرَاهِيَةِ الْبَيْعِ لِأَنَّهَا مِنْ طَرَفِ الْمَنْعِ وَالْأَخْرُجُ عَنْهُ خُصْمٌ لَهُمْ
 وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِالْمُغْلِبِ وَالْمُؤَيَّدِ فَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَبِيعَ مِنْ شَرِّ كَاتِبٍ وَهَذَا أَمَّا لَا اشْكَالَ فِيهِ
 وَقَوْلُهُ وَيَكْرَهُ لَا يَبِيعُهَا مِنْ غَيْرِ شَرِّ كَاتِبٍ فَالْمُرَادُ بِهَا الْكَرَاهِيَةُ لِمَنْ هِيَ مِنْهُ الدَّشْتِجَابُ
 وَوَجْهُهُ أَنْهُ يُوجِبُ الشَّغْفَةَ فِي الْعَرُوضِ وَمَا جَرَى مَجْلَاهَا فَتَدْرُكُ لَكَ حَقَّ الشَّغْفَةِ
 وَمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبِيعُ لِلشَّرِّ كَاتِبٍ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوَدَّ
 شَرِّ كَاتِبٍ يَبِيعُ لِحَقِّ الشَّغْفَةِ وَأَمَّا الْمَخَالُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَلَا اشْكَالَ فِيهِ **مَسْئَلٌ**
 قَالَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ الْخَاصُّ لِلْبَّادِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْبَدَوِيَّ لِلْمَضْرِبِ يَجُوزُ فِي النَّكَاحِ
 وَالطَّلَاقِ وَالْخُصْمُوتِ وَفِي كُلِّ مَا صَحَّ تَوَكُّلُهُ فِيهِ مِنْ أَيْشٍ بِخَصْرٍ وَيَجُوزُ لِلْمَضْرِبِ
 تَوَكُّلُ قَبُولِ وَكَالَتِهِ فِيهَا وَالتَّصَرُّفِ عَنْهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ كَقَدْرِكَ سَوِيحٌ
 كَانَ الْبَيْعُ طَعَامًا أَوْ غَيْرَهُ **فَإِنْ قِيلَ** فَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنْهُ قَالَ لَا يَبِيعُ مَخَاضُ لِبَايَةٍ دَعَا النَّاسَ يَدْرِكُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ **قِيلَ**
 لَمْ يَرَدِدْ لَكَ حَقٌّ فِيهِمْ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ رَوَى أَنَّ أَهْلَ الْبَايَةِ كَانُوا يَزِيدُونَ
 الْمَدِينَةَ فَيَبِيعُونَ الطَّعَامَ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّسَاهُلِ كَانَ فِيهِ رِخْفٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَالضَّعْفُ أَهْ
 وَكَانَ الْمَضْرِبُ إِذَا تَوَلَّى ذَلِكَ يَتَشَدَّدُ فِيهِ فَهِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ لَكَ وَفِي
 كَانَتْ الْحَالُ هَذِهِ فَتَقَعُ تَكْرَهُهُ وَنَمْنَعُ مِنْهُ لِلْمَضْرِبِ فِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ قَالَ فِي الْأَكَامِ
 أَنْ كَانَ كَذَلِكَ نَظَرُ فِيهِ الْأَمَامُ وَهَذَا كَالْأَحْكَامِ الَّذِي لَا مَصْرَفَ فِيهَا بِالْقِيَّاسِ الَّذِي قَدْ مَنَّا
مَسْئَلٌ قَالَ وَيَكْرَهُ أَنْ يَقْبَلَ الْجَائِزُ بِهِ خَارِجَ الْمَضْرِبِ وَوَجْهُهُ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ اسْتِقْبَالِ الْجَائِزِ بِهِ خَارِجَ الْمَضْرِبِ وَكَانَ يَدُ عَنْ
 ابْنِ عَجْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ
 تَلْقَى الرِّبَّانَ وَعَنْ عُلَمَاءِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لَا تَقْبَلُوا السُّوقَ وَعَنْ بَنِي عَمْرِو قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَلْقَى
 السُّلُوعَ حَتَّى تَدْخُلَ السُّوقَ الْأَسْوَاقَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لَا تَتَقَبَّلُوا الْجَلْبَ وَلَا يَبْتَغِي حَاصِرُ لِهَادٍ وَأَيْضًا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ لَكَ يَصْنَعُ بِالْمُسْلِمِينَ
لَا أَنْ الْعَاكِفَ لَا حَاجَةَ أَنْ يَكُنْ فَعَلَّكَ لَكَ عَنِ الطَّعَامِ وَمَلَاوَاتٍ تَفْعَلُ سَعَةً وَأَنَا إِلَى
الْأَرْضِ بِالْمُسْلِمِينَ وَقَدْ قَالَ صَلَّيْ اللَّهَ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا صَرْفَ وَلَا ضَرْفَ فِي الْأَسْلَامِ فَمَنْ
دَكَ لَكَ عَمْرٍ الْأَحْكَامَ الَّذِي مَنَعَ مِنْهُ لِمَا قَبِلَ مِنَ الصَّرْفِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ عَلِمَ أَنْ يَكُونَ مِنْ
الصَّرْفِ فَالْعِيَّاسُ فِيهِ أَنْ يَجُوزَ كَأَنَّ لَوْ حُكِمَ وَبُيْعَ لِلْخَاصِ لِلِهَادِ الْأَنْ الْأَغْلَبُ أَنْ ذَلِكَ
لَا يَكَادُ يَسْتَلِمُ مِنَ الصَّرْفِ **سُئِلَ** قَالَ وَيَكُونُ الْيَمِينُ عَلَى الْبَيْعِ وَالشَّرْكِ وَأَنْ كَانَتْ
مَبَادِقَةً قَدْ كَانَتْ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لَا عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ
صَلَّى اللَّهَ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْيَمِينُ تَمْنَقُ السَّلَاحَ وَتَحْقُ الْبَرْقَ لِأَنَّ لَكَ خِلَافَ إِيَّاهُ التَّعْظِيمُ
لِأَسْمَاءِ اللَّهِ لِأَنَّهُ إِذَا خَلَفَ اسْتَلْزَمَتْهُ لَمْ يَأْتِ أَنْ يَبْتَغِي فِيهَا الْخِشْيَ وَهُوَ مَا يَقْطَعُ الْأَمَّ فَيَنْزِلُ
سُئِلَ قَالَ وَلَا يَجُوزُ الْأَحْكَامُ إِذَا كَانَ فِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فَانَ لَمْ يَكُنْ حَاجَةً
أَعْتَبَ بِحَيْثُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَحْكَامِ الْمَنَعِ مِنَ الْأَحْكَامِ بَانَ يَكُونُ فِيهِ صَرْفٌ عَلَى السَّلَامَةِ
وَرَأَى وَهُوَ لَا عَنْ جَدِّهِ لَوْ رَوَى عَنْهُ أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ صَرْفٌ وَاسْتَعْمَلَ
بِحَيْثُ مَا يَحْتَاجُ الْأَوْشَانُ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ وَقَوَتْ عِيَالِهِ وَالْيَ تَعْوَمَاذَ هُنَا إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ رَبِّي
أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَمَّا خَلَى عَنْ الشَّافِعِيِّ وَاعْتَبَرُوا أَبُو حَنِيفَةَ وَاصْتَحَابَهُ فِي الْحِكْمَةِ تَمَلَّكَ الْحَاكِمُ
أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْمَنِيُّ أَنْ يُشْتَرِيَ الْإِنْسَانَ فِي الْمَصْرِ وَلَا يَسْتَنْعِ مِنَ الْبَيْعِ وَذَلِكَ هَلْهُوَ مَتَا
يُضَرُّ النَّاسَ وَإِنْ لَمْ يَضُرْ فَلَا بَأْسَ بِهِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ رَوَاهُ أَبُو شَامَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ
الْأَحْكَامُ فِي كُلِّهَا يَصْنَعُ بِالْعَامَّةِ أَحْكَامُهَا وَهَذَا أَقْوَلُنَا وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عَنْ
الْبَيْهَقِيِّ صَلَّي اللَّهَ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ بْنِ عَمْرٍاءَ مِنْ أَحْكَامِ طَعَامٍ أَنْ يَتَعَيْنَ يَوْمًا فَقَدْ
بَرَى مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَبِّي مِنْهُ وَعَنْ أَبِي إِمَامَةَ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّي اللَّهَ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
وَأَلَّيْهِ أَنْ يَحْتَكِرَ الطَّعَامَ وَرَوَى زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لَا عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَالَ حَالِبُ الطَّعَامِ مَنْ رُوِيَ مِنَ الْمُحْتَكِرِينَ مَلْعُونٌ وَهُوَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَالَهُ الْأَوْ
بَعْضُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّي اللَّهَ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَالِكٍ مَنْ رُوِيَ مِنَ الْمُحْتَكِرِينَ
مَلْعُونٌ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الْحَسَنِ الْكَرْمَنِيُّ بَارِسْتُهُمَا عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَنْ يَخْذُلَ طَعَامًا لَمْ يَخْلُجْ كَانَ أَحْتَكِرُهُ فَذَلِكَ أَجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَحْكَامِ فَاقْتَامًا
يُهَبُّ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَاصْتَحَابَهُ مِنْ أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ اشْتَرَاهُ فِي الْمَصْرِ فَلَا مَعْنَى
لَهُ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هُوَ دَفْعُ الصَّرْفِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ بِالْحَبْسِ عَنْهُمْ مَا هُوَ أَقْوَاتُ لَهُمْ وَلَا تَأْثِيرُ فِي ذَلِكَ

للوَّجِه الذي صار به الطعام المحتَكَن ولأنَّ الأخبَار الوارِدة في هذا الباب لم تفضل
في ذلك فضلاً **فإن قيل** فإذ لم يكن اشتراكاً في المضرة فكيف يفعل ما يضره هضمه
قيل له إذا اشتراكاً في المضرة انخاضت جميع المضرة والوخك له من ضيقته قد اضرته
في ترك بيعه عليهم فالضرر خاصٌّ ولا فضل بآين ان يحصل شئ للمضرة أو من غير
من أنه يؤمر بالبيع لأن دفع الضرر والحد ستوا كان الضرر بان يفعل ما هو ضرر أو يبيع
فخلأ هو من دفع الضرر فاما يجوز أن لا يتم على المسلمين فلا احتفظ فيه خلأً أو لا
وجبة للبيع منه أو وجهه وقع الضرر وقد قال يوسف صلى الله عليه وسلم ترون عيون شئخ
سيتين دأباً فاحصدهم فدره في سبيله فأمن بالادخار إذ لم يكن فيه ضرر وأما
استئناهم ببيعهم من المشتري عليه السلام الذي يحتاج اليه لنفسه وعياله فلا بد
الارتيان يلزمه في دفع الضرر عن نفسه وعن عياله فلا وجه له لأن يؤمر بضاده
نفسه وعياله دفعاً للضرر عن غيره وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع من يبيع
وقال يوسف عليه السلام من بعد ذلك ثم يلي من بعد ذلك شئخ شلأ ياكل من
قدّم لهم الأقليلاً مما تحضنون فاحبر عن احضان الطعام للجاعة ولم يكثر ولا قل
يبيع ببيعهم من المشتري عليه السلام على المدة التي يخذ فيها قوته وقوت عياله
والأقرب إلى نحو سنده أو إلى أنه كان يخذ قوت عياله لسنة **مسألة**
قال القسّم عليه في بيع السكران وشك فيه جائز إذا كان بعقله وهو كما قال لأن
البائع من صحته عقوده ثابت عقليه فان كان يعقل لم يوثق في ذلك بخير تبعض احواله
في صحته عقوده إذا كان يعقل **مسألة** وإذا اشتوى رجل شئاً ثم تلف
عنده بالبيع قبل التسليم فانه من مال البائع وهذا الاحتفظ فيه خلأً فالأما حكمه
مالك أنه قال يبيع البائع قيمته ويحجر ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنه قال ان بعت من أخيك ثم لم أصابها حاصص فلا تأخذ منه شيئاً ولا تألوا زمتا
البائع قيمته السلعة كان ذلك استحقاقاً فيعتص عقد البيع وذلك يؤجب
ان تكون القيمة مبيّعة لأن الاستحقاق بعقد يؤجب كون المستحق مبيعاً
ولا يجوز بيع قيمة في الذمة وحكي عنه أنه فرق بين الطعام وغيره من القيمة لو
كانت مبيّعة كان ذلك يدخل في الربا لأن القيمة قد تزيد على الثمن وقد تنقص
منه لأن البيع بينهما لم يتم لأن التسليم هو من شرط اتمام البيع فإذا لم يتم التسليم

لم يتم البيع فاذا تلف والبائع عتبه تام في يده البايع فيجب ان يكون تعيين ماله
 لان ملكه عنده لم يزل وكذلك يده لا لم يزل عنده قال فان كان تسلمه من البايع
 ثم تركه ههنا فتلف فهو من مال المشتري وكذلك ان القبط اذا حصل تم البيع ^{كده}
 واستمر ملك المشتري وقال ملك البايع فاذا ارهنه عند البايع كان ذلك وسائر
 الرهون سواء قال وان وصفا لا يحل على يد عدل الى ان ياتي المشتري بالثمن فتلف فهو من
 مال البايع وكذلك ان البايع لم يتسلمه اذ وضعه على يدي عدل لانه لا يلوذ به
 حتى يبيعه وبين المشتري فلا يكون البيع قد تم كما بينا في المسئلة الاولى
مسئلة وان وكل المشتري البايع يقبضه من نفسه له فقال اعزله الى
 كله ان كان مكيلا ان اخذ لك ففعل البايع ثم تلف كان من مال المشتري
 هذا مبني على ان قبض البايع من نفسه يصح وجهه انه ليس بين القابض والمقبض
 خصوصية فوجب ان يصح قبض الانسان من نفسه واذا ثبت ذلك
 وجب ان يكون ما يتلف من ذلك يتلف من مال المشتري
باب القول في بيع الاجناس ببعض بعضها

فان كان
 من جنس واحد
 او من جنسين
 او من اقسام
 او من اقسام
 او من اقسام

اذا اتفق السنان في الجنس والكيل لم يجز بيع اخدها بمسا خبي الاء
 مثلا بمثل يدا بيد فان اختلفا في الجنس واتفقا في الكيل جاز التعاقل ويجزى النساء
 وان اختلفا فيهما جميعا جاز التعاقل والنساء والقول في الوزن كالقول في الكيل
 سواء خلا الذهب والفضة فانه يجوز ان يشتري بها الموزون معجلا ومؤجلا
 عتبه الذهب والفضة والقضبة بالذهب فانه يجوز بيع اخدها بالآخر متفاضلا
 اذا كان يدا بيد واما اذا كان مؤجلا فانه لا يجوز والا مثل فبيد ما روي عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طرد بوج كذا لا بالفاط مختلفة الذهب بالذهب
 مثلا بمثل يدا بيد والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيد والبر بالبر مثلا بمثل يدا بيد
 والشعير بالشعير مثلا بمثل يدا بيد والتمر بالتمر مثلا بمثل يدا بيد والمليح بالمليح
 مثلا بمثل يدا بيد والاعبار لا بين الصامت وغيره لا وفي بعض الاقسام المتعددة
 ما وفي بعضها من ان ادفع امني وفي بعضها ما وفي بعضها الاخرين فاذا اختلف
 اجنس فبيعهوا كيف شئتم يدا بيد وفي بعضها فبيعهوا الخطط بالشعير كيف شئتم

بِهِ ابْنَيْهِ وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لا عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ لَهْدَى
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ قُلْ لِي مِنْ شَيْءٍ قَالَ لَبَّاءُ لِي قُلْ لِي هَذَا
الْتَمَحْتُمْ اسْتَأْذَنْتُمْ فَأَنْطَلَقَ بِأُولَى وَأَسْطَى لِمِثْلَيْنِ وَاحِدٍ مِثْلًا فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي أَنَا حَبِيبُنَا إِلَيْهِ اسْمُكَ أَتَاكَ فَأَخْبَرَ: لَا بِالَّذِي
صَنَعَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي هَذَا الْحَرَامُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ فِيهِ أَنْطَلَقَ فَإِنْ دَدَ لَعَلَّهِ صَاحِبِهِ
وَأَمَرَ لَا أَنْ لَا يَبْتَاعَ هَكَذَا أَوْ لَا يَبْتَاعَ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي الذَّهَبُ
بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدِ ابْنَيْهِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدِ ابْنَيْهِ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلِ
بِشْلِ يَدِ ابْنَيْهِ وَالذَّرُّ بِالذَّرِّ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدِ ابْنَيْهِ ثُمَّ رَأَى دَاوُدَ إِذَا فَقَعَدَ ارْجُلَيْهِ فَذَرَفَتْ هَذِهِ
الْأَخْبَاتُ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ وَالنِّسَاءِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ إِذَا كَانَ الْجِنْسُ بِجِنْسِهِ
وَعَلَى تَحْرِيمِ النِّسَاءِ وَالْأَخْبَاتِ الزَّيَادَةَ إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْمُخْتَلَفِ الْمَقْصُومِ
الْيَهُودِيِّ وَنَوِيٍّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَوْ بَالَا فِي النِّسْبَةِ وَتَرَوْنِي عَنْ سَامَةِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي فَمَا كَانَ يَحْتَزُّ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ تَفَاضُلًا بِلَا ابْنَيْهِ
وَقَدْ رَوَى عَنْ عَدِيٍّ عَنْ الصَّخَابِيَةِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ قَدْ تَمَسَّحَ مِنْ هَذِهِ الْقَوْلِ وَالْإِجْمَاعِ
الْمُتَعَقِّدِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ يُطْلَقُ قَوْلُهُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي ذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِمَا تَوَاتَرَ عَنْهُمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي
فِي ذَلِكَ وَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ إِذَا خِلَافٌ بَيْنَهَا فِي هَذِهِ الْأَجْنَاسِ الْمُتَمُوصَةِ
عَلَيْهَا وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَدَاهَا فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ نَفَاةِ الْقِيَاسِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَدَاهَا
وَالْجَمْعُ الْقَائِمُونَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَفِي مَنْ نَفَى الْقِيَاسَ مِنْ لَا يَجْعَلُ الْفَنَاءَ فِي ذَلِكَ
وَهُمْ الْأَمَامِيَّةُ وَيَرْجِعُونَ قِيَمَهُ إِلَى الظُّوَاهِرِ الْوَاقِعِ لَا فِي هَذَا الْبَابِ كَالنَّبِيِّ قَبْلَ
الصَّاعِ بِالضَّاعِثِينَ وَيُظَلُّ قَوْلُهُمْ مِنْ قِبَلِهِمْ أَحَدُهَا هَذَا الظُّوَاهِرُ وَالثَّانِي الْإِبْهَاتُ
الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ ثُمَّ اتَّجَمَعَ الْفَقَهُاءُ مِنْ مُبْتَدِئِي الْقِيَاسِ أَنَّ الْجِنْسَ مَلْعَمٌ فِي بَابِ الرِّبَا وَكَذَلِكَ
أَمَّا خَرَجَ مَضْمُونُ الْيَهُودِيِّ وَالْأُمَّةُ مَا هُوَ فَلاَ خِلَافٌ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ
الْجِنْسُ وَالْأُمَّةُ الْمُتَمُوصَةُ إِلَيْهِ أَنْ يَحْجُزَ النِّسَاءُ وَالْإِتِّفَاقُ وَالْخِلَافُ فِي أَنْ
الْجِنْسُ إِذَا اخْتَلَفَ وَاتَّفَقَ الْأُمَّةُ الْمُتَمُوصَةُ إِلَيْهِ خَدَمَ النِّسَاءُ وَجَاءَ الْإِتِّفَاقُ وَالْخِلَافُ
فَإِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ جَاءَ كَيْفَ شِئْنَهُمْ يَدِ ابْنَيْهِ فَاجْتَبَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْإِتِّفَاقُ
لِعَدَمِ الْجِنْسِ وَمَنْعِ النِّسَاءِ لَوْجُودِ الْكَيْلِ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ جَاءَ كَيْفَ شِئْنَهُمْ يَدِ ابْنَيْهِ فَاجْتَبَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْإِتِّفَاقُ

خدم النساء فوجب ان يكون ذلك حكم الجنس الذي انفع
 بجلبه من الثوب نساً وبه قال ابو حنيفة وقال شريك لا يحرم على الفرداء وقده
 بئنا انما اذى الختلف الجنس فانفق الامة المضموم اليه فزيت تحريم النساء على المنع
 المضموم اليه من الكيل والورد **فان قيل** الستم يجوز وبه يبيع المورون بالنقد
قيل كذا نجعل على النساء احد وضعي الغلة في قتل المهنات
 او يجوز تخصيص الغلة فليس به عليه على او ضاعنا او نقول في قتل ما يتعين فاما
 المنع من بيع الذهب والفضة بعضهم ببعض فلا يقال لانه اجماع ومنه يؤمن عليه
 فلا نفيس عليه سواها فاما الامة المضموم الى الجنس فعندنا انه الكيل والورد وهو
 قول زيد بن علي والمروعي عن جعفر بن محمد ولا امر في بيعه خلافاً بين علماء اهل
 البيت عليهم السلام وبه قال ابو حنيفة واصحابه وقال مالك هو الاقرب
 وقال شريك هو الاكل والذي يدل على صحته قولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
 روى ابو بكر الجصاص ان النبي صلى الله عليه وآله قدم عليه ثمن من ثياب فقال آكل
 من ثيابي هكذا قالوا لا يار سؤل الله انا نشترى الصاع بالصاعين والصاعين
 بالثلاثة فقال صلى الله عليه وآله لا تفعلوا ولكن مثلوا بثل او يبعوا هذا واشترؤا
 هذا اثنى من هذا فكذلك الميزان فاما المنع من بيع الذهب والفضة بعضهم
 ببعض فلا يخلل لانه (فلم) منصوص عليه فلا نفيس عليه سواها وبه يبيع
 ابو بكر باسناد لا عن ابي سعد الخزاز قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 لا يبيع ماعان بماع ولا درهم بدرهم وروى باسناد لا وعن بن عمر قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين ولا
 الصاع بالصاعين فقام اليه رجل فقال يار سؤل الله اني ببيع الفرس بالافراس
 والنجيب بالاربل فقال لا بأس اذا كان يد ابيك قد كنت هذلاً الاخبارات على صفة
 تحليلها بالكيل والورد اذ قوله صلى الله عليه وآله لا تبيعوا الصاع بالصاعين
 قد علمنا ان المراد به ليس هو ببيع هذا الاية المضمومة وانما المراد به ما يكال به
 ليكون تخصيص هذه الكلام المنع من بيع ما يكال مثلاً بثلين وكذلك قوله صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وكذلك الميزان ليس المراد به عشرين الموزين وانما المراد به ما يؤزن
 فوجب ذلك المنع من بيع ما يكال بما يكال الا مثلاً بثل وما يؤزن بما يؤزن

كذا

كذا

الأمثلة بثل فإن بضعته تغليظنا **فإن قيل** فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وآله أنه نهى عن بيع الطعام بالطعام الأمثلة بثل فهذا كقولك بثل على أن الغلبة
هي الأكل على ما قلتم في الكيل والوزن **قيل** له لم يظ الطعام يتناول شيئاً محضاً
من المأكولات من جهة العرض ولا يتناول السقوياء والصب وشحم الخنظل وما جرت
مجاله إلا ترى أن سوق الطعام لا يتعمل فيه صف الصيد لاني ولا في سوق الفواكه
فإنه يتناول هذه الأغناس المنصوفة التي يبيع الاقتيات بها وفي الحديث
سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول الطعام بالطعام مثلاً بثل وكان طعامنا يؤخذ
الشعير والبر من أبي سعيد الخدري كان طعامنا التمر والزبيب والشعير فإذا ابتغى
ما قلناه لم يجب أن يتم اللفظ في كل ما ناول من الأشتات والفواكه والأدوية وغيرها
ووجب اختصاصها بما يتناول ذلك ما لا نأبى وجوب الزبائير **فإن قيل**
روي عن عائشة أنها قالت عيشنا دهرنا وما لنا طعام إلا الشوكان التمر والماء فخرجت
استم الطعام على الماء **قيل** له ذلك محمول على سبيل التجوز وقول النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وآله محمول على الحقيقة والحقيقة من طريق عرف اللغة هو ما ذكرناه على أنها
أما سمعت طعاماً لمقادير التمر كما قالوا العدايا والعشايا وإن كانت الغدا إلا تجمع على
الانفراد غداً فكذا الماء لا يقال فيه على الانفراد أنه طعام وكان شيئاً من الخبزين به
اسم غيل يشهد على ذلك بقول الله عز وجل **قيل** في قصة شعيب عليه السلام
أوفوا المكيال والميزان بالتشط ولا تحسوا الناس أشياءهم وكان يقول لا يعملوا الهوى من
أن يكون متناولاً للتطريف على وجه الحماة كما حكى الله عز وجل عن قوم من
قولههم يا شعيب ائتنا من ماء إن نزلت ما نعبد أباً وناذان نفعل في أموالنا ما
نشاء فين الله ما كانوا عواماً كانوا يفعلون في الكيل والوزن على جهل وجبر التراخي
الأمثلة بثل فإن أن الرى تعلق بالكيل والوزن وما يذكر على أن علمنا أولى من عقولنا
تأثير المخالفين أن ما جعلنا لا غلة له تأثير في التبريم بدلاً أن زيادة الكيل في
المنصوص عليه مع الجنس وكذلك الوزن فيه مع الجنس يبيع من جوار البيع وعدم
الزيادة فيهما يوجب صحة البيع وما كان له تأثير في صحة البيع وفاسد لا يكون
علمنا للتبريم ما يثبت ذلك التأثير ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال من استلم
فليسلم في كيل معلوم أو وزن معلوم فجعل الكيل والوزن تأثيراً في صحة البيع

فبان بان لك اننا علمنا اولي لاننا لم نجد هذا التائيد في عدد المخالفين بيني وبينك
 انما كولين يتفان وان في كونهما ما كولين بان يكون احد هما خيرا من صاحبه
 في باب الاكل وكذلك المتفانين ولم يؤثروا لك في التحليل والتعريم فعلمنا اننا
 علمنا اولي من سائر عدد المخالفين **فان قيل** فالحكم يتعلق بالاكل ثم لا نعلم ان
 اشترى حنطة فوجدتها متغيرا لا بالعفونة او نحوها حتى يؤخذ لك في الاكل
 كان لصاحبها الخيارات في الرد **قيل** لئلا يكون خيار الرد ولا لك حكم كل ما دى الى
 نقصان القيمة ما لو كان او غير ما كولين على ان هذا التائيد مع انه لا يختص بالاكل
 تائيد في خيار الرد لا في تعريم البيع وتحليله فلم يجب ان يكون متعادلا لتائيدنا
 وليس لهم ان يتعلموا بقولي عز وجل ولا تاكلوا الربا الا ان الربا يجب ان يثبت اول ثم
 يتعلق بالحكم عليه **فان قيل** فانا نجد النبات خشبا لا راي فيه ثم نجد الاكل
 فيه الربا فعلمنا ان الغلة فيه الاكل كما قلنا في العصب انا نجد له سدا فيه وهو
 ثم تصير فيه الدرع فيصير سحرا ما بعد ان كان مباحا فعلمنا ان العلة فيه
 الشدة **قيل** له وسئل هذا ان تقيم لنا انا نجد لا خشبا لا راي فيه ثم
 يصير مكينا فيحصل فيه الربا فعلمنا ان الغلة فيه الاكل كما قلنا الكيل
 عند الربا على ان الخشيش ايضا ما كولين وهذا يقتض عكسهم لان الخشيش ما كولين
 لا راي فيه فبان ان الغلة ليست هي الاكل **مسألة** قال ولا يجوز ان
 يباع كرخنطة بكرى حنطة وان اختلفت انواعها ولا باس بكرى شعير وكذلك
 القول في الارز والشعير وسائر المحبوب والمز والعنب وغيرهما من النواكح
 وغيرهما وهذا مما قد مضى بياننا وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذ
 اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم **مسألة** لا يجوز بيع التفاضل انما اذا كان
 الجنس واحدا الا ترى الى قولنا الذهب بالذهب مثلا بمثل وبه ابيه والفضة بالفضة
 مثلا بمثل وبه ابيه حتى اتي على الاجناس المصنوعة عليها واذا كان تعريم التفاضل
 يتناول الجنس الواحد فاعدا لا يكون على اصله الا باختيار وهذه الجملة لا خلاف
 فيها بيننا وبين ابي حنيفة والشافعية وسائر العلماء الا ما لك فانه ذهب الى ان
 لا يجوز بيع الشعير بالبر متقاصلا وما قد نالا بهجاء وجب فيما عدى النصوص
 عليه مثلا فيا ساعليه كخوارز والعنب وغيرهما بخله انما اجناس مختلفة فوجب بيع

بعض ما يبيع

بعضها يتبع بعض متقفا ضلوا وفيما سلكه ما اجمع عليهما وكذا كل جنس من مختلفين
مسئل قال والحظيرة مع تنوعها جنس واحد وكذا الشعيرة والتمر
 والنمر والغنب وكذا امر النواكر الرقمان والشرجل وعينها يدان على ذلك ان
 صلى الله عليه وآله لم ياذن هذه الاجناس قال بعد لا فاذ اختلفت الجنس
 فبعضوا كيف شئتم يدان ايدي وقوله بيعوا الحظيرة بالشعيرة كيف شئتم يدان
 بيدان يدان على ان جميع هذه المذكورات اجناس مختلفة وان كان لكل واحد
 فيها انواع يشتمل عليها الجنس ولا خلاف ان النكاح والغنم والفضة جنسان مختلفان
 فاذا ثبت ذلك في المنصوص عليهما ثبت فيما عدا ذلك من الآراء وغيره من الجواب
 والنواكر والعلية استنبه ان كل واحد منهما بالاشهر الاخص والالتفاق في تقارب المعنى
 المقصود اليه والتقارب في المنظر والهيئة ويكون على استبدال كل منهما بالاشهر الاخص
 ان غير انواعها يكونه باصناف صفته اليه كما الغنم الأبيض والأشقر والملاحج
 وكذا التمر وسائر ما قلنا فيها انها اجناس فاما التقارب في المعنى المقصود اليه
 والتقارب في المنظر والهيئة فما ان اشكال فيهما لان العلم به صريح من كل واحد
 يوضح ما قلنا ان قوله صلى الله عليه وآله في ذكره الفطير صاع من تمر
 او صاع من شعيرة او صاع من تمر او صاع من زبيب يدان على ان كل واحد من جنس
 بر يدي ان ترى ان صلى الله عليه وآله لم ياذن انواع التمر كالصبيخ والبرقي
 والاراذ وكذا لم ياذن انواع الزبيب وانما ذكر اجناس التمر والغنم وغيرهما
مسئل قال والمعتبر في كبل التمر ووزنه البلد له وجهه انا وجدنا الشرح فيه
 تابعا للعرف لان الشرح لم يرد بوزن شيء مما كان العرف فيه قبل الشرح والابور وكذلك
 لم يرد بكيل شيء مما كان العرف فيه قبل الشرح الا يكال فقلنا ان الشرح جاء بحسب
 العرف في باب الكيل والوزن فاذا ثبت ذلك وجب ان يجري الحكم في هذه
 الباب بحسب عرف البلدان كما قلنا ذلك في الايمان **فان قيل** فقد روي عن
 النبي صلى الله عليه وآله انه قال في التمر مثلاً بمثل كذا بكيل **فيل**
 له هو محمول على البلد اليه عرف اهله في التمر الكيل لما بيننا لا يوضح ما بيننا لا ما اجمعوا
 عليه ان كل بلد له عرف يختبرونه في النقد واجمعوا اذا قال البايع لم يري بكتلك
 هذه الية بكذا ادركها على انه محمول على ذلك النقد وان النقد الذي يتعامل به عرفاً

هكذا اظن
 في الام

سنة

كان البيع فاسدا اذ لم يعين النقد فادركه ان يبيع حكم
 الشرع في باب النقد العرفي وجب ان يكون ذلك حكم الكيل والوزن كما قد خلوا
 واختيارهم في التوزان **فان قيل** فكيف يجوز ان يخل ببيع في بلد ويخرج في
 بلد **فيل** له كما يبيع ببيع في بلد ويفسد في بلد ويقع الخس في لفظ وقول
 لواحد ولا يبيع لا خير لا يترجى الى العرف والعرف لا يحكم ان ابا حنيفة ذهب
 فيما يختلف حاله في البلد ان في الكيل والوزن ان المعتبر به العرف خلة الاشياء
 التي كانت بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ان كان هذا مما ليس
 ان يبيع به عليهم فيما خالفوا فيه وحكمي عن بعضهم انهم قالوا اذا اختلف الوزن والكيل
 في البلدان كان الوزن او الكيل لا يفتى له لا يفتى له لا يفتى له وجب ان يخل
 بالحق المائتين وجب ان يؤزن بجميع ما يكال لهذا العلة على أنهم يجوزوا التمر بالتميز
 لانه ذلك كما لا يكال عرفا لان الشرع منع منه ان كان ذلك مستحيلا لانه كان
 يمكن ان يخل بغير مكيال صغير لغير التمر الواحد لا يكون لهم اتبعوا العرف وكذلك
 احبان والتفاضل في الموزن ولم يجوزوا في الذهب المعولي والفضة المعولي
 لا لا ميسر العادة للارادة فيه فيطرح بجميع ذلك ما قلنا لا وما قاله اصحابنا
 اقوى من جهة البطلان ان لم يؤكده اختلاف الاجماع وفيه نظر واسد العلم لكل المفسر
هـ **قوله** والمخوم مختلف الاجناس فلحم البقر جنس واحد ولا فضل
 بين لحم البقر وبين لحم الخنزير والخنزير الا في اهل البيت والمؤمنين والما عذر والطبا
 كلها جنس واحد ولحم الابل جنس مع اختلاف اولادها والقول في الاكلان والسمون
 كالمقول في المخوم قلنا في البقر والضأن الابل انها اجناس مختلفة لانه الشرع دل
 على ذلك الاطلاق احكام في الصد كات واختصاص كل منها بالاسم الاخص
 ولا تفاد كل ما قلناه في انه جنس فيما في تقارب المعنى اليه واما المعرفا فجعلنا
 من جنس الضأن لانه الشرح اجزاها جزي جنس واحد في باب الصد كات ولما بينهما
 من التقارب في المنظر والهيئة وان لم يشتر كافي الاسم الاخص وقسمنا في هذه الطبا
 على الخنزير وكذلك لك المعز لتقاربها في المنظر والهيئة وتعلم هذا لا الطير يفرج
 الكلام في احوالهم وبين الخنزير وكذلك الكلام في الابل فاذا ثبت ذلك وجب
 ان تلحق بها الخوم والبانها وتسمى لانها جز منها فيجزي ويجزي ان خبز البقر

سنة

وغيره

كذا

وَحَبَرِ الْأَرْكَ وَالْحَبَرِ السَّعِيرِ كَاتِ اجْتِنَاءًا مُخْتَلَفَةً لَكُونَهَا مِنْ حُبُوبٍ مُخْتَلَفَةٍ فَكَذَلِكَ
 الْمُتَوَمُّ وَالْأَلْبَانُ وَالسُّمُونُ **فَأَنْ قِيلَ** قَدْ اشْتَرَكْتَ الْمُتَوَمُّ فِي الْأَرْبَعِ الْأَخْصِ وَكَذَلِكَ
 الْأَلْبَانُ وَالسُّمُونُ فَهَذَا جَعَلْتُمْ كُلَّ مِثْلِهَا جِنْسًا وَاحِدًا **قُلْنَا** كَمَا أَنَّ الْحَبَرَ وَأَنَّ اشْتَرَكْتَ
 فِي الْأَرْبَعِ الْأَخْصِ لَمْ تَجْعَلْهُ جِنْسًا وَاحِدًا لِأَنَّ اجْتِنَاءَ مَا هُوَ مِنْهَا وَكَذَلِكَ الْمُتَوَمُّ وَالسُّمُونُ
 لِأَنَّ جَمِيعَ ذِي لَبٍّ فَرُوعٌ لَا أَصُولَ فَوَجِبَ أَنْ يُعْتَبَرَ بِأَصُولِهَا عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ جَعَلَ أَصُولًا
 اجْتِنَاءًا مُخْتَلَفَةً فَكَانَ الْحَاقِقُ بِالْأَصُولِ أَوَّلِيٍّ مِنَ الْحَاقِقِ بِالْفُرْعِ بِحُكْمِ الْجَمْعِ وَلَا نَعْنِي
 النَّفْسَ أَوَّلِيٍّ مِنَ الْجَمْعِ فَحَالِي هَذَا لَا بَأْسَ بِالْمَجْمُوعِ السَّبْدِ بِالْمَجْمُوعِ الصَّائِنِ أَطْوَلَ أَوَّلِيٍّ أَوَّلِيٍّ
 بِالْمَجْمُوعِ الصَّائِنِ مُتَقَا صِلًا يَكُنْ أَبْيَدُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا نَسًا وَهَذَا أَمَّا كُلُّ مَعْصِيَةٍ بَيَانَةٍ
 فَلَا وَجِبَ لَهَا عَادَتُهُمْ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْحَيَوَانِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِثْلًا
 بِمِثْلٍ وَمُتَقَا صِلًا يَكُنْ أَبْيَدُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا نَسًا وَلَا فَرْقٌ فِي ذِي لَبٍّ
 أَنْ يَكُونَ الْحَيَوَانُ جِنْسًا وَاحِدًا أَوْ اجْتِنَاءًا مُخْتَلَفًا أَمَّا إِذَا كَانَ الْحَيَوَانُ جِنْسًا وَاحِدًا
 فَإِنَّ الْجَزْأَ لَا يَبِيعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَمُتَقَا صِلًا لِأَنَّ فَيْدَهُ إِسْدَادٌ وَهِيَ عَلَى الرَّبِّ
 وَهُوَ الْجِنْسُ وَلَيْسَ فَيْدُهُ الْوَصْفُ الْمُتَوَمُّ إِلَى الْجِنْسِ وَلَا يَصِحُّ كَثِيرُ الْكَيْلِ وَالْوَزْنُ وَ
 الْجِنْسُ عِنْدَ مَا إِذَا اتَّعَرَّى عَنِ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَلَا يَنْبَغُ التَّفَاضُلُ عَلَى مَا مَضَى الْقَوْلُ فَيْدُهُ
 وَقُلْنَا لَا يَجُوزُ يَكُنْ أَبْيَدُ وَلَا يَجُوزُ نَسًا لَوْ جَاهِدَ إِسْدَادُهَا أَنْ إِسْدَادٌ وَهِيَ عَلَى الرَّبِّ عِنْدَ
 وَعِنْدَ الْجِيْ حَيْثُ شَاءَ إِذَا اتَّعَرَّى عَنِ الْوَصْفِ هَذَا الثَّانِي حِمِّ النَّسَاءِ الثَّانِي أَنَا لَا نَجْزِي السَّلَامَ
 فِي الْحَيَوَانِ عَلَى مَا بَعِينُ فِي بَابِ السَّلَامِ وَنَدَّ لِنَحْلُ هَذَا إِلَى الْجَوْلَةِ مَا رَوَيْتُ أَنَّ رَجُلًا قَامَ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَبِيعَ الْفَرَسَ بِالْأُفْدَاسِ وَالنَّجِيبَةِ
 بِالْأُفْدَاسِ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِذَا اسْتَأْذَنَ مِنْكَ ابْنُ أَبِي قَحْطَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَرْطٍ أَنْ يَكُونَ
 يَكُنْ أَبْيَدُ وَهَذَا نَقَضُ وَإِنَّمَا هُنَا الْيَدُ عَلَى مَا إِذَا اخْتَلَفَ جِنْسُ الْحَيَوَانِ فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ
 بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَمُتَقَا صِلًا لِأَنَّ فَيْدَهُ لَيْسَ فَيْدُهُ شَيْءٌ مِنْ أَوْصَافِ عِلَّةِ الرَّبِّ بِالْأَرْبَعِ
 الْإِتِّفَاقِ فِي الْجِنْسِ وَلَا الْكَيْلِ وَلَا الْوَزْنِ فَلَمْ يَكُنْ فِي جَوَازِ بَيْعِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مِثْلًا
 أَشْكَالٍ وَمَعْنَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا نَسًا لَوْ جَاهِدَ وَهِيَ مَا بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ السَّلَامُ
 فِي الْحَيَوَانِ عَلَى مَا سَبَقَ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اتَّفَقَ السَّيِّئَانِ فِي الْجِنْسِ
 وَلَمْ يَكُونَا مَكِيلَيْنِ وَلَا مَوَزْنَيْنِ كَمَا بَيَّنَّا بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَمُتَقَا صِلًا
 وَلَا يَجُوزُ نَسًا كَسَحْرِ الرَّمَانِ وَالسَّعْرِ جَلَّ وَعِزُّهَا وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبَاعَ رِمَانَةٌ بِرِمَانَتَيْنِ

ببها بيل وسفر جلة بسفر جلتين يد ابيلا ولا يجوز في لك نساء وكل في لك قلمني
بيانهم ولا غرض في انكاد تبا **مسئلة** قال ولا يجوز ان يترك راسع من
به محض في سبيل بئسوا ولا ان يترك الدين الواجب بالزبد الا ان يكون الزبد
الذي في الدين اقل من الزبد المشترى به او كان ما تجوز من التنبل عن البر لم يفتهم
فيجب ان يكون سبيله سبيل بيع الدين الراب بالزبد في ان البيع متى لم يكن البر
المشترى به اكثر من الزبد الذي في التنبل صح البيع فاما هبنا اليه في الدين قال الزبد اذا
سكان الزبد اكثر من الزبد الذي في الدين وبه قال ابو حنيفة واصحابه وهو قول زيد بن علي
عليه السلام والخلاف فيه بيننا وبين الشافعي فاما ان كان ما يفر عن التنبل مما
لا قيمه له فالبيع فاما على كل وجه لانه لا يكون بيع البر بالبر جزاؤه وهو فاسده
بالاجماع والاولى الوارد فيه وهو تحريمه صلى الله عليه وآله عليه عن المخالفين وقيل
انما بيع اللب القائم بالحب المحض **فان قيل** انما المزارعة هي الايدان في اذله
بذره في ميعه اعتبار الماهات
التي ان الزبد اذا كان اكثر من الزبد الذي في الدين كان مقدرات الذي في الدين من
الزبد مثله من الزبد والعين من الدين والدليل على ذلك قول الله تعالى واحل
الله البيع وحرم الربا وقوله عز وجل الا ان تكون تجارا لا عرض ترا منكم **فان**
قيل انه لا يفتح **قيل** له اذا اعتبرنا المساء والمساء لا يفتح صحة البيع بها
لانه الزبد المشترى اذا قسم على ما قلنا لم يفتح لم يفتح ان يكون الزبد يلا في الزبد مع
الزبد ولا النقض كزجل في شترى خطه وشعير كارت ونعم انما يترك به من
الآن او انتم نعمتكم على فقه المنطية فلا المساء **قيل** له هذه الامتياز
لا يجوز على ما ذكرت كونه مؤديا الى فساد العقد وعقود المسلمين محولة على الصحة
ما امكن ولا يعتبر هذا الاعتبار في العقود التي لا يترك هذه الاعتبار الى فسادها ولا
على ذلك ان لكل من المورد اذا اقام جنسه فانما تكون قيمته مثله في مقدار لانه
الشرع اقصى ذلك اخص الشئ بيعه باكثر منه والمتبايعان يخلو فيه على
حكم الشرع فوجب ان يكون محولا على ما اعتبرنا فلو من كونه الزبد المشترى به مقسوما
على ان يكون ما في الدين منه بثلثه والباقي منه ثلث الدين دون الاعتبار الذي ذكرتم
وايضا عقد البيع اذا وقع محتملا لوجهين احدهما اذ اعمل عليه فسد البيع والثاني اذ

كذا

كذا

كذا

مسئلة

= حمل عليهما صحیح البيع يجب حملهما على الوجوب الذي يفتح البيع لوجوب حمل عقود المثلين
 على العقبة ما أمكن وكذا ليلزم أي اباغ بدراهم مطلقة ولم يضاف النقد لأخلاق أنه يجب
 حملهما على نقد البلد الذي يحرك التعامل به وإن كان يمكن حملهما على غيره لكونه من التوليد
 لأن حملهما على نقد البلد يوجب صحة البيع وحملهما على غيره ذلك يوجب فساده البيع فكذلك
 ما اختلفنا فيه يجب حملهما على الاعتبار الذي قلنا ويجعل ذلك كأنه ينطق به ليقض
 البيع ولا يجب حملهما على الاعتبار الذي ذكرناه المخالف لذلك لكونه إلى فساده البيع
 يشهد لذلك جميعا الإرسال والمقابل إذا اشترى الشيء على ذلك أو اسلم يجب حملهما
 على ما يحرك التعامل به ليقض العقد ذوق ما عدا ذلك بنفسه العقد **فإن قيل**
 العرف كالنطق فذلك يجب حملهما عليهما **قيل** له وما ذكرناه أيضا كالنطق به
 لأنها خلاف في العقد لتضييعه ومما يات به محقق كالنطق به إذا كان يحملهما **فإن**
قيل هذا حملتم ببيع درهمين بدرهم على أنه درهم بدرهم والدرهم الثاني فيه هبة
قيل له لأن عقد الهبة عقد لم يدخل فيه فلا يفتح أن يلزمهما وليس كذلك
 مستلطنا لأن ما ضاع فناء العقد البتة أحد الوجهين اللذين احتملها العقود فلم يلزمهما
 عقدا لم يدخل فيه **فإن قيل** جازوا على اعتباركم ما قلنا من أنهما بعنا عشرين مائة على
 أن يكون نوى أحدهما بتمر صاحبها ونوا لا بقدر الآخر **قيل** له لا يجوز ذلك لأن نوى
 إلى خلاف النقص الوارد وإذا سقط ذلك لكان الاعتبار في الموضع لكونه مؤديا إلى خلاف
 النقص لم يجب أن يسقط في كل موضع لا تركي أن تقتضيها التمس لما سقط في الموضع الذي
 اختلفنا فيه لكونه مؤديا إلى فساد البيع لم يجب أن يسقط في كل موضع وكذا القياس قد
 قد سقط في مواضع الأحوال ثم لا يجب سقوطه في كل موضع وإيضا النوى لا حكم
 له إذا كان في التمر بدلالة أنه لا فرق بين التمر الذي يغلفون ولا وبين التمر الذي يدق لوله
فإن قيل جازوا ببيع مائة دينار بكعده في كعده بائني دينار على أن تكون المائة
 بالمائة والمائة الباقيت بالكعده **قيل** له إذا كان الكعده ما يجوز تعويده ومما
 يقصد بالبيع وقال بعثتك الكعده بالمائة الذي فيه صحركم ذلك فإن كان الأمر بخلافه لم يفت
 على أن يحبس بالحقين قال في المصنف إن أراد أن يبدل دينارًا بدنانير فدخل بينهما ففسد
 لأن ظاهره لا يقتضي أن لا يجوز البيع إلا بأن يرصيا وبيع الكعده
 بخمس دينار لا يرصني بالتلف فليجوز حمل على أنه أراد إذا كان الغرض منه تعويده

كذا

ضئيفة ضعيفة لا يصح تعويمها بالذهب كان الجواب بحسب ذلك **فان قيل**
 روي عن فضالة بن عبيد الله اشترى يوم خيبر فلانة لا فيها ذهب بالذهب
 فقال النبي صلى الله عليه وآله لا تبيعوها حتى تفصل **فيل** لم ذلك محمول
 على ان ذلك الذهب الماشى به لم يكن معلوما انه من الذهب الذي في الفلانة
 فقد روي الجصاص باسناد لا عن فضالة بن عبيد الله قال اشترى فلانة لا فيها
 ذهب وحين يوم حين يوم حده بانني عشر دينار ففصلها فوجدت فيها الترس من
 اثني عشر دينار فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله فقال لا يباع حتى يفصل
 فكان النبي للمعنى الذي ذكرناه وعلى هذه العمل قول في الأحكام في باب الصرف في المنع
 من بيع السقيط المخل بالفضة بالفضة **مسألة** قال ولا يجوز بيع الترد
 بالسمن ولا يبيع اللبن الحليب باللبن الخفيض وهو الذي فيه الماء قال ابن قتيبة
 ان يكون قول ابن يوسف ومحمد وجهه ان الترد فيه اجزاء من اللبن فلا يباع
 عند الاوكاذية فتتقطع من السمن فيه تلك الاجزاء اما ما حكى لها ولا قيمة فتشبه
 الرطوبة التي في الرطب التي من اجلا منع يبيع الرطب بالتمر وهذا هو الوجه في
 المنع من بيع اللبن الحليب باللبن الخفيض الذي فيه الماء وهذا أصله مبني
 على منعنا بيع الرطب بالتمر **مسألة** قال ولا يجوز بيع الرطب بالتمر
 وبه قال ابو يوسف ومحمد وشي وقال ابو حنيفة هو جائز مثل ما يبيع الترد
 والاصول فيه ما روي عن زيد بن عياش عن سعد بن ابي وقاص قال شهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من الرطب بالتمر فقال لا يفصل الرطب اذا جفت قالوا نعم
 قال لا اذن وكرهه وهذا نص في المنع من بيع الرطب بالتمر وفيه تنبيه على الغلظة
 التي من اجلا منع يبيع وهذا يبطل اعتراض من يخاف من الحديث بان يقول لا يمنع
 لا شتمهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هو معلوم ضرورة ان الذي ليس باستفهام
 وان كان طاهر لا استفهاما بل هو تقرير على امر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم المنع وهذه ام
 مثل قول الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وما تلك بيمينك يا موسى
 اراكم تقررون على انها غصن ليعرف ما يغفل من رايها ما لم يكن علمه وقطع ابو بكر
 الجصاص على هذه الحديث بان زيداً ابا عياش مجهول وليس كذلك وان هذا
 الحديث ضرورة والعلم واستجلوه واخذوا بوجوبه ولم يطعنوا فيه وصح انه لم

ابن الخوارزمي

لم يكن عندهم مجزوءاً على ان امره اظهر واشهر من غوري السعدي وحده يسمى
 فلا وجه لهذا الطعن على انه قد روي عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله
 صلى عن بيع التمر بالربط او بالتمر كيلا قد سكت في اللفظ عن بيع العنب بالربط بل
 قد لا يكون ما قلنا لا لأن اللفظ وان كان عن بيع التمر بالتمر فالمراد بالمراد كان احدهما
 رطباً او لم يكن كذلك فلا خلاف في جواز لا يرد ان علياً في قوله عن بيع العنب بالربط
 كيلاً فان قيل فقد روي عن سعد بن ابي وقاص انه قال صلى الله عليه وآله
 صلى عن بيع الرطب بالتمر نسيته فذلك على ان علة المبيع هو التماسه
 قيل له هذه الة يبيع ما ذكرناه ولا يتبع ان يكون صلى الله عليه وآله صلى عن
 بيع الرطب بالتمر يدا بيد و نسا جميعاً فيكون مبيع من بيعهما يد بيد للعدلي الاولى
 و مبيع من النساء المجنسين و روي زيد بن ابي عن ابي عن جابر عن علي عليه السلام
 انه كره بيع التمر الحديث بالعتيق فان كان في الحديث فضل رطباً فذلك لا يمنع
 التمر قيل له ذلك قد يتيق من التفاوت لا معتبر به لأن مثله يكون
 في المكيل والمؤن وفي وجهه اقاله العلم ان الوزن اخص من الكيل ولهذا اجماع
 الذهب بالذهب فان وزن بالميزان وان جوز ان يبيع فيه تفاوت يسير لوزن بطار
 لم يضر ذلك القدر فبان ان ذلك معفو عنه وليس كذلك حال الرطب الذي
 لا يميز بينه وبين القطن يتفاوت في كاليه في النقصان تفاوتاً عظيماً وكذلك
 العنب والربيب فلم يجب ان يكون حكمهما حال التمر الحديث والعتيق وانواع الثمر
 فان قيل اذا كان الرطب والتمر متساويين في الحال فلم يجب ان يفتقر الى
 قيل له لسنا نسلم انهما متساويان في الحال لأن اجزاء التمر التي في الرطب انقص
 اجزاء امره التي في التمر الحاف وانما ساقها بالخطوب التي هي اجزاء المساء
 فسقط ما سألتم عنه قال ولا يجوز بيع العنب بالربط والكل امر فيه كلام
 في الرطب والتمر والظاهر الخلاف فيهما ولهذا قال ولا يجوز بيع الخطم بالذيق والرد
 به اذا كان الذيق ذيق الخطم وبه قال ابو حنيفة والشافعي ولا اخفط فيه خلافاً
 وجهه ان اجزاء الخطم تكون اكثر لأن الخطم اذا طحت رداً كيلاً وهذا امر
 قولنا في الرطب بالتمر والعنب بالربط قال ولا بأس ببيع العجين لأن الخبر قد خرج
 عن الكيل الى ان صار عوناً وكذا ذلك العجين فلم يحصل فيها الاجزاء من علة

كذا

الزَّيَّاتِ وَأَمَّا يَنْتِجُ النِّسَاءُ دُونَ التَّفَاضُلِ قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخَطِطِ الْمَبْلُوءِ بِالْخَطِطِ ۚ
 الْمَقْلُوعَةِ وَكَذَلِكَ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ لِأَنَّ الْمَبْلُوءَةَ اجْزَاءُ أَهْلٍ مِنْ اجْزَاءِ الْمَقْلُوعَةِ
 لِأَنَّ الْمَبْلُوءَةَ لَا تَسَاوِي الْمَقْلُوعَةَ لِمَا فِيهَا مِنْ اجْزَاءِ الْمَاءِ فَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي
 الرُّبْعِ كَلْبُ بِالْمِثْلِ **مَسْئَلَةٌ** فِي الثِّيَابِ مُخْتَلِفَةُ الْجِنَاسِ فَالْخُرْمُ مَعَ تَوَعُّدِ جَنْسِ
 وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ الْمَرْوِيُّ جَنْسٌ وَخُرْمٌ وَكَذَلِكَ الْعَقَبُ وَالْوَيْبِيُّ وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الثِّيَابِ
 إِذَا اخْتَلَفَتْ اجْزَاءُهَا وَاحِدٌ أَبُو الْخُرْمِ وَوَاحِدٌ ابْنَانِ مَعْجَلٌ وَمَوْحِدٌ أَقَارِيسُ كَأَنَّ مِنْ
 جَنْسٍ وَخُرْمٌ سَجَاةُ التَّفَاضُلِ وَخُرْمٌ النِّسَاءُ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي غَيْرِ الثِّيَابِ **هَذَا**
قُلْنَا لَا مِنْ اخْتِلَافٍ وَلَا تَفَاقٍ فِي اجْزَائِ الثِّيَابِ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ مِنْ أَصُولٍ هِيَ مُخْتَلِفَةٌ
 الْأَجْنَاسِ لِأَنَّهَا تَكُونُ مِنَ الْقَطَنِ وَالْكُتَّانِ وَالْأَبْرِشِيمِ وَالْحَرِّ وَتَحْوِي لِكُلِّ وَالدَّيْبِ
 يَبَيِّنُ أَنَّ اجْزَاءً مُخْتَلِفَةً أَنَّ الزُّكُورَ لَا يَجِبُ فِي بَعْضِهَا وَلَا يَجِبُ فِي بَعْضٍ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا
 فِي الْأَبْرِشِيمِ وَالْحَرِّ وَالصُّوفِ وَتَجِبُ فِي الْكُتَّانِ وَالْقَطَنِ ثُمَّ الْقَطَنِ وَالْكُتَّانِ لَا يَجِبُ
 صَمْعُ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ كَمَا لَا يَجِبُ صَمْعُ الشَّاءِ إِلَى الْإِبِلِ وَكَذَلِكَ إِذَا جُنُسَانِ مُخْتَلِفَانِ ۚ
 وَكَذَلِكَ اخْتِلَافُ خُصُولِهَا عَلَى الْمَنَاطِرِ كَدَالٍ عَلَى ذِيكٍ وَالْأَبْرِشِيمِ وَالصُّوفِ أَيْضًا
 مُخْتَلِفَةٌ لِأَنَّ الصُّوفَ مِنَ الصَّنَاعَةِ وَحِجِّي مَخَالِفٌ لِلزُّكُورِ وَالْحَرِّ وَكَذَلِكَ الزُّكُورُ وَالْحَرُّ
 مُخْتَلِفَانِ لِمَا كُنَّا نَقُولُ مَا قَدْ أَثَبْتُمْ قُلْنَا لَا فِي أَصُولِ الثِّيَابِ ثَبُتَ ذَلِكَ فِي الثِّيَابِ كَمَا قُلْنَا
 فِي الْحُكْمِ وَالْأَكْبَانِ وَمَا كُنَّا نَقُولُ أَنَّ كَيْفِيَّةَ جَوَانِ بَيْعِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ فَقَدْ تَقَدَّمَ
 الْقَوْلُ فِيهِ فَلَا وَجِبَ لَدِي عَادَتِهِمْ قَالَ **وَالْحَدِيثُ كَلْبُ جَنْسٍ وَخُرْمٌ وَكَذَلِكَ الْجِنَاسِ**
وَالرِّصَاصُ وَدَجِجُهُ أَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ عَلَى الْمَنَاطِرِ فِي الْمَعَانِي الْمَقْصُودَةِ لِأَنَّهَا عَلَيْهِمَا إِلَيَّ فِي
 الْأَبْرِشِيمِ **الْأَخْصَرُ عَلَى مَقْصِدِ الْقَوْلِ فِيهِ فَلَا وَجِبَ لَدِي عَادَتِهِمْ** **مَسْئَلَةٌ** قَالَ لَدِي بَأْسٌ
 أَنَّ يَشْتَرِي حَيَوَانًا بِحَيَوَانٍ مِثْلَهُ أَوْ خِلَافَهُ مَعَ نَعْدِ بَيِّنَةٍ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ لَدِي بَأْسًا أَنْ
 يَشْتَرِي أَحْيَوَانًا بِالْحَيَوَانِ سَوَى كَأَنَّ جَنْسَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ يَدَّ ابْنٌ قَدْ أَثَبَتَ
 ذَلِكَ فَدُخُولُ الْقَدَمَانِ لَمْ يَرَدَّ الْبَيْعُ تَأْكِيدًا لِمَنْ يَجِبُ مِنْهُمَا فَجَوَّبَ
 أَنَّ يَكُونُ عَلَى مَا قَالَ **قَالَ** وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ ثَوْبًا وَدَرَاهِمًا بِدُرِّيٍّ وَهَذَا صَحِيحٌ
 عَلَى مَا بَيَّنَّا **لَا قَالَ** وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الثَّوْبَ بِدُرِّيٍّ الْأَدْرَاهِمِ **هَذَا**
 كَانَ ذَلِكَ وَالْأَوَّلُ سَوَاءً **أَعْلَى** أَنْ تُؤْخَذَ قَوْلُهُ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الثَّوْبَ
 بِدُرِّيَّاتِ الْأَدْرَاهِمِ مَجْمُوعٌ قَوْلُهُ اشْتَرَيْتُ الثَّوْبَ وَالْأَدْرَاهِمُ صَادِرٌ عَنْ وَجْهِهِ مِنْ أَصْلَانَا

يَنْظُرُ

حمل عنود المسلمين على الصخرة مئة أمكن ذلك ولحقنا اللفظ معني يفتح أو اختل
 صفة في معنى صحيح فاد ائبت ذلك وادنا حمل هذه اللفظ على معنى صحيح لم يحمل
 ان نقول قد بعثك هذه الثوب يد نيات قد خطبته ما قيمته درهم أو نقول ان معناه
 بيع الثوب ودرهم يد نيات لم يجوز على انه ثوب يد نيات قد خطبته ما يكون قيمته
 درهم لما فيه من الجاهل ولا نية يحتاج الى ضرب من الاجتهاد فلم يبق الا ما قلنا فكان
 حمل اللفظ عليه أولى **قال** ولا بأس على هذه ان يشتري ثوباً يد نيات الامكنه طعام
 وبجهد ما بيننا لا في المسئلة التي قبلها **مسئلة** ولا بأس باشتراء الأرض
 بالخطبة او الدرهم اذ لم يكن فيها خطبة قائمة وهذه الاشكال فيمن اذ ليس مع البيع
 شيء من جنس الثمن قال فان كان فيها خطبة قائمة لم يكن ان يشتري بالخطبة وحدها ولا يفتح
 غيرها فان كانت الخطبة التي اشترى بها الأرض أكثر من الخطبة القائمة في الأرض
 جاز ذلك بخلافها وهذا محمول على انه لا يعلم ان الخطبة المشتري بها أكثر من الخطبة
 القائمة في الأرض ان اشترى بالخطبة وحدها وان كانت اشترى بها مع غيرها من
 العين او الورق كان محمولاً على ان تكون الأرض اشترى وحدها بالعين والورق
 والخطبة بالخطبة من غير ان يعلم التساوي فيما فيكون التساوي اجاباً الى الشك بالخطبة
 ويصح بيع الأرض بالعين والورق

كذا

فأما اذا اشترى الأرض وفيها خطبة بالخطبة فيجب ان لا يجوز بيع البيع الا ان تكون
 الخطبة المشتري بها الأرض أكثر من القائمة في الأرض لتكون الخطبة بالخطبة مثلاً
 بهنل وما فضل من الخطبة كان ثمن الأرض على ما بيننا لا في مسئلة الزبد باللبس والثوب
 قال ولا بأس ان يشتري بما يكال يد ابده ولا يجوز تساو ذلك ان ما يكال لا يجوز ان يباع
 بما يكال تساو على ما معنى القول فيه وان باع ارضاً فيها خطبة بأرض تساو قد باع خطبة
 بأرض تساو ولا يجوز ذلك وانما يجوز ذلك يد ابده قال فاما ما يكون فلا بأس ان يشتري
 يد ابده وتساو ذلك انه لم يحصل بينهما شيء مما يجب التراباً لا في الجسد ولا الكيل
 ولا الورق لأن احدهما اذا كان مكيناً والاخر متوزناً لم يشتري كافي شيء من اوصاف ثلث
 التراب قال وكذلك لك القول في تساوي الزرع القائمة في الأرض وقد معني بياناً فالحاج

بنا الى اخذته **قال** فان بيعت الأرض واستثنى ربحها فلا بأس بجمع ذلك ودلك
 ان الزرع اذا استثنى ولم يعقد البيع عليه كان الأرض هي المبيعة على الانفراد فصح بيعها
 بجمع ما تقدم يدا بيد ونشا ان لم يحصل هناك شيء من اوصاف عليه الربا **مسئل**
 قال فلوان رجلاً اشترى مكيلاً او مؤزناً بكيل معلوم او وزن معلوم لم يكن له ان يبيعه
 حتى يتوفيه بكيله او وزنه واذا باعه وكب اعاده كيله او وزنه ودلك لما روي عن
 النبي صلى الله عليه وآله انه نهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه الصاعان صاع البائع
 وصاع المشتري ومن كل ربح الاعتبان انه لا يتعين حقه الا بان يكتاله لمجان ان يزداد او
 ينقص اذا كبل فصار قبل الكيل وان قبض في حكمه يقبض او الاستيفاء يجب ان ينقص
 بالكيل فما لم يكتل فكان له لم يقبض في الحكم وكذلك المؤزون يجوز ان يزداد او ينقص
 او وزن فاد اشترى او وزن لم يزد له لم يكن في الحكم قابضاً وهكذا المشتري الثاني اذا
 اشترى منه مكيلاً او مؤزناً لا يتم بيعه الا ان يكيل المكيل ويزن الموزن لان
 القبض لا يتم الا بيمين على ما بيننا ولا يتم البيع الا بالقبض الا ترى ان المكيل اذا كبل
 اخرى وكذا لك المؤزون اذا وزن مع اخرى لا يتبع ان يزداد او ينقص فله ذلك ان
 المشتري الثاني ايضاً لا بد له من كيل او وزن على انه اذا ثبت انه قبل الكيل والوزن لا يكون
 قابضاً حقه على التحقيق بطلنا البيع قبلهما بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه نهى
 عن البيع قبل القبض وما روي انه صلى الله عليه وآله نهى عن بيع الطعام قبل القبض
 وروي زيد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا اشترى شيئاً ما
 كاله او يؤزن فقبضه فلا يبيعه حتى يكتاله او يزنه وبه قال ابو حنيفة فاحتج به
قال والبيع والا قاله والتولية فيه سواء اما التولية فهي بيع لا خلاف فيه فوجب
 ان تكون هي والبيع في ذلك لا يختلف واما الا قاله فهي عند البيع على الوجه الذي قاله زيد
 بن علي عليه السلام الا قاله بمنزلة البيع والتولية بمنزلة البيع وحكي عن مالك انه يقول
 به وقال ابو حنيفة الا قاله في حق المتعاقدين قبل القبض وبعد له وعند الحسين
 يوسف بعد القبض ببيع مستقل وكذا اذا وقعت قبل القبض ويدل على ان البيع
 قول الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل فاقضوا الغناهم تحريم اكل مال الغني
 الا ان تكون تجارة لا قدر تراخي والتجارة لا اسم للبيع والشراء فلما ثبت ان البيع يحل
 ما ع بالاقالة من تراخي ثبوت انما بيع قدر تراخي وايضاً لما عاك الى ما حبه الاول بتراخيها

على عوض معلوم وجب ان يكون ذلك بيعاً مستأنفاً كليله لو عاد اليه بغير ذكر
للمن الاول او عاد اليه بلفظ البيع وايضاً قد ثبت انها يبيع في حق الغير في جاب
وجوب النفعه فوجب ان يكون بيعاً في حقها ما دله البيع لما كان

كذا

في حق المتعاقدين كليله ايضاً الهبة على العوض كما كان بيعاً
فان قيل الا قال له دفعي لذلك كما قيل اقال له عني ثم فوجب ان يكون ذلك دفع البيع
وهو الفسخ **قيل** له ليس له دفع على ما ذكرت لان اقال له العتق لا يثبت دفع العتق
لان العتق لا يثبت فلا يصح دفعها وانما المراد بها استقاط العقاب المستحق فكذلك الاقاله
في البيع يتضمن استقاط الثمن المستحق بالبيع متى كان على وجه المقاصه بان يستحق المشتري
عليه بثمنه او بعينه ذلك واذا كان هذا اهلكه لم يكن في لفظ الاقاله دليل على انها فسخ
وانما يدل على ما قلنا **فان قيل** انها تصح بعين تسمية الثمن ولو كان بيعاً لم تصح
بغير تسمية الثمن **قيل** له الاقاله تتضمن تسمية الثمن ولو لم يلفظ بها صلي
ما بينها من ان معناها استقاط المستحق من الثمن واذا كان ذلك كذلك لم يتبع ان
يكنه بيعاً الا ترى ان التولية لا تصح من عيني تسمية المقدار الثمن وان كان ذلك لا يصح
في تباين البيعايات لما كان معنى التولية يتضمنه حتى يكون في حكم المنطوق فكذلك
الاقاله يتضمنها صح تسمية الثمن **فان قيل** لو كانت الاقاله بيعاً مستأنفاً لما
صحت قبل القبض **قيل** له الاظهر عند من ذهب اصحابنا انها لا يجوز قبل القبض
لتنظيم يحكي عليه السلام في المسئلة التي نحن فيها لان الاقاله لا تصح فيما يكال
حتى يكال فيسقط عنها هذا الاثر اذ كان الاقرب انه قول ربه من قبله لانه قال
عليه السلام يصح بها ما يصح البيع ويفسد بها ما يفسد البيع على ان يجمع ما
الروايات من انهم في حق الغير لا يباعدهم في حق الغير ببيع مستأنف **فان قيل**
لو كان بيعاً لم يجر في السلم قبل القبض **قيل** له لا يمتنع ان يقول انه في السلم
قبل القبض فنسخ لانه لا يتعلق عليه شيء من احكام البيع المستأنف ولانه لا يجر
الى ملكه متاخبه شيء عن من خرج من ملكه اخيه المسلم اليه وانما يقطع عن دمه
ما كان ثابتاً فيها فلم يحصل فيها اذا كانت في السلم شيء مما دللنا على انها يبيع فلم يجب ان تكون
بيعاً مستأنفاً **قالوا** المتحج لمن باع مكبلاً ان لا يشتري منه مكبلاً متوا **قيل**
قبل قبض الثمن ومعناه انه مكبلاً من جنسه ووجه الاستحباب فيما ذكرناه ان يكون

ابعد من تمام التراب ومشاجهته لانه اذا اعطى لها عاين مائة دينار وعقد عليه البيع
بمن مائة دينار اشترى به لك الثمن مائة دينار من غير جثته قبل قبض الثمن يكون كأنه
توصل الى متعة التراب كذا الثمن لانه لا يبطل البيع في ذلك لك ان استجبت ما ذكرناه
للوحي الذي بيننا لا قال فان اشترى بشيء قبل قبضه موت أو نأف شيئا مما لا يكال
ولا يؤون لم يكن بهيئته وكذلك القول فيمن باع موت أو نأف ذلك انه اذا اشترى
بشيء المكمل للموتون وفيه تمام التراب اذ يجوز بيع بعضه ببعض متفاهلا
فاذا ان لا يجوز ولا يكره له دخول الثمن بينهما ما لم الموتون في هذه الباب
في انه لا يشترى بموت أو نأف من جنس من قبيل قبض الثمن استجبا باقوا كالمكمل
للوحي الذي بيننا **مسألة** ولا يجوز بيع اللحم من اي جنس كان
بحيوان يؤكل لحمه الا حصل فيه مائة دينار في عيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه متى من بيع اللحم بالحيوان وكان القياس ان ذلك يجوز لان الحيوان لا يجري
فيه تحريم التفاصيل على ما مضى القول فيه لانه لا يحصل فيه وصف اكلة التراب
الا ترى انه لا يتألف في الكيل والوزن بل لا يتألف في عينه يحصل فيه الالتصاف
فكان الواجب ان يحصل ذلك على المذبح والجمع واللحم الذي من جنسه كما كان يذهب
اليه ابو حنيفة واؤيوسف ثم روى ان جروا وغرقت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم لم تجز له بغلق فقا اعطوني منه بهذا الغناق وقال ابو بكر
لا يصلح هذا وقيل ذلك عن ابن عباس ايضا ولا يجوز ان يكونا قالوا لا نصرا
اد النظر لا يقتضي على انها لو كانا لا ذلك اجتمعا فلا يعرف لها مخالف في العشاء
فجرى مجرى الوجع فلما ثبت ذلك قلنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكره ذلك
وقلنا لا يجوز بيع اللحم من اي جنس كان بشيء من حيوان الذي يؤكل لحمه وبقيتنا
ما لا يؤكل لحمه على القياس وقلنا باجازه لا نهافا الا لا يصلح لهم الجزؤ من بغلق فكان
فيه ان اللحم وان كان من جنس مخالف لذلك الحيوان فانه لا يجوز ان يشترى به
وان كان يؤكل لحمه وما قلنا في هذا ايضا قال الشافعي **مسألة** قال ابو بكر
بيع المزابنة وهي بيع النمر في رؤوس الغزل والخنازير بمن مكمل او غير مكمل
واشوات المسح الحية يجوز في العراياق وهي النملة والخنزير والثلاث والعشقر والعراياق اعطاء
يعطيه صاحبها فتجني رطبا والامل فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع المزابنة وهي بيع

التمر في رؤس النخل بتمر روى ذلك من طريق شتى ورواه ابن أبي عمير عن أبي بصير
عن جده لا عن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن بيع التمر
نهى عن بيع التمر البني وهي بيع التمر في رؤس النخل من الحاقلة والمراسية والآن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر الا مثلاً بمثل كمثل بكيل ولا نهم
لو كان موضوعاً على الارض كان لا يجوز ان يباع تمر مجاز فتمت بحسب ما في الكهل
فذلك ان كان على رؤس النخل وهو لا يحل له لاختلاف فيه وهو ايضا مقبوس على ما زاد
على خمسة اوسق والعلامة انه بيع التمر بالتمر من غير حق المساواة بينهم او لا نهم وبيع
تمر على رؤس النخل بتمر واختلاف في العرايا فذهب ابو حنيفة واصحابه الى ان العرب
هي العطية وبها قال مالك واما عن التسع فيما ذكره قال من هي بيع التمر على رؤس
النخل بتمر من التمر وقال وهي مشتقة من امراء بضم النون عن بعض وهو الافراد
قال وذالك جائز فيما دون خمسة اوسق فكل ما ذكرنا من الاثر والنظر يدل على ذلك
فتاوما قال فينا ايضا انه مقبوس على بيع الحنطية في المزرعة غير مخرجة بها بمطلة
فاحصنت بعلناهما جنس مكيل فلا يجوز بيع بعضه ببعض الا مثلاً بمثل
فان قيل انه روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا روى
عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا ونهى عن بيع التمر
وحد ثمان درهمين ثابت انه روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا بالتمر وروى
عن خارج بن زيد بن ثابت عن ابي بصير انه روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في
العرايا بالتمر او الرطب وروى نحو ذلك عن ابي هريرة انه روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص
في العرايا فيما دون خمسة اوسق او في خمسة اوسق من التمر او في
الاخبارات تحمل ثلثة اوجيه اخدها ما ذكره ابو الغساس الحنفي عن ابي بصير عن النبي
النصوص من ان معناه ان يعطى الرجل غلات من النخل ليحبي طلبا بتمر مؤجل وفيه
ترخيص للمحتاجين الذين يشكون الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ان الرطب تأتهم
ولا نقد في ايديهم فرخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شل ما دون خمسة اوسق
بتمر مؤجل لئلا يلحقهم الضرر باخراج العشر لان من امثل بيعي عليه السلام ان المربي
اذا اشترى ما يجب فيه العشر كان عليه ان يخرج العشر وان يرجع ثمنه على البايع
قال والخوض الى ما على رؤس النخل ومعنى الخوض من الخوض من لزوم العشر وحكم الطوائف

كذا

عَنْ عِيْنِ بْنِ ابَانَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ الْعَرَبِيَّ هِيَ الْهَبَّةُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَهِيَ لَمْ تَصْرُ مِلَّةً لِلْعَرَبِ قَالَ
وَلَا يَجُوزُ لِلْخِيَارِ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ لَأَنَّ مَا لَمْ يَمْلِكْ فِيهِ كَلِمَةٌ وَالْمَوْلَى الَّذِي يَأْخُذُ بِهِ الْعَرَبُ بِدَلٍّ مِنْ عَرَبِيَّةٍ
لَمْ يَلِكْهَا تَطْيِيبٌ لَهُ وَبَلْ يَلِكُهُ بِحُذُوهِ الرِّخْصَةِ الَّتِي فِي هَذَا الْخَبَرِ وَكَذَلِكَ فِيهِ وَجْهُ ثَالِثٌ
وَهُوَ أَنَّ الْعَرَبِيَّ هُوَ الْوَاضِعُ لِنَتِجَةِ الْخَلَالِ رَأَى الرُّجُوعَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَقَدْ كَانَ حَتَّى وَهَبَ
يَعْمَنُ تِلْكَ الْهَبَّةُ التَّسْلِيمَ فَكَانَ عَدَلًا وَيَكْرَهُ الْمِلَّةَ الْإِخْلَافَ فِي الْوَعْدِ وَكَذَلِكَ جَاءَ
لِلْمَوْهُوبِ لَهُ اخْتِارُ عَوَضٍ مِمَّا لَمْ يَلِكْهُ فَأُجَابَتْ الْخَبَرُ ذَلِكَ فَأُخْرِجَ الْعَرَبِيُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ
خَالَفَ الْوَعْدَ وَأُجَابَتْ لِلْعَرَبِيِّ تَنَاوُلُ بَدَلٍ مِمَّا لَمْ يَلِكْهُ وَبَيِّنِي ذَلِكَ بِبَيِّنَةٍ عَلَى طَرِيقِ الْحُجَاتِ
لَا شَتَاءَ لِي عَلَى الْمَعَاوِمَةِ **فَإِنْ قِيلَ** فَكَيْفَ تُسْتَقِيمُ هَذِهِ الْأَوْجُهَانِ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ
وَعَنْدَهُمْ أَنَّ الْهَبَّةَ تُطْعَمُ مِنْ عَيْنٍ قَبْضٍ **قِيلَ** لَهُ يَبْتَغِي ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَا نَعْمُ
الرُّجُوعُ فِيهَا وَإِنْ كَرِهْنَا لَهُ فَدَلَّ هَذَا الْخَبَرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ إِذَا عَوَّضَ الْعَرَبِيُّ وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَا
يُطْعَمُ الْهَبَّةُ إِلَّا بِالْقَبُولِ فَيُجْعَلُ بَدَلُ الْوَلِيِّمِ التَّسْلِيمِ الْقَبُولُ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْقَبُولِ
فَتُسْتَقِيمُ التَّأْوِيلَاتُ وَالْأَسْلُوحُ **فَإِنْ قِيلَ** لِمَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ لَمْ يَرَى عَيْنٌ بَيْعَ الْمَرْبُوتِ وَخُضَّ فِي الْغَرَارِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُسْتَشْنِئًا مِنْ حِلَّةِ الْبَيْعِ
قِيلَ لَهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ يَسْتَقِلُّ بِلَفْظِهِ فَلَا يَجِبُ
أَنْ يَجْعَلَ يَجْعَلُ الْإِسْتِثْنَاءُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الرُّوَاةِ تَأْوِيلَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَهُ
الشَّافِعِيُّ فَاسْتَشْنِئَ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ **فَإِنْ قِيلَ** فَمَا قَائِدُ ذَلِكَ كَرِ الْأَوْثَاقِ
عَلَى التَّأْوِيلَيْنِ الْآخَرَيْنِ **قِيلَ** لَهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرِّخْصَةُ اتَّفَقَتْ فِيمَا ذَكَرْهُ
خَمْسَةً أَوْ سِتًّا وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ
إِنْ عَمِلَ الْخَبَرُ عَلَى مَا قُلْنَا لَا أَوْ قَالَ لَنْ سَنَأْتِيَ الْأَشْجَارَ نَعْبُدُهَا وَالْقِيَاسُ أَنْ تَوَكَّدَ
وَالْأَصُولُ تَشْهَدُ لَهُ لِأَنَّ شَيْئًا مِنَ الْمَحِيلِ وَلَا الْمَوْثُوقِ عَدَّةً نَاوِلًا الْمَحِيلَ عِنْدَهُ
الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضٍ بِبَعْضٍ حَتَّى يَصْلَحَ بِلَا يَجُوزُ الْوَسْطَى الْعَلِيمُ بِالْمَسْأَلَةِ
وَيُوكَدُ ذَلِكَ مَا رَوَى حَقَّقُوا الْغَرَضَ فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْغَرَضِيَّةِ وَالْوَصِيَّةِ وَقَدْ عَمِلْنَا
أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لَيْسَ هُوَ الْبَيْعُ لِأَنَّ التَّخْفِيفَ لَا يَجِبُ مِنْ أَجْلِ الْبَيْعِ **فَإِنْ قِيلَ**
فَقَدْ رَوَى الرِّخْصَةُ فِي الْبَيْعِ الْعَرَايَا وَشَيْءٌ مَا كَرِهْتُمْ لَيْسَ بِبَيْعٍ **قِيلَ**
لَهُ لَا يَتَّبَعُ أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهِ اسْمُ الْبَيْعِ لَمْ يَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ثُمَّ قَالَ فَاسْتَبَشَرْتُ بِبَيْعِهِمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَقَالَ وَمَنْ النَّارُ

القول في بيان البيوع

من يشترى الحويث وقال ولات تروا بآياتي ثمنا قليلا ومنه قيل للبيوع ببيعته
وكل مستعمل على طريق التجار على بالبيع وكذا لك ما سألتم عنه

للأدوية التي يبتاعها على اللحم إذا قالوا بديك قالوا بخصيص لغيره مع انكارهم
لأنهم لا يبيعون في الماء كقول الجنس الأشد بثل ولا يبيعون في الوضوء إلى التماثل
بالحرص فقد أجابوا في هذه المسئلة فقد ناقضوا أصولهم والبيع على غير
المائدة وفي المتوصل إلى المائدة بالخرص والله اعلم والعلم بالصواب بإسناد التوفيق

باب القول في خيب البيوع بالحي ما ينفرد

تتفرق الأقول ولا معتبر بغيره فالأبدان وهو قول زيد بن علي عليها السلام وبه قال
أبو حنيفة وأصحابه ومالك وقاله الإمامية المتفرق تتفرق الأبدان وبه قال الشافعية

والذي يدل على صحته قولنا قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وقد عقد

البيع بينهم من غير شرط الحياة فلو جعلنا للحياة كونا أجبرنا لها ترك الوفاء بعقد
وذلك خلاف ما تضمنت الآية ويدل على ذلك قول الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم

بالباطل إلا أن تكون تجارة من تراض وتجاره هي البيع والشراء قد حصلنا عن تراض
فوجب أن يكون المشتري أهلا واستهلاكم والقول بخالفه المعيار مخالف للآية

وقال وأشهدوا إذا تباعتم والغرض به التوثيق وإثبات الحياة له بعد العقد
والأشهاد الباطل للتوثيق وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال من اشترى

طعاما فلا يبعده حتى يقبضه فيضمن ذلك أجارة البيع بعد القبض من غير ذكر الحياة
ومثله ما روي أنه صلى الله عليه وآله في شيء من بيع الطعام حتى يجري فيه

الصاعان طاع البائع وصاع المشتري وروى عنه عليه السلام أنه لا يجري ولد ولا
الآن يحد لا مملوكا فيشترى به فيعتقه فعلق العتق بالشراء من غير اشتراط الوفاق

يدل على أن المالك يستقر بنفس العقد ويؤكد ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله
المسلمون عند شرط وطهم لأن كل واحد منهما دخل في العقد للملك بنفسه العقد

وروى من باع عبدا قاله للبائع الآن يشترط المبتاع فجعله للمبتاع بالشرط من غير
التفرق **فإن قيل** روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال البيعان بالخيار

ما لم يفترقا فجعل لهما الخيار قبل التفرق **فيل** لدور في المتبايعان بالخيار وهذا

وهذا ان الامكان لا يكونان ثابتين لهما الا في حال الفعل واما بعد تعضي الفعل
فانما يجوز في ذلك الاستعماع عليهما على الحقيقة سبيل المجاز وهذا القول القائل في
جليل انها متعاربان او متفانلان او متضاربان في ان ذلك لا يستعمل الا في حال كونها
كذلك يؤكده ذلك انها لو تفانعا بعد البيع كما متفانعا في قبله ولو كان الاسم ينفي بعد
الفعل كانا في الحقيقة متفانعين متبايعين وذلك يناقض فصيح ما قلنا لا واذ صرح ذلك
وثبت ان المراد بقوله البيهقي وقوله المتبايعان المتساومان لانه السوم يعاين به عن البيع
كما روي عنه عليه السلام لا يبيع احكم على بيع اخيه وفي خبر آخر لا يبيع من على سوم
اخر فعبارة السوم تارة لا بالبيع وتارة لا بالسوم فعلم ان البيع يستعمل في السوم وروى
نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله قال كل بيعين لا يبيع بينهما حتى يفترقا
الا بيع الحمار فلم يجعل بينهما بيعا حتى يفترقا وقد سماهما متبايعين فعلم ان المراد به
المتساومان اذ لا خلاف ان البيع واقع بنفس الايجاب والقبول واذا ثبت ذلك ثبت
ان الفرق تكون فرق الكلام قال الله تعالى وما تدرى الذين
اوتوا الكتاب الا بعد ما جاءهم البينة وقال لا تأتوا عموك الذين تنذروا واختلفوا وقال
ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شققا وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال استفتى قلمي على ثلاث شئ شئ من فرق بينه وبين الله في بيعه
الا قول فوجب ان ينقطع الخيار عند حصول اول جزء منه كان ابا حنيفة الاكل والشرب
لما جعلت عاتقها للمسايم وقت طلوع الفجر كان اول جزء من الفجر اذا طلعت قارطعا للفايز
وذلك حكم العاداي اجمع فدل ذلك على انقطاع خيارهما عند حصول تفريق الا قول
على ان تفريق الاقوال الابدان لا تأثر له شئ عدم تفريق الاقوال فبان ان الحكم يتعلق به
بتفريق الاقوال او بالتأثير له دون تفريق الابدان الذي لا تأثر له شئ على الوجه الذي لا
على تفريق الابدان لم يجب فيه ما ذهب اليه فحالفنا لانه يحتمل ان يكون المراد به ان البيع
اذا قال بعته ولم يشر في قبوله في المجلس ما لم يقارقه اذ لم يعرضه عنده وبلخذا في غيره
وللبيع الرجوع فيه ما لم يقبله المشتري فان افترا قبل قبوله في المجلس بطل الايجاب
ولم يكن للمشتري قبول فيكون هذا الخيار مقصورا على المجلس **فان قيل** التفريق
الاربع هو الحقيقة فهو تفريق الابدان دون تفريق الاقوال فعليه ايجاب بخلاف قول النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كذا قوله البيهقي بهذا الاسم لا يكون حقيقة الا بعد حصول البيع

قِيلَ لَمْ يَقُولِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَلِيمًا
عَلِمًا جَعَلَ الْعَرَفَ حَقِيقَةً دُونَ مَا يُوجِبُ أَصْلَ اللَّغَةِ وَالْإِسْتِثْقَاءَ وَالْعَرَفَ عَرَفَانِ
عَرَفَ اللَّغَةِ وَعَرَفَ الشَّرْحَ كَمَا قُلْنَا لَكَ فِي الْعَاظِلِ وَالنَّاسِ وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ لَا فَإِذَا
تَلَّكَ ذَلِكَ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عَرَفَ اللَّغَةِ فَدَحَلُ التَّنَوُّقِ حَقِيقَةً فِي الْأَقْوَالِ إِذَا اسْتَعْمَلَ
فِيهَا يَكُونُ مَخَاطِبَةً وَمَقَاوِمَةً خَلَّتْ لَوْ يَعْقِلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْأَوَّلِيِّ لَوْ جَوَّبَ حَمْلَ قَوْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ يَتِمُّ اخْتِلَافًا فِيهِ عَلَى تَفَرُّقِ الْأَقْوَالِ لِأَنَّهُ قَارِئٌ فِي حُكْمِهِ
الْوِجَابِ وَالْقَبُولِ وَالصَّوْمِ وَالْبَيْعِ وَكُلُّ ذَلِكَ أَقْوَالٌ كَمَا جَبَّ أَنْ يَجْعَلَ قَوْلَ الْقَائِلِ فَلَا يُرَى
وَلَا يُرَى اتِّفَاقًا فِي كَدِّ الْمَلْمُؤِ وَقَدْ عَلِمْتَ تَفَرُّقَ الْقَوْلِ لِتَعَلُّقِ ذَلِكَ بِالْأَقْوَالِ كَذَلِكَ
الْبَيْعَانِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدْخُلَ مَا الْحِجَارَ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَسْمَاءِ الْمَشْتَقَّةِ
مِنْ الْأَقْوَالِ لَا تَسْتَعْمَلُ حَقِيقَةً فِي الْفَاعِلَيْنِ الْأَوَّلِيَّ خَالِ الْفِعْلِ كَالْمَصْدَرِ وَالْقَائِمِ وَالْمَعْدِ
وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا وَالْبَيْعُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمُوجِبِ عَنِ حَقِيقَةِ الْبَيْعَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدْخُلَ
يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ أَنَّ إِذَا اسْتَعْمَلَ فِي اسْمِ الصَّوْمِ كَانَ حِجَابًا أَفَافًا
اسْتَوَى فِي هَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَيِّنَةٌ تَعْلُقُ **فَإِنْ قِيلَ** فَتَدْرِي فِي بَعْضِ هِ
الْأَحْجَارِ خَلَّتْ يَفْتَقِرُ عَنْ مَكَانِهِمَا الَّذِي عَقْدَافَتُهُ **قِيلَ** لَمْ يَدْخُلْ كَمَوْلٍ
عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي قُلْنَا لَمْ يَدْخُلْ الشَّرْطُ فِي الْخِيَارِ **فَإِنْ قِيلَ** فَتَدْرِي الْبَيْعَانِ
بِالْخِيَارِ تَمْلِكُ يَفْتَقِرُ أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا الصَّاحِبُ اخْتَارَ **قِيلَ** لَمْ يَدْخُلْ لَمْ يَدْخُلْ
يُبْطَلُ بِالتَّفَرُّقِ الْأَوَّلِيِّ يَجْعَلُ أَحَدَهُمَا الصَّاحِبُ خِيَارَ شَرْطِ كَاهِ الْخِيَارِ ثَابِتًا أَوْ

كَذَا

الْقَوْلُ لَمْ يَدْخُلْ وَتَجِبُ

أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ تَامًا لَا خِيَارَ فِيهِ كِلَيْهِ الْخَلْعُ وَالْكَفَالَةُ وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هِ
أَمَّا هُوَ الْقَبُولُ وَالْوِجَابُ فَلَمْ تَقْتَضِ صِحَّةَ طَلْقِ مِنْهُمَا إِلَى غَيْرِ الْقَبُولِ وَالْوِجَابِ
فَكَذَلِكَ الْبَيْعُ وَبِهِدْ لَمْ يَتَّقِ عَلَى مَالٍ وَالْإِجَابَةُ وَأَنْ شُدَّتْ قَدَتْ هُوَ عَقْدٌ وَهُوَ
فِيهِ أَنْ لَا تَقْتَضِ صِحَّةَ الْوِجَابِ وَالْقَبُولِ وَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى لَكَ الْهَيْبَةُ
إِذَا الْهَيْبَةُ عِنْدَ نَاغِيَةٍ مَفْتَقَرَةٍ إِلَى الْقَبُولِ وَصَحَّتْ بِالْقَبُولِ وَالْوِجَابِ عِنْدَ نَاغِيَةٍ
وَأَيْضًا لَوْ كَانَ الْخِيَارُ مُوجِبَ عَقْدِ الْبَيْعِ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يُطْعَمَ عَقْدُ الْقَبُولِ لَوْ أَنَّ شَرْطَ
صَحَّتْ أَنْ لَا يَتَفَرَّقَا وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ كَمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ فِي الضَّرْفِ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَفُتَّرَا وَبَيْنَهُمَا شَيْءٌ قَالُوا لَمْ يَنْتَزِمِ الْعَقْدُ حَتَّى يَفُتَّرَا
وَكَانَ التَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا خِيَارًا بَيْنَهُمَا الضَّرْفُ كَانَ لَا يَصِحُّ الضَّرْفُ بَيْنَهُمَا عَلَى وَجْهِ مَرَّةٍ
الْوَجْهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ الضَّرْفُ أَصْلًا تَقْبَلُ عَلَيْهِ فَنَقُولُ مَا كَانَ عَقْدُ الضَّرْفِ
لَا نَعْتَقُ صَحِيحًا إِلَى تَفَرُّقِ الْأُذْنَيْنِ وَلَا يَكُونُ بِهِ الْحَيَاتُ فَكَيْفَ لَكُمْ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ بِهِ
وَالْبَيْعُ أَنْ عَقْدَيْهِ أَنْ يَخْتَلَفَا وَهُنَا وَكَذَلِكَ يُجَاهِدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ إِذَا بَاعَ أَوْ اشْتَرَى خَيْرَ صَاحِبِهِ لِيُجْلِسَ عَلَيْهِ مَا بَيْنَهُمَا لَا تَخِيَارًا لَوْ كَانَ ثَابِتًا بِالْعَقْدِ
لَمْ يَكُنْ لِلتَّجِيرِ مَعْنَى وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرِيدُ قَطْعَ الْخِيَارِ
لَا تَدْرِيكَ إِلَّا سَقَطَ وَالتَّشَدُّدُ وَخِلَافُ التَّفَصُّلِ وَخِلَافُ مَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ يَجِبُ الْعَقْدُ يَكُونُ سَهْلًا لِبَيْعِ سَهْلٍ لَشَيْءٍ **سُئِلَ**
قَالَ وَلَوْ أَنَّكَ رَجُلًا اشْتَرَى ثِيَابًا أَوْ سَلَحًا أَوْ طَعَامًا أَوْ حَيوانًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
مِنْ غَيْرِهِ كَانَ لَكُمْ رَأْيٌ مِثْلُهُ فَكَيْفَ الْحَيَاتُ عَنْهُ يَتِيمٌ فَإِنْ شَاءَ فَتَبَّحَ الْبَيْعُ وَإِنْ شَاءَ
امْتَنَاعًا لَكُمْ بِهِ قَالَ ابْنُ خَلْفَةَ وَاصْطَابِي وَهُوَ تَلِيدٌ يَسْأَلُ عَنْ عِلْمِهِمَا السَّلَامَ وَالْحَدَّثَ قَوْلِي
الشَّافِعِيُّ كَذَلِكَ وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَأْيُ الْمُبْتَاعِ وَالْحُجَّةُ فِيهِمَا
كَهَبْنَاهُ الْقَوْلُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ خَلَعَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَخَرَّمَ الرِّبَا وَلَمْ يَشْرَطِ الرُّؤْيَا وَقَالَ
وَقَالَ الْإِسْلَامُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَقَالَ وَاشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَمْ يَذْكُرِ الرُّؤْيَا يَتِمُّ
وَيَذْكُرُ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَلَقَّى الْجَلْبَ
وَقَالَ لَا تَلْعَنُوا الْجَلْبَ قُلْتُ تَلْعَنُ فَاشْتَرَى شَيْئًا فَأَخْبَرْتُ بِالْحَيَاتِ إِذَا إِلَى السُّوقِ وَلَا وَجْهَ لَهُ
لِالْحَيَاتِ الْأَخْيَارِ الرُّؤْيَا لَمْ يَكُنْ الْعَادَةُ أَنَّ الْمُتَلَقِّيَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ وَهُوَ فِي الْوُجْهَاتِ
يَفْتَحُهُ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ وَلَمْ يَخْرُجْ الْعَادَةُ أَنَّ تَفَتُّحَ الْأَوْعِيَةِ هِيَ عَلَى الظَّاهِرِ وَهُوَ
فِي الظَّاهِرِ نَبِيُّ وَرَوَى عَنْ عُمَانَ بَاعَ بِالْكُوفَةِ مِنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ فَقَالَ طَلْحَةُ
فِي الْحَيَاتِ لَأَنْ يَشْتَرِيَ مَا لَمْ يَرِ قَالَ عُمَانُ لِي الْحَيَاتُ لَا تُبْعَثُ مَا لَمْ يَرِ وَلَا فَكَلَّمَا
بَيْنَهُمَا جَبِيَّةٌ مِنْ مَطْعَمٍ فَقَضَى بِالْحَيَاتِ لَطَمَتْهُمَا وَاجْتَمَعَ قَوْلُهُمَا نُسْخَةً عَلَى أَنَّ الْوُجْهَاتِ
يَجُوزُ لَهُ شَيْءٌ مَا لَمْ يَرِ وَلَا يَعْرِفُ مُخَالَفَ فِي الصَّحَابَةِ فَجَرَى مَجْرَبُ الْإِسْجَاعِ بَيْنَهُمَا
فَإِنْ قِيلَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ وَشَرِّهَا مَا لَمْ يَرِ
مَعَ الْعَرَةِ وَهِيَ عَنْ بَيْعِ الْمَدَامَةِ وَهُوَ التُّوبُ الطَّوِي **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ
فِي الْغُرَرِ بَارَ لَا يَكُونُ الْمُشْتَرِي إِلَّا أَفْقَدَ يَعْلَمُ الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ الرُّؤْيَا يَتِمُّ وَيَحَقُّ وَيَعْرِفُ

عَنْ خَيْرِ لَهَا لِيَا لَتَرَى اَنْهَ لَا خِلَافَ فِيهِ جَوَابَ بَيْعِ مَالٍ يَرَى لَا وَكَذَا لَكَ السَّلَامُ
يَعُونَ الْعَقْدَ عَلَيْهِ وَإِنْ يَرَى بَانَ أَنْ ذَلِكَ لَيْتَ بَعْدَ بَيْعِهِ فَلَمْ يَقْعُدْ خَالَ ذَلِكَ
فِي التَّحْيِي عَنْ بَيْعِ الْغَرَبِ وَابْتِغَاءِ بَيْعِ الْمَلَا مَسْتَبْرَأً فَلَيْتَ هُوَ بَيْعُ الثُّوبِ الْمَطْوِيِّ بَلْ ذَكَرَ
الْعَلَمَ اَنْهَ بَيْعٌ كَانَ فِيهِ لَهَا لَتَرَى وَذَلِكَ اَنْهَ كَانَ يَلْسَاقُ مِنَ الرِّجَالِ السَّلَاحُ فَاتَّهَمَ
لَمْ يَصْلَحْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ مِنْهُ وَقَبِلَ لِي الْمَسْ الْمُبْتَاعُ وَأَوْفَى بِبَيْعِهِ الْبَيْعُ وَجَبَ
الْبَيْعُ فَلَا مَعْنَى لِحَالِهِ عَلَى مَا قَالُوا وَإِنَّمَا الْكَاسِحُ عَلَى مَا لَمْ يَرِ وَالْخَالِجُ عَلَى مَا لَمْ يَرِ
تَجَاوَزَ وَكَذَا لَكَ الْبَيْعُ وَالْمَعْنَى اَنْهَ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَلَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الرُّقُوتُ شَرْطًا
فِي جَوَابِ لَا وَخِلَافَ أَنْ التَّمَنَّى يَصَحُّ وَأَنْ لَمْ يَرَى الْبَايِعُ كَذَا لَكَ الْمُبْتَاعُ وَأَنْ لَمْ يَرِ لَمْ يَرِ
الْمُتَشَرِّعُ وَالْعَلَمُ أَنْ رُوِيَ مِنْ يَكْلَهُ كَيْفَ يَشْرُطُ فِي صَحَّتِهِ تَمَكُّدُهُ إِذَا خِلَافٌ فِي
جَوَابِ شَرْطِ الْبَايِعِ فِي قَشَرِهِ وَجَوَابِ الْوَرْدِ وَأَنْ كَانَ الْمُشْتَرِكُ لَمْ يَرِ الْمُقْتَضَى بِالسَّلَامِ
وَكَذَا لَكَ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ بَرَاءً عَلَى أَنْ عَدَمَ الرُّقُوتِ مِنْ جِهَاتِ الصَّفَةِ وَجِهَاتِ الصَّفَةِ
لَيْسَ لَهُ مِنْ عَدَمِهَا وَجَوَابُ شَرْطِ الْعَبْدِ عَلَى أَنْهُ صَحِيحٌ وَأَنْ كَانَ بِرَأْيِهِ أَوْ كَانَ مَقْطُوعًا
أَوْ مَا اشْتَبَهَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ يَجُوزُ السَّلَامُ وَأَنْ لَمْ يَرِ لَمْ يَرِ **فَإِنْ قِيلَ** كَوَانَ الْعَقْدُ
تَجَاوَزًا لَمْ يَزِدْهُ بَحْيَانُ الرُّقُوتِ **قِيلَ** لَمْ يَزِدْهُ مُنْقِضٌ جَوَابُ رَدِّهِ لَا بِخِيَارِ الْعَقِبِ
وَبَحْيَانِ الشَّرْطِ وَأَنْ كَانَ الْعَقْدُ تَجَاوِزًا فَادَّعَى الْعَقْدَ بَابِنَا لَا فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْجَوَابِ
لَمْ يَرِ خِيَارَ الرُّقُوتِ وَمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ مَطْعَمٍ حَكَمَ بِمَا عَلَى عُمَلَانٍ ذَلِكَ عَلَى مَا
قُلْنَا لَمْ يَرِ قَوْلُ لِيَا صَلَّيْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ اشْتَرَى جَدِيدًا لَمْ يَخِيَارَ إِذَا حَلَّ
السُّوقُ **قَالَ الرَّبِيعُ** بِنَاحِيَّتَيْنِ فِي الثُّمُونِ اَنْهَ إِذَا وَجَدَ عَلَى الصَّفَةِ لِيَا وَصَفَتْ لَمْ يَخِيَارَ
لَمْ يَخِيَارَ بِنَاحِيَّتَيْنِ لَمْ يَرِ لَمْ يَرِ لَكَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِهِمْ إِذَا قَالُوا بِخِيَارِ الرُّقُوتِ وَضَعَفَ
ذَلِكَ فَقَالَ الصَّحِيحُ هُوَ أَنْ لَتَرَى الْخِيَارَ عَلَى كُلِّ خَالٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي ذَكَرَهُ وَأُطْلِقَ
فِي الْأَحْكَامِ ذِكْرُ مَا ذَكَرَ فِي الثُّمُونِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ لَتَرَى
الْجَلْبَ الْخِيَارَ إِذَا دَخَلَ السُّوقُ وَلَمْ يَشْرُطْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَمْ يَرِ اَنْهَ يَجْعَلُ عَلَى النَّعْبِ الَّذِي
نَعْتُ أَوْ لَا يَكُونُ فَضَحَّ مَا قُلْنَا **لَمْ يَسْأَلْ** قَالَ وَكُلُّ بَيْعٍ بِعَقْدٍ عَلَى خِيَارٍ لَا يُعْلَمُ
فَهِيَ قَائِدَةٌ وَهَذَا إِذَا خِلَافٌ فَنَبِيٍّ لَأَنْهُ يَقْتَضِي الْجَهْلَ لَمْ يَرِ فِي الْعَقْدِ لَأَنْهُ لَوْ يَرَى يَتَرَى
الْعَقْدَ اِنْ اسْتَقَرَّ وَلَاقَتْهُ يَبْطُلُ اِنْ بَطَلَ فَيُصْنَعُ الْعَقْدُ مَجْهُولًا وَشَرَطَ لِيَا هَلَا الْغَرَرُ وَانْ تَعْلِقَ
حَكْمُ الْمُبْتَاعِ وَالتَّمَنَّى اَبَدًا فَلِذَلِكَ بَطَلَ **مَسْأَلَةٌ** فَإِنْ عَقْدَ الْبَيْعِ عَلَى حَسَبِ خِيَارِ الْآمِرِ

12-

[illegible]

البعوض المورق

أبعد من الغريز من خيار الزواني الذي أجبر نالاً واجباراً لا يؤمن حقيقة الشافعي
في الخد قوليه ومن خيار الرد بالعيب الذي لا خلاف فيه بين المثاليين فإذ لم يكن
فيها عذر فإولى أن لا يكون في الخيار المعلوم المد لا عذر لأن هذين الخيارين لا يعلم
أحدهما وأنا لا أعلم أمداً أدى إلى الغريز ما يعلم أمداً ولا نصاً البائع والمشتري ولا خلاف في خيار
الرد لأنهما لزمهما ذلك من غير اختيار لهما ومن غير نص لا بد ولا تعللتم بالتعللوا
به **مسألة** قال ولا فصل بين أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعاً
فيما يفسد به العقد أو يبيح وهذه أحوال الخلاف فيه لأن تأييد الخيار يرجع إلى العقد
ولا يختص فيه بأحوال المتعاقدين فوجب أن تستوي فيه أحوالها **مسألة** قال
وإذا اشترى شيئاً وقبضه واشترط لنفسه حياً إلى مد معلومة ثم تلفت السلعة نحو
أن يكون حيواناً أو متاجراً جزاء قبل انقضاء مد لا خيار ولا لم يكن الخيار الرد لزم الثمن
وكانت السلعة من ماله وكذا ان نقصت عنه المشتري والخيار له وقال أبو حنيفة مثل قولنا
وقال ابن أبي هذيل لا يتحمل وجهين أحدهما أحدهما أن على المشتري القيمة والثالث أن عليه
الثمن مثل قولنا أرادنا لنقصان حذو في الغيب فيها والوجه في المألش جميعاً أن الغيب
إذا حدث والخيار للمشتري بطل خيار لا يتم البيع لأن بطلان الخيار يوجب إتمام
البيع فإذا تم البيع لزم الثمن وإنما قلنا خيار لا يبطل لأنه قبضه صحيحاً فلا يجوز
رداً معيوباً وإذا بطل الرد بطل الخيار لأن الخيار إنما هو للرد وكذا إذا مات بطل
خيار لا في آخر جريته من حيوانه لأنه سائر لا معيباً ولا يكسره رد الغيب

فوجب على الثمن أيضاً إذا مات أو تلف إن كان ثوباً أو نحو بطل الخيار

لأن الرد في الغيب

بالغيب لا يبطل بخلاف ذلك غيب آخر عند المشتري فلم قلتم أن خيار الرد المشروط بطل

إذا حدث في يد المشتري غيب في **فيل** له لأن الغيب إذا

العقد اقتضى تسليم الصالح فكان في الحكم قد سلم بعد ما اقتضاه العقد

جزءاً منه وليس كذلك تسليم مع خيار المشتري لأنه قد سلم ما

اقتضى العقد تسليمه صحيحاً فإذا حدث فيه الغيب لم يجوز له

معيباً وقد أخذ لا صحيحاً بطل خيار لا لزمه البيع وإذا صح ذلك بطل قول من يقول

أن على المشتري القيمة دون الثمن لأننا قد بينا أن البيع قد تم وبطل الخيار فوجب لزوم

بقيش
في الام
وقد اكل
ما كان
مبطل
فوق
الام

فَوَجِبَ لِرُفْعِ الْمَالِ الْمُسْتَقْلِلِ قَالَ وَلَوْ تَلَقَّيْتُ السَّلْعَةَ عِنْدَ الْمُتَرِي وَالْحَيَاتِ لِلْبَائِعِ
كَانَتْ السَّلْعَةُ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ وَلَمْ يُلْزَمِ الْمُتَرِي شَيْئًا قَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ هُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ
وَأَوْجِبَ الْقِيَمَةَ عَلَى الْمُتَرِي وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُوْجِبُ الْقِيَمَةَ وَإِنَّا قَدْ نَدَّاهُ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ
لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَطْلُقِ الْبَيْعَ بَلْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ الْخِيَارَ خِيَارًا فِيمَا وَلَمْ يَرَوْهُ مَجْرُوحًا شَيْئًا
عَنِ مَلِكٍ بِمَا لَمْ يَبْطُلِ الْخِيَارُ كَمَا

كذا

عَنِ بَدْرٍ بَعَثَ أَنَّ الْخِيَارَ لَمْ يَكُنْ كَانَ خَرَجَ الشَّيْءُ عَنْ مَلِكِهِ لَوْ جَبَّتْ فِيهِ السَّلْعَةُ ثُمَّ إِذَا هُوَ
أَخْتَارَ فَتَمَّ الْبَيْعُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَلْتَوِيَ عَادِلِي مَلِكِهِ فَكَانَ فِيهِ هـ

أَيْضًا السَّلْعَةُ وَيَكْتَفِي بِإِذَا كَانَ لِلْمُتَرِي فَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ السَّلْعَةُ هـ
لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ انْتَقَلَ إِلَى الْمُتَرِي وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ بَيْعٍ لَدَى
بَيْعٍ بَيْنَهُمَا خِيَرَةٌ فَإِذَا لَمْ يَتَّفَقَا وَهَذَا لَمْ يَتَّفَقَا وَالْآنَ التَّفَقُّ هُوَ لَا يَبْقَى بَيْنَهُمَا شَيْءٌ فَمَا يَلُوكُ الْبَائِعُ
خِيَارَ فِيهِ فَلَمْ يَطْلُقْ لِنَفْسِهِ كَمَا إِذَا أَتَيْتَ أَنْتَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ وَجِبَ أَنْ لَا يُلْزَمَ الْمُتَرِي
فِيهِ إِذَا تَلَفَ فِيهِ كَمَا لَوْ جَرَى بَيْعٌ وَالْعَارِيَّةُ وَالْعَقْدُ الْمُنْتَاكِفُ وَالْمُخْتَارُ قَبْضُهُ بَادِن هـ
صَاحِبِهِ وَهُوَ بَاقٍ عَلَى مَلِكِهِ يَكْتَسِبُ الرَّجُوعَ فِيهِ قَسَمَ شَاءَ مِنْ عَيْنِهِ أَنْ كَانَ حَفِظَهُ مَحْفُوظًا
عَلَيْهِ هـ
أَنْ مَالَهُ فَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ هـ

الْمَقْبُوضُ عَنْهُ نَاوِلُهُ

يُلْزَمُ الرَّهْنُ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا خَبْرٌ

لَا الْعَارِيَّةُ الْمُحْتَمُونَ لِأَنَّ اللَّفْظَ مُعْتَمَدٌ فِيهِمَا عَلَى

عَقْدٍ مُسَلَّمٍ لَا نَدَّاهُ بِشَرْطٍ

انْقِطَاعِ خِيَارِ الْبَائِعِ

سند في الامت

لِأَنَّ كُلَّ مَقْبُوضٍ عَلَى الضَّمَانِ يَجِبُ ضَمَانُهُ كَمَا أَنَّ الْمَضَارِبَ لَوْ قَبِضَ هـ
مَالُ الْمَضَارِبِ عَلَى الضَّمَانِ لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ وَكَذَلِكَ الْمَوْدَعُ لَوْ قَبِضَ عَلَى الضَّمَانِ لَمْ يَجِبِ
الضَّمَانُ **فَإِنْ قِيلَ** رَوَى ابْنُ عَجْرٍ أَجْرِي قَدْ سَأَلَ إِيَّاهُ أَنْ يَتَرَبَّعَ تَلَفَ فِي كَيْفِ عَلَيْهِ شَرْحٌ
بِالْقِيَمَةِ فَأَوْدُ الرَّمْتِ الْقِيَمَةُ لَأَنَّ تَلَفَ فِي يَدِهِ وَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيهَا

قِيلَ لَمْ يَحْتَمَلْ

الْجَنَابَةِ فَلَدَلِكِ

ضَمْنَهُ شَرْحٌ **سُئِلَ** قَالَ فَإِنْ رَأَيْتَ السَّلْعَةَ وَالْخِيَارَ لِلْبَائِعِ كَانَ عَلَى خِيَارِهِ هـ

و لو نقصت مائة الم تری فی الخیار و ذلک انما قد بینا ان السعة علی ملک البایع
 فاذ كانت علی مائة یوجب ردّها و لا نقصاناً اخر و جهتها عن مائة و لو ابطالنا
 خیاریه او جبرنا اخر و جهتها عن مائة و قلنا انما ان نقصت مائة الم تری خیاریه الغیب
 انما لو استری معتباً ان لم تکن لایمکن بان یطلق خیاری البایع والغیب حدیث
 قبل ذلک **مسألة** قالوا لو كان الخیار للبایع والم تری جبراً فانما ماتت احدى
 بطل الخیار وثبت البیع تخصیصاً ان ماتت مائة و لم یبطل خیاریه فایر ما اجمعا
 بطل خیاریها و من بقى **مسألة** خیاریه لا یبطل و بیه قال ابو حنیفة و اصحابه و قال الشافعی
 الخیار یورث و وجهه انما یسقط من فیه الزمان مع الشکوک فوجب ان لا یورث
 و لیل من خیاریه القبول و یقاس علی خیاری الوصی یفسخ الوصیة فی انما لا یورث بعد
 انما خیاریه لا یجوز ان یقول ما لا خیاریه الرد بالغیب الذی تری ان الغیب المقتب لومات فی
 یل الم تری راجع علی البایع بأرض الغیب فیقول خیاریه ما لا یجوز لیصا ان یصلح
 عنده علی ما یل فیقول ما لا **فان قيل** الخیار انما یجعل لتداریک لئلا یموت ان لم یل
 او عیباً ان یل و الوارث والموروث فی هذه استواء **فیل** لئلا یل و ذلک خیاریه القبول
 یجعل لیتقبل الم تری ان رآی خطأ او یرک ان رآی عیباً و یشترک فی هذا الوارث والموروث
 و لم یجب ان یورث فذلک خیاریه السطح **فان قيل** هو حق یثبت الخیار مائة من هونک
 فیجب ان یورث کما انما یستوی **فیل** لئلا یل و استیض خیاریه القبول و خیاریه الوصی
 قال و ذلک ان حان الوقت الذی هو امد الخیار بطل (و سکت) الخیار و هذا اما لا خلا فی
 و لا اشکال ان العقد وقف علی الخیار ان تلك المدة فاذا مضت المدة و الخیار لم یحصل
 بطل الخیار و اذ بطل الخیار ثبت العقد و استیض کما انما لو ابطال الخیار قبل المدة ثبت
 المبیع و یقال فی الخیار لا یورث اذ امانت المدة الخیار سقطت حققة من الفسخ فوجب ان یستقر
 البیع و لیل اذ استقطب بعینه مدة الخیار **فان قيل** لئلا یموت ان لم یل حققة یسقط
 لئلا یقول انما یورث الوارث **فیل** لئلا یل و لئلا یل و لئلا یل و لئلا یل و لئلا یل و لئلا یل
 علی وجه من الوجوه و هذا اصحیح لا اشکال فیہ و انه ثبت للوارث ان لم یثبت لا یل
 من سقوطه و هذا هو الواجب فی جمیع حقوقي المیت الذی انما لو وکل و کسلاً
 یتوهم تمام فی استیفاء حققة بطلت و کالتهم بوقتها و لم یجز ان یستوفیها بان حق
 قد سقط بوضع ذلک انما لا یفعل بین ان یعقد علی ان له خیاریه و کذا و بین ان یعقد علی

على انه ان اختار الفسخ الى حصة اشترى كل واحد من العظمين يتوهم مقام متاجرين
وقد علمنا انه عقد على انه يفسخ ان اختار ومات فمات بطل الشرط لانه لا يصح منه الاختيار
اذا بعد الموت واذا بطل الخيار يثبت البايع ثبت البيع كما انه يثبت ببغض المدّة بطلان الخيار
مسألة قال وان كان الخيار لك تری ومات قبل انقضائه المدّة لا يبطل الخيار
لان الخيار لا يؤثر فان كانت المثلثة بحالها وسمان البايع كان المثلث تری على خياره
وان كان الخيار للبايع ومات قبل مدة الخيار بطل الخيار وان مات لك تری والخيار له
للبايع فهو على خياره وهذه المسائل كلها مثبتة على ما
الخيار لا يؤثر وقد معنى الكلام في ذلك فلهذا معنى لا عار فيه **مسألة** واذا زال
عقد من لك الخيار ثم تازى البی قبل مدة الخيار كان على خياره وان لم ينل اليه عقله
كان الخيار لوريثه قلنا من كان منهم وليا وبه قال الشافعي وجهه ان حقوقه اجمع
باقية وقال عقلي لا يبطل منها شيئا ثبت لوريثه العقل في ان حقوقه ثابتة فاذا عجز عن
استيفاء حقه قام وليه مقامه في سائر احواله لم يضر به استيفاء حقه قام وليه
في مقامه وهو الاب والجد او من ينصبه الحاكم **مسألة** قال ولو اراد
عن الاسلام ولحق به الحرب مابا الخيار لوريثه فانه رجح الى الاسلام قبل مدة الخيار
كان على خياره فان رجح بعدها بطل خياره وذلك لان حقوقه به ان الحبيب
وان كان بمنزلة الموت في كسب من الاحكام فليس هو متوئما بالحقيقة ولا خلافت
ان ماله لو اقسّم وهو باق بعينه قد رجح الى الاسلام انه اولى بالبقاء من ان يحرق
لم تقطع كما تقطع بالموت لانه ممن يضح لك الرجوع الى حقوقه على بعض الوجوه
فبان ان يتوهم وليه مقامه في مدة الخيار ما دام حيا فان عاقب في مدة الخيار فهو
اولى بحقه ان كان باقيا كما انه اولى بها كان باقيا من سائر املاكه وحقوقه فان
جاء بعد مدة الخيار فلا خيار له لان خياره لا يلو فمات بطل ببغض المدّة لان الخيار
لا يثبت ولا يبقى حكمه بعد سفي المدّة الذي يوجب القيس ان من ذل عقله
او اراد ان كان وليها ان بطل ما كان لها من الخيار ثم رجح الى المجنون عقله وقال
المدعي الاسلام انها لا خيار لها لان فعلهما عليهما يجوز في ذلك **مسألة**
قال فاذا اشترى رجل من رجل حيوانا فاشترط او اشترط اخذها الخيار فاخترت
الخيار الترد كان علقه على البايع في الام الخيار كان له ان كان ايضا للبايع وكذلك

القول اذا كان المبيع مما يستعمل حيوانا كان او غير لا وجه له ان العقد ينفسخ اذ
 حصل حيوان الود كان له لم يقع يوم وقع فيجب ان تكون السلعة كما كانت على ماله
 صاحبها كما كانت فيجب ان تكون منافعا له وموئلا عليها كسائر الاملاك له ولا يجب
 ان يكون المستري متبرعا بما انفق لانه هو والبائع دخل في ذل على سبيل المعاوضة فيجب
 ان يتحقق الطعن بما انفق

باب القول في شرط البيع

القول في شرط
 البيع

الشرط الذي يتعقد عليه البيع ثلاثة فشرط يفسد البيع وشرط يثبت مع البيع
 وشرط يثبت البيع دون ذلك وهذه قيمته لا يخرج عنها شيء من الشرط ولا خلاف
 في هذه الجملة وانما الخلاف في تفاصيلها ونحن نبين ما ذهب اليه في كل واحد من هذه
 الوجوه **مسألة** فالشرط الذي يفسد البيع هو ما اقتضى جماله في البيع نحو ان
 يبيع الرجل غنما او ثيابا او غير ذلك ولا يشترط واحدة الا بعينه وهذه اما لاختلاف
 اذ لا خلاف ان الجملة في البيع تفيد لا للجملة وبيد على ثلاثة اوجه اما ان تكون جملة
 في العقد او جملة في المسمى او جملة في المبيع ولا خلاف ان كل واحد من هذه الجملة لا يفسد
 يفسد البيع لانه من العود وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله عن بيع العذر واذا
 باع غنما او ثيابا واستثنى واحدة الا بعينه ماله المبيع مجزؤا لانه لا يري ولا يدر
 منهما ما الذي تناول العقد من الذي لا يتناول وليس هذا امثلا ما قلنا في من باع
 عدلا على ان فيه ما فيه ثوب فزاد ثوب فيكون المزدود واحد او سطلا فيزدول التفاوت
 فيشبه الكيل والموزون وهما ههنا يتثنى ما يختار لا البائع فيبقى المتفاوت المعجب
 للجملة على انما كنا ذكرنا هناك وجها آخر وهو اننا قلنا انه يحل على البائع ما به جرد وجرد
 هذه الا يتأتى في هذه المسئلة لانه اشترط ان يتثنى ما يختار **مسألة**
 قال وكذلك ان باع واشترط لنفسه او لغيره الى امر غير معلوم وتكون
 ايضا ذلك فاسد وهذه ايضا لا خلاف في فسادها وذلك ان العقد يكون مجزؤا
 لانه لا يتقرر لا يدعى غاية وقت تباي الفسخ ولا وقت تمام البيع **مسألة**
 قال وكذلك ان باع في ظرف على رطل معلومة واشترط المستري ان يطرح
 للظرف مائة معلومة ما من غير ان يغرفا وزن الظرف كان البيع فاسدا وذلك
 ان التمر المبيع يكون مجزؤا لانه لا يري كم قدر **مسألة** قال وكذلك ان باع

یوسف علیہ السلام

يقاس عليهم سائر ما اختلفنا فيه **مسألة** قال وكذا ان اشترى
 الذئب في الابل والبقر والغنم ما يحب على انها تحلب قد لا من اللبن او على انها تحلب فانه يثبت
 البيع ويحب الشرط فان لم يجد على الشرط لم يرد كونه معروضاً من لبنه وهذا الشرط
 يفسد البيع عند ان حقيقته ووجه صحته ان كونها مما تحلب قد لا من اللبن وكونها حاملاً لها لا يفسد
 الجاهل فوجب ان يفسد البيع ويحب الشرط كليله ان اشترى الجارية بنتاً سليماً لها طباخة والعبد
 على ان يخدم والدابة على انها هادجة بعلة انه اشترىها واشترط من صفاتها ما لا يؤدي الى
 الهالك **فان قيل** فقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المصامير والملاحق
قيل كما معنا لا يبيع اللب في الضرع في ذن الناقة وشرا الحلدون والحمل وذلك مما لا يجزئ
 ولا خلاف انه يجوز ان يشتري شاة حلوباً وناقته ولا يجاز ان يشترط ذلك
فان قيل فاللبن مجهول القدر وكذلك الحمل مما لا يضمن يعلم **قيل** انه هذا ان
 كان كذا لك فانه لا يقتضي جماله في المعقود عليهم لانه اذا وجد على الصفة التي ذكرتم البيع
 وان لم يوجد كان للمشتري الخيارات في الرد على ان اللبن قد مر مما يضبط ويعرف من طريق
 العادة حتى لا تعرض الجاهل الى الالف الذي لا معتبر به منه وكذلك القدر من الجارية
 قد يعرف في الطبخ والخياطة اذا بيعت الجارية على انها طباخة والعبد على انه
 خياط لان الطبخ يتفاوت وكذلك الخياطة ولا يمكن ان يضبط ذلك حتى لا تكون فيه
 جملة تيرة لانها لا معتبر بها فكذلك ما قلناه والحبل مثل الصفة لانه يعلم بغالب الظن
 الا ترى انه يبيع العبد على انه صحيح والجارية على انها صحيحة وان كان ان يكون في طباها
 علة او داء يثير لا معتبر به فكل صحيح البيع على شرط الصفة صحيح على شرط الحمل بائناً
 الغلة ان كل واحد منهما يصح ان يعلم بغالب الظن واذا صح بائناً ان البيع على ذلك يصح
 ولم يجد على ما شرط كان لرد ان يرد لانه لا خلاف ان ما اشترى شيئاً على صفة يفسد
 البيع عليه فوجد على خلاف تلك الصفة فله رد اذا كان ما حكمه التلعة انقص
 ما شرط له وقلنا اذا ردها وقد طلب اللبن واستهلكه ومعه عوضاً من لبنه لانه قد
 بينا ان الرد بالخيار يوجب فسخ المبيع فتضمن في حكمه ان المبيع لم يكن وقع وكان
 الشيء لم يزل على ملك البايع فيجب ان يكون منافعها له وروى زيد بن علي عن ابيهم
 عن حماد بن عمار عن ابيهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اشترى
 معصرة فهو بالخيار ثلاثاً فان رضىها والارث معها صاعاً من حنطية وروى عن النبي صلى

فيمد اشترى مصر الا انه بخر النظر من بين ان يختارها و بين ان يرددها و انا
من طعام وفي بعض الاخبار متاعا من طعام وفي بعض متاعا من تمر وفي بعض
متاعا من لبن و روى الجصاص عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
من باع مملوكه فمؤ بالخير ثلاث ايام فان رد هارده مائيل او مثليه لهما فذلك هذه
الاخبار على ما علم ان اللبس يجب ان يكون للبايع وان المشتري اذا كان قد استهلكه فله
عوضه و يدل على ذلك اننا لو جعلنا اللبس للمشتري و قد انفتح البيع كنا قد جعلنا للبايع
عوضه و لا يجوز ان يجعله للبايع عوضا لانها خلا في العقد على سبيل المعاقبة
وقول الجصاص ان من اشترى شيئا من ذلك و بقي عنده و ادان يردده فله
فليس له رده و لما يرد جميع على البايع بأش النقصان وهو قول جمهور روي عن ابي
يوسف يردده و يرد معه متاعا من تمر على ما في الاخبار اليه قد منهاها و بينا قال
الشافعي فاما ابو حنيفة فالأخبار التي قد منهاها فله تجزئة و قد اضطرب فيها اصحابه
فقال الطحاوي في شرح الآثار عن محمد بن شعاع انه قال انها منسوخة بقول النبي صلى
العليه وآله بالخيار ما لم يفرقا قال فمطع الخيار بالتفريق فيجب ان لا يكون له خيار الرد
اذا لم يجد له على الصفة التي شرطت للمشتري و حكى عن عيسى بن ابان انه كان خيرا كان
العقوبة بالاموال و لما نسخ ذلك نسخ هذا ايضا و هذه ايضا لا معنى لها لأن الذي
اوجب فيه النبي صلى الله عليه وآله و آله اوجبه عوضا عن اللبس الذي استهلكه لا على
سبيل العقوبة فكيف نسخ للموجب الذي ذكره على انه يجعل وجب العقوبة فيه
ان جعل اللبس المحلوب ثلاث ايام عوضه متاع من تمر و لعله يساوي اعتاق ذلك فيقال
لعله لعل اللبس لا يساوي ببيع متاع فلم يجب ان يخاف المشتري المغرور بان اخذ منه
متاعا من تمر لأن اللبس لا يساوي ببيع متاع من تمر وهو لا ذنب له و الذنب للبايع
الخالفان به لك بطلان هذا الوجه و قال ابو جعفر الطحاوي يجب نسخ بنو النبي
صلى الله عليه وآله قاله عن النبي صلى الله عليه وآله و آله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
و آله انه من بيع الكالي بالكالي قال و ذلك ان اللبس كان في الصريح يوم العقد و تناوله
العقد فجعله النبي صلى الله عليه وآله و آله للمشتري و هو مستهلك بمتاع من تمر يرد له
الباء و الصاع ايضا و قيل له الصاع ليس بيدك لان يردده معك الا فكيف يكون
دينا و هذه ابعد مما تقدم و قال ابو بكر الجصاص يحتمل ان يكون المراد بذكر بيع فاسد و

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد عوض الدين قيل كذا كيف يصح هذا التأويل
في الخبرين الآخرين بغير النظرين ان شاء الله وفي بعض الأخبار وان شاء الله
فاما ما ذهب اليه ابو يوسف وان ايجي من ان يردوها ويرد مائة من ثمنها قالوا اخبار
الوارد لا تدل على خلاف ذلك بل تدل ان قصده النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يكون رد العوض
لأنهم كانوا يتعاملون ويتبايعون بالتمر والبز لغير الدراهم وقلنا فكأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم انما اراد ان يرد عوض الدين في بعض الأخبار انما من طعام وفي بعض اصابع
من تمر وفي بعض اصابع من برة وفي بعض مثلي لبنها فتح وهذا لا يخبرنا متى جلت على ما قلنا
كانت مجهولة على موافقة الأصول لأن الأصول توجب الا يضمن الانسان الامداد ما
يشتملك من مال الغير متى جلت على ما قلنا لو كانت مجهولة على الله الذي يشا وي
صبيغاً ناعداً من التمر اذا ضمنه ضمن عنه مائة من تمر والى ان يكون الذي يشاوي مع الشاة
التي خلب منها مائة من تمر يضمن للمترى عنه مائة من تمر فوضع ان الصحيح ما ذهبنا اليه
وليس لا يحتاج الى حثيثة ان يشتد لو اراد من قوله الخراج بالضم لا بطلان حثان
المترى لأن أخبار المصل لا قد اوجبت ذلك كما لا خلاف في ان الغاصب وان كان مائة من
قارن الدين لا يكون له وكذلك من اخذ الشاة ببيع فاستر عليها **مسألة** قال
وكذا من اشترط في البيع الخيار الى مدة لا معلومة ثبت الشرط مع البيع وهذا انما
صحة للعقد ولم تقص فينا فيما لم وقد مضى الكلام في باب حيات البائع فلا طائل
في انما كذا **مسألة** قال وكذا ان اشترى طعاماً على ان يحميه البائع الى منزله او خطمه
على ان يظلمه او ثوباً على ان يخطمه او ناقة على ان ترضع وضئلاً للبائع مدة معلومة
ثبت الشرط في جميع ذلك مع البيع لأن ذلك مما يرضع عقد لا على العوض منفرداً افصح
ان يضمن الى عقد البيع والأمثل فيه ما رواه الشيخ عن جابر بن عبد الله انه كان يبيع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عمل له فاعى فادركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ما شانك يا جابر قال اعنى ناصبي يا رسول الله فقال معك شيء فاعطاك فضيباً او عوداً افصح
او قال فضة به فصار شئ لم يكن يشين مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واليه عيسى
باوقيه فقلت يا رسول الله ناصحك قال فبعته بأوقية فبعتنيته جلاسه حتى اقدم الى
أهله فلما استرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناصحه على الشرط الذي ذكره لا حثان لك أصلاً
في صحة كل بيع يقع مع شرط ان يضمن عليه بالعوض على ان لا يرد على ما بيننا

فان قيل في آخر الخبر انه لما الى المدينة الى النبي صلى الله عليه وآله بالبغداد فقال له
 هذا بعيرك فقال ترى الى انما جيتك لا تذهب ببعيرك يا بلال اعطيه او قيه وقال اطلقه
 ببغداد فانها لك قد نزل ذلك على ان البيع لم يكن وقبح **قيل** لم يزل في ذلك على
 ذلك بل الظاهر منه ان البيع كان انعقد وصح ولعله امر بتوقيته الممنوع منه صلى الله عليه وآله
 عليه وآله على عاقلة كرمه من البعير بعد ان ملكه عليه وآله وقبح بيعه هذا التاويل
 مع قول الجاهل ببعته منه باوقية واستثبت حملانه **فان قيل** فقد روي عن النبي
 صلى الله عليه وآله انه نزل عن شطرين في بيع وهذه امر وكذا عن بيعتين في بيع
قيل لم تغفل عن ان يبيع السلعة على انها بالنقد بكذا او بالنسيئة بكذا او على
 انها الى اجل كذا بكذا او الى اجل كذا بكذا او على ان تعطيه كذا نائز **فان قيل**
 عموم ما ذكرنا لا يقتضي فساد البيع الذي اختلفنا فيه **قيل** لم نذكر ان ذلك كذا
 كان يعمه كذا بكذا ومن اجلنا بناء العام على الخاص ويكف من اشترى طعاما على ان
 يجلده البائع تقديره لا تقدير من اشترى الطعام واستاجر البائع بجلده فيكون التزمتا
 للطعام واجرة العمل مستطاع عليهما وكذلك ما ذكرنا لا الى اخذ المالك **فان قيل**
 اذا كان الطعام في حال ما استاجر المالك على خلبه يكون بعد في ملكه
 وكيف تضح هذا الاخبار لانه لا يضح ان يستاجر الانسان على ان يبني داره
 ويحيط ثوب نفسه ويحيط طعام نفسه **قيل** لم لا يمنع بيعها اذا كانت الاجارة لا
 يضادها تمام الاستقرار ان في ملك المالك فلا تكون تلك الاجارة واقعة على ملك
 البائع بل على ملك المالك يوضح ذلك ان اصل العراق يجوزون مثل آله النخل على ان
 يتركها البائع ولا وجب له من غير ما قلنا لا وعلم هذا **فان قيل** فيما روي
 ان النبي صلى الله عليه وآله اشترى بعيرا من جابر واشترط جابر ان لا يبيع
 الى المدينة فكيف يجوز ان يكون ظهر البعير مملوكا وهو بعد في ملك البائع لا نأول
 ان ذلك لا يتفقون في الاصح استقرار ملك المالك المروي البعير وروى ايضا عن جابر
 انه قال بعث من النبي صلى الله عليه وآله ناقه واشترط لي حملها الى المدينة فذكر ذلك
 ايضا على محمد ما ذهب اليه في هذا الباب وهو كالتحريم فيما قلنا لا يبيع الناقه على ان توضع
 فصيلها للبائع مدة معلومة على ما احكامه من بيع النخل يشترط ان يملك ان يجعله
 اضلا فيما اختلفنا فيه فنقول لما كان بيعا قد شرط فيه ما يضح افراد عقد لا على عموم ولم

اي يبيعها
 في كل وقت

مقتضى

بِقَبْضِهِ جَمِيعًا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْدِ وَجِبَ انْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ فَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ
وَقَدْ نَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى اَوْ فَوَافِ الْعَوْدِ وَقَدْ عَقِدَ وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ فَيَجِبُ الْوَفَاءُ
بِهَذَا وَقَوْلُهُ عَرَضٌ وَجَلَّ وَلَا تَأْكُلُوا اَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ اِنَّ تَكُونُ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ
وَهَذِهِ تِجَارَةٌ لَا عَنْ تَرَاضٍ وَقَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ
سَلَّمَ قَالَ وَكَذَلِكَ اِنْ اشْتَرَى عَبْدًا اَوْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ الْاَبْيَعُ عِنْدَ اَنْ اَبَى
اِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ صَحَّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ تَجْمَعُ مَعَهُ قَوْلُهُ اَوْ اشْتَرَطَ عِنْدَ اَنْ يَرُدَّ الْعَبْدَ وَيُفْتَحَ
اَلْبَيْعُ وَيَتَرَجَّعَ الثَّمَنُ وَوَجْهٌ تَحْتَهُ هَذَا اِنَّ الشَّرْطَ لَا يَأْبَى الْعَبْدَ اِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ وَجَعَلَ
تَرْكُهُ الْاَبَاقِ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ صِفَتًا لِلْبَيْعِ فَوَجِبَ اَنْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ كَبَيْعِ الْعَبْدِ عَلَى
اَنْ يُخَيَّطَ وَالْاَبَاقِ عَلَى اَنْ يَمْلَأَ وَهَذَا اَوْ مَعْنَى بَيَانِهِ فِي نَظَائِرِ **سَلَّمَ**
قَالَ وَالشَّرْطُ الَّذِي يَثْبُتُ الْبَيْعَ دُونَ مَا خَالَفَ الشَّرْطَ الَّذِي بَيَّنَّاهَا اِنْ لَا يَكُونُ مَهْمًا
لِلْبَيْعِ وَلَا لِلْبَيْعِ وَلَا يُقْتَضَى جَمِيعًا فِي الْمُبَيْعِ وَلَا كَانَ حَامِيًا لِعَقْدِهِ مُنْفَرِدًا اَنْ يَتَرَى
حَاجَةً يَتِمُّ عَلَى اَنْ يَتَّخِذَهَا اَمْ وَلَا فَإِنَّ الْبَيْعَ يَثْبُتُ دُونَ الشَّرْطِ وَالْاَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَى
اَبُو عَالِيَةَ اسْمَاءُ بَرِيدَةَ عَلَى اَنْ تَعْتَقَهَا وَشَرَطَ الْبَايْعُ الْوَلِيَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْوَلِيُّ لَمْ يَأْتِ فِي الْاُخْبَارِ اَنْ غَالِيَتْهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَلَيْكَ اِنْ اَهْلًا يَتَوَلَّوْنَ تَبِيْعُكُمْ اَعْلَانًا وَلَا هَذَا لَنَا فَقَالَ لَا يَنْتَعِدُ ذَلِكَ فَاِنَّمَا الْوَلِيُّ لَمْ يَأْتِ
فَثَبَّتْ هَذِهِ الْاُخْبَارُ اَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اَثْبَتَ الْبَيْعَ وَابْطَلَ الشَّرْطَ
وَأَنْ قِيلَ رَوَى اَنْ بَرِيدَةَ كَانَتْ كَوْنَتْ فِجَاءً غَالِيَةً تَسْتَعِشُّ فَتَاكَ
اِنْ احْتَبَّ اَهْلُكَ اَعْطَيْتَهُمْ ذَلِكَ جَمْلًا وَيَكُونُ وَلَاكَ لِي قَدْ هَبَّتْ اِلَى اَهْلِهَا فَرَضْتُ ذَلِكَ
عَلَيْهِمْ فَاَبَوْا وَلَيْسَ فِي هَذَا الْعَرِيفُ اَلْهَمُّ كَانُوا اشْتَرَطُوا ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ **قِيلَ** لَمْ يَأْتِ
يَكُونُ اخْتِصَارُ الرَّاوي ذَلِكَ وَسَائِرُ الرِّوَاةِ لَا رَوَوْا عَلَى مَا بَيَّنَّا لَا وَبِهِ اَلْعَلَى اَلْهَمُّ كَانُوا اشْتَرَطُوا

كذا

فِي الْبَيْعِ
فَخَرَّجَ اَبُو حَنِيْفَةَ ثُمَّ قَالَ اِنَّمَا نَعُدُّ مَا اَلْ نَاسِ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ
كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ بَاطِلٌ اِنْ كَانَ مَا يَشَرُطُ قَضَاءُ اللَّهِ اَوْ شَرْطُ
اللَّهِ اَوْ نَفْسُ اَوْ اَمَّا الْوَلِيُّ اَعْتَقَ فَكَيْفَ يَقُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا اَلْهَمُّ كَانُوا اشْتَرَطُوا
الْوَلِيُّ **وَأَنْ قِيلَ** رَوَى اَنْ رَزِيْنُ بْنُ وَجْهٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ دَبَّعَ عَبْدَ اللَّهِ
تِجَارَةً وَاسْتَرَطَ خَدَمَهَا فَذَكَرَتْ لَهْمُ فَقَالَ لَا تَعْرِفُهَا وَلَا حَرِيْرُهَا مُسَوِيَةٌ قَدْ تَرَكْتَ

من قولهم على فساد البيع وتابعه على ذلك عبد الله ولم يعفظ فيه خلافاً ثبت
قيل له

هذا

وتعلل ذلك كان اجتماعاً لا يجب أن لا يخالف علمانه يجوز أن يكون كراهته وطهره
للخلاف فقد استحب الاحتياط في أمر الفروج على أنه ليس في حديث أنه اشترطه
خدمته مدة معلومة وقد لا يقتضي الجملة ويوجب فساد البيع ودل كلامه في
الأحكام والمنهج عند ذكر خبر بريرة لا على أن من باع عبداً أو شرط الولد لنفسه
على أن البيع يثبت والشرط يبطل وجه النص الوارد فيه **هـ**
قال وكذلك إن اشترى أهلاً على أن لا يطأها ثبت البيع دون الشرط وجهه ما مضى منه
أنه لا يوجب الجملة وليس هو مما يجوز أن يرد بالعقد على العوض فوجب أن يسقط
الشرط ويلب البيع قال وإن كان البايع قد نعت من الثمن شيئاً لهذا الشرط قلنا أن
يرجع فيه وهذا لفظ المتخلف وكان أبو العباس يقول إن كان ترك من القيمة شيئاً
ويجعل الثمن عبثاً لا عين القيمة وشبهه من تزوج أملاً لا على ما لا يلزم الوفاء
بها ونقصته من أجل ذلك الشرط من مهر مثلاً في إياها ترجع بما نقصته متى لم
يف الرّوج لها به ويمكن أن يقال فيه أنه إذا باعها بالشرط على ذلك الشرط لم يبرأ
من ما به لذلك الشرط أنه يرجع فيها إذا لم يرض لأن البراءة لا تخرج مطلقة
وإنما وقعت منه وطء فإذ لم يوجد الشرط لم تثبت البراءة لا وهذا هو الذي
لما وافقه لفظ المتخلف في ذلك المثل دون القيمة قال ويستحب الوفاء به لا
الشرط ما لم يؤد إلى المآل ثم لا خلاف فيه وقد قال النبي صلى الله عليه وآله
المؤمن عند شروطهم

باب القول في الحجّة

ولو أن رجلاً اشترى سلعة من رجل باعها ثانياً بأكبر من ثمنها غشاً فيها
فإنه لا يبيعها لغيره إلا على الثمن الأول أو يبيعها مستأجرة وجهه أن الناس
يتبايعون ما يتبايعون بحسب قيمة السلعة أو بما يقع التخابر به في الزمان والفقهاء
فإذا اشترى لغيره لم يخصصه بأكثر من ثمنه وتابعه على ذلك لأن ذلك حيانته
وذلك أن معنى الحيانة أن يكون البيع في الظاهر أفضل وفي الباطن أنقص من الشراء
وقد حصل ذلك في هذا البيع لأن في الظاهر مثراً بمثل قيمته على عرف المتبادر

هذا هو الوجه

و في الباطن انقص للمشتري وقد حصل ذلك في هذا البيع لأنه في الظاهر مشتري
 بئيل فيقتب على العرف والمعتاد وفي الباطن مشتري بالكثير من ذلك فهو في الباطن انقص
 للمشتري فلم يجز بيع ذلك بل بجهة ما فيه من الحيانة والحق ببيعته على الثمن
 الأول ليسلم من الحيانة أو يبيعه مساومة لأن له ان يبيع ماله بما شاء **مسألة**
 قال فلوان جليلي اشترى في سلعة قانبا عاها بخمسين دينارا واشترى خصاها
 فتقاو ماها بينهما بستين دينارا واشترى أحد الشريكين نصيب صاحبه بثلاثين
 دينارا فانه لا يبيعها ما بجهة على الستين دينارا وانما يبيعها على خمسين وخمسين
 دينارا فجاءت وجهه انه اشترى بخمسين وخمسين دينارا لأنه اشترى نصيبه
 الأول بخمسين وخمسين دينارا والثاني الذي اشترى من شيء كبير بثلاثين دينارا
 فحصلت السلعة له بخمسين وخمسين دينارا فجاءت له ان يبيعه ما بجهة على ذلك
 ولا يجوز له ان يبيعه ما بجهة على ستين لان ذلك يكون خيانة لأن يبيع المراجعة
 هو على الثمن دون القيمة لأن ملكه بالثمن اعني بالبيع **مسألة** قال
 ولا يجوز بيع الثياب على الرقوم بل بجهة الا ان يكون رقما رقما صحيحا
 بعد ان عرف ما غرم فيه من الثمن والقضارة والكراف عتدي لك ويبيعه
 للمشتري فانه اذا كان في لك كذلك فلا بأس ببيعه كذلك مراجعة
اعلم ان بيع الثياب على الرقوم يكون على ثلاثة اوجه
 احدها ان يكون الرقم غير معلوم لهما بان يكون ثوبا مطويا
 او يكون لا يتفقا على الرقم فالبيع على هذا باطل نص
 عليه في الأحكام وذلك ان الثمن مجهول لهما ويجري
 مجرى المخاطرة والقمار وهذا مما لا احفظ فيه خلافا
 والوجه الثاني ان يكون ناعرا فان الرقوم مقدار ولا يعرف فان هل
 هو صحيح ام لا كان الثمن مجهولا مائة ولا يدري ان الثوب اشترى
 مائة او اقل والآخر هذا يجوز البيع عليه مساومة لأنه لا عرف
 بين ان يقول بعثك هذه الثوب مائة وبين ان يقول بهذا الرقم
 وهما يعلمان ان الرقم مائة فيجب صحة البيع لأن الثمن معلوم بينهما

عَلَى مَا بَيَّنَّا لَهُ فَلَا وَجِبَةَ لَهُ فَنَسَاكَ الْبَيْعَ وَالْوَجِبَ الثَّالِثَ أَنْ يَكُونَتْ عَارِثَيْنِ
بِالْزَّمِ وَأَيُّهُنَّ الرَّقْمُ مَحِيصًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْحِثَابِ فَيَجُوزُ الْبَيْعُ عَلَى ذَلِكَ ۝
مِلْحَةً لَا تُرَاسُ الْمَالُ يَكُونُ مَعْلُومًا فَيَصَحُّ بَيْعُ الْمِلْحَةِ عَلَيْكَ وَيَبِينُ ذَلِكَ ۝
لِلْمُتَرَى أَوْ يَقُولُ قَامَ عَلَيَّ بَكْدٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لِشَرْتَيْتَ فَإِنَّهُ كَذِبٌ وَمَعْنَى قَوْلِهِ الثَّمَنُ
وَالْقَضَاءُ لَا وَغَيْرُ ذَلِكَ مَا جَرَتْ عَقْدُهَا الْبَحَارُ أَنْ يَصْنَعَ إِلَى التَّجَارَةِ نَحْوُ الصَّبْغِ وَاجْرَاءِ
الضَّبَاغِ وَالشَّمْسَاتِ وَالْمَضَارِبِ الْبَيْعُ مَا انْقَطَعَتْ عَلَى التَّجَارَةِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ إِذَا كَانَ
ذَلِكَ قَصْدًا أَوْ لَمْ يَكُنْ أَشْرَاقًا مَسْتَقَرًّا ۝ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى
نَاقَةً فَعَلَقَهَا وَحَلَبَهَا مِثْلَ قِيمَتِهَا جَاءَتْكَ أَنْ يَبِيعَهَا مِنْ الْخِيَارِ أَعْلَمَ الْمُتَرَى أَنْ يَمْلِكَهَا
يُحْلَبُ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُتَرَى إِذَا عَرَفَ أَنَّ مِثْلَهَا يُحْلَبُ وَخَفِيَ أَنْ يَرَى بَيْعَهُ عَلَى الثَّمَنِ صَحَّ
ذَلِكَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَجْرِي جُرْئِي الْخِيَارِ وَبَعِيَ عَلَى هَذَا مِنْ اشْتَرَى ثَوْبًا
بَعْدَ ثَلَاثَةِ بَاعَةٍ بِأَلْفٍ عَشْرَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةِ لَاحِجَاتٍ أَنْ يَبِيعَهُ ۝ مِلْحَةً عَلَى
الْعَشْرَةِ وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمَحَلٌّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَبِيعُهُ بِمَا نَبِيتُهُ يَحْطُ مِنَ الثَّمَنِ
قَدَرَتْ مَا تَرَى وَهُوَ دَرَاهِمٌ وَفِيهِمْ أَنْهُ وَإِنْ انْتَبَحَ بِهِ مِنْ وَجْهِهِ فَالثَّمَنُ الَّذِي اشْتَرَى
بِهِ عَشْرَةَ وَتَقَعُ الْمِلْحَةُ عَلَيْكَ وَالْمُتَرَى يَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ نَبِيتَ ۝ فِي
الشَّيْءِ يَبِيعُهُ مَرَّةً وَفَدَّ يَزِيدُ وَيُخْتَصُّ ۝ فَصْلٌ ۝ لَا تَقُولُ لِي
بِالْحَتِّينِ عَلَيْكَ السَّلَامَةَ فِي بَيْعِ الْمِلْحَةِ إِذَا كَانَ فِيهِ خِيَارٌ لَكِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْأَكْلَامِ
فِي رَدِّ الْمَبِيعِ الْمَغِيبِ أَنَا جَعَلْنَا لِلْمُتَرَى الْخِيَارَ لِأَنَّهُ دَلَسَ عَلَيْهِ وَخِيَارُهُ الْمِلْحَةُ ۝
مِنْهُ مِنْ أَلْفٍ لَيْسَ عَلَى الْمُتَرَى فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْخِيَارُ عَلَى تَغْلِيلِ بَيْعِهِ مِنَ الْحَتِّينِ
بِهِ أَنْ يَدْعَى بِجَمِيعِ الثَّمَنِ أَوْ يَرُدَّ وَيَنْتَبِخُ الْبَيْعَ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَعْنَى هَذَا
صَدَّقُوا لِي السَّافِي مَا كَادَ امْتِ السَّلْعَةُ قَائِمَةً بَعِيْنَهَا قَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْطُ
الْخِيَارُ عَلَى الْمُتَرَى وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي الْأَصْلِ وَالرَّجْعِ وَجِبَ مَا ذَكَرْنَا
الْبَيْعَ أَنْ ظَاهِرَ الْعَقْدِ خِيَارٌ لِلْمُتَرَى مِنْ بَاطِنِهِ فِي بَيْعِ صُحُفٍ فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْمُتَرَى
الْخِيَارُ فِي قَسْخِ الْبَيْعِ دَلِيلُهُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ أَوْ اشْتَرَى مُؤَجَّلًا وَبَاعَ مِلْحَةً مَحْجَلَةً
وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْمُتَرَى فِيهِ الْخِيَارُ دُونَ الْحَطِّ فَكَذَلِكَ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ وَلَا مَا إِذَا ۝
كَانَتْ السَّلْعَةُ تَالِفَةً فَلَا يُبْعَى لِلْمُتَرَى فِيهِ عَلَى الْبَايْعِ وَالَّذِي يَبْعِي عَلَى قَوْلِ الْبَايْعِ
بِالْحَتِّينِ أَنْهُ يَحْطُ عَنْهُ الْخِيَارُ لَشَيْءٍ صَدَرَ عَلَى أَنَّ الْمَبِيعَ إِذَا تَلَفَ فِي يَدِ الْمُتَرَى

التوقيف في الرد بالعيب

وبه عقيب تزجج بنقصان العيب وبها قال الشافعي ووجه المسألة ما تقول
 به في الرد بالعيب **باب القول في الرد بالعيب** من استوى معيباً
 وهو عالم بعيبه لم يكن له رد ولا بدلك العيب وكذلك ان علمه بعد البيع قد ضيق لم
 يكن له ان يردّه بعد ذلك وهذا اما لاختلاف فيه ووجهه ان سئل المغيّب يصح كالصحيح
 ويؤت الحيات لما تروى في فتح البيع انما كان للتدليس فارد الاستدراك وهو عالم بالعيب
 لم يكن فيه تدليس فوجب ان لا يكون له الحيات وكذلك ان علمه بالعيب قبل بعد
 البيع ورضي به بطل خياره لانه كان مخيراً بين الرضى والفسخ فاذا اختار الرضى ورضي
 به بطل حكم الفسخ كما لو اختار الفسخ ونسخه بطل حكم الرضى قال وكذلك ان اشتجله بعد
 علمه بعيبه نحو ان يكون علمه فيستحق منه او من ثوباً فتركه او ملبوساً فيلبسه او ارضاً
 فيشتغلها كان ذلك رضى وبطل خياره في الرد وهذا اما لاختلاف فيه وذلك ان
 استعمل يدل على رضا بالعيب فهو جازي مجزئ ان يقول رضيت بالعيب **مسألة**
 قال التميمي عليه السلام ان عثره للبيوع بعد علمه بالعيب لم يكن ذلك رضى وكان له ان
 رده بعد ذلك وبها قال الذين يذهبون على علمهما السلام وعند أبي حنيفة يكون ذلك رضى
 وعند الشافعي صح خيار الرد على القول القوي وسكوت المكي بعد العلم بالعيب
 يكون رضى والأصل في ان خيار الرد ليس على القوي وان السكوت لا يدل على الرضى ما
 روي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال من استوى مثلاً مضملاً
 فليقلبها فليجلبها فان رضى جلد بها امسكها والرد لها ورد معها ما عاين ثم وردت
 عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من استوى مثلاً مضملاً فهو فيها بالحيات الى ثلاث
 ايام فجعله النبي صلى الله عليه وآله بالحيات هذه المدة ولم يجعل خياره في الرد على
 القوي ولم يجعل السكوت رضى فوجب ان يكون ذلك حكم الرد بالعيب لانهما جميعاً
 خيار الرد بالعيب **فان قيل** خيار المصلحة مدة مضروبة فلذلك وجب ان لا يكون
 خياره على القوي **قيل** له لا يكون السكوت في المدة رضى كذلك لا يكون رضى
 اية امسح الاطلاق لان خيار الرد هو الاطلاق ونعني به انه ليس له مدة مضروبة
 بالحيات **فان قيل** اذ اعرف العيب فليس يخلو من ان يرضى به او يخطئه
 فان رضى به امسكته وان يخطئه لم يكن له امساكه **قيل** له هذا ايضاً من جرد
 احدهما انه لا يمنع ان يخطئ ولا يرد منه الرد في الحال كالمصلحة وخيار الشرح والثاني انه

لَا يَنْتَهِجُ أَنْ يَحْضُلَ لَهُ خَالٌ نَالِيَهُ وَهُوَ أَنْ يَرَى وَيَنْظُرَ هَلْ لَهُ حَظٌّ فِي الْإِجَارَةِ وَالرَّضَى
 أَوْ فِي الرَّدِّ كَمَا فِي الْمَصَالِحِ وَمِنْ ذَلِكَ خِيَارُ الشَّرْطِ عَلَى أَنَا لَوْ تَلَمَّا لَسْنَا نَسْلَمُ أَنَّ السَّكُوتَ فِي كُلِّ خَيْرٍ
 دَلَالَةٌ عَلَى الرِّضَى لِأَنَّ السَّكُوتَ قَدْ يَنْتَهِجُ لِيَتَرَوَى وَقَدْ يَنْتَهِجُ مَعَ الْخَطِّ لِأَعْرَاضٍ لَهُ وَأَنْ
 كَانَ قَدْ يَنْتَهِجُ لِلرِّضَى فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَجْعَلَ السَّكُوتَ عَلَى كُلِّ جَارٍ رَضَى فَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ وَجَدْنَا
 الْعَرَضَ لِلْبَيْعِ مِثْلَ السَّكُوتِ لَوْنِ الْإِنْسَانِ قَدْ يَعْزِضُ الشَّيْءَ لِلْبَيْعِ وَهُوَ لَا يُزِيلُهُ الْبَيْعُ بَلْ يَزِيدُهُ
 أَنْ يَعْرِفَ حَالُ الشَّيْءِ فِيهِمَا يَتَاوَى وَلِأَنَّ الْعَيْبَ هُوَ الَّذِي يَنْقُصُ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَا يَنْتَهِجُ أَنْ يَعْزِضَ
 الْمُبْتَاعُ لِيَعْرِفَ مَقْدَارَ مَا يَنْقُصُ ذَلِكَ الْعَيْبَ لِيَنْظُرَ هَلْ يَصْلَحُ لَهُ فَيَرْضَى أَوْ لَا يَصْلَحُ لَهُ فَيَرْدُهُ
 فَوَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ رَضَى وَأَنْ لَا يَبْطُلَ لَهُ خِيَارُ الرَّدِّ وَتَحْذِيرُ الْعِلْمُ أَنْ يَقَالَ أَنَّ الْعَرَضَ
 لِلْبَيْعِ قَدْ يَكُونُ عَنْ رَضَى وَعَنْ غَيْرِ رَضَى فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ خَالٍ رَضَى كَمَا فِي السَّكُوتِ
 وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ مَعَ ابْنِ حَنِيفَةَ لِأَنَّ السَّكُوتَ لَيْسَ يَكُونُ رَضَى عَلَى كُلِّ جَارٍ عَلَى مَا نَقْدُمُ
 بِهِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَمْ تَرَى الْخِيَارَ بَيْنَ أَنْ يَرْضَى الْمُبْتَاعُ وَبَيْنَ أَنْ يَرُدَّهُ
 وَبَيْنَ أَنْ يَسْتَكْبِرَ وَيَأْخُذَ مِنَ الْبَائِعِ نَقْصَانَ الْعَيْبِ فَإِنَّ الْبَائِعَ ذَلِكَ حَكْمٌ عَلَيْهِ بِرَدِّهِ
 الثَّمَنِ وَاسْتِرْجَاعِ الْمُبْتَاعِ أَمَّا الرِّضَى بِالْعَيْبِ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَمْ تَرَى ^خ وَكَأَيْفَ يَنْتَهِجُ
 أَنْ يَتَرَوَى بِالْعَيْبِ كَمَا كَانَ لَمْ تَرَى بِالْعَيْبِ وَقَوْلُهُ أَوْ يَأْخُذُ مِنَ الْبَائِعِ نَقْصَانَ الْعَيْبِ
 فَإِنَّهُ أَرَادَ عَلَى الْمَصَالِحِ وَكَانَ عَرَضُهُ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ هَذَا الصَّلَاحَ جَائِزٌ مِمَّنْ تَرْضَاهُ عَلَيْهِ
 أَوْ مِمَّنْ الصَّلَاحُ مَا لَا يَجُوزُ وَأَنْ تَرْضَاهُ بِهِ بَيِّنَ هَذَا قَوْلُهُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي الْأَحْكَامِ
 فَإِنَّ ابْنَ الْبَائِعِ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِرَدِّ الْمُبْتَاعِ وَاسْتِرْجَاعِ الْبَائِعِ الثَّمَنِ وَقَدْ غَلَطَ فِي هَذَا بَعْضُ
 أَصْحَابِنَا فَظَنُّوا أَنَّ لَمْ تَرَى أَنْ يَجُوزَ الْبَائِعُ عَلَى رَدِّ نَقْصَانِ الْمُبْتَاعِ وَهَذَا فَاسِدٌ لِمَا ^{المعيب}
 بَيَّنَّا مِنْ قَوْلِهِ فِي آخِرِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْبَائِعَ أَنْ يَبَيِّنَ لَكَ حَكْمَ عَلَيْهِ بِرَدِّ الْمُبْتَاعِ وَاسْتِرْجَاعِ
 الثَّمَنِ فَإِنَّهُ أَنْ قَوْلُهُ يَأْخُذُ نَقْصَانَ الْعَيْبِ الْمُرَادُ أَنْ تَرْضَاهُ بِهِ وَتَصْلَحُ عَلَيْهِ عَلَى أَنْ
 احْتِمَالُ نَقْصَانِهَا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا احْتِمَالُ أَنَّ الثَّمَنَ مِنْ أَجْلِ الْعَيْبِ أَنْ كَانَ الْمَأْخُذُ
 مِنْ جَنْبِ الثَّمَنِ وَكَانَ الثَّمَنُ نَقْدًا أَوْ عَلَى وَجْهِ الْخَافِ الدَّيْوَانَةِ فِي الْمُبْتَاعِ بِاصِلِ الْعَقْدِ
 كَانَ الْمَأْخُذُ مِنْ غَيْرِ جَنْبِ الثَّمَنِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ لَا يَنْتَهِجُ إِلَّا مَعَ رَضَى الْبَائِعِ
 فَإِنَّهُ لَمْ يَجُوزَ أَنْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِرَدِّهِ وَأَنْ يَبَيِّنَ لَكَ فَلَا يَحْكَمْ عَلَيْهِ إِلَّا بِرَدِّ الثَّمَنِ
 وَاسْتِرْجَاعِ الْمُبْتَاعِ عَلَى أَنْ هَذَا الْجَمْلَةُ اعْنِي أَنَّ لَكَ حَكْمَ الْإِبَاقَةِ وَأَنْ لَكَ جَائِزٌ عَلَى
 طَرِيقِ الصَّلَاحِ لَا أَحْضَطُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ **فَإِنْ قِيلَ** السُّتْمُ تَقُولُونَ فَمَنْ

فمن اشترى جارية فوطيها ثم وجد بها عيبا انهم يحكم على البايع بنقصان العيب
قيل لا نه اذا البت انه لا سبيل للحكم بردها ولم يجر ان يقر المشتري
 على الرضا بالعيب فتح انه اشترى على انه صحيح لم يبق فيه الا اجتناب لا على الخط
 بقدر نقصان العيب **مسئلته** قال ومن اشترى جارية فوطيها لم تظهر
 له فيها عيب وجب له على البايع نقصان العيب قبيحا قال ابو حنيفة وقال س
 له ان يردها بالعيب والا حصل في ذلك ما روى زيد بن عيسى عن ابنه عن جده لا عن
 عليه عليهم السلام في رجل اشترى من رجل جارية فوطيها ثم وجد بها عيبا فالزمها
 للشرى ثم قضى له على البايع بعشر المم قالت يد عليه السلام كان نقصان
 العيب الغر **فان قيل** فقد روي عن ابنه حكم بردها وردها عنهما
 ان كانت بكرة ونصف العذران ساتت يديا فاشكر ون على من قال ذلك **قيل**
 عنه نا ان عليا عليه السلام اولها بالاتباع وقوله عندنا حجة وليس كذلك قول
 غيره لا على ان قول عمر لا اعرف به اليوم قائلا لئن ابا حنيفة يقول مثل قولنا في
 يقول في العيب يردها بالعيب ولا يجعل للوط حكما ويقول في البكر مثل قولنا فاذا
 سقط قوله بقي قول علي وحده فيجري مجرى الاجتماع منهم لا نه لم ير وعنه في
 ذلك الا قول علي وقول عمرو بن تميم ابن مسعود وسقط قول عمرو بن مسعود فلم يبق
 الا قول علي عليه السلام فاما ما ذهب اليه الشافعي في اللب فهو مخالف لاجماع
 الصحابة لو ان الكل منهم يحكم بخلافه على ما بينا لا فوجب سقوطه في هذا
 الوجه وايضا لو ردها بغير الوط بالعيب كان ذلك فتجيب البيوع ولو فسخه بعد
 الى البايع كما كانت وصار البيع كالمع لم يكن فيحصل الوط في الحكم كما نه وقعه
 في ملك البايع وكل من وطى في ملك الغيب لو بد فيه من حدة او مهر فلو ردها
 لوجب ان يرد معها المهر وذلك باطل بالاجماع فبطل الرد اذ لا يضح الا مع امر
 مع بطلانه **فان قيل** ليس للبايع ان رضي باخذها مع العيب صح ذلك
 ولو يؤدي على ما ذكرناه الى ان يحصل الوط في ملك الغير بغاير حدود لا مهر وهذا
 نقص ما اعتمدناه **قيل** له هذا غير منصوص عليه ولو صح ذلك كان رضي
 البايع باخذها مغيبا ابراء للمرتبة من جميع حقوقه المتعلقة بالجارية فجرى
 مجرى ابطال ابراء من مهرها وليس كذلك اذ احكم عليه بذلك لا نه لا يرد

بارئاً من حقوق المتخلفين بها **فان قيل** ليس لوانتخدمتم ثم وجد بها
 عيباً فله ردها فانتكروا اذا وطها **قيل** له الفرق بين الخدم والوطان الاستخدام
 يصح في ملك الغيب بغير العوض ولا يصح الوط وايضاً الوط يبطل خيار الشراء
 والاستخدام لا يبطله فوجب أن يبطل خيار الرد بالعيب وان لم يبطله الاستخدام
فان قيل وطء العيب لا يكون فيها عيباً **قيل** له انما تنكروا له ولم ينسج
 الرد لأن في رده عيب بل للوجوه التي بيناها وانما لك غلبه ابي حنيفة **فمسألة**
قال ولو ان رجلاً اشترى متعيباً فلم يعرف عيبه حتى وجد عنده عيب آخذ
 كان المتري بالحيات ان شاء رد السلعة ورد نقصان العيب للحديث وان شاء
 لم يرد واحداً من البائع نقصان العيب الأولي لأخلاف في ان له ان يلزم السلعة
 ولا يخذل من العيب وانما الخلاف في ان يرد من العيب للحديث عند كل شيء لك
 ان لم يلزمه معيباً بل يجب أن يكون له رده وقنخ البيع ولله ان لم يكن خذ عند
 عيب آخر فالعلم انه استراها صحته فوجدها متعيباً **فان قيل** فكيف
 يرد لها وقد حدث فيها عيب لم يكن **قيل** له ان يرد لها مع ارسل العيب
 فتكون كانه قد ردها سلمتها من يد العيب يرد على ذلك ان حال المتري له
 يجب أن يكون استوخا من حال الغائب ولو كان غصبها ثم حدثت عنده
 الغائب عيب فيما كان له ان يرد لها مع ان من العيب فكذا لك المتري لأن
 العيب حدثت وهي في مكانه فلا يجب ان يبطل مكان له من الرد **فان قيل**
 الغائب لا يمكن فيه غير ذلك **قيل** له قد كان يجوز ان يلزم ويضمن
 القيمة **فان قيل** فإيه لم يرد من ان يملك بالعوض **قيل** له والمتري
 لم يرد من أن يملك المتعيب بالعوض فالرد من العوض والرجوع على البائع
 بارساء العيب فلا أحفظ فيه خلافاً وقصده ان يملكه بده لا لانه لو بقي
 بالعيب لم يحتاج الى تجديده فقد فلا وجب لأن يلزم من القنخ والرجوع لأن
 يلزم من المتعيب وقد دخل في السلفه على انه متخلف فوجب ان يكون له لزمه
 والرجوع بارساء العيب وليس للغائب ان يسكنه ويعطيه القيمة لأن لم يملكه
 كملكه المتري **فان قيل** على المسألة الأولى لو جاز ان يرد لها
 مع الأربى جاز ان يرد البيع وان تلفت ويرجع بالثمن والقيمة **قيل**

ذلك لا يجوز له لأن الفسخ لا يمكن مع تلف السلعة وإذا لم يمكن لم يفتح الرجوع
بالتسليم فيبطل ما قلتموه في بقا للشافعية كما جاز لمصري المصلحة أن يردّها ويرد
عوض لبنها كذلك ما اختلفنا فيه لأنه عوض مافاق وهو في ممان المتري
فأما ان رضي البائع بأخذها مع الغيب الثاني رد جميع الثمن فوجب أن لا يكون للمصري
في خيار الرضى بالغيب لأنه لا وجب أن يردم الأثر وقد رضي بأخذها مع غيب
وهذا إما لا عرف فيه اختلافاً **مسألة** قال ولو أن رجلاً اشترى سلعة
كثيراً صفقة واحدة من عبده وأما أو غير ذلك فوجد بعضها عيباً كان له أن يرد السلعة كلها
أو يرد ما ليس له أن يرد المعيب دون ما حيزه وقال أبو حنيفة إن كان ذلك
قبل قبض لم يجب وإن كان بعد القبض فرق الصفقة ورد المعيب دون الصفقة
لأنه نقضت بعد القبض عليها قبل القبض فنقول لا يجوز الأثر المبيع والرضى
بالمبيع لأن خلافاً يؤكده في التفرقة الصفقة للرد بالغيب وقولهم فيما يكال
ويؤنن إذا اشترى مجتمعة فانه لا يجوز رد بعضها دون بعض وكذلك قولهم
فمن اشترى شيئاً لا يصلح أحدها إلا بالآخر مثل خفين أو مصلحي باب فوجد
بأحدهما عيباً أو بهما ردهما جميعاً أو أحدهما حلّى ذلك كله أبو الحسن الأكرخي وحلّى
ذلك يؤكده ما ذهبنا إليه ويمكن أن يفعل أصلاً يقاس عليه **فإن قيل**
إذا كنتم تقولون أن تفرق الصفقة يجوز للشفيع إذا اشترى المتري ماله
فيه شفعة وما لا شفعة فيه فما أنكرتم أن يجوز تفرقه للرد بالغيب **قيل**
لأن خلافاً بيننا وبينكم أن خيار الشرط وخيار الرضى لا يستوعبان تفرق
الصفقة وإن من له الخيار يختار البيع في الجميع أو يرد لا في الجميع فكان ما ذهبنا
إليه في الرد بالغيب بذلك أشبه لأنه خيار في فتح البيع الصفقة ويكمن فيبطل
أصلاً يرد ما ذهبنا إليه بعلته أنه خيار الفسخ لبيع صحيح فيجب أن لا يجوز تفرق
الصفقة وليس كذلك الشفيع لأن سبيل المتري سبيل الوكيل في أن
يبيع ينتقل إلى الشفيع كما ينتقل شيء الوكيل إلى الموكل ولا خلاف أن الوكيل لو
اشترى شيئاً أحدهما لنفسه والآخر لموكله أن الموكل يأخذ ما هو حقه دون
ما هو حق الوكيل ويفرق الصفقة فلما حال الشفيع بحال الموكل أشبه فلهم أقلنا
أنه يفرق الصفقة **فإن قيل** أن الإنسان إذا باع ما يملك وما لا يملك فما أنكر

مثله فيما اختلفنا فيه **فصل** في الردق بينهما ان البيع لم يتناولاها على
 حية ولا خيد لاننا نبيع فيما يملكه ووقف فيما لا يملك فصارت الصفقة كأنها صفقتان
 فجاء ان يعرض الفسخ في الموقوفين دون الصالحين وليس كذلك الرد بالغييب لأن
 عقد البيع تناول البيع كله على حية ولا خيد فكأن الصفقة قبل التحقيق صفقة
 واحدة وحكي بعض الشافعية الى انهم مختلفون فيه فمنهم من يرى ان الصفقة
 تفرق في الرد بالغييب ومنهم من رأى انها لا تفرق ولهم لم يفضلوا بين أن يكون
 ذلك قبل القبض أو بعده ووجدت في كلام ابن ابي هريرة ما دل على أن قولهم
 فيه مثل قولنا **فصل** قال في المتن اذا اشترى رجل حلة من عبد الله بن مسعود
 بالعقب غيباً فأراد اخذها ان يرصها به ولا راد الاخذ ان يريد ان يريها ان يريها
 بالغييب يلزمه أن يرد مع شيء يملكه أو يأخذ نصيب شيء يملكه ويأخذ ارسل الغيب
 وعند ابن حنيفة اذا رضى أحد الشريكين بطل الرد وعند الشافعي ان الصفقة
 تفرق ويرد من يريد الرد ووجه ما قاله يحيى أن تفرق الصفقة للرد لا يجوز
 للموجوب ان يفسد ولا يفسد البطلان حق الشريكين الذي يرد في رد وفي رد الشريك
 بالغييب انطال حتى شيء يملكه فوجب ان يضمه كما يقول في الشريكين يفتق
 احدهما نصيبه وبطل حكم الرد لوضا بالغييب في نصيب نفسه كما قلنا لا يفتق
 وظي حبان يفسد مثلاً لا يفسد بحدتها عينا انه اذا بطل حبانها في الرد يرد على
 البايع بأرسل الغيب اذا لم يكن رضى بالغييب وكذلك القول فمن اشترى عبداً او جديراً
 عتقاً ثم مات قبل الرد انه يرد بالبيع بأرسل الغيب **مسألة** قال واذا قال البايع يردني
 اليك من كل عيب لم يرد بالبيع هذا من العيوب التي لم يبينها المشتري قال ابو حنيفة
 يرد من جميع العيوب واختلف اقول الشافعي فيه ومن جعلها ان ذلك يبطل البيع
 لان البيع يكون مجهولاً لا يرد بالبيع بعدة ولا يرد به حكم النقصان فيه لان الرد
 مقدرات الارش ولا مقدرات قيمته وهذه الامة معني لان الرد ما فيه ان يشترط به وهو
 لا يعرف قيمته ويجوز ان تكون قيمته تسعة أو ثمانية أو اقل وذلك لا يوجب
 فساد البيع فبطل هذا القول ولا يصح ان يقال انه شرط مجهول فيجب ان يفسد البيع
 لان الرد لا يوجب جهالة في المبيع ولا البيع ولا الثمن بل كل شرط لا يوجب ذلك فلا يجب
 ان يكون مفسد البيع عندنا علميها بينا لا فيما تقدم **فان قيل** هو يوجب جهالة

فِي الْمَبِيعَةِ لَا نَنْدُرُ لَابْدَعِي مَا هُوَ وَمَا الَّذِي فِيهِ مِنَ الْغَيْبِ قِيلَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
كَذَلِكَ لَوْ كَانَ أَنْ يَفْسُدَ الْمَبِيعَةُ وَأَنْ لَمْ تَشْرُطْ الْبَرَاءَةَ إِذَا كَانَ فِيهِ عَيْبٌ لَمْ يَعْرِفْ
الْمُسْتَرِي وَالْبَائِعُ وَكَذَلِكَ فَاسْتَدْرَكَ فَوَجِبَ شَرْطُ هَذَا السُّؤَالِ وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ
الَّذِي يَجْعَلُ الْمَبِيعَةَ تَحْتَ كَلْفِ اقْتِرَافِ الْفَرْقَةِ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْكَيِّفِ وَالشَّيْبِ وَتَحْوِيلِهَا وَمَنْ لَا
يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَمَنْ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ عَيْبِ عِلْمِ الْبَائِعِ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ وَمَنْ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْبَرَاءَةَ لَا غَيْرَ مَعْنِيَّتَهَا إِلَّا فِي الْمَبِيعَةِ اشْتِرَاطُ تَرْكِهَا حَقًّا وَقَدْ
مَضَى الْكَلَامُ فِي مِثَالِهِ فِي بَابِ شَرْطِ الْمَبِيعَةِ وَبَقِيَ أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَرَفًا لِلْمَبِيعَةِ وَالْمَبِيعَةُ
وَلَا الثَّمَنُ وَلَا كَانَ مَا يَبْتَاعُ أَنْ يُعْتَدَ عَلَيْهِ الْعَوَضُ مِنْهُ أَمَّا بَعْدَ الْمَبِيعَةِ دُونَ الشَّرْطِ وَكَذَلِكَ
بِأَنَّ يَبْتَاعُ وَيَشْرُطُ الْوَلَا لِنَفْسِهِ لَا نَنْدُرُ تَرْكُهَا حَقًّا لِلْمُسْتَرِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَهُ ذَلِكَ
صَرَفًا لِلْمَبِيعَةِ أَوْ الْمَبِيعَةِ أَوْ الثَّمَنِ وَكَذَلِكَ مِنْ اسْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنْ لَا يُطَاوَاهَا
ثَلَاثَ الْمَبِيعَةِ وَتَحْوِيلِ الشَّرْطِ لَا أَنَّهُ اشْتَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ تَرْكُهَا حَقًّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي
بَلَيْنَا فَوَجِبَ أَنْ يَنْقُطَ الشَّرْطُ فِيمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ لِأَنَّهُ اشْتَرَطَ عَلَى الْمُسْتَرِي تَرْكُهَا
حَقًّا هُوَ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الرَّدُّ بِخِيَارِ الْغَيْبِ فَاِنْ قِيلَ أَلَيْسَ لَوَضْعِ عَلَى عَيْبٍ بِغَيْرِهِ
بِغَيْرِهِ وَرَدَّ صَحِيحٌ بِمَا الْمُسْتَرِي مَكَّحَ ذَلِكَ قِيلَ لَمْ يَكُنْ هَذَا أَوْ ذَاكَ فَهَوِيَ لِأَنَّ
هَذَا أَشْلَى مِنَ الْغَيْبِ وَأَشْلَى مِنَ الْغَيْبِ تَجَارِيءُ وَلَيْسَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ مَعْتَبَرًا
يَتَعَلَّقُ الْمَبِيعَةُ بِتَعَلُّقِ بَيِّعِ الْغَيْبِ فَإِنَّا شَرَطْنَا عَلَيْهِ أَنْ يَتْرَكَ حَقًّا لِيَكُونَ لَمْ يَكُنْ هُوَ الرَّدُّ
بِالْغَيْبِ وَإِنَّمَا الْأَخْلَافُ أَنْ لَوْ قَالَ قَدْ اجْرَأْتَكَ مِنْ عَيْبٍ وَاحِدٍ أَوْ عِيَابٍ أَوْ أَكْثَرٍ
مِنْ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْصَحْ فِيهِ كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا وَالْعِلَّةُ إِبْرَءُ لَا مِنْ عَيْبٍ مُجْمُولٍ وَكَذَلِكَ
مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ فَاِنْ قِيلَ فَمَا ذُكِّرْنَا لَا أَوْ لَأْسَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنْ يَبْرَأَ لَمْ يَكُنْ
وَلَيْسَ هُوَ اشْتِرَاطُ تَرْكِهَا حَقًّا لَمْ يَكُنْ هَذَا وَكَانَ يَلْمِظُ الْبَرَاءَةَ لَا فَالْمَعْنَى فِيهِ
هُوَ اسْتِرْطَاقُ حَقِّ لَمْ لَا أَنْ يَحْضُرَ لَمْ أَنْدُرُ اشْتَرَطْنَا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَبْرَأَ لَا بِغَيْبٍ أَنْ وَجَدَ
فِيهِ وَتَابِعِي فِي صَحَّةِ الْمَبِيعَةِ وَالشَّرْطِ وَفَسَادِهَا إِنَّا هُوَ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْعَبَارَاتِ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ سَلْعًا فَعَلَّمَا إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ
الْبَلَدِ الَّذِي وَقَعَ الْمَبِيعَةُ فِيهِ فَوَجَدَهَا عَيْبًا وَلَمْ يَبْأِغْ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ كَانَ لِمَنْ يَرَاهَا
عَلَيْهِ فِيهِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ أَنْ يُطَاوَاهَا لِلْمُسْتَرِي بِرَدِّهَا إِلَى الْبَلَدِ الَّذِي انْعَقَدَ فِيهِ الْمَبِيعَةُ
وَوَجْهُهُ أَنَّ الرَّدَّ حَقٌّ لِلْمُسْتَرِي لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْمَوَاضِعِ فَلَهُ أَنْ يَتَوَفَّقَ مِنَ الْبَائِعِ فِي الْيَمِينِ

وجد لا فيه دليل سائر لا حقوق كالدين والمضامين والكفالة لأنها أجمع حقوق لا
تتعلق بالمواضع التي وجبت فيها وإنما احترزنا بعبارة لا تتعلق لأنها المواضع من السلم
وان السلم إذا كان من شرط تسليم المسلم فيه في موضع بعينه صحت المطالبة
بتسليمه في ذلك الموضع **مسألة** قال ولأنه وجدها عينا واشتهر على ذلك
وتوجه إلى البلد الذي فيه البايع ليردها فتلفت في الطريق كأنه أن يرجع على صاحبها
بنقصان الغيب تحريجا للتدريج فيه قولنا بنقصان الغيب لأن إطلاق النقص في الغيب
ما يقتضي الرجوع بالقياس إلا أن سألناه تدل على الرجوع بأرض النقصان فكان قوله
المنعك لا عن أرض النقصان والوجه في ذلك أن الملك تولى إذا اشترى معينا وهو
لا يعلم وحده ما يقع الرد وجب أن يرجع عليه بالنقصان على ما بينا فان اشترى حارس
معينة ثم وطئها لم يعلم بالغيب أنه يرجع بأرض النقصان لتعدله الرد فكذلك في هذه
المسألة لأن الرد فيها قد تعدل لأنه لا يتقبل الرد التالف فوجب أن يكون له الرجوع
بأرض النقصان قياسا على ما ذكرناه وإيضاحا الملك تولى له يشتوف حقه إذا كان حقه ان يتسلمه
أصلها من حيثها من العيوب فوجب أن لا تبطل ظلامتها ولا تسبيل إلى استدراكها إلا
بالرد أو الرجوع بالأرض لأننا لم نفعل ذلك كذا قد انبطلنا ظلامتها وقد قال الله تعالى
لا تظلمون ولا تظلمون ويجب أن يكون ما ذهبنا إليه بيا قال أبو حنيفة وأصحابه لا يتم
جعلوا قولهم في هذه الباب بأنهم قالوا الرد إذا تعدل الغيب فعمل كان من الملك تولى
أو بفعل منه غير متقوم فيجب أن يكون له الرجوع بأرض الغيب عندهم ويذكر
على ذلك وعلى أن الشافعي يجب أن يكون ذلك قوله لأن قولهم إن الملك تولى إذا حدثت
عنده عيب آخر كان له الرجوع بأرض الغيب الأول لتعدله الرد ولا يفرع عندها رد
الغيب **مسألة** قال ولأن رجلا اشترى من رجل شيئا من الغنم أو من الغنم أو من
يؤلف على عينيها لا بعد كسرها فوجد فيها عيبا فلما أن يرجع على البايع بنقصان الغيب
أن كان له مع الغيب قيمته وإن كان مما لا قيمة له كخول البهس وشبهه فلما أن يرد لا يرجع
بالمن على البايع وبما قال أبو حنيفة وأصحابه واختلفت أقاويل الشافعي في اختلافه فالتزم
والذي يقتضيه مذهب يحيى بن علي السلام أن للمري في خيارين أن كان له بعد البيع
قيمة أحدهما على ما ذكرناه هنا من الرجوع بأرض الغيب والثاني أن له أن يرد ولا يرد
أرض الكس على ما نخص عليه في ١١ فاعتد إذا وجد الملك تولى بها عيبا بعد أن حدثت عنده

سبيل أخذ لأن الكسرة من لتي حدوث عيب آخر عند ولا يجب ان يكون
 سبيل سبيل الغاصب يُعتبر فيه أن يكون الكسرة ان المعظم من دفعه على الوجه
 الذي نذكره في مسئلة الغصب فيضمنه ولا يكون له سبيل لى رد له
 متعدي فيه وكذلك النجار الكسرة والسباغ اذا افسدوا دبرهم لا يضمنان متعديان ولا يترقى
 ليس بمتعدي في الكسرة لا تملك ما دون فيه فكان حكمه حكم المتعدي يحدث وفيما عيب
 عند المتعدي لم يجد فيه ما يوجب الوضوء فهما معفى في الكتاب ولا غرض في اعادة الاما
 ان لم يكن له بعد الكسرة قيمة فعليه ان يرد له ويرجع بالثمن لا يملك لا يستحق من ماله
 قيمة له لا يبعه لا يبيع ولا يملك لا يبيع ان يقدس فيه الارض لأن الارض سبيل
 على القيمة فاذا لم يكن له قيمة بطل البيع ورجع بالثمن **مسئلة** قال ولوانه
 اشترى من رجل ثوبا را على انه بطل البطل فبنت كذا فلما على البائع ما بين
 القيمة ان كان البائع لم يبع ثم يبعه لك وان كان تعدد ذلك فهو اقل مما نبت
 وعليه لك ترمى من البطل وما غرم عليه في ارضه ووجهه ان البائع اعطاه
 البيع وكدق الصفة التي اسطرط لك ترمي فهو بمنزلة ان يبيعه العيب فادركه
 استهلكه المتري ثم علم به لزمه ما بين القيمة ان تملكه ان شئ على ما بينا
 فيما مضى وعلى هذا يجب على من هب ان يواشترى طعنا ما فأكلم ثم وجد به
 عيبا انه يرجع بالرأس العيب وقال ابو حنيفة لا يرجع بالرأس العيب وقال ابو يوسف
 وحمل يرجع به وهو الصحيح لأنهم اجمعوا فيما استوكا كاهه فكنه هاتم وجد
 به عيبا انه يرجع بالرأس العيب وان كان كسره فعليه فكدركه الاكل والبيع لأن
 ذلك استهلاك حصل بفعل المتري فيجب الا ينعى ذلك من الرجوع بالرأس
 العيب وكذلك الذي يقتضيه مذهبه انه لو كان عبدا افاعقه ثم وجد به عيبا
 انه يرجع بالرأس العيب وبه قال ابو حنيفة وصحابه لا يملكه عندهم فعل غيرهم
 وكذلك على من هب المثل وهم مخالفوا فيه الا رواية حكاهما الطحاوي في المختصر
 عن ابي يوسف والاصل في جميع ذلك انه لم يملك ما استحقه المتري وتعدت
 الرد يجب ان يكون له الرجوع بالارأس كما قلنا فيمن وطى جارية ثم وجد بها عيبا
 والوطي انما مضى ولم يطلوا الرجوع بالرأس العيب مع الوطى فكيف
 تطلون مع ما ذكرناه اما ان تعدد البائع فلم يترى له ان يملكه البائع

وَيُجِزُّ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ وَمَا غَرَمَ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي سَعَوْرٌ وَالْمُعَوَّرُ يُرْجَعُ بِمَا غَرَمَ
 بِغَوْرٍ لَا عَلَى الْغَارِ عَلَى مَا يَجِي مِنْ بَعْدِ **قَالَ** فَإِنْ اشْتَرَاكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْكَرَّاتِ هـ
 فَاَنْتَ تَصْلَحُ فَعَلَى الْمُشْتَرِي لِلْبَّايْعِ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ إِنْ كَانَ الْبَّايْعُ لَمْ يَتَّخِذْ ذَلِكَ هـ
 فَإِنْ تَعَمَّدَ فَيُؤْتَى بِمَنْعٍ بِالزَّيَادَةِ وَكَذَلِكَ أَنْ يَتَّخِذَ لَمْ يَتَّخِذْ عَلَى مَا اسْتَحَقَّ هـ
 بِعَقْدِ الْبَيْعِ وَالْبَّايْعُ أَوْلَى بِالزَّيَادَةِ إِنْ عَلِمَ قَبْلَ لَاسْتِهْلَاكِهِ فَكَذَلِكَ زَيَادَةُ الْعَمَّةِ
 وَلَيْسَ بِشَيْءٍ هَذَا إِنْ يَبْتَاعُ عَبْدٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَوْ جَدَّ أَصْحَابًا لَوْ أَنَّ الْبَيْعَ هـ
 يَتَنَاوَلُ عَيْنَ الْعَبْدِ وَرَضِيَ الْمُشْتَرِي بِهِ مُعَيَّنًا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ
 وَمَا قُلْنَا لَا يَحْتَوَلُ عَلَى أَنْ لَا يَبْتَاعُ لَمْ يَقْعُ عَلَى عَيْنِ الْبَدْنِ فَلْيُشَبَّهْ إِنْ يَبْتَاعُ عَسَاةً
 أَقْنَى لَا فِيْ غَطِيٍّ عَلَى سَبِيلِ الْغَلَطِ أَحَدٌ عَشَرَ قَوِيَّةً إِنْ الزَّيَادَةُ لِلْبَّايْعِ فَأَمَّا
 إِذَا تَعَمَّدَ فَيُؤْتَى بِمَنْعٍ لَا يُنْهَى بِهَذَا أَنْ يَكُونَ إِذَا فَوْقَ مَا اسْتَحَقَّ مُتَعَدِّيًا وَجِبَ
 أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى سَلَةً وَتِلْ ثُمَّ قَالَ لِلْمَوَازِينِ وَإِنْ كَانَ هـ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَعًا بِالْمُخَارِ فَكَذَلِكَ مَا كُنَّا هُنَا الْبَيْعَ **سَلَّمَ** قَالَ وَإِنْ
 ادَّعَى الْمُشْتَرِي عَيْنًا فِي السَّلَةِ فَانْكُرَ الْبَّايْعُ فَعَلَى الْمُشْتَرِي الْبَيْتَ وَعَلَى الْبَّايْعِ
 الْبَيْتَ وَالْأَصْلَ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَى
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَهَذَا الْمُشْتَرِي هُوَ الْمُدَّعَى لِأَنَّهُ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ وَيُجَاوِزُ
 الزَّامَ الْبَّايْعُ مَا لَا يُلْزَمُ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَّايْعُ دَافِعٌ لَذَلِكَ وَمُسْتَنَدٌ إِلَى الظَّاهِرِ لَا إِلَى هـ
 الظَّاهِرِ فِي الْبَيِّنَاتِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ نَحْتِ يُلْتَمَسُ خِلَافُهُ وَمَا بَيْنَنَا لَا يُفْرَقُ هـ
 بَيْنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَأَيْضًا الْمُشْتَرِي يَدَّعِي وَقَعَّ الْبَيْعَ عَلَى الْعَيْبِ وَتُعْنِ لَوَاحِظُ
 نَعْلَمُ وَالْبَّايْعُ مُنْكَرٌ لَا بُدَّ مِنْ تَصَحُّطِهِ بِالْبَيْتِ عَلَى هَذَا الزَّوَانِ أَحَدُ الْمَتَابِعَاتِ ادَّعَى
 أَنْ لَمْ خِيَارَ الشَّرْطِ فَقَلْبِيَّ الْبَيْتَ وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينُ مَا بَيْنَنَا لَا لَوَ تَرَى النَّهْ
 إِذَا ادَّعَى انْطَوَاءَ الْعَقْدِ عَلَى خِيَارٍ لَا يُعْرَفُ فَمِمَّا خَبَأَ مُنْكَرٌ وَهَذَا أَجْمَلُهُ لَا أَحْفَظُ
 فِيهَا خِلَافًا قَالَ وَكَذَلِكَ إِنْ أَقْرَبَ الْبَّايْعُ بِالْعَيْبِ وَادَّعَى خِلَافَهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي
 وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَانَ وَهُوَ عِنْدَ الْبَّايْعِ قَبْلَ وَقُوعِ الْعَيْبِ لَوْ أَنَّ الْعَيْبَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ
 عِلْمَ أَنْ لَا يَحْدُثُ شَلْلٌ فِي سَلِ الْمُدَّعَى وَقَعَّ فِيهَا الْبَيْعَ فَهَذَا يُكْذِمُ الْبَّايْعَ لَا مَحَالَةَ وَعَيْبُ
 يُعْلَمُ أَنْ عَيْبُ خِلَافٍ عَنْ قَرَبٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَانَ عِنْدَ الْبَّايْعِ قَبْلَ أَنْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي
 لَا مَحَالَةَ وَكَذَلِكَ كَالْإِحْاطَةِ الطَّرِيقَةِ أَوْ مَا اشْتَبَهَ ذَلِكَ وَالْعَيْبُ الثَّلَاثُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

ع انطوى

عند البائع ويجوز أن يكون حدث عند المشتري والمنال من مبيعته على هذا الكا
وهذا إما لا خلاف فيه أن البينة في بيع على المشتري لا بد وأن لا يعلم صحة
وما هو خلاف الظاهر لا نأخذ الغيب في يده وهو يدعي أنه كان في يد البائع
ولأن العقد وقع مع حصوله كل ذي لك خلاف الظاهر والبائع متأكد له فوجب
أن تكون اليقين على البائع والبينة على المشتري قال فان أخذ البائع ثم ادعى
عينا حدث عند المشتري فالبينة على البائع واليدين على المشتري وجهه ما مضى
من أن الظاهر خلافه وان البائع يحاول الزام المشتري مالا يلزمه في الظاهر
فلزمته البينة وحسن القول فيما قول المشتري مع يمينه إذا لم يكن للبائع بينة
باب القول في استحقال المبيع إذا استحق المبيع

المشتري فرد على المشتري لم يكن له أن يرجع بالشئ على بائعه إلا أن يكون رد
على المشتري بحكم الحاكم وأذن البائع وهذا إما لا أخف في بيع خلاف وجهه
أنه إذا رد على المشتري باختيار نفسه أو باقراره لم يفسخ البيع الذي كان بينه
وبين البائع لأنه أقر أنه لا يلزمه بائعه ولأن استهلاكه ما اشتري به خيار له
يجوز من العقد الذي نفذ وما إذا رد لا يحكم الحاكم فله الرجوع بالثمن على البائع
لأن الحاكم إذا حكم به للمدعي فقد تضمن الحكم بطلان البيع الذي جرى بين من كان
الشيء في يده وبين البائع فإذا بطل ما بينهما من البيع وأخذ الشيء من يد من كان
في يده لا يحكم ما أعطى البائع من الثمن بمنزلة ذلك لأن البائع قد رجع
عليه وكذا إذا أذن البائع للمشتري في رد ولا يصح للمشتري جري ذلك مجرى
أقراره إجماعا بطلان البيع وبأن المبيع قد استحق المدعي فان رد ذلك رجع
عليه بالثمن للوجوب الذي يثبت لأدوى عن علي عليه السلام أن إنسانا عرف
ملكاً في يده مشترياً له فضحى به فقتل عليه السلام بتسليمه إلى المدعي وقال
للمشتري اتبع صاحبه بما أعطيه حيث وجدته **مسألة** قالوا إذا اشتري
سلعاً في صفقة واحدة واستحق بعضها رجع على البائع بثلث المثلث وصرح
البيع فيما سواه به قال أبو حنيفة وصحابه وإنما الساقية فقد اختلفت قولهم
وقد ذكرناها في مسئلة بيع العبد مع الحر في صفقة واحدة وجب ما ذهبنا إليه



أَنَّ هَذَا الْبَيْعَ غَيْرُ مَنْطُوقٍ عَلَى الْفَسَادِ لَا بُدَّ قَدْ نَفَذَ فِي نَصِيبِ الْبَائِعِ لِأَنَّهُ بَاعَ
مَا مَلَكَهُ وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَفْسُدَ فِي نَصِيبِ مَنْ سَوَاكَ لَا بُدَّ وَقَعَ مَوْقُوفًا عَلَى أَجَانِزِهِ
عَلَى مَذْهَبِنَا فِي الْبَيْعِ الْمَوْقُوفِ فَوَجِبَ أَنْ يَسْتَقَرَّ الْبَيْعُ فِي نَصِيبِ الْبَائِعِ دُونَ
نَصِيبِ الْمُسْتَحَقِّ دَلِيلُهُ الشَّفْعَةُ فِي الصُّيُفَتَيْنِ إِذَا اشْتَرَاهَا الْمُشْتَرِي وَالشَّفْعَةُ
حَقٌّ فِيهِمَا اخْتِارًا فَإِنَّهُ إِذَا طَلَبَهَا لَمْ يَسْتَقْمِرْ بِهَا الْبَيْعُ وَمَا لَحَقَّ فِيهِ لِلشَّفْعَةِ فَإِنْ
اسْتَحَقَّ الشَّفْعَةَ مَالَهُ حَقُّ الشَّفْعَةِ بِشَفْعَتِهِ وَجِبَ تَقْرِيقُ الصَّفَقَةِ
فَكَذَلِكَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى مَا قُلْنَا لَوْ مِنْ فَسَادِ الْبَيْعِ أَنْ يَبْعَ عَبْدًا
أَوْ خَدًّا صَفَقَةً وَاحِدَةً وَذَلِكَ وَمِثْلُهُ لَأَنَّ الْبَيْعَ انطوى هُنَاكَ عَلَى الْفَسَادِ
إِذَا بَعِثَ بَيْعَ الْحَرِّ وَالْمَيْتَةِ بِحَالٍ وَكَذَلِكَ لَا يَتَأَنَّ فِيهِ تَقْرِيقُ الصَّفَقَةِ لِأَنَّ الثَّمَنَ
لَا يَكُنْ تَوْرِيْعُهُ عَلَيْهِمَا إِذَا لَا يَصِحُّ تَوْرِيْعُ الْحَرِّ وَالْمَيْتَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي سَائِلِنَا
هَذَا إِذَا بَعِثَ تَوْرِيْعُ الثَّمَنِ عَلَى قِيَمَتِهَا فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْنَا الْأَصْحَابُ بِشَيْءٍ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى عَبْدًا صَاحِبًا فَاسْتَغْلَهُ ثُمَّ اسْتَحَقَّ
حُكْمَ بَيْعِ الْمُسْتَحْقَرِّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَطَالِبَ الْمُشْتَرِي بِمَا اسْتَغْلَهُ مِنْهُ وَذَلِكَ
لِتَوَلَّى صَاحِبُهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْخَرَجَ بِالْصَّحْبِ وَالْمُشْتَرِي وَذَلِكَ مِنَ الْعَبْدِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ
لَا يَجَا بِنَا عَلَيْهِ لَصَاحِبِهِ كَرَى مِثْلَهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْخَرَجُ لَهُ وَهُوَ الْعَلَمُ وَلَا بُدَّ
إِذَا ضَمِنَ مَا خُفِيَ وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ الْمَثَلِ فَلَا وَجْهَ لِأَنْ يَسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْعَلَمُ لِأَنَّ صَاحِبَهُ
لَوْ اسْتَحَقَّ كَانَ قَدْ اخْدَعُوهُ مِنْ أَجْلِ مَا تَدْرَى الْمَثَلُ وَمَنْ لَا حَيْثُ يَأْخُذُ
الْعَلَمُ وَذَلِكَ بَاطِلٌ وَذَلِكَ مُبْتَدِئٌ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِكِرَى الْمَثَلِ وَأَنَّ الْعَلَمَ لَهُ وَبِهِ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ **قَالَ** وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى عَبْدًا صَاحِبًا فَاسْتَغْلَهُ ثُمَّ اسْتَحَقَّ فَانْتَفَى
بِتَضْيِيقِ الْمُسْتَحَقِّ وَلَمْ يَزَجِجْ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِمَا اتَّفَقَ عَلَى الْعَبْدِ وَذَلِكَ أَنَّهُ مُتَبَيَّنٌ
بِمَا اتَّفَقَ لَا بُدَّ لَمْ يَنْفَقِدْ بَادَنَ مَوْلَاةً وَلَا بَادَنَ الْحَاكِمِ وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يَمُوتُ فَاشْتَبَهَ
بِمَا يُؤْتَى مَا يَبْتَاعُ بِهِ فِي أَنْفِ الْأَبْنَاءِ عَلَى صَاحِبِ الْعَبْدِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ
وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى ثَوْبًا فَتَطَعَهُ قِيَصًا ثُمَّ اسْتَحَقَّ قَضَى بِهِ الْمُسْتَحْقَرُّ وَلَمْ
يَزَجِجْ بِنَقْصَانِ الثَّوْبِ الْأَعْلَى مِنْ غَضْبٍ أَنْ كَانَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَعْصُومٌ
وَالْعَلَمُ أَنَّ الْمَرَادَ هَهُنَا الْعُقُومَانِ لَا يَتَقَرَّرُ احْتِدَاؤُهُ عَلَى الْعَاطِبِ الْبَائِعِ لَا بُدَّ مَعْرُوفٍ
وَالْعُقُومَانِ يَزَجِجُ بِأَيِّ مَعْنَى لَعْدُوِيَّةٍ عَلَى الْغَارِ عَلَى مَا نَبَيْنَا بَعْدَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فِيهَا

هَذَا الْبَابُ فَمَا الْمَشْتَقُّ فَلَهُ أَنْ يَطْلُبَ الْمُشْتَرِي بِهِ لَدُنَّكَ اسْتِمْلاكَكَ بَعْضَ مَالِهِ
بِالْقَطْعِ وَمِنْ اسْتِمْلاكِكَ مَالٍ غَيْرُهُ لَا يَغْنِيهِ إِذْ نَفْسُهُ تَأْتِيهِ بِمَنْ يَصْنَعُ سِوَى اسْتِمْلاكِكَ عَالِمًا أَفِي
جَاهِلًا لَا خِلَافَ فِيهِ لِأَنَّ الصَّمَانَ لَا يُؤْتَرَفِيهِ الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ وَأَمَّا يُؤْتَرَفِيهِ الْمُسْلِمُ
قَالَ فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي يَعْلَمُ أَنَّهُ مَغْضُوبٌ كَانَ الْمَشْتَرِي مُحَرَّرًا بِرَأْسِ أَنْ يَأْخُذَ قِيَمَتَهُ
صَحِيحًا وَبَيْنَ أَهْلِ خَدَّ لَا مَقْطُوعًا وَرَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِأَمْنٍ دُونَ مَا سَوَّاهُ لَهُ
وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا عِلِمَ أَنَّهُ مَغْضُوبٌ كَانَ هُوَ أَيْضًا غَاضِبًا وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْبَائِعِ
إِلَّا بِالْثَمَنِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَغْضُوبٌ وَنَافِعًا أَدْرَمَ عَلَى مَا أَدْرَمَ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَوَجْهٌ لِيُحَرَّرَ
فِيهِ مَا نَذَرْتُ فِي كِتَابِ الْعَصُوبِ فَإِنَّهُ أَخْضَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ **قَالَ** وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ
فِيمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا فَذَبَحَهُ ثُمَّ اسْتَعْتَقَ وَالْوَجْهُ فِي مَجِيئِ ذَلِكَ مَا قَدْ مَعْنَى إِنْ لَمْ يَفْضَلْ
فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ غَيْرُهُ مَا ذَكَرْنَا **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَكُلُّ مَنْ اسْتَحَقَّ شَيْءًا فِي يَدِهِ لَا
فَخَلِيهِ تَسْلِيمُهُ إِلَى الْمَشْتَرِي سِوَى أَمْلِهِ الرَّجُوعِ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَهَذَا إِمَامٌ لَا خِلَافَ
فِيهِ وَعَلَيْهِ كَلَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا حَاجِبُكَ حَيْثُ وَجَدْتَ وَلَا مَرْكَ
بِتَسْلِيمِ مَا اسْتَحَقَّ إِلَى الْمَشْتَرِي وَإِنَّمَا إِذَا اسْتَحَقَّهُ الْمَشْتَرِي فَإِنَّ يَدَهُ هُوَ فِي يَدِهِ تَصْنِيفُ
يَدِ الْغَاضِبِ فَلَيْسَ لَهُ احْتِسَابٌ بَعْدَ لَدُنَّكَ عَلَى الْبَائِعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِهِ عِلْمٌ عَلَيْهِ وَلَا فِيهِ
حُكْمٌ لَزْمِي فَيُضَعُّ لِكُلِّ مَسْئَلَةٍ **قَالَ** وَإِذَا اشْتَرَى جُلُجَارِيَةً فَوُطِئَهَا
فَأَوْلَدَتْهَا ثُمَّ اسْتَعْتَقَ فَإِنَّهُ يَقْضَى بِالْجَارِيَةِ الْمَشْتَرِي وَيَقْضَى لَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ
وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالْقِيَمَةِ عَلَى الْبَائِعِ وَكَذَلِكَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ عَالِمًا مِنْ قِيَمَةِ الْوَلَدِ لَوْلَا
أَنَّهُ يَقْضَى بِالْمَشْتَرِي لِاخْتِلَافِ فِيهِ لَدُنَّكَ الْمَالِكِ أَوْ لِي بِمِلْكِهِ وَلَوْ أَنَّ اسْتِمْلاكَهُ هَائِلًا
بِاسْتِمْلاكِكَ لَهَاوَ كَانَ حُكْمُهَا حُكْمُ مَتَاعٍ الْمَغْضُوبَاتِ إِذَا اسْتَحَقَّتْ وَلَوْ أَنَّ الْوَلَدَ حُرًّا
فَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالْفُقَهَاءُ بَعْدَهُمْ لِأَنَّ الْوَلَدَ كَانَ عَنْ شُبْهَةِ فَلَمْ يَكُنْ لِدَارِ الْوَلَدِ
الْوَلَدُ سَبِيلٌ وَمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُ يَقْضَى عَلَى الْمُشْتَرِي بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ
لَا نَحْنُ أَجْمَعُوا أَنَّ الْمُشْتَرِي يَقْضَى الْوَلَدَ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَقْيِيرِ الصَّمَانَ وَرُوي عَنْ عُرَّةَ
أَنَّهُ قَالَ غُلَامٌ كَالْغُلَامِ أَوْ جَارِيَةٍ كَالْجَارِيَةِ وَذَهَبَ إِبْرَاهِيمُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى
أَنَّ الْمَغْضُوبَ هُوَ الْقِيمَةُ وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ قَالَتْ بِهِ الْعُلَمَاءُ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي وَغَيْرَهُمَا
وَيَبْرُنَ صَحِيحَةٌ مَا نَبَتْ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ حُكْمُهُ فِي عَبْدٍ يَأْتِي رَجُلَيْنِ اعْتَقَدَ
أَحَدُهُمَا بِنُصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ لَكَ عَلَى الْمُعْتَقِ أَنَّ لَكَ مَوْسِلًا وَلَمْ يَحْكَمْ بِنُصْفِ عَبْدٍ مِثْلِهِ

فصار ذلك أصلًا في أن ضمان العبد يكون بالقيمة دون المثل ولا خلاف في العبد
المغضوب إذا مات في يد الغاصب أن عليه قيمته دون مثله وكذلك إن قتل خطأ
فإنه من ذوات القيمة دون ذوات الأمثال ولا داعٍ للدلالة ذلك على أن السلم في
العبد لا يكون ثابت أنه لا يجوز تلبس في الدماء موضع جميع ما يتناؤه الصانع
ففيه قول علي عليه السلام فإما رجوع المشتري بالثمن على البائع فما لا خلاف فيه
لأن حكمها حكم سائر ما استحق في أن المشتري يرجع بالثمن على البائع لأنه ما بينهما من
البائع يبطل على ما يتناؤه في صدر هذا الباب وإما رجوعه عليه بقيمة الأول لأن
به قال أبو حنيفة وأصحابه وكلي أنه أحد قول أصحاب الشافعي وإن الوجه الآخر
أنه لا يرجع والذي يدل على صحته ما قلناه من أنه يرجع على البائع الغار بقيمة الأول
لأنه ضمنها ما أجمعنا عليه أن الشهادة إذا شهد وأعتق عبداً لم يرجعوا الخضم يضمنون وكذلك
لا خلاف بيننا وبين أبي حنيفة كل لنا في أن من أعتق عبداً لا قيمة له يضمنه فيما له
ثم أمره برفعها قبل انقضاء المدونة في أنه يضمن للباني قيمة الباء وكذلك لا خلاف في
ضمان الدين قصار جميع ذلك أصلًا في أن كل من غر عتقه في

عدم لم يتوف المغرور وعم من ما عدم كان ضامناً للمغرور في ما لحقه من الغرم فله ذلك قلنا
أنه يرجع بما عدم من قيمة الأول ولا داعٍ على البائع لأنه غدره في المبيع حتى صار ما ليس
بالوهم الأول لا في حكم المال والذي يقتضيه المذهب أنه يضمن للمشتري العتق على ما نص
عليه في الأحكام في الأمية إذا دلت نفسها فترجعت على الاحتارة لأنه وطء الشهية
ولا يرجع بالعتق على الغار لأنه قد استوفى لنفسه عوض العتق وهو الوطء وهذا مما
لا احفظ فيه خلافاً والذي ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه أن قيمة الولد

أجمعيات

على أن ولد المغضوب

بإمام في
الأم

الغاصب لا يضمن ضامناً لقيمه حتى يطالب لأنه إذا كان يكون في حكم المبيع فإن مات
الولد قبل فجع أن لا يضمن المشتري قيمته لأنه مات قبل توجيها الضمان عليه
كما يؤول في ولد المغضوب وبه قال أبو حنيفة وأصحابه قال ولأنه حائز أشغالها
لم يطاها لكنه رجعها من عبده لا ولدها العبد قضى بها وأولادها المستحق وذلك
أن الولد إذا كان من العبد لم تجب له الحرية وإذا لم تجب له الحرية كان ملكاً لسيده الأتم

أَلَا تَرَى أَنَّ حُرَّالْوَرْدِجِ أَمَرٌ عَالِمًا بِأَنَّهَا امْتَنَ فَأَوْلَدَهَا كَانَ الْوَلَدُ مَمْلُوكًا لِسَيِّدِ الْأُمَةِ
لَا تَنْ حُرِّيَّتُهُ لَمْ يَجِبْ فَوَجَبَ أَنْ يَمْلِكَهُ سَيِّدُهَا قَالَ **الْقَوَانِينُ** خَيْرٌ اشْتَوَاهَا عِلْمُ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ
كَانَ وَطُورُهَا كَأَنَّهَا نَفْسًا فَأَوْلَدَهَا قَضَى بِهَا وَبَوْلَدَهَا لِمَنْ تَحَقَّقَ وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ بِهَا
كَانَ وَطُورُهَا كَأَنَّهَا نَفْسًا وَلَمْ يَنْبَغِ مِنْهُ تَسْبِطُ الْوَلَدِ وَكَانَ الْوَلَدُ مِنْ لَدُنْ وَلَدِ حَايَةٍ كَيْمَا اشْتَوَلَتْ
مِنْ تَأْفِي أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِسَيِّدِ الْأُمَةِ وَهَذِهِ الْأَخْلَاقُ فِيمَنْ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ
اشْتَرَى عَبْدًا فَوَجَدَهُ خُرَاقَتِي لَمْ يَأْرِ جُوعَ عَلَى الْبَائِغِ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ عَلَى الْحَرِّ الْمَبِيعِ شَيْءٌ
وَذَلِكَ أَنَّ بَيْعَ الْحَرِّ بَاطِلٌ فَعَلَى الْبَائِغِ رَدُّ مَا اخَذَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ اخَذَهُ بِالْبَاطِلِ
وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْحَرِّ الْمَبِيعِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ
الْمَالُ لَمْ يَذْفَعْهُ الْيَمِينُ وَلَوْ سَبَّلَ عَلَى رَقَبَتِهِ لِأَنَّ الْحَرَّ لَا يَمْلِكُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَمَّا لَمْ يَمْلِكْ عَلَى خَدِّهِ **قَالَ** فَإِنْ كَانَ الْحَرُّ هُوَ الَّذِي بَاعَ نَفْسَهُ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مَا اخَذَهُ
أَنْ كَانَ بِالْعَاقِبَةِ وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ فَهُوَ صَائِرٌ لِمَا اخَذَهُ كُومًا مَعَ الْكَتْمِ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
بَائِغًا لَمْ يَمْنَعْ مَا اخَذَهُ أَنْ كَانَ مُشْتَرِيًا وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي لَيْسَ بِبَائِغٍ لَيْسَ لَمْ يَقْبَضْ بِهِ
وَيَكُونُ صَاحِبُ الْمَالِ بِإِعْطَائِهِ الْمَالَ كَيْفَ فِي حُكْمِ الْأَصْحِي بِتَضَرُّعِهِ وَالْمَبِيعُ لَمْ يَأْخُذْ
فَلِهَذَا لَمْ يَمْنَعْ مَا اخَذَ كَانَتْ قَائِمًا بَعِينًا فَلَا اشْكَالَ فِي وَجُوبِ رَدِّهِ قَالَ وَبُؤُوبُ
كُلِّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِرٍّ وَجَهْدٍ أَنْ يَكْتُبَ أَهْلًا مَحْظُورًا عَظِيمًا وَكُلُّ مَنْ كَتَبَ
مِثْلَ ذَلِكَ كَانَ أَمْرًا دَائِبًا مَوْكَلًا إِلَى جَهَنَّمَ **قَالَ** **الْإِمَامُ** **عَلَيْهِ السَّلَامُ**
وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى شَيْئًا كَيْلًا أَوْ وَدَنَا أَوْ عَدَدًا فَاسْتَوَقَّاهُ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ لَمْ يَجِدْ
فِيهِ مِنْ لَدُنْ رَأْيِهِ أَعْلَى مَا أَتَاهُ عَنْهُ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِ إِيَّاهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَذَلِكَ
أَنَّهُ اخَذَهُ قَوْلًا يَحْتَقِرُ بِالشَّرِّ أَوْ يَنْزِلُ مَرَّةً وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَبْتَاعُ بِهِ صَاحِبِهِ فَإِنْ
كَانَ يَبْتَاعُ بِهِ صَاحِبَهُ لَمْ يَنْزِلْ مَرَّةً لِسُطُوحِصِيٍّ فِيمَا مَعْنَى عَلَى أَنْ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا
فَاسْتَرَحْمَهُ فَاجَابَهُ الْبَائِغُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ جَائِزٌ أَلَّا يَكُنْ مُشْرِقًا فِي الْعَقْدِ

مرجع في التصرف

باب التصرف

لَا يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ الْمِثْلَ بِمِثْلٍ بَدَأَ بِبَيْدٍ سَوَادٍ تَبْرَةً وَكَانَ يَنْزِلُ
فَاجْتَهَدَ لَا وَرَدَ بِهِ وَصَاحِبُهُ وَكَثْرَةُ وَهَذِهِ الْقَوْلُ قِيَمًا فِي صَرْفِ الْفُضَّةِ بِالْفُضَّةِ وَلَا
بِأَنْ يَصْرَفَ فِي الذَّهَبِ بِالْفُضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ وَتَقَابُلًا إِذَا كَانَ يَدُ ابْنِهِ وَلَا يَجُوزُ

نَسَأَوْهَذَا لِجَمَلَةِ مَا لَخِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمَارُوعِي فِيهِ عَنِ بْنِ عَبَّاسٍ
 مِنْ قَوْلِهِ لَا رِبَا الْأَوْفَى النِّسْبَةِ وَقَدْ بَيَّنَّا فِيهَا مَعْنَى مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُنْتَظَمَةِ هِيَ لَا
 الْوَارِدَةَ بِطَرِيقٍ مُخْتَلَفَةٍ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْزَهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا
 يَشُلُّ بَيْدَ ابْنِهِ وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ وَالْفَضْلُ بَرَاءً وَفِي بَعْضٍ مِمَّنْ زَادَ أَوْ أَدْفَعَهُ
 أَوْ زَادَ وَفِي بَعْضٍ هَاهُوَ فِي بَعْضٍ فَادَّخَلَ الْجُنَّاسَ فِيهِمْ كَيْفَ شِئْتُمْ وَمَا رَوَى
 عَنْ مَنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَبْدِعُوا الدِّهَمَ بِالذَّهَبِ وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ
مَسْئَلَةٌ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَهُ دَنَانِيرُ قَارِذَانِ نِصْفَ فَمَالَهُمْ وَلَمْ يَخْضِرْ
 تَمَامَ الدِّهَمِ لَمْ يَجِزْ الصَّرْفُ الْإِبْقَارَ مَا يَخْضِرُ وَلَا لَدَى آيَةٍ أَمَّا أَنْ يَتَرَدَّدَ أَوْ يَتَرَدَّدَ عِنْدَ
 صَاحِبِهِ وَدِرْعَةً أَوْ قَرَضًا وَهَذَا مِمَّا لَخِلَافَ فِيهِ وَفِيهِمْ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُ مَنَافِعًا مِنْ أَنْ يَكُونَ
 الصَّرْفُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ ابْنِهِ وَأَنَّ النِّسْبَةَ لَا يَجُوزُ فِيهِ وَكَشَفْنَا لَا مِنْ جَهَنَّمَ
 الْأَثَرِ وَالْإِجْمَاعُ قَالَ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُتَصَارِفِينَ أَنْ يَتَرَقَّوْا إِلَى بَعْدَانٍ يَقْبَضُ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ مَا يَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ بَصَرًا فِي هَذَا مَا لَخِلَافَ فِيهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ
 مَارُوعِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ بَنِي عَمْرٍو سَأَلُوهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 أَيُّ بَيْعٍ الْأَبْلُ بِالذَّهَبِ فَأَخَذَ الدِّهَمَ وَبِالدِّهَمِ فَأَخَذَ الدَّنَانِيرَ فَقَالَ إِنْ بَاعَ
تَغَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ كُنْتُ ابْنِي الدَّهَبَ بِالْفَضَّةِ وَالْفَضَّةَ بِالذَّهَبِ
 فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَاعْتَ رَجُلًا فَلَا تَقَارِقْهُ وَبَيْتَانِ
 شَيْءٍ وَرَوَى لَا تَشْعُرُوا بِبَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبْدِعُوا غَايِبًا مِنْهُ بِسَاحِرِ الْأَخْبَارِ فِي هَذِهِ
 كَتَبْنَاهُ مِنْهَا هَذِهِ وَقَالَ فِي الْأَخْلَامِ فِيهِمْ أَشَارَتْ دِينَارًا بِالدِّهَمِ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ
 تَمَامُ الدِّهَمِ فَاسْتَقْرَضَ تَمَامًا وَأَوْفَاهُ جَمِيعَ حَقِّهِ قَبْلَ أَنْ يَتَرَقَّوْا فَالصَّرْفُ تَمَامُ الْخَلِجِ
 فَرَأَى ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَمَامَ الصَّرْفِ لَوْ لَمْ يَحْصُلْ عِنْدَ الْعَقْدِ حَاجَةٌ إِذَا حَضَرَ وَفِي قَبْلِ التَّفَرُّقِ
 وَبِهِ قَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ وَاصْحَابُهُ وَجَعَلُوا ابْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْأَلَمِ
 تَغَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ حِينَ سَأَلَ ابْنُ عَمْرٍو عَنْ بَيْعِ مَا فِي الدَّمْرِ مِنَ الْفَضَّةِ بِالدَّنَانِيرِ وَالنَّيْلِ
 بِالْفَضَّةِ فَنَبَتْ أَنْ الدَّمْرُ حَقُّهُ مَا اسْتَبَقَا كُلُّ فَيَحْضِرُ حَقُّهُ مِنَ الصَّرْفِ وَقَوْلُهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْدَ قَوْلِهِ هَاهُوَ وَهَذَا يَجُوزُ عَلَى مَنْعِ جَوَانِ الْأَجْلِ فِي
 الصَّرْفِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ حَرَأً أَوْ لَدَى لَدَى
 يَجُوزُ بَيْعُ الْفَضَّةِ بِالْفَضَّةِ حَرَأً أَوْ لَدَى أَنْ يَرَوِيَ بِذَهَبٍ مَوْرُودٍ وَذَهَبًا جَدًّا أَوْ

ولا ان يشتري بفضة مؤثري بفضة جزافاً ولا باس ببيع الفضة بالذهب جزافاً وكذلك
 لا باس ان يكون احدهم مؤثراً والاخر جزافاً وهذه اقسام الخلاف فيكون وجهه ما ثبتت
 من تعريف الذهب بالذهب الا ان يكون مثلاً بمثل وكذا لك تحريم الفضة بالفضة الا ان
 مثلاً بمثل فاذا اشتري ذهباً جزافاً بذهب جزاف لم يحصل العلم بما لهما لجواز ان يكون
 احدهما اكثر والاخر اقل وذلك يعم نمواً وجماعاً وكذا لك الفضة بالفضة وهذا
 هو الوجه في منع الصرف ان كان احد الذهبين جزافاً والاخر مؤثراً فانما الذهب
 بالفضة فانه يجب ان يكون الصرف تجايزاً لا خلافاً فيه وقد قال سفيان الله عليكم الله
 فاذا اختلف الجنسان فيبيعوا كيف شئتم يريدان ببيع وليس كونهما جزافين او كون احدهما جزافاً
 اكثر من حصول التفاضل وذلك تجايزاً مع اختلاف الجنسين **مسألة** قالوا
 ولا يجوز ان يشتري تراباً متعادين الذهب بالذهب ولا تراباً متعادين الفضة بالفضة
 وجهه انه لا تعلم المساواة والتماثل فبطل البيع لأن الذهب بالذهب لا يجوز الا بمثل
 بمثل وكذا لك الفضة بالفضة **فان قيل** هذا اجتزاع ذلك اذا
 كان الذهب بمثل من الذهب والتفاضل مثلاً للتراب كما قلتم ذلك في الذهب بالدين
قيل لا لانه التراب لا يقصد بالبيع ولا قيمة له فياخذ حكمه ما جازاه
 من الذهب بالدين لا من الدين بغيره اخذ الدين عند له قيمة وهو مقصود بالبيع الشراء
قال ولو ان جلا اشتري تراباً متعادين الذهب بالفضة او تراباً متعادين الفضة بالذهب
 كان هو والبائع بالخيار عند بيان ما يخرج من شأ منهما فذبح البيع فان احبنا مضياً
 وجهه ان البيع لم يشتر فيه لاشتماله على العتق لئن كل واحد منهما لا يعلم المقصود
 بالبيع فيه على طريق الاحتمال والتفصيل فاشبهه البيع الموقوف والمعلق لكنه
 بيع غير مستقر فذلك لا جعل الخيارات فيه لكل واحد منهما ولا يمتنع على هذه
 ان يكون ذلك سبيل من باع عبداً آبقاً في انه لكل واحد من الباعين المكثرت الخيارات
 في فسخ المبيع ما لم يظفر بالعتق ويستلم المكثري بعلمه انه يبيع غير مستقر لا سيما له
 على العتق في باب التسليم **فان قيل** هذا ابطال المبيع فيه لاشتماله على
 العتق **قيل** له انه ليس بخبر في الحقيقة لأن العتق في الابق انما هو في
 التسليم دون العتق والعقد في تراب المتعادين انما هو في مقدار ما فيها من ذهب او فضة
 فلم يكن عتقاً لها تماماً كما تكون بيع الثمرة سنيين وبيع ما في بطون الانعام ضرعاً

وَبَيْعَ مَا يَنْتَظِرُ خُرُوجَهُ مِنَ الزَّرْعِ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَدْ اجْتَارُوا بِبَيْعِ تَرَابِ الْمَعَادِينِ
 قَالَهُمْ يَكُنْ إِلَى الْإِبْطَالِ سَبِيلٌ فَجَعَلْنَا لَهُمُ الْخِيَارَ كَمَا أَنَّ السُّنَّةَ لَمْ تَزِدْ بَارِعًا وَلاَ
 الْبَيْعَ الْمَوْقُوفَ لَمْ يَكُنْ إِلَى الْإِبْطَالِ سَبِيلٌ فَجَعَلْنَا لَهُمُ الْخِيَارَ فِيهِ وَلاَ اِخْتِلَاطَ تَرَابٍ
 مَعَادٍ وَلاَ زَهَبٍ بِتَرَابٍ مَعَادٍ الْفَضَّةُ لَمْ يَجْعَلْ شَرْعًا بِالزَّهَبِ وَلاَ بِالْفَضَّةِ وَهَذَا إِذَا
 مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُسْتَشْرِي بِهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ أَلَّا يَمَّا فِي التَّرَابِ
 مِنْ جَنَسٍ فَإِنْ عُلِمَ ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَخْطِئًا كَمَا بَيَّنَّا فِي مَسْأَلَةِ شَرْعِ الدَّارِ
 بِالزَّهَبِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَا يَقَابِلُ جَنَسَهُ عِنْدَ الْمَجْنُوسِ الْوَخَرِ مَسْئَلَةٌ
 قَالَ وَمَنْ ارْتَدَّ أَنْ يَصْرِفَ ذَهَبًا بِذَهَبٍ لَمْ يَجْزَ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمَا فَضَّةٌ دُونَ قِيَمَتِهَا
 فَلَا بُدَّ مِنْ أَنَّ يَصْرِفَ الذَّهَبَ بِالْفَضَّةِ صَرَفًا صَحِيحًا بِرَضَايَا التَّفَرُّقِ عَلَيْهِ وَيَقْبَضُ
 الدَّاهِمُ ثُمَّ يَصْرِفُ الدَّاهِمَ بِالذَّهَبِ صَرَفًا ثَانِيًا إِنْ ارْتَدَّى لَكَ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قِيَمَتِ
 ارْتَدَّ أَنْ يَصْرِفَ فَضَّةً بِفَضَّةٍ وَالْوَجْهُ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
 بِالْبَاطِلِ إِنْ تَكُونُ تِجَارَةً عَنْ تَرَائِينَ مَتَكَلِّمٌ وَلَمْ يَجْزَ بَيْنَهُمَا تِجَارَةٌ عَنْ تَرَائِينَ فَيَجِبُ
 أَنْ يَكُونَ مَا بَيْنَهُمَا طَلَاً لَا يُنْفِصُ مِنَ الْعُلُومِ أَنَّهُ مَنْ قَالَ بِتَبَيُّنِكَ مَا لَيْسَ دِينًا رِبْضِي
 دَائِي مِنْ فَضَّةٍ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ وَكُلُّهَا قَمِيَّةٌ بِدَلِيلِ بَاءِ الدَّخْلِ فِي ذَلِكَ الْفَضَّةِ عَلَى
 طَرِيقِ الاستِحْلَالِ فَادَّ بَطْلَ ذَلِكَ صَحَّحَ أَنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ مَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ
 وَعَشَّةٌ وَآيَةٌ رَوَى عَمْرٍو مِنْ مَنُصُّوْنَ بِإِسْنَادٍ لَا يَرُفَعُهُ الْحَاجُّونَ سَائِرِينَ عَنْ عَمْرٍو
 قَالَ يَا لَكَ أَنْ تَشْتَرِيَ دَرَاهِمَ بِدَلَاهِمٍ بَيْنَهُمَا جَرِيرَةٌ قَالَ مُسْتَحْسِنٌ الَّذِي يَنْتَظِرُ جَرِيرَةً
 خَلَا فَرَعَهُ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ فَجَرَى جَرَى الْجَمَاعِ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
 مَرَادُهُ عَلَى التَّلَا بِهَذَا كَرَاهَةً دُونَ الْإِبْطَالِ الْبَيْعِ وَوَجْهٌ آخَرُ كَرَاهَةً أَنَّهُ يُجَوِّزُهُمُ الرَّبَّ
 كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ مِنْهَا بَيْعُ الْمَكِيلِ بِالْمِثْقَلِ ثُمَّ شَرَى الْمَكِيلَ مِنَ جَنَسِهِ أَلَّا يَكُونَ
 بِهِ لَكَ الثَّمَنُ قَبْلَ الْقَبْضِ لِلثَّمَنِ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَرَادَ إِذَا كَانَتْ فَضَّةٌ
 يَبْتَاعُهَا دُونَ مَقْدَارِ الشَّعِيرِ لَا حَتَّى يَكُونَ مَالًا يُقْصَدُ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَلَا يَكُنْ
 تَعْوِيذُهُ وَلَا تَعْوِيذُهُ شَيْءٌ بِهِ وَإِذَا كَانَ الْمَرَادُ اخْتِارَ الْعَمَلَيْنِ الْأَخْرَجَ وَيُقَالُ إِنَّ ذَلِكَ
 تِجَارَةٌ عَنْ تَرَائِينَ لَا الرَضَى الْمَعْتَبَرِ فِي الْبَيِّنَاتِ مَعَ بَيِّنَةٍ دُونَ مَا يَكُونُ فِي الظَّاهِرِ
 وَظَاهِرُ الرَضَى فَدَحْصَلُ بِهِ وَيَحْتَمِلُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَرِيرَةٍ لَا يَكُونُ لَهُ قِيَمَةٌ كَأَنَّهُ يَكُونُ
 أَقْلَ مِنْ أَصْبَغٍ أَوْ نَحْوَهُ وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ

لما قيل اننا نبيع الصاع من التمر الجيد بالصاعين والمثاعين بالثلاثة عشر من درهمين
وقال لا تفعلوا ولكن بيعوا هذا واشتروا هذه اثنى عشر ولم يشترط ان يكونه الفس قيمة
فاقتضى جواز البيع باقل وكثر من الثمن **فان** سأل سائل عن هذه الوجهة الاولى
فقال اذا كان البيع لا يفتح الا على التراضي الذي يرضى به التفرق عليه فكيف اجزئتم
بيع الزبد باللبن الذي فيه الزبد اذا كان الزبد الخارج اكثر من الزبد الذي في اللبن
واجزئتم بيع السيف الخفي بالذهب بذهب اكثر منه ومن الجائز ان يكون الزبد فوقه
قيمة اللبن او السيف بحيث لا يرضى به التفرق عليه فوجب ان يبطل واذا بطل الاول
بطل الثاني لان محضه مبنية على صحة الاول وانما منع من التصرف في ثمن الذهب
من الفضة ومن الفضة من الذهب قبل البيع فذلك مما اخلأ في يده ويدل عليه قول
النبي صلى الله عليه وآله لا يبرأ من يبيع اذ لم تفارقا وبينكما لكس وفي بعض الاخبار
وبينكما شيء فيكون النصف وغيره فافق حتى يقع القبض واذا لم يكن وقع لم يجز التصرف
فيه لانه في حكمه ما لم يملك والمستقلة وفاق واظن منعوا عن بيعه في المثلج به
مسألة ان كان رجل اشترى من رجل دراهم وصراف على عشرة دين
دراهم بدراهم ثم تزاد اليد الصراف او تناقص او كان على حال لم يكن المصنف عندهم
الا دراهم مثل دراهم وهذا مما اخلأ في يده لان ما اخذ لا اخذ له فزاد ولا يرد من الاشلة
على انه لو اخذ ارضا على انه قد باعها فانما كان الصراف باطلا ويعود الأمر قبيح
الحال الماخوذ به لئلا يقرض فيكون اجواب ما ذكرنا **مسألة** قال
ولو اشترى رجل من رجل دراهم على انما يجتهد لا فوجد فيها رديا لم يجب له على البايع
الا بدل ما كان فيها من الذي بالجهد ولم يكن لواخيه منهم ان يطالب صاحبه بيقطع الصراف
من اصله وكذلك القول لو كان بدل الدراهم دراهم وانما روي عن ابي حنيفة ان الصراف
يقبض اذا كان البذل النصف ولا يقبض اذا كان اقل من النصف وروي انه يقبض بالثلث
ولا يقبض في اقل منه **قال** ابو بكر اصح الروايات انه يقبض في النصف ولا يقبض
في اقل منه وقول ابي يوسف ومحمد مثل قولنا ان الصراف لا يقبض في اقل منه وقوله
في قليل لبدل وكثير لا وحكي عن الشافعي انه اذا كان باعه بدراهم بعينها فوجد فيها
رديا فله الخيار ان شاء ردت ما اخذ وفسخ العقد وان شاء رضي بما ناقصا ولا سبيل
الاستبدال وهو على قولنا ان الدراهم والدرهمان يتعنتان بالعقد وخرج اصحابه على

على اقاويل ان كان باع بدلهم عينا معينة في بعضها قالوا انه كالبيع بالدلهم المعينة
وفي بعضها قالوا يتبدل قبل التفريق وفي بعضها قالوا مثل قولنا ثم نخذ جوا على ذلك اقاويل
متفاوتة ووجدنا ما ذهبنا اليه ان الصرف كان قد تم منهما او تفريقا وليس بينهما شيء
كما ورد به الاثر والدليل على ذلك انه لا خلاف في ان المشتري الدلهم لو رضي بالمعيب
كان له ذلك ولم يجب ان ينتقل الصرف كان قد تم منهما او اذ اصح ان ذلك الصرف
قد تم متى قدر المعيب كان ذلك ديننا يضر في وقتها ويجري مجرى صرف ثان واذا اخذ
البطل قبل التفريق جاز وانما قلنا انه يجري مجرى صرف ثان ولم يجعله على العقوبة
ثانيا لا انه لا خلاف انه ليس له ان يرد المعيب ويترك اخذ البطل في المثلين ولا خلا
بيننا وبين ابي حنيفة في اقل من النصف او الثلث انه يتبدل ولا ينتقل الصرف
فذلك اذا اراد على النصف والثلث انه استبدل الا الذي من الدلهم في الصرف فيجب
ان لا ينتقض ولا معنى لتوهم ان القياس ان لا ينتقض الصرف في القليل ولا الكثير
كسنة اشترى في القليل الا لا ينتقض بكون الذي بالجيد من الغائب والورق مثلا بل
وهذا غير مسلم لان القياس على ما بينا لا لا ينتقض الصرف فيجب ان يتوحي في
القليل والكثير وايضا هذا القول يدل على ان يجزي بن الحائس عكبي السالم يروى
ان الدلهم والدنا يؤخذ لا تتوحي بالعقد لانه لو تعينت لجوز السلف المبيعة في انما
ان اوجبه في الغيب لم يتبدل فاذا اصح ذلك فان الصرف لم يخلق بدلهم باعتبارها
فيجب ان يجوز استبدالها كما يجوز استبدال السلم اوجد فيه عيب وليس لهم ان يردوا
ان الصرف ينتقض لان الصرف قد تم على ما بينا فذلك لا يؤجب فيه النقص وايضا هاهنا
لم يفرقا الا عن قبض ولم يقصد اتيه الى ان يكون قبض بعد افراق وما يظروا على العقد
بعد الانبعاث مما سطوي العقود عكبي الا ترى ان المشتري يرد السلعة بالغيب
ولو بعد حين ويثبت خياره فليس طوعا تطوى البيع على خياره مجهول فسد البيع فذلك
حال الصرف وكذلك اذ ارجع رأس الغيب على البايع يكون ذلك حطاس الممن ويصرف
الممن ما بقي ولو باع بكذا الامن ما ينتقض منه من رأس العيب فسد البيع وكذلك
لو قطعت في الصرف الا لا يتم القبض قبل الافراق بطلان وتكتب الباب ان الصرف
الاوّل قد تم لمسا بينا وان الذي يعرض بعد لا لا يؤثر فيه **مسألة** قالوا اذا
اشترى دلهم بدنانين على ان يرد على البايع ما وجد في الدلهم من الذي كان في كجائرا

إذا قل كل واحد منهما حبيباً ما صار فيه عليهما وهذا إذا أخذوا درهمين على أنهما
 جليلان وهذا أن ما أوجب الصنف لو اشتراطه كفيجب أن ينتقص الصنف بقدره
 لأنه لا يأخذ في الظاهر ما أوجب الصنف فكأنهما افترا قايين غير تقاض تمام
 الصنف وقد ثبت على ما قلنا لا وفقتنا كقولنا إذا قل كل واحد منهما ما صار فيه
 عليه وجه المسئلة الأولى أنها تعاقبات في الظاهر ما أوجب الصنف الذي
 جرى بينهما بدلالة أن أخذ الدرهم لو رضي بالرد الذي يجوز أن يكون ذلك بالجماع
 وكان الصنف تأبياً وكان عقد الصنف واجب أن يبدل كل واحد منهما ما وجد فيهما
 أخذ من الردي على ما بيننا لا فمما تقدم مر فاد الاشتراط ما اقتضاه العقد لم يضرب
 ذلك ولا تشرط ما أوجب عقد البيع فكذلك اشتراط استبدال ما يجب فيها
 من الردي لا يضرب إذا كان على الوجه الذي فسرنا لأن كل واحد منهما أوجب عقد الصنف
 وإنما أخذ الردي على أنه ردي وهو غير لازم في الظاهر وذلك يوجب انتفاء
 الصنف بمقدار ما بيننا لا على ما بيننا **مسألة** قال إذا كان على رجل درهم
 جاز له أن يأخذ منه بصره إذا نذر ولو كان عليه دنانير جاز له أن يأخذ منها بصره
 درهم وهذا إذا لم يكن الذي في الدمن من ثمن الصنف كان يكون الرجل يشتري من آخر
 درهم بدنانير فإنه لا يجوز أن يأخذ منه بدل الدرهم الذي في دمنه دنانير
 فكذلك لا يجوز أن يأخذ بدل الدنانير التي في دمنه إلا أخذ درهم وهذا إما
 لأخلاق فيه لأن الصنف الأول لم يتم لأن تمامه أن يعجز التقاض في الخلف
 حتى أنها لو تفرقت قبل القبض بكل الصنف الذي كان بينهما لقول صلى الله عليه وآله
 لا بن من حبيب سألته عن رجل يبيع الدرهم بالدنانير فقال لا بأس إذا لم تقبضوا بهما
 لبس وجملة الدمن أنه لا خلاف في جواز الصنف فيما في الدمن قبل القبض الأقرب
 شيئاً من أحدهما ما كان من ذلك من ثمن الصنف للوجه الذي بيننا لا الثاني
 ما كان في دمنه المشتمل على السلم فإن السلم لا يجوز التصرف فيه قبل القبض
 لما بيننا بعده في باب السلم فاما إذا باع رجل رجلاً عبداً بألف درهم أو
 بمئتين ديناراً فإنه يجوز أن يأخذ منه بدل الدرهم دنانير وبالدنانير درهم
 درهم لأخلاق فيه لما روي عن ابن عمر أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله
 أنا نبيع الأبل بالدرهم فبأخذ الدنانير أو بالدنانير فبأخذ الدرهم فقال لا بأس

إذا لم تفرقا وبينكما كثير **قال** ولو كان لكل واحد منهما على صاحبه دراهم ودنانير
جاء لهما أن يرضى فاماني الزعم من الدراهم بالدنانير والدنانير بالدراهم ادا وفي كل واحد
منهما صاحبه ما وجبت له عليه قبل افرقتهما ووجه ما قد مضى وذلك اذ لم
يكن ماني في ذمتها من ثمن العتق في على ما بينا **فان قيل** هذا منعتهم من ذلك
لا أنه يمنع بالدين وقد نكح النبي صلى الله عليه وآله عن الكالي بالكالي **فيل**
له ليس هذا من الدين بالدين وذلك لأن ماني الذمتين في حكم المقبوض من كل واحد
منهما الآخر على كل واحد منهما لا يحتاج الى تحيد يد قبض لتمام هذا الصوف فقد بان
انه بيع المقبوض بالمقبوض اما تحقيقا واما حكما وليس هو بيع الدين بالدين واما الكالي
هو ان يبيع الرجل من رجل شيئا نسبته ثم يلم ذلك الثمن الذي في ذمت ماني شيء
آخر فيكون قد باع دينك بدين ولا يجوز ذلك لان من الكالي محال الكالي مسئلة
قال ولو ان رجلا دفع الى رجل دينار فاشترى منه ببعضه ذهبا مثله وبعضه دراهم
كان ذلك جائزا وهو صحيح لأنه باع ذهبا بذهب مثله بثل ذلك جائز لقوله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والدينار بالدينار وبالعقود
وقد قال عليه السلام اذا اختلفت جنسان فبيعوا كيف شئتم يدا بيد وهذا اجماع لا خلاف
فيها ومن شرط صحة ذلك ان يقع التفاضل في المجلس قبل التفرق على ما بينا كما فيما تقدم
مسئلة **قال** ولو ان رجلا اشترى من رجل دراهم بدنانير فأعطاه فيها
مكسلة انتقص من الصوف بقدر ماني الدراهم من الكحل ان يبدله بدراهم جديلا
قبل التفرق فان نقص المتري على الدراهم المكسلة كجملها لم يجز لصاحب الدراهم عايدتها
من الكحل الذي نقص عنها الا ان تكون له قيمة وانما تلم المتري وذلك ان الكحل
هو فضة مع كحل مما ترعده في حيا مجرى ان يترى خائفا على انه فضة بذهب
فيحذر في خشو قير افي أن الصوف ينتقص بقدر القايير لا أنه لم يعطها المتري
بظرفه **فان قيل** السهم يجوز في بيع الرادي من الدراهم بالخيرو الرادي
ابا يلو ديا وبما يحاط النقرة من العتق **فيل** له ما يحاط بها ليس
سبيله سبيل ما يترعده في حيا مجرى كجملها فلهذا افعلنا
بينهما قلنا ما ينتقص من الكحل ان كان لا قيمة له فيضمن وان كان
لقيمة ضمنه للبائع لا في التضييع في الاموال اما يضح
على التقويم وما لا يضح تقويم لا يضح تقويم لا ذلك مما لا يضح

تقويته فاما اذا كانت للمحل فتمت فيجب ان يضمنه قلحة اقا يحيى بن الحسن
 عليه السلام فتمت اشتري ببطناً فكله فوجده عفتاً لا قيمة له بانما يزوج بجميع
 الفضة المتبقي **مسألة** قال ولا يجوز للرجل ان يشتري بدينار عليه
 خلية بدرهم الا ان يفضل بين الشئ وبين ما عليه من الفضة فيشتري الفضة
 بوزن من الفضة والسيف بقيته الى آخر المسألة **علم** ان المار بقوله والسيف
 بقيته السيف بثنيه لانه الشيء يجوز ان يشتري بدينار قيمته وفوق قيمته بدينار
 اذا تراضى به المتبايعان وهذا لا المشاكسة مبنية على الحد وجهاً انما كونه الدرهم
 الذي يشتري بهما مثل الفضة التي على السيف او المصطفى او دونهما او لا يعلم ان
 الدرهم اكثر من تلك الفضة وقته كان كذلك لم يجد البيع بالدرهم لانه الفضة
 تكون مثلاً من الدرهم والثاني من الفضة ان كانت رالقة مع السيف تبقى ولا عوض في مقابلتها
 وكذلك ان المبيع لم حال في ذلك فاما ان علم ان الدرهم التي يشتري بها اكثر من الفضة فيجب
 البيع بالدرهم على من يبيع على ان يكون الفضة مثلاً من الدرهم والباقي من الدرهم فكذا للسيف
 كما نص عليه في مسألة شرايه الدين الخفيض بالنسبة في ان الشرايه ان كان
 النية المشتري بها اكثر من الزن الذي في الدين مثله والفاضل من الزن
 يكون من الدين وهذا قد مر في الكلام فيك مثلاً فلو عثر من في اعادته
 والكلام في مسألة السيف المحلي كاللحام في تلك المسألة **قال** فان اشتري
 المحلي بالفضة بالذنانين او المحلي بالذهب بالدرهم صح ذلك ولم يكن يكتف بدينار ان يكون
 ذلك بدينار لانه الذهب والفضة يجوز بفضة ببعض متفاضلاً بدينار او بدينار
 فيه **مسألة** قال واذا اشتري رجل من رجل دراهم لم يجوز ان يشتريها
 عدة الا ان يكون ابتاعاً وعداً او ان كان ابتاعاً وزناً لم يجوز الا ان يشتريها وزناً
 وذلك ان الموزون لا يقطع قبضه الا بالوزن اذا اشتري وزناً كما لم يجز
 اذا اشتري كيلة فان اشتري جرة افاً وعداً فلا بأس باستيفائها كما ابتاع وكذلك
 لقوله صلى الله عليه وآله من اشترى طعاماً كيلة فلا يبيع حتى يجرى
 فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري هذا اذا كانت الدرهم مثلاً او بغيره
 الدرهم فان كانت اشترى بالدرهم فلا يجوز ان يشتري بالوزن مثلاً بمثل
 ولا بد من ان يجزى فيه الوزن لانه لا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة

الوقت نأبوزن ولا يجوز جذاً **مسألة** وإذا استقرض رجل دراهم
 فـدعـيـهـا كـثـر مـن ذلـك حـاـث ذلـك لـهـا الذـا أن يـكـونـا اشـترطـا الذـي يـأدـى فـاؤن كانا
 اشـترطـا هـا حـد مـثـل ذلـك أن الذـي يـأدـى لا احـسـان مـن المـعـطـي و لـيـس يـكـون ربا و لـهـذا
 قال النبي صلى الله عليه وآله للورثان من و لا يـسـح لـأن الرـجـال كان احـسـاناً و لا مـسـاء
 ان اشـترط ذلـك فـي ربا لا خـلا فـي ذلـك و يـجـب أن يـكـون مـحـرم مـا لقول الله تعالى
 عز وجل و حـلـم و حـرم الرـبـا و بقول الله صلى الله عليه وآله الذهب بالذهب مثلاً بثلث
 يـد أـبـيـه و الفـضـة بـالفـضـة مثلاً بثلث يـد أـبـيـه مـن راد أو راد فـقـد يـد راد
فان قيل فـهـذا قـلـم أنـه اذ اذ اذ مـن عـا مـا اشـترط الذـي يـأدـى يـكـون فـاؤن لا يـكـون
 راد الرـبـا بـتـحـقـق الرـبـا و لا مـا يـؤم مـقـامه كان بـيـنـهـما فـي ذلـك اشـار فـتـعـوم مـقـام
 القول **مسألة** قال ولـو أن رـجـلـاً باع مـن رـجـل مـسـكـة مـن ذهب فـيـها سـتة
 مثاقيل بـمـسـكـة دنا يـمـ كان البـيـع فـاسـد فـاؤن كان الذـي أخذ الدنانير تصدق
 بها و ابتاع بها شيئاً لم يـلـزم اشـترطـها باعياً بها فـاؤن ان يـزـد عـلى البـايـع مـسـكـة ثلثها
 و يـبـتـلـج مـسـكـة أو يـأخـذ مـنـه دنا يـمـ أخذ **مسألة** فـسـد هـذا البـيـع فـلا خـلا
 فـيـه لقول رسول الله صلى الله عليه وآله الذهب بالذهب مثلاً بثلث أبير
 و الفـضـل ربا فـلا خـلا فـيـه ان ذلـك ربا فـوجـب فـسـاد ذلـك العـقـد فـاؤن قولهم
 لا يـجـب اشـترطـها الدنا يـمـ احـسـنة فـعـلى الصـلـة في أول كتاب البيوع فلا غرض
 في إعادته و إذا وقع التـمـلـيـك حـاـث تصدق فيه و عليه ربه مثله ان اراد انقص
 الضرف فان اراد ان يـبـتـد يـأخـذ اشـتـا نفاصة فـاؤن ما و أخـذ صـاـجـب المـسـكـة دنا يـمـ
 أخذ لـيـكـون باع المـسـكـة بـثـلثا فيصح الضرف **مسألة** قال النبي صلى الله عليه وآله
 لا يـجـوز انفاق الرأف اذا كان الأخذ لم يعلم ذلك و وجهه ان ذلك
 حـيـانـه و غـسـ و روي عـن النبي صلى الله عليه وآله قال من غـسـا فـلـيـس
 مـتـاً و اجاز اذا علم الأخذ لا يـجـزى مـنـه مـنـه المـغـيب اذا علم انك تري بالغيب
 و روي به و هذا مما لا خلاف فيه فـكـذـلـك حال الرأف اذا علم الأخذ و روي
 به **مسألة** كان الأول ان يـنـكـح في أول الباب
 اخـتـلـف العـلـم في بـيـع الدنا يـمـ الصـحـاحـين يـد يـنـا ر صـحـيـح و دينا يـمـ مـسـكـور يـد
 يـنـا ر يـد يـنـا ر يـد يـنـا ر عـنـيـق و دينا يـمـ طـري فـاؤن ذلـك انـه

قال
مسألة

والجواب

وَلَمْ يَجْزِ الشَّافِعِي وَلَا تَنْصُ فِيهِ لِيُجِبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا أَنْ تَقُولَ فِيهِ تَسْوِيَةً
 بَيْنَ الصَّخِيخِ وَالْمَكْسُورِ وَالزَّيْجِ فِيهِمَا وَلَا تُعْرِجُ إِلَّا التَّيْمَ وَأَطْلَقَ قَوْلَهُمَا الْقَوْلُ
 فِي ذَلِكَ لِأَنَّ عَلَى صَحَّهِ مَا ذَكَرْنَا لَكُمْ مَا كَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْإِسْلَامُ عَلَى
 ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ هَبْ بِالذَّهَبِ بِشَلَّةٍ بِبَيْتٍ وَابْنِ
 وَاللَّامِ دَخَلَهُ لِلْجُنْسِ فَاجْعَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَيْتٍ وَابْنِ الذَّهَبِ
 مِثْلَهُ بِبَيْتٍ وَابْنِ عَلَى أَيِّ خَالٍ كَانَ فَافْتَحْهُ لِيَتَّخِذَ جَوَانِ مَا فَتَحَ الْخَلَافَ
 فِيهِ إِذَا تَسَاوَى فِي الْوَرْنِ وَابْنُ مَا لَا يَخْلُوانَ يَكُونُ الْأَوْعْيَانُ فِي جَوَانِ بَيْتِ الذَّهَبِ
 بِالذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ بِالْفَضَّةِ بِالْمِثَالِ لَكَ فِي الْوَرْنِ فَقَطُّ أَوْ بِالْقِيَمَةِ عَلَى الْأَنْفَادِ أَوْ
 الْوَرْنِ وَلَا خَلَافَ أَنتَ لَا مَعْتَبَرَ بِالْقِيَمَةِ عَلَى وَجْهِ مَعْنَى الْوَجْهِ لَا جَمَاعَ عَلَى جَوَانِ
 بَيْتِ دِينَارٍ قِيَمَتُهُ مِثْلُ وَجْهِ دِينَارٍ بِبَيْتِ قِيَمَتِهِ مِثْلُ وَجْهِ دِينَارٍ فَلَمْ يَبْقَ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَعْيَانُ بِالْوَرْنِ وَغَلِيظُ ذَلِكَ لَفْظُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَدْنَاهُ
 فِي الْوَرْنِ صَحَّ الصَّرْفُ وَكُلُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِي وَلَا خَلَافَ فِي جَوَانِ بَيْتِ
 دِينَارٍ فِي صَحَّحَيْنِ بَيْنَ زَيْنِ مَكْسُورَيْنِ وَكَذَا لَكَ فِي جَوَانِ بَيْتِ دِينَارَيْنِ
 عَيْنَيْنِ بِدِينَارَيْنِ طَرِيْقَيْنِ فَوَجِبَ أَنْ يُصَحَّحَ وَأَنْ كَانَ أَحَدُ الدِّينَارَيْنِ صَحَّحًا وَالْآخَرُ
 مَكْسُورًا وَكَذَا لَكَ أَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا طَرِيْقًا وَالْآخَرُ نَيْسَابُورِيًّا وَالْعِلَّةُ تَمَثَّلُ مَا
 فِي الْوَرْنِ وَالنَّصُّ مُنْبِئٌ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ فَوَجِبَ مِنْهُمَا وَكَذَا لَكَ الْأَعْيَانُ
 الدِّيْنِيَّةُ فَذَمُّنَا لَهُ **فَان قِيلَ** هَذِهِ الْأَيْعَةُ لَوْ أَنَّ أَحَدَ الدِّينَارَيْنِ أَمَّا الصَّخِيخُ
 وَالْمَكْسُورُ أَوِ الطَّرِيْقُ أَوِ النَّيْسَابُورِيُّ لَوَاسْتَحَقَّ أَنْ يُجِبَ أَنْ تَقْعَ الدِّينَارَيْنِ
 عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ قِيَمَتِهِمَا وَإِذَا افْتَلَنَّا ذَلِكَ صَارَ مَا بَيْنَهُمَا لِلدِّينَارِ أَكْثَرُ مِنْ وَرْنِهِ أَوْ
 أَكْثَرُ نَجِبَ أَنْ يُدْرَكَ ذَلِكَ عَلَى هَذَا فَتَادِ هَذَا الصَّرْفَ الَّذِي تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَيْتِ الرُّطْبِ بِالْقُرْحَيْنِ عَلِمَ أَنَّ الرُّطْبَ يَحْتَجُّ فَيُعْزَمُ
 فِي الْمَالِ إِلَى بَيْعِ الْقُرْحِ بِالْقُرْحِ مِثْلَهُ فَكَذَلِكَ مِثْلُ الشَّافِعِي **قِيلَ** لَكُنَّا
 التَّقْسِيطُ الَّذِي ذَكَرْتُمْ فَإِنَّهُ عَيْنُ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ الذَّهَبَ وَالْفَضَّةَ إِذَا
 لَا قَاكُلَ وَحْدِهِمَا مَا صَحَّحَ جِنْسُهُ قِيَمَتُهُ مِثْلُهُ فِي الْوَرْنِ وَلَا قِيَمَتُهُ لِلضَّيْعَتَيْنِ
 وَاجْوَدَ لَكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَثْرِيَ دِينَارٌ مَصْرُوبًا بِدِينَارٍ وَكَانَ وَلَا دِينَارٌ
 جِيدَ دِينَارٍ وَكَانَ رَدِّي فَإِذَا ثَبَتَ مَا قُلْنَا لَكَ وَجِبَ مَا حَكَمْنَا لَكُمَا

فان اخذ الدينارين لو استحق لم يجب ان يكون بغيره من الثمن بل يملك في الورق
فببطله جميع ما عو لواعليه في هذا الباب على ان ما ذكر في الامس تشبها لهم كما يبيع
التمر بالربط لا ينعى له لانه الربط فيه اجزاء ومنه الرطوبة التي ليست اجزاء التمر
الحاق والمخذ البطل البيع فيه فاشبهه بغيره الملبول بالخطوط المتفاوتة واجب ان
المعلوم ان الربط لا يخاله يفت اذ ياتي وتناقض اجزاء واحد الذي ياتي ربما لم يتحقق
فلا يشبه هذا ما ذكرتم على ان اصحاب الشافعي قد قالوا في غير موضع ان ما يطرأ
على العقد يجب ان يكون سبباً سببيل ما ينطوي عليه العقد ذكرنا ذلك في خيار الذي
بالعيب وفي تبديل البردي في الصنف وفي صلحهم ان راس المال المسلم يجوز ان يكون
جزءاً من سائر ما يبيعون لوطال السلم والسداد على حكم بالصواب وبالله التوفيق وان ختمتم

باب القول في السلم

لا يبيع السلم الا باثني عشر سنة وهو ان يعلم كذا من ثمنه او عرض او غير ذلك في كذا
وهو الذي يعلم فيه ثم يدكر صفته ومقداره او يدكر الوقت الذي يسكن المثل فيه والمكان
الذي يقبض فيه قوله لا بد من اثني عشر سنة انما يذكر في السلم فيه دون راس المال
الذي يجعله وانما قال في شرطه اثني عشر سنة جعل النوع والصفة شيئاً واحداً واعتبر
عنه بالصفة وفي حقيقة لا بد من ذكر جنس ما يبيع فيه كان يقول التمر وذكر نوعه بان
يقول الان اذا اواله بن لي او الصيغاني ويدكر صفته في يجوز لا فلا بد من ذكر مقدار المكان
الذي يعلم فيه والوقت الذي يخل السلم فيه فيكون ذلك سنة وسبعة وسبعة يحتاج الى ان
يجعل كذا المقدار من ثمنه بان يقول بالصاع الفلاني او الوزن الفلاني وتاجر في حوزة لا يذكر فيها
بن عليه عليه السلام انه لا بد من ان يدكر فيه ثلثة اشياء الاول المكان والصفة
ما يعلم فيه فغيره عن جنس النوع والصفة والمقدار بالصفة وجملة ما ذكرنا في السلم
الخلاص فيها في اربعة مواضع قال ذلك راس مال السلم قال ابو حنيفة لا يجوز ذلك ان ياتي
حزناً لم يجوز في سائر البساتين ان كان ثمنه في ثلثة اشياء ان يعرف ولا بد ان يكون
مكيداً او معدوداً فلا بد من ان يعرف كيلة او عدده وهو احد قولين قال ابو يوسف
ومع يجوز ان يكون ذلك جزاً انما لم يجوز في سائر الامكن وهو القول المتخذ للشافعي وظاهر
ما ذكرناه في الاصل والمستحب ان يكون ذلك في ثلثة اشياء لا بد من ذكره في ثلثة
من المتأهل ان يبيع مضبوطاً بوزن او كيلة او عدد وهذا هو الظاهر من قول

الشافعي في السلم

ويؤيد بن علي عليه السلام لا يضمن يوجب فيه الوزن ولا الكيل ولا العدة والثلث
 استرط المكان لما له من عمل ومؤنة والمالك استرط لما له من العمل ومؤنة والرابع
 استرط الأكل والأكل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال
 من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم فقصده صلى الله عليه
 وآله ضبط أو مضاف المثل في وزن راس المال فاطلق القول فيه فوجب أن
 يجوز ذلك حصص بالكيل أو الوزن أو العدة أو لم يخص وإنما هو مال يتجمل قبضه
 عند العقد فوجب أن يصح كونه جزءاً قابلاً ببيع من استقراره في الدمة بالعقد وصحته
 للمطالبة به فلا يصح أن ينشأ منه العقد **فان قيل** الجراف قد ثبتت
 في الدمة وقد يك أن يشترى الرجل سلعة بدينار أو ثمنه أو ثمنه
 بعد قبض الثمن واستهلكه يستحق البايع على المشتري الثمن الذي قبضه جناً
 ويثبت في ذمته **قيل** له نحن منعنا ثبوتها في الدمة بالعقد دون ما شؤوا
 وعليه صدر كلامنا فلا بد من ما سالت عنه الأثرى أن الغاصب يغصب ما لا
 جزءاً أو يثبت له في ذمته **فان قيل** كما لم يجز أن يكون المسلم فيه
 جزءاً فوجب أن يكون عوضه وهو الثمن المعجل لا يكون جزءاً **قيل** له
 العوض إذا لم يسلك المعوض فيما لم يمتنع من كونه جزءاً جاز أن يكون جزءاً
 الأثرى أن رجلاً اشتري برأساً قابلاً بثمن مؤجل لم يجز أن يكون الثمن جزءاً أو أن
 كان عوض المبيع جزءاً كما لم يسلك الثمن المبيع فيما لم يمتنع من كونه جزءاً أو هو
 أنه مما يتجمل قبضه ولا يثبت في الدمة بالعقد أيضاً لاختلاف أن الثمن في ذم
 الثمن يجب تعجيله وإن المسلم فيه يجوز أن يجب تأجيله فإذا جاز أن يختلفا
 في هذا لم يمتنع أن يختلفا فيما ذكرنا على أنه مقتضى برأس مال السلم إذا كان عوضاً
 كالشوب ونحوه لا أنه لا يجب عنه الجني حنيفة أن يكون مضبوطاً بالصفة كما يجب
 ذلك في المسلم فيه **فان قيل** ما يجوز أن يطرا على المسلم ما يجوز أن يطرأ
 إليه مما يوجب جهالة في المعقود عليه ما روي في حال العقد ومقتضى قساقه بدلالة
 ما أجمعوا عليه من أنه لو أسلم في ميل أو ناء معين جهول القدر كان السلم فائداً
 والعلة فيه جواز أن ينكس الأثناء فيصدر السلم جهولاً فكان لك الثمن المعجل
 إذا كان جزءاً فوجب أن يفند عقد السلم لجواز أن يرضى ما يوجب قساقه سلم فائداً

الشيء بمجهول **قيل** له أن الذي ذكرتم يجب في المسلم فيه دفع
 الثمن لا أنه هو الذي يجب تأجيله وتبؤنه في الذمة بعقد البيع وقد قلنا أن
 ما كان كذلك فلا يجوز كونه حراً أو هذا عندنا حاصل في الثمن المتجمل
 يكشف ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله شأنه دامت المسلم فيه فقال
 ليس في كميل معلوم أو في معلوم إلى أجل معلوم وإنما يارة لك في الثمن
 المتجمل **فإن** رواته توجب كلامهم بأن قالوا قد ثبت أنه يجوز أن يباع عبداً
 مجهول القدر من البر فذلك لك بل وسكروا بمجهول القدر من الداهم وكذلك يجوز
 أن يشتري من أنا مجهول القدر بثلث من الداهم فاستوى في جواز ذلك
 الثمن والبيع فإن أن فساد عقد السلم إذا كان المسلم مل أنا مجهول القدر إنما كان لا شيء
 عقد السلم فيجب أن يشتري في الثمن والمسلم فيه **قيل** ليس الأمر على
 ما ذكرتم وكذلك أن الثمن لو كان مؤجلاً في بيع الغنم لم يجد أن يكون مل ناعه
 مجهول إنما يجوز ذلك إذا كان المبيع من الثمن والبيع معلوم فإن أن الغلة هي ما
 ذكرنا من أن ما يثبت في الذمة بعقد البيع لا يجوز أن يكون جواً **فإن**
قيل فأنما يجوز ذلك في ثمن البيع المتعين وإن كان مؤجلاً وأما ما ذكرنا
 قيل له لم يثبتنا إذا لم نعلم لهم ذلك لم يتم كلامهم بأن ما يبيع ما يتكلم
 فوضوحاً فوضوحاً بذلك سغوط كلامهم على أن راس المال إذا كان عرضاً يخاف من هذا أيضاً
 وأما اشتراط المكان الذي يشتري فيه السلم فقد اختلف فيه على ثلاث أصناف
 قال أبو حنيفة يجب اشتراطه إذا كان السلم مائة حمل ومائة درهم فإن لم
 يكن له حمل ومائة لم يجب اشتراطه وقال أبو يوسف ومحمد لا يجب اشتراط
 المكان سوى كان السلم له حمل ومائة أو لم يكن ويجب أن يشتري في حيث يقع السلم
 قالوا ظهر عن رقة والنوري والشافعي أنه لا بد من اشتراط المكان على الوجهين
 جميعاً وعلى هذا ما ذهب إليه وهو الظاهر من قول زيد بن علي عليه السلام
 لا يباع ما لا بد من اشتراط المكان ولم يفضل بين ما للحمل ومائة وبين ما
 ليس له ذلك قالوا أصل في ذلك أنه لا خلاف بين أبي حنيفة
 وأصحابه أن الأجل يجب تعيينه واشتراطه وكذلك المكان والعقد أن كل واحد
 منهما يوجب جهالة السلم لا أنه لو قال أوفيك مائة ثبت في شرط ذلك وسلم

طسقم

وَكذلكَ ان قال اذ فيكم حيث شئت و شرط ان لا يطل التلم وكذلك
ان لم يتعين المكان يجب ان يفسد كما يفسد ان الم يتعين الزمان ويمكن ان
يرد في ذلك الى الكليل والورد في انه لا بد فيهما من الحصر بطلانه مسلم فيه
فاما ما ليس له محل وموئله فاء انه يرد الى مال محل وموئله مع اني حقيقه
بطلانه ان قيمته تختلف بحسب اختلاف الاماكن فوجب ان يشترط له
المكان كما يشترط لما له محل وموئله بطلانه العلة ويرد ايضا الى الاجل مع
ابي يوسف ومحمد على ان قوله صلى الله عليه وآله ليس في كل معلوم
ورد معلوم اقتضى وجوب تفي الجاهل عن المقدار كما ان قوله الى اجل معلوم
اقتضى تفي الجاهل عن القيص وحال الى المكان الذي يقبض فيه يقتضي جماله في
في القيص واما الاجل فالخلاف فيه بيننا وبين السافعي لان ابي حنيفة والحكيم
واجبوا الشرايط وهو قول زيد بن علي عليهما السلام ويدل على ذلك ان
النبي صلى الله عليه وآله نهي عن بيع ما ليس عند الانسان واقتضى ظاهره
الحديث بطلان التلم ثم قال صلى الله عليه وآله من اسلم فليس في كل
معلوم ورد معلوم الى اجل معلوم واشتمل النهي عليه ووجب فساده
لان التخصيص في كل معلوم له صفة وهي اشراط الاجل فاما التعلقهم بالظواهر
فوقوله عز وجل واحل الله البيع وحرّم الربا وقوله الا ان تكون تجارة
عن تراض فمؤيد فروع بما روي من قوله صلى الله عليه وآله انه نهي عن
بيع الانسان ما ليس عند الا وسائر ما ذكرناه من بعد فان قيل ليس
بمعلوم قوله من اسلم فليس في كل معلوم ورد معلوم الى اجل معلوم من
ان يكون ذلك كله مجموع شرط الصحة في التلم لان المكمل لا يجب ان
يكال بالاجماع والاجماع على صحة التلم فيما لا يكال ولا يكون كاملا وفي الغرض
لا يجوز ان يكون كل واحد من شرط صحة التلم في صحة التلم لان ما يجب
ان يكون المكمل والمورد يصح فيهما التلم بحدوث ان يشترط فيهما الاجل
ولا ينعقد ذلك في الاجماع ولان الكليل والورد لا يصح التلم عندهم اذا اردوا
عن الاجل فلم يبق الا ان يجعل بعض اوصاف التلم في كل له ههنا
الكلام الطويل ينفط بان يترك كلام وهو ان نقول ان المسلم في كل معلوم في المكمل

وَوَدَّ مَعْلُومٌ فِي الْمَوْتِ وَالْجَلِّ مَعْلُومٌ فِي كُلِّ السَّلَامِ إِلَّا أَنْ الْأَجَلَ يَحْتَضِرُ
بِتَوْجُّعٍ دُونَ تَوْجُّعٍ فَوْجَبَ أَنْ يَغْمَ جَمِيعُ السَّلَامِ فِيهِ قَالِ لَيْلٍ وَالْوَرْدُ يَحْتَضِرَانِ
بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَقَصَّ نَاهَا عَلَى مَا اخْتَصَّ بِهِ **فَانْقِيل** كَلِمَاتُ الْعَزْلِ
عَنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِيهِ الْمَحْجِلُ وَالْمَوْتُ فِيهِ إِلَى الْمَدْرِ فَعِ قُلْ لَعَزْ وَفَرَجَاتُ الْعَزْلِ
عَنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْجِلِ إِلَى الْحَالِ **قِيلَ** لَيْسَ لَكُمْ عَلَى مَا كُتِبَ لَكُمْ لَنْتَ
هُوَ الَّذِي كَرَّمَ الْجِبِلَ لَمْ يَتَنَاوَلَ إِلَّا الْمَحْجِلَ بَلْ لَا يَبِيعُ غَيْرَ ذَلِكَ وَالنَّصُّ الَّذِي كَرَّمَ
الْمَوْتُ وَهُوَ الْمَوْتُ لَمْ يَكُنْ أَوْلَى إِلَّا الْمَوْتُ فَالْحَقُّ نَاهَا غَيْرَ هَذَا بِاللَّيْلِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْأَجَلَ إِلَّا أَنْ الْأَجَلَ لَا يَحْتَضِرُ تَوْجُّعٌ دُونَ تَوْجُّعٍ فَوْجَبَ أَنْ يُحْتَضِرَ **فَانْقِيل**
الْحَالُ مِنَ السَّلَامِ أَنْتُمْ مِنَ الْعَزْلِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَجُونُ **قِيلَ** هَذَا الْأَعْيَادُ
وَلَمْ تَعْبَهُ فِي الْكُنَائِي لَأَنْتُمْ تَبْطَلُونَ

الْكُنَائِي هَذَا عَلَى أَنْ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَانْقِيل رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَارَ بِحَدِّهِ بِقَدْرٍ مَوْصُوفٍ
فِي الدَّمَةِ بِقَرِيبِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ سَأَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَفِي التَّمَرِّجِ هَذَا أَيْدِي اللَّهِ
عَلَى السَّلَامِ الْحَالِ **قِيلَ** لَهُ التَّمَرُّجُ مَا يَجُوزُ لِيُؤْتَى فِي الدِّمَةِ وَهُوَ فِيهَا
كَكَرْتُمْ كَانَ ثَمًّا فَرَى مَجْرَى التَّقْوَى وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى السَّلَامِ فَلَا يَبِيعُ التَّقْوَى بِهِ قَا
وَكَلَّمَ أَنَّ الْمَحْجِلَ وَالْمَوْتُ وَمِى لَا فِي الْعَزْلِ وَصَحْبَتُهُ كَانَ ثَمًّا كَاللَّهُم
وَاللَّهُ نَانِيٌّ وَلَمْ يَكُنْ مَبِينًا وَتَجَنُّوا لِخُلُوفِ أَنْ الْمَقْدَارَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَشْهُوَ وَطَلَا
لِيَبِيعَ السَّلَامَ وَكَذَلِكَ الْأَجَلَ وَالْعَلَّةُ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَمْرٌ وَدَمُ السَّلَامِ حَمْدٌ
بِأَشْرَاطِهِ فِي السَّلَامِ وَيَكُنْ أَنْ يُقَاسَ عَلَى الْمَقْدَارِ وَعَلَى الْمَكَانِ بِغَلَّةٍ أَنْ جَمِيعُ النَّاسِ تَوْجِبُ
فَسَادَ السَّلَامَ فَوْجَبَ أَنْ لَا يَبِيعُ فِيهِ إِلَّا أَحَدًا مِنْ بَيْنِ النَّجِيلِ وَالْأَجَلَ فَيَأْتِي عَلَى حَمْدِ
عَلَى لَسَنِ الْمَالِ وَلَا يَبِيعُ فِيهِ الْعَكْسُ بَلْ يَعُولُوا فَوْجَبَ الْأَكْبَرُ مِنْ شَرِّ طَبَا الْأَجَلَ
لَا نَبْهُ مُنْتَقِضٌ بِالسَّلَامِ فِي الْمَعْدُومِ وَيَكُنْ أَنْ يَجْعَلَ السَّلَامَ فِي الْمَعْدُومِ إِضْلَالًا لِلنَّاسِ لِيَرَوْا
وَيُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لَا بِغَلَّةٍ أَنْهُ سَلَمٌ فِيهِ وَأَنْ كَانَ لَا يَبِيعُ لَكَ لَا يَكُنْ حَقِيقَةً
وَأَنْ كَانَ لَا نَبْهُ لَا يَكُنْ السَّلَامُ فِي الْمَعْدُومِ وَغَيْرُهُ وَكُلُّ عِلَالِهِمْ تَنْقِضُ السَّلَامَ
فِي الْمَعْدُومِ وَيُؤَكِّدُ لِكَ أَنْ يَقَالَ لَهُمْ أَنَّ السَّلَامَ يَخْتَلِفُ بِتَجْجِيلِ رَأْسِ الْمَالِ وَالْأَجَلَ
الْمُسَلَّمِ فِيهِ وَذَلِكَ أَنَّ السَّلَامَ وَالسَّلَامَ فِي الْمَعْنَى وَاحِدٌ فَلَوْ جَاءَ فِي السَّلَامِ الْحَالُ أَنْ يَسَلَّمَ

فِي الْحَالِ الْبَاطِلِ مَعْنَى السَّلَامِ أَوْ يَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ وَالسَّلَامُ مُتَجَدِّدٌ فَلَمْ يَضَحَّ أَنْ يُقَالَ
فِيهِ أَنْهُ سَلِمَ وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنْ أَسْلَمَ فَلَيْسَ سَلِمَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ
وَوَرَيْنٍ مَعْلُومٍ فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالسَّلَامِ وَمَنْ هَبَهُمْ يُوجِبُ خُرُوجَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
سَلِمًا قَالَ وَانْ أَسْلَمَ الْمُسْلِمُ إِلَى الْمُسْلِمِ الْيَدِ عَلَى هَذِهِ الشَّرْطِ صَحَّ السَّلَامُ كَانَ
السَّلَامُ مَا يَضَحُّ فِيهِ السَّلَامُ أَمَّا إِذَا أَسْلَمَ عَلَى الشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَذَا فَخِلَافٌ
فِي صَحِّهِ السَّلَامُ وَأَمَّا الْخِلَافُ إِذَا اسْتَقَطَّ شَرْطٌ مِنْ جِهَةِ هَذِهِ الشَّرْطِ وَطَوْقٌ تَكْلِمًا
فِي جَمِيعِهَا مَا أَعْنَى وَكَفَى وَأَمَّا اسْتَرْطَانُ أَنْ يَكُونَ السَّلَامُ فِيمَا يَضَحُّ فِيهِ السَّلَامُ لِأَنَّهُ
لَا خِلَافَ أَنْ مَنْ أَسْلَمَ فِيمَا لَا يَضَحُّ فِيهِ السَّلَامُ لَمْ يَضَحَّ السَّلَامُ وَأَنْ حَضَرَ الشَّرْطُ
وَالْكَلَامُ فِيمَا يَضَحُّ فِيهِ السَّلَامُ أَوْ لَا يَضَحُّ فِيهِ السَّلَامُ يَجِيءُ فِي الْمَتَابِلِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَذَا
لَهُ رَهَاتُكَ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ يَفْتَرِقَا إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ الْمُسْلِمِ
إِلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمُسْلِمِ فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ ذَلِكَ بَطُلَ السَّلَامُ وَكَذَلِكَ أَنْ تَرَكَ شَرْطًا
وَلِجْدًا مِنْ هَذِهِ الشَّرْطِ وَطِائِفَةُ سَكَانِ السَّلَامِ بِاطْلَاقٍ الْأَنْ يَذْكُرَ لَا قَبْلَ تَفَرُّقِهَا
أَمَّا تَعْلُوقُ صِحَّةِ السَّلَامِ بِقَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ فَهُوَ مَالٌ لَا خِلَافَ فِيهِ يَأْتِي
الْعَمَلُ وَنَصَّ عَلَيْهِ رُؤُسُ بَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ الْأَمَّا يَحْكِي عَنْ مَا لَكَ أَنْهُ لِحَاكَةِ
ذَلِكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ وَلَمْ يَجْزِ فِي مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَإِثْبَتِ أَنْ الْمُسْلِمَ فِيهِ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ مُوجِبًا فَلَوْ اجْتَرَأَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ عَيْنَ مَقْبُوضٍ كَانَتْ مِنَ الْكَلَامِ بِالْمَالِ
وَقَدْ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَا تُرَى السَّلَامُ السَّلَامُ
يَنْتَضِي تَجْزِيلَ رَأْسِ الْمَالِ وَتَاجِيلَ الْمُسْلِمِ فِيهِ عَلَى مَا مَقْضَى بَيَانُهُ وَلَئِنْ ظَاهِرُ
قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنْ أَسْلَمَ فَلَيْسَ سَلِمَ يَضَحُّ تَجْزِيلَ رَأْسِ الْمَالِ وَإِضَاءً
لَا يَجُوزُ فِيهِ اسْتِزَاطُ الْحَيَاةِ فَوْجِبَ أَنْ يَجِبَ تَجْزِيلُهُ كَالضَّرْفِ وَهَكَذَا أَنْ يُقَاسَ
مَعَ ذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ يَوْمَيْنِ بِالْمَدَّةِ الطَوِيلَةِ بِغَلَبَةِ الرَّأْسِ مَالِ السَّلَامِ عَلَى أَنْ
مَا جَاءَ تَاخِيرُهُ مَدَّةً لَا يَنْشِئُ لِحَاكَةِ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَأَمَّا قَوْلُنَا اللَّهُ أَنْ تَرَكَ شَرْطًا
مِنْ هَذِهِ الشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَذَا كَانَ السَّلَامُ بِاطْلَاقٍ فَقَدْ مَعْنَى الْكَلَامِ فِيهِ
وَقُلْنَا الْأَنْ يَذْكُرَ ذَلِكَ قَبْلَ افْتِرَاقِهَا لِأَنَّهُ ذَكَرَ الشَّرْطُ لَيْسَ بِأَوْجِبَ مِنْ قَبْضِ
رَأْسِ الْمَالِ لِأَنَّهُ الْجَمْعُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ السَّلَامِ فَلَا يَدْرَأُ أَنْ يَتَّبِعَ التَّقَابُضَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ
فَيَجِبُ أَنْ لَا يَحُلَّ بِذِكْرِ الشَّرْطِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَلَا يُرَى الْعَقْدَ لَمْ يَنْتَهِمْ بَعْدَ سَقُوطِهِ

بَعْضُ الشُّرُوطِ وَكَمْ يَفْسَدُ لِأَنَّ التَّفَرُّقَ لَمْ يَحْضُرْ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا
وَالْمَوْقُوفُ يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَا يَصْحَقُ بِهِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَا يَفْسَدُ لَهُ عَلَى
أَنَّ الْعَقْدَ لَوْ كَانَ أَنْبَرَمَ فَكَانَ يَجُوزُ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ غَيْرُهُ مَا كَرِهَ عَلَى أَهْلِهَا فِي أَنَّ الْعَقْدَ
يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ فِيهِ وَيُحْطَ بِمَعْنَاهُ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اسْتَلِمَ الرَّجُلُ
سَلَامًا فَاسْتَلَمَ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِرَاسَ مَا لَهُ وَإِذَا تَجَدَّدَ السَّلَامُ
فَلْيَقْبِضْ الْمُسْلِمُ مِنَ الْمُسْلِمِ الْإِرَاسَ مَا لَهُ ثُمَّ لِيَا فَعَلَهُ الْإِرَاسَ ثَانِيًا وَبَيْتُهُ بِالْعَقْدِ
عَلَى الصَّحِيحِ أَمَّا إِذَا اسْتَلَمَ سَلَامًا فَاسْتَلَمَ إِفَادَةُ رَأْسِ الْمَالِ يَكُونُ لِلْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَقُّ
بَدَلَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْإِرَاسَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ الْإِرَاسَ يَشْتَقُّ بَدَلَهُ وَهُوَ رَأْسُ الْمَالِ
وَإِذَا لَمْ يَشْتَقُّ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ عَلَى أَنْ مَلَكَ هَبَ يَحْبِبُ بَيْنَ الْحَتَمَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَا يَتَعَدَّ أَنْ يَقَالَ إِنْ السَّلَامُ الْإِرَاسَ يَكُونُ قَدْ مَلَكَ لَوْ أَنَّ مَنْ مَلَكَ هَبَهُ أَنْ السَّلَامُ إِذَا وَقَعَ
مَعَ الْفَسَادِ يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ وَإِذَا مَلَكَ صَارَ صَانِعًا يَكُونُ حَرَبًا عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يُغْلَبَ فِي السَّلَامِ ثَانِيًا حَتَّى يَقْبِضَ لَوْ أَنَّ يَكُونُ مِنَ الْكَلْبِ بِالْكَلْبِ **مَسْئَلَةٌ**
وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ عَلَى تَحْلِيلِ دِينِ أَوْ عِنْدَهُ وَحْدُ نِعَةٍ لَمْ يَجِزْ لِمَنْ يَغْلِبُهُ سَلَامًا
حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهُ ثُمَّ تَرُدُّ فَعَلَهُ الْإِرَاسَ سَلَامًا أَمَّا الَّذِينَ فَقَدُوا فَعَلَهُ مَا كَفَى وَهُوَ مِمَّا
لَا يَخْلَقُ فِيهِ وَثَمًا أَوْ مَرْتَبَةً فَالَّذِي أَحْفَظُهُ عَنِ الْعُلَمَاءِ الْهَضْمُ أَجَارَ طَرَفًا أَنْ يَكُونَ
سَلَامًا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِي يَدِ الْمُوَدَّعِ كَانَتْ مَقْبُوضَةً حَاصِلَةً فِي يَدِهِ وَالْأَقْرَبُ
عِنْدِي أَنْ مَلَكَ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ يَقْبِضُ بَقَاءَ الْوَدْعِ نِعَةٍ فِي يَدِهِ
بَعْدَهَا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَرَى فِيهَا الْأَسْمَاءُ وَثَمًا قَدْ صَارَتْ نِيَّةً عَلَى الْوَدْعِ
فَيَكُونُ الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ مَا كَرِهَ لَنَا فِي الَّذِينَ يُقَالُ اللَّهُ فِي يَدِ الْوَدْعِ بِمَنْ لِي
كَوْنَهَا فِي يَدِ الْمَالِكِ لِأَنَّ يَدَ الْوَدْعِ يَدُ الْمَالِكِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ سَلَامًا لِأَنَّ
الْوَقْبَاضَ لَا يَكُونُ حَاصِلًا حَكَمًا إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي قَبْضِهِ مِنْ نَفْسِهِ
فَيَقْبِضُ بِأَن يَنْقَلِبُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ لِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ مِنْ مَلَكَ هَبَهُ أَنْ يَضَعَ
مِنْ الْأَوْسَارِ أَنْ يَقْبِضَ الشَّيْءَ مِنْ نَفْسِهِ لِعَيْنِهِ لَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمُتَخَبِّ فِي
مَسْئَلَةٍ شَرَاهُ وَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ جَاءَ أَنْ يَقْبِضَ مِنْ نَفْسِهِ
لِنَفْسِهِ فَعَلَى هَذَا لَا يَضَعُ أَنْ يَجْعَلَ سَلَامًا مَا دَامَتْ عَلَى صِفَةِ الْوَدْعِ نِعَةٍ حَتَّى
يَحْضُرَ الثَّقَلُ فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَ أَنْ يَنْقَضَ قَاعًا عَلَى مَا قَدْ لَمْ مِنْ أَنْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْلِيلِ

كنا

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يثبت مال السلم قبل التفرق **مسألة** ولو كانت عليه عشرة لا يثبت
 دينا او غنة لا ودية فله فسخ اليه في سنة الا اخرج على ان تكون العشرون
 سلمت اضع نصف سلمه وتبطل نصفه وقسمه ما بيننا لا فيما مضى فيه باع ملكه
 وملكه غير ان الباع يبيع في ملكه لا في الفاسد لم يعترض فيه حين وقع لصحة
 فيملكه ودفعه فيما يملك فله في هذه المسألة ان السلم صحيح قيمته
 قبضه السلم اليه ودفع فيما لم يقبض العين التفرق فلم ينع العقد منطويا على
 الفاسد الا ترى انه لو اشتوا فادبوا او في بيع في المجلس وقبضه قبل التفرق
 لصح السلم وانما يفسد لو لم يجر فيه القبض حتى يقع التفرق وعلى هذا نقول
 لو باع دينا ربعة لا دراهم فقبض خمسة منها ولم يقبض خمسة حتى يفرقها
 ان الصنف يبيع في نصف دينار المقبوض بدل ما يفسد في نصفه **مسألة**
 واذا اسلم الرجل سلما فاسدها فاراد اخذ ما دفع الى السلم
 اليه اخذ ان وجد له بعينه وان كان قد استهلك وجب عليه مثله ان كان ما
 اعطاه عمره بها او حيوانا اخذ منه قيمته يوم استهلكه وهذه الجملة لا
 خلا في فيها لان السلم اذا فسد كان المسلم اولى بما دفع ان كان قايما بغير
 لاء العقد قد بطل ولم يكن هناك الا القبض فوجب ان يكون حكم المقبوض
 حكم الودعة والغصب ان صاحبه يكرهه او لم يكرهه اذ كانت عينه باقية
 وان كان قد استهلك وكان من ذوات الامثال كانت عليه مثله لا خلافت
 في ان ذلك حكم ذوات الامثال وذوات النعم لان ذلك اقرب الى ان يكرهه ذوات
 الحق قد استوفوا حقه ويكون البعد من التفاوت ومعنى قوله يوم استهلكه اذ كان
 الاستهلاك يوم القبض لا نه حين يقبضه يصير مقبوضا عليه على ما نقول
 في الغصب **مسألة** قال وان عجز المسلم اليه عن ايفاء السلم كان المسلم
 بالخيار ان شاء انظره الى وقت مقداره وان شاء اشترجه منه ما اعطاه
 ان كان قايما بعينه او مستهلكا على ما بينا في المسألة الاولى ولم يجر له ان
 ياخذ قيمته ما اسلم فيه وذلك ان المطالبة قد صحت بحلول الاجل والعقد
 صحيح كما كان فاشبهه ببيع العين اذا تعدت على البائع تسليم المبيع في
 ان المشتري بالخيار بين ان يضرب الى وقت ان يملك فيه التسليم وبين ان يفسخ

البيع وبه قال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان سبب التعتُّر انقطاعاً من إيري
 الناس وكسب حفظ قلوبهم إذا اعتدَّرت فلا بد من السلم إليهم فيكس أن يقاس عليهم
 تعتدوا فلا بد من تعلل تعتدت تسليم المبيع وليس لهم أن يقتبسوا تعتدوا التسليم
 لا فلا بد من تعلل المثل لأن حكم المثل في هذا الباب خلاف حكم المبيع لصحة التمسك
 في المثل قبل القبض وإن كان لا يبيح ذلك في المبيع فلا يبيح في المبيع أمر من الأمور
 قبل التسليم كما يبيح في المثل وقلنا أنه ليس له أن يأخذ منه ما سلم فيه
 لأنه يؤمنه تصرفاً في السلم فيه قبل القبض ولا خلاف أن ذلك لا يجوز
 كما لا يجوز في المثل وإن كانت العلة في الصرف أنه يؤذي إلى إبطال القبض
 المستحق في المجلس والعلة في السلم فيه أنه يبيع قبل القبض كما لا يجوز الصرف
 في المبيع قبل القبض وكذا ذلك السلم فيه لأنها جميعاً مبيحان وروى زيد بن
 حبيب عن أبيه عن جابر عن علي بن علقمة السلام قال من أسلم في طعام إلى أجل
 فلم يجد منه ما يجب ذلك الطعام فقال خذ مني غير ما يسعير يومك لم يكن له
 أن يأخذ إلا الطعام الذي أسلم فيه أو ليس ماله وليس له أن يأخذ نوعاً من
 الطعام غير ذلك النوع وهذا يفتقر أن التصرف فيه قبل القبض غير جائز
 ولا يخلط من غير الأمر الصواب خلافه في مجرى الاجتماع منهم قال فان عجز
 عن بعضه أخذ بعضه وكان القول في المعجور عنه كالمقول في ما مضى أما ما لم
 يعجز عنه فإنه يقبضه لأنه مستحق عليه وما المعجور عنه فوجهه قد مضى
 يحسب ذلك أن من استأجر عبدين أحدهما ابن وجب تسليم الباقي وفتح البيع
 الغائب وروى زيد بن حبيب عن أبيه عن جابر عن علي بن علقمة السلام أنه
 قال لو باع أن تأخذ بعض رأس مالك وبعض سلك ولا تأخذ شيئاً من سلك
مسألة قال وتجاوز الأوقال في السلم وفي بعضه الأقاله عندناه
 بيع في تأخير الأشياء وإن قلنا في السلم أنه فسخ علماً قلنا وإنما مضى من
 البيع وإذا كانت الأقاله فسخاً وبيعاً أن الفسخ يبيح في السلم وفي بعضه فكذلك
 الأقاله وذلك في خلافه وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وحكي عن مالك أنه
 يجوز في الجميع ولا يجوز في البعض **مسألة** قال ولا يجوز أن يسلم في
 حيوان ولا في شيء مما يتفاوت - تنافى تأخيراً كذا ذلك لا يجوز السلم في الحيوان

كذا

وَالْفُصُوصِ تَجَرُّبًا أَمَّا الْفُصُوصُ وَالْجَوَاهِرُ فَلَا أَحْفَظُ خِلَافًا فِي أَنَّ السَّلَامَ لَا يَجُوزُ
فِيهَا وَوَجْهُ التَّحَرُّمِ أَنَّ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ عِنْدَ الْمَنَعِ مِنَ السَّلَامِ فِي حَيَوَانٍ عَلَى طَرِيقِ
التَّحْلِيلِ أَنَّهُ تَفَاوُتٌ تَفَاوُتًا عَظِيمًا قَدْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنَّ مَا تَفَاوُتَ تَفَاوُتًا لَا يَجُوزُ فِيهِ
السَّلَامُ عِنْدَ لَوْ وَمِنْ الْعُلُومِ أَنَّ الْجَوَاهِرَ وَالْفُصُوصَ تَفَاوُتَ تَفَاوُتًا عَظِيمًا فَأَمَّا
حَيَوَانٌ فَبِهِ قَوْلُ الْإِسْحَاقِيَّةِ وَأَمَّا حَيَوَانٌ لَا يَجُوزُ السَّلَامُ فِيهِ مِثْلُ قَوْلِنَا وَهُوَ قَوْلُ
رَبِّهِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَقَالَ السَّافِي فِي السَّلَامِ فِيهِ حَايِزٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ مَارُوي
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَنَهَّى عَنْ بَيْعِ حَيَوَانٍ بَعْضُهُ بَبَعْضٍ نَسِيئَةً
وَرُوي أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبِيعُوا الدِّيَّانَ بِالدِّيَّانَةِ وَلَا الصَّاعِ
بِالصَّاعِ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ انْبِيعْ الْفَرَسَ بِالْفَرَسِ وَالنَّجْبِيَّةَ
بِالْبَابِلِ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ يَدُ أَبِيكَ وَنَسِيبُكَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ الشَّافِعِيُّ أَنَّ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
يَنْتَنِعُ النَّسَاءَ الْمَجْنُونِيَّةَ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْمَنَعُ مِنَ النَّسَاءِ الدُّخَانِ وَصَنِي عِلْمَ الدِّيَّانَةِ
عَلَى ذَلِكَ مَارُوي عَنِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ مِنْ الدِّيَّانَةِ الْوَأْبَاءَ لَا تَخْفَى فِيهَا السَّلَامُ فِي السَّرْعِ
وَلَمْ يَزِدْ وَخَلَّاهُ عَنْ غَيْرِهِ لَمْ يَزِدْ الصَّحَابَةَ فَجَزَى الْجَمَاعَ وَتَسَلَّطَ مَا لَا يَرَى
لَا تَخْلُوا مَنْ أَنْ تَكُونَ لَعْنَةً أَوْ شَرًّا فَإِنْ كَانَ لَعْنَةً تَنَادَوْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرِّمَ إِلَّا بِأَمْرِ
وَأَنَّ كَانَ شَرًّا عَافَا الشَّيْخَ طَرِيقُهُ التَّوْقِيفُ فَهُوَ فِي حَكِيمٍ مِنَ السُّنَنِ لَوْ رَوَى عَنْهُ الشَّيْخُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ مِنْ السَّلَامِ فَلَيْسَ بِمِثْلِ مَعْلُومٍ وَوَرَيْنَ مَعْلُومٍ إِلَى الْحَبْلِ
مَعْلُومٍ فَاقْتَضَى ظَاهِرُهُ مَنَعُ السَّلَامِ فِيهَا لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْكَيْلُ وَالْوَرْنُ وَحَيَوَانٌ
يَدْخُلُ فِيهِ وَفَافِيًا الْجَوَاهِرُ لَا يَجُوزُ فِيهَا السَّلَامُ لِمَا يَخْصُلُ فِيهَا مِنَ التَّفَاوُتِ
الْعَظِيمِ تَصَنُّصِ اصْطِحَابِ السَّافِي عَلَى الدُّلُولِ وَالزَّمَنِ وَالْيَا قُوتَ فَكَيْلَ لَكَ حَيَوَانٌ
لَهُكَ لَا الْغَلَّةَ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ فِي حَيَوَانٍ وَأَنَّ اتَّفَقَ جِنْسٌ وَالتَّوَقُّعُ وَالسُّنَّةُ
فَإِنَّ التَّفَاوُتَ يَعْظُمُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَآلِهِمْ يَنْتَنِعُ
النِّيَابَ وَالْبَسْطَ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَنْتَضِبُ بِالصَّغِيرَةِ وَالذَّيْعِ تَخْتَصُّ بِصَغِيرَةِ التَّفَاوُتِ
يَسِيرًا وَلَا كَذَلِكَ حَيَوَانٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَتَعَدِّيًا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ فَوَقَالَ لَدُنِي
وَالْمَوَاقِيتُ اشْتَبَهَ **فَإِنْ قِيلَ** مَبْطُوءٌ بِالصَّغِيرَةِ فَكَيْلَ بَدَلًا لَدُنِي مَارُوي
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَا تَصُفُّ الْمَالَ بِالْمَالِ لَوْ جَعَلْتَ كَأَنَّكَ تَنْظُرُ
إِلَيْهِ **قِيلَ** لَمْ لَا يَتَسَخَّرُ أَنْ يَصْبُطَ بِالْخَفَةِ بَعْضُ الضُّبُطِ وَلَسْنَا تَكْرِيكَ

الآن ترى ان اليا قوتك والولويكس مضطربا بالصفة ولكن لا يمكن ضبط شيء من ذلك
بحيث يفلح التفاوت وهذا معلوم صرح وقد لا نقول له صلى الله عليه وآله حتى عرفت
ان تضيقها بغايتها أو مضيقها ما يمكنها وليس فيها دليل على انها اذا بلغت الغاية قل
التفاوت **فان قيل** غاية أو مضيقها ان يضبط بالصيغة **قيل** له الاطراف
المقصود لا هذه لا يمكن مضطربا الآن ترى ان المجاري يتباين يتساويان في اجنيس الحش
وتع ذلك يتما وتان في الثقل والخفة على القلب ودقات الحاش والاذنان تتفاوت
جلد لا المعاني وكذا حكم العبد من لاهما يتفقان فيما ذكرنا في مختلفان في حفظ الشريعة
والدكا وضيق التمييز والعقل والقوة

هنا مبين
في الام

فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه استدل بكون اجنات ابل
الصدقة فامر ابا رافع ان يعطيه من ابل الصدقة **قيل** له يمكن ان يكون
صلى الله عليه وآله اخذ لا على وجه الضمان للفقراء والسوم ثم اخطا من ابل الصدقة
على الملامات وليس فيه ما يدل على انه انبت البكر في الدماء وقول الراوي استدل
على وجه العجوة وقد قيل ان العرض على ابل الصدقة جائز لحيوان ان يلبث في الصدقة
حيوان مجهول فلم يتسح ان يلبث عليها حيوان مجهول وقد قيل انه منسوخ بما ثبت
من النبي عن بيع حيوان بالحيوان نسيته باروى انه من الرأى ويحتمل ان يكون ذلك
كان قبل تحريم الرأى وقيل المنع من الاحال المجهولة اذ في بعض الاخبار احد البعير
بالبعيرين في ابل الصدقة وذلك اجل مجهول وكل ذلك يدل على انه كان ملنا
على التحقيق فهو منسوخ **فان قيل** كيف يجوزون في الدية والنكاح حيوان
ان يكون في الدية ثابتا فجوزوا ذلك في السلم **قيل** له لان الدية يحتمل من
الحيات ما لا يحتمل السلم وكذلك المهر الا ترى ان الزوج يجب في الدية انما هو
الاسنان فقط ولا يجب ضبطه بتأثير الاوصاف والنكاح يقع على مهر المثل
والسلف لا يجوز على القيمة وقد يجوز النكاح بعين كذا المهر اصله فصول الفرق
على ان ما روي ان النبي من بيع حيوان بالحيوان نسيته اولى مما روي من انه صلى
الله عليه وآله استدل لوجهين احدهما يحظر وهو اولى من الاباح والثاني اختلاف

أَنْ يَكُونَتْ لَكَ كَانَتْ خَاصَّةً لِلَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَمَ جَمِيعُ
 ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ وَهَذَا أَمَّا الْخِلَافُ فِيهِ لِأَنَّ التَّجْمِيلَ مِنْ بِلْ حُكْمِ التَّفَاوُتِ الْأَتْرَاحِ
 أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا الْأَشْيَاءُ الْمَعِينَةُ إِذَا عَجَلَ قَبْضُهَا فَلَكَ حُكْمُ السَّلَامِ بَشَرًا
سُئِلَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَمَ ذَلِكَ الْأَشْيَاءُ الْمُخْتَلِفَةُ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ حَتَّى يَسْلَمَ
 عَنْهَا مَعَ حَيَوَانٍ أَوْ تَقْدَامَ مَعَ طَعَامٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَالْوَضْعُ فِيهِ أَنَّ الَّذِي جَاءَ أَنْ
 يَكُونَ مَتْنًا مَجْعُودًا فِي بَيْعِ الْعَيْنِ جَاءَ أَنْ يَكُونَ مَتْنًا فِي السَّلَامِ عَلَى مَا بَيْنَنَا لَا فِي كَوْنِهِ
 ثَمَنُ السَّلَامِ جَدًّا فَإِنَّ ذَلِكَ هِيَ الْمَسْئَلَةُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ وَالطَّعَامَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَاسًا بَيْنَهُ
 الْعَيْنِ فَإِنْ كَانَ مُؤَخَّلًا فَإِنَّهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ **سُئِلَ** قَالَ وَلَا بَأْسَ
 أَنْ يَسْلَمَ مَا يَكُنْ فِيهِ يَوْمُورٌ أَوْ مَا يَوْمُورٌ فِيهِ يَكُنْ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ مَا يَكُنْ فِيهِ يَكُنْ
 أَوْ مَا يَوْمُورٌ فِيهِ يَوْمُورٌ خَلَا الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ فَأَمَّا مَا يَسْلَمُ فِيهِ يَوْمُورٌ فِيهِ وَغَيْرِهِ
 وَمَا قُلْنَا لَا مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ مَا يَكُنْ فِيهِ يَوْمُورٌ أَوْ مَا يَوْمُورٌ فِيهِ يَكُنْ الْمَلَاوِي
 إِذَا كَانَ مِنْ جَنْبَيْنِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ جَنْبَيْنِ وَاحِدٍ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ كَانَ يَسْلَمُ خَبْرُ الْخَطِّ
 فِي حَيْضَةِ الْأَخْبَرِ الْأَتْرَاحِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا لِأَنَّ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُتَضَوِّلَ أَحَدٌ
 وَصَفِي غَلَّةِ الرِّبَا يَبْعُ النَّسَاءَ وَيَجْعَلُ التَّفَاوُلَ عَلَى مَا مَعْنَاهُ فِي بَابِ بَيْعِ الْأَمْثَالِ
 بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ ثَوْبٍ بِثَوْبٍ أَوْ ثَوْبَيْنِ بِثَوْبٍ إِذَا كَانَتْ
 مِنْ جَنْبَيْنِ وَاحِدٍ وَلِلْجَنَّةِ أَحَدٌ وَصَفِي غَلَّةِ الرِّبَا وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ فِيهِ
 وَأَوْضَحْنَا الْخِلَافَ فَلَا وَجْهَ لِأَوَّلِ عَادَتِهِ وَكَهَذَا لَكَ مَا يَوْمُورٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ فِيهِ
 يَوْمُورٌ وَلَا مَا يَكُنْ فِيهِ يَكُنْ لِحُصُولِ أَحَدٍ وَصَفِي غَلَّةِ الرِّبَا وَهُوَ الْوَرْنُ أَوِ الْكَيْلُ فَأَمَّا
 الدَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فَقَدْ بَيَّنَّا فِيهِمَا مَتْنًا أَنَّهُ يَخْصَمُ بِالْأَوْتِاقِ أَوْ نَزْلٍ فِي الْوَلَّيْ
 عَلَى مَا لَا يَسْتَحِلُّ عَلَى الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى مَا سَلَفَ الْقَوْلُ فِيهِ **سُئِلَ**
 وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَمَ فِيهِ الْمَوَالِ الْوُطْبِيَّةُ وَالْيَابِسَةُ وَمَا لَمْ يَبْقَ مِنْ غَيْرِهَا إِلَى الْوَلَّي
 أَجْمَعِ جَاءَ فِي السَّلَامِ إِذَا كَانَ أَجْلُهُ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يُوجَدُ لَكَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ
 ذَلِكَ الْوَقْتِ بَطَلَ السَّلَامُ وَالْمَوَالِ الْيَابِسَةُ الَّتِي لَا تَتَفَاوَتُ أَخْوَالُهَا يَكُنْ صَبْطُهَا
 فَعِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ السَّلَامُ فِيهَا جَائِزٌ وَعِنْدَنَا يَجُوزُ السَّلَامُ فِي أَجْمَعٍ لِأَنَّ صَبْطَ أَجْمَعٍ
 بِالْمَرْفَعِ وَالْوَرْنِ مِمَّا يَكُنْ وَيَقْلُ مَعَهُ التَّفَاوُتُ وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى يَحِبُّ أَنْ
 يَضَحَّ السَّلَامُ فِيهِ لِأَنَّ بَيْنَهُ التَّفَاوُتَ لَا مَعْتَبَرَ بِهِ فِي السَّلَامِ فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جَنْبَيْنِ

عقد السلم الى وقت خلوه في شيء من الاوقات فلا يجوز السلم فيه عند
 الجحيفة وان وجد في بعض تلك الاوقات وعندنا وعند السامعي ومالك
 الا اعتبار بوجوده في وقت خلوه لا نه هو الوقت الذي يجب فيه تسليمه فاذا
 كان مما يوجد في وقت وجوب التسليم فلا يختار يتاخر الاوقات دليله الاوقات
 التي هي قبل عقد التسليم وبعد خلوه لا نه لما لم يجب فيه التسليم لم يكن بوجوده
 او عدمه فيه فيه مختار **فان قيل** لما قال النبي صلى الله عليه وآله
 من اسلم فليسلم في كليل معلوم وورير معلوم الى اجل معلوم وكان معلوما
 من ماله ولا صلى الله عليه وآله سلم انه الكليل المعلوم عند الناس كان ذلك
 ما يتعين السلم في مل انا معقول القدر لحوار اشتها كره قبل استيفاء السلم
 فوجب ان يكون ما يجوز انقطاعه قبل خلوه لم يكن منقطعاً عما كان جواز
 هلاك الاناء به ان يكون معدوم **فان قيل** ليس الغلة في المتع
 من السلم في مل انا معقول ما ذكرت بل هو جواز تعذر التسليم في الاغلب
 الا انه قد يكتسب كشيء واحد انكسر بطل التسليم وليس كذلك السلم في هو في الحال
 منقطع او يجوز انقطاعه اذ علم انه يوجد في وقت خلوه لا نه لا يختار فيه السلم
 تعذر التسليم **فان قيل** روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يهودا بن في يتر مستمى فقال من خايط فلان فقال صلى الله عليه وآله انا من
 خايط فلان فلا ولكن من مستمى و كليل مستمى واجل مستمى فذل هذه الخبر على جواز
 السلم فيما يجوز انقطاعه لان من خايط بعينه قد يجوز ان ينقطع **فان قيل**
 لا نه صلى الله عليه وآله منع منه لما جاز ان ينقطع في وقت خلوه فيؤثر
 الى تعذر التسليم فان انقطع بعد عقد السلم وكان منقطعاً عنه لا التسليم لا يتعذر
 اذ اوجد وقت خلوه فلا **فان قيل** لو لم يكن
 موجوداً من خاتين العقد الى حين العلول كان يموت المسلم فيه فيجوز السلم
 وهو معدوم فيجب ان يفصل اذ لا خلاف في فتاد السلم
فان قيل لا نه نارة الموحل لا يصير خلا لا يموت من عليه الحق فلا يلزم
 على ان يكون خلوه

هذه السوال
 في وقت

هذه السوال
 في وقت

لجواب ان يُعرض ذلك الاتركى ان المسلم اليه يجوز ان يتكلمه معلشاً

الا انه لا يُعتبر

به وقد يجوز ان يتخذ التسليم في وقت الحلو لافلايين المسلم اليه او لغيره احدثها
منقطعة فلا يُعتبر بها فاحداً الاعتبات انما هو بما قلنا لا من انفسه انفسه انفسه
العقد الحلو في وقت الاذيقطاع فاما ما روي انه صلى الله عليه وآله دخل
المدينة وهم يشلموه في الثمار قبل غلها فنهى عن ذلك فذلك هو الذي قلنا
لم يكونوا يجعلوه الاكل في وقت الوجوه

كذا

اذا كان معذوقاً

في حال العقد لم يتخذ ذلك لانه الغلة في بيع الاعيان ان تسلمها يجب في حال العقد
وليس كذلك في السلم وليس ان يفيسوا على ما يكون معذوقاً في حال الحلو
بجلاء انه يسلم في معذوقه لا نية ان السلم في موجوده يبقى ثم يخدم في حال الحلو
فسدوا لم يكن سلماً في معذوقه وكان سلماً في موجوده فبان ان الاذيقطاع انما هو
بحال الحلو **مسألة** قال ولا بأس بالسلم في اللحم والشواك اذا ما وضوا
بصفة معذوقه في بيته اما السلم في اللحم فلا يجوز عند ابي حنيفة ويجوز
عند ابي يوسف وصح ان سمي مكاناً معلوماً من الحيوان ويجوز ذلك عند الشافعي
وإجازة لا يؤخذ حنيفة في الشحوم والدليل على صحة السلم في اللحم قوله صلى الله عليه
عليه وآله من سلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم
فلم يخص مؤزناً من مؤزناً كما لم يخص مكيلاً من مكيل فوجب محتم
في جميع المؤز في نيات كما وجبت في جميع الكيليات واللحم مؤزناً فيجب ان يطرح فيه
السلم **فان قيل** لاختلاف وقوع التفاوت فيما يسلم فيه يبطل السلم
واللحم يتفاوت **فيل** له لاختلاف ان يتبين التفاوت معفو عنه في السلم
لولا ذلك لبطل السلم راساً لا شيئاً منه لا يسلم من يتبين التفاوت واللحم
اذا ذكر الحيوان وجنسهم وقوته كان يقال لحم ساء او بقرة او حمل ويذكر العضو
والجسم المعلوم منها او الشايم منها ويذكر الجلب ناخية ان كان يتفاوت ذلك
ويذكر العضو والشمس والهدال ويذكر كذا العظم الذي فيه او يد كذا مخلوقا من العظم
والا التفاوت في جري العادات ولم يبق بعد ذلك من التفاوت الا القدر اليسير

الذي يكون ذو قوة تفاوت الثياب والبسط والأكسية التي لا خلاف في جواز
السلم فيهما فوجب ان يفتح السلم فيها ولا يبطله التفاوت على انه اذا ضبط بصفة
لا يتغير معها القيمة في المعجم ووجب ان يفتح السلم قياسا على سائر ما يجوز السلم فيه
من المكمل والمؤثر في الثياب على ان ابا حنيفة بجواز السلم في البيض عند او نحو
تعلم ان التفاوت فيه من الصغر والكبر اعظم من التفاوت في المعجم اوصف بـ
ذكرنا لا قلنا الشوا والطريرقة في تفتيح السلم فيها هي الطريقة التي يتأهل
في المعجم فلا وجه لاعتادها هنا والشافعي لا يجوز السلم فيها **فان قيل**
انه يختلف ويتفاوت لانه لا يمكن ضبط ما داخل النار منه **قيل** لم يمكن
ذلك على تعقل التفاوت ويكون اقل من سائر التفاوت المعفو عنه في السلم
الا ترى ان الثياب المصبوغة يفتح السلم فيها وان كان لا يمكن ان يضبط على علم
تأثير قدر الصبغ فيها على التحقيق اذ اوصف بحيث يكون التفاوت فيه يسيرا فلكذلك
تأثير النار ونظائره لا كثير ولا نحو تأثير الشمس في النسخ في الفواكه وتأثير الجوز
فيما يجرد والذبح فيها ينسج ولا خلاف ان التفاوت اليسير في جميع ذلك معفو عنه
فوجب ان يكون كذلك تأثير النار في الشواء وكذلك تأثير الحف في الجيوب
يشهد لما قلناه على ان الشافعي يجوز السلم في السم وان كانت النار تأخذ منه وهو
ينقص تغليظ المعجم للشواء **قال** ولا بأس في السلم في الزبيب والبيض ولكن يجب ان يكون
ذلك بالوزن والوجه في ذلك ما تقدم والذي يجي على قياس قوله ان يجوز فيها السلم
يا وشعرا اذ قد نص على صحة السلم واما البيض فلا يجوز السلم فيه
لما يقع فيه من التفاوت في الصغر والكبر والنمل والحف

سـ

ففيه مسا

فان قيل العادي الجاري بين النخلة وشجرة وتباع غيره قد انزل ذلك على قلته
التفاوت فيه **قيل** له الناس يبيعون ويشترون في الاعيان على حدة ويجوز
مثل في السلم فلا يكون بيع العاين عيارا على بيع السلم ونحن قد علمنا انه يقع
التفاوت فيه اذ اعد ويقبل التفاوت اذا وزن فكان الوزن أولى لكونه التفاوت
الذي يعقده في باب السلم هو التفاوت الذي يتعدت
اسكن بعض تفاوت البيض بالوزن ولم يكن ذلك معفوا وجب ضبطه بالوزن **قال**

وَكذلك القول في الخطب والقصب والقول الذي لا تنكح ولا تزني وما أشبه
هذه الأشياء لا سلم فيها إلا أن نأق وجهه أن يجمع ذلك يمكن منبسطه بالصفحة
والزني والنجاف والرطوبة فيقل لتفاوت فيله ولا بأس بالسلم في الدين والأدما
ورحمه ما مضى ويجب أن يؤمض الدين بجنس الحيوان والصفحة وبأثره كالمضغ في
أقنية ذلك وكذلك الدهن يجب أن يضبط بجنسية وصفته وكلما اختلفت
خالد بترك ذلك أو اختلف من أجله فتمتد أو غلبة الناس فيه من كونه حريشا
أو عتيقا وما جرى مجرى ذلك **قال** ولا بأس بالسلم والنياب والبسط والآلية
وعتقها مما لا تتفاوت تفا وتا عظيما فلا يفتح السلم في شيء منها إلا بعد أن يؤمن
بصفته معروفة بنية وهذ لا يحلها مما لا خلاف فيها ويجب أن يؤصف طولها
وعرضها وارتفاعها وغلظها وكونها وكلما اختلفت في قيمته وتختلفت عن الناس
فيه **مسألة** قال ولا يجوز أن يشترط في شيء ما يسلم خيرة ما يكون
بل يشترط الوسط قول بل يشترط الوسط يدل على أن مذهبهم أنه لا يجوز أن
يشترط الردي ما يكون وحكي عن الشافعي أن اشتراط الأجود لا يجوز وإن اشتراط
الأزدي عند كل على قولين وجهه ما ذهبنا إليه من اشتراط الأجود بخله
في باب الجاهل فكذلك الأزدي لا نذهب إلى الأجود ولا الأزدي حذ يضبط بل لا ظهر
في كل ما يقال فيه أنه حيدان بوجود ما هو الجود منه وكذلك ما يقال فيه
أنه ردي فلهذا كان اشتراط ذلك يؤذي إلى الجاهل ويعظم التفاوت ويجب أن يكون
منبسطا للسلم كما يبطل ما سائرنا يعظم تفاوته فاما إلى اشتراط الوسط من الجاهل
أو الوسط من الردي فقد سلم من الجاهل ومن أن يكونه شرط فيه ما لا يمكن الوقوف
عليه **قانون قيل** يصح في الأزدي أنه يقال لمسلم البيعة عظمه إذا كان
مناغضا لأخيه المسلم على قبضه **قيل** له لا يمنع أن يقول المسلم البيعة قل
تعدر وجود الأزدي بأن تقول في كل ردي يجوز أن يكونه الأزدي منه فيؤذي
إلى تعدر التسليم **مسألة** قال ولا يجوز أن كان المسلم فيه ما تنبذ للأهني
أن يترط فيه ما يخرج من مزرعة بعينه وإن كان له ما لا يكونه لا بل اعيننا
أو بقر أو غنم بأعينها وإن كانت ثيابا أو أبا يربما ما كانت ضنعة كحل بعينيه
أو ما يكونه في محله بعينه أو لا بأس أن يترط ما يكونه في بلد بعينه كذا القول في سائر

ما جرى هذه المجرة ولو جاوز ان يشارط فيه ما يجوز تعذر ربه على هذه الحد وبه
 قال ابو حنيفة والسافعي والامثل فيه كريب الذي ذكره يحيى عليه السلام
 في الاحكام من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يهوديا قال له يا محمد
 ان سئلت اسلمت اليك ورنما معلق ما في كليل معلوم من غير معلوم الى اجل
 معلوم من خايط معلوم فاقال له رسول الله صلى الله عليه وآله لا يا يهودي
 ولكن ان سئلت فاسلم ورنما الى اجل معلوم في غير معلوم كليل معلوم لان
 نسيت لك خايطا فصا ذلك فجئت فيما ذكرناه في ان السلم لا يضح فيما يجوز انقطاع
 من الذي الناس عند الحول وولنا انه لا بأس ان يشارط ما يوص في بلده بعينه لان
 البلد ان الكليات لم تجز العادة في ان يخل لها كما قد عدا واحدة لو ان يجزي عليها حاجب
 دقعة والشئ اذا اشترط ان يكون من بلده لا يجوز انقطاعه لما ذكرناه قد ليك يصح السلم
 فيه ولو انا جاوزنا السلم مع شرط ان يكون في لك من مائة عتية او خايطا عتية
 كما نذكره في ذلك ويجب له ان يطلو السلم كما ان السلم الى بره وبعث لما كان غدا ويجب بطلان
مسألة قال واذا السلم الى يوم بعينه فعلى السلم اليه ان يؤديه تحققة
 في اول ذلك اليوم ووسطه واخذه وذلك لما ذكره يحيى عليه السلام في كريب
 اليهودي الذي اسلم الى رسول الله صلى الله عليه وآله ان اليهودي لما جاء يوم
 عند انتماء اخذ الاجل تقا صاهة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله يا يهودي انك
 بقيت يوما ههنا فدل على لك على ان يحمي اذا اوجب في اليوم كان اليوم كله وقتا لكم
 وان الغاية للمسلم اليه في ان يؤديه في اية وقت من اليوم ساء ومكان القيس ان يؤديه
 في اول ذلك اليوم لانه وقت الخل لكنه ترك القياس فيه للائذي الذي رواه عن
 النبي صلى الله عليه وآله لانه المسلم لا يتخلفون حبس من يؤونه العرب
 او فيه بعد ساعات او ثلاث او بعد ان احيله وليس ان يقاس على النبيلة ما وجبت
 للمؤمن في اخر جزء من الليل وتعذر ضبطه هناك الليل كله وقتا لها وكذا القول
 في النهار بعدي ان في اخر طرفي الليل والنهار وتعذر ضبطه **قال** فان اسلم الى راس
 الشهر وجب ان ياخذ حقه في الليل الا في الى طلوع الشمس من الشهر الثاني **مسألة**
قال وكذا لك القول ان اسلم الى راس السنة وذلك ان راس السنة اولها وما
 على من ذلك يقال راس الجبل ورأس الدرع لما علا ولان ما بعد ذلك يكون في جانب

التقصان وكذلك راس الشهر وليس السنتي ولا يجوز انفساء السلم لجوز ان يغتبر
 عن آخر الشهر براس الشهر لأن التفاوت فيه يعمل لأنه يكون قد زدت ساعة أو أقل
 لأن العادة العرف جارية بأن يُعَبَّ براس الشهر عن ماعلا منه وعن أن له
 وكان القياس ان يكون الى طلوع الفجر أو أنه جعله الى طلوع الشمس لأن التمس في
 اعتم الخوال يكون بالنهار فجعل بعض النهار من وقتك **مسألة** قال ولا بأس ان
 ينهل الى يوم الفطر ويوم الاضحى ان يؤخر عنه وقت او يوم التروية او ما اشبه ذلك
 من الايام المشهورة وهذه اما لا خلاف فيه لأن الاجل الى هذاه الايام اجل معروف
 مضبوط لا يقع فيه التفاوت والعرض مضبوط الاجل هو مضبوط الوقت وحصره **قال**
 ولا يجوز السلم الى قدوم غايته او خروج حرجها من بروجها من أو من أي صغائر
 او ما اشبه ذلك ولا الى وقت المصار والحداد او الى محال الحاج او الى رجوعهم ولا الى
 أي من هذه الاوقات التي تتقدم أو تتأخر وهذه ايضا ما لا خلاف فيه لانها اوقات
 غير مضبوطة ولا محصورة بل تتقدم تقديما كثيرا وتتاخر تاخرا متقاربا
 فيضيق الاجل المضروب اليه محمولا فيجب أن يكون ذلك مفيدة السلم ونقص
 في المنتجب على انه لا يجوز السلم الى الزيادة من النصارى وما اشبهه وكل ذلك يصح
 على ان هذه الاوقات تتقدم وتتاخر ويكون الاجل اليها محمولا فان كان يكن مضبوط شي منها
 حتى يصير وقتا معلوما لا يتقدم ولا يتأخر وجب أن يصح السلم اليه **مسألة**
قال ويجوز السلم اليه أن يجعل السلم قبل وقت محله على ان يتقصا السلم ولا يجوز
 تأخير لا على الزيادة **انما** جاز التجويل على التقصان لأنه اكمل
 يجوز تأخير لا سوى كان في الوقت او في السلم وفيه فاد اجاز ذلك على الانفراد
 جاز على الجمع وتقدم الشرط في ذلك لا يؤثر كما ان رجلا لو شتر طر جلا ان يبيع
 منه ثوبا ان هو باع منه عبدة ووقع البیان صحا ولم يؤثر فيهما تقدم الشرط
 فاما في الزيادة فانه لا يجوز له لا يجوز له ان يبيع في كتاب البيع في هذا الزيادة لو وثق
 بينا وي عشرة بخمسة عشرة الى سنة على ما معنى في كتاب البيع في هذا الزيادة لو وثق
 ابتداء عند يقصد العقد فلم يفتح الحاقه به وليس كذلك كخط له لو ابتدى به
 في العقد لم يفسد فكذلك الحق **قال** ولا يجوز للمستلم ان يسلم في الشيء
 ما ينتفع ان يكون مثله في الاوقات كلها ولا ان يسلم درهما في قفيز من بروج او جله

فيه ما مضى في البيع من بيع الشيء بزيادة لا يتعاقبان الناس بينهما للأجل فاذن ثبت
 ذلك في بيع العاين ثبت في بيع السلم **قال** ولا بأس بكون واحد من المسلم والمسلم
 اليه ان يترك بعض ما وجب له على صاحبه من السلم قبل القبض فبعد ذلك
 انه قبل القبض يكون حطاً وهو جائز ان يكون بعد القبض هيبة وهي جائز لا فائدة
 لا اشكال فيما ذكره **مسألة** **قال** ولو ان رجلاً اسلم الى رجل درهم في شئ
 موصوف ثم شتره غيره في سلمه واخذ منه بعض ما نقد المسلم اليه كان ذلك
 قايماً استوى شتره بغير ما قاله المسلم قبل ان ينقذه الدرهم ان بعد لا وفاء
 انه متى فعل ذلك كان قد باع السلم قبل القبض ولا خلاف ان التصرف في الثمن
 قبل القبض لا يبيع كما لا يبيع في الصرف وقد مضى الكلام فيه **قال** ولو ان المسلم
 اليه شتر رجلاً فقام عليه السلم على ان ياخذ منه نصف السلم ويرد له ما على المسلم
 كان ذلك باطلاً وذلك انه حاول بطلانه **قال** ولو ان المسلم استوفى الثمن
 من المسلم اليه ثم شتره غيره لا حرج وكان بيعاً جديداً وهذا كما ذكره وجهه
 مما ذكره في الكتاب من انه يبيع جديد **قال** ولو ان المسلم اليه اسلم نصف ما اخذ
 من المسلم الى رجل لياخذ منه نصف ما يجب للمسلم عليه كان ذلك جائزاً
 وجهه ان المسلم اليه اسلم بعض ما اخذ لا مكله للغير سلماً نقلاً
 فوجب ان يصح **مسألة** واذا اختلف المسلم والمسلم اليه
 في جنس ما اسلم فيه او مقدار او المدة الذي يتقايضان فيه ولم يكن لأحدهما
 بينة خلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وبطل السلم وان اتيا جميعاً بالبينة
 كانت البينة بينة المسلم وجهه قولنا ان كل واحد منهما يتخلف على دعوى صاحبه
 ان كل واحد منهما مائة عينا ومدة على عليه لان المسلم يدعي على المسلم اليه حصة هو له منكراً
 او قدر اهو له منكراً واستحقاق بعض في مكان هو له منكراً والمسلم اليه يدعي له بغير حصة
 او مقدار او في مكان عوضاً مما قبضه من راس المال والمسلم منكراً له وقلنا انها ان اتيا بالبينة
 بين المسلم اليه لا يخلو من ان يجب استقاط البينتين او اثباتهما او اثبات احدهما
 لا يجوز استقاطهما لان المسلم قد ثبت له بينة ما ادعى على المسلم اليه ولا سبيل
 الاستقاط بئتين ولا يجوز اثباتهما الا بالاثباتها لكنا قضينا للمسلم بالثبوت ما يدعيه لان
 ان ادعى بطل السلم اليه يدعي شعيراً وقبلنا البينتين قضينا للمسلم بالبينة والشعير

وكذلك ما لم يَدْخُلْ فَمَا أَفْسَدَ ذَلِكَ ثَبَتَ ان الواجب قبول أحد البيئتين
 قضيتا السلم فإذ أثبت ما ادَّعى السلم ببيئته حكماً به والقيت البيئته السلم
 إليه وإيضاً لو قبلنا البيئتين قبلناهما على أن كل واحد عقد للسلم مخالف لعقد الآخر
 فإذ أثبت العقد ان دُفِعا إلى السلم ما ياء عليه لُبُوتِ عقد الذي ادَّعى له ولم
 يَدْخُلْ إليه ما أثبت بالعقد الآخر لا بد له لا يَدْخُلْ غِيْبُهُ وَيَبْطُلُ اقرار السلم إليه فيما
 اقر له به وبطلت بيئته لو ادَّعى من رَدَّه لَعَيَّنَ لا يحق ويقسم عليه البيئته
 وهو مبطل لو قرأه في ارض ببيئته بطل **فإن قيل** فيلزم حكم على هذا
 ان لا تقبلوا بيئته السلم التي انما يلزم من قبض في كل ما قبض
 من راس المال مسمع بيئته ولا بد له لا يَدْخُلْ في الا ان يَدْخُلْ في السلم اليه ان لم يَدْخُلْ
مسألة قال اذا قال السلم سلمك سلماً فاسداً وقال المسلم اليه لا بل سلمت
 سلماً صحيحاً فلهما اقام البيئتين ثلث بيئته فالقول قول فان اقامها جميعاً كانت البيئته
 بيئته السلم الذي وان لم يكن لواحد منهما بيئته فالقول قول من خالف منها وان خالف
 جميعاً فالقول قول من ثبت السلم وان تكلا جميعاً بطل السلم قلنا لهما اقام البيئته
 قبلت بيئته لا بد له لم يثبت الا على عقد واحد فلهما اقام البيئته على ضفة من العقد
 وحب ان تكون مقبولة ويعب على هذا ان المدعى للمصحة لو ادعى عقداً ثانياً يخلف
 له المنكر لصحة السلم وقلنا انهما ان اقاما جميعاً البيئتين كانت البيئته بيئته السلم
 اليه لا بد له المدعى لصحته وكذا لو كان المدعى لصحة السلم هو المسلم كانت
 البيئته بيئته فالاعتبار بين يدعي صحة السلم في ارض البيئته بيئته وبوجهنا اننا
 نصدق البيئتين لانه ظاهر احوال المسلمين في السلامة ومتى صدقناهما وجب ان
 نعمل شهادة على عقدين احدهما فاسد والاخر صحيح فيجب ان نلغي العقد الفاسد
 فان قامت به البيئته والعقد الصحيح يجب ان يقر متى قامت به البيئته فصالحهما
 به بيئته المدعى لصحة السلم لما بيننا لا وقلنا ان لم تكن لواحد منهما بيئته فالقول قول
 من خالف منهما لان كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه فليخلف لصاحبه سقطت
 دعوى خضمه عنده ومن لم يخلف ثبتت عليه دعوى صاحبه لتكوله فيكون القول
 من خالف منهما على ما بينا **فإن قيل** فكيف صارت كل واحد منهما مدعى عليه
قيل له لان المدعى لصحة السلم يدعي حقاً فيلزم بعينه بوجوب سلمه الا انزل

هنا ساقط

كَانَ هُوَ الْمُسْلِمُ فَهُوَ يَدْعِي مَنِعًا عَلَيْكَ بِعَيْنَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْلِمُ لَيْسَ فَارْتَدَّ يَدْعِي عَلَيْكَ
أَنْ تَلْزِمَهُ قَبْضَ مَبِيعٍ مَعَيْنٍ غَوْصًا عَنْ رَأْسِ مَالِهِ وَالْمَدْعَى لِقَسَاةِ السَّلَامِ مَقَرُّ بِالْثَلَمِ وَيَدْعِي
فَتَأْذَنُ الْمَنْ يَطْلُبُهُ فَصَارَ مَدْعَى مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَوَضَحَ مَا ذَكَرْنَا لَا مِنْ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَدْعَى
وَمَدْعَى عَلَيْكَ وَقَدْ نَأْنَحُ جَمِيعًا كَمَا نَقُولُ قَوْلَ الْمُنْبِتِ لَصِحَّةِ السَّلَامِ لِأَنْهُ مَدْعَى
خِلَافَ الظَّاهِرِ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ وَتَحْلِي خَصْمَيْهِ الْيَمِينُ فَمَا إِنْ مَنْ ادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا حَقًّا فَأَنْكَرَ
الْمَدْعَى عَلَيْكَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى يَمِينِ الْمَدْعَى لِأَنْهُ يَدْعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ لِأَنْ الْمَدْعَى فَتَأْذَنُ السَّلَامِ
مَدْعَى خِلَافَ الظَّاهِرِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَا بَأْسَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَأْخُذَ الْكَفِيلَ وَالْمَدْعَى
مَنْ لِلْمُسْلِمِ عَلَيْهِ مَا اسْلَمَ فِيهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ
تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَذَلِ الْغَلِيظُ أَنْ أَخَذَ الرَّهْنُ فِي الدَّيْنِ

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّعِيمُ غَارِمٌ

١٣١

وَالدَّعِيمُ هُوَ الْكَفِيلُ

فِي صِحَّتِهِمَا فِي سَائِرِ الدُّعَى فَكَذَلِكَ فِي السَّلَامِ وَالْعَلَّةُ أَنَّهُ مِنْ حَقُوقِ الدُّعَى **فَانْظُرْ**
الْبَيْتَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ **فَبَلَّغْ** كَذَلِكَ فَخَوَّلَ
عَلَى اسْتِجَابِ الدُّعَى وَالتَّوَسُّعِ بِأَمْرِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يَخَفْ ضَيَاعَ الْمَالِ وَتَلَفَهُ وَدَوَّعَ
عَنِ بَيْنِ عَيْنَيْهِ أَنْ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَامَ الْمُؤَجَّلَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ تَلَى قَوْلَهُ إِذَا تَلَيْتُمْ
بَدِينَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى عَلَى أَنْ الرَّهْنُ مَقْبُوضٌ لِلَّهِ مُتَّفَقًا وَعَقْدُ السَّلَامِ يُوجِبُ (الاسْتِيفَةَ)

السُّفْعَةُ	فَضَحَ الرَّهْنُ كَيْتَابُ الدُّيُونِ	بَابُ الْمُؤَقِّفِينَ لِلشُّفْعَةِ
-------------	--	------------------------------------

تَجِبُ الشُّفْعَةُ فِي الدُّيُونِ وَالْعَقَاقِرِ وَالضِّيَاعِ إِذَا بَلَغَتْ لِلشَّيْءِ نِكَاحًا فِي أَصْلِ الْمُبْتَاعِ هَذَا إِذَا
الْجَمْلَةُ لَا خِلَافَ فِيهَا إِذَا كَانَ الْمُبْتَاعُ مَا تَضَعُ الْقِسْمَةَ مِثْلَ إِحْمَامٍ فَيَبَى قَائِمًا مَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ
مِثْلَ الْحَمَامِ وَالرَّحَى فَذَهَبَ السَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا شُّفْعَةَ فِيهِ وَأَوْجِبَ فِيهِ الشُّفْعَةَ الْوَحْدَانِيَّةُ
وَاصْطَحَابُهُ وَعِنْدَنَا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ الشُّفْعَةُ وَكَذَلِكَ فِي الْمَالِيكَ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَالْعَرُوفِيِّ وَهَبِيِّ فِي
الْوَشَّائِيَّةِ لِلشَّيْءِ نِكَاحًا فِي أَصْلِ الْمُبْتَاعِ دُونَ غَيْرِهِ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ
عَنْ عُبَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ **الشُّفْعَةُ شَرٌّ بِلَاغٍ قَدْ**
فِي الشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَالْخِلَافَ فِي إِنْ لَمْ يَكُنْ شُفَعَاءُ لِلْجَارِ مَعَ الشَّيْخِ فِي الْأَصْلِ
لَوْ أَنَّ أَحَدًا بِالْبَيْعِ بِدَلِيلِهِ أَنْ مَرَّ كَانَ كَمَا حَقَّ فِي الطَّرِيقِ فَلَمَّا بَلَغَ مِنْ دَارِهِ تَمَلَّكَ إِلَى
الطَّرِيقِ إِلَى أَلْوَابِ مَا شَاءَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ كَانَتْ لَوْ أَنَّ هَذَا قَوْهَهُ إِلَى هَذَا لَيْسَ
أَنْ يَفْتَحَ إِلَيْهِ قَوْهَهُ ^{بِالْبَيْعِ} أُخْرَى فَبَانَ أَنَّ التَّخَصُّصَ فِي الشُّعْرَى أَكْثَرُ فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ الشُّعْرَى
فِيهِمْ مَقْدَمًا عَلَى الشَّيْخِ فِي الطَّرِيقِ فَتَأْذَى شَرَكَةُ الشُّعْرَى أَشَدَّ مِنْ تَأْذَى شَرَكَةِ الطَّرِيقِ
فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَوْلَى فَلَمَّا أَقَامَ الشَّيْخُ فِي الْأَصْلِ **مَسْئَلَةٌ** قَوْلُنَا وَقَوْلُ

ابن حنيفة واضحا به في الشفاعة في اجوار واحد والخلاف فيه بيننا وبين ابن
 ابي كليل والشافعية والامامية حكى الكرخي ان ابن ابي كليل كان يقول في ذلك مثل قوله
 ابني حنيفة ثم رجع عنه والدليل على صحة ما ذهبنا اليه في ذلك الخبر المشهور
 من حديث عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اجدوا حق بشفاعة جاري
 ينتظروها وان كان غائبا اذ كان طريقهما واحدا وحديث عمرو بن شعيب عن عمرو بن ابي
 عن ابيه قال قلت لرسول الله اذن ليس لاحد فيها شرك ولا قسم الا اجوار قال صلى الله
 عليه وآله الجار الحق بضيقه وهذا يبطل كل تاويل يتاوله المخالف وحديث شعيب بن
 ابي وقاص لو اذني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم يقول النبي انك اخق
 بالشفاعة والجار اخق من ولا ما استأذنيته او كما قال فقد نصحت بما يجاب الشفاعة
 دون الجار والجار دونه من وكلا وحديث بن سحنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 ولا ادرى سلم جارا لدار الحق بشفاعة الدار وعن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله
 انه قال لجان الدار احق بالدار وحديث جابر الشفاعة في كل شئ يوجب الشفاعة
 في شئ الشرب والطريق فاما استدلوا بهما ياروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 الشفاعة فيما لا يقسم فاذا وقعت احد مؤد فلا شفاعة وفي بعض الاخبار فاذا وقعت
 مؤد وصرفت الطريق فلا شفاعة فيضعف ان انما في قوله الشفاعة فيما لم يقسم
 او يجاب الشفاعة للمكيط وهذا اما لتلاوه ولا خلاف فيه فاما قول من قال فاذا وقعت
 المؤد فلا شفاعة فقد قيل انه من لفظ الراوي ادرجه في حديثي فلو ثبت انه
 من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحتمل ان المراد ان الشفاعة لا تجب بالقسم
 وتوقع احد مؤد فيكون المقصود بيان ان ذلك لا يوجب الشفاعة ولو كانت القسمة جارية
 مجرى البيع ومشبهة له ويحتمل ايضا ان احد الشرح كما اذ اباي رضي الله عنهم وقعت القسمة
 بطلت الشفاعة بينهما على ان ترك الشفاعة ان تقع القسمة مبطل لها ليعلم ان طلب
 الشفاعة على القول فاما تأويلهم الجار على الشئ فكذلك لا لشركه او لا شريكه بينهما وبين الزوج
 يسمى جارا وما حكى ان الملاعبة عنها بالجار فذلك لا لشركه او لا شريكه بينهما وبين الزوج
 وانا هو للقب بالجسد بينهما

قول الشاعر اجار تنابني فأك طالق
 على ان ما ذهبنا اليه اولى
 عليه والناقل

يكون قريباً من التأدي بالسلك
 وبما كان التأدي به أشد لاق الجات له ان ينفعه بالابنية المودية وليس ذلك بغيره
 على ان في اختيارنا انصوبنا لا تعمل التاويل قصار قولنا اني **مسئلاً** قالوا كل
 مصر مصر المسلمين فلا شفعة فيه ولا في وجهه ان المصير لا حق لهم فيه الا ما
 يملكون ولا يفتخونهم في الشفعة ليقول تفرقة بين المصيرين ويأري عنه
 صلاتي الله عليكم وآلتي وسلم من ان الامم تعلموا ولا يعلموا عليهم وقال تعالى وجعل كلمة
 الذين كفروا الشفلى وكلمة الذين هم الغلباء ولا يفتخونهم في مصر مصر المسلمين ليتكلموا فيه
 ويقولوا **مسئلاً** قال فان كان مصر امم الكفار كان لا أهل الذمة ان يشفع بعضهم
 على بعض ولم يكن لهم شفعة على المسلمين وقبح منعم ان يشفعوا على المسلمين ما قدما
 ولان الشفعة موضوعة لدفع التأدي وقد اذن لنا في بعض الرواية انهم قالوا
 الله تعالى تحت يعطوا اجرياً عن يديهم صاغد وقد وعى النبي صلى الله عليه وآله
 اذا كنتم معكم في طريق فاجتنبوا الى المضيق وعن علي عليه السلام انه حاكم نضارياً
 الى قاصية شريح فجلس الى جنب شريح واجلس الشريفي بين يديه وقال لولا ان شريح
 ذمي ما جلست الى معك فلم يبق بين مجلسيه ومجلس خصمه لانه كان ذمياً وان كان
 فيه بعض الرواية او قلما كان ذلك كذا لم يجعل للذي شفعه على المسلم اذ لا
 يدفع عنه جميع الاذى كما كان دفعه عن المسلم **مسئلاً** قال في المنقب والشفعة
 تجب لا أهل الذمة في الضياع والدقوت والعروض الا الضياع التي تجب في علاتها الا
 الصحيح عندي هو قوله في المنقب لان الاختيار الوارد في الشفعة ليس فيها تخصيص
 الذمي من المسلم ولان سائر الاحكام لا فرق فيها بين الذمي والمسلم فوجب ان تكون الشفعة
 كذلك ولان هذا اجنس من الاذى مما يعظم وينبغي فيجب ان يكون من فروعها عن أهل الذمة
 كما يفرع عن أهل الذمة مثل الرد بالغيب وخيار الرقبة وخيار الشرط ومنها وهو انهم ولم يفرع
 مجزاه وقوله الاسلام تعلموا ولا يعلموا ليس الملاذبة الحق والاحكام قائماً بينهم الشفعة
 فيما يجب فيه الاعساف فالمراد به اذا كان المترك مسلماً وجهه ان يترك في اسقاط حقوق
 الفقراء لان الذي لا عشرة عليه فان كان المترك ذمياً توجهت الشفعة عليه للذمي
 ولا شفعة للذمي في العبد المسلم تعزيراً وجهه ان يمنع من امتساك العبد فيجب
 ان يمنع من اخذ ولا شفعة هذا اذا قلنا لا يبيح ان يملكه بالسلم وان قلنا ان يبيح

ان يملكه بالشراء ولكن لم يجبر على بيعه لم يتنع أن تثبت فيه شفعة مسئلة
قال ولا شفعة في الصداق وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وعند السافعي فيه الشفعة
ولا شفعة في الصدة والهبة وعند أبي ليلى ومالك في الهبة الشفعة والأصل
في ذلك ان الشفيع يأخذ الشيء بالبذل الذي حصل على المنة من المال فاذا حصل
الشيء له بغير بدل هو مال لم يجب الشفعة فيه والدليل على ذلك انه لم يكن الأمانة
كما ذكرنا لكان الشيء يؤخذ بغيره وبالملم تضم بغيره واحد بالثمن صح ما ذهبنا اليه ولا
خلاف انه لا شفعة في الاودي فكذلك الصدة والهبة لانهما دخلا في ملكه بغير
عوض وربما قاسوا على البيع بغيره انه دخل في ملكه باختيار ولا وهذا لا معنى
له لأن الاختيار لا تأثير له في هذه الباب الا ترى ان الشيء يدخل في ملك البتة
والجنون بالشراء ولا اختيار لها ومع هذه المحبة فيه الشفعة كما في الصداق فانهم
ان كان في مقابلته البضغ فان البضغ لا قيمة له في الحقيقة ولا في المهر لا يملك به
البضغ وانما يتباح البضغ به على انالوا وجبت اخذ المبيع به المثل كذا لو جبت
اخذ العوض بجب احوال المالك في حسمها شباها وروحها وتسمها وهذا في غاية
التعدي لأن احوال المشترى خلاف موضوع الشفعة بل خلاف
سائر ما يملك بالاعوان على ان المالك ان يبي ليلى كان يوجب اخذ المبيع بغيره وهذا
وان كان بغيره وبخلاف موضوع الشفعة فما اقرت بما ذهب اليه السافعي
وهذا يقتضي ان لا شفعة في الخلع وفي عوض المستاجر وما اشبهه مما لا يكون عوض
ما لا ومنه ما يوجب بغيره عن دم العمد ويقاس ذلك على الصداق او يجعل دم العمد أصلا
مسئلة قال والهبة على عوضين يجب فيها الشفعة تؤخذ بقيمة العوضين وقول
أبي حنيفة مشل قولنا الا انه يوجب الشفعة بعد حصول التقابض فيهما جميعا
اعني الهبة والعوض وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال كذا تجب الشفعة اذا حصل
الايجاب والقبول وان لم يحصل التقابض والاشتباه ان يكون قولنا القول في الأصل
فتبين ان الهبة على العوضين كالبيع فكما انه لو باع بعوضين وجبت الشفعة ولزم
قيمة العوض كذلك اذا وهب على عوضين لانه عقد معاوضة او يجب تملك البذل
ولا يشترط التقابض فيها كما لا يشترط في البيع اذ قد بينا ان ذلك مثل البيع على ان
اصلنا ان الهبة تثبت من غير قبض فلم يكن لاشتراط القبض في هذه المعنى

مسألة قال واذا بيعت أرض بدين اود اربد ان وقببت الشفعة بقيمتها العوض
 دون الماخوذ بالشفعة قيمته يوم عقد البيع وهذا اما لا احفظ فيه خلافا
 والاصل فيه ايجاب الشفعة بالثمن دون القيمة فوجب ان يلزم فيه العوض لأن
 العوض هو الذي يجري مجرى الثمن ولأن الشفعة لو اوجبتا على الأخذ بقيمتها
 المبيع دون الثمن كان ذلك يؤدى الى دخول الضرر على المشتري ان كان اعطا ما قيمته
 على قيمته الماخوذ بالشفعة او اتصاله به عن ثمن المبيع اليه كان اعطا ما قيمته دون
 قيمة الماخوذ والشفعة ما خوذ في موضوعه على ان يخرج المشتري كفا حتى يكون
 سبيله سبيل الكليل من غير ان يلحقه شيء او خسران وقد ان قيمته بقيمتها
 يوم عقد البيع لا لئلا يلحق المشتري فيه الرجوع والخسار فذلك المثلثة الأولى ولأن
 حتى تعلق به يوم العقد فوجب ان تعدر قيمته يوم العقد **مسألة** قال
 واذا اشترى رجل ضيعة من شفعين في صفقة واحدة ولا أحد الضيعةين شفع
 اخذ ماله في الشفعة و فرق الصفقة وحكي عن الناصب انه قال ياخذ الجميع
 او يترك الجميع والصحيح ما ذهبنا اليه فيه قال ابو حنيفة لا يتعاب به وقاله
 وذلك ان حق الشفعة تعلق باحد الضيعةين فوجب ان يكون الماخوذ احدهما
 كالرّد بالغيب الا ترك ان اخذك الضيعةين لو وجد فيها غيب لكنت هي المرددة
 دون الاخرى لأن حق الرّد بها تعلق وكذلك لو استحققت احدها كانت هي
 الماخوذة لأن حق الاستحقاق بها تعلق وكذلك الشفعة يجب أن يكون الماخوذ
 بها احدها على ان الموجب للشفعة هو الشفعة في المبيع او في ثمنه او في شيء به
 او الجوار الملاصق وليس بينهما وبين الضيعة الاخرى شيء من ذلك فيجب ان لا
 ياخذ بالشفعة وما ساعى ما يشتري في صفقتين **مسألة**
 قال واذا كانت للضبي شفعة كان له ان يطالب بها اذا كان وان كانت للغائب
 كانت له ان يطالب بها اذا حضره وذلك ان حقهما ثابت فلا ينظر للصغر ولا
 للغيب لأن الصغر والغيب لا يبطلان شيئا من حقوق النابتة

كذا

مسألة

قال واذا كانت ارض بين رجلين فباع احدها حصته من حبل آخر ولم يعلم
 شيء يملك ثم باع الشريك الآخر حصته من آخر ولم يعلم ببيع شيء يملك

مَنْ بَاعَ الشَّرْكَاءَ الْوَاحِدَ الَّذِي بَاعَ قَبْلَهُ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ الْاِخْوَانُ وَلَا لِمَنْ بَاعَ فِيهِ
شَفَعَةً عَلَى الْمَشْرُوعِ الْأَوَّلِ

كذا

فيطلب شفعة كالأجنبي الذي يرى أنه لما لم يكن بدينه
وبين المشتري من حقوق الشفعة قائم لم يكن له شفعة فكذلك الشريك أباغ
نصيبه **على** أن الشفعة موضوعة على أصل العمل لا دفع أحد الصلح بالمشاكلة والمجاورة إلا
فإذا باع الشريك نصيبه خرج من أن يكون يخاف إذا أفضى بالمشاكلة فإن الشفعة
فوجب أن لا تكون له شفعة ولما مشترى فإنه ملك بعد مملك المشتري
الأول فلم يكن له عليه شفعة لأن الشفعة لما دخل عليه في شيء به أو جوار له
ويجب أن يكون للمشتري الأول الشفعة على المشتري الثاني لأنه داخل عليه في
الشركة كما ثبت له على مشتري ثالث لو دخل عليه في الشركة والعله دخوله عليه
في الشركة **مسألة** قالوا الشفعة على غدير الرأس لا على غيره
قد روي الأئمة بأربعين قال أبو حنيفة وأصحابه وأحد قول السافعي ولما روي أنه
على قدر الأضواء وقوله ما ذكره لا يخفى من الحنين عليه السلام من أن صاحب
النصيب الأول لو انفرد لا يستحق الجميع كما يستحقه صاحب الآخر فإذا اجتمعوا
وجب أن يقيم المفعول فيهم بالسوية كما لا يخفى من عيان شيء
ولا يخفى أنها شاهدة بالآخر ثلاثة من الشهود يقيم الشيء بينهم بالسوية والعله
أن كل واحد منهما لو انفرد لا يستحق الجميع وكذلك الأبناء والأخوان ما في الأدعية على
هذه الخلاف في الجوارحين لو جرح أحدهما جرحاً واحداً ولا جرحاً واحداً
فأدت الجرح أن الذي يتركهما على سواء وكذلك العبدان كان بين ثلاثة لأحد
السيد والآخر الثلث والآخر النصف فاعتق صاحب السدس والثلث أن النصف
يكون بينهما على سواء والعله في الجميع أن كل واحد منهما لو انفرد قضى في المدعيين
أن الحق يجب عليه بذلك فإذا اجتمعوا قضى عليهم على سواء فكذلك في الشفعة
فإن قيل في المدعين أن الحق يجب بالساهدين كصاحب الشهود الثلاثة
والثالث لا تأثير له **فيل** الحق يجب للشفيع بأقل القليل من الملك الزائد
لأن تأثير له **فإن قيل** العلة في الجوارحات أنها تسحب في البهنة ولا يعلم
أيهما كان سبب القتل فسواء بينهما على غدير الرأس **فيل** له لو كانت

الغلبة ما ذكرت لو جبت ان يجعل لكل جراح حط السلية فكان الواجب توريثه
 الذي على الجراحات لكن الغلبة ما ذكرنا هذه اظاهره **مسئلته** قال واذا اشترى
 انهما وقام فيها شفيع لم يكن له ان يقبل فيها البائع الا ان يترك الشفيع شفيعه
 المراد به ان لا يكون له الا قاله فيما بينه وبين الله تعالى لا انه يتركه مانعا في حال
 للشفيع شفيعه او يكون المراد به ان الا قاله لا تبطل شفيعه لانه الا قاله تنفع
 ان اقال المشتري ما لم يوجد المشتري ولما ان يتصرف فيه بما شاء من بيع
 او هبة او مواجزة او استملاك لا يمنع من شيء منه حكما وان لم يستجب له فيما
 بينه وبين الله تعالى لا في التسليم والشفيع فكذلك لا يجب ان تقع محقة
 وان كرهت فان اقال وكان الشفيع قد انكسر شفيعه بالبائع الا في قوله الشفيع
 بالاول قاله فخرجنا لان يحيى بن الحسين عليهما السلام قال الا قاله كالبائع سواء
 ولو سلم الشفيع الشفيع حايي المشتري ثم باع المشتري ما اشتراه كان
 للشفيع الشفيع في البيع فكذلك الاول قاله على من هبنا اذ بيع **مسئلته**
 قال واذا اشترى الشفيع فترك الشفيع ثم استخط المشتري شيئا من الثمن
 فخطا البايع عنه كان للشفيع ان يأخذها من المشتري بالثمن الثاني لانه الخط
 يلحق الثمن فاذا امتار الثمن حايي كان الثمن اكره ان ترك الجميع
 من الثمن كان الواجب ان يأخذ بجميع الثمن لانه اذا ترك الجميع لم يبق من الثمن
 شيء يجوز تغلق الحكم به فوجب الرجوع الى الجميع وبه قال ابو حنيفة والشافعي
 وايضا الخط والريكة لا يلحقان العقد حتى يكونا في الحميم كل واحد منهما طاهر
 العقد وخط الجميع لا يقع ان يلحق العقد لانه يكون به بطلان العقد فلا شيء فيجب ان يكون
 ابره او اذا كان ابراه ووجب على الشفيع ان يأخذ بجميع الثمن **مسئلته** قال حايي
 المشتري اذا كان مشرفا على العقد فانه لا يمنع الشفيع لانه الشفيع يصير اولى
 بالعقد وحقوق من المشتري وقد انقطع عنه حق البايع وخرج الشيء عن ملكه
 فوجب ان يكونه للشفيع اخذوا بطلان الخيار المشتري وبه قال ابو حنيفة واصحابه واخذ
 قول الشافعي قال ابن ابي هريرة في التعليق ويحتمل على قول له اخذ ان لا يكونه للشفيع
 اخذ لا يحتمل يحنك المشتري امساك البيع قال لانه ان يقول لا اخذ من عهدته سلب له
 اخذ له وهذا لا معنى له لانه لا يدخل في العقد باختياره وانما العهد لا قد لم يمتد بين

استحق الشفيع بانقطاع ملك البائع عنه كما انه لو كان ببيع عتيق كان للشفيع
ان يرضى ببيع أو يخلع أو يبطل عيانه المشترك فيه فلهذا الخيارات المشترية وطاذا
كان للميات للبائع وطاذا فلا شفيع فيه حتى ينقطع خيار البائع لانه ملك البائع
لم يزل عنه بعد بل هو على ملكه وهذه امالة افوت فيه خلافاً ومضى اختيار البائع
امضاً ولا وجبت الشفعة للشفيع **مسألة** قال واذا اخذ الشفيع
شفيعاً ثم حصصه شفيع اولى منه وطلب الشفعة اخذها من الشفيع الاول
لان الشفيع الاول انما ثبت له الشفعة بان تركها من هو اولها فاوكد المالكها وطلبها
من هو اولها كانت الشفعة للاول دون من اخذها اذ الا تركها الصفا لوصفها معاً
سقطت شفيعتها اخذها فلهذا اذا حصص الاول بخلد اخذ في هذه امالة خلافاً
مسألة واذا بيعت الدار في رواق لا منفذ له كانت الشفعة للأقرب اليها
فالأقرب **علم** ان المالدب الاخص في شدة كذا الطريق كرواق فيه ثلاث
دورات اثنان مشتركان في موضع من الطريق لشيء للثالث والباقي شيء للبرنج
وكذا ان كثرت الدورات في الرواق والاصل فيه ان الغليظ لما كان اخص بالشيء
من الشيء كان في الطريق كان اول الشفعة من الشيء في الطريق لشيء الشيء في
لك الاصل له الشيء حيث لا شدة كذا وفيه

حيث فيه الشدة للشيء في الطريق فلهذا

مسألة والمضارب اذا اشترى خائطاً

وبيع الى جنبه خائطاً نظره فيه فان كانت قيمته الحال يطا او قل لا يزداد على راس المال
كانت الشفعة للمضارب ولصاحب المال جميعاً وان كانت لا تزيد على ذلك كانت الشفعة
لصاحب المال دون المضارب ووجهه ان الزيادة على راس المال تكون بين المضارب
ومصاحب متى رادت القيمة حصل فيه شيء للمضارب فوجب ان تكون له فيه شفعة
كما لا يكون في دار اذا بيعت الى جنبه اخرى كان لكل واحد منهما فيها شفعة فاما اذا لم
يكن في ذلك زيادة على راس المال فلا حق فيه للمضارب فلهذا ان بطلنا شفيعته لانه ليس
شيئاً يملك في الخائط المشترك او لاهذا اذا كانت المضارب به متحججة فاما اذا كانت فاسد
فالشفعة على الوجه كله لصاحب المالدون المضارب يخرجاً لان من ذهب بحجبه العلم
اذا كانت المضارب فاسد فاما ان جعله فعلى هذه الاية كذا في الخائط

باب في بيان بطلان الشفاعة

عَلَى وَجْهِ مِرَّةٍ الْوُجُوهَ قَلِيلٌ لَكَ قُلْنَا اللَّهُ لَا شَفْعَةَ لَكَ
بَابُ الْفَوَلِّ فِي بَطْلَانِ الشَّفَاعَةِ

أَيَّ احْضَرْنَا لِرَجُلٍ مَقْدُودٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَفْعَةٌ فَلَمْ يَطْلُبْ شَفْعَةً سَاعَةً يَحْفَظُ الْبَيْعَ حَتَّى
تَبْطُلَ شَفْعَتُهُ وَيَقُولُ قَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَأَحَدُ قَوْلِي السَّافِقِي وَالْأَصْلُ فِيهِ هـ
مَا يَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الشَّفْعَةُ كَنَسْطَةِ عَقَالٍ فَإِنْ قَبِلَتْهَا هـ
مَكَانَهُ ثَبَتَتْ حَقُّهُ وَإِلَّا فَالْوَمُ عَلَيْهِ وَمَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الشَّفْعَةُ
لِمَنْ وَابْنُهَا وَلَا خِلَافَ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ إِنْ مَنْ تَرَكَ طَلِبَهَا مَدَّةً لَا طَوْلَ لَهَا مِنْ عَيْنٍ عَدْرَةٍ تَبْطُلُ
شَفْعَتُهُ فَكَذَلِكَ إِذَا تَرَكَهَا مَدَّةً لَا طَوْلَ لَهَا وَالْعَلَّةُ اعْرَاضُهُ عَنْ طَلِبِهَا الْعَيْنُ عَدْرَةٍ وَلَا يُدْرِكُ
يُؤْخَذُ فِي الْإِثْبَاتِ حَقُّ الْمَشْتَرِكِ فَيُجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُبْطِلًا لَشَفْعَتِهِ وَيَسَاءَ عَلَى هـ
تَرْكِهِ مَدَّةً لَا طَوْلَ لَهَا وَيَكُونُ أَنْ يُقَاسَ بِهَا تَبَيُّنُ الْغُلَيِّسِ عَلَى قَبُولِ الْبَيْعِ فِي الْمَجْلِسِ إِذَا لَمْ يَرْضَ
عَنْهُ فِي الْمَدَّةِ الْبَيْتِيَّةِ لَا مُبْطِلَ لِحَقِّهِ بِالْإِجْمَاعِ أَعْنِي فِي الْقَبُولِ فَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ
عَدْرًا كَالْخَوْفِ مِنْ ظَالِمٍ أَوْ مَا شَبَّهَ ذَلِكَ لَمْ تَبْطُلْ شَفْعَتُهُ فَإِنْ أَلِ الْعَدْرُ عَدْرًا أَوْ
كَمَا كَانَ فِيهَا تَبْطُلُ إِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا وَكَذَلِكَ إِنْ الْعَادِلَ لَهَا تَأْتِي فِي مِثْلِ هَذَا إِنْ تَرَكَ إِنْ لَوْ هـ
بَاعَ وَأَشَارَ إِلَى أَوْفَرِ حُكْمِهَا لَمْ يَبْعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ عَنْهُ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ هـ
وَالنِّكَاحُ فَكَذَلِكَ السَّلَاقُ عَنْ طَلِبِ الشَّفْعَةِ إِنْ كَانَ مَا ذَكَرْنَا وَالدَّيُّ يَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ هـ
فِي الْخَوْفِ هُوَ مَا يُعْتَبَرُ فِي بَابِ الْإِكْرَاءِ وَإِنْ كَانَ خَوْفًا يَرَى كَالْخَوْفِ مِنَ الْوَحْشَةِ أَوْ مِمَّا
يَجْرَى مِثْلُهَا لَمْ يُؤْخَذْ وَتَبْطُلُ الشَّفْعَةُ كَمَا تَوَلَّى ذَلِكَ فِي الْإِكْرَاءِ وَحَكْمِي عَنْ تَعْيِينِهَا إِلَى
حَقِيقَتِهِ إِنْ الشَّفْعَةُ تَبْطُلُ إِذَا سَكَتَ خَوْفًا وَسَهْوًا وَبُخَالًا الْقَبُولِ فِي الْمَجْلِسِ وَالْفَضْلُ بَيْنَهُمَا
إِنْ الْعَدْرُ تَرَى لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ إِلَّا تَرَى أَنَّ الشَّفْعَةَ كَوُحْيِي عَلَيْهِ إِنْ الْبَائِعُ قَدْ أَفْجَبَ لَمْ تَبْطُلْ هـ
شَفْعَتُهُ بِالْإِعْرَاضِ وَكَذَلِكَ الْإِثْبَاتِ الشَّفْعَةُ لَوْ تَرَكَهَا طَلِبًا مِنْهُ أَنَّ الْبَيْعَ بِالْفَتْحِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ الْبَيْعَ هـ
بِأَقْلٍ لَمْ تَبْطُلْ شَفْعَتُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَيَاتِ الْقَبُولِ فِي الْغَائِبِ إِذَا أْبْلَغَهُ خَبَرَهُ
الْبَيْعَ إِنْ لَمْ يَسْهَدْ عَلَى أَنَّهُ مَطْلَبُ شَفْعَتِهِ وَلَمْ يَبْعَ بِأَنَّ لَكَ لَكَ تَرَى أَنَّ مَا يَكُونُ
تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ عَلَى مَا بَيْنَنَا هـ إِنْ أَنْ يَنْعَمَ مَا ذَكَرْنَا وَكَذَلِكَ إِنْ أَطْلَبَ الْغَائِبَ هُوَ هـ
بِالْإِشْهَادِ وَالْإِنْفَادِ فَتَمَّ قِصَّةً فِي الْخَيْرِ مِنَ الْأَمْرِ تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ عَلَى مَا بَيْنَنَا هـ وَالضَّغِيرُ
إِذَا بَلَغَ قِصَّةً تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ عَلَى مَا بَيْنَنَا هـ قَالَ وَلَوْ أَهْمُ تَرَكَوا مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ هـ

فِي ذَلِكَ وَهَذَا وَنَوَابِغُهُمْ أَوْ أَقْلُ الْوَلَدِ لِحُلُمِهِمْ بِذَلِكَ لَمْ يَبْطُلْ شَفَعَتُهُمْ وَهَذَا
عِنْدِي ضَعِيفٌ لَوْ أَنَّ سَائِرَ مَا قَدْ تَمَنَّا كُنَّا لَا يُوجِبُ الْبَطْلَ لَهَا بِحُذْرٍ أَوْ وَهْمٍ مَا ضَعُفَ أَنْ
الشفعة مؤنوعة لا دفع الصلة ولا توضيقنا على الشفيع حتى يبطال الشفعة إلا في
جمله ولم يخط به علمه لم يكن دفعنا عنه الصلة ولا عرف خلافا
في ما جيل الشفيع مدمر ولا يحل المال وقد تسويع في ذلك ليم دفع الصلة عنه فذلك
ما ذكره لا يمكن أن يتعلق لذلك بقوله صلى الله عليه وآله دفع عن أمي الخطأ والنسيان
وما استكرهوا عليه ولا أن يحمله بالسبع ينفع من سقوط حقه فذلك جملة ما يذكره
في الطلب فاما ما يوضح الوجه الأول فهو أنه لا شبهة في المثوى كوجهل ان قبوله
الايجاب في المجلس من التأييد يبطال حق القبول وكذا لك القابل للنكاح لم يتعد
ذلك من بطلان حقه وكذلك من اشتري بغير الثلاث كوجهل ان سكوتها الى ان تمضي
المدة لا يبطال خيارها في تلك حتى تنقضي مدة النية لم ينفع ذلك سقوط خيارها
والاصل في هذه ان هذه الامور تتعلق بالاقوال والافعال فقط فلا يؤثر فيها الجهل
والعلم ويوضح ذلك ما رواه زيد بن علي ان رجلا من اهل البيت عليه السلام قال
عندي تزوج بغير اذني فقال علي عليه السلام من قريتهما فقال السيد لعبد لا
طلبها يا عبد الله فقال له علي قد اجزت النكاح فان شئت اياها العبد فطلق وان شئت
فامسك ومن المعلوم ان سيد العبد لم يعلم ان قول ذلك مؤجب للتبیت كما عهده
لذلك قال وعلي عليه السلام لم يعتبر بحمله ولا وجب وقوع ما اقتضاه لفظه وان اوضح
بغير علم فذلك ما معنى فيما يبطل الشفعة لا يعتبر فيه علمه ولا جهله فاما ما تضمنه
الخبر الذي اذا بلغه تعلق الحكم به فقد اختلف فيه فكل من اقول الحسن الكرخي عن ابي
حبيب وقد ان الخبر يجب ان يكون من رجلين عدلين او رجل واحد من عدلين او من
عن بعض اصحابه ان ابي علي قيس بن قولان ان يخبر رجل عدل او رجلين ابي يوسف ومحمد
انما اعتبار في الخبر ان يكون حقا سوى كان الخبر حقا او عبدا او صبيبا او املا ولا فعلا
او غير ذلك بعد ان يكون الخبر صدقا ولا اخفا فيه عن اصحابه نصا والذي
يعتري فيه ان الخبر يجب ان يكون ما يغلب على ظننا انه صدق من غير ما عاين الا احوال
المخبر لولا ان اكثر امور المعاملات تتعلق به كقبول الهدايا وطهارات الاشياء ونجاستها
وكالا يستباحات الخمر تلوه بين الناس وما اشبه ذلك هذا فيما لا ريب ان

بما بينه وبين الله تعالى فان اراد ان يلزم امر غير ذلك فلا بد من شبهة تأمري
 وقدرته وملاك كونه من حجة الشفعية هو شيء بينه وبين الله تعالى وينسقط حجة الشفعية
 فيكون الرام الغرض شيئا فوجب ان يراد في الغرض ان يكون معلوما للظن على ان الاحتياط
 المتعلق بالغلب الظن لا تأثير لها في نتائج الحكم فوجب ان يكون حجة الشفعية كذلك
 ولا بد ان يكون كذلك فلا يجب ان تراعى فيه العدالة كما قلنا في قبول الهدايا وما اشبهه ذلك
 بلع الرجل خبره ببيع على صفة فكان عندنا لانه شيع فاستدرك فترك الشفعية كان ذلك
 وان علم بعد ذلك ان العالم قد اجاز لك البيع او ان تتسلمه تكون على صفة كان عليه
 والمصلحة والفساد حكمان يتبعان تلك الصفة فيجري مجرى ان يعتقد ان له شفعة بالجواز
 في ذلك شفعة جواز بيعت الى جنب ذلك لا في ان لا يتسلمه ان يجوز الى طلب الشفعية اذ
 علم ان العالم يحكم له بها وكذا ان توبك في ان الشئ يعرض فقد ان له شفعة فتركها كان
 ذلك تسليمها **مسألة** قال ويؤجل العالم الشفيع بالتميز يومئذ الى ثلاث ايام وله
 راي الصلاح في ان يزيده لا فعل وان لم يوف الشفيع بعد الاجل بطلت شفعة جواز
 القد من التاجيل وهو ثلاثة ايام لاي كذا الغلابة وجهه ان الثلاث جعلت بغير
 في كثير من الاشياء جعلت نفذة في استسابة المرید وفي قصبة مؤتمن صناع
 الله عليه حين قال في المرة الثالثة قد بلغت من ادنى عدل فكان ذلك نقدا
 حسنا وليس وليا الشفعة وضعت له في المصارف لا فلو صنف على الشفيع
 ولم نفع له في القدر كذا قد اخرجنا الصبر على المشركي وراينا هذا الله
 تقديرنا ضحاك في ما هو طوله حسنا لما بينا له ولما عليه معاملات الناس
 فان لم يأت بالمالي في هذه المدة لا نظير فيه فان كان العالم قد اجله تاجيل
 مطلقا لم تبطل شفعة وان كان حكم بطلان شفعية ان لم يأت بالمال واشترط
 المشركي عليه بطلت شفعة قلنا ان التاجيل المطلق لا يؤجب بطلان الشفعة
 اذ لم يحصل الثمن لا كونه استحق الشفعة بالطلب وتأخير التوفيق لا يؤثر فيه
 كان العالم لو كان حكم له بما لم يؤثر في حكمه واما اذ الحكم للعالم ببطلان الشفعة ان
 لم يحصل الثمن فيجب ان ينفذ الحكم له لانه لو بد من قطعة الامداد اقطع العالم
 صرح ذلك وكذا اذا اشترط الشفيع ذلك لا بد من تسليم الشفعة له تعالى عما يجعلا
 كان يقول ان كان المشركي هو زيد ففان سلمت الشفعة فيكون ربه هو المشركي

كذا

تكونت شفعتها فلا تطلت **مسألة** وإذا أثبت عند العالم عدم
الشفيع لم يحكم له بالشفعة وقد ثبتا بذلك أن العالم لم يحكم قبل احصاء المال
لهذا استثنى المعدم وإن كان الأولي أن لا يحكم إلا بعد احصاء المال ليس لا يقع فيه
التوى والضرر على المشتري وقد قال محمد بن الحسن إني أن العالم لا ينبغي له أن يحكم
له بالشفعة لأنه يكون قد أدخل الضمة على المشتري وعرض ماله للتوى وعلى العالم
أن يخطر للخصم نظر يؤفي كل واحد منهما حقه **مسألة** وإذا أراد
طلب الشفيع الشفعة فقال له المشتري أحمل الثمن فمضى ولم يتخذ يكوه على شفعتها
فمن عاد والمشتري يطالبه عند الحاكم وهذا أصو الاستمرار من قول الجاحظ في
وقال محمد أن عاد فيما بيننا وبين شهر والأبطال شفعتها وذكر يحيى بن الحسين
على أن في المتن نحو هذا القول ولم يحكم ولا يشهر والأصح ما ذكره في
الأحكام من أنه يكون أبا على شفعتها حتى يعلم أن يحكم الحاكم بأبطالها وجهه
ما مضى من أنه لا يتحقق بالطلب ويجب حقه والسكوت وتأخير توفير الثمن
لأنه يبطل الحكم لا يبطل ليدرك سائر احتوائه الوجبة ولا أنه أحله إلا يقول أن ذلك
على القول بل يفسخ له في المدة فوجب أن يكون كثير المدة لا قليلا كما
المعقول وكان يقول أن يسير المدة لا ككثيرها في ترك الطلب ووجه القول
الأخر أن يؤخر عن التعليق حتى لا يملك المشتري وقبيلنا أن له أن يرافعه إلى الحاكم
فيمنع ملكه عن التعليق فإن لم يفعل يكون هو الذي علق ملكه وحق الشفيع يكون
ثابتا كما ثبتنا **مسألة** وإذا أمر من الشفيع عن
مطالب المشتري بالشفعة وطلب البايع بطلت شفعتها إلا أن يكون قد فعل
ذلك جهلا لأن الملك قد صار للمشتري وحسب عي البايع والشفيع عليه
يتحقق الملك بالشفعة فوجب فيجب أن يكون هو المطالب أعني المشتري بالشفعة
ولا خلاف أنه بعد القبض وتراخي الزمان لا يجوز له أن يطالب المشتري بذلك
قبل القبض والعلة ما ذكرنا من حصول الملك للمشتري فإذا صدق ذلك فعلى المشتري
عن المشتري وطالب البايع بالشفعة فقد سلم الشفعة للمشتري بأمره عنه ولا وجه
مطالبه له على البايع لما ثبتنا لا وأما اعتبار الجعل في ذلك فوجهه ما تقدم على أنه يصفى
لما ثبتنا لا قبل هذا **مسألة** قال أبو جعفر للشفيع أن يأخذ للشفيع أن يخذ

جُعِلَ عَلَى تَسْلِيمِ شَفْعَتِهِ وَلَا هِيَ أَنْ يَتَغَيَّرَ وَلَا أَنْ يَجِبَ لَهَا غَيْرُهُ وَقُلْنَا إِنَّهُ فِيهِ
جَمِيعُ ذَلِكَ أَنْ فَعَلَ الْبَاطِلَ شَفْعَتُهُ تَحْتَاجًا

كذافي
الأمس

فَيَأْتِي فِيهِ الْمَعَاوَضَةُ وَالْبَيْعُ

يَصِيرُ ذَلِكَ السَّبَبَ لَهَا بِأَخِي الْجَعْلِ فِي
بَيْعِ الشَّفْعَةِ أَوْ هَبْتَهَا فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِأَطْلًا
ذَلِكَ بِطَلَبِ شَفْعَتِهِ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَلًا لَهَا وَمَعْرِضًا عَنِ الْمَطَالِبَةِ

الْأَتْرَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْجَعْلُ عَلَى التَّسْلِيمِ فَقَدْ حَصَلَ التَّسْلِيمُ
وَأَيُّهَا أَوْ هَبْتَهَا وَفِي أَخْرَاجِهِ لِنَفْسِهِ مِنْهَا سَلَمًا

كَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ بَرَأْتُ مِنْ هَذَا لَا الشَّفْعَةَ

أَنَّهُ أَخْرَاجَ نَفْسِهِ مِنْهَا **فَان قِيلَ** فَاذْأَقْلَمُ أَنْ هَبْتَهَا وَبَيْعَهَا لَا يَصِحُّ وَكَيْفَ يَكُونُ ع

مَوْجِبًا لِنَفْسِهَا فَمَا انْكَرَتْ أَنْ يَكُونَ إِذَا الْمَصْخَرَةُ أَنْ يَكُونَ عَلَى شَفْعَتِهِ **قِيلَ** كَذَلِكَ

لَا يُنْبِغُ الشَّيْءُ وَهَبْتَهُ بِتَقْضِي سَهْمَيْنِ أَحَدَهُمَا أَخْرَاجَ نَفْسِهِ مِنْهُ وَالْآخَرَ تَحْصِيلَهُ

لِغَيْرِهِ لَا وَالشَّفْعَةُ وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ مِنْهُ تَحْصِيلُ الشَّفْعَةِ لِغَيْرِهِ لَا يَصَحُّ أَخْرَاجُ نَفْسِهِ مِنْهَا

فَاذْأَقْلَمُ الْبَيْعَ وَالْهَبَةَ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ مَا لَا يَصَحُّ وَثَبَّتْ مَا يَصَحُّ **فَان قِيلَ**

فَهَلْ تَقُولُونَ فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ أَنَّهَا تَبْطُلُ بِهَذَا الْقَوْلِ **قِيلَ** لَا نَقُولُ ذَلِكَ فِي

سَائِرِ الْحَقُوقِ لِأَنَّهُ لَا تَبْطُلُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ خَرَجْتُ لِنَفْسِي مِنْهُ وَاسْتَلَمْتُهُ وَالشَّفْعَةُ ع

تَبْطُلُ بِذَلِكَ وَلَا مَنَ الشَّفْعَةُ تَبْطُلُ بِالْمِلَّةِ كَمَا تَبْطُلُ بِضَرْجَةِ اللَّفْظِ **مَسْئَلَةٌ**

وَإِذَا مَاتَ مَنْ لَهُ الشَّفْعَةُ قَبْلَ الطَّلَبِ لَمْ يَقُمْ وَرَثَتُهُ مَقَامُهُ وَتَبْطُلُ شَفْعَتُهُ لِأَنَّهُ

لَيْسَ لَهُ حَقٌّ ثَابِتٌ قِيَعُومٌ وَرَثَتُهُ مَقَامُهُ وَإِنَّمَا لَهُ طَرِيقُ الْمَوْتِ أَنْ يَثْبُتَ حَقُّهُ الدُّنَى

عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ الْحَبِيبِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الشَّفْعَةُ كَنَشْطَةِ عَقَالٍ

فَإِنْ قَدِمَ كَانَتْ ثَبَتَتْ حَقُّهُ وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا وَمَا رَوَى أَنَّ الشَّفْعَةَ

لَهُ وَأَهْلُهَا وَالْمِيتَ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حَيًّا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ طَلَبٌ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَقٌّ ثَابِتٌ وَإِذَا

لَمْ يَكُنْ ثَبَتَ الْحَقُّ لَمْ يَسْتَحَقَّ الْوَارِثُ الْأَتْرَى أَنَّهُ إِنْ أَمَكْتَهُ أَنْ يَمْلِكَ أَرْضًا بِالْأَدْوَانِ ع

فَإِنَّ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ لَمْ يَكُنْ ثَبَتَ كَذَلِكَ إِذَا مَاتَ مَنْ يَكُنْ تَثْبِيتُ حَقِّهِ ع

مَنْ الشَّفْعَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَقُمْ مَقَامُهُ وَرَثَتُهُ فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ

الطَّلَبِ قَامَ الْوَرِثَةُ مَقَامَهُ لِأَنَّهُ حَقٌّ ثَابِتٌ وَمَعْنَى الثَّابِتِ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِالسَّكُوتِ وَأَنَّهُ

ولأنه لا بد من لفظ أو دلالة أو حكم والحقوق الثابتة في الأموال تقوم بالورثة
المؤن وقد فيها كالدرك بالغيث وما أشبهه وكالاجاريت ولا يلزم خيار الثلاث
وخيار الدق يد لا تفي قبل الطلب حتى يسقط السكوت مع مؤن الزمان فوجب
أن لا يؤدث كليل خيار القبول في المجلس فأما خيار الطلب فهو حق لا يسقط به
الأثر في الحج من الاستقاط أو ما يقوم مقامه من قول أو فعل فوجب أن يؤدث كسائر
بأهمها ليس كالحقوق الثابتة فإن الله حق معلوم غير ثابت وليس
العرض تشبيه الرق في الطلب وإنما العرض بيان تعلق الحق فيهما ولهذا لا يجلي نقول
أن الشفيع إذا قصر في طلب الشفعة بطلت شفيعته وإن قصر بعد الطلب لم تبطل
مسألة قال ولي اليتيم والد الصغير إذا ترك الشفعة تخيل الغبطة
اليتيم أو لعدم ماله بطلت شفيعته وإن تركه كان الصغير على شفيعته إذا بلغ
وقد جهل أن ما يفعله الوصي أو الأب جائز على الصغير من البيع والشراء متحذرا
لغبطة الصغير وليس تسليم الشفعة بأحد من ذلك فيجب أن يجوز ذلك
أن سلمها لعدم مال اليتيم لأن ذلك في تلك الحال لا يمكن عنه وهو كان يبيع ماله للاتفاق
عليه إذا لم يكن غيره لا فاما لا تركها أو تأفقا من غير حقيقة فلا
يصح ما فعله الأتري الخ لو باع ماله بالاشتغال لا يضر البيع وكذلك لو وهب
شيئا من ماله لم تضع هبتهما فذلك تسليمهما شفيعته لا على الوجهين اللذين يتنام
يجب أن يكون غير صحيح فوجب إذا كان أن يكون الصغير على شفيعته إذا بلغ
فإن بلغ الصبي وطلبها وادعى على أمه أن اباه أو وصيته قد سلمها للوجهين أو لأحدهما
كانت البيعة على الصبي واليمين على المشتري لأن الأصل في ما يفعله الأب أو وصي
في مال الصبي إجماع حتى يثبت خلاف ذلك قال — وإذا وهب أب الصبي شيئا للصبي
واستحق الصبي بها شفيعته وسلمها الواهب جاز تسليمه وهذه أيضا يجب أن يكون محققا
على ما بيناه ومفسرا على ما قلنا من أنه **مسألة** قال ولو سلم والد الشفعة
شفيعته قبل وجوب البيع لم يكن ذلك شيئا وكان على شفيعته بعد البيع لأنه سلم ماله
حقا له فيه فاستبده تسليم الواهب وإذا بطل التسليم مع ما قلناه من أنه يمكن بعد البيع
على شفيعته يوجب ذلك ما ثبت من أن الواهب لو وهب مالا يملك كاتب الهبة باطله
ثبت وأصله وحكمه بالصواب وبأسر التوفيق من الختام ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

س

باب التوفيق

بَابُ الْقَوْلِ فِي كَيْفِيَّةِ اخْتِيارِ الشَّفِيعَةِ اَوْ كَيْفَانِ

القول في اختار الشفيع بالشفيع

لِلرَّجُلِ شَفِيعَةً فَلَيْسَ لَهُ اخْدُهَا اَلْاَبْرَصِيُّ الْمَشْتَرِي اَوْ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ لَأَنَّهُ اَلْاُمْلَاكُ اِذَا كَانَتْ
 فِي تَارِكِ الْاِسْلَامِ لَا تَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْمَلِكِ اَلْمُتَغَيِّرِ هُمْ مَعَ سَلَامَةِ الْاَمْخُوَالِ الْاَبْرَصِيُّ
 الْمَلِكِ اَوْ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَالشَّفِيعُ اخْدُ الْمَبِيعِ مِنْ وَجَدَهُ فِي يَدِ ٥
 كَسَائِرِ الْاُمْلَاكِ اِذَا خِلَافُ اَنْ الشَّفِيعُ اِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ لَهُ بِالشَّفِيعَةِ مَلِكُ الشَّفِيعِ
 وَكَانَ اَوْ لَيْسَ بِهِ مِنَ الْمَشْتَرِيِّ فَاِذَا اخْدَهُ مِنْ الْمَشْتَرِيِّ كَانَ الْاُخُوَطُ اَنْ يَخْضَعَ الْبَايُوعُ
 لِيَلْ يَقْبَعَ فِيهِ اَلْمُتَخَاذِلُ الْبَايُوعُ وَالشَّفِيعُ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَاِذَا اشْتَرَى اَعْدَاءُ
 مِنَ النَّاسِ صَنِيعَةً لِيَجْلِيَ فِيهَا شَفِيعَةً فِي جَمِيعِ الْخَصَصِ فَكَيْفَ اِنْ يُطَالَبُ مِنْ شَاءَ بِالشَّفِيعَةِ
 وَيُسَلِّمُ الْمُنْشَاءُ اِنْ اشْتَرَى الْجَمِيعُ رَجُلًا وَاحِدًا فَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ الْاِخْدُ الْجَمِيعُ اَوْ تَرِكَ
 الْجَمِيعُ وَذَلِكَ اِنْ الشَّيْءَ اِذَا وَقَعَ مِنْ عَدْلٍ كَانَتْ بَيَاعَاتُ مُخْتَلَفَةً كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُفْرَدًا
 عَنْ صَاحِبِهِ فَوَجِبَ اَنْ يَكُونَ لِلشَّفِيعِ الْخِيَارُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اِنْ اَشَاءَ وَالتَّرِكَ كَالْبَيْعِ
 الْوَاحِدِ اِذَا وَقَعَ لِلشَّفِيعِ فِيهِ شَفِيعَةٌ كَالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَاَمَّا اِذَا كَانَ ٥
 الْمَشْتَرِي وَاحِدًا فَلَيْسَ لَهُ اِلَّا اخْدُ الْجَمِيعِ اَوْ تَرِكَ الْجَمِيعُ كَالرَّاسِ الْوَاحِدِ اِنْ اِبْتِيعَ بِهِ
 وَاشْتَرَاهَا رَجُلًا وَاحِدًا اَوْ تَرِكَ اَنْ الشَّفِيعُ لَيْسَ لَهُ اِلَّا اخْدُهَا كُلَّهَا اَوْ تَرِكَهَا وَلَيْسَ لَهُ
 اَنْ يَأْخُذَ الْبَعْضَ مِنْهَا وَيَتَرِكَ الْبَعْضَ وَكَذَلِكَ الصَّنِيعَةُ الْوَاحِدَةُ وَقَالَ ش
 اِذَا اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ حَضْرَتَيْنِ كَانَ لِلشَّفِيعِ اَنْ يَأْخُذَ مَا شَاءَ مِنْهُمَا وَيَدَعَ
 مَا شَاءَ لِكُلِّهِمَا كَالصَّفَقَتَيْنِ وَقَدْ بَدَا فَسَادُهُ وَالَّذِي يَجِيءُ عَلَى هَذِهِ اَنْ يَكُونَهُ اَلْوَعْبَاتُ
 بِالْمَشْتَرِيِّ لِلشَّفِيعِ اِشْتَرَى اَوْ لَعَيَّرَهُ مِنَ النَّاسِ اَنْ الْبَيْعُ اِذَا كَانَ صَفَقَةً وَاحِدَةً
 فَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ اِلَّا اخْدُ الْجَمِيعِ اَوْ تَرِكَ الْجَمِيعُ وَاِذَا كَانَ الْمَشْتَرِي عِدَّةً فَلَهُ اَنْ يَأْخُذَ
 تَصْنِيبَ مَنْ شَاءَ سَوَى اِشْتَرَى اَوْ لَعَيَّرَهُ اَوْ لَعَيَّرَهُ اَوْ لَعَيَّرَهُ اَوْ لَعَيَّرَهُ اَوْ لَعَيَّرَهُ
 الْبَايُوعُ وَاحِدًا اَوْ جَمَاعَةً لَا اَعْتَابَ بَيْنَهُمْ وَيَا قَالَ اَلْوَحْدَانَةُ وَالْجَمَاعَةُ لَا تَفَرَّقُ بَيْنَ
 الدَّارِ الْوَاحِدَةِ وَالْاَوْثَانِ لِلْمَلِكِ صَفَقَةً اِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الدَّوْنِ تَخَايُلٌ لَمْ يَدْخُلْ فِي الشَّرَاءِ
 وَكَانَ الشَّفِيعُ دَارَ الْاُمْلَاكِ صَفَقَةً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّوْنِ **مَسْئَلَةٌ** وَاِذَا اشْتَرَى
 الْمَشْتَرِي دَارًا اَوْ اَرْضًا عَابِدَةً دَيْنًا فَبَاءَ الشَّفِيعُ وَقَدْ اَسْتَمَلَكَ مِنْ اَبْوَابِهَا وَاشْتَرَاهَا
 مَا قِيمَةُ حُشُونِ دَيْنَاكَ اخْدُ الشَّفِيعِ الْبَاقِي بَحْثُهُ دَيْنًا وَهَكَذَا اِذَا اشْتَرَى

تَحْلًا وَعَلَيْهَا شُرُوحُهُمْ أَنَّ الشَّفِيعَ يَشْتَقُّ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ فَإِذَا اسْتَهْلَكَ الْمَشْتَرِي
بَعْضَ مَا انْطَوَى عَلَيْهِ الْبَيْعُ وَجَبَ أَنْ يَحْطُ حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ قُلْ أَوْ كُنْ فَإِنْ كَانَ هـ
ذَلِكَ تَلَفٌ بِغَيْرِ جَنَاحٍ مِنَ الْمَشْتَرِي كَانَ يَتَلَفُ بِالْهَرِيقِ أَوِ الرِّيحِ أَوِ السَّبِيلِ فَلَيْسَ
لِلشَّفِيعِ إِلَّا اخْذُ الْبَاقِي بِجَمِيعِ الثَّمَنِ أَوْ تَرْكُهُ لِأَنَّهُ يَصِيرُ أَوَّلًا بِالْعَقْدِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ
يَوْمَ عَقْدِ الْبَيْعِ فَإِذَا اخْذَهُ كَانَ فِي الْحِكْمِ كَأَنَّهُ اخْذَهُ مِنْهُ يَوْمَ عَقْدِ الْبَيْعِ فَيَكُونُ هـ
الضَّرَرُ كَذَا خِلَافًا عَلَيْهِ فِي مِلْكِهِ فَإِذَا اخْذَ الْخَدَّاءُ الْمَشْتَرِي فَكَانَ تَلَفٌ حَقَّ الشَّفِيعِ فَلَوْ أَنَّ
الضَّمَامَ كَانَتْ يَضُمُّهُ الْقِيَمَةُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَتَّعًا بِأَقِيمِهِ وَكَانَ مَتَصِفًا قَائِمًا بِمِلْكِهِ وَاجِبًا
حِطَّ مَا خَصَّهُ مِنَ الثَّمَنِ عَنِ الشَّفِيعِ وَوَضَحَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ الْخَوَالِ تَلَا تَلَا هـ
أَمَّا أَنْ يَقُولَ لِلشَّفِيعِ اخْذُ الْبَاقِي بِحِصَّتِهِ بِقِيَمَتِهِ أَوْ يَضُمُّ الْمَشْتَرِي قِيَمَةَ مَا اخْذَ عَلَى
التَّحْقِيقِ أَوْ يَقُولَ لِلشَّفِيعِ اخْذُ الْبَاقِي بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لَهُ اخْذُ الْبَاقِي
بِقِيَمَتِهِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَرْجِعَ الْمَشْتَرِي أَوْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ الْخَسَارُ وَكَلَا الْأَمْرَيْنِ قَائِمٌ
لِأَنَّهُ يُخَالَفُ مَوْضُوعَ الشَّفْعَةِ لِأَنَّهُ مَوْضُوعُهُمَا أَنْ يَأْخُذَ الشَّفِيعُ مَا يَأْخُذُ بَابُكَ لِلْمَشْتَرِي
مِنَ الثَّمَنِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ وَوَجِبَ الدَّخْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْمَشْتَرِي شَرَاهُ بَدَلًا وَفِي هـ
قِيَمَتِهِ فَيَكُونُ قَدْ انْتَفَعَ بِمَا انْتَفَعَ الْخَدَّاءُ مِنْ قِيَمَتِهِ الْأَرْضِ فَوْقَ مَا اشْتَرَاهُ بَدَلًا وَرَجُلُهُ
الْخَسَارَ أَنْ يَكُونَ اشْتَرَاهُ بَدَلًا مِنْ قِيَمَتِهِ فَأَوْ كَلَا الْخَطَايَا الْقِيَمَةُ لَمْ تَخْصُصْ هـ
وَهَذِهِ الرِّيحُ وَالْخَسَارُ يَجُوزُ أَنْ يَتَّفَقَا وَتَأْوِيلُهُمَا فَفَسَدَ ذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ
لِلْمَشْتَرِي اضْمِنْ قِيَمَةَ مَا اخْذْتَ لِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى مَا كَرِهَ الرِّجَالُ
وَالْخَسَارَ وَبَدَلًا إِلَى أَنْ يَجِبَ لِلشَّفِيعِ اخْذُ الْبَاقِي بِغَيْرِ بَدَلٍ بَلْ بَانَ تَكُونُ قِيَمَةُ هـ
الْمُسْتَهْلَكِ مَحْطُومَةً بِالْمُثَرِّقِ وَهَذِهِ الْأَمْعَى لَهُ الْوَجْهُ الْثَانِي أَنَّ الْمَشْتَرِي اسْتَهْلَكَ
مِلْكَ نَفْسِهِ فَلَا وَجْهَ لَتَضْمِينِهِ فَإِذَا بَطَلَ هَذَا الْوَجْهَانِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ
وَهُوَ مَا قُلْنَا لَا أَنَّ الشَّفِيعَ يَأْخُذُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ التَّلَفُ تَلَفٌ
بِغَيْرِ فِعْلِ الْمَشْتَرِي لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا لِلشَّفِيعِ اخْذُ الْبَدَلِ مِنَ الثَّمَنِ كُنَّا الزَّمَانِ الْمَشْتَرِي
الْخَسَارَ وَهُوَ خِلَافُ مَوْضُوعِ الشَّفْعَةِ وَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَهْلَكُ غَيْرَ الْمَشْتَرِي
بَلْ اسْتَهْلَكَ غَايِبٌ أَنْ يَأْخُذَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ فَإِنْ كَانَ الْمَشْتَرِي اخْذَ مِنَ الْعَاظِمِ
قِيَمَةَ مَا اسْتَهْلَكَ اخْذَ الْبَاقِي بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَهَكَذَا أَحْكَمُ الثَّمَرُ وَالرِّيحُ أَنْ كَانَ هـ
اشْتَرَاهَا بِمَنْحِ الْأَمْرِ لَمْ يَأْمُرَ الشَّفِيعَ مَسْئَلُهُ قَالَ فَإِنْ اشْتَرَاهَا بِمَنْحِهِ وَلَوْ شَرَفَهَا

ثم انذرت فاستهلك الثمر ثم جاء الشفيع فانه يأخذ لا يبيع الثمن ويجهده ان
الثمر لا يخرج في ملكه المشتري فانتفع هو بها وليس الثمر لا ما انطوى عليه عقد
البيع الذي بهما الشفيع اولى به فوجب ان تكون خالصة للمشتري ما غرم فيها الا
الثمر لا يحسن رتبته انما يحسن له لا يحسن فيها للشفيع وهكذا يجب ان يكون حكم
الدفع فان جاء الشفيع والثمر فاقامته في المشتري فالشفيع اولى بها وغرم للمشتري
ما غرم فيها الا الثمر لا وجدها الشفيع فاقامته فيها استحقاقه من المشتري فوجب
يجوز ما انطوى ولائنه في عيني ما استحق الشفيع كقول في الزاكي لا يليق بها
البيع في ماله اى اوجد لا عند المعلن فيمكن ان يتعلق له بقوله صلى الله عليه
والآله وسلم الشفعة فيما لم يسمع وهذه لم يسمع لانه لم يزل الشجر فادركنا الشفعة
ما غرمه المشتري لئلا يلزم المشتري ضرا فيما انتفع به الشفيع **مسألة**
قال واذا جاء الشفيع وقد بنا المشتري او غرس فانه ان كان فعل ذلك ولا شفعة
هناك لم الشفيع فيما البنا والغرس يوم لتحق الرقبة بالشفعة وجهه ان المشتري
بما بنى في ملكه المستطرد لم يتعد فيه ولا وجهه له خال الضر عليه فيما يمكن الشفع
الانتفاع به وان بنى والشفيع قد طلب الشفعة الزم نقص ما بنى وقلع ما غرس
وسلم الارض كما اشترى وجهه انه بنى وغرس وقد تعلق ملكه لتوجه الاحتراق
عليه ولائنه ايضا هو المعرض ماله للضر وفعل
للشفيع واستمر على امساك الشيء ونحوه فكان ذلك صفة بام التعرض ولهذا
الزمنا لا تفريخ الارض واما اذا بنى ما لا ينتفع به في غالب الأحوال الزم المشتري النقص
على الوجهين لانه ما يلزم الشفيع من الغرم انما يلزم بشرط انتفاعه على ما بينا لا فادركنا
فيه لغيره لم يلزم **مسألة** وقال اذا اشترى المشتري بثمن متجمل فعلى الشفيع
تجمل الثمن لا خلاف فيه فان اشترى بثمن متجمل احده الشفيع مؤجلا
قلنا لا في التجريك تخريجا ثم وجدنا في الفنون منصوبا وحكي مثل قولنا عن
مالك وذهب ابو حنيفة واضحا به والسافعي الحان الشفيع يخرجه ان ياحده
ويجعل الثمن ويبين ان يصير الى حلول الاجل فاحده لا اى ان يوفى الثمن وجهه
ما ذهبنا اليه ان الشفيع يصير اولى بالتحديد من المشتري على جميع وجوهه
حتى يكون المشتري فيه كالوكيل الا ترى انه لو اشترى بثمن ثم صنفه استحق المشتري

بمَنْ عَلَى تِلْكَ الصَّفَةِ وَكَذَلِكَ يَكُونُ فِيهِ الشَّفِيعُ مِنْ خِيَارِ الرُّقُوبَةِ مَا كَانَ
 الْمَشْتَرِي وَكَذَلِكَ أَنْ عَلِمَ بِغَيْبِ رَحْبَةِ الْمَشْتَرِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْأَمَّاكُ الْمَشْتَرِي
 فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ خَالًا جِيلًا ثُمَّ **فَأَنْ قِيلَ** هَذَا يُؤْخَذُ بِمَا يَكُونُ الشَّرِي
 دَقْدَمًا لَمْ يَرَضَ بِهَا **قِيلَ** لَهُ وَمَا فِي ذَلِكَ أَنْ الرَّمْلُ الْحَلْمُ وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوا ذَلِكَ
 إِلَى الَّذِينَ الْمُؤْخَلِ إِذَا مَا تَمَّ مِنْهُ هُوَ عَلَيْهِ لَوْ أَنَّ عَقْدَنَا أَنَّهُ يُلِيثُ عَلَى الْوَرْدَةِ مُؤْخَلًا وَلَا
 يَجِبُ فِيهِ التَّأْخِيلُ نَصْرًا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَسَائِلِ النِّزَوْنِ عَلَى أَنْ وَجَدْنَا فِي الْأُصُولِ
 الزَّامُ ذَمًّا لَا يَرْتَضَاهَا الْخَطْمُ فَلَا وَجْهَ لِلتَّعْلُقِ بِمَا تَعَلَّقُوا بِهِ **فَأَنْ قِيلَ** فَاتَّوَلَّوْهُ
 فِي الْمَشْتَرِي إِذَا كَانَ لَهُ الْخِيَارُ فَجَاءَ الشَّفِيعُ هَلْ يَأْخُذُ مَعَ الْخِيَارِ وَيَبْطُلُ الْخِيَارُ **قِيلَ**
 لَهُ لَا تَحْفَظُ فِي ذَلِكَ نَصًّا عَنْ أَصْحَابِنَا وَلَا قُرْبَ عَلَى أَوْجَاهِهِمْ أَنْ يَأْخُذُوا الشَّفِيعَ
 وَلَهُ الْخِيَارُ الَّذِي كَانَ لِلْمَشْتَرِي وَلَنْ كَانَ أَصْحَابُ ابْنِ حَنِيْفَةَ قَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الشَّفِيعَ
 يَأْخُذُ وَيَبْطُلُ الْخِيَارُ الَّذِي كَانَ لِلْمَشْتَرِي **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اشْتَرَى
 الْمَشْتَرِي دَاثًا بِالْفِئْتِ ثُمَّ بَاعَهَا بِالْفِئْتِ وَمَا يَدْرِي أَنَّ الْمَشْتَرِي الثَّانِي بِالْفِئْتِ وَثَانِي ثُمَّ بَاعَهَا
 الْمَشْتَرِي الثَّلَاثَ بِالْفِئْتِ وَثَلَاثَةً وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ لَوْ تَوَلَّوْهُ وَكَذَلِكَ ثُمَّ جَاءَ الشَّفِيعُ
 قَضَى لَهُ بِاللَّيْلِ فَإِنْ كَانَ طَلَبُ الشَّرَاءِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى الْمَشْتَرِي الْأَوَّلِ الْأَخِيرِ
 الْفَأَوْ يَرْجِعُ هُوَ عَلَى بَايَعِهِ ثَلَاثَةً وَيَرْجِعُ هُوَ عَلَى بَايَعِهِ بَايَعَيْنِ وَيَرْجِعُ هُوَ عَلَى بَايَعِهِ
 بَايَعَيْنِ وَوَجْهٌ أَنْ اسْتَحَقَّ الشَّرَاءُ الْأَوَّلَ فَطَالَ بِهَا وَفَتَحَ سَائِرَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي وَقَعَتْ
 تَبَعًا لَهُ فَلَرَمَدُ الْمُثَمَّنِ الْأَوَّلِ لَمْ يَأْخُذْ الدَّارَ مِنْهُ وَوَجِبَ لَهُ الْأُجُوعُ وَمَا أَوْجَبَ الْأَوَّلُ
 عَلَى مَنْ بَاعَهُ

الثَّلَاثَ عَلَى مَنْ بَاعَهُ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ جَمِيعُ مَا خَرَجَ عَنْهُ وَكَامِلُ الْمَغْتَضَبِ

جَمِيعُ الْمُثَمَّنِ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ جَمِيعُهُ
 مَا خَرَجَ عَنْهُ وَكَذَلِكَ أَنْ كَانَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ بَاعَ فِيهَا مَرَّةً فَاسْتَحَقَّ الْمَشْتَرِي الْأَوَّلُ
 أَوْ بَاعَ فِيهَا بَعْضًا لِلشَّفِيعِ أَنْ يَأْخُذَ الدَّارَ مِنَ الْمَشْتَرِي الْأَخِيرِ وَيُعْطِيَهُ الْمُثَمَّنُ وَقَدْ
 حَقَّ عَنْهُ قِيَمَةُ الْمُشْتَرِي تَمَّ هُوَ يَرْجِعُ عَلَى بَايَعِهِ بِمَا كَانَ أَشْرًا لِأَيُّ شَيْءٍ مَا أَشْرَا لَهُ
 الْأَوَّلُ وَالْوَجْهُ مَا بَيْنَا لَا فِيهَا تَقَدُّمٌ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اخْتَلَفَ الشَّفِيعُ الْمُبْتَاعُ
 كَتَبَ الْعَهْدَ عَلَى مَنْ اخْتَلَفَ مِنْهُ فَاعْطَا لَهُ الْمُثَمَّنُ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ الْمَشْتَرِي أَمَا إِذَا اخْتَلَفَ
 مِنَ الْمَشْتَرِي فَلَا اشْتِكَالَ فِيهَا كَرَأَاؤُنَا الْبَائِعُ قَدْ أَدَانَ مَلِكُهُ فَانْتَقَلَ إِلَى الْمَشْتَرِي الْمَلِكُ

تأثراً ولا معاملة بين الشفيع والبايع وأما إذا أخذ من البايع وجب أن يكتب
عليه العهدة لأن البيع الذي كان بين البايع والمشتري يبطل باختيار المبيع من
البايع لأن تمام البيع موقوف على التسليم فإذا بطل التسليم بطل البيع ولو ترقى
أن تلف المبيع يوجب بطلان العقد بموت التسليم فإذا كان ذلك كذا كان
كان البيع بين البايع والشفيع وبري المشتري من المعاملة فكذلك قلنا أن
العهدة لا تكتب على البايع ذوق المشتري وقال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان المبيع
في يد البايع لم يقض للعالم بالشفيع إلا بحضور البايع والمشتري لأن الحكم
يتوجه عليهم لأن المشتري يجب أن يقضى عليه شره ويحكم عليه به لك والبايع
يجب أن يحكم عليه لأن المبيع يؤخذ من يده لا قالوا والمشتري لو لم يخصص مكان فيه قضا
على الغائب وذلك لا يجوز وأما على إسناده فيجوز لأننا نرى القضا على الغائب
مسائل ليس في الحجج بل إننا هنا موضعها قال

أبو حنيفة إذا قال المشتري الدار التي تشفع بها لست لك إنما أنت فيها ساكنة

فالبينة على الشفيع أنها ملكة وقال أبو يوسف ومحمد البينة على المشتري أنها
ليست له ويروي عن محمد بن علي قال القياس ما قال أبو حنيفة لأن البينة السقيمة
المشتري إنما انكوهه بينة على النفي أو بينة على النفي فلا بد أن يكون له
فلا معنى للبينة على هذين الوجهين وبينة الشفيع بينة على دعواه فوجب
أن تكون هي الأولى وأيضا الشفيع هو المديون لأنه يدين بالدين يلزم الغية حقا للودي

الدار ملكا له والمشتري منكر فوجب أن تكونه البينة على الشفيع والتميز على المشتري
مسألة والأشهاد على طلب الشفعة يحتاج إليه لئلا يقع التجاحد

وقت الطلب أو التباين فاما للثبوت أو الاستحقاق فيكون الطلب نص في
الثبوت على أن الكرى لا شفعة فيه ونص فيه على أن طلب الشفعة الشفعة
من المشتري لا يخصص له في مبيع البايع من الثمن ونص في الأحكام في غير
موضع على أن الشفعة يلزم ما دفع ما أخرجه المشتري من الثمن ونص من
اشترى أرضا بأرض فقام الشفيع فيها أو فيها لزمه قيمة الذي هو موصوف
طلبها فذلك هو لا يجمل على أن الثمن إن كان مالا مثل من الداهم أو الدارين أو ما لزم

يكال أو يوزن فعلى الشفيع كفتح مثل ذلك الثمن وإن كان الثمن مما يجب تقويمه
لنتمه قوله ذلك أربها كانت أو عبء أو ثوباً أو غيره ذلك مما أشبهه وهذه الأجزاء
مما لا يعرف قيمته خلاقاً ونص في المنع علم أنه إن كان أشتري بياكال أو يوزن كالخط
أو السعير ونحوها فالمشتري على الشفيع مثله

كتاب الإجارة

باب القول فيما يصح من الإجارة أو يفصل إجارة

الصحيح أن يشتاجر الرجل شيئاً معلوماً له نفع معلوم بأجره معلومته إلى مدة
معلومته أو لها كذا وآخرها كذا أو يتقبل عملاً معلوماً بأجره معلومته فإن دخلت المدة
في شيء من ذلك فسدت الإجارة قولنا لا نفع معلوم المدة ليس لأن يكون النفع معلوماً
على الجاهل الجاهل كان يعلم أن الأرض تكثر للزرع أو للبناء أو للزاد أو للسكنى أو للحي الطين
ولا يجب أن يكونه مقدار الزرع معلوماً ولا من تمكن في ذلك مع المستاجر من الأهل والأولاد
وعندهم معلوم العدة ولا الطين معلوم القدر لأن ذلك لا يكون ويتعذر فيه المحصر فأنما
أول المدة فإن ذكره كان أو كذا وان سكت عنه كان من حين يقع عقد الإجارة أو ما ذكرنا آخره
المدة فلا بد من ذكره فإن قال إلى شهر أو إلى سنة كان آخر المدة ومدة كونه لأن انقضاء الشهر
أو السنة يكونه آخر المدة وأما استيجار الدواب فذكر المسافة وفيه يقوم مقام ذكر المدة
والأصل في تلبيت الإجارة قول الله تعالى فإن أرضعكم كنم أو أرضعكم الجورهم وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز عليكم الإجارة وقال شبيب لمؤمناً عليهما السلام على ما ورد في التفسير
الذي أريد أن التمسك أحدهما بتمتع بهما على أن تأجرني ثمانى حجج وقال صاحب يوسف ولم تجارة به
حمل بغير وهذا يكونه على سبيل الإجارة فذلك على أن الاستيجار كان في شيء ينعهم
صلوات الله عليهم وروى أن النبي صلى الله عليه وآله لما أراد الهجرة استأجر رجلاً خربياً
فأخذ به صلى الله عليه وآله وبأبي بكر على طريق الساجل وروى أن رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله صلى الله عليه وآله ثم قال أرى أشتري بتمتع سراً وبل و ثم وإن يزن بالأجرة ففتح
رسول الله صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله ثم قال أرى وفي حديث ابن أبي خيث وقاص أن النبي
صلى الله عليه وآله وأبو رخص أن تكثر الأرض بولاً بالذهب والفضة على أنه إجماع الفقهاء وكل
تواردها خلف عن السلف من المذاهب الأولى إلى يؤمنها هذه فأما وجبه ما ذهبنا إليه من أنه

القول في الإجارة
من الإجارة أو
تفصيل

من ان المدّة لا تنفع والجرّة والعمل والمستاجر يجب ان تكون معلومة، وما اعوز
عليه من ان الاجارة لا تباع المتافع وانما جارية مجزى البيوع في ان دخول الجاهل فيها
وقد علمنا ان دخول الجاهل في بعض ما ذكرنا ليس باولى بالافساد من بعض، قلنا ان الجاهل
يجب ان يفتقر عن جميع ما ذكرنا وايضا روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من
استاجر اجيرا فليعلم اجرا، فوجب ان تكون الاجرة معلومة، واذا وجب كونها معلومة
وجب كون ما يقابلها من العوض معلوما كالبيع والسلم لما وجب كون المسلم فيه معلوما
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فليسلم في كيل معلوم الى اجل معلوم، ووجب ان يكون
ما يقابلها من العوض وهو الثمن الذي يجعله المسلم معلوما **مسألة** في الاجارة
الصحيحة تنتقض لعدم رولا لتتقضى لغية عدد وانتقاضها لغية عدد يحكي عن بعض
القدماء يقال انه قول شريح وليس بذلك الظاهر والاجماع قد قطع ذلك فانما
ويصح قائله قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وقوله صلى الله عليه وآله
ق آله وسلم المسلمون عند شتر وطهم وعن الشافعي انها لا تنتقض للعدول وما ذهبنا
به قال ابو حنيفة واصحابه في وجهه ما لا اشكال فيه ان من كان له عبده مشبوتا
فقطه ميتا واستاجر اجيرا ليحفر قبرا في يد فنه ثم علم انه حي انك لا يجب ان يكون
الاجير من ذرية ليشترى الاجر وكذا من استاجر من يقلع من سيرة لوجع به او يوي
له عضوا لعلة تقتصيه، ثم ثم زال العارض من الوجع والعدول انه لا يجب تمكين الاجير
من استاجره فليس في الاجرة قوض بما بينا لا من ان الاجارة تنتقض ثم وجوه
المعاديير تكثر **مسألة** في الاجارة الرجل اذا من رجل ثمة باعها من رجل آخر قبل
انقضاء مدّة الاجارة فان كان باعها من غيره في انقضت الاجارة ويسلمها البايع الى المشتري
وان كان باعها من غيره في لم تنفسخ الاجارة وكان المستاجر اولى بها الى انقضاء المدّة
ووجهه انه باع لسنة كعقود او جوع اهله فوجب ان يبيعه بعد رافقها كان ير مكبه
الذين ولا مال له سواء ويحبسه الحاكم ويحجز عن مؤن اهله وعياله وما اشبه
ذلك فان كان باعه لغيره فالا فرب ما روي عن ابي يوسف ان ذلك يكون كالغيب
في الدار فان شاء المشتري صحت الحايث انقضاء الاجارة وان شاء فسح البيع لتعود التسليم
ان لم يكن عرف ذلك قبل البيع ولو ان رجلا استاجر دارا ليستنزل بها اشهر معلومة لم يكن
له تسليمها قبل انقضاء المدّة ولان اجرتها عاجلة عنها قبل ذلك سوى تقاضي الاجرة

ام لا وهذه اعلى ما بيننا من كونها مغذون من ارضيهم معك وورين **مسألة**
 فان الهدية التي وجب على صاحبها اعادها بناؤها ان كان مؤسلا ليعم سكنه المستأجر
 وكذا قال الشافعي وعند ابن حنيفة تسقط اجرة ما بقي من المدارة ويجوز عن
 ابن ثوران الاجرة كلها او رتبة وقوله ما ذهبنا اليه ^{ان العاقبة} على نفسه لغرض لا عقد معاوضة
 يلزمه تسليم ما التزم تسليمه بالعقد فان كانت له مؤنة غرضها ليل من اسلم في
 شيء لم يلزم مؤنة واسترط تسليمه في مكان ان صاحب السلم يلزمه ان يعرض مؤنته
 المحل ليصح تسليمها التزم بعقد المعاوضة يقال بلزومك لك لانه انفاق على مال
 نفسه ليصح منه تسليم ما التزم بعقد المعاوضة تسليمه واصلا ما ذكرنا في
 السلم ثم الاصول تشهد لك لان من باع ثورا بغير ثور فعليه تسليمه الى المالك
 وعلمية تسليمه وكذا لك الضمان والتجارة وغيرهما من الصياح ان استوجروا على
 لهم يلزمهم مؤنة الا لهم ليم لهم تسليم ما يتقبلونه من العمل وهم عند التزويج
 رجل بايع ثوره وهي خائض فطهرت مع طلوع الشمس وطلبها الرقح بالخول فعليه مؤنة
 او غتسال ليم تسليم البضغ الذي التزم تسليمه بعقد النكاح ونظاير ذلك كثير
 ولا ما ينكح اليه ان يوثق بغيره لان الاجرة لا هي بدل المنافع فانه انكحت
 المنافع بطلت الاجرة كما ان السلعة المشتركة انكحت قبل التسليم بطلت
 الثمرة فان كان مغيلا انفسحت فاذا انكحت قبل انقصاء مدة الاجارة
 حكم عليه بالبناء وان كان الاجارة لا على ما بيننا لا تنفسخ للعذر والاعذار
 عذر ومغنى الفسخ انما هو ان قسط مدة الاعسار يفسخ ولا يفسخ اصل العقد
 لان اصل العقد لو انفسخ لعاد فيما يسكن المكد المثل فاذا كان ذلك كذلك
 فهو مطالب بالبناء اذا انكحت في مدة الاجارة لا لو انكحت بعد ذلك والاعذار ان
 في المدارة التي كان فيها مغسل **مسألة** قال ولوان المشتاجر لم يفرغها
 لصاحبها ولم يسلمها اليه بعم انقصاء مدة الاجارة وجب عليه اجرة ما
 سكنها هذا اذا لم يفرغها بعد انقصاء المدارة يكون في حكم الغائب في ايجاب اجرة عليه
 وتكون اجرة المثل ونصه على ايجاب كرى المثل عليه يدل على ان من مذهبهم
 ايجاب كرى المثل على اذا استعمل المغصوب او عطلة على صاحبها قال وان تعذر
 عليه لغيبه صاحبها اجرة ان يفرغ او يشهد على ذلك ولو لم يفرغ المقتضى وجهه ان يكون

كذا

حافظاً لها لصاحبها ولا يكون في حكم الغائب كالمقطع ان التقط لنفسه يكون غائباً وان التقط للمفطر على صاحب المصلحة لم يكن غائباً **مسألة** قال القس عليه السلام ولا بأس ان يستأجر الأرض بطعام معلوم من حنطة او شعير او غيره هاو وجهه ان هذه لا تدخل في جملة الاغواص في العقود كالبيع والنكاح والخلع واستجارة الضياع ويعبر عن الذهب والنفض في ان العقد يصح بوقوعه في التجارات والمغني انه ما يجوز ان يجعل عوضاً في سائر العقود على ان هذه امور زمنية في تعامل المسلمين والخلاف فيه شاذ **فان قيل** روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله رضي في اجارة الارض بالذهب والفضة **فيل** له وما في ذلك مما ينبغي من كون الطعام مثلاً اذا دل دليل **مسألة** قال ولا تنفسخ الاجارة بؤوت المستاجر ولا المستاجر منه وبه قال السافعي وخالف فيه ابو حنيفة لمخا به وانما قلنا ذلك لانه عقد يحتاج وقوعه العاقد في ملكه فيجب ان لا ينفسخ بؤوت دليله من روج امته ثم مات وان شئت قلت دليله ان هن فانه لا ينفسخ بؤوت الداهين ولا المدفون **فان قيل** نكاح الا ينفسخ بؤوت الزوج **فيل** انه هذه الايعاز من قياساً لا يمكنهم ان يجعلوا اصلاً الا ان هذا مما لا يجوز فيه النيابة ولا فيه يعوم غير كالمكيل والوارث ويشهد سائر العقود لما ذهبنا اليه كعقد البيع وعقد الهبة وعقد الوصية على ان الوارث لا يجب ان يكونه او كد خالاً من الموروث فاذا لم يكن الموروث قسح الاجارة قلنا ذلك الوارث **فان قيل** فانتقل في الموقوف عليك ادا الوارث ثم مات هل يبطلوه لاجارته **فيل** له الوقف عندنا على من يرضى وقف لا يقوم الورثة مقامه من جهة ذلك يبطل وقف يعوم الورثة في مقامه من جهة فاجارته لا تبطل على ان هذا لا يعوم من قبلنا لان هذا عقد لم يوقعه العاقد في ملكه لان الوقف ليس بملك **فان قيل** الوقف منتقل الى الوارث والنفقة كانت على ملكه فوجب ان تبطل الاجارة اذ غير تجارته استيفاء المنافع من ملك من لم يتعهد في ملكه **فيل** له هذه منتقض بالجارية يبر وجه صاحبها ثم يموت لان الزوج يستوفي منافع البضع من ملك من لم يتعهد في ملكه وكذا لك المالك اذ مات المولى لم تنفسخ

الكتابة واستوفى المنافع ولا خلاف ان رجلاً لو اوصى بخدمته عبد له لرجل
 منع ذلك ولم تنفع الوصية لان انتقال الملك الى الوارث فكذلك الاجارة لا علمي
 رجلاً لو اجار عبده لرجل باعته وصفي المتبقي بتأخير التسليم لكان المستاجر عندنا
 وعند ابن يوسف يستوفى المنافع في ملك من عقد في ملكه **فان قيل** اذا
 كان المستاجر قد انتقل ملكه الى الوارث فلا يجوز ان يشترق عليه الاجارة بعده
 موت المورث لان من ماله بطلت بالموت فلا يلحقه الذي **قيل** لا يشترق
 نعم ان الذين يلحقه بحد الموت وانما تقول انه ينتقل الى الوارث لان انتقال المنافع
 اليهم كالاشعيان اذا انتقلت اليهم انتقلت ائمانا اليهم على ان المنافع الموعود وقتها
 في باب الاجارات كالاشعيان الموجوز لا فيجب ان تنتقل الى الوارث **مسألة**
 قال ولو ان رجلاً اكره من رجل رجلاً بغيره او لا بعينه على عمل بعينه فله المكارى
 تلفت الحمل وجب على المكارى حمله على غيره في ذلك الحال حيث تشارط عليه ولم
 يتغير اجل وحكى الكوفي مثله عن اصحابه وهذا اذا كان الغرض المقنود هو تسليم
 الحمل الى الحال ولم يتعلق الغرض بالحمل وانما ذكر الحمل على سبيل التبعية فان كان ذلك
 كذا لك لانه الحال كالاختيار المتروك في جميع احكامه ولزمه حمل ذلك
 الحمل ان شاء على ذلك الحمل وان شاء على غيره وذكر كرى الحمل هو على التوزيع في
 المستقلة والامثلة وفيه ان الدس يحملون على العرف والعادة وعادة الناس
 ان اعلاصهم في حمل ما لهم دون الحمل عليه قال وكذا لك ان وكل رجل رجلاً
 بان يكره حاله ويحمل عليها وانزاعها على ما بينا لا ثم تلفت الحال وجب عليه ان يشترى
 او يكره بدلهما ليبلغ الحال الى حيث اشترط ويكون ذلك من ماله الموكل وهذه اكله اذا
 كان الاستيجار وقع على الحمل وتعين ذلك قال وان استاجر رجلاً ليعينه على عمل
 عليه المستاجر ما يحمل على مثله من غيره تعين الحمل وقبضها المستاجر ثم تلفت
 لم يجب على الحال شل بدلهما تحريمنا ذلك لتنقيصه على ان من استاجر عبداً
 للخدمة وقبضه من عبده او مات لم يجب على المستاجر منه ابداله وذلك
 لانه الاستيجار لم يقع على الحمل وانما وقع على العمل والعبدة فاذا تلف لم يكره
 المستاجر منه شيء وهذه اما لا خلاف فيها قال فان استاجر على هذا احدث جالده
 لئلا المستاجر منه بطلت الاجارة وذلك ان هذا الاجارة لا تكون متعينة في

في الجبال وليس يصح ان يوجر ما عند لا كما ليس يصح ان يبيع ما ليس عند له
 لافاد بديا ان الاجارة لا تجزى عن جزي سبيع العتبات قال وان استاجر منه جارا لكانت
 عند على ان يري اجمال ويجعل على ائمالا بعينها صحت الاجارة وتعين في الاجال
 ولم الجبال غلها الا لغيره وهذا لان الاجارة تعينت في الاجال ولم تتعين في الجبال
 كما بينا في المسئلة الاولى فلهذا معتبر ان يكونه عند المكارى حال او لا يكونه لان الواجب
 عليه هو حمل الاجال فقط وليس عليه تسليم اجمال فانه ان يكتري لهذا الاجال
 اجمالا ان شاء او يتركها مسئلة وان كانت عند رجل جال فلوها بعينها
 رجلا على ان يجعل عليها اجمالا ثم اكرها كذا رجلا آخر كان المكري اولاً ولت
 بالجبال فان التمس ائمالا اخرى او لا كانت اجمال بينهما هذه الا تعينت الا في اجال
 ولم اجمال تسليمه لانه الاجارة الثانية تكونه فاسد لا كمن باع شقة من واحد
 ثم باعها من آخر يكونه البيع الثاني فاسد اقلنا ان التمس الامر كاتب الجبال بينهما
 كائس يكونه في اليد اولا يكونه في اليد فيا يبيع كل واحد منهما ان كان يكونه بينهما
 مسئلة قال وان استاجر رجل من رجل ثيابا واشترط فسخ الاجارة
 فتراد كان لهما ان يفسخاها متى ارادا مسئلة وقال لو ان رجلا استاجر عبدا
 من رجل على ان يستخدمه وقبض من صاحبه من حق العبد اومات اوابى لم يجب
 على المستاجر منه ان يدفع بدله الى المستاجر ويحاسبان على ما خدم قلنا ذلك لان
 الاجارة تعينت في العبد وظلت منفعة على وجوبه لا يملك صاحبها اعادتها فوجب
 ما قلنا له ولو لم يكن سببيل له الى الاستاجر لا تنضم له تلك المنافع فيكون
 اعادتها ولا يجب تبديله لتعيين الاجارة فيه وليس سببيل سببيل
 الذي يجب تبديله لتعيين الاجارة في الحمل دون الممول عليه مسئلة
 قال ولو ان رجلا استاجر من رجل دابة ليعملها من موضع الى موضع ثم بان له ان
 الطريق مخوف لا يوس على النفس او المال كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة
 وعلى المستاجر قسط الاجارة ان لم يفسخها بعين الطريق فذلك ان الاجارة
 تفسخ للعذر ومن ابرئ العذر ان لا يأمن الانسان على ماله وحرمة فلهذا قلنا
 ان الاجارة لا تنفسخ وليس اخوف المذكور ما يعترض من ماله في الطريق ولما كان
 له اخوف السرد الذي يغلب على الظن فيه العطب ويضعف رجاء

السلامة وأوجبنا قسط الاجرة الى حيث انتهى لأن المستأجرا ستملك المنافع
 فيجب ان يوفي ما قابلهما من الغرض **مسألة** قال وإذا اختلفا في الكراء فقال
 المكبري اكثرت بعدة وقال المكبري اكثرت بمقتضى فالبينة على المكبري
 واليه على المتكبر وذلك لأن المكبري مدعى لزيادة خمسة والمكبري مدعى بنقص
 وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه وهكذا
 قوله في البيع والمشتري اذا اختلفا في زيادة الثمن **مسألة** قال وإذا دفع
 الرجل الى الرجل حديدة ليحمل له شيئا من ثلثه او ربعه او جزء منه معلوم او دفع
 اليه طعنا على ان يحمله ثلثه او ربعه او جزء منه معلوم كان ذلك جائزا ومحمدا
 انه اذا اعان منه جزء معلوم للأجرة وبين للباقي معلوما كانت الاجارة
 صحيحة الا ترى انه لو استأجره على ذلك العمل بشيئ سوا الاصح فكذلك اذا
 استأجره بجزء منه معلوم يبين ذلك انه لو استأجره بذلك اجزا سوا صح
 السيل فكذلك اذا استأجره بوضع الاجارة **مسألة** قال ولو ان
 رجلا استأجره ظييرا لصبيح على الارض باع مدة لا تعلق مدة فسقطت مدة لا تعلق
 النصف من تلك المدة من لبن السائمة كان له ان يفسخ عقد الاجارة لا وللمدة
 قيمته ما سقت واستيجان الظيرون ما نبه عليه قوله تعالى فان اردعن لكم فالتوهن
 اجواهن وهو ما لا خلاف فيه ولجاء فتسخ الاجارة لان كانت سقطت من السائمة
 فادعوا فيها خلاف الواجب في الضرر وقد الفكر في مصالح الصبيح خيف منها
 على الصبيح فصارت له عذرا يجوز معه فسخ الاجارة واوجبنا قيمة اللبن لأنه
 يعلق له وان كان في لبن الملة والظيرون دخلت فيما دخلت بعقد الاجارة
 والتماس الغرض فلم تكن متبرعة قال وان فسخ الملة كان لكل واحد من
 من الظيرون واهل الصبيح فسخ الاجارة اما الظيرون قلنا ان تفسخ للجزء العارض لها
 وتعد بالقيام بما التزم منه بعقد الطورة وهذا من ابي المكارم لا يكلف الله
 الا وسعها ولو كهل الصبيح فسخ الاجارة ولو جهن احد هما ما يفسخ من اختلاف
 الا من في تعاهد الصبيح وتفقد لا ذلك كما نبهنا في الثاني ان لبن العليقة
 يكون متغيلة من جهتها وبما امض الصبيح وايضا لا يفسخ سائمة فيجوز لذلك
 فسخ الاجارة لان جميع ذلك عذر على ما بينا **مسألة** قال ولا بان

باجارة الآلات الصناعية والحدادين والحائك باجره مغلول مري في ملكه مغلوله
 فاذا انقضت الاجارة كان على المستاجر ردّها الى صاحبها الا ان يكون
 اشتراط على صاحبها علمها اجرة هذه الآلات لان لها منافع معلومة يمكن
 استيفائها كمنافع الدواب والحياوان على انه لا خلاف في ذلك وكذا اذا انقضت
 ملك الاجارة كان على المستاجر ردّها الى صاحبها لان صاحبها آذن في حياضها
 معلومة في ملك المستاجر ملكه لا معلومة فتو لم يردّها بغير انقضاء تلك الملكة كان
 في حكم الغاصب ولهذا لا يجب عليه كراء المثل ان بقيت في ملكه معلومة بعد
 تلك الملكة فاما اذا اشط على صاحبها وتجرى بعد انقضاء فان ذلك يكون اذا لم يسترد
 في كونه الآلات في ملكه ان يعلم صاحبها وتجرى بعد انقضاء الملكة محرر
 الوديعه عنك **مسألة** قال وكان خبلا استأجر رجل على ان يخلص
 له بئر اخته بخرم الماء كانت الاجارة فاسدة فان استأجر على ان يخلص له بئر
 مغلوله باجره مغلوله كانت الاجارة صحيحة قلنا ان استأجر على ان يخلص
 بخرم الماء كانت الاجارة فاسدة لان خرم الماء يفسد وقتها آخره
 استمر ونجا ابطال وهذا يقتضي ابطاله فيما عقدت الاجارة وعليه فيجب ان تلقى
 الاجارة فاسدة وقلنا في الثاني ان الاجارة صحيحة لان ما وقع تحت الاجارة
 عليه معلومة مضبوطة **مسألة** قال واذا أكرى جلا على ان يحمل
 ارمطالا مغلوله باجره مغلوله من المدينة الى مكة او الى سمرقند او الى جدة
 كان ذلك جائزا ووضح لان الحمل معلوم القدر والاجرة معلومة والمسافر معلوم
 فلم يجب ان يتعرض فيها الفساد لانتفاء الجمال عنهما فاما التعيين فان لم يحصل
 باستيفاء المنافع وبه تستحق الأجرة لا عند نفاذ يطعن عليه من هذا الوجه
قال وان دفع رجل ثوبا الى منكر ليعرضه للبيع وشروطه ان لم يبعه نضف رهنه
 وان باعه درهما صرح ذلك وجهه ان المراد من معلومان وذكر الاجرة كل واحد
 منهما فالبيع امر آت على العرف فلم يمتنع ذلك **مسألة** قال
 واذا أكرى دابة على ان يحمل عليها الف رطل ولم يسم شيئا معلوما صححت الاجارة
 ووجهه ان يحمل عليها ما لا يجفوع على الدواب ولا يضرها ولا يجهل ان المعلوم
 القدر وليس يجب التعيين لان هذا القدر من الجمال لا يمكن الاحتراز منه

كما بينا في مسئلتنا التمسكت في العلقين والزراعة وقلنا لا يعمل ما تعنت الدواب
 لأن ميل هذه الأبرص نحو العاقبات والعادات جارية على أن لا يعمل على الدواب
 ما يعنتها بالاجابة المطلقة فلهذا قال قال احتساب ابن حنيفة ان احترق ملكا
 جازا له ان يبيع كل شيء فيها ولم يحلس طحنا ولا قضا ولا حدة اذا ان هذه الصانع
 تؤخر في الابنية فكذلك ما ذكرناه

باب القول في وجوب الاجرة

يجب باستيفاء المنافع ذوق عقدا الجارة لا يخرجها ولا فصل في هذه الابنية
 ان تكون اجارة لا يصححها ان فاسد لا وكذا القول في اجرة الصانع الناجم
 يجب بالعمل ذوق العقدين صحت الاجارة او فسدت والذليل على ذلك قول الله
 تعالى فان ارضعوا لكم فآتوهن اجورهن فوجب انشاء الاجرة لا بعد الاضطرار
 وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعطوا الاجرة قبل ان يبعث
 عرقه وهذه آية العمل وروى عنه انه قال يقول لكم ربكم ثلاثا انا
 خصهم من استأجر اجيرا فاستوفوا منه ولم يوفه اجرا لا يرد ذلك على الجار
 توفير الاجرة بعد استيفاء العمل الا ترى ان الذي وجب ان يكونه في العقد وهو
 كون الاجرة معلومة قال فيدي صلى الله عليه وآله وسلم من استأجر اجيرا
 فليعلم اجرا له ولو كانت الاجرة واجبة بالعقد لكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول اعطوا الاجرة اجمع اذا استأجرتم وكان يجب ان يقول في الحديث قال
 ثلاثا انا خصهم من رجل استأجر اجيرا فلم يوفه اجرا فلا تم تملك لي في
 اوجب الاجرة بعد استيفاء العمل صرح ما ذهبنا اليه من ان الاجرة باستيفاء
 المنافع وايضا قد ثبت ان الاجارة لا يبيع الا بها تجزى ببيع المنافع فكما
 ان البائع لا يتحقق الثمن الا ببيع تسليم ما يقابلها من العوض وهو السلعة فكذلك
 المستأجر منه لا يستحق الاجرة الا بتسليم ما يقابلها من العوض وهو استيفاء
 المنافع فالعلم انه عقد معاوضة فوجب ان يكونه توفير العوض والمعووض
 منه معا فان قيل ما اكرتم ان يكونه قبض المستأجر الشئ فيوجب
 توفير العوض الاجر بارأيه قبل ليس ما يقابل الاجرة هو الدقة وانما هو المنافع

القول في وجوب الاجرة

فَلَا يَجِبُ الْأَجْرُ لَا بَتَبْضِ الرِّقَبَةِ إِلَّا لَيْسَتْ هِيَ مَقَابِلَةَ الْأَجْرِ هَذَا عَلَى أَنَّ
 قَبْضَ الرِّقَبَةِ لَا تَنْتَضِي مِلْكُ الْمَنَافِعِ الَّتِي هِيَ الْعَوَضُ كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ
 الْأَتَرَى أَنَّ الرِّقَبَةَ لَوْ تَلَفَتْ انْتَضَتْ الْأَجْرَ هَذَا بَيَانٌ بِمِثْلِ مَا قُلْنَا هَذَا
فَإِنْ قِيلَ إِذَا جَاءَ النِّكَاحُ عَلَى خَدْمَةٍ شَهْرٍ لَمْ يَحِلَّ الْبَيْعُ الَّذِي يَجْعَلُ
 بِهِ لِأَحَدٍ مِمَّا يَمْلِكُ جُزْءًا يَبْعُ جُزْءًا مَا يَمْلِكُ مِنْ مَنَافِعِهِ أَخَذَ مِمَّا يَمْلِكُ هَذَا
 الْبَيْعُ بِنَقْمِ الْعَقْدِ فَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ فِي مَقَابِلِ مَا حَصَلَ مِنَ الْمَنَافِعِ

وَأَنْ لَمْ يَحْضُرِ الْعَوَضُ الْمَقَابِلُ لِأَنَّ مِلْكُ الْبَيْعِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى مِلْكِ الْعَوَضِ كَالْبَيْعِ
 يَكُونُ مِلْكُ الْمُبْتَاعِ مَوْقُوفًا عَلَى مِلْكِ الْعَوَضِ الْأَتَرَى أَنَّ الْبَيْعَ يَمْلِكُ بِعَقْدِهِ وَكَأَنَّهُ
 وَأَنْ لَمْ يَكُنْ كَرَاهِيَةً أَوْ كَرَاهِيَةً فَاسْتَدْعَى أَنَّ الْبَيْعَ أَيْضًا يَمْلِكُ بِهِ مَوْجِبًا
 كَالْبَيْعِ يَمْلِكُ بِهِ مَوْجِبًا وَنَحْنُ لَوْ نَكْرَهْنَا اسْتِثْنَاءَ التَّجَرُّلِ فِي الْأَجْرَةِ
 فَمَنْ تَوَدَّ بِعَ عَلَى خَدْمَةٍ شَهْرٍ فَهُوَ كَأَنَّهُ اسْتَرْطَطَ بِتَجَرُّلِ عَوَضٍ أَخَذَ مِمَّا يَمْلِكُ هَذَا
 الْبَيْعُ لَا أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَبْعُ بُوْهُ هَذَا فِي الزَّمَنِ هُوَ مُسْتَرْطَطٌ فِي التَّجَرُّلِ كَمَا فِيهِ
 أَنْ يَشَارِطَهُ لِنَفْسِهِ أَنْ الْمَرْأَةَ اسْتَرْطَطَ التَّاجِرُ فِي ٦٠ الْعَوَضِ وَهِيَ خَدْمَةٌ شَهْرٍ
 حَكْمًا وَلَمْ يَشَارِطْ لِنَفْسِهِ أَنْ يَبْعَ ذَلِكَ أَنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَمْلِكْ لَكُونَهُ أَجْرًا فَبَطَلَ ٢
 مَا اعْتَمَدَ **فَإِنْ قِيلَ** لَوْ لَمْ تَكُنِ الْمَنَافِعُ الْمَعْرُوفَةُ فِي حَكْمِ الْمَوْجُودِ هَذَا
 الْمَعْنُوهُ لَمْ يَجْعَلْ أَنْ تَعْقِدَ الْبَيْعَ عَلَى أَجْرَةٍ مُؤَجَّلَةٍ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِإِثْنَيْ دِينَ بِلَدَيْنِ
 وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْبَيْعِ عَلَى الْبَيْعِ وَآلِهِ عَنْ ذَلِكَ وَآيَافًا كَانَ يَحْكُمُ الْمُسْتَأْجِرُ ٣
 بِأَجْرٍ مَا لَا يَقَعُ الْقَبْضُ فِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ يَبَيِّنُ أَنَّ فِي حَكْمِ الْمَقْبُوضِ **قِيلَ**
 لَمْ أَنْ الْأَجْرَةَ وَأَنْ كَانَتْ كَالْبَيْعِ فَإِنَّ الْبَيْعَ تَخْتَلِفُ فَيَجُوزُ فِي بَعْضِهَا مَا لَا يَجُوزُ
 فِي بَعْضِ الْأَتَرَى أَنَّ الصَّرْفَ قَدْ اخْتَصَّ بِالْمِ يَخْتَصُّ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْبَيْعِ وَكَذَلِكَ
 اسْتَلَمَ فَكَانَ حَكْمُ الْأَوْجَارِ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْتَصَّ بِأَمُوتٍ فَيَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي
 سَائِرِ الْبَيْعِ فَلَمْ يَجِبْ مَا ادَّعَيْتُمْ وَلَا مَوْكُونِ الْمَنَافِعِ فِي حَكْمِ الْمَقْبُوضِ عَلَى جَمِيعِ الْأَوْجَارِ
 عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَنَافِعَ قَدْ جَعَلَتْ فِي حَكْمِ الْمَقْبُوضِ فِي مَوَاضِعَ وَفِي حَكْمِ مَا لَمْ يَتَبَضَّ فِي مَوَاضِعَ
 الْأَتَرَى أَنَّ الْأَخْلَاقَ فِي أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا تَلَفَ رَجَعَ الْمُسْتَأْجِرُ بِالْأَجْرِ هَذَا وَلَا يَجْعَلُ
 الْمَنَافِعَ فِي حَكْمِ الْمَقْبُوضِ فَإِنَّ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ فِي حَقِّهِ غَيْرُ مَقْبُوضٍ فَلَا

يُحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ فِي حَكْمِ الْمُتَوَصِّلِ الْآخِرِ الْمَوَاضِعَ الَّتِي اجْتَمَعَ عَلَيْهَا فَأَمَّا أَنْ اشْتَرَطَ
التَّجِيلَ وَالتَّاجِيلُ فَهُوَ الْوَاجِبُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ
مَشْرِقِ صُلَاحِهِمْ وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ قَوْلًا بِالعُقُودِ وَمَا ذَكَرْنَا لَكَ عَلَى أَنْ ذَكَرْتُكَ حُكْمُ
أَجْزَاءِ الصِّيَاعِ وَإِذْ بَيْنَكَ مَا قُلْنَا فِي الْوَاجِبِ الصَّحِيحَةِ فَهُوَ الْوَاقِعُ فِي الْوَاجِبِ لَا الشَّيْءَ
مَسْئَلَةٌ كُلُّ مَنْ اسْتَأْجَرَ شَيْئًا أَجْرًا فَاسِيَةً لَمْ يَسْتَوْفَ مَنَافِعَهُ
لِزِمَتْهُ أَجْزَاءُ الْمَثَلِ دُونَ الْمَشْرِطِ وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الصَّائِغِ أَنْ يَقْبَلَ عَمَلًا مِنْ غَيْرِهِ
أَنْ يَتَعَقَّدَ فَعَمَلُهُ فَلَهُ أَجْزَاءُ الْمَثَلِ وَتُسَلِّمُ الْعَمَلُ بِنَاءً لِقَوْلِهِ الْعَقْدُ الْفَاسِيَةُ فِي الْأَجْزَاءِ
وَالْقَمَانِ إِذَا سَلِمَ الصَّائِغُ الْوَاجِبُ فَفِيهِ اسْتَأْجَرَ أَجْرًا فَاسِيَةً لَمْ يَسْتَوْفَ الْمَنَافِعَ
أَنْ يَلْزَمَهُ أَجْزَاءُ الْمَثَلِ كَمَا أَنَّ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا فَاسِيَةً لَمْ يَقْبِضْهُ وَاسْتَأْجَرَ لَزِمَتْهُ
الْعُقُودُ عَلَى أَنْ ذَكَرْتُكَ عَلَى مَا هَبْنَا أَوْضَحَ لَا يَجِبُ بِنَاءً عَلَى الْغَايِبِ أَرَى الْمَثَلِ لِأَنَّ السَّائِجَ
أَجْرًا فَاسِيَةً أَحْسَنَ خَالِدًا مِنَ الْغَايِبِ وَلَا يَجِبُ الْمَشْرِطُ لِأَنَّ خُلُوبَهُ مُشْتَبِهَةٌ إِلَى
الْحَقِّ الْعَقْدِ فَإِذَا فَسَدَ الْعَقْدُ الْوَاجِبُ وَوَجْهُهُ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ تَسْلِيمَ الْعَمَلِ يَجْزِي
عَنْ تَسْلِيمِ الْعَقْدِ الْفَاسِيَةِ مَا ظَهَرَ التَّعَامُلُ بِهِ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ
الصِّيَاعِ وَهَذَا كُلُّهُ كَمَا نَقُولُ فِي الْحَقِّ مِنَ الْمُطْعُومِ وَمَا جَرَى مِنْهَا أَنْ يَضَعُ بَيْنَهُمَا بِالْبَيْعِ
وَالرَّضَى لِلْعَوْدَةِ لِلنَّاسِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَاجْعُوا عَلَيْهِ فِي دُخُولِ أَعْمَالٍ مِنْ غَيْرِ الْعَقْدِ عَلَى
مَسْئَلَةٍ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَفَعَ شَيْئًا إِلَى رَجُلٍ فَقَالَ بَعْدَ فَرَأَى عَلَى كَعْبَةٍ أَفْهَمَ
كَعْبَةَ آلِكَ أَوْ بِلَيْتِي وَبِلَيْتِكَ فَهُوَ فَاسِيَةٌ لَمْ يَدَاغِ أَجْزَاءُ الْمَثَلِ وَوَجْهُهُ فَسَادُ الْأَجْزَاءِ
الْأَجْزَاءِ مَجْهُولَةٌ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَجْرَةَ لَا تَصِحُّ حَتَّى تَكُونَ الْأَجْزَاءُ مَعْلُومَةً كَمَا أَنَّ الْبَيْعَ
لَا يَصِحُّ حَتَّى يَكُونَ الْمَنْ مَعْلُومًا وَأَوْجِبْنَا أَجْزَاءَ الْمَثَلِ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ وَاسْتَوْفَا حَقَّهُ
صَاحِبُهُ نَفْعُهُ فَوَجِبَتْ لَهُ أَجْزَاءُ الْمَثَلِ بِمَا عَمِلَ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا
اسْتَأْجَرَ دَارًا شَهْرًا ثُمَّ سَكَنَهَا شَهْرَيْنِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَجْزَاءُ الشَّهْرِ الثَّانِي وَكَذَلِكَ لَكَ
أَنْ لَمْ يَسْكُنْهَا الشَّهْرَ الثَّانِي وَلَكِنَّهُ اعْتَلَى بِأَجَلٍ لَمْ يَسْكُنْهَا إِلَى صَاحِبِهَا وَلَمْ يَسْهَدْ عَلَى تَقْرِيرِهَا
كَأَنَّ لَهُ أَجْزَاءَ الشَّهْرِ الثَّانِي أَيْضًا فَكَيْفَ لَكَ إِذَا كُنْتَ حَاكِمًا يَوْمًا فَحَبَسَ شَهْرًا وَجِبَ
عَلَيْهِ ثَوَابُ الشَّهْرِ عَلَيْهِ أَمْ لَمْ يَحْكَمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَقَدْ عَمِلَ لَعْدِي عَنْ رَدِّهِ وَالْخَلَا فِي
هَذَا بَلَيْنَتُنَا وَبَيْنَ الْبَيِّ حَقِيقَةً لَا ظَهَرَ لَكُمْ يُوجِبُونَ كَذَلِكَ الْمَثَلِ عَلَى الْغَايِبِ وَتَحْتَ تَوْجِبُ عَلَيْهِ
وَحَكْمُهُ حَكْمُهُ فِي أَنْ غَايِبٌ فَلَمْ يَكُنْ أَوْجِبْنَا عَلَيْهِ الْكَرَى فَأَمَّا مَا كَانَ الْحَبْسُ لَعْدِي

الرد فليس بما ضيق فذلك لم يوجب عليه الكرى فان اشتعل مع ذلك كان غايضا
 ولزم الكرى **مسألة** قال ومن عمل لرجل شيئا او حمل له بالاجر لا كان له
 ان لا يستلزم اليه ما جبه حتى يتوفي اجرة وقال ابو حنيفة مثل ذلك في الضياع **مسألة**
 والخياط والاشكاف ونحوهم وقالوا ليس ذلك للمال والمكاري ووجه ما ذهبنا اليه ان المال
 قد فغل في المحمول ما التزم به بعقد الاجارة فوجب ان يكون له ما جبه حتى يتوفي
 اجرة كالمضاع والامه في جميع ذلك ما لا خلاف فيه من ان للبائع ان يتبع من
 تسليم المبيع الى المشتري حتى يتوفي الثمن ويجب الاستيفاء في الثمن والاجر لا مع
 تسليم المبيع والعمل معا الا ان يدسحا فبؤم المشتري بتسليم الثمن او لا يتعين
 ثم تسليم البايع وهو مرتبما قالوا ان المكاري والمأجر ليس لهما عمل قائم في عمل فليس لهما
 الامتناع عن التسليم والضياع لهم لئلا ياتيهم الامتناع من التسليم يريدون
 المضاع والحداد ونحوهما كلام لا محذور له لا تخم ان ارادوا الكلام في الامتناع
 وبما هاهنا الكلام لاننا نرى له فيما نحن بصدده ويمكن ان يقال في احوال ما يقال في المضاع
 وان ارادوا وجه آخر فلا محذور له فتلوه عبارة لا معنى لجهتها على ان التمس
 لو قيل على انه ليس بعمل قائم للنقاش في المنقوش كان اظهر وما اظهروا بتبعون
 من ان للنقاش الامتناع من تسليم المنقوش حتى يتوفي اجرة **مسألة**
 قال ولو استأجر رجل من رجل بغير ا على ان يكون له ما يكري اناس كان ذلك قاسدا
 وقصد فسادا ان الاجرة بغيره وقد بينا ان العمل له في الاجرة تقتضي فساد الاجرة
 فاون عمل عليه كان له اجرة مثله وان اختلف في ذلك حكم عليه بالوسط من ذلك
 قلنا ان له اجرة المثل لانه المنافع قد حصلت المستأجر باجارة فاسد لا يجب له اجرة
 المثل على ما تقدم والرجوع في ذلك وفي قيم المتلفات واروس اجنات التي اختلف فيها انما هو
 الى الوسط فلذلك قلنا في هذا انه يرجع الى الوسط لانه اقرب الى العدل ولانه لا يكون
 كيف على المستأجر والمستأجر منه قال وكل اجارة صحيحة انتفعت للعرض بعد ما انتهى
 سطر منها وجب فيها من الاجرة بحسب ما انتفى ووجه ان تلك المنافع قد استوفها
 باجارة صحيحة فيجب ان يوفيه ما يقابلها من العوض كما انه لو استوفى جميع وجب ان
 يوفى جميع الاجرة على ان لا يجب ان يكون اسوا خالوا من الاجارة الفاسدة
 فلا بد من ان يوفي الاجرة **مسألة** قال ولو ان رجلا استأجره لاد

مرة المدينية على ان يسير باء الى مكة ويحل من مكة الى المدينية جملة له فلما انشرف
الى مكة امتنع من ان يعمل عليه لا بعد ان حكم عليه بالاجرة وكذلك ان امتنع اجمال
لا بعد ان حكم بجملة والاصل في هذا اما بئنا لا من قبل ان الاجارة لا تقتضى الا بعد
فان ائدت ذلك فما استاجر الرجل جملة بالاجرة متعلق به وسلم اعمل لزمه الكرى
ولم يكن له فسخ الاجارة الا بعد ان يتركه اجمال ليس له ذلك الا بعد ان فسخ
امتنع حكم عليه بالتمام ما التزم بعقد الاجارة والزم ان يعمل على عمله ما شرط عليه
مسألة قال ولو ان رجلا استاجر رجلا على ان يعمل كتابا به الى رجل
ويرجع بجوابه اليه فلم يصادف الاجابة المحمول اليه ولم ياحد اجواب او منهاج
الكتاب فلا اجرة له وقبح ذلك ان الاجارة لا يستحق اخذ الاجرة عليها الا
ان اخصلت على العرض المقصود فحق استاجره ليرجع بالجواب اليه ولم يرجع به
وسوى كان في ذلك لغايب او لغيب عائق لم يستحق الاجرة لانه الذي في مقابلتها
من المنع وهو رد اجواب اليه لم يحصل وعلى هذا اقال في الغنوي من استاجر رجلا
ليبيع عن المتبقي فانصرف من بعض الطريق لعائق منعه انه لا شيء له من الاجرة
لانه العرض المتماثل للاجرة لم يحصل ولا شيء منه فلم يجب ان يحصل شيء من الاجرة
قال فان استاجر به على ان يوصله الكتاب اليه ففعل ذلك استحق الاجرة وان لم يعلم
بالجواب لانه العرض في هذا مقصود على الايضال فحق حصل ذلك وجب ان يوفى
بقابل من الاجرة **مسألة** قال ولو ان رجلا استاجر من رجل جملة ليجمله
الى موضع متعلق بالاجرة متعلقه فتركه اجمال في بعض الطريق ولم يعمل لم يكن
لجمال من الكرى الا الى حيث عمله فان كان المكري هو الذي تركه وجب
عليه الكرى الى الموضع الذي شارطه وهذا اذا كانت الاجارة تعينت في العمل
ولم يكن المكري سلم نفسه الى المال ليجمله فان كان سلم نفسه الى المال ليجمله لم يتعين
في ترتيب اجمال المكري في الوجهين وذلك لان المنافع التي تناولها الاجارة حصلت اليه
مخصوصا فوجب ان يكون ما يستحقه المال من الكرى ما يقابل تلك المنافع والى خلاف
يكون ميسرا والحكم ما بينا فاما اذا كانت الاجارة معينة في عمل المكري فحق خالف
المكري اجمال في بعض الطريق فلا اجرة للمال الا الى حيث عمله لان المنافع لم تحصل
الا الى ذلك الموضع فان كانت الاجارة معينة في عمل المكري في بعض

القول في والكرى يكرى من المالك شارطه لا يكرى المالك وسلم ثم لم يكرى
فالمنافع في حكم المالك له وان كان له هو لم ينتفع بها كما تقول في القول ان المالك
اذا دخلت وسلمت نفسها اشتكت جميع المهن وان لم يجتمع الزوج لان نفع البضع قد
حصل له وان كان هو لم ينتفع به قال فان عمل على الحال غدا المالك يكرى حينئذ كذا لكثيري
فلا اجرة له في الحال من حيث عمل غيره وذلك ان احوال قد منعه المنافع ولا يستوفىها بنفسه
ولم يستحق عوضها على من اكرى اولا **مسألة** قال ولو ان رجلا اكرى
حالا بعهده من المدين الى مكة على ان يسيرون به شتا او شتاء فساير به عسرا وجب
عليه للمكاري اجرة مثله ولا يرد على ما نسا رطا عليه فخرجا قال وكذا يكس قول
في الوجبة والبريد والوجبة في ذلك ان المكاري قد خالف ما التزم ولم يسلّم
المنافع على حسب ما اقتضته الاجارة فوجب ان لا يستحق المسمى وان لم يكن بده
من ان يوفي اجرة المثل كما تقول في الاجارة الفاسدة وقد قلنا لا يرد على المسمى ولا يرد
في احوال المالك في كل حال ان يكرى به سنا او شتاء فساير به عسرا او شتاء فساير به عسرا
فلم يجز ان يتحقق الركادة فتكونه الغاية شتاء في الاجرة وهذا هو الوجه
في البريد والاخير **مسألة** واذا استاجر رجل من رجل شيئا معلوما
باجرة معلومة كان له ان يواجرها غيره بثل تلك الاجرة وليس له ان يواجر
بوجرة باكثر من اجرة تيرا الا بان يكون صاحبها له ان يفعل ذلك بغلة فيحصل المستاجر
لا ان قبل القبض يكون كالمبيع قبل القبض لان تسليم المستاجر بحري في
بعض الوجوه مجزئ تسليم المبيع فاد اقبض كان له ان يواجر غيره بثل المستاجر
لان منافع قد صارت له حكما في ارات في التولية كما يجوز في السلعة على ان
لا يحفظ فيه خلافا فاما اجارها باكثر مما استاجر فلا يجوز لان المبيع
ما لم يقص وقد هي النبي صلى الله عليه وآله عن رجل ما لم يقص لان المنافع
لم يحصل بعد في ضمانه بالقبض لها فان قيل الستم قلتم ان المنافع
صارت في حكم المقبوض فلا اجرة ثم الراجح فيها قيل له ان المنافع في
الحقيقة غير مقبوضه وانما قلنا انها في حكم المقبوض في هو اذ لا بد
عليه فاما على التحقيق فلا يجوز ان تكونه مقبوضه الا ترى انه لو هلك المبيع المستاجر
بطلت الاجرة فلهم ان لم يجوز الترخ في غير على ان المنافع لا تملك بتغير العقيد ايضا

عَلَى الْحَقِيقَةِ فَيَكُونُ ذَلِكَ رَجْعًا مَا لَمْ يَمْلِكْ لَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ لِأَمْلَاقِ بِنَفْسِ الْعَقِيدِ
لَا تَمْدُوقُ مَرَّةً فِي الْحَقِيقَةِ فَادْرَأْ لَهُ فِيهِمَا صَاحِبُهُ اعْنِ الْإِحَارَةَ بِأَكْثَرِهِ
مِمَّا اسْتَأْجَرَ قَاوِنًا أَصْحَابًا إِبْرَاهِيمَ لَأَنْ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا كَانَ يَكُونُ نَصْرًا وَكَانَ مَنْ قَبْلَ
الْمُسْتَأْجِرِ فَكَانَ الرُّجْحُ حَصَلَ لَهُ مَلِكٌ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ **مَسْئَلَةٌ**
قَالَ وَلَوْ أَنَّ خَائِكَا اخْتَفَا عَنْ لَوْ عَلَى أَنْ يَنْتَجِبَ عَشْرَةَ أَدْرِعَ فَتَنْتَجِبَ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا
كَانَ لَهُ أَجْرُهُ عَشْرَةَ أَدْرِعَ وَكَانَ فِي الدَّلَاغَيْنِ مَتَرٌ عَاوِدًا لَكَ أَنْ الْإِحَارَةَ لَا تَنَاقُ لَسْتَ
عَشْرَةَ أَدْرِعَ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَقْبَلُ هُوَ جَدِّهَا فَتَقَطُّ فَأَمَّا الدَّلَاغَانِ فَلَمْ تَنَاقُ لَهَا أَجْرُهُ
عَلَى رُجْحِ الصَّحَابَةِ وَلَا وَجْهٍ الْقَسَا وَلَا عَلَى وَجْهِ يَجْعَلُ فِي مَجْرَى الْقَسَا فَلَمْ يَجِبْ أَنْ
يُسْتَقْبَلُ لَهَا شَيْءٌ كَانَ مَتَرٌ عَاوِدًا لَكَ يَجْعَلُ فِي مَجْرَى أَنْ يَأْخُذَ لَهُ فَيَنْتَجِبَ لَهُ بُعَاثُ الْمَجْرَى
وَمَجْرَى شَأْنٍ مَا يَتَبَرَّجُ بِهِ الْإِنْسَانُ لَعَلَّ مَا يَسْتَقْبَلُ بِهِ الْأَجْرَةَ قَالَ وَلَوْ أَنَّ صَبَّاحًا
دَفَعَ إِلَيْهِ جِلَّ ثَوْبًا عَلَى أَنْ يَصْبِغَهُ لَمْ يَلْبَسْهُ لَمْ يَلْبَسْهُ لَمْ يَلْبَسْهُ لَمْ يَلْبَسْهُ لَمْ يَلْبَسْهُ لَمْ يَلْبَسْهُ
فِي الزَّيَادَةِ مَتَرٌ عَاوِدًا لَكَ يَجْعَلُ فِي مَجْرَى أَنْ يَأْخُذَ لَهُ فَيَنْتَجِبَ لَهُ بُعَاثُ الْمَجْرَى
يَتَنَاقُ لَهَا عَقْدُ الْإِحَارَةِ لَا عَلَى وَجْهِ الصَّحَابَةِ وَلَا عَلَى وَجْهِ الْقَسَا فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
مَتَرٌ عَاوِدًا لَكَ قَالَ فَإِنْ قَالَ الصَّبَّاحُ أَمْ تَبِي بِصَبْغِ يَسَاوِي عَشْرَ قَالَ
صَاحِبُ الثَّوْبِ أَمْ تَكُ بِصَبْغِ يَسَاوِي عَشْرَ كَانَتْ الْبَيْتَةُ عَلَى الصَّبَّاحِ وَالْيَمِينُ عَلَى صَاحِبِ
الثَّوْبِ لِأَنَّ الصَّبَّاحَ هُوَ الْمَدْعَى وَصَاحِبُ الثَّوْبِ هُوَ الْمُنْكَرُ الْوَارِثُ أَنْ الصَّبَّاحَ يَخَاطَبُ
أَنْ يَلْزِمَ صَاحِبُ الثَّوْبِ حَقًّا لَمْ يَلْبَسْ عَلَيْهِ وَصَاحِبُ الثَّوْبِ يَأْتِيهِ ذَلِكَ بِشَيْءٍ
مَسْئَلَةٌ وَإِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ ثَوْبًا إِلَى خِيَّاطٍ لِيَقْطَعَهُ فَيَصْنَعُ وَيَقْطَعُ فَقَطَّعَهُ
وَوَخَّاطَهُ اسْتَحَقَّ الثَّوْبَ كَأَنَّ الْأَجْرَ عَلَى مَنْ أَمَرَ بِقَطْعِ الثَّوْبِ وَوَجْهَهُ أَنْ الْمُسْتَأْجِرَ
لَمْ عَلَى ذَلِكَ دُونَ صَاحِبِ الثَّوْبِ فَيَلْزِمُهُ الْأَجْرَةَ كَالْوَقِيلِ وَالْمَتَبَرِّجِ عَقْدِي لَا بِذَلِكَ
وَلَا مَعْتَبَرًا بِكَوْنِهِ الشَّيْءَ مَلِكًا لَمْ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى صَاحِبِ الثَّوْبِ
لَأَنَّهُ فَعَلَهُ بِغَيْرِهِ أَمْ صَاحِبُ الثَّوْبِ لَمْ يَكُنْ فِي النَّسَاجِ وَالصَّبَّاحُ وَيَكُونُ بِهِ رَجْعًا مَتَرًا
مَسْئَلَةٌ قَالَ التَّحْمِيلُ عَلَيْهِ التَّلَاقُ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَلَّمَ رَجُلًا فِي حَاجَةٍ
لِيَجْلِيَ وَاهْدِي إِلَيْهِ شَيْئًا أَجَادَ لَهُ ذَلِكَ يَجْعَلُ مَا قَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرُوضًا فَإِنْ كَانَ مَرُوضًا
لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ لِلنَّهْيِ الْوَارِدِ فِيهِ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَرُوضًا فَطَرَفُ جَائِزُهُ لَأَنَّ ذَلِكَ مُقَابِلَةُ الْحَسَنِ
بِالْإِحْسَانِ وَمُكَافَأَةٌ عَلَى الْإِحْسَانِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ

وَقَالَ وَادَّاحِيْتُمْ بِحِيْتِهِ فَيَتَوَابَحُنْ مِنْهَا أَوْ رَدُّهَا قَالَ الْقَمُّ عَلَيْهِ وَلَا بَأْسَ بِكَسْبِ
 الْحِجَامِ لِأَنَّهُ صَنَعَتْ مُبَاحَةً وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَهُمْ أَمْرًا مَحَامًا
 فَجَعَلَهُمْ وَرَوَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ عَمَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اجْتَمَعَتْ رُسُلُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ قُلُومٌ وَأَعْطَى الْحِجَامَ اجْرَتَهُ **مَسْئَلُهُ** قَالَ وَالْأَرْشَاءُ عَلَى
 الْحَكِيمِ حَرَامٌ لِاخْتِلَافٍ فِيهِ كَوْنُهُ حَرَامًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ الْمَرْبِيُّ لَهُمْ لِأَنَّهُ أَخَاهُ
 الْعَوَضُ عَلَى مَا لَمْ يَمُتْهُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ **فَإِنْ قِيلَ** أَنْكُمْ تَجْعَلُونَ أَنَّهُ يَأْخُذُ الْقَامِي
 مِنْ قَامِي الْأَمَامِ وَرَوَى أَنَّ أُمِّئَةَ الْمُؤْمِنِينَ عَطَى سِتْرَ نَحْوِ **قِيلَ** لَهَا هَذِهِ لِسِتْرِ رُسُلِهِ
 لِأَنَّ الْأَوْرَثَةَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَحَدِ الْحَكَمَيْنِ أَمَا لِيُظْلَمَ أَوْ لِيُنْصَفَ وَعَلَى كُلِّ الْأَمْرَيْنِ
 الْوَجْهُ هُوَ حَرَامٌ وَمَا يَأْخُذُ الْقَامِي مِنَ الْأَوَامِلِ لَيْسَ عَلَى هَذِهِ الْوَجْهِ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ
 مَا يَأْخُذُ الْأَمَامَ لِنَفْسِهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَوِي عَلَيْهِ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ مِنْ بَيْتِ
 مَخَالِجِ الْمُسْلِمِينَ وَاجْرَاءُ الْكَاهِنِ وَالْبَغِيِّ حَرَامٌ لِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَهَذِهِ مِنْ أَكْلِ
 الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَتَكْرَرُ اجْرَاءُ الْغَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِاجْرَاءٍ وَكَانَ
 أَنَّهُ اخْتَلَفَ الْعَوَضُ عَلَى مَا هُوَ قَدِيمٌ وَطَاعَةٌ بَلْ وَاجِبٌ وَكَانَ لَا يَجُوزُ وَقَوْلُهُ هُوَ الَّذِي
 لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِاجْرَاءٍ فَإِنَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْغَارِي الَّذِي يَخْرُجُ بِجَمْعٍ مَتَّقَةً إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
 أَنْ يَأْخُذَ مَا يُجْعَدُ لِلْيَدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَشْتَرَفًا وَطَاعَةً لِلْمُؤْتِي وَلَمْ يَكُنْ يَخْلُقُ الْقُرْآنَ وَلَمْ يَكُنْ
 اسْتَأْذَانًا فِي حَاجَتِهِ لَهَا قَالَ الْقَمُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَكْرَرُ عَسْبُ الْفَخَالِ تَبَاطُحًا لِأَنَّهُ هُوَ كَمَا
 قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْأَوْرَثَةُ التَّوَابِعُ فِيْمَهُمْ وَكَانَ **وَتَكْرَرُ اجْرَاءُ السَّمَاتِ** لِأَنَّ سَبْعَ
 اجْرَاءٍ لَا تَعْلُومُهُ عَلَى سَبْعِ تَعْلُومِهِ وَكَانَ الْمَجَارِقَةُ فِيهِ تَعْلُومُهُ وَكَانَ يَخْرُجُ عَنْ
 اجْرَاءِ الْمَثَلِ وَلَا يَأْخُذُ السَّمَاتِ عَلَى سَبْعِ تَعْلُومِهِ عَلَى قَدَرِ عَلَيْهِمْ وَأَنَا يَأْخُذُ عَلَى قَدَرِ السَّمَاتِ
 فَأَمَّا أَحَدُ مَا يَكُونُ صَاحِبَ الْمَالِ عَلَى قَدَرِ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَهُوَ جَارِي مَجْرَى سَائِرِ الْفِعَالِ
الْفَوْلُ فِي ضَمِّ الْأَجْيَةِ كُلِّ مَا تَلَفَتْ الْأَجْيَةُ مِمَّا
 اسْتَوْجَرَ عَلَى عَلَيْهِمْ فَهُوَ صَامِرٌ لَمْ يَتَوَيَّرْ تَلَفَتْ بِجَنَائِدِهِ أَوْ بَعْدَ جَنَائِدِهِ الْأَنْبَاءُ تَلَفَتْ مِنْ
 غَالِبٍ لِقَبْلِ لَمْ يَدْفَعُوا وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَجَمْعُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَقَوْلُ الْعَيْنِ الْمَطْمِينَةِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَالَفَ فِيهِ الْوَحْنِيَّةُ وَسَائِرُ اصْحَابِهِ عَلَيْهِ ابْنُ يُوسُفَ وَجَمْعُ الْبُشَافِي

التعويض في ضمان الاجرة

فيه قولون والأصل فيه ما روي عن علي عليه السلام أنه كان يضمن الأجير
المترك ويقول لا يصلح الناس الذي يكفيله وهو مختار من الدلالة أحدها على
أصولنا هو قول أمين المؤمنين عليه السلام وعندنا أنه يجب اتباعه ولا يجوز مخالفته
والثاني قول لا يصلح الناس الذي يكفيله وذلك أن المصالح لا يعلمها إلا الله عز وجل
والرسول بتعريف الله إياها وكان ذلك دليلاً على أنه قال ما قاله مؤيدنا
عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فجاء مجزئ النص عليه **فان قيل**
لعله إذا كان الناس لا يصلحهم الذي يكفله بأكثر الراي عند **فيل** له حمل
الحزن على ذلك حمل له على الجان بغير دليل لأنه لا يكون مطلقاً على حقيقة وإنما يكون
عنده أنه مكدرك وهذه الألفاظ لا يصح أن يكون تضييقاً أو تعريضاً ولو غلب على
ظنة العامة والعالم أن ذلك أصل هذه الماخلاف فيه فلم يبق إلا ما قلناه وإيضاً
قد ثبت أن الأجير المترك مضمون عليه عمله الذي استوجره عليه ولهذا يجب
عليه تكميله فإذا ثبت ذلك وجب أن يضمن إذا طاع عند
لأنه أحفظ مضمون عليه لأنه لا ينال العمل إلا بالحفظ فاذا ثبت ذلك وجب أن يضمن إذا
منع عنه لأنه فممة في الحفظ وهو كالحمل في جملته ما أخذ الأجير عليه
فان قيل ليحتمل ذلك كذلك لو جوب في تحياط إذا بقي عنه الثوب يرهه ثم لا
من عليه أن يخطئه للعدو أن يتحقق على الحفظ قسطاً من الأجرة فلما أجمعوا على أنه لا
يستحق بذلك شيئاً من الأجرة دل على أنه لم يدخل في جملته ما استحق عليه الأجرة **فيل**
له الحفظ دخل فيه على سبيل التبع فلم يجب أن يكون له قسط من الأجرة إلا إذا
ألتزم من اشتراكاً فكاملاً فنتجت قبل أن يقبضها المشتري وتلف الفضيل أنه لا
يخطئه شيء من الثمن وإن كان الفضيل دخلاً في جملته ما استحق به الثمن لأنه دخل في
ذلك على سبيل التبع ولم يكن له حط من الأجرة إذا انفرد ولم يجب أن يدل ذلك على أنه
لم يدخل فيه وتحريم الثمن فيه أن يعمل قد ثبت أن الحفظ من جملته ما استحق عليه
الصالح العوض فوجب أن يضمن ما أتى من جملته كما يضمن ما أتى من جملته الضميمة فإذا
أتى من جملته أمر غالب فلم يؤت من جملته الحفظ لأنه لا يغير في ذلك فذلك
قلنا أنه لا يضمن ما أتى من ذلك فأما ما جنته يد ولا خلاف بيننا وبين أبي حنيفة
في ضمانه وقال رعد لا يضمن إلا بالتعدي وينبطل قوله ما سلف ووضح ذلك بأن

يقال ان الاجر لما كان مستحقا على العمل كان العمل مضمونا عليه لان عقود المعاوضات
تقتضي الضمان فاذا ثبت ان العمل مضمون فوجب ان يكون ما يحدث عنه مضمون ثابت
مسألة قال وماتلف في يد الرجيم الخاص فلا ضمانا عليه الا ان يكون تلف
بجناية منه وهذا ما اختلف فيه الا ما يحكى عن السافعي انه اخذ قوليه وذلك لا يخفى
لانه لا بد من الاجابة الخاص لا يستحق الاجر على العمل وانما يستحق على تسليم نفسه للمعمل
الا ترى انه لو سلم نفسه للعمل الى المستأجر استحق الاجرة سوى استعماله المستأجر ولم
يستعمله وليس كذلك المستأجر لانه لا يستحق الاجرة الا بان يعمل بان
ان الرجيم الخاص عليه غيب مضمون عليه انه لا يستحق الاجرة عليه واذا لم يكن مضمون
فلا يخفى لتعويضه ما ساع على يد غيره بجناية منه فاما اذا كان بجناية منه فلا خلاف
في ضمانه **مسألة** قال واذا ادعى المستأجر عليه التعريط وانكر الرجيم فالبينة
على المستأجر واليمين على الرجيم وجهه ان المستأجر هو المدعى لانه يكون مدعيه
بجانيه لم يثبت عليه والرجيم منكره فوجب ان يكون البينة على المستأجر لكونه مدعيه
واليمين على الرجيم لكونه منكرا وايضا قلنا بينا ان الرجيم خاص امين والقول قول الامين
اذا انكر اجابته مع يمينه كالمدعي القول قوله مع يمينه **مسألة** قال واذا اكرى
رجل من رجل رجلا على ان يعمل له رجلا فله المكاري فاحذر منه احمل في الطريق ضمه
المكاري الا ان يكون اخذ بامر غالب والمراد بهذا اذا اتى الكرى الى حيث سلم في العمل لانه
احال يكون اجرة امثلكا الا ترى انه هو الذي يسلم احمل لانه سلم حله **قال**
وان اكرى على ان يعمل له ذهبا في قارورة او سميا في رق فانكسرت القارورة اطاره والرق
وقهبت ما فيها ضمه المكاري ووجب له الكرى الى حيث سلم يتقاضيان ذلك اما تعريف
الرق فانه يكون على وجهين قد يخرق بان يكون الرق ضعيفا ويلا من الدهن بحيث
يقال لخل فيه فيتشقق الرق من ذي قبل فغيره ان يصيبه شيء فاذا كان ذلك كذلك
فيجب ان لا يضمن للمكاري لانه لم يوفى من التقضي في الخط وقد يخرق بان يصيبه
شيء ويلحقه عنده في الوضغ والرفع فان كان كذلك ضمه المكاري لان ذلك
يكون من سوء الخط وهو الذي اراد في المسئلة **ولما** القارورة اذا كانت صحيحة
فانما تسليس الا لامي يصيبه او عنده يلحق في الرفع والوضغ فلا بد من ضمان المكاري
لان هذه يكون من سوء الخط **قال** واذا عمل المكاري احمل فذهب في ماله او مثله لا يجب

الحمل قبل تسليمه اليه عنده ان يكون قد هبت بأمر غالب وقد لا أنه بعد في
 ممانير لم يقع تسليمه الى صاحب كالباع يكون المبيع في ممانير قبل تسليمه الى المشتري
قال وان سلم اليه بالكيل او الوزن او العدد ثم وجد له ناقصا لزم المكارى ما نقص
 منه انما ناقص من جهة العدد فهو كذا لك وانما ناقص من جهة الكيل او الوزن فان
 كان الشيء ما يتناقص بالجفاف فلا شيء عليه على المكارى لأنه لم يحن وانما كان مما لا يتناقص
 بالجفاف فهو على ما قال لأنه يكون ان من سوا حفظ **قال** فان كان المكارى
 دفعه الى مكارى اخذ منه المكارى الاول لصاحب الحمل وضمن المكارى الثاني للمكارى
 الاول وذلك الشيء صاع على يد المكارى الثاني فوجب ان يضمن للمكارى الاول
 وذلك ان الشيء صاع على يد المكارى الثاني فوجب ان يضمن للمكارى الاول لأنه
 ضمن لصاحب الحمل فان انكر المكارى الثاني فعليه التامين لأنه متكرر وعلى المكارى
 الاول البيعة لأنه المدة **قال** وان انكر المكارى الاول الثاني كان
 عليه التامين وعلى صاحب العمل البيعة لأنه هو المدة ولا شيء على المكارى الثاني لأنه
 المكارى الاول لا يدعي عليه والتداعي بين صاحب الحمل والمكارى الاول **قال**
 فان دفع رجل الى المكارى طعاما في غيره لا يتحمل بصفه او ثلثه فسقط في
 بعض الطرق منه المكارى كله الا مقدار كراه الى الموصىح الذي سلم اليه وذلك
 ان المكارى يكون مستحقا لذلك القدر فكانه صاع من ماله فلم يكرمه ضمما له ولم
 ضمان سائر الا لأنه اجبره مشاؤك **قال** وان دفع عزرا الى اعمالك لينسج له ثوبا
 فلم ينسج ادعى على اعمالك انه ابدل العزل فان القول قول الخاليك مع عينيه وذلك ان
 صاحب العزل يدعي عليه خيانه هو لها منكر فوجب ان يكون القول قول عينيه **قال**
 وان دفعه على ان ينسج له اثني عشر درهما فنسج له عشرة الا ان كان صاحب العزل
 بالخيار ان شاء اخذ له بقيمة العزل واشترج الاجزاة وان شاء طالبه بنسج زائد
 وجهه ان الخاليك خالف فيما استاجر عليه وجعل العزل في حكم المستهلك لأنه منسج
 على خلاف ما اراد صاحبه في تزيان صاحبه بل ان تغرم القيمة لأنه في حكم المستهلك
 كما نقول ذلك في العصب وتبين ان يرضى به ويطلب به بنسج درهم على ما اقتضا له
 الاستيجار **مسألة** قال ولو انه دفع الى خياط ثوبا فقطعه صاحبا فقال
 صاحب الثوب امرتك ان تقطع فقصا وقال الخياط امرتني ان اقطع فباكان البيعة

عَلَى مَالِكِ الثَّوْبِ وَالْيَمِينِ عَلَى أَحْيَاطِ حَكِي ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ لِلشَّافِعِيِّ
عَلَى قَوْلَيْنِ وَحَكِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِيهَا اضْطِرَّ الْبَائِسُ يَدًا أَوْ الصَّبَّاحُ مَا ذَهَبْنَا لَنَا مِنْ مَالِكِ الثَّوْبِ
مَقْدُونًا لَدُنْ لَدَى فِي الْقَطْعِ وَبَدَّيْ عَلَيْهِ جَنَابَةً لَمْ تَبْتَ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَدْعَى وَوَجِبَ
أَنْ يَكُونَ أَحْيَاطُ هُوَ الْمَكْتَرُ **فَانْقِلِبْ** إِذَا كَانَ عِنْدَكُمْ أَنَّ الْأُجْبِيَّ لِلْمُشْتَرِكِ مِنْهُمَا
عَنْ نَفْسَيْهِ فَهَذَا جَعَلَهُ مَذْعَبًا وَهَذَا
قَالَضَمَان

الْمُتَمَوِّلُ الْبَيْتِ **قِيلَ** لَمْ أَنْ ذَلِكَ الْفَهْمُ هُوَ مَتَانُ الْعَيْنِ وَهُوَ لَمْ يُطَالِبْ بِهَا
الثَّوْبُ بِذَلِكَ الْفَهْمِ وَأَمَّا يُطَالِبُ بِهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَسْتَقْدِرْ لَدُنْهُ مَتَانُ جَنَابَةٍ لَمْ تَبْتَ
فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَدْعَى هُوَ الثَّوْبُ وَالْمَكْتَرُ هُوَ أَحْيَاطُ وَحَكِي مِثْلَ قَوْلِنَا عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَفَعَ إِلَى صَبَّاحٍ ثَوْبًا لِيَضْبَعَهُ لَوَ تَأْخُذُ بَعْدَهُ غَيْرَ ذَلِكَ
الَّذِينَ كَانَ مَالِكِ الثَّوْبِ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ اخَذَهُ ثَوْبَهُ وَإِنْ شَاءَ اخَذَ الصَّبَّاحُ قِيَمَتَهُ
قَبْلَ أَنْ يَضْبَعَهُ تَعْمَلُ الصَّبَّاحُ أَوْ اخْطِئَ فِيهِ وَوَجَّهَ أَنَّهُ اسْتَدَّ الثَّوْبَ عَلَى مَا جَاءَ
وَأَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يَبْذُرَ مِنْ مَالِكِهِ الْاِسْتِغْلَالُ بِهِ مَعَ ذَلِكَ الصَّبَّاحُ لَأَنْ الْفَرْضَ النَّاسِ
فِي الْأَصْبَاحِ تَخْتَلِفُ فَصَارَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَهْلِكِ فَإِنْ شَاءَ اخَذَهُ وَلا شَيْءَ لِلصَّبَّاحِ وَإِنْ
شَاءَ ضَمَّنَهُ وَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ هَذَا أَحْمَدُ مَا فِي الْكِتَابِ مِنْ الْجَوَابِ وَالَّذِي عِنْدِي فِي جَوَابِهِ
أَنْ غَيْرَ الثَّوْبِ بِأَوْتِيَةٍ وَإِنْ هَذَا الْيَسَّ بِاسْتِهْلَاكِكَ فَيَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ
الصَّبَّاحُ رَادًّا فِي قِيَمَةِ أَوْ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْئًا اخَذَ الثَّوْبَ وَلا شَيْءَ لِلصَّبَّاحِ وَإِنْ كَانَ
الصَّبَّاحُ يَنْقُصُهُ اخْتَصَمَ الثَّوْبُ مِنَ الصَّبَّاحِ قِيَمَةَ النِّقْصَانِ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَثَلُ
فِي جَنَابَاتِ الْأَتْرَاكِ لَوْ قُلْنَا بِجَدَلِيٍّ أَنْ كَانَ كَلَّكَ مَنْ حَمَى عَلَى يَدَيْهِ لَدُنْ جَنَابَةٍ
مَوْزُونَةٍ أَنْ يَسْلَمَ الْمَا حَتَّى وَيَطْلُبَ بِهِ بِقِيَمَةِ الْمَخِي عَلَيْهِ وَهَذَا اخْتِلَافُ الْأَجْمَاعِ وَخِلَافُ
مَوْضُوعِ الشَّرْعِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى الْمُنَادِي لِيَبْذُرَهُ
فَصَبَّاحَ الثَّوْبِ مِنْهُ الْمُنَادِي وَوَجَّهَ أَنَّ الْمُنَادِي هُوَ أَحْمَدُ مُشْتَرِكٌ وَلَيْسَ بِالْجَارِ عَاصٍ
فَوَجِبَ أَنْ يَضْمَنَهُ عَلَى قَوْلِنَا فِي الْأُجْبِيَّ الْمُسْتَرَدِّ قَالَ وَكُلُّهُ لَوَلَاءُ يَقْتَضُونَ مَا
تَكَلَّفَ عَلَى أَيْدِيهِمْ سَوَى كَانَتْ الْأَجْرُ مَتَمَّا لَا أَوْ غَيْرَ مَتَمَّا لَا وَالْأَوْجَارُ لَا فَاسِدَةٌ أَوْ غَيْرُهَا
فَاسِدَةٌ أَوْ وَجَّهَ أَنَّهُ تَسَلَّمَ الشَّيْءَ وَتَقَبَّلَ عَلَيْهِ فَصَارَ الشَّيْءُ فِي ضَمَانِهِ لِأَنَّ تَعْلِيلَهُ قَدِيمَاتُ
مَضْمُونًا الْأَتْرَاكِ إِذَا عَمِلَ اسْتَعْنَى الْأَجْرُ لَا قَوْلَهُ لَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَتَحَقَّقْ الْأَجْرُ وَكَانَ فِيهَا
حَكِيمُ الْمَتَبَعِ **قَالَ** وَكَذَا لَوْ يَنْقُصُ الصَّبَّاحُ مَا اسْتَدْرَفَ بِهِ نَفْسَهُ يَسْمَحُ نَحْوُ أَنْ يَتَعَلَّقَ

الدُّبْلُغُ الْأَدْنَى أَوْ يَحْرَقُ الْحَدَادُ أَحَدُهُمَا أَوْ يَكْتَسِبُ الْجَنَاحَ الْحَسْبَ وَمَا اسْتَبَدَّ ذَرْبُكَ وَهَذَا
لَا خِلَافَ فِيهِ بَلَيْنَا وَبَيَّنَّا الْبَيِّنَاتِ وَأَمَّا الْخِلَافُ فِيهِ بَلَيْنَا وَبَيَّنَّا ذَرْبُكَ وَذَرْبُكَ
الْحَصْلُ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ الْإِفْسَادُ أَفْسَادًا مِنْ قِبَتِهِ أَوْ كَانَ مِنْ النُّضْبِ أَنْ صَاحِبُ
الشَّيْءِ بِالْخِيَارِ بَيَّنَّ أَنْ يَسْلُمَ إِلَى الصَّانِعِ وَيُخَذَ قِيَمَتُهُ مَصْنُوعًا كَمَا ذَكَرْنَا وَبَيَّنَّ أَنْ يَأْخُذَ
وَيَأْخُذَ قِيَمَةً مَانَقَصَ مِنْهُ مِنَ الصَّانِعِ وَبُجْهَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْوَقْلَ تَابَعًا لِلْكَثْرَةِ فَإِذَا كَانَ
الذَّاهِبُ هُوَ الْأَوْكُورُ لِيُزِمَ الصَّانِعُ الْجَمِيعُ أَنْ اخْتَارَ صَاحِبُ الشَّيْءِ تَسْلِيمَهُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ
الذَّاهِبُ هُوَ الْوَقْلُ جَلَّ الْجَمِيعُ كَمَا جَاءَ فِي وَجْهِ الْأَوْشَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْشَاءِ الْقَلِيلِ
يَتَّبِعُ الْكَثِيرُ فَبَيَّنَّا الْأَوْشَاءَ عَلَيْهِ **قَالَ** وَأَنْ صَارَ لِلشَّيْءِ بِحَيْثُ لَا قِيَمَةَ لَهُ اخَذَ قِيَمَتَهُ مِنْ
الصَّانِعِ وَهَذَا أَفْضَلُ لَوْ جَاءَتْهُ إِحَاطَةٌ بِالشَّيْءِ فَجَعَلَهُ فِي حَيْثُ مَا لَيْسَ بِأَلٍ فَالزَّمَهُ
الْقِيَمَةَ قَالَ وَإِنْ كَانَ الصَّانِعُ أَفْسَادًا لَا يَبْعَثُ مَا عَمِلَهُ فَلَمْ يَجِدْ عَمَلَهُ أَنْ اخَذَ الشَّيْءَ
مِنْ حَيْثُ وَجْهَهُ أَنْ التَّبَعُ الَّذِي انْعَقَدَتْ عَلَيْهِ الْأَوْبَانُ فَإِنْ حَصَلَ لَهُ أَوْ بَعْضُهُ
وَوَقَعَ التَّسْلِيمُ فَيُجِبُ أَنْ يَتَّبَعَ الصَّانِعُ عَوْبَهُ قَالَ وَالْقِيَمَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ قِيَمَتُهُ
يَوْمَ دَفْعِ إِلَى الصَّانِعِ وَهَذَا كَمَا قَالَ الْأَوْشَاءُ دَحْلُ يَوْمَئِذٍ فِي مَهْمَايَا الصَّانِعِ كَمَا نَقُولُ
فِي الْمُخْصُوبِ إِلَّا أَنْ اخَذَ الْعَمَلُ اجْرَ عَمَلِهِ فَتَكُونُ الْقِيَمَةُ قِيَمَتَهُ مَعُولًا فَإِنْ خَلَفَ
الصَّانِعُ وَصَاحِبُ الْمَتَاعِ فِي الْقِيَمَةِ فَلْيَتَّبِعْ عَلَى صَاحِبِ الْمَتَاعِ وَالْمَهْمَايَا عَلَى الصَّانِعِ لِأَنَّ
صَاحِبَ الْمَتَاعِ مُدْرَجٌ لِلْفَصْلِ وَالصَّانِعُ مُتَكَرِّرٌ لَهُ قَالَ وَيَقْتَضِي إِمَامِي مَا ذَهَبَ فِي مَهْمَايَا
النَّاسِ مِنْ تَوْبِ أَوْ غَيْرِهِ وَوَجْهَهُ أَنْ إِمَامِي فِي حُكْمِ الْأَوْشَاءِ الْمُسْتَوَكِّ فِي حِفْظِ الْبَيِّنَاتِ
لَا أَنْ الْعُرْفَ وَذَرْبُكَ الْبَيِّنَاتِ لِيُحْفَظَ مَا يَزْكُرُونَ فِي إِمَامِي وَذَرْبُكَ
فِي حُكْمِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَأْجَرِ عَلَى حِفْظِهِ وَأَطْلُ أَنْ أَبَا نُصْرَةَ وَجْهَهُ
أَقَالَ بَكَ لَكَ وَحَلَّى لِي أَنْ هَذَا مِنْ الشَّافِعِيِّ مَا صَاحَ فِي إِمَامِي عَلَى قَوْلَيْنِ وَجْهِنَا
أَنَّ الْعُرْفَ الْجَارِي وَالْعَادَةَ الْمُسْتَمْرَّةُ فِي تَسْلِيمِ النَّاسِ الْبَيِّنَاتِ إِمَامِي يَجْعَلُ فِي
الْإِحْكَانَةِ قَالَ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِيمَا ذَهَبَ أَوْ فِي قِيَمَتِهِ مَا ذَهَبَ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَى صَاحِبِ
الشَّيْءِ وَالْمَهْمَايَا عَلَى إِمَامِي لَوْ أَنَّ صَاحِبَ الشَّيْءِ هُوَ الْمُدْرَعُ لِلزَّكَاةِ فِي الْعَيْنِ وَالْقِيَمَةُ لِلْإِمَامِي
هُوَ الْمُسْتَكْرَهْ **قَالَ** وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ ظَيْرَ الصَّبِيِّ فَسَقَطَ مَا
مَا يَتْلُو فَغَلَبَهَا الْقَوْدُ أَنْ كَانَتْ تَعْرِتُهُ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهَا أَنْ كَانَتْ أَخْطَأَتْ وَجْهَهُ
أَنْ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنْ الْقَوْدُ يَجِبُ فِي كُلِّ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ مِثْلُهُ يَنْتَلِ بِهِ وَنَحْنُ يَتَّبِعُ

فِي كِتَابِ الزِّيَادَاتِ وَالْفَصَائِدِ فَأَمَّا الْخَطَايَا فَلَا خِلَافَ فِيهَا ذَكَرَ لَا قَالَ وَكَذَلِكَ
 الْقَوْلُ فِي الْخَاتَمِ إِذَا قُطِعَ حَشْفَةُ الصَّبِيِّ قَمَاتَ مِنْهَا الصَّبِيُّ وَكَذَا الْحِجَامُ وَالْمُتَغَلِّبُ
 يَضْمُونُ مَا اعْتَمُوا الْأَنَّهُ يَكُونُ وَاسْتَرْطُوا الْبَرَاءَةَ وَمَا لَمْ يَهْوَلْهُ بِغَطَاكَانَ مِنْهُمْ لَمْ يَهْوَلْهُمْ
 هَوَلُهُ إِنَّمَا يَضْمُونُ مَا جَعَلُوا ذِكْرَ السَّلَايَاتِ لَيْسَتْ مِنْ جَنَائِلِهِمْ بَلْ هِيَ غَيْرُ مَكْنٍ لَهُمْ الْإِحْتِرَافُ
 فِيهَا هُوَ مِنَ الْأَمْرِ الْغَالِبِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَجْنَاسَ الْمَشْتَرِكَةَ لَا يَضْمَنُهَا كَالْمَوْتِ وَمَا جَرَى عِزًّا ١٧٤
 وَضَمَّاهُمْ الْأَعْيَانُ أَنَّهُ جَنَائِلُهُمُ الْوَهَا وَاسْتَرْطُوا وَاسْتَنْجَى اسْتَرْطَا الْبَرَاءَةَ لَا تُدْرِكُ عِزًّا
 جَرَى الْأُذُنُ فِيهَا يَتَفَقُّ مِنْهُمْ وَذَكَرْنَا مَا يُلْزِمُهُمْ يُلْزِمُ عَوَاقِلَهُمْ لَا تُعْجِنَا يَاتِ الْتَكُونُ عَلَى
 بَيْنِهِ آدَمُ فِي بَابِ النَّفْسِ وَمَادِي فِيهَا تَكُونُ عَلَى الْعَوَاقِلِ عَلَى مَا يَجِي بَيَانُهُ فِي بَابِ الدِّيَارَاتِ
 قَالَ فَإِنْ كَانَ الصَّاحِبُ وَالْحِجَامُ عِنْدَ آدَمَ لَمْ يَسْتَقِدْ بِالْعِلِّ بِمَنْ يَسْتَقِدُّ مَا لَمْ يَسْأَلْهُ كَانَ لَمْ
 يَأْذَنَ لَمْ يَسْتَقِدْ لَا فِيهِ كَانَ مَا لَمْ يَسْأَلْهُ دِينًا عَلَيْهِ يَطَالِبُ بِهِ مَنَّا عَقْلًا يَضْمَنُ عَنْهُ
 ذَلِكَ إِنْ كَانَ آدَمُ لَمْ يَسْأَلْهُ إِنْ كَانَ شَاءَ سَلِمَ وَمَا فِي يَدِهِ لَا مِنْ كَسْبِهِ هَذَا أَحْكَمُ
 الْعَبْدُ الْمَادُودُ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَوَادِ فَامَّا الْعَجُوبُ عَلَيْهِ فَلَا يُلْزِمُ هَوَلُهُ شَيْءٌ لَوْ أَنَّ سَلَّمَ إِلَيْهِ
 السَّلَامُ لَيَكُونُ قَدْ رَضِيَ بِهِ مَسْأَلُهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِ يَطَالِبُ بِهِ مَنَّا عَقْلًا
 بِالْقَوْلِ فِي ضَمَانِ الْمُسْتَأْجِرِ لَوْ أَنَّ الْبَرَاءَةَ جَلَدًا لَمْ يَسْأَلْهُ

القول في ضمان المستبر

دَاكِلَ فَسَرَقَتْ الْبُؤْلُهَا لَمْ يَضْمَنْهَا الْمُسْتَأْجِرُ إِلَّا أَنْ يَكُونُ مَبْتَغَاً فَإِنْ سَرَقَ مِنْهَا
 مَتَاعَ الْمُسْتَأْجِرِ لَمْ يَضْمَنْهُ صَاحِبُ الدَّارِ قُلْنَا لَكُمَا هَذَانِ عَلَى مُسْتَأْجِرِ الدَّارِ سَرَقَ بَطْنُهَا
 لَا تُدْرِكُ قَبْضُهَا بِأَدَمٍ مَا لَهَا لَا عَلَى وَجْهِ ضَمَانِ الْبَدَلِ وَلَا عَلَى وَجْهِ لِيَرُدَّ حِفْظُهَا بِنَفْسِ
 الْعَقْدِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ تَعَارُفٌ فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَضْمَنْهَا لَوْ أَنَّ الضَّمَانَاتِ تَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ هَذِهِ
 الْوُجُوهِ فَإِذَا تَعَرَّى الْقَبْضُ مِنْهَا لَمْ يَجِبِ التَّضَامُنُ

وَلَمْ يَسْتَطِعْ ضَمَانُهُ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَضْمَنْهُ كَالْوَدِيِّ يُعَرِّى الْأَنْ يَتَعَدَّى فَيُلْزِمُهُ ضَمَانُ التَّوَدِي
 وَكَذَلِكَ مَا سَرَقَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ لَمْ يَسْأَلْهُ وَلَمْ يَضْمَنْ
 هُوَ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوَجْهِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ جَلَدًا
 لِيَعْمَلَ عَلَيْهِ إِنْ طَالَ لَمْ يَضْمَنْهُ فَيُعْمَلُ عَلَيْهِ أَلَمْ يَسْأَلْهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ الْحَالُ
 فَتَلَفَ الْحَالُ يَضْمَنُهُ الْمُسْتَأْجِرُ إِنْ كَانَ تَلَفَ الزِّيَادَةَ مَا يُؤْتَرُ مِثْلُهَا عِنْدَ الرَّاغِبِينَ
 لِيَعْلَمَ أَنَّهُ مَا جَعَلَهُ أَنْ يَتَلَفَ الْأَثَرُ أَنْ لَوْ عَرِيَ فِي الْحَالِ خِلَافًا أَوْ بَرَاءَةً أَوْ شَوْكًَا لَمْ

لَمْ يَجِبْ أَنْ يَغْنَمَهُ لَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَأْثُرُ لَهُ فِي الْأَثْلَافِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مِثْلَهُ فِي
 الْأَثْلَافِ يُؤْتَرُ فَأَوْثَرُهُ يَغْنَمُهُ لِأَنَّهُ تَعَدَّى فِيهِ قَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ يَضُمُّ قِسْطُ هـ
 الرِّبَاكَ لَا مِنْ الْقِيَمَةِ كَانَ الْقِيَمَةُ تُنْفَعُ عَلَى الْأَهْلِيلِ وَالرَّيَاكَةِ وَحَكْمِي ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ هـ
 عَنِ الشَّافِعِيِّ إِنْ تَحَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَوْلٌ وَلَا وَحْدٌ فِيهِ أَنْ يَغْنَمَ جَمِيعُ الْقِيَمَةِ وَهُوَ الْقِسْطُ
 لِأَنَّهُ قَدْ تَلَفَ بِتَعَدِّيهِ فَوَجِبَ أَنْ يَغْنَمَهُ وَلَا مَعْتَبَرُ فِي أَنْهُ مَا ذُوُّهُ فِي حِمْلِ بَعْضِ
 مَا عَلَى الْحِمْلِ الْأُتْرَى إِنْ مَنِ اسْتَأْجَرَ جَمْعًا إِلَى مَوْضِعٍ بَعْضُهُ ثُمَّ جَاوَزَهُ ثُمَّ تَلَفَ لَمْ يَجِبْ
 أَنْ يَتَقَسَّمِ الْقِيَمَانِ قَلَى الْقَطْعِ الْمَأْذُونُ لَهُ فَيُغْنَمُ بِقَدْرِ الْجَارَةِ وَ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَا مَا تَعَدَّى
 فِي جَاوَزَهُ بِهِ بَلْ يَكُونُ صَامِتًا لِلْبَيْعِ وَهَكَذَا الْقَضَاءُ لَوْ جَرَعَ الْمُفْتَضِلُ جِرَاحَةً تَعَدَّى
 فِيهَا مَاتَ الْجُرُوحُ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَتَقَسَّمِ الدِّمْرُ عَلَى جِرْعِ الْقَمْعِ وَ عَلَى الْجِرْعِ الَّذِي تَعَدَّى
 فِيهِ بَلْ لَا يَمْنَعُ الدِّمْرُ كَامِلًا فَكَذَلِكَ مَا دَهَبْنَا إِلَيْهِ قَالَ وَلَوْ أَنَّ الْكِرَالَةَ مَنَعَتْ عَلَى أَنْ يَرْكَبَهُ
 إِلَى مَوْضِعٍ فَتَجَاوَزَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ فَتَلَفَ ضَمَنَ قِيَمَتَهُ وَوَجِبَ كِرَالَةُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي اسْتَأْجَرَ
 إِلَيْهِ لِخِلَافِ فِي صَمَاتِهِ الْقِيَمَةُ إِذَا تَجَاوَزَ مَا كُرَالَةُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ فِيهِ وَغَايِبٌ لَهُ هـ
 فِي تِلْكَ الْحَالِ فَيَجِبُ أَنْ يَغْنَمَ الْقِيَمَةَ وَاجْتَابَهُ الْكِرَى إِلَى حَيْثُ اسْتَأْجَرَ فَلَا دُوبَ الْمُسْتَعْتَمِرِ وَلَا
 فِيهَا جَاوَزَهُ مَتَّحِ الضَّمَانِ كَرَى الْمِثْلَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ نَحْوِ صَدْرِ الدَّامَةِ عَلَى الْإِجَابِ كَرَى التَّلِ
 عَلَى الْغَايِبِ قَالَ فَإِنْ كَرَى عَلَى أَنْ يَرْكَبَهُ إِلَى مَوْضِعٍ فَرَكَبَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ أَوْ بَعْدَ مَنَفَعَةٍ
 ضَمَنَ قِيَمَتَهُ وَلَمْ يَجِبْ الْكِرَى وَهَذَا الْمَسْئَلَةُ لِيَقْبَلَهَا الزَّمْرُ الضَّمَانِ لَتَعَدِّيهِ وَإِذَا هـ
 يَقُولُ لَمْ يَجِبْ الْكِرَى الْمُسَمَّى قَامًا إِنْجَابَهُ كَرَى الْمِثْلَ فَقَدْ مَضَى فِي كَلَامِهِ مَا يَدْعُو عَلَيْهِ
قَالَ وَإِنْ كَرَى عَلَى أَنْ يَرْكَبَهُ وَحْدَهُ فَرَدَفَ مَعَهُ رَدَفًا فَتَلَفَ ضَمَنَهُ إِنْ كَانَ مِثْلًا
 الرَّدَفِ يُؤْتَرُ فِي ذَلِكَ الْمَذْكُوبِ وَعَلَيْهِ الْأُجْبَرُ هَذَا بَيَانُهُ مَا تَقَدَّمَ قَالَهُ هـ
 وَإِنْ كُرَالَةُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهِ أَرْطًا لَمْ يَلْزَمْهُ مِنَ التَّمْرِ فَمِنْ عَلَيْهِ ذِكْرُ الْقَدْرِ حِدِيدٍ هـ
 فَتَلَفَ لَمْ يَغْنَمِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْمَلُ فَيُتَيَّأُ لَوْ يَجْعَلُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ فَإِنَّهُ يَغْنَمُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ هـ
 الْجَزَاءُ هَمْزُ الضَّمَانِ مِثْلُ هَذَا يُرْجِعُ إِلَى الْعَوَاظِ فَإِنْ كَانَ أَحْمَلًا يَجْعَلُ عَلَى هـ
 مِثْلِهِ أَحْمَلُ يَدِي وَالتَّمْرِ بَكْرِي وَخَيْدٌ فَلَا تَعَدَّى فِيهِ وَلَا يَجِبُ التَّضْمِينُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ هـ
 ذِكْرُ صَمْنٍ وَالَّذِي يَجِبُ فِي الْمَكْرَى لَهُ إِنْ كَانَ قِطْعًا ثُمَّ حَمَلَ بِهِ حِدِيدًا ثُمَّ تَلَفَ
 أَنْ يَغْنَمَ لِأَنَّ الْحَالَةَ لَوْ أَنَّ التَّمْرَ بَيْنَ أَحْمَلٍ وَفِي الْأُجْبَرِ بِالْمَعْمُولِ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ هـ
 لَا يَلْتَبَسُ وَأَمَّا قَالَ مَا قَالَ مِنْ ذِكْرِ لَتَقَارِبِ الْأَمْرِ بَيْنَ أَحْمَلٍ وَالتَّمْرِ قَالَ وَكَرَالَةُ

يَوْمًا حَبَسَهُ أَيْ مَا فَتَلَفَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ ضَمَنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنَعَهُ مِنْ رَدِّهِ مَا نَبَعَ ظَاهِرٌ
 وَوَجْهَهُ أَنْهُ يَكُونُ غَاضِبًا فِي حَبْسِهِ عَنْ صَاحِبِهِ فَلَمَّا كَرِهَ ضَمَنَهُ قَالَ فَإِنْ أَلْتَرَا فُسْرًا؟
 أَوْ سَرَفًا مَا تَكْنِيهِ مِنْ أَوْفَرَةٍ لَمْ يَضْمَنْهُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَى فِيهِ وَهَذَا قَدْ مَعْنَى فِي هَذِهِ
 الْبَابِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَآيَ آتَى الْكَلِمَةَ مِنْ آتَى الْكَلِمَةِ الْكَلِمَةُ أَوْ الضَّاعَةُ أَوْ غَيْرُهَا
 ذَلِكُمْ وَاسْتَرْطَ لَهَا جُزْءًا مِنْهَا أَوْ سَرَفًا قَدْ مَعْنَى ذَلِكُمْ وَضَمَنَ الْمُسْتَأْجِرَ وَهَذَا أَكْمَلُ
 تَعْوَلُهُ فِي قِيَمَتِهِمَا وَالْعَارِيَّةُ وَوَجْهَهُ أَنْهُ لَمَّا اسْتَأْجَرَ الْكَلِمَةَ وَشَطَطَ لَهَا ضَمَنَهَا كَانَ فِي الْحَكْمِ
 عَلَيْهِ كَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَ بِهَا رَهِيمًا وَبِحَفْظِهِ لَهَا فَكَانَ كَوْنُ الْحَفِظِ مِنْ جِلْدِ الْجَزْءِ وَكَانَ الْمَنَافِعُ
 الَّتِي لِلْأُورِ يُسْتَوْفَى فِيهِ مُقَابِلًا لِلْأُجْرَةِ وَالْحَفِظُ جُزْءًا قَبْلُ كَوْنِهِ أَحَدَ الْعَوَضِ عَلَى
 الْأَصْلِ فَيَجْزِي عَنِ الْأُجْرَةِ الْمَشْرُوكِ وَيَعْتَدِلُ قَوْلُهُ عَدْلًا وَجَلَّ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ وَقَوْلُهُ
 صَلَّيْ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَهُمْ وَعَارِيَّةٌ أَنْهُ سَارِعٌ نَاقِصٌ وَاسْتَرْطَ
 فَلَمَّا هَذَا الْكَلِمَةُ **قَالَ** وَإِنْ اسْتَرْطَ صَمَانٌ مَا يَكْنِيهِ مِنْهُ بِالْإِسْتِجَالِ كَانَ الشَّرْطُ
 بَاطِلًا وَوَجْهَهُ أَنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَوَضُ عَلَى أَنْ يَكُنْ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَوَضُ
 عَلَى الْحَفِظِ فَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَكُنْ الْمَنَافِعُ فِي مُقَابِلِهِ أَنْ لَا يَكُنْ مَعَ الْجَزْءِ فَيَبْطُلَ الشَّرْطُ
 وَجَزَى عَنِ الْوَرْدِ نَيْتًا فِي أَنْهُ لَا يَصِحُّ اسْتَرْطُ صَمَانًا إِذَا لَمْ يَكُنْ يُقَابِلُ حَفْظًا وَفَلَقَ
 الْعَارِيَّةَ إِذَا مَنَافِعُهَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَوَضًا بِحَفْظِهَا **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِنْ
 اسْتَأْجَرَ جِلْدًا كَانَ الْغَلْفُ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَأْجِرُ اسْتَرْطَ لَهَا لَهَا
 وَوَجْهَهُ أَنْهُ صَاحِبُهُ رَاضِي مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ بِالْأُجْرَةِ لَا الْمُسْتَأْجِرُ عَوَضًا عَنْ مَنَافِعِهِ الْخَبَرُ
 لِيُسَوِّفَ وَلَا يَجِبُ أَنْ يَلْزَمَهُ عَدْلُ ذَلِكَ لِأَعْلَانَا وَلا غَيْرَهُ فَإِنْ اسْتَرْطَ الْغَلْفَ لِرَمْلَةٍ
 لَوْ أَنَّ يَكُونُ مُسْتَأْجِرًا لَمْ يَلْزَمْ بِالْمُسْتَأْجِرِ بِالْغَلْفِ فَيَكُونُ الْجَزْءُ هُوَ الْأُجْرَةُ كَمَا قَالَ لَمْ يَسْتَجِرْ
 مِنْهُ إِلَّا رَهِيمًا وَيَكُنْ مِنَ الْغَلْفِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ لَوْ اسْتَأْجَرَ لِرَمْلَةٍ
 إِلَى مَوْضِعٍ بَعِيدٍ فَوَقَفَ فِي الطَّرِيقِ لَمَعْنَى الْمُسْتَأْجِرُ وَتَرَكَ قَلْبَ ضَمَنِهِ الْمُسْتَأْجِرَ
 الْأَيُّ أَكَانَ الطَّرِيقُ مَحْذُوفًا لَا يَكُنْ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَقَامَ تَكْنِيهِ هَذَا إِذَا لَمْ يَتَّخِذْ الْقَضَاءُ الْمَدَّةَ
 الَّتِي لَهَا ضَمَنُهُ الْأَوْجَانُ وَهِيَ الْمَدَّةُ الَّتِي امْكُنَّ أَنْ يَمْعَى فِيهَا إِلَى لَكِ الْمَوْضِعِ أَوْ تَكُونُ
 الْمَدَّةُ مُسْتَرْطَطَةً فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَى صَاحِبِهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمَدَّةِ فَإِذَا لَمْ يَسْلَمْ
 إِلَيْهِ لَعَنَ عَدْلًا كَانَ كَالْغَاضِبِ يَضْمَنُ أَنْ تَرَى **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اسْتَبْرَأَ
 مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا يَتَّخِذُهُ أَشْهَرًا وَمَعْنَى بَيِّنَةً أَنْفَعَتْ وَأَدْعَى بِأَقْوَمَةٍ فَعَلَيْهِ الْيَتَنُّ

في ذلك فإذن لم تكن له بيعة منه ان كان اشترط صمما نه فان لم يكن اشترط
فالتقول قول له مع يمينه تغريجا بجوار ان تلوه المسئلة محولة على صمما ان الكرك
فيكونه الا انه وفيه انظر فلا يحتاج الى التخييل هذه المسئلة المراد بها جعل الشاكر
عبدا واشترط صمما نه الذي في باب الابق فلما ادعى الابق حسان عليهما البيعة لانه
يدعي سقوط الصمان عن نفسه فكذلك ان ادعى الموت فعليه البيعة لان
الموت عينه مضمون عليه بوجبه
نظر فيه فإذن لم
يكن له بيعة منه لانه مضمون عليه في الاصل فان اراد ان يسقط الصمان
مذعريا لان من خاف اسقاطه

لذا

حق لانه يكون مذكرا عياكم من يحاول ان يجاب حق
مسئلة قال واذا اشتأ جره رجل
من رجل شيئا فاجر لا من غير لا باكثر من اجرة من غير اذن صاحبه ففكف
صممه وذلك ان من اشتأ جره شيئا لم يجز له ان يواجره باكثر مما اشتأ جره لا بعينه
اذن صاحبه ثم تلف لم يضمن وكذلك اذا قلنا بيعة ان التي تجتليب له اذا كان كذلك
لانه يكونه كانه صان اليه من جهته صاحبه فلم يجب ان يكونه متعديا قال وان اجرت
بئس ما اشتأ جره ففكف لم يضمن سوى كان باذن صاحبه او بعينه اذ لا يضمن بغير
وذلك لانه لا يكونه متعديا على الوجهين جميعا فوجب ان لا يضمن به والله اعلم

باب القول في المراسعة

القول في المراسعة

من دفع ارضه الى من يجرها ويراعها على وجه جز في من الاربع كان نصف او الثلث
او الربع او اقل او اكثر من كانت المراسعة فاسمها لا فان كان البكر لا يحكمها كان الاربع
لصاحب البكر فان كان هو الغايل كان عليه لصاحب الارض من حرك الارض وان كان هو
صاحب الارض كان عليه للعامل كرى وشل وبها قال ابو حنيفة حكاه الكرخي قلنا ان
كان البكر بينهما كان الاربع بينهما ووجب على الراعي نصف اجرة الارض وعلى ركب
وعلى رب الارض نصف اجرة العجل بخرجنا وقال زيد بن علي عليهما السلام تصح المراسعة
على حد من الخارج وهو المزوي عن جعفر بن محمد روى عنه الاماميين وبها قال الفاضل
والبيهقي ذهب ابو يوسف ومحمد واما قول السافعي فهو من قولنا الا فيما كان من الارض

فِي اسْتِثْنَائِهِ وَالْأَصْلُ فِي قَسْرِ الْمَزَارِعِ وَالْمَسَاقَاةِ مَا رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُعَلِّمْهُ أَجْرُهُ لَوْ قَاوَنَ شَاءَ رَضِيَ وَأَنْ شَاءَ تَرَكَ وَالْمَزَارِعُ أَجِيرٌ وَكَذَلِكَ
الْمَسَاقَاةُ لَا تَقَافُ مَا أَجَارَهَا إِنَّمَا لَا تَقْضَى إِلَّا بِوَقْفِ مَعْلُومٍ فَقَدْ دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى قَسْرِ الْمَزَارِعِ
وَالْمَسَاقَاةِ لِأَنَّ الْجُزْءَ لَا يُنْفَضُ إِلَّا بِمَعْلُومٍ كَوْنِ الْأَجْرِ لَا مَعْلُومًا مَعْنَى لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً
وَحُجَّتُ الْقَسْرِ كَمَا نَقُولُ مِثْلَهُ فِي السَّكَنِ لَمَّا رَوَى مِنْ أَسْلَمَ فَلَيْسَ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ وَوَرَدَ
مَعْلُومٍ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ وَإِنَّمَا رَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
عَنِ عَمْرِو بْنِ الْحَبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْمُخَابَرِ
فَلَيْتَ دُونَ بَعْثِ نَبِيٍّ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولٍ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
قَالَ لِي عَنِ الْحَبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ قَالَ هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ تَخَيَّرٍ ثُمَّ مَهَارَتْ لَعَنَ وَشَلَّ هَذَا الْوَيْلُ فَقَدْ قِيلَ فِيهِ
مِنْ الْعَرَبِيِّ وَاجْعَلْ مِنْ نَجْمٍ وَنَجْمٌ مِنْ نَجْمٍ وَنَجْمٌ مِنْ نَجْمٍ وَنَجْمٌ مِنْ نَجْمٍ وَنَجْمٌ مِنْ نَجْمٍ
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هَمَزَ عَنْ كَرَى الْمَزَارِعِ مِنَ الْقَوْلِ وَرَوَى عَنْ
رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ قَالَ بَنِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَنَا أَرَى مِنْ الْقَوْلِ
فَقَالَ مَا هَذَا فَقُلْتُ بَدْرِي وَلِي الشُّطْرُ وَلَدَلْ فَلَا الشُّطْرُ قَالَ أَرَأَيْتَ بَيْتَ رِجْلِ الْوَرْدِ
إِلَى أَهْلِهِ فَذَلِكَ عَلَى قَسْرِ الْمَزَارِعِ الْمَرْغَبِ مِنْ وَجْهِهِ أَحَدُهُمَا النَّبِيُّ وَالْآخَرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ سَمَّا هَارِدًا **قِيلَ** رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بَلَدِي نَبِيٍّ مِنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَجُلَانِ قَدْ افْتَتَلَا وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنُكُمْ فَلَا تَكُونُوا الْمَزَارِعَ فَبَيَّنْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ جَهْدَ النَّهْيِ وَهُوَ الْوَقْفُ وَرَوَى
عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ كُنَّا نَزَاعَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالزَّيْعِ وَمَا يَنْبَغُ عَلَى السَّوَادِ فِيهَا نَاعَتُهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَفِي خَبَرٍ آخَرَ وَبُشَارِطُ عَلَى الْأَجْزَاءِ مَا يَنْبَغُ عَلَى الْجَدُولِ وَكَذَلِكَ أَوْزَعْنَا

قِيلَ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ لَيْسَ بِهِ عِلْمٌ عَنِ الْحَبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
عَنِ الْعَوْمِ وَبِهِ عَنْهَا أَيْضًا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ لِبَيْتِ الْوَقْفِ **قِيلَ** أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
عَلَيْهِ وَآلِهِ أَعْطَى خَيْبَةَ بِالْبَيْتِ مِنْ مَخَارِجِ **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ مُحْتَمِلًا مِنْ وَجْهِهِ أَحَدُهُمَا
أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِقَاهُمْ عَلَى الْغِيَةِ فَلَمَّا نَوَّعُوا عِبَادَةَ الْمَلَائِكَةِ فَجَارَ ذَلِكَ فِيهِمْ

لأن النصف المبني فيهم يجزي مجرى نصفهم وموضعهم فلا يكون ذلك مرة واحدة على
 التحقيق أو يكونه صلى الله عليه وآله جعلهم في مرة واحدة هم على الأرضين وجعل نصف
 الحارج بمنزلة الجوزيت ويجوز في الجوزيت من الجبال ما لا يجوز في البحار والبحار والبحار
 التي ترى أن النبي صلى الله عليه وآله نصف على أهل بحر أن مؤنة الرسل عشرين يوماً
 وجعل عليهم عارية ثلثي درعاً وثلثي نساء وثلثي بنين وثلثي نساء وثلثي نساء وثلثي نساء
 أحادي وثمانين أنه لم يرو أن النبي صلى الله عليه وآله قال أخذ منهم أجرية ولا يؤكل
 ولا يعمد ويحتمل أن يكون ذلك صارت متسوخاً بالنهي عن المخاير فان كنت الهام مستقمة
 من خبير فحاله صلى الله عليه وآله نرى عن أن يعملوا بما عمل يحيى بن علي أنه روى أنه
 قال لله يوفي أقرعكم على ما أقرعكم الله ولا خلاف أن المراتعة والمساقاة لا بد فيها من
 التوقيت المغلوم وقال صلى الله عليه وآله نركم على ذلك ما سئنا قوماً السافعي
 فانه ذهب إلى الجوزيت المساقاة والجوزيت من أرضي التي بين التخليل مع مساقاة
 التخليل ولا يجوز من أرضي البنيان ويحتمل ما قد مر من أن يقال له من أين لك
 أن من أرضي خبير كانت في أرضين بل التخليل على أرضي البنيان لا تستوي المراتعة
 بعلة الهام من رة على بعض ما يتجرى من الأرض وبأن الأرض لا تجزى فيها غير وتقسيم المساقاة
 أيتها على ذلك وتقسيمها على المساقاة في غير التخليل والكرم وتقسيمها على ما جمع عليه
 المسلمون من أنه لا يجوز دفع الأبل والعنم والزمالك بجزة من الهام الأول والأول
 والأصواف والأوباب والعلنة في ذلك حاله الأجر والغر الذي فيها فلا يصح قول السافعي
 أن الأرض التي من التخليل تبع للتخليل ويجوز فيها ما لا يجوز في أرضي البنيان من المراتعة
 كما يجوز أن يدخل في البنيان من الشجر والحقوق على سبيل البيع وإن كان لا يجوز أن يفرج
 بالبيع لأن الأرض التي بين التخليل يجوز أن تفرج بالعتوق في البياعات والبياعات
 فلم يجر أن تكون الأرض من تبع التخليل كما أن التخليل لا يجوز أن يكون تبع للأرض على
 أن المساقاة غير المراتعة وهي أحكاماً مختلفان فليصنف تدخل من أرضي الأرضين
 في حكم مساقاة التخليل **فان قيل** فان قيل فلهذا قسموها على المضاربتين
قيل كذا المضاربة بمحض وصلة ولم تؤمن على القياس والله يجوز أن تجعل
 أصلها لهذا الباب على أن المضاربة من باب الوكالة لا من باب البحار والاختلاف
 أنها موقوفة كسائر الشئ وعند القائلين بالمزارة والمساواة لا يجوز أن يكون لها

مَعْلُومَةٍ وَيُقَالُ لَا يُنْفِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَلِلشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ لِيَدَّ لَوْ كَانَتْ
 الْمُصَارَبَةُ اجَارَةً لَوَجِبَ أَنْ يَقْضَى الْمُصَارِبُ مَا لَمْ يَصْرَبْ بِهَا أَوْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَهُ اجَارَةً
 مُشْتَرَكًا وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ إِلَى أَنَّ الْمُصَارَبَةَ إِذَا قَسَمَتْ طَهَرَ الْمُصَارِبَ
 وَكَانَتْ لَهُ اجْرَةٌ عَلَيْهِ فَيَبَانُ أَنَّ الْمُصَارَبَةَ الصَّحِيحَةَ كَبَيَّتِ اجَارَةً وَأَنَّهَا لَا تَنْفَعُ أَنْ
 تَكُونَ أَصْلًا لِلْمِرَارَةِ عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَضَعُ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا لِلْمِرَارَةِ الْبَابُ لَمْ يَجْعَلْ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا
 لِمَنْ فُجِعَ النِّعَمُ إِلَى الرَّاعِي بِنِغْصِ النَّيْمِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ عَلَى أَنَّ الْمِرَارَ عَلَيْهِ وَالْمِسَاقَاةُ لَا يَفُجِعُ
 النِّعَمَ إِلَى الرَّاعِي بِنِغْصِ النَّيْمِ أَشْبَهَ فَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّ الْمِسَاقَاةَ أَصْلٌ لِلْمِرَارَةِ
 فِي الْحَالِ الَّذِي لَا يَذْهَبُ عَلَى مَحْصَلِ لَوْ أَنَّ الْمُصَارَبَةَ أَصْلٌ لِاخْتِلَافٍ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
 بَلْ تَعْلَمُ تَجْعَلُهَا وَجَوَانِهَا مِنْ كِلَيْهِ الْمُسْلِمِينَ صَدْرُهَا وَالْمِسَاقَاةُ أَصْلٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَكَيْفَ
 يَكُونُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِمْ فَدَعَا عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ أَصْلًا لِمُتَّفَقٍ عَلَيْهِ فَاهْدَأْ
 فَسَدَتْ الْمِرَارَةُ بِمَا بَيَّنَّا كَانَتْ اجَارَةً فَاسْتَدْرَجَتْهُ وَقَعَتْ فَوَجِبَ مَا قَالْنَا مِنْ كِلَيْهِ
 الرَّاعِي بِمَا لَكَ الْبَدَنُ وَهِيَ كَرَى الْأَرْضَ عَلَى الرَّاعِي لَا تَنْتَ أَخَذَ مِنْ حَارِبٍ
 الْبَدَنَ بِاجَارَةٍ فَاسْتَدْرَجَتْهُ وَرَاعِي فِيهَا فَطَرِحَ بَدَنَهُ وَلَنْ كَانَ الْبَدَنُ لِصَاحِبِهِ
 إِلَّا أَنْ يَصِلَ مِنْهَا اجْرَةٌ الْعَمَلُ لِلرَّاعِي لَا تَنْتَ يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا لِمَنْ فِي أَرْضِهِ وَبَدَنُهُ لَا
 بِاجَارَةٍ فَاسْتَدْرَجَتْهُ وَعَلَى هَذِهِ الْقِيَاسِ أَنْ كَانَ الْبَدَنُ بَيْنَهُمَا قَالَ وَإِنْ تَصَالَحَا عَلَى ذَلِكَ
 جَاءَ الْعَمَلُ يَقُولُ لِلصَّحَابِيِّ وَالْأَمِيرِ الصَّحَابِيُّ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَقَوْلُهُ وَكُلُّ مَنْ لَمْ
 جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَصْلُ أَحْرَمٌ خِلَافًا لَوَاقِ أَحْلَ حَرَامًا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ أَنْ كَانَ
 الْبَدَنُ لِلرَّاعِي تَصَدَّقَ بِالرَّاعِي وَهَكَذَا إِنَّمَا لَا يَجِبُ لِذَلِكَ لَيْسَ بِحَاضِرٍ بَلْ طَرَحَ بَدَنَهُ
 فِي الْأَرْضِ بِأَنْ تَأْكُلَهَا وَأَمَّا كَانَتْ اجَارَةً فَاسْتَدْرَجَتْهُ فَكَيْفَ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهِ
 عَلَى أَصْلِهِ عَلَى أَنَّهُ فِي الْغَضَبِ نِيْمَانِيْعَةً أَرَأَيْتَ لَوْ غَضِبَ دُجَاجَةٌ فَخَضَّهَا بِسُفَاتِهَا
 أَكَانَ يَلْزَمُ مِنَ التَّصَدُّقِ بِالْفَرْخِ وَنَظَائِرُ ذَلِكَ لَا تَنْفَعُ **سَمِعْتُ** قَالَ
 وَأَنْ دَفَعَ حَالًا عَلَى بَغْوٍ مَا يَكْتَسِبُ بِهِ وَفَرَسًا يَجَاهِدُ عَلَيْهِ عَلَى بَغْوٍ مَا يَغْنَمُ جَارَ ذَلِكَ
 عَلَى سَبِيلِ الصُّلْحِ ذُوهُ الْحَكْمِ وَفِيهِ اجَارَةٌ لِصَالِحٍ مَا بَيَّنَّا لَا يَفْتَدِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ
 الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ عَلَى أَنْ لَوْ لَاقَى
 ذَلِكَ بَبَابِ الشَّرِّ كَمَا عَلَى مَعْنَى التَّوَكُّلِ لَيْسَ بِبَعِيدٍ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فَرَّقَ ثَابِتٌ حُكْمًا
سَمِعْتُ قَالَ وَالْمِرَارَةُ الصَّحِيحَةُ أَنْ يَدْفَعَ نَهْضَ أَصْلِهِ مُشَاعًا بِالْجَوْرِ

باجرة لا متعلق متى ويستأجر ذلك الرجل بكل تلك الوجوه لا على ان يدفع له نصف
أرضه ويكون البنت بينهما نصفين فيتقاسمان باجرة لا الأجرة لا فاجرة العايل
فيكونه الخارج بينهما نصفين وعلى هذه القياس ان اراد ان تكون المزارعة هذه الثلث
او الربع او اقل من ذلك ان أكثر والأصل فيها قلنا جواز اجارة المشاع والنوحيته
ينطبقها وان يؤسف ومعه يجوز انما والدليل على ذلك جواز بيع المشاع فاذ انك
ذلك وجب ان يثبت جواز اجارة المشاع لانها جازية خاصة من البيع لأن الاجارة
بيع المنافع كما لا يبيع بيع الذبلة **فان قيل** لا يبيع قبض المستاجر على سبيل
الارستد امارة فلا يبيع الانتفاع به فوجب ان لا يبيع اجارة له لأن الاجارة لا على مالا
يبيع الانتفاع به لا يبيع **فيل** لا يبيع الانتفاع به على سبيل المأهالا
كما يبيع بالمبيع **فان قيل** لا يبيع ان يكون العقد يوجبها للمأهالا وجوبه بعقد
فيل لا يبيع ان يكون العقد يوجبها اذ كان لا يبيع الانتفاع به الا معها كما يبيع
عقد الاجارة

اذ الانتفاع لا يبيع الا معها على

صحيحة ويغلو ان القيد فيه لا يتأكل الا على المأهالا فوجب ان
يقولوا لا ان في اجارة المشاع وفي هبة مائتا في وفيه القسمة من المشاع على ان
اما حقيقة يقول قوم ان احد المستأجرين انتقصت الاجارة لا في نصيبه بقيت
الا جارة لا في نصيب الحظ وكذلك لا يمكن الانتفاع به الا على سبيل المأهالا ولم يجب
لذلك فسار اجارة الباقي فوجب ان يكون كذلك في ابتداء الاجارة لا
لاحتمالهما في الانتفاع يبيع على سبيل المأهالا **فان قيل** فلا يملك
ما ذهبتم اليه لأن الاستيحاءات على نصيب العمل يثبت **فيل** له اذ كان
يبيع متعلوما فوجب ان يكونه النصيب متعلوما ولهذا اصح بيع نصيب ارض متعلومة
ونصف جواز معلوم ونصف ثوب معلوم وعلى هذه يجب ان تقدم اجارة الا أرض
على استيحاء العمل ليصح الابتداء بالعمل ويصح في الأرض وفي العمل تسليم عقيد
الاجارة فاذا ثبت ما بيننا لا يصح ما ذهبنا اليه من صحة المأهالا على الوجه الذي
بيناه **مسألة** قال والنساق الا الصالحة ان يدفع الرجل نخله الى من
يسقيها ويحدها على شقين من الأصل قد بينا فسار المساقاة لغير اجارة العمل

فأردا كانت بأجر لا مغاومتي فيجب ان تضع كما يصح الاجاريات قلد لك قلت
يصح في ما ذكرنا هـ **مسألة** قال سوان دكح ارضه الى آخره ارضه فغرس
فيها مات صاحب الارض كان الورثة ان يطالبوا به بتغريرهم فان شاء المزارع
فرغ وان شاء طالبهم بقيه فغرسه وسلمت الارض اليهم هذا يجب ان يكون المزارع
يلحق في المزرعة الفاسية لا في ما بيننا الفاصلة والواجب ان لا تنتقص بوقت
المستأجر ولا المستأجر منه فاما في المزارعة الفاسية فلا يلزم المطالبة بتغريرهم ارضهم
وجعل الحيات المزارع لا الله لم يكن غاصبا فيما غرس لا بتغريرش باذن صاحب الارض
وان كانت المزرعة فاسية لا فيجب ان يكون يغرس الورثة في المزرعة الغرس ويشلم الغرس
اليهم كما قلنا ذلك فحين اشترى ارضا فغرس فيها ولا شفيع لها ثم قام فيها شفيع الله
ان شاء رجع بنا وان شاء سلمه الى الشفيع ونعم له فحسب ولائنا حلال ما لم يكن غاصبا
ولا متعديا في بناء كذا في هذه المسئلة مكم

القول في شكر المفاوض

كتاب الشكر

باب القول في شكر المفاوض

لاباس للرجلين ان يشكرا شهما مفاوضهم قال زيد بن علي عليه السلام واليه
حنيفة واجتبابي ورسلي عن الشكر واباسا بين القول ما حكاه الاجتهاد في شكري
وخالف الشافعي في ما فاجله واذا ثبت الثمرة وثبت عن زيد بن علي عليه السلام ولم
يذكر الخلاف في ذلك جرى مجرى الاجماع ولم يعتبر فيه خلاف من بعدهم
ويذكر على ذلك قول الله تعالى اذ قوا بالعقود وذلك عقد فذكر فيجب الوفاء به بظاهر
الآية وكذا ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون عند شبر وطهم يدل عليه وهو امر
تصالحا عليه فيجب ان يكون ذلك ما فيه القول صلى الله عليه وآله وسلم الطلح جائز وقول الله
تعالى والطلح خيل من ما يدله على ذلك ان المفاوض تنضم عقود الوفاء لكل واحد منها
صريح فوجب ان نضع اذا اجتمعت كالمصاريب الا ترى ان المفاوض تنضم الكفالة
فيما يخلق بالوجان لا بالتجارة والوكالة في الصرف والخصومة والسرية والملك والوجه
وكل ذلك مما يقع افراد لا بالعقد كالمصاريب تنضم التوكيل في الصرف والخصومة
واخذ العوض عما يحصل المصاريب **فان قيل** الفهم العام لا يصح لان سجلا لو ضمن

على آخر كل ما باعته ولا شتره الا كان ذاك لا يبيع قبل له الشئ كنه هو هو وعنه
 على الساعية في مثل هذه الا لا ترى ان المصارف ياخذ عوصها فحجوا ولا على عمل مجهول والعوض
 متعلق على الاخطار لانه قد يفسد فلا ياخذ شيئا لكنه لما كان في الامه قبل اخذ العوض
 على العمل صحيحا كما في المصارف ما لا يجوز في غير هذا لانها شركت فكذلك شرعية
 المتفاوضين يجوز فيها العمان العام لانه العمان في الاصل كان صحيحا فصح في المتفاوضين
 العمان العام لانها شرعية وقد ثبتت انه يدخل شيئا على سبيل التبعية في البيع ولو انكر
 لم يبيع كبيع احتوي من المتفاوضين وحق الاستيطاق وكذا ان اختيار المجهول لا يبيع في البيع
 وقد صح فيه خيار الغيب لانه دخل فيه على سبيل التبعية فكذلك ما ذكرنا في المتفاوضين
مسألة قال واد الرادى لك فيجب ان يخرج كل واحد منهما ما له من النقد ويكون
 مال كل واحد منهما مثل مال صاحبه ثم يخلطان ذلك ويتراضيان ان يديعا في شراهما
 بائع للمعا ووجوهها مجتمعة ومنفردة ويحل كل واحد منهما لبايها فيما في يده لا ويحل صاحبه
 قلنا ان يخرج كل واحد منهما ما له من النقد ويكون مال كل واحد منهما مثل مال صاحبه
 لتحصل المساواة لانه المساواة اذا لم تحصل لم تكن الشركة شرعية المتفاوضين وانما
 تكون شركة عنان لانه المتفاوضة مأخوذة من المساواة كما قيل لا يتوحد الناس
 موسى لا شرا لهما وقوله يخلطان الاصح انه ليس على الاصح الشركة الا بالخلط
 لانه من مذهب اصحابنا ان شركة الوجوه جائز ولا شركة الاعمال ولا
 خلافا لخلط في واحد لانهما اذا ليس هتاك ما يصح ان يخلط من مذهبهم والخلط
 ليس بشئ بل في صحة الشركة ايضا قد نص على ان احد المتفاوضين اذا ادرك نقد اطلت
 المتفاوضية وكذا ان يتعلق الشركة بهي الا ترى انه يقول لو ورث عرسها لم تنسأ
 الشركة لانها لا تتعلق بالعوض فلو ان الشركة تصح بعد ان يخلط لكاتب الشركة
 لا يتعلق بان يورث نقد او قبضه تالم يخلط بمال الشركة وفي تنصيص يحيى على السلام
 على ما ذكرنا ان الشركة عند لا تصح بغير اخلط قال وقد قال السافعي لا تصح
 الشركة الا بالخلط على ان يخلط لانهما ان لا يخلط به كالا يعتبر به
 في المصارف والمزايا في التوكيل لانه يرجع الى بعض ذاك وانما يتعلق بمحل
 الشركة بالعقد والشئ وطرف الفعل وما ذكرنا الى آخر المسئلة فكله بمجهول تمام
 المساواة قال فان كان من ربح كان بينهما نصفتين وكذا ان كان بينهما من نصفتين

وقد جهل أن المساواة لا تكون الأكيدة كما قال وكل ما لازم أحدهما من ذرية
 لازم صاحبه ولصاحب الذرية مطالبة من سائر ذريتهما إلا ما لازم بجنايتهما أو نكاح المراء
 بالذرية الذين المتعلق بالتجارة لا لأن الشريعة وقعت في التجارة والجنانية والنكاح لا تتعلق
 لهما بالتجارة فعلى هذه الآية أحدهما ما كمل الآخر وكذا لك الاستملاك وإن وكل
 الكسبي عن أبي يوسف ومحمد وهو استملاك العصب وما جرى مجراه وهو الصحيح
 لأنه لا خلاف أنه لا يلزم أحد الشريكتين ما لازم الآخر من المهر بنكاح صحيح أو وط
 بشبهة وكذا لك ما ذكرناه والعلة أنه لا تغلق له بتجارتهما لأن الشريعة إنما هي في
 التجارة لا في غيرها قال وإن باع أحدهما شيئا من رجل كان لصاحبه أن يطالب
 المشتري بالثمن وكان له أن يزوج على من سائر ذريتهما بالعيب إن وجد لا في
 المبيع وكذا لك أن استحق المبيع وهذا مما لا يحفظ فيه خلافاً بين من قال بشريته
 المفاوصة لأنه لا يملك من جملة التجارة فوجب ما ذكرناه كما لا شك في نفقتهما من جميع المال
 وإن كانا من جملة البيع والشراء ولا نألو الفرقنا كل واحد منهما بالنفقة لجوازها
 أن يكون له نفقة لا يدخل في الشريعة وهذا يفرض لك من المفاوصة منتهية فان كانت
 نفقة أحدهما أكثر من نفقة الآخر فطابت لهما نفس الآخر بما روي ذلك وإن كان
 لم تطب نفس من حاسب ذلك عليه ولم يستوفيا منه المال على شريكتها وإن أحب
 أن يرفع باله عليهما عن حاجات لأن يراعى العرض لا يبطل شريكة المفاوصة هذه
 الجملة لا خلاف فيها بين من أجاز شريكة المفاوصة لأنها موهوبة على المساواة وفي
 رواية نفقة أحدهما إن شاء الله المساواة وقوله لم يستوف ما يجب على صاحبه بين أن
 الشريعة لا تبطل بالملك للنفقة حتى يضاف القبض وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ولا
 خلاف أن زيادة العرض لا تبطل شريكتها لأن الشريعة لم تتعلق بها وكذا لك أن باع
 أرضاً وغنيها وقبض الثمن بطلت الشريعة وكذا لك أن ودت نفقة فقبضت بطلت وما لم
 يقبض يكونان على الشريعة على ما بينا من المذهب والاتفاق وكذا لك ما روي من التبر
 لا يبطل الشريعة حتى يقبض وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وإن ودت شيئاً سوى
 النفقة لم تبطل شريكتها لما ذكرناه من أنه لا يتعلق بتجارتهما والوجه أن الشريعة لا تنفع
 بالذرية وإنما تنفع بالحاصل المقبوض فلذلك استوطننا القبض

باب الشك على غير المفاوصة

الشك على غير المفاوصة

إذا أراد الرجل أن يشترك في شيء على غير المفاضة فليعلم أن يشترك بما شأ من ثوبها
 قليلًا بآن أو كثيرًا استوى كان لكل واحد منهما فقد غيرة ما استركا فيه أو لم يكن ولا بآن
 أن يستوي ما لهما من النقد أو يختلف وهذا لا الشراكة هي التي تسمى شراكة عنان وقيل
 يقال بفتح العين وكسرة فاء قال بفتح العين يذهب إلى أنه من لغة الشيء أي عرض وقيل
 قيل عنان السماء فكان المراءى أنهما استركا في شيء عرض ولم يشركا في جميع النفود
 وكلمنا وصديقه ومن قال بكسر العين قال أنه مأخوذ من عنان الدابة والراكب يضرم
 في يده واحدًا من دونه الأخرى وهو راجع إلى المعنى الأول لأن المراءى به شركته في
 في أمر خاص من دونه ما يتوكل كتحضر في الركاب العنان في يده واحدًا من دونه الأخرى
 وهكذا لا الشراكة لا خلاف فيها في صحتها بين العلماء وإنما الخلاف في الاسم والمسلمون لم يزلوا
 يستعملونها في الأغصان يجمع لا يتناكرونها ولا يختلفون فيها فاما الاسم فالمحكى عن
 مالك أنه قال لا عرف العنان ولا صعبنا أيضًا لم يتعملا هذا الاسم والاسم لا معتبر به
 وأما الاعتبارات بالمعنى وقيل بقاءه لا خلاف فيه وروى زيد بن علي عن أبيه عن جده
 عن علي عليه السلام أن رجلين كانا شريكين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وكان أحدهما مواضبة على الشوق والتجارة والأخر مواضبة على المسجدة والصلوة فلما كان
 عند قسمتهما الرجح قال صاحب الوثوق إن ينجي الله فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 إن كنت ترضى مواضبة صاحبك على المسجدة فذلك على جوار الشراكة على ما بيننا
 وعلى أن الرجح لا يجب فيه التفضيل من أجل العمل وإنه يكون على ما يوجب العقد وعلى
 قدر من المال أو المال **مسألة** قال وكذا الأمر كما على ذلك وجب أن يشترط الرجح
 بينهما على ما أحبا من الشئونة والتفضيل أن تكون الوضعية على قدر من الأموال
 فإن اشترطا في الوضعية على خلاف ذلك بطل الشرط قال القاسم عليه السلام
 أن لم يشترطا في الرجح شيئًا كان الرجح بينهما على قدر من أموالهما ليس معنى
 قوله وجب أن يشترطا الرجح الثماني لو لم يشترطا على ما أحبا من الضيف والليل أي
 الشئ من أو أقل أو أكثر بطلت وهذا لا الجملة لا خلاف فيها وإنما اختلفت في كون
 العمل يراه الرجح لأن يرضى بالعقد وعلى قدر من الأموال وقد دل على ذلك الجواب
 الذي رواه زيد بن علي عليه السلام أن لم يجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمواضبة
 على العمل زيادة من الرجح وقيل أن الوضعية على قدر من المال لأننا لو قلنا خلاف ذلك

كُنَّا قَدْ ضَمَمْنَا الشَّرِيكَ وَهُوَ كَالْمَصَارِبِ لَمْ يَمُتْ عَلَى يَدَيْهِ وَهُوَ أَمِينٌ فِيمَا فِي يَدَيْهِ وَتَمَتَّ
 عَلَى عَيْنَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ عَلَى مَنْ قَامَتْ الرِّجْلُ مِمَّا تَنْتَهِى الشَّرِيكَ وَالْمَصَارِبُ وَيُقَامُ عَلَى الْمَصَارِبِ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَا يَكُنْ خَلَا فِي الشَّرِكَةِ إِلَّا التَّقْوَى فَإِنْ ارَادَ أَنْ يَشَارَكَ فِي شَيْءٍ
 مِثْلَ التَّقْوَى بَاعَ مَا حَبِبَ نَفْسَهُ أَوْ جَزَاءً مِنْهُ عَلَى قَدْرِ شَيْءٍ كَمَا مِنْ شَيْءٍ يَكُونُ أَسْرَكَ كَاتِبِهِ
 وَوَجْهَهُ قَوْلُنَا إِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّقْوَى اللَّهُ تَقْضِي الْوَكَاةَ فِي التَّصَرُّفِ مِنْ كُلِّ الْخَلْقِ
 مِنَ الشَّرِيكَ لِيَكُنْ لِمَا حَبِبَ وَلَا يَفْعَلُ لِمَا يَكُونُ بِعَدْلٍ هَذَا عَلَى أَنْ يَكُونَ مِنْهُ بَيْنَهُ بَيْنَكَ
 فَإِنْ كَانَتْ الشَّرِكَةُ تَقْضِي الْوَكَاةَ عَلَى الْحَيَّةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَفْعَلْ مَا كَرَاهَا لَوْ أَنَّ مِنْ
 قَوْلِ الرَّجُلِ لِمَا حَبِبَ بِعَدْلٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِنْهُ بَيْنَهُ بَيْنَكَ كَاتِبِ الشَّرِكَةِ بِالْعَرَضِ
 جَارِيَةٍ ذَلِكَ الْمَجْرَى فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَائِدَهُ وَقَوْلُ السَّافِي فِي هَذِهِ أَعْلَى مَا يَنْفَعُ يَتَغَلَّفُ
 وَقَوْلُنَا أَلَمْ يَشَارَكَ كَأَنَّهُ سَوَاءٌ التَّقْدِيرُ بَاعَ مَا حَبِبَ يَنْصَفُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَجَزَاءً مِنْهُ مِنْ شَيْءٍ
 ثُمَّ اشْتَرَكَ وَهَذَا أَيْضًا بِحُجَّتِ الْأَصْحَابِ السَّافِي وَهُوَ قَوْلُ الْعَدْلِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ صَاحِبًا لِرَأْسِ
 تَوْكِيلِ الرَّجُلِ مَا حَبِبَ بِبَيْعِ مَكْلَدٍ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمَا بَاعَ كَانَ وَكِلَ مَا حَبِبَ وَكَانَ نَاسِيَةً يَكُونُ فِي النَّفْسِ
 عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَأَسْمَى التَّوَكُّلِ فِي التَّصَرُّفِ فِي أَمَانَةٍ فَوَجِبَ أَنْ تَضَعَ الشَّرِكَةُ فِيمَا ذَكَرْنَا
 عَلَى مَا بَيْنَهُمَا **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَلِي الْعَمَلَ مِنْهُمَا حَبِبَ فَالْأَمْرُ
 لَهُ لِيَلِي الرِّجْلَ وَلِلَّذِي لَا يَلِي الْعَمَلَ كَانَ ذَلِكَ حَتَّى إِذَا كَانَ الشَّرِكَةُ لِيَلِي الْعَمَلَ لِيَلِي الرِّجْلَ
 لِيَلِي الْعَمَلَ وَلِلَّذِي لَا يَلِي الْعَمَلَ كَانَ الشَّرْطُ قَائِدًا أَنْ كَانَ الرِّجْلُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ رَأْسِهِ
 أَمْوَالَهُمَا وَهَذَا أَيْضًا إِذَا اشْتَرَطَ فِي أَصْلِ الشَّرِكَةِ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ أَحَدُهُمَا أَوْ مَا حَبِبَ
 فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَالشَّرْطُ لِلْعَمَلِ الثَّلَاثِينَ وَلِصَاحِبِهِ الثَّلَاثُونَ لِأَنَّ الْعَامِلَ مِنْهُمَا يَأْخُذُ
 مِنَ الرِّجَالِ عَلَى قَدْرِ رَأْسِهِ ثَلَاثِينَ يَكُونُ أَخَذَ الْعَمَلَ فَيَكُونُ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمَصَارِبِ الْأَتْرَافِ
 أَلِ الْمَصَارِبِ يَأْخُذُ مَا يَأْخُذُ عَلَى عَمَلِهِ إِذَا كَانَ لَهُ فِي الْمَصَارِبِ بَرٌّ وَلَا خِلَافَ فِي صَحَّتِهِ فَكَذَلِكَ
 مَا ذَكَرْنَا فَإِنَّمَا إِذَا اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ لِيَلِي الْعَمَلَ الثَّلَاثِينَ وَلِلَّذِي يَلِي الْعَمَلَ الثَّلَاثُونَ وَجِبَ
 أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ قَائِدًا إِذَا اخْتَارَ يَدَهُ عَلَى الرِّجْلِ الَّذِي يَكُونُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَلَمْ يَكُنْ
 كَانَ ذَلِكَ فِي حَكْمِ الرِّجْلِ لَا يُنْتَهَى يَكُونُ كَرَجُلٍ أَحَدٍ مِنْ رَجُلٍ مَالًا يَجْرِي فِيهِ فَيُعْطِيهِ رَجُلُهُ
 وَرَبُّهُ بِلَا وَتِلْكَ الرِّجَالُ يَكُونُ مِنْ بَأْسِ كَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَطَ الشَّرْطُ كَانَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا
 مِنَ الرِّجْلِ قَدْرُ رَأْسِهِ وَكَذَلِكَ أَنْ اشْتَرَطَ يَكُونَ الْعَامِلُ أَحَدُهُمَا صَحَّ ذَلِكَ لِأَنَّ مَالَهُ الَّذِي
 لَا يَكُونُ يَكُونُ يَدِ الْعَامِلِ عَلَى سَبِيلِ الْمَصَارِبِ لَا يُنْتَهَى يَجْرِي فِيهِ وَيُعْطِيهِ رَجُلُهُ وَكَذَلِكَ

مما لا خلاف فيه جوارحه وأما إذا اشتراط في الأصل أن يتعدا بغيره على أن يكون
 الرجح بينهما نصفين أو أقل من ذلك أو أكثر ثم لم يتعدا أحدهما عمل الآخر صح
 ذلك وكذا لك أن اشتراط المدة بتعدد الثلثين ولمدة لا يتعد الثلث لا بد من الشرط
 وقبح في الأصل صحيحا إذا اشتراط كل واحد منهما العمل وترك أحدهما العمل
 لا يفيده ولا يدل على هذا ما روينا من أن النبي صلى الله عليه وآله لم يرد
 الرجح شيئا للمواضع على قله بل لم يرد المواضع على المتعدد بل ترك العمل وملة
 هذه المسائل لا خلاف فيها بيننا وبين أبي حنيفة وأصحابه قال في ذلك أن اشتراط أحدهما
 بغيره مخلوفا كذا وكذا إذا كان كذلك فأيضا وكذا الرجح بينهما على قدر
 ما روينا في قولها وقبحه فسأدرك أنه يخرج من الشركة إلى الأجزاء الجوانب أن لا يرد
 إلا ذلك القدر وسواء كان لا يرد مع شيئا ونحوه يخرج عن الشركة فصارت إلى الأجزاء
 لم تخرج الأجزاء أيضا لأن الأجزاء لا يجوز أن تتعلق على الأخطاء وهذا لا يخرج
 تكونه على كل الجوانب أن لا يرد مع شيئا فوجب فسأدرك وكان الرجح بينهما على قدر
 ما روينا في قولها لأن كل واحد منهما إذا فسدت أو المضاربة أن يقتصر الرجح إلى المال
 وتحتل بمصاحبه عن رفر أنه قال لا يجوز شرط فضيل الرجح في شركة التمان لأن
 الرجح الزائد يكونه غير الزائد الأجزاء فلا يثبت حصة الشريك كطعام بين رجلين استأجر
 أحدهما صاحبه بولي وهذا إفادة من وجوب أحدهما أن يجوز في الطعام ما منع ومنع
 احتسابه منه فلا يرد من مائة كره على أن الرجح لا يجزي عن الأجزاء في الشركة لأن
 الشركة مخالفة للأجزاء على أن ما قال لو صح لبطلت المضاربة على أصولهم لأن المضاربة
 تقتضي شريكا في كل جزء من الرجح فيكونه عاملا في مال نفسه وماله صاحبه وبطل
 ما ذهب إليه من فرق على وضاعتها وأوضاعهم فصح ما ذهبنا إليه **مسألة**
 قال ولا بأس أن يشترط الرجحان على أن يبتدعوا يشترطوا الغرض وغيرهما بوجوهها
 وإن لم يكن لها مال ويكوه الرجح بينهما نصفين وكذا لك الوضعية تكون بينهما
 نصفين ولهما أن يبتدعوا يشترطاً بجمعة معين ومفترقين على ما يشترطان عليه فلا
 يجوز أن يشترط أحدهما من الرجح أكثر من النصف وإن كان هو البتة بالشراء والبيع
 من صاحبه وهذا لا شركة هي التي تسمى شركة الوجوه وقد صح أن يعتبر فيها بشرك
 الأبدان وقلا أبو حنيفة بجوارحها وأصحابها وبطلها الشافعي فالذي يدل على صحة هذا

الشركة انما تقتضي الوكالة من كل واحد منها لصاحبه في شركة العاين على ان تكون العاين
بينهما وهذا الوكالة لو انتردت لصحت واد اتعلقت بالشركة فاولى ان تضح لأن الشركة كثر
يصح فيها ما لا يصح على الافراد فايصح على الافراد ان يضح مع الشركة فاد اصحت الوكالة
على ما بيننا ووجب ثبوت الثمن في ذمتها لكل ما يستران به ويكونه الربح بينهما اذا باعاً فيكونه
كل ما يبتاع من ذلك ملكاً لهما جميعاً فاستدل أصحاب السافعي بتعدد الخلف في ذلك على فساده
الشركة وهذا باطل من وجهين احدهما ان الخلط عند الناس بشرط في الشركة وان كان في ان الخلط
يقتضي فيه لأن كل ما يستران به يكون لهما عتاداً على هذا الجواز والسافعي في الشركة يكره في شركة
اعتان اذا اراد ان يشارك في العرض وفي التقدان يبتاع مالك العرض جزءاً منه متعلقاً لصاحبه
لتصح الشركة **مسألة** قال فان اراد تفضيل أحدهما في الربح وجب ان يضمن في الزيادة
ويقتدر ما يواد له من الربح وصحته ذلك ان يكون ما يستران به بينهما على ما احتباً وبيننا ذلك لكل
من ابتاعاً منه شيئاً فان لم يفعل ذلك كان الربح بينهما نصفين والوضيعة كذلك بينهما
نصفين **والعلم** ان هذا انما يضح بينهما بان يוכל أحدهما صاحباً بان يملك ما يستران به بينهما على
الكلي أو الثلثين وكذلك يفعل صاحب فيكون الثلثان مثلاً لمن يريد ان يشارك لا يفعله
لأن الثلث لصاحبه فاد افعل ذلك كان ذلك الربح بينهما ولذا لا لاخذ ويضمن صاحب
ذلك الربح ثلث المال وما يجب عليه الربح لثلثي المال وما يباين ذلك يلزم بينهما عان مثله
فللتأكيد لا على ان ما فعله لا لا يفتح لو لم يبتاع لأننا ليس يجب على الوكيل ان يدين
للبائع انه يستران السلفعة لغرضه فان لم يفعل هذه الذي بيننا في اصل الشركة كثر
وهو التوكيل على ما بيننا على التلخيص والثلثين بل اطلاق ان تكون السلفعة بينهما كان
الربح بينهما نصفين والوضيعة بينهما كذلك لأننا لو قلنا خلاف ذلك اجزأنا أحدهما
ربحاً ما لم يضمن وقد هي على الله عليه وآله وعلى غيره ذلك فلهذا اوجب ان يكون الربح بينهما

بَابُ الْقَوْلِ فِي الْمَصَائِبِ

المصاربة ان يدفع رجل الف رجل فله اذ هبنا او فصدنا على ان يتجر به في يكون الرج بينهما
على قدر ما يتساوى هاتين من نصف او ثلث او ربع او ثلث او اكثر من الوضعية على
صاحب المال والذي يدل على صحة المصاربة الاجماع لا نغني فقيه خلافاً ويدل
على ذلك ما رواه الأوزاعي عن أبيه عن جده لا عن علي عليه السلام انه قال في

القَوْلُ فِي الْمَضَارَّتِي

الوكالة ولا يصح أن يقول الرجل بع هذا العبد على أن يكونه الربح بيني وبينك فهكذا المضاربة؟
 بالعرفان فأنما المذوي عن القاسم من اجازته بالعرفان فالذي عندي فنيذ انما اذا ان يكونه
 محتاج المال يذفع العبد الى المضارب ليسبعه وتكونه المضاربة تقع على الثمن الحاصل وهذه النسخة
 ببعية على من ذهب يحجب عليه السلام بل قد نص عليه في الفتوى فتكونه المشأله
 على هذا وفاقا بغيرها فاعلم **مسألة** قال قاضى اشترط صاحب المال
 على المضارب ان يتجر في بلد بعينه لم يكن للمضارب ان يخرج بالبدل من ذلك البلد فان اخرج
 وتلف صفة وان لم يتلف ورجح كان على اصل المضاربة وقال ابو حنيفة مثل قولنا في الله
 لا يجوز ان يخرج من ذلك المضارب وانما يفهم ان اخرجته وقال هو واصحابه ان الربح يكون له
 ويؤمن ان يتصدق به في قول ابو حنيفة ولا يؤمن في قول ابو يوسف ومحمد قلنا انه يجوز
 ان اخرجته من ذلك البلد ان تلف له ثم قد تعدى في اخرجته لأن رب المال جعل ذلك
 البلد بمنزلة له اخرجته فاذا اخرجته منها كان بمنزلة له من وصعته في موضع ليس بجريد فاذا
 تلف مومن ولو ان تخلفه بلص بعينه جاز كما يجوز تخلفه بوضع من التجارات
 فان سلم ورجح فالتجرا على اصل المضاربة وذلك ان المضاربة كانت في الأصل
 صحيحة ولم يخالف المضارب في التجار وإنما خالف في موضع البيع والحد فلم يجب
 ان يجعل الربح له ويجب ان يكونه الربح والمضاربة على ما كانا عليه فان لم يصاحب
 المال اهلا ان يتجر في سيلغته بعينها لم يجز له ان يتجر في غيرها فان استخرجت غيرها
 صحت المضاربة فان ايجاز صاحب المال شكله جاز وكان الربح له والمضارب اجزا ومثله
 ولا يجوزهما مائة ط لهما من الربح وان لم يجزهما كان المضارب مائة فان كان فيه ربح
 كان لبنت مال المسلمين وذلك انما امل ان يتجر في سيلغته بعينها فاشترى شواها
 كان مخالفا في التجار فجزى جزى الوكيل يامر الموكل بشئ ربي فينتهي له غيره في الله لا يلزم
 الموكل ويكفه الشئ للوكيل فان ايجاز الموكل جاز على اصلنا في ايجاز الشئ الموقوف على المستحق
 له اذا لم يجز له ان الشئ لم ياشترطه ويجب صفة الربح لبنت مال المسلمين لا بد من صفة
 التي من وجبها مخطوطة والأصل فيه ما روي عن عاصم بن كليب عن ابيه في السائل
 المخطوطة للذي دعى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليها ولم يستعها فنال عن شأنها
 فاحترقها لغيره وانما يبحت بعينها من صاحبها فامهم ان يطعموها الاشارة فذلك ذلك
 على ان ما يبيع الى الانسان من جهتي مخطوطة يكونه سبيله لبنت مال المسلمين لأن

الاشريك يلزم ان يطعموا من بيت مال المسلمين وقتلنا لا يجاون في اجرة المشرك ما شرط
 كما نقول في الواجبات الفاسدة لا تؤخذ رضي بك ذلك فلا يعطى كذا مما رضي به لنفسه
 المضاربة ويهمل قال ابو يوسف وقال محمد يعطى اجرة تهم بالعمى ما بلغت وقال ابو يوسف
 ان لم يكن بيع فلا شيء له وهو الاشبه بقولنا قال محمد له اجرة مثله وقول الساجي نقول
 محمد ومالك مع ابى يوسف قول المخالف في هذا يؤذي الى اكل مال الغني بالباطل لان المضاربة
 اذا احل الربح فأكلمه اجرة تهم بالباطل يؤذي الى ان يكونه اجبا في حسن حاله من اجابة
 له اذا لم ينجح لان اجبا في تحقق اجرة مثله وان لم ينجح لا يتحقق شيئا وهذا اخلاف
 العقل والشرع **مسألة** قال وان كان صاحب المال كذا عتبه ببيع السلعة
 نسيته لم ينجح له ببيعها نسيته فان فعل ضمن ذلك ان حكمه في ذلك على ما بينا لا
 حكم الوكيل ولا خلاف ان الموكل اذا قال للوكيل بالبيع لا يبيع نسيته لم ينجح ببيعها نسيته
 وانما ان فعل موهوم وكذا لك المضاربة اذا اخلت في ذلك قال فان كان صاحب
 المال لم يشترط ذلك كان له فعله لان الشافعي لا يفصل في التجارات وقد جرت
 به العادة وكذا لك الوكيل بالبيع لا يبيع نسيته جاز ببيعها اذا علم انه صاحب المال
 الموكل له عن ذلك وكذا لك المضاربة **مسألة** قال ولا يجوز له ان
 يخلط مال المضاربة بماله ولان نفعه الى غيره لا مضاربة الا ان يكونه صاحب المال
 قال له افعل فيهم براك فان كان قال هذا القول كان له خلطه براك نفسه وقد عرفت
 الى غيره لا مضاربة ولم يجر له ان يقترض من هذا المال احدا ولا ان ياخذ به شفعة
 الا باذن صاحبه في هذه بين المتعديين بعينهما وقههما ان اخلط ضربا من الاوسية
 ولائ الوكيل ليس له ان يخلط مال الموكل براك نفسه وكذا لك المضاربة وكذا لك
 لا يجوز له دفعه الى غيره لا مضاربة لا تملك البات شفعة الغني في ماله ولا يتركها
 ذلك الا باذن صاحبه لا تملك شفعة ما يشترط عليه عقد المضاربة بين الاولي
 فكون فعله قال له اعمل فيهم براك كان له الامران لا تملك قدرا لا ولا يدور بل الغرض
 المقصود وهو متعنى اهل التجارة لا يطلب الزيادة وقتلنا ان لا يجوز له ان يقترض
 منه ولا ان ياخذ به شفعة الا ان ياذن له فيها بعينهما وذلك ان الغرض
 والشفعة من يلاذ الغرض المقصود بالمضاربة وهو التجارة لا وطلب الربح والعقد على
 ذلك وقع وقوله اعمل براك ظاهرا وفيما يتعلق بالغرض المقصود من التجارة لا وجودها

دُونَ مَا سِوَاهَا لِأَنَّهُ لَا يَحْجُزُ لَهُ إِنْ قَالَ أَعْمَلُ بِكَ أَنْ يَنْفَعَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيْلَهُ
وَلَا أَنْ يَنْصَرِفَ بِهِ وَلَا أَنْ يَبْهَ لَأَنَّهُ مُخْلَفٌ لِلْعَرْضِ الْمُسْتَعْرَطِ لِأَنَّ الْعَقْلَ
يَجْتَمِعُ لِيُشْمَلَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حُلْمَةِ التَّجَارَةِ وَالسَّفَقَةِ بَعْضُ الْعَرْضِ فَحَسَبَ أَنْ
يَكُونَهُ كَالْعَرْضِ مِنْ **مَسْئَلَةٍ** قَالَ وَمَا يَنْفَعُهُ الْمَضَارِبُ عَلَى التَّجَارَةِ
فَهُوَ مِنَ الرَّجْحِ وَهُوَ لَمْ يَكُنْ دَفْعٌ كَانَ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ وَمَا يَنْفَعُهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ مَالِهِ مَا دَامَ مَقِيمًا
فَإِنْ سَافَرَ بِلَا مَالٍ كَانَتْ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمَالِ وَبِهِ قَالَ الْوَحْيَةُ وَاجْتَابَ بِهِ وَاجْتَابَ لَهَا فَيَجْعَلُوا
نَفَقَتَهُ إِذَا سَافَرَ عَلَى قَوْلَيْنِ قُلْنَا أَنَّهُ مَا أَقَامَ فَنَفَقَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ مَالِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُفْ
فِيهِ وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ مَقِيمًا بِسَبَبِ الْمَضَارِبِ وَالتَّجَارَةِ بَلَا الْأَصْلَ الْأَوَامَةَ فَأَمَّا مَا إِذَا سَافَرَ
فَنَفَقَتُهُ مِنَ الْمَالِ لِأَنَّهُ سَافَرَ لِلتَّجَارَةِ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَوْنَةِ فِي النَفَقَةِ يَجْزِي مَجْزَى سَائِرِ مَوْنٍ
التَّجَارَةِ كَالْمَجْزَى لِلْمَتَاعِ وَلَمْ يَخْلُفْ لِمَنْ هُوَ الْمَوْجِبُ الَّذِي يُؤْتِجُ فِيهِ وَمَا جَرَى مَجْزَى لَمْ يَشْ
فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُؤْتِجِي إِلَى تَبَاكُؤِ الْعَامِلِ بِشَيْءٍ مِنَ الرَّجْحِ وَهَذَا أَقَابَ سَائِرَ قَوْلِهِ
لَمْ يَخْلُفْ لَوْ يَخْلُفْ ذَلِكَ مِنَ الرَّجْحِ وَأَمَّا جَعْلُهُ مِنَ الْمَالِ لِأَنَّهُ يَجْزِي مَجْزَى سَائِرِ
الْمَوْنِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمَالُ وَحُكْمِي عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَلَنْ لَمْ أَنْ يَنْفَعُ مِنَ الْمَالِ الْقَدَرِ
أَنْزِلَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ فِي الْحَضَرِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِبَعِيدٍ وَلَا ظَنُّهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ كِتَابِ السَّافَرِ
مَسْئَلَةٌ وَلَوْ كَانَ الْمَضَارِبُ اشْتَرَى سَلْعَةً قَبْلَ اخْتِادِ الْمَضَارِبِ بِهِ
أَوْ بَعْدَ قَبْضِهِ يَخْتِجُ سَالِ الْمَضَارِبِ لَمْ يَجْعَلْ أَنْ يَخْلُفْ فِي الْمَضَارِبِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَضَارِبَ
إِذَا اشْتَرَا عَلَى مَا بَيَّنَّا كَانَ ذَلِكَ لَمْ وَلَمْ يَكُنْ لِصَاحِبِ الْمَالِ وَلَا يَخْلُفْ أَنْ يَخْلُفْ فِي
الْمَضَارِبِ مَا لَمْ يَكُنْ مَلِكًا لِصَاحِبِ الْمَالِ لِأَنَّهُ مِنْ سَطَرِ الْمَضَارِبِ بَيَّنَّ أَنْ يَكُونَهُ الْمَالُ لَوْ أَنَّ الْمَالِ
دُونَ الْمَضَارِبِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَفَعَ إِلَى جَبَلٍ دَرَاهِمَ
مَعْلُومَةً مَضَارِبَ بِهَا مَحِيضَةٌ وَأَذِنَ لَمْ فِي أَنْ يَسْتَدِيرَ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً لَتَكُونُ مَعَ الْبَيْتِ
قَبْضًا مَضَارِبَ فَاسْتَدَانَا الرَّجُلُ كَانَ جَمِيعُ ذَلِكَ مَضَارِبَ بِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ كُلَّ
مَا سَلَّمَ أَنْزَلَ مَالٍ مَعْلُومٍ وَأَذِنَ لَمْ أَنْ يَعْطَاهُ إِلَى الَّذِي اعْطَاهُ فَجَبَّ أَنْ يَضَحَّ ذَلِكَ
لِأَنَّ الْوَكَالَتَ فِي ذَلِكَ صَحِيحَةٌ وَشُرُوطُ الْمَضَارِبِ بِهَا مَحِيضَةٌ قَالَ وَإِنْ أَدْرَكَ أَنْ يَشْتَرِي
دَرَاهِمَ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ الْمَقْدَارِ صَحَّتْ الْمَضَارِبُ بِهِ فِي الَّتِي قَبِضَ وَفَسَدَتْ فِيهَا اسْتَدَانَا
الْمَضَارِبُ وَمَا كَانَ فَيَسَّرَ مِنْ رَجْحٍ أَوْ خَرَابٍ فَهُوَ لِلْمَضَارِبِ وَوَجْهُهُ أَنَّ قَدْرَ ذَلِكَ يَجْزِي
وَلَا يَبْهَنْ أَنْ يَكُونَهُ مَالُ الْمَضَارِبِ بِهَا مَعْلُومًا وَالْأَمْرُ لَمْ تَصَحَّ الْمَضَارِبُ بِهِ فَإِذَا كَانَ التَّوَكُّلُ

للمضارب وتبطلت المضاربة في الذي قبض فيه بطل التوكيل فوجب ان ذلك الذي
اشترى المضارب اذا كان كذا كان ربحه له وخسرانه عليه قال ولوان مضارباً
اشترى سلعة بثمن معلوم واستر اذ بايعها شيئاً فزاد لا كانت الذية على المضارب
في خاصته ماله وجهه انه متبرع بها وليس للمضارب ان يتبرع بشيء من مال المضارب
فوجب ان يكون ذلك لا يملك المضارب ولا يكون من مال المضارب **مسألة**
قال ولوان صاحب المال يبيع المضارب في شيء اشتراه المضارب بمال المضاربة صح
في ذلك كانه يملكها وهذه امارة ان يكون في الشيء ربح فيشترى صاحب المال المضارب
المضارب يملكه كان يكون المضارب استحل عبداً بغيره فله قيمته ويبعها له
فيكونه يضاف الربح للمضارب وهو جبر ومن سببه اجزاء فيشترى صاحب المال
ويأخذ العبد قايماً كان بجميع راس المال كان ذلك فسخاً للمضاربة فان كان بعض الراس
المال كان ذلك فسخاً لذلك القدر ولا يجوز ان يشترى عبداً ما ذكرنا فيكونه يملكه
من اشترى مال نفسه من وكيله وذلك لا يصح لانه المضارب يملك التوكيل فان
كان شيء يملكه في الربح هناك اما يوجب القياس الا ان الاستحسان يوجب صحته
في ذلك لو يجهل احدها له فملكه فانه مما لا خلاف في قبيح والمال ان المضارب قد تخلو له
بالمال حق وليس كالمالك المحضة الا ترى ان صاحب المال منوع من التصرف فيه
ما دامت السلة كما قاله الا بادي المضارب فان حق التصرف للمضارب فصح ان يربحه
كالسيدة يشترى من المكاتب ما في يده لا قال وان اشتراه للمضارب من نفسه كان السلة مفسداً
وجهه ان الخصومة تكون بين البائع والمشتري في حقوق القبض والتسليم والرد
بالعيب ولا يجوز ان يكون الا نسيان ختم نفسه قال ولا بأس لصاحب المال ان يعين
المضارب ان استعان به فيبيع له ويرى وتكون المضاربة بينهما صحيحة على ما
كانت وجهه انه معونة واحسان اليه ولا يوجب ذلك فسخ ما بينهما قال الله تعالى
تعاونوا على البر والتقوى قال **مسألة** ولكن يوجب المضارب للمال لانه التوكيل في البيع الى
المضارب **مسألة** قال وان اتجه المضارب بالمال دفعه فصح ثم اخرج
فحسب ولم يكونا اقسما الربح بل كان في المال وجب ان ينظر الى مال المضارب هل يفضل عنه
شيء فان فضل كان يملك المضارب وصاحب المال وان لم يفضل عنه شيء لم يكن للمضارب
فيه قسم هذا وهو على مضاربتيهما ولا شيء للمضارب الا من الربح ولا شيء الا بعد

سألا متى لاس المال وإذا ربح من خيس فيجب أن يُعْتَبَر حَقُول لاس المال وهذه أم
 لكحل في فيه قال فان كانا قسمنا الربح الأول كان ما أخذه للمضارب كذا وكذا القول
 ان ايجز بالمال دفعات كثير لا يدري في بعضها ويخس في بعضها قال ابو حنيفة ههنا
 كالأولى في جميع ايجز ويخسب ما أخذه للمضارب ثم يرد فخر راس المال ثم يقسم الربح ٢
 بعد ذلك ان كان فكله لم ينجح في الأحكام على انه رأى قسمنا الربح الذي وقع
 للمضارب بين الأولي وان ما بعد لا مضاربة ثالثة ابتدئ فلذلك لم يحب النجح
 المتقدمة في المضاربة الثانية وجهه ان قسمنا الربح لا تكونه الا بعد اقرار لاس المال
 فاذا ربحوا بذلك جرى مجرى النجح واسم اعلم **مسألة** قال واذا ادعى
 المضارب ذهاب المال كان القول قول له مع يمينيه وهذا اما لا خلاف فيه لأن يرد له
 بالوجه يده الأمانة والأمن يجب ان يكون القول قول له في يده المودع وقد ذكرنا
 ما رواه ابن يمين عن علي بن عتيق عن علي بن السلام انه قال في المضارب يضيع فيه الأمانة
 عليه وهذا في المضاربة الصحيحة فأما الفاسدة لا فان المضارب يكون في حكم
 الأجنبي المستك في الإكراه لا الفاسدة لا وقول ابو حنيفة ان هذا كالأولى فأما
 عندنا وعند ابي يوسف ومحمد فهو ضمان يرد إليه لو انضم الأجنبي المترك
 بالتلف على يده الا ان يكون تلف بامر غالب لا قبل له به فان ادعى تلفه بامر غالب
 فعليه البينة فيما ادعى قال ولو انه ضمير المال كان ضمانا باطلا ان شاء وفي وانما
 لم يرب وجهه انه في حكم المودع فيجب ان يبطل ضمانه كما يبطل ضمان المودع فان
قيل فهذا جعله كالمستعير يضمن اذا اشترط الضمان **قيل**
 له لأن المستعير اذا اشترط الضمان كان جعل الحفظ في مقابل ما يتوفيه
 من المنافع فاشتباه الأجنبي المترك وليس للمضارب منافع معلومة فيجعل
 الحفظ في مقابلتها فان اشترط الحفظ كان متبرعا به وليس كذلك المستعير
 لأن يرب في المنافع على الحفظ **مسألة** قال واذا مات المضارب
 وقد باين مال المضاربة وصاحبه اولي به وان لم يكن بئنه استخف بالبيت ان
 وجهه لا الورثة فان لم يكن له بئنه استخف الورثة اما اذا ابتدئ مال المضاربة فلا
 اشكال ان صاحبه اولي به لأنه لم يخرج عن ملكه فان لم تكن له بئنه واقر الورثة انه
 في حله تركه فلا خلاف ان صاحب المال يتحقق ذلك القدر عند لزام الدين وان تجدد

وان محمد لا الورثة ثم لم يثبت الا بالبينه كالدين يدعى الميت ويتركه لا الورثة لا وجه
يثبت الا بالبينه قال وان كان على المصارع دين في ماله المصارع به لم يفره فكان صاحب
المال اشوة العمد وبه قال اكثر العلماء ابو حنيفة وغيره قال القسم الذي اولى وجهه اذ الم
يكن مفترقا على مال المصارع به مائة اجمع اثنان له يرد له ولا يجوز ان يصير مال الغلام
اثنان له الا بعوض للغير فاشبه الذي فوج ان يكون هو اسوة العمد وهذه اذا علم انه كان
في جملة ماله باقرار الورثة او البينة وايضا فادى المصارع لما امكنه البيان فلم يثبت
حتى يصل من المال الى حقه بعينه مائة مضيقا له بان لا من جعله في غير حقه فيجب
ان يصير مائة له واداه منه مائة كذا على وقبح ما ذهب اليه القسم عليه
السلامة الذي اولى لانه مضمون في الاصل وليس كذلك مال المصارع به ويجب
ان يكون خالص اقوى والصحيح ما ذهب اليه يحيى وحكي عليه السلام ومثل قوله
عن علي عليه السلام **مسألة** قال وان دفع ماله مصاربه الى عبده
ما دون له في التجار مائة صححت المصاربه وكان هو والعرفه سوا فادى انفس العبد
المال اخذ الشئ ببذعه في بيع ما في يده من مال السيد حتى يشترط صاحب المال الحقة
والعبد المادون له في حكم البيع والسلف والتجارة لا كالخيار ولا خلاف فيه فوجب
ان يكون كذلك في المصاربه فاما اذا تعدى وانفك يلزم سبيل الى قيمته وقبضه ما في
يد من مال التجار لا في هذه الحكم ما تضمنه في سائر البياعات والاشياء ولا تجارات
قال وان دفع الى عبده غير مائة في التجار لا كانت المصاربه فاسيد لا
فان اتجه العبد فله فخرج كان لصاحب المال وللعبء اجره ومثله وان تعدى فانفك كان
كثنا عليه يطالب به اذا اعتق وكذا ان ما يعاقد به صاحب المال عبدا غير مائة في
عقد المصاربه لا يبيع الا على نفسه ثم تخرج باذن مولاه فادى المادون مائة لا فسد
العقد فكان دفع اليه على مصاد به فاسيد لا فكان الحكم مائة لا فان تعدى وانفك
المال كان كثنا عليه يطالب به اذا اعتق لانه صاحب المال يحيى بتصرفه في المال ودفعه
اليه ولم يكن لمولاه فتيه اذن فوجب الا يلزم بتعدي مائة لا بمنزلة من يقرضه
مالا فينفقه انه لا يلزم سبيل لانه صاحب المال يحيى بدعيه فان قيل صاحب
المال لم يرض بتصرفه في الاستملاك فانه رضى بتصرفه في التجارة **فيل**
له رضى بدعيه لما سلم اليه المال لانه لم يرض ان يتحول اليه المال فوجب ان لا يلزم منه

قال

قَالَ وَإِنْ دَفَعَ مَالَهُ مُضَارَبَةً إِلَى الْمَاهِقِ بِأَذْنِ أَبِيهِ أَوْ وَلِيِّهِ وَصَحَّتْ الْمُضَارَبَةُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ انْتَلَفَ الصَّحِي الْمَالُ وَجَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَاهِقَ إِذَا أَدَّى لَهُ مِنْ بَيْلٍ عَلَيْهِ فِي التَّجَارَةِ بَيْنَهُمَا صَحَّتْ بَيْنَهُمَا وَشَرَّأَوْهُ وَعَقُودُهُ عِنْدَهُ نَاءٌ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ فُلَانٌ أَنْ الْمُضَارَبَةُ بَيْنَهُمَا صَحَّتْ لَهُ فَإِنْ انْتَلَفَ الْمَالُ كَانَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ كَمَا يُرْجَى يَاتِي فِي الْأَمْوَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ كَانَ ذَنْبًا عَلَيْهِ يُطَالَب بِهِ إِذَا أَدَّى قَالَ فَإِنْ دَفَعَ الْوَلِيُّ بَعِيرًا مِنْ بَيْلٍ عَلَيْهِ فَصَلَّتْ الْمُضَارَبَةُ بَيْنَهُمَا وَكَانَ لِلصَّحِي عَلَيْهِ الْجُزْءُ مِلْكًا لَوْ عَقُودُهُ لَا تَصَحُّ فَلَمْ يَصِحَّ عَقْدُ الْمُضَارَبَةِ بَيْنَهُمَا بَيْنَهُمَا فِي الْعَبْدِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مَأْذِي نَاءً فَإِنْ قِيلَ فَمَا تَعُولُونَ فِي تَوَكُّلِ الصَّحِي وَالْعَبْدِ الْمُجْمُوعِ عَلَيْهِ قِيلَ لَهُ جُزْءٌ لَا يَكُنْ لَهُ عِنْدَهُ عَلَيْهِمَا وَالْعَمْدَةُ عَلَى الْوَلِيِّ لَأَنَّهُمَا كَالصَّغِيرَيْنِ عِنْدَهُمَا وَالشَّاهِدُ لَهُمَا

نسخة الأبيات

بِاشْكَةِ الْأَبِلَاءِ

لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِكَ الصَّاحِبَانِ فِي صَعْمَا ضَاعَتَهُمَا وَيَقْتَسِمَا مَارَتَ قَهَا اسْمُهُمَا عَلَى
مِنْ كَتَبَتْهُمَا بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ وَيَكُنُهُمَا الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا نَصْفَيْنِ فَإِنْ اسْتَرْطَا فِي الرِّخْخِ لَوُحْدَهُمَا
الثَّلَاثُ وَالْآخِرُ الثَّلَاثِينَ كَانَ السَّطْرُ بَاطِلًا وَكَانَ الرِّخْخُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ لَوْ أَنَّ
الضَّمَانَ عَلَيْهِمَا سَوَاءٌ وَهِيَ لَا تَشْرِكُ تَعْنِي مِلْكُ الْأَبْدَانِ وَلَا يَبْعَدَانِ يُقَالُ شَرَّكَتَهُ
الْوَجْهُ وَهِيَ لَا اسْمًا وَلَا مَرْجِعًا إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ قَالَ ابْنُ خَلِّقَانَ هِيَ الصَّحِيحَةُ وَقَالَ السَّائِفِيُّ
لَا تَصَحُّ وَابْطُلَا وَهِيَ لَا تَشْرِكُ تَعْنِي مِلْكُ الْوَجْهِ فِي شَرِّ الْأَمْوَالِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
تَتَضَمَّنُ التَّوَكُّلَ هَذِهِ فِي التَّعْبَلِ وَالْعَمَلِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ وَيَدْخُلُ الضَّمَانُ فِيهِ
عَلَى سَبِيلِ التَّعْبَلِ لِلتَّعْبَلِ وَتَكُنْ تَتَضَمَّنُ التَّوَكُّلَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ فِي شَرِّ الْأَمْوَالِ
وَبَيْنَهُمَا وَيَدْخُلُ الضَّمَانُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْبَلِ مِنْ تَحْتِ التَّكْلِيفِ وَجَاءَ ضَمِيرُ هَذِهِ مَا ذَكَرْنَا
فِي تِلْكَ وَذَكَرْنَا ابْنُ بَرْكَلُوحٍ أَنَّ هَذِهِ لَا تَشْرِكُ مَعْقُودَةٌ عَلَى الضَّمَانِ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْبَلِ
عَلَى الضَّمَانِ وَمَا ذَكَرْنَا أَوَّلِي بِهَذَا يَخْتَصُّ بِنِهَايَةِ السُّكُومِ لَا نَدْرُكُ أَشَاءَ إِلَى تَعْبَلِ
الْوَعَالِ فِي الْعَهْدَةِ لِيَذَكَرْنَا أَنَّهُ تَكْتَرُّ بَيْنَ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ قَالَ ابْنُ بَرْكَلُوحٍ لَوْ لَوُحْدَهُ
أَنْ يَقُولَ لَتَقْبَلَانِ بَعْلَ تَعْمَلُ عَلَى أَنْ يَكُونَهُ الرِّخْخُ بَيْنَهُمَا وَيَكُنْ لَتَقْبَلَانِ بَعْلَ تَعْمَلُ
عَلَيْهِ الرِّخْخُ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا وَجْهٌ يُجَوِّدُ أَنْ يَتَحَقَّقَ عَلَيْهِ الرِّخْخُ عِنْدَ الضَّمَانِ صَانٍ
عَقْدُهُمَا لِلشَّرْكَاءِ مَتَضَمَّنًا لِلضَّمَانِ وَمَوْجِبًا لَهُ يَقَالُ مَا تَسَاوَى عَلَى مَنْ قَالَ لَكَ هَاهُنَا وَجْهٌ

غير ما ذكرت وهو ان يوكل صاحب به بتقبل العمل وبالعامل في جميع البيوت يصير العمل
اليه فيستحق به الربح ويذبح كل الضمان فيه من حيث حصل التقبل كما نقول في
مجلس في شركة الوجوه في شري الاموال واذا اخرج ذلك بطل ما اعتمد به ثم يقال له لو لم
يكن ههنا الا الضمان لم يستحق الضمان الربح الا ترى ان رجلاً لو اشترى سلعة فوضها عنده
اخرج فلا يستحق شيئاً من الكسب والخبرة العمل فبان به صحة ما ذكرنا من ان هذه الشركة
تقتضي التوكيل مثل تلك فادع الضمان علمهما جميعاً يحصل على سبيل البيع على ما بيننا لا على
ان ساير الشركات تتعلق بالتوكيل والضمان جميعاً وذلك نحو شركة العتار وشركة الوجوه
في سائر الاموال وشركة المضات بغير فوج ان تكون ههنا الشركة كذلك والعلامة
الضمان شركة العقود لا على المعاوضة ويذبح على صحة ما ذكرنا لا الضمان قالوا ان ههنا
الشركة تقع فيما يقع فيه التوكيل من البيع والحوار ولا يجوز فيها لا يجوز فيه التوكيل
فحق الضمان والاحتساب لا يقع فيهما التوكيل ولكن حكمة اذ لك عنهم لتبيين صحة ما ذهبنا
اليه **مسألة** قالوا ان اراد تصحيح شرط تفصيل احدهما في الربح
بيننا لا بيننا في اصل الشركة ان احدهما هو الضمان للثالث والاخر للثاني والحقا يتبدلان
العمل على هذا الشرط وقد بينا وجه هذا في مسئلة شركة الوجوه في شركة الاموال والاعلام
في هذه مثل تلك لان التقبل في هذا يحصل على الثالث والثاني والتملك في تلك يحصل على الثالث
والثاني فيكون الضمان والربح بحسب ذلك في الشركتين جميعاً قالوا ان شركا على ما وصفنا
كان كل واحد منهما ان يتقبل العمل ويقبل منفردا او مع صاحبه وذلك ان التقبل يقع لهما
جميعاً وكذلك العمل على حسب ما شاءا فلو ان احدهما عمل ولم يعمل الاخر كان من لم يعمل
شريكاً له عمل لان تقبل كل واحد منهما بيمينه وبين صاحبه وكذلك عمله **مسألة**
قالوا بان ههنا الشركة للضمانين وان اختلفت صناعاتهم ما وبيع قالوا بحقيقة وابوب
ومر وقال قد لا تقع ههنا الشركة مع اختلاف الصناعتين ذكر لا الكرمي والصحيح ما ذهبنا
اليه من صحة مع اختلاف الصناعتين لانها ان كانت معقودة على التوكيل على ما بيننا لا وعلى
الضمان على ما حكينا لا فهي صحيحة مع الصناعتين الا ترى انه يصح مع الضمان ان يتقبل
الضمان بغيره ويكيله ثم يستعمل احداً طرقت ههنا الضمان يضح من كل واحد منهما فاذا احم
مع ما ذكرنا لا على ما بيننا لا يصح ان اختلاف الصناعتين في هذه الباب كما تنافها على ما ذهبنا
اليه **مسألة** قالوا ان اختلف الشريكان في ذلك بطلت شركتهما وذلك انهما شركة معقودة

كنا

عَلَى الْوَكَالَةِ وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِيَ فَادْرَأْ * كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَدْرِي عَلَيْهِ
 صَاحِبُهُ فَاتَّكَرَ لَا فَقَدَتْ أَنْ تَابَيْنَهُمَا الْأَمْرَ إِلَى أَنْ رَجُلًا لَوْ قَالَ لِأَخِي وَكَلَّمَكَ بِشَأْنِ الْعَبْدِ فَقَالَ
 بَلْ وَكَلِّتَنِي بِشَأْنِ الْفَرَسِ أَوْ مَن قَالَ وَكَلَّمَكَ بِشَأْنِ الْعَبْدِ فَقَالَ بَلْ وَكَلِّتَنِي بِشَأْنِ الْبَالِغِ وَخَتَمَانِيَا
 لَمْ يَسْتَقِرَّ بَيْنَهُمَا التَّوَكُّيلُ فَكَلَّمَ هَذِهِ الشَّيْءَ كَيْتَ **هَسْبُكَ** قَالَ وَهَذِهِ الشَّيْءَ كَيْتَ
 تَجَاوَزَ بَيْنَ أَهْلِ كُلِّ صَنَاعَةٍ وَذَهَبَ الْبُؤْسُ حِينَهَا وَاضْطَجَعَ بَيْنَ الْأَمْرِ هَذِهِ الشَّيْءَ لَا تَضَعُ بَيْنَ
 الصَّيَّادِينَ وَالْمُخَنَّسِينَ وَالْمُخَطَبِينَ وَالْعَامِلِينَ فِي الْمَعَادِينِ وَالْأَسْتِجَارَةِ وَقَالُوا لَا نَعْنِي الْأَسْتِجَارَةَ
 مِنْهُمْ وَالتَّوَكُّيلَ لَا يَطْعَمُ وَنَعْمُ قَوْلُهُ هِيَ تَجَاوَزَ بَيْنَ أَهْلِ كُلِّ صَنَاعَةٍ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهَا فِيهِمْ
 وَقَدْ نَصَّ فِيهِ الْفَنَوِيُّ عَلَى جَوَازِ الشَّيْءِ فِي الْمَعَادِينِ وَالْأَسْتِجَارَةِ بَيْنَ تَجَاوُزِ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
 وَكَذَلِكَ بَيْنَ هَذَيْنِ كَيْتَ فِي التَّعْلِيلِ فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهَا فِيهِمْ أَنْ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ فِيهِ التَّوَكُّيلُ
 وَالْأَسْتِجَارَةُ بَدَلًا لِمَا أَنَّهُمَا كَتَابَتَا الْأَعْمَالِ فَانْظُرْ لَهَا تَعْلَمُ مَا قِيلَ **فَانْظُرْ** حَيْثُ
 يَكُونُ الْأَصْطِيحَاءُ نَعْمُ مَعْلُومٌ هُوَ يَتَعَلَّقُ بِالْفَرْسِ لَا بِشَيْءٍ يَدْرِي هَلْ يَصْنَعُ لِمَا قِيلَ
 لَمْ أَمَّا جَوَازُ ذَلِكَ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا كَاصْطِيحَاءِ السُّمُوكِ وَالطَّيُورِ لَوْ أَنَّ الْمَوَاضِعَ وَالْأَمْرَ
 الْمُتَعَلِّقَ لَا يَجِبُ فِيهَا مِمَّا هِيَ الْفَرَسُ إِلَّا الَّتِي يَدْرِي الَّذِي يَفْعَلُ مِثْلَهُ فِي التَّجَارَاتِ وَإِذَا نَبَتْ أَنْ يَفْعَلَ
 التَّوَكُّيلُ أَحَبُّ الشَّيْءِ كَيْتَ فِيهِ عَلَى مَا بَيْنَا لَدُنْهَا مَعْقُولَةٌ عَلَى التَّوَكُّيلِ **فَانْظُرْ** فَانْظُرْ فَانْظُرْ
 قَدْ يَفْعَلُ فِيهَا عَمَلُهُ لَوْ أَنَّ قَدْ يَفْعَلُ الْأَمْرَ فِيهِ وَيَأْخُذُ وَلَا يَكُنْ مَبْتَغًى قَبْلَ لَيْسَ
 يَفْعَلُ فِيهِ الْأَمْرَ يَفْعَلُ فِي شَأْنِهِ لَا سَتَجَارَةِ الْأَمْرِ إِلَّا الْأَسْتِجَارَةَ عَلَى صَرَفِ الدِّينِ وَتَقْدِمُ
 الْأَمْرَ وَقَدْ يَأْخُذُ لَعَرِضٍ فِي ذَلِكَ بِاتِّصَالِ الْأَمْرِ وَتَقْدِمُ لِأَسْمَارِ الْعَصْرِ وَبَانَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا
 لَا يُجِبُ انْقِطَالِ الْأَسْتِجَارَةِ وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَتَجَارَعَ بَيْنَ أَحَادِهِمْ عَلَى هَذِهِ الْأَعْمَالِ تَحْتَ
 الْأُجْرَةِ بِمُؤَدِّي الرِّمَانِ مَعَ تَلِيمِ النَّفْسِ

بَابُ الْقَوْلِ فِي شُكْرِ الْعَالَمِ

وَالشُّكْلُ وَالشَّوَارِعُ وَالْأَمْرُ قَدْرٌ وَتَحْوِيلٌ لِكُلِّ مَا كَانَ لِرَجُلٍ سَفْلٍ سَيِّئًا وَلَا خَيْرَ لِقَوْلِهِ فَالْقَدْرُ هُوَ
 الْبَيْتُ وَابْنُ صَاحِبِ السُّفْلِ أَنْ يَبْنِي سَفْلًا وَارَادَ صَاحِبُ الْعَالَمِ أَنْ يَرُدَّ مَسْكَنَهُ قَضَى لَمْ عَلَى صَاحِبِ
 السُّفْلِ بِنَاءُ السُّفْلِ لِيَبْنِي هُوَ عَالِمٌ عِلْمُهُ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ السُّفْلِ مَعْنًى أَطْلَقَ لَصَاحِبِ
 الْعَالَمِ يَبْنِي السُّفْلَ وَيَبْنِي صَاحِبُ السُّفْلِ مَسْكَنَهُ لَا يَخْتَلِفُ يَدِي إِلَى صَاحِبِ الْعَالَمِ مَعْنًى
 فِي بِنَاءِ السُّفْلِ وَأَنْ أَحَبَّ صَاحِبُ الْعَالَمِ سَفْلَ السُّفْلِ إِلَى أَنْ يَتَوَفَّى مَعْنًى فِيهِ قَالَ الْبُؤْسُ حِينَهَا

فَقَالَ شَيْخُ الْعَالَمِ
 الْقَوْلُ فِي شُكْرِ الْعَالَمِ

لا يجبر صاحب السفلى على بناء السفلى ولكن صاحب العلو اذا بنا لا يمنع صاحب
السفلى من سكنا لا يحق بوفيه ما غرم فيه ويكون ذلك في يد صاحب العلو على سبيل الزم
الى ان يستوفي حقه ووجه ما ذهبنا اليه انه لا خلاف في ان صاحب السفلى ليس له ان
يبيع نقض سفلى لتعلق حق صاحب العلو به فيجب ان يلزمه اما اذا انتقض لتعلق
حق صاحب العلو به لان كل من لم يكن له منع الغيب من ملكه لتعلق غيره لا يلزمه
تسليمه اليه كالدار المستأجرة وكالرهين اذا هرب في يد الراهن وما استبته ذلك ويقال لهم
اذا قلتم انه اذا عيى السفلى كان في يد صاحب العلو على سبيل الزم الى ان يستوفي منه
ما غرم فقد اوجبت ذلك على صاحب السفلى لانه ان لم يكن ذلك الغرم لانه ما له فلو وثم
لقولكم انه لا يجبر على ذلك وقلنا ان صاحب العلو احب استعلاء السفلى الى ان يستوفي
ما غرم فيه لانه انفع لها وقرب الى ان يضل كل شيء حتى الى حقه من صاحب العلو
وصاحب السفلى ولا يمانع من ذلك هبنا ان انما لم يبيع على المذنبون ماله بحق الغريم اذا تقاعد
من ايمان حقه بالاستعلاء ان لم يمانع قال وليس لصاحب السفلى ان يبيع
نقض سفلى وان كان معسرا وان يبيع قايما غم منقوض وكذا ان في
نقضه ابطال حق صاحب العلو وهذا لا خلاف فيه فاما ان باعه قايما غم منقوض
فذلك جائز ولا ضرة على صاحب العلو فيه اذ حقه ثابت لا مانع من استيفائه
قال وكذا في القول في العاين والنهر يكونه بدين السرى يكون او شر كايهم احدهم
بالكس او بناء المستألا او غيره ذلك فاما بدينه لم يكن لمن لم ينفق فيه شيء حتى يرد
على شيء ما غرم في حشيه ووجه ما تقدم في المسألة الاولى في فلا يمنع لانه لا
مسئلة قال ولا اختصم اجماع في عرض السوارع ولا لزوم فاحسن
التقدير في عرض السوارع التي يجتازها الماحل والعاريات ان يكونه التي عسرة ذراعا وان
يكونه عرض الطريق التي هي ذراع ذلك سبعة اذرع وان يكونه عرض الارض التي لا منفذ
لها على عرض اوسع باب فيها هذا الذي ذكره من التقدير هو صواب من الاجتهاد وما عرف
من جهة العاين لا ان فيه دفع ضرب عن المستطرقين وعن اجماع ان وهو على ملكه فله هذا
التقدير يحتاج اليه في موضعين اما ان تلبس خال الطريق ويحال ما حولها من الاملاك
فيرجع الى هذا التقدير وانما ان يكونه حول الطريق ارض موات فيمنع من ايراد الاحتياذ البعد
ان يجعل للطريق هذا التقدير فاما اذا كان حول الطريق املاك متميزة لا عن الطريق لا التباس

فإنما قلتم الطريق ان يترك على ما هو عليه من الضيق والسعة والتقدير الزقاق على ما يقع
 باب فيه وجبه آخر وهو من اراد دخول داره فقلد ان يدخل في اي موضع شاء من بابيه
 وتعد له ان اراد الخروج فيضبط كل انضمت طريقا وتعد هذه الوجبه في من الدار التي في
 مخرج الزقاق ووضح **مسألة** ويجب أن يمنع الناس من فتح الكسف الى الطريق
 والشوارع وان تهدم المتواضع المشرف على دوير المسلمين من المساكن اذا كان يندرج حرم
 لمن ارتقى فيها ومنع من ذلك كله لانها اجمع ضرة بالمسلمين وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتح
 ولا يهرق في الاشدوم **فان قيل** الستم لا يتعاون ابناء ان يبيح لنفسه ما يمكن
 الا سلف وفيه على ما نزل لكان لا ينعولون ان كان له وهو الذي يجعل لنفسه الستم
 ان احتاج اليه فكيف قلتم ان المتواضع تهدم الى الامكنة الدسلف فيها على دور المسلمين
قيل لانه لا نوع المتواضع ببيت لمصالح المسلمين فاذا حصل فيها الضرر لبعض
 المسلمين زال الوجه الذي بنيت له فوجب تقصير الدوائر والمنازل لمن تولى لمصالح
 المسلمين بل كل انسان له ان يعمل في ملكه ما يريد ويحبي ما يشاء ولا يمنع منه لانه
 في منعها منه اذخال الضرر عليه وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يجل مال امرئ
 مسلم الا بطيب من نفسيه ولا يجل هدم بناة في ملكه ولا منع من بناة **مسألة**
 قال واذا كانت مزارع وتخليل بعضها منخض عن بعض امسك صاحب الاموال والزرع
 الى السنة التي وللخل الى الكعبين ثم يرسل الماء الى من هو اسفل منه ثم كس ذلك فيجعل
 من هو اسفل منه حتى يظلمه الى آخر الضياع ان كان كسيرا الى يقطع ان كان قليلا
 هذا ذكره لا على ما عرف من حاجته تلك الامور ضاير الى الماء وعلى ما جرت به عاد اهل
 تلك الدار وعلى ما علم من كفاية هذا التقدير لمزارعهم فانه كانت مزارع تكون حاجتها
 الى اكثر من هذا القدر او اقل كان العمل على مقدار الحاجة وهذا اذا لم يكن اجمع شركاء
 في الماء وكان حق الاسفل في الصبايات ذوقه اهل النهز فاما اذا كان الجميع حق في اصل النهر
 وكان الكل فيه شركاء اصحاب السفل واصحاب الاعلى فيجب ان ينقسم الماء بين الجميع
 على مقدار احتوائهم فللماء او كذا يكون النفع غايه اعلى الجميع والضرر ان قل الماء او كذا
 للجميع **مسألة** قال **الحسن** ما يجعل عليه في حريم رايه العظماء
 التي يتوزع منها ان يجعل قسمائهم ذراع من جوانب الاربع ولا يدخل على صاحبها غير
 في حريمها ولا يجمع فيه وان يجعل حريم البيت اجماعا حريمين ذراعا من كل جانب

وان يجعل حرهم البئر الاسلامية اتحادا ربيعا ذراعاً وهذا لا المقايير على ما
 تعنى ذكرها بحسب احوال البئر وتلك الزيادة وما عرف من اتحادها الى ما ذكر وهذا على
 ما قد متنا القول فيها يكون على وجهين اذ التبيين الاخر في الحر لم ان كان حول حول
 هذه لا اذ باروا العيون ارضون مباعدة فيمنع من راد الاختيار في مقايير حرهما فاما اذا كان
 حولها املان معروفة ثابتة فلا يمتنع الملاك من انوارهم **مسألة** قال
 واذا اشترك رجلان في عتق او في ترك كان لكل واحد منهما ان يجزي مالاً من الغنيم
 في المال ^{أما} والارضية شاء بعد ان لا يكون مضاراً لصاحبه وذلك ان المأثر ان يكون ملكاً
 له او حقاً فلهما كان فحر او لم يملك بشار غير من خوان يكون لغیره في صبا بدهن يقطع
 عنه باء جواز الماء الى غير ذلك الموضع فلا يجوز ان يختار الى سكر لا حول الماء
 بغيره بالهين اذ لا يتم الا بان يستعمل ملك غيره لافاء تله لا يجوز فاما اذا سلم ما ذكرنا وما اشبهه
 فصاحب الماء اولى به بخبره الى حيث شاءت ولا مداعلة الحكم بالصلابة وبالمستوفى

القول في القسم

اذا مات الرجل وخلف تركته ورثتها فيهم عتق وصغار وطلب الكتاب للناظرين
 قسمتها كان للحاكم ان يقسمها بينهم ويستحب احضار الغيب فان لم يفعل جاز **علم**
 ان القسمه كلها في بيعه وجازية جوازاً لا من حق كل واحد من الشراة سأل في البيع
 فاذا اذرت حق احدهم كان قد جعل غنماً لا عوضاً عما جعل من حق ليد لك الغنم وهذا هو البيع
 لا تله بذلك كل واحد منهما صاحبها ما ملكه يوصي احدهم لا يملكه وذهب ابو بكر الى ان القسمه
 الى ان القسمه فيها يكال او يؤزن ليس فيها فعن البيع في سائر الاشياء الى تعويم
 للقسمه وليس ذلك كذا لك لان الوزي بينا لا خاص بل فيها يكال ويؤزن فيما لا يكال
 ولا يؤزن ودخول التعويم فيها لا يكال ولا يؤزن لا يختص به بالبيع ذوقا لا يدخل التعويم
 ما يكال ويؤزن لانه قد يوم الشيء لا للبيع وقد يباع بغية التعويم لم يخرج الى التعويم فاذا
 ثبت في كفا القياس لا يجزى احدهم على القسمه لانها بيع على البيع ولا يجب احد على بيع
 ملكه مع سلامته الا حوالا لكن المسلمين اجمعوا على ان القسمه تجب ويجزى عليها من اجل
 مية الشراة اذا تعلق الشئ والصلاح بها ولم يكن على الشئ كذا فيها صرغنا لنا عن النبيين
 واتبعنا الاجماع **فصل** فاذا مات الرجل وخلف تركته ورثتها وطلب الوري

له معنى
 بالبرهان
 فلو كان
 من كاتبة

القول في القسمه

او بعضهم القسمة نظرا فارد كان المال متواليا واحدا او معتدا او اخذا او حيوانا واخذ او فمسا
واحدة او كانوا ثمة واحدة صفة لا ينفع بيع مع القسمة او حياثا واحدا لم يقسم الحكم
لأن الغرض بالقسمة نفع الشر كآء وصلاتهم فارد ان اذات القسمة الى الفسار والشر كآء لم
يقسم الحكم وحلا بينهم فان اقتسموا هم على وجه التراضي ما تاتى القسمة فيه لم ينفعهم
فاما ما عدا ما بينا لا وما يجزى بجزأ عما يتاتى في القسمة ويكون في القسمة نفع فان العالم
يقسم اذا طلبوا القسمة او طلبها بعضهم الاختلاف في ذلك وكذلك ان كان فيهم صلح او غيب
على ما نحن عليه وهذا من مذهب يدل على ان يرى الحكم على الغائب لأن القسمة تنقسم
مقتضى البيع والحكم وقد اجازها على الغائب **مسألة** قالوا اذا وقعت القسمة صحقت
علاوة لم يكن نقص الغائب اذا حضر ولا للبعي اذا كبر وان كانت قد غابت عن حصته
كان لهم ان ينقصوها فارد ان كان بعضهم قد باع حصته انتقض البيع اذا اجمعوا على ان القيمة
وقعت غير صحيحة وعلى سبيل الغلط واقر فارد ان انتقضت القسمة فاختلغوا
فالبينة على من يدعي الغلط لأن الأصل في معاملات المسلمين الصحة الا تركت
احد المتبايعين اذا ادعى فساد البيع وادعى الاخذ وصحة كانت البينة على مدعي
الفساد واليمين على مدعي الصحة وكذا في القسمة وما يدعي من الغلط على سبيل
التعاقب لم يسمع كما لا يسمع من المتبايعين لأن القسمة مع التعاقب تفسخ اذا رضي بهما
الشر كما يفسخ البيع اذا رضي به المتبايعان الا ان يكون في القسمة غائب او يبي لم يرض
بها كما يكون ذلك في البيع وانما الغلط فيها ان يدفع الثلث الى من يتحقق السدس والسدس الى
من يتحقق الثلث وما استبدت لك لوجعل بعضهم ما لا ينفع به على سبيل الغلط وما جرى
مجرأ فارد ان كان لك نقص الحكم القسمة كما ينقص البيع اذا جرى فيه ما يفسد وان كان
بعض العدة توباع نصيبه نظرا في الغلط فان كان ثبت بالغلط باقراهم لم ينتقض البيع بل
تبرأهم تغير القسمة فيما في ايظهم من المشوم والتمير وان ثبت الغلط بالبينة عند الحكم
انتقض البيع لأن باء فارد ان من خرد شي عن يد ولا دغوى شر كما يد لا يفسد البيع كما ان خطا
لوا من آخر ثم ادعى انه كان في يد لا على سبيل الغصب وان كان مدكا لولا يوصد فارد
ولا يركونه الم تبرأ الى ما استوا لا ينظر الى اقرار البايع ولا دغوى الاخر وان ثبت
ذلك بالبينة عند الحكم انتقض البيع فهكذا القسمة **قال** واذا كانت ارضان متدة فارد
بين جماعة وكان لبعضهم فيها يسير ولبعضهم فيها كثير وكانت حصصه صاحب البتتين

منها ما لا ينتفع بها لقوله كان له ان يقول لغيره اجمعوا خطيتي في يومهم
 في كل موضع واحد وحكم لهم عليهم بذلك وقال أبو حنيفة تقسم كل قطعة منها
 على الانفراد وقال أبو يوسف وعلم مثل قولنا وقال هو على ما يرد الا الحاكم من الصلوة
 لهم وبيد تقول وقوله قولنا ان القسم مؤتمرة لصلوة السركاء ويجري منافعهم فأيضا
 ثبتت عند الحاكم ان صلاتهم ان يجمع نصيبه في بغض للمقسم دون بغض وكم يكن في
 ذلك صفة على الناظر وجب ان مضى القسم على ذلك ويحكم على السركاء كما فعله في
 الدار الواحدة والقطعة الواحدة والمنازل الواحدة لا يفتقر الى قسمه وقفت على الصلوة
 لا ضرورة فيها على السركاء **فان قيل** هذا يعني مجرى البيع ولا يجوز الاجتناب على
 البيع **قيل** لكل قسمي تنضم معنى البيع فكان الواجب ان لا يجبر على شيء **فان**
قيل فلا يمنع ان تتفاوت احوال الدواب المتفرقة والارضين المتفرقة فلا يصح قسمة
 بعضها في بغض **قيل** لم يعدل التفاوت بالتعويم الا ترى ان العاصية الواحدة
 اذا كانت واسعة الاطراف يفضل بغض جوانبها بالعمارة ولا بغضها بالخراب تتفاوت الاثر
 في جوانبها ولا خلل فانها تعدل بالتعويم ولتقسم بعضها في بغض فذلك ما اذكركم
فان قيل اذ ثبت ان الاجناس المختلفة لا يتضم بعضها في بغض لتفاوتها
 فذلك ما اختلفنا فيه **قيل** له قد اجبت التفاوت بما كفي فنعى له
 نقول ان الاجناس المختلفة لا تنضم بعضها في بغض على ما سنبينه من بعد
مسألة قال ولو ان رجلا كان له نصيب في جربة او عبدة او صطرة او بيع
 وكان لا يشاء ان ينصيبه من غير الحكم على شيء كآدمه باقتناعه نصيبه منهم او بيع
 خصصهم معه هذه اقوال يعني وان كان له وجه في النظر فادعى لا أقول بل لا في
 لا يعرفه قول لا يؤخذ قبله ولا من ان يكون خارجا عن الجماعة فلو كان له قائل
 ولم يكن خارجا عن الجماعة فوجه من النظر ان يقال انه اجبار لبغض السركاء
 على المعاونة على ما يكون على سبيل السركاء وحيا للصلوة من حيث لا ضرورة فيه
 فاستبنت القسم فوجب ان يلزم الحكم به كما يلزم الحكم بالقسم الا ترى ان الله
 الله لا ضرورة فيها كليله الشفعة فانها مؤتمرة لا يقع صفة المساكنة والمجاورة
 والله اعلم **مسألة** قال ولا بأس بقسم الأرض للثمن في هذه الجارية
 لا أن تعدل الثمناء في التعويم وكما انكم انكم تعدل الثمناء في التعويم
 جازت قسمته اختلفت الاجناس او تفتت يد على ذلك ما اجمعوا عليه من جواز

فَيُتَمَرِّقُ الْبِنَاءُ مَعَ الْأَرْضِ مِنَ الْبِنَاءِ عَالِفٌ لِلْأَرْضِ أَكْثَرُ مِنْ عَالِفِهَا الْأَجْنَائِشُ فَيَجِبُ
 أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْنَا لَا جَائِزًا **فصل** نَصَّ فِي الْمُنْتَخَبِ عَلَى أَنْ يَبِيعَ السُّقُوفُ
 مِنْ أَرْبَعَةٍ لَا يَبِيعُ لِمَا فِيهَا مِنْ الْأَخْتِلَافِ وَاقْتَضَى ذَلِكَ الْأَجْمَلُ قِسْمَهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ
 كَمَا اجْتَاهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَابُو يُوسُفَ عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمَا فِي كَيْفِيَةِ الْقِسْمِ وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ
 قِسْمَتُهَا عَلَى التَّقْوِيمِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ أَنَّ التَّقْوِيمَ أَقْرَبُ إِلَى التَّسْوِيَةِ وَالْتَعْدِيلِ **مسألة**
 وَقَدْ كُنَّا نَسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ لَيْسَ أَشْرَكَ فِي حُدُودِهَا أَوْ مَا أَشْبَهَهُ فَاقْتَسَمَا الْأَمْوَالَ
 دُونَ الْفُرُوعِ كَأَنَّ الْقِسْمَةَ بَاطِلَةٌ لَهُمْ أَنْ يَقْضَوْهَا مَتَى لَمْ يَرَوْا هَوَاجِئَهَا حَتَّى يَقْتَسِمُوا الْفُرُوعَ
 مَعَ الْأَمْوَالِ وَجَهْلُ أَنَّ الْبَيْعَ عَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ فَجَبَّ أَنْ لَا يَبِيعَ الْقِسْمَةَ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ بَعْثَى
 الْبَيْعَ عَلَى أَنَّهَا لَا تَبَاسُطُ فِي أَنْ قِسْمَتِهَا الْعَوَامِ مِنْ أَحْيَوَانِ دُونَ الْأَعَالِي لَا تَصَحُّ كَمَا لَا تَصَحُّ
 فِي الْبَيْعِ وَعَلَى هَذَا سَبِيلُ قِسْمَةِ الْأَمْوَالِ دُونَ الْفُرُوعِ فَجَبَّ أَنْ لَا يَبِيعَ **مسألة**
 قَالَ وَلَا أَعُوذُ مِنَ الْخَلَّةِ فَصَادَ فَرْعُهَا فِي غَيْرِ أَرْضٍ صَاحِبُهَا خَلَّيَ يَسْقُطُ فِيهَا مَرْهًا حَكَمَ عَلَى
 صَاحِبِ الْأَرْضِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْخَلَّةِ بِتَسْلِيمِ مَرْهَاهَا إِلَيْهِ وَحَكَمَ عَلَى صَاحِبِ الْخَلَّةِ بِقَطْعِ مَا
 صَادَ فِي أَرْضٍ ذَلِكَ مِنْ فُرُوعِ الْخَلَّةِ أَوْ فَرَعًا عَنْهُ أَنْ أَمَرَ وَنُقِصَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ
 بِتَسْلِيمِ مَا تَسَاقَطَ إِلَيْهَا مِنْ ثَمَرِ الثَّغْلِ لِأَنَّ ثَمَرَهُ يَكِلُهُ ظِلْمًا لَكَ أَوْ لِمَا بَا مَلِكٍ وَنُقِصَ عَلَى صَاحِبِ
 الْخَلَّةِ بِقَطْعِ مَا اشْتَرَفَ عَلَى أَرْضِهِ مِنْ فُرُوعِهَا أَوْ فَرَعٍ لِأَنَّ مَنْ مَلَكَ أَرْضًا كَانَ أَهْلُ
 جَوَائِزِهَا إِلَى خَيْرِ أَتَى لَيْسَ لِأَخِيهِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِبَيْعٍ وَلَا غَيْرٍ وَهَذَا مَا لَا يَخْلُو وَفِيهِ
مسألة قَالَ الْقِسْمُ عَلَى السَّلَامِ وَالْإِبَاسِ بِنَيْعِ الْمَاءِ فِي الْعَيُونِ وَالْأَنْهَارِ
 وَفِي قِسْمَتِهِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ أَمَّا قِسْمَةُ الْمَاءِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ فَظَاهِرٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَتَأَنَّ كَوْنُ نَمَاءٍ
 وَلَا يَتَدَفَعُونَ وَلَا وَجْهٌ لِأَيِّهِمْ تَكُنْ مِنْكَ هِيَ عَلَى أَنْ التَّعْدِيلُ فِيهِ مَكْرُومٌ بِالْأَجْزَاءِ كَمَا يَكُونُ
 فِي مَا يَكُنُ وَيُؤَدُّنَ وَالْعَلَّةُ أَنَّ التَّسْوِيَةَ وَالتَّعْدِيلَ بِالْأَجْزَاءِ فِيهِ مَكْرُومٌ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ فِيهِ
 بِأَحَدِ الشَّرَكَاءِ فَإِنَّ صَحَّتِ الْقِسْمَةُ فِيهِ بِنَاءً بَيْنَهُمَا وَجَبَّ أَنْ يَبِيعَ الْبَيْعَ لِأَنَّ أَقْدَ بَيْنَهُمَا
 الْقِسْمَةُ تَقْضِي الْقِسْمَةَ الْبَيْعَ **فان قيل** إِنَّهُ مَجْمُوعٌ فَلَا يَصَحُّ بَيْعُهُ **فيل**
 لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا الْقِزْدُ فِي مَا تَسَّ إِلَيْهِ إِحْتَاجُهُ وَمَا يَضْبُطُ بِهِ مِثْلُهُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَضْبُطَ
 بِالْمَجْرَى وَالْأَوْقَاتِ لِيَكُنْ يَجْرِي فِيهَا وَأَنْ لَمْ يَضْبُطْ مَقَادِيرَ أَجْزَائِهِ كَمَا أَنَّ الْمَكِيلَ وَالْمَوْزُونَ يَضْبُطُ
 بِالْكَفِيلِ وَالْوَزْنُ وَأَنْ جَهَلَتْ مَقَادِيرُ أَجْزَائِهِ بِلِمْقَاتٍ يُوحِيَاتُهَا وَكَذَلِكَ النَّيَابُ يَضْبُطُ
 بِالْوَزْنِ وَالْأَوْسُونَ بِالْحَدِّ وَفِي الْمَسَاحَةِ وَأَنْ جَهَلَتْ مَقَادِيرُ أَجْزَائِهَا فَكذلك الْمَاءُ مُضْبُوطٌ بِأَيِّ

بينا لا فيجب أن يبيع بئعه ولا يفسد من هذه الجاهل **فان قيل** فأن في حكم المباح
 لقوله صلى الله عليه وآله الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار وكان كذلك لم
 يبع بئعه **قيل** لأن النبي صلى الله عليه وآله ألبس فيه الحق للفرس في مقدار ماء
 يحتاج إليه للمنفعة والوضوء وما جرى مجراها دون ما سوى ذلك الا ترى ان المالكين
 قد اجمعوا على انه لا يجوز الاخذ من بئعه من غير ما جاز صاحبها الا بالضرورة وبما لا يضر
 ملكه فانه قد لا يبيع بئعه المباح واذا ابيع ذلك بئعه فبما ساع على ما لا يضر
 والمغنى انه ما يملو **مسألة** قال واذا اقتسم الشيء كان ارضا بينهما فوكت
 بالان لاخذها في نصيب صاحبها لم يكن لصاحب منع من الدخول اليها فان كان نصيبه
 استأذنا قسمة جديده بئعهما واللبنة حرمها وجهه ان الذي يتحققه كل واحد من
 الشيء يكون نحو ملكه وهو تغير بل لا تضبط على وجبه يتغيران بل يدين ذلك انه لا يقسم
 ما قسمته من فاذا وقعت القسمة على وجبه يلحق الضمان لهما في ذلك الا ان لم يكن فيها تغير
 لان التغير هو المساواة فيها استحقاقا بالملك ولا يجوز القسمة على هذا فاما ان يطلب
 ويقسم قسمة جديده او يعطل لصاحب البيت طريقا اليها لشيء يكره لغيره الضمان ولا بد
 للبيه من الحرير انما منافعا تتم بالحرير لمنا بئعا لا بئعا

كتاب الرهن

باب القول في أحكام الرهن وقيل بئعه

لا يبيع الرهن قبل وجوب الحق نحو ان يرهن رجل من رجل رهنا على ان يقرضه
 ما لا فان رهنه على ذلك ثم قبض المال صحح الرهن فخرجنا عن قولنا ان الرهن لا
 يبيع ان الرهن ياخذ بئعه ساد وليس للرهن منع وانما ان تلف في يد المرحم لم يضمنه
 وانما قلنا اذ رهنه قبل وجوب الرهن ان الرهن لا يبيع لانه انما يجوز احتباسه
 للمرحم لتعلق حقه به وضمنانه لاحتباسه اياه وان لم يكن للمرحم حق يتعلق به فله
 وجه لاحتباسه ولا ضمانا اذ لم يكن محتسبا في يده فاما اذ رهنه على ان يعطيه
 ما لا فله ضمانا ان يستقر الرهن لا ان عقد الرهن كان قد حصل
 ولم يكن استقر بل ان موقوف على الفسخ او التبرع لا يبيع الموقوف يكون موقفا
 على الفسخ او التبرع وحده ما ذكرنا من التبرع الرهن فان اخذ الرهن الفسخ

الرهن قبل وجوب الحق

فان اقرضهم ما شئ كما استقر الرهن اذ قد حصل السبب المقر له وهو
 القرض قال ولا يصح رهن المشاع ما ولا رهن مالم يقبضه المرخص وقال في المنتخب
 يجوز رهن المشاع **اما** كون الرهن مقبوضا فهو قول زبيد وعليه تمامها السلام فاما
 قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي ولا احمظ فيها خلافا بين العلماء الا شئ يحكي عن
 ابي يوسف ثم لا يورث في تعلق ابن ابي هريرة انه قال ان الرهن يصح بغير العقد والليل
 على ذلك قول الله تعالى في هاهنا مقبوضته ونحن لم نعرف حكم الرهن الا بهذه
 الآية وقد ثبت بذكر قبض الرهن فلم يثبت الرهن الا مقبوضا وهذا يبطل قول من يقول
 ان الآية وردت على سبيل التكرار فذكرت على جوارحه من غير مقبوض اذ قد بينا ان حكم
 الرهن مأخوذ من الآية ولم يرد الا مؤمرا بالقبض على ان الحكمي عن اجازة غير مقبوض
 ان الرهن لو مات لم يكره الوفاء تسليمه الى المرخص وتخصيصه بالتميز في سائر العوالم
 وهذا ان الرهن فلم يكن معنى الرهن غير مقبوض فاما رهن المشاع فقد اختلف
 فيه فذهب ابو حنيفة واصحابه الى انه لا يجوز وهو رواية الاحكام والصحيح وذهب
 الشافعي الى جوازها وهو رواية المنتخب وهو قول الناصب ووجه قولنا انه لا يجوز رهن
 المشاع اننا قد بينا انه لا بد من ان يكون مقبوضا فان التبع حتى لم يكن ذلك الرهن لا يورث
 معناه الاحتباس للتوقيف ورهن المشاع يوجب استحقاق القبض بالمال لا به وهذا يمنع دلم
 القبض **فان قيل** ليس السلعة تلو في يده البائع قبل تسليمه للتوقيف
 الى ان يتوفى الثمن وتجرى لك يفتح في المشاع فما انكرتم مثله في الرهن **قيل**
 انه التوقيف في السلعة لا يقع التسليم لك ترى وذلك مئة ام والنوثة في
 الرهن والتوقيف في الرهن ان يقبضه فيجب ان يكونه القبض مستقدا اما يمكن ان
 يجعل هذه الآية اذ ليل في المسألة **فان قيل** قد يصح عندكم بقاء الرهن
 مع خذو جوارحه من اليد المرصين وهو اذا استعان له الراهن فما انكرتم مثله في رهن المشاع
قيل انه يد العارية غير متحققة على المرصين فلم يثبت في ذلك رهن المشاع
 لان يد المرصين تستحقه فلم يثبت له القبض ومع الاقادة لا يكونه القبض
 تسليمها اذا لم يكن ما يوجب رد المأول لم يبطو العقد عليه كما انطوى عليه عقد رهن
 المشاع **فان قيل** فقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع ما لم
 يقبض ومع هذا يصح بيع المشاع فبان ان قبض المشاع متأت **قيل** انه

لَسْنَا نَمْنَعُ مِنْ تَأْتِي الْقَبْضِ فِيهِ الْمَشَاعُ وَلَمَّا انْتَفَحَ اسْتَدَامَ الْقَبْضُ فِيهِ الْمَشَاعُ
 وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَبْيَعْهُ النَّبِيُّ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَحْطَلْ فِيهِ
 الْقَبْضُ فَإِذَا حَصَلَ الْقَبْضُ خَرَجَ مِنْ عَهْدِهِ الْخَبَرُ لَا تَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا مَا لَمْ يَحْطَلْ الْقَبْضُ
 صَفَقَهُ لِلْبَيْعِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرَّهْنُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ كَوْنَهُ مَقْبُوضًا صَفَقَهُ لَهُ فَتَى خَرَجَ
 عَنِ الْقَبْضِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ رَهْنًا وَقَدْ جَاءَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَنْعِ هُوَ مَا أَقْبَضَ تَأَلُّفًا عَلَى سَبِيلِ
 الْأَسْلَافِ وَالصَّحَابَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ **سُئِلَ** قَالَ وَإِذَا أُعْطِيَ الرَّهْنُ إِلَى الرَّهْنِ
 خَرَجَ عَنْ رَهْنِهِ وَلَمْ يَنْقُصْ الرَّهْنُ أَجْمَعُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ خَرَجَ الْمَنْعُ
 عَنْ رَهْنِهِ وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ لَوْ جَاءَ لَا يُقِيمُ شَيْئًا هُوَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَرْجِعْ يَدَهُ عَلَيْهِ إِلَّا تَوَلَّى
 أَنْ الْعَقْدَ إِذَا حَصَلَ فِي يَدِ الْمُضْطَرِّبِ وَمَنْ تَلَفَ لَمْ يَقْمِمْ الْعَاضِبُ مَا لَمْ يَعُدْ فِي يَدِهِ
 تَأْيِيدًا وَكَذَلِكَ الرَّهْنُ قَدْ بَقِيَ الرَّهْنُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي قَالَ
 أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْمَشَاعِ فَوَجْهٌ أَنْ يَدَ الرَّهْنِ غَيْرًا مُسْتَحَقًّا كَمَا يَكُونُ فِي الْمَشَاعِ بِحُكْمِ
 يَدِ الْمُتَعَارِفِ حُكْمِ يَدِ الْغَائِبِ لَا تَدْخُلُ فِيهِ يَدُ الْغَائِبِ وَلَا يَنْقُصُ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ **سُئِلَ**
 قَالُوا لَوْ كَانَ الرَّهْنُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَطَالَ بَدَلُهُ بِالرَّهْنِ قَبْلَ أَنْ يَرُدَّ وَكَفَّ الرَّهْنُ إِلَى صَاحِبِ
 الْحَقِّ كَانَ الرَّهْنُ قَاسِمًا وَإِنْ جَاءَ عَنْهُ الْمَالُ ثُمَّ كَفَّ الدَّيْنَ الرَّهْنُ كَانَ صَحِيحًا وَكَذَلِكَ
 أَنْ التَّوَلَّى بِالرَّهْنِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَكُونَهُ عَلَى الرَّهْنِ حَقٌّ يَنْتَفِعُ صَحْلَةُ الرَّهْنِ عَلَى مَا بَيْنَنَا
 فِي مَهْدِيَةِ الْكَلَامِ الْكِتَابُ فَإِنْ قَالَ ارْهَنَهُ عَنْهُ فَلَا يَرَى يَغْنِي عَنِ الْمَطْلَبِ بِاللَّيْنِ فَيَجِبُ أَنْ يَبْعَثَ
 لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَكُونُ مِنْ يَدِهِ مِنْ أَثَرِ الْكَفِّ رَهْنًا فَمَا إِذَا صَدَقَ الْمَالُ ثُمَّ كَفَّ الرَّهْنُ هُوَ
 صَحِيحٌ لَا اسْكَالَ فِيهِ إِلَّا أَنْ أَحَقَّ قَدْ وَجِبَ بِالْقَضَا وَالرَّهْنُ بِدَلٍّ عَلَى حَقِّ لِرُؤْمَةٍ قَالُوا
 وَلَوْ تَكَلَّفَ رَجُلٌ رَهْنًا ثُمَّ اعْطَاهُ الرَّهْنُ كَانَ فَاسِدًا أَوْ كَانَ لَمْ يَلْزَمْهُ لَتَمَّ لِلرَّجُلِ الْوَجْهَ مَا لَمْ يَكُنْ
 يَبْعَثُ الرَّهْنُ لِأَنَّ الرَّهْنُ يَفْعَلُ عَلَى الْمَالِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالرَّهْنِ عَلَى الدَّيْنِ لِأَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا
 مَقْبُوضَةً عَقِيبَ إِذَا تَدَايَنَيْتُمْ بِدَيْنٍ وَانْتِصَا لَوَمَا تَكَلَّمُوا بِهِ لَمْ يَلْزَمْ الْكَفِيلَ شَيْئًا يَنْتَفِعُ
 الرَّهْنُ عَنْهُ أَنْ يَكُونَهُ كَيْفَ مَغْنًى وَالَّذِي يَجِي عَلَى مَدَّهِ الْأَيْمَنِ الرَّهْنُ فِي كُلِّ مَا جَرَى تَحْتَ يَدِهِ
 الْوَجْهَ يَغْنًى وَمَالُ الْمُضْطَرِّبِ وَالرَّهْنُ قَبْلَهُ الْمُسْتَأْجَرُ وَمَا اسْتَبَدَّ ذَلِكَ لِلْوَجْهِ الَّذِي قَدْ مَنَّا
 فِيهِ قَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ حُكْمًا لَا يُؤْخَذُ بِالْكَرْهِيِّ وَلَا بَيْنَا صَدْرَهُ الْكِتَابُ مَغْنًى قَوْلُهُ لَا يَفْعَلُ
 الرَّهْنُ وَلَا وَجْهًا لَا يَرَاكَ تَرَى **سُئِلَ** قَالُوا لَوْ كَانَ رَجُلًا قَالَ لَا يَخْرُجُ لَمْ يَعْطَكَ فَلَا يَرَى
 حَقَّكَ عَنْهُ رَأْسُ الشَّهْرِ هُوَ عَلَى مَا عَطَا الرَّهْنُ لَمْ يَبْعَثِ الرَّهْنُ الْأَيْمَنُ رَأْسُ الشَّهْرِ حَقٌّ

كذا

وجوب الحق لم يثبت عليكى وهذه اقد صحت وجهها وهو ان الزهراء يصح بعد وجوب
 الحق والحق لم يثبت على الراهي الا عند راس الشهر فلا يكون الزهراء صحيحا ويصح بعد
 راس الشهر وان كان الزهراء متقدما لما لا يثبت الحق الزهراء بمقتضى وجوب الحق ما على بيانه
مسألة قال قائلنا نحن لا يملك شيئا من الزهراء الا ان يرضى به تحقيقا وليس له ان
 يبيعها ولا ان يرهنها ولا ان يعيرها ولا ان يؤجرها ولا ان يرضعها ان كان ارضا ولو ان
 يركبها ان كان مولا الا بانها حاصلة وهذه انا خلاف فيكون ان الزهراء في يد المهرج
 للمؤقتة فقط ذوقا ما رواها فليس له ان يصفه في بيعه غيرة الحفظ والاحتباس له قال
 فان كان الزهراء حيوانا كان علقه واجده من يتوهم عليكى ويرعاه ويحلبه ان كان له لبن
 على ذلك من مال الراهي وان كان ذودا او ثمة اكانت اجرة من يخدمه ويحده وتيقنيته
 من مال الراهي وكذلك ان كان مملوكا كانت نفقته من مال الراهي وذلك لقوله صلى الله
 عليكى وآله لا يعلق الزهراء لصاحبها غنما وعليكى غنمها فافتقروا قولهم وعليكى
 غنمها ان تكون جميع هذه المقتضى عليكى لانها الغنم كما ان جميع تلك الذوات له الغنم واليهما
 الزهراء من مال الراهي فيجب ان تكون نفقته عليكى وان كان في يد المهرج كالعبيد المستأجر
 والجل المستأجر وهذه انا لا نرى فيه خلافا وليس يشبه هذه العبد المبيع يكون
 في يد البايع لاستيفاء الثمن لان ملك المشتري لم يتم بعد قال وان كان الراهي غائبا والتمس
 في ذلك كلمة المهرج صحت له الزهراء وذلك ان المهرج على الزهراء ولها الحفظ والاحتباس
 فاشبه ما ينفعه عليكى نفقة الولى على من يملكه في ان يرضع في مالها لانه
 انفق على الولاية فكذلك المهرج قال ابو حنيفة ان كان انفق باذ القاضى رجع على
 الراهي والا لم يرجع **مسألة** قالوا ان مات الراهي وعليكى ذرية او فليس
 كان المهرج اولى بالزهراء وان كان فيه فصل ردها الى الغنم ما وان كان له فضل
 على الزهراء كان في الفصل شوق الغنم ما ولو قد تعلق بالزهرين فصات اولى كالحمل
 لما تعلق حقه بما على الحمل عليكى صارت اولى به من سائر غنم ما الحمل على انه مال له
 فيه خلافا عين العلم او لو لم يكن كذلك لم يكن كذلك لم يكن للزهرين قايده
 وحينئذ من ان يكونه وتيقن المهرج **مسألة** قالوا لو ان من هذا الزهراء
 نخلة او شجرة من شجر الفواكه او من مملوكة ان ناقة او غنمها من حيوان فاغلت النخلة او الشجرة
 او ولدت المملوكة او نتجت الناقة كانت الغنم والولد والى هناك مع الوه من لم يجز للراهي

ان واحد شئاً منه حتى يؤخر بحج جميع ما عليهما فلنا ان حق المظن سرك الى الولد
 قالها لا ندر حتى ثابت في الرقبه كاللنا بلة والتدبير والاستتلاف الا ترى ان جميع
 ذلك لما كان حقاً ثابتاً في الرقبه سرك الى الولد وكذا لك حتى للرهن وبيات
 ان حق المظن وبيات ان حق المظن ثابت في الرقبه الله يستوفي حقه من قيمتها
 ان تليق ان منها ان بيعت ويكوه حتى يامر بتأثير العزم ما **مسألة** فان
قيل يلزمكم ذلك في اجنابته **قيل** لا حق اجنابية ليس بثابت في
 الرقبه فلهذا لم يسن في الولد كما يجب ان يترى حق الرهن الى الولد والله المحايك
 ولتس يلزم على ذلك ايضاً حتى الاوجان لا ندر عيئة مستقر في الرقبه وانما
 هو منقذ في المنافع وكذا لك الموهى بعلة متية حقه ثابت في المنافع وايضاً
 لما كان الرهن محبوساً لا يستيف الحق المتعلق به على وجه الوثيقة وجب ان يثبت حق
 الحبس في الولد وانما **قيل** اليس آية الى الولد لا تكون في العقود
 التي تقتضي انتقال الملك كالهبة والرهن لا يوجب انتقال الملك **قيل** لا عقود
 المضارة لا يوجب انتقال الملك وتمع هذا لرد مال المضارة بتم تلوته من مال المضارب
 وثباته على الرقاب المتصلة بعلة انما ادعى من الرهن فان **قيل**
 الرقابة المتصلة لا يمكن ان التما فلهذا كانت وهذا **قيل** له كان يجب
 ان يكون الرهن بمن له المشاع وكان يجب ان تكون الرقابة في حكم ما ليس رهن
 على اوصافكم فلما لم يكن ذلك علم ان العلة ما ذكرنا **فان قيل** قد ثبت
 في الولد وانما حق الملك وحق الوثيقة فليس لأحد ان يجعله تابعاً للوثيقة
 الا للاخر ان يجعله تابعاً للملك بل جعله للملك اولى لانه الملك او كديرة الوثيقة
قيل له الملك والوثيقة لا يتناهيان وليس يمنع اذا جعل تابعاً لاحدهما ان
 يجعل تابعاً للاخر فالأولى ان يجعل تابعاً لهما جميعاً كما قلنا به الا ترى ان المدبرة
 لما كانت ملاً ومدبرة متار الولد تابعاً لهما في الملك والتدبير جميعاً فكذلك الرهن واذ
 ثبت بما بينا ان أهلي لا الحادث رهن متبع الا وهو لم يجز للراهن اخذ شيء منها لادارة
 الاصول ولا من الفرع حتى يجمع ما عليهما مما يتعلق بالرهن قال **وان حجة**
 المظن فتساو الموهى او الذي كان الراهن غائباً كان له ان يبيع الراهن ووجهه ما
 قد متا لا من ان للراهن عليها من الرقابة في حفظ الصلح فجاز كما يجوز لرفقة

التي في الشقة ان يبيعوا عبيده ما يخصوه فساح من ما المبت لما لهم من التعلق
 والاختصاص في بيعته الرقعة ففتح ما ذكرنا ولا لئلا حال الراهن او كدره
 من حال الرقعة **مسألة** قال ولو كان رجلاً هراً رجلاً جارية ثم تساوى الفاء
 على حسمائه ثم قال للهن في ذي مائة أخرى لتكون هماً على ستمائة فاعطاه على
 ذلك وصي به كانت الامة هماً على ستمائة ولو انه هتم عبداً يساوي الفاء على ستمائة
 لم اعطاه عبداً آخر يساوي الفاء على اثنى عشر ريالاً في الرهن فقبض المذنب على ذلك
 كان العبد الثاني رهناً مع العبد الثاني رهناً مع العبد الأول على ستمائة وبعده ان يركب
 في الرهن عند الشافعي والرياء في الرهن على قولين وفيه تجاوزه عند أبي حنيفة وابن
 يوسف وعمل ولا يفتى الزيادة في الرهن في قول أبي حنيفة ومحمد قال أبو يوسف
 مثل قولنا ان الزيادة في الرهن والدين جميعاً والوجه في زيادة الرهن ان الزيادة تلحق به
 الرهن العقد حتى يصير كأنها كانت موصوفة فيه ابتداء كما ان من استرعى عبداً بالعلم ثم زاد
 اليه عبداً آخر دخل في العقد بحضرة الألف من الثمن والوجه ان اعتبار الزيادة على
 حالها كانا رهن مبتدأ كما يجوز ذلك في البيع وان عقد البيع لا يجوز
 وما يتنازل بطل قول من قال ان
 اذ ثبت في الرهن الأول
 لم يجوز ان يرفع عنه ولا يخلق بالرهن الثاني لئلا قد يتنازل ولا يعتد بحال الرهن الثاني
 على حاله كانه ابتداء كما وضعت بالبيع فاذا ثبت ذلك في زيادة الرهن ثبت ما ذهبنا
 اليه في زيادة الدين لا في الدين لغير الزائد منه لا يجب ان يعتد بحال الرهن الثاني
 وانما يلحق العقد الأول حتى يضمن كأنه كان فيه المترك ان الثمن تلحق الزيادة به
 حتى يضمن الزيادة كما كانت في اصل العقد فذلك زيادة في الرهن تلحق عقد الرهن به
 حتى تكون الزيادة كأنها في اصل العقد **قال** فان كان المذنب قبض العبد الثاني
 لا على ندرته كان الأول رهناً على ستمائة وفي الثاني وكذا ان يبيع القبض
 لا يضمن هماً على ثمانية رهناً وان يلحقه بالعقد الأول اعني عقد الرهن في يترافق
 به لك فاما ان لم يكن فهو مجرد القبض رهناً **مسألة** قال ولو كان رجلاً
 استعار من رجل ثوباً رهناً عليه خائماً كان الرهن صحيحاً وكان اخذ للرهن
 للرهن تضييماً للعارية ولا فصل بين ان يكون الراهن تبرعاً بالرهن او طلباً
 للرهن من الاصل فهو هذا انما هو معقول والمبتدأ على الصحة ما امكن

و نص فيها الى وجوب تصحيتها كما يجوز بيع المغيض بربط يعلم انه كذا من الزئبق
الذي فيه بارع يجعل ما فيه يقابل من الزئبق بذلك الربط يجعل الزائد ممثلاً للربط
وكذا لك جواز ان يبيع ثوباً بدينار الا مكوّن طعام و جعلنا له على ان يبيع ثوباً
ومكوّن طعام بدينارين ليصح العقد فاذا ائبت ذلك و ثبت عندنا ان العارية
تكون غير مضمونة اذا اطلقت و مضمونة اذا اشترطت بها كما في ثبت ان الرهن
لا يصح الا بحد واجب و عقد الرهن بينهما فلم يكن تصحيتها الا بان تجعل العارية
مضمونة و يجعل تراضيهما للعارية بالرهن بضمينها **فان قيل** هب ان ما ذكرتم
قد صح لم يصح الرهن على حق لم يجب لأن العارية ما دامت قائمة بعينها فليس
على المتخير قيمتها **قيل** له قد حصل سبب الوجوب وهو العارية
المضمونة جزئياً بخروج الوجوب **فان قيل** فماذا جازتم اخذ الرهن على
ضمان الذئب **قيل** له لأن ضمان الذئب امر لا يعرف له غايته لأن
لا يدري هل يكون ام لا و متى يكونه فلو جازنا اخذ الرهن على ذلك كنا
قد ائلفنا الرهن لأن افتكاكه كان لا يبيع ابدان هذا خلاف قوله صلى الله عليه وآله
الرهن لا يخلق و ليس كذلك في العارية لأن المستعير متى اراد افتكاكه
رد العارية فان تلفت العارية اعطى قيمتها و ان كثر هته فبان ان هذا خلاف
ضمان الذئب و قلنا لا فصل بين ان يتبرع بالرهن و بان ان يطلب المعيرة
لأنهما اذا تراضيا به و تعاقداه عليه كان الأمر والخلاف جواز اخذ الرهن على
الأعيان المضمونة بالقيمة نحو الغضب و الرهن والمختلص عليه و به قال أبو حنيفة
مسألة قال ابن ابي المظفر للرهن للرهان في بيع رهينة كان ذلك قسماً
للرهين فان تلف قبل المبيع لم يضمنه المقيس **والجواب** ان هذه الأذن يكونه
على وجهين قد يكون له ان يبيعه و يتصرف في غنائه كيف شاء وقد يأذن
له ان يبيعه و يجعل غنائه رهناً له لا من العين او يوفى حقه من غنائه فان كان
على الوجه الأول فهو الذي اراد في المسئلة فيجب ان يكون الرهن منقضي
و يقطع ضمانه عن المقيس وذلك انهما قد تراضيا بان لا يخلق حق المقيس بالرهين
و ليس الفسخ له احراز من ذلك فان كان على الوجه الثاني فهو من قبيل
الان يقع البيع **مسألة** قال ابن ابي المظفر ان ربح بينه وبين الرابع

فادخل الزرع في الرهن فتح الأرض كان ذلك فاسداً وهذا على ابطال الرهن المساع لأن الرهن
 فيه يكون منسأً بآيتين صاخب الأرض والزرع وهو الصحيح الذي نقول به قال وإن رهن
 الأرض وحدها كان ما يخصه من الزرع رهناً مع الأرض وهذا يجب أن يكونه المادني إذا كان
 الزرع كله لصاحب الأرض فله الأرض ولم يذكر الزرع في محل الزرع في الرهن كما دخل
 سائر النما على ما تقدم القول فيه **فان قيل** فإذا لم يدخل الزرع في البيع فكيف
 يدخل في الرهن **قيل** لأن بيع الأرض بيع ذوق الزرع ولا يبيع رهنها ذوق الزرع
 فلهذا عقد الرهن على الشيء وأدخلنا الرهن فيه لأننا نعمل عقود المسلمين على الشيء كابتنا للولاء
 أن نعمل هذا على الرهن الأرض ولا نبيعها ثم نبيع **مسألة** قال ولو أقر رهن
 رجلاً أرضاً فغلب عليها العرق ولم يخرجها أهل البلدة من البلدة فلم يقدر الراهن ولا المرحن على
 الأرض بطل الرهن ويكون حقه على الراهن لأن الأرض المرحونة لم تنلف ولم تستهلك
 ولا غا حيل بينه وبينها فبطلت ما أتت بعينها فلا تغني لتضمينها المرحن وهي قائمة بعينها
 لم تستهلك ولم تنو إذا لم يضمها المرحن لم يترحقه الذي كان على الراهن أو قلنا أنه قد
 بطل الرهن لأن الرهن شرط الرهن أن يتم فيه القبض على ما تقدم القول فيه
 ولهذا بطلنا رهن الشارع فلما خيل بينه وبينها صارت حارة عن قبضه **مسألة**
 في حجب عن أن يكون رهناً في القنوين على أن الرهن لو كان مما يتعلّق بالغلب
 عليه العود إلى المرحن يضمه فدل ذلك من ما ذهب عليه أنه لا يوجب ضمان
 الرهن بالمغضوب كما ذهب إليه أبو حنيفة **مسألة** ولو كان رجلاً
 رهن رجلاً جارية فولدت وأقر سيدها بالولادة فسخ الرهن قلنا لم يفسد الرهن لم يفسد
 رهناً لا خلاف بين المسلمين أن ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه لأنه لا يجوز
 تعلق الحق بقرينة ومن حكم الرهن أن يتعلق الحق بقرينة فإذا كان كذلك لم يفسد
 رهن أم الولد إذا أقر بعد دفعها إليه إنما أم وليد صحيح ، أفان لا يفسد الرهن في ملكه
 فبطل الرهن لأن الرهن كان رهناً ثم أفسح ولكن على معنى أنه انكشف أنه لم يكن
 رهناً يؤم عقد والذي يقتضيه ما ذهب إليه من أن الراهن أن كان مؤسلاً كان عليه أن
 يؤتي **مسألة** الرهن أو يخل قيمته عند الرهن لأنه لا يفسد الرهن إذا كان معزاً سعت في قيمته
 للمرحن ولم ترجع به على سبيلها فان جعلت قيمتها رهناً بد لها سعى الولد أيضاً بقيمتها ولا يفسد
 لها على الترتيب وان جعلت قيمتها قضا للمدين سعى الولد بالذات من قيمته **مسألة**

قال ولو أن المنقح استعطف على اسم الراهن أنه لا يضمن الرهن أن تلف أو لا يضمن
بعضه كان الشرط باطلاً وكذا ذلك أن اشترط الراهن على المضمون أنه لا يضمن للمضمون ماله
من الفضل عن الرهن أن تلف كان الشرط باطلاً **اعلم** أن عقد الرهن اقتضى الضمانين
على ما ثبتت به بعد فإذا اشترط استعطفها وعقد الرهن قيداً اقتضاها بتسلط السطوك المضارب
لواشترط الضمان بتطل منه لأنه عقد المضاد بغير اقتضى أن لا ضماناً وكذلك المودع
لواشترط ضمان الوديعة بتطل منه لأنه عقد الوديعة اقتضى أن لا ضماناً على أنه
لا خلاف في ما ذكرنا عند من رأى تخصيص الرهن من واسم العمل والحكم بالتسليم

باب القول في تلاف السهر والنفقة

القول في تلاف السهر والنفقة

وانتفاع المضمون بغير كل رهن كان فاسداً في الأصل فتلف أو تلف بعضه كان ذلك
من مال الراهن وكل رهن كان صحيحاً فتلف أو تلف بعضه ضمنه المضمون والمال من الراهن
يتراوان القسمل لا خلاف في أن الرهن الفاسد لا يضمن لأن الحق لا يتخلق بغير فيكون بمنزلة
الوديعة وإنما الرهن الصحيح فقد اختلف فيه في مدة ضمان ما ذكرنا في قولنا **والنفقة** حقيقة
على ضمانه أن مقدار الدين منه مضمون فإن نقص عن الدين نصح المضمون على الراهن بما نقص
وإن زاد بطل وكان المنقح فيه أمينا قال الساجي هو أمانة في به قال الناصبي وقد اختلف
الصحابي على أن الرهن مضمون وكروي عن علي عليه السلام أن الراهن والمضمون يتراوان
الفضل وكروي عنه عليه السلام مثل قول أبي حنيفة وأصحابه وعنه سراج الرهن بما
فيه ولو خاتم من حديد فحصل منهم الإجماع على الغنا وإنما اختلفوا في كيفية الضمان
والقول أنه غنة مضمون خردق عن إجماعهم على أن قول علي عليه السلام عندنا حجة وقد ثبت
عنه السهمين وإنما اختلفت الروايات في كيفية التضمين وقد لا على ذلك قول الله تعالى فوهان
مقبوضتها فان أمه بفضلكم بعضاً فليؤتي الذي أوفى من أمه أنت له ففعل بين الرهن
والأمانة فعلم أن الرهن ليس بأمانة وإذا لم يكن أمانة كان مضموناً وكروي أن رجلاً رهن
رجلاً قوساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسحق عنه فاحتج رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال للمضمون ذهب حقتك ذل على أن الرهن مضمون
فإن قيل يتحمل أن يكونه صلى الله عليه وآله وسلم له أراد به قوله ذهب حقتك من
الرهن أو الوثيقة فكذلك يكون لك مطلقاً بغيره أي آخر **قيل** لا هذا بعينه لأن لم يكن له

مطلوبته برهني آخره مع مجزئ الرهن فلو كان المراد ما قلت لقول لا يعود حقه ولم يبد
 كذهب حقه فان الحق الذي انشأه الرب كان ذاهبا مع وجود الرهن وكذا ذلك ان قيل
 لعلة الرجل كان معبراً لم يكن يملك شيئاً غير الرهن فلما تلف قال ذهب حقه اي لا تغل
 اليه قيل له وهذه ايضا حجة لان حقه ثابت عنده ولا يمنع الاعسار من الاستيفاء
 فلما كان الرهن في هذين السؤالين على ما بيننا لا يثبت ان الصحيح مذهبنا الذي من
 ذهاب حقه من الرهن اذ هو الحقيقة وخطابه صلى الله عليه وآله وسلم
 معمول على الحقيقة في ذهاب الجاه فتصح مذهبنا الذي ونذكر على ذلك ايضا قوله لا يخلق
 الرهن لصاحبه غممه وعقبيه غممه والغلق الهلاك عند اهل اللغة قال كثير
 غممة الرهن اذا ثبتت صاحبه غممه غلفت لصاحبه من قلب المال

اي هكمت فاجبه صلى الله عليه وآله انما لا تملك ولا يخلو الماد من ان يكون لا تملك
 عيناً او حكماً ومعلوم انه لم يرد به ان عينه لا تملك فيجب ان يكون الماد به لا تملك
 حكماً ولا وجه لذلك غير صحت قيمته **فان قيل** انه صلى الله عليه وآله وسلم
 اراد ان يبطال الحكم لان في اجهليته وهو ان الرهن كان يقول ان لم افك حقه الى يوم كذا
 فالرهن كقولك **قيل** له وهذه الثاني بل تابع تاييدنا فتقول بجمعاً جدياً **فان**
قيل فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم غممه وعقبيه غممه **قيل**
 له كذا يقول ان انما والقوا به تلوته له ملكاً وان كان رهناً ما يغرم عليه
 من المومن يكون من مال الرهن ونقول ايضاً انه ان نقص الرهن عن الرهن كان غممه
 على الرهن اي عقبيه ان يجبر النقصان عن الرهن بالوفاء فان كان زائداً على الرهن
 رجع على الرهن فيكون غممه له وغممه عقبيه وهذه احد ما يستدل به على
 انما يتراد ان الفصل ونقول ان الغم

للرهن **فان قيل** روي انه قال
 الرهن من المذموم ولا يجوز ان يكون الماد به انه ملك له لا شيء مستفاد بالاجماع
 فيجب ان يكون الماد نفعاً من الرهن اي من عقبيه **قيل** له ما يستفاد
 بالاجماع يجوز ان يكون مستفاداً من الرهن فيكون الاجماع صادراً عن الخبر فبطل
 تعلوقهم به وتدل على انك ان المبيع لما كان مختبئاً بالدين ولا غلة ان كل واحد
 منهما مختبئ بالخاص متعلق بقربته ولا يلزم المستأجر عقبيه لانه ليس

بمحتبس بال **فان قيل** البئس مضمون بالهن والهن عندكم مضمون
 بالقيمت فلا يصح القياس **قيل** له نعم انما قلنا للضمان فقط فاما كيفيته
 الضمان فهو كلام آخر وايضا احتياش الزهن لما لم يوضح الاربضوم كالدين ونحوه يجب
 ان يكون مضمونا كما ينبغي لما لم يصح احتياش الزهن بالهن وكذا ان ادلتف الزهن تلك
 الحق بال ولا يتركه عليك تلك الضمان لانك ليس بال ويجهل ان يكونه عتير مال
فان قيل لو تعلق الزهن بالحق لكان في براءه المظن من الزهن ابطال
 الحق وانما كان براءه المظن عليك من العتير ابطال للعقد **قيل** له لا ينبغي
 ان يكونه التعلق على وجوه الا ترى ان الحق يتعلق بالضمان ولا براءه ولا يفسد
 الحق ويتعلق بالحقا عليك وبراءه لا يفسد الحق فبان ان التعلق يختلف وتغير حملنا
 للتعلق **فان قيل** لو كان صحيح الزهن مضمونا لوجب ان يكونه فاسدا مضمونا
 كالودائع والعصوب في مال المحركات ببراءه الصحيح كالفاسد في باب الضمان **قيل**
 له هذا اعتكافا وحس ذلك ان الاعتبار في جميع ذلك بالمعنى الموجب للضمان
 او المسقط فانه بجميع المعنى يترى الصحيح والفاسد اجمعا في الضمان او سقوطا
 او ترفا الا ترى ان صحيح المصان ببراءه لا يقتضي الضمان و فاسد لا يقتضي الضمان
 عندنا وعند ابي يوسف ومحمد لا نه نضيه في حكم الاجبة المشترك وعندنا وعندهما
 انه مباح وان افسدت الوديعة ضمنت لا نه تكونه في حكم العصب فلم يمتنع
 ان يكونه فاسد الزهن بخلاف صحيحه لا نه بالفساد يخرج عن كونه زهنا كما خرجت
 الوديعة عن كونها وديعة وكذا لك العارية الفاسدة عندهم لا تغرم كعاريتها
 احد **فان قيل** اعتدلكم بانه محبوس بالدين يوجب ان تكونه فوايد الزهن مضمون
 كالوليد والمم لا نه عندكم محبوسا كالاصيل **قيل** له كذا لك
 نقول فلا سوا عليكنا فييه فاهلك ان نسا لواعن ياكه الزهن على الدين لانها عند
 مضمونة لا نه توجب ان يتراد ان الفضل في ايضا لم يضح الزهن الا ما يكونه مضمونا
 مع الدين ونحوه فلم يضح بالاعيان كالوديعة في نحوها التي يهلك الاعيان
 علم ان يهلك الزهن يهلك الدين الذي لم يهلك به لم يضح كما لا يصح في الاعيان وانما
 الزهن بدل من الدين والدين مضمون كالتمن لما كان عوضا للمبيع والمبيع مضمون فوجب
 ان يكونه الممن مضمونا ولا يصح قول من يقول ان الزهن بدل من الكتاب والتمن بدل من الكتاب فوجب

ولا أيضا الزهر مقبوض للاستيفاء فاذا هلك وجب ان يحصل الاستيفاء لان كل
مقبوض على وجه اذ ائلف حصل ذلك الوجه الا ترى ان المقبوض من البيع والغيب
لما كان مقبوضا على وجه الضمان كان تلفها مؤمنا للضمان **فان قيل** فالتجسس
مقبوض للاستيفاء المتأخر وان تلف لا يوجب استيفاءها **قيل** لا هو مقبوض
لاستيفاء المتأخر بل بقاءه ان يستعمل ذلك متحلفا فلا يلزم ما ذكره الا ترى
انه لو تلف على وجه الذي قلت كانت المتأخر في حضم المستوفاه مدله بقاءه وان لم
تكن مستوفاه اذ ائلف على الوجه الذي قلت الا ترى ان من اشتا جردا من المستوفاه
ولم يستوفاه **تكون** اخذته في حضم المستوفاه بقاءه **فان قيل**
فيما قلنا لا من تجسس المبيع بالتمسك ان الغلة في سقوط الثمن متلفه ان الثمن مطابق
للمبيع فيما لم يحصل المبيع للشاري لم يحصل الثمن للبائع **قيل** ليس
الامر كما ذكرتم قلتم وذلك المبيع قد حصل للمشتري بالتمسك او لا يتحقق البائع
عليه الثمن ولكن لما كان مقبوضا للاستيفاء وتلف ما يعلق به الا ترى ان
تؤسسه البائع ولم يعتب لم يتلف الثمن بتلفه على ان لو لم يضمن المذنب كذا
قد انما الزهر غريب غراما للذين وسره ما للذين ولا يلزم من ما لحق وانما هو
في وجه ما قلنا من انهما يترادان الفصل قوله لصاحبه غممه وتخليه غممه
قد ان ذلك على انه يغرم النقصان ويغرم ان ياكله ويتحصل عليه وايضا ان ثبت
بالاثر له الحق قد قلنا ان الزهر مضمون وجب ان يكون جميعه مضمونا للعقب
والقهرين والمبيع والتمسك يوضح ذلك ان مالك يضمن بعضه كالولد يضمنه وقال المصنف
لم يضمن باقية وما ضمن بعضه مما ذكرنا ضمن باقية ولم يحد في الاصول مضمونا لبعضه
بعضه ولا يضمن باقية وان ثبت ذلك وثبت ان الزهر يضمن بعضه ثبت ان يضمن
مضمونه وايضا لا خلاف بليتها وبلان حقيقته واصحابه ان الزهر اذا كان مثل الذين
اودقوا يكون جميعا مضمونا فكذلك اذا اراد على الذين والغلة انه زهر صحيح
فوجب ان يكون جميعه مضمونا او عين حصل فيها الضمان فوجب ان يكون جميعه
مضمونا **فان قيل** ان كان مقبوضا للاستيفاء وجب ان يكون امينا في
الفصل لا نداء لا يجوز ان يتسوف في جميعه بل من مقدار الذين **قيل**
لما اجمع مقبوض للاستيفاء ومقبوض به الا ترى انه لا يفكر منه شي الا بالانقضاء

لَّذَيْنِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَهُمَا مَصْنُوعًا لَا يُدْرِي أَيُّهُمَا مَحْبُوسٌ لِلدَّائِمَةِ وَأَيُّهُمَا مَحْبُوسٌ
لِلْزَمَةِ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْوَأَيْدِ عَلَى مَقْدَارِ الدَّائِمِ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَهُمَا مَصْنُوعًا لَا يُدْرِي أَيُّهُمَا مَحْبُوسٌ
لِلدَّائِمَةِ وَأَيُّهُمَا مَحْبُوسٌ لِلْزَمَةِ فَامَّا مَا حَكِيَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ قَوْلِهِ الرَّهْنُ مَا فِيهِ مِنْ قَوْلِكَ
قَدْ اجتمع بعده على خلافه فَوَجِبَ سَعْوُ طَرَفٍ فَلَا جُحْدَ لِلدَّائِمَةِ فِيهِ وَحَكِيَ الْكَرْخِيُّ هَذَا
الْقَوْلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَحَكِيَ يَحْيَى عَنْهُ إِلَى الْجَبْرِ حَقِيقَةً وَيُؤَكِّدُهَا قَوْلُنَا الْفَهْمُ يَا زَادَانَ الْفَصْلُ أَنْ
الرَّهْنُ كَوَافِلُ أَنْ تَمَاتَ مَفْلُوحًا كَمَا كَانَ الْحَكْمُ فِي الرَّهْنِ مِنْ مَادَّةِ هَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ
فِيهِ وَلَكِنَّهُ لَوْ تَلَفَ بِنَعْيِهِ لَمْ يَكُنْ مَصْنُوعًا وَلَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ بَلْ يَتَلَفُ بِنَعْيِهِ
الضَّامِنُ أَوْ بِنَعْيِهِ نَعْيُهُ فِي أَنَّ الضَّامِنَ يَتَعَلَّقُ بِمَنْعِيٍّ وَكَذَلِكَ الرَّهْنُ مَسْئَلَةٌ
قَالَ وَالْقَوْلُ فِي الْعَوَائِدِ أَنَّ الرَّهْنَ كَالْوَلَدِ وَالْمَوْلَى الَّذِي يُضَيَّرُ عَنْهُمَا مَعَ الْأَصْلِ إِذَا تَلَفَ
كَالْقَوْلِ فِي الْأَوْصَالِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحْتِجَابُ الْأَوَائِدِ تَلَفَتْ الْعَوَائِدُ تَلَفَتْ بَعْدَ مَمَاتٍ
وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحِّهِ مَادَّةُ هَبْنَا إِلَيْهِ أَوْ خِلَافُ بَيْنَتَنَا وَبَيْنَتِ الْفَهْمِ مَعَ الْأَصْلِ
مَحْبُوسَةٌ بِاحْتِبَاسِهِ لَا يَفُكُّ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَجَمِيعُ الَّذِينَ قَادُوا بَيْنَ ذَلِكَ كَانَ
جَمِيعُ مَا قَدْ مَتَّعْنَا الرَّهْنَ مِنْ دَوْلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ عَلَى وَجْهِ مَمَاتٍ الْعَوَائِدِ
فَانْقِطِعْ أَنَّ النِّهَايَةَ حَكِيَ فِي الرَّهْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّخْلِيقِ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَصْنُوعًا
كَوَلَدِ الْمُبْنِيِّ **فَقِيلَ** كَيْفَ لَيْسَ الْأَوْصَالُ بِكَوْنِهِ تَبَعًا بَلْ الْأَوْصَالُ فِي أَنْ يَشَارَكَ
الْأَصْلُ فِيمَا أَوْجِبَ الضَّامِنُ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ وَلَدَ الْمُبْنِيِّ وَالْمُشَارَكَ الْأُمُّ فِيمَا أَوْجِبَ
ضَمَانًا لِأَنَّ ضَمَانًا بِالضَّمِّ أَمَّا كَانَ لِأَنَّ الْمَوْلَى مَوْلَاهَا وَالْوَلَدُ لَمْ يُشَارِكْهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْلَى
لَيْسَ بِمَوْلَى وَلَوْ أَنَّ الرَّهْنَ قَدْ شَارَكَتِ الرَّهْنُ فِي شَبَابِ الضَّامِنِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
مَصْنُوعًا لِأَنَّ سَبَبَ الضَّامِنِ هُوَ الْأَوْصَالُ بِالَّذِي لَا تَرُكُ أَنْ وَلَدَ الْمُبْنِيِّ
إِذَا لَمْ يُشَارَكَ الْأُمُّ فِي الْعَضْبِ لَمْ يَكُنْ مَصْنُوعًا فَانْ شَارَكَهَا بِأَنْ تَنْعَمَ مِنْ صَاحِبِهِ أَوْ تَصْرِفَ
فِيهِ الْغَايِبَ صَارَ مَصْنُوعًا كَالْأُمِّ وَقَدْ يَوْجِزُ الْفَرْقُ بَيْنَ وَلَدِ الْمَوْلَى وَفِيهِ الْمُبْنِيِّ
أَنَّ وَلَدَ الْمُبْنِيِّ لَا يُضَيَّرُ مَبْنِيًّا فَلَا يَجِبُ أَنْ تَصِيرَ أَحْكَامُ الْأُمِّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ
وَلَدَ الْمَوْلَى نَصِيْبُهُ مَوْلَانًا فَيَجِبُ أَنْ تَصِيرَ أَحْكَامُ الْأُمِّ عَلَى أَنَّ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ
لِلْمُبْنِيِّ وَالْمَوْلَى نَصِيْبَيْنِ أَحَدُهُمَا الْأَوْصَالُ بِحَقِّهِ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا وَهُوَ الْحَكْمُ الَّذِي اخْتَصَّ
دَاهِمًا فَوَجِبَ سَلَامَتُهُمَا إِلَى سَلَامَتِهِمَا لَمَّا بَلَّغَتْهُمَا مِنَ الْعَمِيَّةِ وَالنَّائِي الضَّامِنُ وَهُوَ الْمَوْلَى
مَنْفُضٌ عَنْهُمَا فَيَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ فِي سَلَامَتِهِمَا فَالْوَلَدُ الَّذِي شَارَكَ الْأُمَّ فِيمَا أَوْجِبَ الضَّامِنُ

يجب ان يكونه تخمونا وضمان المبيعتا يتعلق منهما ايها والولد لم يشترك في هذا
 المتخمي لانه لا يكونه مبيعا ولا يكونه الثمن شئ فليتم يجب ان يكونه مضمونا ولا
 المضمون من هون فقد شارك الاثم فيما اوجب الضمان فيجب ان يكونه مضمونا
مسألة قال ليس للراهن ان يزرع الارض الموهبة بغية اذ
 المقتض فان زرعها كان الزرع ههنا متج الاصل فان تلف لم يضمنه المقتض
 ليس للراهن ذلك لانه اخراج للراهن من يد المقتض ولا يجوز ذلك فان فعل
 الراهن بغية عليه ولا يزرع واحتمل ويجب ان يكونه الزرع ههنا متج الارض ولا يضمنه
 المقتض ان تلف في يد الراهن لانه لا وجب لانه يضمن الشيء وهو في يد مالكه
 على ما بينا في اشارة المقتض الراهن ههنا فان زرع المقتض باذن الراهن كان الزرع
 ههنا متج الاصل ويضمنه المقتض ان تلف ههنا متخا وان يزرع للراهن باذنه
 فيكونه الزرع للراهن فيخصه ههنا متج الاصل ويضمنه لانه في يد المقتض قال فان
 زرعها المقتض بغية اذ الراهن كان للمقتض ما للزراع وما فضل من الزرع عنده
 كان للراهن فلا يكونه ههنا متخا ان الزرع يكونه للزراع والملا بدتوا لهما ما فضل
 هو ما لزم الزارع المقتض من كراؤ المثل قال ولا يكونه ههنا لانه في يد المقتض وليس
 يتحصل عنده **مسألة** قال وان زرع رجل رجلا على يده
 فوجيل فتلف الرهن قبل حلوله وكانت قيمة الرهن دون الدين لم يكن المدين ان
 يطالب الراهن بالفضل الذي له قبل حلول الاجل وبذلك ان الدين لم يجب توفيره
 قبل حلول الاجل وكذلك ان باقي حكمه في ذلك حكم ساير **مسألة**
 قال وان رجلا من رجلا اكلت من ذهبه فانشد شيخ الاكليل بغية جنايته
 لاخذ نفق ان يستقط عليه جدار او ما اشبهه ولم يكن نقص من وزن الذهب شيء
 ولا كان فيه جوهه فانكس لم يكن المقتض ضامنا ولا ينكس في قاربه كان نقص من
 وزن شيء او كان فيه جوهه فانكس ضمن المقتض ما نقص من وزنه وانكس من
 جوهه **على** ان هذا اذا كان اكليل من ذهب من هوننا على الدنانير او اكليل
 من فضة من هوننا على الدنانير فالأصل فيه ان الغصة اذا اكلت جنتها من الغصة
 او الذهب اذا اكلت جنتها من الذهب لم يكن للصبيغ والجوهه فيه قيمة يدل على ذلك
 قول النبي صلى الله عليه وآله الذهب بالذهب مثله بثل وزنه بوزنه والفضة

والفضة بالفضة مثلاً بئيل وقد ثابور في الأثرى أن عشة هرة نائين كويحور ان يثري بقاء
 احد عشر ديناراً بتراعية مخطوط وان كانت قيمته عشة هرة ذنان ثور لغيره وسكتها وبعثته
 بل لا يجوز ان يثابور بالثبوت الا في ثابورين ولا اذ هم بالنقطة في الأوقاف ثابورين لما قلنا لان
 كل واحد منهما اي الاقا جلتها لم يكن للصغير والجوى قيمة فاي أثبت ذلك فاقضه
 المثلين ما نقص من الكليل المنشوخ من قيمته كان انما يضمن بالادق المثلين في ذواته
 ما سواه الا ترى انه لو كان عند اودي يعت لم يضمن الا في ذواته بل لا بد من الدين فاذا كان
 ذلك كذلك لم يجب ان يضمن قيمته الا منشوخ اذ اسلم الورق وقيل للراهن ان الدين
 وخذ الكليل المنشوخ وبيع قال ابو حنيفة وروى ابو الحسن الكرخي عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة وروى محمد انه قيس ابو حنيفة وقياس قول رقة ووجه ما بيننا
 فاما اذا انقص شيء من الورق او كان فيه جوهرة فانكسرت فانه يضمن المثلين لان
 نقصان الورق مضمون على كل حال وان كان الجوهرة كسائر العترة ومن ليس هو من
 جنس الذهب والفضة فيجب ان يلوهم مضموناً قال فان كان انشداً من المثلين
 بجنايتي منه ضوم المثلين ما نقصه المثلين من قيمته وانما كان ذلك كذلك لان
 هذا الضمان هو ضمان الجنايت وليس ملأ قاعة الرهن الدين الا ترى انه لو كان عليه
 حتى سبيل الوديعة لضمنه فاذا لم يكن الضمان ملأ قاعة جنسية ويجب ان يلوهم قيمته
 ما نقصه المثلين مضموناً وان كان من الذهب قيمته من الفضة وان كان من الفضة
 قيمته من الذهب لان الذهب يقوم بالفضة والفضة تقوم بالذهب ولا يقوم واحد منهما
 بجنايتي قال وان كان بجنايتي من غير جنس الغيرة ما نقصه ههنا كما بينا ان المثلين يضمنه
 وان كان ذلك بجنايتي منه لان ضمان الجنايتي ولم يلاق الشيء جنسية قال يلوهم الرهن =
 مظان المثلين والمثلين مظان الجنايتي لان الشيء في ضمان المثلين والمضومة في ذواته
 الراهن والمثلين ثم بين المثلين والجاني قال والراهن الجاني بين اخذ الرهن وقيمتها ما
 نقصه المثلين من غيرة جنسية وبيان ان يتركه في واحد قيمته صحيحاً وكذلك لان
 ضمان الجنايتي وسبيل الغائب وعند ابي حنيفة ليس له الا اخذ مملوماً
 او قيمته من غيرة جنسية مضموناً وما اذا كان الكليل من ذهب من هو ثابورهم والليل من
 فضة من هو ثابوراً بالذنان يبرهن ان يضمن المثلين قيمته مملوماً ما سوى كان بجنايتي او يضمن
 جنايتي لان ما ذكرنا من ملأ قاعة الشيء جنسية قد قال **مسألة** قال قالوا رجلاً

الرهن ثوبا فخره الفاك والحقة آفة نقصته صمما ارسى النقصان ان كان له
بعد النقصان قيمة وان كان لا قيمة له بعد ذلك قيمة الثوب كله هو
صحيح لأن ذلك صواب من مضمون التلخيص **قال** وكذلك
ان الرهن اذا فسد بغيره او سرق باها او اهدى مكلها صممه المهرن وهذا ايضا كما مضى
يضمن المهرن لانه تليف **قال** فان سكر الدار المهرن سقط على الراهن
مقدار الجزء لا سكتنا لا فان استغرق الجزء الذين سملت الدار الى الراهن فهدا على قوله
ان الغاضب يضمن كرى المثل اذا انتفع بالمعصوب على ما نبينه في كتاب المعصوب
وهذا الدار ان كانت رهنا فليس للمهرن الاحتباسا عنه وهو في باب ليس له
الا الامتلاك

فان تصدق فيه كان غنما لى الغاضب
فاذا سكتها يكره من الكرى ما يكره الغاضب من ذلك فسقط على الراهن من الذين
بمقدار لا نهائية صان ذلك فاذا بلغ ما يكره من كرى المثل مقدار الدين كله سقط
بجميعه لأن المهرن يكون قد استوفى ما خرجت الدار على الرهن لو لم يكن رهنا
ولا حق للمهرن على الراهن

كما فعلنا ما حجبته بلائى وهذه افايند
بالاجماع **قال** وقد التوى ان كرى الدار فاستغلا المهرن واستهلك غلما فان لم
تستهلك غلما كانت الغلة رهنا مع الاصل على ما بينا من كونى القوايد رهنا
كما لا فصل فان تلفت ضمنها المهرن على ما بينا من القوايد مضمونة كما لا فصل
على ما تقدم التوى فيه **قال** وليس للمهرن ان ينتفع بالرهن نحو ان
يتركبه ان كان موكوبا او يلبسه ان كان ملبوسا او يسكنه ان كان له سكنى او غيره ذلك
فان فعل شيئا من ذلك سقط مقداره من الدين وكل هذا اذا تقدم بياها وجملة القول
ان الرهن في يد المهرن كالوديعة الا في امرى احدهما الضمان والثاني ان المهرن منعه
الراهن من اخذ لا يحسن يستوفى دينه والا ففى الأحكام هو بمن لى الوديعة **قال**
ولا فصل في ضمان المهرن بان ان يملك الرهن او يستهلك المهرن ولا بد من الرهن وقوايد
في ذلك كله وهذا كله قد بينا لا الا في رهن الذهب والفضة بالفضة فقط
بيننا الفصل فليعلم بان ضمان التلف وبن ضمان الاستهلاك والا فالرهن في غنم هذه
المسئلة سوى مسئلة **قال** ولو ان رهنا سيج عبدا الرهنه موصفقا صممه

نصف عشر قيمته العبد وهذا اثمان اجنابته لا نبي كونه يكون رهنا وكان قد نعت
صنعه المودع وقال انه يضمن نصف عشر القيمة لانه المدة التي اشترى موصفها وجب
نصف عشر القيمة والقيمة في العبد كالتي في الحية وهذه اما تستقيصها وتوضح
الكلام فيها في باب الزيادات **مسألة** لو اذنه رهنا عبدا ايساوي الف على
الف ثم جاءه الراهن بجارية تساوي الف قال خذها به العبد مني للمهرين
فما تم قبل رد العبد سلم العبد الى الراهن وكانت قيمته تسقط الدين **تخصيل**
المسألة ان الرهن هو الثانية فان العبد قد خرج عن كونه رهنا قال ابو حنيفة ان
هو الاول والثانية امانة حتى يبيض الاول فالاصل في هذه ان الرهن لا يكون رهنا
الا بضمون ذلك استيا عتدا رهنا على التراضي وجوب الحق وحصول القبض ويخرج الرهن
عن كونه رهنا بغيره الى كل واحد في مئة الثلاث اما سقوط الدين بالادب والاشتيا
ولا يخلو ان الرهن خارج عن كونه رهنا وكذلك اذا زال القبض خرج عن
كونه رهنا كما نص يحيى عليه السلام في الارض الموهونة اذا عكس عليها العقد
انما يخرج عن كونه رهنا ويدل على صحة هذا انه لا خلاف بيننا في القول الصحيح
وبيننا في حنيفة ان رهن المشاع لا يبيع في الغلة ان القبض لا يدوم بل يدرك
فكذلك ان قال القبض يخرج الرهن عن كونه لم يقع الغلة وصح رهن المشاع
فادلت ذلك يجب ان يكون رفع العقد والرضى بالتفاسيح عن جالده من كونه رهنا
لاننا اخذنا ما لا يكون الرهن رهنا الا بغيره فاذ اصح ما ذكرناه فالرهن الاول
قد خرج عن كونه رهنا بحصول رهنها بالتفاسيح ورفع العقد وصار الثاني
رهنا بحصول العقد والقبض مع وجوب الحق فصح ما ذهبنا اليه من ان الثاني
هو الرهن ذو الاول **مسألة** قال ولو ان رجلا غصب عبدا او رهنا
وجاء صاحب العبد قضي له بعبد وطالب المراهن الراهن بعقده فان جاء صاحب
العبد فدللت العبد في يد المراهن وهو لا يعلم انه غصب قضي لصاحب العبد على
الغاصب بقيته عبدا وقضي للمهرين بدليته على الراهن الغاصب لا خلاف انه
يقضي لصاحب العبد بعبد لا نبي غضب عليه والمهرين ان يطالب الراهن بحقه
لان الرهن لم يكن رهنا وقد خرج بحق وجب فان تلف العبد في يد المراهن وهو لا يعلم
انه غصب قضي لصاحب العبد على الغاصب بقيته عبدا لا خلاف في ذلك كما يقضي عليه

بشأن الوصوف الثالفة ولصاحب العبدان شاء ان يطالب المرقص الذي تلف العبد
 في يد ق يجمع هو بغيره على الراجح لانه معروض وكونه معروضاً مما يجب ان ينظر فيه
 فصل نظرو لم يدره يحيى عليه السلام اذ كانت القيمة تلزم الغاضب على الاحوال
 كلها ويقضي المرقص بدني على الغاضب لأن الثالفة لم يكن رهناً صريحاً فلم يجب أن
 يضمن المرقص قال ولو كانت المسئلة بحالها وكان قد علم المرقص ان الرهن غصب كان
 المستحق بالخيار ان شاء طالب بغيره العبد الغاضب الراجح وان شاء طالب بها المرقص
 فان طالب الراجح والمقرض تجتمع المرقص بدني على الغاضب الراجح بخلاف وجهه ان الراجح
 والمقرض غائبان جميعاً فلما يجب العقد مطا لبيت من شاء منهما والراجح طالب كان حق المرقص
 من الدين ثانياً على الراجح لفساد الرهن ولأن تلف الرهن الفاسد لا يوجب الضمان بت
 مسئلة قال ولو كان رجلاً رهنه ثوباً من رجل على عشرة دراهم ثم باعه المرقص
 بخمسة دراهم بعينه ادى الراجح فله المرقص قضى بالتوب للراجح وقضى للمقرض
 عليه بعشرة دراهم وقضى بالفضل على من باعه يقضى للراجح بالتوب لانه ملكه
 وحكم الراجح قد انتفع عنه بما كان من المرقص من اخراجه عن قبضه على وجهه
 القرض غير فلا وجه له من الراجح ويقضى الحاكم على المرقص بما اخذ على المقتري
 وان كان غائباً لان القرض على الغائب جائز ولا يضر من الراجح ما عليه وهو عشرة دراهم
 وبسببه الى المقتري فان وجد الحاكم للمقرض الغائب ما لا يقل عن ثوبه ما بقي للمقتري هو
 خمسة دراهم وان لم يجد قضى عليه بذلك وترك الى حين الامكان قال وكذا القول لو كان المرقص
 رهنه على غنم عشر الحكم في هذا الحكم في القول استواء الاحوال مسئلة
 قال ولو كان رجلاً استعاضه من رجل ثوباً يساوياً خفيين درهماً على ان يرهقه بعشرين درهماً
 فرهقه على ذلك ما تلف عنه المرقص قضى للراجح بثلاثين درهماً على المرقص وللغير على
 الراجح بقيمة التوب وهو خمسون درهماً وذلك انه يحصل للراجح عوضاً من التوب
 خمسون درهماً للتوب درهماً ما اخذ من المرقص وعشرون درهماً ما سقط ما دمه فوجب
 ان يرد له على المعين لانه بين قيم رجل اذن لا خوف في ان يقضي دينه وينتفع بقرضه
 له على وجهه القرض فاحصل له ما عووض الوديعه يكرهه رد على المودع وكذلك
 ان تصدق فيمنه باعه فكذلك العارية وكذلك لو ان رجلاً اتلف عارية عنده رجل
 فاحضر من قيمتها لزمه ردّها على المعير قال فان كان المستعير لما استعارة ليشترط

تتضمن من قيمته عشرة دراهم ثم رهنه على عشرة دراهم فلف قضي الداهية
على المدين بعشرين درهماً للمدينة على المستعينة بخمسين درهماً وذلك ان
المستعينة تعدى وليس الثوب فله من ارض نقصان و ذلك عشرة ثم يلزم
للمدين خمسة فيقضى له على المدين بعشرين درهماً الا ان القدر الباقي على
قال ولو انه لما استعاره استأجره في النسيئة مائة قبل ان يرهنه فاذن له في
فليس لبناً نقص بعشرة دراهم ثم رهنه على عشرين ثم تلف قضي الداهية على
المدين بعشرين درهماً للمدينة على المستعينة الداهية بان يبعث درهماً وذلك ان
عشرة دراهم التي تنقصت من الثوب لا يمان على المستعينة فيها لو رهنه لبيته باذن
المدينة ولم يكن استطاع الخمان وباقي المشتلي الكلام فيها كالقلام الاول
قال وكذا ان استعاره مائة مثلاً لم يستأجره في رهنه فله رهنه فتلف
او نقص قضي للمدينة على المستعينة بقية ما نقص او تلف وكذا القول ان استعاره
ثم باعها في المشتري الوجه في هذه الكلمة انه قد تعدى في بيعه فوجب له
العاصب يلزم ما يلزم العاصب وهو الذي ذكره ويبدء **مسألة**
قال ولو ان رجلاً دفع الى رجل ثوباً فقال ارهنه عنده فلو ان على عشرة دراهم
فاخذ منه ثوباً فباعه في طريقه الى السوق فاحذر منه الذين في رهنه عنده لا الثوب
على ذلك فتلف عنده لا الثوب او لم يلف كانت المعاملة بين المدين وصاحب الثوب
المستعمل فان الرسول اذا اقر صاحب الثوب بذلك فاعوان كان الرسول اخذ منه
العشرة و رهنه عنده الثوب لا على طريق الرسول كانت المعاملة بين المستعينة والرسول
ويطالب صاحب الثوب الرسول بما يجب عليه في ذلك والاصل في هذه ان الوكيل
في الهبة والاشتماء والقرض والاستقراض والاباء والرضى والارضاء وما
اشبهه مما لا بد له من كايده الى البيع والشراء والجاراة وما اشبهه تنقطع وكالنه
بعد ما ينعى من ذلك فلا يتعلق عليه شيء من حقوقه والوكيل في الاستمارة
والاستقراض والامانة والارضاء والرهن يجب ان يضيف ذلك الى موكله فتقول
اقرض فلاناً او هب لفلان او اعز فلاناً وما جرى مجراؤه وان لم يتعلل ذلك كان
ذلك كله له كما تقول روج فلاناً او طلقك عن فلان وبه قال ابو حنيفة والشافعي
والفصل بين هذه الاشياء وبين الشراء والبيع انه في الشراء لا يحتاج الى

يضيف الشارح الى هو مشتبى لم لا البيع ولا بد ان يضيف سائر ما ذكرنا من
الى الموكل فاذا ثبت ذلك فالرسول الذي هو الوكيل بان يذهب ويتقضى وعليه ان
اصافه الى الموكل لم يكرمه شيء من حقوق ما فعل وسكانت المعاملة كما ذكرنا بان
الموكل والمنقضى واذا لم يضيف ذلك الى الموكل وقبح ذلك فيكون هو المظنم ويكون
القضاء ان شاء ان يرضى الموكل فعل وان شاء لم يفعل ولرب المال ان يطالب به
اعطاه والمعاملة بين الوكيل والمنقضى فيما بينهما وبين الموكل والوكيل فيما بينهما
مستقلة قال ولو ان رجلاً رهن رجلاً جارية ثمة فتلفت عند موت على المنقضى
يوم مات رأت قيمتها ان تقضى لم يرضى او يخوف وتكونه القيمة وسط القيم اعلم
انه ليس الملاحقة انها تقوم يوم التلف رأت كانه ان ناقضه فيقتضى على
فيتمها في كسر الملاحقة وقت التعويم وقت التلف وان كانت رأت ان لا تقوت رأت ان
فيكون الرهن عند مضمونه كما مضى في فوق اليد الرهن وان كانت ناقضه قومت وقوم
ارسل النقصان قد نقص بخفي عليه السلام على ان المنقضى من الملاحقة من
الرهن ان نقص قائماً قال ان التعويم في جميع تلك الوجوه يختص في حال التلف لا في
حال الضمان لان الضمان يكونه على وجهين هما التعدي والضممان فكما ان الضمان
التعدي يجب ان يكونه وقت التعدي كذلك يجب ان يكونه الضمان التلف في وقت التلف
وجوب التعويم ابد اتابع لوجوب الضمان وهذا كما قال ابو حنيفة وعندهم اشتراك
مالاً لغية ثم انقطع من ايدي الناس ان قيمته يوم وجوب القيمة وان اختلفا في وقت
وجوب القيمة فقال ابو حنيفة هو وقت المضومة وقال غيره هو وقت انقطاعه
من ايدي الناس فاجمع ان القيمة قيمته يوم وجوب القيمة لوجوب الضمان لا في
لا وجب لاعتبار قيمته والضمان لم يقطر وانما حصل سبب الضمان والقيمة تابعهما
للضمان

باب القول في اخلاء الرهن والمنقضى

قال وقد اتلف الرهن عند المنقضى فادعى ان قيمته كانت الفادى ودعى الرهن الحسا
كانت القاي كانت البينة على الرهن والمنقضى على المنقضى وجهها انهما اتفقا في
العق فاستدعى ذلك وصات الراعي يدعي الفادى اخروا المنقضى بذكره فالبينة على الراعي
والمنقضى على المتكبر على انه ما اخذ الا فقيه ولا يجوز ان يكون المنقضى اسوة

فان غلب الرهن
فان غلب الرهن

خالد بن العاصب ولو كان بدل الرهن غصباً لكان الحكم ما ذكرنا **قال**
 فان قال المصنف ان رهنه على العي وقال الراعي ان رهنه على خسمائه كانت البيئته
 على المصنف واليدين على الراعي لانها قد اتفقا على خسمائه ولادعى المصنف خسمائه اخرى
 وانكرها الراعي فالبيئته على مدعي الفضل على ما تقدم بينا في المسئلة الاولى **بش**
مسئلة قال واذا ارهن رجل رجلاً شيئاً فظهر به غيب فادعى كل واحد منهما
 ان الغيب حدث عند صاحبه فان كان الرهن قائماً بعينه كانت البيئته على الراعي
 واليدين على المصنف وان كان الرهن قد تلف كانت البيئته على المصنف واليدين على الراعي
 اما وجه المسئلة الاولى فظاهر وذلك ان الراعي يزيد ان يلزم المصنف ضماناً منكره
 له فوجب ان تكون البيئته على الراعي اذ هو المدعي الا ترى انه لو ادعى عليه غصباً او خيانة
 في الغيب مع قيام عينه او خيانة في الوديعة كانت البيئته على مدعي الضمان واليدين
 على المصنف لانها المسئلة الثانية فوجهها ان يبيع التجار بدينهم في الدين والدين
 وبقيته الدين وهو ان يقول المصنف كان ديني القاول هناك لو كان صحيحاً يساوي
 ثمنه وان كان فيه غيب كذا فمؤثراً وجب ثمنه انما في عليتك مايتا درهم فلا
 يتبرأ الراعي بشيء من ذلك بل يقول قد كان لك دين في رهنك وليس لك
 علي اليوم الا مائة درهم فان اتى المصنف بالبيئته على ما قال ثبت ما ادعى له والا
 كان القول قول الراعي مع عينه فاما ان تصادق في الدين في حقه الرهن صحيحاً
 ومع الغيب واختلفا في الغيب ان كان خادماً عند الراعي او المصنف فيجب ان يكون
 القول قول المصنف مع عينه وان يكون البيئته على الراعي سوى كان الرهن باقياً
 او تالفاً كما بينا في المسئلة الاولى **مسئلة** قال ولو ان من رهنه قال رددت
 الرهن على الراعي وانكره الراعي كانت البيئته على المصنف واليدين على الراعي وذلك
 انه قد ثبت ما تقدم ان الرهن مضمون على المصنف وكل من كان الشيء في يده على
 سبيل الضمان فعليه البيئته اذ ادعى رده على صاحبه كالمستقرض والعاصب
 لا يبرأ يدعي سقوط ضمان ثابت عليه وعلى الراعي اليدين لان منكره **مسئلة**
 قال واذا اخذ المصنف من الراعي ثوباً فقال هذا رهنك فانكره الراعي كانت البيئته
 على المصنف واليدين على الراعي فان ادعى الراعي عند ثوباً اخذ كانت البيئته
 على الراعي واليدين على المصنف اما في المسئلة الاولى فان القول قول الراعي مع

ببينه لا نبي يري ان يكون التوب الذي اخرجك هو الذي يجب اتياء الدين
بقضيه والبينة على المقيض لا نبي يري عليك انما يكون اخرج ميع الدين
بقضيه هذه التوب وفي المسألة الثانية القول قول المقيض مع عينه لا نبي
يبي عليك نورا اخرج وهو منكول وهاتان المسألتان مخرجتان على ما فيهما من
الاضطراب بما لفظ الحكماء قال ولو استقلت الراهن والمقيض فقال للمقيض
رهنت عندك توب وشي وقال الراهن رهنت عندك توب وشي والقول قول الراهن
مع عينه الا ان ياتي المقيض بعينه يشهد به على ما رخص ومعنى هذه المسألة
ان يكون للراهن توب بان توب وشي وتوب وخبر وهما حاصلان فيقول الراهن
رهنتك توب وخبر ويقول المقيض رهنتي توب وشي فيكون المقيض في توب وشي
معه عينا انما رهنته ويكون الراهن منكول ان يكون رهنته فلهم اقال القول قول
الراهن مع عينه لا نبي منكول والمقيض مدعي فاما في توب وخبر والراهن مستد للمقيض
فالمقيض دافع لا قرار لا يبطل اقرار الراهن ولا يكون فيه على كل واحد منهما
بينة ولا يبين لهما كرجلين اقرار احدهما بحق صاحبه وصاحبه دافع لا قرار
و منكر في ان يبطل اقراره ولا يلزم واحدا منهما يمين ولا بينة عند

القول في التسليم على الراهن

باب القول في التسليم على الراهن

اذا رهنت رجلا رهنا على دين له وقال له قد سلطتك على الرهن فبعه اذا
جاء وقت كذا فباعه المقيض في ذلك الوقت جاز ببعه وان كان فيه فضل
رأى على الراهن وذلك ان نبي وكيل والمستلط وكيل للراهن في ذلك البيع
فجاز ببعه فيه وهذا احتمل لا عرف فيه خلافا ولا في ان كان فيه فضل
وجب ردّه الى الراهن لا نبي ما لم يستحقه سواء قال وان كان الراهن وفا
المقيض بقضه كغيره نقص به التسليم فان باع المقيض بعد ذلك فعلم به الراهن
وسكت كان ذلك منه معنى ببيع المقيض وقوله ان اتي بعض الذين نقص التسليم
معنى انه اماره لا نقص التسليم لا نبي انما سلطه حينه لان جميعه كين وقا
فكان الادب في اماره للنقص ويكون له ببعه بعهود الامارة فاما النقص
الصحيح فلم يقع فان را الراهن بعد ذلك يبيع فسكت كان ذلك رضى منه ببيع

لأن سكونه على ذلك يدل على أن الأبناء لم يكن للنقص
للتبعض لو كان تبعضا كان السكون لا يفتح البيع لأن الغيبة إذا باع مكا
لغيره فلا يفتح البيع يسكنه المالك ولا بد من إجازة تحصل منه في يده على
السكون **مسألة** قال فان قال الراعي للمنفق ان جئتك
بجدة الى وقت كذا فان اذنا لهن لك كان باطلا وهذا مما لا خلاف فيه ان
ليس بتبليغ صحيح كالبيع والهب ودفع قول رسول الله صلى الله عليه وآله
لا يعلق الرهن ودفعه لأن هذا كان عا في الجاهلية فأبطله صلى الله عليه وآله
بقوله لا يعلق الرهن بما فيه **فان قيل** فانتم قد جعلتموه على غيره **فيل**
له ذلك لا يتأني هذا فلا يمنع و ما ذكرنا لو من أنه يفيد

أنه لا يهلك على ما يجب انضمامه لأن الغلق هو الهلاك ونحن نذهب الى أن الغيبة
إذا رد في شئ لم يجب القصد فيه **مسألة** قال وان رافع المنفق
الراعي الى الحاكم كان الحاكم ان يبيع رهنه ويوفي دين المنفق وذلك أنه منصوب
لولا تبعية المسلم من انضاف مظلومهم من الظالم ولا خلاف أن الولي اذا غفل
الماله كان الحاكم قايما مقامه وان كانت الولدية حقا للعاصم فكذلك اذا امتنع
من الفاء الغريم خذ كان الحاكم قايما مقامه في بيع ملكه عليه ليوفي الغريم خذ
على أنه لا خلاف أنه يبيع الداهم للداني والداني للداهم فكذلك سائر
الأملاك والملحق انه في أنفسهم لا يضاف المظلوم من الظالم كما اخذ الامام
العهود والشدقات مما امتنع او يجعل اهلا في **قال ابو يوسف** وعنه
قال ابو حنيفة لا يبيع الحاكم لكنه يجلس الداهم حتى يبيع **مسألة**
قال وان دفع الحاكم الرهن الى الداني ليبيعه ففعلت على يده رهنه المنفق
لراعي وترا دافيه النفل وعنه المتأدي للمنفق قلنا ان الرهن يضمنه لأنه لم يخرج
عن قبضه لأن الحاكم ماله دفعه الى الداني فيد الحاكم يد العود ولا يخرج الرهن عن ضمان
المنفق لأن ولادته الحاكم على الراعي والمنفق على شواير والمنفق على اراد اخذ من الحاكم
مكنه فبان ان الشيء بعد على قبضه وقلنا ان المتأدي يضمنه المنفق لأن المتأدي
اجبت مسئلة كالأجيب المشترك يضمن عند تلف على يده **قال** فان كان الراعي
او الرهن في دفعه الى من يبيعه ففعل على يده لا يضمنه المنفق ويضمنه المتأدي

لأنه اجبر على مشاركة هذه الايدي المرقص على ان يبيع الراهن لنفسه ولا يمتنع
في غيبه على ما بين يده على ما متى من القول في المرقص ادا ادى للراهن في بيع رهنيه
مسئله قال واذا استلظ الراهن المرقص على بيع رهنيه فباعه المرقص ففسد
المشركي قبل ان يوفيه الثمن كان حق المرقص على الراهن في ذلك ان المرقص قد اوجب فيه
قبض الغيبه باذن البايع فخرج عن قبض المرقص وقد قلنا ان خروجه عن قبضه
المرقص يوجب انفساخ الرهن لذلك قلنا ان حق المرقص يكون على الراهن فان قيل
السهم قلتم ان المالك لو دفعه لبيع الى المتلايح فصاع من يد لا يكونه على صمان المرقص
فالقول قيل لا نأخذ بئنا في تلك المسئلة ان الرهن بعد لم يخرج عن قبض
المرقص لأنه يعرض له اليد فله حقه التملك وهو رهن وفيه هي المسئلة قد خرج
عن كونه رهنا لأنه قد خرج عن قبضه يحصل استحقاق قبض الغيبه ومذهب
الجنيته واضعاه انما يملك ما هبنا في ان المرقص متى اوجب فيه حق القبض
لغيبه لا يخرج عن كونه رهنا

المرقص لا يملك ما هبنا في ان المرقص متى اوجب فيه حق القبض لغيبه لا يخرج عن كونه رهنا

باب في ما يجزئ الرهن

ليس للراهن ان يحدد في الرهن شيئا من مكاتبه ولا ثمنه ولا يبيع ولا يهدى
ولا يهب ولا يملك ولا يملك اجرة والوجه في هذا ما اجمع عليه من ان الراهن ليس له
اخذ الرهن من المرقص على وجه يخرج من كونه رهنا الا بانه لا يملكه الا ببراء
المرقص له او رضى المرقص بفسخ الرهن وقد ثبت بما بيننا ان نخلون قبض المرقص
مخرج للرهن من كونه رهنا وكل هذه الاشياء مما يبطل قبض المرقص لاستحقاق قبض
غيبه لا فوجب ان لا يصح ذلك من الراهن لانه في صحته منعه اخذ الرهن من المرقص
على وجه يوجب اخراجه من الرهن في ذلك فاسد في الرهن لاجزائه للرهن لم يكن
لاخذ الرهن فانه لم يكن للرهن ثبوت المرقص لانه الراهن اذا قال له ان يتصرف
فيما خرج الرهن عن مساله قال فانه يملكه باذن المرقص صحح البيع اما اذا باعه
باذن المرقص فلا خلاف في صحته البيع لانهما اذا اتوا حيا في بيع بالفسخ او غيبا
بحا ذلك ولما اذا باعه بغيبه او المرقص فالقول على او صاعنا ان البيع يفسد
على التسليم ويكون ذلك كالغيب في بيع المغنوب والابق في بيع المشجر

فإن شاء المشتري صبر إلى حين يكرس التسليم وإن شاء فسخ البيع وهذا المعنى
 قولنا إن البيع فاسد أي غير مستقيم للمشتري أو لغيره وهذا الذي كان لا يعيب
 في إمكان الرد فهو أن كد من العيب لا يضمن اشتراطه متى علم بالعييب لم يكن له رد ولا
 من اشتراطه وهو مضمون أو غير هو أو ابق وهو يعمل من جهة الفسخ أو لعدم
 التسليم والفرق بين هذين أن العيب أن العيب إذا قبضه المشتري فقدم له ملكه
 والمضروب ونحوه مما إذا انعكس تسليمه لم يكن فيه ملك المشتري ولا يجب فيه توفيت
 الثمن إلا متى التسليم فتي لم يمتد ذلك كان كد فسخ البيع وإن كان قد دخل فيه
 متى العلم كان مشترك المضروب أن يدخل في الشراء مع العلم بأنه مضروب ولا غطاء
 الثمن كد الرجوع في الثمن لأن استحقاق البايع للملك يحصل ويدين أن الأثر
 من مذهب في البيع ما ذكرنا أنه قال في مسئلة العتق لو اعتق عبداً إيشاويحي
 الفاق هو ردها بالغير لم يعتق حتى يؤتي ربه الراحه ما عتق وتوارى بعد العتق وقبل
 القبله بغيره أو هبته لم يبر ذلك منع من البيع للعتق وكذلك من الهبة في أن
 كونه الرهن رهناً فذلك على ما قلنا من أن يصدق رده رهناً لا يمنع من البيع
 ويكونه كالعيب فيه وقد يكونه ببيع المشتاج **مسألة** قال ولو أن رجلاً
 أعتق عبداً رهناً على الف ييشاوي الفين والرجل مؤتمنه عتق العبد ويجب
 عليه الخرج من حق المرقصين أو بالرهناً أخذ وإن كان معسلاً عتق العبد بقر
 الفاضل عن الدائر ونجم على الراهن مال المرقص على حسب ما يملكه فإن أذكر على
 عتق العتق وقول أبي حنيفة أن عتق الراهن ينفذ على كل حال ثم ينظر فيما
 يلزم الراهن للمرقص من الألفاء أو الأبدان أو ما يلزم العبد من السعاية فأما العتق
 فواقف تام عندنا وما الشافعي فحكمي ابن أبي هريرة في هذه الباب ما يطول
 شرحه وعلنه أنه قد يجعل بلوغه سنة على قول والخلاف في نفوذ عتقه ويجعل
 المعس على قولين وإن كان لا يجمع بين المعس والمؤتمنه في أنها على قولين وأنها
 ما ذهبنا إليه ما بينا من أن الراهن ممنوع من التصرف في الرهن على وجه
 يخرج من كونه رهناً يبطل قبض المرقصين وكان القياس أن لا يجزئ عتقه
 لأنه يوجب إلى انبطال رهنيه إلا أن وجدنا للعتق من يده قوتاً على سائر
 ما ذكرنا جوازاً من الخطأ ومع الجاهل له لنفوذ في ربه في نطيب الشيء

بغير نصها ولا لتعوي لا في البيع القاسية ولا نداء لا يبر تغفع بعد حصوله في
 كان الاسلام ثم وجدنا للرهين في تعلق حق المقتن بغيره في يده وفي ذلك
 ان مالكه ممنوع من التصرف فيه ولا خلاف ان المقتن لا يبطله بمصير الى الم
 التاركة في اية المقتن او في يده من سائر الغرماء ان مات صاحبه فغلسا في
 فلسه احكام وكذا ان باعها احكام عليا كان المقتن او في يده من سائر
 الغرماء ما لو لم يكن حكمه سائر املاك المقتن له في المقتن التي كوناها
 فلما اجمع اجمع هذه ان الرهين او جبا تعلق العتق على الفاضل عن الدائن لتق
 العتق ولم يوجب تعلقه على ما دون ذلك لقوة حق المقتن ثم قلنا ان كان الرهين
 هو حق المقتن ليس باقوى من حق الشئ بل لا لزومنا للرهن الخرق عن
 حق سائر العتق في ذلك القدر وسرى خصه او ابداله من مكانه كما ينبغي
 ان يغيرم حق شئ بغيره لو اعتق ما فيه شئ كذا يغني عن مكان الرهين لو قتله لغرم
 قيمته ولو من ان يجعله بذر للرهن وكذا ان لو قتله غيبة الرهين فغرم قيمته
 تعلق بها حق المقتن وهذا في المسئلة مما يختلف فيه قولنا قول ابن حنيفة
 والشافعية والظاهرية الشافعية اطينا ايجاب العتق دون سائر الشرط
 وحكي للشافعية قول آخر وهو انه لا يعتق فان شئنا عن ذلك القول كان
 يخفى على العتق ان يقول هو متى شئ او في بعض الملوك من غيبة لكونه مالكا
 فاشبه الشئ بغيره ان العتق نصيب في ان العتق ينفك فان وان
 كان معسلا اعتق العبد عقدا ما فصل عن الرهن ونجم الداه مال المقتن
 على حسب ما يمكنه فاذا ادى ما عليه عتق العبد بخلاف قولنا ادى ما عليه
 عتق العبد ان يبر تغفع حبس الرهن والاف العتق حاصل لتعوي في
 الفاضل عن الرهن فلهذا في المسئلة كالأول ولا فرق بينهما الا في نجيم
 ملك المقتن على الرهن ووجهه انه بالسعاية او الى من العبد لئن العبد
 يجتنب بحقه لا بغيره نفسه ولا رة العبد ايضا لو سعى لرجع عند الج
 حنيفة على المعتق فكان المعتق بغيره او في ولا خلاف بيننا وبين الج
 حنيفة في وجوب عتقه وللشافعية فيه قولان ونحن اولى ابيتنا ان حكم
 حكم الشئ بغيره فلهذا في طر يقا ان اخذها انا لعل ان الحرية لا تتبع
 وفي ذلك نبينا في كتاب العتق والثاني انا نقس المعسر على المؤمنين

على المولى من اذله هب الشافعي ان المعتق ان كان مولى سئل عتق العبد وخصه نصيب
 شيء يكره وان كان مغيثا ببيع العتق فيعتق نصيب المعتق و شئنا في سائر
 في كتاب العتق و وجب بقاؤه في يد المالك الى ان يمتد في حقه الله اجمع فيه
 حقان حق احديهما وحق الاحتيار فلم يسقط ولعله فيهما لغو لا كل واحد من العتق
 على ما بينا **مسألة** قال وان رهنا على الف و هو يشاوي
 الفان ثمانا ثمة اعتقه لم يعتق حتى يؤدى الرهن حقا المخلص فان اراد الرهن بعت
 العتق وقيل الفان بغيره اى هبته لم يعتق ذلك و هكذا الخلاف بيننا وبين ابي
 حنيفة و الشافعي فيه قولان و هكذا ايشبه المدة بوزن المعتق على شرط منظر في
 ان اعتقه يقض و لا يفقد في الحال و كذلك ان نعتقه فاعتقه جاز و المخلص او لم يدر
 و بقيت ان اشتملكم مستهلكا بثمانية ان باعه الحاكم و الرهن ممنوع منه من كل
 و يجب فوجب ان لا يفد فيه عتقه و لغو العتق و الحرية او جبت الا يبطل و يقض
 على افكالك كالمدة بوزن المعتق على شرط منظر و قلنا انه يمنع من بيعه و هبته وان
 كنا نجهل ببيع المدة عن صفة و قد لا نعلم اقوى من الربوة و العتق على الشر لا نعلم
 لفظ منع من حصول العتق و هاهنا المانع منه لم يقع مع لفظ العتق و انما
 هو حكم من حصول العتق مع ان سبب العتق قد حصل فاشبهه ام الولد في ان
 ما كذا ممنوع من بيعه و هبته على كل وجه **قال** ولا يجوز له ان يؤخذ اذلك
 مع القدر لا عليه فان اخره اجب على افكالك و ذلك لاننا اجمع عليه في كتاب
 يتخلان احدهما بفعله و جوب الدين و الثاني العتق فلا يشبه هكذا ام الولد لان
 عتقه لا يتعلق بفعله و كذا لك المدة فلا يكره ذلك على ما قلنا **قال**
 واذ ادعى حق المخلص عتق العبد لا نأخذ بديننا ان المانع من استقراء العتق
 كونه رهنا فاذا اخرج عن كونه رهنا بوفيه الحق على المخلص و يجب ان يفتق
 المانع قد زال

باب القول في بيع المملوك

قال ولو ان رجلا رهنا عبدا فقتل لعنه المملوك انتقص الرهن و طالب و رثته
 المملوك الراهن بما عليه من الحق و حكمه على العبد بما يحكمه على العبد الغافل عنه

او خطا معني قوله انتقض الرهن ان ورثة المرقص استحقوا برقتبته ان كان
 القتل عمدا وان كان خطا ايضا استحق الورثة الرقبة ان لم يبدلوا الراهن بالذبيحة فيكون
 الرهن منتقضا على الوجهين على ما بينا لا لا ينتقض ان كان القتل خطا وقد اراه
 الراهن بالذبيحة ولو رثته المرقص المطالب به بينهم لا يقيمون جنابة الراهن
 على ما بينه مسئلة قال وكذلك ان قتل اجنبيا عمدا او خطا حكم على
 العبد بك ذلك ولم يضمنه المرقص **قال واعلم** ان الوجه في ان المرقص لا يضمن
 جنابة العبد المرقص هو ان جنابة العبد في الحكم كانه جنابة سيده لا ان
 يلزم مدغمها الا ترى انه لو قتل كان ذلك تلف ماله وكدلك ان اسرقه المجني عليه
 او فداه الراهن بالذبيحة او سرق فتطعت به ولا كان ذلك غرضا يلحق مال السيد
 كما يلحقه بجنايته الا ترى انه لو كان ولده لا بد له من ان يلحقه شيء من ذلك
 فبان ان جنابة العبد في الحكم كانه جنابة سيده لا ان كان ذلك كذا لم يكن
 لتضييع الراهن للمرقص ما هو جاز في جزئ فاعلم معنى كانه الراهن لو كان المتلف
 لم يضمنه المرقص فلهذا اسقطنا الغمان في ذلك على المرقص ويدل على ذلك
 قوله صلى الله عليه وآله لصاحبه غنم وهديه غنم مائة هذه اعلام الرهن فيجب
 ان يكونه على سيده لا كانه العبد لو اكتسب كان ذلك الغنم لسيد لا كذا
 غنم بالجنابة كان الغنم على سيده **قال** وان كان الراهن معه ما انتقل
 بالعبد الى ان يجده الراهن ما يوفد على المرقص فاذا وجد ذلك حكم على العبد بما
 يلزمه من قتل او غيره لا وجهه الخا حقان تغلقا به على وجه واحد لا هما حقان
 تغلقا برقتبه فكان تقدم ما ليس فيه افاته النفس اولى كالحذين الى اجتمعا على رجل
 وكان في احدهما افاته النفس كان تاحيلا لافاته كان سرقا وراعى وهو محض وقد انكر
 النفس اذا افاته بطل الحق الذي هو غنم افاته النفس والنفس يلزم عليه الفقير الذي
 عليه الذين ويقتل عند افي ان القتل تقدم لان احق من لم يتغلقا به على وجه واحد
 لانه العود تغلق برقتبه والذي تغلق به متبر ونحو انما اكلنا ذلك في الحقائق
 المتعلقين به على وجه واحد الا ترى ان المعلوم بغير القتل يجوز ان يظهر له
 مال يوفى دمه واذا قتل العبد بطل حق المرقص المتعلق برقتبه من الاحسان
 والتوفيق فاما اذا كان القتل خطا فهو مثله لانه لم يفرق بينهما احد ولا يفرق

وَلَا نَبْذِيهِ اَيْضًا فِي حِكْمِهِ اَفَاتَمَّ النَّفْسُ فِيهِ مَعْنَى بَطْلَانِ حَقِّ الْمُنَظَرِ مِنَ التَّوَقُّفِ
وَالِاحْتِبَاسِ بَحَقِّ الدَّانِ يَهْدِي لِيَا صَاحِبَهُ بِاللَّيْثِيَّةِ فَلَمْ يَذْكُرْ لِكَ وَبَيَّنَّ الْعَبْدُ
رَهْنًا فَلَا يَكُونُ عَلَى الْمُنَظَرِ مَهْرًا **سَلَّمَ** قَالَ وَلَوْ اَنْ رَجُلًا رَهْنًا
عَبْدًا اَفَاغْتَضَبَ الْعَبْدُ مَا لَمْ يَرْجُلْ وَاشْتَمَلَكُهُ كَانَتْ جُنَايَتُهُ عَلَى الرَّاهِبِ وَلَمْ يَنْجُهَا
الْمُنَظَرُ وَوَجْهُهُ هُوَ مَا مَعْنَى مِنْ اَنْ جُنَايَتُهُ فِي الْحِكْمِ كَانَتْ جُنَايَتُهُ سَيِّئًا وَرَجُلًا
غَرَّمَا عَلَيْهِ كَمَا يَرْجِعُ بِنَفْسِهِ فَلَا وَجْهَ لَا عَادَتُهُ وَبَاقِي الْبَابِ عَلَى هَذَا فَلَا مَعْنَى
لَدَرْتَقَا مَنِيْلِهِ **سَلَّمَ** قَالَ اَيْدِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالَّذِي اخْتَارَ فِي الرَّهْنِ
اِي اِئْتَقَى عَبْدَهُ لَا الْمَاهُونَ اِنْ الْعَبْدُ يَتَّقَى عَلَى كُلِّ وَجْهٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْوَحْنِيَّةُ
لَا اَنَّ الْمُنَظَرِ لَيْسَ بِأَقْصَرِ مِنْ حَقِّ الشَّيْءِ فِي مَلِكِهِ فَإِذَا اِنْقَضَى الْعَتَقُ فِي حَقِّ
الشَّيْءِ يَكُ مَعَ اَنْتَ حَقِّ الْمَلِكِ كَانَ تَوَدُّهُ فِي حَقِّ الْمُنَظَرِ أَوْ لِيَا **تَضَمَّنَ** الْمُنَظَرُ
فَوَالِدُ الرَّهْنِ يَقْوَى مِنْ جِهَةِ التَّخْلِيفِ اِنْ كَانَ يَدًا قَائِلًا مَبْلُوحًا بِنَاحِيَةِ بَنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَكِنَّهُ يَضَعُفُ عِنْدِي لِأَنِّي لَا اَعْلَمُ بِهِ قَلِيلًا قَبْلَهُ مَعْنَى قَوْلِنَا اَنَّ الشَّيْءَ مَعْصُومٌ عَلَى الرُّسُلَا
اِنَّهُ اِنْ تَلَقَّى تَلَقَّى مِنْ مَالِهِ لَمْ يَنْظُرْ فِي الصَّمَانِ فَرَجَ بِكَارَةِ صَمَانٍ وَمِثْلِهِ وَرَهْنًا كَانَ
صَمَانٍ وَفِيهِ وَرَهْنًا كَانَ صَمَانٍ الشَّيْءُ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ الْإِجْرَةِ **فَانْ قِيلَ** اِنَّ
مَعْنَاهُ اَنْ عَلَيْهِ عَزْمٌ تَلَفُظًا ثُمَّ الْعَرَامَاتُ تَحْتَلِفُ كَانَتْ الْعِبَارَةُ اَجْرًا لِأَنَّهُ وَقَدْ يَكُونُ
فِيهِ النَّفْسُ الْمَضْمُونَةُ بِالْقَضَائِصِ وَالرِّيَّةِ وَكَذَلِكَ اَخْرَجَ الْمُعْتَمِدُونَ وَغَيْرُهُمْ **إِذَا**

كِتَابُ الْغَضَبِ

بَابُ الْقَوْلِ فِي الْمَغْضُوبِ يُؤْخَذُ بِعَيْنِهِ

لَوْ اَنْ رَجُلًا غَضِبَ عَبْدًا رَهْنًا فَبَنَى فِيهَا أَوْ عَرَسَ اِسْتَجَانَ كَانَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَوْ لِيَا
بَارِئُهُ وَحَكَمَ عَلَى الْعَاضِبِ بِتَقْضِي بَنَائِهِ أَوْ قَلْعَ عَمَلِهِ وَابْعَادَ هَامَعِي الْأَرْضِ
وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنْ أَخِي اَرْضًا مَيْتَةً فَنِي لَمْ وَكَسَرَا
لِعِزِّ ظَالِمٍ حَقٍّ وَغَرَّ عَرَا وَابْنُ الرَّبَابِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ بِمِثْلِهِ **رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ قَالَ** عَرَا وَحَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذَا
اَحَدِيثِ اِنَّهُ لَمْ يَرِ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَنِي صَنْتَ يَخْتَصِمَانِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
فِي اَرْضٍ لَا تَحْدُهَا وَلا أُخِيرُ فِيهَا يَخْلُفُ فَيَقْضِي لِمَا حَبِ الْأَرْضِ بِأَنْ مَنَّهُ وَلَمْ يَصْلُحْ

القول في المغضوب

التخل ان يخرج م تحله عنها ولقد رأيت يضربها بالمؤنن وهذه اما لا خلاف
 فيبين بين المسلمين **مسألة** قال التميمي فان زرعها قضى لصاحب الأرض
 بالزرع وللغاصب ما غرم في الزرع فكان أبو العباس رضي الله عنه يجعل هذا على
 موافقة ما دلت عليه اصول يحيى عليه السلام من ان الزرع للزارع ولصاحب
 الأرض عليه كراء المثل والماد بقوله وللغاصب ما غرم اي ما فضل عن كراء المثل
 وهذه اوجه وقد يجوز ان يكون ذهب الى ظاهر ما روي رافع بن حديد عن النبي
 صلى الله عليه وآله من زرع في أرض قوم بغية اذ هم فليس له من الزرع شيء
 ويرد عليه نفقته وروي له نفقته وليس له من الزرع شيء فله ان يحتمل ان يكون
 اراد من زرع به قوم بغية اذ هم في أرضهم وان يكون له نفقته ان كانوا
 اذنوا له بعد ذلك في النفقة ونازل ذلك اصحاب بني حنيفة فقالوا معناه ليس
 له من الزرع شيء كما له فيما زرعه في أرضه او في أرض ابيها لهما له زرعها لانه
 عليه ان يتصدق بالزرع ويبعد وجوب الصدقة به اذا كان البدء له لان ملكه
 لم يجز دقلية فيقال ان ملكه من وجبه مخطوط وانما هو قد زاد على الخواص
 مخطوط وذلك تجاريه صغينه ويربها باللام لا يلزم الصدقة بها ونظاير ذلك
 كثير وقال ابو حنيفة لا كراء على الغاصب لما استهلك من منافع الغاصب
 وذلك اصول يحيى عليه السلام على وجوب الجواب ان يرى اصول يحيى عليه السلام
 في قال الشافعي ووجهه ان المنافع يجوز فيها الادباحت والاستعانة عليها
 فوجب ان يلزم العوض باستهلاكها دليله الاصول **فان قيل** فيلزم
 ان توجبوا على من وطئ تجارئة غيره له هذا المثل كما اوجبتم على من سكر دار غيره
 كرى المثل **فيل** له هذه الا يلزم على علتنا لاننا علمنا بان قدما تصح
 فيما الادباحت والادباحت لا تصح في الوطء على ان منفعته البضع لا تسبب سائر
 المنافع الا ترى ان من ملك البضع بعقده صحيح لم يكتسب بقي ملكه وطلوع
 لا تستحق منه المثل وكذا له عنه نالك مات وليس كذلك سائر المنافع لانه
 من استأجر دارا ملكه ولم يسكنها استحق عليه كراء ذلك على ان استحق
 عوض الوطء على خلاه واستحقاق عوض سائر المنافع لان عوض البضع لا يستحق
 الا بالوطء عن عقد صحيح او شبهه وليس كذلك سائر المنافع **الوتر**

ان من ممالك البضغ بملك صحيح ثم لم يطأ في بني ملكه وطلق لا تستحق
 هذه المثل وكذا لك عندنا لو ماتت وليس كذا لك من المرافق لأن من استاجر
 في الامانة لا في المصلحة استحق العلف فذلك على ان استحقاق عوض الوطء
 على خلاف استحقاق اعوام المرافق لأن عوض البضغ لا يستحق الا بالوطء عرف
 عقد صحيح او شبهه وليس كذا لك من المرافق الا ترى ان المثل هو الذي يثبت
 ان تزويج وتوطأ بعينه مبرم لم يطع ذلك ويجب فيه المهر على ان المهر ليس
 هو عوض عن الوطء لانه سوى وطئ من هذا الف مرة قد فاما يجب مهر واحد فان
 انه عوض الوطء الاول الواقع على الاستباحة فان قيل فيلزمكم على علمكم
 المهر اذا احتسب ومنع التصرف ان يلزم له كبرى المثل قيل له لا يلزم ذلك
 لانا قلنا المرافق على اموطها والحد لا يطع فيه الا باحاطة بالا عتياض عليه فلم
 يجب ان يفتس عليه منافع على ان مرفق المرفق لا يطع فيها الا باحاطة فان قيل
 روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال المخرج بالضمان فاذا ضمن
 العاصب المعصوب فيجب ان تكون منافعه له قيل له ليس من مذهبكم
 ان للمنافع تكون للمعاصب وانما يقولون انه لا يصحها بالاستهلاك فلم يقولوا يجب
 الخبر في هذا الموضع ولم يقل بل احرم الامانة فان ان المارد عتياض لا يملك النبي
 فان قيل المرافق ليست ما لا فلا يستحق عليها العوض بالانكشاف
 قيل له فيلزمكم ان لا يستحق عليها العوض بالعقد على ان من
 فتق ثوبا مخيطا لغيره لا يقتضى بائنا نحو ثا فلا خلاف انه يضمن ما اتلف من المرافق
 فقد بطل قولكم انها لا تستحق عليها الاعوان بالانكشاف على ان هذا يمكن ان
 تجعله أملا نقض عليه بان نقول انها مرفق اعيان فملوكه فيجب ان يضمن
 بالانكشاف كفتق الثوب ونقص الباب ولا يلزم منافع ولد المخروق لأن من
 ومنافع الحد لا تضمن بالامانة بل ما يتنا لأن منافعه محالفة لاهله
 ولا تصح فيها الا باحاطة **مسألة** قال ولوان ان جلد اغتصب
 حشبه ثم بنى عليها قطي على العاصب بتسليم الحشبة الى صاحبها ونقص
 ما بنى عليها ان كان لا يمكن في ذلك الا بنقصه وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة
 واصحابه لا يجب تسليمها اذا لم تتم الا بنقص البناء ولا يصحها القيمة

وَالَّذِي لَعَلَّ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ قَوْلُهُ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لِعِزِّ ظَالِمٍ
حَقٌّ وَقَوْلُهُ عَلَى النَّبِيِّ كَمَا اخْتَدَتْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
بِالْبَاطِلِ وَقَوْلُهُ لَوْ أَنَّ الْيَتَامَى أَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ قَوْلُهُ قَدْ يَأْتِيهِمْ ذَلِكَ لِيَتِيمٍ وَقَالَ وَأَتَى النَّسَاءُ
مَهْدَهُنَّ فَاهْتَمَّ بِحُلَّتِهِنَّ وَقَدْ يَكُونُهُنَّ ذَلِكَ مَهْدًا فَاقْبَلُوهُنَّ قِيَّاسًا مَالَهُنَّ يَنْبَغِي عَلَيْهِنَّ بِغَلِيظِ
مَلِكٍ الْغَيْمَةِ لَمْ يَجِبْ فِيهَا نَعْمٌ وَلَا هَبٌّ وَلَا نَيْحٌ وَلَا أَجَارَةٌ وَلَا بُؤْدَى إِلَى التَّلَافِ
النَّفْسِ وَالْخَوْفِ مِنْهُ وَجَهْدًا اسْغَضَلَ عَنِ الْخَيْطِ يُحَاطَبُ بِهِ الْجَوْشِمُ أَوْ اللُّوحُ يَرْكَبُ
عَلَيْهَا السَّفِينَةُ فَيُطَالَبُ بِهِ مَحَاجِبُهُ فِي الْجَنَّةِ لِأَنَّ هَذَيْنِ يُؤَدِيَانِ إِلَى التَّلَافِ النَّاسِ
أَنْ يَخَافَ ذَلِكَ إِنْ يُقَالُ إِنَّهُ مَا لَمْ يَغْضُوبُ قَائِمٌ بِعَيْنِيهِ لَا بُؤْدَى حَتَّى إِذَا خَلَا عَلَيْهِ
النَّفْسُ أَوْ الْخَوْفُ مِنْهُ **فَأَنْ قِيلَ** لَوْ الزَّمَانُ لَا نَقُصُّ الْبِنَاءَ كَمَا قَدْ إِذَا خَلَا عَلَيْهِ
صَهْرًا لَا يَسْتَحَقُّ **قِيلَ** لَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدَمُ مِنَ الصَّهْرِ لَا يَسْتَحَقُّ
عَلَيْهِ الْأَتْرَى إِلَى مَا دَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمَّا بَقْلُجُ الثَّلْثِ عَشْرِ
الْأَرْضِ الْمَغْضُوبِينَ قَدْ لَيْكَ قَمَاتِلُهُمُ الْغَاظِبُ قِيلَ وَصَهْرًا لَكِنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِحَقِّ الْعَصِي
مِنْهُ وَلَا خِلَافَ فِي أَنْ مَنْ رَدَّ عَنْ أَنْصَابِ مَغْضُوبَةٍ يَجِبُ قَلْعُ الرَّجْعِ قَدْ لَيْكَ
مَحَاضِرُ بِالْغَاظِبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَخْلِيصُ الْمَغْضُوبِ الْأَيْضًا يَدْخُلُهُ عَلَى نَفْسِهِ
وَهَكَذَا لَوْ بَيَّ فِي أَرْضٍ مَغْضُوبَةٍ لَمْ يَنْقُصْ بِنَاءُهَا **فَأَنْ قِيلَ** فَاتَمَّ
بِنَاؤُهَا عَلَى مِلْكِهِ فَوَعْدُهُ مُتَعَدٍّ فَلَا يَجُوزُ الرَّمْلُ نَقْصُهُ **قِيلَ** لَهُ بِنَاؤُهَا عَلَى
مَلِكِهِ وَمَلِكُهُ غَيْرُهُ لَا هُوَ الْخَشْبَةُ الْمَغْضُوبَةُ فَكَانَ قِيَّاسُهُ قِيَّاسُ مَا بَنَى بِنَاؤُهُ
بِنَفْسِهِ عَلَى مَلِكِهِ وَبَعْضُهُ عَلَى مِلْكِهِ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ لَهُ تَسْلِيمُ أَرْضِ جَارِهِ إِلَّا
بِنَفْسِهِ كَمَا يَلْزَمُهُ نَفْسُهُ **قَالَ** وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْغَاظِبُ دَفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ
فَبَنَى عَلَيْهَا عَامِلًا بِأَنَّهَا مَغْضُوبَةٌ أَوْ غَيْرَ عَامِلٍ بِذَلِكَ يَقْضِي بِالْخَشْبَةِ لَيْسَ بِهَا وَأَمَّا
الثَّانِي لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ غَضِبَ وَغَيْرَ الْغَاظِبِ رَجَعَ عَلَى الْغَاظِبِ بِقِيَمَةِ مَا فَسَدَ مِنْهُ
بِبَنَائِهِ أَمَّا وَجُوبُ رَدِّ الْخَشْبَةِ فَقَدْ مَطَى الْكَلَامُ فِيهِ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ وَ
فِي الثَّانِي أَيْضًا غَاظِبٌ كَالْأَوَّلِ عَلَى أَوَّلِهِ يَعْلَمُ إِلَّا فِي الْمَأْتَمِّ فَلَا أَثَرٌ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ
يَعْلَمْ قَلْبًا رَجَعَهُ عَلَى الْغَاظِبِ بِقِيَمَةِ مَا فَسَدَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّهُ مَغْضُوبٌ
هُوَ مَا نَدَّ كَرَّ لَا فِي بَابِ وَلَيْدِ الْمَعْرِفَةِ وَ قِيَّاسُ عَلَيْهِ هَسْبُ **قَالَ**
وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَضَبَ أُمَّةً مَدَّةً بَرًّا ثُمَّ أَوْلَدَهَا كَانَ الْوَلَدُ مَدْبُورًا كَالْأُمِّ وَلَمْ يَلْحَقْ

نَسَبُهُ بِالْوَالِدِ وَلَوْ كَانَتْ الْمَعْنَى بِأَنَّهُ كَانَ الْوَلَدُ فِي حَكْمِ الْأُمِّ تَعْتَقُ بِعَقْمِهَا
 وَلَمْ يَلِغْ نَسَبُهُ بِالْوَالِدِ عَلَيْهِ حَدٌّ مِثْلُهُ وَلَا عَقْدٌ عَلَيْهِ وَالْعَقْدُ وَالْحَدُّ لَا يَجْمَعَانِ
 قُلْنَا إِنَّ قَوْلَ الْأُمِّ الْمَذْمُومَةَ قَوْلُ الْوَلَدِ يَكُونُ فِي حَكْمِهَا لِأَنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ فِي حَكْمِ الْأُمِّ
 فِي الْعَقْدِ وَالرِّقِّ وَالْحِرْتِ لَا خِلَافَ فِيهِ إِلَّا قَوْلُ الْأُمِّ الْوَلَدِ مِنْ سَتِيدِهَا لِأَنَّهَا
 يَكُونُ كَحُرِّ الْأُمِّ الْأَبَ لَا يَمْلِكُ وَلَدًا وَمَنْعًا لِحَقِّ النَّسَبِ لِأَنَّ الْوَالِدَ رَأْسُ الْقَدْرِ
 قَالَ مَهْلِيُّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْأَمْرُ بِالْوَلَدِ لِلْفَرْشِ وَلِلْعَاهِدِ الْحَجَرِ وَهُوَ مَا لَا خِلَافَ فِيهِ
 وَأَوْجِبْنَا الْحَدَّ لِأَنَّ تَكَابِيهِ الدُّنَا بَعْدَ شَيْئِهِ وَلَمْ نَوْجِبِ الْعَقْدَ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَجِبُ
 إِلَّا بِوَالِدٍ يَفْعَلُ فِي عَقْدِهِ صَحِيحًا أَوْ شَبِيهًا عَقْدَ الْأُمِّ مَا خِلَافَ مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ رُفْعُ
 عَقْدًا وَلَا خِلَافَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا مَقَرَّ فِي الدُّنَا إِذَا لَمْ يَغْرَضْ فِيهِ مَعْنَى آخَرَ وَمَنْعْنَا اجْتِمَاعَ
 الْعَقْدِ وَالْحَدِّ هَذَا لِأَنَّ الْعَقْدَ يَجِبُ فِي الدُّنَا الْمُحْضَرِّ وَالْمَهْدُ لَا يَجِبُ فِيهِ تَبَيُّنُ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَضَبَ نَافَةً فَخَرَّهَا أَوْ بَقَرَةً لَا فَرْجَ لَهَا
 أَوْ غَنِيَةً هَامَةً الطُّيُوتَ وَنَحْوَهَا كَانَ مَهَاجِبُهُ بِالْحَيَارِ أَنْ شَاءَ اخَذَهُ أَوْ مَذْبُوحًا أَوْ
 شَاءَ اخَذَ قِيَمَتَهُ وَلِخَدِّ قِيَمَتِهِ مَا نَقَضَهُ الدَّخْلُ وَإِنْ شَاءَ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ حَيًّا وَجَاهًا
 قَوْلُ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ إِنْ شَاءَ اخَذَ لَعَلِّي مَا بِهِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وَلِخَدِّ قِيَمَتَهُ حَيًّا أَوْ
 الْغَاضِبَ لَمْ يَنْتَفِ عَيْنُهُ بِلِ الْعَيْنِ بِأَقِيَمِهِ وَلَمْ يَنْتَفِ مِنْ أَجْزَائِهِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِهِ
 لِكُلِّ قِيَمَةٍ وَإِنَّمَا اسْتَهْلَكَ بَعْضَ مَنَافِعِهِ فَإِذَا امْتَنَّا أَنْ نَخِينِدَ النَّفَاطِ مِنْ الْمَنَافِعِ
 كَانَهُ لَمْ يَنْتَفِ بَانَ نَعْتِ قِيَمَتِهِ حَيًّا إِلَّا تَوَكَّلْنَا أَنْ يَرْضَى بِأَخْذِ لَمْ يُوْحَا
مَسْئَلَةٌ قَالَ فَإِنْ اغْتَضَبَ ثَوْبًا فَقَطَعَهُ قِيَمَتًا أَوْ غَنِيَةً قِيَمَتَهُ
 كَانَ مَهَاجِبُهُ بِالْحَيَارِ أَنْ شَاءَ اخَذَ الثَّوْبَ عَلَى مَا وَجَدَ أَوْ شَاءَ مَخِيطًا أَوْ مَقْلُوبًا
 غَنِيَةً مَخِيطًا أَوْ شَاءَ اخَذَ قِيَمَتَهُ صَحِيحًا وَعِنْدَ ابْنِ حُنَيْفَةَ يَا خُلْدُودُ يَا اخَذَ مَا هُوَ
 نَقَضَهُ الْقَطْعُ مِنَ الْغَاضِبِ أَنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْغَاضِبِ وَضَمِنَ قِيَمَتَهُ
 قَالَ الشَّافِعِيُّ لَيْسَ لِمَهَاجِبِهِ إِلَّا اخَذَ أَوْ اخَذَ قِيَمَتَهُ الشَّقَصَانِ قَالَ ابْنُ حُنَيْفَةَ
 أَنْ كَانَ خَاطَمٌ فَلَيْسَ لِمَهَاجِبِهِ عَلَيْهِ سَبِيلٌ يَا اخَذَ قِيَمَتَهُ صَحِيحًا **اسْمُهُ**
 أَنْ مَا تَقَى مِنَ الْكَلَامِ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى هُوَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ
 وَنَحْنُ نَزِيدُهَا أَيْضًا فَتَقُولُ أَنَّ الدَّخْلَ وَالْقَطْعَ لَيْسَ بِأَقْسَرِ مِنْ بِلَاغٍ
 يَتَعَلَّقُ الْغَرَضُ بِهِمَا فِي الْأَكْثَرِ الْأَعْمُ فَإِنَّ اخْتَارَ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ اخَذَ لَهُ

فكانت رخي بالذبح والقطع فلا وجه لتفميني للغاصب قيمة النقصان وما اذا
 لم يجز ذلك فنقول في المسئلة ان الله يسلمها الى الغاصب وياخذ قيمته كل واحد
 منهما صحيحا لان الغاصب قد اثلغ الكثير من منافعهما بالذبح والقطع والعرض
 في العين هي المنافع يدل على ذلك ان من غضب عبدا او فرسا او مائتا في يد
 الغاصب صير القيمة لغوات عاقبة منافعها ولا لذل لئلا يوحى مع قيمة ما نقص
 الذبح قد لا يستد مسدا في المنافع المتعاقبة ^{المستغاه} وكذا لك الثوب المظبوط به
 مع قيمة ما نقص القطع قد لا يستد مسدا الثوب الصحيح فلا يتنع ان يكون
 غرضه قد فات بما حصل فيهما من الذبح والقطع اذ قد فانت عظم منافعهما
 فوجب ان لا يلزم صاحبهما احدهما بل جعلنا له تسليمها الى الغاصب واخذ به
 قيمتهما حيا ومحييا فادن قاسه الشافعي على الشق اليسير في ان صاحب الثوب
 لا يملك ان يدفعه الى الغاصب ويضمنه القيمة وهو صحيح لم يصرح ذلك لان
 الشق اليسير لم يفت الذم منافعها فادن فات اليسير منها فلم يبطل اكثر
 الاغراض المتعلقة بالثوب الا ترى ان من احدث عبدا ففجعه موضوعة ان حيوانا
 فجعله لم يكن لصاحبهما الا ما نقصهما في قلمها الغاصب كان لصاحبهما القيمة
 فاما ما قال ابو حنيفة من ان الغاصب ان كان حاطا حيا قطع يظلم
 الثوب فلا سبيل لصاحبه عليه لغوات اكثر منافعها لا معنى له وذلك ان
 الحياطة لم تغت من المنافع الا ما فات القطع بل زاد وهو منتهى في الزيادة
 على ما يجمع القول فيه بعد هذه المسئلة فاما الشق اليسير فقد ذكر في الاحكام
 فيما افسد لا الصانع ان لصاحب المتاع اخذ له واخذ قيمته فقط ان كان الفاسد
 اذهب اقل من النصف من قيمته فادن كان اذهب اكثر من النصف من
 قيمته فله ان يسلمه الى الصانع وياخذ قيمته صحيحا فبئ على ان اليسير من
 الشق لا سبيل فيه لصاحب الثوب الا على اخذ قيمته النقصان وهذا
 ما لا خلاف فيه **فان قيل** فانتم تقولون اذا قطع الغاصب الثوب
 او ذبح الشاة فاخذها لا شيء له غير هياكل قلم فيها افسد الصانع انه ياخذ
 و ياخذ قيمة النقصان والفرق بينهما **فيل** له الفرق بينهما ان
 الفاسد لا يتعلق به الاغراض في العادة فاودا يصح باخذ الثوب الذي اخرقه
 القطع او الباب الذي كسر لا التجارات لم يدل ذلك على ان صاحبها بالحق والكسرة

قِ الطَّيِّعِ وَالِدَيْهِ مَا يَتَّخِذُ بِهِ الْإِعْزَازَ فِي الْأَعْمَالِ وَمِنْهُ الْعَادَاتُ فَإِذَا
 رَفَعُوا مَتَابِعَهُمَا بِأَخْذِهَا ذَلِكَ عَلَى رَهْنِهَا بِالطَّيِّعِ وَالِدَيْهِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْ
 لَهَا قِيَمَةَ النِّقْصَانِ عَلَى الْغَاصِبِ الْقَاطِعِ وَاللَّاحِقِ وَجَعَلْنَاهَا عَلَى الْحَرَقِ وَالْكَاسِ
سُئِلَ قَالَ فَإِنْ اغْتَصَبَ ثَوْبًا فَصَبَّغَهُ أَوْ بَاعَهُ فَصَبَّغَهُ الْمَشْتَرِي
 أَخَذَهُ صَاحِبُهُ مَضْبُوعًا وَكَجَمِ الْمَشْتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ بِقِيَمَةِ الصَّبْغِ إِنْ كَانَ
 الْمَشْتَرِي لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْغَاصِبِ أَنْ يَغْسِلَ الصَّبْغَ عَنِ الثَّوْبِ لِإِخْلَافِ
 أَنْ صَاحِبِ الثَّوْبِ يَأْخُذُ مَضْبُوعًا لَا يُدْرِي وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ الْمَضْبُوعَ لَمْ يَجِبْ فِيهِ
 مَا يَجِبُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْإِسْتِهْلَاقِ وَلَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لِعَرَقٍ
 ظِلٌّ خِطٌّ وَقَوْلُهُ عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ وَقَلْنَا يَرْجِعُ الْمَشْتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ الْبَاقِيَ بِقِيَمَةِ
 الصَّبْغِ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ أَنَّ الْمَالَ يَكُنْ عِلْمًا أَنَّ الثَّوْبَ مَضْبُوعٌ كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ فِي ذَوْلِ الصَّبْغِ
 الْعَرَقِ وَأَمَّا صَاحِبُ الثَّوْبِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَا يَلْزَمُهُ لِلصَّبْغِ فَحَلَّى بَيْنَ الْجَاهِلِ وَالْعَرَقِ
 مِثْلَ قَوْلِنَا أَنَّهُ لَأَشْيٌ لِلصَّبْغِ عَلَى صَاحِبِ الثَّوْبِ عَنِ الْمَالِ وَكَانَ يَحْتَصِلُ مَذْهَبُ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الصَّبْغَ إِنْ كَانَ نَقْصُ الثَّوْبِ فَلصَّاحِبِ الثَّوْبِ الْخِيَارُ
 بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ لَأَشْيٍ لَهُ شَوَاكٍ بَيْنَ أَنْ يَسْلَمَ وَيَأْخُذَ قِيَمَتَهُ أبيضَ وَأَنْ
 كَانَ نَدَاةً فَلِلْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَسْلَمَ وَيَأْخُذَ قِيَمَتَهُ أبيضَ وَبَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ هَرَمَةً
 وَيَصْمِنَ لِلْغَاصِبِ قِيَمَةَ صَبْغِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الرَّيَاءِ لَا يَكُونُ الْغَاصِبُ شَرِكًا
 فِي مَقْدَارِ الصَّبْغِ لَصَاحِبِ الثَّوْبِ فِي الثَّوْبِ وَفِي النِّقْصَانِ لِلْغَاصِبِ فَسَلَّمَ عَنِ الثَّوْبِ
 عَلَى أَنْ يَقْبَلَ نَقْصَانُ الثَّوْبِ قَلْنَا لَأَشْيٌ لِلْغَاصِبِ عَلَى صَاحِبِ الثَّوْبِ لِلصَّبْغِ نَدَاةً
 أَوْ نَقْصَ وَلَيْسَ لِلْغَاصِبِ أَخْذُهُ عَنِ الثَّوْبِ لِأَنَّهُ الْغَاصِبُ كَانَ مُتَبَرِّئًا عَابِدًا لِيَكُونَ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَصْبِغْهُ بَعْدَ مَضِيٍّ عَلَى عَقْدِهِ كَطَبْعٍ وَلَا فَاسِدٍ وَلَا جَعْلٍ وَلَا يَتِمُّ وَلَا بِأَحْكَامٍ
 فَلَمْ يَبْقَ لَهُ وَجْهٌ إِلَّا الدَّرُؤُ بَدَلَهُ عَلَى مَا قُلْنَا لَا مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْغَاصِبَ
 لَوْ غَصَبَ عَبْدًا أَوْ نَمْرًا هَرَمًا يَلَا فَا نَفَقَ عَلَيْهِ مِثْلَ ثَمْنِهِ حَتَّى اسْتَنْفَى بَرَقَ شَمْعِهِ
 لَمْ يَرْجِعْ مَا نَفَقَ عَلَى صَاحِبِ الْعَبْدِ لِلْعَلِيِّ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا فَكَذَلِكَ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ
فَإِنْ قِيلَ لِإِخْلَافِ أَنْ مَتَى غَصَبَ شَيْعًا فَخَلَا لَهُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
 ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُ الشَّيْءِ أَنَّ الْغَاصِبَ أَخَذَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ عَنِ الشَّيْءِ فَكَذَلِكَ
الطَّبِيعِ قِيلَ لَهُ لَا يَشُبُّ هَذَا مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ لِأَنَّ الطَّبِيعَ مُسْتَهْلِكٌ

في الثوب الا ترى انه لا يجوز بيعه من ذم الثوب وليس كذلك
 الذهب والفضة لانهما عيانان قايمان لم يجر بينهما الاشتراك فكان الغصب
 لما ردنا لا اليه من النفقة اشبه وعندها في حذيفة لق غصب ارضها فزاع
 او نخل او شجر فسقى وانفق عليها حتى انتهى فان الغصبوب منه ياخذ ذلك الجمل
 ولا شيء للغاصب فكذلك ما اختلفنا فيه فان قيل لم يكن قصد
 الغاصب التبرع فيما انفق فيه الصنيع قيل له لا معتبر بالمقصود
 في هذه الاشياء الا ترى انه لما يقصد التبرع فيما انفق على العليل و
 الارض والخيول ولكن حصل متبرعا للوجه الذي بيننا قال
 فان نقصه الصنيع كان لصاحبه الخيان بين اخذ قبيح ابيض
 قمر يباع وجهه مامق فيمن دسج شاة او قطع ثوبا ثم سجد الغصبوب منه بث
 مسس عمل ولو اغتصب ادعيا فبغض اخذ صاحبه مدبوقا وهم
 ما قد هلا من انه متبرع باعمل وهو اوضح لانه ليس فيه ما يحيل له قال
 قايتم للغاصب فيكون مثل الانفاق على العبد العليل وما اشبه ذلك
 سوى مسس عمل قال ولوان مختصا اذ في الغصبوب ما يمكن اخذها من
 غير اهل بالغصبوب كان للغاصب اخذها عنه غير يباع وهذا امثل ان يحل الشيف
 بالذهب والفضة ونحوها من الدوا والهام وهذا الاختلاف فيكون لانه عيان قايتم
 لم يستعمل فان لحق الغصبوب بالغصبوب بالقلع منه فحتم الغاصب على نحو ما مضى القول
 في قليل الضم وكثيره لا في ان المضروب ياخذ قيمة الضم ان كان يشبه اذ كان
 فما لا يتعلق به الاعراض في الغلب وفي الكثرة له الخيان في تسليمه ولقد قيمه
 صحيحا

القول في الغصبوب
 قبيح

لوان رجلا اغتصب بقره او غنمها من الحيوان من ملو له او غنمها فنتج
 عنه اولد اخذها صاحبها واخذ نسلها فان هلك الام وبقي النسل
 اخذ قيمة الام يؤم غصبها واخذ النسل وان هلك النسل وبقيت الام اخذ الام
 ولم ياخذ قيمة النسل الا ان يكون النسل هلك بجنايت من الغاصب فتلزم القيمة
 وبه قال ابو حنيفة واصحابه والخلاف بيننا وبين الشافعي في الاول لا في

ان تلفت من غير ان يستحدث فيها العاصب اهل يوجب الضمان قال الشافعي
هي مضمونة مضمونة كالا ميات وقولنا لا تكون مضمونة بغضب الامهات لا
مضمونة بغيرها والوجه في ذلك ان الولد صار في يد العاصب بغير فعله
وتلف بغير فعله من غير ان توجهت عليه مطالبة من له الحق في مطالبة فوجب
ان لا يضمن ان تلف ذلك لثوب التوبة تلقيه الذي في دياره او الطائر يستطير في
داره او النوايل يلقها تلثت اذ اخلت ان يجمع في ذلك لا يضمن للعلية التي
ذكرناها فكذا لك ولد المضمونة وليس يلزم على هذا ما نؤله من ان من صار
طبيته من اللحم واخرجه من اللحم ثم ولد ثم هلكا انه يضمن الطيبة وولدها
ويملك ان اسقطه ويحل قد امل بارسلها وارسال ولدها وردتها الى اللحم فاما مشي
من ذلك مع توجه المطالبة عليه بردها الى اللحم حتى تلفا فمهما بل مثال هذا ان
يطالب ولد المضمون بغيره فممنوع من ردّها ومضى كان ذلك كذا فممنوع
العاصب على ان ضمان صبي اللحم وصبي اللحم عندنا لا يشبه ضمان الاموال لان
عندنا ان جماعة لو اشتركوا في تلبية مضمون صفة كل واحد منهم وكذلك لو دل عليه
غيره فقتل به لالتزم ضمانه وليس كذلك ضمان الاموال فان ان ضمان صبي اللحم
وصبي اللحم لا يكون ان يجعل الضمان الاموال اصداء **فان قيل** ما انكرتم
ان يضمن العاصب الى الولد كالكتاب والكتاب والاشهاد في قلمه ان
في الرهن **قيل** لم نعلم قلنا ذلك لانا وجدنا الكتاب والكتاب في الرهن
ثابتين في الرهن وكذا لك الاستيلاء ثم وجدنا الرهن ايضاً حقا ثابتا
في الرهن فقمنا على ذلك في باب الرهن والغضب ليس هو ثابت على
الرهن فكيف نقول على ذلك على انا قد بينا في مشكله فوالله
ان الرهن لا يضمن مضمونا بضمان الاثم حتى يشارك الام في سبب الضمان
وقد له المضمون لم يشارك المضمون فيما وجب ضمانه لانه لم يجر عليه
الغضب كما جرى على امه ومضى جرى عليه الغضب كان ايضاً مضموناً فان
قيل اذا كان حصة البائس سبباً للجناية اذ اوقع فيه انسان فوالله
ان يكون غضب الام سبباً للغضب الولد **قيل** لم يولد له المفعول كان لا يجوز
ان يعمل لوقوع فيه فاشح الحقة لا بد من الوقوع اذا لم يترك وليس كذلك

وَعَصَبُ الْوَلَدِ لِأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجُودُ لِأَفْرَادِهِ عَنْ صَاحِبِهِ فَلَمْ يَجْزِ فِي الْغَضَبِ أَنْ
يَكُونَ أَحَدُهُمَا سَبَبًا لِلآخَرِ وَوَجِبَ ذَلِكَ فِي الْحَقِّ وَالْأَوْفُقِ **سُئِلَ**
قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَضَبَ شَجَرًا مَتَعَارًا فَعَرَسَهُمْ وَنَقَّاهَا حَتَّى كَبُرَتْ كَانَ صَاحِبُ الشَّجَرِ
أَوَّلَ بِقُطْعِهَا وَبِأَخِيذِهَا وَهَذَا عَمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ لِأَنَّ الْغَاضِبَ وَجَدَ عَيْنَ مَا لِيَدِهِ
لَمْ يَسْتَهْلِكْ لَمْ يَجِزْ فِيهِ مَا يَجْزِي مَجْزِي الْأَشْيَاءِ لَكَ فَكَانَ أَقْبَلُ بِأَوْفُقِ مَا مَقَى
الْقَوْلُ فِي امْتَالِهِ **سُئِلَ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَضَبَ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ
فَضَمَّ عِنْدَهُ وَكَسَبَ أَحَدَهُ لَمْ يَصَاحِبْهُ بِدَيَّانَةٍ وَكَذَلِكَ إِنْ هَزَلَ وَنَقَضَ أَخَذَهُ
بِنَقْضَانِهِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمُغْتَضَبِ بِشَيْءٍ أَمَّا إِذَا وَجَدَ لَمْ يَصَاحِبْهُ هَانَ يُدْهِمُ أَفَلَا
خِلَافٌ فِي أَنْ يَأْخُذَ لَوْ قَامَ إِذَا وَجَدَ لَمْ يَأْخُضْ مِنَ الْهَذَا لِفَاكُتْ الْعِلْمِ، وَمِمَّا
حَفِظْتُ عَلَى أَنَّهُ يَأْخُذُ لَوْ يَأْخُذُ قِيَمَةُ النِّقْصَانِ فَلَمْ يَهَبْ يَحْتَجِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَى أَنَّهُ يَأْخُذُ لَوْ بِهَذَا الدَّرَجَةِ وَجَهْدِ إِنْ الْهَذَا لَمْ يَكُنْ بِجَنَابَتِهِ وَلا هَوْلًا يَخْتَضِ
بِحُكْمِ وَأَمَّا هُوَ بِنَجْمِ الْجَمَلَةِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْغَاضِبِ فِي الْعَيْنِ الْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ
التَّعْيِيرِ فَأَوْزَانُ ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ صَحَابِهِ كَمَا أَنَّهُ لِأَخِلَافِ أَنَّهُ لَوْ نَقَضَ
مِنْ جَمِيعَةِ السَّعْرِ أَخَذَهُ صَاحِبُهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْغَاضِبِ بِشَيْءٍ لِنَقْضَانِ السَّعْرِ فَكَذَلِكَ
مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ **فَإِنْ قِيلَ** أَرَأَيْتَ إِنْ عَمِيَ أَوْ ذَهَبَتْ يَدُهُ أَوَّلًا كَانَ لَا يَرْجِعُ
بِالنِّقْصَانِ **قِيلَ** لَهُ هَذِهِ أَغْضَاءُ وَيَفْعُ أَنْ تَنْزِلَ بِالْأَحْكَامِ الْأَتْرَى إِنْهَا فِي الْعَبْرِ
تَحْتَقِصُ بِجَزْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْقِيَمَةِ فَاذَرْدَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ لَمْ يَرِدِ الْعَيْنُ كَمَا كَانَتْ وَنَقْضَانِ
الْهَذَا بِنَقْضَانِ السَّعْرِ أَشْبَهَ وَالْمَثَلَةُ فِي الْجَمَلَةِ فِيهَا ضَعْفٌ وَلا لِحُطْطِ عَنْ غَيْرِ
أَنْ قَالَ لَهَا **سُئِلَ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَضَبَ عَبْدًا أَوْ ابْنًا أَوْ حَاقِقًا لَهُ
فَاسْتَعْلَمَ أَقْبَى لِمَا لَكَ بِالْمَغْضُوبِ وَغَلِيَّةٌ عَلَى مَا تَذَكَّرْتُ إِلَيْهِ مِنْ إِيْجَابِ حَرْفِ
الْمَثَلِ عَلَى الْغَاضِبِ وَقَدْ مَقَى الْكَلَامَ فِيهِ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مَدْفُوعُهُ بِنَاءً
الْغَاضِبُ يَدْفَعُ إِلَى الْمَغْضُوبِ مِنْهُ كَرَى الْمَثَلِ فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ بِشَيْءٍ لَمْ يَلْزَمْهُ
شَيْءٌ آخَرَ إِنْ كَانَتْ دُونََهُ كَانَ عَلَى الْغَاضِبِ بِبِدْعَةٍ تَرَى الْمَثَلِ وَإِنْ كَانَتْ فَوْقَهُ
دَفَعَ حَرْفَ الْمَثَلِ إِلَى الْمَغْضُوبِ مِنْهُ وَرَدَ الْبَاقِي إِلَى بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ صَاحِبَ الشَّيْءِ
قَدْ اسْتَحْوَى عَلَى الْغَاضِبِ كَرَى الْمَثَلِ فَعَلَيْهِ تَوْفِيقٌ لَوْ مَا رَأَى عَلَى ذِي لَيْكٍ
مَضْرُوفًا إِلَى بَيْتِ الْمَالِ لَوْ أَنَّ مَلِكُهُ مِنْ جَهَّةٍ مَحْظُورَةٍ **قَالَ** وَكَذَلِكَ إِنْ

ان استغل الغاصب من العبد ما علمه من الصناعات كان الغلب لصاحب
العبد وهذا وجهه في تفضيله ما مضى قبله قال فاون تلت العبد احد حاجته
فجهته لن لم يفتن تلك الصناعات ووجهه انه لا يضمن الزيادة في جسمه اذ الم
يكن تلفه بزيادته بجنايته ومنه كما قلنا في قوله فاون الم يضمن الولد في الزيادة
في جسمه ما لم يكن التلف بجنايته فاولان لا يضمن الصناعات زيادة الصناعات
فان كان هو المستهلك لم يفعل فقياس قول يحيى بن الحسب ان لا يضمن
جميع ذلك **مسألة** قال في ذلك ان اتى العبد مهنه بغاصبه
الى ان يقبضه صاحبه ومضى قبضه صاحبه على ابي وجب قبضه عالمه ابي وجب
عالمه وقد خرج الغاصب من ضمانه لانه لا يضمن ان يكون عليه ضمان شيء
هو في يد مالكه فاون فرو من المالك افي حن من يدي لا بالغضب لم يضمن الغاصب
الاول الا بان يعصبه ثانيا لكل ذلك . يقتضيه ظاهر قول يحيى عليه السلام
قوله قال ابو حنيفة واصحابه بل هو لا اخفط خلافا عنه عن غيرهم

باب القول في استهلاك المغصوب

اذا اغتصب الرجل شيئا ثم استهلكه ان كان المستهلك حيويا انا او عن صله
او مثلهما فان كان مما كان افي يكون لزمه مثل ما اغتصبه **اعلم** ان الغاصب
ان استهلك المغصوب لم يخرج من المغصوب عن ثلاث اشياء ا اما ان يكون خالدا
يوم الاستهلاك كما ان يوم الغضب لم يتغير بزيادة ولا نقصان فهذا اقيمت
يوم اغتصب وقيمه يوم استهلك سواء وعن ابي عتبة صحت العباد في المعنى
في العباد نفي سواء او يكون قد زاد جسمه فهذا اقيمت يوم استهلاكه لكون الزيادة
في جسم المغصوب متضمنة اذا كان تلفه بفعل الغاصب لا عرفه فلهذا خلافا
الاختلاف رواية عن ابي حنيفة نفسه والعلل ان الشئ من اصبح الروايتين
عندهم لانه روى لا يجرى عن ابي يوسف عنه في الآخر رواية اصحاب الاملاء
عن ابي يوسف عنه في وجهه انه قد جنى على الزيادة كما جنى على الاصل فيجب
ان يضمنها كما يضمن الا في لاد اذا تلفت بجنايته افي يكون قد نقص جسمه فالغاصب
يضمن قيمته يوم اغتصبه لانه يضمن يوم اغتصبه قيمته بشرط ان يجرى عن الزيادة

القول في استهلاك
المغصوب

تسليمهما لا يجوز لأن التسليم يتضمن متخى البيع ولا يجوز بيع أم الولد
 ولا المذنب فليزمت له جنايتهما إلى قيمتهما قال وإن كان المعتصب ضيقاً لأن قوله
 قيمة ما استهلكه في ماله لأن حقوقاً مكاتباً لزمه ما استهلكه يستحق فيه
 مع الكتابة وذلك أنه في حكم الحر فكذلك في الجنايات قال وإن كان
 المعتصب ضيقاً لزمته قيمة ما استهلكه في ماله لأن حقوق المتعلقة بالاول
 الصبي فيما كان بائعاً كالنفقات وارث الجنايات على النفيس في ذلك أو جناية
 عليه الذنوة في ماله **مسألة** في الجور والفساد **مسألة** في الجور
 قال في الأحكام إذا اشترى مسلم من ذي مملو بعتن يجوز لهم أن يسكنوا
 فطعت يد أو إذا اشترى ما يشاء في عيشة ولا لهم في الجور فامة بالقطع وتغير
 إذا زاد على أن يضمن المسلم قيمتها وكذا يجب أن يقال في الغنم إذا لم يفرق
 بينهما أخذوا بل قال أبو حنيفة وأصحابه قال الشافعي لا يضمن قتلنا لهم
 عوهد فأعلى أن تكون أموالهم أموالهم فلو لم يضمن شارك الجور كفاً أخرجنا
 الجور عن أن يكون من أموالهم وروى عنه أنه إذا من يأخذ الخشوع من من
 إلا يأخذ الجور منهم وقال ولهم بيعها وحدها وأما ما ظن أنه روي عن علي
 عليه السلام أن رجلاً قتل نعله في خنزيراً فضمنه وقيمتها **مسألة**
 قال أبو الله حكى عن أبي حنيفة أنه من أرسل بعيمته في ملك غائب لا فإنه
 يضمن ما أفترق من فروع على أن الأظهر على قول أصحابنا أنه يضمن ما
 اتلفه بعد الموت أيضاً كما قالوا فيمن ترك الكلب العقور على طريق المسلمين
 يحمي الله يكون منهم ما **مسألة** قال أبو الله تعالى في الله تعالى في
 الزهني على أن من أنقص أرضاً فغضب عليها أنه لا يضمن للراعي ذلك بل على أنه لا يضمن
 العقار بالغضب وبه قال أبو حنيفة وبجهم أنه لو ضمن لصاحب اليد أو منع مالكه
 ولا يضمن لمنع مالكه لأننا لو حبسنا لم يضمن ملاكاً في اليد تقتضي النقل والتحويل
 وذلك لا يتأتى في العقار وليست بتحويل اليد في الغضب سبب في اليد في
 البيع لأن التحلية في البيع تسلية والتحلية والتسليم ليسا بغضب فلا بد من النقل

كذا

في كتاب الهبات والصدقات

باب القول في بيع الهبة وماله

كل ما جاز بيعه جاز هبته وما لم يجز بيعه لم يجز هبته الغرض بهذه إبيان
أن الهبة تنقضي مع البيع إلا أنها لا تنقضي بغيرها العوض فكل ما جاز بيعه
جازت هبته وإن كان فيما لم يجز بيعه ما يجوز هبته لا مقيّد ببيع إلى العوض كببيع
الكل وببيع لحوم الأصاغي يبيّن ما قلنا أن البيع ينقضي نقل الملك عن مالكه
إلى غيره لا باختيارهما واختيار من يؤم مقامهما هذه الهبة لأن الملك ينتقل
في البيع بالعوض وينقل في الهبة بغير عوض فما جاز أخذ العوض فيه جاز
هبته كما يجوز بيعه وجاز بيعه كما يجوز هبته **مسألة**
قال ولا يجوز هبة المجهول وهذا إما لأن في فيه خلافاً لأنّه تعالى في الملك
ونقله عن مالك قبله إلى مالك شقاً كما يبيع فالله يملك معلقاً ما يجزى لا
يلتبس بغيره لا ليصح ذلك فيه كالأجارات والمناح وأموال الشركاء والسود
وهذا واجب في جميع ما ذكرناه ليصح تناول العقد وتقريره في عدم
ما وجب انتقال الملك وماله بوجوب ما ذكرناه فذلك الهبة إذ هي مما يوجب
انتقال الملك فكان ما ذكرناه من وجوب أن يملك معلقاً ما أو كذا في قوله
بن حنبل عن أبيه عن جده لا عن علي عليه السلام أنه قال لا تجوز هبة
ولا صدقة إلا أن تكون معلقة بمقبوضة **مسألة** قال
وإذا أحب رجل لرجل شيئاً معلقاً بما جازت الهبة وإن لم يقبضه الموهوب
له إذا قبله فإن لم يقبل بطلت الهبة وهذا قول القسّم عليه السلام
والمحكي عن مالك وكذا القول في الصدقة وحكي أبو الحسن الكرخي عن ابن أبي
كثير صدقة الصدقة وإن لم تكن مقبوضة وعند عامة العلماء لا يقبض
إلا بالقبض ويدل على عدم اشتراط القبض قوله تعالى أو فوالعقود وقد
الهبته إذا جرى منه جلد العقود فيجب
صالح أسد علي وآل أبي بكر العائدين في هبته كالعائدين في قبضه ولم يشترط
القبض واستمر ذلك في المقبوض عليه وغيبة المقبوض وعن علي عليه السلام
الرجل أو له هبته ماله يثبت فيها ولم يشترط القبض والأخبار الواردة

فِي الْعُقُومِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ عَلِيٍّ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْقَبْضِ
فَكَلَّ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى صِحَّةِ الْمَهْبَةِ وَأَنْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهَا الْقَبْضَ فَإِنَّ قِيلَ
رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَا لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَمَّاكَ
فَأَنْتِ أَوْ لِبَسَتْ فَأَبْلَيْتِ أَوْ تَصَدَّقَتْ فَأَمَضْتِ فَلَمْ يَتَّخِذْ الصَّدَقَةَ إِلَّا بِالْمَعَا
وَهُوَ الْاِقْبَاضُ وَالْتِمَازُ قِيلَ لَمْ يَلَيْسْ الْأَوْضَافُ مِنَ الْاِقْبَاضِ
فِي شَيْءٍ لِأَنَّ الْأَوْضَافَ هُوَ أَنْ لَا يَتَّبِعَهُ بِالْفَتْحِ وَالْاِوْضَافُ بِجَائِزٍ الْأَوْضَافُ
لَوْ هَبَ وَاقْبَضَ ثُمَّ تَجَعَّعَ فَاسْتَرَدَّ مَا وَهَبَ صَحَّحَ أَنْ يَقَالَ أَنْ لَمْ يَبْضِ هَبْتُهُ
وَأَنْ كَانَ الْاِقْبَاضُ قَدْ حَصَلَ وَهَكَذَا إِنْ بَاعَ وَاشْتَرَى لَخِيَارٌ ثُمَّ أَبْطَلَ الْخِيَارَ صَحَّحَ
أَنْ يَقَالَ لَمْ يَبْضِ هَبْتُهُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ حَصَلَ الْقَبْضُ فَأَبْطَلَ تَعْلُفَهُمْ بِالْخَبَرِ فَإِنَّ قِيلَ
رَوَى عَنْ أَبِي بَلُوٍّ أَنَّهُ قَالَ لَعَنَ أَتَشْتِ أَنْ يَكُنْتُ نَحَلْتُكَ حَدَادَ عَشْرِينَ وَسَقَاؤُكَ
لَمْ تَأْتِ فِي حَدِيثِيهِ قَبْضُ شَيْءٍ وَلَا هُوَ مَالُ الْوَارِثِ قِيلَ لَمْ يَجُزْ
أَنْ يَكُونَ ارَادَ لَمْ تَكُنْ فِي مِلْكِيهِ بِالْقَبُولِ وَالْقَبْضُ شَيْءٌ فَتَجَوَّزَ عَنِ التَّمْلِيكِ الْقَبُولِ
بِالْحَوْنِ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَجَّجُ أَنْ يَقَالَ لَمْ يَكُنْ مِلْكُ الشَّيْءِ أَنَّهُ كَانَ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ قَبْضُهُ
يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْحَوْنَ لَوْ كَانَ الْمَلِكُ دَبَحَ الْقَبْضَ لَمْ يَكُنْ قَبْضًا لِقَوْلِهِ الْقَبْضُ
مَعْنَى عَلَى أَنْ يَقْبِضَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَرَعْنَهُ عَلَى الْحَاكِمِ هَبْتُهُ غَيْرَ مَقْبُوضَةٍ
فَإِنْ قِيلَ رَوَى أَنَّهُ بَدَّلَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُزْ هَبْتُهُ
وَلَا صَدَقْتُهُ تَكُونُ مَعْلُومَةً مَقْبُوضَةً قِيلَ لَمْ يَكُنْ أَجْمَعُوا عَلَى الْقَبْضِ
لَيْسَ بِضَمٍّ لِلْمَهْبَةِ حَتَّى يَبْطُلَ بِبَطْلَانِ الْقَبْضِ كَالْوَهْنِ فَلَا بَدَلَ مِنْ تَأْوِيلِ فَعُولٍ
مَعْنَاهُ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً حَتَّى تَكُونَ فِي حُكْمِ الْمَقْبُوضِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْاِوْضَافُ
عَمَّا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَيْ أَخَاطَ بِهَا عِلْمًا وَحُكْمًا حَتَّى يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَا
ذَكَرَهُ عَنْهُ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ عَقْدٌ تَمْلِكُ فَوْجِبَ أَنْ يَقْبِضَ
مِنْ غَيْرِ قَبْضِ ذَلِكَ الْبَيْعِ وَالْاِجَارَةِ وَالنَّكَاحِ وَالْمَخْلُوعِ وَالْوَصِيَّةِ بَت
فَإِنْ قِيلَ الْوَصِيَّةُ لَمَّا كَانَتْ تَبَرُّعًا أَحْتَاجَتْ إِلَى شَيْءٍ سَوَى الْقَوْلِ
هَكَذَا الْمَهْبَةُ قِيلَ لَمْ يَكُنْ الْوَصِيَّةُ صَحَّحَتْ بِغَيْرِ الْقَبْضِ فَكَذَلِكَ الْمَهْبَةُ
وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ لَا يَصِحُّ الْوَصِيَّةُ أَيْ لَا يَصِحُّ التَّمْلِكُ بِهَا بِجَرَى الْقَوْلِ عَلَى الْوَصِيَّةِ
تَكُونُ غَيْرَ تَبَرُّعٍ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَفْضَلُوا بَيْنَهُمَا بَيْنَ مَا كَانَ تَبَرُّعًا فِي إِبْجَابِ الْقَبْضِ

فَبَانَ أَن هَذِهِ الْعِلَّةُ لَا تَمْنَعُنِي لَهَا فَا مَّا الْقَبُولُ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَابِهَا وَالْعُقُودُ
لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا بِالْقَبُولِ وَالْإِيجَابِ قَابِلُهَا أَصْحَابُهَا الْمَهْبَةِ إِذْ لَمْ يَقْبَلْ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ
الْمَهْمُ بِرَأْيِ عَرَفِ الْمَجْلِسِ لِأَنَّ الْمَجْلِسَ لَوْ لَمْ يَرِاعَ فِيهِ لَمْ تَبْطُلْ إِلَى أَنْ يَنْقُضَ الْقَسْخُ
وَوَجْهُهُ أَنَّ عَقْدَ تَمْلِيكِ مَفْتَقَرٌ إِلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَوَجِبَ أَنْ يَرِاعِيَ فِيهِ
فِي صِحَّتِهِ الْمَجْلِسُ دَلِيلُهُ شَأْنُ الْعُقُودِ قَالَ وَلَا فَصَّلَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَهَّوْبُ
مَعْلُومًا بِذَنْفِيهِ أَوْ بِحَدُوثِهِ وَهَذَا يُؤَيِّدُكَ بِهَذِهِ الْعَوَاقِلِ لِأَنَّهَا يَضَعُ بَيْنَهَا إِذَا
كَانَتْ مَعْلُومَةً بَعِيدًا أَوْ بِحَدُوثِهَا كَذَلِكَ الْمَهْبَةِ وَأَمَّا الْغَرَضُ فَصَحَّتْ
تَعْيِينُهَا مَاتُوا هَاقَ دَلِيلُكَ يَضَعُ إِذَا نَحَلْتَ بَعِيدًا أَوْ بِحَدُوثِهَا فَا مَّا بَيِّنَاتِي
فِيهِ النُّقْلُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بَعِيدًا لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ بِذَلِكَ الْحَدُودَ إِذَا لَمْ
يَحْدُودْ لَهُ **سُئِلَ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا وَهَبَ شَيْئًا لِمَوْلَى غَيْرِهِ لَا قَبْلَهُ
الْمَوْلَى جَارَتِ الْمَهْبَةِ وَكَانَ الشَّيْءُ مِلْكًا لِلْمَلِكِ الْعَبْدِ فَإِنْ ابْنِ الْعَبْدِ قَبُولُهُ بَطَلَتْ
الْمَهْبَةُ وَالْمَعْبُودُ يَقْبُولُ سَتِيدَ الْعَبْدِ حَتَّى ابْنُ الْمَلِكِ الْكَوْنِي هَذَا الْقَوْلُ
مُطْلَقًا وَلَمْ يَحْكَمْ عَنْهُ خِلَافًا فَلَا إِدْرِي أَهْوَقُولُ جَمِيعُهُمْ أَوْ فِيهِ خِلَافٌ
وَجَمِيعُهُ أَنَّ الْمُؤَهَّوْبَ لَمْ يَهْوَقَ الْعَبْدُ وَإِنْ ابْنِ الْعَبْدِ قَبُولُهُ بَطَلَتْ الْمَهْبَةُ فَجِبَ
أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ هُوَ الْبَائِعُ أَوْ الْمَشْتَرِي فَيَجِبُ أَنْ
يَكُونَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ مِنْ جَمِيعِهِ وَإِنْ كَانَ الْمَلِكُ يَنْتَقِلُ إِلَى سَيِّدٍ لَا كَذَلِكَ
الْمَهْبَةِ وَهَذَا كَالْوَكِيلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ وَالْإِيجَابُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الْمَلِكُ
يُضَيِّرُ لِلْمَوْكَلِ وَالْعِلَّةُ فِي الْجَمِيعِ أَنَّ النُّصْرَةَ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِهِ
كَأَنَّ كَذَلِكَ أَنْ أَوْجَبَ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ لَا بَوْضِيَّةً فَقَبْلَهَا الْعَبْدُ صَحَّتِ الْوَضِيَّةُ وَكَانَ
الشَّيْءُ لِلْمَلِكِ الْعَبْدِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَطَلَتْ وَجْهُهُ هَذَا مَا مَنَعَنِي فِي الْأَوَّلِ
سُئِلَ قَالَ فِي الْمَنْعَةِ وَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ يَعْطِيَ فِي ذِي فَعْلَةٍ
وَالْحَدِّ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ مَالٍ وَهَذَا خِلَافُ رَأْيِ الْأَشْكَامِ لِأَنَّ هَذَا قَوْلُ
لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ قَبْلَهُ وَجْهُهُ هَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا تَجْعَلْ
يَدَكَ مَغْلُورَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا فَمِي عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الْأَسْلَافِ فِي الْأَسْأَلِ
وَفِي الْأَعْطَاءِ فَوَجِبَ الْقَصْدُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الثَّلَاثُ لِيَلْحَقَ جَوَارِ الْوَضِيَّةِ
بِهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْوَضِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنْ

من الثلث وقال الثلث كثير ولأن ذلك قد عرفت ثلثك اغنياً خبيرين أن تكونهم
 غالة يتكفون الناس فهي عند اخراج ما ادخل الثلث ليلا يلحق الورثة ثمة
 وسواء حال ولا فصل بين ان يذهب المال في حيوته الاثنان او بعد
 وقالوا فيما يلحق الورثة من الضيق يتوالى الحال ولا يضيق حتى الوصية على
 الثلث لحق الورثة به لانه ان من لا وارث له نفذ وصيته في جميع المال
 فيجب ان تكون الهبة عند ذلك لحق الورثة وهذه القول يضعف لأن المسلمين
 اتفقوا على ان المالك او المبيع ما لم يخل في حال صحته وكثير من الصالحين انزل
 التخلي من اموالهم فلم يتركوا لغيرهم لأن في هبة الارثاء ايضاً اجارة هبة ما
 يملك وليس على التزويج وذلك واحد في ما يلحق الورثة قال فان وهب ثلث
 ماله قبل ان يخلو الورثاء كان له بعد ذلك ان يهب الثلث مما بقي وعلى هذا القول
 يجب ان يكون القول في الباقي بعد ذلك كالقول فيما مضى حتى لا يبقى شيء
 من المال فيعود الأمر الى ان يكون المبيع مؤهلاً بآباء ان حكم الهبة حكم الوصية
 قال ايضاً في المنتخب وان وهب الثلث كان له ان يرجع عنه فان لم
 يرجع حتى هلك هو كان لورثته على المؤهوب له الا العوض وجه ما ذكر في
 الرجوع هو ما مضى فاذا كانت على العوض فيجب ان تصح الهبة لأن الهبة على
 العوض كالبئع على ما سيجي القول فيه **مسألة** قال في المنتخب
 لو ان رجلاً وهب ثلث ماله لرجل ثم وهب ما اخذ كان المال للأول وذلك
 كالبيع اذا باع واحداً بعد واحد لان الأول فيكذ لك الهبة لانه تملك
 صحيح قال فان وهب ماله كله لرجل ثم وهب كله لآخر كانا شيئاً يملك في
 الثلث وهذا لأن الهبة الأولى لم تنفع مقبولة على رتبة المنتخب وكذا
 الثانية فلما اراد تصحيح الهبة جعل ثلثاً الثلث شيئاً ومثل هذا امر من رتبة
 المنتخب وهو من غير **مسألة** قال فان وهب ماله كله لرجل
 على ان ينفعه خيراً كانت الهبة باطلت والمنفق ما انفق وذلك لجماله
 العوض كالبئع فاذا كان العوض مجهولاً وجب فساد الهبة كنسائه البيع الجملة
 الثمن لأن العوض فيها كالثمن في المبيع والمنفق ان يرجع بما انفق لانه
 لم يترجح كما ان المشتري لو اعطى بعض ثمن مجهول كان له ان يرجع

ينظر

بما أعطى اذ ابطال البيع قال **وكذلك** اذا استأجره له ماله او ثلث ماله
 على ان يخدمه حتى يموت كانت الاجارة باطلة وان خدم اجرة مثله وكذلك
 انه استأجره له لو لم يمت حتى يقول ففسخت الاجارة وان كان يخدم اجرة له
 مثله لان ذلك حكم الاجارة في الاجارة الفاسدة وعلى ما سلف القول فيه
 في كتاب الاجارة **مسألة** قال ولوان رجلان وثلث اخوة
 فلم يطلب الميراث حتى مات كان لورثته ان يطلبوا الا ان يكونوا الذين
 وثلث قد وهب نصيبهم من الارث هبة صريحة للموهور بعينه وهذا
 كما لا خلاف فيه لان الارث صار حقا للورث ومثلما له ان يطل باللف
 عند طلبه **مسألة** ولوان رجلان وهب لرجل هبة لا يجوز
 له الرجوع فيها ثم باعها كان للموهور له ان يأخذها من المشتري ويرجع المشتري
 بالثمن على البايع وذلك ان الهبة صارت ملكا للموهور ملكا لا يتأخر فيها الفسخ
 فوجب ان يكون حكمها حكم شرائها ملاك في اياها اذا بيعت بعين صالحة كان له
 ان يأخذها من المشتري وكان للمشتري الرجوع على البايع بالثمن فان وهب
 هبة يجوز له الرجوع فيها ثم باعها كان البيع ودلك ان الرجوع فيها اذا كان
 جائزا كان بيعه رجوعا فوجب ان يفسخ وهذه ايدى على ان الرجوع يفسخ
 بعينه حكم الحاكم كالرجوع عن الوصية والرجوع عن التدبير حيث يجوز
 الرجوع وعند ابن حنيفة لا يرجع الا بعلم الحاكم او تسليم الموهور له
 كالشفعة لانها يقتضيان نقل الملك عن مالك الى مالك وهذه القول ليس
 ببيع بل هو الاقرب عندي واسد اعلم قال **وان استحق الموهور له الرجوع**
 الموهور له على الواهب سبيل لانه لم يأخذ شيئا في مقابلتها فان كانت
 على عوض رجح بالعوض لا كما كان كما ان المشتري يرجع بالثمن على البايع
 اذا استحق المبيع **مسألة** قال ويكره ان لا يتوي بين اولاد
 في الهبة الا ان يكون فيهم من برسه اكثر فتكون الزيادة مكافاة له على
 بره الاصل فيه حديث النعمان بن بشير ان ابا له تخلف غلاما فانطلق
 بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهد فقال له اهل ولدك
 تخلفه فقال لا فامتنع وقال صلى الله عليه وآله وسلم لم في بعض الاحبار

ان تجتمع في بعض ما شهد عليه غيبي وفي بعض ما شهد الا على حق
 قد لى على ما قلنا لا من انه لا يجوز الا التسوية بين الاولاد الولى الوهم
 الذي قلنا فان تلك الرواية لا تكون ابتداءً فلو كانت مكافاة على جميل
 افتخاير واختلاف في التسوية فلهذا ذهب ابو يوسف الى انه يجب ان يسوي
 بين الذكر والاثني في العطية وقال محمد يجب ان يسوي بينهم على قدر مواريتهم
 للذكر مثل حظ الانثيين ولا تنقص ليجي عليه السلام في هذا الا ان مسائلهم
 تدل على ان التسوية بحسب المواريت كما ذهب اليه حماد وجهمان لومات لا
 لا يستحق المال على هذا السبيل وكان يكون ذلك هو العدل في القسمة بينهم
 فكذا ذلك قبل الموت فان قيل قول الله صلى الله عليه وسلم سواه وقوله
 اعطيت كلهم مثل الذي اعطيت النعمان من عتي السعالي عن الذكر والاثني
 يدل على التسوية في **قوله** انك شوا وفي بعض الروايات الاخوة
 اشارة الى الذكر وتعليق خروج الكلام في العمل ان يكون مولى الله
 عليه وآله صلى الله عليه وسلم اراد هل اعطيت كلاماً يكون تسوية بينهم ثم يكون الرجوع
 في التسوية الى الالة **فان قيل** في رواية عن ابن عباس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ساءوا باني اذ لا لكم في العطية
 فلو كنت مغنلاً فضلت البنات قلبي يفتي بين الذكر والاثني في المساواة
قوله اجواب عن هذا اما تقدم من ان هذا يقتضي التسوية والمخرج
 في التسوية الى الالة **مسألة** قال فان ذهب لبعضهم
 اكثر مما يجب للاخذ لا على طريق المكافاة جازت المصيبة الى الثلث ولم تجز
 فوقها هي رواية المنتخب ومبني على الاستئذان لا يجب اكثر من الثلث في
 ضحية كما ذهب في من فيه فاما في الاحكام فانه ذكر انه لا يجوز الا التسوية
 و لم يذكر كيف يكون حاله لو فاصل بينهم الا ان يكون كلامه هذا يدل على
 على انه لو فعل لم يجب ان ينقص لانه رواية التي يعمل بها في رواية
 الاحكام في ان الصحيح يجب من ماله ما شاء وان حكم الثلث وحكم الجميع شوا
 فاذا نص في المنتخب على ان المفاضلة تنص في الجميع اى فعلها وانما يكون
 لك ذلك يؤمن فيما بيننا وبين الله عز وجل بالمساواة بينهم وبيننا وبينهم

واستجاب له والشافعي وحكي عن قوم متقدمين من اصحاب الحديث مثل ابن راهويه
ومن جرى مجراة ابطال ذلك فالحق تغلقوا بالروايات التي وردت في فضيلة
النعمان ووجه ما ذهبنا اليه انه ليس في شيء من هذه الروايات المذكورة ما يدل
على ان الهبة على جهة المفاضلة لا تستقر ولا تقع وانما يدل اجماع على كراهية
ذلك والمنع منه لان قول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تجعل يدك على
انه امر بالرجوع فيها ولا يصح الرجوع فيها الا وهي ثابتة مستقرة وقوله
ايضا اردك يدك على ذلك ويحتمل ان يكون اراد اردد هذا الراي فقد ورد
في بعض الاخبار ان بشير لم يكن اقرع الهبة قالنا اراد ايقاعا فقصده
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقصص عليه فنعى من ابتدأ بها ذلك
ما رواه الطحاوي في شرح الآثار عن ابني الزبير عن جابر قال قال السامري بشير
لشيرة ان جعل بني غلامك هذا ولا شهيد لبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولم فات النبي وحكي قول من وجبه فقال صلى الله عليه وآله وسلم لم
انه اخوة قال نعم قال افكلهم اعطيتهم قال لا قال فان هذا لا يصلح واني
لا اشهد الا على حق فذكر ذلك على ان الهبة لم تكن له وقعت بعد ذلك
وقوله ايضا صلى الله عليه وآله وسلم لا تشهد على هذا غيبي يدلك على
اجابة ما فعل لا نكر لم يثبت هذه الهبة باطل وانما قال اشهد على هذا
الهبة غيبي فقد كان يامر غيره بالصلاة على من عليه ذنب ولا يصح لي
هو بنفسه تعظيما لافئ الذين كذلك هذه المسئلة وما روي لا اشهد على
جور ليس بالكذب في الروايات فاذا ثبت فيحتمل ان يكون اراد الغالعين
الطريقة كما يقال جارا لشهم وفي بعض الاخبار انه قال ايستد ان يكونوا
لك في البرية قال نعم قال فاشهد على هذه اعني على ان العرض بما قال
ان يتساقوا في البر اذا ساقوا بينهم في العطاة فيكون ذلك ندبا ورشادا
الى الاجل وقد ثبت عن عدة من الصحابة انهم فاضلوا بين او لا لهم في
العطاة ولم يصرحوا بذلك في الروايات التي ذكرنا على ما قلنا لا

باب الهبة في الرجوع والواهب له

من وهب ماله كله جاز له الرجوع في ثلثيه فان لم يرجع حتى استهلك الموهوب
 له ما وهب لم يرجع الواهب عليه بشيء هـ روى ابيه المنتخب وقال في
 الأشكام الصحيح ان يهب من ماله ما يشاء وهذه المسئلة قد قصي الكلام
 فيما في الباب الأول وقد ذكرنا ان الصحيح الذي نكح هب اليه هو ما ذكرنا
 في الأشكام ويؤا وجهه فلا غرض في اعادته **مسألة** قال
 المريض الذي يخاف عليه ليس له ان يهب الله من الثلث الا باجازة الورثة
 اما الصحيح فقد بينا حاله في المهر واما المريض فتشده حاله في كتاب
 الوصايا وبيان النكاح بين المريض البتة وعينه لا **مسألة**
 قال من وهب شيئاً ابتغاء وجه الله اوفى صلتاً للرحم لم يرجع فيه الا
 ان يكون الموهوب له ولداً صغيراً فله ان يرجع فيما وهب له وحكي عن مالك
 ان للزب ان يرجع فيما وهب لاولاده حتى يترقى حج وهذا اقربك مما قلنا ولا
 في هذه الحديث النجاشي لانه الاخبار قد أتت على انه قد كان وهب فله
 صلى الله عليه وآله وسلم بالرجوع فيما ورثه ما يتولى به صلى الله عليه وآله وسلم
 والى قول لم يارفعه ويؤوليه فاعده وقد لا يتولى به شهد عتيق
 على ان امره بالرجوع على سبيل التذلل وان العتق قد كانت ثابته وان
 الرجوع فيها يفتح وذلك انهم قد اجمعوا على ان الرجوع في الصدقة لا يوجب
 ولا لحفظ في ذلك خلافاً والصدقة منها تطوع ومنها واجب والتطوع هو
 ما يفتقر به الى الله عز وجل ويوصل به الى الرحم من غير وجوب ذلك
 وهذا القبيل من الصدقة مما يجعل للغير ولبنينا حاشم والصدقة للزب لا
 من هذه الاجل فليأتك تحريم الرجوع في الصدقة وان كانت مطلقاً
 بها قلنا بغيره على ما خضضنا الصغار برجوع الوالد عليه الحديث النجاشي
 وعلى هذا اجل ما روي لا يجعل للواهب ان يرجع فيما وهب الا الوالد فما
 وهب لاولاده في يمتل ان يكون الوجه في ذلك ما عرف من شفقة الآباء
 خصوصاً على اصغار الأبناء والعم لا يتصور فون عليهم ما يضرهم في غير
 العا ولا سيما الأبناء منهم فخصوا في ذلك بجليل الاحوال ولما لهم من الولد
 الثابت عليهم اليه في اولادنا وما بينا من المهر لذي الأشكام

فِي مَعْنَى الصَّهْفَةِ كَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوعُ الرُّجُوعُ فِيهَا وَهَبَ لَهُمْ وَيَكُنْ
 عَلَى أَن كُلِّ عَطَا يَنْتَظِرُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَكُونُ صَدَقَةً مَا كُنِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَوْ لَا يَجُوعُ وَيَقْبُوبُ وَتَصَدَّقُ عَلَيْنَا وَمَا يَكُونُ أَقْلًا وَأَنَا اعْطَا عَلَى سَبِيلِ التَّقَرُّبِ
 إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَوَى أَن رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْطِنِي حَبِي حَبِي وَمَاتَتْ وَارِثَتُهَا عَيْنٌ عَابِ
 فَقَالَ وَجِبَتْ صَدَقَتُكَ وَرَجَعْتَ إِلَيْكَ حَبِي يَقْنُكَ هَسْبُكَ **سَبْعٌ**
 قَالَ فَإِنْ وَهَبَ لِعَيْنٍ مَا ذَكَرْنَا كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا دَامَ قَائِمًا بِعَيْنِهِ وَحِينَئِذٍ
 يَعْلَمُ بِاسْتِمْلَاحِهِ فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ عَيْنٌ يَعْلَمُ بِاسْتِمْلَاحِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ
 يَرْجِعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَالْأَصْلُ فِي جَوَانِ الرُّجُوعِ فِي الْمَهْبَةِ تَسْبِيحُ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى الرَّاجِعِ فِي هَبْتِهِ بِالْكَلْبِ بَقِيَ ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهِ
 وَذَلِكَ أَنَّهُ شَبَّ الرُّجُوعُ فِي الْمَهْبَةِ بِأَمْرِ مُتَقَبِّحٍ مُتَكَوِّنٍ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ
 عَلَى فَاعِلِهِ لِأَنَّهُ عَوْدَةُ الْكَلْبِ فِيهِ مُتَقَبِّحٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ عَلَى الْكَلْبِ فَعَلِمَ أَنَّ
 الرُّجُوعَ فِي الْمَهْبَةِ مُسْتَقْبَحٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ عَلَى الرَّاجِعِ **فَأَنْ قِيلَ**
 رَوَى أَنَّ بَعْضَ كُرَى الْكَلْبِ الرَّاجِعِ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَتْلِهِ **قِيلَ**
 لَهُ كَثَرَةُ الْأَخْبَارِ وَالْإِدْعَاءُ لَا يَذْكُرُ الْكَلْبُ وَلَعَلَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ اخْتَصَفَ
 ذِكْرَ الْكَلْبِ اخْتِصَافًا عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْأَخْبَارِ مَقْبُولَةٌ وَمِنْ حُكْمِهَا
 أَنْ تُضَافَ إِلَى عَيْنٍ هَا مَّا لَيْسَتْ فِيهَا تِلْكَ الزِّيَادَةُ حَتَّى تَكُونَ كَالْحَبِيرَةِ الْوَحِيدَةِ
 وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِيُخَيَّرَ التَّشْبِيهُ وَلَا يَسْتَبْطَنُ الْحَرَامُ بِالْحَلَالِ
 وَلَا الْحَلَالُ بِالْحَرَامِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَبْدُو أَفْخَقُ وَرَوَى الْبَصَائِمُ حَدِيثًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ تَمِيمٍ وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَلْبُ مِثْلُ الَّذِي يَشْتَرِي
 مَا وَهَبَ مِثْلُ الْكَلْبِ بَقِيَ وَيَأْكُلُ قَيْمُهُ فَإِذَا اشْتَرَى الْوَاهِبُ فَلْيُوقِفْ وَلْيُعرفِ
 عَابِ اسْتَمْرَ ثُمَّ لَيْسَ فَيْحَ إِلَيْهِ مَا وَهَبَ فَهَذَا كَمَا لَمْ يَصْرِحْ بِمَنْعِ مَا نَدَّ هَبَ إِلَيْهِ
 لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَيِّنْ أَنَّ الرُّجُوعَ فِي الْمَهْبَةِ مُتَقَبِّحٌ مَكْرُوهٌ
 وَأَنَّ الرُّجُوعَ مَعَ ذَلِكَ مُصَحِّحٌ يَجِبُ أَنْ يَرْضَى إِذَا طَلَبَهُ الْوَاهِبُ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ الْوَاهِبُ أَوْلَى بِهَبْتِهِ مَالَهُ يَشِبُّ فِيهِ وَرَوَى عَنْهُ عَنْ
 عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَوَاهُ عَنْهُ الطَّنَّابِيُّ وَأَنَّ اسْتَفْعَالَ

الرُّجُوعُ

الرجوع ولا تبش في حديثي ذكره وهو قول زيد بن علي عليهما السلام
 قال زيد من وهب هبة فله ان يرجع فيها ما لم يكا فيهما عليها وكل هبة لله
 اقصه لله فليس لصاحبها ان يرجع فيها قال زيد من الهبة لله عز وجل
 الهبة للأقارب المتحان على ان لو شئنا ان الرجوع حرام لتبشبه به ملكي الله
 عليه وآله وسلم بالتي كان لا يمنع ذلك صحت الرجوع لأن الغائبة في وبيد
 قد مر رجوعه في التبرع وعود النبي اليه ولا يمنع ان يكونه الغفل عدا ما
 فاذا وقع وقع موقع الصحيح كما ينبغي عند ان الجعرة والطلاق في الخيول
 ووجه قولنا انه يرجع فيما مادام الشيء قائما بعينه وخبري يعلم باستهلاكه
 فان علم باستهلاكه ولم يرجع بطل الرجوع بذلك لأنه يردك نفل
 ملك المشركي عينة اليه بحق لله وهو نفل له وهبنا ذلك الشيء كما ان
 الشئ يرجع يردك نفل ملك المشرك اليه بحق هو لله وهو الشئ كما ان
 المجاورة فكما انه لا بد للشئ من امر يضيق عليه الطلب حتى تكون ان لم
 يطلب عندك لك الامتوه هو علمه بمقتضى البيع كذا لك لا بد من امر يضيق
 عليه الطلب حتى نفوت ان لم يطلب لك الامت للعلم التي ذكرناها وهي
 انه يرد نفل ملك الغيرة الى نفل بحق هو له وليس هنا امر يضيق عليه
 الطلب الا العلم بالاستهلاك فوجب ان يكون هو قايما ما علم الشئ
 فان قيل الشئ لا يمكنه الطلب قبل العلم بالبيع
 ولو اهب امكنه الرجوع قبل العلم بالهلاك قيل له هب ان هنا
 الفرق صحيح فافيه مما يمنع قايما ما علم ان الشئ امكنه الطلب ايضا
 بخبر لا يغلب في ظنه انه صدق او بامارة تظهر من دون خبر يمنع عليه
 ومع هذا لا يضيق عليه الطلب حتى يحصل العلم بالبيع او ما يجري مجرا
 من الظن فكذلك ما هبنا اليه وعند أبي حنيفة حتى يغيب الشئ عن
 او بعد ان فصل وان اجتمعوا على ان ذوي الارحام المتكبرين
 لهم تخصيص بوجوب الصلوة لان لهم صلبا من التخصيص من دون غيرهم
 وهو التحريم قال يحيى في الماراة هب لزوج ما اخذته صداقا منه فكأن
 لها الرجوع فيه ان كانت فقلت في ذلك صلت للرجوع ان كانت بغيرها فدل

بالاستهلاك

فذل ذلك من مدته هبته على انه لا يقتضيه بان لك على ذي الارحام المحام
فوجب ان يكونه ما هبته مجاوة لآلة لك الى الذين يلونهم بدت نجت وهم اولاد
الاعمام واولاد العوات وان لآلة الاخوال وان لآلة الخا لآلة لان لهم صباء
من التخصيص وليس في لك لم يرق راهم الا ترى انا لو اعتبرنا ما كونا لا يجب
جميع الاقارب من غير تخصيص ولا تخصيص غير ما كونا لا وجهه
ان الله تعالى خصص هدهولاد صباء بامير التخصيص فقال يا ايها النبي
انا اخذنا لك ان واجبك الذي آتيت اجورهن الى قولك بنات خالك
ثم قال وامل لا مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي فعم الارواح وخصصهن
ثم قال ما يجزيك جمع العموم وامل لا مؤمنة وشار الى النساء اجمع
بسطوط الايمان فجعل لاهولاد صباء بامير التخصيص في حق الشفقة
كما لذي الارحام المحام ثلاثه فاما الزوجات فليست زوجتهما في باب
التواهب بينهما جارية مجرى الرحم عند يحيى عليه السلام وهي تجري
مجى الرحم عنه الى حنيفة وجهه ان ما بينهما من جهة السبب لا من
جهة النسب فاشبه الولاد والاولاد - يقطع ولا يبدل وليست الزوجات
كذلك فانها تنقطع وتبدل وايضا قول الله عز وجل والذين يصلون
تالعه الله بدين يؤصل والينا ذوق القرني لم يجعل حدم المفسرين
على الزوجين وكل حمله على ذي الارحام فوجب ان تكون الزوجات
في هذه الباب كالولاد في جوان الرجوع في الهبة معها قال فان وهب على العوض
طالب بالعوض ان كان معلوما وان كان مجهولا فالحقة فاستد في رجوعها ما دامت
قائمة بعينها وفي قيمتها بعد استهلاكها قد ثبت ان الهبة على العوض جائز
مجى البيع لذلك اوجبنا فيها الشفعة طان العوض كالشحن وان للبائع ان
يطالب المشتري بالشحن كان للواهب ان يطالب الموهوب له بالعوض ان كان معلوما
فان كان مجهولا فوجب ان تكون الهبة فاستد كفساد البيع بها لانه الثمن
فاذا فسد الهبة كان للواهب الرجوع فيها ان كانت قائمة وفي قيمتها ان كانت
تالفة كما يجوز للبائع بيعا فاستد ان يرجع في البيع وينقصه ان كان
البيع قائما ان في قيمته ان كان تالفا فاستد ان وكل من وهب

كذا

وَهَبَ دَيْنًا لَهُ كَانَ عَلَى رَجُلٍ لَمْ يَحِمْ لَهُ الرُّجُوعُ إِذْ أَنْ جُهِبَ عَلَى عَوْضٍ
 مَجْهُولٍ فَلَمْ يَجْعَلْ فِيهِ نَجْرًا فَإِنَّ الدَّيْنَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَهْلِكِ لِأَنَّهُ
 لَيْسَ بِعَيْنٍ قَائِمَةٍ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ فِي الذَّمِّ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ لِأَنَّ مَاءَ
 صَرَحَ الرُّجُوعُ فِيهِ لِقِيَامِ عَيْنِهِ بِبُطْلَانِ الرُّجُوعِ إِذَا عَلِمَ بِاسْتِهْلَاكِهِ ثُمَّ لَمْ يَطْلُبْ
 فِيهِ لِلْمَالِ عَلَى مَا سَلَفَ الْقَوْلُ فِيهِ فَأَقُولُ أَنْ لَا يَنْبَغُ حَقُّ الرُّجُوعِ فِيهَا هُوَ يَوْمَ
 الْهَبَةِ فِي حُكْمِ الْمُسْتَهْلِكِ وَقُلْنَا أَلَا أَنْ يَكُونَهُ عَلَى عَوْضٍ مَجْهُولٍ لِأَنَّهُ يُمَيِّزُ فِي
 حُكْمِ الْبَيْعِ كَمَا أَنْ مَنْ بَاعَ شَيْئًا فِي ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ مَجْهُولٍ يَكُونُ الْبَيْعُ فَاسِدًا أَلَا ذَلِكَ
 مَنْ وَهَبَ شَيْئًا فِي ذِمَّتِهِ بِعَوْضٍ مَجْهُولٍ كَانَتْ الْهَبَةُ فَاسِدَةً **سُئِلَ**
 قَالَ قُلْتُ مَنْ وَهَبَ شَيْئًا فِي ذِمَّتِهِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ الْمُوهِبُ لَمْ يَكُنِ الْهَبَةُ فَاسِدَةً
 وَجَاءَ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ فِيهِ وَكَذَلِكَ الْقَدَّةُ قَدْ بَدَأْنَا فِيهَا سَلَفَ أَنْ عَقَدَ
 الْهَبَةَ يَفْتَعِلُ إِلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ كَالْبَيْعِ وَذَلِكَ عَلَى تَحْتِمْ بِمَا لَا قَائِدَ لَهُ
 فِي الْعَادَةِ وَكَذَا الْقَدَّةُ وَلَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ الْقَبْضُ نَجْرًا يَجْزِي الْقَبُولُ
 خَمُوصًا فِي الْقَدَّةِ فَإِنَّ الدَّفْعَ بَيْنَ الْمُتَمِلِّينَ جَائِزٌ بَدَلًا وَالتَّعَامُلُ بِهِ دَائِمٌ
قَالَ وَمَا تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الصَّغِيرِ انْتِظَرُ بَلُوْعُهُ فَإِنْ قِيلَ بَعْدَ الْبَلُوْعِ
 جَائِزٌ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَهَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ ذِيهِ إِذَا قَبِلَ عَنْهُ سَنَ
 لَيْسَ بُولِي لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَائِلُ أَصْلًا لَمْ تَنْفِ الْهَبَةُ أَصْلًا لِأَنَّ الْعَقْدَ
 لَا يَقِفُ كَمَا نَقُولُ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ وَالنَّكَاحِ إِذَا قَبِلَ انْعَقَدَتْ وَوَقِفَتْ وَتَكُونُ
 بَاقِيَةً عَلَى مَلِكِ الْوَاهِبِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الصَّغِيرُ فَيَجُوزُ الْقَبُولُ هَذَا أَمَّا قَوْلُهُ
 يَقْبَلُهُ أَوْ يَفْتَعِلُ فَيَبْطُلُ الْهَبَةُ فَإِنْ قِيلَ جَائِزٌ قَبُولُهُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ
 كَمَا يَجُوزُ قَبُولُ سَائِرِ عَنْهُ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَابِ **سُئِلَ**
 قَالَ وَمَنْ وَهَبَ شَيْئًا لَا يَجُوزُ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ فِيهِ ثُمَّ مَاتَ الْمُوهِبُ لَمْ
 يَكُنْ لَوَثْمُهُ وَلَمْ يَرْجِعِ الْوَاهِبُ وَلَا وَرَثَتُهُ عَلَى وَرَثَةِ الْمُوهِبِ **سُئِلَ**
 هَذَا الْإِخْلَافُ فِيهِ لِأَنَّ مَلِكَ الْمُوهِبِ لَمْ يَدْرَ اسْتَفْعَى فَرَجَى سَائِرُ
 أَمَّا كَرِهَ قَالَ وَكَهَذَا لَكُمْ أَنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبَضَ مَا وَهَبَ لَمْ يَرْجِعِ الْوَاهِبُ
 فِيهِ وَذَلِكَ أَنَا قَدْ بَدَأْنَا أَنَّ الْقَبْضَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِإِسْتِقْرَارِ الْهَبَةِ بِأَكْثَرِهَا
 جَائِزٌ فِي هَذَا الْبَابِ مَجْرَى الْبَيْعِ قَالَ لَوْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ لَمْ يَجْزِ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا

سوى نفهق بها على صغيري اوقبيني قتي نيب اوقبيني وهذا قد مضى هـ
القول فيه ولا يحتاج الى اعلانيه بت واسد اعلانيه والخب كماله

القول في العجى والشافعي

القول في العجى والشافعي

العجى والشافعي يجزيان مجزى الهبة ان لم يقيد ابوقت فاذا قال رجل لرجل
قد اهدتك جاريته هدية او داري هدية او عتيها كما كان لك بمنزلة الهبة
قول ابي حنيفة ان العجى بمنزلة الهبة وان الرقبي باطله وقد قال الفخامة
ولعل المرجح بالعبارة ثبوت ولحق وحكي عن ابي يوسف ان الرجل اذا قال لك
داري هدية رقبى الهبة في بطل قوله رقبى والشافعي اختلف قوله هـ
فحكي عنها انه قال في التمهيد انه يلزم حيوته لم يمت يرجع الى المحدث وحكي ذلك
عن مالك وحكي ايضا عن الشافعي في الجديد ان ذلك عطية صحيحة
وقد ذكر ايضا ان الرقبي صحيح حتى وهي ان يقول هي لك فان مت قبلي جئت
الي وان مت قبلك كانت لك فالتشطط باطل والعطية صحيحة
قريب من قول ابي يوسف وتحصيل مداهب يحيى عليه السلام ان العجى
والرقبي بمنزلة الهبة اذا اطلقا ولم يقيد ابوقت كانتا بمنزلة الهبة
الصحيحة واذا قيد ابوقت كانتا بمنزلة الغاربية وكل كلام الناقصة على انه
يجزى العجى المطلقة لرجعة الى من اهدىها وان ذكر العقب كانت بعد المعبر لورثته
وعلم ان العجى في اللغة مشتقة من العجى ويجوز ان يكون من المعبر
نفسه كانه عبر عن البقا بالعجى كانه قال هدية الدار او الجارية لك ما بقيت
والنظرة الرقبى يجزى ان يكون مشتقة من العجى لان كل واحد منهما
يترقب موت صاحبه ويجوز ان يكون مشتقة من الرقبى كانه يقول قد جعلت
رقبتك لك فلما احتملت هدية الوجوه لم تقبلها على الدخلة وجعلنا الى قضية
الشرع فيهما وقلنا بموجبها انها يقتضيان الهبة الا ان الهبة تنصرف
تارة الى الاعيان وتارة تنصرف الى المنافع والعين تكون كالغاربية يترقبها
الاصل فيها الحديث المشهور ولا الطناوي في شرح الاثنان هـ
وعنده ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تعملوا ولا ترقبوا

من العجى

فمن عمل شيئا أو ارتكبته فهو للواريث إذا مات قبله يفضل بين العمري
والرقيق فأجراها مجرى ولحقها وهو نكس قول يحيى بن الحسن خلاف ما
ذهب إليه أبو حنيفة من التفريق بينهما وهذا الحديث روى لا ابن جبرئيل
عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد دل هذا
الحديث على الظاهر إذا اطلقنا كائننا هبة بائنا وروى الطحاوي عن أبي سلمة عن
جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إيا رجل اعمر عري له
والعقيد فأنا لذي أعطاه لئن أعطي عطا أو فعت فيه الحارث بن عوف
قد تكرر على غير هذه الوجه فصرح بذلك ما ذهبنا إليه من الظاهر إذا اطلقت
كانت هبة وإذا قيدت بوقت كانت عارية لا هبة لو كانت هبة على كل وجه
وقعت لما يكن لتعليق معنى إذا لم يكن وجه الغلة وعدم تساوي سائر
الأخبار الواردة في العمري ونذكر مطلقه فيما حديث زيد بن ثابت أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل العمري مائلا أو هذا هو ما ذهبنا إليه
إذا كانت مطلقه وعن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال العمري جائز لا لمن وهبت له **فإن قيل**
روى عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في
أمر من الأنصاري وأعطاه ابنه حديقة فحل فأتى فقال ابنها أعطيتا خيما
فقال هي لها خيوتها وموتها قال فأي كئت تصدقت بها عليها فقال قد
أبعد ذلك فابطل صلى الله عليه وآله وسلم الشرط **فإن قيل**
لم يحن أن يكونه أبطل الشرط لأن الأبن خال ابنه لم يجز الدعوى وكانت
الظاهر أنه أعطاه مطلقا ليكون ذلك موافقا لقوله المشهور صلى الله
عليه وآله وسلم المسلمون عند شتر طمس على أنا لا نمنع أن تكون الهبة أخلا
تكن بلفظ العمري لم يثبت شرط الشؤفيت فيها عمر على أن من قول أبي حنيفة
أن الرجل إذا قال لاري لك عري غارية أو سلقى كان ذلك عارية فتقيد
عليه عيه قوله لك عري يوقت كذا الغلة أنه لم يتعم العمري بل عده لجهاء
الهيبة الهبة قال قال ويكره أن كان العمري جارية أو الرقيق أن يطلها
المعرا أو لم يقب حتى تنبت ويتبين أن ذلك غير معرف قد ليك لما بينا

قد لا تعليل
عليه ولا لغيره
بأنه أعطاه
أو فعت فيه
المواريث
بذلك

انهما مع التوفيق يكونان تجريئاً فيكون ذلك الاقدام على الوط مع الشهادة حتى
 يحصل اليقين **مسألة** ولو ان رجلاً ائتم رجلاً جارية عمى مطلقته
 ثم ادعى انه ائتمها الحق فثبت البينة واليمين على المعز ذلك ان الظاهر
 فيها الاية طلاق والدية بهام فاذا ادعى المعز وقولاً يظهر فعليه البينة وعلى
 المالك اليمين **قال** واذا ثبت العمى وكانت جارية له لم يكن له حينئذ طوقها
 وذلك انه قد اشتق ملكها حملاً **مسألة** قال ولو ان رجلاً
 قال ليت رجل قد ائتمت جاريته هيدى عمى او عمى كانت العمى على ما شرطت لانها
 عمى مؤقته وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند شرفهم
قال كان كانت العمى جارية له لم يخل للمعز له ان يطاها لانه الهبة
 ليست صحيحة وقد لك لما بينا من ان العمى الموقته عارية فان العارية
 المتارة لا يخل وطوقها لاختلاف فيه بين المسلمين **مسألة**
 فان وطئها عالم بالتعزيم لانه المتعذر ان كان اقل لها كان الولد مملوكاً كانت
 الجارية به وذلك ان الوط اذا كان حراً ما عند علم انه كره لك كان ذلك
 رافى اذا لم يعرض هناك شبهة ولا يجعل الاختلاف فيه شبهة اذا لم
 يعبر في ذلك أخذ فان كلا اوجب حداً ما على امر فيه خلاف ففتح بالاحتجاج
 ان وقوع الخلاف لا يوجب ان يكونه الشيء شبهة اذا كان عند الفاعل انه
 حراماً ولم يكن هو ممن اشتبه عليه ذلك فصارت الفعل رافاً محضاً وشراً
 شرح هذا في كتاب الحدود وقولنا ان الولد يكون مملوكاً لسيده الجارية
 لانه النسب اذا ثبت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في النكاح المجكوز
 عن ذى فوجب ان يكونه مملوكاً في حكمه **قال** وان وطئها لشبهة النكاح
 غير عالم بالتعزيم سقط عنه الحد ولزمه قيمته ولذا لسيده الاثمة ان كان اولها
 ويلزمه عقدها تحريماً لانه الوط اذا وقع عن شبهة الملك لم يجب الحد في حد
 ويجب ان يثبت النسب ويلزم العمى كما يكونه ذلك في الوط الواقع عن شبهة
 عقد النكاح لاختلاف فيه والمزنا لا قيمة الولد لانه في حكم المملوك لسيده
 الاثمة لانه الولد في باب الحرية والتف يكونه في حكم الامية مالم يعرض امره بغية
 ذلك والنسب ثابت وهو مع ذلك خذ ذلك لا ينقطع حتى سيده الاثمة

فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ١٢ قِيمَةُ الْوَلَدِ كَمَا بَيْنَا فِي وَلَدِ الْمَرْغُورِي لَا خِلَافَ فِيهِ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَإِذَا أَمَرَ رَجُلٌ رَجُلًا جَارِيَةً عَمَلًا مِنْهُمْ فَتَحْتَ
وَمَاتَ الْمَعْنَى قَبْلَ أَنْ يَطَأَ هَا سَكَانَ لَوْلَا مِنْ بَعْدِي هَا أَنْ يَطَأَ هَا وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْمَلِكَ لَا حُزْمَةَ لَهُ مَا لَمْ يَقَعْ مَعَهُ الْوَطْءُ لَعَقْدِ النِّكَاحِ يَكُونُ لَهُ حُزْمَةٌ وَأَنْ لَمْ
يَقَعِ الْوَطْءُ فَلَمْ يَكُنْ لَكَ ابْنًا هَا لِلْوَلَدِ وَهَذَا أَمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ **قَالَ** وَتَجَوُّزُ
الْعَمَلِ وَالرُّقْبَى فِي الضَّيْعَةِ وَالنَّخْلَةِ وَالْمَلِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْهُمْ أَوْ مُقْتَدِرًا أَوْ ذَلِكِ
أَنَّ الْمُبْتَاعَ مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ هَبًا وَهَبًا هَذَا الْأَشْيَاءُ تَصُحُّ

ذَلِكَ بِمَعْنَى الْمَنَافِعِ وَذَلِكَ أَيْضًا يَقَعُ

بَابُ الْقَوْلِ فِي السَّيِّئَةِ وَالْوَلَدِ

دَفَعَ عَنْ صَهْبَةٍ لِبَنِي فِيهَا وَبَسَلَهَا إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ فَبَنَاهَا وَشَكَّلَهَا إِلَى ذَلِكَ
الْوَقْتِ ثُمَّ طَالَبَهُ الدَّافِعُ بِتَمْرِ نَخْلٍ الْعَرَضِيِّ حَكَمَ لَهُ عَلَيْهِ بِتَمَرٍ بَنِيًا وَلَمْ يَنْفَعِ
الْعَرَضِيَّ وَذَلِكَ لِأَنَّ وَلَدَ صَهْبَةٍ لِبَنِي اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَا لِبَنِي حَكَمَ الْعَارِيَّةِ مُؤَدَّاهُ وَقَوْلُهُ عَلَى
الْبَيْتِ مَا اخَذَتْ حَتَّى تَرُدَّ وَمَا حَبَّ الْأَرْضَ مَعَهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ الرُّجُوعُ
فِي الْعَارِيَّةِ كَمَا يَرُجِعُ فِي سَائِرِ الْعَوَارِي فِي لَدُنْكَ بَعْدَ الْمَدَّةِ لِأَنَّ بَنِيَّ لِي الْعَارِيَّ
وَبَنِي لِي مَنْ وَضَعَ شَيْئًا فِي أَرْضٍ غَيْرِيَّةٍ فَيُؤَمَّرُ بِزَوْجِيٍّ وَتَغْرِبُ مِلْكُ الْغَنِيِّ
قَالَ وَإِنْ كَانَ دَفَعَ الْعَرَضِيَّةَ إِلَيْهِ شَكَّلَهَا وَلَمْ يَوْفَ لَهُ بِوَقْتٍ فَبَنَاهَا الْمُدْفِعُ
إِلَيْهِ طَالَبَهُ الدَّافِعُ بِالْعَرَضِيَّةِ قَضَى لَهُ عَلَى الْمُدْفِعِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ وَتَقَضَّى لَهُ بِقِيمَتِهِ
بَنِيًا إِنْ أَحَبَّ الْمُدْفِعُ إِلَيْهِ **أَعْلَى** أَنْ مَنْ دَفَعَ عَرَضِيَّةً لِلشَّكْلِ وَأَدَّاهُ
فِي الْبَنَاءِ فِيهَا فَأَوْفَاهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْبَنَاءِ مَوْفَقًا أَوْ غَيْرَ مَوْفَقٍ وَلَمْ يَنْفَعِ
الْعَرَضِيَّةَ عَلَى التَّوَجُّهِينِ الْمَطْلَبَةِ يَنْفَعُ نَخْلَ الْعَرَضِيَّةِ وَتُسَلِّمُهَا إِلَيْهِ وَإِنْ طَالَبَ
يَنْفَعُ بِغَيْرِ الْمَوْفَقِ قَبْلَ الْقَضَاءِ الْمَدَّةِ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ بِقِيمَتِهِ بَنِيًا إِنْ شَاءَ صَاحِبُ
الْبَنَاءِ وَإِنْ شَاءَ طَالَبَ بَعْدَ الْقَضَاءِ الْمَدَّةِ فَلَا غَرَمَ عَلَيْهِ وَيَأْخُذُ بِتَمَرٍ نَخْلٍ
عَنْ صَهْبَةٍ وَفَلْيُغْمَرْ مَا عَلَيْهَا وَإِنْ طَالَبَهُ بِتَمَرٍ نَخْلٍ الْعَرَضِيَّةِ وَقَدْ آذَنَ لَهُ فِي الْبَنَاءِ مُطْلَقًا
غَيْرَ مَوْفَقٍ فَإِنْ صَاحِبَ الْعَرَضِيَّةِ يَغْمَرْ فِيمَا الْبَنَاءُ إِنْ شَاءَ الْبَانِي قَالَ ابْنُ حَبَّابٍ
لَا يُلْغَى الْبَنَاءُ الْأَوَّلَى وَالْجَبْرِ وَالْحَدِيدِ فَإِنْ يَأْذَنُ لَهُ فِي الْبَنَاءِ إِلَى طَرَفٍ مُطْلَقًا

الْمَرْغُورِي السَّكَنِي

يُطالَبُ بِرَفْعِ الْبِنَاءِ قَبْلَ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَا يَغْرَمُ فِي الْوَجْهِينِ الْآخَرَيْنِ =
 وَقَبْلَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَغْرَمُ فِي الْوَجْهِينِ الثَّلَاثَةِ الْأَبَانِ يَكُونُ اشْتَرَطَ عَلَيْهِمُ الْفَتْخُ
 وَالْفَتْخُ فِي الْمُؤَقَّتِ عِنْدَ انْقِصَاءِ الْمَوْقُوتِ وَحَلَّى مِثْلَ قَوْلِنَا عَنِ الْمَرْفُوعِ أَنَّهُ يُقِيمُ
 فِي وَجْهَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ حَصَلَ الْوَفَاقُ بَيْنَ الْجَمْعِ فِي هِئَاوَانِ وَجْهٍ وَاحِدٍ وَهُوَ =
 إِذَا لَقِيَ مَوْقَاتٌ طَالِبٌ بِذَلِكَ قَبْلَ انْقِصَاءِ مَفْيِ الْوَقْتِ وَوَجْهَهُ انْقِصَافُهُ فِي الْبِنَاءِ
 قَالِ الْغَرَسُ وَفِي تَبْقِيَتِهِمَا إِلَى الْمَدَّةِ الْمُطْرُوقِ بِرَفْعٍ فَلَمَّا طَالَ بَدَأَ بِرَفْعِهَا وَجِبَتْ أَنْ يَغْرَمَ =
 مَا لَزِمَهُ مِنَ الضَّرْفِ بِغَيْرِ إِذَا طَالَ بِذَلِكَ قَبْلَ انْقِصَاءِ الْمَدَّةِ لَا كَمَا يَضُمُّ الْبَاقِي =
 عِنْدَ اسْتِحْقَاقِ مَا بِهِ كَخَلِّ بِغَيْرِ إِذَا يُبَيَّنُّ لَمْ يَكُنِ الْبَاقِي مِنْ حَتَّى بَنَى إِلَى حَتَّى طَلَبَ
 بِالْغَرَسِ مُتَعَدِّيًا وَجِبَتْ أَنْ يَضُمَّ مَا غَرَسَ فِيهِ كَمَا تَقُولُ فِيهِ الْمَشْتَرِكُ إِذَا بَنَى وَلَا يَنْفَعُ
 أَنَّ الشَّافِعِيَّ إِذَا قَامَ غَرَسَ قِيمَتَهُ بِنَائِهِ فَإِذَا بَدَأَتْ ذَلِكَ لَزِمَ ذَلِكَ مِنْ أَعْلَى =
 سَكَتِي مُطْلَقَةً خِلَافًا لَمَّا ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَغْرَمُ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِطْلَاقَ =
 يَقْتَضِي التَّابِيدَ بِظَاهِرِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحُكْمِهِ مَعَ الْإِطْلَاقِ كَلِمَةُ الْمَدَّةِ الْمَضْرُوقِ
 مَعَ التَّوَقُّفِ الْأَوَّلِيِّ أَنْ مَرَّ حَلَفَ الْأَيْكَلُ بِدَيْءِ الشَّهْرِ لَا يَلْزَمُهُ احْتِثَافُ مَرَّ =
 كَلَامِهِ فِي الشَّهْرِ كَمَا أَنْ مَرَّ حَلَفَ أَنْ لَا يَكْلُمَ وَأُطْلِقَ يَلْزَمُهُ قَتْلُهُ وَإِذَا بَدَأَتْ ذَلِكَ
 كَانَ الْمَعْنَى إِذَا أُطْلِقَ لَمْ يَبْدَأْ عِنْدَ مَوْقُوتٍ كَانَ فَغَرَسَ فِي الْبِنَاءِ وَفِي تَبْقِيَتِهِ عَلَى =
 الدَّوْلَمِ ابْدَأَ الْمُطَالِبُ بِرَفْعِ الْبِنَاءِ لَزِمَهُ أَنْ يَغْرَمَ قِيمَتَهُ بِنَائِهِ قِيَاسًا عَلَى الْمُسْئَلَةِ
 الْأُولَى وَاسْتَدْلَا بِهَا كَمَا اسْتَدْلَلْنَا عَلَى الْمُسْئَلَةِ الْأُولَى فَإِذَا طَالَ بَدَأَ
 بِرَفْعِ الْبِنَاءِ عِنْدَ انْقِصَاءِ الْمَدَّةِ فِي الْأَرْغَافِ لَا الْمَوْقُوتِ فَلَوْ تَمَّ لَا يَقِيمُ قِيمَتَهُ الْبِنَاءُ
 خِلَافًا لَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْرَمْ لَا حَتَّى عَرَفَهُ الْوَقْتُ الَّتِي تَلْقُظُنِي
 فِيهِ الْعَارِ بِدَيْءٍ وَلَا تَمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْ مَتَّحِبُ الْعَرَضَةِ
 بِالْفَتْخِ لَوْ أَنَّ الْأَوَّلَ كَانَ وَقَعَ إِلَى غَايَةِ مَعْلُومَةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْكُنَهَا بَعْدَ =
 ذَلِكَ الْأَوَّلَ ثَانِيًا فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الْخَاصِّ فِي أَنَّهُ لَا يَغْرَمُ لَمَّا لُغِيَ
 مِنْهُ قِيمَةُ بِنَائِهِ وَابْتِغَاءَ حَاكِي عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَقِيمُ أَنْ كَانَ شَرَطَ لَهُ الرَّفْعُ بَعْدَ =
 الْمَدَّةِ وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ تَقْبَلَ عَلَيْهِ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ بِإِنْقِصَاءِ الْمَدَّةِ الْأُولَى عَلَى أَنَّ
 ذَلِكَ الشَّرْطَ لَا يَنْبَغِي إِلَّا الْأَوَّلَ لَمْ يَحْصَلِ إِلَى مَدَّةٍ فَبَعْدَ الْأَوَّلِ يَجُوزُ الْأَمْرُ فِيهِ إِلَى
 الْحَضَرِ الَّذِي كَانَ مِنْ قَبْلُ وَإِنَّمَا يَكُونُ الشَّرْطُ مُؤَكَّدًا لَا تَمَّ يَفِيدُ إِلَّا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ كَقَوْلِهِ

وكلوا ولا شئوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ففقت الاباحة
الى هذا الوقت فكان ما بعد ذلك عابدا الى الحصى الاول وقوله عن وجل ثم انوار
القيام الى الليل هو لنا كيد وعلى هذا لا تغفروهن حتى يظهرون لوجدنا وظاهر
قلنا انها حة نحل عند انقضاء الخيط لكن دل الدليل على انه لا بد من الظهور بعد
ذلك قال وكذا القول ان انما لا جد انك ليني عليا مؤقنا وغير مؤقنا وقبحه
ما مضى في افاء العاصية فلا غفر من في افاء تيه هس **سئل** قال ولو
انما دفع اليه العاصية شريطة ان لا يرجع فيها هو وعقبه لما يجز له ان يخرج
فيها الا بعدت يتخذ ثوبا في الاوسلام فان اخذ ثوبا واذا الدافع او رثته
اخراجهم من لهم قيمة بنائهم قول لم يجز ان يخرجهم محول على الكراهية
لان اخلاق الوعد وتغيرت للمعارضة عن الوفاء فاما من طريق المسئلة
فلك ذلك لانه المنة اولى بملكه من المعاني لا خلاف فيه والكلام في هذا
فيمنه هو بما مضى فلا معنى لافاء تيه هس **سئل** قال ولوانه
لما دفع العاصية له ابنها لك سكنى الى ان تموت فبناها وسكنها ثم مات
الدافع لم يكن لورثته اخراجها منها مادام حيا فاذا مات قطعت على ورثته
المدفوع اليه لورثته الدافع بنصفه في العاصية وهذا كالاقول المنع لورثته
الدافع من اخراجها على سبيل الكراهية لما بينا له وذلك ان الوارث يتوهم
مقام الموروث فيما له وعليه فيستحب لهم انما ما به له مورثهم فاذا مات
انتهت الكراهية لانه مدة الاوقات فلا استوفيت وهذا فيما اذا على
الثلث فاما مقدار الثلث فهو كالوصية له ولا يشترط لورثته ان ينعم به
سئل قال وان قال له ابنها وسكنها بالبنا فبناها ولم يسكنها
ومات قطعت على صاحب المدفوع اليه بنصف البنا وكان النقص لهم وان
كان بناها وسكنها قليلا وكثيرا ثم مات كان البنا لصاحب العاصية
ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وان كان الدافع لم يشترط البنا كان
النقص لورثته المدفوع اليه اذا طولوا بتمتع العاصية فدمضى الكلام
في تمتع العاصية فاذا كان قال للباني اسكن بالبنا فرجع استحق عليه الاجرة
المثل لانه يجزيه عن الاجارة الفاسدة وقوله البنا لصاحب العاصية

بما سلكه الباقي مناوكة على انه سلكه عن اجرة المشيل ان كانت الاجرة
بلغته على سبيل الصلح ليكون ذلك على ما وقع العقد به والا فلا حرج للثواب

باب القول في الوقف

يجوز للمرجل ان يقف صبيغته وذراة وما يملكه من احيواناات وغير ذلك
على القريب والبعيد مؤبداً وغير مؤبد معن قوله مؤبداً وغير مؤبد هو ان
الوقف يصح بنوعه ذكر لمصلحة فيه واجماً يتا به او لم يذكر وفي كونهما ينقطع فان
كان ذكر لمصلحة فيه واجماً يتا به فلا خلاف في صحته بين القائلين بصحة الوقف
وان لم يذكر صرح الوقف على ما نبينه ونبين الكلام في مصل فيه ومن اصحاب بناء
من ظن ان الشيء يكون وقفاً ثم يرجع الى المالك ملكاً وهذا غلط لان
الوقف اذا استنفذ لم يرجع ملكاً بل لما نبينه وذهب العلماء باجماعهم الى
صحة الوقف غير المجتنب فانه يذهب الى انه لا يصح وان للواقف الرجوع
ان شاء ولو تكرر بعد ان شاء ولا لا يصلح فيه ما ثبت من الروايات
المتطابقة ان النبي صلى الله عليه وآله لم وقف وبدل على ذلك ما روي
عنه عن معاوية الانبياء لا نوث ما تركناه صدقة فبين ان من شئ يجزيه
في شئ يعجز من معنى من الانبياء ان الودع لا يتناول ما تركوه على وجه
الصدقة فدل ذلك على صحة الوقف **فان قيل** ما تنكرون
ان يكون المارء لا يورث بنه **قيل** لما ذكرناه هو حقيقة السط
لان الانسان احب لا يورث وانما يورث ما تركه فبني الارث عن المارء على
وجه الصدقة لان في ذلك لو لم يكن كذلك لكان الكلام يتم عند قول لا نوث
ما تركناه فكما ان يبقى قوله صدقة منقذ لا يتعلق به ما قبله وذلك لخرجه
لذمة القابلة فصح ما قلناه **فان قيل** ما تنكرون على من
قال ان الكلام ثم عند قول لا نوث وما بعده ابتداء وجب **قيل**
له هذا يكون مجازاً لان المارء لا يورث على ما بيناه وقوله صلى الله عليه وآله لم
يحمول على الحقيقة لان على المجاز على ان هذا التاويل بني في قوله الله عز وجل

التم في الوقف

سليم داور و قولك حاكيا عن ر كز يا برني و برث من آل يعقوب و قولك
يوصيكم الله في اولادكم للذين مثل حظ الانبياء فصارت ما ناولنا هو الصحيح و قد
اشتهر ان عليا عليه السلام وقف من ماله بين بيع و وادي القرى و غيرها و رواه
ابن يبرين عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه تصدق بجماع كتب
كتابا فيه و اشترط فيه لابياع و لا يوجب و لا يورث اناهي او ميت الى اخذ
ما ذكره و روى بن عمران عن ابيها بغير فاق النبي صلى الله عليه و آله
و سلم فقال اني اصاب ارضا لم اصب ما الا فطحت منيها كديف تامرني قال ان
سيت خبست ارضها لا يباع و لا يورث قال الراوي و هو ابو عامر و اياه قال
و لا يورث قال فتصدق بها النعمان و الف باء الى اخير الحديث و عن ابن عمر
استشار رسول الله صلى الله عليه و آله في ما لم يملك من ارضه فقال
صلى الله عليه و آله و سلم تصدق به يقسم ثم لا يجزى منه و لا يباع و لا
يورث و روى ان عثمان اشترى بيرة او وقفها على جميع المسلمين و جعل لوه
فيها كبعض دلاء المسلمين و عن عبد الرحمن بن عوف انه وقف قصبات انكار الوقف
انكس الاثمة مشتهرة لا يخفى على من بطن في الروايات **فان قيل**
روى عن شريح انه قال جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال
من الذي ليا يخرج ما اختلفنا فيه من عوف و لا لئله لا يخفى ان يرفع النبي
صلى الله عليه و آله و سلم لم يحب ثم يقول لعمر حبس الا مثل لا يباع و لا
يورث لا تدرك يثنا قض فصح ما ذكرنا من التخصيص و على هذا الجمل
ما روي عن عيسى بن عتب بن لا حبس بعد سؤك لا النساء **فان قيل**
ان يكون ما روي ان عتبة بن ربيعة الانصاري جعل خاتما له صدقة فمعه
الى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فاقا ابواه النبي صلى الله عليه و آله
و سلم فجعلها لهما ثم ما تافوا **فان قيل** لا يجوز ان يكون الملاءم الذي
صلى الله عليه و آله و سلم جعل غلتها لابن يبرين ثم صدقها بعد ذلك الى الواقف
و ذلك مما يجوز عندنا اذ ليس في الخبر انه صلى الله عليه و آله و سلم ملكها ولا
انه ملكه بعد ابويها الا مثل وان الحكم الوقف ليكون ذلك موافقا لسائر
ما ذكرناه و يجوز ان يكون معناه انه جعلها صدقة للنعمان و لا على وجه الوقف

بل على جهة التعليل ثم كورثها بعد موتها عبد الله بن زيد كاريحي ان رجلاً اعطاه
 حديقته ثم ماتت اقدم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصفت صدقتك
 فوجعت اليك حديقتك حين مرته انه لا وارث لها غيري لا ولا خلق فيي
 المسلمين ان من جعل ارضه مسجدًا يبني فيه لم يحز له التجرع فيه وكذا ذلك من
 جعل ارضه مقابر للمسلمين ولا يؤخذ فيه قد اجاز الوقف في الوصية فيفان
 على ذلك اجمع ما اختلفنا فيه بغيره انه حبس للملك على وجه القرية وذلك
 يبطل قولهم ان الوقف لا يصح لانه اخراج الشيء عن ملكه لا الى مالك وينقضه
 العتق ايضاً لان العتق اخراج العتق من ملك المالك لا الى مالك سواء **فان قيل**
 في الوقف المذوب عن الصحابة فقد لا تنكر انهم قد قفوا لان الوقف جائز
 وليس هذا موضوع للخلاف في الملك بغيره وان الرجوع فيه صحيح متى
 شاء الواقف او ورثته وامضاه اجمع ذلك باختيار منهم لا يدل على انهم كانوا
 لا يتجيزون في الرجوع **فيل** لهم قد ثبت انهم اشتطوا لا يباع ولا يوهب
 ولا يؤرث وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لعمر بن الخطاب
 قال لا يباع ولا يوهب فثبت ان ذلك هو الواجب وان ما قاله من ذلك حكم لانه لا يجوز
 ان يكون خبر الجواز ان يفتح فيه الكذب ثم قد علمنا ان غايتهم ما اوعى ورثته صفاته
 لا يجوز للسامع في اصله املاكهم فلما لم تقدر خصصهم وامضى الجميع على ما كان علم ان
 الوقف كان قد اشتق ولهم لم يملكوا لانهم لو ملكوا ثم صبيع ملكهم وهم اطفال كاه الذين
 فعلوا ذلك قد اثنوا فصحا بما بينا لان ذلك الاوقاف امضيت لانهم لم يكنوا يستحلون
 تغييرها وتبديلها فاما ما عك العقار فقد اختلف في وقفه فلم يحز لا يؤبؤ سف
 ومح الا في الغيل فثبت في سبيل الله فانها اجازاه وكذا لك البتة والعبد يوقف
 مع الصبيغته لمصالحها وعمارها فيكون ذلك وقفاً على سبيل التبع وان كان لا يضح امره
 بالوقف ويجوز عند الشافعي الوقف في الرقيق والماشية وغيرهما يمكن الانتفاع
 بها مع بقاء عينها وهو مذهب اصحابنا والديلة على ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لعمر بن الخطاب وسلم ثمها فامر بتجسس ما ينتفع به وامر بتسبيل ما لا يوهب
 الانتفاع به الا في الاستهلاك فصارت ذلك اصلاً لاد هبنا اليه فاما الخيل فتجسسها
 فهو ما لا يختلف فيه وروى ذلك عن علي عليه السلام وعن ابن عباس ولا يحفظ

فيه خلافاً عن احكام السلف ويدل على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحبل ثلاثة لرجل اجر ولرجل سترة وعلى آخر وزن فاما الذي لم اجز فاليه
 يعمل عليها في سبيل الله وعقوبته يقتضي جوار حبسها للعمل عليه في سبيل الله ففتح
 وري عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اما خالده فقد حبس احد الغنم وامره
 في سبيل الله ففتح الوقف في الذبح والفرس واما وقف المصاحف والكتاب
 فقد اشتهر بآية المسلمين لا يتناكروا فيه ولا يردون شيئاً مما على الاطفال من وثائق
 الواقف فصارت ذلك اجماعاً بينهم فثبت بهذه الاجل صحتها ما قلناه فاما جوار غنم
 فتسحب القول فيه **مسألة** قال فكل من وقف شيئاً من ذلك وقفاً مطلقاً
 لم يخرج له ان يخرج فيه ولا ان يبيع ولا ان يهبه سوى اخذه من يده او لم يخرج
 قد مضى الكلام في انه لا يبيع الرجوع فيه ولا البيع ولا الهبة ولا تغني لاعدائيه
 وقد هب ابو يوسف والشافعي الى ان الوقف بيع وان لم يخرج الواقف من يده
 وهو قول يحيى بن الحسن عليه السلام وقال محمد لا يبيع الا ان يخرج من يده وهو
 من ذهب الامامية ويدل على صحته ما ذهبنا اليه ان الواقفين من الصواب كعلي
 عليه السلام وعمر وعنه كانوا يولون صدقات انفسهم ولم يروا لهم اخروجها
 من ايديهم فصارت ذلك اجماعاً بينهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال لعمر
 حبس امتهما وتجل ثمرها ولم يامر به باخذ احدهما من يده ولا ايضاً الواقف يخرج ملكه
 لا الى مالك فيجب ان يتم بغير القول في ذلك العتق ويدل على انه لا معنى لخرجه
 من يده لانه لو اخذه الى غنم كان في ذلك الغنم وكيل في القبض الا ترى انه
 يقبض باذنه وامره لا لنفسه ولا بامر غنم ويد الوكيل يد الموكل فكانه لم
 يخرج من يده وان اخذه من يده فبان انه لا فائدة **فان قيل** يقبضه
 الموقوف عليه لنفسه **قيل** له قد يكون في الوقف ما هو وقف على
 المساجد والفتاير وعلى مساكين لا باعيتهم فكيف يبيع ذلك ولم يبر ولا خذ
 من المسلمين في هذه الباب شيئ من هذه الاوقاف ولا يبيع وقف رده
 من خالفنا في ذلك الى هذه فتا الا اننا نصحهم ايضاً بغير القبض **مسألة**
 قال ولا فصل في بيعه ذلك بان ان يقول حبس وبينة ان يقول وقف وذلك
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر حبس الاصل فامرته بالتجسس

فمن قال حبستك فقد امتثل لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن يجب
 ان يكون معناه من اللفظ ما يدل على القربة الا ترى ان الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال وسبيل الله وقال ايضا فاما خالده فقد حبس اربعة اقل سنة في سبيل الله
 فلم يقل من لفظ يدل على القربة في الخبرين وقد نبه القاصم عليه السلام عليه
 فيما حكينا عنه في اخير الباب **مسألة** قال ولوان رجلاً قال وقف
 ماله على اولادى جان الوقف وكان وفقاً على ورثة اولادى لا بعدهم اختلفوا
 في الوقف اذ لم يكن له كرم في امل يتايد فابطله عمر واجازة ابو يوسف وهو قول
 يحيى بن الحسين عليه السلام فاما الشافعي فاختلعت اقواله فيهم ثم اختلف
 المجتهدون له في المصنف على ما سنبينه من بعد في الاصل في جواز ذلك ان الوقف
 يشترط ويضيق وفقاً بقوله حبستك لله او وقف لله فان لم يكن كرم المصنف اصلاً
 فاذا ذكر المصنف افاولى ان يستقر وان لم يذكر يتايد الدليل على هذا دليل حديث
 ابن عمر اصاب ارضاً بغيره فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث فمأله
 له ان شئت حبست ارضها لا يباع ولا يوهب ولم يذكر له المصنف فاولادى
 الوقف يبيع من ذوق كرم المصنف لعرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولم يقتصر به على قوله ان شئت حبست ارضها وكذا الحديث الآخر الذي
 قال له فيه تصدق به تقسم ثم لا تعبس ارضه لا يباع ولا يوهب فيه وخالف من
 الدلائل احدثهما الله قال تصدق به ولم يقل على من قال فلولوا انه يصير وفقاً
 بقوله تصدقت به لم يقتصر عليه حتى يقول على كذا كذا الوجه الثاني انه قال
 تقسم ثم لا تعبس ارضه ولم يقل تقسم التمس في باب يكره واما اشار الى قسمته
 التمس وتعبيس الاصل فدل ذلك على ما قلنا لا وايضا يخرج العبد من ملكه بقوله
 اعتقك فذلك يجب ان يخرج من ملكه بقوله وقفت لأن كل واحد منهما اخذ
 ملكه لا الى ما لك فتر به الى الله عز وجل فاكثرت في ذلك ثبت ان الوقف يوصى اداء
 وقفه على رجل بعينه ويكون على ذلك ما روي ان عبد الله بن زيد الأنصاري
 جعل خايطاً مدهقاً وجعله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعله
 رسول الله لا يورثه ثم جعله له بعد ذلك فدل ذلك على ما قلنا لا انه يصير
 مدهقاً وان لم يكن المصنف وان ذكره بعد ذلك جازاً قال ابن أبي هريرة

اذ اقال تصدقت بل رعب هدية لم يبتلها على قوم على وجهين احدهما باطل
 ق الثاني جائز فيكون ق قفا على اقرب الناس بالمحبس قال بن شريح يرجع لوجه
 الواقف فاذا اوقى قفا على قوم باعيا بينهم او رجل بعينه فما تواوا مات فهو لورثته
 الموقوف على غيره مضمون ق اياهم كان نصيبه في هدية المستلزم بقوله اداق قفا على
 اولاد لا كان وقفا على ق ثمة اولاد لا بعدهم قال ابو يوسف اذا انقضى اهل
 الوقف رجعت الى الله مضمون ق في وجوه القرب وقال الشافعي يرجع الى اقرب
 الناس بالذي تصدق به وقرق ذلك على اقربهم من الفقير قالوا وقال في
 موضع آخر اقرب الناس به من الفقير فكانه على قولين والدليل على صحة ما ذهب
 اليه يحيى بن الحسين عليه السلام حديث عبد الله بن زيد ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لما جعل صدقة لابي بكر ومانا وخلفاء صدره في الدين
 وفي بعض الاحاديث لمانا قال عبد الله مات ابوي فمحل لي فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم نعم فكلها هنيئا فذلك على ان عبد الله كان يعرف
 الحكم في ذلك فقال له صلى الله عليه وآله وسلم نعم فكلها وانما وجدنا حقوق
 الاموال وما يتعلق بها اذا مات اربابها وجب صدره الى ورثتهم فكذلك ما خلفناه
 فينا لاننا من حقوق الاموال فاما اذا لم يكن ورثة فستبقى القول فيه **فان قيل**
 فيما مضى اذا كان اهل الوقف هو القرابة فالاولى ان يضمن في الى جوه القرب
قيل له والاحتمال الى ذوي الاقارب من جليل القرب وهم اخص فوج
 ان يضمن في اليهم ويؤخذ ذلك بقوله واولوا الاقارب بعضهم اولى ببعض **مسئلة**
 قال فان وقف ماله على بعض ورثة ثمة في بضع كان المالك كله ق قفا فان
 اجازة الدين لم ينف عنهم من الورثة كان وقفا على الدين وقف عليهم وان لم
 يجازوا ولا كان الثلث ق قفا على الدين وقف عليهم والثلثان ق قفا عليهم وعلى الينا
 لم ينف عنهم على حسب موارثهم هذا ان محل على ما قال في المنتخب من انه لا يجب
 من ماله اكثر من الثلث في الصدقة والمدين جميعا وجهه ما مضى وان محل على
 رقاية الاحكام من ان للصحيح ان يملك في ماله ما يشاء فيجب ان يملك على انه
 اراد به اداق قفا في المدين وانما ان كان وقف في الصدقة فهو مضمون على ما وقفه على
 رواية الاحكام وهو الصحيح الذي نختاره وجهه ان وقف المالك عليهم حسن

نظر لهم لأنهم قد بقيتهم عليهم ومنعهم من اشتغالهم بالأمور فوجب أن يفتح
 ذلك في الموضع والصحة فاما إذا وقف على بعضهم وجب أن يصرّف الثلث إليهم
 دون ما عداه إذ ليس له أن يزوي عن وثني أكثر من الثلث الا ترى انه لو
 اوصى لبعض وثني بجميع ماله كان الثلث له وكذا الوقف في الموضع لأنهم يجزي
 تجزي الوصية **مسألة** ولو أن رجلاً وقف مبيعته له أو داراً على
 رجل عشر سنين كانت وقفاً عليه ان كان حياً أو على ورثته ان كان ميتاً قد
 مضى الكلام ان ورثة الموقوف عليه أولى بالوقف بعد له ان لم يكن لوصف
 الوقف بعد له فاما اذا انقضت الوقف فلو وقف أو لم يوقف لثقل به الا ترى
 ان ماله قد عده الله بغيره في ذلك الوقت بعد موت الوكيل فاحتمل ذلك ان تكون
 ردت اليه لكونه وارثاً وحتم ان تكون له لكونه وارثاً فاحتمل ذلك ان تكون
 منها وقد من الوارث ما بيننا لا من جعلنا الوقف بعد له أو لم يوقف ان يقال
 لو لم يجعله للوقف وجب ان يجعله لثاني المسلمين وهو أولى به لثقله به
 واختصاصه له لولا يثبت كما نقول في ذي الرقيم أو بالورث في فتمن عكس العقد
 على ماله وفي وصيته من لا وارث له وماله لا لا الحربي على ان ذكر المصنف
 اذا ثبتت انه اليه فهو له ان شاء ماله الى نفسه وان شاء الى غيره ولا كان
 له ذلك حين وقف واذا صار هو الأولي كان الى ورثته بعد لهم الأولي
 به على ما مضى القول وانما جعلنا لورثة الموقوف عليه الى عشر سنين لأن
 هناك لا المدة هي المدة التي تعلق بها حق الموقوف عليه وهو منقطع بعد ها
 اذا كان في ذلك شرط الوقف وهذه آية على ان ما عرّف من شرط الوقف لا يجوز
 ان يغير الوقف عنه على من فيه وهو مما لا يحفظ فيه خلافاً اذا كان الشرط
 مما يجوز ان يشترط **مسألة** قال القسّم عليه السلام ولو أن
 رجلاً جعل انضامه لمقايير المسلمين لم يجز له ان يزوج فيها الا ان يكون ذلك كله
 من ثلث ما يملكه فله ان يمسك الثلثين على نفسه ثم يبيعي الثلث لما جعل له
 وهذا على قوله ان من علق النذر بجميع ماله كان ذلك راجعاً الى الثلث وقسمه
 ما مضى في كتاب الحج عند ذكر هذه المسئلة والأصح عندي انه جائز في جميع
 ماله اذا كان فاعله في صحته منه **مسألة** قال ويكره تقبيل الوقف الاثرين

سَنَنْتِي اَوْ سَنَنْتِي اَوْ تَخُوذُ لَكَ وَجْهَهُ اَنْتَ اِي اطالَت مَلَّةً لَا تَكُونُ فِي يَدِي هـ
 اَلْسَانُ وَطَالَ نَصْرُهُ فَمِنْ فِينِي اسْتَبَدَّ بِالْمَلِكِ وَلَمْ يَوْمِنْ قَوْعُ الْاَلْبَابِ فِينِي هـ
 هَذَا وَجْهٌ الْكَرَاهَةِ فَاِنْ عَلَّ خِلَافَهُ مَحَجَّ مَحَجَّ الْكَرَاهَةِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَكُلُّ
 مَنْ وَقَفَ اَلْثَمَنُ ثَلَاثَ مَالٍ عَلَى خِلَافٍ مَا يَقْتَضِيهِ الْمِثْرَاتُ مَحَجَّ الْوَقْفِ وَقَسَمَ
 عَلَى الْمَوَارِيثِ بِحُجَّتِهِ اَلْزَاهِدَ عَلَى الْاَنَى وَقَدْ بَيَّنَّا شَرْحَهُ عَلَى الرُّوَايَاتِ وَبَيَّنَّا الصَّحِيحَ
 عَنْهُ نَافِيًا لَكَ فَلَاعْنَهُ مَنْ فِي اَمْنٍ اَيَّامًا قَالَ لَمْ اَنْ يَنْفِ الْاَنَى وَمَادُنِي عَلَى
 مَا بَيَّنَّا لَكَ عَلَى مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ وَمَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ اَمْنًا وَهَذَا هُوَ مَا مَعْنَى
مَسْئَلَةٌ قَالَ الْقَسِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجُوزُ اَنْ يَقِفَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّجُلُ
 مَالَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَوَلَدًا اَوْ اَمَةً فِي سَبِيلٍ مِنْ سَبِيلِ نَفْسِهِ عَنَّا وَجَلَّ يَجُوزُ اَنْ يَقِفَ
 عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ نَاقِ عِنْدَ اَبِي يُحْسِنُ وَقَالَ عَمْرُو الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ اَنْ يَبْطُلَ بِذَلِكَ
 الْوَقْفُ حَكَى اِبْنُ اَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ اَبِي رِيٍّ الشَّافِعِيِّ وَيَكُنْ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ
 عُمَانَ حِينَ اشْتَرَى بَابَ رَوْمٍ فَوْقَهَا عَلَى النَّاسِ اَشْطَرُ اَنْ يَكُونَ وَلَوْ كَيْدَ رَوْمِ
 الْمَلِكِ وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْهُ اَنْ لَمْ يَوْفَ اسْتَشَى نَفَقَتَهُ وَوُفْدَهُ عَامِلِيهِ فِيمَا هـ
 رَوَى مِنْ وَقْفِ عَمْرِو بْنِ خَيْبَةَ لَوْ جَنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا اَنْ يَكُلَ مِنْهَا غَيْرَ مَمْلُوكٍ وَرَوَى
 غَيْرُ مِمَّا نَلَّ وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ
 الْعُلَمَاءِ بَرَّ فَرَجِي عَمْرُو اَلْاَجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ فَكُلُّ ذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى اَنْ لَوَاقِفُ اَنْ
 يَتَنَبَّهَ مَا شَاءَ فَجَانِ اَنْ يَتَنَبَّهَ لِنَفْسِهِ وَوَلَدًا مَا شَاءَ وَلَيْسَ هُوَ شَيْءٌ لَمْ اَنْ يَضَعَهُ
 فِي الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ فَوَجَبَ اَنْ يَجُوزَ وَضْعُهُ فِي نَفْسِهِ وَقَالَ لِي فِي ذَلِكَ لَيْلَةُ الْحَوْثِ اَلْاَهْلَاءِ
 وَكَدَّ عَنْهُ نَاقِ عَمْرُو اَلْاَهْلَاءِ الْقَارِ وَالْمَتَمَتِّعُ وَقَوْلُهُ اَنْ كَانَ ذَلِكَ فِي سَبِيلٍ هـ
 مِنْ سَبِيلِ اللهِ مَحْتَمَلًا اَنْ يَضَحَّ اِذَا كَانَ فِي النُّظْمِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْقُرْبَى كَانَ يَقُولُ هـ
 صَدَقَ اَوْفَرُ بِهِ اِلَى اللهِ اَوْ مَا يَجْعَلِي مَجْلًا وَهَذَا اَدْلُ مِنْ مَا هَبِي اَنْتَ لَا يَبْعُ الْوَقْفُ
 عَلَى مَا لَا يَجُوزُ اَنْ يَتَقَرَّبَ بِهِ اَوْ لَيْسَ كَدَّ لَكَ اِنْفَاقُ الْمَالِ عَلَى نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ لَئِنْ قَدْ
 يَبْعُ مَوْفَعُ الْقُرْبَى وَرَوَى زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ اَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 قَالَ اَلَا تَكْتَسِبُ مِنْ خِلَالِ جِهَادٍ اِنْفَاقًا اَيَّاهُ عَلَى عِيَالِكَ وَاقَارِبِكَ صَدَقَتَهُ وَلَاجُورٍ
 عَلَى هَذَا الْوَقْفِ عَلَى اَبْنِيَةِ الْقُبُورِ وَعَارَتِهَا لَا تُدْكَ لَكَ مَكْرُورٌ وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ
 اَيْضًا عَلَى الْبَيْعِ وَالْكُنَافَةِ وَبَيُوتِ النَّارِ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مِنْ جِلْدِ الْمَعَامِلِ يَخْتَلِفُ

في وقف المشاع فاجاز ابو يوسف ولا بطله محمد ولا نص فيهما لا صوابنا والذي
عندي انه يصح في المشاع الذي لا تنافي فيه القسمة لانه ليس فيه ابطال حق الغني
من القسمة **فان قيل** ذلك يحط من قيمة نصيب الشريك **قيل**
له فاجاز قد يجعل بينه للمقارن وللشبل ونحوهما او يجلس فيه طمأننا او حدا اء
وكل ذلك يحط من قيمة دار الجارية ولا يمنع منه فكذلك الوقف فاما فيما سأل في
القسمة فانه يصح في الشيء يك فيه الحيات في فتحه لانه يؤدي الى ابطال القسمة
عليه وذلك حق لانه اما ان يقال انه يجوز ان ينقسم فيؤدي الى ان يخرج
في الوقف معنى البيع واما ان يقال انه لا يجوز ان ينقسم فتكون قد ابطالنا حق الشريك
الآتي ان البيع يبطل الوقف على المأثري لثبوت حقه في باب الشفعة وكذلك
يجب ان يكون حكم الشيء كالابو يوسف ومحمد يجوز ان يباع العبد والبقعة
اذا هي ما ولم يمتنع بها فيها فصداله وذلك اذا وقف على سبيل البيع لوقف
ضيقه وهو الصحيح عندي ويجوز بيع كل ما لا يجوز الانتفاع به على الوجه
الذي قصد اليه الا يستعمله عينه لهذا لم يحتجوا في جواز بيع ثمة الاول الموقوف

باب القول في الجارية

يجوز للرجل ان يبيع دارا في سنة وجارية في ثمانية وعشرين في ذلك مما
ملك من شاة فان كانت العارية جارية جاز ان يستعملها ولم يجز ان يعلها
والعارية هبة المنافع الاصل في جوار العارية ما روي عن النبي صلى الله عليه
ولا ليعلم انه قال العارية بمؤداة وما روي انه استعار من صفوان بن امية
درهما ولا خلاف فيه بين المسلمين قائما للجارية اذا اعيرت حل للمستعير استعمالها
دون وطها وهذا لا خلاف فيه ويذكر على ذلك قول الله تعالى والذين هم
لفروجهم حافظون الا على اروجهم الآية فاباح عن رجل الوطء مع عفة النكاح
او ملك اليدين وحضه ما سواه وقوله انها هبة المنافع فيه ضرب من التوسيع
والجواز والحقيقة انها ابا حنيفة عندنا على ما نبين من بعد **مسألة**
قال واذا تلفت العارية عند المستعير لم يضمنها المغير الا بأحد شيئين ان
يكون اشترط للمغير الضمان على المستعير والثاني ان يكون تلفها بتعدي المستعير

وَيَا قَالِ الْقَيْمِ وَالنَّاصِ وَهُوَ الْمُرِي عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَالْأَخْلَافِ أَنَّهُ وَفَاقَ أَهْلَ
الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ قَائِمًا مَاتَ وَكَانَ يُدْعَى عَلِيًّا عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَجْدَةَ لَا عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لَأُضَمَّانَ عَلَى مُسْتَعْبِرٍ إِلَّا أَنْ يَخَالَفَ لِمَعْنَا لَوْ عِنْدَنَا إِذَا أُطْلِقَ
الْإِسْتِغْنَاءُ لَا وَلَمْ يَشْطَرِ الضَّمَّانَ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ عِنْدَنَا فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مضمُومَةٍ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاصْطَابِرٌ هِيَ غَيْرُ مضمُومَةٍ إِلَّا بِالْتَعْدِي وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هِيَ مضمُومَةٌ
عَلَى كُلِّ وَجْهٍ وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا عَلَى مَا بَيَّنَّا لَوْ فِي الْعَارِيَّةِ الْفَاعِلُ مضمُومٌ نَتِ الْإِبَالَتَعْدِي
وَذَلِكَ أَنْ مَتَابَعَتَهَا سَلَّمَ الْهَاسْتَعْبِرُ لِيَسْتَوْفِي فِيهَا مَتَامَ فَعَمَّا فَاشْتَبَهَ الشَّيْءُ الْمُسَاجِدَ
أَنَّهُ لَمَّا سَلَّمَ مَتَابَعَتَهُ لَا سَتَيْفَاءَ مَتَابَعَتِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ فَإِنْ قَاسَمُوا عَلَى الْقَرْضِ بِعَدْلِهِ
أَنَّهُ اخْتَلَفَ لَوْ لِمَنْفَعَتِهِ نَفْسِهِ عَلَى أَنَّ الْقَرْضَ يَضْمَنُ مَلَكًا لِلْمُسْتَقْرِضِ وَيَسْتَحِقُّ الْعَوَضَ
عَلَيْهِ فَضَمَّانَهُ لِهَذَا الْمَعْنَى دُونَ مَا سَوَّاهُ وَاصْطَابِرٌ اسْتِغْنَاءُ تَوْبًا لِلْبَسِّ فَبَيَّنَّا لَوْ
خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الْمُسْتَعْبِرُ الْبَلَى فَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَّعِدْ فِي الْأَصْلِ كَمَا لَمْ يَتَّعِدْ فِي
الْبَلَى بَدَلًا لَنِي أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى فِي الْبَلَى ضَمْرًا وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّمَا تَضْمَنُ إِذَا اشْتَرَطَ الضَّمَّانَ لِلْأَثَرِ
وَهُوَ تَارِيخِي أَنْ تَسْأَلَ السِّرَّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اسْتِغْنَاءُ تَمِضُونَ فَنَقَالَ
ضَمْرًا أَعَارِيَّةً أَمْ غَضْبًا فَقَالَ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَلْ عَارِيَّةٌ مضمُومَةٌ نَتِ فَاشْتَرَطَ
ضَمَّانًا فَلَوْلَا أَنَّ اشْتَرَطَ الضَّمَّانَ يَجُوبُ الضَّمَّانَ لَمْ يَشْطَرِطْ لَأَنَّهُ يَكُونُ كَالْمُتَعَرِّضِ
فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ رَوَى الْعَارِيَّةُ بِاللهِ مضمُومَةٌ نَتِ
قِيلَ لَمْ يَكُنْ هَذَا فِي اللفظة لَيْسَتْ بِتِلْكَ الْمُشْمُوزَةِ وَلَنْ تَبْتَ عِلَّتْ عَلَى أَمَّا
إِشَارَةُ إِلَى دُونَ ضَمْرًا وَإِنَّمَا مَعْمُودٌ لَا وَالْأَلْفَ وَالْأَمَامَ لَمْ يَكُنْ لَأَنَّ عَلَى الْجَنْسِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَمْدِ
فَإِنْ قِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مضمُومَةٌ نَتِ الْأَوَّلَى بِأَيْ تَبْتَ
قِيلَ لَمْ يَكُنْ هَذَا خِلَافَ الظَّاهِرِ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْقَوْلِ قَائِمٌ لَوْ أَنَّ الْأَوَّلَى
كَانَ قَدْ عَلِمَ بِقَوْلِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَارِيَّةً إِذْ هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الْغَضْبِ فَلَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مضمُومَةٌ مَعْنَى الْأَشْطَرِ
الضَّمَّانِ **فَإِنْ قِيلَ** لَوْ لَمْ تَكُنِ الْعَارِيَّةُ مضمُومَةٌ نَتِ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَجِبِ الضَّمَّانُ
بِاشْتَرَا طَيِّعٍ كَالْوَدِيِّ يُعْتَمَدُ **قِيلَ** يَضَعُ اشْتَرَطَ الضَّمَّانَ فِي الْعَارِيَّةِ لِأَنَّ فِيهَا
مَا يَبْقَى الضَّمَّانَ وَهُوَ الْإِسْتِغْنَاءُ فَضَمَّانَ ذَلِكَ عَوَضًا عَنِ الضَّمَّانِ فَكَانَ قِيلَ الْإِسْتِغْنَاءُ
عَلَى عَوَضٍ عَنْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْوَدِيِّ يُعْتَمَدُ فَلَمْ يَفِدْ فِيهَا الشَّرْطَ **فَإِنْ قِيلَ**

لو كان ذلك كذلك صارت الاعارة لا بمنزلة الاجارة في الفاسدة **فيل** له
لا يمنع ان يأخذ شيئاً من الاجارة وان لم تكن اجارة لا تحته يجب فيها كما يجب في
الاجارة لا كما ان الاجارة لا تأخذ شيئاً من البيع ثم لا يجب فيها كما يجب في البيع **مسألة**
مسألة قال وان استعارت ابنة علي ان يزكها الى موضع فزكها الى ابعده من
او استعارها على ان يحمل عليها شيئاً فحمل عليها اقل من فتلقت منها وجهها انه قد
تعدى حين زكها الى موضع لم يأت له فيه صاحبها فحمل عليها ما لم يأت له في حمله
فصارت بمنزلة الغائب يضمنها كما يضمن الغائب وهذا ما لا خلاف فيه وهذه اراء
استعارها على ان يزكها فاعارها غيرة **قال** وان استعارت ثوباً على ان يلبسه
في البلد فسافر به ضمن وجهه ما مضى **قال** وكذلك ان اعارة غيرة لا تضمن
اختلف قول ابي حنيفة فله يصام قولنا هو لا يصح له في المستعير ان العارة غيرة
لا خلاف بيننا وبينهم انه ان اشترط هو الانتفاع بها بنفسه فاعارها انه يضمن
واما الخلاف اذا استعارها مطلقاً فاعارة غيرة فقال ابو حنيفة لا يضمن لأن له ان يغير
ق عندنا انه يضمن لأنه ليس للمستعير ان يغير وجهه ما ذهبنا اليه ان منافع العارية
مباحة للمستعير وليست مملوكة له وهذه اما اختلف فيها استحباب ابي حنيفة
فذكر لبعضنا ان الاعارة لا تقتضي تلك المنافع وذكر ابو الحسن الكرخي انها تقتضي
اباحة المنافع والى ذلك له على انها تقتضي الا بآخرة ان له الرجوع في العارية اليه
سوى اعارة الرجم او على وجه القربة فبان ان العارية تقتضي باحة المنافع دون
هبتها ايضاً لو ملك المنافع كان له ان يواجر العارية كما يكون ذلك للمستاجر لأنه
مالك منافعها فان ثبت ذلك لم يكن للمستعير ان يغيره لا لانه من البيع له شيء
لا يجوز له ان يبيعه غيرة لا لا خلاف فيه **مسألة** **مسألة** قال واذا استعار
الرجل شيئاً فله ان يبيعه او يغيره او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه
فيمنه وهذا قول من في كتاب الرهن والفرق بين من رهنه بائناً
المعينة وبين من رهنه بغيره ان له ان يقرضه بائناً المعينة كانت القيمة للرهن
لا آية على الدين لم يضمن الرابح الا اذا ائتمنت هامة المرفوعة فان رهنه بغيره
او بالمعينة ضمنها احد او لم يأخذ لذة الرهن بائناً المعينة غيرة متعلق بغيره
ما يأخذ لا يحصل له بعوض دينه والراهن بغيره ان له متعلق بغيره على كل حال

وَقَوْلُنَا فِي الرَّاهِصِ بِأَدْنِ الْمَعِينِ أَنَّهُ يَجْمَعُ الزِّيَادَ لَا إِذَا اخْتَرَهَا مَعْنَاهُ أَنْ يَرِدَ لَا
عَلَى الْمَعِينِ وَالْأَوَّلُ وَآمِينَ فِيهِ بَيْنُهُ لِيَا الْوَكِيلُ فَذَكَرْنَا هَهُنَا تَوْشِيحَ فِي الْكَلَامِ قَالَ
وَالْمُسْتَعِينُ إِذَا اسْتَهْلَكَ الْعَارِئَةَ عَلَى أَيِّ وَجْهِ اسْتَهْلَكَهَا مَهْمَ وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ
فِيهِ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِمَنْزِلَةِ الْغَايِبِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اسْتَعَارَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ
شَيْئًا فَأَعْطَاهُ عَلَيْهِ الرِّهْنَ فَتَبَضَّ الْمَعِينُ كَانَ ذَلِكَ تَضَمُّنًا فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَارِئَةُ مَهْمَاءَ
وَقَدْ بَدَأَ فِي تَحْتَابِ الرِّهُونِ أَنْ ذَلِكَ يَجْرِي بِمَجْرَى اسْتِطْلَاقِ الْفَحْمَانِ فَلَوْ جَاءَ لِقَادَرُهُ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُسْتَعِينُ الْعَارِئَةَ إِلَى صَاحِبِهَا مَعَ مَلُوكِهِ أَوْ خَادِمِهِ
فَتَلَفَتِ الْعَارِئَةُ لَمْ يَضْمَنْهَا الْمُسْتَعِينُ فَإِنْ رَدَّهَا مَعَ الْأُجْنَبِيِّ فَتَلَفَتْ مَهْمَاءَ بَرٍّ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصَحُّ بَرٍّ فِي غَالِبِ ظَنِّي وَوَجْهٌ أَنْ الْعَارِئَةَ إِذَا لَمْ يُشَارِطْ
صَاحِبُهَا كَانَتْ فِي يَدِ الْمُسْتَعِينِ بَيْنَ يَدَيِ الْوَدِيعَةِ سَيِّمًا عَلَى قَوْلِنَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ
يُعَيِّنَ غَيْرَهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَعِينِ فَإِذَا بَيَّضَتْ ذَلِكَ مَتَى رَدَّهَا عَلَى يَدِ مَلُوكِهِ أَوْ خَادِمِهِ
أَوْ بَعْضِ عِيَالِهِ فَتَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا لِأَنَّهُ يَدِ الْأُجْنَبِيِّ غَيْرَ يَدِ الْمُسْتَعِينِ فَإِذَا اسْتَلَمَهَا إِلَى
غَيْرِهِ لَا مَمَرٍ بِهِ لَا تَكُونُ فِي الْحَكْمِ كَيْدًا يَكُونُ صَيَانًا لَهَا كَمَا تَكُونُ فِي الْوَدِيعَةِ قَالَ
وَأَنْ تَلَفَتْ بِجَانِبِهِ مِنَ الْحَامِلِ لَهَا صَحْبُهَا الْحَامِلُ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا فِيضْمَنْهَا
كَأَيُّضٍ الْغَايِبِ الْأَوَّلُ أَنْ كَانَ الْحَامِلُ مِنْ جِلْدَةِ عِيَالِ الْمُسْتَعِينِ كَانَ الْمَعِينُ مُطَالِبًا
لِلْحَامِلِ ذَوْنِ الْمُسْتَعِينِ وَإِنْ شَاءَ طَالِبُ الْحَامِلِ لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ تَعَدَّى
فَإِنْ طَالِبُ الْمُسْتَعِينِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْحَامِلِ وَإِنْ طَالِبُ بَرٍّ الْحَامِلِ لَمْ يَرْجَعْ بِهِ عَلَى الْمُسْتَعِينِ
لِأَنَّهُ لِلْحَامِلِ هُوَ الْمُتَلَفُ

إِنْ شَاءَ الْجُزْءُ الرَّابِعُ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ الْجَرِيدِ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ
الْمُرِيدِ بِاللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِلِيَّةِ الْجُزْءِ الْخَامِسِ أَوَّلُهُ أَبُو الْحَقِّ

انتهى المجلد الثاني من شرح التجريد
يتلوه المجلد الثالث والأخير وأوله
الجزء الخامس

الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
حقوق الطبع محفوظة للناس

